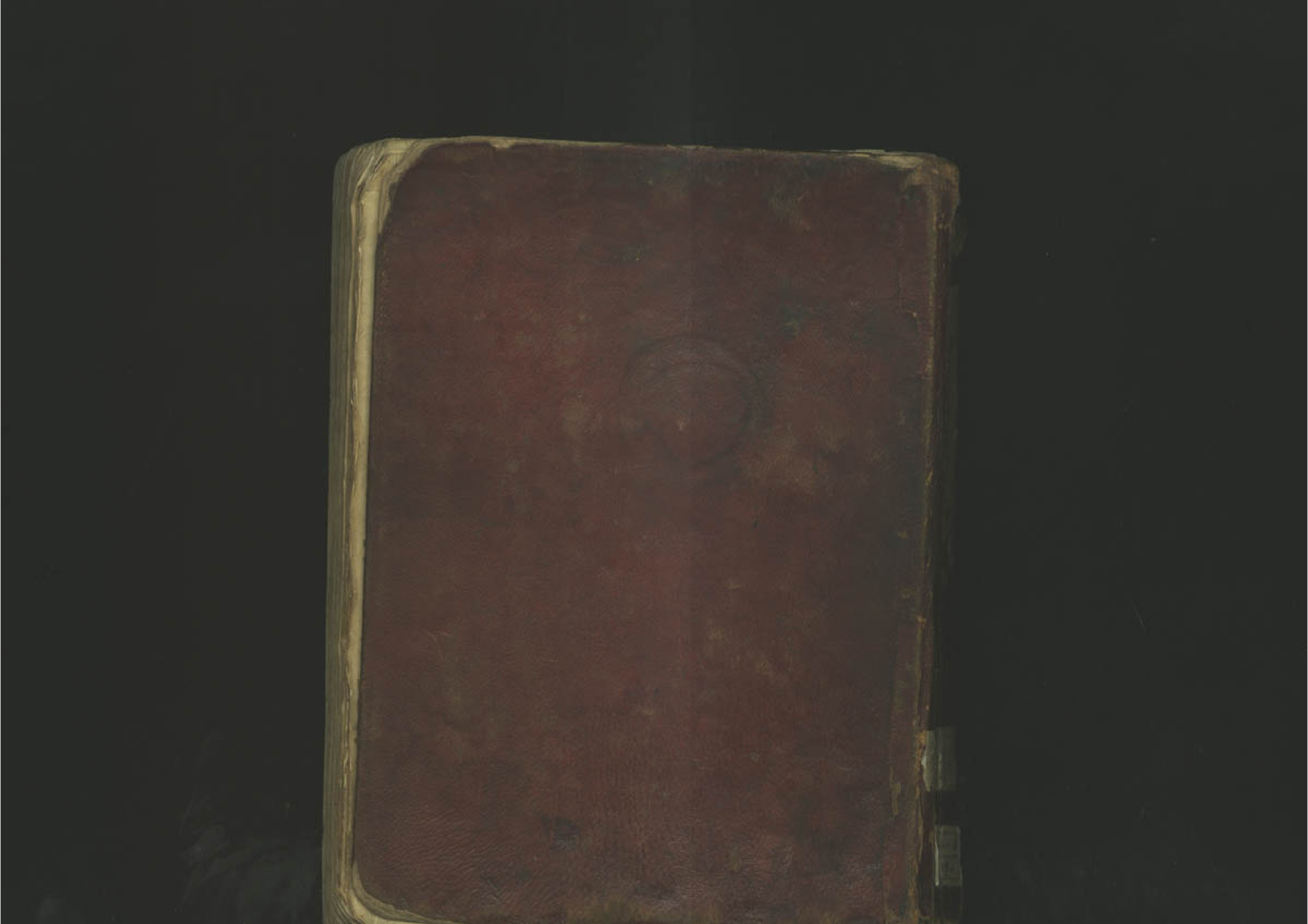
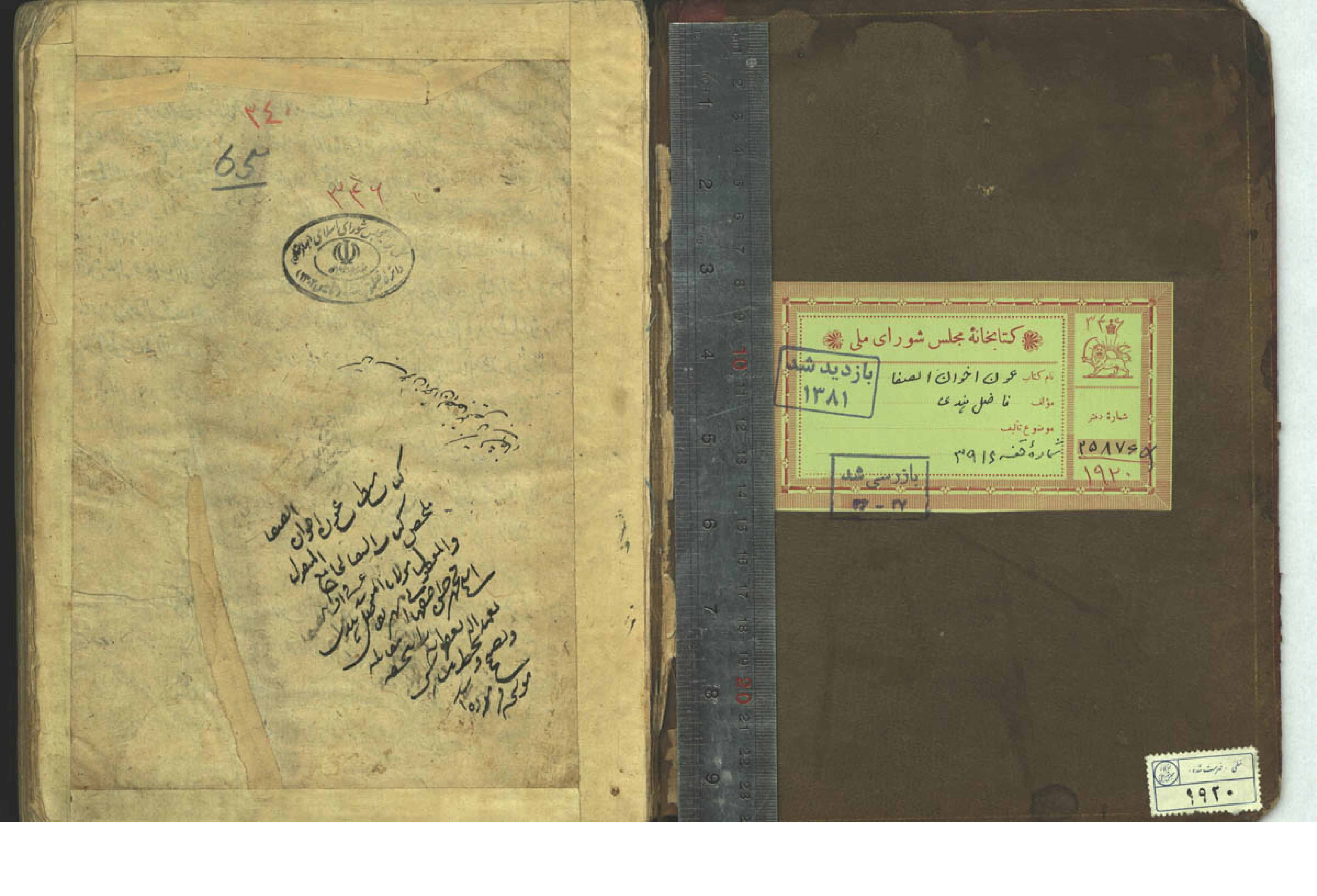
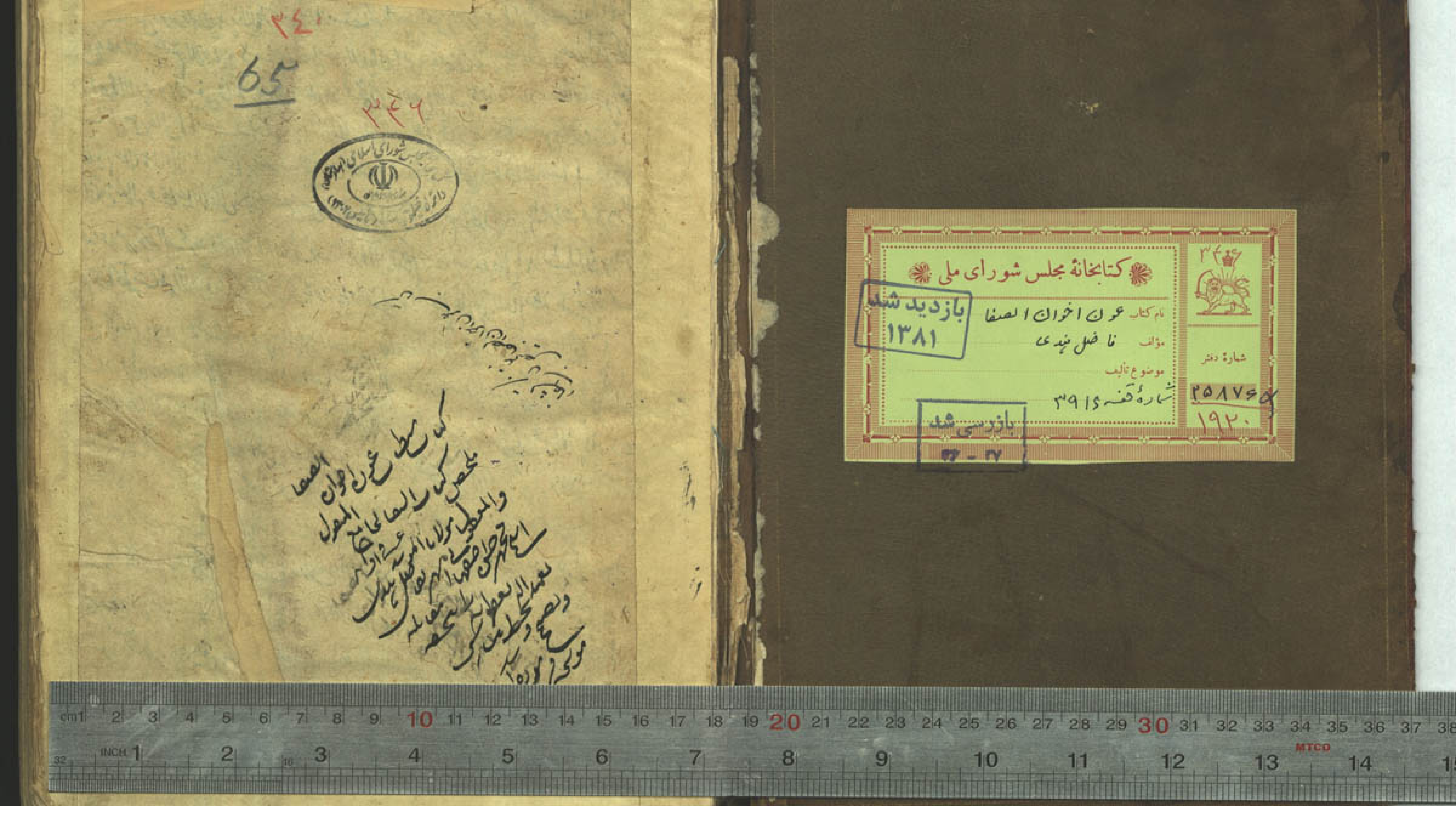




کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب عون اخوان الصفا
مؤلف فاضل هندی
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۳۹۱۵
شمارهٔ دفتر
۲۵۸۷۶
۱۹۲۰
بازدید شد
۱۳۸۱
بازرسی شد
۱۹۲۰



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب عون اخوان الصفا
مؤلف فاضل هندی
موضوع تالیف
شمارهٔ قفسه ۳۹۱۶
شمارهٔ دفتر ۲۵۸۷۶
۱۹۲۰
بازدید شد
۱۳۸۱
بازرسی شد

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من دللتني على كمالك الذي فيه شفاء الصدور وشارات لخفيات الامور اللهم كما دللتني عليك اعنّي بعونك على اقتباس انوار الهداية من مطالع طروسه والاستضاءة باضواء الحكمة والدراية من طوالع شموسه وصلّ على من بلغ على اجنحتي ملتقم للاحيان وجنس فضله فصل مقوم للاديان اعني مادة عيون رحمتك على العباد ومعدن الحكمة وكنز جواهر الافراد والسفن في انك ... وحجتك في الارض وآله ما صار الغرد وتلوا الاعمال واستفاد سافل من عال اما بعد فقد من الله الملك الوهاب عليّ بتملك هذا الكتاب من مؤلفات وحيد الايام علامة علماء الاسلام المتجاهر تهذيب الاخلاق بفضائل الصفات والمتحلي بمحامد الصفات فاق اهل الافاق بكماله وعلا على الاعالي بجلاله شفى من امراض الجهل جهولا استشم رائحة رياحين اشاراته وتجرد عن البسة العباوة من توجه اليه تجريد دلالاته ما اتضح منه ناظر الا وقد حكم روحانيته وقال ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وما كلمه منتظر الا ويقول ليس له شريك في وحدته ويقول هذا العالم عالم من العالم اعظم ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد اعني شيخنا المحقق المدقق العادل بهاء الملة والدين محمد بن الحسين المعروف بالفاضل زين الله تعالى وسادة الافادة بعقائد ودام البهاء ومباهيا ببهائه فوجدته كتابا منطويا على كنوز الحقائق اللاذ... لا يحل الا الى غواصها اكثر الاذهان ومحتويا على رموز الدقائق العرفانية التي هي فوق مدارك ابناء الزمان موضح المشرق لشموسه التي اشرقت على العقول ووافيا بتحقيق مقاصد ... ضروب المدارك ودقائقها ... ممكن ... وراخ ... تحقيق وادخال ... والحرص في اكثار اذكاره والتعمق في تفاصيل اسراره ثم التمييز بين اقاويله ... الحق ... الباطل والله يحق الحق ويهدي السبيل ومنه التوفيق وعليه التعويل وكتب هذه الكلمات مملوك مالك الملوك ومالك هذا المملوك محمد المعتصم ... العاري ... محمد بن روح الامين الحسيني الحائري ... هذا السواد وسطره ... وكان ... الربيع من شهور سنة ... الاسبوع ... وعشرين ومائة والف من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وآله المصطفى

١١٢٢

كتاب عن اخوان الصفا ... كتاب الشفا
من مؤلفات ... محمد بن الحسن
الشهير ببهاء الدين العاملي

كعبته صنحيتان

عودس

وامتنع علم المنطق ارسطاطاليس بن نيقوماخس
وهو اسم ابيه المجاهد القاهر واستاده افلاطون

ايساغوجي قاطيغورياس باري ارمينياس
الكليات الخمس المقولات العشر وهو كتاب العبارة
انولوطيقا الاولى سوفسطيقا
وهو كتاب القياس كتاب المغالطة

مالكه ... ابو القاسم جعفر

كتاب ... كتاب ...
ومن ... الوضع والمقدمة فرق

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله مكحل بصائرنا بعيون الحكمة واناسيها ومزين اذهاننا بجواهر النصوص وروابيها محلى سرايرنا بالشفاء عن الغلل
ومخلى ضمايرنا بالنجاة من مساوى الخصال منور عقولنا بلوامع الاسرار ومجلى نفوسنا بطوالع الانوار شارح صدورنا بتحرير
قواعد الفروع والاصول ومقوى قوانا على التثبت فى مزالق الاذهان والعقول ابدع الكائنات فتلالا على صفحاتها انوار
قدرته الناصلة وكون الاكوان فرقرق على حواشيها اضواء حكمته الكاملة فسبحانك ما انشا فى العقول نتائج المعارف و
ساق الفهوم من مناهل العوارف اجعل لنا من ثمار ريا من جودك نصيبا مفروضا وافض علينا من جزاء عوارض
نوالك فيوضا واخرجنا من رذيلة الجهل الى فضيلة العرفان وانقذنا من حضيرات سخطك الى ربا الرضوان ووفقنا
لتحصيل ما هو لتحقيق الحق كاف وبصرنا عن الاباطيل جاف وصل على من ابتعثه من عروق الساجد والعبادة وانتخبه من
عيون الكرم والسيادة وانزلت اليه درره من درر لوحات المحفوظ شفاء للصدور من قلب بالهداية محظوظ وتوسيعا
لضيقات الصدور واخراجا للناس من الظلمات الى النور ووصلة الى معارج الكروبيين ووسيلة الى سكنى عليين وعلى
آله واصحابه البالغين اعلى مدارج الكاملين والصاعدين الى اقصى معارج الفضل الفائلين ما هبت الشمال والدبور وقامت
الشهب الديجور اما بعد فيقول الاحوج الى الفضل الربانى ابو الفضل بهاء الدين محمد الاصفهانى افيض عليه من الروح الروحانى
ورزق من ربه العطوف الدانى لا يخفى على من شرح الله صدره للايمان وارتشف الانصاف من انداء كواعب الايقان
وقطف الثمر من ناضج الالباب ولقط الدرر من ملح اللباب ان اسنى سماء يعرج اليها نفوس الكرام الكبار ويمكن ان يطير
اليها عقول اولى الايدى والابصار هى سدرة المعارف اللاهوتية اذ بها يتلالا وجوه الخرائد الجبروتية وان ارق سلم يصعد
فيه الى تلك السماء واضوا مصباح يهتدى به الى هذه الرتبة الشماء هو التخلى من دنس الرذائل وسرويات الافكار والتجرد من درن
الغواشى ونواقص الاكدار ثم التحلى بانوار الاستعداد والقبول والتهيؤ لاستفاضة الاشراق من جناب قدس العقول ثم
التحلى بجواهر العلوم وفصوصها والتصدى لمعرفة رموز الفلسفة ونصوصها والاهتداء الى طرقاتها وشعوبها والتكحل
بعيونها وعيونها وان كتاب الشفاء الذى ابدعه شيخنا العقلانى ورئيسنا الكلمانى بانى سماء العلوم هادى غواة

لقب المحشى المرحوم بهاء الدين ره

الفهوم موسس مبانى المعارف مرصص عمدة العوارف صاحب لواء الحكماء قائد غر العلماء معلم المتاخرين سيد
علوم الاولين والاخرين مفيض سحايب الفضايل الوافية ومنور البصاير والقلوب الصافية مصباح دياجير الجهالة و
الردى ومصحح لسالكى الضلالة الى الهدى ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا البخارى ثالث الاوحدى الذى لم يظفر بمثله
الزمان ولدا ولم تر برايات السموات من يساويه او يدانيه احدا افاض الله عليه سحائب الفواضل من حبائل من برد الرضوان
وامطر عليه عوارض الرحمة من انهار فراديس الجنان ونور قلوبنا من انوار عقله الصافى وسقانا كؤوسا من بحار شعب
علمه الوافى ورزقنا من فواكه افانين فوائده الفائقة وسلك بنا فى ظلال سحاب فواضله الرائقة اجل كتاب يسطر
بالنون والقلم واضوء سر يهتدى به فى بوادى الظلم واعظم لجة يغوص فيها اولوا الحكم واقرا روض يثبت الحكيم فيها القدم
بل هو بحار متلاطم اواذى امواجها متضافرة متدافقات اثباجها او جنان متزاحمة اشجارها متراكمة ازهارها واثمارها
او كنوز مملوءة الاقطار من درر الفرائد محشوة الاسماط من غرر الفوائد فهو كاسمه شفاء لصدور المحصلين عن كدورات
الجهالة والغواية وكان لاسمه واسمى الثانى للقلوب المستضيئين من شعاب الحق بنفوس الهداية والدراية وكصورة اسمه وسيلة
الى نيل كواعب الحكم اليونانية وكاخيه ام الحكمة بتركواكب المعارف الروحانية وكمعنيهما سقى النفوس من نهر من لبن
انمار العقول لذة للشاربين او انجار الامانى فراح التعليم لثمر نهايات مطالب الطالبين بل كل ما يقال فيه شان رقطر
من بحر متخلل الامواج او نقطة من سماء متلالاة الابراج لا يخفى فيه اليق نهايته ان شاء طلب فيما لا يطلب وما اقل
ما يمكن ان يقال الا ما قلت على ضارب الارتجال كل الفنون من علوم محتوى فيها سطور الحق من لوح الحكم مسطور
فى لوحها هذا الشفاء يبرى بها من فى الورى شكل العلم اكرم بها ما لها برايجا نوفى لها من درها شكل الدرر فانثروها
من درها ما شئت من البان حق بالعديم سم اورق به روضنا لها اشجاره ملتقد الاغصان منها بالثمر اسرار لطائف
بالمرشيق من خلائق البرية الامم فاستنطق من غصنها ما شئت من نوره نور ليس يوصف بالعدم اعظم بحرا
عديما قعره علوه الخالق در الحكم اجود به هنا غير اغتنم فاستقم ما شئت من دون التمام احذق بسطرها بما
ما قلا فاشتقه ما شئت من دون الصانع الاله الحقيق من سقم لا عجب فيه ان مكتوبة من كف مولى نور عقل العلم
مسوده مسك لدلطف الندى يلتى بها فاق الرئيس من همم من بيانوار حق تاتلق يغشى البصاير حين تنظر من ام لا
شين فيه غيران سطوره عقد من الانوار ابى منتظم اخلق بها اعناق حور يستحق من نورها اعناق ابكار الحكم هذا الذى
عم الورى الاؤه هذا الذى اشرق افق الظلم هذا الذى جلى نفوس الاذكياء هذا الذى حل العلى فوق الشمم فانتحرى
موقيا حق الجزا الاخبار ورضوانا حكيما نوتهم لم يالية اتقانه مستوفيا ما حققه متبعدا فيه التهم فلما نظرت اليه نظر الاعتبار

ولم تزل الاستبصار حارّ ذهني وطار عقلي • وعدمت عزمي وفقدت محلي • فطفقت اجول في فلوات الحيرة والدهش واروح في تراكة في لهب وعطش شديد الخوف من الضلال في مضائق السبل • وارجع الطلب بالزلة من شوامخ القلل • مشفقا على نفسي من ان يغرق في امواج بحار • فاني في ظلمات البوار لا اهتدي لمنارة • مكررا الاستعجاب • قائلا في نفسي ان هذا الشيء عجاب • سبحان الله من يسبح في هذا العباب • من يسلم في بطرفه من اولي الالباب • سبحان الله هل كان لبشر ان يبلغ هذا الامد من التحقيق • او يرقى هذا القدر من التوفيق • فرايت ان لا اخوض في هذه اللجة • ولا اسلك هذه المحجة • وقلت لنفسي حيدي جاد • فدون علياه خرط القتاد • اياك يا غلام ذا الاوام • فانه منك بمنزلة الاروى من الغمام • اياك يا صبي النفوس فدون مرامك حرب البسوس • وانشدت نفسي تارة قول العباس بن الاحنف • هي الشمس مسكنها في السماء فعزّ الفؤاد عزاء جميلا • فلن تستطيع اليها الصعود • ولن تستطيع اليك النزولا • واخرى قول بديع همدان • فريد الاوان • ايّاك على شفا خطر مهول • بما اودعت رأسك من فضول • ولكن كنت كلما دفعت عنه نفسي ازدادت اليه اندفاعا • وكلما بالغت في قطعها عنه بالغت الى انقطاعا • وذلك لما شاهدت من جنات ليست الاطرائف الزهر • وغرائب الثمر • لا ارى من بهائجم ولا نجم • وبحار يجري من تحتها مشحونة بفرائد الدرر • لا مرّ بينها وبين ما بها الزلال • الامن نحى قلبه من نوازع الوهم والخيال • فعارضتني وراودتني وشتاء اعرضت عاودتني • ولم تزل تقول بما سائله تقوى الى ما سالكة • يا ابل عودي الى مباركك • ثم اندفعت الى اندفاع الاخ العطوف • ثم فقالت مقال البر الرؤوف • اما علمت انه ما من كتاب صنف في هذا الفن الشريف الا وانه يبوّب ويرجع • وما من وادي اترع من هذا البحر اللطيف الا ومنه يبدو وينبع • وما من كاس ادير على الاذهان من هذا المدام • الا وملؤه من قطرة من بحر المشحون • وما من درّ اخرجته ايدي الافهام • الا وهو من كنزه المخزون • وما من زهر نفحت من اكمام الافكار • الا ومن اشجاره تحللا وستعار • فهو الحقيق بان يبذل فيه بدر الجد • والجدير بان يقصر عليه لمح الكد • وهو الذي من اسهر له العينين • فانه لم يرجع بخفي حنين • ومن اشهر له الجبين • لا تنقطع عن الجموع • نال يوما الشبع ودايم المكروع • ومن استضاء بضوئه يستغني به عن المصباح • سعى نوره بين يديه وفاز بالنجاح والفلاح • ومن صد من نبراسه وضيائه • يلتمس نورا من ورائه • تاه ولم يفز بجائزة • وحار ولم ينل سوى خسائره • لئن كان هذا النهج حزنا شاقا على غير ابل فهو دمع مضيع • فلا غرو ما قدمته من عذري • وتنفر ما تزلزل من نازع • واقبل ما ادبر من اقبالي • وادبر ما اقبل من اعلالي • فشمرت ازاري عن ساق الجد • ونطقت ازري بمنطقة الكد • وركبت مطية السهر • واخذت بزمام النظر • فارقت في مهامه الفكر • واوغلت اقول من لج البحر • كاني ركبت جناحي الغمام • مسرحا فيما خاض عنه اولو الادامة • متشبثا بحبل التوفيق وعروة الاعانة • متعرضا بفيض الفاضر ولا اشكار • مستمدا من رب الحق • بوسيلة كتاب الفرقان • مجالا فيه بهذا

الخطاب • واورثنا بني اسرائيل الكتاب هدى وذكرى لاولي الالباب • عنوان احتوى من الازهار طرائفها • واقتطفت من الاثمار لطائفها • والتقطت من درر الفوائد فرائدها • واختطفت من غرر القواعد خرائدها • واستخرجت من اصداف الالفاظ لآلي معانيها وجواهرها • واستنبطت من اطراف العبارات بواطن رموزها وظواهرها • مع انه في زمان نوره ظلمه وعدله ظلمه • على ابناء الاغبياء • وزهادة الاشقياء • كريم كراح الاروى وصيرح اعماه الله كالاعمى • ترفيه الليام ووضعه الكلام • اهون مرغوب في الفضائل • واعز المطالب اسابقة الرذائل • على ان الدهر قد قلب لي ظهر المجن • حتى فلاني بتدابير البلا والمحن • والبسني جلباب النفي • فاذا تقي طعم الصبر • وحبذ لي الهم الافودين • وسلط على ايدي الفتكين • حيث باعد بيني وبين اقرباي واباي من عشائري واخلائي • واخرجني من موطني واخوانني • وسيطرني واحدائني • واقلعني من وسادي ومهادي • ومنعني نعاسي ورقادي • بان لجاني الى بلاد السودان بل ديار القردة والقرودان • بل بوادي كلاب الظلم والعدوان • او يوم خنازير شهوة الطغيان • فكانها هي التي وصفها الشاعر بقوله • داريكت بها اقل صبابها • ان يكثر الحلات في حراتها الخير عنها نازح متباعد • والشر دان من جميع جهاتها • فكانها هي التي شاهدها فقال فيها شاهدت مكتوبا على ابوابها ورايت مسطورا على عتباتها • لا تقربوها وخافوها ولا تلقوا بايديكم الى هلكاتها • انها يقول الداخلون بابها • يا رب نج الناس من افاتها • ويعتقد الخوه جماعة من اسراء العناد • بلاعبين رب العباد • منهم استعارت الكلاب انيابها • واستفادت ذوات الاذناب اذنابها • من قلوبهم تحدث العقارب شاتها • ومن قيح قلوبهم بلات الافاعي اسنانها • يجدون الاسباب لرفض الاماثل • ويسددون سهام العداوة نحو كل عاقل • سد الوتد للفتى وان كان بهوديا او نصرانيا • ويتجوزون على الفقير وان كان عالما ربانيا • يا يحيى كل منهم حكمة لقمان تمويه بشر وبين لمعات الشيطان • وخص نفسه بقضايا حسان زعما ما الاعمى با قل اهل الفساد • فلما لم اكترث بكثرة الهموم • واعرضت عنها متفقا الى العلوم • انار الله سبحانه قلبي بنور التوفيق واطلع في صدري شمس التحقيق والتدقيق • فاخرجني من هذا البحر الزاخر محفوفا بفرائد الجواهر وحقائق بطني هذه المهامه مفروشا بزواهر الازاهر والفواكه • بان وفقني لتخليص ما من علومه الفاضلة كلا موجز المطلب منفصلا لمجمله محلا مفصلا • ساقيا للمتول اقنا صحيح ونخوق مقرّا اليها ما كان ابعد عن مناطعوق • موضحا لها اسرار الخفايا في زوايا الغموض مهونا لما كان اعز من مخ البعوض • تضمنا لما فيه من الثمار والازهار والغرائب جامعا لما يحويه من المسائل ودود الاوهام وظلا نجاء بحمد الله كما نطق به الكتاب • هدى وذكرى لاولي الالباب • ولما صار بعون الله عونا لمن لها الى العلوم تطلاب ورقيا لمن كيده الى نيل اشنا الثياب • سميته بعون اخوان الصفا • على فهم كتاب الشفا • ثم لما اخرجت الفرائد من اصدافها بكمالها وتبرجت الغواني من خدورها بجمالها • كسفت سائر النجوم بانوارها • وكشفت خزائن العلوم عن استارها • وبنات

بها

الدياجر من اشراقها بالبوارق وجعلت الارض بها تحكي السماء بالزواهر فلما رات ذلك خواتها حسدتها كما تحسد المراة الضرة

فانبعث عليها من مستقرها ومقامها واقواهن فعالا وقواما وعدت بها فاختلفت حلاها ومن اللآلي اعرت و

جهاً بظلام الاغتنام وفراق البدر لانبائهم واصبحت وجوهها منكرة عليها اطرة ترهقها قترة فقلت لها يا معشر

الانسان ومعدن خلفاء الرحمن ومهبط وحي الملك العلام ومقر الانبياء ومظاهر البرية الكرام لا تكن بما فعلت بك

النار واكل على من بيده ازمة الاقدار فصلي بذا غوص من اخرى في حلى النظر فاستخرج فرايد لالي لا يرى من دونها نجم

ولا يجهر قمر فانظرها بنان فكر لا تتناهى الفكر في سلك تقرير وتحبير يقوم النهر فاحليت بها بحلية غبطت عليها

الافلاك بل كاد ينفصل سيلها الاملاك ثم ادفع عنك شر الحساد وان جاوا باجعلهم وازقلهم واقطع اسباب اطامعهم

بل انقطع عنك ايامهم اليك باظلمهم بان اعلقها بقائمة عرش سرير بالساكين والسرير وبزري شاه بنور البرين اعني

عرش من هنئت الدنيا بقدومه الشريف واستظلت الافلاك بظله الوريف قرت عيونهن اذ صار انسان عيونهن و

تهللت وجوههن اذ كان غرة لجبينهن واشلان فرحا وسرورا اذا جلت بنوره فنون بينهن وما ازددن نورا وجمالا اذا تحشت يجيبا

طلعته مضروب ثبيتهن سلالة من قرنت لما التماء والبدر الجوزاء اماثلث الكواكب فكلها جاذب رجليه

واما القبس الفراق من انوار طلعته لزوار احواله بل انا الافلاك كادي عشق جاله بل قراش انواره بالغ كالة

شمس سماء السلطنة والجلال نيرفلك زواهر الكمال والجلال بافوخ بآفخ العالم الصغير انسان عين الانسان

الكبير عزه وجه الرياسة العامة قرة عين الرياسة الكاملة التامة مالك ملوك طوايف العرب والعجم ووارث عن

آبائه كابرا عن كابر الجاه بسط بساط العدل والنصفة قاطع العروس كل متمرد ذي صلفة مروج ذي جده

سيد الانبياء محيي مراسم اجداده سادة الاوصياء صلوات الله عليهم ما قابل الظلمة ضياء وتقابلت السعداء والاشقياء

السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان بن الخاقان ابي الائمة على نبينا وعليه صلوات الرحمن ابو المظفر

شاه سليمان الصفوي الموسوي بهادرخان لا زال يدفع الله بعدله الفساد عن عالم الاكوان ويمتع بخلود سلطانه الامكنة والازمان

فبعون الله سبحانه وفيت بما وعدته وتيسر لي بادني سعي ما عددته فاتحفتها السدة السنية المسدودة عنها ابواب الجفا

الكاف الخلة لصف بحلية الجواد الى سليمانه هذا والكتاب مرتب على جمل ثلث الجملة الاولى في المنطق وفيها تسعة فنون

الفن الاول كتاب ايساغوجي وفيه مقالتان المقالة الاولى في بيان الكليات الخمسة وبيان حال اللفظ من الافراد والتركيب

وبيان واضع المنطق ومرتبته ومنفعته وغايته وحاجة الناس اليه وفيها اربعة عشر فصلا ١ في بيان واضع المنطق ٢ في

تقسيم الفلسفة وبيان الغرض من كل قسم وبيان رتبة المنطق بالنسبة اليها ٣ في بيان منفعة المنطق ٤ في تعريف اللفظ المفرد

وبيان الحاجة اليه ووجه حصته ٥
في بيان موضوع المنطق ٦

وطلاها فاسود وجهها (margin)

والمركب

والمركب والكلي والجزئي والذاتي والعرضي وما يقال في جواب ما هو وما لا يقال ٧ في تعريف ما قاله الشيخ في

الذاتي والعرضي ٧ فيما قاله الشيخ في تعريف الدال على الماهية ٨ في اقسام الكلي ٩ في الجنس ١٠ في النوع وذكر

لما تقسيم الكلي الى اقسامه الخمسة وبيان ان الداخل في القسم اي معنى من معنيي النوع ١١ في رسوم النوع بمعنييه وبيان

مراتب كل من الجنس والنوع وبيان ان تحت النوع السافل كليات عرضية ١٢ في الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قيل

الكثرة وما في الكثرة وما بعد الكثرة وبيان حال الاجناس والانواع والاشخاص في التناهي وعدمه وبيان ان اطلاق

الشخص على الاشخاص ليس بالاشتراك ١٣ في الفصل ومعانيه ورسومه وبيان انه مقوم باعتبار ومقسم باعتبار آخر

وبيان انه لا يقبل الاشتداد والتنقص ودفع ما يتوهم نقضا على ذلك وما يتوهم نقضا على كون الفصل مقوما وفي

بيان ان العقل لا يكون فصلا ولنا الفصل هو الناطق والحساس وغيرها لا مبادئها ١٤ في الخاصة والعرض العام

ورسمها وما يرد على رسم العرض العام المقالة الثانية في ذكر مناسبات ومباينات بين الكليات الخمسة وهي تشتمل

على اربعة فصول ١ فيما قيل في بيان مشاركة عامة بينها ومشاركة بين الجنس والفصل بعد المشاركة العامة وبيان

الجنس عن غيره ٢ في بيان ما قيل في المشاركات والمباينات بين الجنس والنوع وبينه وبين الخاصة وبينه وبين العرض

العام ٣ في بيان ما قيل في المشاركات والمباينات بين ساير الكليات ٤ في بيان المناسبات بين هذه الخمسة والمناسبة بينها وبين حصصها (margin)

الفن الثاني في كتاب قاطيغورياس وهو المقولات العشر وفيه سبع مقالات المقالة الاولى تشتمل على ستة فصول ١ في بيان

السبب في ايراد هذا الكتاب في المنطق ٢ في احوال اللفظ من حيث التواطؤ والتوافق والتباين والترادف والاشتقاق

والنسبة ٣ فيما يقال على موضوع وما لا يقال وما يوجد في موضوع وما لا يوجد فيه ٤ في شرح ما قيل في حال العرض واياه دخل فيه

من انه الموجود في موضوع ٥ في الموجبات بين المقول على والموجود في وما يتادى ان اليه ٦ في ابطال قول من قال

انه يجوز ان يكون شيء واحد جوهرا وعرضا معا المقالة الثانية فيها خمسة فصول ١ في حال مناسبة الاجناس والفصول

المقومة والمقسمة وتعداد الاجناس العالية وبيان ان الموجود ليس جنسا لها ٢ في ان العرض ليس بجنس لما تحته

٣ في افساد قول من اوجب في المقولات نقصانا او مداخلة ٤ في دفع ما قد يتوهم من عموم شيء لعدة من العشر وعموم

الجنس او وجود شيء خارج عنها وما قد يتوهم من دخول شيء واحد تحت مقولتين ٥ في تعريف حال عدد المقولات والاعلا

خارج من العشر المقالة الثالثة فيها اربعة فصول ١ في بيان ان الكلي كيف يكون جوهرا وفيه ذكر ان الجوهر هل هو جنس لما

تحته ٢ في الجوهر الاول والثاني والثالث ٣ في خواص الجوهر ورسومه ٤ في ابتداء القول في الكمية وبيان السبب في

الكلام ايلاء البحث عنها البحث عن الجوهر وبيان مرتبتها وتقسيمها الى المتصل والمنفصل مرة والى ما لا اجزاء له وضع وما ليس

حبسه مع الجوهر وعلاكم وكونه الكمية (margin)

الدياجر من اشراقها بالبواهر ومجلت الارض بما حل التماء بالزواهر فلما رات ذلك اخواتها حسدتها كما يحسد المراة مثلها
فانبعث عليها من مستقر ومقاما واتواهن فعالا وقواما ومدت يدا فاخطفت حلاها ومن اللالي عرت و
جهها كظلام الاغتام وفراق البدر لا يتام واصبحت وجوهها منكرة عليها غبرة ترهقها قترة فقلت لها يا معز بحر
الانسان ومعدن خلفاء الرحمن ومهبط وحي الملك العلام ومقر الانبياء ومواسم البررة الكرام لا تكترثي بما فعلت بك
التاريخ واتكلي على من بيده ازمة الاقدار فسيلهك غوص منه اخرى في لجي الظلام فاستخرج فرايد لالي لا يرى من دونها نجم
ولا تجد قمر فانظمها بنان فكر لا تتناهى الفكر في سلك التقرير وتحيز بقوم السهو فاحليك بما نحليه غبطت عليها
الافلاك بل يكاد يفضل بسببها الاملاك ثم ادفع عنك شرها وان تجاوزا بما جعلتم وازقلتم واقلع اسباب الظالم
بل اقطع عنك ايادي البيت بما ظلمتم بان اعليها بنا قمر عرش سموا بالسماكين والنيرين ونزين سماه بنور النيرين اضحى
عرش من هنت القنا بقدومه الشريف واستظلت الافلاك بظله الوريف قرت عيونهن ابصار انسان عينهن و
تهللت وجوههن اذ كان غرة بينهن واشتاقت فيها وصرها اذا تجلت بنوره فنون بينهن وازددن نورا وجالا اذا تحت فيا
طلعته منزوب نبيهن اسلاله من قرنت له التماء والبس له الجوزاء انما انشاءت الكواكب اكحلها تراب رجليه
وانما اقتبس القران من انوار طلعته ازدار حواليه بل انا الافلاك سكارى عشق جماله بل فراش انوار وجهه بالع كماله
شمس سماء السلطنة والجلال نيرفلك ذواهر الكمال والجمال بالوح باقنح العالم الصغير انسان عين الانسان
الكبير مزوجه الرياسة العامة فتوه عين السياسة الكاملة التامة مالك ملوك طوايف العرب والعجم وارث عن
اباء كابرا عن كابر المكارم باسط مهاد العدل والنصفة قاطع الاعوس كل متمرد ذوي صلف مروج دين جده
سيد الانبياء محيي مراسم اجداده سادة الاوصياء صلوات الله عليهم ما قابل الظلمة ضياء وتقابلت السعداء والاشقياء
السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان بن الخاقان الى ادم على نبينا وعليه صلوات الرحمن ابو المظفر
شاه سليمان الصفوي الموسوي بهادر خان لا زال يدفع الله بعدله الفساد عن عالم الاكوان ويمنع بجلود سلطانه الامكنة والازمان
فبعون الله سبحانه وفيت بما وعدته وتيسر لي بادني سعي ما عنيته فالقيتها السدة السنية المسدودة عنها ابواب الجفا
الحاف الفلك لنصف رحله الجلوالي سليمانيه هذا والكتاب مرتب على جمل ثلث الجملة الاولى في المنطق وفيها تسعة فنون
الفن الاول كتاب ايساغوجي وفيه مقالتان المقالة الاولى في بيان الكليات الخمسة وبيان حال اللفظ من الافراد والتركيب
وبيان واضع المنطق ومرتبته ومنفعته وغايته وحاجة الناس اليه وفيها اربعة عشر فصلا ١ في بيان واضع المنطق ٢ في
تقسيم الفلسفة وبيان الغرض من كل قسم وبيان رتبة المنطق بالنسبة اليها ٣ في بيان منفعة المنطق ٤ في تعريف اللفظ المفرد

وطلاها فاسود وجهها ام

وبيان الحاجة اليه ووجه حصره ٣
في بيان موضوع المنطق ٥

والمركب

والمركب والكلي والجزئي والذاتي والعرضي وما يقال في جواب ما هو وما لا يقال ٥ في تعريف ما قال الناس في
الذاتي والعرضي ٧ فيما قاله الناس في تعريف الدال على الماهية ٨ في اقسام الكلي ٩ في الجنس ١٠ في النوع وذكر
الفاء تقسيم الكلي الى اقسامه الخمسة وبيان ان الداخل في القسم اي معنى من معنيي النوع ١١ في رسوم النوع بمعنييه وبيان
مراتب كل من الجنس والنوع وبيان ان تحت النوع السافل كليات عرضية ١٢ في الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل
الكثرة وما في الكثرة وما بعد الكثرة وبيان حال الاجناس والانواع والاشخاص في التناهي وعدمه وبيان ان اطلاق
الشخص على الاشخاص ليس بالاشتراك ١٣ في الفصل ومعانيه ورسومه وبيان انه مقوم باعتبار ومقسم باعتبار اخر
وبيان انه لا يقبل الاشتداد والتنقص ودفع ما يتوهم نقضا على ذلك وما يتوهم نقضا على كون الفصل مقوما وفي
بيان ان العرض لا يكون فصلا وان الفصل هو الناطق والحساس وغيرهما لا مبادئها ١٤ في الخاصة والعرض العام
ورسمهما وما يرد على رسم العرض العام المقالة الثانية في ذكر مناسبات ومباينات بين الكليات الخمسة وهي تشتمل
على اربعة فصول ١ فيما قيل في بيان مشاركة عامتها ومشاركة بين الجنس والفصل بعد المشاركة العامة ومباينات
الجنس من غيره ٢ في بيان ما قيل في المشاركات والمباينات بين الجنس والنوع وبينه وبين الخاصة وبينه وبين العرض
العام ٣ في بيان ما قيل في المشاركات والمباينات بين ساير الكليات ٤ في بيان المناسبات بين هذه الخمسة والمناسبة منها وبين خصها ام
الفن الثاني في كتاب قاطيغورياس وهو المقولات العشر وفيه سبع مقالات المقالة الاولى تشتمل على ستة فصول ١ في بيان
السبب في ايراد هذا الكتاب في المنطق ٢ في احوال اللفظ من حيث التواطؤ والتوافق والتباين والترادف والاشتقاق
والتسمية ٣ فيما يقال على موضوع وما لا يقال وما يوجد في موضوع وما لا يوجد فيه ٤ في شرح ما قيل في حد العرض
من انه الموجود في موضوع ٥ في المراجعات بين المقول على والموجود في وما يتادى اليه ٦ في ابطال قول من قال
انه يجوز ان يكون شيء واحد جوهرا وعرضا معا المقالة الثانية فيها خمسة فصول ١ في حال مناسبة الاجناس والفصول
المقومة والمقسمة وتعداد الاجناس العالية وبيان ان الموجود ليس جنسا لها ٢ في ان العرض ليس بجنس لما تحته
٣ في افساد قول من اوجب في المقولات نقصانا او مداخلة ٤ في دفع ما قد يتوهم من عموم شيء لعدة من العشر عموم
الجنس او وجود شيء خارج عنها وما قد يتوهم من دخول شيء واحد تحت مقولتين ٥ في تعريف حال عدد المقولات وانه لا
خارج من العشر المقالة الثالثة فيها اربعة فصول ١ في بيان ان الكلي كيف يكون جوهرا وفيه ذكر ان الجوهر هل هو جنس لما
تحته ٢ في الجوهر الاول والثاني والثالث ٣ في خواص الجوهر ورسومه ٤ في ابتداء القول في الكمية وبيان السبب في
تقديم ابتداء البحث عنها البحث عن الجوهر وبيان عرضيتها وتقسيمها الى المتصل والمنفصل مرة والى ما لا اجزاء له وضع وما ليس

في بيان الجوهر وعدم ... وكون الكلية

كذلك اخرى وبيان معانى النقل بما هو المقصود منها هنا وبيان اقسام النقل وبيان ان العدد منفصل ومن ان
ان المكان نوع من الكم المتصل غير الانواع المشهورة وبيان اختصاص المنفصل في العدد ورد قول من ادخل القول من الكم
في الكم الثقل والخفة المقالة الرابعة فيها خمسة فصول ١ في بيان القسمة للكم التى وصفنا بيانها وبيان الكم بالعرض وفي بيان ان المتصل
والمنفصل متلازمان للكم ومتباينان ٢ في ذكر خواص الكم ٣ في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف المضاف الاقدمين وشرحه والاشارة
الجملة الى اقسامه وبيان انه في قبول التضاد والاشد والاضعف والقلة والكثرة وملحوظ ذلك تابع لموضوعه وبيان و
جوب رجوع النسبة فيه على التكافؤ ٤ في خواص المضاف ٥ في الفرق بين المضاف الذى من المقولة والذى ليس
فيها وبيان حال الحد السالف وبيان خواص المقولة المقالة الخامسة في مباحث الكيف وفيها ستة فصول ١ في تعريف الكيف
وتقسيمه الاقسام الاول ٢ في ذكر الوجوه الدالة على فساد التقسيمين المذكورين في الاول ٣ في معرفة الحال والملكة
واللاقوة ٤ في ايراد الشكوك على ما هو المشهور من امر القوة واللاقوة ٥ في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ٦ في بيان
ان كل من التخلخل والتكاثف معانى ثلثة احدها كيف والاخر وضع والاخر كم مع اضافة وبيان ما يقال لها اعنى
الانفعاليات وما هو اولى بهذا الاسم وان الانفعالات لا يقع في العرف جوابا عن كيف وانه قد يطلق الانفعالية
على الملكة والانفعالات على الحال المقالة السادسة في الكيفيات المختصة بالكم وسائر المقولات وفيها ستة فصول ١ في ذكر انواعها
وتعريف المعنى الجامع لانواعها وتعريف حال حد الشكل وتحقيق ان الشكل من الكيف دون الوضع ٢ في معرفة
حال الزاوية وما يقع منها في الكيفية او الكمية او الوضع او الاضافة ودفع ما قد قيل الكيف عدم المقاومة كيفية واحدة
وهي مركبة من الشكل واللون وتعريف حال المركب من غير جنسين ٣ في الفرق بين الكيفية وما يجرى منها من اشتقاق الاسم
من الكيفية لتلك الكيفية وعدمه وبيان ما يقبل منها التضاد وما لا يقبل الاشتداد والتنقص وما لا يقبل ٤ في حل ما به
تشكك على كون العلم من الكيف وظن انه من المضاف ٥ في الاين ومتى ٦ في باقى المقولات المقالة السابعة فيها
اربعة فصول ١ في بيان المتقابلات ٢ في حل شكوك اوردت في التقابل وبيان وجوه الافتراق بين الواحد ٣ في
ذكر بعض احكام التضاد وخواصه ومعارضة لغيره ٤ في البحث عن المتقدم والمتأخر والمع حسبا يقتضيه كتاب قاطيغور
ياس الفن الثالث من كتاب باري ارمينياس وهو كتاب القضايا او احكامها وفيه مقالتان المقالة الاولى فيها عشرة فصول
١ في معرفة التناسب بين الالفاظ والامور والكتابات ومعرفة المفرد والمركب من ذلك ٢ في الاسم ٣ في الكلمة ٤ في
تعلق الكلمة والمشتق بالمصدر ومعرفة الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمعرفة وغير المعرفة ٥ في القول واقسامه ٦ في
تعريف القول الجازم البسيط الموجب والسالب ومعرفة شرائط تقابلهما ٧ في القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة

وتقابلها على سبيل التضاد وتقابلها على سبيل التناقض وتداخلها وبيان مواد القضايا ٨ في الجزئيات الشخصية و
المهملة ٩ في المحصورات المحرفة ١٠ في التناقض المقالة الثانية في تداخل احوال القضايا مما يتعلق بالرابطة وبالجهة وبالتناقض
والمناسبات وفيها خمسة فصول ١ في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب بين تلك القضايا
الثلثة الاخيرة في المخصوصات والمهملات ٢ في بيان النسب بين المحصورات المتناقضة وبيان الموضع الذى يحتمل العدد
والسلب والذى لا يحتمل الا السلب وبيان التلازم بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة وان العدول كما يكون في
جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع والاشارة الى ان اجزاء القضية اذا غيرت عن مواضعها الطبيعية تغير المعنى
٣ في بيان القضية الواحدة والكثيرة وبيان غلط بعض الناس في ذلك وبيان فساد ما ظنه كثير من الناس في المحمولات
ان منها ما يصدق فرادى ويكذب جملة ومنها ما بالعكس ومنها ما يصدق في الحالتين ٤ في القضايا الموجهة وهي
الرباعية والموجهة وبيان الجهات ومعانيها ومواضعها وبيان التلازم بين تلك القضايا ٥ في ذكر ما اعتيد تم
هذا الفن وان لم يكن مما يحتاج اليه المنطقى من جهة ما هو منطقى من بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اتم من
الموجبتين اللتين محمولاهما متضادان الفن الرابع كتاب انالوطيقا الاولى وهو كتاب القياس وفيه تسع مقالات
المقالة الاولى فيها سبعة فصول ١ في بيان السبب في الترتيب الذى بين هذا الكتاب وما بعده وما قبله وبيان سبب
تسمية تعليم القياس باسم التحليل بالعكس ٢ في بيان ان المنطق جزء من الفلسفة باعتبار واله لها باعتبار ودفع ما يورد
على افتقار الفكريات الى المنطق ٣ في بيان معنى المقدمة ومعنى الموضوع والمحمول اللذين للموجبة الكلية المطلقة وبيان
خلاف الناس في معنى الاطلاق ٤ في اعادة الخلاف الناس في الاطلاق وبيان معنى الضرورة والامكان والنسب بين الثلثة
٥ في تحقيق التناقض بين المتمات وذوات الجهات ٦ في بيان اختلاف حال المقدمة اذا استعملت في البراهين او
استعملت في الجدل وبيان معنى حد المقدمة اذا استعملت في البراهين او استعملت في الجدل وبيان معنى حد المقدمة و
تحديد القياس ٧ في حل شكوك تورد على حد القياس المقالة الثانية فيها اربعة فصول ١ في بيان عكس القضايا المطلقة
السالبة ٢ في عكس الموجبات المطلقة وبيان ان السالبة الجزئية لا تنعكس وبيان عكس النقيض ٣ في عكس الضروريات
والممكنات ٤ في قسمة القياس الى الاقترانى والاستثنائى وتقسيم الاقترانى الى اقسام الاربعة وبيان شروط عامة للانتاج وبيان
الاشكال الثلثة حالتى الاطلاق والضرورة وشرائط انتاج كل منها وبيان ضروب كل منها مع نتائجها والدليل على انتاجها المقالة الثالثة
فيها خمسة فصول ١ في جميع ضروب الشكل الاول واربعة ضروب من الثانى من القياسات المختلطة من الاطلاق
والضرورة ونتائجها ٢ في ابطال الحجج التى اقاموها على انتاج المطلقة من هذه التاليفات التى في الشكل الثانى ٣ في بيان

ضروب الشكل الثانى وضروب الشكل الثالث من هذا الاختلاط ٣ فى بيان معانى الممكن وحدوده التى قيلت وبيان الصحيح
من الحدود والتنبيه ٥ فى اعادة النظر فى الرسم المختار للممكن وهل يعتبر فيه الاستقبال وتحقيق القول فيه المقالة الرابعة فيها
ستة فصول ١ فى القياسات الممكنة من الشكل الاول ٢ فى الاختلاط من الامكان والاطلاق فى الشكل الاول ٣ فى الاختلاط
من الامكان والضرورة فى الشكل الاول ٤ فى القياسات الممكنة والمختلطة من الامكان والاطلاق فى الشكل الثانى ٥ فى الاختلاط
من الامكان والضرورة فى الشكل الثانى ٦ فى القياسات الممكنة والمختلطة من الامكان وغيره فى الشكل الثالث المقالة
الخامسة فيها خمسة فصول ١ فى اثبات القضية الشرطية وتقسيمها وبيان ما قيل فيها وتحقيق الاتصالية منها واقسامها ٢
فى تحقيق العناد واصنافه وبيان ان العناد لا يكون اتفاقيا كما ان الاتصال يكون اتفاقيا وبيان قضايا شرطية محرفة
من العبارة التى ينبغى لها ٣ فى بيان تقسيم الشرطيات من عدة وجوه وبيان الايجاب والسلب فيها وصدقها وكذبها ٤
فى بيان معانى الكلية والجزئية والاهمال والتخصيص فى الشرطيات ٥ فى معنى السلب الكلى والجزئى فى المتصلات والسلب
والايجاب الكليين والجزئيين فى المنفصلات وبيان جهات الشرطيات المقالة السادسة فيها ستة فصول ١ فى القياسات
الاقترانية المؤلفة من المتصلات ٢ فى القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات ٣ فى القياسات المؤلفة من المنفصلات
٤ فى القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والاشتراك فى التالى ٥ فى القياسات المؤلفة من الحملية والاشتراك فى
مقدم الشرطية ٦ فى القياسات المؤلفة من الحملية والمنفصلة من الاشكال الثلثة والقياسات المؤلفة من الشرطيات
المشاركة فى جزء غير تام المقالة السابعة فيها ثلثة فصول ١ فى تلازم المقدمات المتصلة وتقابلها ٢ فى تلازم المنفصلات
مع المتصلات وبعضها مع بعض ٣ فى عكس القضية الشرطية المقالة الثامنة فيها ثلثة فصول ١ فى تعريف القياس الاستثنائى
٢ فى تعديد القياسات الاستثنائية من المتصلات ٣ فى قياس الخلف المقالة التاسعة فيها اربعة وعشرون فصلا ١ فى ذكر
ما يمكن ان يتكلف لبيان قول من قال ان الاستثنائى لا يتم الا بالاقترانى ٢ فى بيان انحصار القياسات فيما ذكر وان شيئا
منها لا ينتج ما لم يتضمن الايجاب والكلية وان السبب لا يكون الا شبيها باحدى المقدمتين فى الكيفية او الجهة او كليتهما
٣ فى بيان القياسات المشتملة على اكثر من مقدمتين ٤ فى طريق اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطالب
على المطلوب من حيث هى قياسات على الاطلاق لا من حيث كونها برهانيات او جدليات او غيرها فان لذلك موضعا آخر
٥ فى بيان ان القسمة ليست قياسا ٦ فى بيان طريق تحليل القياسات المركبة وذكر وصايا وتحذيرات تنفع فى ذلك لتعلم
صحة القياس الصحيح وتاديته الى المطلوب ويعلم فساد الفاسد ٧ فى ذكر لغات يسهل تحليلها وبيان وجوه يسهل بها تحليلها
٨ فى تعريف وجوه اخرى من الاعتبارات التى بها يسهل التحليل مما يوخذ من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس المنتجة فى

الاسباب الموجبة لعسر الاختلال بحسب شكل القياس وشكل المقدمة ١٠ فى ذكر الاشياء اللازمة من القياس غير النتيجة ١١
فى ان المقدمات الصادقة لا تنتج الا صادقا ولا ينعكس ١٢ فى قياس الدور ١٣ فى عكس القياس ١٤ فى رد قياس الخلف الى
المستقيم وبالعكس ١٥ فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة ١٦ فى المصادرة على المطلوب الاول ١٧ فى وضع ما
ليس بسبب للنتيجة على انه سبب ١٨ فى وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب المتجادلان ١٩ فى بيان انه كيف
يمكن ان يكون شئ معلوما لانسان واحد ومجهولا له معا وانه كيف يمكن ان يحصل له علم وظن مقابل ما يعلم معا
٢٠ فى عكس النتائج واستلزام عكس المقدمات وبالعكس وانعكاس المتلازمات والمتقابلات ٢١ فى القياسات
الخطابية والتفهيم والتعقلية والشعرية والسياسية والحقيقية والوساطية والاستقراء ٢٢ فى تحقيق حال الاستقراء ٢٣
فى التمثيل وقياس المقاومة ٢٤ فى الدليل والعلامة والقرائن الفن الخامس كتاب البرهان وفيه اربع مقالات المقالة الاولى
فيها اثنا عشر فصلا ١ فى الدلالة على الغرض فى هذا الفن ٢ فى مرتبة هذا الكتاب ٣ فى ان كل تعليم وتعلم ذهنى فانما هو
بعلم سابق ٤ فى تعديد مبادى القياسات بقول عام ٥ فى بيان اقسام المطالب وترتيبها وانواع مبادى العلوم
٦ فى كيفية اكتساب المجهولات من المعلومات ٧ فى البرهان وقسميه اللذين هما برهان اللم وبرهان الان ٨ فى ان
العلم اليقينى بذى السبب لا يحصل الا من جهة العلم بسببه وان الشرط فى افادة برهان اللم والان اليقين ما ذا وضع
تايرد على ذلك وبيان النسب التى يمكن بين حدود البرهان ٩ فى كيفية تعرف ما ليس لثبوت محمول لموضوع سبب
وفى الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها ١٠ فى بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم والتى علة لانتاج فصله
وانه كيف يجعل جزء الشئ من الجنس والفصل على تمام وبالجملة الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة ١١ فى اعتبار
مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها ١٢ فى مبادى العلوم البرهانية المقالة الثانية فيها عشرة فصول
١ فى بيان انه لا بد من انتهاء البرهان الى مقدمات ضرورية وابطال ما توهم من بطلان البرهان وما توهم من البيان
الدورى ٢ فى مبادى البراهين وبيان ضرورية المبادى وكليتها ٣ فى بيان معنى الحمل الذاتى الذى يشترط فى البرهان
ورد اوهام الواهمين ٤ فى ذلك وبيان السبب فى ان العرض الغريب لا يستعمل فى البراهين وان العرض الغريب اذا استعمل
فى صناعات البرهان فعلى اى وجه يستعمل ٥ فى تتميم معنى الكلى وانه كما يعتبر فيه القول على الكل فى كل زمان كذلك
يعتبر فيه ان يكون اوليا وتحقيق الاولية وتتميم القول فى الذاتى ويردف الكلام فى ذلك بيان انه لم لا يجعل الزوج والفرد
نوعين ولا جنسين ولا فصلين ٦ فى بيان سبب انا قد نغلط فى الكلى والاولى ونظن انا لم نغلط وبيان انا لا نقع فى الغلط
ونظن انا قد اخطأنا ٧ فى تحقيق ضروريات المقدمات ٨ فى موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها وبيان الفرق بين

والمسايل وبيان حال كل على التفصيل ٧ في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل ٨ في نقل البرهان من علم الى علم وبيان ان شيئا من العلوم لا يبرهن على الاعراض الغريبة وان لا برهان على الجزئيات الفاسدة ولا حد لها ٩ في بيان وجوب مناسبة المقدمات لمطالبها واختلاف العلوم في افادة اللم والان في المسئلة المشتركة بينها واعانة بعضها في بعض ١٠ في احوال المبادي والموضوعات والمحمولات وان اي شي من احوالها يبين في العلوم والرد على من جعل موضوعات العلوم الصور المفارقة المقالة الثانية فيها تسعة فصول ١ في المبادي والمسايل المناسبة وغير المناسبة وان المبادي العامة كيف تنفع في العلوم وان الصالح لاسم المسئلة ما هو واي شي يكون مسئلة في العلم واي شي لا يكون ٢ في بيان مخالفة العلوم الرياضية لغيرها لا سيما الجدلية في بعدها من الغلط جدا بخلاف ساير العلوم وبيان المخالفة التي بينها وبين الجدل في التحليل والتركيب والتحديد ٣ في انه ربما يكون على مطلوب واحد برهانان في علم وبرهان لم في اخر ووجوه ذلك ٤ في ان الشكل الاول افضل من الاخرين وبيان ان الجهل على قسمين بسيط ومركب وان الاول لا يكتسب بقياس والثاني يكتسب ووجوه اكتسابه ٥ في بيان وجه ما يقال من فقد حسا ما فقد علما ما وبيان الوجوه التي يقال عليها المحمول بالذات والمحمول بالعرض لتوقف بيان تناهي القياسات الى مقدمات لا وسط لها ٦ في بيان تناهي اجزاء القياسات والحدود وتناهي الموضوعات للشي والمحمولات على شي ٧ في بيان ان كلا من البرهان الكلي والموجب والمستقيم افضل من مقابله وبيان وجوه كون احد علمين اشد استقصاء من الاخر ٨ في معاودة ذكر اشتراك العلوم واختلافها في المبادي والموضوعات وبيان انه لا برهان على الاتفاقي وانه هل على الاكثري برهان وان الحس ليس برهانا ولا مبدأ برهان ٩ في بيان حال العلم والظن وتباينهما وتشاركهما وبيان معنى الذهن والفهم والحدس والذكاء والفكر والصناعة والحكمة المقالة الرابعة فيها عشرة فصول ١ في بيان المطالب المعتبرة هنا والترتيب بينها ورجوع مطلب لم الى مطلب ما ودفع من توهم العكس ورده ان الاوسط في البراهين لا يكون الا من الحدود وبيان ان معطي البرهان ليس معطيا للحد ولا معطي الحد معطي البرهان ٢ في ان الحد لا يكتسب برهانا ولا بتقسيم جزؤه ولا بتقسيم متعلقه الى قياس ٣ في بيان ان حد الشي لا يكتسب من حد ضده ولا بالاستقرا ولا بالقياس وانه مع ذلك قد يعين البرهان على الحد وقد يقتنص البرهان من الحد ٤ في بيان اصناف ما يطلق عليه الحد وكيفية توسط الحد في البرهان وبيان اصناف العلل وتوسطها في البراهين واخذها في الحدود ٥ في بيان اقسام كل من العلل الاربع وشطر من احوالها واخذها في الحدود والبراهين ودفع ما يعتري من الشبهة في اخذها في الحد واخذ الاتفاق في حد القوى وبيان ان توسيط النوع لاثبات الجنس من قبيل توسيط اي علة هو ٦ في بيان طريق اكتساب الحد

وطريق

وطريق التعدي من حد النوع الى حد الجنس ٧ في بيان منفعة التقسيم في التحديد وكيفية ذلك وبيان طريق التركيب اي تحديد الكلي من جزئياته وتركيب بعضها مع بعض وبيان انه احوط من الابتداء بالكلي لما فيه من دفع الاشتراك الاسمي ودفع وهم من توهم ان الحد والقسمة يجب ان يكونا حاصلين بكل شي ٨ في الامتناع بقسمة الكل الى اجزائه وتتميم الكلام في توسيط العلل وبيان انه لا يصح ان يكون من العلل المنعكسة ودفع ما يتوهم من الدور في العلل المنعكسة وبيان انه ربما يبرهن على شي واحد بوسايط شتى وان توسيط كل من الاربع يتضمن توسيط الباقي ٩ في تحقيق ما قاله المعلم الاول في توسيط العلل مع التوضيح ١٠ في بيان ان العلم بمبادي القياسات كيف يحصل لنا وبيان القوة التي يقتنص العلم بها الفن السادس من كتاب المنطق وفيه سبع مقالات المقالة الاولى فيها عشرة فصول ١ في معرفة القياس الجدلي ووجه ترتيبه في هذه المرتبة وبيان منافعه ٢ في بيان وجه تسمية هذا النوع من التعليم بالجدل وبيان انه اللايق به لا غيره من الاسماء ٣ في رسم صناعة الجدل والغرض فيها وتناولها السايل والمجيب وما يتولى فعلهما ٤ في بيان غلط اقوال قالها القوم في القياس الجدلي وبيان سبب تسمية هذا الكتاب بكتاب المواضع والفرق بين الموضع والمقدمة وبيان اسباب الشهرة ٥ في بيان الفرق بين القياسات الجدلية وغيرها من انواع القياس ونسبة انواع القياس بعضها الى بعض وبيان منافع الجدل على التفصيل ٦ في بيان اجزاء المقاييس الجدلية وبيان اقسام المحمولات في مقدماتها ٧ في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الامور وتعدادها وكيفية اعتبارها في جميع المقولات ٨ في تفصيل ما يصح ان يكون مقدمات جدلية وما لا يصح وما يصح ان يكون مطالب جدلية وما لا يصح ٩ في بيان الالات التي لا بد منها في تحصيل ملكة الجدل ١٠ في بيان منافع هذه الالات المقالة الثانية فيها ست فصول ١ في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من جوهر الوضع لا من امر خارج ٢ في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من جوهر الوضع لا من امر خارج اتباعا للفظ والماخوذة من الكليات باعتبار جزئياتها ٣ في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من خارج جوهر الوضع ٤ في مثل ما ذكر من المواضع الماخوذة من الخارج ٥ في الاولى والاثر ٦ في المواضع المتعلقة بالاثر والاولى المقالة الثالثة فيها اربعة فصول ١ في ايراد بعض المواضع الجنسية ٢ في مثل ذلك من المواضع ٣ في مثل ذلك ٤ في مثل ذلك المقالة الرابعة فيها ثلثة فصول ١ في مواضع الخاصة ٢ في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة ٣ في مواضع ان الخاصة اعطيت تاما ام لم تعط المقالة الخامسة فيها ستة فصول ١ في الشرايط الاولية للحدود وبيان وجوه اعتبار جودة الحد ٢ في مواضع اثبات الحد وابطاله ٣ في مثل ذلك من المواضع ٤ في مثل ذلك ٥ في مثل ذلك ٦ في مثل ذلك المقالة السادسة في المواضع

التي تنفع في اثبات ان الشيء هو هو واحدا او عدما وابطال الفن الثامن اربعة فصول أ في وصايا السائل في المقدمات التي يسردها ب
في وصايا السائل في احوال القياس والاستقراء وبيان ما يسهل وجدانا يقاس عليه وما يصعب ج في وصايا المجيب د في تعداد
القياسات المحتجة للتبكيت وفيها بيان اصناف المصادرة على المطلوب واصناف المصادرة على مقابل المطلوب وفي الوصايا
المشتركة بين السائل والمجيب الفن التاسع كتاب سوفسطيقا وهو مقالات الفن الاول ثلثة فصول أ في ابتداء القول في المغالطة ونسبتها
الى السفسطة والمشاغبة وبيان اجزاء هذه الصناعة جملة وبيان اقسام ما يقع به التبكيت المغالطي مفصلا ب في اقسام التبكيت
الداخلة في المعنى ج في ارجاع الاسباب الثلثة عشر المذكورة في الفصل السابق الى سبب واحد وتركيب بعضها مع بعض الفن الثاني ستة فصول أ
في رد ما نقل عن المغالطين من ان المغالطة انما تكون من جهة اشتراك الاسم ب في سائر اجزاء صناعة المغالطة ج في الحيل الناصحة للسائل
وما ينبغي ان يفعله المجيب د في حل التبكيتات المغالطية بحسب اللفظ ه في حل المغالطات المعنوية و في خاتمة الكلام في هذا الفن الفن
العاشر كتاب الخطابة اربع مقالات الاولى عشرة فصول أ في بيان منفعة الخطابة ب في مشاركة الخطابة للجدل وبيان اجزاء
الخطابة ج في الاعراض التي تخص الخطب والامور التي تجراها وبيان تقصير من اقتصر في هذه الصناعة على تعليم الحيل الاستدراجية د في مناسبة
الخطابة ومشاركتها الجدل في انهما على المتقابلين وفي وقوع المغالطة فيهما وفي التهاتر وان المغالطة التي تعتريها [illegible] اخرى
كالمغالطة الجدلية ه في حد الخطابة [illegible] وختم الكلام في بيان اجزائها ومناسبتها لغيرها و في معاني الترغيب والتصبير والاعتبار والتزيين
والتكثير وانهما انفع في هذه الصناعة وبيان ان [illegible] ينتقل بالتمثيل الى الحكم الكلي والفرق [illegible] ز في بيان الاستقراء وتعداد المقدمات التي
هي المحمودات والفرق بين المحمودات الحقيقية والظنية ههنا وبينها في المنطق وبيان ان الضمائر يكون من المحمودات والاكثريات والمشابهات
وعلى كل منها يكون من الصادقات ومن الدلائل ومن العلامات ح في الضمائر التي من المشابهات الفن الثاني تسعة فصول أ في الاغراض
الاول للخطيب واصناف المفاوضات والابتداء بتعداد انواع المشوريات ب في المشوريات في الامور الجزئية التي تجب الاختصاص ج
في الانواع في الانفع والاضعف غيره او [illegible] د في تعديد الانواع النافعة في المدح والذم ه في الشكاية والاعتذار و في الاذية
والتلذذ ز في الاسباب الداعية الى الجور في الفعل والاختيار وتعظيم الجناية وتصغيرها ح في التصديقات التي ليست من صناعة [illegible]
الفن الثالث ثمانية فصول أ في ابتداء الكلام في الاحوال المخاطبات التي يستدرج بها القضاة والسامعون وابتداء الكلام في الاحوال
التي تختلف في الناس فيختلف بسببها القضايا واعطاء الانواع المعدة في باب المدح والذم والابتداء منها بالغضب ب في انواع
الصداقة والعداوة والامن والخوف والشجاعة والجبن ج في انواع الاستحياء وعدمه والمنة د في الاهتمام بالغير والشفقة عليه والحسد
والنقمة والغيرة والحنة والاستخفاف ه في اختلاف الناس في الاخلاق باختلاف اسنانهم واعراضهم [illegible] وحظوظهم
وانفسهم و في اقسام الدلائل والرأي والانواع المشتركة بين المشوريات والمنافريات والمشاجرات ز في الفرق بين المقدمات الجدلية

والخطابية وبيان الانواع التي لابد منها في الخطابة ح في الخطابة في [illegible] المعروفة المشهورة ط في الخطابة في [illegible] المشهورة ي في الخطابة والاكثر
المغالطية واصناف المقاومات الفن الرابع ستة فصول أ في التحسينات المعينة على الاقناع ب في انشاء الكلام في احسان ما يحسن اللفظ
واختيار ما يحسن وما يحسن في الشعر والحسن في الخطابة وما يحسن نظامه ج في وزن الكلام الخطابي واستعمال الادوات والرباطات
وما يحسن من ذلك في مخاطبة [illegible] وما يحسن في مجالس الخواص وما يحسن مخاطبة وما يحسن مكاتبة د في اجزاء القول الخطابي
وترتيبها ومناسبتها الى كل باب من الابواب الثلثة وما يفعله المجيب فيها ه في كيفية السؤال الخطابي وجوابه و في خاتمة الكلام الخطابي
الفن التاسع كتاب الشعر وفيه ستة فصول أ في تعريف الشعر وبيان المقصود بالبحث هنا واصناف صنع الشعر ب في اصناف الاغراض الكلية
والمحاكيات الكلية الشعرية ج في سبب تولد الشعر وما ينبغي اعتباره في المحاكيات د في تقسيم الالفاظ وما ينبغي ان يشتمل عليها ه في [illegible]
غلط الشاعر الفن الاول من الالهيات كتاب ابانوطيقي وفيه مقالات المقالة الاولى في بيان الكليات الخمسة وبيان حال اللفظ من
الافراد والتركيب وبيان مرتبة المنطق ومنفعته وموضوعه وغايته وحاجة الناس اليه وفيها اربعة عشر فصلا الفصل الاول في ان
واضع المنطق اطلاقا واضعه هو الحكيم الفاضل والفيلسوف الكامل ارسطاطاليس بن نيقوماخس الذي كان ينسب اليه استاده
افلاطون الالهي العقل وروي عن رسول الله صلعم انه كان يقول لو كمل من اهل العالم ارسطاطاليس هذه الامة وروي ان عمرو بن العاص
ورد على رسول الله صلعم من الاسكندرية فسأله النبي صلعم عما رآه بها فقال يا رسول الله رأيت اقواما يتطيلسون ويجتمعون حلقا ويذكرون
رجلا يقال له ارسطاطاليس [illegible] فقال صلعم يا عمرو ان ارسطاطاليس كان نبيا فجهله قومه وقد نقل من التواريخ انه
ان الله تعالى اوحى اليه [illegible] ملكا اقرب من ان [illegible] انسانا وروي انه كان افلاطون الالهي يجلس فيقال
عند مسائل فيقول حتى يحضر الناس فاذا جاء ارسطوطاليس قال تكلموا فقد حضر الناس وكان معلم الاسكندر بن فيلقوس
الملقب بذي القرنين ومدبره ولما وضع المنطق اعطاه الاسكندر جماعة [illegible] في كل سنة ويسمى باسم
الفاضل الكامل ويسمى [illegible] المجاهد [illegible] وله آداب وحكم لا تحصى قال الفاضل ابو نصر الفارابي في شأن المنطق لقد
عمل الفصيح والمرع فيه بكمال الفضيلة وبيان من حل له تقديره [illegible] فيه ما ذلت له الرقاب وخضع له اولو الالباب و
اقرت الانفس له بالعجز على لطيف ما اتى ورقيق ما ارى وبديع ما الف وغريب ما [illegible] في الناس علما وعلم
حكما وقال شيخنا الرئيس في آخر الفن السابع من الشفاء بعد ذكر اعترافه بالتقصير في هذا العلم اعتبروا انه هل ورد من بعده
الى هذه الغاية والمدة قريب من الف وثلثمائة وثلثين سنة من اخذ عليه انه قصر وسبق فيما اعترف به من التقصير انه قصر
في كذا وهل بلغ من بعده من زاد عليه في هذا الفن كلا بل ما عمله هو التام الكامل والقسمة تقف عليه ومحيط بتقديره الى
غيره الفصل الثاني في تقسيم الفلسفة وبيان الغرض من كل قسم وبيان رتبة المنطق بالنسبة اليها اعلم ان الفلسفة اولا تنقسم

بلغ مقابلة
كتبه [illegible]
محمد عفا الله عنهم

الى عملية ونظرية فالاولى معرفة حقائق الاشياء التي وجودها بفعلنا والثانية معرفة حقائق ما ليس وجودها باختيارنا وغاية
الاولى تكميل النفس العملية ومعرفة الحق وكل من الفلسفتين ثلثة اقسام اما الاولى فعلم السياسة وعلم تدبير المنزل وعلم الاخلاق
فالاول هو الاراء التي بها ينتظم المشاركة الانسانية العامة والثاني التي بها ينتظم المشاركة بين اهل منزل والثالث التي بها
ينتظم حال الشخص في الزكاء النفساني واما الثانية فالطبيعي والرياضي والالهي لان الاشياء التي ليست باختيارنا على ثلثة اقسام
التي يجب خلطها المادة والحركة والتي يمتنع خلطها لها والتي يجوز فيه الامران والاول قسمان اما ان يجوز مفارقتها في التوهم عن مادة
معينة ولا يجوز في الوجود او لا يجوز لا في الوجود ولا في التوهم فالاول كالتربيع والثاني كالصورة الانسانية والثالث كالعقل
والباري والرابع كالوحدة والكثرة ثم البحث عن الرابع لا يخلو عن الثلثة الاولى فانه ان نظر اليه من حيث هو داخل في الالهي
وان لوحظ من حيث عرض له عرض لا يمكن النظر اليه الا مع حركة مادة كوحدة الانسان كان من الثاني وان لوحظ
من حيث عرض له عرض يمكن النظر اليه بلا نظر الى المادة كان من الاول فلم تكن الاقسام الا ثلثة كما قلنا اما الاول فهو
العلم بالاشياء المخالطة للحركة والمواد المخصوصة وجودا وتوهما واما الثاني فهو العلم بالاشياء المخالطة للحركة والمواد المخصوصة
وجودا لا توهما واما الثالث فهو العلم بالاشياء المفارقة عن ذلك وجودا وتوهما واعلم ان الماهية ثلثة اعتبارات اعتبارها
من حيث الوجود في الخارج واعتبارها من حيث الوجود في الذهن واعتبارها من حيث هي هي مع قطع النظر عن الوجودين
ويعرض لها بكل اعتبار عوارض ومن عوارض الاعتبار الثاني هو الذاتية والعرضية والكلية والجزئية والوضع والحمل
والكون قضية ومقدمة وقياسا الى غير ذلك ثم انا اذا اردنا النظر في الاشياء لتحصيل وجدان بعضها في الذهن فيعرض لها
الاحوال التي لها بحسب وجودها الذهني فيجب ان يعرف تلك الاحوال لاسيما اذا اردنا الانتقال الى المجهول من المعلومات فان
الجهل والعلم انما هو بحسب الذهن والحال التي يتوصل بها من المعلوم الى المجهول من المعلومات هي الحال التي تعرض للمعلوم
بحسب الوجود الذهني فلا بد لنا قبل العلوم المذكورة من علم يعلم به هذه الاحوال وهو المنطق فهو نظر في الامور التي يعرض
وجودها باحد الوجودين بل من حيث ينتفع في ادراك المجهول من احوالها فمن اعتبر الفلسفة عنده فيما ينظر في الشيء من
حيث الوجود لم يكن منها بل آلة ومن جعلها كل بحث نظري من اي نحو وجه كان جعلها جزءا منها والمراد من علوم الفلسفة فالنزاع
لفظي ومع ذلك لا فائدة فيه بل هو فضول **الفصل الثالث** في بيان منفعة المنطق وبيان الحاجة اليه ووجه تسميته لا شك ان الحكمة
ليت الاستكمال النفس الانسانية بالعلم او بالعمل انما يؤدي الى الاستكمال والاستكمال لا يكون الا بالعلم بالحق والخير
وليس كل ذلك يعلم بالبداهة بل جملة منها بالنظر والاكتساب المجهول من المعلوم فيجب ان يعلم والكيفية الاكتساب وكيفية
انتظام المعلومات المؤدية الى العلم بالمجهولات ولما كان كل معلوم اما تصور او تصديق فاما الاول فهو ما لا نسبة فيه ولا حكم

الحق ومن ... تفسير للعلية الثانية وغاية الثانية تكميل النفس النظرية بمعرفة م

ولا كذب او يكون فيه نسبة لا يحتمل هما نحو زيد وتعمل وزيد قائم مشكوكا واما الثاني فهو ان يحصل في الذهن نسبة ثبوتية
التاليف بين شيئين الى الايجاب بالوقوع او اللاوقوع كنسبة صورة التاليف بين زيد والقيام في زيد قائم او ليس بقائم الى الواقع
وكذا المجهول فان زيدا المجهول مجهول تصوري اي لم يتصور بعد وقائم مشكوكا مجهول تصديقي اي لم يصدق به وكذلك
كان المفضي الى المجهول اما ترتيبا مفضيا الى المجهول تصوري كالحد والرسم ولا سمي باسما او ترتيبا مفضيا الى تصديق مجهول
ويسمى الحجة كان يجب على الناظر ان يعرفهما ولاحوال هذين الترتيبين من حيث ترتيبهما واقسامهما واحوالها صوريا كانتا
فيعلم اي ترتيب يؤدي الى المعرفة التي نقصده واي يؤدي بوجه وان يكون مختلطا والشيء جميع ذلك والفرق بينها ويعلم ايضا
اي ترتيب يفيد اليقين واي يفيد الظن الغالب وميل النفس والتأكيد واي يفيد التخييل المؤدي الى الانقباض والانبساط
واي يكون صحيحا واي يكون فاسدا وما السبب في ذلك وما الفرق بينهما وما لم يكن معرفة هذه الامور فطرية والا لما وقع هذا
الاختلاف الشامل بين الناس وما ناقض الشخص الواحد نفسه في زمانين لم يكن بد من صناعة تعرفها وهي المنطق فكان
من الاكتساب تابعا لما كان حقا مضبوطا وما لم يتم لا كان حقائق نفس الامر فاما من في الظلام وما لم يكن المنطق بنفسه
كافيا في الاكتساب ما لم يراع قوانينه ولذلك ترى كثيرا من المنطقيين يغلطون فيما لانه لم يتوقف الصناعة او لانه غفل
عن قوانينها فلم يستعملها او لانها خرجت استعمالها ويجب مع العلم كثرة التكرار والمراجعة والعرض على القانون المنطقي لئلا يعدل
عن القانون الذي ... ان يشمل فلا يسهو في جهات مطالبه وان سهى في تعاطيها فقد علم الغرض من المنطق وبيان حاجة
الناس في كالم العلمي والعمل اليه واعلم ان نسبة هذا العلم الى النطق الداخلي كنسبة النحو الى الظاهري ونسبة العروض الى الشعر بل
افضل واعلى لانه قد يستغنى عن النحو بالفطرة البدوية وعن العروض بالذوق السليم بخلاف المنطق فانه لا يستغني عنه الا من
ايد من عند الله فقد علم وجه تسميته المنطق فانه لا يستغني عنه الا من ايد من عند الله منطقا **الفصل الرابع** في بيان موضوع
المنطق اعلم انه لا يجوز ان يكون امر مفرد واحد موصلا الى مجهول تصديقي اذ لا بد من ان لا يكون اقل من تقييده بالوجود
او العدم اذ لا يجوز ان يكون وجوده وعدمه كلاهما شيئا ويبين في الايجاب الا لزم ان يكون علة للتصديق حال الوجود
العدم وهو ظاهر البطلان واما المجهول التصوري فربما يوصل اليه المفرد لكن يكون في الاكثر ناقصا رديا فالموصل الصحيح جله بل
كله امر مؤلف ولما كان المؤلف مشتملا على الامور المفردة والجزء مقدم على الكل وجب تقديم النظر في المفردات ولكن لا من حيث
انها طابع موجودة في الخارج اولا بل من حيث انها مبادي التاليف ومحمولات وموضوعات وجزئيات وكليات ثم انه لا شك
في ان البحث الاولي يتعلق بالمعاني لان المحمول والموضوع والجزئي والكلي وغير ذلك انما هي معاني ولكن لما لم يكن من تفهيم
المعاني وافهامها الا بالتعبير بالالفاظ بل لم يتمكن من ترتيب المعاني في الذهن الا بترتيب الالفاظ حتى كان الفكر مناجاة للذهن

بالالفاظ وذلك انما يكون اذا كان للالفاظ احوال مختلفة منطبقة على احوال المعاني فيمكن ان يبحث عنها ايضا من حيث انها
تلك الاحوال وبعدم ويجعل كالمقدمة للمقاصد لا انه من المباحث المقصودة للمنطق حتى انه لو امكن في التعليم احتياج الى
الالفاظ لم يبحث عنها فيه فظهر ان موضوع المنطق هو المعاني المعقولة من حيث ...
وتصديق فقد غلط من قال ان موضوعه الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني ومنشأ الغلط ان القوم لما بينوا موضوعه
وهولا وجد الانسان على نحوين خارجي وذهني فالخارجي جعلوه موضوع الفلسفة باقسامها وجعلوا الذهني موضوع هذا
العلم ولم يعلموا ان الموجود الذهني على قسمين ما استفيد من خارج وما لم يستفد حتى جعلوا ان احد هذين هو موضوع المنطق وهو
الثاني من حيث يعرض لها انها موصلة الى تصور مجهول **الفصل الرابع** في تعريف اللفظ المفرد والمركب والجزئي والكلي والذاتي والعرضي
ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال فالمركب هو الذي قصدت دلالة جزئه على جزء معناه كقولنا الانسان الكاتب والمفرد
بخلافه سواء كان في اللفظ تركيب نحو عبد الله علما او لم يكن نحو انسان وحيوان فان انسان وحيوان لا يدل شيء منها على معنى مستقل
وحي من حيوان انما يدل على تمام المعنى المقصود ولو سلم انه دال على جزئه لكن لم يقصد منه هذه الدلالة وكذا التاء المبسوط
لا يدل شيء منها على جزء من جعل عبد الله علما الرمز وكذا الحيوان الناطق اذا جعل علما للانسان فان كلا من جزئيه وان دل
على جزء المعنى المقصود لكن دلالته عرضية مهجورة لا دائمة مقصودة قال المعلم الاول المفرد ما لا يدل جزؤه على شيء قيل انه نقض
بل هو ما لا يدل جزؤه على شيء من معنى الكل والحق انه تام غير محتاج الى القيد المذكور الا للتفهيم لان دلالة اللفظ تابعة لارادة
اللافظ والالفاظ ذوات الالفاظ متنقبة لمعان لا تتجاوزها وهو مربوط بالنية بل قيل ان الحرف والصوت الذي لم
يقصد به دلالة ليس بلفظ ولا شك ان لفظا اذا صار جزء اللفظ المفرد فما دام هو جزؤه ويريد اللافظ جزئيته لم يرد دلالة
على معنى اصلا لا على جزء المعنى المراد من الكل ولا على المعنى الاصلي الذي كان له قبل الجزئية والكلي هو المفرد الذي يدل على معنى يصح
فيما اذا نظر اليه من حيث هو ان يشترك فيه كثيرة بان يصدق على كل منها ذلك المعنى على طريقة حمل هو هو على السوية نحو الانسان
والشمس والواجب وشريك الباري والجزئي هو المفرد الذي يدل على ما يمنع فيه ذلك بالنظر الى نفسه نحو زيد الدال على الذات
المتشخص ولا اشتراك في الذات المتشخصة فان وقع اشتراك وقع في الامر كما في العلم الصفة والعلمان الكلية والجزئية صفتان للفظ
والمعنى ايضا ولكن في بحث الالفاظ يلاحظ الاول هنا وان نظرنا وجدنا انما هو في اللفظ والمعنى الكليين على جزئياتهما لكن علم
اذ لا حصر للجزئيات ولا فائدة في معرفتها واعلم ان الكلي يجب ان يحمل على جزئياته كما قد علم من تعريفه والحمل قسمان حمل مواطاة
وهو حمل هو هو نحو زيد انسان وحمل اشتقاق نحو زيد ابيض وذو بياض والمراد هنا هو الاول فنقول ان الكلي اذا نسب الى ما هو
اما بسيط لا تاليف فيه من اشياء او مركب فالاول بحسب التحقيق بل الامثال فانه قد يوقف في امثلته والثاني نحو الانسان ان ما له

الانسان بحيث له اوصاف وعوارض وبعضها فاخر يحصل بها تخصصا تخصصا وبه كل شخص عن آخر مثل القصر والطول و
السواد والبياض وغيرها مما لا يدخل لها في تحقق مهية الانسان وانما هي بعد التحقق بوجوده واوصاف اخر عامة يشترك
جميعها وبعضها جزء المهية وبعضها خارج لازم وبعضها خارج غير لازم فالاول كالناطق والثاني كالضاحك والثالث كالكاتب
بالفعل فما دل من الكليات على تمام مهية الافراد فهو الدال على المهية وما دل على جزء منها فهو الذاتي وما دل على الخارج
فهو العرضي ولا يمكن ان يطلق الذاتي ويراد به ما يدل على تمام المهية كالانسان فانه معنى الذاتي المنسوب الى الذات
لان نسبة الشيء الى نفسه ممتنع الا ان يقال ان الانسان مثلا ليس ذاتيا لنفسه بل لافراده ثم نقول انه لو خلت الافراد من حيث
حقائقها فليست هي الا الانسان وان لو خلت من حيث تشخصها لزم ان يكون العوارض المشخصة جزءا لها فانما تصير
انيم وليس كذلك الا ان الاصطلاح المنطقي استقر على تسمية ما يكون دخيلا في رفع الجزئيات سواء كان عين ذاتها او جزءها
ذاتيا كالانسان والناطق وتسمية ما لا يكون دخيلا في رفعها سواء امكن رفعه مع وجودها او لم يكن خارجا لازما ولكن
وجدها ولم يكن وجدها انيم بان يكون توهم ارتفاعه موجبا لارتفاع الذات كالاثنان ارتفاعه سبب لارتفاعها بل لا انه
انما يكون اذا كان قد رفعت الذات اولا عرضيا كالقيام والشباب وغضب الحليم والقلق وسواد الحبشي والضحك
فالاول يسرع زواله في الخارج والثاني بطؤ والثالث يسهل زواله والرابع يصعب زواله والخامس يزول في الوهم مع
بقاء الانسانية فيه والسادس يزول في الوهم وعند زواله قد زالت الانسانية فالكل يلتزم اقسام الذاتي الدال على تمام
المهية والذاتي الدال على بعضها والعرضي الدال على غيرها وغير جزئها **الفصل الخامس** (السادس) في تعريف ما قال الناس في الذاتي
والعرضي اعلم انه قيل ان الفرق بين الذاتي والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي لا واعترض بان الذاتي لا يصح توهم رفعه مع
بقاء ما هو ذاتي له وفي العرضي يصح اما الاول فلا يصح الا في جزء المهية فانه المقوم للمهية لا يكون مقوما لنفسها
اللهم الا ان يراد بالتقويم ما هو اعم من ذلك اعني ما اريد بالذاتي في الاصطلاح وح يكون مرادفا له ولا يكون مبين
الذاتي وما اخذ في تعريفه فرق في حقيقته واما الثاني فقد علمت ان للافراد اوصافا لا يتحقق ذواتها الا
تحتها واوصافا انما تتبع ذواتها وتلزمها اما القسم الاول فلا ريب في استحالة تصور رفعها مع بقاء ذوات الموصوفات
فانك قد عرفت ان المهيات تكون موجودة في الخارج وفي الذهن وليست المهية بحيث يلزمها احدهما وان لها في
نفسها باعتبار كل من وجوديها عوارض وخواص وان الوجودين تابعان للمهية فاذا كان قوام المهية شيئا لم يتصور
حصولها باحد الوجودين عاريا عن ذلك فلا يمكن ارتفاعه عنها في الخارج ولا في الذهن بمعنى ان يتصور او يسلب التقوم
عن المتقوم لان يتصور احدهما ويغفل عن الاخر فان ذلك جائز والقسم الثاني اما لازم الاول والا لا يصح ما ان يكون

لازم الماهية او لازم الوجود ولازم الماهية لا يخلو اما ان يكون اوليا بينا اى لا يكون ثبوته للماهية بتوسط لازم آخر او لا يكون بينا
بل بتوسط الطرفان لم يكن لازما الا في الوجود جاز انفكاكه في التصور مع ثبوت الماهية الشئ كان لازما بينا للماهية ثبوته اولا
فكونه بينا الآن يكون بحيث لا يحتاج استلزام المبدأ الى اعتبار امر خارج عنهما ولما كان الوجود تابعا للماهية لزم من ذلك
ان يكون الماهية في التصور مقارنة للازم واما اذا لم يكن بينا جاز الوهم من وجوه واتبع من وجهات الاول فبان يتصور
سلب منها اللازم مع قطع النظر عن الخارج واما الثاني فبان يتصور ويسلب منها اللازم في الخارج بمعنى انه يجوز انه يوجد
في الخارج ولا يكون معه هذا اللازم فان فرضنا انه جاز هذا التوهم الا انه كاذب غير مطابق للواقع ونحن نعني بهذا ما ليس بكاذب
وبالجملة فالصفات منها ما يصح سلبه توهما الا في الوجود وهو اللازم الوجود ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا اى من وجه
دون وجه وهو اللازم الغير البين ومنها ما لا يصح سلبه بوجه مع انه عارض اى ثبوته متأخر عن ثبوت الماهية وهو اللازم البين
ومنها ما لا يصح سلبه بوجه مع كونه ذاتيا اى ثبوته سابق على ثبوت الماهية وهو المقوم فما يقوله الناس من القول المطلق ليس
يصح ولا يتمكنون من نفي اللازم البين فانا انما نثبت المدعى بالبين او لا زواله كالا يتمكنون من نفي غير البين اذ لو لم يكن لم يكن لازما
مجهولا الفصل السابع فيما قاله الناس في تعريف الدال على الماهية قيل في تعريفه انه هو الدال على ... كيف كان ونحن نحرر
المعنى الاول العامي ثم المصطلح الخاص ثم نطبق بين هذا التعريف وهذين المعنيين لننظر هل ينطبق فنقول اما المعنى الاول فلا ينطبق عليه
التعريف لانا انما نقال على ما دل على تمام ما به الشئ هو هو حقيقيا بحسبه ولا شك ان الدال على الذاتي المشترك اعم من ان يكون دالا
على الخاص اجمع او لا يدل الا على المشترك واما المعنى الخاص فهو الجنس والنوع دون الفصل فانهم جعلوا الذاتي قسمين الدال على
الماهية وهو النوع او الجنس وغير الدال وهو الفصل ولا يجوز ان يكون شئ واحد جنسا وفصلا او نوعا وفصلا وقالوا ان الجنس
والنوع يدلان على الماهية والفصل على الاينية فلو كان هذا التعريف المشهور صحيحا للزم ان يدل الفصل ايضا على الماهية وهو باطل فان
قالوا ان الدال على الماهية هو الذي يدل تماما على اعم الذاتيات المشتركة ولا يدل تماما على الاينية كالحيوان مثلا فانه يدل على
ذاتيات افراده واما دلالته على اتمها وتميزها عن النبات فليس لاجزائه وهو الحساس قلنا هذا لا يصح اما اولا فلانه يلزم ان
يكون الجوهر الناطق مثلا دالا على ماهية الانسان فانه اذا قيل جوهر ناطق حصلت ذات الانسان فيكون نوعه او جنسه لانه
يدل على الذاتي المشترك وهو الجوهر واما الناطق في ضمنه كالحيوان والحساس واما الثاني فلانه قالوا ان الجوهر انما يدل على
ماهية الانسان اذا ضم اليه جميع ما في الوسط بان يقال جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالارادة ناطق فقد اعترفوا
بان الدال على الماهية ما يدل على تمام الحقيقة وهو خلاف تعريفهم بل هو المعنى العامي الذي ذكرناه واما ثالثا فلان الحساس
ايضا يصدق عليه انه لا يدل الا على الاينية ولم يحرره الا على معنى عام كالحيوان اما ما يدل على الاينية فهو جنس واما ما يدل على

ما يصح رفعه وجوده واعم نفاد الماهية وهو غير الملزوم واللازم ومنها ما

المعنى

المعنى العام فهو كون الجسم ذا قوة او ذا صورة بها ما ثانيا فلانا لا نظر في لفظ الحيوان الا من حيث هو هو بلا اعتبار جزء دال
جزء عام والآخر مميز فنقول هذا المعنى العام اما ان يميزه مطلقه عن النبات اولا فان ميز فقد دل على الاينية تماما وان لم يميز لزم
مشاركة النبات للحيوانات في الحيوانية الفصل الثامن في اقسام الكلي اعلم ان الذاتي اما ان يدل على الماهية اولا فالدال على
الماهية اما ان يدل على ماهية شئ واحد او اشياء متفقة في الحقيقة او مختلفة فيها فالاول كالشمس والثاني كالانسان والثالث
كالحيوان والفرق بين الاخيرين انا اذا سئلنا عن زيد فقط فجوابه انسان وكذا اذا سئل عن زيد وعمرو اذ لا اختلاف
بين افراد الانسان الا بالعرض فالذاتيات المشتركة بينها هي بعينها المختصة بكل منها بخلاف افراد الحيوان فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس جميعا اجيب بحيوان بخلاف ما اذا سئل عن كل واحد لاختلافهما بالفصول الذاتية واما الحساس فهو جزء من
الحيوان وكذا الناطق جزء من الانسان فان قيل لا فرق بين معنى الحيوان والحساس فان كلا منهما يدل على جسم ذي نفس
قلنا الدلالة على قسمين حقيقية هي كون اللفظ بنفسه متناولا للمعنى وغير حقيقية وهي ان لا يكون نفس اللفظ متناولا ولا الرابطة
ما يتناوله بحسب الخارج سواء جاز حمله على ذلك المعنى كالجسم وذو النفس المحمولين على متناول الحساس او لم يجز كالانسان
للسقف والجدار المحركة ثم الدلالة الحقيقية قسمان فان المتناول اما ان يكون متناولا بحسب القصد الاول وهو المطابقة
كدلالة الحيوان على الجسم ذي النفس او بحسب القصد الثاني كدلالته على الجسم فقط وهو التضمن ومرادنا بالدلالة هنا
الحقيقية فالحيوان يدل على الجسم ذي النفس دون الحساس اذ لا معنى له الا انه ذو حس وان لزمه خارجا انه جسم ذو نفس
واما الذاتي الغير الدال على الماهية فليس اعم اجزاء ماهو ذاتي له بل يكون مخصوصا به فيصح ان يميزه عما سواه فيكون
دالا على الاينية كالحساس لا يقال يمكن ان يكون الدال على الاينية دالا على الماهية ايضا كالحساس فانه جنس السميع والبصير
واللامس ونحو ذلك وايضا لا تباين بين الدال على الاينية والدال على الماهية لان الحيوان يصدق على شئ واحد لانا نقول المراد
بعدم الدلالة على الماهية عدم الدلالة على ماهية الافراد التي هو فصل لها لا مطلقا والسميع والبصير واللامس والذائق وغيرها
ليست فصولها الحساس فجاز ان يكون جنسا لها الا ترى ان الذاتي للشئ قد يكون عرضيا لغيره مع حكمهم بان الذاتي نقيض
للعرضي وذلك نحو اللون جنس للبياض وعرض للجسم ومرادنا بالدال على الاينية الدال عليها فقط حيث لا يدل على الماهية
المشتركة ولا المختص فان سألك سائل عن حال السميع والبصير ونحوها بالنسبة الى الحيوان ايصح ان يجاب عنها به في جواب
ما هو فيكون الحيوان جنسا لها دون الحساس ام لا يصح وكيف لا يصح وهو كمال المحمول عليها فاحاله على الفصل الرابع من
المقالة الثانية واعلم ان الذاتي الدال على الماهية يقال له المقول في جواب ما هو والدال على الاينية يقال له المقول في جواب
اى شئ هو في ذاته واما العرضي فهو قسمان خاصة وهي الخاص بطبيعة واحدة يحمل عليها لا يعرض لغيرها وعرض عام يعرض

بلغ عرا فا من ... كتبه مولانا محمد ... محمد عفا الله عنهم

لما وليها فقد علم ان الكلي جنس وهو ما دل على تمام الماهية المشتركة بين مختلفة الحقائق ونوع وهو ما دل على تمام
ماهية افراد متفقة في الحقيقة وفصل وهو ما دل على الاية وخاصة وهو عرض مختص بطبيعة واحدة وعرض عام الطبايع ليعلم
ان الجنسية والنوعية وكذا البواقي ليست باعتبار الكليات في انفسها ولا بالقياس الى الاشياء العرضية افرادها وانما هي بالنظر اليها
فقط الفصل الثاني في الجنس اعلم ان الجنس كان في اصل لغتهم بحسب معان فاخبر باصولها ذلك منها ما يشترك فيه
اشخاص من المعاني نحو المضرية والعلوية ومنها المنسوب اليه اشخاص نحو مضر وعلي وهذا القسم لما كان سببا للجنس الاول كان
اولى عندهم بالجنسية ومنها الحرفة المشترك فيها اشخاص كالكتابة ومنها التركة واما المعنى الذي عليه الاصطلاح
فلما لم يكن له في لغتهم اسم نقلوا اليه هذا الاسم المشترك بين هذه المعاني لما بينهما من المناسبة ورسموه بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو ولنقدم النظر في هذا الحد مقدمة اعلم ان الشيء اذا كان ذات مفردة لا جزء لها لم يكن لها حد واما لها رسم
وشرح الاسم بان يوتى باسم اوضح منه مرادف له واما اذا كانت مركبة فيكون لها حد ورسم فالحد ان يوتى باجزائها التي هي كلها
وهي الجنس والفصل ما باسمها ان جنسا او بعضها ما ان لم يسمها دون جنس الجنس وفصله وجنس الفصل لانها ذاتيات بعد
والرسم ان يوتى بعوارضه ولوازمه بحيث يكون المجموع خاصة له للرسم فيجوز ان يكتفى بها ولا افضل ضمها الى الجنس القريب او
البعيد فالحد نحو حيوان ناطق وجسم ذو نفس معرفات الكليات في تعريف الانسان والرسم نحو حيوان ناطق وجسم ذو نفس
معرفات الكليات في تعريف الانسان والرسم نحو حيوان منتصب القامة عريض الاظفار ضحاك بالطبع او ماشي حيوان
فاعلم ان لفظ المقول في الحد جنس للكليات والجزئي وقوله على كثيرين يخرجه عن الجزئيات وقوله مختلفين بالنوع اي
بالحقيقة يخرج عن النوع الحقيقي الذي سياتي حده واما النوع الاضافي فيخرج باعتبار قيد الحيثية المعتبرة في الاضافيات فانه
يكون المعنى ان المقول على كثيرين من حيث هو مقول عليها لانسان ان النوعية الاضافية ليست من هذه الحيثية بل من حيث انه
يقال عليه الجنس وقوله في جواب ما هو مميز عن الفصل والخاصة والعرض العام فحد الجنس هذا تام وهو جامع مانع فانا
اصطلحنا على تسمية كل ما يقال على كثيرين باسم الجنس والمراد بالقول على كثيرين ان يشترك بين ما يقال في جوابه والكل فيه الشركة
فان قيل اذا كان المقول على كثيرين جنسا للجنس وغيره فيكون الجنس من افراد الجنس فيلزم ان يكون الجنس مقولا على جنسه
وجنسا له وهو باطل قيل قول المقول على كثيرين على الجنس كقول الجنس على افراده وقول الجنس عليه كقول العرض عليه ولا يلزم
ان يقال كل مقول على كثيرين جنس فان الجنس محمول على جميع افراده والثاني باطل فان المقول على كثيرين يصدق عليه تارة انه جنس
واخرى انه نوع وهكذا كل جنس فانما جنسيته عارضة باعتبار ما كالحيوان والنبات وغيرهما ثم لا امتناع في حمل
الاخص على الاعم اذا لم يكن على كل كما هنا وكالانسان على الحيوان بل هذا او حمل الجنس على المقول على كثيرين كالحمل

عليه

الحد والرسم

فان معنى القول على كثيرين في جواب ما هو الدال على الماهية المشتركة

عليه لكن شرطنا فانه لا يشكل في اخذ لفظ النوع في تعريف الجنس مع ان النوع انما يعرف باخذ الجنس في تعريفه كما نقل
هو المندرج تحت جنس اخر فيكون التعريف دوريا قلنا المراد هنا بالنوع الثالث والحقيقة كما اشرنا اليه ولا حاجة الى اعتبار النوع
الاضافي من حيث انه مضاف في تعريفه وان كانت الاضافة معلومة من الحد مندرجة فيه من غير ان يتوقف الحد عليها فانه
لما اعتبر القول على نعت الاضافة ولكن لم يكن ماخوذه فيه من حيث هو اضافة بالفعل ونتحرى مثل ذلك في ساير الاضافيات
انشاء الله تعالى واجيب بان النوع والجنس متضايفان وكل من المتضايفين يعرف بالاخر وفيه نظر اما اولا فلانه زيادة تشكيك
فان المعترض ينقل الكلام الى المتضايفين واما ثانيا فلانه خروج عن قانون المناظرة فان الحد لا يكون الا بجميع مقدماته
معدها المعترض او بعضها ولم يفعل كذلك واما ثالثا فلان كلا من المتضايفين يعرف مع معرفة الاخر لا بها والفرق بينهما
ظاهر فان الذي يعرف بالشيء يكون معرفته متقدمة على معرفة الشيء ويكون داخلا في حده وليس كذلك الذي يعرف مع الشيء بل
يكون بحيث اذا عرف الشيء عرف معه مثلا اذا سالك سايل عن تعريف الاخ فقلت هو الذي ابوه ابو انسان اخر فقد عرفت
الاخوين كليهما وهذا الحال لا يخفى عليه الحال فضلا على الجواب الاول انما قلت الفصل الثالث في النوع وذكر انقسام الكلي الى
الخمسة وبيان ان الداخل في الشيء اي معنى من معنيي النوع اعلم انه كان في اصل لغة اليونانيين يعني الصورة وما كان الاشياء التي
تحت الجنس مختلفة مما يحصل كل منها بالصورة سموها انواعا واعلم ان النوع الاصطلاحي قسمان عام وخاص فالعام وهو مضاف الى
الجنس وهو المندرج تحت جنس او الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس ونحو ذلك من الحدود والخاص هو الكلي على ماهية مشتركة
بين كثيرين متفقين بالحقيقة ويسمى نوع الانواع ويعلم ان الاول ليس جنسا للثاني اذ ليس ذاتيا مقوما له اذ يجوز فرض نوع غير
مندرج تحت جنس مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة كما قيل في النقطة بل انه كان عرضا لازما له في الخارج واعلم انه
لا يمكن الجزم بان اي المعنيين اقدم منقولا اليه النوع وان كان الاول اظهر وذلك لجواز ان يكون قد نقل اولا الى النوع الحقيقي
اي الخاص ثم لما عرض له انه كان تحت العام سمى كل ما هو تحت العام نوعا وان يكون قد نقل اولا الى الاضافي ثم لما كان هذا
النوع نوعا للاجناس فيجعل اولى بالاسم فالغرض من هذا الشروع في بيان ان قسمة الكلي الى الخمسة هل يدخل فيها النوع
بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني فنقول يمكن تقسيمه تارة بما يدخل فيه الاول بحسب القسمة الاولى واخرى بما يدخل فيه الثاني كذلك
فانه ان قسم هكذا الكلي اما مقول بالماهية اولا والاول اما ان يكون مقولا بالماهية المشتركة بين مختلفين بالعدد كان النوع
بالمعنى الخاص داخلا في القسمة ثم اذا قسم المقول على كثيرين مختلفين بالنوع الى قسمين قسم مندرج تحت جنس واخر غير مندرج
كان النوع بالمعنى العام داخلا في القسمة ثانيا ولكن نوع منه وهو الجنس المندرج تحت جنس وهذا التقسيم اولى عما ياتي
واحسن لان النظر في الكليات من حيث هي كليات انما هو بالنظر الى ملحقها لا اما بينها من النسب كما فيما ياتي ولاخر

بالنوع او مقولا بالماهية المشتركة بين مختلفين

في علم نحو القسمة جميع الاقسام اذ وردت قسمة تامة لا تستوفي جميع الاقسام كان يقال الحيوان اما ناطق او طاعم ثم يقال الاعجم
اما طائر او ماشي فلا تشتد على نفسنا ان يجعل التقسيم بحيث يجعل كلا معنى النوع مما يشتد من غيره الانا
والباء عن تباين المعاني واذا اعتبر كل كلي مع اثره ووصف النسبة بينهما بالعموم والخصوص دخل النوع باعم معنييه
الاول والخاص بالثانية وذلك ان يقال الكلي اما مقول في جواب ما هو اولا والمقول بعضه اعم من الآخر فالاعم جنس
والاخص نوع ولا نسلم ان هذا النوع اعم المعنيين ثم يقال النوع لا يخلو اما ان يصحبه النوع الآخر اولا فالاول هو المعنى
الاعم والثاني هو المعنى الاخص واعلم ان المشهور في القسمة هكذا كل مفهوم اما ان يدل على واحد هو الشخص او كثير وهو
الكلي وهو اما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او على مختلفين بالعدد والاول اما ذاتي او عرضي والذاتي اما مقول
في جواب ما هو او اي شيء فالاول هو الجنس والثاني هو الفصل والعرضي هو العرض العام والمقول على مختلفين
بالعدد اما مقول في جواب ما هو وهو النوع او اي شيء وهو الخاصة وهذا التقسيم قريب من الاول في ان نتيجتهما الاخبار
النوع الاضافي لان هذا التقسيم فيه خلل من وجوه الاول خروج النوع العام عن الاقسام والثاني ليس كالاول بل يدخل فيه
بالتقسيم الثالث فانه تخصص هنا القول على كثيرين مختلفين نوعا باسم الجنس وتخصص اسم النوع بالمختلفين عددا
خروج فصل يتناطحه والثالث شمول الخاصة الفصل حقيقة واحدة والرابع عدم ذكر خاصة الجنس فانه مقول على
كثيرين بالنوع لا بالعدد فقط الفصل الحادي عشر في رسوم النوع بمعنييه وبيان مراتب كل من الجنس والنوع وبيان انه
ان تحت النوع السافل كليات عرضية اما رسمه بالمعنى الاول الخاص فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب
ما هو والمراد بمختلفين بالعدد مختلفين بما يتعاطى غير المختلفين بالنوع فيخرج الجنس والعرض العام والفصل المقول
على كثيرين مختلفين بالنوع كالمنقسم متساويا وبين الذي هو فصل التربيع كالمربع يقال على الغير ظاهرا كالسطح والخط والجسم
وان كان المنقسم بها من العلة مختصا فيه ولذا صار فصلا وقوله في جواب ما هو فيخرج الخاصة والفصل حقيقة واحدة كالاخص
بمعنى ذو مبدأ قوة النطق فانه يخص الانسان واما الملك فهو ناطق بمعنى آخر اذ لا قوة له وقيل لا حاجة الى هذا القيد
لاخراج الفصل فان النوع بطبيعته يقتضي القول على كثيرين مختلفين بالعدد بخلاف الفصل فان طبيعته غير مقتضية
لذلك وهو تكلف عند من يحقق واما رسمه بالمعنى العام فانه ان الاول المرتب تحت الجنس والثاني الذي يقال عليه
الجنس من طريق ما هو ونظر فيهما اما الاول فلا يخلو اما ان يكون المراد بالمرتب تحت الجنس المقول على افراده من جملة
افراد الجنس وذلك مع قيد الكلية او ما يكون في مرتبة العموم او ما يكون في العموم والمعنى او ما يكون مع ذلك بحيث يدخل الجنس
في تعريفه على الاول يدخل الشخص والفصل والخاصة وعلى الثاني والثالث يخرج الاول فقط على ان قيد الكلية لا يفهم من اللفظ

وعلى

بلغت معارضة بالمطالعة
كتبه مؤلفه محمد حسن [illegible]

وعلى الرابع يدخل الفصل وعلى الخاص يخرج الجميع الا ان المراد لا يفهم من اللفظ واما الثاني فمالا ان يكون المراد بالقول
في طريق ما هو ما ذكرناه من انه الدال على تمام الماهية المشترك عنها فكان ينبغي ان يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ما هو ليكون صحيحا فان الجنس انما يقال على الماهية المشتركة بين انواعها وما يفهم هو ما يلزم ان يكون تمام الماهية او جزءها
فيدخل الشخص الا ان يشترط الكلي وهو لا يفهم من اللفظ واما رسمه بانه اخص كليين مقولين في جواب ما هو فهو جنس
لكن لو قيل هو الكلي الاخص من كليين لكان اتم واعلم ان لكل من الجنس والنوع الاضافي ثلث مراتب جنس
ليس فوقه جنس وهو العالي وجنس هو فوق الاجناس وجنس هو نوع مرتب تحت جنس وهو المتوسط وجنس هو نوع
ليس تحته جنس وهو السافل وكذلك نوع ليس فوقه نوع وهو السافل ونوع الانواع ونوع هو جنس ليس تحته نوع
وهو العالي ونوع هو جنس تحت نوع وهو المتوسط والمشهور في المثال الجوهر ثم الجسم ثم الجسم ذو النفس ثم الحيوان ثم الحيوان
الناطق المقول الملك ثم الانسان ثم الاشخاص فالانسان بالنظر الى ما فوقه نوع الانواع والنوع السافل من حيث حمله
على افراده نوع بالمعنى الخاص ومن حيث عدم اختلاف افراده بالنوع ليس بجنس والجوهر بالنظر الى انه ليس فوقه اجناس
جنس الاجناس والجنس العالي وبالنظر الى انه يحمل على مختلفات الحقائق جنس حقيقي وبالنظر الى انه ليس فوقه جنس ليس بنوع و
الاجناس المتوسطة اجناس بالنظر الى ما تحتها وانواع بالنظر الى ما فوقها ثم ان تحت النوع السافل كليات ليست بانواع كالكاتب
والملاح وغير ذلك فانها عوارض وكذا فوق الجنس العالي كليات ليست باجناس بل عوارض كالموجود والشيء والمهية
ونحوها ولتعلم ان الترتيب المذكور فاسد لانه جعل فيه الحيوان الناطق جنسا للانسان والملك وهو غلط فان الملك ليس
جسما ذا نفس فضلا عن ان يكون حيوانا وان اطلق عليه ناطق فليس بناطق بالمعنى الا باشتراك الاسم فالحيوان الناطق
ليس الا الانسان من غير حاجة الى ضم الملك اليه ليكون مميزا له عن الملك الفصل الثاني عشر في الكلي الطبيعي والعقلي
والمنطقي وما قبل الكثرة وما في الكثرة وما بعد الكثرة وبيان حال الاجناس والانواع والاشخاص في التناهي وعدمه
وبيان ان اطلاق الشخص على الاشخاص ليس بالاشتراك اعلم ان الحيوان مثلا في نفسه مع قطع النظر عما هو خارج
عنه معنى لا عام ولا خاص وانما هو حيوان سواء اعتبر خارجا او في الذهن فلا يكون شخصا الا بلحوق امر مشخص وكذا
لا تصور عامة الابيض بمعنى العموم اليه ولا شخصا الابيض بمعنى تشخص اليه كما ان الثوب في نفسه ثوب لا ابيض ولا غيره والحيوان
في نفسه واحد كالانسان ولا غيره اذ لو اقتضى العموم لزم ان لا يوجد حيوان خاص وهو باطل ولو اقتضى الخصوص لزم ان لا يوجد
الا شخص واحد هو ما تقتضيه الله ثم يعرض له معنى العموم والخصوص والجنسية وكل من هذه معنى غير معنى الحيوان ويركب
من كل منها مع الحيوان معنى فمعنى الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو بلا نظر الى انه حيوان

فلا يخلو
فصل الجنس

او غيره ويسمى جنسا منطقيا ونفس الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا ويسمونه بذلك تنبيها على انه يحصل في الذهن جنسا
فان الحيوان الموجود في الخارج ليس جنسا بل هو نوع ولما كانت الحيوانات وجوده في الوجود مثلها لا ان يعرض له هذه
الحالة في الذهن وكان هذا المصطلح مميزا له عن غيره استحق هذا الاسم ويجوز تسميته بما يعرض من احواله باعتبار ويسمى
الحيوان الجنس جنسا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل والمسمى بالمنطقي ايضا عقلي لكن اعتبار كونه منطقيا غير اعتبار كونه عقليا
واعلم ان الجنس المطلق يندرج تحته انواع يفيدها حده واسمه وهي العالي والسافل والمتوسط اذ لا يخلو اما ان لا يندرج فيه
انواع موضوعة او لا ولكن لا يفيدها حده ولا اسمه وهي الانسان والفرس ونحوها ولا شك انها ليست باجناس ولو فرض
النوع ان يكون جنسا في النظر الى ما تحته فالحيوان تحت الجسم ذي النفس واما الجنس الطبيعي فقد قيل انه معنى ملحقة
حده باسمه وهو لا يصح الا اذا لم يعتبر الا الطبيعة من حيث هي من غير نظر الى انه جنس طبيعي والا فالحيوان من حيث انه
جنس طبيعي لا يفيد الانسان حده وهو كونه جنسا طبيعيا واما الجنس العقلي فحكمه حكم الطبيعي في انه اذا اعتبر من حيث
انه جنس عقلي فلا يفيد حمله ولا اسمه وكذا ان اعتبر من حيث انه مركب من الطبيعة والجنسية او من حيث انه جنس
ويفيد اذا اعتبرت الطبيعة من حيث هي او مثلا الحيوان الجنس من حيث انه حيوان جنس من جنس لا يفيد حدا ولا اسما
واما من حيث انه حيوان فيفيد هذا ولا ولان يشبه الحيوان مادة وصورة طبيعية واخرى عقلية ويطرح الجنسية من الاعتبار
لانها عارضة محضة ثم ان هذه الصورة العقلية قد يكون علة لوجود الطبيعة بان يعلم الشيء ثم يوجد كعلم الصنعة
وقد يكون بالعكس كعلمنا بالاشياء الموجودة السابق لا ايجاد ايانا لها فالصورة العقلية الاولى مثالها ما قبل الكثرة
فاذا حصلت في الخارج بايجاد العالم اياها فهي في الكثرة فاذا حصلت بعد حصولها في اذهاننا فهي بعد الكثرة واعلم
ان ما ذكر في الجنس كله جار في الاربعة البواقي واعلم ان اجناس الاجناس متناهية كما يعلم من بعد بخلاف انواع الانواع
فانها غير متناهية بالقوة واما الموجودة منها في الخارج فمتناهية بل وكذا الاشخاص بحسب الوجود المطلق غير
متناهية واما في الزمان الواحد فمتناهية واعلم ان الشخص لا يعرض موجودا الا اذا انضم الى النوع عارض وعوارض ومع ذلك
كانه مشار اليه فانه لم يكن له مادة مشار اليها لم يتشخص وان انضم اليه الف عارض لازم او غيره فان الانسان الطويل في
الكاتب الابيض مثلا يحتمل اشخاصا لا نهاية لها بخلاف هذا الانسان واعلم ان اطلاق الشخص على الاشخاص ليس الا لانه
كاد هم الا ان يراد به الشخص المعين المخصوص فان الشخصية امر عام كلي يعرض الاشخاص كالجنسية يعرض الاجناس و
النوعية يعرض الانواع فكما ان الانسان يعم الافراد كذلك الانسان الشخصي يعمها والفرق بينهما ان الانسان معناه
الحيوان الناطق ومعنى هذا الحيوان الناطق الواحد فالحيوان الناطق وان كان عين الانسان خارجا عن مفهومه

اصلا

اعتبارا فان العموم والخصوص لحقين احدهما باعتبار ونسبة الموضوعات كالانسان من افراده والحيوان من انواعه وثانيهما باعتبار
الاعتبارات الماخوذة معه فان الحيوان مثلا اعم من الحيوان الجنس او الحيوان النوع والحيوان الشخصي ولا يتوهم ان مغايرة
الانسان الشخصي للانسان بالذات بل هو هو بعينه وانما الاختلاف باعتبار عرض هو الخصوص والوحدة كما ان الانسان
الضاحك لا يغاير الانسان الا بالعرض فالشخص كلي ليس نوعا بل عرضيا باعتبار **الفصل الثالث عشر** في الفصل وماله
ورسومه وبيان انه مقوم باعتبار ومقسم باعتبار اخر وبيان انه لا يقبل الاشتداد والتنقص ودفع ما يتوهم نقضا على (ذكر ما يتوهم نقضا عليه)
كون الفصل مقوما وفيه بيان ان العدمي لا يكون فصلا وان الفصل هو الناطق والحساس ونحوهما لا المبادي اعلم
ان له عند القوم معنيين منقولا عنه واليه الاول كل ما يتميز به شيء عن اخر والثاني ما يتميز به الشيء في ذاته وعلى هذا التقرير
الاسمي يكون له ثلاثة معاني العام والخاص وخاص الخاص فالعام ما به امتياز الشيء عن الاخر سواء كان ذاتيا او
عرضيا لازما او مفارقا خاصا او غيرها فيندرج فيه ما ينعكس فيه الامور بحصول ما لم يكن حاصلا او بزوال ما كان
حاصلا او لم ينعكس الانفصال بل يحصل انفصال الشيء عن نفسه باعتبار وقتين وذلك كالقيام والقعود والخاص ما
يميز الشيء ويكون لازما له ذاتيا كان او عرضيا خاصا او غيرها فانه كان خاصة كان له مميزا كما في البشرة بالنسبة
الى الفرس مثلا وان لم يكن خاصة جاز ان لا يكون مميزا بان يحصل ما لم يكن حاصلا كسواد الزنجي فانه يجوز ان يسود
غيره الا ان يكون مميزا بان يحصل ما لم يكن حاصلا كسواد الزنجي فانه يجوز ان يسود غيره الا ان يكون هذا السواد مما
لا يمكن عروضه الا حين الولادة فيزول احتمال حصول ما ليس له كوحدة الراس ثم ان الفصل العام واخيه قسمي الخاص
من اشخاص النوع بعضها عن بعض ذاتا او لها فلا فان الخاص يجب ان خاصته لحقيقته لا يميز افرادها الا من غيرها
لا بعضها عن بعض فانه اذا حصل لبعض الافراد جاز حصوله لغيره ايضا الا ان لا يجوز حصوله الا حين الولادة ويكون
خاصة غيرها فلم يحصل لبعض حين ولادته دون بعض فيحتمل حصوله له بعد وخاص الخاص هو الذي يقترن بالجنس
فيحصله موجودا وينوعه ثم يعرض العوارض وتلزم اللوازم فصولا كانت ام غيرها كالناطق الذي يلحق الحيوان في
فيحصله انسانا ثم يعرض له بعد ذلك لوازم وعوارض فان مادة الانسان ما لم يحصل لها قوة النطق ليس له ان يتحصل
هو فضلا عن ان تتصف بعوارضها فقد علم ان الفصل بين هذا الفصل والاولين ان الاولين تابعان للنوع بالنسبة
الى ثانيا به وهو اول فان الحيوان ما لم يكن له نطق ما لم يحصل انسانا لم يكن ماشيا ولا ماشيا ولا كاتبا ولا ضاحكا
ولا باكيا ولا غيرها الى من العوارض وهذه المعاني وان كانت مسميات مشتركة في اسم الفصل الا انها اخرت مثل الافراد
عام فيما فيه التقسيم ثم ان الفصل اما مفارق او غيره وغيره اما ذاتي او عرضي فالاول من الاول والثاني هو الثالث

الثالث من الثاني واخرى ان الفصل اما ان يفيد غيرها او اخريه فالاول هو الاولي والثاني هو الثالث ويريدون بالغريبة
ما يحمل على الفرد وبالاخرى الحمل على الجوهر فالضاحك مثلا انما يفيد غيرا افراده لغيرها وانما عم افراده لغيرها
نحو وان كانت اخرته الا انها ليست مفادا للضاحك بل الناطق والضاحك نفسه انما يفيد العرض هنا والمقسم بالبحث
هنا هو خاص الخاص وهو المندرج في الخمسة ورسم الصحيح كلي مقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه او
في الشهور ورسوما اخر اربعة الاول هو الذي يفصل بين النوع والجنس والثاني هو الذي يفضل به النوع على الجنس و
الثالث هو الذي يختلف به اشياء لا تختلف في الجنس والرابع المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو و
نقول ان الكل مختل اما الثلاثة الاول فبوجهين الاول ترك الكلي الذي هو جنس وبذلك ينتقض التعريف والثاني ان
الفصل مميز لما عداه كان يقال للانسان ناطق مائت والثاني ترك قيد ما يدل على الذاتية واما الاخير فلا
من هذين ولانه لا يخلو اما ان يكون مرادهم بكونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ان يقال على الجميع فهو غير صحيح
من وجهين الاول ان هذا المعنى لا يوجد في الفصل ولا لازم له والثاني انه لا يميز من افراده الا فصل الجنس فان الناطق
مثلا انما يقال على الانسان او ان يقال على كل واحد واحد بمعنى ان كل فصل يقال على نوع واحد لا غير فهو لانه فهو
صحيح لكنه بعيد عن اللفظ لا يفهم منه اصلا فيخل التعريف ولكن لهذا الحد معنى اخر صحيح لا يعرفه معترض وسيتم الحد
وسنذكره في سادس المطلوب ان شاء الله تع واعلم ان الفصل نسبة التقويم الى النوع الذي هو داخل فيه ونسبة
التقسيم الى الجنس الذي هو فوق النوع ولذلك فالجنس العالي لا فصل مقوما له والنوع السافل لا فصل مقسما
له والانواع المتوسطة فصول مقومات بالنظر الى ما فوقها ومقسمات بالنظر الى ما تحتها واعلم انه قد يكون في الظاهر
فصل مقسم ولا يكون مقوما كغير الناطق فانه عدمي والعدمي لا يقوم الوجودي ولكن النظر الصحيح يقضي الى ان
العدمي ليس بفصل بل انما هو لازم الفصل فان غير الناطق مثلا ليس له نوع محصل ليكون هو فصلا له ولو فرض
ان يكون محصلا كغير المنقسم يتساوي الصادق على الفرد فقط لم يكن محصله باعتبار هذا الفصل بل باعتبار
امر وجودي يلزمه هنا ولو سلم انه يصلح لان يكون محصلا فهو مقوم ايضا كما انه مقسم واما ما يتوهم من ان من
الفصول ما يقسم ولا يقوم الا بضم فصل اخر اليه كالناطق يقسم الحيوان ولا يقوم الانسان الا اذا زيد عليه المائت فهو
وهم فان الناطق لو سلم انه لا يقوم الانسان فلابد من ان يقوم الحي الناطق الذي هو اعم منه وجنس له ونوع من الحي
كما صرح به صاحب ايساغوجي ولا شك انه نوع من الحيوان وان لم يكن له اسم مفرد وتقويم الفصل اعم من تقويمه
للنوع الاخير او لما قبله فقد علم ان الفصل ليس له الا نوع واحد الا من حيث التقويم واعلم ان الفصل الذي هو خاص الخاص

الاشتداد والضعف والازدياد والتنقص لان الذات لا تقبل ذلك فكذا مقومها فان الكل يختلف باختلاف الاجزاء اما
ان الذات لا تقبل ذلك فلانه ان قبل فلا يخلو اما ان يكون ذات الشيء هو الازيد فيخرج الاوسط والانقص او الانقص
فيخرج الباقيان او الاوسط فكذا او المعنى العام المشترك بين الكل وهو لا يصلح لان يكون ذات شيء واحد فانه واحد
بالعموم لا العدد ولا يمكن ان يقال ان الاصل موجود في الكل فاذا زاد انضم اليه شيء اخر واذا انتقص انفصل عنه شيء
فانه اذا زاد عدم الاول وحصل شيء وكذا اذا انتقص الا ترى ان الصفرة لون اخر غير الحمرة والحمرة غير السواد والبياض
لا يقال من الناس من هو افهم ومنهم من هو ابلد فيقبل النطق الذي هو فصل الانسان الزيادة والنقصان ومنهم من لا
فهم له ولا نطق كالطفل فالنوع قد وجد بلا فصل لانا نقول هذا الاختلاف ليس في نفس النفس الناطقة بل في قوتها
بحسب الموانع وعدمها وقلتها وكثرتها واختلاف الالات في الاستعداد والعجز فالافهم من لا يكون معوقا الا وهو يكن
لمانع عن الفهم وانتفا استعدادها وانقيادها والابلد من كان لمانع او المادة عسر الانقياد بعيد الاستعداد و
الطفل معوق لالاته كما ان النار ربما قيل مع انها قد تشتد اشتعالا او قد تضعف وقد تعدم بسبب اختلاف القوابل و
شيء من ذلك لا يخرجها عن نارتيها واعلم ان الفصل هو الناطق والحساس ونحو ذلك لا مباديها كالنطق والحس لان
الفصل من جملة الكليات والكلي هو ما يحمل على افراده حمل هو هو والنطق لا يحمل زيد نطق ولا يصح حمله فان
قيل له الفصل كان بمعنى اخر غير ما نقول فيه هنا وكذا الخاصة والعرض العام الفصل الرابع عشر في الخاصة والعرض
العام ورسمهما وما يرد على رسم العرض العام اعلم ان الخاصة تستعمل عند القوم على معان الاول ما يخص شيئا اي شيء كان سواء
كان الاختصاص على الاطلاق او بالاضافة الى شيء والثاني ما يختص نوعا واحدا والثالث ما يختص واحدا ويشمل
افراده ولا يفارقه بل يدوم عارضا له والثالث الذي هو احد الخمسة هو الثاني وهو المقول على اشخاص نوع واحد
اخيرا ومتوسط في جواب اي شيء هو لا بالذات سواء كان شاملا او لا دائما للاوقات او لا والا لزمت اقسام الكل
وان كان بعض افراده او لم يبعد الاسم كما من الان ويمكن ان يجعل الداخل في الخمسة [illegible] بتقسيم الكل وكذا
اما ان يختص بما يقال عليه او لا ولا يخ لكن الاول هو المعروف وربما خص شيء المتوسط وقيل بل الخاصة ما يختص نوعا
واحدا ويشمله ويدوم له وما ليس كذلك فهو عرض عام وهذا القول مضطرب فانهم يعتبرون فيه حال العموم والخصوص
باعتبار الافراد ويوجب ان يكون العرض العام هنا لما فان العام بازاء الخاص وهذا ليس كذلك لصدقه على ما يختص نوعا
واحدا ولا يدوم له ثم اذا اعتبرنا المعنى الاعم فلها بعد اقسام الاول خاصة النوع والشامل كضحك الرجلين للانسان بالقياس
الى الفرس فانه خاصة للطير ايضا الثاني خاصة للنوع كله وحده دائما له كالضحك بالطبع للانسان كله ثالث

كلي عارض لاكثر من نوع ... كالجنس الاعلى

خاصة للنوع كله وحده ولا دائما كالشباب الرابع خاصة لبعض النوع كالكتابة بالفعل والاولى بالمخصوص هو الثاني ولا
ينافي ذلك ان يكون الاول بدخوله في الخمسة بمعنى اخص منه واعلم ان الخاصة هو الضاحك لا الضحك كما مر
في الفصل واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو الابيض لا البياض واعلم ان العرض
هنا بمعنى العرضي المقابل للذاتي والجوهري لا العرض المقابل للجوهر كالظن والا لزم ان لا يحمل حقيقة على ما هو عرض
له بل اشتقاقا فان العرض لا يحمل على معروضه الا اشتقاقا والا لزم ان يكون الجوهر عرضا ولعل العرضي وسيتبين فساده
انشاء الله تعالى مع ان الخمسة حملها على السواء ولما جاز ان يكون الذاتي عرضا او العرضي جوهرا اوليس فان ذاتي
الاعراض عرض والحيوان مثلا عرض عام للناطق وستأتيه واعلم ان للعرض العام ثلثة رسوم فمشهوره الاول هو
الذي يكون ويفسد بلا افساد حامله والثاني هو الذي يمكن ان يوجد الشيء واحد بعينه وان لا يوجد والثالث
هو القائم في الموضوع الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وانظر فيها اما الاول ففيه وجوه من الخلل
الاول ترك الجنس وهو الكلي الثاني انه ان اراد بالكون والفساد ما هو في الخارج انتقض بالعوارض اللازمة
وقد اقر بوجودها وان اراد به الاعم فقد استعمل لفظ مشترك على مذهبه وايضا لا يصح في اللوازم العامة اليه
على ما عرف وان اراد انه يجوز ان يتوهم الانسان باقيا بعد فساد العرض لم يفهم من لفظه واما الثاني فيخل
ذلك كله واما الثالث فالوجه الاول اخذ السلب في الرسم والثاني شموله للمشخص من الاعراض لترك الجنس
وهو الكلي والثالث انه اعتبر القيام بالموضوع وهو لا يصح الا اذا كان العرض بالمعنى المقابل للجوهر وقد عرفت
فساده فان قالوا ان الغاية اخراج المهمل قلنا بل يخرج بالموصول في الذي ليس بجنس الخ فان المراد به اللفظ
الدال **المقالة الثانية** في ذكر مناسبات ومباينات بين الكليات الخمسة وهي يشتمل على اربعة فصول **الفصل الاول**
فيما قيل في بيان مشاركة عامة بينها ومشاركة بين الجنس والفصل بعد المشاركة العامة ومباينات للجنس عن غيرها اما
العامة فاثنان الاول الكلية والثاني حمل كل منها على موضوع تحتها كحمل عليه كحمل الحيوان المحمول على الانسان
على زيد وعمرو وغيرهما واما الخاصة فالمشهور منها ثلثة الاول ان الجنس كما يجوز ان يكون له انواع مختلفة في الحقائق
ان لم يكن كذلك الفصل لا يتقوم نوعا واحدا وقد عرفت ما فيه ومثلوا له بالناطق وفيه مع ما عرفت ان الظ
ان يكون مرادهم بالانواع المتحصلة ما يتقوم بالفصل والا فالانواع الانواع والناطق انما يشمل نوعا واحدا كذلك
هو لكل الناطق والانواع الاخر انواع هذا النوع وان ارادوا اعم من ذلك فالنوع ايض كذلك فلم يكن بينهم
من ان يذكروا هذه المشاركة بين الجنس والنوع ايضا مع انهم لم يذكروها والثاني انهما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل

على صح كلي لما يشمل المشخصات

على

على ما تحتهما من الانواع وقد عرفت عموم ذلك للخمسة فانها تحمل حقيقة على افرادها وافراد افرادها الى الاشخاص
الا ان يراد انه يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو ويراد به في جواب ما هو فيصح ولكن لا يفهم من اللفظ الثالث ان
رفعهما موجب لرفع ما تحتهما واصل هذه المشاركة انهما مقومان لما تحتهما واما المباينة فالمشهورة منها وجوه
الاول انه اعم افرادا من غيرها وهو صحيح في غير العرض العام اذا اعتبر الفصل والخاصة كما هو تحت الجنس واما فيه فلا
غير القابل للاشتداد والتنقص عرض عام للجوهر وبعض الاعراض وان نوقش بانه عدمي فلا يعم المعاني مثلا بالموجود
فانه عرض عام للحيوانات وهو اعم من الحيوان بل المتحرك بالارادة فانه عرض عام للانسان وهو اعم من ما هو جنسه
اي الحيوان الناطق كما زعم ونحو ذلك كثير الثاني وهو بينه وبين الفصل فقط ان الجنس يحوي الفصل بالقوة لانه اذا لوحظت
الطبيعة التي هي الجنس امكن لها ان يكون لها فصل وان لا تكون لا انا لو لوحظت من حيث انها مندرجة تحت جنس بل لا
لغيرها فالجنس ما يمكن له الفصل ولا عكس فمن الاجناس ما لا فصل له وهو العالي ولكن كل فصل له جنس وهذا
معنى الحوى فان كون الشيء بحيث يطابق المحوي ويفضل عليه الثالث وهو ايضا بينه وبين الفصل انه اقدم منه لانه قد يوجد
معه وقد يوجد بدونه بخلاف الفصل فانه لا يوجد الا مع الجنس وعلى هذا بين ذلك وهو ان الفصل في الظاهر قد يكون خارجا عن
طبيعة الجنس فلا حاجة لها اليه لا في خارجها ولا في نفسه كما لا حاجة للجنس اليه كالنفس ساويين والتحقيق موضع اخر والرابع ان
الجنس مقول في طريق ما هو اي في جواب ما هو لكن بالشركة كما مر من ان المقول في جواب ما هو يعني المقوم والفصل في جواب
اي شيء هو ويرد عليه ان تغاير الوصفين لا يوجب تغاير الذاتين الا اذا كان مقتضى كل وصف وجب ان يكون مخالفا
بالذات لمقتضى الاخر وهذان الوصفان ليسا كذلك على مذهبهم فانه لا منافاة عندهم بين ان يكون الشيء مقوما ومميزا
لا بينه باعتبار الذات والا لزم ان الذاتيات لا يصح ان يكون فصلا في جنس لاخر نحو الحساس جنس للسميع والبصير و
فصل للحيوان فان قيل ان مرادنا بيان التغاير الاعتباري لا الذاتي قلنا كلا منافي من يفرق بين ذاتيهما بهذا الفرق واما
على التحقيق الذي مر منا في الفرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو فيصح الفرق بان الجنس يقول
في جواب ما هو دون الفصل لا يقال انه كثيرا ما يقال في كتاب البرهان ان الفصل يقول في طريق ما هو فلا يصح
الفرق لانا نقول المراد بالمقول في طريق ما هو الداخل في ماهيته ما يقال في جواب ما هو كالحساس الداخل في ماهية الحيوان
وهو مخالف للمقول في جواب ما هو للجنس ان جنس الشيء ليس الا واحدا بخلاف الفصل فانه قد يتعدد نحو الناطق
والمائت للانسان فنقول ان اريد بالجنس والفصل الا [illegible] التي هي ماهيته فلا يكون الفصل الا واحدا والثاني له
فاسد فان فصل الانسان بهذا المعنى على زعمهم ليس الا المائت والناطق فصل جنسه وان اريد الاعم فليس واحدا بل [illegible]

فالظاهر انهم المنع منه

كثيرة متشابهة ولو اراد الاول ومثل بالحساس والمتحرك بالارادة لكان له وجه فان الظاهر انهما فصلان قريبان للحيوان الثالث

ان الجنس كالمادة والفصل كالصورة والاول كالمادة مغاير للثاني كالصورة وليس الجنس مادة لانه يحمل على المركب

منها ومن الصورة حمل هو هو بخلاف المادة وايضا المادة لا تحصل في زمان واحد الا صورة واحدة والجنس يقبل في

زمان واحد جملة فصول انواعه وهنا وجوه اخر ذكر في حاشية على البرهان انشاء الله تعالى واذا ليس الجنس مادة فليس

الفصل صورة اذ لا صورة الا لمادة وهنا مباينة اخرى ليس هنا موضعها وهي ان الاجناس الكثيرة تتداخل والفصول

ليست كذلك بل تتباين قال بعض الفضلاء في الفرق بينهما ان الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو وذلك اذا كان امرا

حقيقيا لا امرا معنا فالى فعل وانفعال وغير ذلك وقد لا يكون مقولا وذلك اذا كان امرا اضافيا بخلاف الجنس فانه

مقول في جواب ما هو البتة فانه يدل على ذات الشيء وفيه نظر من وجهين الاول انك قد عرفت ان السلوب والاضافات

لا تقوم شيئا فليست فصولا الثاني ان الفرق يجب ان يكون ثابتا في جميع المواد وهنا بعض الا ان يقال انه فرق في

الاكثرية والاقلية وهو الجيد والرداءة كانه قال الجنس في الاكثر مقول في جواب ما هو وهو به اخلق بخلاف الفصل فانه في

اقل ... الكثير يرد انه فرق بين الالائق بامر اضافي وهو نوع منه **الفصل الثاني** في بيان ما قيل في المشاركات والمباينات

بين الجنس والنوع وبينه وبين الخاصة وبينه وبين العرض العام اما المشاركة بين الجنس والنوع فهي امران الاول العام وهو

الكلية وهذا انكر ... ولهذا يقال الكلي مع الكون مقولا على كثيرين والثاني ما بينه وبين الفصل وهو الاندراج من الافراد وما

المباينة فوجوه الاول ان الجنس يحوي النوع اي لا يجب لنفسه ان يكون هو هذا النوع بخلاف النوع فانه لا يحوي الجنس الثاني

ان الجنس اقدم من النوع الثالث ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على الجنس كذلك وهو داخل

في الوجه الاول وهو ليس بايجاب وسلب كما يتوهم بادي الرأي بل المراد ان النوع لا يكافئ الجنس في النسبة التي الى الاخر

الرابع ان الجنس ينفصل على النوع بالفرد والنوع على الجنس بالمعنى لانه مجموع الجنس والفصل الخامس انه ليس في الجنس نوع

الانواع ولا في النوع جنس الاجناس وهو وجه متكلف واما المشاركة بين الجنس والخاصة فمن وجوه الاول وهو يعم

العرض العام ايضا انهما يحملان على النوع ويتساويان في الوجود الخارجي ... الثاني ان الجنس

متواطئ وكذا الخاصة اذ لا يتفاوت الحيوانات في الحيوانية وكذا الاشخاص الانسانية في الضحك بالطبع والصواب ان

يذكر هذا الوجه في مشاركة الجنس والنوع والفصل وايضا لا يصح في جميع الخواص كالخجل فان الناس قد يتفاوتون

شدة وضعفا وسرعة وبطئا وغير ذلك والحق انه انما يجب التواطؤ في خاصة تقتضيها الصورة النوعية على حسب استعدادها

لا ما تقتضيها المادة بحسب الاحوال العارضة المتفاوتة الثالث انهما يحملان على افرادهما حمل هو هو ولا شك انها عامة

وكذا لو كان قال انه الاجناس الكثيرة ... واحدا او الفصول الكثيرة ...

بلغت معارضة ... محمد ... عفا الله عنهم اجمعين

اي متى وجد النوع وجدا وهو انما يجري في ... افراد النوع ... بعض الاعراض العامة

في الخمسة واما المباينة بينهما فوجوه ايضا من وجوه الاول ان ذات الجنس اقدم من ذات الخاصة فان الجنس اقدم ذاتا من النوع

والخاصة بعده فهو اما من المادة كمرض الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما كالضحك الثاني ان الجنس انواعا والمادة

الثالث ان الجنس يحمل على انواعه حملا كليا من غير عكس بخلاف الخاصة فانها تحمل على نوعها كليا وبالعكس وهذا يختص

الشامل الذي هو الرابع ان الخاصة لا تشمل غير النوع بخلاف الجنس وهذا كما لو قال ان الخاصة يرتفع بارتفاع الجنس

من غير عكس وهذا راجع للاول واما المشاركة بينه وبين العرض العام فهي القول على كثيرين وهي العامة فلو زاد مختلفين بالنوع

لكان صوابا واما المباينة فهي من وجوه الاول ان الجنس اقدم من العرض كما ان النوع اقدم من خاصته ولا شك انه عام

جار في الخاصة ايضا الثاني ان الاشياء التي تحت الجنس مشتركة فيه بالسوية والتي تحت العرض مشتركة فيه لا بالسوية

والصواب في العبارة ان يقال ان الجنس لا يحمل على افراده الا بالسوية بخلاف العرض فربما لا يحمل بالسوية واما العبارة

الاولى ففيها خلاف الاولى لانه يعم التفاوت لجميع الاعراض وليس كذلك لانه قد يكون محمول عرض على افراده بالسوية

~~انما تصير بالتفاوت والفرق بين موضوعي الجنس والعرض ... اولا الى بيان ... الفرق ... يدل على الفرق بينهما~~

~~يجوز التفاوت في ... الخاصة ايضا~~ الثالث ان الاعراض تقصد في الاشخاص وهو يحتمل اما اولا فلانه ليس الوصفان

المذكوران متقابلين بل الواجب ان يكون الفرق ان العرض مقصود اولا والجنس ليس مقصودا اولا وان الجنس اقدم من

الشخص والعرض ليس اقدم واما ثانيا فلان المقصود اولا وبالذات ان كان بمعنى المحمول بلا واسطة فالنوع ايضا مقصود

اولا وبالذات في الاشخاص اذ يحمل عليها كذلك والافليس ولعله سهو في ايراد النوع اذ لا مدخل له هنا الرابع ان الاجناس

يقال في جواب ما هو بخلاف الاعراض وهو جار في الخاصة والفصل ايضا على الحق **الفصل الثالث** في بيان ما قيل في المشاركات

والمباينات بين سائر الكليات اما المشاركة بين الفصل والنوع فمن وجهين الاول حملهما على ما تحتهما بالسوية الثاني انهما

ذاتيان وهذان جاريان في الجنس والفصل ولم يذكرهما واما المباينة فمن وجوه الاول ان النوع مقول في طريق ما هو ولا

وان قيل في جواب اي شيء فبتوسط الفصل والفصل في طريق اي شيء اولا وبالذات الثاني ان النوع يجب ان يكون افراده

مختلفين بالعدد لا بالنوع وهذا الوجه خاص بالنوع الحقيقي الثالث ان الفصل اقدم من النوع ولذلك يرتفع الانسان

بارتفاع الناطق من غير عكس لان الملك ناطق ويرد عليه ان الناطق على ما زعم يلزم ان يكون فصلا للحيوان الناطق الا

فما تميز بين الفصلين واي فرق بين قوله وقول من يعكس قائلا ان الحيوان اقدم من الناطق والصواب ان يقال ان الفصل علة

لوجود النوع كالصورة للجسم فهو اقدم بالذات الرابع ان فصلين يكونان جزئين لمهية كالناطق والمائت ولا كذلك نوعان

وهذا الكلام يمكن اخذه على وجهين الاول انه قد يأتلف الفصلان في مرتبة واحدة فيحصل منهما نوع كالحساس والمتحرك بالارادة

الى غير ذلك

اعرف هنا ان العرض ... بالسوية ... العموم ... فارقا بينهما

او لا بالذات واما الاجناس والانواع فانها اقدم ... الاشخاص

طلبا معاني الزمان

ولا كذلك النوع والثاني ان يوجد الفصلان اعم مما في مرتبة او في مرتبتين لكن يكون المراد انه يحصل تركيب الفصل مع
الفصل بعيد مما قدرنا بخلاف النوعين فانهما ان تركبا فالحاصل هو السافل والا فلا تالف بينهما لا يقال الناطق والمائت
نوعان قد تالفا وحصل منهما شي اخر هو الانسان لانا نقول الكلام مفروض على افراد باعتبارها وان الفصلين يعدان باجتماعهما
معية اخرى لافرادهما ولا شك ان الناطق والمائت ليسا نوعين لانحصار الحقيقتين فيهما لان الحيوان داخل في مفهومهما وغيره داخل
فيهما ولو كانا نوعين لكانا متوسطين بينهما وبين الحيوان واما المشاركة بين الفصل والخاصة فمن وجهين الاول حملهما على
افرادهما بالسوية الثاني انهما لكل افراد النوع ومساواتهما ولا ريب في عدم شمولهما لجميع الخواص واما المباينة فمن وجهين
الاول ان الخاصة لنوع واحد والفصل يجوز ان يكون لانواع وقد عرفت ما فيه مرارا والثاني ان الحمل في الخاصة بالنسبة
الى النوع ينعكس دون الفصل يقال كل انسان ناطق بالعكس وهذا الوجه عين الاول ومتفرع منه واما المباينة فمن
وجوه الاول ان الفصل يحوي النوع ولا يحويه النوع والعرض يحوي النوع لعمومه ويحويه النوع لجواز اتصاف النوع بغيره ورد
عليه ان [illegible] فصلان في فصل النوع والصحيح يكون محويا للنوع واعم مما ذكره في وجه ان العرض حاوي غير ما ذكره
في وجه انه محوي فلو قال ان الفصل انه يحوي ويحوى من جهتين حتى يكون اعم واخص من وجهين كان صحيحا لكن لا يتم
في جميع الاعراض بل يتم في حد العرض هنا في الحاوي وقد [illegible] الثاني ان الفصل لا يقبل الزيادة والنقصان بخلاف العرض
وهو مختص ببعض الاعراض الا ان يراد ان طبيعة الفصل لا تقبلهما وطبيعة العرض تقبلهما الثالث ان الفصلين المتقابلين
يجب ان يكونا في موضوعين بخلاف العرضين [illegible] واما المشاركة بين النوع والخاصة
فمن وجهين الاول التعاكس في الصدق يقال كل انسان ضاحك وبالعكس الثاني انهما دائمان لموضوعهما واما المباينة
فمن وجوه الاول ان نوع الشي يصير جنسا لشي اخر والخاصة لا تصير خاصة لشي اخر وفيه نظر من وجوه الاول انه لا يخلط
النوع المضاف هنا وهو غير ملحوظ في اول الامر الثاني ان الشيئين غير متقابلين وغاية ما يمكن ان يقال في بيان ما اراده
نوع الشي قد يكون اعم منه كالنوع الاضافي نحو الحيوان فانه نوع للانسان واعم منه فانه جنس واما الخاصة فلا يكون اعم
مما هو خاصة له فيكون الشيئان متقابلين ولكن هذا وهم فاسد فان الحيوان ليس نوعا للانسان ليقال انه اعم مما
هو نوع له انما هو نوع [illegible] والصواب ان يقول ان النوع قد يكون خاصة لشي اخر والخاصة لا
خاصة لشي اخر او يقول النوع قد يكون جنسا والخاصة لا يكون جنسا لكن يرد على الثاني انه لا يتم في خاصة الجنس الثاني ان
النوع متقدم على الخاصة الثالث ان النوع موجود دائما والخاصة توجد في بعض الاوقات وفيه نظر لان مذهبه ان الخاصة
هو الشامل لافراد النوع [illegible] القاصر الانسان هو الضاحك بالطبع لا الضاحك بالفعل ولا شك ان الاول دائمي [illegible] هذا

الوجه

الوجه جارية في الجنس والفصل مع الخاصة الرابع انهما مختلفان في الحد [illegible] هذا المجمع واما المشاركة بين النوع والعرض
فهي الكلية واما المباينة فمن وجوه الاول ان النوع ذاتي دونه الثاني ان الجوهر الواحد نوع واحد واعراضه لا تحصى وهذه
تعم الجنس مع العرض ومع الخاصة والنوع مع الخاصة الثالث ان النوع متقدم على العرض الرابع ان النوع يستوي في افراده
بخلاف العرض اذ قد لا يستوي وان كان غير مفارق واما المشاركة بين الخاصة والعرض اللازم فهي الدوام وهي عامة للنوع مع العرض
اللازم ولم يذكره واما المباينة فمن وجهين الاول ان الخاصة لنوع واحد والعرض قد يكون لانواع الثاني ان الاشتراك في
الخاصة بالسوية ولا كذلك في العرض ذلك وقد عرفت ما فيه هذا ما ذكره صاحب هذا الكتاب من المشاركات والمباينات
ثم ان مما لا يكون عاما لبعض ما ذكره يمكن ان يعد على وجه صحيح كان يقال هذا ليس من شانه كذا وذاك من شان بعضه
ان يكون كذا وكان الاولى بيان [illegible] والمشاركات بين الخمسة ثم بين اربعة اربعة وهكذا ثم المباينات بين واحد واربعة
ثم ما بين اثنين وثلثة ثم ما بين كل واحد واحد اذ بذلك ضبط النظم الواجب ولا يكون مشاركة ولا مباينة مشتركة بين
اثنين مذكورة بين اثنين اخرين مع كون الاول اولى **الفصل الرابع** في بيان المناسبات بين هذه الخمسة اعلم ان بينها نسبة
عامة هي انه يجوز ان يحمل الكل والاربعة والثلثة والاثنان في واحد كما مر بيانه واما نسبة الجنس الى الفصل فليست
نسبة الجنسية ولا نسبة الفصل اليه نسبة النوعية والا احتاج الى فصل اخر وهكذا الى غير النهاية بل الجنس عرض عام للفصل
اذا كان اخص ولم يكن كالمنقسم متساويين فان الناطق هو الشي ذو النطق لا الحيوان لكن الحيوان عرضه ويلزمه والحيوان
اعم منه ومن غيره واما نسبة الفصل الى الجنس فكنسبة الخاصة الغير الشاملة للافراد ولكنه مقوم الجنس في الاسم كالعلة للمعلول
واما نسبة العرض العام الى الجنس فقد يكون نسبة الخاصة كالماشي الى الحيوان والكون الى الجسم والتيامن [illegible] الى الجوهر
وقد لا يكون خاصة سواء كان خاصا بما فوقه كالبياض العارض للانسان فانه لا يختص بالحيوان ويختص بالجسم او كان خاصا
بما فوق ما فوقه الى الاعلى كقبول القسمة للانسان او لم يكن خاصا بشي كعدم قبول الاشتداد والانتقاص واما نسبة كل من الخمسة
الى افراده المشاركة لها المأخوذ هو فيه فنسبة النوع الى افراده نحو الحيوان الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان والضاحك
الى هذا الضاحك كذلك وهكذا واعلم ان تركيب كل كلي مع اخر تركيبا اضافيا كجنس الفصل قد يكون فصلا كالحس الذي
هو جنس الناطق وهو فصل الجسم ذي النفس وجنس العرض الذي قد يكون عرضا للجنس كاللون الذي هو جنس الابيض ومفرق البصر
وجنس الخاصة قد يكون خاصة كالتعجب بالفعل الذي هو جنس الضاحك بالفعل وفصل الجنس قد يكون جنسا كالحساس
وفصل الخاصة قد يكون [illegible] التأثرين المأخوذ في المساوي [illegible] الثالث [illegible] وفصل العرض قد يكون [illegible]
كالمفرق للبصر للابيض وخاصة الجنس قد يكون جنسا كالماشي وخاصة الفصل قد يكون خاصة للنوع اذا كان الفصل مساويا له

واذا كان اعم منه كالمنقسم بمتساويين الذي هو خاصة الزوج وهو فصل الزوج واعم منه وخاصة العرض قد تكون
عرضا كالبصر الذي هو خاصة الملون وعرض الجنس عرض النوع بخلاف العكس وعرض النوع عرض الفصل والخاصة
بلا عكس كلي **الفن الثاني** كتاب قاطيغورياس وهو المقولات العشر ويشتمل على سبع مقالات **المقالة الاولى**
تشتمل على ستة فصول **الفصل الاول** في بيان السبب في ايراد هذا الكتاب في المنطق اعلم ان الالفاظ المفردة اجزاء
ناقصة في اكتساب المجهول من المعلوم فيكون تقدمها ضروريا او كالضروري واحوالا غريبة اما الاول فهو الذي ذكرت
من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية وكون لا احد لخمسة لانها ما لم تعلم لم يعلم حد ولا رسم ولا قياس لان الحد والرسم مركبان
من الجنس والفصل والخاصة والعرض وهما النوع والقياس يجب ان يكون موضوعه كليا ليحصل كونه من العلوم الكلية
وكذا في المحمول المنقسم يفتقر الى معرفتها لئلا يقع طفرة في القسمة بل يقسم الاجناس العالية اولا الى المتوسطة ثم المتوسطة
الى السافلة ثم السافلة الى الانواع ثم الانواع الى الاصناف ثم الاصناف الى الاشخاص ولو وقعت طفرة لا يتحقق التباين الكلي
ام يفرق بين التقسيم بالذاتيات وبالعرضيات واما الآخر فهو دلالتها على الامور الموجودة في الخارج او في الذهن اما على الجزئيات
فلا ينفع لانها ليست من العلوم واما على الانواع والاجناس العالية فلا ينفع في المنطق لا حصر ولا معرفة عدد الافراد ... وكيفية
وجودها وكيفية نشوئها واستحقاقها لوضع الالفاظ كلا لها وان لها الفاظا مفردة موضوعة فالبحث عن المقولات ...
كتاب لو تقديم في المنطق ليس الا ليعلم المتعلم الامور ... على الامثلة ويعرف اختلاف ... في الاختلاف فيها نحو
ويميز خواصها عن فصولها فهو دخيل في المنطق موضوع فيه ... كل ... من مواضع اخرى ليس الغرض
منه هنا الا ان يعلم ان هنا امورا عشرة هي اجناس عالية تحوي الموجودات ويدل عليها الالفاظ المفردة وان واحدا منها
جوهر والتسعة الاخرى اعراض من غير ان يبرهن على شيء من ذلك كما هو بل على طريق التسليم والقبول والبحث عنها على النحو
من انظر منطق ليس الغرض فيها الا البحث عنها من حيث انها مدلول عليها بالالفاظ المفردة لا من حيث هي بوجودها في الخارج
ليكون ... او في الذهن ليكون من مرهونات الطبيعي فهو لان البراهين المحقق لكونها التسعة اعراضا او الباقي جوهرا
ليست الا براهين ... وجودها والا برهان يتعلق بكونها مدلولا عليها بالالفاظ فكيف تكون البحث عن ... موجب
الوجود ثم الدلولية بل حيث الوجود يشتمل على حيث الدلولية اذ كل موجود فله لفظ يطابقه والمقولات بهذا الكتاب فان اقتصر
عليها الزمنا ... تشويش ذهن المتعلم وهو يقع في ضلال **الفصل الثاني** في احوال اللفظ من حيث التواطؤ والتوافق والتباين
والترادف والاشتقاق والنسبة اما التواطؤ فهو ان يكون اسم واحد اي لفظ واحد دالا على معنى واحد شامل لمعان كثيرة
متفقة في قول الجوهر اي الحد او الرسم بحسب هذا المعنى اي لا يكون فيه في الحد والرسم اختلاف استحقاق لان يكون ...

اولى به او اشد او اقدم فيه من الآخر وذلك مثل الحيوان الشامل للانسان والفرس والثور وحدها ... بالنسبة الى
الحيوان واحد ويحمل الحيوان على الجميع بالسوية ليس واحد منها اولى بالحيوانية او اشد فيه من الآخر واما التوافق
في الاسم فهو على ثلاثة اقسام الاول ان يكون لفظ واحد دالا على معنى واحد شامل لمعان كثيرة متفقة في قول الجوهر بحسب
اصل ذلك المعنى لكن يكون مختلفة الاستحقاق لذلك المعنى ويسمى مشككا والاختلاف اما بالتقدم والتأخر كالوجود
الذي هو في الجوهر اقدم منه في العرض او بالاولوية مثل ذلك بعينه اذ قد يظن انه بالذات اولى بكونه اتم واشد او
بالشدة وعدمها كالبياض الذي هو في الثلج وفي العاج واعلم انه قد يكون اشتراك هذه المعاني في النسبة الى مبدأ
واحد نحو الطبي للدواء والكتاب فان الاول اشد واقدم واولى وقد يكون الاشتراك في النسبة الى غاية واحدة
نحو الصحي للدواء وللفصد وقد يكون في النسبة الى مبدأ وغاية واحد نحو الالهي الشامل بين كل موجود فان الالهية
في الفصل الاول اقدم واولى منها في غيره الثاني ان يكون لفظ واحد دالا على معان كثيرة مختلفة بالذات متفقة في امر
عرضي من الشكل ونحوه نحو الحيوان للجسم ذي النفس الحساس المتحرك بالارادة وللصورة في الجدار فانهما مختلفان بالذات
متفقان في معنى عرضي وهو الشكل ولكن الوضع الاول فيما هو المعنى الاول واما اللفظ في الجدار فهو بالوضع الثاني
فاذا قيس اللفظ الى المجموع كان متشابها فاذا قيس الى الثاني فقط سمي منقولا ثم قد يكون مشابهة المعنى الثاني للاول
في امر حقيقي كما ذكر وقد يكون في امر مجازي بعيد كالكلب المشترك بين الحيوان والنجم فان وجه المشابهة هو ان الكلب
تبع الانسان وذلك النجم تبع ما يشبه الانسان في الشكل والانسان يدخل مثل هذا في الثالث وايضا قد يكون في معنى
محقق كالمثال المذكور وقد يكون في نسب نحو المبدأ للطرف النقطة والعلة الثالث ان يدل لفظ واحد على معان غير مشتركة
ولا متشابهة نحو العين للباصرة والذهب والسبب فهذا الوضع قد يكون بمجرد الاتفاق باعتبار اختلاف حال الواضعين
او واضع في وقتين مثل ان يضع واضع لفظ العين للباصرة ثم اتفق لواضع آخر ان يضعه للذهب وقد يكون التشبيهات و
الاستعارات والتذكر والتبرك ونحو ذلك اما التشبيه فكالعين فانه كان اولا للباصرة ونقل الباصرة المعاينة والمعاينة
تدل على الحضور والحضور على النقد والنقد حقيقة هو الذهب فسمي بها واما التبرك فهو تسمية شخص باسم نبي واما التذكر فنحو
تسمية شخص باسم ابيه الميت ليذكره ... وقيل لان المعاني غير متناهية والالفاظ المتركبة من الحروف المتناهية متناهية
ولو كان لكل معنى لفظ لزم وضع الالفاظ الغير المتناهية وهو غير ممكن وفيه نظر لان الالفاظ غير متناهية لان احتمالات
التركيب من الحروف المحصورة غير محصورة فان التركيب حدا وهو انه لا يكون في غاية التطويل بحيث يعسر على اللسان بل
يتعذر التلفظ به ولان الانواع متناهية فلو كان سبب الاشتراك عدم التناهي لم يمكن في الانواع اشتراك فان تناهيا ام

لما مر في الفصل الثاني عشر من المقالة الاولى من الفن الاول وايضا اذا كانت الامور غير متناهية كانت الانواع داخلة فيها
اذ لا عبرة الا بالامور من حيث هي امور لخصوصية النوعية او الشخصية فالاشتراك الواقع انما هو بين الامور لعدم تناهيها
بل لان المعاني وان كانت في انفسها غير متناهية لكن ما يخطر منها بالبال متناهية ووضع اللفظ ليس الا لما يخطر بالبال
من المعنى ولذا اذا لاحظت كلا من المعاني التي وضعت لها الالفاظ المشتركة امكنك ان تضع له لفظا على حدة بل كثيرا ما
قد وضع له ذلك وهذا القسم موسوم باشتراك الاسم ولا يمنع هذا ولا ما قبله ان يكون المعنى بمعنى آخر متفق فيه غير ما وضع
له ذلك اللفظ ولا ان يكون له اسم آخر متفق كالقائم المشترك بين قائم الحيوان وقائم السرير المتمكن في الجسمية ويجوز
ايضا ان يكون اسم واحد لمعنى واحد بوضع واحد متواطئا ومتفقا بالنسبة اليه بالقياس الى معنى آخر باعتبار وضعين
له مثل الاسود بالنسبة الى القير بالقياس الى رجل اسود موسوم بالاسود فانه من حيث انه اسم للرجل يقع عليهما باتفاق
الاسم ومن حيث انه اسم للملون بالتواطؤ وان يكون لفظ متواطئا باعتبار معنى متفقا له بمعنى ومتفق الاسم باعتباره
شيئا الى آخر نحو تواطؤ العين باعتبار البصر مع البصر واتفاق اسمه باعتبار الجرم مع الدينار وقد يكون باعتبار معان
باعتبارها متواطئا ومتفق الاسم باعتبار وضعين لكل منها نحو الاسود اذا سمي به رجلان اسودان وقد يطلق اسم على شيء
واحد من جهتين بالتواطؤ وباشتراك الاسم نحو اطلاق الاسود على الاسود المسمى بالاسود واعلم ان نحو الممكن المقول على غير
الضروري وغير الممتنع من الاسماء الواقعة على معنيين مختلفين بالعموم والخصوص اسم مشترك البتة فلا تغفل كثيرا ما ان الاسماء
المجازية اذا استقرت في المعاني المجازية صارت حقائق فيها مشتركة بينها وبين الحقائق الاصلية من قبيل ثاني هذه
الثلثة وان كانت قبل ذلك مستعارة ومشتركة بالاستعارة واعلم ان قول الكليات الخمسة على افرادها يكون بالتواطؤ وقد
يخصص ذلك بالجنس والنوع والفصل التي هي ذاتيات ولا وجه له اذ لا مدخل للذاتية في التواطؤ واما التباين فهو ان
يكون لفظان لمعنيين مختلفين في قول الجوهر بحسب اللفظ واما الترادف فهو ان يكون لمعنى واحد لفظان او اكثر
كالعسل والاري والشهد واعلم ان التباين قد يكون في مختلف الموضوعات نحو الانسان والحجر وقد يكون في متفقه
الموضوع مختلفه الاعتبار وهو على اقسام منها ان يكون احد اللفظين للذات والآخر للصفة نحو السيف والصارم
ومنها ان يكونا دالين على وصفين متغايرين نحو الصارم والمهند ومنها ان يكون احدهما للوصف والآخر لوصفه
نحو الناطق والفصيح واما الاشتقاق فهو قسم من التباين ليس خارجا عنه وهو ان يكون بين معنيين مناسبة كوجود
احدهما في الآخر كالفصاحة او كالمال او كونه موضوعا له كالحديد او نحو ذلك فيدل على تلك المناسبة باستخراج
لفظ من لفظ المعنى المتحول المنسوب اليه على حسب ما يقتضيه اللغة كالفصيح والمتمول والحداد فالمشتق له والمشتق منه متباينان

وكذا

وكذا اللفظان المشتق والمشتق منه لا ان بين كل منهما كلها لم يبلغ الى توحيد الاسمين او المعنيين واما النسبة فهو الاشتقاق
بعينه الا انه يقال انه ليس فيها استخراج بل انما فيه زيادة حرف دال على النسبة كالياء نحو قرشي ونحوي ونحوها

الفصل الثالث

فيما يقال على موضوع وما لا يقال وما يوجد في موضوع وما لا يوجد فيه اعلم ان الصفات على خمسة اقسام الاول
ما يكون به موصوفها مستقل الذات والصفة لحقته عارضة نحو الابيض الثاني ما يتقوم موصوفها كالكم ولكن يكون الصفة
جزء من مهية نحو الحيوان بالنسبة الى الانسان والى زيد الثالث ما لا يتقوم وجود موصوفها الا به ولا يكون هي داخلة في
قوام جزء له نحو الصورة بالنسبة الى الهيولى الرابع ما لا يتقوم وجود موصوفها في الخارج الا به ويكون جزءا له نحو الجوهر
للجسم الخامس ما لا يتقوم موصوفها كالكم ولا يكون بها تقرر موصوفها بل يكون لازما لتقرره او لاحقا له نحو البياض
بالنسبة الى الهيولى ولاستعداد الحركة والسكون بالنسبة الى مهية الجسم واعلم ان الموصوف بغير الصفة المقومة الخارجية
يسمى موضوعا سواء كانت صفته خارجة غير مقومة وهو متقوم بذاته او وهو غير متقوم او متقومه داخله والموصوف
بها لا يسمى موضوعا واعلم انما ينسب الى الموضوع لا يخلو اما ان يكون نحو الانسان حيوان او لا بل انما يكون فيه شتق منه
لفظ او يركب لفظ مع ما يدل على نسبة فيحمل ذلك على الموضوع نحو الثوب ابيض او ذو بياض ثم ان المحمول بالطريق الاول
على الموضوع يجب ان يكون كليا اذ لو كان جزئيا فالموضوع لا يخلو اما ان يكون جزئيا او كليا فان كان جزئيا امتنع
الحمل اذ لا يخلو الجزئيان اما ان يكونا متباينين او متحدين وعلى الاول يستحيل الاتحاد المفهوم من الحمل وعلى الثاني فلا حمل
الا في اللفظ نحو هذا زيد وزيد ابو القاسم وهذا الانسان هو هذا الكاتب وان لوحظ هنا تغاير الاعتبارين كان الحمل
ايضا محالا لتباينهما وان كان كليا فامتناع الحمل اظهر لاستلزامه ان يكون الكلي منتفيا الا ان يكون هذا الشخص المعين
حتى يكون عينه فلا يكون كليا فكل محمول على موضوع حمل هو هو يجب ان يكون كليا وهو المطلوب وكذا بالعكس لان
لو افرادا يجب ان يحمل عليها واما ما لا يحمل على موضوع الا بالاشتقاق او هو ذو هو فلا مرية في انه موجود في موضوع
وكل موجود في موضوع فهو عرض وكذا بالعكس ايضا لان الموجود في موضوع يحمل على شارح العرض اذ لا معنى للوجود في
الموضوع الا ان يكون الموضوع اولا موجودا متقررا ثم يوجد فيه ذلك وهو العرض بخلاف القول على كثيرين فانه ليس هو
الحمل على موضوع بل الحمل على موضوع ملزوم له بالبرهان الذي ذكرنا واما ما ليس بمحمول على موضوع فهو الجزئي
ليس بموجود في موضوع فهو الجوهر واعلم ان الذين لم يفرقوا بين العرض والعرضي قالوا ان المقول على الموضوع ليس الا ذاتيا
والموجود في الموضوع لا بد ان يكون عرضا حتى ان الابيض في قولنا هذا ابيض ليس مقولا على الموضوع بل موجودا فيه بل
تعدوا الى ان قالوا ليس الكلي الا المقوم قال بعض قدمائهم وانما قلنا ان الكلي هو المحمول من طريق ما هو وهو القول على الموضوع

اخذ موصوفها خارجا مستقوم

متقررا عليه مواطاة

المحمول المتواطئ حمل مواطاة

لانه قد يحمل على الموضوع اشياء لا على هذه الجهة مثل يمشي مع في زيد يمشي مع انه ليس يحمل عليه على انه كلي لزيد وزيد جزئي
لانه ليس يحمل عليه من طريق ما هو وفي هذا البيان انواع من الخلل الاول انه استدل على المطلوب وهو ان الكلي هو الذي
يحمل على جزئياته من طريق ما هو بعكس نقيضه وهو ان ما لا يحمل من طريق ما هو ليس بكلي فلو كان هذا ظاهرا كان الاصل
ايضا ظاهرا الثاني انه لا وجه للاتيان بمثل الابيض ان ما لا يحمل من طريق ما هو ليس بكلي فيلزم ان يكون استدل على
دليل المطلوب بعينه فان دليل المطلوب هو ان ما لا يحمل على طريق ما هو ليس بكلي ومثل لما لا يحمل بمشي واستدل على انه
ليس بكلي بانه لا يحمل عليه من طريق ما هو وكل ما لا يحمل على الشيء من طريق ما هو ليس بكلي فكرر القياس المطوي ليس
الا دليل المطلوب الذي هو المطلوب بهذا البيان وبالجملة لا يخلو اما ان يكون هذا الدليل المطلوب يعني ان ما لا يحمل من طريق
ما هو ليس بكلي لا يخلو اما ان يكون بينا بنفسه او لا فان كان بينا لم يحتج الى التطويل بل يكفي صدقه في صدق المطلوب فانه

البيان م

عكس نقيضه على ان ادعاء كونه بينا وابين من المقصود لا وجه له لان الخصم يمنعه كما يمنع المطلوب وان لم يكن بينا وابين
واراد بيانه بما ذكره فلم اخذ نقيضه مقدمة لبيانه الثالث ادعى انه يمشي ليس حمله الشيء وهو ما يتبادر الى الوهم يتوهم
انه نوع من نوعه والشيء لا يكون نوعا للكليين وهو باطل اذ لا معنى للجزئي الا الموصوف بصفة لا يلزم ان يكون موصوفها ذاتا بل
يصلح لغيره فعلا او قوة بان يحمل عليه كما يحمل على ذلك الموصوف بمفهوم واحد وحد واحد وحمل بغير اشتقاق فزيد
جزئي يمشي يحمل عليه وعلى غيره يمشي بمفهوم واحد وحد واحد واما اشتراط التقويم في الكلية والتقوم في الجزئية فخلاف
الاجماع فانه قد اجمع على ان الخواص والاعراض من حيث هي خواص واعراض لما افراد غير عنها فالضاحك يكون له افراد
من حيث هو ضاحك وليست هي هذا الضاحك من حيث هو ضاحك وذلك الضاحك وذلك كذلك فانه بالنسبة
الى هذه نوع لا عرض ولا خاصة بل هي اشخاص الانسان كما لا شك انه لا يقومها ولا تتقوم هي به ثم ان اطلاق اسم العرض
على مقابل الجوهر ومقابل الجوهري لا يخلو اما ان يكون باشتراك الاسم او بالتواطؤ فان كان باشتراك الاسم فيجب ذكر
الاقسام بحسب معاني ستة الكلي والجزئي والجوهر والعرض بمعنى الذاتي والعرضي والجوهر والعرض بالمعنيين المشهورين
فانهم استعملوا كلا من معنى العرض في هذا الباب وان كان بالتواطؤ فليبين لكنهم اتفقوا على ان الذي في موضوع
لا يحمل عليه حده بل قد يحمل اسمه والذي على موضوع يحمل عليه حده واسمه ولا شك ان حد الابيض يحمل على الانسان
وكذا حد يمشي على زيد اذ كل ما يقال له ابيض يقال له انه ملون بلون مفرق للبصر وكل ما يقال له يمشي يقال له منتقل
من مكان الى مكان بتقديم قدم والاعتماد على اخرى فان قالوا المقول على موضوع يشارك موضوعه في الحد بمعنى ان حده
يكون حده لزمهم ان لا يكون الاجناس مقولة على الانواع ولا الانواع على الاشخاص اذ لا حد للاشخاص وان قالوا بمعنى ان

حد

حده يكون اما حده او جزء من حده فقد نسوا قولهم ان الجنس والخاصة يشتركان في الحمل على ما تحتهما بالتواطؤ
بالحد وبالاسم هذا وقد تبين مما ذكر ان كل مقول على الكثيرين واحد كلي والمقول عليه ذلك جزئي ولو ان العرض
المقابل للجوهر غير العرضي الذي هو من الخمسة وان المفهومات على اربعة اقسام ما على وليس في وهي كليات الجواهر
وما في وليس على وهي جزئيات الاعراض وما على وفي وهي كليات الاعراض وما لا على ولا في وهي جزئيات الجواهر

الفصل الرابع في شرح ما قيل في حد العرض من انه الموجود في موضوع فنقول رسم الموجود في موضوع بانه الموجود
في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه بدون ذلك الشيء فقولنا ان الموجود في شيء لفظ مشترك بين معنى متواطئ ومعنى مشكك
ومعنى مشترك الاسم وهذا الرسم ليس رسما حقيقيا لانه ليس حدا بل تعريف اللفظ بلفظ مرادف له اشهر منه لازالة الاشتباه
الحاصل من الاشتراك بانه ليس بهذا المعنى ولا بذلك فيبقى المقصود فان اراد الاشتباه اما بهذا الطريق وبتعريف المعنى
بالحد او الرسم ثم ان هذا اللفظ فارق بين العرض وبين الكل فانه ايضا صورة لا يوجد قائما بنفسها بل جملة الاجزاء
ليست في ذلك الجزء فان قيل من الاعراض ما يوجد في اكثر من شيء كالاضافات ومنها ما لا يوجد في شيء كالزمان
وكالمكان قلنا كل ذلك باطل اما الاول فيأتي في المضاف من هذا الكتاب تحقيقه واما الاخران فمختصان في الطبيعي
فان قيل ان الكل وان كان قد يكون جوهرا الا انه لا شك في ان الكلية ليست الا عرضا ولا تتقوم الا بجملة الاشياء فات
العشرة مثلا لا تتقوم الا بالجملة قلنا لا نمنع من ذلك فان معنى ان العرض لا يوجد في شيئين انه لا يمكن ان يوجد في شيء و
يكون عرضا له ولشيء اخر ويكون عرضا له واما اذا اجتمعت اشياء وصارت الجملة موضوعا واحدا فهو جائز وهذا
كما قد ثبت لم يخرج هذا الجواب في الكل بالنسبة الى الاجزاء قلنا لانه من جملة الاجزاء فكيف يحكم بانه فيها ويلزم
من طرفيه الشيء لنفسه واما ما يقال من ذلك فهو اطلاق مجازي بمعنى انما به الكل كل اي الكلية والهيئة في الاجزاء
او قوام الكل بها فلا حاجة الى ذكر هذا الاستعمال والفرق بينه وبين الكلية يكون احدهما حقيقة والاخر مجازا بل
كما قلنا اولا من نفي ان الكل في الاجزاء ثم لما اعتبرنا هذا الاستعمال قلنا في الفرق بين العرض والكل ان الكل
من حيث هو كل لا يكون الا في الاشياء والعرض من حيث هو عرض لا يكون الا في شيء فان اتفق انه كان في اشياء فليست
عرضيته بهذا الاعتبار وهو وجه تكلف لا حاجة اليه ويمكن ان يصلح للفرق بين العرض والكل ايضا فان وجود الكل
من حيث هو كل انما يكون في اكثر من شيء هذا ثم انه كان المراد بالشيء الشيء المتقوم بنفسه الذي لا يتقوم بما يحل فيه
كان فرقا بين العرض والصورة فانها في شيء لا يتقوم الا بها وقوله لا كجزء منه احتراز عن وجود الجزء في الكل ووجود
طبيعة الجنس في طبيعة النوع ووجود عمومية النوع في عمومية الجنس والمادة والصورة في المركب وقوله ولا يصح

بدون ذلك احترازٌ عن كون الشيء في الزمان فانها في الزمان يفارقه الى زمان آخر وعن كون الشيء في المكان فان
المكان من حيث هو مكان والمتمكن من حيث هو متمكن لا يمتنع مفارقته الى مكان آخر فان امتنع فلعلة اخرى واما
عدم مفارقة العرض لموضوعه فلازم من حيث العرض عرض والموضوع موضوع وعن كون الشيء في الغاية ككون
الانسان في السعادة والبدن في الصحة والساكن في البيت وعن كون الجوهر في العرض وعن كون المادة في الشيء
فانها ربما تخلع صورة وتلبس اخرى وعن كون الجنس في النوع هذا فان قيل انما في الزمان لا يفارق الزمان المطلق
وما في المكان لا يفارق المكان المطلق والجوهر لا يفارق العرض المطلق بل بعض الاجسام لا يفارق مكانه المعين كالشمس في
فلكه ومن المواد ما لا يفارق صورتها المعينة كمادة الفلك بل الصورة لا يمكن ان تفارق المادة المعينة قلنا في دفع الثلثة الاول
ان مرادنا ان العرض المعين والموضوع المعين لا يفارق ذلك الموضوع الى غيره او علا توهم ذلك ولهذا قيل الموجود في موضوع
وانطباقها لا يوجد المطلقات الا في التوهم لا في الخارج اذ لا وجود في الخارج الا للاعيان ولو اعتبرنا التوهم جاز تفارق كثير
من الاعراض موضوعاتها واما الرابع فنقول ان عدم المفارقة من امر خارج لا من حيث التمكن فيما ليس التمكن فيه من مقوماته
الشيء ولانا ان نفرض لها اجزاء مع ان الحال الذي نفرضه ليس في ذلك المكان بل ليس في مكان الشيء واما العرض فانه لا يفارق
موضوعه لانه لا يتقوم الا بالوجود فيه واما السادس فليست المادة علة قوام الصورة بل علتها امر آخر العدم المفارقة
ليس بالنظر الى نفس الصورة والمادة بل من امر خارج عنهما وقال قوم ان الفرق بين العرض والصورة ان الصورة الاتكون جزءا من المركب
والعرض لا يكون حتى قالوا ان الصورة بالنظر الى القابل عرض والعرض بالنظر الى المركب صورة من موضوعه صورة وهو كلام
حالم يشترط في العرض انه لا يكون جزءا من كل او من مركب بل انه لا يكون جزءا من موضوعه على ان المطلوب بيان الفرق بين
كون الصورة في المادة وكون العرض في الموضوع وما ذكره لا يدل على ذلك بل انما يدل على الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود
الصورة في المركب نعم لو قيل في الرسم لا كجزء من شيء اصلا لم ما ذكروه ولكنه خطأ فانا ذكرنا انها قد تركب شيء من جوهر وعرض كالكرسي
المركب من الخشب والهيئة العارضة له وكالافطس فانه مركب من الانف والتقعير هذا وقد يشار ان يكون المراد بالعرض المحمول ما ايم الشيء
اي الكائن في المحل سواء كان المحل مادة او موضوعا فلا يصدق ان يكون هذا الاسم ومفهومه منتفيا فيها واما الخامس فلا يمكن
الجواب عنه الا بان هذا الرسم جوهري على فان هذا الكتاب موضوع للمبتدئين الذين هم في مرتبة العامة فليرجع الى العارف
فاذا رجع اليه علم انه لا يتأول المادة بالنسبة الى الصورة بل وكذا العكس فانه لا يجاب فيها في الرابع فيكون دفع الاشتباه بالرجوع
الى العارف فمن رام دفعه بالنظر الى الاصطلاح دون التعارف فلعله بان يكون ذلك الشيء حال علا الموجود فيه معتقد ونعت
فان المادة لا تحمل الصورة بصفة بل بالعكس فان قيل في الجواب على قياس ما سبق ان عدم مفارقة المادة الصورة معينا ليس من

نفس المادة بل من امر خارج قلنا ليس كذلك فان المادة التي لا تفارق صورة لا تقبل الا هذه الصورة ولا يمكن ان تتبدل صورته
بالنظر الى ذاتها فان شئت فلعلل بان المادة لكونها مادة لا تقتضي صورة معينة ولا تمنع مفارقتها بل انما ذلك لما يلزمها او يلحقها
بخلاف العرض فانه من حيث انه عرض لا يفارق موضوعه هذا ولا يتوهم ان هناك اعراضا لا تفارق موضوعاتها لانه لو تقوم
تقومها فان الموضوع لا يتقوم بالعرض بل لكمالية الامراء لا يكون تقومه الا معها فعدم المفارقة ليس الا ...
الا بموضوعاتها فان قيل كثير من الاعراض تفارق موضوعاتها بان تنتقل وتبقى الموضوعات قلنا مرادنا بالمفارقة ان تفارق
موضوعاتها واما المفارقة بالفناء فهو مسلم فان قيل فاصنع بحرارة النار يفارقها الى الهواء ورائحة التفاح كذلك قلنا
انما يكون المفارقة بالانتقال لو انتقلت الحرارة والرائحة من النار والتفاح بالانتقال منها الى الهواء واما اذا لم تنتقل
منها او انتقلت ولم يكن الذي في الهواء هو الذي كان في احدهما بل حدثت اخرى لم يكن كذلك وسيتبين في الطبيعيات ان اشتعال
ان تروح الهواء وتسخنه انما يكون بان حدثت حرارة او رائحة في الهواء بالمجاورة او بانبثاث اجزاء من النار والتفاح في
الهواء وتحقيق الاثر الطبيعي الفصل الخامس في المزاوجات بين المقول على والموجود في وما يتاديان اليه اعلم انه اذا حمل شيء على
شيء حمل المقول على ذاتيا او عرضيا والآخر ايضا محمولا على الآخر كذلك فان الاول ايضا يحمل عليه كذلك كالحيوان المحمول على الانسان
المحمول على زيد فيحمل الحيوان وحده على زيد كالانسان والماشي على الضاحك المحمول على الانسان فان قيل ان الجنس يحمل على
الحيوان المحمول على الانسان بل على اخص من ذلك فان الحيوان له ثلثة اعتبارات بشرط التخليط بالنوع او الشخص وبشرط التجريد
عن جميع ذلك والحيوان من حيث هو حيوان لا بشرط التخليط والتجريد وهذا اعم من الاولين فانه يصلح لكل منهما ولا شيء
منهما يصلح الشيء منهما فانه بشرط التجريد مثلا لا يصلح ان يكون مقرونا بشرط التخليط لانه قد قرن به فلو قرن ثانيا كان تحصيل
الحاصل ولا مقرونا بشرط التخليط لتنافيهما والذي يحمل على الانسان هو الاعم وما يحمل عليه الجنس ليس الا الذي بشرط
التجريد فان الحيوان بما هو حيوان فقط ليس بجنس بل من حيث انه يصلح لان يقع مشتركا بين الانواع فهذا الحمل راجع
الى حمل الاكبر على بعض الاوسط الذي لا يحمل على الاصغر وثانيا ان الجنس ... عبارة عن مجموع الجنسية مع معروضها
اي الشيء الذي ثبت له الجنسية ولا شك انه لا يصح ان يحمل الجنس بهذا المعنى على الانسان لانه كان يحمل على ما يحمل على الانسان
فان الشيء الذي ثبت له الجنسية هو الحيوان فيكون معنى الانسان جنس لانه حيوان وليعلم ان الحمل في المقول على وكذا
الموجود في ان يكون كليا فانه اذا كان الاكبر جزئيا كان محمولا على بعض الاوسط فيجوز ان يكون هذا البعض غير الاصغر
فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فانه اذا قيل كل فرس حيوان وبعض الحيوان ناطق لا يلزم ان يكون كل فرس او بعض
الفرس ناطقا واما اذا كان الاكبر كليا فيتعدى الحكم بلا فرق بين ان يكون ذاتيا للاوسط او عرضيا ان ما على ما على الشيء

كان الاكبر محمولا على الاوسط والاوسط في الاصغر لا عليه فالمشهور فيه طريقان الاول انه لا يكون الاكبر مقولا على الاصغر
ولا موجودا فيه فان اللون مقول على الابيض والابيض موجود في القفنس واللون ليس بمقول على القفنس ولا بموجود
فيه اما الاول فلانه ليس من طريق ما هو واما الثاني فلان الموجود في لا بد وان يعطى الشيء اسمه ولا يسمى القفنس باسم
اللون وهذا الدليل وهم ناشئ من سماع قولهم ان الموجود في شيء لا يعطى الشيء حده بل اسمه فتوهم ان اعطاء الاسم امر واجب
وليس كذلك بل المعنى انه لا يعطى الحد البتة بل ان اتفق اعطى الاسم والا لم يكن الفلسفة في النفس والصلابة في الحجر والآخر
في التفاحة واللزوم تبدلا حقا في الاشياء باختلاف جريان العادة في اعطاء الاسم وعدمه واما الثاني فانا الاول حق في بعض
المواضع كالمثال المذكور ولكن في بعضها يقال الاكبر على هذا الاصغر كالابيض المحمول على بيض ما وابيض ما موجود
في البضائ المحمول على الابيض ويرد عليه ان المراد بالابيض لا يخلو اما البياض او ذو البياض فعلى الاول لا فرق بينه وبين
اللون فكما ان البياض موجود في البضائ كذلك اللون وعلى الثاني ليس الابيض موجودا في البضائ بل محمولا عليه
الا على ما ظن من ان العرضي عرض واما نحن فنقول انه يلزم ان يكون الاكبر موجودا في الاصغر والا لم يكن محمولا على كل
الاوسط فان القفنس مثلا اذا وجد فيه الابيض لا بد وان يوجد فيه اللون والا لزم ان لا يكون الابيض الذي فيه لونا فلا يكون
كل ابيض لونا ثم انه قد يكون المقول على الاوسط مقولا على الاصغر ايضا من وجه بحيث يكون موجودا في الاصغر باعتبار
قوله على الاوسط ومقولا عليه بذلك الاعتبار ولا يجوز ان يكون مقولا عليه باعتبار قوله على الاوسط وذلك مثل
الواحد بعرض انه مقول على الابيض وعلى القفنس ونظيره الجوهر يقال على الانسان وعلى نفسه فهو من حيث انه يقال
على نفسه موجود في الانسان لكن وجود الجزء في الكل هذا بيان ما على ما في واما اذا كان الاكبر موجودا في الاوسط والاوسط
محمولا على الاصغر فالمشهور انه قد يكون الاكبر موجودا في الاصغر كالبياض في القفنس والقفنس على قفنس ما فالبياض
في قفنس ما وقد لا يكون كالجوهر في الحيوان والحيوان على الانسان وانت تعلم فساد هذا المثال لعدم اتحاد الحيوان
المقول على الانسان والموجود فيه الجنس ولا اقل من ان لا يكون حمل الاكبر الا على بعض ما يحمل على الاوسط وقد عرفت
انه لا يستلزم التعدي الى الاصغر هذا بيان ما في ما على واما اذا كان الاكبر موجودا في الاوسط والاوسط في الاصغر فالحق
انه يلزم ان يكون الاكبر في الاصغر الا ان وجوده فيه ثانيا ووجوده في الاوسط اولا مثلا الاشكال الموجودة في السطح الموجود
في الجسم موجودة في الجسم والزمان الموجود في الحركة الموجودة في المتحرك موجود في المتحرك ولا بعد في ان يكون شيء موجود
في شيئين في احدهما بالذات وفي الآخر بالواسطة كما انه لا بعد في ان يكون الشيء مقولا على شيئين كذلك والمشهور ان
هذا ممتنع فان الاوسط اذا كان موجودا في الاصغر كان عرضا فلا يجوز ان يكون الاكبر موجودا فيه فان العرض لا يكون

على رأيه فعلى التقديرين لا فرق المثال

موضوعه عرضا وهذا دعوى لا هي بينة ولا مبينة ولا لازمة من حد العرض مع ان الحق نقيضه فان كثيرا من الاعراض لا
يوجد في الجواهر الا بتوسط الاعراض كالملاسة والتثليث واللون فانها انما تكون في الاجسام بواسطة كونها في السطوح
ويبين هذا في موضعه ... ان شيئين يوجد احدهما في الآخر لا كوجود الوتد في الحائط بل وجودا يرتفع به الامتياز
بين الشيئين فيما للاشارة والا لاحدهما عين الاشارة الى الآخر فالذي يحل الآخر بجملته وهذا اما عرض واما صورة فان
ان تقوم الآخر بدونه فهو عرض والآخر موضوع والا بل كان المحل متقوما به فهو صورة والآخر مادة. الفصل السادس في
ابطال قول من قال انه يجوز ان يكون شيء واحد جوهرا وعرضا معا اعلم ان جماعة ذهبوا الى ذلك لاوهام وهو انهم
لم يفرقوا بين الصورة والعرض فظنوا ان الصورة ايضا في الموضوع لما رأوا انهم يطلقون اسم الموضوع على المادة باشتراك
الاسم وايضا سمعوا اطلاق الكيفية باشتراك الاسم عليها وايضا سمعوا ان فصول الجواهر كيفيات وكان مقررا عندهم ان فصول
الجواهر جواهر وايضا قالوا ان الصورة في المادة شيء موجود في شيء لا كجزء منه فيكون عرضا وجزء من الجوهر فيكون جوهرا
لان جزء الجوهر جوهر وكذا البياض من حيث وجوده في محل لا كجزء عرض ومن حيث انه جزء الابيض وهو جوهر جوهر
واما نحن فلنبين الحق ولا نتم الكلام على شكوك هؤلاء بالرد فنقول لا نعني بالجوهر الا الذي حقيقته ذاته لا تقتضي الوجود
في شيء قائم بدونه لا كجزء منه حتى لو لم يكن ذلك الشيء لم يتحصل ولا نعني بالعرض الا الذي لا يتحصل حقيقته الا ان يكون في
شيء كذلك ولا شيء الا منحصر في هذين القسمين اذ لا يخلو اما ان تقتضي ذاته اولا ولا شك انه لا يجوز ان يكون شيء واحد
مقتضيا ولا مقتضيا لامر واحد معا واما شكوكهم فان الصورة جوهر وليس بعرض اذ لا توجد الا في المادة وفي الجسم والمادة
ليست بموضوع بالمعنى المعتبر هنا كما ذكرنا وانما هي موضوع باشتراك الاسم ووجوده في الجسم وجود الجزء في الكل ولا شيء
غير هذين يكون فيه الصورة واما فصول الجواهر فانما يقال لها الكيفيات باشتراك الاسم كما يطلق على القوة ومبدأ الفعل
وكل ما يحل في شيء ويخصصه فانها لا توجد في النوع الا وهي جزء منه والجنس هناك موضوع ولا مادة لها لا توجد فيه
كما يعلم في بيان الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة ثم ان كانت طبيعة الجنس تأخذ في نفسها متصورة بالفصل
كانت مادة له وهو صورة ثم ان حاصل استدلالهم على ان العرض من حيث انه موجود في المركب جوهر ان العرض في المركب
موجود في شيء ليس كجزء منه وكل ما هو في شيء لا كجزء ليس بعرض فيه فيجعل نتيجة هذا صغرى لقولنا وكل ما ليس بعرض فيه
فهو جوهر فيه فنقول اما المقدمة الاولى فمسلمة واما الثانية فلها معنيان الاول انه لا يكون فيه قيد العرض بل الخبر بعد خبر
اي ليس بعرض في نفسه وهو فيه والثاني ان يكون قيدا اي ليس موجودا فيه على انه موضوعه فان عنى الاول كان فاسدا
بل يجب ان ينظر انه هل يحتاج في تقومه الى الموضوع يقوم به اولا فان احتاج فهو عرض اذ لا يلزم من عدم موضوعيته له

[illegible]

عدم احتياجه الى الموضوع مطلقا وان لم يحتج فليس بعرض وان عنى الثاني فهو مسلم ويكون النقيضان العرضية في المركب ليس
بحيث يوجد فيه على انه موضوعه ولكن يرجع الى المقدمة الثانية اعني الكبرى اي ثانية القياس الثاني فنقول ان كان المراد
ان كل ما في شيء وليس عرضا وهو فيه فهو جوهر في نفسه وهو فيه فهو مسلم لكن انما ينطبق مع المعنى الذي منعناه من علاج
المقدم وان اراد ان كل ما في شيء وليس فيه كائنا في موضوع فهو بالقياس الى كونه فيه جوهر فهو باطل اذ ليست الجوهرية بالنظر الى
موضوع معين بل ليس الجوهر الا ما لا يفتقر الى موضوع اصلا لا انه امر اضافي يختلف بالاضافات حتى يجوز ان يكون شيء
جوهرا بالنسبة الى موضوع دون موضوع وكذلك العرضية ايضا انما هو بالنظر الى اقتضاء ذات الشيء ان يكون في موضوع
فقد تبين ان الحكم بالجوهرية والعرضية منوط بالنظر الى نفس المحكوم عليه فانه ان كان نفسه من حيث هو هو بحيث لا يجوز
ان يقوم الا في موضوع فهو عرض وان كان بالنسبة الى موضوع غنيا وان كان نفسه من حيث هو يجوز ان يقوم بلا موضوع
فهو عرض وان كان بالنسبة جوهر نعم اختلاف الاعتبار يجري في الجوهرية والعرضية بمعنى كون الشيء جوهريا وعرضيا فانهما
بالنسبة الى مفهوم دون مفهوم فاذا لم يكن الشيء بالنسبة الى مفهوم عرضيا فهو بالنسبة اليه جوهري وان كان بالنسبة الى
مفهوم آخر عرضيا فاذا كان الشيء عرضا وعرضيا معا كانت عرضية الاول بنفسه مع قطع النظر عن موضوع خاص والثانية
بالنظر الى مفهوم معين فهما وان تقارنا الا انهما متغايران ذاتا ولكل منهما مقابل ليس للآخر فمقابل الاول الجوهر ومقابل
الثاني الجوهري اي الذاتي فان الجوهري يطلق بمعنى الذات ولو في العرض فلعل هؤلاء لم يفرقوا بين معنى الجوهرية ومعنى
العرضية **المقالة الثانية** فيها خمسة فصول **الفصل الاول** في حال مناسبة الاجناس والفصول المقومة والمقسمة و
تعداد الاجناس العالية وبيان ان الموجود ليس جنسا لها اعلم ان الجنس العالي لا فصل مقوما له فان الفصل المقوم
انما يكون لما يندرج تحت جنس فاما الاجناس العالية انما يكون بانفسها فليس لها الا الفصول المقسمة
والنوع السافل لا فصل مقسما له اذ انما يكون لما يندرج تحته انواع فليس له الا الفصل المقوم واما المتوسطات
من الانواع والاجناس فلها كلا قسمي الفصل واعلم ان كل فصل مقوم للفوق مقوم لكل ما تحته تقويما ثانيا وكل
مقسم للتحت مقسم للفوق وربما لم يكن تقسيما اوليا ولا مستوفى كالناطق المقسم للحيوان اولا فانه يقسم الجسم ايضا اليه
والى غير الناطق لكن ما لم يكن الجسم حيوانا لم يتصف بالنطق وغير الناطق الذي هو قسم من الحيوان بمعنى الاعجم فلا يكون قسمة
الجسم اليهما مستوفاة بخلاف قسمة الحيوان وانما المقسم للفوق على الاكثر لا تقسم التحت بل تقوم لكن قد يوجد في المشهود
فصول تقسم الفوق والتحت معا وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة كالناطق وغيره والمائت وغيره
والماشي والسابح والطائر بالنسبة الى الحيوان فاذا قسمنا الحيوان الى الناطق وغيره حصل له نوعان ثم لنا ان نقسم الناطق

وغير الناطق

الى المائت وغيره واذا قسمنا الحيوان الى المائت وغيره حصل له نوعان ثم لنا ان نقسم المائت مثلا الى الناطق وغيره
ونقسم غير الناطق او المائت مثلا الى الطائر والسابح والماشي فكل من هذه الفصول تقسم الحيوان والانواع التي
تحته لكن بعد ان ينظر هل المائت وغيره من اجزائه من الفصول الذاتية او من اللوازم وان كانت من اللوازم فلا بد من
النظر فانه هل يجوز الداخل في الفصول الذاتية اولا وهو في مباحث اخرى ثم لا يتوهمن من ان لا فصل مقوما للجنس
العالي ان الجنس العالي لا يتحدد والا كان شمول العام محتاجا الى الفصول المقومة بل الحق انها متعددة لا يخرج عنها الا ما في
فالانسان مثلا يدل على الجوهر وذو الذراعين على الكم والابيض على الكيف والاب على الاضافة وفي الحلقة والسوق
على الاين وامس على المتى وجالس على الوضع ومتقمص على الجدة ويقطع على ان يفعل وينقطع على ان ينفعل فهذه اسماء لا
تدل على العشرة دلالة الاسم بل تدل دلالة المعنى الاول واما الالفاظ الدالة بالاسم عليها فكالمقدار والبياض والابوة
والاتحاد والعاقبة والقيام والتسلح والقطع والانقطاع ثم اعلم ان في هذه المقولات خمسة مباحث يذكر كل في فصل
الاول انه هل يجوز ان يكون الوجود جنسا لها فلا يكون شيء منها جنسا عاليا والثاني انه هل يجوز ان يكون العرض
جنسا للمقولات التسعة والثالث انه هل يجوز ان يكون الاعراض اقل من التسعة والرابع انه هل في الوجود شيء خارج
عن هذه العشرة والخامس انه كيف ينقسم الوجود اليها ام يكون امور اخرى خارجة عنها ام لا فاما الاول فالمشهور فيه
تعديد الوجوه نسبة الواحد الى الكثرة وننفي وجه وجه حتى يبقى الحد واما نحن فلا نطول الكلام بذلك فان من الظاهر
ان الوجود مقول على ما هو فيه الى الكثرة نسبة القول لا غير ثم القول ينحصر في ثلث المتواطي والمشكك والمتفق الاسم
الشامل للاشتراك والمتشابه اما ان الوجود ليس هو الثالث فظهر ما قيل في اثباته انه يبين ان الجوهر موجود
بذاته والعرض موجود بغيره فقد اشتركا في لفظ الموجود وافترقا من هذه الحيثية باطل لانه لا يخرج اما ان يدل الوجود على
معنى جامع بين ما للجوهر وما للعرض ثم يفترقان بذلك اولا بل هو في كل بمعنى فان دل فاين الاتفاق الاسمي المحض وان لم يدل
فليس هناك معنى واحد لكل منهما يفترق بحيثية بل يكون معنيان احدهما الجوهر وهو له بالذات والآخر العرض وهو له لا بالذات
على انه ليس لهم ان يحصلوا المعنيين في كل معنى فان القائل بهذا المفهوم منهما من نفسه ولو صح اختلاف معناه لم يصح ما
يقول الكل من ان الشيء لا يخرج عن طرفي النقيض فانه لا يكون هناك طرفان بل لكل من طرفي الوجود والعدم يكون مشتركا
على اكثر من معنى واحد ثم يقول انه ليس متواطئا فان الجوهر اقدم وجودا واحق به من العرض ووجود القار احكم من وجود
غيره فهو اذن مشكك فلا يكون جنسا فلو فرض انه متواطئ لم يكن ايضا جنسا فانه دال على معنى لازم غير داخل في مقومات
الشيء الاترى انك اذا قايست بينه وبين الشكلية بالنسبة الى المثلث مثلا وجدت من الفرق بينهما كما بين الاروى والنعام

وهو لا ينبغي المخالفة منها الجواز اشتماله على واحد
على معنيين احدهما له بالذات والآخر بالعرض

فانه لا يمكنك ان تصور المثلث ولا يتصور انه شكل بل لا يمكن وجود المثلث لا في الذهن ولا في الخارج ولا كيف كان الا
مع كونه شكلا ولا يجب الوجود كذلك ولذلك لك ان تصور المثلث وتشك في وجوده حتى يبرهن لك في كتاب
اوقليدس ولك ان تقول لم كان موجودا وليس لك ذلك في الشكل وما ذلك الا لانه ذاتي له والذاتي ضروري الثبوت
للشيء غير معلل بشيء بل هو مقتضى لذات ما هو له ذاتي والوجود عرضي لا يقال لم لا يجوز ان المشكك لا يكون جنسا فان
الكم جنس مع انه بالنسبة الى المتصل اقدم منه بالنسبة الى المنفصل وايضا يقع هو بل العدد على الاثنين قبل وقوعه
على الثلثة ويقع على الجوهر الاول والثاني لانا نقول سياتي الجواب من ذلك كله هذا وقيل في بيان نفي جنسيته انه لو كان
جنسا لكان لانواعه فصول فلا يخلو اما ان يكون موجوده او لا فعلى الاول يكون انواعا له والثاني لا يصلح للفصلية
وفيه ان تكون الفصول موجوده لا يمنع الفصلية كما ان جوهرية فصول الجواهر لا تمنع فصليتها **الفصل الثاني** في
ان العرض ليس بجنس لما تحته قيل في المشهور لانه جهة لا يتناول الزمان حقيقة فان امس مثلا مر واحد له موضوعات
كثيرة فلا يجوز ان يكون موجودا فيها وجود العرض في الموضوع فان العرض لا يكون له موضوعات شتى وفيه انه ان اريد
بامس الكون في الزمان فتعدد الموضوع انما يكون لو كان كون واحد في الزمان يتصف به زيد وعمرو وغيرهما وليس
بل كون كل غير كون الآخر وان اريد الزمان فموضوعه موضوع الحركة اما موضوع حركة واحدة فقط فلا يكون الازمان
واحد في موضوع واحد واما موضوعات متحركات فيكون بازاء كل حركة زمان وقيل جميع الازمان زمان واحد يتعلق
به الاشياء وقيل لا موضوع للزمان بل هو جوهر واما وحدة الزمان مع تعدد موضوعه فلم يقل به احد وقيل ايضا
لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد يشترك فيه كثيرون فلا يصلحون لان يكونوا موضوعات الاين فلا يصدق
حد العرض عليه وفيه ان السوق مكان عام لكل من فيه كون فيه وينسب اليه غيرهما لا الآخر بالعدد وهذا الكون هو الاين
وقيل ايضا لا يتناول المضاف فانه لا يوجد الا في شيئين وفيه انه ان صح ما ذكروه لم يضر فان كون الشيء في شيئين اذا لم
يمنع كونه شيئا واحدا بان كان في كل واحد واحدا لا كالكل في الاجزاء لا يمنع العرضية فان العرضية تتحقق بالكون في شيء
سواء كان مع الكون في آخر او لا على ان الحق على ما تبين في المضاف خلاف ما قالوا وقيل ايضا لا يتناول الجدة فان التسلح
مثلا اما لا في موضوع واما في موضوعين قلنا بل في موضوع واحد هو المتسلح لكن بالنسبة الى السلاح ولا يلزم من كونه
بالنسبة اليه ان يكون موجودا فيه ثم الحق في بيان ذلك ما قالوا ان العرض لا يدل على طبايع ما تحته بل على ان لها نسبة
الى ما هي فيه وانما يثبتها تقتضي الكون فيه والنسبة اليه ولا خفاء في ذلك في طبايعها ولذا يتصور كثير منها ويشك
في كونها اعراضا ويفتقر المقصود الى موضوع الى ان يبرهن عليه حتى ان قوما جعلوها جواهر فلا يدخل في الجنس من الدلالة

بلغت مقابلة على نسخ
وكتب مؤلفه محمد
الحسيني عفا الله عنهما

على الطبيعة نسبة العرض الى ما تحته كنسبة الموجود الى ما تحته **الفصل الثالث** في افساد قول من اوجب في المقولات
نقصانا او مداخلة اعلم ان العلم بكون كل منها مباينا للباقي انما يثبت بمعرفة حدودها فما بعد لا كمن يبين خلط الكيفية
بالكمية بان الجسم ربما زادت كميته وضعفت كيفيته غير عالم بان الخصم يقول زاد في كميته ونقص في كمية اخرى او زاد في كيفية
ونقص في اخرى فليس هذا الاختلاف موجب لاختلاف المقولة الا ترى ان الضدين ربما اجتمعا في الجنس القريب فضلا
عن المقولة وعن ما دون الضدين اعلم ان من الناس من حصرها في اربع الجوهر والكم والكيف والمضاف وجعل
الاخير شاملا للبواقي ويظهر فساده مما سيحقق لك ان المضاف لا يقال على ما تحته قول الجنس كما ان الشيء لا يصير مضافا

[illegible]

بمجرد ان له نسبة او في نسبة او مع شيء وهو ذلك ما لم يؤخذ من حيث هو كذلك فالاين مثلا ليس بمضاف بمجرد انه نسبة
الى مكان ما لم يعتبر النسبة متكررة فيعتبر من حيث كون زيد في الاين من حيث انه محوي حاويه فاذا اعتبر كذلك
كانت هذه الهيئة الاعتبارية من المضاف كما ان البياض اذا اخذ من حيث انه بياض ذي البياض كان هذه الهيئة
الاعتبارية مضافا وقس عليه ساير ما ظن دخوله في المضاف وزيادة التحقيق في المضاف ومنهم من قال بانحصاره
في خمسة الاربعة المذكورة والاطراف التي اخذ من الكيفية شيئا والاخير شامل للست الباقية ونحن نقول ان الظان
يكون مراده بالاخيرات ان يفعل وان ينفعل من حيث انها طرفا ما يؤول اليه من الكيفية كالسخونة والبرودة ونحوهما او
مع الوضع من حيث انه ملازم للشكل واللازم له وهو بهذا المعنى مع انه لا معنى لشموله للست كما ادعاه لفظ مشوش فان
الاطراف هنا لا يدل على معنى محصل واخذ شيء من الكيفية لفظ متشابه لا متواطئ فان هذا من شان اسماء المعاني
النسبية الغير الداخلة تحت نوع واحد اذ قلما يوجد فيها تواطؤ لا سيما هذا الاسم الذي ليس للاحد فيه معنى محصل في الاطراف
ولا اضيق تراه مشكلا فان قال بل المراد بهما النسب الى الكيفيات من الجواهر والكميات لزم ان يدخل الجواهر
والكميات في مقولة اخرى لما عرض عرضها فلا يكون مقوله برأسها يصلح جنسا لما تحتها وما تحتها نوعا لها وكلامنا
انما هو في ذلك فانا لا نمنع دخول بعض افراد مقوله في مقوله اخرى بالعرض وان قال بل المراد نسب الجواهر والكميات
الى الكيفيات قلنا ما الفرق بين النسبة الى الكيفيات والنسبة الى الكميات حتى لم يجعل الثانية مقوله على حده وجعلت
الاولى جزء فينبغي ان يكون النسبة الى كل مقولة مقوله برأسها فيكون هناك مقولات لا نهاية لها ومنهم من قال
ان الانفعال هو الكيفية فان التسخن هو السخونة وهو غلط بل الانفعال سلوك نحو الكيف وتحرك اليه فهو متغير تارة
والكيف هيئة قارة واذا لم يكن الانفعال كيفا فانا ولذلك بالفعل ومنهم من قال ان ان يفعل وان ينفعل يجتمعان في
جنس واحد هو الحركة وهو فاسد لما بين في الطبيعي من ان الحركة لا يوصف بها الفاعل ولو قالوا ان ان ينفعل من جملة

للحركة او حركة وان ينفعل من جملة التحريكات والتحريك لكان اقرب مما قالوه **الفصل الرابع** في دفع ما قد يتوهم من
عموم شيء لعدة من العشر عموم الجنس او وجود شيء خارج عنها وما يتوهم من دخول شيء واحد تحت مقولتين قد يتوهم ان
للحركة اعم من عدة منها فانها تشاول الكم والكيف والاين بل والوضع وان هنهنا امورا ليست شيئا من هذه العشر
كالوحدة والنقطة والشمال والجنوب والعشاء والغدا والهيولى والصورة والاعدام كالعمى والجهل فنقول اما الحركة فان
لم يكن هي ان ينفعل فلا هو جنسا لها لا بشرط لها لقوله بالتشكيك فلا يقدح حصر المقولات وان كانت هي ان ينفعل لم نرد شمولها
وتناولها لغيرها التشكيك لها وسيرد تحقيقه في الطبيعي واما البواقي فنقول فيها اولا ان الذي يقدح الحصر وجود جنس غير مندرج
في هذه العشر ولا يلزم هذا من الذي ذكروه فانه لا يلزم من وجود شخص وجود شخص اخر مشارك له في الحد المحصل بجعل
نوع شامل لهما ثم اذا حصل النوع لا يلزم حصول نوع اخر مشارك له في جنس مشترك يحصل جنس فلا يقدح وجود ما ذكر خارجا
عن المقولات كما لا يقدح في حصر اهل البلاد في عشرة اصناف ان يوجد بدوي ليس من شيء من تلك الاصناف هذا واما
الاقوال المشهورة فبعضهم سلموا خروج هذه وقالوا ان الحصر بالنسبة الى غيرها ولا سيما في المبادي فانهم جوزوا فيهما انهما خارجة
تمسكا بانها مبادي المقولات فلو كانت هي ايضا مقولات لزم كونها مبادي لا نفسها وبعضهم يجعلون المبادي في مقولة
ذويها فيزعمون ان الوحدة والنقطة كم والعمى كيف والسكون ان ينفعل وبعضهم يجعلون للشيء الواحد مقولات
متعدده ولا يرون في ذلك محذورا فالنقطة من حيث هي طرف للخط مضاف ومن حيث هي هيئة كيف والشمال من حيث
هو جسم جوهر ومن حيث هو متحرك متى ان ينفعل ومن حيث اختصاصه بقطب من الاين والتغذي من حيث هو
تحريك فهو ان يفعل ومن حيث هو للمتغذي فمن المضاف ومن حيث هو في زمان من متى واما نحن فنقول اما على
الاول من هذه الاقوال فيلزم ان لا يكون النقطة والوحدة مثلا من مقولة الكم اذ كانتا مبداين لكل ما في هذه المقوله
وهو مع عند من يدخلهما فيه بل يقسم الكم الى اكثر من المتصل والمنفصل ليعمهما ولا يلزم مبداية الشيء لنفسه وايضا لو كانت
المبداية مانعة من الاشتراك في الجنس لزم امتناع اشتراك الخط السطح والجسم في المقدار لوجود المبداية وكذا امتنعت [illegible]
العشرة الداخلة في العدد لكونه مبداء له فطريق التحقيق ان يرفض المبداية وينظر هل يصدق حد المقولة على هذه المبادي
وهل هذا الحد ذاتي لها وحد لها فان كان دخلت في المقوله وان لم يكن خرجت فنظرنا في حد الكم فوجدناه لا يعم
الوحدة ولا النقطة فليستا منه ووجدنا رسم الجوهر اعني الموجود لا في موضوع صادقا على الهيولى والصورة فهما منه و
مبداان للاجسام الطبيعية من الجواهر ولا يمكن ان يقال انه لا يجوز ان يكون الجوهر جنسا للهيولى والصورة وغيرها لانك
عرفت كون الموجود جنسا لما تحته باعتبار اختلاف افراده بالتقدم والتاخر ولا شك ان كلا من الهيولى والصورة

مبداء للاجسام فيما تقدمنا عليها وهذا الكلام يجري في نحو الثلاثية والرباعية فيما لا يمكن ان يكون الكم ولا العدد
جنسا لما تحته فان الثلاثية اقدم من الرباعية والرباعية الخماسية وهكذا وكذا الخط اقدم من السطح وهو من الجسم
فكل ما فيه مبداية لما لا يجوز ان يندرج مع ما هو مبداء له في جنس لانا نقول ان الاختلاف المانع من الجنسية ليس
المطلق بل الذي في مفهوم ما يفرض جنسا فان الموجود انما لم يكن جنسا لما تحته لتقدم بعض ما تحته على بعض في الوجود
فان وجود الجوهر متقدم على وجود العرض لا بسبب الزمان نحو زيد وانه عمرو فيما تحت الانسان والحيوان ولا نمنع
ذلك تقدم الاب على الابن زمانا ووجود الماء لا تقدم عليه في الانسانية فان الانسانية لا تعلل ولا يمكن ان تكون من الابوة
فلا يمكن ان يقال انسانية زيد سبب لانسانية عمرو بل عمرو هو بنفسه انسان فلا اختلاف في الانسانية وكذلك الهيولى
لا تتقدم على الجسم الا في وجود لا في الجوهرية اذ ليست جوهريتها سببا لجوهرية الجسم وكذلك الثلاثية لا تتقدم على الرباعية من حيث
العدد فهذا اصل نافع فليحفظ واما ما قاله القائل الثاني من ان الوحدة في العدد والعدد من الكم وكذا النقطة في الخط
والخط من الكم فالوحدة والنقطة من الكم فهو خرافة اذ ليس كل ما في شيء على نحو ما كان فيه يلزم ان يشاركه في نوع او
جنس والا لزم ان يكون الاعراض التي في الجواهر جواهر ويد الانسان انسانا وحيوانا ورجل البقرة بقرة او حيوانا بل
ان كان فيه على انه من افراده فهو من افراد ما هو نوع او جنس له فالوحدة مثلا لو كانت من افراد العدد والعدد نوعا
من انواع الكم لزم ان يكون الوحدة ايضا مندرجة تحت الكم واما ما قالوه في العدم فليعلم ان العدم المطلق لا يدخل تحت
مقولة فان المقولات مقولات ذوات وامور موجودة والمقولات اعدام نعم قد يكون لها وجود باعتبار موضوعاتها
فمن هذه الجهة يمكن ان يكون من المقولات داخلا فيها بالعرض لا دخول الشيء في جنسه نعم قد يطلق العدم بمعنى الضد
فبهذا المعنى يدخل في المقولات واما ما قاله القائل الثالث من جواز دخول شيء تحت مقولتين فهو وهم كاذب فان
كل شيء ليس له الا ماهية واحدة وانما الاختلاف في الاعراض والماهية الواحدة لا تدخل الا في مقولة واحدة فان دخلت في
مقولة اخرى فبالعرض ليس الا فانه اذا تحققت الماهية لم يجز اختلاف مقومها ضرورة [illegible] وقد يتوهم ان
الجسم بما هو جسم تحت مقوله ومن حيث هو ابيض حقيقة اخرى فالابيض مقولة اخرى سواء كان الجسم جزء منه
بان يكون معناه الجسم ذو البياض او لازما لها بان يكون معناه الشيء ذو البياض ويلزم في الخارج ان يكون ذلك
الشيء جسما ولا بعد في ان يكون الشيء في مقوله وجزؤه او لازم جزئه في مقولة اخرى فان الكل مغاير للذات لذلك حقيقة
وان قارنه فان المقارنة لا توجب الاتحاد في المقوله وهذا الوهم مدفوع من ثلثة اوجه الاول انه انما يصح لو حصل
من اقتران معنى بمعنى ذات احديه تقتضي الاندراج في مقوله غير مقوله المقترنين وهو ممنوع والا لزم ان يكون الانسان الابيض

او الفلاح او الملاح ولا احد من جزئيات الانسان ولا يندرج الا تحت الانسان فلو لزم ان يكون الانسان جنسا لزم نوعا وايضا
ان يكون الجوهر مع كل مقولة مقولة برأسها اذ لا يصدق الكم مثلا على الجوهر الكم ولا الكيف على الكيف وهكذا بل ولا يحصل
من مجموع الجوهر والحيوان بالناطق [illegible] ماهية وحدة [illegible] مما لا
من ان الابيض من حيث هو ذو بياض من الكيف فانا انا نريد بالكيف ما هو لفظ لبس الكيف بالبياض داخلا في الابيض
وانا نريد بذي الكيف فلا يكون البياض مقصودا داخلا فيه وبالجملة لا يدل على ان يدرج الابيض تحت مقولة الجسم
البياض على هذا الوجه ولم يجعلوا الا درجه في مقولة البياض والثالث انه لو سلم انه يحصل ماهية احدية فلا يلزم ان يكون نوعا
من مقولة الجزئي الا ان يجوز جوهرا كجزئه ولا بعد في ذلك كيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر جواهر ومن المتيقن ان الحجة
من العشرة وكل منها عدة لكن ما هو المشهور خلافه [illegible] مركب من جنسه [illegible] احدها
بعد فلا يلزم موافقته للمركب [illegible] الجوهر [illegible] الابيض لا
ان كان [illegible] الجسم [illegible] جوهرا [illegible] موجود لا في موضوع [illegible] الرجل
موضوع [illegible] من الخشبات مع الشكل المخصوص [illegible] امر عارض لا ابيض
غير متقوم اذ لو تقوم لم يتصور وجود عرض ذي بياض وليس كذلك اذ [illegible] المفهوم [illegible] الآن [illegible] حلول
العرض في عرض وهو خلاف الحق فكما انه ليس الجسم [illegible] جوهر [illegible] هو ما قلناه اولا من انه
لا يحصل من مقارنة الجسم والبياض ذات متحدة وما ليس بذات متحدة لا يجب ان يكون تحت مقولة مفردة والدليل
عدم حصول ذات احدية من تركب الشيء مع البياض انه ليس البياض ما يجعل الشيء محصلا كما يجعل الحيوان فصله
محصلا واللون فصله محصلا ونحو ذلك بل لا بد من ان يحصل الشيء اولا بكونه جسما او غيره ثم يتصف بالبياض فهو
بعد التحصل فكيف يكون محصلا فان قيل ان العشرة انما يحصل من نفس انضمام الوحدة ولا ريب في انه لا يحصل
من نفسها وحده حقيقية ومع ذلك يكون العشرة نوعا والوحدة مقومة لها قلنا كلامنا في الاجزاء المحمولة لان الوحدة
بالنسبة الى العشرة فالمحمولات على الكل انه كالشيء حصل من اجتماعها ماهية واحدة كان المركب نوعا
ولا لا لان الاجزاء الكمية ونحوها يجب ان يكون بحيث يحصل من اجتماعها ماهية واحدة ولا شك ان الوحدة والعشرة
ليستا من الاجزاء المحمولة ولا يتقوم العشرة بها بل بالوحدات على ما يبين في صناعته **فائدة** مما يتعلق بهذا الموضع اعلم ان
كلا من المقولات قد يكون مفردة وقد تركب مع الاحد وحين احدها مع الجوهر فالعين كالجوهر مع الكيف او مع الفعل
او نحو ذلك والثاني مع موضوع مبهم وهو المفهوم من الاسماء المشتقة والجنس والمقولة هو المفرد [illegible] زيادة بيان

لهذا **الفصل الثاني** في تعريف حال عدد المقولات وانه لا خارج من العشر اعلم ان هذا امر تبعوا فيه المتقدمين ولكن لا يعول
بما قالوا لا يتبين ذلك الا بان يبين اولا انها اجناس لما تحتها لا يشترك بالتشابه ولا تشكك ولا عرضي فانه لو كان
بأحد هذه الانحاء لم يكن جنسا بل يصح ان يكون بعض ما تحتها جنسا عاليا فيكون كل ما يجعل انواعا لهذه المقولات
نفس مقولة فالكيفيات الانفعالية مقولة والنفسانية مقولة والكم المتصل مقولة والمنفصل مقولة وهكذا في بقية
المقولات وهذا البيان مما لم يتعرضوا له اصلا ولا بد ان يتبين ثانيا انه لا جنس في الوجود خارجا عن هذه العشر اما
بان يقسم الموجود بحيث ينحصر فيها او بوجه آخر وهذا البيان وان تعرضوا له الا انه لم يحصل منهم الوفاء فانهم قنعوا
بالتسمية والمشهور فيها انه لا ريب في كون الجوهر مقولة تلي القسمة فلا بد من قسمة العرض اليها قسمة حاصرة فنقول
اما ان يكون مستقرا في موضوعه من غير ان يرد عليه بسبب خارجي او لا ان يحتاج الى نسبة الى ذلك الخارج وهو الثالث
كم وكيف ووضع او يرد عليه من خارج من غير ان [illegible] من نفسه وهو [illegible] او يكون هناك امر
انما يتم بينه وبين شيء خارج عنه وهي المضاف والفعل والانفعال ولا يخفى عليك انه لا يتبين ولا يبقى من جميع
فان انقضاء كل في ثلث [illegible] ان يؤكد ذلك ويتصل فيقرب الى الانحصار بان يقال من الاول العرض لا يخلو اما ان يحتاج
صورة الى تصور غير الموضوع والنسبة اليه او لا والثاني ان يحتاج في [illegible] ذلك وضع وكم وكيف فانه اما ان يحتاج الى تحقق
نسبة بين اجزاء الموضوع او لا فعلى الاول يصير الموضوع منقسما الى الاجزاء المتصورات يكون بينها نسبة وهذا هو الوضع
فانه نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض على طريقة ان كلا منها اين هو من الكل فان هذا الاختلاف بين الاجزاء
هو الذي يكون لها الذات من حيث انها اجزاء منقسم وهذه النسبة هي التي يحصل بها للكل هيئة واحدة بحسبها
بخلاف الاختلاف بحسب الاعراض من الالوان والروائح ونحوها فانها عارضة لا يحصل للكل هيئة بحسبها فقد
علم ان الوضع لا يحتاج الا الى نسبة بين اجزاء موضوعه لا الى امر خارج عن موضوعه وفيه ان يكون بالنسبة الى الكل
وضعا والى الاجزاء اضافة وعلى الثاني فلا يخلو اما ان لا يحصل من ذاته ان يجعل موضوعه بحيث يمكن عده بواحد يفرض فيه
عادا متصلا او منفصلا او لا فالاول كم والثاني كيف فالوضع والكم مشتركان في الاشارة الى القسمة ونسبتها من الاجزاء
او بين الكل والاجزاء والكيف لا يشير الى شيء من ذلك والاول من الاول اعني ما يحتاج الى نسبة الى الخارج لا يخلو اما ان يجعل
الهيئة مقولة بالقياس الى الغير يحصل منه انعكاس متشابها او لا فالاول هو المضاف والثاني اما ان يكون المنسوب
اليه فيه جوهرا او عرضا والجوهر لا ينسب ولا ينسب اليه ما لم يلاحظ مع عرض فالعرض فاما ان يكون هذا العرض
من الاعراض النسبية او من غيرها والاول لا بد ان ينتهي الى الثاني اذ لا يتسلسل النسب الى غير النهاية بل هناك عرض غير

شيء هو المنسوب اليه الاول فهو اما كم او كيف او وضع والكم لا ينسب اليه الا الكم الذي يحمل جوهرا ذا كم مقدار الجوهر
مقدار الماء ومقدار حال الروس من المعلومات حال الجسم لا يكون له مقدار قار غير مقدار الجسم بل غير قار كظلال الذات
المقدار الذي هو فيه وهو الحركة مقدارها الزمان فالنسبة الى مقدار الجسم ليس الا بان يكون الجسم حاويا للمنسوب
وهذه النسبة هو الاين ان كان الحاوي مما لا ينتقل بانتقال المحوي والجدة ان انتقل والنسبة الى الزمان هو المتى و
نسبة الجوهر الى الكيفية انما يكون اذا حصلت فيه الكيفية من انواع حصلت منه الى اخرى فالاول ان ينفعل والثاني ان
يفعل هذا هو الوجه الاقرب لكن فيه ما انت به خبير ويمكن بيان وجه اخر كذلك الا انه تطويل من غير طائل هذا
واعلم ان هذه الالفاظ العشرة الفاظ مفردة يؤلف منها المركبات التامة الخبرية والانشائية او غير التامة كالحدود والرسوم
وغيرها فهذه الالفاظ لا يصدق لها ولا كذب بل اذا ركبت منها تركيبات خبرية صلحت لذلك سواء في ذلك التركيبات
اللفظية والعقلية وليعلم ان التركيب في هذه الصناعة لا يوجب التركيب اللغوي في المسموع ولا بالعكس فان
اعيش ونعيش بالنون وتاء الخطاب مؤلفان في هذه الصناعة لدلالة الفعل على معناه والهمزة والنون والتاء
على تعيين الموضوع بخلاف يعيش بالياء اذ لا دلالة على التعيين وسيجيء في الفن الثالث ونحو عبد الله علما
شراعلها مفرد في الصناعة مركب في اللغة **المقالة الثالثة** فيها اربعة فصول **الفصل الاول** في بيان ان [illegible]
جوهر وفيه ذكر ان الجوهر هل هو جنس لما تحته كونه ثابتا في التشبيه اعلم ان قوما ذهبوا الى ان الجوهر
ليس جنسا لما تحته اما اولا فلان الجواهر الجسمية مبادي لغيرها والمبدأ وذو المبدأ لا يجوز ان يدخلا في جنس
واما ثانيا فلانه مقول بالتشكيك بالنسبة الى الكل فانه لم يكن مقولا به بالنسبة الى الاجسام مثلا وذلك لانه بمعنى
ان الموجود لا في موضوع والوجود مختلف المراتب فيها وبعضها كالجواهر المجردة اقدم وجودا من بعضها
والثالث ان الكل مشتركا في الكون لا في موضوع على التسوية فان الاشتراك في قيد سلبي لا يدفع التفاوت ونحن
نقول اما الوجه الاول فقد عرفت فساده في الفصل الرابع من مقولة هذه المقالة واما الوجه الثاني فانما
يتم ان لو كان المراد بالوجود المأخوذ في حد الجوهر هو الوجود بالفعل وليس كذلك والا لم يكن الكليات جواهر اذ لا
وجود لها خارجا والوجود الذهني في موضوع بل المراد ان الجوهر مهية من شأنها الوجود لا في موضوع اي
بحيث متى وجدت في الخارج كانت لا في موضوع سواء وجدت او كانت لا في موضوع او لم يوجد كما يقال الضحاك
ويراد به ما من شانه ان يضحك اذا تعجب ويتضح لك الفرق بان تأمل زيدا اذا غاب عنك وانت تجوز عدمه
فهل تحكم عليه مع الشك في وجوده بل مع اعتقاد عدمه بانه مهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع

لا مقدار ما لا جوهر المنسوب

مسكن وجد لا في موضوع الا جرم [illegible]

ثم مع ان وجوده بالفعل مشكوك فيه واذا كان معنى الجوهر هذا لم يتطرق اليه التشكيك فانما فيه
التفاوت انما هو الوجود لا هذا المعنى كما ان المعنى الذي به يقال الناطق للانسان لا تفاوت فيه
وان كان النطق بالفعل متفاوتا ولما كان معنى الجوهر هذا لم يلزم دخول ما وجوده عين ذاته في الجوهر
ومشاركته للجواهر في ذلك مشاركة الانواع في جنس فانه ليس له مهية اذا وجدت كانت لا في موضوع لان مهيته عين وجوده
واما اذا كان معناه ما هو الظاهر من ان يكون هو بنفسه نوعا منه مع ان مثل هذا الشيء لا يكون لذاتي هذا ولنرجع الى المقصود
فنقول الجوهر اما بسيط او مركب اي ما يتركب من الجوهر وهو المادة والصورة والبسيط اما ان يدخل في قوام المركب اولا
والاول اما ان يكون بحيث المركب عند وجوده وحده لا بالفعل بل بالقوة وهو المادة بمنزلة الخشب للسرير او بحيث
يحصل هذا المركب بالفعل وهو الصورة بمنزلة الشكل السريري وكل من ذلك اما كلي واما جزئي فانك قد عرفت ان
الجوهرية انما هي باعتبار الذات من حيث هي لا باعتبار الوجود والشخصية او العموم او غيرها من العوارض ولا ينافيها شيء من
ذلك والا لزم زوال الجوهرية بلحوقه فلا يكون من لواحق الجوهر فكما ان الاشخاص جواهر فكذا الكلي اذ يصدق انه بحيث اذا
وجد في الاعيان كان لا في موضوع ولو كانت الجوهرية انما هي باعتبار الاقتران بالعوارض المخصصة لم يكن الجوهرية ذاتية للجوهر
بل عرضي بعروض عوارض وهو محال فالكلي بذاته جوهر لا لانه معقول الجوهر بل هو بهذا الاعتبار عرض لانه علم الا ان عرضيته
عارضة فلا ينافي جوهريته كما مر **الفصل الثاني** في الجواهر الاولى والثانية والثالثة اعلم ان الشخصيات من الجواهر اولى ومعنى الاولى في
الامور المشتركة في طبيعة احد هذين الاولين ان يكون اولى بوجه لنحو المراد هنا هو الثاني اذ لا اولية للاشخاص في الجوهرية وان كانت
اولية وكم من اولى ليس باولى بان يكون الاولية لكثرة الكمالات او التقدم في الوجود فالجواهر الشخصية اول واولى بحسب الوجود
وتقرر التقدم الجوهر جوهرا في الوجود العيني وسبق التسمية ومن جهة الكمال والفضيلة اما من جهة الوجود فلان الكلي لا يحصل
الا معقولا بالقياس الى الاشخاص بل لا معنى لوجوده الا ان يكون مقولا على موضوعات هي الاشخاص وان الاشخاص لا تحتاج في
تقرر وجودها الى موضوع ولا الى ان يقال ان كل شخص شخص اخر [illegible]
فلا يحتاج الى الكلي الا ما كان الكلي من حيث هو كلي مفتقر الى الجزئي كذلك الجزئي من حيث هو جزئي وكان مهية الجزئي
غير مفتقرة الى الكلي كذلك مهية الكلي غير مفتقرة الى الجزئي لانا نقول لم نعتبر الكلي والجزئي من حيث هما متضايفان بل انا قلنا
ان كل ما هو مقول على كثيرين لا يوجد الا في موضوعات وما لا يقال على كثيرين بل هو واحد شخصي ليس كذلك فانا نعلم ان زيدا انما
لا من حيث انه جزئي كلية بل من حيث انه واحد منفرد وليس مفتقرا الى الكلي ولا يتوهمن انا نعتبر الشخص المعين بل نعتبر طبيعة
الشخص ونقول ان طبيعة الشخص اياما كان لا تتعلق بالكلي بخلاف الكلي فانه لو قلنا بطبيعة الشخص فان قيل طبيعة الكلي

الوجود في الاعيان وهو

وادل كل شخص جوهر متقرر [illegible]

ليس جزئيات الكلي ليس نفسها الا التشخص المعين

تتقدم على طبيعة الجزئي قلنا نعم اذا اعتبرنا الطبيعة من حيث هي لا من حيث الكلية واما بهذا الاعتبار فكلا فان قيل كيف
يعتبر الكلي من حيث الاضافة فعدم الجزئي من حيث ذاته قلنا كذلك ولا اعتراض علينا الا انا كذبنا في الحكم واما فائدة ما بينه
من هذه النسبة فهو ان نظر المنطقي في الكلي من حيث هو كلي ومضاف الى الجزئيات فينبغي اعتبار هذه الاضافة في هذا الجانب
واذا قايسه الى الامور الخارجية لا بد ان يلاحظ تلك الامور من حيث وجودها في الاعيان من غير نظر الى اضافتها الى الكلي واما
من حيث استقرار ما به الجوهر جوهر فانه قد حصل لها الوجود في الاعيان والكلي من حيث هو كلي لم يحصل له ذلك واما من
حيث السبق الى التسمية فلانا اول ما عرفناه موجودا لا في موضوع واستحق التسمية بالجوهر هو الجزئيات واما الكمال والفضيلة
فلانها هي المقصودة بالوجود في الطبيعة ولها ومنها الاحوال والاثار ولانها الاصل والموضوع والاصل افضل اذ ربما كان
ذو الاصل افضل لاشتماله على الاصل وزيادة ولهذا كان كل شيء افضل من الهيولى مع انها الاصل فهذا بيان سبق الجزئيات
على الكلي ~~[illegible]~~
انها بعلل اولى في هذا الحكم من الكليات وان كانت جواهر ثانية الا ان الانواع منها اقدم واولى بالجوهرية من الاجناس
لانها اشد مشاركة للجواهر الاولية المقدمة ولذا تقف في السؤال عنها بانواعها ولا تقف عند الاجناس لانها تمام
ماهيات الاشخاص ولا شك ان الاقرب الى المتقدم من حيث هو متقدم متقدم وكذا الاقرب الى المتأخر من حيث هو متأخر متأخر
ولان نسبة النوع الى الجنس كنسبة الفرد الى الكلي لانه موضوعه وهو مقيس اليه والنوع كالفرد موضوع لاعراض كثيرة نوعية
كالانسان للضحك والاستقامة ونحوهما فان قيل يرد هنا الشك الذي جرى هناك بانا لا نعتبرهما متضايفين فانه لا يمكن
هنا عدم اعتبار التضايف في النوع كما جاز هناك في الشخص الا ان يخص الكلام بالنوع السافل الذي ليست نوعيته الا بالقياس
الى ما تحته لا ما فوقه وح لا يكون البيان مستوعبا مع انه لا شك في انهم يجعلون الحيوان بالنسبة الى ما فوقه مثل الانسان
بالنسبة الى ما فوقه قلنا نظرنا هنا في الجنس والنوع من حيث هما كليان لا في طبيعتهما ولا من حيث الجنسية والنوعية ولا
شك ان كلية النوع ليس بالقياس الى ما فوقه بل الى ما تحته لا يقال انكم جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن الجواهر المحسوسة
فيلزم ان يكون الباري تع والعقل متأخرين عن المحسوسات لانا نقول اما الباري تع فهو ليس من الجواهر لا من جزئياتها
ولا من كلياتها واما العقل فلا يلزم تأخره الا اذا كان جوهرا كليا او ادعينا نحن تقدم المحسوسات على العقليات مطلقا
وليس شيء من ذلك بل انا ادعينا التقدم على جواهر عقلية مخصوصة هي الجواهر الكلية والعقل ليس من الجواهر الكلية بل هو
واشد الدرس من الجواهر المجردة الشخصية اولى من كل جوهر اما من المحسوسات فلانها اسبابها واما من كلياتها فبالطريق الاولى
واما من كلياتها انها ان كانت فلما قلنا ثم ان كان فيها انواع واجناس جرى فيما بينها ما جرى بين النوع والجنس وكذا ب

المحسوسات

وحرى بالمرتبة [illegible] الا وهو
متوقف عليه او موجود فيه

المحسوسات اقدم من بسايط الكليات فالصور الشخصية اقدم من الصور النوعية وهي من الجنسية هذا بيان مراتب الجواهر
عندنا واما عندهما فلا تفاوت بين الاشخاص ولا بين الانواع ولا بين الاجناس في الجوهرية وفي صدقها فيما عليها فان
صدق الانسان على زيد كصدقه على عمرو وصدق الحيوان على الانسان كصدقه على الفرس بلا تفاوت فان كان تفاوت فبعرض
كان يكون زيد اعلم من عمرو وكان الانسان افضل واشرف من الفرس هذا واما الفصول فهي على ما ظن كالانواع واما على
التحقيق فلا يخ اما ان يراد بها الصور التي كالنطق واما الفصول المنطقية التي هي كالناطق اما الاول فلا مغايرة بينها
وبين الاشخاص والانواع الا باعتبار البساطة والتركيب لا العموم والخصوص فهي بهذا الاعتبار تتقدم تقدم البسائط على المركب
فبهذا الاعتبار يكون اولى بالجوهرية واما بالقياس الى الجزئيات انفسها فهي انواع او اجناس جوهرية واما الثاني فالجوهرية
امر عارض لها اذ ليس الناطق الا الشيء ذا النطق لا الجوهر ذا النطق لكن عرض ان كان ذلك الشيء هو الجوهر لا غير فهي في الجوهرية
متأخرة عن الاشخاص والانواع **الفصل الثالث** في خواص الجوهر ورسومه اما الخاصية العامة المطلقة فهي الوجود لا في موضوع
وهي تعم جميع الجواهر حتى الفصول الجوهرية المنطقية وان كانت الانواع والاجناس اولى بذلك منها لانها اعطت الاشخاص اسماءها
وحدودها وما يوجد في موضوع لا يمكن ان يوافق الجوهر الا في الاسم اذ لا شيء من الجوهر يوجد في موضوع ولا شيء من الموجود
في موضوع بجوهر كما يأتي وكذلك الوجود في الكل مثل الكل فان وجود الجزء في الكل غير الوجود في الموضوع وكذا الوجود في
الكل وفي غاية السقوط ما قيل من ان الصور والفصول الغير المنطقية جواهر باعتبار انها اجزاء الجواهر واعراض من حيث انها
في المواد اذ قد عرفت ان الشيء لا يكون بالذات تحت مقولتين وان اطلاق الكيف عليها بالاشتراك وعرفت ان الكون في المادة
ليس كونا في الموضوع ثم هذه الخاصة تعم الجواهر الحقيقية والفصول المنطقية فان اعتبرنا مطلق الجواهر فهي خاصة مساوية وان
اعتبرنا الجواهر الحقيقية فهي اعم لشمولها الفصول المنطقية خاصة اخرى يظن في المشهور انها شاملة للجواهر وهي انها مقصودها
بالاشارة بالذات والاشارة دلالة التحيز وعقلية على شيء بعينه بحيث لا يشاركه احد من ابناء نوعه فاما الحسية فلا شك
انها تعم الجواهر من حيث انها هي المتحيزة المتكثرة لذاتها واما الاعراض فلا تكثر لها الا بتكثر موضوعاتها فهي انما تقبل
الاشارة الحسية بواسطة الموضوعات واما العقلية فان تعلقت بمعاني الاعراض من حيث هي لم يمكن اشارة على ما ذكرنا الا ان
معانيها قابلة للشركة فلا تميزها واما اذا تناولتها بحيث يرفع الشركة فلا يمكن ذلك الا بعد تعقل كثرتها بكثرة موضوعاتها فالمقصود
بالذات بالاشارة مطلقا انما هو الجوهر فيمكن ان يراد هنا الاعم من الحسية والعقلية وان كان قولهما عليها بالتشكيك
يكون شاملا للجواهر المحسوسة والمعقولة سوى الكليات اذ لا تعين فيها فلا اشارة اليها وليست الاشارة الى زيد مثلا اشارة
الى الانسان فان الانسان وان حمل على زيد لكنه غيره والا لكان كل انسان زيدا فالجواهر الثانية لا تدل على واحد معين كما ان

ثم بلغت مقابلته على اصله الذي [illegible]
وكتبه [illegible] محمد [illegible]

لا بالتواطؤ وهو

تشار اليه بل انما يدل على اى فرد اتفق ولكن منها ما تفيد ايضا ذاتيا اى يميز افرادا ليس بالنظر الى عام هو فوق كافراد الفصل
تحت الجنس وذلك هو النوع ولكن افرازه بالعرض بمعنى ان هنا امرين اول هو الفصل ومنها ما لا يفيد ايضا ومنها الجوهر
فالجواهر الكليه يدل على اى احد من وجهين احدهما من جهة عدم التعين الشخصى والاخر من جهة التعين النوعى فهذه
الخاصة غير شاملة للجواهر من جهة عدم التعين الشخصى والاخر من جهة التعين النوعى فهذه الخاصة غير شاملة للجواهر كما يقال
ان من خواص الكم وجود الكمية لا يستلزم ان يكون الكمية فى كل جزء من اجزائه كه خاصة اخرى شاملة لكن ليست مطلقة
بل بالنسبة الى بعض الاعراض وهى انه لا ضد له والمراد بالتضاد كون ذاتين متشاركين فى الموضوع على سبيل التعاقب مع
استحالة الاجتماع فيه واما اذا لم يعتبر الموضوع بل مطلق المحل فيمكن ان يكون بين الصور الجوهرية تضاد باعتبار المادة كما
التحقيق فليس على النطق بل على غاية الامر الاستقراء والاخذ بالحجج المشهورية فانه اذا استقر لم يجد للجوهر ضدا وبحثه
مزال عند الشكوك فى مثل ما قد توهم ايهم من ان الجسم الحار والبارد متضادان بان تضادهما من جهة الحرارة والبرودة
لا بالذات ومن المشاركات له فى هذه الخاصة بعض انواع الكم ان لم يكن الكل فان الثلثة مثلا لا ضد له اذ لا عدد يكون فى
غاية الخلاف لا يكون ضده وليس هنا موضع ان يقال ان الكم تمامه كذلك وان يدفع الشك فى مثل الصغير والكبير انما
من الكم وهما متضادان بل يكفى فى بيان عدم اطلاق الخاصة مشاركة بعض الانواع خاصة اخرى تابعة لتلك الخاصة هى
عدم قبول الاشتداد والتنقص وهذه خاصة موجوده فى كل ما لا يقبل التضاد فان الاشتداد والتنقص كل منهما انتقال
من ضد الى ضد مثل القوة والضعف فاذن وقعا فى الجواهر بعض الحالات المنتقل منها والمنتقل اليها اما ان يكونا عرضين
او جوهرين على الاول لم يكن الاشتداد والتنقص الا فى العرض واما التضاد الذى لم تثبته فى جوهر من الجواهر فليس الانتقال
فيه الا دفعة كما سيبين فى صناعته فقد تبين ان رفع التضاد يوجب رفع الاشتداد والتنقص ووضعه لا يوجب وضعهما
ما ظن من ان الاشتداد والتنقص قد يكون فى غير الضدين كما يكون حسن اكثر من صحة فلا مدخل له فيما نحن فيه من معنى
الاشتداد والتنقص بل هنا زيادة ونقصان فان الذى نحن فيه انما هو الانتقال من الضعف الى القوة والعكس خاصة اخرى
لا يكون فى الجوهر ما هو اشد من جوهر اخر من حيث ذاته كما قد يكون بياض اشد فى ما صدق من بياض اخر لا فى افراد نوع
واحد كالانسان ولا فى افراد نوعين كالانسان والفرس ولا فيما بين الانواع وان كان منها اولى كما عرفت فان الاولى انما
هو باعتبار الوجود والاشد باعتبار الماهية وهذه الخاصة شاملة للكم ايضا كما سيبين خاصة اخرى يطلق فى الاخص الخواص الجوهر
وهو ان الواحد منه بعينه يحمل الضدين واما الجوهر الكلى فلانه يشمل كل فرد فهو محل الضدين كما ان كل فرد اسود مثلا وكل
فرد ابيض لا يقال ان العرض الكلى كاللون ايضا يقبل الضدين فان هذا القبول ليس ما نحن نريده هنا من ان يلبس تارة لون السواد

حسن الاحكام

واعلم [illegible] الاختصاص [illegible]
وجودها فى غير الجوهر واحسنه كونها خاصة
[illegible]

ثم سطح هذه وليس لون البياض بل بمعنى ان منه ما هو بياض ومنه ما هو سواد او بان يتوهم تارة مع فصل السواد واخرى
مع فصل البياض ولو قبل الطبيعة اللونية السواد والبياض بهذا المعنى لكان يجب ان يكون كل لون سوادا وكل لون بياضا
بل كل لون اسود وكل لون ابيض ولم يكن شىء من الالوان نفس البياض والسواد بل ملونا بهما على التعاقب وهذه الخاصة لا تشمل
الجواهر العقلية كلها لبراءة بعض منها عن التغير بل بعض المتغيرة منها كالجواهر الجسمانية المركبة من الهيولى والصورة ولا تشمل
كلها اذ لا تشمل السماويه واما الذى يساويه هذه الخاصة فهى خاصة الجزئيات وكلياته اذ يصدق على الكلى ان الواحد بالعدد
يقبل الضدين وان لم يقبلها الكل بكليته فان قلت فهذا المعنى لا يعم الجزئيات اذ لا يصدق على زيد مثلا ان الواحد بالعدد
منه يقبل المتضادات قلنا بل هو خاصة طبيعة الجوهر الجسمانى المخصوص ومنها كليات وجزئيات فنقول ان هذه الطبيعة
يقبل المتضادات بمعنى ان الواحد من الكليات التى تحتها ومن الجزئيات التى تحتها يقبل ذلك فالواحد بالعدد انما يعتبر من جميع
الكليات والجزئيات لا من كل كل فان قيل هذه الخاصة تشمل بعض الاعراض فان القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا
والظن قد يكون صادقا تارة وكاذبا والسطح يكون اسود ثم ابيض قلنا اما الاول فهو محض فان القول الواحد بعينه لا يبقى
الجواب المشهور عنه ومن الظن ان المتغير هو القول فيه والمظنون واما القول والظن بل الحق انه اذا تغير القول فلم يتغير من حال
وفى ان بقيه الثانى لا يوجب عدم تغير القول والظن بل الحق انه اذا تغير القول فيه والمظنون استلزم ان يتغير الجسم كما
ان تغير حال الشمس بالطلوع ولا اقول يوجب تغير حال الهواء فهل الشبهه ان يقال ان المراد بقبول المتضادات ما يكون بالانتقال
لا بالتبعية وهذا الحل يعم السطح ايضا فان تغيره تابع لتغير موضوعه ولنا ان نسعى فنقول المراد هو التغير الذى يكون الجوهر
المستغنى بذاته عن غيره مطلقا فى قوامه وفى ان يكون موضوعا للمتضادات واما الجواب بان العرض لا يكون موضوعا للعرض
فلا يصح اذ فيه ما يعاقب الاعراض عليه بل كل ما ينسب الى الاعراض بالعرض لها فهو بالحقيقة انما يعرض الجوهر الذى هو موضوعها
بعيد عن الانصاف اذ لا يمنع كون الجوهر سببا لوجود الاعراض ومقوما لها ان يعرضها عرض اولا وبوساطتها الجوهر
وان احتاج هذا العرض مع عروضه وعروضها الى الجوهر كما لا يمتنع ان يكون لها اجناس وانواع بل بهما فالحق ما ذكرنا
وحاصله ان العرض لا يقبل التغير الا بالتبع بالاضافة او باتباع حالة الجوهر

الفصل الرابع فى ابتداء القول فى الكمية و
بيان السبب فى ابتداء البحث عنها بعد الجوهر وبيان عرضيتها وتقسيمها الى المتصل والمنفصل وتحقيق الى الاجزاء ووضع
وما ليس كذلك اخرى وبيان معانى المتصل وما هو القسم منها هنا اقسام وبيان المتصل وبيان ان العدد منفصل ورد
من زعم ان المكان نوع من الكم المتصل غير الانواع المشهوره وبيان انحصار المنفصل فى العدد ورد قول من زاد فيه القول
ومن زاد فى الكم الثقل والخفة اعلم انه قد جرت العادة بذكر الكمية عقيب الجوهر لامور منها انها مشاركة له فى بعض الخواص

على ما عرفت والتحقيق انها اعم وجودا من الكيفية واعم وجودا من المضاف واما الستة البواقي فنقول بعد هذه الاربعة كالسلم
اما الاعم فلانها الاعم موجودا دون موجود فان الكم المنفصل يشمل المفارقات كما يشمل المقارنات ولا يكون المفارقات
كيفية ولا امر غريب عن جواهرها واما الاصحية فلعدم تقرر المضاف في الموضوع ومنها ان الكمية المتصلة موجودة في
الاجسام من غير اختلاف والكيفيات فيها مختلفة ومنها انها اذا شاركت الكيفية في الموضوع وهو الجسم من الجواهر تقدم
قبل عروض الكيفية فان الكيفيات انما تعرض الانواع السافلة او المتوسطة من الجسم والكمية تعرض طبيعة الجسم ويمكن ان
يقال غير هذه الوجوه بل ويمكن ان يفصل الكيفية من وجوه الا انا لا نطيل الكلام هنا واول ما يبحث عنه من حال
الكم بيان انه عرض او جوهر اذ يحتمل ان يكون هو الصورة الجسمية التي بها الجسم جسم فيكون جوهرا وتحقيق هذا الامر ان
ليس على المنطق بل نكتفي بما نقول فاعلم ان كل جسم وان كان متناهيا الا ان التناهي لا يدخل في مهيته بل يمكن تعقل الجسم
مع الغفلة عن التناهي او يجوز عدمه ولذا احتاج اثباته الى بيان والتناهي هو الذي يوجب وجود الخط والسطح في
الجسم فقد علم ان هذين من الكم مغايران لماهية الجسم واجزائها وايضا ليس الجسم مما يدخل في مهيته وجود الابعاد بل انما هو الذي
يقبل بطبيعته ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة سواء كانت فيه بالفعل ام لا ولذا لا يختلف الاجسام بحسب
وجود الابعاد وعدمها وصغرها وكبرها مع ان الجسم والصورة الجسمية باقية لا اختلاف فيها فقد علم ان وجود الابعاد في
الجسم ليس فيه من حيث هو جسم بل من حيث تقدره فما يوجد في الجسم من حيث هو جسم وتشارك فيه الاجسام فهو
جوهر وما يوجد فيه للتقدير المحدود او غير المحدود فانه عرض وهي الجسمية العرضية فانه يغايرها بكون الجسم الواحد يتبدل
عليه الكميات فانها اذا شكلتها باشكال مختلفة كان جعلتها كرة ثم مكعبا او غير ذلك تبدلت عليها الابعاد ولم يتبدل صورته
وكونه بحيث يقبل الابعاد الثلثة وكذا الالة في تخلخل يكبر حجمه وقد يكاثف فيصغر حجمه وهو باق على ما هو عليه لا يقال
ان الابعاد في الشمعة غير متبدلة لمساواة المساحة في الكرة والمكعب لانا نقول لا مساواة هنا الا بالقوة كما ستعلم فلا
مساواة حقيقة ثم ان الجسمية الجوهرية لا تقدر بشيء فان مقدار الشيء لا بد وان لا يكون مساويا لجميع ما خلا من الشيء بل يكون
مخالفا للبعض والشيء المقدر ايضا لا بد وان يكون مخالفا لبعض ملاقيه فلا يمكن ان يكون الجسمية الجوهرية مقدرا او
مقدرا اذ لا تفاوت بين الاجسام في هذا المعنى ولا يغرنك ملازمة الجسمية الكمية ومشابهتها للصورة الجسمية فان كثيرا من
الاشياء يشابه الكيفية وملازمه وليس بها ولا يوهمنك كون السطح ذا صورة غير كمية وهي كونه بحيث يمكن فرض بعدين
متقاطعين على قوائم فيه انه جوهر كالجسم قلنا وجبا ان يكون كل ما له صورة يلزمها عرض فهو جوهر انما ذلك اللازم
للجسم وليس هذه الصورة مما يخرج السطح عن الحاجة الى الموضوع وكميته كالكمية الجسمية عرض الا انها تابعة لا تنفك في

تلك

تلك فقد ثبت مغايرة الكم المتصل للجوهر والصورة الجسمية ثم ان الكمية الجسمية اذا جردت في الذهن والصورة الجسمية
اذا جردت مع هذه الكمية سميت جسما تعليميا واما بيان ان العدد عرض فيكفيك هنا ان تقول انه مجموع الوحدات
والوحدة عرض ومجموع الاعراض عرض واما تحقيق هذه المباحث ففي مسائل الفلسفة الاولى هذا واعلم ان الكم ينقسم من
جهة الى المتصل والمنفصل ومن جهة اخرى الى ما لاجزائه وضع وما ليس لاجزائه وضع والقسمتان متداخلتان اما القسمة
الثانية فيأتي بيانها في تالي هذا الفصل واما الاولى فاعلم ان المتصل اسم مشترك بين معان ثلثة الاول ما هو الفصل
للكم المتصل وهو المراد هنا وهو الاحق بهذا الاسم في الصناعة وهو يقال على المقدار الواحد في نفسه من غير مقايسة الى
غيره وهو الذي يمكن ان يفرض له اجزاء تجمع بين كل جزئين منها حد مشترك يكون نهاية لكل منهما او نهاية لاحدهما وبداية
للآخر وهذا اذا اعتبرنا احد الطرفين باشارة عقلية او حسية اولا والآخر ثانيا ولا يشترط فيه ان يكون هناك اجزاء
منفصلة بل يكفي امكان هذا الفرض والثاني وهو يقول بالقياس الى الغير هو الذي يتحد طرفه بطرف ما يقال انه متصل به كالخط
المتصل بخط آخر يحيطان بزاوية وكالجسم اذا اتصل الالتحام لا الالتصاق بل الذي يختلف فيه عرضان كالابلق اذ لا شك في ان محل السواد غير
محل البياض مع انها متحدة الطرف ومثل الجسم اذا ماس بعضه بعضا نحو بعض فهذا الاتصال يعرض الكم من غير تلك
معه اللواحق الكم وهذا الاتصال اجتماع لا اختلفت نهاية المجتمعين فيه كما اختلفت الاضافة لم يكن بينهما الا اضافة
الثالث هو الذي يلازم ما يقال انه متصل به حتى يلزم من تنقله تنقله ايتصل به الطرف الآخر بل المتصل بهذا المعنى
ايضا متصل بالاضافة ولا شك ان الاتصال المقول بالاضافة وهو الاتصال الحقيقي لغيره وان المعنى الاول معه
فرض الاجزاء ويقال الاتصال بينها على هذا الوجه الا ان صار في الصناعة ذلك معنى حقيقيا احق بالاسم ومثل ذلك كثير والكم
المتصل هو الجسم الكلي والسطح والخط والزمان اذ يمكن في الفرض تقسيم كل الى اجزاء يكون بين كل جزئين منها حد مشترك
كما وصفنا الحد المشترك في الاول هو السطح وفي الثاني هو الخط وفي الثالث هو النقطة وفي الرابع هو الآن واعلم ان
الجسم الجوهري انما يقبل القسمة بواسطة ما له من هذا الكم فانه انما يقبل القسمة من حيث تفاوت وتساوي لا من حيث
هو جسم مطلق او جسم جوهري لا يقال ان الجزء انما يكون بسبب ما من شأنه قبول الحركة واستعدادها والقبول للمادة
لانا نقول حل هذا الاشكال يأتي في مباحث فيما بين المادة وما للكم منها واما هنا فلا بد من ان يعلم ان التجزية التي بالحركة
والافتراق غير التي بتعيين الجزء وفرضه واما الكم المنفصل فكالعدد مثلا فانا اذا حللناه الى ثلثة واربعة مثلا لم يكن بين
قسميه طرف هو حد مشترك بينهما اذ لا طرف للعدد الا الوحدة ولو كانت هناك وحدة هي طرف القسمين لم يخل اما ان يكون
داخلة في وحدتهما او خارجة عنها فعلى الاول يكون الوحدات ستا وعلى الثاني يكون ثمانيا واعلم ان المتصل على قسمين

قال الذات في جملة هذا الاصول بعد اما الثاني فهو هيئة حركة في جسم وبيانه في الطبيعي واما الاول ويسمى عظما وقديما
اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيقبل التجزئة في جهة واحدة ولا يمكن فرضها عرضا من جهة اخرى تقوم على الاول و
هو الخط او يكون امتداده بعدين فيقبل التجزئة في جهتين متعارضتين ويمكن فيه فرض بعدين متقاطعين على قوائم
وهو السطح او يكون امتداده ثلثة ابعاد فيصح فيه فرض ثلثة ابعاد متقاطعة على قوائم وهو الجسم الكمي ويسمى ثخنا
وعمقا وسمكا اما الثخن فلانه حشو ما بين السطوح واما العمق فلانه ثخن نازل واما السمك فلانه ثخن صاعد
فهذه اسماء لاعتبار وقد زيد قسم اخر هو المكان قالوا هو نهاية الفسحة الى الجسم المحيط به حاو ومكان بالنسبة الى المحاط وفي
نفسه جوهر سطحي ونحن نقول لا يخ اما ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخلية كيفا اولا فان كان وجب ان يكون المكان بعد
الاعتبارين قبول قسمة ابعاد [illegible] بالرياضة السطحية وليس وكيف يكون لهما مدخل في الكمية وباعتبارها يكون من الكم
وان لم يكن فالكمية لم يكن الا السطحية فالمكان هو السطح ولكن عرض له هذان الاعتباران او نوع من السطح ولو كان [illegible] علينا
ان نعد انواع الانواع او النوع مع حالة [illegible] عليه [illegible] الاقسام [illegible] واما الكم المنفصل فليس الا العدد لان المنفصل
[illegible] من المتركبات والمتركبات من المفردات والمفردات احاد فلا يخ اما ان يكون ثلث نفس جملة المعاني التي لا تنقسم
من حيث هي لا تنقسم اي الوحدات او جملة اشياء ذوات وحدات فالاول لا شك في انه عدد واما الثاني فلان هذه
الجملة حاملة للعدد الذي هو الكثرة ثم لا يقدر فيها معنى كمية منفصلة غير اجتماع الاحاد ولا تنقسم ابعاضا من العدد الذي
ولا جواز مساواة ولا مساواة انفصاليين غيرها باعتبار العدد لان الكمية منفصلة فيها الا العدد ومن الناس من ذهب
الى ان القول المسموع ايضا كم منفصل لذاته فمنهم من قال انه يقدر بمقاطعه التي هي اجزاؤه ولكل منها زمان ومجموع ازمنتها بقدر
زمان الجملة ومنهم من قال ان الشعر يعظم ويصغر باعتبار حال المقاطع او المفروع او المقاطع او المقاطيع وليس هذا الاختلاف
بحسب الزمان ومنهم من قال لان المقطع جزؤه العادله وكل جزء يعد بجزئه فهو كم بالذات والكل قالوا خطأ اما الاولى
فلانهم جعلوا الكمية باعتبار زمان مقاطعه فالكمية لا بالذات بل لمقارنه كمي له واما الثاني فلوجهين الاول ان
العظم والصغر اوجبا الكمية فانما يوجبان الكمية المتصلة لا المنفصلة والثاني انها هنا من الكيفيات فانها بمعنى
الثقل والخفة او الجهارة والخفاء والثالث انما باعتبار كيفية القول وهو ما يتولد عنه من القارع ونحوه فالكمية التي
اثبتوها عرضية لا ذاتية والاوضح ان كلامهم في اثبات كمية القول والصوت واما الثالث فكلامهم متوجه الجواز ان يكون حقيقة
ما لا جزء بعده مغاير لحقيقة الكمية وقد عرفت ان لها الكمية المتصلة والمنفصلة من خارج فلا يدخل في الكم [illegible] ولا يكون
من انواع الكم ثم ليس المقطع جزء من القول الا انه واحد فالقول كثير والكثرة هي العدد فالتجزئة باعتبار العدد فقد ثبت

الم

اذا او الوسط القول في حد ذاته من غير نظر الى الكثرة التي فيه ولا الى زمانه ولا الى مقدار ما يتولد عنه او فيه الصوت
لم يكن فيه كمية بوجه كما يكون للمقادير كمية متصلة مع قطع النظر عن العدد اللاحق لها فانها بانفسها تقبل التساوي و
عدمه والتجزية فلا يكون القول كما بالذات ولو كانت مقارنة هذه الامور توجب الكمية الذاتية لكانت حركات الايقاع
ونغم الجمع في الالحان والوان الملابس واعضاء الحيوان ونحو ذلك مما قارنه هذه الاشياء كلها او بعضها من الكميات الذاتية
والعجب انه لم يشكل عليهم الامر في اجسام تجمع لا تتصله ويكون للجملة جزء بنقيضه منها من حيث هي متصلة من ان يختلف
الازمنة او الحركات او عدد الكيفيات مع انه احق بالاستشكال هنا وزعم قوم ان الثقل من الكمية فان وزنا يكون مثل
وزن او نصف وزن وهو سهو فان هذه المساواة والانساب انما هي بالنظر الى ذات الثقل بل بالنظر الى الزمان و
الحركة فانا نتحرك في نصف الزمان [illegible] مثلا انه اثقل من الذي يتحرك في ضعف الزمان نصف المسافة
والوزان ان المتقاومان في الزنة اللذان لا يقدر احدهما على [illegible] الاخر متساويان والذي يقدر على [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] فالثقل والخفة قوتان [illegible] وكما ان الثقل مواز بن يمكن ان يجعل الخفة موازين ولكنها معكوسة وكذا الحركات
القسرية التي الدفع والرمي هذا ولا يوهمنك تمثيل المعلم الاول ههنا ان كل ما مثل به فهو كم حقيقة بل انما تمثله
على المشهور وكذا ما يفعل ذلك المعلم كما فعله في الحركة وفي المضاف المقالة الرابعة فيها خمسة فصول الفصل الاول
في بيان القسمة الثانية للكم التي وعدنا بيانها وبيان الكم بالعرض وفيه بيان ان المتصل والمنفصل فصلان للكم [illegible] عرضا
فاعلم ان الوضع يقال لمعان كثيرة منها كون الشيء ما يصح الاشارة اليه اي تعيين الجهة التي هو فيها من جهات العالم
وبهذا المعنى يقال النقطة ذو وضع دون الوحدة ومنها ان يكون الاجزاء التي بعضها عند بعض نسبة واتصال وترتيب
الاشارة الى الكل بانه اين هو من صاحبه ومنها ما هو احد المقولات اي حال الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض
لا باعتبارها في انفسها بل بالنظر الى امور خارجة من المكان ونحوه وبالجملة الى جهاتها وهذا المعنى لا يقال حقيقة الا
على الجوهر دون الخط والسطح وله معان اخر لا تتعلق بالمقادير والاشارة والمعنى الثاني هو المراد ههنا وكانه منقول عن
الثالث تشبيها لما في الكم من نسب الاجزاء بعضها الى بعض [illegible] باقسامها [illegible] الوضع وهذا الوضع مما لا يتبدل بالحركة لان
الا يعتبر فيه الا نسب الاجزاء بعضها الى بعض لا سيما اذا كان فصله ولا يمكن التبدل في المتصل بخلاف المعنى الثالث فانه
يتبدل بالحركة الاينية لاختلاف نسب الجزئيات الى الامكنة وغيرها من المجاورات والمحاذيات [illegible] بعضها
الوضع بهذا المعنى يعدم عند الحركة اذ ليس في الحركة شيء منها من شروط هذا الوضع فلا يعدم الا استقرار الوضع ولا يلزم
من انعدام الاستقرار انعدام نفسه ثم ان القابل للوضع من الكميات لا بد وان يكون [illegible] الاجزاء لها ترتيب واتصال [illegible]

للزمان وضع اذ لا قرار لاجزائه وان كان له اتصال بمعنى ان كل جزئين منه فرضا فبينهما حد مشترك هو نهاية لاحدهما وبداية
للآخر وهو الآن فلا يمكن نسبة بعض اجزائه الى بعض اذ كل جزء يوجد ليس بازائه جزء آخر ينسب اليه وكذا لا يكون للعدد
وضع اذ لا اتصال بين اجزائه وان كان لها ترتيب وترتب بل يمكن ان يكون له وضع باعتبار موضوعه فان كان من ذي
لا وضع فيه كالمفارقات لم يكن له وضع وان كان مما له وضع كان له ايضا وكذا القول ان دخل في الكم لا يكون له وضع فالوضع
ليس الا للمقدار وهو ثلثة او اربعة ان دخل المكان واعلم ان هناك كميات بالعرض وهي الامور المقارنة للكميات اما
اما بان يكون موضوعا لها كالانسان اذ قيل انه طويل او قصير او يكون عرضا مقارنا لها كالحركة التي لا توجد الا مقارنة
للجسم المتحرك المسافة والزمان فتقدر الحركة بكل منهما كما يقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة او زمان طويل وكالبياض
اذا قيل انه عريض لمقارنته السطح او يكون عرضا للكم كالطول والعرض والعمق والكثرة الاضافيات ومقابلاتها الا انها
الى الكم فيقال خط طويل او قصير وسطح عريض او ضيق وجسم ثخين او رقيق وعدد كثير او قليل واعلم ان الطول يشترك بين
معان الاول كل امتداد واحد الثاني الامتداد الواحد المفروض اولا الثالث اطول الامتدادين المحيطين بسطح من غير
تقدم وتأخر الرابع الامتداد الواحد الاخذ من جهة مركز العالم الى جهة محيطه والعرض ايضا يشترك بين معان الاول البعد المقاطع
لما مر فرضا لا على انه طول والثاني اقصر البعدين المتقاطعين على قوائم والثالث الكم الذي فيه بعدان والرابع البعد الاخذ
من يمين الحيوان الى شماله والعمق ايضا يشترك بين معان الاول الثخن المحصور بين السطوح والثاني ذلك بشرط الاخذ من
فوق الى اسفل الثالث البعد المقاطع للبعدين المفروضين اولا على انهما طول وعرض على قوائم الرابع ما يحويه فوق الانسان و
تحته او فوق ذوات الاربع وتحتها او سفلها ويرتسم الطول والخط بتوهم حركة نقطة على بسيط او جسم ذي نقطة تلاقي
نقطته بسيطا ثم اذا توهم هذا الخط في جهة حركة التقدير ارتسم عرض وسطح ثم اذا توهم حركة هذا السطح بان ارتفع او
انخفض حصل جسم ثم ان المحدود من الجسم هو الذي يفرض بين سطحين ومن السطح هو الذي يفرض بين خطين ومن الخط
هو الذي يفرض بين نقطتين فان السطح او الخط انما [illegible] فلا شك ان طرف قطعته [illegible] من حيث هو بلا نظر الى
الجسم او السطح خط واذا قطع الخط كان طرفه نقطة واذا قطع الجسم كان طرفه سطحا هذا وكل من الطول والعرض والعمق
والكثرة اذا لم يكن اضافيات فمن الكم الذاتي واذا كانت اضافيات كانت من الكم العرضي ومن عوارض الكم الذاتي ولا
شك ان هذه الاضافة فيها انما يكون بالقياس الى اثنين فقط وقد يعتبر بالقياس الى ثالث كما يقال اطول واعرض
واعمق واكثر ومن الكم بالعرض الممسوح اذا صار معدودا والمساحة بعد مع المتصل والعدد بعد مع المنفصل والعاد [illegible]
اموره توقف على فرض الذهن فانها فرض عادا او ماسحا كان والمعدود والممسوح هو المقدار ومن الكم بالعرض الذي هو كم

بالذات ايضا الزمان فهو متصل بالذات وبالعرض منفصل بالعرض اما الاول فلانه مقدار للحركة واما الثاني فلانه
كالحركة يتقدر بالمسافة فيقال زمان حركة فرسخ ولا باس بان يكون الشيء من مقولة فيعرض له شيء آخر من تلك
المقولة كما يعرض الاضافة للاضافة والكيف للكيف واما الثالث فلانقسامه الى الايام والساعات وقيل انه منفصل
بالذات ايضا لانه عدد الحركة والآن يوجب فصله وهو فاسد لان الآن لا يوجد له بل هو امر موهوم ولو سلم فهو الواصل
الرابط بين الفصل فان من شان الحد المشترك ذلك فهو يدل على الاتصال دون الانفصال كالحدود المشتركة التي بين الخطوط
السطح والجسم ولو سلم انه فاصل فصلا موجبا لتباين المتفاصلين فلا يلزم منه ان يكون الزمان عين الكمية المنفصلة بل
كمية منفصلة بل اذا قومت الكمية المتصلة او المنفصلة ذات شيء كان هناك شك في ان ذلك الشيء هل هو من مقولة
الكم ام لا والاحتمال ان يكون تقومها بطريق تقويم الفصل البسيط ولا شك ان الفصل البسيط لا يحمل على الفرع النوع
في الجنس والمقولة فكيف يوجب عروضها الشيء انه جعله من مقولتها واعلم ان المتصل والمنفصل فصلان للكم لا نوعان
لان [illegible] مع الجنس والفصل المنطقي يتحد الموضوع مع النوع مختلف الاعتبار كما ان الفصل البسيط يخالف الموضوع والاعتبار
فان كان الفصل المنطقي مشتقا من فصل بسيط موجود في النوع غير محمول عليه كان النوع منفصلا بفصل هو غيره كالناطق
للانسان فان الانسان ناطق بنطق موجود فيه وان لم يكن كذلك كان النوع منفصلا لذاته ولم يكن له فصل بسيط وهذان
الفصلان للكم من هذا القبيل اذ ليس للكم اتصال او انفصال زائد على ذاته بل هو بنفسه متصل او منفصل [illegible] ذلك
هذه الاشارة في موضعها **الفصل الثاني** في ذكر خواص الكم قال بعض القدماء ان للكم خاصتين احديهما انه لا يقبل التضاد
وان ثبت انه لا مضادة والاولى تستتبع خاصة اخرى هي قبول المساواة واللامساواة والثانية ايضا تستتبع خاصة اخرى هي
عدم قبول الاشتداد والتنقص اما الخاصة الاولى فهي مطلقة لا يصح لها غير فيمكن ان يرجع اليها الذهن ينتقل منها اليه
سريعا واما الثانية فلا لاشتراك الجوهر في ذلك على ما عرفت وما سمعته من انه لا تضاد للكم صحيح على المنطق ان يصح
بالاستقراء او بالحجج المشهورة كان يقال اما الكميات المتصلة فقد تجتمع في موضوع ويكون بعضها نهاية لبعض واما
المنفصل فلانه لا يوجد فيها امران بينهما غاية الخلاف فان مراتبها غير متناهية فكل مرتبة نسبت الى الاثنين خلافها فوقها خلافه
لما كثر فليس ما فرض احد طرفي التضاد وان كان الاثنان في غاية التخالف لكل من المراتب مفروض فان التخالف في الغاية
لا بد وان يكون في الطرفين معا وينكشف له ان ما ظن من الكميات [illegible] ليس ما ظن في ذلك ظن ان المتصل
ضد المنفصل وجوابه ان الانفصال عدم ملكة الاتصال فلا يتضادان وان صح تضاد واحد لان يكون موضوعهما واحدا
فهما فصلان للكم فهما من لوازمه لا [illegible] ومن ذلك الزوجية والفردية وجوابه انه لا تتحد موضوعهما [illegible] الفردية عدم

علم الانقسام بمتساويين كما ان الزوجية هو الانقسام بمتساويين فبينهما تقابل الايجاب والسلب الا انه وضع للكم متقوما
لهذا السلب اسم محصل فاوهم هما كيفيتان للكم وكذلك الاستقامة والانحناء والتساوي والتفاوت لا هي من الكم ولا
من الاضداد وكذا الكبير والصغير انه كان بينهما تضاد فليسا من الكم بل من العوارض الاضافية لم ثم التضاد انما يكون بين مفهومين
معقولين لذاتيهما ثم يعرض لهما اضافة التضاد والصغير والكبير ليسا كذلك بل انما يعقل كل منهما بالمقايسة الى الاخر فليس
الكبير من حيث هو كبير بوجود مخصوص يعرضه التضاد كالسواد موجود كذلك والا لم يكن الشيء الواحد كبيرا وصغيرا معا
بالنسبة الى شيئين للزوم اجتماع الضدين مع انه يكون فان قيل ليس بين هذا الكبير وهذا الصغير اللذين بالنسبة الى شيئين
تضاد قلنا قد اقربنا انهما انما يحصلان بالاضافة فلا يكون الشيء منهما مفهوم معقول بنفسه فلا يتضادان اذ الاضداد
لا بد من تحصل مفهوماتهما وكونهما بانفسهما متضاده ومن حيث التضاد يكون بينهما مضايفة فالكبير والصغير لو كانا ضدين
وجب ان يكونا مفهومين معقولين بانفسهما متنافيين يعرض لهما بالتضاد تضايف والحاصل ان التضايف ليس بين
التضاد متروكة وان شاركا في منع الاجتماع ولذلك ترى بعض الطبايع فيهما تضاد ولا تضايف كما بين السواد والبياض
وبعضها بالعكس كالجوار والجوار ومن المعلوم ان التضاد من حيث هو هو متضاد من التضايف فيجب ان يكون في
التضاد شيء لا يكون في التضايف وهو موضوع فموضوعات التضاد من الامور التي تعقل بانفسها فاذا قيس احدهما
الى الاخر امتنع اجتماعهما لانفسهما لا لامر عارض لها فيعرض لانفسهما مضايفة التضاد فلا يمكن ان يكون التضاد من حيث
التضايف بينهما بل قبل التضايف فلا يمكن ان يكون بين الكبير والصغير متضاده لانهما ليسا انما لا يجتمعان لان لهما طبيعتين
لا يمكن اجتماعهما من حيث هما بل انما لا يجتمعان لما بينهما من التضايف هذا وقيل في الجواب من اصل الشبهة ان هنا
جوابين جواب معانده وجواب مساعده اما الاول فهو انهما ليسا من الكيات واما الثاني فهو انا وان سلمنا ذلك
لكن ليسا بمتضادين وهنا قد اخطأ حيث جعل احد الجوابين معانده والاخر مساعدة مع ان في كل منهما معانده
من وجه ومساعده من اخرى ولا مدخل للمساعدة في الجواب فان الجواب الاول منع الصغرى وترك الكبرى كما ان الثاني
منع الكبرى وترك الصغرى الا انه صح في الثاني بالمساعدة نعم لو جعل جواب للمعانده منع المقدمتين كلتيهما وجواب
المساعده منع احدهما كان وجها وقيل في الجواب ان الصغير يكون جزء الكبير متقوما له فكيف يضاده هذا وقالوا ايضا
ان الكبير والصغير يتضادان بالنسبة الى المعتدل فيقول شبان يكون التضاد متعلقا بالزايد والناقص من حيث هما
في الطبايع فالطبيعة التي يصدق عليها الزايد تضاد الطبيعة التي يصدق عليها الناقص من حيث نفس طبيعتهما لا من حيث
الزيادة والنقصان فان التهور مثلا تضاد الجبن بالنسبة الى المعتدل وهو الشجاعة لا لان الاول زايد والثاني ناقص بل لطبيعتهما

وكذلك الصغير والكبير والعدد والتي تلحق الحيوانات مثلا انما تتضاد لا لانها مقادير بل لمقارنتها الكيفيات ولكونها الا انها طبيعية للاعضاء فان فيها ما هو كبير الاعضاء جلها ومنها ما هو اصغرها كذلك

اطراف الجسم الحيوانات فان كل نوع من الحيوان له حد في الكبر وحد في الصغر وبينهما مراتب فيها تعاقب فالكبير في
نفسه لا بالنظر الى الصغير وكذا الصغير صغير في نفسه لا بالنسبة الى الكبير كاطراف ما في الثقل والخفة فانهما يتضع
تضاده لمقارنتها الكيفيات كالفوقية والسفلية ومن الشكوك الثلث في المكان الفوق والسفل وهذا فاسد لانه
تضاد مكان مكانا من حيث هو مكان وسطح وكم كيف ولا يتعاقبان وعلى موضوع واحد بل انما يتضاد كون
الشيء اسفل وكونه فوق والمكان لا يوصف بشيء من ذلك الا من حيث هو نهاية حركة او طرف مسافة
او طرف جسم ما وهذه كلها عوارض الكمية ولا ثالث العوارض يجعلها متعاقبة على موضوع واحد فلذلك المكان
لا يقال انه الا بالقياس الى المتمكن والفوق يقال بالقياس الى السفل وكذا السفل بالقياس الى الفوق ثم الفوقية
والسفلية قد يعتبران متنافيين فلا يكون بينهما تضاد البتة ويعتبران اما حالتين للمكان من حيث انه نهاية جسم
وضعه الطبيعي من العالم ان يكون محيطا او في الوسط فان عرض المكان بسببهما تضاد كان التضاد بسبب طبيعة
ذلك الجسم وستبين ان الجسم الاعلى لا يضاد الاسفل واما حالتين لا من جهة انه مكان الجسم ووضعه الطبيعي كما لو
تضاد هذان المكانان كان تضادهما بسبب تضاد المتمكن فتضاده بالعرض لا بالذات ولا تظنن من غاية البعد ان
المكانين انهما متضادان فان الذين ظنوا ذلك انما علموا ان التضاد بين حالتي المكانين وبينهما غاية البعد او بين
حالتي المتمكن واما ان في هذا المكان ثم ذلك فرق وفي ذلك الاخر حيث ان هذا لا يكون التضاد الضار على الموجب لا تشابه
في موضوع على التعاقب فقد سبق انه لا تضاد في المكان الا بالعرض كذلك هذا بيان الكاملين الاولين والرجع
الى الثاني من التابعين اما الاول منهما فهو ان الكم بذاته يقبل التساوي وهو الحالة التي تتوهم عند تطبيق الشيئين
متصلين او احاد منفصلين بعضها مع بعض فلا يحد بعدا او واحدا من احدهما لم ينطبق عليه مثله من الاخر واللا
وهو خلافه واما غير الكم فلا يقبلها الا باعتباره البتة واما الثانية فهي انه لا يقبل الاشد والاضعف بمعنى انه لا يكون
شيء من الكم في كميته اشد من الاخر كالخط في خطيته او الثلث في ثلثيته او عدديته من خط اخر ومن الاربعة نعم
يتصور الاشد والازيدية من وجه اخر كالخط الطويل من خط بمعنى الطول الاضافي وعدد الازيد من عدد اخر في
احاده والفرق بين هذه الزيادة والشدة التي لا منع منها والتي منعناها انه يمكن ان يشار في الازيد
والاضعف الى ما هو مثل الاخر وما يزيد عليه بخلاف التي منعناها اذ لا يقبل ذلك الا اشارة بل في الهيئة وذات
الكم بالجملة خواص الكم خمسة هذه الاربعة والذي مضى من قبول القسمة ثلثة منها حقيقية واثنان اضافيان

عدم قبول التضاد وثانيها **الفصل الثالث** في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرحه ولا
المجملها الى اقسام وبيان انه في قبول التضاد والاشتداد والضعف والقلة والكثرة ونحو ذلك تابع لموضوعه
وبيان وجوب رجوع النسبة فيه على التكافؤ اعلم انه قد جرت العادة بالخوض في المضاف بعد الكم وقد تعرضوا
لتعليل ذلك بعلل والاظهر انه لانه قد اتفق ذكر المضاف في الكم وانت خبير بانه ليس على المنطقي اثبات المضاف في
حاله في الخارج وفي الذهن ولما كان الوقوف على المضافات اسهل من الوقوف على الاضافة التي من المقولات
قلنا بها فنقول المضاف ما يقال ماهيته بالقياس الى الغير على الاطلاق اي بلا واسطة ما يدل على النسبة كالاخ
او بنحو الحرف من الجار النسبي اي بواسطة كما يقال القوة لذي القوة والعلم للعالم والدار للانسان فليس شيء منها
من المضاف بنفسه وان كان قد الى غيره بما اضيف اليه كالعلم فانه مضاف بنفسه الى المعلوم ولكن لما زيد الحرف الدال
على النسبة المخصوصة صار بحسب اعتباره مضافا الى ما اضيف اليه وربما تضمن احد الطرفين بنفسه الاضافة واحتاج
الآخر الى زيادة ما يدل على النسبة على اسم الاول كالجناح وذو الجناح وذلك اذا كان للاول اسم يدل عليه من حيث
هو مضاف ولا يكون للآخر اسم او يكون ولا يدل الا على ذاته وعليه من حيث اتصافه بصفة اخرى وربما ادخل على المضاف
اليه حرف يدل على النسبة كما يقال العالم بالعلم فهذا الحرف مقرون بالمضاف اليه بخلاف اللام في قولنا العلم للعالم
فانه مقرون بالمضاف وحرف الاضافة الداخل على المضاف قد يكون هو الداخل على المضاف اليه وقد يتغايران
فالاول كالعبد والمولى والثاني كالعلم والعالم وقد حصر بعضهم النحو الآخر بالذي لا يتشابه فيه حرف
الاضافة في الطرفين ويتضح ان الاولى ما قلناه هذا ومعنى قولنا ما يقال ماهيته بالقياس الى الغير ان يكون
اذا قصد تصوره لم يمكن الا وان يتصور معه شيء آخر ويكون ذلك له من حيث مفهومه كالاخ الحقيقة الاخوة
لا تثبت لاحد الا لاجل وجود الآخر فانه ليس الا بمعنى الحالة التي له بالنسبة الى الآخر وهو كونه ابنا في ذلك وليس
كل نسبة اضافة بل النسبة المتكررة اي النسبة التي تنظر فيها الى المنسوب من حيث هو منسوب والمنسوب اليه
من حيث انه منسوب اليه فالسقف مثلا له نسبة الى الحائط بانه مستقر عليه ولكن ما لم يعتبر من حيث انه مستقر
على الحائط لا من حيث انه حائط بل من حيث انه مستقر عليه لم يكن من الاضافة فكل نسبة يوجد في الطرفين معا
في الاضافة وكل نسبة ليست كذلك فهي غير اضافة وهذا ما يقال ان النسبة لطرف واحد والاضافة للطرفين
فمن الامور المضافة ما يكون النسبة ماخوذة في مهيتها فهي بذاتها مضافة ومنها ما ليست كذلك بل انما يكون
مضافة اذا اخذت مع النسبة فالاول كالكبير والصغير فانه ليس الكبير والصغير الا بالقياس الى الغير كالشبيه والمساوي

مذكورا احدى الطرفين

والزايد والناقص ونحو ذلك والثاني كالقوة والقدرة والحس والعلم والحال فانها وان لم يكن لها وجود الا
مقرونة بغيرها كالقوي والقادر والمقدور عليه والحاس والمحسوس والعالم والمعلوم وذي الحال الا ان مهياتها
ليست ماخوذة مع المقايسة الى كالشيء من ذلك كالبياض مثلا لا يوجد الا مقرونا بالابيض فان مقارنته مهية شيء لمهية
شيء آخر وكذا كون الشيء بحيث لا يوجد الا ان يوجد شيء لا يوجب ان لا يقال مهيته الا بالقياس اليه كان العالم لا يوجد
الا بالباري وليس مضافا اليه واعلم ان شان الاضافة في قبول التضاد والاشتداد والضعف والقلة والكثرة ونحوها
شان معروضها فانها تعرض كل مقول من المقولات العشر كالاب والابن في الجوهر والكبير والصغير في الكم والاصح في الكيف
والاكثر في المضاف والاعلى والاسفل في الاين والاقدم في متى والاشد انتصابا في الوضع والاكسى في له والاقطع في ان يفعل
والاشد تسخنا في ان ينفعل والاضافة العارضة للكم لا تقبل التضاد والاشتداد والنقص بخلاف الضعيفة لاصلها والعارضة
للكيف فان لها ضدا كالفضيلة والرذيلة [illegible] سائر الاحوال وقد ظن ان غير المساوي من الاضافات العارضة للكم
تقبل الاقل والاكثر لان الكم يقبلهما كما ان الشبيه يقبل الاشد والاضعف لان الكيف يقبلهما والحق خلافه فان الكم لا يقبل الزيادة
والنقصان في كيته فغير المساوي يكون اقرب وابعد واما انه يكون ازيد في انه غير مساو وانقص فلا هذا ومن خواص المضاف
رجوع النسبة على التكافؤ وانعكاس بعضها على بعض وهذا ليس على سبيل العكس الذي ياتي من ان يجعل الموضوع محمولا وبالعكس
فان الوضع هنا يكون بتكرير الموضوع فاذا عكست كررت ما كان محمولا ولم يكن ما كان موضوعا فنقول مثلا العبد عبد
للمولى والمولى مولى العبد وفي بعض المواد كما في المثال يحتاج الى ادخال الحرف على ما لم يكن داخلا عليه اولا ووجوب التكافؤ
انما يكون اذا وقعت الاضافة على التعادل اي اضيف المضاف الى ما هو مضاف اليه اولا وبالذات لا الى موضوعه او عارضه
او نوعه او جنسه فانك اذا قلت الرأس راس الانسان لم يمكنك ان تقول الانسان انسان الرأس وكذا اذا قلت الجناح
للطائر والسكان للسفينة وعدم التعادل في الاكثر انما هو حيث لا يكون اليه متعلقا بالقياس فلا يكون للمضاف اليه
اسم يعتد لذكره فيكون باضافة النسبة اليه فاذا اشكل امر التعادل من عدمه فاحطط الى اوصاف شيء وعدها واحدا واحدا
وانظر فكل وصف تراه اذا وضعته وضع الاضافة واذا رفع ارتفعت فهو الذي اذا اضيف اليه كان التعادل مثلا
من اوصاف الشيء انه حيوان ومنه وانسان وذو راس فلا عد بتلك الحالة الا الثالث فهو الذي اذا اضيف اليه الراس كان
تعادلا **الفصل الرابع** في خواص المضاف اعلم ان من المشهورات من لوازم المضاف التكافؤ المعاسر في الوجود بمعنى انه اذا
وجد وجد الآخر واذا عدم عدم الآخر وقد يكون في بعض الاضافات ان لا يكون فيها تكافؤ بوجه آخر وذلك حيث يكون
لاحدهما ذات سوى الاضافة والاخر ذات لا يتضمنها كالحس بمعنى الادراك والمحسوس فان الحس لا يوجد الا اذا كان هناك

من حيث هو مضاف اليه

محسوس واما ذات المحسوس فمحوزات يوجد ولا حس واما اذا اعتبر المحسوس من حيث هو محسوس فهو ايضا لا يوجد الا وان
حس قالوا وكذا العلم فانه لا ينفك عن المعلوم واما ذات المعلوم فقد ينفك من العلم والمشهور في مثاله المربع المساوي
للدائرة فانه موجود والعلم به لم يوجد الى هذه الغاية فان قيل ولان العلم لا يضايف المعلوم الموجود والا لم يجز ان نتصور
المعدومات كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ولا شك انا نتصور ما حق التصور من غير حاجة الى ان يكون
لها غير الوجود الذهني وجود اخر وكذا كثير من المعلومات التصديقية لا وجود لها الا بحسب الامكان لا بالفعل كما تقول اذا اخرج
في شكل كذا خط صح كذا في سطح كذا المرئي [illegible] المطلات [illegible] وثانيا ان المربع الذي ذكروه وادعوا انه موجود
لانخ اما ان يريدوا انه موجود في الذهن فذلك عين العلم او يريدوا انه موجود في الخارج بالفعل فالدليل على ذلك [illegible] ثم
ذلك مع انهم ادعوا ان لا علم به او يريدوا انه موجود بالامكان فيتعلق به العلم بالامكان ايضا قلنا انه ليس غرضنا هاهنا
تحقيق الامر بل انما غرضنا ان يفهم المتعلم ان من الاضافات ما لا يكافؤ من طرفيها في الوجود بان يكون احدهما لا ينفك
من الاخر والاخر لا يكون كذلك ولكن من وجه اخر فلا ينتقض بما لا يكون متكافئا [illegible] بل يكفينا ان يكون علمنا منضافا
الى معلوم موجود كالعلم بان الفلك موجود متحرك بالاستدارة فيصح بذلك غرضنا واما هذا المثال فلا نعني به الا ان
مثل هذا المربع ممكن بلا ريبة فلا يلزم من فرض وجوده محذور فاذا فرضنا وجوده لا يجب علينا ان نفرض العلم به ولا يجب من
ان يكون موجودا ان يكون معلوما ولا شك ان هذا القدر يكفينا في غرضنا ولا يرد [illegible] مما ذكرنا واعلم ان المتضايفين
من حيث هما متضايفان بالفعل على التعادل فهما معا اذ لا يقال [illegible] شيء الا بالقياس الى ما يقارنه واما اذا كان احدهما بالفعل و
الاخر بالقوة فلا تعادل بينهما فان قيل ان بين الزمان المتقدم والمتاخر تضايفا بالفعل اذ لا يقال لشيء منها الا بالقياس الى
الاخر مع انهما ليسا معا وايضا لنا علم بان القيمة ستكون فالعلم مضاف الى القيمة وليسا معا وفيه كثيرا ما يكون المعلوم
ولا يكون العلم [illegible] معا قلنا اما الاول فالتضايف بينهما ليس في الوجود الخارجي المحض بل اما في الذهن فقط او في
الخارج مستندا الى الذهن اما الاول فان عقل الذهن الزمانين معا ويحكم بينهما بالتقدم والتاخر سواء لم يكن شيء منهما موجودا
في الخارج او وجد احدهما فيه واما الثاني ففي الزمان المتقدم اذا كان موجودا فموجود من الاخر انه ليس [illegible] بان
يوجد امكانا لا يؤدي الى الوجوب وهذا معنى التاخر وهو [illegible] في الذهن واذا كان الموجود هو المتاخر فالمتقدم موصوف
بانه كان فقد وهو معنى التقدم وهو ايضا موجود في الذهن فلا بد من ان يكونا معا فيه لا في الخارج ولو كان بين المتقدم والمتاخر
اضافة في الخارج لكان للزمان الواحد اضافات غير متناهية وكذا المثال الثاني ايضا فان التضايف فيه في الذهن فانه علم
بحال من احوال القيمة مقارن له في الذهن واما العلم بهية القيمة فالظاهر ان لا اضافة الى الشيء من حيث الوجود الاتية وجها

فالزمانان متضايفان في الذهن

الثالث مقول [illegible] العلم [illegible] يكون [illegible] لا شيء لا يتعلق به علم بل لا يجوز ان يتعلق به علم
البارى والملائكة فان هذا [illegible] لا يصلح جوابا للمغالطة فان الثالث انما يسلب [illegible] عن الاضافي
الكلي فيقول ليس كل [illegible] بان يكون معلوما [illegible] كذلك [illegible] الشاهد
[illegible] الشيء وعلى الاضافة مع انه يجوز ان يكون الشيء ولا يكون علما ولا [illegible] موجود علم البارى فان [illegible]
اخر [illegible] **الفصل الخامس** في الفرق بين المضاف الذي من المقولة والذي ليس منها وبيان حال الحد
السالف وبيان خواص المقولة اعلم ان الحد الذي سلف للمضاف وهو ما يكون معقول الماهية بالقياس الى الغير يمتنع ان
يكون حدا للمقولة لصدقه على الامور الاخر التي ليست من المقولة كالجوهر والكم والكيف وغير ذلك فان الرأس مثلا اذا
اعتبر من حيث انه رأس كان من الجواهر الثانية ومع ذلك كان مضافا لا يعقل الا بالقياس الى ذي الرأس وان كان اذا اعتبر
شخصا كهذا الرأس يفتقر تعقله الى تعقل غيره كهذا ذي الرأس ولا شك ان الجوهرية للرأس الكلي بالذات فلو كانت الاضافة
ايضا بالذات للزم ان يكون شيء تحت مقولتين وقد عرفت فساده ولذلك استدركوا فقالوا ان المضاف هو الذي وجوده
انه مضاف وعلى هذا لا يشمل غير المقولة فان وجود الرأس مثلا ليس انه مضاف بل انه جوهر وهكذا هنا وقد شكك فيه
بلزوم اخذ الشيء في تعريفه لان المضاف قد اخذ في حده وجوابه ان المضاف بمعنيين الاول عام شامل للمضاف بالذات و
بالعرض وهو الذي قد سبق ذكره وهو المعنى الاصلي والثاني خاص وهو المقولة التي عرفت الان والعام مأخوذ في تعريف
الخاص ولا ضير فيه كما يعرف الممكن الخاص بما يمكن وجوده ويمكن عدمه وقد علم انما استدركوا به من التعريف غير ما استدركه
[illegible] عند بعضهم فانه اخص منه [illegible] ان الاسماء المشتقة من الاعراض ليست باعراض نحو الابيض فانه
ليس ببياض بل هو شيء ذو بياض وعلى هذا يلزم ان لا يكون المضاف مقولة اصلا فان الذي ليس من المقولة شيء ذو اضافة
وكذا الذي من المقولة شيء معقول [illegible] بالقياس الى الغير فكما ان الاول ليس المقولة فكذا الثاني فلا يكون بين المضاف الذي
هو مقول والذي يعرض له المقولة فرق وجوابه ان الشيء الذي في المقولة مخصصها الوجود الذي في المضاف من حيث هو مضاف
لا غير والشيء الذي في غير المقولة مخصصه موجود له غير الاضافة والاضافة قد لحقته فان الرأس مثلا شيء ذو اضافة فرقنا
فيه انما تخصص بجوهريته لا باضافته بخلاف المضاف فانه شيء هو مضاف فقط فلا وجود له غير انه مضاف ومرادنا
بان المضاف الذي هو المقولة ما لا وجود له غير انه مضاف انه لا وجود خاصا له مخصصا الوجود العام الا ذلك وهو كذلك
بخلاف الذي ليس من المقولة واعلم ان خاصية المضاف الذي هو مقولة انه اذا كان احد الطرفين مطلقا كان الطرف الاخر
ايضا مطلقا والمراد بالاطلاق ان لا يعتبر له لحوق خاص بموضوع كما يعتبر الضعف من حيث هو ضعف لا من حيث هو لاحق

للاربعة فاذا تحصل احد طرفيه تحصل الطرف الآخر والمراد بتحصل احد الطرفين ليس تركيب مع شيء آخر بحيث يصير بعضا
كتركب الابوة مع الذات التي هي الاب حتى يصير المجموع من حيث هو اب فان ذلك مضاف غير حقيقي وغير داخل في المقولة
بل بمعنى لحوق الاضافة لشيء معين لحوقا خاصا في العقل ويكون مقارنة لذات الملحوق بحيث يكون ذلك الملحوق والمقارن
نوعا لها بحيث يكون هي مع هذا الملحوق عارضا واحدا كالموافقة فانها مقارنة لموضوعها الكيف فيعلم ان الطرف الآخر ايضا
موافقة وكالتضعيف اذا تحصل من حيث انه لاحق للاربعة فانه يعلم انه لم يتضايفا هو الاثنان لا غير فان الكل مع
نصفا معا وبالعكس فلا يجوز ان يكون الاربعة ضعفا لغير الاثنين ولم يعلم انه اذا كان موضوع الاضافة قد يحصل الموضوع
وتركت الاضافة فيها لم تحصل بل لا بد من تحصل الذات مع تحصل الملحوق مثلا اذا تحصل ذات الرأس واعتبر هذا الرأس
لكن لا من حيث انه راس بل من حيث انه جوهر فقط لم يكن الاضافة اعني الراسية محصلا فكيف يحصل المضاف فقد يحصل
الموضوع الجوهري ولا يلزم العكس واعلم ان تحصل الاضافة بتحصل الموضوع قد يكون بالنوع كما مر وقد يكون بالصنف
كابوة الرجل العادل وابوة الرجل الجائر فان التخالف بينهما ليس بالذات بل بالحالة الخارجة عنها وقد يكون بالتشخص
كابوة هذا وابوة ذلك وكالجوار القائم بهذا الجار والجوار القائم بذلك الجار فان الجوارين المتجاورين ليس واحدا بالعدد
كما ظن بل ان كان فواحد بالنوع وكذلك المماسة وكيف يكون واحدا بالتشخص ويكون بالنسبة الى احد الطرفين لم يرقيه
والى الآخر ليسره **المقالة الخامسة** في مباحث الكيف وفيها ستة فصول **الفصل الاول** في تعريف الكيف وتقسيمه الى اقسامه
الاولية اعلم ان المشهور في تعريفه وجهان الاول انه ما به يقال على الاشخاص انها كيف هي والثاني انه ما به يقال للاشياء
انها شبيهة او غير شبيهة ونحن نقول اما الاول فان كان على سبيل الاحالة على التعارف فهو غير محصل في مقولة واحدة
ويصح عند الجمهور ان يقال كيف زيد ويجاب بانه قائم وهو من الوضع او ماشي وهو من الحركة او في مكان طيب وغير ذلك
حتى يستوعب المقولات فيلزم ان يكون كلها كيفيات فان قالوا يجوز ذلك باعتبارات مختلفة فيكون الوضع مثلا من حيث
انه حالة مخصوصة للجوهر في اجزاءه وضعا ومن حيث انه يقال في جواب كيف هو كيفية قلنا لم يمنع الاخصاص عما ثبت له ذلك
كما قدمناه ان هذين الاعتبارين ليسا متباينين لجواز ان لا يكون اذا كان من احدهما من مقولة من مقولة اخرى بل اعتبار
الوقوع جوابا لكيف هو اعم من الاعتبار الآخر اذ لا دليل على انه من ذلك الاعتبار لا يصح لان يقال في جواب كيف واذا كان
بالاعتبار الاعم من الكيف فبالاعتبار الاخص بالطريق الاولى فيلزم كون الشيء من مقولتين من جهة واحدة وان لم يحمله على
التعارف بل ارادوا به معنى خاصا فهو غير ظاهر ولا ما يعلم بالتامل واما الثاني فهو ايضا ان كان مع الحوالة على التعارف فيجوز
ان يقال الطول شبيه بطول والقصر شبيه بقصر والاحراق شبيه باحراق وهكذا في جميع المقولات فان قالوا اذا قيل قلنا

مثل ذلك وان قالوا ان هذا اللفظ في بعض موارد استعماله حقيقة وفي بعضها مجاز قلنا نعم فليكن في نحو طول شبيه بطول
استعارة وفي نحو قصر شبيه بقصر حقيقة اذ ليس في اللفظ ما يعين المعنى الحقيقي والمستعار ولا يعين ذلك في التعارف
بل لا يبعد من ان يقال لون شبيه بلون وان يقال احد هذه الاقوال فلا يتعين لنا من التعارف في هذا اللفظ
مقول الكيف على ان من يدعي الاشتراك والاستعارة في لفظ لا بد من ان ينص على المعنى الذي قصده في التعريف لا سيما في
مواضع الغلط وهؤلاء لم يفعلوا ذلك الا الموافقة في الكيف ومثل هذا لا يصح معرفا وان لم يكن الحوالة على التعارف بل
على المعنى الخاص الذي ذكرنا اولا اعني ان لم يرتفع خاصيا الزم الدور المحال ويمكن الجواب اولا بان هذين اللفظين وان شملا
المقولات باسرها الا انا نستثني ما يخالف الكيف فنقول ما به يقال للشيء انه كيف هو ما خلا الكم والوضع وهكذا في
ما به يقال للاشياء انها شبيهة او غير شبيهة ما خلا هذه وثانيا بان المراد بالسؤال بكيف هو كيف هو في نفسه فهو المعنى
الحقيقي له فلا بد من الجواب بالاحوال التي له بنفسه من غير مدخل للغير فيها وكذا المراد بالمشابهة ما يكون في نفس الشيء
فلا يكون الا بالاحوال التي لا مدخل فيها للغير بها فانه شاملها في الاعراض التي ليست كذلك وهي غير الكم اما المعلل او وضع ثاني
او توسع ستر واما الكم فيجب ان يكون التعارف دل على ان استعمال الكيف والمشابهة فيه مجازي ولا يتوهمن ان كيفية
الكيفية تساويان في المفهوم فان الكيفية مشتقة من كيف فهي اخص منه والتحقيق ان الكيف ظاهر الحس مع موضوعها
ومن فقد عرفت الكيفية وكذا الشبه اعرف من الكيفية وعرفها بعضهم بانها ما يحدث في الكيفية ربما ولم يعلم ان الاسم
اخفى من الكيفية اذ لم يقصد به المعنى الحقيقي ولم يعين المراد منه بل الحق ان التعريفات المذكورة في الموصوف بها لا توجب
تحديده ولا يصح تصورها الى تصور غيرها واما تقسيم الكيفية الى الانواع الاربعة اعني الكيفيات النفسانية وهي الملكات
والاحوال والكيفيات الاستعدادية والكيفيات المحسوسة وهي الانفعاليات والانفعالات والكيفيات المختصة بالكم
فطريقه ان يقال انها لا تخلو اما ان يستدعيها فعل على طريقة التشبه والاحالة اولا فالاول هو الثالث فان الحار
يجعل غيره حارا والسواد يلقي شبهه في العين بخلاف الثقل فانه يجعل الخفيف لا ثقيلا والثاني اما ان يتعلق بالكم من حيث
هو كم اولا فالاول هو الرابع والثاني اما ان يكون للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية اولها من حيث هي ذوات انفس
او لمتنوعها فالاول هو الثاني والثاني هو الاول ولولا دخول الكيفيات المختصة بالكميات المنفصلة لكان لنا ان نقول
الثالث لا يفعل شبهها اما ان يتعلق بالاجسام من حيث كيتها او من حيث طبيعتها الخ وكان هذا اصح مأخذا لا يخفى
الكوامات ان يتعلق بوجود النفس اولا والثاني اما ان يتعلق بالكمية اولا والثاني اما ان يكون هو بها الاستعداد او الفعل
طريق انحراما طبيعيا اي يتولد بالطبع من داخل الموضوع دائم الوجود له او مقتضاه من خارج غير ضروريه الدوام ومنها

الاحتياط

الجوهر

الملكات والاحوال والاول اما بالقوة وهو الثانى واما بالفعل فاما نافذة فى العمق فالثالث او لا بل ظاهر من خارج
فالرابع طريق اخر اما ان يظهر فى النفس واما فى البدن والاول اما فى النفس الناطقة او غيرها والاول اما صورة الانفعالية
هى الملكة اولا وهى الحال والثانى اما فى القوة الفاعلة او المنفعلة فالاول هو الثانى والثانى هو الثالث والذى فى
البدن اما فى عمقه او فى ظاهره والاول هو الثالث والثانى هو الشكل والخلقة والشكل يعم النفس وغيره والخلقة
يخص النفس وهذان الطريقان مزيفان بما يذكر فى هذا الفصل **الفصل الثانى** فى ذكر الوجوه الدالة على فساد هذين
التقسيمين اما فساد الاول فمن وجوه الاول انه جعل الطبع والمقتنى نوعين متباينين فيلزم ان يكون سواد الغراب مباينا
بالنوع لسواد المقتنى والثانى انه يلزم ان لا يكون الحال والملكة نوعا بل صفة نوع هو المقتنى فان المقتنى لا ينحصر فيهما
البتة وقد اشار نفسه الى ذلك حيث قال ومنها ان الثالث لا يكون القسمة الى الاربعة حاصرة والرابع انه جعل الكيفيات
الاستعدادية ما هى بالقوة فلا يخ اما ان يعنى ان الكيفيات الاستعدادية هى هيئة الصلوح المصارعة مثلا لا نفس
المصارعة وهذه المصاححة والمساقمة ونحوها الثلاث نفس الصحة والسقم فهو ما لا يفهم من اللفظ فانما بالقوة بمعنى ما
ليس بموجود بالفعل ويصح ان يوجد فان كان هذا الذى هو بالقوة نحو المصاححية والمراضية صح ان يكون الاولى
فى الكيفيات هذه الا كانت معدومة ثم لو قال منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل يمكن ان يستفاد منه هذا المعنى وان لم يكن
له ايضا وجه وان اراد بكونها بالقوة انها بالقوة شئ اخر بمعنى ان المصاححية هو بالقوة صحة فهو ايضا فاسد لان من
الاعراض يكون عرضا فى وقت وعرضا اخر فى وقت اخر وان اراد بها بالقوة نحو الصحة التى هى بالقوة حين المصاححية
فيلزم ان يكون كيفية واحدة حين كونها معدومة كيفية موجودة ثم اذا وجدت كانت كيفية اخرى وهو هذيان ومع
ذلك يلزم تضاعف الانواع فان كل كيفية قد يكون بالقوة ثم يكون بالفعل وان اراد بذلك انها قوة اى استعداد شئ
اخر حتى يكون القوة فى مقابلة الفعل بمعنى الحصول لا الذى بمعنى التاثير فنقول ليس هذا مختصا بهذا النوع بل الذى جعله
فى مقابلته فعلا هو ايضا قوة لشئ اخر اذ بالحرارة يستعد لشئ اخر وكذا بالبرودة والالوان والاوائح وغيرها فان بعضها
استعداد الفعل كالحرارة وبعضها استعداد الانفعال كالرطوبة وبعضها استعداد اللاانفعال كاليبوسة الا ان يقال ان
المراد ما هو بذاته استعداد لشئ وهذه وقد عرضها الاستعداد فح نقول ينبغى ان يعدوا من هذا النوع الاستعدادات
التى لهذه الكيفيات فانها بانفسها استعدادات الا ان يقولوا كلامنا فى استعدادات الجواهر لا الاعراض فح يلزم ان يكون
المصاححية استعداد الصحة فى نفس الجسم لا فى المزاج على انه يلزمهم ان يجعلوا فى المراض مصاححا اذ لا يخ عن استعداد نحو
الصحة الان يحصل ذلك بما لا يفهم من لفظهم وايضا جعلوا بعض الحقايق المتبائنة اذ كان ينبغى ان يجعل من هذا الباب كل

وبهر الشكل والصوره

كل قوة

كل قوة على كل فعل يجعلونه من باب اخر ولم يفعلوا اذ لم يجعلوا القوة على الترطب والاسوداد مثلا من هذا الباب الخامس
ان قولهم اما نافذ فى العمق او لا بل فى الظاهر ليس بصحيح اذ يخرج نحو الاستقامة والانحناء فى الخط اذ لا عمق له فان قال
ان الخط لا وجود له الا فى الجسم فكلما كان فيه استقامة او اعوجاج كان ذلك فى الجسم قلنا ليس كذلك بل لا يقال الجسم
مستقيم او معوج الا اذا سرى ذلك فى عمقه واما اذا لم يكن ذلك الا فى الخط قيل مستقيم الخط ومعوج الخط الان يعنوا
بكونه فى العمق مطلق التعلق به فلا معنى للنفوذ فى العمق على انه شيئا من ذلك لا يجرى فى كيفيات الكم السادس ان
فى الشكل حدا ومحدودا وشيئا حاصلا من المحدود بالحدود وهؤلاء قالوا ان الشكل ليس نافذا فى عمق الجسم فلا يخ اما ان يكون
مرادهم بالشكل هو الحد فليس بشكل ولا يمكن ان يجعل يقال انه فى ظاهر الجسم بل هو ظاهره بعينه ولا يمكن ان يقال
قد يستعمل فيه ولا يراد فيجوز ان يكون فى الظاهر بمعنى الظاهر لانه يلزم ان يكون المراد بقولهم فى عمقه نفس العمق وليس كذلك
وايضا هذه الحدود كميات لا كيفيات واما ان يكون مرادهم المحدود وهو سهو فانه الكم لا الكيف لانه اما السطح او جسم تعليمى
واما ان يكون مرادهم هيئة التحديد فلا يتم الا فى الشكل السطحى دون الجسم فان الكرة مثلا لو لم يكن نافذة فى الكرة لما كانت
كرة بل تقبيبا كما ان الدائرة لو لم يكن الا فى الخط كانت استدارة ثم كما ان الاطراف تحل فى جملة ذى الطرف لا فى طرف منه
او جزء دون اخر فكذلك الشكل يحل فى جملة ذى الشكل لا فى ظاهره فقط السابع انهم لم يجعلوا التقبيب والتقعير ونحو ذلك
فيما لم ينفذ فى العمق بل اقتصروا على الشكل والخلقة وشمولهما نقصان العلم الاول فى التمثيل عليهما فان قالوا مرادنا بما فى
الظاهر الذى لا يمكن ان ينسب الى جزء جزء بل يكون منسوبا الى الكل من حيث هو كل والتقبيب ونحوه ليس كذلك بخلاف
الشكل قلنا لا نساعد ما دمتم عباراتكم وايضا قوة اليد كيفية فى الكل من حيث الكل من حيث دون الاجزاء فلم لا يجعلونها
الا اللهم الا ان ينكروا ان قوة اليد واحدة ويقولوا بل هى متعددة فاعله مجموعه فعلا واحدا ح فنحن نجرى قولهم فى
المصارعة ايضا واما التقسيم الثانى فهو ايضا مختل من وجوه الاول انه ظاهر تقسيم يؤدى الى ستة اقسام وهو ظ الثانى
انه حصر الكيفية الاستعدادية فيما يتعلق بالنفس الغير الناطقة وليست فى الواقع منحصرة فيه اذ منها ما لا يتعلق بنفس كالصلابة
واللين الثالث انه جعل الانفعالات والانفعاليات مما يتعلق بالنفس وهو وهم فان نحو الحرارة والبرودة مما لا تعلق لها
بالنفس الرابع انه حصرها فى باب الاستعدادية فى التعلق بالقوة الفعلية والمراضية والاستعداد اللاانفعالى غير متعلق بها
بل بالمنفعلة والمصاححية تتعلق بعدم الانفعال فانها قوة ان لا ينفعل من اسباب المرض وان سميها قوة افعال اخرى الخامس
انه حصر الانفعاليات والانفعالات فيما فى القوى الانفعالية ونسب الحرارة والبرودة الى القوة الفعالة اولى فان قالوا ان الحرارة
والبرودة لا بد فيهما من انفعال المادة قلنا مثل ذلك جار فى كل ما ينسبونه الى الفعل وايضا لو كان مجرد النسبة الى الفعل والانفعال

وحينئذ قبول المرض ه

كما فيما لم يكن بين الفعلية والانفعالية فرقا واما من كيفيات الاول نسبه الى فاعل ومنفعل السادس انه عبر عن الانفعاليات والانفعالات
بعبارتين ولم يجمعهما في عبارة واحدة فعبر عنها بما في القوة المنفعلة وما في عمق البدن وهذا مردي للتسمية اذ ينبغي ان
يفرز لكل قسم اسم على حده مثلا لا يلتبس قسم واحد بقسمين الفصل الثالث في معرفة الحال والملكة والقوة واللاقوة اعلم
انه لا اسم للكيف المختص بذوات الانفس او بالانفس يعم جميع افراده بل له اسمان لمعنيين مختلفين بالاعتبار وهما الملكة والحال
والملكة ما لا يسهل زواله سواء تعذر او تعسر وذلك لكونه راسخا والحال ما يسهل زواله لعدم رسوخه واختلافهما ليس
الا باعتبار سهولة الزوال وعسره وليسا نوعين بل الحال اذا رسخت صارت ملكة كالصبي والرجل ومن الملكات العلوم الحقيقية
الثابتة الجازمة العسرة الزوال والفضائل الحي الهيئات النفسانية التي يصدر عنها الافعال المحمودة بسهولة ويسر [illegible] وكما
انها طبيعية كالعفة والعدالة والرذائل التي يقابلها كالفجور والجور فان كلا منها اذا رسخ عسر الزوال او تعذرت فهي ملكات
نحو الهم والغم والجهل والظن والاعتقاد الغير الثابت حالات وكذا الصحة والمرض اذا سهل زوالهما فاذا رسخا وعسر زوالهما كانا
ملكتين وكذا الظن اذا رسخ حتى عسر زواله وليعلم ان كل ملكة مكتسبة فان لها حالا اولا [illegible] ثم رسخ فصار ملكة وليس كل حال
ملكة ولا ثم انحلت حالا او اعلم انه توهم بعض ان الحال اعم من الملكة لكن الملكة ليست نوعا لها بل هي مع عروض
عارض وليس لهذا الوهم وجه صحة لان اول من وضع هذين الاسمين قال ان الملكة هي الكيفية الراسخة والحال هي الكيفية
الغير الراسخة وهذا ينادي بانهما قسمان لا ان احدهما عام والاخر خاص اذ لا يصف العام بوصف يقابل وصف الخاص
اللهم الا ان يأول قوله بان يقول معنى ان الحال سهل الزوال انها قد يكون كذلك لكنه خلاف المتعارف المتبادر واعلم ان من
الكيفية الكيفية الاستعدادية وهي اذا كان الموضوع كالاستعداد نحو شيء من الامور الخارجية لا الاستعداد كاستعداد المادة [illegible]
الجواز المحض بل الاستعداد المرجح نحو المصحاحية لمن كان قبول صحة ارجح من قبول مرضه والمراضية لمن كان لا قبول مرضه
ارجح من قبوله وليعلم ان هنا شكا [illegible] ان هذا الاستعداد مطلقا استعداد شديد للانفعال كالمراضية واستعداد شديد
نحو الفعل كالمصارعية واستعداد شديد نحو ان لا ينفعل كالمصحاحية واطلاق لفظ واحد على هذه الثلاثة ليس الا باشتراك الاسم
ولو اريد العموم لصح [illegible] ان المصارعة التي دخلت في هذا الباب لا تخ اما ان تعتبر من حيث عدم الانصراع او من حيث
[illegible] فعلى الاول يكون هذا النوع بمعنى ما كان داخلا في ما في القوة الانفعالية من الانفعاليات [illegible] وهذا وان لم يقبل الخ
لكن يلزم ان يخرج عنه وعن سائر الانواع القوة على تحريك الغير وعلى الثاني ما كد الشك [illegible] الجواب ان المصارعة فنوها
متعلقة بثلاثة امور الاول وهو متعلق بالقوة المدركة معرفة تلك الصناعة الخاصة الثاني وهو متعلق بالقوة المحركة
كيفية بها صلب العضل ويدرك الغرض من المصارعة وهذان كيفيتان نفسانيتان اما ملكتان او حالان الثالث وهو

تعلق بالبدن كون الاعضاء بحيث يسرع عطفها وقلبها عن مواضعها وهو عبارة من قوة في القوة المحركة بمنزلة الفطنة
بالنسبة الى العاقلة وهو استعداد شديد نحو احد طرفي ما بالقوة انفعالا اي ما لا اوجد كان انفعالا اما وجوده
كالمراضية او عدمه كالمصارعة والمصحاحية [illegible] الفصل الرابع في ايراد الشكوك على ما هو المشهور
من امر القوة واللاقوة اعلم انه قد صرح في التعليم الاول بان القوى ما ينفعل بسهولة كالمائع او لا ينفعل بسهولة كا[illegible]
واللاقوى هو الذي لا يكون له قوة ان لا ينفعل بسهولة كالمائع واللين وعليه شكوك الاول انه يلزم دخول الحرارة
في هذا النوع فانها قوة ان يحرق بسهولة فان قيل ذلك في الحرارة الشديدة قلنا فالحرارة الشديدة من هذا النوع وقد
عرفنا انه لا يجوز دخول شيء تحت مقولتين فان قيل ليست شدة الحرارة لانها حرارة فيجوز ان يكون الحرارة الشديدة
من حيث هي شديدة من هذا النوع قلنا ذلك فاسد فانه يلزم منه ان لا يكون الحرارة شديدة في كونها حرارة وهو
ضروري البطلان والثاني [illegible] ان السهولة امر غير قار فكثيرا ما يكون شخص سهل الصرع لشخص غير سهله لآخر [illegible]
جعل القوى من يكون اكثر صرعا اي اكثر انفعالا يكون منصرعا له واللاقوى من بعكسه قلنا في كل منهما [illegible]
اقوى والاخر اضعف فاذا [illegible] ضعيف احدهما الى قوي الاخر [illegible] ان يكونا مختلفين بالنوع [illegible]
[illegible] القوة واللاقوة [illegible] يكون المرض والمراضية نوعا واحدا وكذا الصحة
والمصحاحية [illegible] الثالث انه لم يعرف النوع الشامل لهذه الثلاثة بل انما عرف بالتقسيم وهو خروج عن الواجب
[illegible] الرابع ان مرادهم بعدم القوة على عدم الانفعال في نحو اللين اما ان يكون ظاهره وهو
فاسد فانه عدم لا كيفية واما ان يكون قوة ملزومة لهذا العدم [illegible] فيكون مرادهم باللاقوة القوة الملزومة للاقوة
اطلاق الاسم اللازم على الملزوم مجازا فاذا ارتكب المجاز هنا فالاولى ان يرتكب في القوة ايضا بان يراد بقوة الفعل القوة
التي تلزمها قوة الفعل وهي القوة التي يكون بها المصارع مثلا عسر الانصراع كما قلناه في الفصل السابق [illegible] و
زوال المحذورات كلها فعليه يحمل كلام المعلم الاول وارتكاب [illegible] في هذا الكتاب واجب فانه موضوع للتبدي [illegible]
بدان يقال فيه على حسب فهم العامي اذ لو فصل وحصل المعنى الحقيقي لتشوش ذهنه قيل ان قوة عدم الانفعال وعدم
قوة الانفعال كيفية واحدة بالذات وكذا قوة الانفعال وعدم قوة عدم الانفعال مثلا قوة عدم الانصراع وعدم
قوة الانصراع واحدة بالذات وانما التغاير اعتباري وكذا في اللين قوة الانقطاع وعدم قوة عدم الانقطاع واحدة
[illegible] ذكره الا ان عادة القوم جرت بان لا يطلق اللاقوة الا على العجز الطبيعي الذي هو قوة الانفعال ولما
عدم قوة الانفعال فلا يسمونه لا قوة ولا يدخلونه في هذا النوع ولما [illegible] التحديد ضموا [illegible] الى قوة فعل وقوة انفعال

وقوة مقاومة فلهذا جعل قوة المقاومة من اللاقوة اى العجز بالنسبة الى الانفعال حتى يكون عدم قوة الانفعال منها

وتحقيق الجامع بين قوة الانفعال وقوة المقاومة بحيث جعلهما تحت نوع واحد ان كلا منهما استعداد لاحد طرفي ما عليه القوة من

الانفعال وعدمه فاحتاج الى جامع بين هذا الجامع وقوة الفعل ليجعلها تحت نوع وليس الا الاستعداد بمعنى هو

حصول مبدأ في الشيء لحدوث امر ما فيه انحصر ما ذكره الشيخ في الاقسام الاربعة

اعنى قوة الفعل وقوة الانفعال وقوة المقاومة وعدم قوة الانفعال واعلم انه قد يحصل من افراد هذه الكيفية كيفية

اخرى من نوع آخر كما يحصل من المصاحبة الصحة او هيئة اخرى غير الكيفية كما يحصل من المصارعة تحريك ووضع

خاص الفصل الخامس في النوع الثالث من انواع الكيفية وهو الكيفيات الانفعالية والانفعالات اعلم انه لم يوضع

لهذا النوع ايضا اسم علم يشمل قسميه ولم يرسم رسما عاما بل سمى ما هو بمنزلة الملكة انفعالية وما بمنزلة الحال انفعالا

وليعلم ان الكل انفعال اى حاصل بالانفعال ويحصل منه الانفعال الا ان السريع الزوال لسرعة زواله سمى باسم

الكيفية بل بالانفعال تشبيها واستعارة اذ لا يمكن ان يقال ان الاستعداد لسرعة الزوال يزيل الشيء من مقولة الى اخرى

واعلم ان هذا النوع له ثلثة افراد الاول ما ينفعل عنه الحواس وله بقاء والثاني ما يحدث عن انفعال في موضوعه وله

بقاء والثالث ما لا بقاء له فالاولان يعبر عنهما بالكيفية الانفعالية والثالث بالانفعال وليعلم ان انفعال الحواس

عنها مشتركة بين الثلثة المعاني اللتين المعتبر بالاعتبار وان يعبر عنهما انهما من شأنهما ان ينفعل في مواد غير موضوعهما

ما يشاكلهما في المعنى نحو الحرارة الفاعلة للحرارة والسواد الفاعل للتجسم في الحواس والتخيل وان من شأنهما ان يفعل

بطبايعهما لان بعض الاجسام على سبيل الانفعالية في الموضوع وقد يتوهم بعضهم ان الحرارة النارية ليست بانفعال

في موضوعها اي النار ولا في مادتها ناعيا انه لا انفعال في المادة من قبل انه الانفعال انما يكون في الموضوع المتقوم

بنفسه والمادة ليست كذلك وهو فاسد اذ لو سلمنا ذلك فلا مرية في ان من شأنهما ان يكون بانفعال موضوعها

ولو في غير النار وهو كاف ثم ان انفعال الموضوع لا يلزم ان يكون بتلك الكيفية بعينها بل اعم من ذلك ومن الانفعال

بكيفية اخرى مثلا حلاوة العسل لم يحصل له بانفعاله بها بل بانفعال امور واجسام اخرى قد تفاعل بعضها في

بعض فحصل لها مزاج يقتضي الحلاوة هذا ولقائل ان يقول ان الفعل في الحواس يشترك فيه غير هذا النوع من الكيفية

وغير الكيفية ايضا نحو الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والخشونة والملاسة فنقول ما الخشونة والملاسة

فهما من باب الوضع لان الخشونة اختلاف الاجزاء في العلو والسفل والملاسة استواؤها وهما من هذه الجهة ما

لا يحس بل يتبعان في الحس غيرهما من الكيفيات واما الصلابة واللين فالمحسوس ليس انفسهما بل كيفية اخرى

وهذا الكلام على التسليم لانواع الساعات ولو ادى الى ...

مقارنة لهما كالمقاومة في الصلب ولذلك يحس من لمس الهواء المحصور في الزق مثل ما يحس من الصلب والامر

فيهما ان يكون المحسوس منهما الانغمار وعدمه او الاستعداد للانغمار او عدمه ولا شك ان عدم الانغمار ليس بمحسوس

والانغمار حركة مع هيئة والحركة مع الهيئة ايضا غير محسوسة والاستعداد ليس الا امرا عقليا كقوة المصارعة واما الرطوبة

واليبوسة فالمحسوس منهما ايضا غيرهما والاكان المحسوس اما سهولة التشكل او عسره او استعداده او نفس التشكل

والثلاثة الاول غير محسوسة والاخير من الكيفيات المختصة بالكم ليس داخلا فيهما ولا محسوسا الا تبعا الغيره هكذا

وليعلم ان الثقل والخفة من هذا النوع من الكيف فانهما يحصلان من الانفعال فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل

وقيل انهما كيفيتان وقد عرفت فساده في اخر المقالة الثالثة وقيل من باب القوة واللاقوة وهو مبني على ان يكون قوة الفعل

داخلة فيها الفصل السادس في بيان ان لكل من التخلخل والتكاثف معاني ثلثة احدها كيف والآخر كم مع اضافة

والآخر وضع

وبيان ما يقال لها باعتبار الانفعالات وما هو اولى بهذا الاسم وان الانفعالات لا يقع في العرف جوابا من كيف

وانه قد يطلق الانفعالية على الملكة والانفعالات على الحال اعلم ان التخلخل ثلثة معان واحدها كيف الاول انتفاش

الاجزاء بان يتخللها جسم ارق منها كالقطن المنفوش والثاني صيرورة قوام الجسم اقبل للتشكيل من غير انفصال ولا

زيادة والثالث قبول المادة حجما اكبر مما لها بلا زيادة وكذا التكاثف ثلثة معان مقابلة لهذه فالاول من كل وضع

والثاني كيف والثالث كم مع اضافة وقد يطلق على المعنيين الآخرين بتوهم انه كلما ازداد الحجم كان اقبل التشكل وهو غلط

فان الهواء اذا انقلب نارا ازداد حجمه وعسر تشكله ليبوسته نعم كل عنصر بارد اذا تخلخل باحد المعنيين تخلخل بالآخر

واذا تكاثف باحدهما تكاثف بالآخر كالماء اذا صار هواء او ارضا والعنصر الحار ليس كذلك كالهواء اذا صار

نارا والنار اذا صار هواء واعلم ان الكيفية الانفعالية لا يقال لها انفعالية من جهة انها تنفعل موضوعاتها ان تنفعل

عنها فقط بل ومن جهة انها ينفعل عنها غيرها كالحواس ومن افراد هذا النوع ما هو اولى بهذا الاسم لما عرض

له انه نشو من انفعال كالالوان فانها انما نشأت من انفعالات تقع في موضوعاتها فان كانت الانفعالات ذاتية كانت

الكيفيات راسخة وكانت انفعالية كمن يخلق احمر اللون وكذا اذا عرض لانفعال ثم رسخ وان لم يكن ذاتية ولا راسخة كما

يعرض للخجل والوجل كانت الكيفيات انفعالات ولم يقع في متعارف العرف جوابا عن السؤال بكيف فلا يقال للخجل

اللون الذي اصفر لونه بالوجل اذا سئل عنه كيف انه اصفر اللون وليس ذلك لان صفرته قد خرجت لسرعة الزوال

طبيعة غالبة

عن الكيفية حقيقة بل لان المفهوم من هذا السؤال انه سؤال عن الشخص من حيث حاله فاذا قامت قرينة على ان المراد السؤال

حاله بالفعل اجيب بما له بالفعل من الاصفرار والمرض وغيرهما ثم اعلم انه قد يطلق الانفعالية على الملكة والانفعال

على الحال وان لم يكن حصولها من انفعال كحلق الغضب الطبيعي والحاصل بعرض راسخ الا ان هذا الاستعمال من باب
اشتباه الاسم الا ان يجعل اللفظين معنى اعم حتى يكون اطلاقهما على هذا النوع من وجهين من جهة العموم ومن جهة
الخصوص كالاسود اذا اطلق على اسود مسمى بالاسود او يجعل معناها الملكة والحال فينعكس الحال فيكون الاطلاق
على هذا النوع مجازا او على سبيل الاشتراك ثم ان من سمع اطلاق الانفعال على الحال وعلم ان الحال والملكة نوع
واحد من الكيفيات ولا يحجبه اطلاق الانفعال عليه عن كونه كيفية فلا يستبعد اطلاقه على احد نوعي هذا النوع
من الكيف ولا يتوهم انه يخرجه عن الكيفية **المقالة الثانية** في ذكر النوع الرابع من انواع الكيف وسائر المقولات وهي
مشتملة على ستة فصول **الفصل الاول** في ذكر انواع النوع الرابع من الكيفية اعلم ان المشهور من انواعه ثلثة الاول
الشكل وهو ما احاط به حد او حدود والثاني غير الشكل كالاستقامة والانحناء والثالث المركب من الشكل
واللون وهو الخلقة والصورة وليعلم ان المعلم الاول قال بعد ذكر هذه الانواع انه يشبه ان يكون للكيفية نوع اخر وقد
تداول شراح هذا القول في شرحه على وهم ان المراد بالكيفية مطلقها وبنوع اخر غير هذه الاربعة اي يشبه ان يكون
للكيفية نوع اخر خامس فقيل ان هذا النوع هو المثل والتعليمات والعقول المجردة وقيل بل هو الثقل والخفة وكلاهما باطل
اما الاول فلان هذه الامثلة الثلثة ليس اطلاق اسم الكيف عليها الا باشتراك الاسم والاصح انها جواهر مجردة واما الثاني
فلانه قد اطبق الكل على ان الثقل والخفة اما من القوة واللاقوة او من الانفعاليات فلا يكونان نوعا اخر هذا مع
مع ان الكل جمعوا على حصر الكيفية بهذه الاربعة لا غير والحق في تفسير هذا القول ان المراد بالكيفية هذا النوع من
انواع الكيف على ان يكون ~~اللام للعهد~~ والمراد بنوع اخر نوع اخر رابع لهذا النوع غير الثلثة المذكورة اي يجوز ان يكون
هناك نوع اخر رابع من هذا النوع الرابع غير الانواع الثلثة المذكورة وهذا النوع كخواص العدد كالزوجية والفردية
وكالتربيع والتكعيب والتام والنقصان وغير ذلك فانها لا يصلح ان يكون شيئا من الاعراض الا الكيف ولا يصلح
ان يكون نوعا من الانواع السابقة وانما يصلح لهذا النوع وانما اهمل المعلم ذكر هذا النوع صريحا لما عرفت من ان
وضع هذا الكتاب للمبتدي وبيان ان هذه الاشياء من هذا النوع لا يخلو عن دقة لا يليق بها طبعه واما الثلثة
المذكورة فهي ظاهرة للعوام ثم اعلم ان هنا مباحث ثلثة منها تذكر في هذا الفصل وثلثة في الفصل الثاني
البحث الاول في تعريف المعنى الجامع لانواع هذا النوع وهو الكيفية التي تعرض للجواهر بتوسط عروضها للكميات
التي فيها وهذا المعنى عام للشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب والخلقة وكيفيات الاعداد ويخرج
القوة واللاقوة فانهما وان قارنت الكم الا ان عروضها للجوهر ليس بواسطة عروضها للكم اولا فان قلت الخلقة لا تعرض

للكم

بلغت معارضته باصل الدرس على
وكتب مولفه عفا الله عنه

للكم اولا كما بين قلت الخلقة لا يعرض للكم اولا بل للكيف الذي في الكم وهو اللون وعروضها للكم انما هو بواسطة عروضها
للكيف لانه لا يعرض الا للملون ثم لم يكن لون لم يكن خلقة كما ان القوة واللاقوة يعرض للعمق الذي هو كم ولكن لا
يعرض له الا لانه في الجسم لم يكن من عوارض الكم اولا بل من عوارض الجسم والالزام يدخل في هذا النوع فلا ينبغي ان يدخل
الخلقة في هذا النوع قلنا بل يعرض الخلقة للكم بشرط انها كيفية شيء ملون ولا يلزم من ذلك انه لا يكون عارضا للكم اولا
لان عروضها له اولا اعم من ان يكون من حيث انه كم فقط او من حيث انه كم لشيء معين والخلقة من قبيل الثاني ولا
يلزم من اعتبار الشيء ان يكون عروضها اولا لذلك الشيء كما يقال ان النسيان لا يعرض النفس الا اذا كانت في البدن
ولا يلزم منه ان يكون معروضا ولا هو البدن فقول الخلقة مؤلفة من شكل محل السطح من حيث انه محاط او الجسم
التعليمي من حيث انه محاط ومن لون محل السطح من حيث انه بها لما سيأتي من ان اللون انما يعرض السطح قائما
بمعنى الجسم الذي سطحه ابيض فحامل الخلقة انما هو الكم واما امر القوة واللاقوة فهو بل حاملها الجسم بجملته
المركب من المادة والصورة دون العمق حتى يكون معنى الجسم التعليمي الذي مقدار لحجمه قوى البحث الثاني في تعريف
حال حد الشكل بما ذكر اعلم ان الحق انه غير صحيح وان هذا المعرف قد خلط بين الشكل الهندسي والشكل الفلسفي
فانه ما احاط به حد او حدود ليس الا المحدود والمحدود ليس الا المقدار والمقدار ليس الا الكم وهو بصدد تعريف الشكل
الذي هو كيف فالصواب ان يقال انه هيئة احاطة حد واحد او حدود واما الهندسي فانما يريد بالشكل المقدار
المشكل ولذلك ينسب اليه التساوي واللاتساوي والقسمة ونحو ذلك البحث الثالث في تحقيق ان الشكل من الكيف
دون الوضع اعلم ان في الشكل ثلثة اشياء حدود ومحدود وهيئة احاطة حدود بمحدود اما الاولان فلا خفاء في انهما
كميان واما الاخير فهو الشكل على ما علمت فلا خفاء في انها كيف لا وضع لان الوضع له ثلثة معان احدها من الاين
وهو وضع شيء في مكان والثاني من الاضافة وهو حصول شيء عند شيء فانه بمعنى التجاور ولا شك انه من المضاف
والثالث هو المقولة وهو الهيئة الحاصلة لجملة الجسم من حيث هي جملة لا لاجزائه بسبب نسبة الى امر خارج
ولكن بواسطة نسبة اجزائه بعضها الى بعض مثل الجلوس فانه هيئة يعرض لجملة الجالس بسبب اضافته الى [illegible]
الخارج عنه بواسطة نسبة اجزائه بعضها مع بعض فالمقولة انما هي هيئة حاصلة من نسبة الشيء بجملته الى الخارج عنه
من مكان او حاو او محوي او غير ذلك واما نسبة الاجزاء بعضها مع بعض فانما هي وضع بالمعنى الثاني فلا معنى لها
الا التجاور ولكن المقولة لا تتحقق بدون هذه النسبة ان الهيئة التي هي الشكل ليست شيئا من ذلك ضرورة ان الحاصل في
ليست اجزاء الشكل يكون هيئة تجاورها من الوضع بالمعنى الثاني على انه بالمعنى الثاني نفس التجاور لا الهيئة الحاصلة

م وقد زعم بعضهم ان الشكل وضع مقولي مستدلا بان الشكل متعلق بحدود بينها تجاور خاص والتجاور هو الوضع وقد
غلطوا من ثلاثة وجوه الاول انهم اعتبروا الحدود مكان الاجزاء للشكل وظنوا ان تجاورها تجاور الاجزاء ونسبة بعضها
الى بعض وضع وليس كذلك بل هي عوارض الثاني انهم زعموا ان التجاور فيما بين الاجزاء وضع مقولي وليس كذلك بل
انما المقوله هيئة نسبة اجزاء الجسم والخارج عنه لا نسبة بعضها الى بعض كما عرفت الثالث انهم جعلوا التعلق بالمجاور
الذي هو وضع وضعا وهو مما لا يشهد به عقل ولا نقل الا ترى ان بعض الاشكال لا يتعلق بالعدد لحدود ايضا ولا
يقال لانه عدد الرابع انه ان تم فانما يتم فيما سوى الدائرة فانها تتم بان يكون لحدها الواحد هيئة مخصوصة
في الانحناء الفصل الثاني في ذكر الابحاث الثلثة الباقية البحث الاول في معرفة حال الزاوية وما يقع منها في الكيفية او الكم
او الوضع او الاضافة اعلم ان المحدود بحدين متلاقيين لا يخلو اما ان تحد بحد ثالث يصل بينهما اولا وعلى الثاني لا يخلو
اما ان يكون الحدان متلاقيين من الطرفين او من طرف واحد فالمحدود الاول من حيث هو كذلك ومثاله انها
تلك شكل والثالث من حيث كذلك او حالته ثلاثة وهي سواء كان الحدان بحيث اذا مدا التقيا اولا يلتقيان وان
مدا الى غير النهاية وبعبها النظر الى المقدار من حيث المحدود بحدين ملتقيين من جهة مع قطع النظر عن انهما التقيا من
جهة اخرى اولا وعن انه وصل بينهما حد اخر اولا نسبة المقدار والهيئة الحاصلة من التحدد كالهيئة والجسم كالجسم
فكما ان المقدار الشكل كمية كذلك الزاوية بمعنى المقدار المحدود المخصوص وكما ان هيئة الشكل كيفية كذلك
هيئة الزاوية وكما ان حال حدود الشكل بعضها عند بعض وضع او اضافة فكذا حال حدي الزاوية وكما ان المهندسين
اذا اطلقوا الشكل ارادوا المقدار ذي الشكل كذلك اذا اطلقوا الزاوية ارادوا بها المقدار المتشكل كذلك اذا اطلقوا
الزاوية المخصوص ولذا حكموا عليها بالقسمة والتساوي واللاتساوي واما تعريف الزاوية فقيل فيه انها مقدار
ينتهي عند نقطة وفيه ان المقدار الجسماني اذا تحدد بسطحين بحيث تقوم احدهما على الاخر او الى انفراج او الى تقارب
محدود على طريق ما قلنا في الخطين ليس تشكل الا به لعدم الاحاطة من جميع الجوانب فبقي ان يكون زاوية مجسم
ولا شك انها تنتهي الى خط فالصواب ان يقال انه مقدار ذو اكثر من حد ينتهي عند حد واحد مشترك من حيث
هو كذلك فانه يعم الزاوية ذات الخطين وذات السطحين وذات السطوح ثم كون ذلك الحد المشترك نقطة
او خطا امر خارج عن ماهيتها ثم لا نناقش مع من قال باختصاصها بما ينتهي عند نقطة فانه اصطلح على معنى
هو اخص مما قلنا ولا مشاحة في الاصطلاح هذا وقد ظن بعضهم ان الزاوية قسم من الكم بين الخط والسطح او
بين السطح والجسم وذلك انهم سموا ان الخط له طول فقط والسطح له طول وعرض فتوهموا انها حالة متوسطة

احدهما على الاخر وظنوا ان الخط هو الذي يحدث بحركة نقطة والسطح بحركة الخط بتمامه في غير جهة حركة النقطة
فيكون الحاصل من حركة احدهما في الخط مع ثبات الاخر من وكذا توهموا ان الجسم لا يحصل الا من حركة السطح بتمامه
الى فوق او اسفل فاذا تحرك احد طرفيه مع ثبات الاخر لم يحصل جسم بل امر بين بين والحق ان الزاوية المسطحة سطح لامكان
فرض بعدين تام احدهما على الاخر فيه والمجسمة جسم هذا ان عنينا بالزاوية المقدار المخصوص لا الهيئة المخصوصة فانها
كيف البحث الثاني فان قيل كيف عددتم الخلقة كيفية واحدة وهي مركبة من الشكل واللون وانتم قد منعتم ان تكون العرض الواحد
مركبا من عرضين وان تركب حده من جنس وفصل وان جوزتم التركيب في الجوهر قلنا لا يمتنع تركيب عرض واحد من اعراض
مطلقا كيف والعشرة عدد واحد مركب من خمستين مثلا والمربع عرض مركب من محدود وحدود اربعة بل نقول ان الجوهر
يجوز تركيبه من جزء من متغايرين احدهما مناسب الفصل وهو الصورة والاخر مناسب الجنس وهو المادة والعرض لا يجوز
تركيبه من هذه الاجزاء ولا يلزم ان ينتهي الى بسيط لا يوجد فيه القسمة الا بحسب الحد ثم لا نسلم انه اذا اجتمع الشكل واللون حصل
شيء واحد يتبعه حسن وقبح غير ما يتبع الشكل فقط او اللون فقط وليس هذان مركبين من حسني الشكل واللون او قبحيهما
بل امر اخر وحاصله انه لا يعد الخلقة كيفية واحدة البحث الثالث في تعريف حال المركب اعلم ان المركب من عرضين اما ان
يكون احدهما حقيقيا بان يكون موصوفا والاخر صفة اولا فان كان كالمربع بمعنى السطح ذي الهيئة فان السطح هو الموصوف
والهيئة صفة فهو من قبيل مقولة الموصوف فان السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة وان لم يكن كذلك كان الاجتماع بينهما
عرضيا ولا يحصل منها بذلك ذات واحدة فلا يكون تحت مقولة بل تحت مقولات كالكتابة والطول اذا اجتمعا وليعلم
ان الامور التي يدخلها المتولد على انها يكون انواعا انما هي الطبايع التي تقوم بجنس وفصل مقترن به متقوم له على طريق
الماضي واما غير ذلك فليس الا مركبا مجموعا الفصل الثالث في الفرق بين الكيفية وذي الكيفية وما يجري بينهما من
اشتقاق اسم من الكيفية لذي الكيفية وعدمه وبيان ما اشتمل منها الصادق وما لا يشتمل وما اشتمل الا شدة والضعف منها
يقبل ما علته من الكيفيات واما ذو الكيفية فهو الذي له احد هذه اما اولا وثانيا جوهرا كان او عرضا ويشتق له منها اسم
وان كان قد يقال عليه اسمها بلا اشتقاق كما يقال الخلق عادل او رجل عادل وخلق حسن ورجل عدل الا انه ربما
في بعض اللغات كاليونانية ان لا يشتق من الكيفية اسم لذي الكيفية بل يكون له اسم مفرد فانه يقال فيها على الفاضل باسم
لا يشتق من الاجتهاد ولا الفضيلة وربما لم يكن للكيفية اسم ويكون لذيها كما انه ليس في اليونانية لذو القوى بالملاكرى ولا اسم
اسم للقوى فهو اسم فصل القوة ويشبه ان يكون المصحاح في لغة العرب من هذا القبيل فانه ليس مشتقا من الصحة والا لقيل
للمريض المستعد للصحة بل من استعدادها ولا اسم لهذا الاستعداد الا بتكلفنا تخرجه من المصحاح فيقال مصحاحية على عكس المعتاد

واما الملاكرية

طبيعي واعلم ان التضاد يلحق انواعا ثلثة من الكيف الملكة والحال نحو العفة الصواب والخطاء والقوة واللاقوة نحو
المصحاحية والممراضية والانفعاليات والانفعالات كالبياض والسواد بخلاف المختصة بالكم نحو الشكل والانحناء
والاستقامة والتقعير والتحديب والزوجية والفردية فلانهما لا يتعاقبان على موضوع واحد وان كان كل منهما عدما
فان العدد جنس الموضوع والحادث جنس الموضوع غير بمعنى مع انه لا معنى للفرد الا ما لا ينقسم متساويين فهو بمنزلة اللا
بياض وان كان في اللفظ لاسم محصل فان ذلك لا يجدي حتى لو سمي اللابياض ب مثلا لم تصر بذلك ضدا للبياض في
العدم لا ينافي الوجود وان اشتركا في الموضوع فضلا عن غير المشتركين فالعجب من الذين علموا كل ذلك ومع ذلك غفلوا
فحكموا بالتضاد بينهما واما الاربعة الباقية فلبيانها موضع اخر وليعلم ان ما قبل من الكيف التضاد ما هو قابل للاشتداد
والضعف وذلك لانه ان كان بين الطرفين واسطة فانه يحصل احد الطرفين لانها الاخر بالحركة كما هو حال كل متضادين
بينهما واسطة كالحمرة بين السواد والبياض والعدالة بين الافراطين والشجاعة بين الافراطين بخلاف ما اذا لم يكن بينهما
واسطة اذ لا يكون ثم حركة نحو الاشتداد والتنقص واما الواسطة التي بين الضدين فهي من حيث هي واسطة امر
واحد ولكن قد يكون ما يتعلق بالواجبة يتشبه بالضدين كالعدالة والصحة المتشبهين بيقال زيد اعدل من عمرو
وزيد اصح من عمرو واما النوع الذي لا يقبل التضاد نحو المربع فلا يقبل الاشتداد والتنقص ايضا لانه لا يتصور الا بما
يكون شيئان تحت حد واحد ويكون صدقه على احدهما اولى من صدقه على الاخر كالحارين اللذين يصدق عليهما
انهما محرقان متفقان الا ان احدهما اشد احراقا واكثر تقريبا من الاخر ولا يتصور مثل ذلك في المربع مثلا اذ لا
شيئين يكونان مربعين ويكون احدهما بالمربعية اولى واشد من الاخر اللهم الا بحسب الغلط واعلم ان الخاصة التي
للكيف التي لا تكاد تشاركه فيها غيره قبول الشبيه وغير الشبيه الفصل الرابع في حل ما يرد تشكيكا على كون العلم
من الكيف وظن انه من المضاف قيل ان العلم الذي ما دخل في الكيف المختص بذي النفوس من مقولة المضاف لانه
يقال بالقياس الى المعلوم وكذا القوة والملكة ونحن نقول ذلك توهم لان العلم وان كان مقولا بالقياس الى الغير الا ان
هذا القول ليس ذاتيا له بحيث لا يكون له وجود الا من حيث هذا القول والا لكان واجبا ان يكون انواعه واشخاصه
غير مقولة الا بالقياس الى شيء اخر لكان تخصيص وجودها موجبا لتخصيص اضافتها وكان لها من حيث خصوصياتها
اشياء اخر مقيسة اليها والا لزم ان لا يكون الانواع والاشخاص من المضاف لذاتها ويلزم منه ان لا يكون مطلق العلم
ايضا مضافا والا لزم ان يكون الجنس تحت مقولة وانواعه تحت مقولة اخرى وهو ضروري البطلان لان المقولة جنس
لما تحتها فاذا كان جنس تحت مقولة كانت انواعه ايضا تحتها لان جنس الجنس جنس والمحمول على المحمول محمول واللازم

وفي الحصر ليس هذا الاصطلاح في الحد الذي هو الاوسط والماهو في المراتب الاقرب والابعد منه

بطلان المحمول مما من جملة انواع العلم وليست هي مقولة بالقياس الى شيء بل اذا اعتبر جنسه كان من حيث الجنس مقولا
بالقياس الى الغير لا مثلا النحو بشيء بل النحو علم بشيء فقد علم ان قول العلم بالقياس الى غيره ليس الا عرضيا كقول الراس بالقياس
الى ذي الراس وقس عليه القوة والملكة فهؤلاء غلطوا من وجوه ظنهم ان المضاف هو مطلق المقول ماهيته بالقياس
الى غيره مع انهم عرفوا انه لو كان هذا حقا لدخل فيه الراس والثاني ظنهم جواز دخول جنس في مقولة وانواعه في اخرى
لم يعلموا ان المحمول على المحمول محمول اما لم يعلموا ان الجنس محمول ثم الم يعلموا ان الجنس مقوم ومقوم المقوم مقوم والثالث
عامر عن انه يمتنع حمل احد المتباينين على الاخر فان النحو مثلا كيف ولا شيء من الكيف بمضاف في ذاته فيلزم ان لا يكون
النحو مضافا في ذاته مع انهم قالوا بانه مضاف في ذاته هذا فان قلت النحو ايضا مقول بالقياس الى اعراب اللغة
قلنا لكن اعراب اللغة ليس مقولا بالقياس اليه الا ان يعتبر من حيث يطابقه هيئة نفسانية هي العلم فانه كلا منهما
يكون مقولا بالقياس الى الاخر فان الهيئة من حيث انها هيئة نفسانية هي العلم مقول بالقياس اليه وكذا اعراب اللغة
من حيث انه ذو هيئة نفسانية مقول بالقياس الى العلم واما اذا اعتبرت الهيئة من حيث هي هيئة لم يكن مقولا بالقياس اليه
وكذا اذا اعتبرت اعراب اللغة من حيث هو اعراب اللغة فانه لم يكن مقولا بالقياس الى الهيئة نحو الراس وذي الراس فكما
انهما ليسا مضافين فكذا هذان لا فرق بينهما الا ان الاضافة العارضة لازمة للهيئة النفسانية لا يمكن وجودها بدونها
بخلاف الاضافة العارضة للراس ولا يلزم من كون الشيء بحيث اذا حصلت حصل ما قيس اليه ان يكون مضافا حقيقيا
فانه لم يجعل ذلك علامة خاصة به بل انما قلنا انه لازم له فاذا لم يتحقق لم يتحقق لانه اذا تحقق تحقق الفصل الخامس في
الاين وفي متى اما الاين فينقسم ثلثة انقسامات الاول الى الحقيقي الاولي والغير الحقيقي فالحقيقي هو الكون فيما لا يسع
غير المتمكن وغيره هو الكون فيما يسع غيره كالكون في السوق الثاني الى الذاتي للمتمكن كمكان النار لها والعرضي
كمكان الهواء للحجر وقد يكون للاين بهذا الاعتبار اضافة كما يقال ان الهواء في الفوق اي بالاضافة الى الثقل الثالث
الجنسي وهو الكون في المكان والنوعي وهو الكون في الماء او في المركز او في المحيط ونحو ذلك والشخصي اما في المكان
الحقيقي او في غيره فانه كان غير حقيقي كان التشخص باعتبار الوقت مثلا كالكون في الهواء في هذا الوقت وان كان
حقيقيا كان باعتبار نفس المكان كالكون في هذا المكان وزعم بعض المتقدمين انه يجوز ان يكون اين واحد لعدة
كالسوق واجيب بان السوق مكان لا اين وانما الاين هو الكون فيه ولا نسلم ان كون زيد فيه هو بعينه كون عمرو فيه بل هما
اثنان بالعدد كالبياض الذي في هذا القرطاس والذي في قرطاس اخر وبه يدفع بعض من نال منه الوهم حقا فلا فرق
بين البياض والسوق فان البياض اذا انعدم من زيد لم يجب ان ينعدم من عمرو بخلاف السوق الذي هو اين واحد فانه

اذا انعدم من احدا انعدم من الكل ونحن نقول هذا الرد ليس بشئ لانه مبنى على كون السوق اينا ونقابله الجيب وهو ظ
اذ لو كان السوق اينا لوجب ان يقال في جواب اين زيد سوق لا في السوق وهو باطل بالضرورة والحق ان الاين كونا في السوق
فلا شك انه كالبياض اذا انعدم من ابيض يجب ان ينعدم من عمرو واعلم انه يعرض التضاد للاين لا من حيث انه اين بل
من حيث تضافه بوصف اخر كالكون للجسم فوق والكون تحت فانهما معنيان بينهما غاية الخلاف وقد يتعاقبان على موضوع
واحد فهما متضادان واعلم انه يعرض الاشتداد والتنقص من حيث المصير عن احد الضدين كالفوق الى الاخر كالسفل فانهما
لما كانا متضادين وكان بينهما ايون متوسطة بعضها اقرب الى الفوق وبعضها الى السفل فاذا نسب الاين الى الفوق كان
فيه اشتداد وتنقص باعتبار الفوقية فكلما كان اقرب الى الفوق كان اشد فوقية وكلما كان ابعد كان اضعف فوقية
وكذا اذا نسب الى التحت فكلما قرب الى السفل كانت التحتية شديدة واما نفس الكون فوق والكون تحت والكون فيما
بينهما والكون في اي حد يمكن ان يفرض فلا يقبل اشتدادا ولا تنقصا بل وكذا الكيف مثلا السواد في نفسه ليس الا
شيئا واحدا لا شدة فيه ولا ضعف بل انما يشتد ويضعف اذا نسب الى سواد اخر وهذا كلام ليس هذا مقامه واما متى
فهي نسبة الى الزمان او طرفه وهو الان وهو اما حقيقي لا يفضل عن الكائن فيه او غير حقيقي كالسنة والزمان الحقيقي
يجوز ان يكون مشتركا فيه بين كثير ليس كالمكان الحقيقي الذي لا يسع غيره واعلم ان ما قاله المتقدم المتقدم قال هنا
ايضا وكذا الجيب والرداء قالاه هنا ايضا ما قالاه هناك وقد قال المعلم الثاني في تفصيل الحقيقي انه نسبة الشئ الى الزمان
الذي يساوق وجوده وينطبق نهايتاه على نهايتي وجوده وفيه تامل لانه ان اراد بنهايتي وجوده نهايتي مقداره فهو ظ
بالضرورة وان اراد نهايتي حركته فلا يتم الا في الحركة والمتحرك حركة انتقالية من اول وجوده الى اخره وان اراد نهايتي زمان
وجوده فلا معنى للانطباق بل ههنا ان النهايتان بينهما نهايتا الزمان المنسوب اليه نعم يمكن ان يقال ان المراد نهايتا
نسبته الى الزمان اي لا يكون له قبل الاول وبعد الثاني نسبة الى الزمان فح يصح كلامه ولكن يرد عليه النقض بما في الان
اللهم الا ان يقال انه ليس من المتى بل من مقولة اخرى ولكنا نسبنا المتى فلذلك نسب اليه واعلم ان طرفي الاين
ومتى وهما المنسوب والمنسوب اليه ليسا داخلين فيهما بل خارجان وهما نسبتان مردودتان بينهما فكل منهما امر
كالاضافة **الفصل السادس** في باقي المقولات اما الوضع فهو قابل التضاد دون تضاد الوضعان اذا كانا اجزاء ذي
الوضع تختلف بالطبيعة والنوع فانه يمكن ان النسبتان يخالف النسبتين غاية التخالف متعاقبتين على موضوع واحد
هو ذو الوضع نحو القيام والانتكاس بالنسبة الى الانسان والشجرة فان لهما راسا وساقا وهما مختلفان بالنوع فاذا
كان الساق تحت والراس فوق وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف ثم قلب فان الاجزاء متفقة في الحقيقة فكذا

النسبتان ايضا ويكون اختلافهما بحسب العدد كما ان البياض الانسي فانه يخالف البياض الرومي بالشخص فليس
بينهما تضاد بل لا تضاد الا بالتشخص اذا اعتبر الزمان واذا كان قابلا للتضاد كان قابلا للاشتداد والتنقص على ما
مر في الاين يقال زيد اشد انتصابا واكثر من عمرو وعمرو اضعف انتكاسا واقل من زيد والوجه مما ذكر في
الانتصاب والانتكاس الى اخر البيت لكن الحركة ليست من المقولة واما الجدة فقال الشيخ شكر الله مساعيه انه لم
يحصل الى هذه الغاية فهمها واما ما قيل في بيانها فهو انها نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ذي الجدة كالتسلح والتقمص
والتنعل وكل وهما ظاهرات ومنه ذاتي ككسب الهرة الى اهابها ومنه عرضي ككسب زيد الى قميصه ولا يعلم ان اطلاق
هذا الاسم على افرادها اطلاق الاسم المشترك على معانيه او اطلاق المتواطي على افراده او على بعض بالاشتراك وعلى بعض
بالتواطؤ والظاهر انها فاعل نوعا ما لها ليست بانواع لها واما ان يفعل وان ينفعل فجعلا اذا حصلت هيئة في
شئ لا يكون فيه قبل ذلك ولا بعده ولا يزال الا يفارق الشئ بها من حال الى حال فان هذه الهيئة يقال لها المنفعل
ومنشا الهيئة يقال له الفاعل والحالة التي للمنفعل حين هذه الحركة ان ينفعل والتي للفاعل حين هذا التحريك ان
يفعل واما الحالة الحاصلة بعد التحريك والتحرك فهو من مقولة اخرى مثلا تمام الاحراق والاحتراق من الكيف
وتمام القيام من الوضع وتمام الشئ من الكيف ولذا وضع لفظا ان يفعل وان ينفعل ليدلا على ان المعتبر حال التحريك
والتحرك لا مطلقا فان الفعل والانفعال صادقان بعد ان انتهت الحركة والتحريك بخلاف ان يفعل وان ينفعل
هذا وانما الكلام في ان اي مقولة تقع فيها الفعل والانفعال فليس هنا موضعه واعلم انه يكون بين فردي
كل من هاتين المقولتين تضاد اذا كانا توجيهين الى امرين متضادين كالاسوداد والابيضاض وكذلك يقبلان الاشتداد
والتنقص من حيث القرب الى المنتهى كالسواد والبياض والبعد عنه ومن حيث سرعة الانتقال وبطئه هذا ما
يليق بهذا الكتاب واما بيان الحق بالاستقصاء في امثال ذلك ففي الطبعي **المقالة الثانية** فيها اربعة فصول
الفصل الاول في بيان المتقابلات المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد في زمان واحد معا وعدم
الاجتماع اما ان يكون في الحمل بالتواطؤ او في الكون في الشئ والاول اما ان يكون احدهما سلبا للاخر معتبرا من حيث
انه سلب فقط كالفرس واللافرس او من حيث زيادة امر ايجابي يلزمه سلب كالفردية اذا جعلت لا لمجرد كون الشئ
لا زوجا بل وامرا اخر وجوديا والاول منهما يسمى اثباتا ونفيا وهو اما بسيط نحو ما ذكرا او مركب محتمل على صدق
وكذب نحو هذا فرس وهذا ليس بفرس وهذان القضيتان وان اختلفتا في احتمال الصدق والكذب وعدمه يشتركان في
انهما ايلان على امر وجودي والازم وجود امور غير متشابهة في شئ واحد مثل العقل فانه ليس بعرض كالجسم ولا

فاعلم انه

بحر والمدر ولاغير ذلك ومن خواص هذا القسم انه يجوز وجودهما في شئ واحد لا على كالرطب من حيث ليس بطعم
فانه مقابل للطعم ولا يخلان على شئ لكنهما موجودان في جسم واحد والقسم الثاني وهو ما يكون عدم الاجتماع
فيه باعتبار الكون في كالحرارة والبرودة والحركة والسكون وغير ذلك ثم انا نرى التقابل جاريا في الفرس واللافرس
وفي هذا فرس وهذا ليس بفرس ونحوه من القضايا وفي الزوج والفرد والعمى والبصر والحركة والسكون والحرارة
والبرودة والابوة والبنوة فهذه مشتركة في التقابل ومختلفة في احكام فبعضها يكون الطرفان فيه اي [illegible]
الجوهرية فلا يرد ان اللافرس ليس بجوهر ثم ان نوقش في كون الفرس هنا جوهرا وقيل انه بمعنى الفرسية اي هذا المعنى
والصفة قلنا بدلها الفرس واللاشئ جوهرين وبعضها عرضين وبعضها لكون الطرفان فيه محتملين للصدق والكذب
وبعضها لا وبعضها يكون لمعنى زايد على سلب الاخر وبعضها لا وبعضها تكون لمعنى زايد على سلب الاخر
وبعضها لا وبعضها يتعاقب فيه الطرفان على موضوع واحد كالحركة والسكون وبعضها لا كالعمى والبصر والابوة
والبنوة فيجب علينا التنبيه اولا ان هذه المقابلات هل يجمعها حد واحد ولو على سبيل التشكيك ام لا بل الاشتراك
بينها بمجرد القول عليها فنقول يحتمل ان يكون التقابل اولا اسما لعدم الاجتماع على سبيل الحمل على وان اجتمعا على سبيل
الكون في كالرطب مما ليس برطب ثم نقل الى عدم الاجتماع على سبيل الكون في باقسام ما يكون بالنسبة الى القول
كالايجاب والسلب المتعاقبين على موضوع واحد هو الموضوع والمحمول على طريقة الكون في والى غيره من عام
او خاص يكون كليهما بالقوة والحكمين بالفعل وبعد هذا فان اطلاقه على جميع اقسام التقابل على سبيل اطلاق الجنس
على انواعه على ما يليق بهذا الكتاب وبفهم المتعلمين وان لم يكن كذلك حقيقة فعلينا ان نحصر الاقسام فنا في ضابط ونقسم
المتقابلين الى اقسام حسبما يقتضيه كتاب قاطيغورياس فنقول ان المتقابلان اما ان يعقل كل بالقياس الى الاخر
وهما المتضايفان كالابوة والبنوة فانهما لا يجتمعان في شخص واحد من جهة واحدة ويشتركان في موضوع عام
كالجوهر والانسان دائما يقال لاحدهما بالقياس الى الاخر وكاليمين والشمال فان شيئا واحدا لا يكون يمينا وشمالا
مقابل يكون تارة يمينا واخرى شمالا فهما يشتركان في موضوع شخصي وانما يقال لاحدهما بالقياس الى الاخر وما لا
يقال كذلك وهو ثلثة ما يصلح موضوعه للانتقال من احدهما الى الاخر من غير عكس وما يصلح موضوعه للانتقال
من كل الى الاخر وما لا يصلح للانتقال من شئ الى شئ منهما والاول منها يسمى العدم والقنية فان الانتقال من القنية
الى العدم جائز دون العكس وليس المراد بالقنية الوجود بالفعل ولا القوة المحضة الاولى بل القوة القريبة من الفعل
مثلا الابصار قنية للعمى وليس بمعنى قبول الابصار في الجملة والا لكان الحجر والمدر بصيرين لقبولهما اياه من حيث

جنسهما

جنسهما ولا بمعنى الابصار بالفعل والا لكان المغمض بصره اعمى بل الابصار بالقوة القريبة من الفعل بحيث اذا شاء ابصر فاذا
قد يقال بصير والعمى عبارة عن عدم هذا الابصار اي عدم القدرة على الابصار اصلا وهنا وجوه اخر من العدم الاول
حال المادة في كونها خالية عما يحلها من امر وجودي سواء قارن العدم امرا وجوديا مخالفا لذلك الوجودي كعدم
البياض في الاسود او لا كعدمه في الشفاف الثاني الذي يعتبر فيه شرطان لا يخلفه الوجودي وجودي اخر كالسكون
للمعدود انما يكون اذا لم يخلفه المحبوط مثلا الثالث الذي يعتبر فيه شرط انعدام ما يحوز للفاقد من الموضوعات
في الوقت الذي يمكن ثبوته فيه للفاقد كعدم الانسانية كالانبات لا بحال الاعتبار للنطفة وعدم الابلاد لا يقال للصبي
الرابع ما يقال قبل وقت الوجودي كالمرد الخامس ما يقال بعد الوقت كالصلع والسادس منه ما هو عدم بالقياس
الى الجنس كالعجمي للناطق بالقياس الى الحيوان ومنه ما هو عدم بالقياس الى النوع نحو المرأة بالنسبة الى الرجل بقياسا
الى الانسان ومنه ما هو بالشخص واقسام الخمسة المذكورة وهذه الاعدام كلها مطرحة في معنى العدم المقابل
للقنية الا المعنى الثالث من محصل الخمسة واعلم انه يقال لكل متقابلين في هذا الكتاب انهما ضدان وجوديين كانا
او مختلفين جاز الانتقال من كل او من احدهما الى الاخر ام لا سواء كان موضوعهما واحدا شخصيا او نوعيا كالزوجية
والفردية وسواء تحقق بينهما واسطة كالسواد والبياض او لا كالصحة والمرض ولا يختص الضد عندهم بالوجوديين
اللذين بينهما غاية الخلاف ويتعاقبان على موضوع واحد فقد ظهر فساد ما ذكره بعض الناقضين من ان
حصر المقابلة في العدم والقنية والتضاد ليس مستوفى لان الحركة والسكون ليسا بضدين ولا عدما وقنية
قال هذا الناقض ان فضل ان المعلم الاول ترك المقابلة بين الجوهر والعرض ولم يظهر انه داخل في التضايف اذا
اعتبر من حيث التلازم او لزوم احدهما للاخر وداخل في مقابلة الايس والليس اذا اعتبر الجوهر من حيث انه لا عرض
او العرض من حيث انه لا جوهر والمعلم قد ذكر هذه المقابلة وان اعتبر من حيث ذاتيهما لم يكن بينهما تقابل بوجه فلا
سهو في القسمة **الفصل الثاني** في حل شكوك اوردت في التقابل وبيان وجوه الافتراق بين انواعه الشك الاول ان
الحرارة مثلا لا يكون ضدا حتى يقاس الى البرودة فالتضاد لا يتحقق فيها الا اذا قيست الى غيرها واذا قيست الى غيرها
كانت مضافة فيكون من حيث انها مضادة مضافا فيكون التضاد اما بعينه التضايف او فردا من افراده وقد جعل
قسيما له والثاني ان التقابل من اقسام المضاف لان ماهية التقابل من حيث انه تقابل معقولة بالقياس الى المقابل الاخر
فكيف يمكن ان يجعل المضاف من جملة افراده فهل هو الا جعل الشئ فردا لجزئيه والجواب عن الاول ان الحرارة من حيث
هي مضادة للبرودة لا من حيث القياس الى البرودة ولكن يمكن بعد الحكم بالتضاد احدهما من حيث انها مضادة لها ان يلحقها

التضايف لما ان التضاد مضاف الى التضاد لان الحرارة مضاف الى البرودة فهذا التضايف ليس الا لان محمولا
للحرارة اعنى المضاف من حيث انه مضاد بل ليس الا لانه كان محمولا للحرارة اعنى التضاد من حيث انه مضاد لنفس التضاد
فلا يلزم ان يكون شئ واحد مضادا مضايفا معا وعن الثانى ان التقابل انما يكون فردا من افراد التضايف لو كان
التضايف عاما للتقابل بحيث يشمل جميع افراده وليس بل هو خاص بنوع واحد ولا يلزم ان يكون كل متقابلين
متضايفين بالذات مع قطع النظر عن حاله يوجب التضايف كاعتبار المتضادين من حيث هما متضادان او متقابلان
ولكان الضدان فى انفسهما بالذات متضايفين كما ان التقابل يعم التضايف وغيره كذلك حتى ان المتضادين
لذاتهما متقابلان ومتضادان وكذا العدم والملكة وكذا المتضايفان وليس كذلك كما ذكرنا وايضا انما يحمل على
التقابل وعلى المتقابلات اذا خصصت بخصوصية خرجها عن العموم فان المتقابلين انما يكونا متضايفين اذا اعتبر من
حيث هما متقابلان ولاشك ان التقابل من حيث هو متقابل ليس هما ما العدم صدقه على شئ فان المتضادين مثلا
ليسا متقابلين من حيث هما متقابلان وكذا البواقى وكذا المتضادان انما هما مان اذا اعتبرا من حيث انهما متضادان
ولاشك ان الضد من حيث هو ضد ليس عاما على قياس التقابل واعلم ان التقابل ليس جنسا للاقسام فان الماهيه
ليس فى ماهية التقابل بل انما ماهيته القول بالقياس الى الغير وقس عليه المتضادين والعدم والملكة واعلم ان المضاد يفارق
المضاف بان ماهية شئ من الضدين غير مقول بالقياس الى ماهية الضد الاخر اللهم الا بعد الاتصاف بالتضاد من حيث
التضاد بخلاف المضاف مثلا لا يقال ان الخير انما هو خير بالنسبة الى الشر ولا بالعكس بل كل منهما لذاته خير وشر
ايضا ينقسم التضاد الى قسمين الاول ما يكون بين الطرفين واسطة اى يكون موضوع واحد بعينه فى زمان واحد بعينه
باعتبار واحد بعينه بحيث يجوز سلب الطرفين عنه فقط بلا اثبات واسطة بينهما كاللاخفيف واللاثقيل او مع اثبات
واسطة وتلك الواسطة اما ان يكون ذات اسم كالفاتر بين الحار والبارد وغيرهما كاللاحار واللابارد الثانى ما لا يكون
بينهما واسطة كالصحة والمرض فان الصحة ملكة فى الجسم الحيوانى يصدر بها عنه افعاله الطبيعية على المجرى الطبيعى غير
مؤوفة سواء نسب الى كل البدن او بعضه وسواء كان فى الحقيقة او بحسب الحس فقط والمرض خلافها وقال بعضهم
ان بينهما واسطة وادعى ان كل البدن معتبر فى حدهما ورتب ان شرط الواسطة ان يكون الموضوع واحدا بعينه
فقال ان صدور من بعض الاعضاء افعاله الطبيعية على المجرى الطبيعى غير مؤوفه وعن بعضها غير مؤوفه كان ذلك لا صحة
ولا مرضا ويفارق العدم والملكة بجواز انتقال الموضوع من ضد الى اخر فى كل وقت يفرض اذا لم يكن احدهما طبيعيا
كبياض النفس بخلاف العدم والملكة فانه يمتنع الانتقال من الملكة الى العدم ان يكون فى وقت يكون من شان الموضوع

ان

ان يتصف بالملكة ولذلك لا يقال للجرو اعمى وللولد امرد ولا كوسج والتفصيل ان المتضادين اما ان لا يكون بينهما
واسطة او يكون وان لم يكن فاما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع اولا فان كان احدهما طبيعيا لزمه ولم يخل عنه
الموضوع وان لم يكن طبيعيا لم يخل الموضوع عن احدهما فى زمان من الازمنه وان كان بينهما واسطة جاز الخلو عنهما
وشئ من هذه الاحكام لا يجرى فى العدم والملكة فانه لا يكون شئ منهما طبيعيا للموضوع ولا يكون بينهما واسطة ويجوز
الخلو عنهما قبل وقتهما وايضا يجوز الانتقال من كل من الضدين الى الاخر ولا يجوز الانتقال من العدم الى الملكه
فان الاعمى محال ان يبصر اذ العمى ان لا يكون للشئ قوة الابصار فمن كان فى الكاعمى ثم ابصر لم يكن اعمى حقيقة
بل كان محجوبا مع وجود الملكه وليعلم ان المراد بالعدم والملكة طبيعتاهما لا من حيث عروضهما للموضوع فان العدم
والملكة انما هما البصر والعمى لا ان يبصر وان يعمى وكذا المراد بسائر المتقابلات انما هو الطبايع حتى ان التناقض اما ان
جعل فى الموجبة والسالبة فالمتقابلين حقيقة هما المحمولان من حيث طبيعتهما اعنى محمولا ليس وليس فى السلب واما
ان جعل فى الايجاب والسلب فالمتقابلين حقيقة انما هما النقيضان الموجبة والسالبة ويفارق المضاف
العدم والملكة بانه لا اضافة بالذات بين العدم والملكه ولا يقال شئ منهما بالقياس الى الاخر فانه وان كان العدم
عدم الملكة الا انه ليس تصور عدم الملكة من حيث انه عدم الملكه وبالقياس الى الملكة مثلا ليس العمى متصورا بالقياس
الى البصر كما ان الاب انما يتصور من حيث ان له ابنا وان كان عدم البصر وقد ظن من جوز ان يكون المضاف
باعتبار العلم الذى هو جنسه ان العمى مضاف الى البصر من حيث جنسه او ما هو كجنسه الذى هو العدم وهذا
القول باطل فان العدم لا يقاس الى شئ ولا الزم انه لا يتصور الا من حيث ان الملكة ملكه لم يلزم التعاكس فان
كون الشئ متقيسا الى شئ لا معنى له الا ان يحدث فى ذلك الشئ حالة يكون كل منها بازاء الاخر كالاب والابن فان كلا
منهما انما يعقل بازاء الاخر ولاشك انه لا يمكن ان يقال العدم انما هو عدم لاجل الملكة ولا ان الملكه انما هى ملكة
لاجل العدم واما التناقض فيفارق ما عداه بانه يمتنع ان يصدق وان يكذب لكونه نقيضيا بخلاف الباقى
لانها تصورية وايضا ان الف قضيتين احدهما المهملة ان يصدق احدهما ويكذب الاخر ومع ذلك فى الناقض
اما الثانى فظا واما الاول فلان زيد صحيح وزيد مريض قد يكونان كاذبين لاكان زيد معدوما بخلاف ليس بصحيح
فانه صادق وكذلك يكذب الحجر صحيح والحجر مريض بخلاف ليس بصحيح وكذا هذا الطفل ملتح وكوسج دون ليس بملتحيا
وهذا الجرو بصير واعمى بخلاف ليس بصيرا وكذلك ليس زيد المعدوم اب وابن بخلاف ليس باب الفصل الثالث
فى ذكر بعض احكام التضاد وخواصه ومفارقته لغيره اعلم ان الشئ مطلقا من حيث هو شئ مضاد للغير مطلقا من حيث

هو خير نحو العلم والجهل والعفة والفجور وقد يضاد الشر ذلك فيما يكون طرفا افراطه وتفريطه رذيلتين او يتعلقين
للرذيله والوسط فضيله او تعلقا للفضيله كما في الامور المتعلقه بالشهوة والغضب والمتعلقه بالتدبير لاقتناء
الخير نحو الجربزة والغباوة والذكاء ونحو الخمود والفجور والعفة ونحو التهور والجبن والشجاعة فان الطرفين
في كل منها رذيلتان متضادتان كما تضادان الوسط من حيث انه خير وهذا قليل فان الغالب ان لا يكون وسط
مضادا للطرفين من حيث الخير والشر كالعلم والجهل والموت والحيوة قال المعلم الاول وهذا في يسير من الاشياء
في الامور التي تخالف هذا القانون وشرح بعضهم بانه يريد ان بعض الاشياء ما الواسطة فيه ليس بخير بل كله شر
نحو القتل وهو اقل من الامور التي وسائطها خيرات وقد سهى في الشرح لان ما ذكره ليس بمهم في هذا المقام بل المهم
ما ذكرنا من ان الشر ما يضاده الشر ايضا وهو في قليل من المواضع فان الاغلب ان يكون المضاد للشر خيرا فقط وهذا
هو الذي اراده المعلم وايضا التمثيل بالقتل غير صحيح فان من القتل ما هو خير ومنه ما هو شر فان قتل من ينبغي قتله خير
فان قتل من ينبغي قتله للفساد في الارض خير وشجاعة وقتل من لا ينبغي قتله شر ثم اعلم ان الوسط في هذه الامور
يقال له انه مضاد للطرفين وليس على ظاهره والا لزم ان يكون لشيء واحد ضدان بل المراد انه مضاد للوصف المشترك
بين الطرفين مثلا الشجاعة مضادة للرذالة المشتركة بين التهور والجبن والدليل على ذلك انا اذا نظرنا الى سلسلة
التهور الى الجبن مثلا من غير نظر الى موضوعها وما يحصل له بها من محمدة او مذمة بل من حيث انها ملكات يصدر
عنها افعال لم يكن بينها وبين الوسط تضاد اصلا بل يكون التضاد بين الطرفين فقط بخلاف ما اذا نظرنا اليها من
حيث الاحوال التي يحصل بها في الطبيعة الانسانية وانها امور تناسب نفس الانسان او نوعه او لا تناسب فانها
تتضاد وتتصف اثنان منها بالرذالة والثالث بالفضيله ولذلك لا يتصف بها اذا اعتبرت في الاجساد الحيوانية
غير الانسانية واعلم انه قد يكون الوسط غير مضاد لشيء من الطرفين كالفاتر وقيل الفاتر ليس وسطا كالشجاعة بل
هو خلط من الطرفين ويفارق التضاد التضايف بانه لا يلزم من وجود احد الضدين وجود الاخر بخلاف المتضائف
فانه يجوز ان يكون الناس كلهم صحاحا ولا يكون بينهم مريض البتة ولا يجوز ان يكون اب ولا ابن وايضا يجوز اجتماع
المتضائفين في موضوع باعتبارين بخلاف المتضادين مثلا يجوز ان يكون زيد ابا لعمرو وابنا لخالد دون ان يكون
ابيض واسود معا وايضا للمتضادين موضوع واحد يتعاقبان ويتناوبان عليه سواء كان الواحد جنسا كالجسم
للسواد والبياض او نوعا كالنفس الانسانية للعدل والجور وهذا والمتضادان قد يكونان من جنسين كالعفة والفجور
وقد يكونان من جنس واحد كالبياض والسواد وقد يكونان جنسين كالخير والشر بالنسبة الى الملكات لا بالنسبة

الى الجنس الجوهري والكمي ونحوهما يكون باشتراك الاسم ومع ذلك فجعلهما جنسين تسامح فان الشجاعة مثلا ليس خيرا
من حيث ذاته بل من حيث انه فضيلة فقد جعل الشجاعة على سبيل التسامح اسما للملكة مع وصف الفضيلة كما
حكم بالتضاد بين الصارم والوداني من حيث انه يجعل الاول اسما للسيف مع وصف الحدة والثاني اسما له مع وصف
الكلال واعلم ان التضاد يخالف العدم والصورة بالاصطلاح الخاص في ان المتقابلة الحقيقية هي الامور التي تشترك
في موضوع واحد ويكون كل منها معنى لا عدم معنى ويكون بينهما غاية الخلاف بخلاف العدم والملكة فان احدهما
لا بد ان يكون عدم معنى عن موضوع تقتضي طبيعته الشخصي او النوعي او الجنسي وجود ذلك المعنى ومنها الفقير والغني
الاغلب والصحة والمرض من حيث هما هما لا من حيث انهما مزاجان او لذة والم والنور والظلمة والزوجية والفردية
والحركة والسكون والعلم والجهل **الفصل الرابع** في البحث عن المتقدم والمتأخر والمع حسبما يقتضيه كتاب قاطيغورياس
اعلم ان المتقدم انواع الاول المتقدم بالزمان نحو الاكبر سنا فانه متقدم بالزمان على الاحدث الثاني المتقدم بالطبع
وحدوه بانه هو الذي لا يرجع بالتكافؤ اي كلما وجد المتأخر لزم وجود المتقدم ولا يكون العكس الكلي كالواحد
والاثنين الثالث المتقدم بالرتبة اي يكون عند نسبة الى الاشياء بعضها بالقرب وبعضها بالبعد كالجنس الاعلى الذي
لا جنس فوقه اذا ابتدئ منه والنوع الادنى اذا ابتدئ منه فقد علم ان هذا التقدم ليس للشيء بذاته بل بالاعتبار
هذا هو المتقدم المطلق الذي لا اقدم منه ثم مع باقي المراتب بالنسبة اليه قربا وبعدا فالمتقدم هو الاقرب اليه فالاقرب
كالجسم والجسم النامي والحيوان والجسم النامي واعلم ان الترتيب بين الاشياء قد يكون طبعا وقد يكون وضعا
فكذا التقدم الذي بحسبه كالمتقدم بالمكان وضعا كالصف الاول من صفوف المجلس او طبعا كما كان النار كما
في العلوم البرهانية فان المقدمات متقدمة رتبة على الاقيسة والنتائج طبعا وتقدم الحرف على الهجاء طبعا
وتقدم صدر الخطبة على الاقتصاص وضعا فان قيل بعض هذه الامثلة من المتقدمات بالطبع فانه يصدق
انه متى صدق القياس والنتائج وجب ان كانت المقدمات ايضا موجودة ومتى صدق الهجاء كانت الحروف موجودة
ولا عكس كليا قلنا لا منع من ان يكون الشيء متقدما بالطبع وبالرتبة معا باعتبارين وهنا كذلك فان المقدمات
وكذا الحروف اعتباران اعتبارها من حيث انفسها واعتبارها من حيث استعمالها فاذا لوحظت بالاول كانت
متقدمة بالطبع واذا لوحظت بالثاني اختلفت تقدما وتاخرا فان استعمال المقدمات وكذا الحروف على وجهين
تركيب وتحليل فعلى الوجه الاول يكون متقدمة رتبة وعلى الثاني في موضع وايضا ليست النتيجة موقوفة على قياس
خاص ومقدمات خاصة بل يجوز الاستدلال كثيرا على مطلوب واحد بقياسات شتى فكل قياس يفرض يصدق

ان النتيجة لا تتحقق بدونه فيكون متقدما عليها على انا لا نعتبر في التقدم والتاخر هنا حال شيء من المقدمات والقياس
النتيجة في نفسه ولا بالنظر الى الاستعمال نفسه بل بحسب طرفين المبدا الاول من المقدمات والنتيجة التي هي تصور
المطلوب فكل ما قرب من الاول او الثاني كان متقدما رتبة على ما بعد فقد يختلف حال شيء واحد بالتقدم
التاخر للقرب من احد الطرفين والبعد من الاخر والرابع التقدم بالشرف كما يقال ان النبي متقدم على علي والخامس
التقدم بالعلية وهو تقدم العلة من حيث هي علة على المعلول من حيث هو معلول فليس بالزمان ولا بالطبع ولا
بالرتبة ولا بالشرف وان كان يقال عليه التقدم بالطبع وبالذات ايضا وهما بحيث كلما وجد احدهما وجد الاخر
ويجب اجتماعهما معا وان كان يقال انه كانت العلة اولا ثم وجد المعلول وذلك نحو وجود الانسان وصدق القول
بانه موجود وحركة اليد وحركة القلم فان الاول من كل علة للثاني وليعلم ان هذا التقدم ليس من حيث ذاتي
العلة والمعلول اذ لا نسبة بين ذاتيهما ولا من حيث العلية والمعلولية فانهما امنا فتان بل من حيث الوجود فان و
جود العلة اولا اي بلا توسط ووجود المعلول ثانيا اي بتوسطه وقس عليه سائر التقدمات واعلم انه كما ينقسم التقدم
الى هذه الاقسام ينقسم المع ايضا فالمع بالزمان ان لا يتقدم شيء من شيئين على الاخر بالزمان كزيد وعمرو اذا وجدا
معا والمع بالطبع قسمان لانهما اما متلازمان ولذلك لا يتقدم شيء منهما على الاخر بالطبع كالاخوين واما متباينان
كالانواع تحت جنس واحد فانها معا بالطبع كما انها معا بالرتبة فان لها اربع حالات حالها من حيث انها متاخرة
طبعا عن الجنس وحالها من حيث انها متاخرة رتبة عنه وذلك اذا اعتبر الجنس من حيث انه مبدء وحالها من حيث
انها مجتمعة ومشتركة في التاخر عنه رتبة وحالها من حيث انها متباينة لا يتقدم شيء منها على اخر فلها بالاولى تاخر
طبعي وبالثانية تاخر رتبي وبالثالثة معية رتبية وبالرابعة معية بالطبع وليس الاجتماع في التاخر طبعا معية بالطبع
فان المعية الطبيعية اجتماعهما في الوجود لا في التاخر بخلاف الاجتماع في التاخر رتبة فانه معية رتبية فانها تعني الاشتراك
في المرتبة بالنسبة الى مبدا معين والمع بالرتبة اما ان يكون في رتبة وضعية كالذين في صف واحد من صفوف
المجلس او طبعية كالانواع التي تحت جنس واحد كما مر واما المع بالعلية معية واعلم ان الحركة يقال لها ستة انواع
حقيقية او مجازية الاول التكون كتكون المني انسانا والثاني الفساد نحو موت حيوان والثالث النمو كتزيد الصبي
في الاقطار الثلثة والرابع الذبول كتنقص الشيخ فيها والخامس الاستحالة كالتسخن المفضي الى استحالة الماء مثلا من
البرودة الى السخونة والسادس الحركة في الاين والانتقال في المكان وهو النقلة وليعلم ان هذه الستة في الحقيقة
اربعة وان ضم اليها ما في الوضع صارت خمسة وذلك لان الاولين يعمهما الانتقال الجوهري والثالث يعمها الحركة

في الكم مع ان الانتقال الجوهري ليس بحركة في الحقيقة كما سيبين في الطبعي بعون الله تع وهذه الانواع بعضها
متضادة كالذبول والنمو والكون والفساد وكل منها مضاده للسكون فيما هي فيه فالحركة الاينية مقابل السكون
الايني وهكذا كما ان مطلق الحركة يضادها السكون هذا ما يليق بهذا الكتاب واما التحقيق فموكول الى الفن الثاني

كتاب بارمنياس وهو كتاب القضايا واحكامها وهو مشتمل على مقالتين المقالة الاولى مشتملة على عشرة فصول

الفصل الاول في معرفة التناسب بين الالفاظ والامور والكتابات ومعرفة المفرد والمركب من ذلك اعلم ان للامور وجودين
وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان اما الاول فظ واما الثاني فلانه كثيرا ما يكون الشيء في الخارج مفقودا وهو
مدرك للنفس وكثيرا ما ينسى النفس ثم يخطر بالبال ما نسيته فذلك الادراك حاضر فيها ثم ان الانسان مدني بالطبع
يحتاج الى المجاورة والمعاملة وهي يحتاج الى المحاورة فتهم من خلقهم صوتا هو اخف الى يتوصل بها الى الدلالة على ما
في الضمير فيها انحاء ومد وقصر والات يمكن ان تقطع بها الحروف وتركب ليدلوا على مقاصدهم بالالفاظ فالالفاظ دالة
على ما في النفس بمعنى انه لو ارتسم في الخيال لفظ بما عرفهم السامع منه معناه وما فيها دالة على الامور ويسمى ما فيها الاثار
والامور بالمعاني والاول ايضا معاني بالنسبة الى الالفاظ ثم ان الالفاظ والمحاورة بها انما يفيد الحاضرين بعضهم
من بعض واما الغائبون واللاحقون فلا يمكنهم فهم مرام الغائبين او السابقين بالمحاورة فانعم الله عليهم الانتقال يتمكنون
بها من الكتابة حلة وتركيب الالفاظ ليستفيد بها اللاحق والغائب او ينضاف اللاحق من الراي الى السابق لينتظم امر التمدن
واعلم ان دلالة الالفاظ على الاثار انما هي بالتواطؤ بين السابقين واللاحقين سواء كانت وضعها بالالهام او الوحي او كان
موافقا لامر متعلق بمدلولاتها كان اللفظ فانه يناسب لصوته او باجتماع قوم وتواطئهم على اصطلاح خاص ثم تبعهم لاحقهم
الى ان فشى وذلك لانه لا يدل بطبعه الالفاظ على الاثار البتة ولا يحمل طبيعة الانسان على وضعها لها بخصوصها ولا سبب اخر
الا التواطؤ ولذا ترى اللغات مختلفة بحسب تفاوت المتواطئين ولو لم يتواطئوا ولم يتراضوا بالوضع الخاص لجاز الاختلاف
في الالفاظ فجاز ان يكون كل انسان مصطلحا اصطلاحا خاصا ولو كان معنى اللفظ الموضوع موضوعا لمعنى اخر لكان ذلك
جائزا واما الكتابة فلم يعين لكل اثر نقش معين حتى تتعدد النقوش بتعدد الاثار لان الاثار غير متناهية ولكل مخصوص اثر
ليس للاخر ولكان معرفة اثارها موقوفة على التعلم وهو متعسر كثير فوضعت حروف قليلة تركب منها الالفاظ كلها
على حسب تركيب الالفاظ بعضها مع بعض وعين لكل حرف شكل معين ليسهل فهم الكتابة اذا عرفت الالفاظ والاشكال
تلك الحروف وهذا الوضع ايضا بالتواطؤ واما الاثار فهي تدل بالطبع على الامور ودلالتها لا يجوز ان يختلف دالها ولا مدلولها
واعلم ان الاثر وكذا اللفظ اما مفرد او مركب والمفرد في الاول لا حق ولا باطل وفي الثاني لا صدق ولا كذب فاذا اقترن الاثار

اي الاثار او تركيب هذا صدقا او باطلا اي ردا الاصلح في الخارج او على خلافه وذا اقترن م

بالنافي كانت صدقا او كذبا فالمعتبر في المفرد بمعنى الخبر او لفظ الخبر وان كان محالا في الخارج لم يكن تصوره ولا اللفظ
به صادقا ولا كاذبا حتى يقترن به نحو الوجود او العدم اما مطلقا بلا شرط زمان كقولك او قولك ان شريك الباري
موجود او ليس بموجود او بشرط زمان ماض او مستقبل او حاضر نحو كان موجودا او سيكون او هو كائن الآن فلا بد
لقولنا شريك الباري انه كاذب ولا التصور الذي انه باطل وقيل ان المطلق انما يراد به الزمان الحاضر او كل زمان
فلا حاجة الى قيد الآن والحق ما ذكرناه الفصل الثاني في الاسم وهو لفظ دال بتواطؤ فقط مجرد من الزمان ولا يدل
واحد من اجزائه على معنى ومرادنا بعدم الدلالة على الزمان انه يدل على معنى ولا يدل على زمان محصل لذلك من ماضي
او آتي او حال ومرادنا بعدم دلالة اجزائه على معنى انها لا تدل حين هي اجزاؤه وقد عرفت تحقيق ذلك في الفن الاول فان الاسم
نحو الانسان وعبد الملك علما فانه لا يدل شيء من اجزائهما حين الجزئية على معنى وان دل العبد بانفراده وكذا الملك على
معنى اذا لم يكن جزءا فان قيل كان ينبغي ان يقال يدل لفظ صوت او يترك قيد التواطؤ فان اللفظ ليس الا دالا بالتواطؤ
قلنا ان اللفظ جنس الاسم واما الصوت فهو مادته لا مادة والمادة لا تستعمل في الحدود بدل الجنس وسيبين ذلك لك ان شاء
الله واما دلالة اللفظ بالتواطؤ فانما هي في الالفاظ الموضوعة اذ من الالفاظ ما يدل على اثر بلا تواطؤ نحو اح واح
كما ان منها ما لا يدل على اثر نحو ديز ومنها ما يدل على اثر لا معنى له كالعنقاء ولا بأس في عدم الدلالة ولا عدم التواطؤ كونه
لفظا فان اللفظ انما هو المركب من حروف سواء دل ام لا بالتواطؤ ام بغيره فاللفظ لا يدل على انه دال فضلا ان يدل
على انه دال بالتواطؤ فذكر التواطؤ واجب لاخراج ما يدل طبعا سواء كان قصدا كاصوات البهائم حين دعاء بعضها
بعضا او لا كالتنحنح واستغنى بعض المصنفين عن ذلك الا ان يقال ان اطلاق الدال على هذه الاصوات ليس الا بالاشتراك
فلا حاجة في اخراجها الى ايراد فصل اذ لا فصل الا بحسب المعاني الا انه يكون اللفظ والصوت متساويين في الغناء
عن هذا الفصل فان قيل لا يفهم من اللفظ الدال الا ما اصطلح عليه وهو مخرج لدلالة نحو اح اح قلنا لا يفهم ذلك
من مجرد اللفظ وانما يعلم من خارج والحد ينبغي ان يكون على نهج يعلم منه المحدود وجها ومنها بلا نظر الى غير الحد والا لكان
جائزا ان يقال في تعريف الانسان حيوان اذ لو كان يتبادر الى الذهن انه ناطق او يقال ناطق اذ يتبادر انه حيوان
وستعلم ان الحد لا يكفي فيه التمييز بل لا بد مع ذلك من الدلالة على ماهية المحدود فما ظن من ان قيد التواطؤ انما هو ليخرج
على ما بين الالفاظ واصوات البهائم ظن فاسد بل التواطؤ امر لا بد من ذكره في تتميم الحد فان الاسم انما هو اسم بالتواطؤ
لا بطبعه ولا بطبيعته على انه مشترك الالزام فان المتبادر من صوت دال ايضا ذلك وان قيل قد قيل في الحد انه لا يدل جزؤه
على معنى فانه يقال في الا بصير الذي معناه معنى الاعمى ويتوهم مقامه وهو اسم قلنا ليس ذلك اسما حقيقة وانما هو لفظ

مركب



مركب من اسم واداة كما في الحجارة من احجين ومثل مثل الحدود ونطق مركبات ذوات نسب الخاص او سلبية وهي بالحقيقة
ليست كذلك ومثل قولنا في النار في النار شامل هذه ليست باسماء ولا اقوال مطلقا بل لما كانت جارية مجرى الاسماء فانهم
اسماء غير محصلة وقس على ذلك الاسماء المتصرفة المعروضة للحركات الرافعة معانيها بدليل اختلافها بحسب اختلافات
المعاني وبدليل ان من الاسماء ما منعت من لحوقها لها وبدليل انه يمتنع على المعروض لها ما لا يمتنع على المطلق كما يمتنع
ان يدخل على زيد المرفوع في وعلى زيد اضرب وذلك لان الاسم حقيقة انما هو المعروض وهذه عوارض لا اجزاء كالانسان
والبياض فكما ان الانسان انسان في حالتي البياض وعدمه اسما وحدة المعتبر من حيث هو ابيض فكذا زيد المرفوع
فكما انه اذا اخذ الانسان الابيض مجموعا كان غير الانسان بل مفهوما مركبا كذلك الاسم المرفوع مثلا من حيث هو
مرفوع وان قيل ان الزمان اسم ويدل على مطلق الزمان والمتقدم اسم ويدل على الزمان الماضي وكذا التقدم وامس
وقد قيل انه مجرد عن الزمان قلنا ان الدلالة على الزمان انما بالعينية او الجزئية او باللحوق والتجرد انما يطلق بمعنى عدم
اللحوق لا عدم العينية والجزئية يقال زيد مجرد عن البياض ولا يقال الانسان مجرد عن الانسانية والحيوانية الا ان
يراد ان مادتها مجردة عنها فالاسم مجرد عن الزمان بمعنى انه لا يقترن معناه به من حيث انه يفهم من اللفظ كما يعلم من عنايته
الدلالة عليه في الكلمة لانه ليس الزمان نفس معناه او جزءه والزمان معنى الزمان وجزؤه البواقي الفصل الثالث
في الكلمة وهي لفظ يدل بالتواطؤ على معنى دل عليه على زمان ولا يدل واحد من اجزائها على شيء بانفراده وهو ابدا دليل
على ما يقال على غيره وهو المسمى عند العرب بالفعل والكلام في هذا التعريف كالكلام في تعريف الاسم واما قوله وهو
ابدا الخ فلا حاجة اليه عند الذين يقتصرون في الحدود على التمييز واما محصلو فن التحديد فلا يقنعون بالمميز الا اذا اضيف
في الدلالة على الماهية فعندهم لا بد من هذا القيد فان الافتقار في الكلمة الى اعتبار النسبة ليس باقل من الافتقار الى
اعتبار الزمان بل النسبة اولى بالاعتبار فان الزمان لها واعلم ان اول ما وضعت الكلمة في اليونانية كانت تدل
على الزمان الحاضر والكلام على الماضي والاستقبال كانوا يزيدون علامة واما في العربية فلفظ الحال والاستقبال
واحد في الاستعمال وهو صيغة المضارع نحو يمشي واذا اريد التعيين قالوا للحال هو ذا يمشي وللاستقبال سيمشي واما
في الحقيقة فلم يوضع المضارع الا للاستقبال وقد يستعمل لفظ الماضي واما الماشي والصحيح ونحوهما فاسماء مشتقة
فقولنا انه ماش او صحيح لا يدل على زمان وان تجوزنا في الحال في الاستعمال والفرق بينها وبين الاسم انها تدل على
موضوع وعرض هو مصدرها المشتق منه وتنسب فيها والفرق بينها وبين الفعل ان الفعل يدل مع جميع هذه المعاني
على زمان النسبة واعلم انه ليس كل فعل كلمة لان نحو امشي ونمشي بالنون وتمشي بالخطاب افعال مع انها تحتمل الصدق

والكذب وذلك لان الهمزة والنون والتاء دلت على موضوعات معينة فقد دلت على غير ما دل عليه نفس الفعل
فلا فرق بينها وبين انا امشي ونحن نمشي وانت تمشي بخلاف يمشي بياء الغيبة فانها لا تدل على ذلك فان قيل يمشي
ونمشي بالنون والتاء ليست مركبة لان الحرف الاول من كل وان دلت على معنى هو الموضوع الخاص فالباقي لا يدل عليه
لان اوله وهو الميم ساكن واللفظ الساكن الاول لما انه ليس بلفظ لانه لم يجز الابتداء بالساكن واللفظ ليس بدال اذ لا جاز ذلك
قلنا لا يلزم في المركب ان يدل كل جزء منه منفردا على معنى مستقل بل يكفي دلالة الاجزاء حال كونها اجزاء على المعاني المستقلة
ولا شك ان الجزء الاخير حال كونه جزءا يدل على معنى صحيح وان لم يدل بانفراده على انا نقول المعتبر في الكلمة ان لا يدل شيء من
اجزائه على معنى فاذا ثبت ان الجزء الاول من هذه الالفاظ يدل على معنى ثبت انها ليست كلمة وهو المطلوب فان قيل
يمشي بالياء التحتانية يصح ان يقال له صدق او كذب فانه في قوة ان شيئا ما يمشي فهو ايضا ليس بكلمة كامشي ونمشي وتمشي
قلنا ذلك وهم فان يمشي ليس معناه ان شيئا ما يمشي والا لكان اذا كان في العالم شيء يمشي كان صادقا وانما يكون
كاذبا اذا لم يكن شيء من العالم يمشي وليس كذلك وايضا لم يصح حمله على شيء معين نحو زيد وكان معنى زيد يمشي زيد شيء
من الاشياء يمشي فنقول اما ان يكون المعنى شيء موصوف بانه يمشي ليكون مركبا تقييديا او يكون المعنى ان شيئا من الاشياء
يمشي وحمل الاول على نحو زيد صحيح لكنه ليس معنى يمشي في لغة العرب والثاني خبر لا يمكن ان يحمل على شيء بل المراد بدلالة يمشي
على امر غير معين انه يدل على ان في الواقع الشيء موضوعا معينا في الخارج وهو عند المتكلم ايضا معين ولكنه غير معين عند السامع
لعدم دلالة اللفظ عليه فاذا لم يذكر ذلك الموضوع المعين وان كان اعم الاشياء فانه ايضا معين لم يمكن ان يحكم عليه بصدق
او كذب ولا فرق بينه وبين يمشي وذلك بخلاف امشي واخويه فانها تدل على موضوع شخصي وهل معين اخص من الشخصي
فان قيل الاسماء المشتقة مركبة من المادة والصورة فلا يكون اسماء وكذا الافعال نحو يمشي ويمشي فلا يكون كلمات قلنا
لا عبرة بمثل هذه الاجزاء فان المراد الاجزاء المرتبة المسموعة بالاستقلال نحو عبد الملك ولو سلم فلا يضر ذلك المنطقي
فان المنطقي لا يبحث عن لغة خاصة بل انما يعرف الاسم والكلمة على العموم فان لم يكونا في لغة العرب فلا شك بجواز وجودهما
في لغة اخرى فان اللغات مختلفة فربما يكون اللفظ مفردا في لغة وما بمعناه في اللغة الاخرى مركبا كالجاهل ونادان

الفصل الرابع في تعلق الكلمة والمشتق بالمصدر وبكلمة المحصلة وغير المحصلة والمعرفة وغير المعرفة اعلم ان الكلمات
والاسماء المشتقة كما عرفت تدل على معنى موجود في موضوع فاعلم انه قد يدل على ذلك المعنى باسم يقال له المصدر وهو
على نوعين الاول ما لا يدل على المصدر اي حدوث الشيء من الشيء وفيه فهو كالاسم المطلق في عدم الدلالة على
~~المصدر اي حدوث الشيء من الشيء او فيه فهو كالاسم المطلق في عدم الدلالة~~ على موضوع ونسبة اليه والثاني ما يدل

على

ثم بلغت معارضة من اصل الاصل
كتبه مؤلفه عفا الله تعالى عنه

على ان ذلك المعنى حصل من موضوع او فيه فهو كالاسم المشتق في الدلالة على موضوع والنسبة اليه فمن المعاني ما لا يكون
له اسم المصدر فيدل عليه بالاسم المطلق كالصحة ومنها ما يكون له اسم المصدر لا المطلق فيدل عليه به وانه لم يطلق
موضوع كان بفرض ان ليس لمعنى الاشراق اسم يدل عليه مطلقا فانه يوجد له الاشراق ومنها ما يكون له الاسمان كالبياض
والابيضاض ثم انه اذا كان للمعنى اسم مطلق واسم مصدر فمن عادة العرب انهم لا يدلون بالكلمة الا على معنى اسم المصدر
لا على معنى الاسم المطلق وحمله على الموضوع فان دلت ثنائيا مثل يجوهر زيد فانه لا يدل الا على الجوهر اي حدوث الجوهر
لزيد لا على الجوهر عليه ويشبه ان يكون لغة لا مناقشة فيها ذلك واعلم ان الكلمة محصلة وغير محصلة على قياس الاسم
فالمحصلة نحو صح وغير المحصلة نحو لا صح قال المعلم الاول لانها تدل على شيء مطلق سواء كان موجودا او معدوما
فنقول انه كان المراد بالشيء هو الموضوع اي يدل على موضوع سواء كان موجودا ام لا فذلك ليس كذلك لما
يبين من ان موضوع المعدولة لم يوجد البتة فالحق ان المراد المعنى المحمول اي يدل على محمول اعم من ان يكون
وجوديا او لا الا ترى ان لا ابيض يشمل سواد وعدم اللون هذا ولعل العرب لا يستعمل الكلمة الغير المحصلة بل الحرف
سلبا او دوا بالسلب فقط واعلم ان الكلمة في اللغة اليونانية قسمان قائمة ومعوجة فالقائمة ما يدل على الحاضر والمعوجة ما يدل
على الماضي والمستقبل وقد عرفت انه لا يجري في العربية واعلم ان الكلمة تشارك الاسم في الدلالة المستقلة ولذا اذا
سئلت ما فعل زيد فقلت ضرب كان نحوا صحيحا في حكم الخبر مفيدا فانه محتملا للصدق والكذب حيث يقدر
بتقديمهم من السؤال كما تقول ضارب وكما تقول في جواب من في الدار زيد ولذا يصح ان يقع جزءا تاما الكلام
بخلاف الادوات كمن وعلى فانهن نواقص الدلالات لانها تدل على نسبة امر غير معين او على لا نسبة كذلك فلا يصح ان
يقع جزءا تاما للكلام ولذلك اذا سئلت ما فعل زيد او اين زيد فقلت من او في لم يفد شيئا وكذلك الكلمات الوجودية
ايضا انما تدل على نسبة امر غير معين الى موضوع غير معين في وقت معين فاذا لم يذكر المنسوب ولم يعين لم يكن معنى فهو ما
نحو كان وصار فلو سئلت ما فعل زيد فقلت كان وصار لم يكن جوابا **الفصل الخامس** في القول والتام اعلم ان القول
هو اللفظ المؤلف اي الذي يدل جزؤه على معنى مستقل نحو انسان وكاتب في انسان كاتب بخلاف نحو عبد الملك
علما فان شيئا من العبد والملك لا يدل على معنى بما هو جزء لهذا اللفظ وان كانا دالين على معنى باعتبار انفرادهما
ان دلالة الاقوال ايضا بالتواطؤ كدلالة المفردات ولا يمكن لقائل ان يقول ان كلا منها ليست بالتواطؤ فان ذلك فاسد
والا لما تغيرت هيئات التركيب بحسب اختلاف اللغات وليس كذلك كان المضاف يقدم في لغة العرب ويؤخر في
بعض اللغات ونحو ذلك كثير نعم نفس التركيب ليس بالتواطؤ فانه لا امر لا يمكن تركه واعلم ان تركيب القول على وجوه الاول

تركب الحدود والرسوم وهو التركيب التقييدي الذي يصح ان توسط بين لفظيه لفظ الذي نحو الحيوان الناطق اذ يصح
لان يقال الحيوان الذي هو الناطق الثاني تركيب يقصد به بالذات الدلالة على ما في النفس وهو الاخبار وقد يعرف
من وجه كالتمني والتعجب الثالث تركيب يقصد به الدلالة على طلب حدوث شيء من المخاطب اما قولا وهو الاستفهام
او فعلا وهو امر ان كان الطالب اعلى والتماس ان كان مساويا وسؤال ان كان ادنى واعلم ان المقصود بالبحث
في هذا الفن القول الخبري والتقييدي لان الاول نافع في التصديقات الموصلة الى التصديقات والثاني في القول
الموصل الى التصورات والقول الخبري يكون جازما وغير جازم والاول اولى بالنظر من الثاني في البرهان والثاني
اولى بالنظر في الخطابة والشعر القول الجازم اقسام الاول ما يكون فيه نسبة بلزوم او عناد لمعنى ذي نسبة الى معنى ذي
نسبة وهو القضية الشرطية متصلة ان كانت النسبة بالعناد نحو اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
فالشرطية بالحقيقة قضايا الا انها خرجت عن الصدق والكذب بادخال اداة الاتصال او الانفصال الثاني نسبة
معنى الى معنى في احدهما نسبة واعتبر جملة نحو زيد قايم نقيضه الثالث نسبة معنى غير ذي نسبة الى الحركة كذلك نحو زيد حيوان
الرابع نسبة معنى الى اخر يكون فيهما او في احدهما نسبة لكن امكن العدول عن المركب بلفظ مفرد نحو زيد حيوان ناطق اذ يمكن
عن المركب بانسان وهذه كلها حملية وبسيطة وخاصيتها ان النسبة التي فيها بمعنى انه يقال للموضوع انه هو المحمول وليس
هو ولا يقال مثل ذلك في الشرطيات بل انما يقال فيها ان هذا تالي ولازم او معاند لذلك ثم ان البحث هنا في الحمليات
وسيأتي في الشرطيات ان شاء الله تعالى واعلم ان اول القضايا وابسطها الحمليات واول الحمليات وابسطها الموجبات
منها لان السوالب ترفع نسب الموجبات لان الموجبة لا بد فيها من منسوب ومنسوب اليه ونسبة وجودية والسالبة لا بد
فيها من منسوب ومنسوب اليه ورفع النسبة الوجودية ولا شك ان رفع الشيء متاخر عن ذلك الشيء وموقوف على
وجوده بمعنى انه لا يعقل الا بعد تعقل الايجاب ولا ان الايجاب داخل في السلب وجزء له كما توهم بعض فان ذلك خلف محال وكيف
يمكن ان يتصور ان يكون احد المتنافيين جزء الاخر ومجامعا معه بل الذي لو انفرد كان ايجابا ماخوذ في حد السلب والذي
لو انفرد كان موجبا للموضوع موجود في المسلوب لفظا ومعنى كما يقال زيد ليس يكون قائما فان كان قائما لو انفرد
كان موجبا لزيد لا انه جزء موجب وذلك كما يقال ان العدم موقوف على الملكة بمعنى انه ما لم يعقل لم يعقل لا انه
جزؤه بل انما يوجد في حده كما يقال ان العمى عدم البصر اي العدم المضاف الى البصر لا انه مركب من العدم والبصر

الفصل السادس في تعريف القول الجازم البسيط الاول اي الموجب والثاني اي السالب ومعرفة شرائط تقابلهما اعلم
ان كل قول جازم لا بد فيه من ثلاثة امور موضوع ومحمول ونسبة بينهما ولا بد للمستدل ان يتصور ليعتقد تلك النسبة

بالزوم نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة ان كانت النسبة

موجب

موجبا او سالبة ولا يكفي مجرد التصورات الثلاثة فاذا عبر عنه لزم ان يكون بازاء هذه الثلاثة الامور ثلاثة الفاظ يدل
كل على واحد منها ولا يكفي الدلالة على الموضوع والمحمول فقط لان مجرد التاليف بين معنيين لا يكون موجبا لنسبة بينهما
وارتباط والا لكان نحو قول القائل السماء الارض العنقاء الذي ونحو ذلك يدل على النسبة وليس كذلك بل نقضه وانما
هو كالتعداد لاشياء منفردا منفردا وكذلك مجرد التاليف لا يدل على النسبة التقييدية فالحدود انما هي حدود لدلالة الهيئة
التركيبية النازلة منزلة اللفظ المشتمل على النسبة التقييدية فان قولنا حيوان ناطق انما يكون حدا لانه بمعنى الحيوان الذي
هو ناطق ويسمى اللفظ الدال على النسبة رابطة وهي واجبة الاتيان في لغة اليونانيين في الحمليات والشرطيات بالكلمات
الوجودية وربما تحذف في لغة العرب في الحمليات واما الشرطيات فلا بد من الاتيان اما في المتصلة فنحو ان كان
كان واما في المنفصلة فنحو اما واما واعلم ان هذا اللفظ اصطلاحا اداة ولكن قد يكون في لغة العرب في قالب الاسم نحو
هو في زيد هو قايم وقد يكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية نحو كان زيد قايما ويكون زيد قايما وربما يوجد
فيها فيراد منها نفس الربط من غير زمان نحو كان الله غفورا رحيما او يراد الزمان ولكن زمان غير معين نحو كل شيء
يكون فردا واما لغة الفرس فهي اجمع لا تخلو عن الرابطة اما بلفظ مفرد نحو زيد دبير هست او دبيرهي او دبير هو واما
بحركة نحو زيد دبير [illegible] واعلم ان الرابطة لما كان الاحتياج اليها لانها موجبة لوحدة القضية الحاصلة
من ارتباط المحمول بالموضوع وجب ان يكون القول الجازم واحدا اما بسيطا وهو الحملي اولا وهو الشرطية اما
الاول فلان الايجاب فيها انما يدل على ان الموضوع هو المحمول فلا بد من ان يكون كل من الموضوع والمحمول واحدا لا
والمعنى اذ لا يمكن حمل ان على معاني الاول كل معنى بالنسبة الى كل حمل على حدة فاذا قلت العين جسم واردت بالعين
معانيها جميعا او اثنين او ثلاثة منها لم يكن ذلك قضية واحدة بل في حكم ان يقال البصر جسم والدينار جسم والينبوع
جسم وهكذا واما الثاني فلان الشرطية اصلها قولان جازمان قد اخرجهما عن الجزم وعن احتمال الصدق و
الكذب وكونه قضية لفظان او لفظ واحد كالرابطة فيها بعد ما كانا قضيتين فليست بسيطة نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ففي الاول لفظان ان والفاء اخرجا القضيتين عن
الاحكام المذكورة وفي الثاني ان فقط ولذلك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت لم يكن كلامك تاما وانتظر
السامع لحاق شيء اخر وكذلك فالنهار موجود وكذلك كان النهار موجودا من حيث انه جزء الشرط قد سبقه وكذلك
طرفا قولك اما ان يكون كذا او كذا وقد علم بذلك ان القول الجازم المتعدد اما ان يكون متعددا لفظا ومعنى او
معنى فقط كالمثال المذكور وان الالفاظ كيف يدل من حيث هي الفاظ لا الايجاب ولا سلب وان التركيب على كم وجه

المعلم الاول ان القول الجازم فيه ما الف بين اثنين على سبيل الايقاع او النزع والتركيب الثاني هو القول المركب واعلم
ان لهذه الالفاظ ثلث احتمالات الاول ان يكون المراد بالايقاع والنزع الايجاب والسلب الحمليين ويكون المراد
بالايقاع الايجاب والتلو وبالنزع السلب والعناد ولكن يشكل بالمنفصلة السالبة فانه سلب العناد وسياتي ما
يحل به الاشكال من رجوعه الى العناد بالقوة الثالث ان يكون المراد بالايقاع الايجاب والتلو والعناد وبالنزع
السلب والحكم بعدم التلو وعدم العناد ولكن الوجه الاول اظهر من الاخيرين وما قيل من ان السلب حكم ...
ليس بشيء فان النفي والسلب بمعنى الا ان يقولوا ان النفي اعم اذ يقال النفي للانسان ولا يقال له السلب اذ لا
نسبة لكن هذا الفرق مما لا يدل عليه لغة ولا اصطلاح واعلم ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله لان
القضية الموجبة قد يكون لها مسلوبة عند قائل اخر وكذا العكس ويسمى هذان الايجاب والسلب متقابلين ومتناقضين
وشرط في تحقق التناقض من اتحاد موضوعيهما ومحموليهما والاتحاد فيما يتعلق بالحمل من الكل والجزء والشرط
الحمل فعلا وقوة ومكانا وزمانا وجهة واضافة فيصح قولك زيد قائم بمصر وليس بقائم ... وزيد ليس بكاتب وقولك
زيد بصير بعينه وزيد لا يبصر بيده وقولك المسكر حرام اى ما هو مسكر بالفعل والمسكر ليس بحرام اى ما هو مسكر
بالقوة وقولك زيد قائم في الدار و[زيد] ليس بقائم في السوق وقولك زيد قائم اليوم وزيد ليس بقائم غدا وقولك
زيد متكيف بلونه وزيد ليس متكيفا بمقداره وقولك الثلثة نصف الستة والثلثة ليس بنصف الاربعة ...
وسياتي ان شاء الله تعالى العزيز ما يعتبر فيه غير ما ذكر باعتبار السور وجهة القضية

الفصل السابع في القضايا المحصورة
والمهملة والمخصوصة وتقابلها على سبيل التناقض وتداخلها وبيان مواد القضايا اعلم ان موضوع الخبر اما جزئي
فالقضية مخصوصة ولا يشترط في نقيضها سوى ما ذكرنا او كلي فاما ان يحكم على جميع افراده او على بعضها او لا يعين
باللفظ كليها وبعضها فالموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان وسياتي تحقيقه في اول مقالات انولوطيقا الاول
والسالبة الكلية اما في اللغة الفارسية فيلزم فيها قيد هيچ لعموم واما في العربية فكان الاصل فيها ان يقال ليس
ولا واحد من الانسان بحجر مثلا اى لا يوجد انسان حجرا ولا يوجد واحد من الناس حجرا ولكن قد شاع في استعمالهم
انهم يكتفون بقولهم ليس احد من الناس بحجر واعلم ان هاتين القضيتين اعني الموجبة الكلية والسالبة الكلية انما تتقابلان
تقابل التضاد دون التناقض اذ ربما تكذبان نحو كل انسان كاتب بالفعل وليس ولا واحد من الناس بكاتب
بالفعل واعلم ان حال المحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية او السلبية في الواقع مع قطع النظر عن بياننا وتصورنا
قد يكون دوام الصدق ووجوبه وقد يكون دوام الكذب ووجوبه وقد يكون لا دوام الصدق ولا وجوبه وكذلك

ويكون المراد بالقول المركب الشرطي او القياس او كليهما الثلث لم يكن المراد بالايقاع الا ما هو معلوم

وتقابلها على سبيل التضاد

ولا دوام الكذب ولا وجوبه

يسمى

يسمى مادة القضية واعلم ان مادة القضية اذا كانت هي الوجوب كانت القضية الكلية الموجبة صادقة والقضية الكلية
السالبة كاذبة وان كانت هي الامتناع كان الامر بالعكس وان كانت الامكان فكلتاهما تكونان كاذبتين واما الجزئيتان
فكلتاهما صادقتان اذا كانت المادة الوجوب والامتناع واما اذا كانت الامكان فقد اشتهر انه يجب صدقهما وفيه
تامل ولو سلم ذلك فانما يحس في الصناعات والحرف التي يحتاج اليها الناس ثم انما ينبغي نظر وترتيب قياس ليس
من شان المبتدي ان يفهم والاولى ان يقال انهما يجوز ان يكونا صادقتين نحو بعض الانسان كاتب بالامكان وبعض
الانسان ليس بكاتب بالامكان واما المتخالفان اى المتفقتان في الكيف المختلفتان في الكم فان كانتا موجبتين
صدقتا الجزئية في مادة الوجوب وكذبتا في مادة الامتناع وان كانتا سالبتين كانتا بالعكس واما في مادة الامكان
فتقتسمان الصدق والكذب فان الكليتين منهما كاذبتان واما الجزئيتان فصادقتان على الاعتبار الذي ذكرنا اما كلا
كما هو المشهور او بعضا على ما قلنا واعلم ان كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فان الماهية الكلية اعتبارها بنفسها
غير اعتبار عمومها اى شمولها لجميع الافراد وغير اعتبار خصوصها اى عدم شمولها فاذا حكم على ماهية كلية بلا شرط
عموم او خصوص لم يكن لنا ان نعين شيئا من الاعتبارين لكن اذا حكم عليها عامة استلزم ان يصدق عليها خاصة ولا عكس
البتة فلهذا ان اعتبرت خاصة فذاك وان اعتبرت عامة استلزمت الخاصة ولا يمكن ان لا يصدق لا عامة ولا خاصة
فان الحكم الصادق على الكلي لا يخلو عن احد الاعتبارين في الخارج واما الحكم على الكلي من حيث هو كلي بلا نظر الى
الافراد كحمل النوع على الانسان قلنا نعتبره هنا ولما ذكرنا قيل لا تضاد بين المهملتين الحاصلتين في الكليتين التي
لم يبين فيهما كمية الافراد فان التضاد انما يكون لوصف العموم لكنهما في حكم المتضادتين وفي قوتهما بمعنى انه يجوز ان يكون
المراد بهما الكليتان فتتضادان كما يقال ان الجزئيتين في حكم المتناقضتين وفي قوتهما لجواز ان يكون المراد بالبعض فيهما
واحدا فهذا معنى ما قيل ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بالمهملتين قد يمكن ان يكونا متضادين وقيل في تفسيره
ان مثل الانسان صحيح وليس بصحيح متضادان حكما لان ليس بصحيح في معنى مريض وما قلناه اولى فان هذا التفسير
يوجب ان يكون المراد بالتضاد المقرر هنا غير الذي اعتبرناه وقد علم ايضا ان معنى كون المهملة في حكم الجزئية
ماذا وزعم بعضهم ان لا مهملة اصلا لان ما يجعل مهملة مشتملة على الالف واللام وهي تفيد الاستغراق وهو غلط
من وجهين الاول انا لا نسلم ان اللام للاستغراق مطلقا الا ترى الى قولهم الانسان نوع وانه يحمل الضحاك على زيد ولا
يحمل عليه كل ضحاك والثاني انه لا يلزم من عدم المهملة في لغة العرب عدمه في لغة اخرى وايضا اخذ الالف
واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواد الا ترى ان قولك الابيض ابيض بالضرورة صادق بخلاف كل ابيض ...

فالحكم ...

فاذا ورد الحكم عليها بنفسها استلزم الحكم عليها خاصة

ابيض بالضرورة وقد علم مما ذكرنا ان هناك كليه في الموضوع وكليه في الحكم والدال على الاول لفظه وعلى الثاني هو السور وكليه الحكم بمعنى ثبوت المحمول لكل افراد الموضوع بلا نظر الى كليه المحمول فان اريد الدلالة عليها نزيد لفظا اخر على المحمول كان يقال كل انسان كل حيوان او الانسان كل حيوان وهذه القضيه تسمى محرفه وستعلم حالها في الفصل التالي

الفصل الثامن في المخرفات الشخصيه والمهمله اعلم انه اذا كان المحمول جزئيا يحتمل ابتداء ان سور الايجاب الكلي والجزئي يرد انه سا كان الموضوع كان يقال زيد كل هذا الشخص او بعضه لان هذين اللفظين انما يستعملان اذا كان لما اضيفا اليه افراد كلها او بعضها والشخص لا فرد له وذلك لانا لا نريد بالكل والبعض هنا الاكل واحد واحد وبعض الافراد لا كل الاجزاء وبعضها ليرجع اضافتهما الى الشخص واما سور السلبين اعني ليس ولا واحد في الكلي وليس كل في الجزئي فهما صادقان في الواقع اذا ما كان الموضوع ولكنهما يوهمان كذبا نحو زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص وزيد ليس كل هذا الشخص فانهما من حيث مفهومهما المطابقي صادقان فلانا لم يكن للشخص افراد صح ان الشيء ليس جميع افراده ولا بعضها ولكنهما يوهمان انه لما اتصلا به وهو الشخص افرادا والا لما لايبالى شانه وان كان المحمول كليا فان كان الموضوع شخصيا كان سور الايجاب الكلي كاذبا ابتداء لعدم صدق ان زيدا كل انسان مثلا وسور الايجاب الجزئي صادقا في مادة الوجوب كاذبا في الامتناع مترددا في الامكان وسور السلب الكلي في الوجوب كاذبا وفي الامتناع صادقا وفي الامكان متوقفا فيه واما السلب الجزئي فهو صادق على كل حال لان قولك زيد ليس كل حيوان صادق ابتداء الشخص ليس كل افراد الكلي واما الموضوع المهمل فسور الايجاب الكلي فيه قد يظن انه صادق في بعض المواضع كان يقال الانسان كل ضاحك ونحن نقول اما في مادتي الامتناع والامكان فالكذب ظ واما في مادة الوجوب فنحن نقول انه كاذب ايضا فان المراد بالموضوع هنا هو الطبيعه وكيف يحمل على الطبيعه كل ضاحك والا لزم ان يكون كل من افراده كل ضاحك وان اعتبر من حيث العموم كذب ايضا فان الانسان العام ليس الا الضاحك العام ولا يمكن ان يعتبر كل ضاحك بمعنى كل افراد الضاحك لما علمت من معنى السور ولو سلم لم يصح ايضا فان عموم الانسان ليس بمعنى كل افراده فكيف يحمل عليه كل الضاحك نعم لو قيل الانسان العام هو الضاحك العام كان صادقا واما سور السلب الكلي ففي مادة الوجوب العام يكذب مطلقا وفي الوجوب المساوي يكذب اذا اريد ما يفهم من ظاهر اللفظ فانك اذا قلت الانسان ليس ولا واحدا من الضحاك فلا اردت سلب كل ما يقال له الضحاك خاصا او عاما كذبت القضيه وان اريدت الافراد الخاصة وبالانسان مفهومه العام حتى يكون المعنى ان ذلك المفهوم العام ليس ولا واحدا من اشخاص الضحاك كان صادقا

واما

واما في مادة الامتناع فصدقه ظاهر كقولك الانسان ليس ولا واحدا من الحجر واما في مادة الامكان فان كان المراد بالانسان مثلا الطبيعه العامة كان صادقا والا كذب واما سور الايجاب الجزئي فصادق في الكل الوجوب العام نحو الانسان بعض الحيوان واما الوجوب المساوي نحو حمل الضاحك على الانسان فان اريد بالانسان مفهوم العام وطبيعيا واريد عمومه للافراد لم يكن صادقا اذ المفهوم ليس بعض الضاحك وجميع الافراد ليست بعض الضاحك بل افراد الانسان والضاحك متساويان واما ان اريد بالانسان ما صدق افراد الانسان فهو صادق واما في الممتنع فكاذب البته نحو الانسان بعض الحجر واما سور السلب الجزئي فصادق مطلقا نحو الانسان ليس هو كل حيوان والانسان ليس هو كل ضاحك والانسان ليس هو كل كاتب ولنضع لكل من المخرفات الشخصيه والمهمله لوحا يكون اجمالا لما فصلنا اما اللوح الاول فهذا

الايجاب الكلي			الايجاب الجزئي			السلب الكلي			السلب الجزئي		
الوجوب	الامكان	الامتناع	الوجوب	الامكان	الامتناع	الوجوب	الامكان	الامتناع	الوجوب	الامكان	الامتناع
كاذب			صادق	متردد	كاذب	كاذب	مردد	صادق	صادق		

واما الثاني فهذا

وجوب مساوي	كاذب
وجوب عام	
امكان	
امتناع	
وجوب مساوي	صادق لو اعتبر الموضوع عاما والمحمول الشخصي صادق وكاذب لو اعتبر المحمول اعم من الاشخاص والطبيعه
وجوب عام	كاذب
امكان	صادق لو اعتبر الطبيعه العامه والا فكاذب
امتناع	صادق
وجوب مساوي	صادق لو اعتبر الجمهور وكاذب لو اعتبر [illegible] الطبيعه او العموم
وجوب عام	صادق
امكان	
امتناع	كاذب
وجوب مساوي	صادق
وجوب عام	
امكان	
امتناع	

والانسان ليس هو كل حيوان

الفصل الرابع في المحصورات المنحرفة اعلم انه اذا كان الموضوع مسورا بالسور الكلي الموجب فلا يصدق جعل سور
المحمول ايضا كذلك نحو كل انسان كل حيوان او كل ضاحك او كل كاتب اذ يلزم ان يكون كل فرد من افراد الانسان
يصدق عليه كل فرد من افراد المحمول وهو باطل بالضرورة وقيل يصح كل الناس كل الضاحكين لتوهم ان الكل بمعنى
المجموع وقد عرفت معناه هنا واما اذا سور المحمول سور السلب الكلي فانما يصدق يقينا في الممتنع واما في
الواجب فيكذب يقينا وفي الممكن ايضا يكذب يقينا على القول المشهور فيه واما على ما قلناه فقد يكون صادقا
وقد يكون كاذبا وهو ظ فهو كل انسان ليس ولا واحدا من الحجارة صادق البتة بخلاف كل انسان ليس ولا واحدا
من الفيلسوف فانه اما كاذب او محتمل وبخلاف كل انسان ليس ولا واحدا من الحيوان فانه كاذب واما اذا سور
المحمول بسور الجزئي الموجب فانما يصدق في الوجوب عاما او سائرا نحو كل انسان بعض الحيوان او بعض الضاحك
واما في الامتناع والامكان فكاذب واما اذا سور بسور السلب الجزئي فهو صادق في جميع المواد نحو كل انسان لا كل
الحيوان وكل انسان لا كل الحجر وكل انسان لا كل الكاتب واما اذا كان الموضوع مسورا بسور السلب الكلي
فان سور محموله بالايجاب الكلي صدق في جميع المواد نحو لا واحد من الناس كل حيوان او كل ضحاك او كل
كاتب واذا سور محموله ايضا بالسلب الكلي صدق في الوجوب دون الامكان والامتناع مثلا قولنا ليس ولا
واحد من الانسان ليس ولا واحدا من الحيوان او الضحاك صادق لصدق كل انسان فهو حيوان وضحاك
وقولنا ليس ولا واحد من الانسان ليس ولا واحدا من الحجر او ليس ولا واحدا من الكاتب كاذب لاستلزامه
ان كل يكون انسان حجرا او كاتبا واما اذا سور المحمول بسور الايجاب الجزئي فيكذب في الوجوب والامكان و
يصدق في الامتناع نحو قولك ليس ولا واحد من الانسان بعض الحيوان او بعض الكاتب كاذب الاول بالجزء
منا في الاخير قولك ليس ولا واحد من الانسان بعض الحجر صادق واما اذا سور المحمول بسور السلب الجزئي فهو
كاذب في المواد الثلث نحو ليس ولا واحد من الناس ليس كل الحيوان او ليس كل الكاتب او ليس كل الحجر واما
اذا سور الموضوع سور الايجاب الجزئي فيكون صادقا حيث يكذب المقرون بالسلب الكلي وكاذبا حيث
يصدق اذا تحققت شروط التناقض مثلا قولنا بعض الانسان ليس ولا واحدا من الحيوان كاذب وقولنا
بعض الانسان ليس ولا واحدا من الكاتب صادق وقولنا بعض الانسان ليس كل الحيوان او الكاتب او الحجر صادق
وكذا اذا سور الموضوع سور السلب الجزئي كان صادقا فيما يكذب فيه المسور بالايجاب الكلي وكاذبا فيما يصدق
فيه بالشرط المذكور مثلا قولنا ليس كل انسان كل حيوان او كل حجر او كل ضحاك صادق وقولنا ليس كل انسان

ليس ولا واحدا من الحجر كاذب وقولنا ليس كل انسان ليس ولا واحدا من الحيوان او الكاتب صادق وقولنا
ليس كل انسان بعض الحيوان كاذب وقولنا ليس كل انسان بعض الكاتب او الحجر صادق وقولنا ليس كل انسان
ليس كل حيوان او الكاتب او حجر كاذب وقيل ان المنحرفات لا فائدة فيها بل كلها مردودة والحق ان كون اكثرها كذلك دون الموفق
وقيل انها ليست صادقة لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد الثلث وبعضها في الوجوب والامتناع وما كان كذلك
لم يكن صادقا معنى ثم ليست موجبات خالصة ولا سوالب خالصة وفيه نظر اما اولا فلانه كان بين الموضوع والمحمول
نسبة كذلك في المحمول اذا نظر الى اجزائه نسبة اخرى فالقضية بالنسبة الى كل نسبة حالة ليست لها بالنسبة الى الاخرى
فكما يعتبر الحالة الاولى فلا باس بان يعتبر الحالة الثانية لو اعتبر فيها وليس النظر الا الى صدق القضية فلينظر اليه فكل
مع صدقها لحذها واما ثانيا فلانه لا يخ اما ان يكون مراده بالمعاني المعاني المعقولة من الايجاب والسلب او صورة
القضية وعلى التقديرين فهو كاذب فان الايجاب والسلب في الصادق صادق وفي الكاذب كاذب فلا معنى لنفي الصدق
بينهما وكذلك صورة القضية في البعض صادقة وفي البعض كاذبة كما في سائر القضايا واما ثالثا فلان الكبرى مم اذ
ليس الصدق والكذب الا بالنظر الى الواقع موافقة او مخالفة سواء كانت في مادة او اكثر واما رابعا فلانه لا معنى لخلوص
الايجاب والسلب ونفيهما بل اي حكم حكمت على الشيء بانه هو فايجاب وان حكمت بانه ليس هو فهو سلب سواء كان المحمول
حيوانا او لا واحدا من الحيوان او كل حيوان او نحو ذلك ثم لا تظن ان ما زاد على المحمول من مادة القضية بل من مادة
المحمول ومادة القضية انما هي المجموع من المحمول وهذه الزوائد فلو كانت قلنا كل انسان ليس ولا واحدا من الحجر لم يكن
المحمول الا ليس ولا واحدا من الحجر لا الحجر فلا ينبغي ان يكون الصدق والكذب في هذه القضايا باعتبار المجموع الذي
هو المحمول وقال بعضهم تنزلا عما قال من ذلك القائل ان اقتران المحمول بسور الكلي صحيح اذ يصدق القضية نحو كل انسان
قابل كل صناعة وهو غلط لان القضية المنحرفة انما تكون منحرفة اذا كان مجموع سور المحمول والمحمول محمولا ويكون المحمول
الاصلي جزؤه بل لا يكون ما يسمى في الحقيقة سورا سورا بل جزءا من المحمول وهذا وجه التسمية بالمنحرفة فانه قد انحرفت
القضية عن اصلها حيث كان الاصل ان لا يلحق الكمية المحمول اذ لا يتعدد المحمول الا من حيث وجود طبيعته في الموضوع او
سلبها عنه فكان المحمول في الاصل محمولا مستقلا والان صار جزء المحمول والمثال الذي اتى به هذا المتقرر فيه السور بالمحمول

لتعدد موسمه فان الصناعة لتحمل فلا يصح الاستشهاد
المذكور واما لوح هذه
القضايا فهذا

من المهملات بهذا الاعتبار ولو كان اللفظ دالا عليه لزم ان يكون المهملتان المختلفتان ايجابا وسلبا متناقضين وليس
بهما ان معتبر من حيث هي بلا نظر الى عموم او خصوص وان كانت المادة يجب فيها الكلية اذكم من فرق بين الحكم الاتي
فعلا والذي لو حكم به كان صحيحا فان قيل كيف تقول بصدقهما والموضوع واحد فقد حكم عليه بالنقيضين قلنا ليس
الانسان مثلا في القضيتين واحدا بالعدد بل اما معتبر مطلقا او متخالفين ان عينا في الذهن لا بالنظر الى مفهوم اللفظ
والوحدة بالحد لا تفيد الا ترى انا نحمل الزوجية والفردية على العدد وهو واحد بالحد واعلم انه يمتنع ان يكون لقضية
واحدة نقيضان مثلا ليس نقيض ايجاب محمول واحد لموضوع واحد بالشخص الا سلبا واحدا وهو سلبه عن ذلك المحمول
الا ان يكون بحذف التعيين لنظيره فقط اصل المحصورات والشخصيات الموقتة بالماضي او الحال يتعين فيها الصدق و
الكذب لذواتها لحصول ذوات موضوعاتها مع اوصافها المحمولات عليها اما في المحصورات فلنقائض الموضوعات
واما في الشخصيات فلسبب المعين وهو الزمان واما الشخصيات الموقتة بالاستقبال فلا يتعين فيها صدق ولا
كذب اذ لو تعين لزم ان يكون كل شيء اما ضروريا وقوعه في الخارج او ضروريا لا وقوعه فان تعين الصدق او الكذب
لا يكون الا بان يكون ذلك واجبا لنفس الامر او لسبب داع اليه فيلزم ان يكون اذا قيل مثلا يوجد زيد غدا وجود زيد متعينا
ان كان صادقا وان كان كاذبا لزم ان يكون عدم الوجود متعينا فيكون اذا وجد زيد الان كان وجوده ضروريا فانه يحتمل
ان يكون كان قبل وجود زيد وكان متعين الصدق ولا نسلم ان تعين الصدق انما يكون اذا لم يجز خلاف ما حكم به فلا
بد وان يكون وجوده ضروريا ولا يمكن ان يكون ضرورته تابعة للقول بل القول تابع لما في الواقع فلا بد وان يكون
ضروريا بنفسه فقد علم انه لا يجوز تعين الصدق في احدى القضيتين الشخصيتين الاستقباليتين المختلفتين ايجابا وسلبا
ولا لزم هذا المحال فاذا تعين لم يخل اما ان يكونا صادقتين او كاذبتين او لا يكون شيء منهما متعينا بصدق او
يكذب بل حائرا فيه الامران لا يجوز الاول لان فيتعين الثالث اما الاول فلانه يلزم عليه ان يكون كلاهما حقين كاذبين
اما لزوم حقيتهما فظاهر واما لزوم كذبهما فلان كلا منهما نفي الصادق ويلزم منه ان يكون الحكم واقعا غير واقع واما
الثاني فلانه يلزم ان يكونا باطلين حقين بمثل ما ذكر ومع ذلك فالمحال الاول هو لزوم ان لا يكون الشيء الا ضروريا
ثابت بالنسبة الى النقيضين هذا واما وجه استحالة المحال الاول فلانا نعلم بديهة ان من الامور ما يقع اتفاقا بلا ضرورة ولو
كان كل شيء ضروريا لما جاز الاستعداد والتهيؤ لشيء فانه ضروري الوجود وضروري العدم فما لحدي سعينا بل يكفي
فيه قول قايل انه يكون وليس هذا في الافعال الاختيارية حسب بل نعلم ايضا ان الثوب مثلا ليس بقاؤه ضروريا لجواز
ان يحترق بالنار في الزمن الذي لا شبهة فيه ان من الاشياء ما ليس وجودها ولا عدمها ضروريا ولكن اذا نظر اليها بنفسها

احوال المحمول

	سلب جزئي	ايجاب جزئي	سلب كلي	ايجاب كلي
وجوب	صادق	صادق	كاذب	كاذب
امكان		كاذب	محتمل وعمل كاذب	
امتناع			صادق	
وجوب	كاذب			صادق
امكان				
امتناع			كاذب	
وجوب	صادق	صادق		كاذب
امكان				
امتناع			صادق	
وجوب	كاذب	كاذب		صادق
امكان			محتمل وعمل صادق	
امتناع		صادق	كاذب	

احوال الموضوع

الفصل العاشر في التناقض اعلم ان غرضنا الاصلي لما كان معرفة الايجاب والسلب المحصورين فانا وقعنا في المهملات
تبعا وذلك لانا اردنا ان نبين ان الحقيقة الثنية ليس باعتبار المحمول فاحتجنا الى ان نبين انه كيف يكون باعتباره فلما قضينا
منه الوطر فلنرجع الى ما كنا فيه من معرفة حال الايجاب والسلب واول ما يحتاج في ذلك معرفة التناقض الموجب
للصدق والكذب الفارق بينهما فنقول هو كون القضيتين بحيث يلزم لذاتيهما صدق احديهما وكذب الاخرى فلذلك
يجب فيه اختلاف كميهما وهو ظاهر واختلاف كيفهما ايضا لان الكليتين يكذبان والجزئيتين يصدقان واما الخصوص
فلا كم فيها لتختلف واما المهملتان فهما كالجزئيتين في حكم المتقاربين بالمعنى الذي عرفته في الفصل السادس فالتناقض
ليس الا في المحصورات والمخصوصات ونقيض كل ليس كل ونقيض بعض لا شيء وبالعكس فيهما فلا يبقى التناقض من كون احد
القضيتين كليا الا في المخصوصة واما نحو الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان من المهملات فلا يتناقضان اذ لو فرض
وجوه الموضوع جاز ان يصدقا فكيف اذا اختلفا الموضوع وذلك بان يكون في حين جيلا وفي اخر صحا فانه لا شك
انه اذا كان في حين جيلا صدق انه جيل مطلقا وكذا اذا صدق انه ليس بجيل في حين فقد صدق انه ليس بجيل مطلقا
نعني بالاطلاق عدم التقييد بالوقت وقيل انهما كاذبان لان المعنى كل انسان جيل وكل انسان ليس بجيل وقد عرفت فساد
وليس بنا كثير حاجة الى نقل ما استدل به هذا القائل على انه لا فائدة من الاشتغال بجوابه كما تكلف بعضهم بل يكفينا في
الجواب انه بدعهم الكلية جريا على عادة من فهمها من اللفظ لان اللفظ يدل عليه والشرط ايضا انما قصدوا الكلية

واما اذا نظر اليها من حيث وجودها فهي ضرورية ومن حيث عدمها فهي ممتنعة مثلا ليس زيد حال كونه موجودا لا موجود
ضرورية اذ لا يمكن ان يكون معدوما في هذه الحال فعلى ذلك فقس حال القضايا فان منها ما لا يتعين صدقها ولا كذبها
اذا نظر اليها بانفسها وبعضها يتعين كذبها فلكن اذا قيدت بشرط ثبوت المحمول كانت صادقة البتة وبنقيضها كانت كاذبة البتة
كان يقال زيد يوجد حين يوجد ولا يوجد حين لا يوجد فهما صادقان وزيد لا يوجد حين يوجد ويوجد حين لا يوجد
كاذب فاذا اردت اعتبار الصدق والكذب في هذه القضايا فاعتبرها هكذا هكذا ينبغي ان يفهم كلام المعلم الاول لا كما
فهم بعضهم من ان مراده اثبات الضرورة ونفي الامكان اولا ثم الكر عليه باثبات الامكان ونفي الضرورة فان هذا مما
لا مدخل له في المنطق على ان عبارة التعليم لا تساعد على ذلك **المقالة الثانية** في احكام القضايا مما يتعلق بالرابطة
وبالجهة وبالتناقض والانعكاس وفيها خمسة فصول **الفصل الاول** في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة
والعدمية والنسب بين متناقضات الثلاثة الاخيرة في المخصوصات والمهملات اما الثنائية فهي التي لم يذكر فيها الرابطة الا
الزماني والاخير وهذا الحذف خلاف الاصل الا ان يكون المحمول كلمات او اسما مشتقا فانها لما كانت دالة على النسبة امكن
ان ترتبط بالموضوع بانفسها لكن لا نعم ذلك على وجه يوجب الاستغناء عن الرابطة بل بمعنى ان مخالفة الاصل هاهنا اقل
من مخالفته فيما يكون المحمول فيه اسما موضوعا فان الكلمات واشباهها وان دلت على النسبة ولكن الى موضوع ما لا موضوع
معين والرابطة تكون رابطة المحمول بالموضوع المعين المذكور واما الثلاثية فهي التي ذكر فيها الرابطة ولها مرتبتان الاولى
مرتبة التمام وهي ان يكون الرابط غير زماني نحو زيد هو قائم والثانية مرتبة النقصان وهي ان يكون الرابط
زمانيا ولما لم يدل على موضوع معين ولذا يقدرون فيه ضميرا يدل على ذلك كان ناقصا من غيره نحو زيد يوجد قائما
ثم لما كانت الرابطة دالة على نسبة المحمول ادخلت عليه كما ان السور لما كان دالا على كمية الموضوع ادخل عليه اذا عرفت
ذلك فاعلم انه اذا كانت القضية ثلاثية فاذا ادخل حرف السلب على ما بعد الموضوع الحملي اما ان يكون قبل الرابطة
او بعدها فان كان قبلها كانت القضية سالبة فان المفهوم سلب الربط وان كان بعدها كان حرف السلب جزءا
من المحمول فيكون بمعنى ربط السلب ولذا جاز ان يدخل سلب اخر على الرابطة كان يقال زيد ليس هو لا عادلا فالقضية
القضية تسمى معدولة فان لم يدخل على الرابطة سلب اخر فموجبة معدولة وان دخل فسالبة معدولة فكما ان قولنا زيد
يوجد عادلا وزيد ليس يوجد عادلا متناقضان كذلك زيد يوجد لا عادلا وزيد لا يوجد لا عادلا واما اذا كانت
القضية ثنائية لا رابطة فيها فاذا دخل حرف السلب لم يعلم انه اريد به السلب او العدول فاذا اريد الدلالة نبه عليه
بالمخالفة الا في بعض الالفاظ في بعض اللغات كلفظ غير بالنسبة الى ليس في لغة العرب فان غيرا للعدول

ثم بلغت معارضة من اصله الذي بخطه
وكتب مولفه عفا الله عنه

ليس

ليس ظاهره السلب الا اذا دخلته لفظة هو فانه دليل على تقدم الرابطة نحو زيد ما ليس بحجر اي هو ما ليس بحجر ثم الايجاب
هو الحكم بوجود شيء لشيء والاول هو المحمول والثاني هو الموضوع وهذا الحكم لا يتحقق الا اذا كان الموضوع موجودا
اما في الخارج او في الذهن اذ لو كان معدوما لكانت صفاته بالطريق الاولى معدومة لكونها تابعة له لا يقال من
قال ان الصفات قد لا تكون موجودة بل حاصلة فلا تستدعي وجود الموضوع فانه لهم ان يصطلحوا على ما شاؤا
واما نحن فلا نفرق بين الحاصل الا الموجود وبالجملة فالموضوع لا بد ان يكون موجودا اما في الخارج او في الذهن
فان كان في الخارج كان الحكم الايجابي عليه من حيث وجوده في نفسه والا كان الحكم من حيث وجوده الخارجي المفروض
لا وجوده الذهني فقط كقولك الخلاء بعد او موجود في الخارج واما السلب فلا حاجة الى وجود الموضوع لا في الخارج
ولا في الذهن بل يمكن الحكم السالب على المعدوم من حيث هو معدوم وهذا هو الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة
المعدولة اذ لا بد فيها اعتبار وجود الموضوع في الاول دون في الثاني وفرق بعضهم بان محمول المعدولة عما ان يكون
وجوده من شان موضوعها شخصا او نوعا او من شان جنسه القريب او البعيد مثلا ليس يقال الحجر ناطق الا
لما كان من شانه ان يكون ناطقا كالفرس فانه من حيث جنسه الذي هو الحيوان من شانه النطق وقال بعضهم ان غير العالم
ليس الا بمعنى الجاهل او المتوسط وغير البصير الا الاعمى فالحيوان يقال له غير البصير الا لما كان من شانه شخصا او نوعا ان
يكون بصيرا فلا يقال عندهم للحائط انه غير بصير كما لا يقال انه اعمى يجعلون السالبة بخلاف ذلك فعلى الاول لا بد في
السلب من ان لا يكون المسلوب من شان الموضوع ولا من شان نوعه ولا جنسه قريبا او بعيدا وعلى الثاني فلا بد
فيه ان لا يكون من شان الموضوع ولا نوعه والحق ما ذكرنا ويشهد له انا اذا قلنا كل جسم غير موجود في الموضوع
وكل غير موجود في الموضوع جوهر صح ضرورة كل جسم جوهر وما انتج الموجبة الا لان طرفيه موجبتان مع انه
قد ثبت غير موجود في الموضوع للجوهر وليس له نوع او جنس يقال انه من شانه اللهم الا ان ياخذوا الموجود جنسا
توسعا ثم كان الاوائل ان عدلوا عن الجنس الى الوجود فالمعدولة انما هي التي يكون محمولها من حرف السلب وما لو
انفرد كان محمولا فان ادخل على هذا المجموع سلب كانت القضية سالبة والا كانت موجبة فاذا كانت موجبة اقتضت
وجود الموضوع من حيث انها موجبة بخلاف السالبة بسيطة او معدولة فانها لا تقتضي ذلك فهي اعم منها الا ترى انه
يجوز ان يقال العنقاء ليس يوجد بصيرا ولا يجوز العنقاء يوجد غير بصير واعلم ان المحمول البسيط اما ان يكون له ضد
اولا والاول اما ان يكون بين طرفيه واسطة اولا والموضوع اما موجود او معدوم ماخوذ من حيث العدم واذا كان
موجودا فالحكم اما ان يكون لاحد الضدين موجودا فيه او الواسطة ان كانت اولا يكون شيء موجودا فيه فان كان قابلا

كالجور والقابل للبصر والعمى ولا كالقابل للبياض وضده والاوساط ولنسم الضد الاخس هنا بالعدم وان كان وجوديا فالقضية المشتملة على عدمية فنقول القضية الموجبة العدمية نحو زيد يوجد جائرا انما تصدق اذا كان العدم ثابتا للموضوع وتكذب في البواقي والسالبة تصدق اذا وجد الضد الآخر او احد الاوساط او لم يوجد شيء قبل او لم يقبل وجد الموضوع او لم يوجد والموجبة المعدولة نحو زيد يوجد لا عادلا لا تصدق اذا وجد الضد الآخر او الوسط او لم يوجد قبل او لم يقبل على الحق وانما تكذب اذا اتصف بذلك الضد او عدم والسالبة بالعكس والسالبة البسيطة انما تكذب اذا اتصف بذلك الضد وتصدق في البواقي فقد علم اندراج الموجبة العدمية تحت الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة فكل منهما اعم منها والسالبة العدمية اعم من السالبة المعدولة وبينها وبين السالبة البسيطة عموم من وجه ونقيض الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص وبالعكس فاما عموم صدقا خص كذبه وبالعكس وما بينهما عموم من وجه فبين نقيضيهما تباين كلي كما لا يخفى ثم ان احتمالات ثبوت احد الضدين والوسط او عدمه للموضوع ترتقي في الموضوع الكلي الى اثنين وثلثين فلذلك وضعنا لصدق الموجبة البسيطة والمعدولة والعدمية من الحالات هنا لوحا لعسر عليها كذبها وصدق نقايضها وكذبها وصدق المحصورات وكذبها

الانسان يوجد عادلا	الانسان يوجد لا عادلا	الانسان يوجد جائرا
كلهم عادلون او بعضهم عادل وبعضهم جائرا ومتوسط او قابل او غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط او قابل او غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم قابل او بعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او	كلهم جائرون او متوسطون او قابلون او غير قابلين او بعضهم عادلون وبعضهم جائرون او متوسطون او قابلون او غير قابلين او بعضهم جائر وبعضهم متوسط او قابل او غير قابل او بعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط او قابل او غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم متوسط و او غير قابل بعضهم قابل او بعضهم غير عادل	كلهم جائرون او بعضهم جائر وبعضهم عادل او متوسط او قابل او غير ذلك قابل او بعضهم جائر وبعضهم عادل وبعضهم متوسط او قابل او غير قابل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم عادل متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم عادل وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل

بعضهم

م الاول	م الثاني	م الثالث
بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم متوسط وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل .	وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم متوسط وبعضهم قابل و بعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل او غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم متوسط و بعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم جائر وبعضهم متوسط وبعضهم قابل وبعضهم غير قابل او بعضهم عادل وبعضهم جائر وبعضهم متوسط و بعضهم قابل وبعضهم غير قابل	وبعضهم غير قابل او بعضهم جائر و بعضهم عادل وبعضهم متوسط و بعضهم قابل وبعضهم غير قابل

الفصل الثاني في بيان النسبة بين المحصورات المتناقضة وبيان الموضع الذي يحتمل العدول فالذي لا يحتمل الا السلب وبيان التلازم الذي بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة وان العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع والاشارة الى ان اجزاء القضية اذا غيرت عن مواضعها الطبيعية لتغير المعنى اما الموجبة الكلية ونقيضها فيصدق كل انسان يوجد عادلا فيما اذا كانوا كلهم عادلين لا غير وليس كل انسان يوجد عادلا بالعكس وكل انسان يوجد جائرا انما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين وبالعكس ليس كل انسان جائرا وكل انسان يوجد لا عادلا يكذب اذا كانوا معدومين او كانوا كلهم او بعضهم عادلين ويصدق فيما عدا ذلك وبالعكس ليس كل انسان يوجد لا عادلا فالموجبة المعدولة اعم من الموجبة العدمية وسالبتها اخص من سالبتها والموجبة العدمية اخص من السالبة البسيطة وسالبتها اعم من موجبتها والموجبات الثلث يمتنع اجتماعها الا في الكذب بان يكونوا معدومين والسوالب في الصدق كذلك دون الكذب ولا الزم اجتماع الموجبات

في الصدق واما السالبة الكلية ونقيضها فيصدق لا شيء من الناس يوجد عادلا اذا كانوا كلهم جائرين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او مختلطين او معدومين ويكذب اذا كان الكل او البعض عادلا وبعض الناس يوجد
عادلا بالعكس ولا شيء من الناس يوجد جائرا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين الى الاخر ويكذب اذا
كان الكل او البعض جائرا وبعض الناس يوجد جائرا بالعكس ولا شيء من الناس يوجد لا عادلا انما يصدق اذا كانوا
كلهم معدومين او عادلين وبالعكس بعض الناس يوجد لا عادلا فبين العدمية الموجبة والسالبة البسيطة هنا عموم
من وجه فصدقتا اذا كانوا كلهم جائرين ويصدق الاولى دون الثانية اذا كانوا مختلطين من عادل وجائر و
بالعكس اذا كانوا معدومين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او مختلطين من هذه فكذلك بين نقيضيهما
والسالبة المعدولة اخص من السالبة العدمية والموجبات هنا تجتمع في الصدق اذا كانوا مختلطين من جائر و
عادل وفي الكذب اذا كانوا معدومين فكذلك السوالب بالعكس واما الموجبات البسيطة والعدمية فيكذبان
اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين او مختلطين من هذه فسالبتاهما يصدقان في ذلك هذا واعلم
انه كما يقع العدول في جانب المحمول كذلك يقع من جانب الموضوع وكما ان تقديم الرابطة على حرف السلب كان
هناك علامة العدول كذلك تقديم السور هنا على حرف السلب علامة العدول كما يقال كل لا انسان لا كما يقال ليس
كل انسان والموضوع للمعدول يشبه الكليات ان يكون محصلا في الخارج وان حكم عليه بالايجاب واعلم انه اذا اتفقت
قضيتان كما واختلفتا كيفا وعدولا وتحصيلا في المحمول تلازمتا اذا كان الموضوع في حكم الموجود كقولنا كل الناس
عادل ولا احد من الناس بلا عادل اذ لو صدقت الاولى مثلا بدون الثانية لصدقت معها نقيضها وهو بعض الناس
لا عادل هف وقس على ذلك ساير الصور ولو لم يعتبر الموضوع في حكم الموجود لم يكن بينهما تلازم بل كانت السوالب
اعم من الموجبات واعلم انه اذا سئلت سالبة على موضوع شخصي كان يقال هل زيد عدل فقيل لا جاز فيها ان
يحمل سلبا اي ليس زيد عدلا وان يحمل ايجابا معدولا اي زيد لا عدل واما اذا كان الموضوع محصورا كان يقال هل
كل انسان حكيم فقيل لا فلا يجوز الا ان يكون سالبا اي ليس كل انسان حكيما فان لا انما هو نفي لتلك القضية الموجبة
ولا يلزم من نفيها ان يكون كل انسان لا حكيما حتى يمكن ان يحمل بذلك المعنى لان هذا النفي انما هو تكذيب لذلك
الحمل من حيث تلك الخصوصية اعني العموم فقولنا لا انما هو نفي العموم ولا يلزم من نفي العموم عموم النفي اللازم من قولنا
كل انسان لا حكيم واما المحمول في زيد لا عدل فلا كذلك لتحقق يرجع النفي اليها واعلم ان اجزاء القضية وان كانت تتبدل
مواضعها الاصلية الا ان ذلك لا يؤثر في معانيها كما يقال الناس احياء كلهم [illegible] او يقال الانسان عادلا يوجد او يوجد

الانسان

الانسان عادلا او يوجد عدلا الانسان او يقال حي كل انسان وظاهر هذا التبديل لم يغير المعنى شيئا وتكلف بعضهم
لاثبات الفارق معنى بين يوجد لا انسان عدلا ويوجد عدلا الانسان بان سلبهما واحد وهو ليس يوجد الانسان عدلا
اذ لو لم يكن هذا سلبا لقولنا يوجد عدلا لا انسان كما انه سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا لكان سلبا لما ليس يوجد
عدلا الانسان او ليس يوجد عدلا انسان كلا فرق بينهما في المعنى وانت خبير بانه لا تفاوت بين تينك الوجهين
وما بين السالبتين في الظهور والخفاء فمن خفي عليه الفارق الاول لم يخف عليه ايضا الفارق الاخرين ومن ظهر عليه
الفارق الاخرين ظهر عليه الفارق الاول من غير احتياج الاستدلال باحدهما على الاخر **الفصل الثالث** في بيان القضية الواحدة
والكثيرة وبيان غلط بعض الناس في ذلك وبيان فساد ما ظنه كثير من الناس في المحمولات ان منها ما يصدق فرادى
ويكذب جملة ومنها ما بالعكس ومنها ما يصدق في الحالتين القضية الحملية لا تكون واحدة الا اذا اتحد الموضوع
والمحمول فاذا قيل الفرس والانسان حيوان او قيل زيد كاتب وطويل كان كل من القولين قضيتين قيل لكن اذا
كان في اللفظ تعدد ويكون معاني تلك الالفاظ تحت تحدد معنى واحدا حقيقيا واحدا لم يوجب كثرة اللفظ كثرة القضية
بل يكون قضية واحدة كما يقال الانسان حي ناطق ميت فان المعنى الانسان هو الحي الذي هو الناطق الذي هو الميت
وكذلك اذا قلت الحي الناطق الميت قابل الكتابة واما اذا كانت المعاني متباينة لا يجتمع منها طبيعة واحدة فيكون
القضية متكثرة كان يقال زيد انسان ابيض مشاء ولكنا نحن نقول لم يجوز في كل من القسمين ما يجوز في الاخر فانه يجوز
ان يقصد في الاول حمل كل من الحي والناطق والميت على حدة فيكون كانه قال الانسان حي وناطق وميت وان يقصد
في الثاني ان زيدا هو الانسان الذي هو الابيض الذي هو الماشي ولنا ايضا ان نضع بازاء هذه الجملة اسما فاذا قلنا
زيد [illegible] اردنا هذا المجموع هذا واعلم انه وان كان اذا سئل الشخص عن قضية وجب عليه اما ان يسلم ما يطلب السائل
او يسلم نقيضه الا انه اذا لم يكن القضية واحدة بالحقيقة لم يصح جوابا واحدا لا بالنفي ولا بالاثبات بل يصح جوابان
اما مختلفين بالايجاب والسلب او متفقين كان يسأل هل الانسان جسم روح فليس الجواب هنا نعم ولا لا بل
جسم وليس بروح فهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا وان سئل هل الانسان جسم ومكلف كان الجواب انه جسم
ومكلف وكذلك في جانب السلب وربما كان اللفظ في عبارة السائل مشتركا بين معنيين او معاني فلا يلزم
المجيب ان يعين الا بعد ان يلتزم السائل بيان مراده [illegible] على وفقه واعلم انه قد اشتهر ان من الاشياء ما يحمل
فرادى وجملة ومنها ما لا يحمل الا فرادى ومنها بالعكس فالاول الحد واجزاؤه والثاني منه ما [illegible] كذا باسمها
كان شخصا يكون طبيبا دون الوسط ويكون ماهرا في الخياطة او بصيرا بالعين فيصح ان يقول هو طبيب وهو ماهر

وهو بصير ولا يصح ان نقول هو طبيب فاره او طبيب بصير فانه يكون المعنى انه فاره في الطب وبصير فيه ومنها
ما يصير هذيانا بالفعل كما انه يصدق زيد انسان ابيض ويصدق ايضا زيد ابيض فلو جمعت المحمولين صار زيد انسان
ابيض ابيض ومنه ما يصير هذيانا بالقوة كما انه يصدق الانسان حيوان وكذلك الانسان جسم فلو جمعتهما صار
الانسان حيوان جسم وهو هذيان بالقوة قيل بل هذا ايضا كذب فانه يدل على ان من الحيوان ما ليس بجسم كما
انك اذا قلت سقراط انسان ذو رجلين كان كذبا بالدلالة على ان من الناس من ليس بذي رجلين ثم وضعوا
لذلك قانونا فقالوا ان الاشياء التي يعرض لبعضها ان تحمل على بعض لاجتماعها في موضوع واحد لا اجتماع
صورتين في مادة ولا بعضها كالمادة وبعضها كالصورة بل يكون اعراضا متباينة كالطبيب والبصير والابيض
لا تصدق مجتمعة الا ان يحصل من اجتماعها معنى واحد وكذلك اذا كان بعض الاشياء محصورا في بعض صحيحا كالابيض
في الانسان الابيض او ضمنا كذي الرجلين في الانسان فانهما اذا اجملت حملهم تصدق واما الثالث وهو ما يحمل
حمله لا افرادى فما نشأ بينهما تناقض بالفعل نحو الغنى يحمل لا رجل والقاضي سلطان لا سلطان والخفاش
طير لا طير او بالقوة كان يقال للذي يعمل على شكل السفينة من الحجر يلعب به الصبيان سفينة حجر ولا يصدق
سفينة فان السفينة التي تطفو على الماء وكان يقال لميت انه انسان ميت ولا يصدق انه انسان فان الانسان حي
ناطق وهذا مات والمات نقابل الحيوان ومنه ما لا تناقض فيه كما انه يصح ان يقال ان العنقاء موجود في
التوهم ولا يصدق انه موجود وكذا يصدق اوميرس موجود شاعرا وهو شاعر ولا يصدق موجود ولا هو هنا
ما قالوه ونحن نقول اذا لم يجوز في الحمل توسع كما هو المعتاد فلا بد من ان لا يعقل ما ذكروه من التفصيل فان
الناس قد اعتادوا يتقولون الفاظا وهي مجازات قولا بالحقيقة فان اوجب ان كل ما يحمل مادة فرادى يحمل جمله
وكذا كل ما يحمل مادة جملة يحمل مادة فرادى عرض غلط شديد ولذلك منع المعلم الاول في هذا التعليم هذا
الشيء واما ان لم يشتغل بالعادة ولم يلاحظ الا الاغراض والمفهومات الحقيقية للالفاظ لم يصح ما ذكروه الا ما
قالوه في التكرير والهذيان واما ما قالوه في الطبيب والفاره فنقول انه كما يصح ان يحمل كل منهما فرادى ويراد
بالفاره الفاره في الخياطة او الفاره لا بشرط بل في شيء ما في الجملة كذلك يصح حملهما مجتمعين اذا اريد بذلك
المعنى الذي اريد به حين الافراد بلا فرق بين الحالتين نعم انما يمتنع اذا اريد بالفاره حين اجتماعه مع الطبيب
ما يراد به في العادة من الفاره في الطب وح لا يكون هذا المحمول عين المحمول حين الافراد وبالجملة فلا بد في
المحمولات من اعتبار جهاتها وشرائطها كلها كما يعتبر في التناقض سواء صرح بها في اللفظ او في الضمير ولا يعتبر الايهامات

ماله

ماله والاصطلاحات العادية في حقيقة دلالة الالفاظ واوضح من هذا تمثيلهم بالبصير فان البصير انما يطلق على
البصير بالعين والبصير في الطب ونحوه باشتراك الاسم وانما من الزم الكذب على الهادى فلا وجه لكلامه فانه
الزم عليه كذب ما لم يقله لفظا ولا معنى ولا يلزم من كلامه فانه اذا قال القائل مثلا ان الانسان ضحاك ذي بادي
البشرة لم يدل بذلك لا حقيقة ولا لزوما على ان الضحاك ينقسم قسمين بادي البشرة وغيره بل انما يدل على انه
هذا الوصف مقرونا بذلك الوصف فان كان الوصف بحيث يكون لبعض ما اثبت له دون بعض كما يقال
بعض الناس كاتب فلا يفهم هذا التفصيل من اللفظ بل انما هو امر خارجي نعم قد يكون امثال هذه العبارة موهم
ما قالوه ايهاما على حسب العادة حتى اذا قيل مثلا بعض الانسان حيوان اوهم ان بعضه ليس بحيوان فالكذب
الذي الزموه انما يلزم الايهام العادي واما على حقيقة مدلول اللفظ فكلا واما ما قالوه في وضع القانون من
ان معنى الطبيب مغاير لمعنى البصير او الابيض فذلك مسلم ولا يصح ما قالوه فان الحي والناطق ايضا معنيان متغايران
مع انه يجتمع منهما محمول واحد وان ارادوا بالتغاير التغاير الذي لا يكون احدهما مقوما للآخر فمع ان النظم لا يدل
على ذلك لا ينفع ايضا فان كثيرا من المعاني المتغايرة بهذا الوصف يحصل من جملتها محمول واحد كالابلق والاخيف
والاشج وما الدليل على انه لا بد من ان يكون المعاني متحدة اتحادا طبيعيا حتى يصح حملها جملة واما ما قالوه من
ان الغنى يحمل لا رجل فلا نسلمه فانه لا يجوز ان يراد بالرجل هنا معنى الذي يراد في لا رجل والا كان حمل المتناقضين
على شيء واحد وهو محال بل لا بد من ان يكون المراد بالرجلية الاثبات من يشبه الرجل في بعض الافعال وبلا رجل
لا رجل حقيقة او المراد بالرجل الذي فيه بعض معاني الرجلية وبلا رجل انه ليس فيه كمال معانيها او يراد بالرجل
من له صورة الابدان بالطبع وبلا رجل انه ليس له ان يستعمل آلات الاله ولا شك انا اذا اعتبر المعنى هكذا لم يكن بين
الاجتماع والافتراق فرق في صحة الحمل وكذا الحال في سلطان لا سلطان وطائر لا طائر وكذا لا يقال سفينة حجر
الا ويراد بالسفينة ما يشبه صورة صورتها لا ما الرحى فيها وهذا المعنى يحمل بانفراده ايضا واما الانسان فلا يحمل
حقيقة على الميت لا منفردا ولا مجتمعا وكيف يمكن ان يقال انه انسان ميت ويراد بالانسان الحي الناطق انما يقول
ذلك العوام لانهم لا يعنون من الانسان الا ما يكون مصورا بصورته ويكون له مادة محسوسة كمادته في الحس
وان ارادوا انه كان انسانا وهو الآن ميت كذبوا ايضا فان الذي هو الآن ليس الاجزاء التي كان انسانا بل ان قالوا
انه الذي كان موضوع الانسانية هو الآن موضوع الموت كذبوا ايضا فان مقادير العناصر والمزاج لم يبق على حالها
وان صدقوا صدقوا فرادى ايضا كما يصدقون جملة واما ما قالوه في هوميروس موجود شاعرا او شاعر فقد غلطوا

ظاهر فان لفظه موجود وهو في المحمول المركب لا بد من ان يراد به المعنى الرابطي الذي هو معنى الاداة واذا افرد
محمولا بهذا المعنى لم يكن صدق ولا كذب وان افرد بمعنى الموجود في نفسه لم يكن ذلك هو الذي اعتبر في المركب وان
اريد هذا المعنى في المركب حتى يكون المعنى انه الموجود الذي هو شاعر كان كذبا لا محالة على انه لا يصدق او من
موجود شاعرا ولا كان شاعرا ولا هو شاعر بمعنى انه شيء موصوف بانه شاعر بل انما يصدق بمعنى انه خيال اذا
قرن معه خيال الزمان الماضي وقرن معنى الشاعر صدق ولا شك انه اذا قيل انه موجود او كان واريد به هذا المعنى
كان صادقا ايضا واما قولهم ان العنقاء موجود في الوهم فلا يخلو اما ان يراد بالموجود المعنى الرابطي واذا حمل مفردا
اريد به المعنى المستقل فلا يكون الماخوذ في النقيضين واحدا او يراد به المعنى المستقل دون الرابطي فاما ان يراد به ما
يعم الموجود في الذهن والموجود في الخارج فيصح ان يقال ان العنقاء موجود لانه موجود في الوهم وليس اذا صح
حمل الموجود مطلقا عليه صح حمل الموجود بشرط انه في الخارج او يراد به الموجود في الخارج فيكذب المركب بل لا يكون
له معنى

الفصل الرابع في القضايا الموجهة وهي الرباعية والموجهة وبيان الجهات ومعانيها ومواضعها وبيان
التلازم بين تلك القضايا كما ان القضية تكون ثنائية وثلاثية باعتبار حذف الرابطة وذكرها كما علمت كذلك
تكون رباعية ان قرنت بها الجهة اي اللفظ الدال على كيفية نسبة المحمول الى الموضوع انها ضرورية او لا ضرورية وتسمى
الجهة نوعا وهي ثلثة الواجبة وهي تدل على استحقاق دوام الوجود والممتنعة وهي تدل على استحقاق دوام اللاوجود و
الممكنة وهي تدل على عدم استحقاق شيء منهما وكانت هذه الالفاظ تسمى كذلك جهات ما النسبة في نفس الامر من هذه
المعاني تسمى موادا فان طابقت الجهة المادة كانت القضية صادقة والا كانت كاذبة كان يقال كل انسان واجب
ان يكون كاتبا فان الجهة واجبة والمادة ممكنة ثم كما ان حق السور ان يقترن بالموضوع وحق الرابطة ان تقترن
بالمحمول كذلك حق الجهة ان لم يكن سور ان تقترن بالرابطة والا ففي الموجبتين وفي السالبة الجزئية يجوز ذلك
وان تقترن بالسور تقول يمكن ان يكون كل احد من الناس كاتبا وكل انسان يمكن ان يكون كاتبا وكذلك
~~يمكن ان يكون كل احد من الناس كاتبا وكل انسان يمكن ان يكون كاتبا~~ وكذلك يمكن ان يكون بعض الناس
كاتبا وبعض الناس يمكن ان يكون كاتبا واما السلب الكلي فلا يمكن ان تقترن فيه الجهة بالرابطة الا بان يقال
لا واحد من الناس الا ويمكن ان لا يكون كاتبا او كل انسان يمكن ان لا يكون كاتبا لكن الثاني اشبه بالايجاب
منه بالسلب واعلم انه كما كان سلب القضية الحملية المشتملة على الرابطة لا يكون الا بادخال حرف السلب على
الرابطة حتى ان سلب زيد يوجد عادلا زيد ليس يوجد عادلا او يوجد عادلا لا يوجد لا عادلا كيف ويكذبان اذا كان زيد

وكذلك يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا

معدوما

معدوما كذلك سلب الموجهة انما يكون بادخال حرف السلب على الجهة فقولنا في سلب يمكن ان يكون زيد كاتبا
ليس يمكن ان يكون زيد كاتبا لا يمكن ان لا يكون زيد كاتبا فانهما يتصادقان وليس هذا الا امكان السلب لا سلب
الامكان وكذلك سلب يجب ان يكون زيد كاتبا ليس يجب ان يكون زيد كاتبا لا يجب ان لا يكون لجواز كذبهما معا وكذلك سلب
يمتنع ان يكون كاتبا لا يمتنع ان لا يكون كاتبا لجواز كذبهما ايضا وكذلك سلب يحتمل ان يكون ليس يحتمل ان يكون والفرق بين الاحتمال
والامكان اما ان الامكان في نفس الامر والاحتمال عند نظرنا او ان الاحتمال فيما يكون معدوما في الحال ويعتبر حاله في الاستقبال
والامكان فيما لا دوام له في وجود او عدم سواء كان موجودا في الحال او لا وقيل ان الممكن يراد به العام والمحتمل الخاص وليس
بشيء واعلم ان حق الجهة ان تقترن بالرابطة لانها لبيان كيفية ربط المحمول بالموضوع اما مطلقا او بسور يعم او يخصص فاذا قلنا
كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي واما اذا ادخلنا الجهة على السور فقلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا فان اردنا بذلك ذلك
المعنى فلان يكون هذا خارجا عن الطبيعي على التسامح كان المعنى واحدا واما اذا لم نرد ذلك الا ان يكون هذا هو كان الجهة من حيث انه
يكون محرفا عن موضعه لم يكن جهة للربط بل للعموم وكان الممكن ان يكون جميع الناس كتابا وهذا الذي يشك في صحته وصدقه
فقال بعض الناس باستحالته فلم يكن هذا المعنى معنى القضية الاولى كيف وهذه مشكوك فيها بخلاف الاولى وكذلك في السالبة
الكلية اذا قلت يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فان معناه ايضا مشكوك فيه فقال بعض الناس باستحالته زعم انه يجب ان
يوجد الصناعات في بعضهم وليس في لغة العرب ما يدل على سلب الامكان عن كل واحد الا بصيغة الايجاب كقولهم كل واحد من الناس
يمكن ان لا يكون كاتبا وقولنا في السلب الجزئي ليس كل انسان كاتبا لا يمكن ان يدخل الامكان فيه الا على السور بان يقال يمكن ان لا
يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان السور لا امكان المسور واما بعض الناس ليس بكاتب فيصح دخول الامكان فيه على السور
تارة وعلى الرابطة اخرى فقد يراد بالعبارتين معنى واحد وقد يراد بهما معنيان متلازمان فلا يراد بقولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس
كاتبا ما يراد بقولنا بعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا بل انه يمكن احقا كقول القائل ليس بعض الناس كاتبا ثم لما كان علينا ان
ننظر في حال تلازم الموجهات وكان ذلك لا يتم لنا الا بعد ان نعلم حال اشتراك وقع في لفظ الممكن وجب علينا ان ننظر فيه اولا فاعلم
ان الامكان يقال عند الجمهور بمعنى ما ليس بممتنع ثم الفلاسفة لما راوا الاشياء على ثلثة اقسام ما لا يمتنع وجوده ويمتنع عدمه وما بالعكس
وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود ولا العدم وسموا الاول
الدائم ما دام الموصوف به موجود الذات خصوا الممكن بالقسم الثالث فصار الامكان بالمعنى العامي والامتناع لا واسطة بين
الامتناع والامكان الخاصي والوجوب وربما يطلق الممكن عند الخواص على معنى اخص من ذلك وهو الذي يكون عند الحكم
معدوما ويكون في المستقبل غير ضروري الوجود ولا العدم في اي زمان فرض ثم ان قوما تشككوا فقالوا ان الواجب اما ان يكون

لا يمتنع انه يكون كاتبا

ممكنا وكل ممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن ان لا يكون هف ولا يكون ممكنا وكل ما ليس ممكنا ان يكون فهو ممتنع
فالواجب ممتنع هف ثم اجابوا بان الممكن يقال بالاشتراك على ما بالقوة وعلى الضروري فالواجب ممكن بمعنى الضروري وليس
ممكن بمعنى ما بالقوة فلا يلزم شيء مما ذكروه وقد غلطوا في جواب شكهم من وجهين الاول ان الممكن لا يقال ابدا على الضروري
قول المترادفين على معنى كما ذهبوا بل انما يطلق عليه اطلاق العام على الخاص والثاني ان ما بالقوة اخص من الممكن الذي نعني به
فانا نعني بالممكن ما لا يلزم من وجوده ولا عدمه [illegible] كما نعني بالواجب ما يلزم وجوده و
بالممتنع ما يلزم عدمه من غير شرط عدم في الحال فان قالوا اذا كان الشيء موجودا كان واجبا ما دام موجودا قلنا فكذلك اذا كان
معدوما كان ممتنعا ما دام معدوما لكن هذا لا يعتبر في الضرورة وعدمها وقت ولا حال كما وجود ولا عدم على الثالث فحصل
بما اشرنا اليه من انه لا يلزم من كون الشيء ممكنا ان يكون ان يكون ممكنا ان لا يكون فيمكن ان يحمل على الواجب ممكن بذلك المعنى
العامي الاعم ويمكن ان يسلب عنه بالمعنى الاخر واما بيان التلازم بين تلك القضايا فنقول واجب ان يكون وممتنع ان لا
يكون وليس يمكن ان لا يكون العامي متلازمة وكذلك ليس واجبا ان يكون وليس ممتنعا ان لا يكون ويمكن ان لا يكون العامي
وكذلك واجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وليس يمكن ان يكون العامي وكذلك ليس واجبا ان لا يكون وليس ممتنعا ان يكون
ويمكن ان يكون العامي وكذلك ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون الخاصيتان وكذلك ليس ممكنا ان يكون وليس ممكنا ان لا
يكون الخاصيتان واما القضايا التي يلزمها قضايا اخرى ولا ينعكس فنقول يلزم واجب ان يكون فليس بواجب ان لا يكون وليس
ممتنعا ان يكون ويمكن ان يكون العامي وليس يمكن ان يكون الخاصي وليس يمكن ان لا يكون الخاصي وكذلك يلزم واجب
ان لا يكون ليس بواجب ان يكون وليس ممتنعا ان لا يكون ويمكن ان لا يكون العامي وليس ممكنا ان يكون الخاصي وليس
ممكنا ان لا يكون الخاصي ويلزم ممكن ان يكون الخاصي ليس واجبا ان يكون وليس واجبا ان لا يكون وليس ممتنعا ان يكون و
ليس ممتنعا ان لا يكون ويمكن ان يكون العامي ويمكن ان لا يكون العامي الفصل [illegible] في ذكر ما اعتيد ختم هذا الفن به وان لم يكن
مما يحتاج اليه المنطقي من جهة ما هو منطقي من بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اتم من بين الموجبتين اللتين محمولاهما ضدان
اعلم انه اذا حمل شيء على شيء وكان المحمول ضد فهل حمل ضده اشد عنادا له ام سلب ذلك المحمول مثلا زيد جائر اشد عنادا لزيد عادل
ام زيد ليس بعادل وهل صدق كل انسان عادل لا شيء من الناس بعادل ام كل انسان جائر فقد تشاجر الناس في ذلك والحق انه في
طبيعة الامر حمل الضد اشد عنادا من سلب المحمول واما من حيث الحكم العقدي او اللفظي فالامر بالعكس وذلك لانا اذا اعتقدنا
او قلنا في شيء هو بالحقيقة خير انه شر فهذا انما يعاند كونه خيرا لانه ليس بخير فاذا اعتقدنا او قلنا انه ليس بخير عاندناه وان لم يكن
ثم شيء من العناد ليس او لا الا بين الايجاب والسلب وايضا اعتقاد انه خير لا يجتمع كثير من الاعتقادات الايجابية والسلبية

لكونه

لكونه مذموما ومكروها وعدم كونه مذموما ومختارا ونحو ذلك ولا يكون يجوز عدم الاجتماع في التضاد فان ضد الواحد لا يكون
الا واحدا فقد انه خير حكم يعم جميع العادلات والسلوب الكاذبة على الخير وهو انه ليس بخير فاي الايجاب او سلب صح عليه
ليس بخير كان معاندا لانه خير من اجل انه ليس بخير واما انه ليس بخير فهو معاند بنفسه فضاده اقدم فاسد وما هو اشد عنادا
هو الضد وطبعا اذن هذين الوجهين لم يذكرا في التعليم الاول الا الاحتجاج بالاول على ان التضاد في نفس الامور لا يوجب
التضاد في الاعتقادات والثاني تنبيه على ان تنافي الاعتقادات وعدم اجتماعها ايضا لا يوجب تضادها ما قيل انه يذكر
الاحتجاج بعد ذلك فاحتجوا اولا بانا اذا قلنا للخير انه خير صدقنا وكذلك اذا قلنا للشر انه ليس بخير صدقنا ايضا لكن صدقنا
في الاول في امر ذاتي وفي الثاني في امر عرضي فان كون الخير خيرا امر له بالذات واما انه ليس بشر فهو امر عارض له حين يقابل
بامر مباين له وهو الشر وبازاء هذين الصدقين كذبان فبازاء الاول كذب انه ليس بخير وبازاء الثاني كذب انه شر فكما ان الصدق
الاول ذاتي فكذلك كذبه وكما ان الصدق الثاني عرضي فكذلك كذبه ولا شبهة في ان الكذب في الامر الذاتي اشد عنادا
للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذا بحسب ما علم الا من يظن ان احدهما اشد كذبا من الاخر فانه
لا كذب اشد من كذب ولا صدق اشد من صدق وثانيا بانا اذا اعتقدنا في العدل مثلا انه خير لم يحتج في اعتقاد ذلك الا
الا خطار حقيقة العدل الذي هو الموضوع والخير الذي هو المحمول بالبال من غير خارج عنهما ثم اذا قابلنا هذا المعتقد بعقد انه
شر وعقدنا انه ليس بخير وجدنا انا لا يمكننا ان نعتقد عليه انه شر الا اذا اخطرنا بالبال انا سلبنا عنه انه خير وليس اذا اعتقدنا انه
ليس بخير يلزمنا ان نخطر بالبال انه شر فالمقابل لاعتقاد انه خير بالحقيقة اعتقاد انه ليس بخير لا اعتقاد انه شر وهذه الحجة مريبة
من [illegible] بينهما وفي قوتها وثالثا بان جميع القضايا لها مقابلات من باب السلب وليس لجميعها مقابلات من باب [illegible]
فان الحكم بان هذا مربع لا يضاده حكم ايجابي الا انه غير مربع وبانه ليس بمربع فالسلب معاند القضية الموجبة من حيث
هي قضية موجبة والايجاب عناده ليس الا امرا عارضا ثابتا في بعض المواد دون بعض لكن يرد على هذا انه ليس كلامنا في
ان كل موجب هل يعانده موجب كما انه يعانده سالب بل نسلم ان السلب اعم معاندة ولكنا نقول ربما يكون الموجب
في بعض المواد اشد عنادا كما لكون الحركة نزولا اشد عنادا لكون الحركة صعودا من السكون ثم العجب من المفسرين الذين اسقطوا هذه
الحجة بقياس فاسد فقالوا فاذا كان في كل الامور قد يوجد المعتقد الصادق فيها اعتقاد النقيض فيكون هذا شيئا ذاتيا واذا كان
الذاتي شيئا موجودا في الكل فان مطلوبه كل موجب لا يصح الا من الشكل الاول وقولها واذا كان الذاتي شيئا موجودا في الكل
مقدمة لذلك القياس فلا يخرج الذاتي اما ان يكون حدا اوسط او اصغر فان كان الاول لزم انه لا يدخل في النتيجة المطلوبة وهو
داخل وان كان الثاني لم يصح الا ان الذاتي كلا لا ان كل ذاتي كما هو مطلوبه وان جعل صورة القياس هكذا الذاتي موجود في الكل

الموجود في الكل هو عقد النقيض مع كذب الكبرى ان اخذت كلية وعدم الانتاج ان اخذت مهملة لا يصح الا ان يكون
الثاني كذلك وان جعل الموجود في الكل محمولا فقيل موجود عقد النقيض للعقد الصادق موجود في الكل والثاني موجود في
الكل كان شكلا ثانيا من موجبتين وان جعل الثاني ايضا محمولا فقيل وكل موجود في الكل فهو الثاني كذب كذبا صريحا
وجه اخرى هو ان عقدنا في الشيء انه ليس بخير لا يمكننا ان نورد بازائه الا انه شر وليس بشر او انه خير او متوسط لكن الاول
يصدق معه في كثير من الامور والثاني والرابع ايضا يصدق معه في بعض الامور كالطفل الذي ليس خيرا ولا شرا فلم يبق الا الثالث
فهو الذي يعانده بالحقيقة فهو الضاد الحقيقي لكونه ليس بخير فكونه ليس بخير مضاد حقيقي لكونه خيرا هذا في التخصيصات
وكذلك في الكليات ينظر هل معاند كل انسان ليس بخير كل انسان شر وليس بشر او خير او متوسط حتى يلزم ان يكون المعاند
هو كل انسان خير ولكن معاند كل انسان خير ليس كل انسان ليس بخير بل لا شيء من الانسان بخير لانه الذي نفي الخير عن جميع الناس
واما المهملات والجزئيات فيصدق معا ولا اجتماع في الكذب وان جاز في الاضداد الا ان الاجتماع في الصدق لا يجوز
فاذن لا اضداد الا بين التخصيصات والكليات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الرابع من المنطقيات الاول وهو كتاب القياس وهو تسع مقالات المقالة الاولى تشتمل على سبعة فصول

الفصل الاول في بيان السبب في الترتيب الذي بين هذا الكتاب وما بعده وما قبله وبيان سبب تسمية تعليم القياس
بعلم التحليل بالعكس لنتوصل بذلك الى اكتساب العلوم البرهانية وقصدنا الثاني معرفة سائر القياسات التي بعضها
ينفع بالارتياض فيها والتخلص منها الى العلوم البرهانية كالجدليات وبعضها ينفع في مصالح المدينة او نظام المشاركة
كالخطابة والشعر وبعضها ينفع للاحتراز عنها كالسوفسطائية والكل تشترك بالفعل او بالقوة في صورة القياس وانما الاختلاف في
الاكثر في المواد ومن المعلوم ان البحث عن الامر الكلي الشامل اقدم من البحث عن الخصوصيات فلا بد لنا من ان نبحث
عن صورة القياس المطلق قبل البحث عن مواده المختلفة واما ما قيل في تقسيم القياس الى هذه الاقسام من ان المقدمات
اما ان تكون واجبة فمنها البرهان او ممكنة اكثرية فمنها الجدليات او ممكنة متساوية فمنها الخطابيات او اقلية فمنها
السوفسطائيات او ممتنعة فمنها الشعريات ففاسد لان البرهان كما سنبين انشاء الله تعالى يؤلف من الواجبات
والممكنات والجدليات تكون صادقة في الكل كاذبة في الكل ايضا فلا اعتبار بحالها في انفسها بل الاعتبار
بالشهرة او التسليم والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل وصادقة في الاكثر ايضا فلا اعتبار بحالها بل لان الغرض
في كونها خلاف ما يدعى من امرها من كونها اولية او مشهورة وتشبهها بذلك وفي الخطابيات لا يعتبر الا كونها

مظنونة

ثم بلغت المقابلة بالاصل الذي بخط وكتب مؤلفه ...

مظنونة ومشهورة بادي الرأي وفي الشعريات انما يعتبر كونها مخيلة ينفعل منها النفس انبساطا او انقباضا
صادقة كانت او كاذبة في الكل او في البعض هذا ونرجع الى ما كنا فيه فنقول ثانيا لما كان علم القياس جزءا
من المنطق وكان عمله بصورة تنكشف وتتغير باختلاف المواد وكثرتها لم يكن لنا سبيل الى معرفة اقسام الاختلاف
الواقع فيها الا بعد معرفة الصورة الجامعة التي للقياس بما هو قياس فلا بد لنا من تقديم النظر في تلك الصور
ثم لا بد لنا في معرفتها من تقديم النظر في بسائطها وبسائطها القريبة هي القضايا والنظر فيها ايضا متأخر عن النظر
في بسائطها ولذلك ابتدأنا بالمفردات ثم نظرنا في القضايا ثم شرعنا في النظر في صورة القياس ونقول ايضا ان الاستدلال
ايضا ان الاستدلال صنعة وكل صنعة فلها تعلق بمادة وصورة ويختلف باختلافهما فقد يكون الصانع فاسدة
لفساد مادتها كما ان البيت المبني من خشب نخر وطين هش لا يبلغ الغرض الاقصى منه من الانتفاع به وقد يكون فاسدة
لفساد صورتها كما يؤلف من الخشب الصلب والحجارة الصلدة تأليفا غير وثيق وقد يكون فاسدة من جهة الامرين
معا فالاستدلال ايضا كذلك يفسد تارة من جهة المادة بان لا يكون بينا ويكون حقا واخرى من جهة الصورة بان لا
يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان مما تألف عنه حقا بينا واخرى من جهة الامرين فكما ان صانع البيت عليه
معرفتان اي صورة تأليف يستوثق البيت وانها لا ينفع وان اي المواد محكمة وانها واهية وانها متوسطة كذا على المستدل
ان يعلم نتيجة التأليفات من عقيمها ويعلم حال ما شرائط التأليف ولما كان الدليل المعتمد عليه هو القياس لزم ان يعرف
مطالب الحق يطلبها بالاقيسة واصنافها التي هي بعينها اصناف القضايا ويعرف مادة القياس التي هي القضايا المصدق
بها او في حكم المصدق بها سواء كان التصديق بها واقعا باول العقل او بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالظن
او بالقبول من مظنون به الصواب او بالغلط او بالكسب من قياسات اخر ولا بد من انتهاء مواد الاقيسة الى القضايا
المصدق بها بغير الكسب ولا ذهب الكسب الى غير النهاية فلم يكن قطع سبيله ويعرف صوره التي بها يؤدي الى المطالب
وان اي صورة تؤدي الى اي مطلب وانه كيف يكون حتى يفيد اليقين وكيف يكون حتى يؤدي الى ظن قوي يشبه اليقين
وكيف يكون حتى يؤدي الى ظن غالب مقنع وكيف يكون حتى يخيل وكيف يكون حتى يغلط ويعرف الافضل في كل باب
وكذلك في جنبة التصور ايضا هذا واعلم ان علم القياس يسمى علم التحليل وذلك لان الاستدلال الحقيقي انما يكون على
مطلوب محدود فالناظر يبتدي من المطلوب الذي هو معلول الى الدليل الذي هو علته ثم يحلل المطلوب جملة لا بد له
من ان تنفصل بادخال الوسط بين اجزائه كما ستعلم فتنظر في الواحد فتحلله الى كثرة وهذا يسمى التحليل بالعكس كما انه
العكس يسمى التركيب واما الذي يكون بانعقاد القياس اولا من غير ان يكون هناك مطلوب محدود وانما يحدث النتيجة

من النتائج غير مطلوبه فهو مرحق غير صناعي لما سنعلم ان القياس انما يسمى قياسا لانه ينتج مطلوبا وقياس بها جزاؤه حتى
يتعين الاصغر والاكبر والاوسط فما لم يكن كذلك لم يكن قياسا **الفصل الثاني** في بيان ان المنطق جزء من الفلسفة
وآلة لها باعتبارين ودفع ما يرد على تقسيم الحكماء المشكلات الى المنطق اعلم انه لا تناقض بين جعل المنطق جزءا من الفلسفة وجعله آلة لها
فانه اذا كانت الفلسفة علما باحوال الموجودات كيف كانت كان المنطق منها فانه ايضا علم بموجودات خاصة من حيث
انها كيف يكتسب بها المجهولات ويعين في العلم بها فمن جهة انه علم باحوال موجودات كان جزءا من الفلسفة ومن جهة انه
في سائر العلوم كان آلة لها ولا آلة لما هو جزء منه اعني العلم المطلق لتحقق التنافي بين الامرين فالجزئية والآلية لمعنيين
غير متباينين بل احدهما وهو الجزئية اعم من الآخر وهو الآلية فان كل ما هو آلة لعلم فهو جزء من العلم المطلق ولا ينعكس
نعم ان لم يجعل الفلسفة عبارة عن العلم باحوال الموجودات كيف كانت بل بحث بما يكون مقصودا لذاته وقيل
علم بالموجودات لا من حيث معنى في كل علم انه لم يكن المنطق الا آلة لكنه تكلف مستغنى عنه ولعل ان كون المنطق
آلة من جهة اعانته في العلوم الاخر لكن لا مطلق الاعانة فان المعرفة قد تعين في معرفة اخرى على ان يصير جزءا مادة لها
وهذا لا يوجب الآلية بل الاعانة على سبيل ان يكون سبكا لا ويرا ولا يكون مادة البتة فانا اذا قلنا كل متحرك جسم
والنفس ليس بجسم انتج ذلك ضرورة ان النفس ليس بمتحرك ولم يتحصل في ذلك مادة منطقية وكذلك الحال في الحدود
والرسوم وان تكلمت فضمنت الى ذلك ان هنا اشكالا وهو ان قيام البرهان ان النفس ليس بمتحرك لكنه مشكل انتج ان النفس
ليس بمتحرك صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة الدليل لكن لم يصر من مادته بل انما صار جزءا للدلالة على ان اصل الدليل
منتج بالمنطق الا ان يكون داخلا في مادة الدليل ثم لا حاجة في ذكر هذه المقدمة الدالة على الانتاج بل اذا جاء ان الغاية
المدعى بالمنطق انتج المطلوب وان لم يصرح بالانتاج كما انه ليس على النحوي ان يقول ضرب زيد وزيد مرفوع بانه فاعل
بل هذا معلوم مستغنى عن ذكره الا على سبيل التذكير لمن لم يكن معه كلا لم نعم كثير من الاصول التي في الجدل والخطابة والشعر
توجد مقدمات ومواد لمطالب اخر منطقية وليس كلامنا في هذا وقد يكون مطالب مشتركة بين المنطق وصناعة اخرى
وفي الاكثر يكون بينه وبين الفلسفة الاولى فانا استعملت من قبيل المواد في مطالب اخرى فان نظر اليها من حيث تعلق
في المنطق كان ذكرها على سبيل التذكير وان نظر اليها بنفسها كانت اصولا موضوعه وذلك كما يقال ان العلم الطبيعي لما كان
علما بموجودات ذات مبادي وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم بالمبادي لزم ان ينظر في المبادي ولا فان الكبرى
مقدمة منطقية فلسفية في بالنظر الى من تعلم المنطق مذكورة على سبيل التذكير والى من لم يتعلمه اصل موضوع و
العجب من فاضل المتاخرين انه حسب ان المقدمات المذكورة في ادماس وربما يشير الى التي يذكر فيها الكبرى وظن

من السامي والانات هي مطالب منطقية زعم ان قاطيغورياس من اجزاء المنطق حقيقة وقد عرفت انه غريب عن المنطق
لما كانت عادة المنطق عامة العلوم بل سائرها جعله منها الفاضل الشارح محل الرئيس دون الخادم معللا بانه يعمل بها
لكن يرد عليه ان العيار به لا توجب الرياسة بل ما هو المقصود بالذات اشرف وافضل من المقصود لغيره وهذا فان قيل
قابل ان المنطق لو كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية لكان محتاجا اليه في نفسه لان المباحث المنطقية مباحث
فكرية وايضا ههنا اقوام كانوا قبل تحصيل المنطق وكانوا يبحثون ويجادلون ويخطئون ويصيبون قلنا ان التعليم
على قسمين تعليم افادة وتعليم تذكير واعداد والمراد بالتذكير احضار ما اذا خطر بالبال لم يشك في حصول العلم به
وانما حصل المقبول عنه بالاعداد اخطار امور كل منها اذا علم وحده لم يفد شيئا واذا علم مقرونا بالآخر توقع ان يفيد
على النحو ثم تعليم الافادة على قسمين قسم متصل مشتق يبعد ان يقع فيه غلط كما في الحساب والهندسة وما ضاهى ذلك
فلا وقوع للخلاف ويتوقع الخبر بخلاف ذلك كعلوم الطبيعيين اذا عرفت هذا فاعلم ان مباحث المنطق منها ما تعليمها على سبيل
تعليم التذكير والاعداد ومنها ما تعليمها على سبيل الوضع ومنها ما تعليمها على سبيل الافادة والاحتجاج فاكثر ما في انالوطيقا
اما تذكير او اعداد واما وضع واكثر ما في باريرمنياس تذكير او اعداد وبعضها افادة واحتجاج وما عدا ذلك تذكير و
تعليم امور لا يقع فيها اختلاف الا في اللفظ ومن الجهل بدلالات الالفاظ وذهاب كل الغرض في الغرض الآخر
فجزء المنطق الذي على سبيل الكسب يحتاج الى الجزء الذي على سبيل التذكير والاعداد فلا يلزم احتياج جميع المنطق في
جميعه بل جزء منه الى جزء آخر ولا فساد في ذلك ثم انا لا ننكر ان يقع البرهان والجدل والخطابة والشعر من غير المنطقي
ايضا كما يقع الغلط ايضا من المنطقي لعدم ارتياضه وتدربه كما يغلط النحوي في استعمال النحو لعدم استكمال النحو الا ان
هذه من غير المنطقي تكون نادرة بالاتفاق كما ان الكلام المحفوظ عن العرب لانهم لم يكن يستند الى قانون
الفصل الثالث في بيان معنى المقدمة ومعنى الموضوع والمحمول اللذين في الموجبة الكلية المطلقة وبيان خلاف الناس
في معنى الاطلاق فاعلم ان الذي يسمى قضية وقولا جازما اذا جعل جزء قياس سمي مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل جزء
قياس وهذا الجعل ليس فصلا لها حتى اذا زالت الجزئية زال القول الجازم كما ان التزين بالعمامة اذا زال زالت الموصوف
وان ظن في فصل الجواهر انها تابع ما اجناسها ثم يظن ذلك في الاعراض على ان الظن في الجواهر فاسد ثم كما ان القضايا
مهملة ومخصوصة ومحصورة كذلك المقدمات فيجب علينا ان نحقق حال كل محصور محصورا اما الموجبة الكلية فنقول
اذا قلنا كل ج ب فليس معناه الكل المجمل ولا الكلي بل كل واحد واحد من جزئيات الكلي شخصيا او نوعيا او هما
معا وايضا لا نريد كل ما هو كلي من حيث هو كلي مثلا ليس كل ابيض بمعنى كل ابيض من حيث هو ابيض بل بمعنى الموصوف

قسم

بالبياض سواء كان لذات اخرى من جنسه وغيره او لا وايضا لا يراد كل ما هو كذا دائما بل اعم من ذلك وايضا لا يراد كل ما
يمكن ان يكون كذا او لا يمتنع من الابيض مثلا ما يمكن ان يكون ابيض بل يراد كل ما هو ابيض بالفعل دائما او في وقت ما
من الاوقات معينا او غير معين ثم ان هذه الفعلية لا تقتصر على الفعلية في الوجود الخارجي اذ ربما لا يلتفت في الحكم الا الى
وجوده في العقل وكذلك ربما لا تثبت الصفة لشئ الا من حيث هو معقول بالفعل هذا من جانب الموضوع واما من
جانب المحمول فاعلم انه يقال انه تعالى حي اي دائما لم يزل ولا يزال ويقال كل بياض لون وكل انسان حي ولا يراد لم يزل ولا يزال
بل ما دامت الذات موجودة وهو عين كون الذات بياضا او انسانا ويقال كل متحرك جسم ولا يراد ما دام متحركا بل ما دامت
الذات الموصوفة بالتحرك وان لم يكن متحركا موجودة ويقال كل ابيض فله لون مفرق للبصر ويراد لا ما دامت الذات
موجودة بل ما دامت ابيض ويقال كل منتقل الى بغداد من الري فانه يبلغ قرميسين ويراد ان له وقتا يبلغه فيه ويقال
كل حجر فهو ساكن ويراد انه لا بد من ان يكون ساكنا في وقت ويجوز ان يكون بعض الاحجار ساكنا دائما اتفاقا لا
ضرورة ويقال كل مستيقظ فهو نائم وكل متنفس فهو نافخ وكل مولود فله وجود في الرحم ويراد انه في وقت ما من الاوقات
غير وقت الاستيقاظ والاستنشاق والولادة ويقال القمر يوجد له الكسوف اي في وقت معين ويقال الانسان يوجد له
الاستنشاق اي في وقت ما غير معين وهذه القضايا كلها تشترك في ان المحمول موجب او موضوع لا مثال قولك كل مستيقظ
نائم كاذب الى ان يصدق في غير وقت اليقظة وكذا كل منتقل من الري الى بغداد بالغ الى قرميسين حتى يقال في نصف مسافته
وكذا كل مولود فهو في الرحم حتى يقال قبل ولادته لانا نقول ان الوجودات المختلفة في الازمان تشترك كلها في مطلق
الوجود وكذا وجود شئ لشئ في الازمان المختلفة تشترك في وجه له ونسب اليه فيمكن ان ينسب اليه على الاطلاق فلا
كل نائم في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق فيصح لنا ان نقول ان كل مستيقظ نائم في غير وقت تيقظه وكل نائم في غير
وقت تيقظه فهو نائم على الاطلاق صح ان كل مستيقظ فهو نائم على الاطلاق وكذا البواقي سلمنا ما ذكروه ولا يلزم الا
صحة ما قلناه فانهم يقولون بصدق قولنا كل منتقل الى بغداد من الري فهو بالغ الى قرميسين في نصف مسافته
وهذا ايضا ايجاب المحمول للموضوع فان قالوا لا يحمل عليه حمل الايجاب قلنا فيسلب عنه فلا يخلو اما ان يسلب دائما
وهو باطل او ما دام منتقلا الى بغداد وهو ايضا باطل او في وقت دون وقت فنقول كيف يوجب الانتفاء في بعض
الاوقات دون بعض صدق السلب ولا يوجب الثبوت في بعض الاوقات صدق الايجاب وان قالوا لا بد من شرط
نصف المسافة في الموضوع حتى يقال كل منتقل الى بغداد هو في نصف مسافته فهو بالغ قرميسين قلنا بعد تسليم
ذلك لا ينفي صحة ما ذكرناه بجعل ذلك قيدا للمحمول فقد ثبت اشتراك هذه القضايا في ايجاب المحمول للموضوع وان يختلف

المواد صالحة للايجاب والسلب معا فاذا وردت قضية مطلقة عن التقييد والشرط والتوقيت فما معناها اختلف
العلماء في ذلك اختلافا فاحشا فقال بعضهم ان الاطلاق حال القضية من حيث ان فيها حكما من غير التفات الى
من وجود التخصيص مع احتمال كل منها وعدم اشتراط ضرورة او لا ضرورة وقال الاخرون انه حال القضية من حيث ان فيها
حكما بشرط انه لا يدوم ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوده وهذا المعنى اخص من الاول والظن يغلب في انه
المعلم الاول باعتبار المعنى الاول فمعنى كل ج ب ان كل واحد واحد مما يوصف بج بالفعل دائما او غير دائم فهو موصوف بانه
ب من غير تعيين لهذا الوصف انه دائم او غير دائم وانه في اي وقت يكون وان اعتبرنا المعنى الثاني قلنا موصوف بانه
ب بمعنى انه غير دائم وعدم تعيين انه في اي وقت وانه في وقت معين او غير معين **الفصل الرابع** في اعادة اختلاف
الناس في الاطلاق وبيان معنى الضرورة والامكان والنسبة بين الثلاثة قيل ان الاطلاق ان يحذف الجهة عن القضية
قولا وعقدا بانه لا يلتفت الى ما لها في نفس الامر من ضرورة وغيرها كما اذا قلنا كل انسان حيوان من غير التفات
الى ان كيفية هذه النسبة ما هي وان كانت ضرورية في نفس الامر وقيل لا بد من ان يكون الحمل في نفس الامر ايجابا او [illegible]
ان يكون دائما في كل واحد واحد وان اتفق ذلك في بعض الآحاد نحو كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر وقيل بل
الموضوع بمعنى ما يوصف به في وقت ما من الاوقات والحمل في ذلك الوقت فمعنى كل ج ب انه كل ما يوصف
ج في بعض الاوقات والحمل في ذلك الوقت موصوف بـ ب وهذا الرأي سخيف جدا لانه يفيد كثيرا من القضايا لان يقتضي
وجود موضوعاتها في شئ من الاوقات ولا يكون المحمول على حد الضرورة لها ولا على حد الامكان بل الاطلاق كان مثلا
كل دائرتين عرضيتين اذا تحركتا على محور واحد بالتخالف تنطبقان وتنفصلان [illegible] وجود [illegible] هذا
الرأي انار الله برهانه من هذا الرأي مذهب آخر في الجهات فاعتبروا فيها سور القضية ولم يلتفتوا الى المحمول فما
فيقولون انه يمكن ان يكون زمان لا يكون فيه حيوان الا وهو انسان ففي ذلك الزمان يصدق كل حيوان انسان
مطلقة وفي غير ذلك الزمان كانت ممكنة فان في ذلك الزمان ليس المحمول ضروريا للموضوع بخلاف ما اذا اعتبر
الحمل فانه يكون ضروريا للموضوع بخلاف ما اذا اعتبر الكل لان الحيوانات التي في ذلك الزمان لا يمكن ان يكون
شئ منها غير انسان ويتضح فساد هذا الرأي ايضا واما الرأيان الاولان فلا نشترط فيهما بل كل منها محتمل لكن يجب
ان يحفظ لكل منها اعتباره هذا واعلم ان القضية بما هي قضية احكاما ما ولمادة ثمرة احكاما ولا لها الا اذا ثمرة احكاما
اخرى وما توهم بعض الناس من ان الموجبة الكلية لا يكون الا ضرورية فانما نشأ من سوء فهمهم معنى الضروري
فلنحقق الآن معنى الموجبة الكلية الضرورية فنقول اذا قلنا كل ب ا فمعناه كل واحد واحد مما يوصف بانه ب

كان ب دائما او في بعض الاوقات وسواء كان لذات مغايرة لكونه ب كالابيض الذي لذات سوى البياض او لا كالانسان فانه موصوف بانه ما دامت ذاته الموصوفة بانها ب موجودة لا في وقت دون وقت ولا ما دام ب فان كانت الذات لم يزل ولا يزال موجودة كان دوام الدائم كذلك كقولنا شيء وان لم يكن كذلك لم يكن كذلك كقولك كل انسان حي هذا هو الضروري المرسل وهناك ضروريات اخر كما يقال كل متحرك متغير بالضرورة ما دام متحركا لا ما دامت الذات المتحركة موجودة وان اتفق دوام الذات مع الحركة ويقال ايضا كل ماشي بالضرورة ما دام ماشيا ويقال ايضا القمر ينكسف ضرورة وقت كونه في العقدة مقابل الشمس ويقال ايضا كل انسان يتنفس بالضرورة وقتا ما غير معين واما الامكان فاذا قلنا كل ب ا بالامكان فاما ان يكون معناه كل واحد مما يوصف بانه ب دائما او غير دائم فهو غير ضروري له وجود او لا وجوده اذا لم يعتبر شرط ووقت من غير الذات التي يتجدد لها حال في المستقبل ويجوز ان يدوم وجوده له ويجوز ان يدوم لا وجوده له وهذا المعنى اعم من الاطلاق بالمعنى الثاني واما ان يكون المعنى ان كل ما يوصف بانه ب دائما او غير دائم ففي اي وقت فرض فانه في اي مستقبل لذلك الوقت يجوز ان يوجد له او لا ان لا يوجد من غير ان يكون لذلك المستقبل حد محدود وهذا المعنى يشمل الاطلاق وان صدقا معا في زيد الذي قعد الآن فانه باعتبار هذا الوقت مطلق وباعتبار مستقبله ممكن بهذا المعنى واما ان يكون المعنى انه غير ضروري له لا اطلاقا ولا في وقت فيدخل فيه زيد قاعد باعتبار ذلك الوقت الذي هو فيه قاعد ولا يدخل فيه ما يدخل في الاول من نحو زيد يتنفس والقمر ينكسف واما ان يكون المعنى انه لا امتناع حسب ما يدخل فيه جميع الجهات وان اريد ان يجعل الضروري والاطلاق والامكان طبايع متباينة فليقل ان الضروري ما دام وجوده ما دامت ذات الموضوع موجودة والمطلق ما يكون وجود المحمول ضروريا للموضوع في وقت معين او غير معين والممكن ما لا يجب وجوده ولا عدمه في وقت من الاوقات وقس على الموجبة الكلية ساير المحصورات الا ان الالفاظ الدالة على السلب الكلي في اي لغة كانت يدل ظاهرها على انه لا شيء مما يوصف بب موجود له ا البتة في وقت من الاوقات ما دام موصوفا بانه ب حتى اذا وجد شيء يكون في وقت ما من الاوقات هو ب وهو ا فيفسخ انه يعكس مفهوم القضية فاذا قيل لا شيء من الناس يتنفس فوجد انسان تنفس في وقت من الاوقات نقض مفهوم القضية الا ان يقال دائما فالحكمة لفظ السلب نفى الوجوه فقل كل ب فانه لا يوجد ا وليس هذا ايجابا لان حرف السلب قبل الرابطة ولفظة كل لا يدل على الايجاب انما يدل على العموم الفصل الخامس في تحقيق التناقض بين المقدمات ذوات الجهات فان لقائل ان يقول ان ما ذكره في باري ارمينياس في التناقض غير كاف لان من شرط التناقض كما مر اتفاق

الزمان

الزمان المعتبر في المتناقضين فاذا كانت القضية شخصية نحو زيد كاتب مثلا امكن ان يعين زمان الحكم فيقال زيد ليس بكاتب ويراد في ذلك الوقت بعينه ولا يمكن التوقيت في الكلية الا باعتبار الاتصاف بالمحمول كان يقال كل انسان يتنفس وليس كل انسان يتنفس بمعنى في الوقت الذي يتنفس ح وان نقيض المتناقض الاثر لا يقع فيه شك ولا من يختلف نعم اذا قلنا ليس بعض الانسان يتنفس امكن ان يراد بالبعض واحد ويعين له زمان موقت بعينه ولكن لا ينفع هذا التعيين الا اذا كان معينا في الموجبة ايضا وقد عرفت انه تعذر ولا يمكن ايضا ان يقال ان نقيض كل ب ا ليس كل ب ا بمعنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا فانه يجوز اجتماعهما في الصدق الا يرى ان كل ب ا على انه ما دام موصوفا ب ولذلك قالوا في امثلة الاطلاق كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك ولا شبهة في انه لا يمكن ان يعتبر ما دام الفرس فرسا وما دام الحيوان حيوانا وان اقتضى الاطلاق على انه اقسام دائما وما دام الذات موصوفا بالموضوع وما دام موصوفا بالمحمول فنقول لا شبهة في ان نفس الاطلاق يحتمل كلا من الاولين فلا يتعين لاخذ النقيض شيء منهما فاذا قلنا ليس كل ب ا مثلا كان نقيضا لما نعم كل ب ا دائما وكل ب ا ما دام ب فلا بد من اعتبار الشرط هنا كالوقت ثم والشرط كالوقت لا يمكن تعيينه في الموجبة الكلية واما المعنى الثالث فهو هدر ونقيضه كذب البتة لا شبهة فلا يكون لاعتباره في الاطلاق فائدة بل يجب ان يعلم ان نقيض الضرورية ونقيض المحمول جزء المحمول فانها نقيض هكذا كل ب فهو ما دام ا بالضرورة مع ان الاطلاق يجب ان لا ينظر فيه الا الى مطلق الوجود او الى الوجود الغير الدائم او الى الوجود الغير الضروري ولا يلتفت الى شرط نعم ان كانت مادة الاطلاق تدوم فيه الضرورة في نفس الامر وان لم يكن مرادة ولا ملتفتا اليها تحقق التناقض لانه لم يكن يعتبر شرط الا دوام الذات وهو امر مضبوط فلو كان الاطلاق لا يكون الا اعم من الضرورية الدائمة والضرورية ما دام الشيء موصوفا بانه ب مثلا ايضا بالضرورة الثانية لكان ليس كل ب ا نقيضا لكل ب ا لكن ليس كذلك بل الاطلاق كما علمت يشمل معاني كثيرة وقد مثل المعلم الاول للاطلاق بنحو كل فرس نائم وكل فرس مستيقظ حل الاشكال ان نقول ان نقيض المطلقة لا يجوز ان يكون مطلقة الا اذا كان الاطلاق منحصرا في هذين المعنيين اللذين ذكرا الان او كانت القضايا الموجبة الكلية التي يسلب منه موضوعا تارة المحمول في بعض الاوقات كاذبة فيكون كل فرس مستيقظ كاذبا لانا نرى فرسا نائما وهذا ايضا غير صحيح اذ ما الفرق بين الايجاب والسلب حتى يكذب الايجاب في هذه المادة ويصدق السلب مع عدم دوام شيء من ثبوت المحمول واشتراطه ولا يمكن ان يقال ان العموم الذي في الايجاب يمنع من صدقه لان العموم لا يفيد الا عموم الافراد لا الاوقات فقد بان ان نقيض المطلقة لا يكون مطلقة ثم لا يمكن ان يكون ضرورية ايضا لجواز كذب كل ب ا والضرورية ليس كل ب ا بل النقيض هو الامر الذي يكون اعم من الضروري وغيره فيكون ممكنا لدوام بالامكان العام على هذا النحو يمكن ان لا يكون كل او بعض ب ا البتة الامكان العامي هنا في الاطلاق بالمعنى العام واما الاطلاق الخاص

فيلزم من صدقه كذب كل من الايجاب والسلب الضروريين وايجاب امكان ان يوجد بعض من الموضوع ولا يوجد له المحمول
في شيء من الاوقات اي ايجاب سلب دائم غير ضروري بل مطلق فيشكل عكس النقيض لانه ترجيح من غير مرجح فالايجاب لا يصلح
ان يكون نقيضا للايجاب ولا السلب نعم الثلثه ولكن لك ان تحتال فتقول ان نقيضه ليس كل ب ا دائما بل اما بعضه
ا بالضرورة او بعضه لا دائما واما السالبة الكلية من المطلقة العامة فنقيضها الموجبة الجزئية الدائمة المطلقة على النحو الذي
ذكر واما السالبة الكلية من المطلقة الخاصة فلا يوجد لنقيضها قضية موجبة شاملة للاوجه المذكورة كما كان يوجد هناك
سلب جامع فلا يكون نقيضها الا بالترديد وكذا الجزئية الموجبة المطلقة العامة نقيضها السالبة الكلية الدائمة المطلقة التي
تعم الضروري وغيره وكذا السالبة الجزئية منها نقيضها الموجبة الكلية كذلك واما الجزئيتان من المطلقة الخاصة فلا قضية
واحدة يناقض شيئا منهما بل نقيض كل منهما مفهوم مردد بين ضرورة موافقة في الكيف ودوام مخالف في الكيف هذا واما
الضرورية فنقيضها سلب ضرورة الايجاب او السلب وهو يتحقق في ضمن الامكان الخاص وفي ضمن ضرورة الجهة المخالفة فهو
يستلزم الامكان العام للجهة المخالفة فنقيض كل ب ا بالضرورة مثلا ليس كل ب ا بالضرورة وهو يستلزم بعض ب ليس ا بالامكان
العام وقس البواقي واما الامكان فنقيضه الحقيقي سلبه ثم ان الامكان ان كان سلب الضرورة عن العدم استلزم الامتناع
وان كان سلب الضرورة عن الوجود استلزم الوجوب وان كان سلب الضرورة عن الطرفين استلزم احد الامرين اما الوجوب
او الامتناع وان كان بالمعنى الاخص استلزم الكون مطلقا **الفصل السادس** في بيان اختلاف حال المقدمة اذا استعملت في
البراهين واستعملت في الجدل وبيان معنى حد المقدمة وحد القياس كما ان القياس منه برهاني ومنه جدلي كذلك
المقدمة منها برهانية ومنها جدلية والبرهانية لا يكون الا الحق من طرفي النقيض العقلي او الحسي او المستند الى احدهما واما
الجدلية فالتي للمجيب كل ما يكون مشهورا فربما كان المتقابلان مشهورين فيكون كل منهما مقدمة جدلية لكن لا يمكن ان
يستعمل في موضع واحد لمطلوب واحد الا الواحدة منهما واما السائل فينتفع بكل ما يتسلم من المجيب اي طرف كان من طرفي النقيض
وربما تنفع بالمشهورات فيكون حكمه حكم المجيب في الانتفاع بالمتناقضين ان كانتا مشهورتين وربما امكنه ان ينتج من المقدمتين
اللتين تسلمهما من المجيب مطلوبا واحدا كما تسلم ان كل انسان حساس وان كل حساس حيوان فانه ينتج ان كل انسان حيوان
وكذا اذا تسلم ان كل انسان عديم الحس وان كل عديم الحس حيوان انتج ايضا ان كل انسان حيوان ثم ان هذه الفصول لما كانت
انما تلحق القياس والمقدمة بعد ما هو قياس مطلق ومقدمة مطلقة وجب النظر في صورة مطلق القياس ومطلق المقدمة قبل
النظر في المواد المختلفة فوضع لذلك هذا الفن فهو يبحث عن صورة القياس والعوارض التي تلحقه لاجل صورته وانواع الغلط
التي تقع في صورته ثم لما كان يحسن ان يكون البحث عن الشيء وعن ما يشبهه او يرجع اليه في فن واحد وجب ان يقع البحث عن

الاشيا

الاشياء التي يحكي سورها صورة القياس او يرجع اليها بالقوة في هذا الفن واما حدود المقدمة فهي ما تنحل اليها المقدمة من الموضوع
والمحمول والمقدم والتالي دون السور والجهة فهما من الدواخل ودون الرابطة فانها لا تنحل اليها المقدمة وانما سميت هذه حدودا
لانها اطراف النسبة تشبيها لها بالحدود التي انسب الرياضيين هذا واما القياس فحده انه قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد
لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر اضطرارا فالقول جزء له كالجنس ثم ان القياس لما كان يقال بالتشابه على الافكار القولية
يؤدي الى تصديق النفس بشيء آخر وعلى القول المؤلف من قضايا مسموعة يلزم عنها غيرها لا من حيث هي مسموعة فقط فان اللفظ
بما هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول اعم من ان يكون هذا المسموع او مسموعا آخر في لغة اخرى لان
اختلاف اللغات لا يؤثر في ذلك لزم ان يكون المراد بالقول ما يعم المسموع والمعقول ليكون الاول جنسا للقياس المسموع والثاني
جنسا للقياس المعقول ولكن في المطالب البرهانية تستغني عن القياس المسموع واما في الجدليات والخطابيات والشعريات
فلا يستغنى عنه وكذا في الامتحانات ومعنى قولنا اذا وضعت فيه اشياء انها اذا سلمت وذلك اعم من ان يكون مسلما او لا مطابقا
لما في نفس الامر او لا حتى ان السوفسطائي اذا قال ان الماء له عين وكل ما له عين فانه يبصر كان ذلك قياسا سواء اراد بالعين
في الموضعين الينبوع او الباصرة او المسمى بالعين فانك اذا سلمت ان الماء له عين الينبوع وان كل ما له عين الينبوع فهو يبصر
لزم من ذلك ان الماء يبصر وكذا الباقي بخلاف ما اذا اراد بالعين في احد الموضعين معنى وفي الآخر معنى آخر فانه لا يكون
قياسا سوفسطائيا بمعنى انه يصدق عليه حد القياس وان لم يفصل السوفسطائي ذلك اذ لا يلزم من تسليم مقدمتيه شيء لكن لا يقال
له قياس سوفسطائي بمعنى ان كونه قياسا سوفسطائيا اي ليس قياسا حقيقة ولكن يشبه القياس فاطلاق القياس عليه تجوزا
وتوسعا كما يقال انسان مات وانسان مصوغ وحيوان مصور ونظر المنطقي يشمل الوجهين فان النظر في الشيء على وجهين نظر فيه
نفسه ونظر في شبهه وكذلك اقوال الشعراء كلها قياسات وان لم يحاول الشاعر بها ايقاع التصديق بل مجرد التخييل فانه
اذا قال مثلا فلان قمر لانه وسيم فكانه قال فلان وسيم وكل وسيم قمر فلا شبهة في ان هاتين المقدمتين اذا سلمتا لزم التسليم به
ان يكون هذا قمرا ثم لا شبهة في انه كما يعم الحمليات يعم الشرطيات ايضا وكما يلزم من تسليم الحمليات شيء آخر كذلك من تسليم
الشرطيات فقد صدق من قولنا الاشياء التي وضعت لا يشمل الا الحمليات ثم انه اشترط فيها اشياء فوق الواحد ليخرج عنه
العكس وعكس النقيض وما اشبه ذلك فان القياس لا يكون من مقدمة واحدة بل اما من مقدمتين ان كان بسيطا او اكثر ان
كان مركبا ثم ان المراد بالاشياء لا يجوز ان يكون الا القضايا دون المفردات كما وهم بعض ولا الزم التعدد وهو ظاهر ثم لا يخفى
من قولنا وضعت فيه انها خارجة عن القياس بل هي التي يلتئم منها القياس ولا انها بعض ما يلتئم منها بل هي جميع اجزائه
لزم عنها نريد انه يلزم من تلك الاشياء الموضوعة فيه لا مطلقا بل من حيث انها موضوعة فيه الوضع الخاص ومعنى بذاتها

لا ينفك اللزوم العلم بمقدمة اخرى كما في قولك ا مساوي لب وب مساو لج فانه لا يلزم منه ا مساوي لج الا باعتبار
ج مساوي مساوي ب وان المساويات لشيء واحد متساوية وقولك زيد طائف بالليل فهو متلصص فانه لا بد من ضم ان كل طائف
بالليل متلصص وقولك حفظ السنة ضد اهمالها لكن حفظ السنة ليس بشر فاهمالها شر فحفظ السنة خير فانه لا بد من ان يضم
اليه ان كل ما ليس بشر وهو ضد الشر خير وقولك انك تقول ان النهار موجود والنهار موجود فانت صادق فانه لا بد من ضم ان كل
من يقول قولا يكون عليه الوجود فهو صادق هذا والمراد باللزوم هنا انك اذا سلمتها وجب عليك ان تسلم القول الآخر لا انه يلزم
ان يكون صادقا في نفس الامر وهذا اعم من ان يكون بين اللزوم منها او ان لا يكون فانه لو لا ذلك لخرج كثير من القياسات ليس لزومها بينا
منها ويخرج بقيد اللزوم الاستقراء والتمثيل ونحوهما مما لا يلزم منه تسليم شيء وبقولنا لذاته نحو قولنا في اثبات ان جزء
الجوهر جوهر ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر ورفع ما ليس بجوهر لا يوجب رفع الجوهر فانه لا شبهة في انه يلزم من تسليم
هاتين المقدمتين تسليم ان جزء الجوهر جوهر لكن هذا اللزوم عرضي بالنسبة الى المقدمتين فان الاصل في الكلام ان يقال
بدلها وكل ما رفعه يوجب رفع الجوهر فهو جوهر حذف هذا الكلام وابدل عنه لا بمر ولا ثبوت انه وقع بالاحتراز عن
الفضل الذي يقع في القياسات من غير افكار البرهان هذا الفضل لا لزوم عنه اصلا وهو داخل في القياس حقيقة بوجه
من الوجوه حتى يخرج عنه هذا القيد واما قولنا شيء ما فقد قيل ان المراد به شيء واحد وهو فاسد فانه ان كان قياس يلزم
من تسليم مقدماته عدة اقوال لم يمتنع ان يطلق عليه اسم القياس وبالجملة لا يشترط في كون الشيء قياسا ان يلزم منه شيء واحد
لا غير بل المراد به انه يلزم منه شيء محدود محصل في الذهن او لشيء كذلك ان كانت وانما زيد في الحد ليخرج عن القياس نحو قولك
ليس شيء من ح ب وبعض ب ا فانه يلزم منه البتة بعض ا ليس ح مع انه ليس بقياس عندهم فانه لم يلزم منه ما حدوداه ومعناه ما يكون
فيه محمولا وح موضوعا بل لزم غيره لذلك لا يقال لكثير من القياسات انهم لا يكون قياسات لما لا يلزم منها ما يريد لانا نقول
لكنها قياسات بالنسبة الى نتيجة محدودة ولذلك الشيء شيء محدود على انا لا نقول ان الشيء اذا انتج اي شيء اتفق مما لا يريده لم يكن قياسا
بل نقول ان القياس لا بد من ان ينتج شيئا البتة معينا الى ذلك القياس كل ما لا ينتج مثل هذا الشيء كالمثال الذي قلنا فهو ليس
بقياس واما اذا انتج مثل ذلك فهو قياس وان لم ينتج اشياء اخرى يريدها نتيجة منه هذا على انا لا نمنع من ان يقال يلزم
منه شيء غير محدود ايضا قياس بعد ان يعلم ان الذي يشتغل في هذا الكتاب انما هو ما يلزم منه محدود فان المتعلم ليس من شأنه
ان يبحث عن التأليفات حتى يطلع على انها لاي شيء تنتج انما الواجب عليه ان يبحث عن المطالب فيحدد ويعين مطلوبا
مطلوبا ويسوق الكل مطلوب محدود حدوده قياسا يناسبه وقولنا بالاضطرار يعنى به ان يعم اللزوم جميع المواد لا يختص بمادة
دون مادة ومن قال انه احتراز عن الاستقراء والتمثيل فقد سهى فانه لا يلزم من تسليم مقدمات شيء منهما تسليم شيء من الامور

ل

بل انما هو احتراز عن نحو قولك ليس احد من الناس بفرس وكل فرس صهال فانه لما كان تحمل الصهال على الفرس حمل احد
المتساويين على الآخر لزم في هذه المادة انه ليس احد من الناس بصهال ولكن ليس هذا اللزوم عاما لجميع المواد اذا صورة
هذه الصورة **الفصل السابع** في حل شكوك تورد على حد القياس قد يقال ان اللوازم من القياس ربما كانت ممكنة غير
اضطرارية وايضا القياسات الجدلية وكذا الخطابية لا تفيد شيئا بالاضطرار وايضا قد يكون اللازم في الشرطيات عين
بعض المقدمات المذكورة في القياس كما يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
وكما يقال اما ان يكون الحركة موجودة او لا يكون موجودة لكنها موجودة فهي سلب التالي وهو عين انها موجودة و
الشيء من هذا ان يقال ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وايضا ههنا نتائج
انما يلزم من قول واحد كما يقال فلان تتحرك فهو حي وما كان عبد الله يكتب فهو يحرك يده اما الجواب عن الاول
فبان المراد ان يكون اللزوم اضطراريا سواء كان اللازم كذلك او ممكنا ضروريا او ممكنا واما عن الثاني فبان اللازم
يراد به الاعم من اللازم حقيقة او اقناعا وهو سهو بل المراد باللازم اللازم حقيقة ولكن دعاوى هذه القياسات ايضا يجب
ان سلم ما فيها من المقدمات لزمها نتائجها لزوما اضطراريا واما عن الثالث فبانا لم نقل الا ان النتيجة ان يكون مغايرة
للاشياء الموضوعة المسلمة والقضايا الشرطية اخرجت حروف الاتصال والانفصال اجزاءها عن صلاحية الصدق والكذب
والتسليم وعدمه بل انما يتعلق هذه بمجموع المقدم والتالي ونسبة الاتصال والانفصال بينهما واما قولنا ان كانت الحركة
موجودة فالحركة موجودة الخ فنقول اولا انه ليس بقياس لان القياس ما يفيد شيئا لم يعلم قبل وهذا ليس كذلك
وثانيا ان المسلم هو ان الحركة موجودة ولكن الحركة موجودة والنتيجة الحركة موجودة وهو جزء المسلم الاول الذي هو ان كانت الحركة
فالحركة موجودة والحركة موجودة لم يلزم من قولك شيء وكذا القول في قوله اما ان يكون الحركة موجودة او غير موجودة
الخ مع انه اذا لم يلحظ في النتيجة الا سلب صريح بل الحجة عدم تخيل ان الحركة ليست غير موجودة لم يكن ذلك عين
انها موجودة بل ملزومه لها والكلام اعلى واما عن الاخير فبان هذه المقدمات انما تنتج بتقدير مقدمة اخرى
تنضم اليها وذلك ظاهر غاية الامر ان القياس على قسمين كامل وغير كامل **المقالة الثانية** فيها اربعة فصول **الفصل الاول**
في بيان عكس القضايا المطلقة السالبة جرت العادة بذكر عكس المقدمات اولا ليسهل الوقوف على القياسات العكسية
والعكس تصيير الموضوع محمولا وبالعكس مع بقاء الكيف والصدق فكل قضية تقبل الانعكاس يسمى منعكسة فالسالبة الكلية
المطلقة اذا اخذت على ما يفهم في التعارف انعكست كنفسها فانه اذا قيل لا شيء من ج ب على ما يفهم اهل العرف اي معنى انه
لا شيء مما يوصف بج يحمل عليه ب ما دام ذلك الشيء موصوفا بج مع قطع النظر عن انه ما دام ذاته كذلك الا انه ينعكس الى

من ب ج والا صدق نقيضه وهو بعض ب ج فلنفرض ذلك البعض د فيكون د موصوفا بانه ج وب مع انا كنا قلنا لا شيء يوصف
بانه ج وب معا هف وحكم العكس حكم اصله فان دام المحمول هناك بدوام الذات دام هنا ايضا كذلك وان لم يدم الا ما دام
الذات موصوفا بالموضوع كان هنا ايضا كذلك مثلا لا شيء من الابيض باسود بمعنى ما دام ابيض فكذا عكسه لا شيء من الاسود
ابيض بمعنى ما دام اسود ولا شيء من الحجارة بحيوان بمعنى ما دامت ذات الحجارة موجودة فكذا عكسه لا شيء من الحيوان بحجر
ويعرف قوم هذا البيان قالوا لانه بيان بعكس الموجبة الجزئية التي هي نقيض السالبة الكلية التي يدعى انها عكس القضية المجعول
عنها وفيه تقصيران الاول انهم لم يبينوا لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس والثاني انه يبين عكس النقيض بانعكاس
السالبة الكلية قالوا وبينوا ايضا بالخلف بقياس من الشكل الثالث ولم يبين ذلك بعد ثم قالوا في بيان ان ولما كان
ملاقيا لب وما باين المباين ما باين كان ب ايضا مباينا لج فلا شيء من ب ج واما اعتراضهم على البيان الاول فمردود
بانه لا يتوقف على ما ذكروه بل يبين بافتراض شيء لزم على تقدير عدم الانعكاس ان يجتمع فيه ج وب وهو منافي لقولنا
لا شيء من ج ب ما دام حضوره وقياس الخلف من نفسه لا يحتاج في بيانه الى الخ والمعلم الاول انما يحمل على حاله
على سبيل التذكير والتجريد عن المادة ولم ما فصل فاضل المتاخرين من حيث قال والا فليكن بعض ب ج وقلنا لا شيء
من ج ب فالزم الخلف من الشكل الاول واما ما اختاروه من البيان فتلقاه المحصلون بالقبول وحسبوا انه ايضا
من البيان وليس بوجه لان المباينة لها معاني كثيرة مثل التباين في المكان وفي الحد وغير ذلك ومن معانيه انه ليس هو ولا
ناسب هذا المقام من معانيه الا انه ليس هو فيكون حاصل البيان انه لما كان لا شيء من ج ب كان لا شيء من ب ج لان ج
ليس ب وكل ما ليس شيئا ليس الشيء ذلك فهذه المقدمة القائلة كل ما ليس شيئا ليس الشيء ذلك لا يتم الا ان يكون بينة
اولا فان كانت بينة كان المطلوب من قائمه عين المطلوب اوليس جل الاشارة الى كل ما باين ب وب الى كل ما يباين الا بعينه
بعينها حتى يكون جزئيا مندرجا تحت الكلي الذي في تلك المقدمة ولم يكن بين ثم بعد بل يقول انه اراد بقوله ما باين المباين
باين ان هذا الشيء اذا باين ذلك الشيء لزمه ان يباين ذلك الشيء ايضا هذا كان بينا بنفسه ولم ينفع هنا وان كان المراد انه اذا
كان لا شيء من ج الا وهو باين ب كان لا شيء من ب الا وهو باين ج فهو عين المطلوب وان كان المراد الاهمال او الجزئية حتى لو كان
بعضهما ما باين الآخر يكون بعض ب ايضا مباينا لج فعلى انه لا ينفع في المطلوب ليس بصحيح فان بعض الحيوان مباين للانسان
ولا شيء من الانسان بمباين للحيوان وايضا لا يصدق قولهم ما باين المباين باين الا اذا كان المتباينان موجودين فان
من المباينة ما يكون بعدم احد الطرفين كما اذا فرض انه لا شيء من الانسان بكاتب صدق انه باين الكاتب هذا واما
الانعكاسات السالبة الكلية المطلقة بالمعنى العام الذي يشمل جميع الجهات وبالمعنى الذي لا يشمل الضرورة فلا عكس لها فانه

يمكن

يمكن ان يسلب عن كل انسان الضحك باحد هذين المعنيين ولا يصدق عكسه لا شيء من الضحاك الا وهو انسان لكن لا مانع
في السلب الكلي بل على احد هذين المعنيين فلا يقال لا شيء من الناس بضاحك هنا وقد تقدمت اشارة الى انه من ان
من اعتبر الاطلاق بالنسبة الى الموضوع فقال ان معنى كل ج ب ان كل واحد من الموصوفين بانه ج في زمان من الازمنة
من الافراد الموجودين فهو موصوف بانه ب فيكون عنده معنى لا شيء من ج ب لا شيء مما وجد ج بالفعل الا وهو مسلوب
عنه ب سواء امكن ان يوجد له ب او لا وسواء امكن ان يكون بعض ج ب او لا وجعلت كانت ب بالضرورة اولا فاذا فرض
انتفاء الحركة عن جميع من وجد من الناس صح ان يقال لا شيء من الناس بمتحرك وان امكن ان يتصفوا بها وكذا ان
فرض انتفاء جميع الالوان الا البياض صح ان يقال لا شيء من الالوان بسواد وان كان يمكن بعضها ان وجد كان سوادا بالضرورة
فلننظر هل المطلقة بهذا الاعتبار عكس حتى اذا صدق لا شيء من ج ب صدق لا شيء من ب ج فنقول اما انا اخذنا العكس ايضا
بذلك المعنى الذي اخذ به الاصل فلا لانه من الجائز ان لا يكون ب موجودا اصلا او لا يلزم من سلب ب عن ج ان يكون له وجود
واما ان لم يوخذ بذلك المعنى بان لا يشترط فيه وجود الموضوع فنقول لا يخلو هذه القضية اما ضرورية او ممكنة او مطلقة
والاولان باطلان وكذا الثالث فبطل ما شرطوه في المطلقة اما بطلان الاولين فلانا انا الضروري لجواز ثبوت محمول العكس
لموضوعه في هذا المقام واما الامكان فلانه بالفعل مسلوب عنه ليس بالامكان المحض وايضا يرد عليهم ان الموجودين
في زمان ما من افراد ج ليسوا كل افراده بل بعضها هنا وان اعتبر صدق القضية حتى يكون المطلقة هي القضية التي يكون
الحكم فيها صادقا زمانا كان موضوعها موجودا او لا او لا يشترط في السلب وجود الموضوع لزم ان يكون في العكس ايضا ان
يعتبر ذلك الزمان الذي فيه صدق الاصل وقد عرفت زيف هذا الاعتبار وان اعتبر كما يعتبره الفاضل المتاخر اي يكون
المراد بالموضوع ما يصح ان يوصف بالوصف المعبر به عن الموضوع فلننظر هل يصح اعتباره في السالبة ايضا فنقول معنى لا شيء من
ج ب عنده يكون معناه ان لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا بانه يصح ان يكون ب فان كان الاول فنقول
ان هذا الفاضل جعل المطلقة ما الحكم سلب ب فيها عن ج بالفعل كل وقت فيلزم ان لا يكون لها عكس لعين ما
سلف وان كان الثاني لم تكن مطلقة بل سالبة الامكان العام لا يقال ان الامكان هنا داخل في المحمول فلا يكون جهة اذ لا
يكون جهة الا اذا دخل على الرابطة لانا نقول بل هو في الموجبة التي بازائها هذه السالبة داخل على الرابطة فانا هكذا بعض
ج يصح ان يكون ب وايضا كل قضية يمكن ان يدخل الجهة على رابطتها يمكن ايضا ان يجعل الجهة داخلة في محمولها ويدخل
فيها جهة اخرى كما يقال كل ج ب بالضرورة يمكن ان يكون ب وايضا فانا نقول نحو كل انسان يمكن ان يكون كاتبا بالفعل لا بالامكان
داخلا في المحمول فيكون المعنى كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فذلك غير صحيح فان الامكان ليس بممكن الا اذا كان في شيء

لانه

بالفعل لانه سلب او انه لا الاخر ربما صح ليكن ج موصوفا

يكون لنا امكانان امكان قريب وامكان بعيد فلا يصح في الامثلة التي لا يمكن ذلك فيه وكذا لا يصح في الانسان ابهم اكثير
جميع الناس متساوين في تجرب الكتابة وبعدها هنا ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول ان هذه السالبة بجزئها السالبة الضرورية
فيكون عكسها كعكسها ثم ان من الناس من وهم ان السالبة الكلية بالمعنى الاول لا يلزم لا ينعكس تمسكا بانه يصح قولنا لا شي
من الطابخ في السكين ولا شي من الحيطان في الوتد مع كذب عكسها وهو مبني على وهمهم ان عكسها لا شي من السكين في
الطبخ ولا شي من الوتد في الحائط وليس كذلك بل العكس لا شي من الكائن في السكين طبخ ولا شي من الكائن في الوتد
حائط **الفصل الثاني** في عكس المطلقات الموجبة وبيان ان السالبة الجزئية لا تنعكس وبيان عكس النقيض فاعلم ان
الموجبة الكلية منها لا تنعكس الى الموجبة الكلية لصدق قولنا كل انسان حيوان مع كذب كل حيوان انسان ولكن ينعكس
الى الجزئية فاذا صدق كل ج ب صدق بعض ب ج بيانه انه ان لم يصدق صدق لا شي من ب ج وهو ينعكس الى لا شي
من ج ب وقد قلنا كل ج ب هف لا يقال ان الموجبة الجزئية المطلقة كما عرفت من قبل لا نقيض لها الا بتعيين الحال او
الوقت وهنا لم يعين ثم ان السالبة الكلية المطلقة المتيقنة كما عرفت لا عكس لها لانا نقول ان القائل بعض ب ج انما يكذب
اذا لم يكن شي مما هو ب ج في شي من الاوقات واذا كان كذلك صدق لا محالة لا شي من ب ج ما دام ب من غير ان يعتبر
المناقضة المتيقنة بينهما فيكون هذه هي السالبة المطلقة بالمعنى الذي ينعكس هنا في المطلقة العامة واما المطلقة بالمعنى
الاخص فبين انعكاسه بالاعراض بان يقال اذا صدق كل ج ب فلنفرض من افراده د فيصدق عليه انه ج وانه ب
فصدق ان بعض ما يوصف بب ج وهذا العكس مطلقة عامة فانه لا يجب اذا صدق الاصل ان يصدق العكس
ما دام الذات موجوده او موصوفه بل قد يكون كذلك كما في قولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون كما في قولنا كل كاتب
مستيقظ لا يقال بل الدوام ما دام الذات محقق في المثالين لانه يصدق ان الكاتب من حيث هو كاتب بعض المستيقظين
ولا شك ان الكاتب من حيث هو كاتب كاتب ما دام ذاته موجوده فيصدق ان بعض المستيقظين كاتب ما دامت
ذاته موجوده لانا نقول بينا فيما سبق ان هذا القيد ليس معتبرا ههنا الا في المحمول ولو
سلم فلا نسلم صدق قولنا ان الكاتب من حيث هو كاتب مستيقظ بل الكاتب من حيث هو كاتب ليس الا الكاتب ولو
سلم فيمكن ان يقال قولنا هذا غير ذي تحقيق انه لا يلزم من ان يكون بعض المستيقظ كاتبا ما دامت ذاته موجوده ان لا يكون
من المستيقظين بعض اخر لا يكون كاتبا الا في بعض الاوقات ويجي وجه اخر لدفع هذا ان شاء الله تعالى هنا واما السالبة الجزئية
فلا تنعكس لصدق ليس كل حيوان انسانا وكذب عكسه واعلم ان ههنا نوعا اخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو ان
يجعل ما يناقض الموضوع محمولا وما يناقض المحمول موضوعا مثلا اذا صدق كل ج ب لزم ان يصدق كل ما ليس ب ليس ج

ثم بلغت المقابلة بأصل الذي بخط وكتب مؤلفه عفا الله عنه

ولا فليكن بعض ما ليس ب ج فينعكس الى بعض ما هو ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هف وكذلك اذا صدق كل ما ليس
ج ليس ب صدق كل ما هو ب ج والا فبعض ما هو ب ليس ج فبعض ما ليس ج ب وقلنا كل ما ليس ج ليس ب هف
وكذا اذا صدق بعض ج ب صدق بعض ما ليس ب ليس ج فان هنا موجبات او معدومات سلب عنها كل
منها وكذا اذا صدق ليس كل ج ب صدق ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج فكل ما هو ج هو ب
وقلنا ليس كل ج ب هف واما السالبة الكلية فلا تنعكس بهذا العكس لصدق لا شي من الناس بحجارة وكذب لا شي مما
ليس بحجارة ليس بانسان وهو ظاهر **الفصل الثالث** في عكس الضروريات والممكنات فاعلم انه اذا صدق بالضرورة لا شي من ج ب
لزم ان يصدق بالضرورة لا شي من ب ج وبين ذلك بانه ان لم يصدق فامكن ان يكون بعض ب ج فامكن ان يكون بعض
ج ب واستشكل بان عكس الممكنة لم يبين بعد واجيب بان انعكاس هذه الممكنة بين بنفسه ويرد عليه منع ذلك فانه
اي فرق بين ان الممكن شيئا ممكن كونه ذلك الشي وهو ان الممتنع شيئا ممتنع كون ذلك الشي هو الذي هو المحكوم الاحسن
ما قيل انه لو امكن ان يكون بعض ب ج لم يلزم من فرض وقوعه محال بل ان لزم فالكذب لكنه يلزم من فرض وقوعه
محال فهو محال ضروره مع انه يلزم من وقوع هذا محال فانه يلزم ان يكون بعض ج ب مع انه كان لا شي من ج ب
بالضرورة فيكون كون بعض ج ب محالا فكون بعض ب ج محال والاول باطل ويجب ان يقال اذا امكن ان يصدق
المقدمة القائل بعض ب ج لزم ضروره فامكان صدق لازمها وهو بعض ج ب هذا وكذلك الموجبة الضرورية الكلية
او الجزئية ينعكس ضروريه جزئيه فاذا صدق بالضرورة كل او بعض ج ب صدق بالضرورة بعض ب ج وبين هذا بانه
لا بد من ان يكون بعض ب ج لانه من حيث هو مطلق هذا حكمه فلا يخلو اما ان يكون ذلك بالضرورة اولا بالضرورة فان
كان لا بالضرورة فينعكس الى بعض ج ب لا بالضرورة وقد كان كل ج ب بالضرورة هف ويرد عليه اولا انه انما يتم ان ثبت
ان عكس المطلقة مطلقة واما ثانيا ان كانت لا بالضرورة فينعكس لا بالضرورة فلا بل لا يصح فان كل انسان كاتب
لا بالضرورة مع ان كل كاتب انسان بالضرورة ولو سلم فلا يفيد هذا البيان الا في الموجب الكلي اذ لا يمنع كون بعض
ج ب بالضرورة ان يكون بعض اخر من ج ب لا بالضرورة كما ان بعض الاجسام متحركة بالضرورة وبعضها لا بالضرورة و
كذلك بعضها ساكن بالضرورة وبعضها لا بالضرورة بل الحق ان عكس الموجبة الجزئية مطلقة عامة لصدقها بالضرورة تارة
وبلا ضرورة اخرى وقد توهم بعض الناس ان قولنا كل كاتب انسان بالضرورة كاذب لان الكاتب المعدوم ليس انما هو انسان
بالامكان والعجب منه انه اعتبر في الموضوع الفعلية كما اعتبرناه ومع ذلك ادخل فيه ما بالقوة ولو صح ما ذكره لم يصدق
شي من القضايا الضرورية الموجبة الكلية وقيل بل لانا اذا قلنا بعض الكاتب انسان بالضرورة او كل كاتب انسان

بالضرورة لم يكن معناه الا ان ما يوصف بالكتابة ثبت له الانسانية بالضرورة سواء كان كاتبا او لا وسواء كان عند
الكتابة او لا وبالجملة فلا مدخل للكتابة في ثبوت ضرورة الانسانية له فكانك قلت انه انسان بالضرورة لا من جهة
انه كاتب فهو من جهة انه كاتب غير ضروري الانسانية فهو من هذه الجهة ممكن الكتابة فيصدق بعض الكاتب انسان
بالامكان وهو الكاتب من حيث انه كاتب ويرد عليه ان الكلام ليس في ان الكتابة هل هي التي جعلت حمل الانسان
ضروريا ام لا بل انما الكلام في ان الكاتب من جهة ما هو كاتب هل حمل عليه الانسان ام لا فان قال انه يحمل عليه ولكن غير
ضروري قلنا اذا حمل كان ضروريا وان لم تكن ضرورته لاجل الكتابة كما ان حمله ليس لاجلها وان قال انه من جهة انه
كاتب ليس الا الكاتب كان ذلك ما ما نحو الانسان والحيوان ايضا فان الانسان من حيث انه انسان ليس بحيوان
بل الحيوان جزء ماهيته على انه يفيد ان يكون سلب الانسان عنه ضروريا ولا يفيد امكان الحمل كما عرفته وايضا فيه ان الجهة
انما هي من اجزاء المحمول دون الموضوع ولو كان جزء الموضوع لكان اذا سألنا ان الحيوان من جهة ما هو حيوان
اهو ناطق ام ليس بناطق لزمنا ان نجيب باحدهما فان كان ناطقا لزم ان لا يوجد حيوان غير ناطق وان لم يكن
ناطقا لزم ان لا يوجد حيوان ناطق واما اذا كان جزء المحمول فلا يلزمنا الا ان نقول ان الحيوان ليس من حيث انه
حيوان ناطقا بل قد يكون ناطقا وقد لا يكون وايضا لو كان من اجزاء الموضوع لكان المعنى الكاتب المأخوذ من جهة
ما هو كاتب كما انا اذا قلنا الحيوان الناطق كان معناه ان الحيوان المأخوذ مع النطق كذا فح لا يمكن ادخال السور عليه
لا الكل ولا البعض لانه مفهوم واحد لا يمكن ان يتبعض ولو سلم انه من اجزاء الموضوع السريحة؟ ان يكون من اجزاء المحمول
في النقيضة التي هي عكسها فلا بد من ان يكون كل انسان يمكن ان يكون كاتبا بمعنى كل انسان يمكن ان يكون كاتبا لا نحو
من حيث انه كاتب فقط وهذا كاذب فان الكاتب المأخوذ كذا ليس الا الكاتب هذا واما السالبة الجزئية الضرورية
فلا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة ليس كل حيوان انسانا مع كذب العكس واما الممكنات فقيل فيها ان الممكن يقال
باشتراك الاسم على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي فما كان في الضروري والمطلق فحكمه في العكس حكمهما
والاخير حاله ما سيعيد في المقالة الثالثة فقد يتوهم من هذا الكلام ان لفظ الامكان مشترك بين هذه المعاني
حتى انه تارة يرادف الضرورة واخرى الاطلاق وليس كذلك اذ لا معول ما قيل ولا يصح في شيء من اللغات ان يكون
الامكان بمعنى الضرورة ولا يتوقف لدفع الشبهة التي وقعت في راي الناس على ان يكون للامكان هذا الاشتراك
بل تندفع بان يشترك بين معنيين احدهما يعم الضروري والاخر سلبه وقد مر ذلك ولو كان الممكن مرادفا للضروري
لكان ليس بممكن مرادفا لليس بضروري فكان ما ليس بضروري ممتنعا وهو باطل لا محالة فليس معنى الكلام

الا انه تارة يقال على معنى ليس يجتمع فيه الضرورة والاطلاق واخرى يقال على الممكن الحقيقي فان قلت فاذا كان
اعم من الضرورة والاطلاق فكيف تبين عكسه تبين عكسهما قلنا ليس مراد المعلم هذا بل مراده انه اذا كان اعم فله مواد
فان ادها الضرورة منه تبين عكسه بعكس الضروريات ومادة الاطلاق تبين عكسه بعكس المطلقات ومادة الامكان
الحقيقي تبين عكسها بعد فمن هذا المجموع سمي انعكاس الامكان الشامل للثلاثة **الفصل الرابع** في تتمة القياسات الاقترانية
والاستثنائية وتقسيم الاقتراني الى اقسامه الاربعة وبيان شروط عامة للانتاج وبيان الاشكال الثلاثة الحملية الاطلاق
والضرورية وشرائط انتاج كل منها وبيان ضروب كل منها مع نتائجها والكلام على نتائجها اعلم ان النتيجة اللازمة للقياس التي
اما ان لا يكون نفسها ولا نقيضها مذكورة بالفعل في القياس او يكون فالاول يسمى القياس الاقتراني والثاني يسمى الاستثنائي
والقوم يسمونه الشرطي وانما لم نسمه به لان الاقتراني ايضا يكون شرطيا ثم اعلم ان الامر في البسيط الحملي لا بد من ان يشترك مقدمتاه
في حد فهذا الحد لا يخلو اما ان يكون موضوعا في المقدمتين او محمولا فيهما او موضوعا في احديهما محمولا في الاخرى فعلى هذا التقسيم
يكون الاقسام ثلثة لكن الاخير لاحتماله كان قسمين فالقول الذي احد منهما وهو الذي يكون موضوعا للاولى محمولا للثانية لانه بعيد عن
الطبع وغير ملائم لعادة النظر والروية ومستغنى عنه بالقسم الآخر فانحصرت الاشكال في ثلثة فالاول ما يكون الحد المكرر منه
محمولا لموضوع المطلوب وموضوعا لمحموله والثاني ما يكون محمولا لهما والثالث ما يكون موضوعا لهما وموضوع المطلوب
في جميع ذلك يسمى الحد الاصغر والمقدمة المشتملة عليه الصغرى ومحموله الاكبر وما يشتمل عليه الكبرى وتاليف المقدمتين
يسمى القرينة وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى الشكل والقول اللازم من القياس فما دام يساق اليه القياس يسمى مطلوبا
فاذا لزم منه يسمى نتيجة وانما يسمى ما ذكرناه شكلا اول لانه انتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة ولانه ينتج جميع المطالب بخلاف
الثاني فانه لا ينتج الا السالب والثالث فانه لا ينتج الا الجزئي ولانه ينتج افضل المطالب وهو الموجب الكلي ثم اعلم انه لا قياس من سالبتين
ولا من جزئيتين ولا من صغرى سالبة كبراها جزئية الا ان يكون السالبة ممكنة واعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم و
الكيف دون الجهة **الشكل الاول** لما كانت صغراه موجبة دخل الاصغر في الاوسط فاذا حكم على الاوسط بحكم كلي ايجابا او سلبا
دخل الاصغر في ذلك الحكم بخلاف ما اذا حكم عليه بحكم جزئي لجواز ان يكون اعم من الاصغر فيكون المحكوم عليه بذلك الحكم
مغايرا للاصغر واما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فلا يلزم من الحكم عليه حكم على الاصغر فثبت ان الصغرى يجب ان تكون
موجبة والكبرى كلية واما المهملات فلما كانت في حكم الجزئيات صلحت لان تكون صغريات لا كبريات والمخصوصات لما كانت
في حكم الكليات صلحت للمقدمتين كما تقول زيد ابو عبد الله وابو عبد الله فقيه ولكن الاغلب كونها صغريات واما الضروب
في هذه الاربع كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا بعض ج ب

ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ولا يحتمل هذا الشكل غير هذه الضروب وهذه النتائج وان لم يرتض سائر الاشكال بعكوس
النتائج الا انها لا تكون قياسات كاملة عليها وانما من قال انك اذا قلت لا شيء من ج ب وكل ب ا او بعض ب ا انتج بعض
ا ليس ج لانك اذا عكست الكبرى انتج ذلك من الشكل الثاني فهو وهم لان النتيجة انما تنتج من الصغرى والكبرى والصغرى
انما كانت صغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب والكبرى انما كانت كبرى لاشتمالها على محموله فلا بد من ان يكون حد موضوعا
في النتيجة ومحمولا على انا انما نرجع الى القياس الكامل بعكسين فيكون بعيدا عن الطبع فناسب هذه لذلك القسم الذي
اهمل الشكل الثاني لا ينتج من موجبتين ولا سالبتين لجواز ايجاب امر على امرين متساويين وسلب امر واحد عن متباينين
ولا عن جزئيتين لان المحمول الواحد جاز ان يوجب ويسلب عن بعضي امر واحد وعن بعضي امرين مختلفين ولا يجوز ان يكون
الكبرى وحدها ايضا جزئية فانه اذا حكم بحكم على كل شيء ثم حكم بخلاف ذلك الحكم على بعض شيء اخر جاز ان يكون الثاني
اعم من الاول ولا يجوز ان تركب من سالب مطلق وموجب مطلق لجواز اجتماع ايجاب شيء وسلبه في امر واحد اذا
اخذا مطلقين كما يقال كل انسان نائم ولا شيء من الانسان بنائم نعم ان اخذت المطلقة على الوجه المشهور اي ما دامت
الذات موصوفة بالصفة المذكورة جاز ان يكون جزءا لهذا الشكل وكذا اذا كان الاطلاق لا من جهة الحمل بل من جهة الحصر
او بحيثية السلب والايجاب كليهما زمان معين او شرط معين متحد فيهما لكن عرفت امتناع ذلك وانما كان هذا الشكل
ابعد من الثالث لانه ينتج الكلي السالب وذلك لا ينتج الا الجزئي وان انتج الموجب والكلي وان كان سالبا انفع في العلوم
من الجزئي وان كان موجبا ولانه شارك الاول في اشرف المقدمتين بخلاف الثالث واما الضروب الناتجة فهي اربعة
الاول كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بيانه انا نعكس الكبرى فيصح ذلك من الشكل الاول ومنهم من بينه بالخلف
بانه لو لم يصح هذا لكان هذا كاذبا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ا ب فيصح من الشكل الاول بعض ج ليس ب وكان كل
ج ب هذا خلف محال ولم يلزم الا من كذب نقيض ما قلنا انه صحيح اعني بعض ج ا فان المقدمة الاخرى موضوعة
على الصدق وانه لم ينتج لانا لا نقول الا لزوم خلف محال لان كل ج ب كان ايجابا مطلقا فلانا فيه سلبه عنه بالاطلاق
لانا نقول قد عرفت ان الاطلاق انما يستعمل في هذا الشكل اذا كان بالمعنى العرفي اي الدوام ما دام الوصف وقيل ان
الانتاج بين بنفسه لا يحتاج الى بيان لانه من البين ان ب اذا كانت موجبة لشيء مسلوبة عن شيء اخر كان الشيئان متباينين
اذ كان احدهما مباينا له والاخر غير مباين وهذا الرجل سمى القريب من البين بينا ومن جعل ما ذكره حجة لاثبات الانتاج
فقد جعل الدليل عين الدعوى الضرب الثاني لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا لانا اذا عكسنا الصغرى وجعلناها
كبرى انتج لا شيء من ا ج وعكسه ما قلناه وبالخلف انه لم يصدق كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب هف الثالث

بعض

بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بيّنه بعكس الكبرى وبانه لو كان كل ج ا ولا شيء من ا ب كان لا شيء من ج ب هف
الرابع ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا والا لكان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب هف او نفرض ج الذي ليس ب د فلا شيء من د ب
وكل ا ب فلا شيء من د ا وبعض ج د فيصح من الشكل الاول المطلوب الشكل الثالث لا ينتج الا الجزئي وشرط انتاجه ان يكون
الصغرى موجبة واحدى المقدمتين كلية اذ لا يمتنع ان يكون الامران المسلوبان عن شيء متفقين ولا مختلفين وان كانت
الصغرى سالبة نقول لا يمتنع ان يسلب شيء عن امرين يوجد لهما او يسلب عنهما يوجد للاخر وان كانتا جزئيتين نقول
لا يلزم من اثبات شيء لبعض شيء واثبات اخر لبعضه او سلبه عن بعضه نسبة بين الشيئين بالاتفاق او الاختلاف الضرب
الاول كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا اذ لو كان لا شيء من ج ا وكل ب ج انتج من الاول لا شيء من ب ا هف وبعكس الصغرى
يصح المطلوب من الاول ونفرض بعض ج الذي ب وكل ب ا فبعض ج ا من الاول ولا يلزم من هذا كل ج ا لجواز ان يكون
ج اعم من ب فاذا كان كل ب ا لم يلزم ان يكون كل ج ا الثاني كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالوجوه الثلثة
المذكورة ولا يلزم لا شيء من ج ا لما ذكرناه الثالث بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالوجوه المذكورة الرابع كل ب ج و
بعض ب ا فبعض ج ا والا فلا شيء من ج ا وكل ب ج ينتج من الاول لا شيء من ب ا هف وايضا اذا عكسنا الكبرى ثم الترتيب انتج
ما ينعكس الى المطلوب وايضا نفرض بعض ب ا د فيكون كل د ا وكل د ب ايضا وكل ب ج فكل د ج فقد وجد ما هو ج ا
فبعض ما هو ج ا الخامس كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا والا فكل ج ا وليس كل ب ا انتج من الثاني فليس كل
ب ج هف او نفرض الذي هو ب وليس ا د فكل د ج ولا شيء من د ا انتج من ثالث هذا الشكل المطلوب ولا ينتج المطلوب
هنا بالعكس لان الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية السادس بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا والا فكل
ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج هف او بعكس الصغرى يصح المطلوب من الاول واعلم ان هذين الشكلين وان كانا
يرجعان الى الشكل الاول الا انهما ليسا مستغنى عنهما بالمرة وذلك لان من المطالب ما يكون لها موضوع طبيعي ومحمول
طبيعي حتى ان عكس كان غير طبيعي كما ان السماء ليس بخفيف مثلا طبيعي ولا شيء من الخفيف بسماء وان كان صحيحا لكنه
غير طبيعي وكذلك من الاحكام الجزئية ما هو كذلك كما يقال بعض الحيوان انسان فانه اولى من ان يقال بعض الانسان
حيوان وان كان صحيحا فربما اوجبت رعاية هذا الامر ان تؤلف الشكل على هيئة الثاني او الثالث ولو الف على هيئة
الاول لم يكن طبيعيا هذا ومن العجايب حكم بعض الناس بان المطلقات لا تستعمل فان اكثر العلوم قضاياها مطلقة
ثم الفيلسوف لا بد له من ان يبحث عن كل مطلوب كلي ومن المطالب ما هي مطلقة فهل يسعها الا من المطلقات وعلم
ان الضروريات حكمها حكم المطلقات في قرائنها واما الضروريات الا انها لا تبين انتاجها بالخلف لانه اذا كانت النتيجة

بالضرورة ليس كل ج ا مثلا فان اخذ نقيضها ليس بالضرورة ليس كل ج ا لم يصلح لان يكون من مقدمات القياس فان
اخذ لازمها وهي يمكن ان يكون كل ج ا فيتوقف البيان به على معرفة الاختلاط من الامكان العام مع الضرورة كما
سن بعد **المقالة الثالثة** تشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في جميع ضروب الشكل الاول واربعة ضروب من الثاني
من القياسات المختلطة من الاطلاق والضرورة ونتائجها **الشكل الاول** الضرب الاول كل ج ب اعما بالاطلاق وكل ب ا
بالضرورة فكل ج ا بالضرورة واستبعد قوم ان يصح الاختلاط من الاطلاق والضرورة ضروريا لما انهم لم يفرقوا بين معاني
الضرورة فقالوا ليكن ان يقال زيد ابيض وكل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر مع كذب زيد ذو لون
مفرق للبصر بالضرورة والا كان ابيض بالضرورة وهو باطل لانا اذا قيل كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر فقد يعني
به ان كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف به بالضرورة او لا جا فهو ما دامت ذاته موجودة ذو لون مفرق للبصر وقد
يعني به ان كل ما يوصف بالابيض فهو ما دام ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر والفرق بين الاعتبارات بين
كيف والاول منها كاذب بخلاف الاخرين فان اعتبر المعنى الاول في الكبرى كانت كاذبة وان اعتبر المعنى الثاني لم يكن الحد
الاوسط مكررا الا اذا اعتبر هذا القيد في الصغرى فيكون كاذبة وان اعتبر المعنى الثالث لم يصح الا انه زيد بالضرورة ذو لون
مفرق للبصر ما دام ابيض ولا امتناع فيه وما قلنا انه يصح الضرورة انما كان اذا كان الكبرى بالمعنى الاول فانه اذا كان
كل ما يوصف بانه ب كيف يوصف به فهو ا بالضرورة اي كان حاله كذلك فانه يحكم بالضرورة من جملة ما يوصف به ب الضرب
الثاني كل ج ب بالضرورة وكل ب ا اي بالاطلاق فكل ج ا بالاطلاق فانه حكم على كل ما يوصف بانه ب كان اتصافه
به ضروريا او لا انه ا و ج من جملة ذلك ولا بد ان يكون المراد بالاطلاق في هذه الكبرى الاطلاق الذي يعم الضرورة لا ما دام
موصوفا بانه ب فقط فان من الموصوفات ب ما يوصف به بالضرورة وهو ج ولا يمكن ان يقال فيه ذلك فانه لو قيل
و ج ما دام ذاته موجودة ب فهو ما دام ذاته موجودة ا فان كل ب فهو ما دام ب ا فلا يكون يعني بالكبرى هذا المعنى بعمه
الضروري وغيره والنتيجة تكون مع انها مطلقة ضرورية الضرب الثالث كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ب ا بالضرورة فلا
شيء من ج ا بالضرورة الضرب الرابع كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ب ا بالاطلاق فلا شيء من ج ا بالاطلاق الخامس بعض
ج ب بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة السادس بعض ج ب بالضرورة وكل ب ا بالاطلاق السابع بعض ج ب بالاطلاق ولا
شيء من ب ا بالضرورة الثامن بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من ب ا بالاطلاق والنتائج في الكل كما سبق تابعة للكبرى
الشكل الثاني الحق فيه ان القضيتين المتفقتين في الايجاب والسلب المختلفتين في الضرورة والاطلاق الغير الضروري اذا
الفتا على هيئة الشكل الثاني في حصول الانتاج فانه اذا حكم بشيء انه ثابت لكذا ضرورة ولذلك لا بالضرورة لزم ان يكون الاول

متباين

متباينين سواء كانتا كليتين او كانت الصغرى جزئية وكذا اذا سلب شيء عن شيء سلبا ضروريا وعن اخر سلبا غير ضروري
وكذلك اذا جعلت الضرورة واللاضرورة جزء في المحمول سواء اثبت بعد ذلك بجهة اولا واما اذا اخذ الاطلاق عاما لم
الضروري وغيره فلا بد في الانتاج من اختلاف المقدمتين ايجابا وسلبا والنقل الى اختصاص المشهور في الضرب الاول كل ج ب
بالاطلاق ولا بالضرورة لا شيء من ا ب ينعكس الى الاول فينتج بالضرورة لا شيء من ج ا والثاني بالضرورة لا شيء من ج ب وكل ا ب بالاطلاق
والنتيجة مثل الاول والثالث كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق ولا بد من ان يكون هذا الاطلاق النوع الذي
ينعكس حتى يصح الانتاج فان كان الاطلاق بالمعنى المشهور كان عكسه لا شيء من ب ا ما دام موصوفا بانه ب فينتج لا شيء من ج ا
بالضرورة وان كان يعتبر وجود الموضوع على ما قيل فيكون الكبرى بمعنى لا شيء من الموجودين الفاني زمان ما يوجد لم يتاتج الا
ايضا ان كانت الكبرى صحيحة موجودة فان الصغرى بمعنى ان كل ج في كل وقت وزمان فانه موصوف بب دائما ما دام ذاته موجودة
ولا يمكن ان يكون الشيء الذي هو في كل وقت ب الشيء الذي يسلب عنه ب في بعض الاوقات ولا يصح الاستنتاج الاطلاق
هنا بعكس الكبرى فانه يكون معنى القياس كل ج كيفما كان فانه موصوف بانه ب دائما وكل ب موجود في هذا الوقت مسلوب
عنه ا وربما لم يكن ج موصوفا بانه ب في هذا الوقت لكونه معدوما فلا يدخل في الحكم الذي في الكبرى مثلا يصح لنا ان نقول
كل لون كسوف فانه بالضرورة سواد ثم ربما اتفق في وقت ان لا يكون شيء من الوان الاجرام السماوية سوادا فيصح ان نقول
لا شيء من الوان الاجرام السماوية بسواد بالاطلاق ولا يصح لنا ان نقول لا شيء من لون الكسوف بسواد بالاطلاق لعدم وجود
الكسوف ولا يلزم عكسه ايضا اي لا شيء من السواد بلون الاجرام الفلكية لجواز ان لا يكون في الوجود سواد وهم قد جعلوا الى
صدق قول القائل لا شيء من الالوان بسواد في وقت ما الا ان لهم ان يقولوا ان وجود الموضوع انما يعتبر في الايجاب دون
السلب فيصدق لا شيء من ب ا في هذا الوقت سواء كان ب موجودا او لا وان يقولوا ان الاطلاق والوجود يعتبر
تحصيلا لكل واحد واحد من الافراد حتى انا اذا فرضنا ان لا يوجد شيء من الالوان الا السواد فانه يمكن لنا ان نقول كل لون
فهو سواد بالاطلاق من غير ضرورة ولا بد من ان يكون هذا الاطلاق راجعا الى الحصر اذ لا يمكن ان يراد ان هذه الالوان
الموجودة كل منها بحيث يوجد له السواد بلا ضرورة حتى يمكن لكل منها ان يكون سوادا في وقت دون وقت وكذلك
في هذا الفرض يصدق قولنا لا شيء من الالوان ببياض بالاطلاق من غير اقتصار على الالوان الموجودة ويلزمهم على هذا
مع تكثير القضايا على انفسهم وحدهم عن الطريقة المثلى انه يصح لنا ان نقول كل كسوف قمري سواد ولا شيء من كسوفات
القمر بسواد اي على الاطلاق الصادق في مادة عدم الموضوع فينتج لا شيء من كسوفات القمر بكسوف بالاطلاق اللهم
الا ان يقولوا نحن وان لم نعتبر الوجود في موضوع السالبة المطلقة الا انا نعتبره في محمولها فمعنى هذا الكلام لا شيء من

كسوفات القمر يكسوف موجود وهو صحيح ويلزمهم على هذا ان يكون قولنا كل انسان حيوان بالضرورة غير ضروري
فانا يصح لنا ان نقول لا شيء من الانسان بحيوان اي حيوان موجود اذا فرضنا ان لا انسان في الخارج وصحة هذا القول
يستدعي ان لا يصح ذلك الا بالاطلاق والامكان دون الضرورة مع انهم يعترفون بضروريته الا ان يقولوا انا نعتبر في الاطلاق
الوقت الذي نتكلم فيه فيريد تشويشا على تشويش وايضا اذا اعتبروا الاطلاق من جهة السور لزمهم ان لا يكون بعض
الحيوان انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة ضروريا بل مطلقا وكذلك ليس كل حيوان انسانا بالضرورة
فان هذه الاسوار ليست ضرورية لانهم يجوزون ان يصدق كل حيوان انسان وقتا ما وكذا لا شيء من الحيوان
بانسان مع انهم يعترفون بان هذه كلها ضرورية وايضا يلزمهم ان يكون كل حيوان متحرك بالفعل ضروريا لا مطلقا
فان فرض وقت لا شيء من الحيوان فيه بمتحرك لان هذه القضية بهذا المعنى لم في كل وقت فانه يصدق في كل وقت
ان كل حيوان فهو متحرك في وقت من الاوقات وكذا كل حيوان تتنفس بالفعل مع انهم لا يجعلون شيئا من ذلك الا
مطلقة وكذا كل متحرك متغير مع ان بعضهم اخذها ايضا مطلقة فعلم ان هذا القرب بعيد انا نتيج الضرورية القضية الرابع
لا شيء من ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالضرورة وهو ايضا ينتج الضرورية الفصل الثالث في ابطال الحجج التي اقاموها على
انتاج المطلقة من هذه التاليفات التي في الشكل الثاني اما احتجاجهم بالعكس فقد علمت الحال فيه واحتجوا
ايضا بالخلف فيما تالف من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى فقالوا انه لو لم يصح بالضرورة لا شيء من ج ا لصدق
بالضرورة لا شيء من ا ج ويصح بحكم الكبرى بعض ب ا ج بالضرورة ليس كل ب ج ويحكم الصغرى لا شيء من ج ب
لا بالضرورة فيكون لا شيء من ب ج لا بالضرورة صحا ان يكون السلب في شيء من الافراد ضروريا فيكون ليس
كل ب ج بالضرورة كاذبا فنقول اولا انه اذا لم يكن مثالنا مانع عن ان يكون اذا كان لا شيء من ج ب لا بالضرورة
كان هكذا ايضا لا بالضرورة حتى يصدق بمعنى نفس الامر كل ب ج فليس يواجب ان لا يكون مانع من ذلك
في شيء من المواد فيجوز ان يكون هذا التاليف في مادة يكون فيها من ذلك مانع على انا نقول صدق يمكن ان
يكون كل ب ج مع صدق لا شيء من ج ب بالاطلاق اما ان يكون باعتبار السور دون الحمل فلا ريب في انه لا يمكن
ان يصدق ذلك في الوقت الذي لا شيء من ج ب فيلزم ان يكون التاليف المفروض من اختلاط الاطلاق مع الضرورة
تاليفا من مطلقتين وذلك لانه يكون صدق لا شيء من ج ب لانعدام افراده كما يقال لا شيء من الحيوان بانسان
بالاطلاق اي وقتا لا انسان في الخارج ولا شك انه في ذلك الوقت لا يصدق كل ا ب فلا يكون كل ا ب ضروريا بل
مطلقا واما انا لا نعتبر السور بل الحمل فنقول اذا صدق لا شيء من ج ب بالفعل بمعنى ان كل فرد من افراد ج ب سلب عنه

فی

في وقت من الاوقات جاز ان يكون كل ب ج بالضرورة لا بالفعل وان لا يصدق عكسه اي لا شيء من ب ج كما
نقول لا شيء من الناس بضحاك بالفعل وكل ا بالضرورة ضحاك فانه لا يصدق قولنا لا شيء من الضحاك بانسان ولا
يصدق كل ضحاك بالضرورة انسان واذا كان كل ب ج بالضرورة لم يمكن صدق قولنا كل ا ب بالضرورة وفي
هذا المثال لما صدق كل ضحاك انسان بالضرورة كذب كل ضحاك بالضرورة لان تاليف هذين القولين ينتج كل انسان
بالضرورة فيلزم منه ان يكون بعض الناس ضحاكا بالضرورة وقد قلنا لا شيء من الناس بضحاك بالفعل هف
حجة اخرى لهم قالوا يصدق لا شيء من الابيض بحيوان بالاطلاق وكل انسان حيوان بالضرورة فلا شيء من الابيض
بانسان بالاطلاق لا بالضرورة قلنا قولهم لا شيء من الابيض بحيوان بالاطلاق انما يصدق على احد وجهين الاول
على فرض ان لا يوجد في الخارج حيوان ابيض والثاني ان يكون المراد لا شيء من الابيض من حيث هو ابيض بحيوان
فعلى الوجه الاول علمنا انه لا يكون التاليف الا من مطلقتين لا مختلطا من اطلاق وضرورة والوجه الثاني علمت
سابقا كذبه لان الابيض من حيث هو ابيض ليس بحيث قد يكون حيوانا وقد لا يكون بل كل ابيض اما حيوان دائما
او ليس بحيوان دائما فان قيل نأخذ الذات الموصوف بانه ابيض ذاتا ويسلب عنه الحيوانية ما دام ابيض فيكون مثل ان
نقول كذا ليس بابيض ما دام اسود فكما ان هذا السلب ليس ضروريا فكذا ذلك قلنا ان قيد من حيث هو ابيض
لا يخ اما ان يكون قيدا للمحمول او قيدا للموضوع فان كان قيد المحمول عرض ما ذكرناه وما سلف وان كان قيد الموضوع
حتى يكون المراد الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض فاما ان يعتبر بشرط التجريد عن كل معنى مغاير للبياض او لا بشرط
التجريد بل بالمقارنة لذات متصف بذلك كالانسان ونحوه فان كان الاول امتنع ان يتصل شيء او يثبت لشيء حتى
يكون له ذات مغاير لهذا المعنى بل هذا يكون هو ذاته فدوام السلب مع هذا الوصف هنا هو دوام يدوام الذات
بعينه كما يقال الانسان حيوان ما دام انسانا فكل ما يسلب عنه فهو سلب دائم ضروري وان كان الثاني كذب السلب
فان الانسان من حيث انه ابيض لا يسلب عنه الحيوانية اذ لا يمتنع اتصافه بالبياض انضمام شيء اخر الا ان يراد من حيث
انه ابيض فقط اي مرفوعا عنه ما سواه لا بشرط التجريد بل باعتبار المعنى الشامل للصور فيه ان يكون شيئا اخر لا يمكن ان
يقال انه ليس بحيوان فانه اعم من ان يكون حيوانا وان لا يكون الا اذا اريد انه من هذه الجهة ليس حيوانا فيدخل قيد
الحيثية في المحمول والتحقيق في هذا الامر انه لا اعتبار في تاليفاتنا بقيد الحيثيات لا في الموضوع ولا في المحمول فاذا
قيل الابيض مثلا لم يرد الا ما يتصف بالبياض من غير نظر اليه من حيث انه ابيض ولا من حيث انه ابيض فان زيد في
الموضوع او المحمول هذا القيد لم يكن تلك القضية التي الفناها بل قضية اخرى يجب ان يستانف لها مرة اخرى حال

الصدق والكذب والضرورة واللاضرورة ثم من العجب ان من اعتبر قيد الحيثية اعترف بان الكبرى الضرورية مع الصغرى
الغير الضرورية في الشكل الاول ينتج ضرورية قال فاذا قيل كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة انتج كل صاعد
جسم بالضرورة ولم يعلم انه يرد عليه ان يقال ان كل صاعد جسم بالضرورة كذب لان الصاعد من حيث هو صاعد
ليس بجسم بالضرورة وكذا الكبرى يكون ضرورية لان المتحرك من حيث هو متحرك ليس جسما فان قال فرقا بين
الابيض والمتحرك والصاعد فان الابيض والمتحرك والصاعد فان الابيض من حيث هو ابيض يجوز ان لا يكون
حيوانا واما المتحرك والصاعد فلا يتحققان الا في الجسم قلنا قد ذهلت عن المعنى فانه كما ان الابيض ليس حيوانا
من جهة انه ابيض كذلك المتحرك ليس من جهة انه متحرك جسما وكذا الصاعد وهو ظ الشكل الثاني في باقي ضروب
الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث من هذا الاختلاط الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب
بالضرورة فليس كل ج ا بالضرورة السادس بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من ا ب بالفعل وحكمه حكم ما سلف فيه
ان المشهور انتاج المطلقة منه والحق انتاج الضرورية السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالضرورة وحكمه كذلك
الثامن ليس كل ج ب بالضرورة وكل ا ب بالاطلاق والحدود ليس كل ابيض حيوانا بالضرورة وكل انسان حيوان بالاطلاق
قيل ليست النتيجة ضرورية قلنا لا نسلم اما ان يعتبر الجهة باعتبار السور او باعتبار الحمل وعلى كل تقدير لا يمكن صدق
كل ابيض حجرا فالذي يمنع من صدق الضرورة في النتيجة الاولى ان يقولوا بل يعتبر الضرورة التي في الصغرى من جهة الحمل
والاطلاق الذي في الكبرى من جهة السور فيصح ليس كل ابيض انسانا بالاطلاق غير الضروري باعتبار السور وان كان ضروريا
باعتبار الحمل ولذلك لنا ان نلحق بالكبرى قيد الضرورة فيكون هذا ضروريا محضا وقد يقال في معنى كلام صاحب
التعليم حيث قال ان النتيجة ليست ضرورية لا ما فهم القوم بل مراده ان الضروري والمطلق قد يصدقان معا في الجزئيات
من غير تمانع كما انه يصدق بعض الابيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة وهو الذي بياضه ضروري له وبعضه ذو
لون كذلك لا بالضرورة وهو الذي لا يكون البياض ضروريا له ولو كان مراده كما فهموه من اعتبار السور لم يكن
لذلك خصوصية بالجزئيات لما عرفت جريانه في الكليات ولكان عليه ان يعلم تعليما كليا ان كل جزئية ضرورية
فانها يصح ان يكون مطلقة باعتباره ولا يختص هذا التعليم بالقران ولا بغيره من حيث كونه نتيجة ثم الاصلاحية ما في
الضرورة للاطلاق كليه ثم اذ يمكن ان يكون شيء لا يصح بطلانه حتى يكون القضية باعتبار ذلك مطلقة ولما تنبه بعض
المحصلين لما قلناه قالوا ان هذا غلط واقع من الناسخ وبرهنوا على كون النتيجة ضرورية بالافتراض تبيانا حقيقيا
التاسع الحق ان النتيجة فيه مع الكبرى الضرب الاول كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالضرورة فبعض ج ا بالضرورة

بعكس الصغرى الثاني عكس الجهة والنتيجة كذلك عندهم وبينوه بعكس الكبرى ثم الترتيب لينتج بعض ا ج بالضرورة
فينعكس الى بعض ج ا بالضرورة وقد عرفت ان عكس الموجبة الضرورية لا يلزم ان يكون ضروريا الثالث كل ب ج بالاطلاق
و بالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة ليس كل ج ا بعكس الصغرى الرابع عكسه في الجهة قالوا ينتج المطلقة والحدود كل
فرس حي بالضرورة ولا شيء من الفرس بحيوان ناطق بالاطلاق قالوا ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فاي
منهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية وان كانت احديهما سالبة فالعبرة بالسالبة فان كانت ضرورية فالنتيجة
ضرورية كالضرب الثالث وان كانت مطلقة فمطلقة كالرابع الخامس بعض ب ج بالاطلاق ولا شيء من ب ا بالضرورة
فبعض ج ليس ا بالضرورة السادس عكسه والنتيجة بزعمهم ضرورية بالعكسين اللذين ذكرناهما آنفا وعلى ما علمت
تنتج مطلقة بالافتراض بان نفرض بعض ب د فكل د ج و بالضرورة لا شيء من د ا فلا شيء من د ا بالضرورة السابع بعض
ب ج بالضرورة وكل ب ا بالاطلاق فبعض ج ا بالاطلاق بعكس الصغرى الثامن كل ب ج بالاطلاق وبعض ب ا
بالضرورة فبعض ج ا بالضرورة بالافتراض وعندهم ينتج مطلقة فقط وبينوا الانتاج بالعكس واستندوا في نفي الضرورة
بصحة قولنا كل حي متيقظ بالاطلاق وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة قلنا بل هذا صادق فان بعض الموصوفين
بانه متيقظ سواء قيل له متيقظ ام لم يقل ذو رجلين بالضرورة واما ما قيل انه يصدق بعض المتيقظين
ذو رجلين بالضرورة لكن لا من جهة ما هو ذو رجلين فقد عرفت ما فيه نعم لا يمنع من ان يكون مع كونها ضرورية
من حيث الحمل مطلقة من حيث السور التاسع بعض ب ج بالاطلاق وبالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة ليس
كل ج ا بعكس الصغرى العاشر بالضرورة كل ب ج ولا شيء من ب ا بالاطلاق والنتيجة مطلقة بعكس الصغرى
والافتراض والحدود كقولنا كل انسان حي بالضرورة ولا شيء من الانسان بمتيقظ بالاطلاق الحادي عشر بعض
ب ج بالضرورة ولا شيء من ب ا بالاطلاق والنتيجة كذلك الثاني عشر كل ب ج بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي
ب ليس ا قالوا انما ينتج المطلقة لصحة قولنا كل ذي رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي رجلين ليس
انسانا مع كذب بالضرورة بعض المتحركين ليس انسانا لامكان ان ينحصر المتحرك في الانسان وانت خبير بان الاطلاق
السوري لا يمانع الضرورة الحملية وهنا كذلك فان بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا
في بيان معاني الممكن وحدوده التي ملت وبيان الصحيح من الحدود والكذب عنه لما تكلمنا في القياسات المؤلفة
من الضروريات والوجوديات المحصرة والمختلطة حري بنا ان ننظر الآن في المؤلفة من الممكنات ولا بد من ان نقدم
الكلام في تعريف الممكن على التفصيل وما قيل من ان الكلام في الممكنات هنا فيه نوع لان للطالب الحكمة كره ولا تعلم

مع كونه بعض المستيقظ ذو رجلين بالضرورة

الا من المقدمات الممكنة وما يقال ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة والاكثرية فجوابه انهم على انه اذا بحث
عن الاشياء من حيث وجودها فانما يبحث عن ذلك واما اذا بحث عن الاشياء من حيث امكانها فلا بد من ان يبحث
عن الممكنات فنقول ان الممكن على ما عرفت له عند العامة معنى يغاير ما له عند الخاصة فالاول يقابل الممتنع وان
يقابل الضروري والثاني ايضا يقال على وجوه منها ما لا يكون دائم الوجود ولا العدم للموضوع اذا نظر الى نفس
ذاته سواء كان في طبيعته ما يقتضي وجوده له او عدمه عنه في وقت معين او غير معين او لا بل انما يعرض له من سبب
خارج ومنها ما لا يكون دائم الوجود ولا العدم بالنظر الى ذات الموضوع ولا يكون في ذاته ما يقتضي هو في شيء
في وقت معين او غير معين الا ان ينضم اليه شرط خارج عنه وعن مقتضاه وذلك كان الكتابة بغير ضرورية للانسان
ولكن اذا اعتبر ما دام كاتبا كان طرف الوجود ضروريا وكذا اذا اعتبرنا هذا الوقت كان احد الطرفين متعينا والطرف
الاخر متعين الفقدان بخلاف ما اذا اعتبر المستقبل فانه لا يتعين فيه شيء منها الا اذا صار المستقبل حالا فيصير كالحال
والمعنى الثالث ما لا ضرورة فيه بوجه من الوجوه فيختص بالمستقبل ويخرج منه نحو الكسوف والتنفس ويدخل فيه نحو
الكتابة تارة وفي الاطلاق اخرى فانها اذا لوحظت مع الشرط الذي به صارت ضرورية دخلت في الاطلاق دون هذا
المعنى من الامكان واذا لوحظت لا مع ذلك الشرط دخلت في هذا المعنى فهذا المعنى يشارك المطلقة في الموضوع وربما
في الاعتبار ومن جهة الحمل فلا يدخل فيه مطلق ولا يدخل في المطلق واما حد الممكن فقد حد بوجوه منها الذي
ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال ومنها ما ليس بموجود ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وه
~~منها ما ليس بموجود ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال~~ ومنها ما ليس بضروري ومنها ما ليس بضروري ولا موجود
ومنها ما نهيئا ان يوجد فان لا يوجد والصحيح هو الاول فان الثاني ان اريد به حد المعنى الاول كان خطأ فانه اعم من
ان يكون موجودا او معدوما وكذلك ان اريد به حد المعنى الثاني فان عدم الوجود غير مأخوذ فيه بل الغير الوجود الغير
الضروري الوجود والعدم هو السالب المطلق كما ان الموجود الغير الضروري الوجود والعدم هو الموجب المطلق وهما
داخلان في هذا المعنى من الامكان دخول الاخص تحت الاعم وكذا ان اريد به حد المعنى الثالث فانه مباين للاطلاق و
هذا قد جعل مطلقا من جهة السلب وان جعل المطلق وجوده فلا يخ اما ان يكون هو ايضا داخلا في الممكن الاخص
ولا يشمل الحد او لا يكون داخلا فاي فرق بين القسمين حيث جعل احدهما من الامكان دون الاخر وان جعلوا الاطلاق
جنسا او شرطا للامكان يبقى الممكن الذي لا ضرورة فيه بلا حد ولا رسم وان زعموا ان قيد الوجود يجعله ضروريا بشرط
الوجود فحصل الاحتراز عنه فلم لا يزعمون ان قيد اللاوجود يجعله ضروري اللاوجود بشرطه وان قالوا ان المراد

بغير الوجود الذي لا يمكن ان يوضع حكمه موجودا او بغير دائم الوجود قلنا لا نسلم ذلك من لفظ غير الموجود فانه لا يفهم
منه الا احد امرين ما يكون معدوما دائما فيكون المحال او ما لا يكون معدوما دائما فيكون المطلق وايضا الوجهان كلاهما
داخلان في قولهم ليس بضروري فلا حاجة الى تكريره واما الحد الثالث فانه ايضا ما ليس بضروري الوجود ولا العدم
طابق الامكان الاخص ان عنى سلب الضرورة من كل وجه والخاص ان اريد سلب الضرورة بلا شرط وان اريد ما ليس
الحكم الذي يقال له انه ممكن ايجابا كان او سلبا ضروريا لم يتم حتى يضم اليه فاذا فرض موجودا لم يعرض منه محال فهو
حد محمل ومن يوهم ان المراد بالضروري الواجب الوجود فهو في غفلة عن استعمال الضروري في هذا الفن فانه لو كان
بهذا المعنى كانت الجهات اربعا بزيادة الامتناع وقس على هذين الحدين الحد الرابع واما الخامس فالتحقيق بادخال الامكان
الا انه يمكن ان يقال ان المحدود هو الامكان الخاص والمراد بالتحقيق الامكان العام الذي هو كالجنس فلا يكون
فاسدا الا انه يوهم احد الشيء بحد نفسه فان لفظ التحقيق لا يختص في الاستعمال بالامكان العام فاصح الرسوم
هو الاول ثم انه ان قيل انه رسم الممكن من حيث انه ممكن وفهم من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا العدم كان ما
قيل بعده انه اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال غير داخل في الرسم وانما هو ذكر خاصة من خواصه لكن التحقيق خلاف
ذلك وان الرسم انما هو للحكم الخبري الموجه بجهة الامكان لان الكلام هنا في الجهات فاذا قيل الذي ليس بضروري
فانما يدل على ان الحكم الذي في القضية ايجابا كان او سلبا غير ضروري وهذا باطلاقه يشمل الممتنع فلا بد في اخراجه
من ذلك القيد ثم انه ان اريد نفي الضرورة في كل ضرورة كانت كان الرسم للممكن الاخص وان اريد به نفي الضرورة
الذاتية خاصة كان الرسم للممكن الخاص وما قيل ان معنى ليس بضروري ليس بواجب فقد علمت بطلانه هنا
واعلم ان الامكان معروض للمقولات يحمل على مراتب متفاوتة في التقدم والتاخر فهو من المعاني المشككة كالوجود
والوحدة فلا يمكن ان يكون له جنس حقيقي فلا يكون هذه الرسوم تعاريف حقيقية هذا واما ما يقال من انه ان ادعى
الممكن رسم له بما يخفى منه او بما يدور عليه الا انه اخذ فيه المحال والضروري كما معنى المحال الا الذي لا يمكن ان يكون ولا
الضروري الا الذي لا يمكن ان لا يكون فنقول ليس الامر كذلك فان الامكان ليس امرا يمنح الوجود مستقل الذات بل اما عدم
او متعلق بالعدم ومن المعلوم ان العدم انما يعرف ويتحصل بالاضافة الى الوجود والوجود متقدم عليه في التصور فالضرورة
اسبق الى النفس من الامكان لانه وكذا الوجود واستحقاق دوام الوجود اما مطلقا او بشرط والاستحالة ايضا نوع
من الضرورة فانه ضرورة مقرونة بالعدم فهو ايضا اقدم من الامكان معرفة وايضا الامكان المأخوذ في معنى المحال
ليس هو الذي اخذ فيه المحال بل جنسه وكذا ما قيل انه لا فرق بين ممكن وما ليس بضروري فانا نقول نعم لا فرق

بينها الاصل الذي بين انسان وحيوان ناطق من الاجمال والتفصيل وذلك كاف لنا **الفصل الخامس** في اعادة النظر
في الرسم المختار للممكن وهل يعتبر فيه الاستقبال وتحقيق القول فيه فاعلم ان هذا الحد يمكن ان يطابق كلا من معنى
الممكن الخاصين فان اريد نفي الضرورة الحقيقية طابق الخاص وعلى كل حال يجب ان لا يلتفت الى شرط وجود او عدم
اما ان اريد الخاص فلان المطلق اخص منه واذا التفت الى احد الشرطين كان مطلقا واما ان اريد الاخص فلانه ساقط
اعتباره اعتبار الشرط فانه باعتبار الشرط يصير ضروريا واما الاستقبال فهل يجب ان يعتبر لظانه يعتبر فان الشي
اذا كان موجودا في الحال او الماضي كانت لضرورة فلابد من اعتبار الاستقبال ولكن لا يلزم ان يعتبر الاستقبال
بالنسبة الى زمان العقد والقول فانا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا واردنا ان كل واحد مما هو انسان
في مستقبل اى وقت فرض غير ضروري له ان يكتب وان لا يكتب بل صحيح له الامران كان صادقا وكان صادقا على كل
فرد من افراد الانسان الذين كانوا في الزمان الماضي والذين هم كائنون في الحال والذين يوجدون بعد وكذلك اذا
اعتبرنا الامكان من حيث السور فانه يكفي فيه هذا الاستقبال ولكن بهذا الاعتبار خارج عن جهات القضايا ويكون
في الحقيقة بمعنى ان قولنا كل كذا كذا لا يمكن ان يكون صادقا فان تخلف الكثير من الاحوال يكون مستمرا في الحال
والاستقبال فهل يصح ان ينسب اليه الامكان قلنا نعم يكون هذه الاحوال باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة او
وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها وان كان وجودها في نفسها وجودا مستمرا ولا عرج بوجودها
في نفسها ويصح ان يكون من الظاهر لديك ان موجب الممكن ينعكس على سالبه فان كل ما يمكن ان يكون بلا
ضرورة في شيء من طرفيه فهو ممكن ان لا يكون ايضا البتة سواء في ذلك ان يكون متساوي الوجود والعدم او اكثري
الوجود او اقليه فانه يتساوى طرفاه من حيث الامكان وان اختلفا في الوجود والعدم في الاخيرين ونعني بالاكثري
ما كان وجوده بالنسبة الى واحد في اكثر الاوقات لا ما يكون لاكثر الاشخاص ولو كان لهم دائما او في اقل الاوقات
او بالتساوي او بلا حد ثم الاكثريات منها ما هي طبيعية تقتضيها الطبيعة لولا العوائق ومعاياة المادة كالصحة ومنها
ارادية بصدر عن الارادة لولا العوائق ثم ان الاكثريات يبحث عنها في العلوم من حيث الوجود والامكان واما الاقل
فلا يبحث عنها الا باعتبار الامكان ولذلك يوخذ المقدمات الاكثرية مطلقات لما انها اذا اخذت ممكنات لم يعلم
رجحان طرف منها فلا يحصل توقع لما يفرض ولا توخذ المتساويات والاقليات الا ممكنات الا في الخطابة
والشعر والسفسطة وفي الخطابة توخذ المتساويات من حيث الوجود بحيث يوهم انها اكثرية فقط بل انها موجودة لما
ان الاقناع لا يكفي فيه الامكان معمول خطيب مثلا فلان تكلم العدو من الحصر جهارا فهو خبيث السر وفي الشعر والسفسطة

يستعمل

يستعمل الاقليات ايضا بل الممتنعات ايضا بل في الخطابة ايضا يستعمل الاقليات والممتنعات اذا كانت مظنونة وليعلم
ان جميع ما قلناه في شان الممكن فانما نريد به الممكن في الطبيعة لا الممكن بحسب نظرنا بان يكون مجهولا لنا حاله
كان حقيقة ضروريا او ممتنعا **المقالة الرابعة** تشتمل على ستة فصول **الفصل الاول** في القياسات الممكنة من الشكل الاول
الضرب الاول كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فكل ج ا بالامكان لان ج داخله بالقوة تحت ب فيثبت له بالقوة
كل ما يثبت لب فهو قياس كامل وقيل ليس بقياس كامل فان معنى كل ب كل ما هو ب بالفعل و ج ليس بحكم الصغرى
ب بالفعل فلابد من ان يضم الى ذلك وكل ممكن الممكن لشيء ممكن لذلك الشيء ونقض من ذلك بعضهم بان المراد بكل ب كل
ما يصح ان يكون ب وفيه مع ما مر انه يصح بما اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة او ضرورية فانهم يقولون انه لا ينتج
لا الاطلاق والضرورة معللا بانه الحكم الاعلى ب بالفعل وقال الاخرون ان معنى كونه قياسا كاملا انه كامل بالقياس الى ما يعده
من الضروب التي سنبين انه كامل على الاطلاق ونحن نقول ان هذا مشكل فان اظهر ما نراه ان من الظاهر ان الموجود
لشيء موجود لذلك الشيء والضروري الضروري لشيء ضروري لذلك الشيء كذلك من الظاهر ان الممكن الممكن لشيء ممكن لذلك
الشيء من غير فرق وكما انه لا حاجة في الانتاج من المطلقات والضروريات الى ضم تلك المقدمتين كذلك لا حاجة هنا الى ضم هذه
المقدمة وكيف يحتاج اليه وهي لا تفيد معنى مغايرا لما يفهم من القياس فانا نريد بالالف واللام في الممكن وب مرادف الالف
واللام في الممكن الثاني في وجه الشيء واما عدم كون القياس كاملا اذا كان من الشكل الثالث فليس كما توهموه لان الحكم فيه
بالقوة بل لانه على خلاف النظم الطبيعي فلا يكون دخول الاصغر في الحكم الذي على الاوسط ظاهرا بل لابد من ضم مقدمات اخر
سوى دخول الاصغر في الاوسط بالقوة ويرجع الى ما هذا الشكل ليكمل القياس والنظر في الشكل الثاني يؤدي الى عكسه
لزوم ذلك فلا يصح القياس منه الضرب الثاني كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء
من ج ا لانه عكسه وهو لما كان معناه سالبه وكبراه موجبة لم يكن فيه تصريح بان ج ب بالقوة بل انما الصحيح به انه يجوز
ان لا يكون ب فلا يكون هذا القياس كاملا بل لابد من ضم مقدمة اخرى اليه وهو ان كل ما يمكن فيه ان لا يكون كذا فهو
ممكن ان يكون كذا حتى يرجع الى الاول فيصح ما يلزم منه المطلوب الرابع من سالبتين كليتين وهو ايضا غير كامل من انتاجه بالرد الى
الثاني بمثل ما ذكر وظاهر انه سائر الضروب ونتائجها وقيل ان ما صغرياتها سوالب لا يصح لانها انما تكون اكثريات فيكون عكسها
اقليات والاقليات لا تستعمل وانت قد عرفت ان الاقليات ايضا تستعمل وانما لا تستعمل اذا كان المقصود النظر من حيث
توقع الوجود دون الامكان من حيث هو وايضا كتاب القياس ليس موضوعا بحسب النفع في العلوم بل هو مشترك بين البرهان
والجدل وغيرها واما ما قيل من انه يجوز ان يكون الصغرى السالبة اقلية فاذا عكست صارت اكثرية فيحصل المطلوب فلا ينفع

لان النتيجة يكون اكثر برقا اذا عكست كانت القليلة فرجع المطلوب وقيل لا مانع من ان يكون هذا القلب نافعا في الانتهاء الى قياس
صح الاكبرى ولا يحتاج الى القلب وقد استعمل في التعليم الاول حدودا لا بان الكبرى الموجبة لا تصح هنالك لانا نقيس جزئيه
الكبرى على سلب الصغرى حتى صحتها كصحتها فنقول اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض يمكن ان يكون
حيوانا صدق مع كل انسان حيوان وكذا ان كانت الصغرى جزئية او سالبة واذا قلنا بدل الكبرى وبعض الابيض يمكن
ان يكون ثوبا كان الصادق لا شيء من الانسان بثوب ويرد عليه بعد ترك المناقشة في الصغرى ان الكبرى ضرورية في الكل لكن
الا ان يراد الامكان العام فيخرج عما نحن فيه او يراد الابيض من جهة البياض وقد عرفت ما فيه او يعتبر الجهة من حيث السور
ويرجح ان الكليات ايضا كذلك كما هو ظ ومن هنا ظهر وجه اخر لفساد قول من اعتبر الجهات من حيث السور حيث نفى
على قولا التاليف والاحجاب تبع الفصل الثالث في الاختلاط من الامكان والاطلاق في الشكل الاول الضرب الاول كل
ج ب ويمكن ان يكون كل ب ا فظا ان كل ج ا بالامكان الثاني كل ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فظا انه يمكن ان لا يكون
شيء من ج ا الثالث كل ج ب بالامكان وكل ب ا اما بالوجود والحال فيه مشكل وان كان الدخول تحت الحكم بالقوة معلوما
لكن هذا الدخول هنا لا ينفع لان الاختلاط يشوش الذهن ويردده بين ان يكون النتيجة مطلقة او ممكنة بخلاف ما سبق
فانه يودي الذهن الى النتيجة عاجلا فاذن هذا القياس غير كامل اذ لا يعني بكماله الا انتظر الجزو عدم كمال هذا القياس دليل
ظاهر على بطلان اعتبار الامكان في الموضوع اذ لو كان معنى كل ب ا بالاطلاق كل ما يصح ان يكون ب فهو ا لدخل ج في الحكم
بلا توقف وكان قياسا بينا بنفسه ثم ان هذا النظر لا يمكن ان يكون بالعكس لانه في الشكل الاول ولا بالافتراض لان المطلوب
كلي فبقي الخلف وهو مبني على ان الممكن لا يلزم من وضعه محال ومعنى الثاني ان الممكن العامي الشامل للخاصي تعيينه والوجودي
والضروري لا يلزم من وضعه امر ممتنع بل لا بد من ان يكون لازمه ايضا ممكنا بالمعنى العام لانه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي
الا ممكن حقيقي وكذلك الكذب الغير المحال لا يلزم من وضعه كذب محال اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا كل ج ب بالامكان
وكل ب ا بالوجود لزم ان يكون كل ج ا بالامكان والمشهور انه بالامكان العام وذلك لانه ان لم يكن ممكنا كان غير ممكن
اي ضروري العدم فيصدق بالضرورة ليس كل ج ا ولنفرض ان كل ج ب موجود لانه ممكن ولا يلزم من وضعه محال صح من
الشكل الثالث بالضرورة ليس كل ب ا وكان كل ب ا بالوجود هف هكذا اورد في التعليم الاول وهكذا ينبغي ان يورد فان النتيجة
ما لم يكن ضرورية لم يناقض الوجودية فعلم ان الحق ما قلناه من ان هذا الاختلاط في الشكل الثالث صح الضرورة وانما لم
يوردها المعلم الاول في تعليم الاشكال ضرورية على سبيل الامتحان والارتياض ويمكن ان يبين بالخلف بانه ان كان بالضرورة
ليس كل ج ا وكان كل ب ا صح من الشكل الثاني بالضرورة ليس كل ج ب اوكان كل ب ا صح من الشكل الثاني بالضرورة

ليس

ليس كل ج ب هف وهذا الوجه لا يتوقف على الكذب الغير المحال كالاول وبين ايضا بوجه اخر انه لو لم يصدق النتيجة لكان
بالضرورة ليس كل ج ا ونحن نفرض كل ج ب موجودا فيحصل التاليف من مطلقتين ويصح لا محالة كل ج ا بالوجود هف
ثم انه لا يمكن ان يظن انه قد تبين بهذا البرهان ان النتيجة ممكنة بالمعنى الخاص والاخص اذ هذا العمل الذي انما يصدق على
فرض كذب النتيجة انما هو نقيض الامكان بالمعنى العام لكنا نحن نبين انتاج الامكان الخاص بانه لو كان بعض ج
بالضرورة وفرضنا كل ج ب موجودا انتج بعض ب ا بالضرورة وكان كل لا ب ا بالضرورة واما الامكان بالمعنى الاخص فلا
يلزم فانه يجوز ان يكون الاعم من ب فيجوز ان يكون ج عند ما لم يكن ب وبالجملة يجوز ان يشترط في الحال من غير
اعتبار استقبال ولكن هذا لا يمنع ان يكون في وقت اخر ممكنا اللهم الا ان يكون دائم الوجود له وهو غير جائز فانه ينافي
حكم الكبرى فانه حكم على كل ما يتصف بانه ب بانه غير دائم فيلزم ان يكون ج اذا صار ب لا يكون آ دائما واما انها
هل يصح مطلقة فلا لانه يجوز ان يكون واحد من ج لا يوجد ب في شيء من الاوقات هذا ثم ان المعلم الاول صرح هنا
بانه يعان لا يلتفت في المقدمات المطلقة الى سورها لانه لا مانع ان يصدق في بعض الاوقات ان كل متحرك
انسان وذلك اذا لم يوجد من المتحركين غيره فنقول كل فرس يمكن ان يتحرك وكل متحرك انسان بالوجود مع ان الصادق
بالضرورة لا شيء من الافراس بانسان وان جعلنا بدل الانسان الحيوان كان الصادق بالضرورة كل فرس حيوان فهذا ايضا
من الشواهد على بطلان اعتبار السور وان كان لقائل ان يقول ان هذا التاليف انما يتم لو كان الاوسط مكررا
وانما يكرر الاوسط اذا كان وقت حكم الصغرى بعين وقت حكم الكبرى ولا ريب في انه في وقت حكم الكبرى لا فرس
فيكذب الصغرى والجواب عن هذا انه لا شك في ان الصغرى في ذلك الوقت لا يكون كذبا على الاكثر انه لا يكون ضروريا
فهي تصدق بالامكان الخاص الذي يشمل المطلق الضرب الرابع كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج
ا بالامكان العام بالخلف على قياس ما علمت والمشهور انه بالضرورة وقد وقع ما يدل عليه في التعليم الاول لكن الاولى
ان يكون قد وقع في النسخة تقديم وتاخير بان يكون الاصل ليس بالضرورة ولا في شيء من ج فكتب انه بالضرورة لا في
شيء من ج والفرق بينهما بين وقد ورد في التعليم الاول مثال يدل على ان النتيجة قد تكون ضرورية لا انها تكون دائما
ضرورية فقيل انا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يفكر اي بالفعل ولا شيء من المفكر بغراب انتج بالضرورة لا شيء من الانسان
بغراب واذا جعل بدل الغراب الخيال لم يكن النتيجة ضرورية وليعلم انه عسى ان يطلب حدود اخرى غير ما ذكر في القياس
الاول لان الكبرى غير ضرورية الا ان يبدل المفكر بالمتخيل ويعتبر الاطلاق باعتبار السور وفيه مع ما عرفت ان لنا ان
نجعل كل متخيل غراب بالوجود بهذا الاعتبار كبرى لهذه الصغرى على هيئة الضرب الثالث مع كذب كل انسان يمكن ان

يكون غرابا الضرب الخامس يمكن ان لا يكون شيء من جـ ب وكل ا ب فيمكن ان لا يكون شيء من جـ ا بعكس السالبة الى الكبرى
ثم عكس النتيجة على ما عرفت وكذلك الاسراوا تألف من سالبتين وليعلم ان التاليف منها لا ينتج اذا كانت الصغرى
مطلقة فان كانت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية سواء كانت موجبة او سالبة فالعبرة بالكبرى
وان كان بالعكس اى كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة مثل ما سلف الا انها جزئية وان كانت الصغرى
سالبة جزئية ممكنة بينت النتيجة بالعكس الى الموجبة على ما عرفت **الفصل الثالث** في القياسات المختلطة من الامكان
والضرورة في الشكل الاول ان كانت الصغرى ضرورية فالنتيجة ممكنة بلا شك واما العكس فيحتاج الى بيان للانتاج فنقول
اذا قلنا كل جـ ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة لزم كل جـ ا بالامكان العام والا فبالضرورة بعض جـ ليس ا وبالضرورة
كل ب ا فبالضرورة بعض جـ ليس ب وكان بالامكان الحقيقي كل جـ ب هف وكذا ان كانت الكبرى سالبة كقولك كل
جـ ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء من جـ ا والا فبعض جـ ا بالضرورة وبالضرورة لا شيء من ب ا
فبالضرورة بعض جـ ليس ب وكان كل جـ ب بالامكان هف واما ان النتيجة هل هي ممكنة صرفة او يكون مطلقة او ضرورية
قال المعلم الاول ان الكبرى الضرورية ان كانت موجبة اصبحت ممكنة فقط وان كانت سالبة اصبحت ممكنة ومطلقة غير ضرورية
ولم يتعرض لبيان الاول واقتصر على البيان الثاني بما يمكن ان يجعل دليلا على ضرورية النتيجة حيث قال ممكن ان لا يوجد
اى شيء من جـ ا الا ان يجعل يجب بمعنى يلزم هذه النتيجة لا جهة لها واقتا البيان فقيل فيه انه لو لم يصدق لكان موجودا
في كل او بعض جـ ا وانما ذكر الكل لما يكون السلب فيه جزئيا يعني لو لم يصدق بالضرورة لا شيء من جـ ا لكان يمكن ان يكون
بعض جـ ا بالامكان العام فلنفرضه متحققا لانه لا يلزم من فرض الممكن محال ونضيف اليه عكس الكبرى وهو قولنا
بالضرورة لا شيء من ا ب ان اردنا زيادة البيان حتى يرجع الى الشكل الاول ونضيف اليه عين الكبرى فيكون من الشكل
الثاني وعلى التقديرين ينتج بالضرورة ليس بعض جـ ب وقد كان كل جـ ب بالامكان فمعلوم ان هذا البيان يوجب كون
النتيجة ضرورية واما بيان اطلاق النتيجة فان يقال انه لو كذب لا شيء من جـ ا لصدق بعض جـ ا وبالضرورة لا شيء من ب
ا فبالضرورة لا كل جـ ب وكان كل جـ ب بالامكان هف ولكن لا بد من اخذ الاطلاق بالمعنى العام الشامل للضروري
اذ لو اريد مقابل الضروري لم يستلزم كذبها صدق نقيضها كما قيل بل احتمل ان يكون كذبها لانه بالضرورة لا شيء من جـ ا ونحن
نقول الحق ان النتيجة ضرورية في كل ما كان كبراه ضرورية موجبة كانت او سالبة اما الاول فلانه لو لم يصدق بالضرورة
كل جـ ا لكان يمكن ان لا يكون بعض جـ ا فلنفرض هذا الممكن موجودا ولنضف الى الكبرى ينتج بالضرورة بعض جـ ليس ب
وكان يمكن ان يكون كل جـ ب هف وايضا انا ان نفرض صغرى القياس موجودة فيصير التاليف من وجودية وضرورية

ينتج ضرورية وضرورية بهذه النتيجة تستلزم ضرورية النتيجة المطلوبة لانه لا معنى للضروري الا ان يكون متصفا بما دام ذاته
موجودا باى وصف وصف فاذا فرض انه ليس ب فانه لم يصدق عليه انه لم يكن النتيجة اللازمة من الوجودية صحيحة
وان صدق فهو المطلوب وبالجملة كل ما يمكن ان يصير ضروريا فهو ضروري دائما وانما امكانه بالمعنى الاعم وليتامل
ايضا ما كبراه سالبة فهو ايضا بهذا القياس ومن العجب ان مثل البيان الذي ذكره المعلم الاول في هذا القسم بعينه جاء
في القسم الاول فالذي فرق بينهما واعجب من ذلك ان الكبرى السالبة لما كانت مطلقة مخلوطة بالممكنة كانت النتيجة
ضرورية فكيف لما صارت ضرورية خرجت النتيجة عن ان يكون ضرورية ولكن عسى ان يعلم ان اكثر ما ذكره المعلم
الاول من امثال هذه ليست فتاوى حقيقية بل انما هي امتحانات واما التحقيق والفتوى فانما تتولد في موضع اخر هنا
واما ان كانت الممكنة سالبة فالنتيجة كما في الموجبة بعينها ولا يرد عن الايجاب الى السلب لانها انما تتصف بالامكان
العام دون الخاص وقس المقاييس الاخر على ما ذكر والضابط في النتيجة هنا انها تابعة للكبرى ان ضرورية فضرورية
وان ممكنة فممكنة **الفصل الرابع** في القياسات الممكنة والمختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الثاني اعلم ان الشكل الثاني
لا ينتج من ممكنتين لجواز ان يكون الشيء الواحد ممكنا لامرين متباينين ولامرين يحمل احدهما على الاخر مثلا اذا جعلت الاوسط
متحركا والاصغر انسانا والاكبر ناطقا كان الحق ضرورة الايجاب وان بدلت الناطق بالفرس كان الحق ضرورة السلب ولا يمكن
الاستنتاج بالعكس والرد الى الاول لان السالبة الممكنة لا تنعكس لصدق قولك يمكن ان لا يتحرك او يحمل او يعتد
او تعلم اللاحق شيء من الناس مع كذب يمكن ان لا يكون شيء من الضاحك او المحمل والعاقد والقلم ويعتبر ان
لان كلا منها فهو بالضرورة انسان اللهم الا ان يعتبر السور بل ان قد تبدل هذه الامور لا يصدق ايضا امكان ان لا
يكون شيء من المتحركين انسانا لان بعضهم بالضرورة انسان ولكن المشهور انها تنعكس ولكن جزئية لا كلية ومن عدم انعكاسها
كليا قلنا انه يصدق يمكن ان لا يكون شيء من الناس متحركا مع كذب يمكن ان لا يكون شيء من المتحركين بانسان
لان بعضهم بالضرورة انسان وهذا ايضا من الدلائل على فساد اعتبار السور في الجهات وعلى فساد ما قالوه سابقا من ان
الضرورية تنعكس ضرورية اذ لو صح لصدق بعض الناس متحرك ضرورة للحكم بان بعض المتحركين انسان ضرورة مع انهم
قالوا يمكن ان لا يكون شيء من الناس متحركا لتعالوا ولا يمكن ان يتبين الانعكاس الى الكلي بالخلف حتى يقولوا اذا صدق يمكن
ان لا يكون شيء من جـ ا صدق يمكن ان لا يكون شيء من ا جـ والا فبالضرورة بعض ا جـ فبالضرورة بعض جـ ا هف لانه لا يلزم
من كذب ذلك الا احد امرين اما بالضرورة بعض ا جـ او بالضرورة بعض وكل ا ليس جـ وهذا صحيح لكن مراعاة ضرورية الايجاب
والسلب عند كذب السلب الممكن كان منسيا الى الان فاما ان يكونوا انما تذكروه الان او يكون ما سلف امتحانات

ثم قالوا انها تنعكس جزئية لانا اذا صدقنا لاشئ من جا بالامكان صدق كل جا بالامكان الحقيقي وهو ينعكس الى بعض ا ج بالامكان الحقيقي وهو يلزمه بعض ليس ج ا بالامكان الحقيقي وهو مبني على ان تنعكس الموجبة الممكنة الحقيقي ممكنا حقيقيا وليس كذلك بل انما تنعكس ممكنا عاما لا ينعكس سلبه على ايجابه لانه يصدق قولنا كل انسان يمكن ان يجهل وان يتحرك مع ان كل ما يجهل وبعض ما يتحرك انسان بالضرورة اللهم الا ان نغير السور او يقال على ما قال فاضل المتاخرين ان بعض الجاهلين بالقوة انسان بالقوة او يقال بعض الجاهلين من جهة ما هو جاهل يمكن ان يكون انسانا وقد عرفت فساد جميع هذه الوجوه ولنعد بعض ما يتعلق بالاخير فنقول لا نزاع في قيد الجهة في اصل القضية اما ان يكون قيدا للموضوع او المحمول فان كان قيد المحمول فلابد من ان يعتبر في العكس قيد الموضوع وهو منشأ الفساد ولو سلم فلا يكون صحة العكس في بعض المواد دليل صحة ان القضية تنعكس بل عدم الصحة في مادة دليل صحة ان القضية لا تنعكس وكذا ان كان قيد الموضوع فانا ان صحة الانعكاس في هذه المادة وهو لا يفيد المدعى الذي هو ان القضية تنعكس فقد تبين من هذه الجملة انه لا يثبت انتاج المؤلف من الممكنتين في هذا الشكل بطريق العكس فلعلم انه لا يمكن ان يثبت ايضا بالخلف بان يقال اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب ويمكن ان لا يكون شئ من ا ب يمكن ان لا يكون شئ من ج ا والا فبعض ج ا بالضرورة فانه لا يتم الكلام فانا اذا لم يصدق ذلك كان الصادق احد امرين اما بعض ج ا بالضرورة واما بعض ج ليس ا بالضرورة فان كان الاول فان اخذناه صغرى انتج بعض ج بالامكان ليس ب ولا ينافي شيئا من المقدمتين وان اخذناه كبرى ومن التاليا يكون اذا كان كل ج ا بالضرورة وذلك في مادة يكون النتيجة جزئية انتج بعض ب ا وهو باي جهة فرض لا ينافي الكبرى اللهم الا ان يكون في مادة الضرورة ويكون الضرورة بحيث ينعكس الى الضرورة فانه يكون منافيا للكبرى ومع ذلك لا يتم المطلوب الا اذا لم يمكن كذب النتيجة الصدق بعض ج ليس ا بالضرورة وان كان الصادق هنا فان اخذناه صغرى لم يمكن الا في هذا الشكل وان اخذناه كبرى كان للشكل الثالث وانتج ليس كل ب ا وهو باي جهة كان لا ينافي شيئا من المقدمتين ولا يمكن بيان الانتاج بالافتراض ايضا لان المركب من كليتين لا يجري فيه الافتراض والمركب من جزئيتين يتعذر بيان افتراضه الى قياس كل من هذا الشكل نفسه وقياس لم يخرج النتيجة الجزئية والثاني يبين بنفسه هذا واما تاليف هذا الشكل من ممكن ومطلق فهو واضح لا يصح اذا كان الاطلاق مما لا ينعكس وقد يصح اذا كان سالبا ينعكس سواء كان الممكن موجبا او سالبا واما اذا كان المطلق موجبا والممكن ايضا موجبا فلا يتألف منهما قياس الا كل لانه اذا امكن ان يصير موجبه بالامكان العام وهو لا يصح الى السلب فلم يعد الضرب النتيجة الاول كل ج ب بالامكان ولا شئ من ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالامكان والمشهور انه كالاول وليس كذلك لانه لا يفصل بشكل الصغرى

والترتيب الاول لا شئ من ا ج بالامكان العام وهو لا ينعكس ممكنا اذ لا عكس للامكان الخاص عكس كما عرفت وثانيا ان لا عكس للممكن العام ايضا عكس فانه وجوب العكس بمعنى لزومه لجميع خصوصياته بل هذا الاطلاق انه كان في مادة الضرورة كانت النتيجة سالبة ضرورية تنعكس الى السالبة الضرورية وان كان في غير مادة الضرورة كانت النتيجة ممكنة بالامكان الحقيقي وهي تنعكس الى الموجبة الممكنة العام فالنتيجة اذا مترددة بين هذين الاحتمالين فلم يكن هذا الضرب منتجا وعليك ان تقيس المقاييس الجزئية على الكلية ثم انهم قالوا ان السالبة اذا كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس مع انه ينبغي على اصلهم ان ينتج لانا اذا قلنا بعض ج ليس ب ويمكن ان يكون كل ا ب كان لنا ان نفرض البعض د فلا شئ من د ب بالاطلاق المنعكس وكل ا ب بالامكان فلا شئ من د ا فبعض ج بعض ج ليس ا بالامكان **الفصل الخامس** في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني قالوا اذا قلنا كل ج ب بالامكان والضرورة لا شئ من ا ب انتج بالامكان العام والضرورة لا شئ من ج ا ينعكس الكبرى ولا نعلم يصدق لانه يمكن ان يكون بعض ج ا بالامكان العام فلنفرض موجودا وكان بالضرورة لا شئ من ا ب انتج بالضرورة ليس كل ج ب هف وان كانت السالبة الضرورية صغرى بين الانتاج لمثل ذلك بعكسها فان النتيجة بالحقيقة ضرورية تنعكس ضرورية وان توقفت في ذلك فاتركه الآن ونقول والا امكن بالامكان العام ان يكون بعض ج ا وكل ب ا بالامكان الحقيقي فبعض ج ب بالامكان الحقيقي هف واما ان كانت الضرورة موجبة فالمشهور ان القياس لا يتالف والحق ان القياس يتالف على اي جهة كان المطلق نعم لا يكون النتيجة الا الضرورية السالبة سواء كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين او مختلفتين على قياس ما قلناه في الموجهات الصرفة فاما القوم فقالوا في ابانة ما قالوا انا اذا قلنا كل قفنس ابيض بالضرورة ويمكن ان لا يكون احد من الناس بابيض لم يلزم منه عدم انسانية المكنة فلانه بالضرورة لا شئ من القفنس بانسان واما الضرورية فلان الضرورية انما تنتج من الضروريتين انما يكون السالبة فيه ضرورية ولا يخفى عليك ورود منع هذا الحصر قالوا ايضا كل يقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان لا يكون شئ من الحيوان بمتحرك والصادق كل يقظان حيوان بالضرورة فكان هنا ضرورة الايجاب وفي المثال الاول ضرورة السلب ولكنا نقول النزاع في حكمه ان كل يقظان متحرك اما ان يكون مراده الحركة الارادية فهو ممنوع او يكون الحركة المقابلة للسكون النوم فيكون اما نفس اليقظة او لازمها فلا يكون اليقظان الا ما دام يقظان لا ما دامت ذاته موجودة فلا يكون شيئا له ضروريا هب ان كل يقظان متحرك بالضرورة ولكنا نقول لا شك في صدق ان بعض الحي يقظان بالامكان فلنجعله صغرى لذلك ثم لنفرضه موجودا حتى يلزمهم حتما انه يصح بعض الحي متحرك بالضرورة وهو ينافي قولهم يمكن ان لا يكون شئ

من الحيوان متحركا الشم الان بعتبره من حيث السور وفيه مع ما علمت انه يجوز ان يقال ان النتيجة يمكن ان لا يكون
شيء من اليقظان بمتحرك باعتبار السور ثم انهم لم يعتبروا في كل يقظان حي جهة كونه يقظان كما اعتبروا في غيره حتى لا ينتقض
الامكان على زعمهم فان قالوا نحن انما نعتبر امكان ان لا يكون الشيء متحركا في وقت لا يكون فيه حي يقظان قلنا لا يخلو
اما ان يجعلوا الوقت داخلا في الموضوع ولا يكون النتيجة ان اليقظان حي بل ان اليقظان حي موجود حين لا حي
يقظان وهذا محال او لا يجعلوه قيدا له فنقول في ذلك الوقت يكذب ان كل يقظان متحرك باي جهة اخذ الشم
الان كلا يلتفت في الضروريات الا الى ذات الموضوع ولا ذات المحمول ولا يلتفت الى الوقت فيلزمه ان يعتبروا مثل ذلك
في الممكنات وقد عرفت ما يلزم من ذلك واما ما قاله بعض المتكلمين من انك اذا قلت مثلا كل انسان حيوان بالضرورة
لم يكن معناه ان كل انسان فهو حيوان دائما ولا هذا القول صادق دائما بل معناه ان كل انسان فهو ما دام موجودا حيوان
فكذلك معنى كل يقظان متحرك ان كل يقظان فهو ما دام موجودا يقظان متحرك بالحركة اليقظية فيرد عليه انه لو
كان كذلك لكان قولنا كل متحرك متغير ايضا ضروريا فيلزمه ان جعل امثال ذلك كبريات للصغريات المطلقة في
الشكل الاول ان ينتج ضروريات وهو خلاف ما بين بل انما معنى كل يقظان متحرك ان الذات التي توصف بانها يقظى
فهي ما دامت موجوده متحركه كانت يقظى اولا وكذلك معنى كل انسان حيوان بالضرورة ان الذات الموصوفة
بانها انسان حيوان بالضرورة ان الذات الموصوفة ولكن هذه الذات لا يجوز عليه ان لا يكون انسانا بل هو عين الانسان
حتى لو كان يجوز ان يفارق الانسانيه مفارقة الذات اليقظة لكن الحيوانيه دائمة لها ما دام انسانا لم يكن
صادقا على وجه الضرورة هذا وهذا الشكل يتالف من السالبتين والموجبتين فاذا قلنا لا شيء من ج ب بالامكان
ولا شيء من ا ب بالضرورة عكس الى الشكل الاول فانتج منه ما مر وكذا ان كان بالعكس فلزمه ان ينتج ضرورية
على ما قلنا ويجري فيه على اصولهم ما جرى فيما كان بدل الضرورية السالبة المطلقة السالبة وان كانتا موجبتين
انتج القياس على اصولنا سالبة ضرورية وعلى المشهور لا ينتج قالوا لانا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل
ققنس بالضرورة ابيض فلا يمكن ان يقال انه ينتج الامكان لان الحق هنا الضرورية السالبة ولا الاطلاق اذ لا
مقدمة مطلقة ولا الضرورية السالبة اذ لا مقدمة سالبة ضرورية وهذا مبني على وهم ان انتاج السلب الضروري موقوف
على اشتمال القياس على مقدمة سالبة ضرورية وهو وهم الاول في الشكل الاول واما من تكلف لابانه اختلاف الحق الموجب
للمتحيث ضم الى هذه الحدود قولنا كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان يكون متحركا فان كان الحق هنا
الايجاب الضروري فقد علمت فساد وهم وقس القياس الرابع على ما ذكر الفصل السادس في القياسات الممكنة

والمختلطة

والمختلطة من الامكان وغيره في الشكل الثالث الضرب الاول كل ج ب بالامكان وكل ج ا بالامكان فبعض ب ا بالامكان
فان الصغرى ينعكس الى الامكان العام وهو مع الحقيقي ينتج الحقيقي وكذلك الحكم ان كانت الكبرى سالبة وكذلك
ان كانت المقدمتان سالبتين فان الصغرى ينعكس الى الموجبة الجزئية فينتج ما عرفته مما سبق وان كانت الصغرى
كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان لم يصح من طريق العكس ان يكون السبب ممكنة حقيقية اذ ليس يمكن ان يكون
عكس الممكن ممكنا نعم بيانهما من طريق الافتراض مثاله كل ج ب بالامكان وبعض ج ا بالامكان فبعض ب ا
بالامكان لانا نفرض بعض ج الذي هو ا فيه د فدال الذي هو بعض ج ب بالامكان ود ا بالامكان فيصدق ان بعض
ما يصدق عليه ب هو ا بالامكان وكذلك ان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين هذا واما اذا اختلط هذا
الشكل من المطلقات والممكنات فالمشهور ان النتيجة فيها ممكنة لا مطلقة وهذا الكلام يمكن ان يفهم على وجهين
الاول انه لا يمكن ان يصدق هذه النتائج مطلقة وهذا لا وجه له لان الممكنات لا يبعد ان يصدق مطلقة اذ لا يبعد
ان يكون الشيء موجودا الان وممكنا في الاستقبال فان صح ان يكون اذا جلس زيد الان يمكن ان يكون له جلوس
في الحالة الثانية فقد كان الامر بالعقل والثاني انها ممكنات حصص ليس منها ممكن يصدق على المطلق لا غير وهذا
صحيح على اصولهم لا على اصولنا مثلا اذا قلنا كل ج ب بالامكان وكل ج ا بالاطلاق انعكست الصغرى على
اصولهم الى الممكنة الحقيقية وترتد الى الشكل الاول فيصح الممكنة الحصص واما على ما قلناه فيمكن ان يكون
عكسها ممكنة عامة في مادة الاطلاق والضرورة فلا ينتج الا مطلقة نعم ان كان بالعكس اي كانت الصغرى
مطلقة والكبرى ممكنة انتجت الممكنة الحقيقية لبقاء الكبرى على حالها حين الارتداد الى الشكل الاول وان كانت
الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فقس ذلك على هذين الضربين في ان الاول منهما ينتج الامكان والثاني الاطلاق و
بالجملة فعليك ان ينظر في جميع الاحتمالات مما ذكرنا ومن غرض من كون المقدمتين كليهما سالبتين او كون احداهما
سالبة كانت المقدمتان كليتين او واحدة منهما جزئية فان صح بيان لا انتاج للامكان الحقيقي بالعكس فذلك وان لم
يكن فبالافتراض او الخلف وان لم يصح شيء من ذلك علم ان النتيجة ليست ممكنة حقيقية وبعد ما احطت
باصول القوم وبما هو الحق من خلافهم علمت الحال هنا وفي الاختلاط من الامكان والضرورة ولا يخفى بيان
انتاج الاشكال الثلثة المركبة من الموجهات الواحدة يسهل الوقوف على النتائج بالتفصيل على من نظر اليها

المقالة الثالثة فيها خمسة فصول الفصل الاول في اثبات القضية الشرطية وتقسيمها وبيان ما قيل فيها وتحقيق الاتصالية
منها وانفصالها لما كان المقدمات تكون حمليات وتكون شرطيات كذلك المطالب وكما ان من الحمليات ما يصدق
به بلا قياس ومنها ما لا يصدق به الا بقياس كذلك الشرطيات فان كثيرا من الدعاوى التي في العلوم الرياضية والطبيعية
والفلسفية شرطيات ثم المطالب الحملية كما تكتسب من القياسات الحملية قد تكتسب من القياسات الشرطية ولكن
المطالب الشرطية لا تكتسب الا بالشرطيات فاذا لا بد من القياسات الشرطية الصرفة والمختلطة ثم القضية الشرطية توافق
الحملية في كون كل منها قولا جازما موضوعا لان يصدق به او يكذب اذ نسب ما تضمنه الى الخارج بالمطابقة
او عدم المطابقة وتخالفها في انها مؤلفة من اجزاء فيها تاليف خبري وان النسبة التي فيها ليست ان الثاني هو
الاول بل النسبة فيها اما بالتتابع بين امرين او بالمعاندة او بسلب التتابع والمعاندة ثم قسموا كلا من التتابع و
المعاندة الى تام وناقص فالتتابعة التامة ما كان كل من المقدم والتالي يستلزم الاخر كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا والناقصة ما لا يستلزم الا المقدم التالي من غير عكس نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا والمعاند
التام ان يكون كل من الحرفين سومر بعضه مقام عين الاخر كقولنا العدد اما زوج واما فرد والناقص ما لا يكون
كذلك نحو الستة اما تام واما زايد وما تقف عليه ثم انه قال بعضهم ان الاتصال مكان الايجاب والانفصال
مكان السلب وقال الاخرون بل ليس في شيء من الشرطيات ايجاب ولا سلب هذا وقد يدخلون في المنفصلات نحو
زيد اما ان لا يكون انسانا او لا يكون حيوانا وزيد اما ان لا يكتب او يحرك يده وقال بعضهم ان المتصلة انما يكون
شرطيا اذا كان مقدمها مشكوكا فيه والا كانت حملية نحو قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا حمل بمنزلة قولنا
كل انسان حيوان فصح علينا ان نحو كل من الاتصال والانفصال الخلية بالاتصال فاعلم ان الاتباع الذي
في المتصلات كما يكون على ان وضع المقدم يقتضي لذاته ان يتبعه التالي في الوجود وفي العقل بديهة وذلك لعلاقة بينهما
اما بان يكون المقدم علة للتالي كما في قولك كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او معلولا له او يكونا معلولي
علة واحدة كالرعد والبرق في الحركة الريح في السحاب او بوجه اخر غير ذلك وقد يكون على ان وضع المقدم يقتضي ان يصحبه
التالي لا في بديهة العقل بل في الوجود لعلاقة بينهما كالعلية والمعلولية وكونهما معلولي علة واحدة وكونهما متضايفين
وقد يكون الاتباع من غير علاقة بينهما بل يكونان في الخارج موجودين معا كما يقال كلما كان الانسان موجودا كان الفرس
موجودا ثم القول العام للشرطي يشمل جميع هذه الوجوه ولكن المحقق منه ما كان اتباع تاليه لمقدمه على سبيل اللزوم ثم
ان حرف الشرط منها يدل على اللزوم كلفظ ان فانك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس لان الحساب

لوح المركب من صغرى كلية او جزئية موجبة كلية او جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى في الشكل الاول

ضروب	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	مطلقه		ممكنه
ضروريه	ضروريه		
ممكنه	ممكنه		

لوح السالبة الكلية والسالبة الكلية او الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى في الشكل الاول

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم		مطلقه
ضروريه			ضروريه
ممكنه			ممكنه

لوح الموجبة الكلية او الجزئية في الشكل الثاني

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم		عقيم
ضروريه			سالبة ضرورية
ممكنه	عقيم	سالبة ضرورية	عقيم

لوح السالبة الكلية او الجزئية في الشكل الثاني

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم		سالبة ممكنة [illegible]
ضروريه			سالبة ضرورية
ممكنه	عقيم	سالبة ضرورية	عقيم

لوح الموجبة مع السالبة في الشكل الثاني

ضروب	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم	[illegible]	ممكنه
ضروريه	ضروريه		ضروريه
ممكنه	عقيم		عقيم

لوح السالبة مع الموجبة في الشكل الثالث

ضروب	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم	[illegible]	عقيم
ضروريه	ضروريه		ضروريه
ممكنه	عقيم		عقيم

لوح الموجبة الكلية او الجزئية في الشكل الثالث

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	مطلقه		
ضروريه	ضروريه		
ممكنه	ممكنه		

لوح السالبة مع السالبة في الشكل الثالث

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم		عقيم
ضروريه			ضروريه
ممكنه	عقيم	ضروريه	عقيم

لوح الموجبة مع السالبة في الشكل الثالث

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	مطلقه		
ضروريه	ضروريه		
ممكنه	ممكنه		

لوح السالبة مع الموجبة في الشكل الثالث

الكبرى / صغرى	مطلقه	ضروريه	ممكنه
مطلقه	عقيم		مطلقه موجبة
ضروريه			ضروريه موجبة
ممكنه			ممكنه

ملازمه يكون القضية بل هي امر ادى من ان قديم ومنها ما لا يدل على ذلك نقول اذا كانت القضية قامت فيها سببان من وتقول
متى كان الانسان موجودا فالاثنان زوج او فالخلا معدوم ويشبه ان يكون بعضها شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى بعضها
الضعف ولا متوسطة بينهما وكلما واذا ولما يستعمل في اللازم وغيره واعلم ايضا انه ليس في الشرطية ما معناه شيئا من المقدم و
التالي موجود محقق حتى يكون المعنى انه كذا موجود ومعه كذا موجود حتى يكون كل منهما قضية على حده فقد قلنا معا او
يكون المعنى انه كذا الذي يكون معه كذا يكون حتى يكون قضية حملية بل حرف الشرط عمل كلا من القضيتين الحاصلتين
عن كونهما قضية تامة محتملة للصدق والكذب وكذا ليس شيء منهما معرضا للتشكيك كما انه ليس معرضا للتصديق بل انما
الالتفات الى لزوم التالي المقدم وربما كان الشرط يقتضي البطلان عند القائل كما اذا قال انه كانت العشرة لم يكن فرد انقسمتا
بمتساويين ثم انا لا نشك في ان القول الدال على ان كذا مع كذا قضية وليست تحليله الى شيء فيحق ان يكون شرطية وان كانت
الشرطية حقيقة انما هي التي يدل على لزوم التالي عن المقدم لعلاقة بينهما من حمل او اضافة حقيقية او غير حقيقية ونحو ذلك
سواء كانت معلومة لنا او غير معلومة وبالجملة فالدال على معية التالي للمقدم شرطي سواء كانت المعية لعلاقة او لا
وان كان يرجع الدال على المعية بوجه ما الى الدال على العلاقة لان للمعية علاقة ما هنا ثم ان هذا موضع شك وهو
انه اذا كان الشرط محالا كان يقال ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا فقد يتوهم انه ان اشترط في الاتصال
اللزوم صحت القضية والا فلا تشكا بانه اذا لم يشترط اللزوم كان معنى الشرطية ان التالي يصدق مع صدق المقدم
وهنا ليس كذلك اذ لا صدق للمقدم هنا وهذا الوهم فاسد لان صدق الشيء مع الشيء باللزوم قسم من صدق الشيء
مع الشيء فاذا صحت القضية باعتبار الاول لزم صحتها باعتبار الثاني ولكن لا يمكن ان يتحقق الا في ضمن فرد واحد من
فرديه اعني الذي باللزوم لان الذي بلا لزوم انما يصح في الشرط الذي له صدق واعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة
زوجا كان عددا حق من جهة وباطل من جهة حق من حيث انه يلزم القائل به وباطل في نفس الامر وذلك لان المحقق لهذه
القضية قياس موجبه واصل الكلام انه كان قد وقع وضع ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقا في نفس الامر ان كل زوج
عدد فيلزم ان يكون الخمسة عددا وهذا القائل خلط بين حق وباطل فيلزم من تسليمهما ان يكون هذه القضية حقا
ولكن لا يلزم ان يسلم على تقدير تسليم ان الخمسة زوج انه كل زوج عدد لانه ليس من العدد خمسة زوج ولا باس ان يلزم من
المحال محال وبالجملة فهذه المتصلة في قوة هذه الحملية ما هو خمسة زوج فهو عدد فلما كان هذا باطلا في نفس
الامر فكذا ما في قوته فقد عرفت المتصلة التي مقدماها حقتان والتي مقدماها باطلتان وما يكون مقدمها باطلا
دون تاليها واما التي يكون مقدمها حقا دون تاليها فلا يجوز لان الحق لا يستلزم باطلا وربما تركب المتصلة الكاذبة

من

من حقتين نحو كلما كان الانسان متحركا كان ساكنا بل من مركبتين نحو ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا كان
جسما الفصل الثاني في تحقيق العناد واصنافه وبيان ان العناد لا يكون اتفاقيا كما ان الاتصال يكون اتفاقيا
وبيان قضايا شرطية محرفة عن العبارة التي ينبغي لها فاعلم انه كلما دل على العناد لا يجب ان يكون قضية شرطية
بل اذا قيل ان هذا معاند لذلك دل على العناد وليس الا قضية حملية واذا كان شرطية ايضا لا يلزم ان يكون منفصلة
فربما كان متصلة بل الدال على الانفصال في العادة لفظة اما وهي تستعمل بالاشتراك على وجوه الاول وهو المعنى الحقيقي
فيها ان يدل مع العناد على ان الامر لا يخلو منهما نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وبهذا المعنى
لا يستعمل الا في العناد التام دون الناقص كان يقول العدد اما ان يكون تاما او زائدا فيكون في قولك هذا كاذبا
والوجه الثاني انه لا يدل على ذلك لا اضمار شيء في الكلام ونحو ذلك كما يقول قائل ان هذا الشيء جماد وحيوان فتقول ردا
عليه انه اما جماد واما حيوان فقولك لا يدل صريحا الا على انهما لا يجتمعان ولكنك اضمرت كانك قلت ان كان هذا
الامر لا يخلو عن هذين الوصفين كما هو زعم القائل فلا بد احدهما ما لا يخلو عنهما معا بل احدهما لا يخلو عن احدهما
فنفي الخلو عنهما مبني على زعم ذلك القائل الذي ترد عليه وهذا الوجه لا يشمل الا العناد الناقص والوجه الثالث ان
يعبر عن العناد في هذه المادة بالسلب كان يقال اما ان لا يكون جمادا واما ان لا يكون حيوانا وهذا يدل على نفي
الخلو بمعنى انه لا يخلو اما ان يكون قولك انه جماد كاذبا او يكون قولك انه حيوان كاذبا فاضرب عن الكذب بلا يكون
وهذا القسم لا عناد فيه حقيقة الا باعتبار ذلك المعنى الذي قلنا فانه بذلك الاعتبار يرجع الى الوجه الاول ثم
ان لفظة اما ليست بحيث يدل على معنى مشترك بين هذه الوجوه ولا تدل على العناد التام والناقص الا باشتراك
الاسم فانها ليست تدل على العناد وحده بل على ان الامر لا يخلو منهما ايضا نعم ربما يوجد من الفاظ الاتصال و
الحمل ما يدل على العناد وحده ثم انه ربما يقال لقيت اما زيدا واما عمرا مع انه لا عناد بين الامرين بتقدير لقيت اما زيدا
وحده واما عمرا وحده ولم القى غيرهما ويقال ايضا العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس بمعنى انه لا يخلو مع امكان
الاجتماع من غير تعرض للاجتماع ولا العدم واما الاتصال فاشتراكه بين التام والناقص معنوي حقيقي ومع ذلك لا
ان يلتفت فيه الى المكافاة التي يلتفت اليها في الانفصال لان المقدم هنا متعين لان يكون مقدما والتالي لان يكون
تاليا الا ان يحرف عن صورته التي هو عليها بخلاف جزئي الانفصال فانه لا يتعين شيء منهما لشيء من التقديم والتاخير
كل منهما صالح لكل منهما ولنحقق القول في اقسام الانفصال الثلثة فاعلم انه يصح لنا في الاول منها ان نقول لا يخلو
من ان يكون زوجا او فردا ولا يصح ان نقول لا يخلو من ان يكون جمادا او حيوانا ولا ان نقول لا يخلو من ان لا يكون

جمادا او لا يكون حيوانا لان معنى لا يخلو انه اذا انتفى كل من الامرين لزم وجود الآخر وليس الامر في الثاني كذلك
لا يقال انك اذا قلت ان المقدار لا يخلو اما ان يكون مساويا او اعظم او اصغر كان صادقا مع انه لا يلزم من
ارتفاع المساواة مثلا لا الاعظمية ولا الاصغرية لانا نقول انما الواجب ان يلزم من انتفاء كل مجموع الباقي على
طريقة الانفصال فهذا هو الفرق بين الاول والاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فهو ان الاول منهما يمنع اجتماع
بخلاف الثاني فالاول منهما شارك القسم الاول في العناد وفي ايجاب جزئية دون الثاني وهو يشارك في انه
يمكن ادخال لفظ لا يخلو مع اشتراط سلب احد الجزئين كان يقال ان كان جمادا لم يخل من ان لا يكون حيوانا
وكذا العكس ويشتركان في انهما ناقصا العناد لانه لا يدخلهما لفظ لا يخلو صريحين لان الاقسام غير مستوفاة
فيهما وليسا سيطين بل تحللان في الحقيقة الى متصلة ومنفصلة فالاول يرجع الى انه لا يخلو اما ان يكون
حيوانا او لا يكون واذا لم يكن صح ان يكون جمادا والثاني الى انه لا يخلو اما ان لا يكون حيوانا او يكون
واذا كان فلا يكون جمادا فكل منهما قضيتان ادغمت احديهما في الاخرى تعويلا على فهم المخاطب وهذا التحليل وان
كان يمكن اجراؤه في القسم الاول الا انه ليس بحيث لا يصح ولا يتم الا به كما في هذين القسمين بل السامع اذا سمعه
من غير التفات الى التحليل وايضا لا كونه زوجا عين كونه فردا او منعكس عليه بخلاف لا كونه حيوانا او كونه
حيوانا بالنسبة الى كونه جمادا او لا كونه جمادا والقسم الثاني لا يستعمل الا في الاستثنائيات والاول والثالث يشتركان
في الاستعمال في الاقترانيات والاستثنائيات وفي ان وضع بعض كل جزء من كل منهما يستلزم وضع عين الآخر
ويخص الاول ان وضع عين كل من جزئيه يستلزم بعض الآخر هذا وقد يركب من الموجبة والسالبة مثل
المركب من سالبتين وربما ركب المنفصلة الحقيقية من سالبتين ومن سالبة وموجبة اذا كان بينهما العناد
ولم يمكن الخلو عنهما هذا وقد تخرج المنفصلة الحقيقية فيزاد قسم على المذكور من الاقسام كما يقال اما ان يكون هذا
العدد زوجا او يكون فردا او لا يكون عددا وهذا معنى الخروج اما والنظر الآن هل كما ان من الاتصال ما هو بالتروي
ومنه ما ليس به بل الاتفاق يتوهم كذلك العناد ايضا منه ما هو باللزوم عن الوضع ومنه ما يوجبه الاتفاق حتى
يصح ان يقال اما ان يكون الانسان موجودا او يكون الخلاء موجودا كما يقال كلما كان الانسان موجودا كان
الخلاء معدوما فنقول لا يصح اذ لا يمكن ادخال لا يخلو على هذا وليس ان لم يكن الانسان موجودا لزم او اتفق
ان يكون الخلاء موجودا ولا العكس بل الانسان موجود دائما او غير دائم والخلاء معدوم دائما والانفصال
كما علمت لا بد فيه من التنافي في العناد بخلاف الاتصال اذ لا يشترط فيه التنافي وايضا الاتصال اقرب الى الطبع

في الاتفاق من الانفصال من جهة ان الامور المتوافقة عسى ان يكون بينها علاقة ويلزم بها بعضها بعضا وان لم يكن
لنا علم بها واما الامور التي بعضها يوجد وبعضها لا يوجد فربما يكون لاختلال المعدوم في نفسه هذا ثم ان
ههنا قضايا شرطية بعبارات غير ما ذكرنا وهي في الحقيقة متصلة او منفصلة كقولهم لا يكون ا ب او يكون ج د
او حتى يكون او الا ان يكون ولا شك في انه قضية شرطية لتضمنها نسبة بين حكم وحكم ويمكن ان ترجع الى المنفصلة
بان يقال اما ان لا يكون ا ب او يكون ج د وان ترجع الى المتصلة بان يقال ان كان ا ب فج د ولما كان بالارجاع
الى المنفصلة غير محوج الى تغيير شيء من الجزئين كان اولى من الارجاع الى المتصلة وكقولهم يكون ا ب وليس ج د وهو يرجع الى
ان يقال قد يكون اذا كان ا ب فليس ج د وكقولهم انما يكون ا ب اذا كان ج د وهو ايضا راجع الى المتصلة الى غير ذلك من
العبارات المحرفة

الفصل الثالث

في بيان تقسيم الشرطيات من وجوه وبيان الايجاب والسلب فيها وصدقها وكذبها كل
من المتصلة والمنفصلة اما ان تتألف من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين والامثلة ظاهرة ثم ان المتصلة
اما ان تكون ذات جزئين لا غير سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلفين واما ان يكون ذات اجزاء متناهية نحو العدد اما تام او زائد او ناقص
او غير متناهية نحو هذا العدد اما ان يكون اثنين او ثلثة او اربعة وهلم جرا واما المتصلة فلا تشتمل الا على جزئين ولكن المقدم
قد يكون قضايا كثيرة بالقوة او بالفعل نحو ان كان هذا الانسان حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس
ونبض منشاري فبه ذات الجنب واما اذا وقعت هذه الكثرة في التالي كان عكس هذه القضية فانها صارت عدة قضايا
فان الشرط مع كل من هذه الاجزاء يكون تام الافادة لا يقال اذا قلنا ان كان ا فقد يكون او لا ب و ج ولا فلا ب شرطا ولا
شرط بل كانت قضية واحدة لان الغرض لا يتم الا بالمجموع مع ان التالي مؤلف من عدة قضايا لانا نقول وان كان المجموع او في
في فائدة لكن اذا اخذ الشرط مع كل واحد من الجزئين افاد ايضا فائدة تامة وذلك كما اذا جعل الجنس محمولا على المحدود فانه يكون
في الحقيقة قضايا متعددة واعلم ان كلا من المتصلة والمنفصلة ربما اشترك مقدمها وتاليها في الجزئين او في احدهما نحو ان
كان كل ا ب فبعض ا ب او ج ا او ج ب اما ان يكون ا ب او لا يكون ا ب و ا ج او ج ب وجميع الشرطيات لا سيما المتصلة
المشترك الجزئين في جزء يمكن ان ترد الى الحمليات كما اذا قلت اذا وقع خط على خطين وقوعا كذا فالخطان متوازيان فانه
بمنزلة ان تقول كل خطين وقع عليهما خط وقوعا كذا فهما متوازيان وايضا كل من المنفصلات والمتصلات تكون في قوة الاخرى
وسيأتي عن قريب واعلم ان كلا من ذاتي الاتصال والانفصال قد يكون بعد الموضوع وقد يكون قبله فهذا الاعتبار
اربعة اقسام الاول نحو الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا قريب من الحملي جدا فانه في قوة ان يقال الشمس
شيء من صفته انه اذا كان كذا وما يمكنك ان تضع لهذا اسم الف فتقول الشمس الف فهذا القول متردد بين الشرطية والحملية

نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهي ليست حملية بوجه ولكن يلزمها الحملية وهذان القسمان متلازمان في كل موضع
والثالث وهو لا يمكن ان يكون الا فيما يحمل موضوع جزئيه نحو كل عدد اما ان يكون زوجا او يكون فردا وهو ايضا في قوة
الحملية على قياس الاول والرابع نحو اما ان يكون كل عدد زوجا او اما ان يكون بعض الاعداد زوجا وبعضها فردا فهو ساقط
من هذا الوجه فانه ان ضم الى الثالث هذا القيد كان كاذبا وليس من الحملية في شيء هذا ثم انا قد ذكرنا قبل هذا ان المشهور
ان الاتصال بمنزلة الايجاب والانفصال بمنزلة السلب وانه لا ايجاب ولا سلب في الشرطيات فاعلم الان ان فاسدا
لا يلزم من ان لا يكون في الشرطية حكم بايجاب مقدم او تال و سلبه ان لا يكون فيها ايجاب ولا سلب بل اذا قلت مثلا اذا كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا فانكروا حد وقال ليس اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فلا شك انه سلب الاتصال
ولا ريب في ان هذا السلب ليس انفصالا كما ظنه بعضهم وان لازم الانفصال وكذا في جانب الانفصال ثم ان من الفاسد
ظن من ظن ان سلب الاتصال والانفصال سلب التالي فانك اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة كان غمام فكذبك احد
يلزمه ان يقول كلما كانت الشمس طالعة لم يكن غمام بل لا بد من ان يقول ليس كلما كانت الشمس طالعة كان غمام وكذلك اذا
قيل اما ان يكون زيد كاتبا او لا يكون فقيها فقد ظهر ان لكل من المتصلة والمنفصلة ايجابا وسلبا وكلاهما انما يرجعان الى
نفس الاتصال والانفصال لا الى المقدم والتالي بل كل منهما يصح في كل منهما ان يكون موجبا وان يكون سالبا ويصح ان يكونا
كلاهما سالبين كما ان ايجاب الحملية وسلبها انما كانت بايجاب الحمل وسلبه لا من جهة تفصيل الاجزاء وعدولها وسلبها
وكذلك صدق الشرطيات وكذبها ليس الا باعتبار صدق الاتصال والانفصال وكذبهما وربما كذبت المقدمتان والمتصلة
صادقة نحو ان كانت الخمسة زوجا فلها نصف وان كان الانسان حجرا كان جسما واجزاء الانفصال لا يكون الصادق منها الا جزءا
ولكن لا يجوز كذب جميعها

الفصل الرابع في بيان معاني الكلية والجزئية والاهمال والتخصيص في الشرطيات كما ظن في الايجاب
والسلب في الشرطيات انما يكونان باعتبار الاجزاء كذلك توهموا في كليتها وجزئيتها انها اذا كانت المقدمات والتوالي كلية
وان كانت جزئية كانت جزئية قياسا على الحمليات ولو تاملوا في المقيس عليه لم يخطئوا الصواب فان كلية الحمليات وجزئيتها
لا يمكن ان يكون لمجرد كلية الموضوع او المحمول وجزئيته بل انما هي من كلية الحكم والحمل وجزئيته فكذلك ههنا الشرطية
الكلية ما يكون الاتصال والعناد كليا اي شخصيا على جميع اوضاع الموضوع واوقاته فقولنا كلما كانت كذا كان كذا
دائما اما ان يكون كذا او كذا وقولنا ان كان كذا فمهمله الا ان يدل على ان التالي اذا وجد مع المقدم وحده دائما بعد الخلاف
اذا وايضا قالوا ان الشرطية الشخصية ما كان مقدمها او تاليها شخصيا ولا شك انك اذا قلت كلما كان زيد يكتب
فزيد يحرك يده كانت كلية مع شخصية المقدمتين وكذا دائما اما ان يكون زيد متحركا او ساكنا ثم ان ما ظن ان كلما كا

انه نعم قضية حملية لان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساوي لقولنا كل انسان حيوان فقد يسوي من وجه
وجوه لانه كيف يساويه وهو مخصص وهذا القول كلي بل ان كان ولا بد فانما يساوي قولنا هذا الانسان حيوان كل
انه لا يساويه ايضا اذ ليس فيه من الحصر ما في ذلك ثم لو سلمنا انه يساويه فلا يلزم من ذلك ان يكون حمليا اذ لا يبعد في
تساوي القضايا المختلفة الاصناف في الدلالة بوجه مع المخالفة في الاعتبار وهنا كذلك فان اعتبار الحيوانية موجودة
للانسان غير اعتبار ان حكمنا وقولنا هو حيوان يصدق مع حكمنا وقولنا انه انسان بل هذا اعم من ذلك كما عرفته
مما سلف وايضا فلم يعرف انه يكون قولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا شرطيا مع انه اقرب الى الحملية من ذلك لانه
اذا رجع اليها لم يلزم انتفاء حصر كان فيه هذا وانظر في معنى الكلية ما هو فنقول اذا قلنا كلما كان حجب فهز ليس المراد
تعميم الاتصال في جميع مرات كلما كان موجودا وجودا واحدا مستمرا بل المراد تعميم كل حال لو شرط بقرب بالمقدم حتى يكون
المعنى انه في كل حال وعلى كل وضع ومع كل شرط يوجد جب فيوجد معه زلا محالة فعلى هذا نقول هل كلما يصدق قولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق كذلك يصدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فان بينهما فرقا في صدق
الاول يكفي صدق التالي مطلقا وفي الثاني لا بد من صدقه دائما فقد يتوهم كذبه لانا اذا فرضنا انه لا حمار في الوجود على ما مر اولا
ولكن علمت مرارا ان هذا الوهم كاذب فان سال سائل انه هل يلزم من صدق هذه القضية ونحوها ان يصدق ايضا
نحو قولك كلما كان الحمار ناطقا كان الانسان ناهقا او كلما لم يكن الحمار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا قلنا لا اذ لا يصح
هذا الاتصال الا ما لزومي وهو ظاهر الفساد او اتفاقي وهما معا كاذبان حين اتفق صدقهما معا نعم لو كان الاتصال بين كون
الحمار ناهقا وكون الانسان ناطقا لزوميا لزم صدق القضية الثانية من هاتين لا انه اذا كان لا يكون كون الانسان ناطقا
حقا الا ويكون الحمار ناهقا حقا فكيف يمكن ان لا يكون الحمار ناهقا ومع ذلك يكون كون الانسان ناطقا الذي يتبعه
كون الحمار ناهقا فكل انسان ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا كان كل حمار ناهقا ينتج قد يكون اذا كان ليس كل حمار
ناهقا فكل حمار ناهق لانا نقول ليس هذه النتيجة بخلف لانه ليس هذا الاتصال على سبيل اللزوم بل على سبيل الاتفاق لان
قولك كلما كان كل انسان ناطقا كان كل حمار ناهقا اتفاقي فلا يلزم منه الا النتيجة الاتفاقية على انه لو كان على سبيل اللزوم
لم يكن ايضا خلفا وانما يكون خلفا اذا احضرناهما كلاهما باعتبار الوجود وليس كذلك بل المقدم ماخوذ بحسب الفرض
المحض والتالي بحسب الوجود ويكون المعنى انه قد يكون اذا فرضنا ان الحمار ليس بناهق كان الحمار ناهقا في الخارج وهذا
صحيح واجب لان كل حمار ناهق على جميع الاحوال سواء فرض غير ناهق ام لا ولو كان الامر كما توهم للزم من رفع اي حق رفع
كل حق ولم يتيسر لنا قياس الخلف اذ لا بد لنا في قياس الخلف ان ناخذ المشكوك فيه ونقيض الحق الذي كان موجودا

الى نقيضه فعلى هذا يمكن ان يقال حتى اذا اخذ نقيض الشكوك فيما انتفى ذلك الحق ايضا لزم من كل كذب كذب فلا يمكن ارتفاعه
الى نقيضه واما ما تسمعه من القوم من انهم يلزمون من استثناء نقيض التالي انتفاء المقدم فاعلم ان ذلك الاستثناء انما
هو استثناء بالنظر الى الوجود في نفس الامر او على زعم الخصم وبالجملة ليس بمجرد فرض نقيض التالي ولا شك انه لا يمكن
الاستثناء هنا الا باعتبار الوجود في نفس الامر ولا باعتبار الوجود بزعم زاعم لان الخصم اذا كان معترفا بالشرطية التي معناها
وجود المتلازمين اللزوم واحدهما للآخر لم يمكن ان يعترف بنقيض التالي هذا واعلم انك اذا قلت انه كان اولا كان لم يدل على
وجود المقدم اولا وجوده بل ان خطر بالك شيء منها فمن خارج اللفظ فمن اللفظ انما الالتفات الى فرض الوجود سواء كان
المفروض وجودا في الخارج او لم يكن الا فرضا فقط وذلك في المحالات وليس الالتفات ايضا الى فرضه في الحال او الاستقبال بل
بمعنى انه ان صح فرضه كان كذا هذا في المقدم واما في التالي فينظر الى وجوده على تقدير صحة فرض وجود المقدم سواء
كان على سبيل اللزوم او الاتفاق فان كان المقدم حقا تبعه التالي الحق لزوما واتفاقا ولا يمكن ان يتبعه الباطل وان كان
باطلا تبعه الحق والباطل على سبيل اللزوم دون الاتفاق وتبعه الحق ايضا على معنى وجوده مع وجوده بل بمعنى وجوده مع فرضه
كما نقول كلما كان الانسان غير ناطق كان ناطقا كما مر ايضا وقد يتبعه الحق على سبيل اللزوم على الفارض ولنرجع الى بيان
الاحوال والاوضاع التي يفيد كلية الشرطية عمومها فنقول انها هي التي يلزم فرض المقدم سواء كان فرضا جائزا او فرض
محال او يمكن ان نفرض لموضوعه ما باعتبار امور تحمل على موضوع المقدم وذلك ان كان المقدم حمليا او باعتبار مقارنات
مقدمات اخرى له لا يكون محالة مع تلك المقارنة التي فيه وان كانت محالا في نفسها وذلك ان كان غير حملي ولسائل ان
يسأل هل الحاق الشروط المحالة بالامور الممكنة التي جعلت مقدمات للشرطية هدم كلية الشرطية حتى اذا قيل كلما كان
هذا انسانا كان حيوانا كان كذبا لعدم عمومه جميع الاحوال والاوضاع لانه ان فرض انه انسان وليس بحساس لم يكن
حيوانا وقد علم انه لا التفات في مقدمات الشرطيات الى الوجود لما مر بل مناط الصدق الفرض ولا شك في ان هذا
الفرض ممكن وان كان المفروض محالا والا لم يصح قياس خلف لان المقدم فيه لا بد من ان يكون فرض محال فنقول قولك
كلما كان هذا انسانا غير حساس لم يكن حيوانا وان كان صادقا بحسب الالزام الا في نفس الامر فان قلت فاذا لا يوجد
شرطية كلية بحسب الالزام قلنا بل موجبات مضافا الى المقدم اشتراط طرح الشروط التي تستلزم ما لا يلزم في نفس الامر
فهنا نقول كلما كان انسانا على النحو الذي يمكن ان يكون مثلا الانسان وكذلك اذا قيل كلما كان هذا خلاء ابعد كلما
كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا وجب ان يكون متحيزا وهو ان لا يقارنه شيء ينافي مفهوم الخلاء واذا
عرفت معنى الكلية في الشرطية فقد عرفت معنى الجزئية والشخصية ايضا ثم كان الجزئية من الحملية تكون بحرفيه عن الكلية

اي يكون بحيث يصدق معها الكلية ايضا وغير محرفها اي لا يصدق في تلك المادة الا الجزئية وكذلك في الشرطية وكان
من الغير المحرفة ما محمولها يكون بالنسبة الى نفس طبيعة الموضوع ممكنا لا ضرورة فيه وجودا ولا عدما ولكن يكون في الوجود
ضروري الوجود لبعض الافراد وضروري العدم لبعض آخر كان بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس بانسان بالضرورة
واما اذا اخذ الحيوان من حيث طبيعته فيكون الانسان له ممكنا ومنها ما محمولها ممكن بالنظر الى الوجود ايضا كالكتابة
للانسان كذلك الجزئية الشرطية منها ما لزومها لها ضروري للبعض ومنها ما ليس كذلك فالاول كان يقال قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا والثاني كان يقال قد يكون اذا كان هذا انسانا كان كاتبا ثم ليعلم ان التالي الاول لا شك في ان تاليه
لازم لمقدمه وكذا كل ضرورية من الشرطيات واما الثاني فقد يمكن ان يجعل لازما بان يفرض هذا البعض حين يرقم فانه حينئذ
يلزمه ان يكون كاتبا لا محالة فهذا الاعتبار يمكن ان يرجع الى الاول بوجه ويمكن ان لا يرجع اليه بوجه آخر فاما الوجه الاول فلان
من الناس من هو موجود يرقم ومنهم من هو موجود لا يرقم فالاول يلزمه ان يكون كاتبا بالضرورة والثاني يلزمه ان لا يكون
كاتبا بالضرورة واما الوجه الآخر فلان الانسان في الوجود يمكن ان يلزمه الكتابة مرة وان لا يلزمه مرة اخرى وليس
كذلك الحيوان بالنسبة الى الانسان ولما كانت القضية جزئية لم يكن باس في ان يكون لزومية تارة واتفاقية اخرى كما كان
قد يصدق الجزئي مطلقا تارة وضروريا اخرى ثم انه قد تشكك في انا قد نقول في الجزئي قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل
كذا كذا كيف يكون هذه القضية جزئية لا تصدق معها الكلية مع استيعاب افراد الموضوع فنقول نعم يصح فيما يكون ممكنا
للموضوعات من شانه ان يعرض وان يزول ويصح ان يكون معا ومعا بالعرض كما يقال قد يكون اذا كان كل انسان متحركا
يده كان كل انسان كاتبا ويراد به الحالة التي يكون الحركة حركة الرقم فيكون لكل انسان حالان حال الرقم وحال غيره
فاذا كان كل الناس بالحالة الاولى لزمهم بالضرورة ان يكونوا كتابا واذا كان كلهم بالحالة الثانية لزم بالضرورة ان لا يكونوا
كتابا وكذا يمكن ان يقال قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس براء ويراد به الحالة التي يفرض فيها
الناس كلهم صناعا لا يتمكنون من تعلم الرماية

الفصل الخامس في معنى السلب الكلي والجزئي في المتصلات والسلب والايجاب الكليين والجزئيين في المنفصلات وبيان جهات الشرطيات

اعلم ان السلب الكلي والجزئي هما على قياس الايجاب
الكلي والجزئي ثم انه كما كان المتصل الموجب الحقيقي ما اتصاله باللزوم وغير الحقيقي ما اتصاله بالموافقة فكذا السلب
ايضا اما سلب الاتصال اللزومي او سلب الاتصال الاتفاقي ويصير اللزوم او الاتفاق جزء التالي فيكون السلب سلبا
للزوم او الاتفاق ولكن سلب الاتفاق عين سلب اصل القضية بخلاف سلب اللزوم فان اللزوم زائد على مفهوم
القضية مثال سلب الاتفاق ليس ان كان الانسان موجودا كان الخلاء موجودا والآخر نحو ليس ان كان هذا انسانا كان

ثم بلغت مقابلة حتى صح على اصل الذي بخط
كتبه مؤلفه عفا الله تعالى عنه

كاذبا فاذا قلت ليس ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا واردت سلب اللزوم صدقت وان اردت سلب الاتفاق
كذبت ومتى امتحان حال الكلي السالب بوجهيه فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان اب فه زو وعنينا به سلب الاتفاق صدق
اما لعدم صدق التالي في نفسه مع عدم استلزام المقدم لصدقه كما في قولنا ليس البتة ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهقا
فالخلا موجود واما لان المقدم يمنع صحته وان كان في نفسه ممكن الصدق او ضروريه كما في قولنا ليس البتة ان كان زيد
ابيض فهو اسود وقولنا ليس البتة ان لم يكن زيد حجرا فهو حيوان وان عنينا سلب اللزوم كان له قسم خاص نحو قولنا
ليس البتة ان كان الانسان موجودا فليس الخلا بموجود او المثلث ليست زواياه مساوية لقائمتين فان التالي ههنا
صدق ولكن ليس لازما للمقدم لكن قد يشكل انه هل يصدق مثل هذه القضية كلية فانه قد يقال ان الانسان بعض
احواله ان يكون متحركا واذا كان متحركا لزم عدم الخلاء فلا يمكن ان يحكم بعدم لزومه على جميع الاحوال والاوضاع فنقول
لا تخلو الامر اما ان يكون هناك شرط او شرط يوجب لزوم التالي للمقدم او لا فان لم يكن صحت السالبة الكلية مطلقا
وان كان فيمكن ان نقرن بالمقدم تلك الشروط وان نقرن به عدمها فاذا دخل في مقدم السالب سلب تلك الشروط
صدق سلب اللزوم كليا وقد يتشكك في سلب تلو امر لا نسمى لما صحو معا انه هل يصدق كليا احد مثاله انه
لا يصدق كليا لجواز مقارنة شي مع المقدم يمنع من ذلك مثلا اذا قيل ليس البتة اذا كان هذا عددا فهو فرد لم يكن صادقا
لانا اذا فرضناه عددا محيطا به السطح لزم ان يكون خطا وكذا اذا قلنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا فهو فرس كذب
لانا اذا فرضناه انسانا صاهلا لزم ان يكون فرسا وقد عرفت الجواب في الموجبة الكلية ولما علمت السالب الكلي
سهل عليك معرفة السلب الجزئي هذا كله كان في الاتصال واما الانفصال فالايجاب الكلي فيه بمعنى ان العناد
الذي فيه يكون دائما عند كل وضع للمقدم وكذا القياس في باقي الوجوه فنقول اذا قلنا ليس البتة اما ان يكون كل ا ب
واما ان يكون كل ج د صدق في احدى ثلث احوال احدها ان يكون القولان يجتمعان في الصدق دائما كما في قولنا ليس
البتة اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان يكون كل حمار ناهقا والثاني ان يكونا يجتمعان دائما في الكذب كقولنا
ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون كل حمار ناطقا والثالث ان يكون احدهما صدقا دائما والاخر
محالا ولكن غير معاند له كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا وقولنا ليس
البتة اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون كيفما شئنا ان امكن ان يكون الانفصال ايضا اتفاقيا كالاتصال كانت القضية
على هذا الاحتمال كذبا ولم يكن لصدقها الا الاولان ولكن قد عرفت ان الانفصال لا يكون اتفاقيا هذا اذا كانت الاجزاء
موجبة واما اذا كانت سالبة كان يقول ليس البتة اما ان لا يكون شي من اب واما ان لا يكون شي من ج د صدقا

اعتبار

اعتبارا اجتماعهما في ايجاب الصدق لجواز اجتماعهما مع صدق الايجاب واذا صدق الايجاب كذب السلب ثم ان مما يشكل
ههنا صدق قولنا اما ان يكون كل كذا كذا او يكون كل كذا كذا وقولنا اما ان يكون شي او لا يكون شي فانه قد يقال
انه لا يصح شي من القولين لانه ان انقسم الى قسم ثالث وهو اما بعض او بعض فنقول اما اذا كان الانفصال بعد الموضوع نحو
كل عدد اما زوج او فرد فلا اشكال انما الاشكال اذا كان قبل زوج فاذا كان الموضوع مختلفا نحو اما كل اب او كل ج د
فالاشكال مضمحل وما نافوه الاشكال في نحو اما كل اب او كل اج ونحو اما لا شي من اب او لا شي من اج لان من
الاحتمال الظاهر ان يكون بعضه ب وبعضه ج فنقول ولا ليس كلامنا ههنا في صدق القضايا وكذبها بل انما
نتكلم في كونها قضايا واما ثانيا فالصدق المشهوري يكفينا واما ثالثا فصدق القضية ههنا في الحقيقة
لا يجب ان يكون بديهيا وربما كان مثل هذه القضية صادقة في الحقيقة وعند قوم ولكن لا يعلم ذلك الا بعد
النظر الصحيح او الفاسد فالصادق في الحقيقة كل ما يكون الحرارة فيه تقتضي طبيعة الموضع كان يكون اما
ان يتحرك كل نار الى العلو او يتحرك كل نار الى اسفل والصادق عند قوم نحو قولنا اما ان يكون كل حركة
فعل الله تعالى او كل حركة فعل العبد عند الذين يذهبون الى ان الفاعل لا يكون الا واحدا اما الله تعالى او العبد
وقد يكون صدق ذلك بعد استثناء نقيض القسم الثالث ثم الذي يقع فيه الشك امر الجزئي فانه قد يظن انه لا يصدق
قد يكون اما كذا واما كذا لاجل انه كان العناد غير تام اذ لو كان تاما لزم ان يصدق كليا فنقول ان كل مادة
يكون الانفصال فيها بين اكثر من جزئين كالعدد الذي يتردد بين التامية والزيادة والنقصان ففي اول الامر يكون
العناد بين تلك الاجزاء ولا يكون بين كل جزئين عناد تام ولكن اذا استثني احدها فلم يبق الا اثنان تم العناد بينهما
فصدقنا ان العناد بينهما في بعض الاوقات فقد علم ان الانفصال لم يصدق الا اذا كان اجزاء الانفصال اثنين
فان ازداد فقد يكذب وقد يصدق ثم قد يتشكك في قد يكون اما كل و اما كل فنقول قد يكون الشي في بعض الاحوال
والاوضاع اما كله كذا او كله كذا وبعضه كذا وبعضه كذا وفي بعض الاحوال تنتفي الحال الثالثة كما اذا فرضنا ان
وجد في الخارج مقدار لا اعظم منه وان سائر المقادير يتساوية فنقول اما كل المقادير مساوية لذلك المقدار او
كلها اصغر وهذا انما يصدق على هذا الوضع وكذا اذا فرضنا صحة قول من قال ان الفاعل واحد صح لنا ان نقول
قد يكون اما كل الاشياء من فعل الله واما كلها من فعل العبد على هذا الفرض واما القائلون بذلك فلا يقولون
هذا الا كليا كما عرفت فان نوقش في هذا المثال من ان الفرض محال مثلنا الى انا نفرض في وقت ان يكون جميع النار
متحركة الى السفل واما كل نار تتحرك الى جهة متقاطعة للمسافة بين العلو والسفل هذا واعلم ان الشرطيات ايضا

واما الى الاكوح شي فعل الله واما الى الاكوح شي فعل العبد م

الى جهة واحدة فيح اما كل نار
تتحرك الى العلو واما كل نار تتحرك م

يكون موجبات وادلاها بتلك المتصلات وكما كان الايجاب والسلب لحصر الاهمال والصدق والكذب
الى الاتصال كذلك الجهة من العوارض والاطلاق والامكان على التفصيل السالف في الحمليات وليس اللزوم
في الاتصال يستلزم ان يكون الجهة ضرورة ولا الموافقة يمنع ذلك بل كل من نوعيه صالح لكل من الجهات فالضرورة
الكلية بمعنى ان يكون الاتصال مع ثبوته في كل وضع دائما مع دوام كل وضع نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا والوجود
الكلي بمعنى ان يكون ثابتا في كل وضع لكن لا دائما بل بالفعل نحو كلما كان الشيء انسانا كان متنفسا وكلما طلعت الشمس
فهي توازي السمت وبهذا بيان لا يتحقق الوجود الكلي في الاتصال الاتفاقي فانه اذا لم يكن التالي لازما للمقدم ولا وجوده
في نفسه دائما لم يثبت كليا على جميع الاوضاع والامكان الكلي بمعنى ان يكون التالي لم يجب استصحابه يوافق المقدم في جميع
الاوضاع وان لا يوافق وهذا لا يصدق في الاتصال اللزومي لا الاتفاقي بين اللزوم والامكان فان الممكن بالذات قد
يلزم بالشرط بل لان لازم الممكن انما يكون على وضع ذلك الشرط ومن اوضاع المقدم سلبا في ذلك وقس على الكليات
الجزئيات الا ان الجهات اذا كانت جزئيات تحرت كلها في كل من اللزومي والاتفاقي المقالة السادسة تشتمل على ستة فصول

الفصل الاول في القياسات الاولية المؤلفة من المتصلات الاقتراني المؤلف منها ايضا كالمؤلف من الحمليات والمقدم
والتالي هنا بمنزلة الموضوع والمحمول فلا قياس هنا ايضا من جزئيتين ولا سالبتين ولا صغرى سالبة وكبرى جزئية

الشكل الاول الضرب الاول كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز فكلما كان اب فهز الثاني كلما كان اب فجد وليس البتة
اذا كان جد فهز فليس البتة اذا كان اب فهز الثالث قد يكون اذا كان اب فجد وليس البتة كلما كان جد فهز فقد
يكون اذا كان اب فهز الرابع قد يكون اذا كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز فليس كلما كان اب فهز وكل
هذه قياسات كاملة وقد يتشكك في انتاج هذا الشكل بصدق نحو قولنا كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان
عددا كان زوجا مع انه لا ينتج كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وهو خلف قلنا هذا لازم ولكنه كذب لان صغرى القياس
كاذب فيلزم على كل من سلم ان الاثنين فرد معه ان يقول بانه فرد وزوج وان لم يكن حقا في نفسه وانما اللازم
في الانتاج ان يكون لازما من تسليم المقدمات لا صدقا في انفسها فهي صادقة الزاما وان لم يكن صادقة في نفس الامر
وكذلك ربما الاصغر والاوسط والاكبر كلها محالات ومع ذلك يكون النتيجة صادقة اي الزاما هذا ولا بد لنا
من متصلتين اتفاقيتين فانه وان كان يلزم من ثبوت الاكبر مع الاوسط الثابت للاصغر ثبوته مع الاصغر الا انا لم
نستفد ذلك من هذا الترتيب فان الترتيب موقوف على العلم بان الاكبر موجود واذا كان موجودا فهو موجود مع
كل موجود منها الاصغر فلا حاجة الى الاوسط في البين وكذا اذا كانت الصغرى لزومية سواء كانت جازمة المقدم او ما

يكون ص

كما في قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان البياض لونا فانا لم نحصل العلم بكون البياض
لونا من كون الاثنين فردا فانه سواء كان فردا او زوجا كان البياض لونا وان كانت الصغرى اتفاقية والكبرى لزومية
فقد ظن انه ينتج القياس منها لانه يجوز ان يكون وجود الاكبر معلوما بالقياس الى الاصغر وان كان معلوما في نفسه
او بالقياس الى شيء اخر فيعلم بهذا الترتيب انه موجود مع الاصغر ولكنا نقول انه اذا كان معلوما لك ان الاوسط موجود
في نفسه وانه ملزوم للاكبر كان معلوما لك ان الاكبر موجود في نفسه واذا كان موجودا في نفسه كان موجودا
مع كل موجود منها الاصغر فهذا الترتيب لا يفيد علما بل ذكرناه في الموجبتين وان كانت الكبرى سالبة اتفاقية
او لزومية فاذا القياس سلب الاكبر على تقدير الاصغر ان كانت الصغرى لزومية واما ان كانت الصغرى اتفاقية
فلا ينتج مع سلب اللزوم لان سلب اللزوم لا ينافي ايجاب الاتفاق وينتج مع سلب الاتفاق فانه نفى سلب الاكبر على
عن الاوسط في جميع الاوضاع [illegible] ومن جملة اوضاعه الشرائط التي يكون مع الاصغر ان كان الاصغر محالا والاوسط
جائزا والكبرى سالبة اللزوم او الموافقة لزم ان ينتج سلب لزوم الاكبر او اتفاقه عن الاصغر والاكذب السلب الكلي في
نفس الامر بل يجب الايجاب الالزامي الشكل الثاني وهو لا ينتج هنا ايضا من موجبتين ولا سالبتين ولا جزئيتين ولا كبرى
جزئية وسائر ما قيل في الحمليات وكذا الشرط الثاني لان احدى الخاصيتين بما سلف وايضا كل من الحملية والشرطية يمكن
ان يرد الى الاخرى بحذف الحدود الحملية وجعلها شرطية او عكس وتمم شروط ثم انما اذا تركب من كليتين والكبرى
سالبة فانه كانتا جميعا الموافقة لم ينتج لما لم يكن [illegible] في الشكل الاول وان كانتا لزوميتين انتج بلا شبهة وان كانت
الموجبة لزومية والسالبة اتفاقية انتج سالبة عامة وان كان العكس لم ينتج وكذا في الشرط ثم لا بد من ان يكون السالبة مما ينعكس
حتى ينتج الانتاج الضرب الاول كلما كان اب فجد وليس البتة اذا كان هز فجد فليس البتة اذا كان اب فهز وبعكس
الكبرى الثاني عكسه والنتيجة كذلك بالخلف وعكس الصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة الثالث قد يكون اذا كان اب فجد
وليس البتة اذا كان هز فجد فليس كلما كان اب فهز بالخلف وعكس الكبرى الرابع ليس كلما كان اب فجد وكلما
كان هز فجد فليس كلما كان اب فهز بالخلف وبالافتراض بان نفرض الحالة التي يكون فيها اب ولا يكون جد
كون ح ط فيقول ليس البتة اذا كان ح ط فجد ونضمه الى الكبرى ينتج المطلوب لا يقال يجوز ان يكون تلك الحالة
محالا فلا يقبل الانعكاس لانا نقول لا نخرج مقدم الموجب اما ان لا يكون محالا او يكون محالا فان لم يكن محالا الزوال
لا يكون التالي الذي محالا وان كان محالا فلكنه مقارن للمقدم التالي الاوسط والاخر غير مقارن له لزم ايضا ان يكون
بينهما تباين وهو المطلوب الشكل الثالث وهو اينما على قياس الحمليات الضرب الاول كلما كان حد فهز وكلما كان

فرز وا الاخر يحكم اذا كان اب فهز وصحح الاكبر ينتج ليس كلما كان اب فجد

ينتج ليس البتة اذا كان ح ط فهز بعكس الكبرى لقولنا قد يكون اذا كان اب فح ط ص

حد فاب فقد اذا كان ه ز فاب بالخلف وعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة يصح سالبة جزئية الثالث
الثالث من موجبتين الصغرى جزئية يصح موجبة جزئية الرابع من موجبتين والكبرى جزئية يصح ايضا موجبة
جزئية بالخلف وعكس الكبرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة كلية وسالبة جزئية بالخلف ولا افتراض السادس
من موجبة جزئية وسالبة كلية من بعكس الصغرى والخلف الفصل الثاني في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات
اما التي يكون صغرياتها متصلات فالشكل الاول من المنفصلات الحقيقية ضربه الاول من موجبتين كليتين نحو كلما كان
ه ز فجد ودائما اما ان يكون حدا واب فكلما كان ه ز فلا يكون اب لان المنفصلة ترجع الى كلما كان حد فليس اب وان
من موجبتين والصغرى جزئية وهو كذلك الا في جزئية النتيجة ولا يصح عكس هذا لان الصادق اذا قلنا كلما كان زيد
ماشيا كان متحركا في المكان وقد يكون اما ان يكون زيد متحركا في المكان واما ان يكون نائما لا المعنى السالبة الكلية وان قلنا
كلما كان هذا مسكا كان اسود وقد يكون اما ان يكون الشي اسود او يكون طيب الرائحة الموجبة الكلية والثالث
ليس البتة اذا كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون حدا ويكون اب فليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب وهذا
لرجوع النتاج الى هذا كلما كان ه ز لم يكن حد او لم يلزم ان يكون حد وكلما لم يكن حد كان اب فكلما كان ه ز فاب
وهو يستلزم المطلوب والرابع ليس كلما كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون حدا واب فقد لا يكون اما ه ز واما اب
على قياس ذلك والخامس ليس البتة اذا كان ه ز كان حد وقد يكون اما ان يكون حدا واب فليس دائما اما ان يكون
ه ز واما ان يكون اب بعكس الصغرى وردها الى كلما كان حد فليس اب فليس يلزم من ضمها الى ما يستلزم الكبرى و
هو فقد يكون اذا كان حد فليس اب يصح قد يكون اذا لم يكن ه ز فليس اب وهو يستلزم ما ذكرناه واما اذا كانت
المنفصلة وحدها سالبة او هي والمتصلة معا او كانتا جزئيتين فلا ينتج البتة واما الثالث من صغرى متصلة وكبرى
منفصلة غير حقيقية فاما ان يكون الاشتراك بين المقدمتين في الجزء الموجب او في الجزء السالب فان كان الاول
فيصح منهما ما تركب من كليتين والمتصلة سالبة نحو ليس البتة اذا كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون حد واما ان لا يكون
اب فليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب لانه يرجع الى هذا كلما كان ه ز فليس وليس يلزم حد وكلما لم
يكن حد لم يكن اب فكلما كان ه ز لم يكن اب وهو يستلزم المطلوب وقس عليه ما كان الاتصال فيه جزئيا وكذا يصح اذا كان
الانفصال جزئيا لما سبق في الانفصال الحقيقي واما ان كانت المنفصلة سالبة فلا يصح لما يرى من اختلاف الحق في قولنا
كلما كان هذا عرضا كان لمحامل وليس البتة اما ان يكون لمحامل او لا يكون جوهرا وقولنا بدل الكبرى وليس البتة اما
ان يكون لمحامل واما ان لا يكون كالمقدار شاملا وكذلك لا ينتج اذا كانتا موجبتين للاختلاف بين قولنا كلما كان هذا

انسانا كان حيوانا ودائما اما ان لا يكون حيوانا واما ان لا يكون طائرا وقولنا بدل طائرا ناطقا وقس الاتصال الجزئي على هذا
وان كان الانفصال جزئيا فصول مرة كلما كان ماشيا كان مريضا وقد يكون اما ان يكون مريضا واما ان لا يكون متحركا
ومرة اخرى بدل متحركا ساكنا اي مريضا بالسكون وان كان الثاني اي كان الاشتراك في الجزء السالب كان انتاجه بعكس
انتاج الاول في انه لا يصح الا من متصلة سالبة ومنفصلة موجبة كليتين او مختلفتين الشكل الثاني في هذا الباب لا يخالف
الشكل الاول الا في اللفظ فان الحد الاوسط يكون في الاول الجزء الاول من المنفصلة وفي الثاني في الجزء الثاني وقد علمت
ان جزئي المنفصل لا يتعين احدهما لان يكون مقدما والاخر لان يكون تاليا الشكل الثالث اما اذا كان الانفصال حقيقيا
فالمركب من موجبتين كليتين نحو كلما كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون ه ز واب فقد يكون اذا كان حد فليس اب وكذلك
ليس دائما اما ان يكون حدا واب لرجوع الكبرى الى كلما كان ه ز فليس اب ولانا اذا عكسنا الصغرى رجع الى الشكل الاول
وانتج المطلوب ويمكن ايضاح الكل هنا بان يعكس الصغرى عكس النقيض هكذا ليس البتة اذا لم يكن حد فه ز ونضم اليه
لازم الكبرى وهو كلما لم يكن اب فه ز ينتج ليس البتة اذا لم يكن حد لم يكن اب ويلزم ليس البتة اما ان يكون حد واما ان لا
يكون اب وكذلك اذا كانت احدى المقدمتين جزئية ولكن لا يمكن ايضاح الكل هنا واما منتجا المركب من متصلة
سالبة ومنفصلة موجبة نحو ليس البتة اذا كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون ه ز ويكون اب يصح ليس البتة اذا كان حد فليس
اب وليس البتة اما ان يكون حد واما ان يكون اب بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وكذلك اذا كانت المتصلة
جزئية يردها الى المتصلة الموجبة وعكسها ورد المنفصلة الى المتصلة فيصير هكذا قد يكون اذا كان ليس حد فه ز وكلما
كان ه ز فليس اب فقد يكون اذا كان ليس حد فليس اب فليس كلما لم يكن حد فاب وان كانت المنفصلة جزئية
رددناها الى المتصلة ورددنا المتصلة السالبة الى الموجبة فيصير هكذا كلما كان ه ز فليس حد وقد يكون ه ز فليس اب
فقد يكون اذا كان ليس حد فليس اب فليس كلما لم يكن حد كان اب واما المؤلف من متصلة موجبة ومنفصلة
سالبة فلا يصح للاختلاف بين قولنا كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بمتساويين وليس البتة هذا اما ان يكون زوجا
واما ان يكون عددا وقولنا بدله يكون عددا يوجد مطلقا واما اذا كان الانفصال غير حقيقي وكان الشركة في الجزء
الموجب فالمركب من موجبتين نحو كلما كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب فقد يكون اذا
كان حد فاب اوليس دائما اما ان يكون حدا واب برد الكبرى الى كلما كان اب فه ز فيضم الى الصغرى لينتج كلما كان
اب فجد فينعكس الى المقصود ويمكن ايضاح الكل منه على قياس ما سبق وعلى هذا القياس اذا كانت احديهما جزئية
والمركب من متصلة سالبة ومنفصلة موجبة نحو ليس البتة اذا كان ه ز فجد ودائما اما ان يكون ه ز او لا يكون اب فليس

البتة اذا كان جد فاب او ليس اما ان يكون جد او لا يكون اب بعكس المتصلة واما اذا كانت المنفصلة سالبة فلا ينتج
والحدود قولنا كلما كان زيد يغرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان لا يطير فقولنا بدل لا يطير
لا يكون الخلا موجودا واما ان كان الاشتراك في الجزء السالب فالذي من موجبتين كليتين او مختلفتين نحو كلما لم يكن
ه ز كان جد ودائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب فقد يكون اذا كان جد فليس اب او ليس دائما اما ان
يكون ج د او لا يكون اب برده الى قولنا كلما لم يكن اب لم يكن ه ز وكلما لم يكن ه ز لم يكن جد ينتج ما ينعكس الى المطلوب
ويمكن استنتاج الكلية ايضا على قياس ما مر والذي من متصلة سالبة ومنفصلة موجبة نحو ليس البتة اذا لم يكن
ه ز فجد ودائما اما ان لا يكون ه ز او يكون اب فليس البتة اذا لم يكن جد كان اب او ليس البتة اما ان يكون جد
او يكون اب بعكس المتصلة وقس ما كانت احدى مقدمتيها جزئية على ما سبق ولا ينتج ان كانت المنفصلة سالبة و
للعدد كحدود تلوه الا انه يبدل يغرق ولا يغرق هذه كلها كانت فيما اختلف جزء المنفصلة في الكيف وقس حال ما
كان جزءاها سالبين على ذلك هذا واما التي يكون صغراها منفصلات فالشكل الاول من موجبتين دائما
اما ان يكون ه ز او جد وكلما كان جد فاب فكلما لم يكن ه ز كان اب وايضا اما ان يكون ه ز او اب برد الصغرى الى كلما
لم يكن ه ز كان جد ولا سر في المنفصلة المرسلة كذلك وان كانت المتصلة جزئية رددنا المنفصلة الى كلما كان جد فليس ه ز
فيصير من الشكل الثالث وينتج المطلوب والمركب من منفصلة موجبة ومتصلة سالبة نحو دائما اما ان يكون ه ز او جد
وليس البتة اذا كان جد فاب فليس البتة اذا لم يكن ه ز فاب او ليس اما ان يكون ه ز او اب برد المنفصلة الى كلما
لم يكن ه ز فجد وان كانت المنفصلة سالبة لم ينتج والحدود ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء خلا او يكون زوجا
وكلما كان زوجا انقسم بمتساويين واجعل بدل الخلا زوج الزوج هذا في المنفصلات الحقيقية واما الغير الحقيقية
التي يكون الاشتراك في جزئها الموجب فمن موجبتين نحو دائما اما ان لا يكون ه ز او يكون جد وكلما كان جد فاب
فكلما كان ه ز فاب او ليس البتة اما ه ز او اب برد المنفصلة الى كلما كان ه ز فجد وكذلك ان كانت المنفصلة
جزئية او ان كانت المتصلة جزئية فلا ينتج والحدود دائما اما ان لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا كان
عددا فهو زوج الزوج او جعل بدله فرد الفرد وان كانت المنفصلة سالبة لم ينتج ايضا والحدود ليس البتة اما ان لا يكون
هذا حجرا ناطقا او يكون انسانا وكلما كان انسانا كان حيوانا او اجعل بدل حجر انا ناطق الخلا والمركب من منفصلة
موجبة ومتصلة سالبة نحو دائما اما ان لا يكون ه ز فاب او ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب برد
المنفصلة الى كلما كان ه ز فجد وكذلك في المنفصلة الجزئية واما المنفصلة الجزئية فلا ينتج وحدوده كحدود تلوه

اما اذا كان الاشتراك في الجزء السالب فمن موجبتين دائما اما ان يكون ه ز او لا يكون جد وكلما لم يكن جد فا
ب فكلما لم يكن ه ز فاب او ليس البتة اما ان ليس ه ز او اب برد المنفصلة الى كلما لم يكن ه ز لم يكن جد وكذا في المنفصلة الجزئية
وفي المتصلة المرسلة لا ينتج وحدوده دائما اما ان يكون هذا عددا او لا يكون زوجا وقد يكون هذا اذا لم يكن زوجا
فهو بياض او فهو فرد وكذا لا ينتج في المنفصلة السالبة والحدود ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون حيوانا
وكلما لم يكن حيوانا فهو غير الانسان او وضع مكان انسانا خلا والمتصلة السالبة نحو دائما اما ان يكون ه ز
او لا يكون جد وليس البتة اذا لم يكن جد فاب فليس البتة اذا لم يكن ه ز فاب او ليس اما ان لا يكون ه ز او
يكون اب برد المنفصلة الى كلما لم يكن ه ز فليس جد وكذا المنفصلة الجزئية ولا ينتج ان كان الاتصال جزئيا
والحدود قولنا دائما اما ان يكون هذا حيوانا او يكون ناطقا وليس كلما لم يكن ناطقا فهو غير الحيوان او وضع مكان
غير الحيوان فالخلا موجود الشكل الثاني من موجبتين دائما اما ه ز او جد وكلما كان اب فجد فليس اذا كان ه ز
فاب او ليس اما ان لا يكون ه ز او يكون جد برد المنفصلة الى ليس البتة اذا كان ه ز فجد وكذا ان كانت المتصلة
جزئية وان كانت المتصلة جزئية جعلناها صغرى وعكسنا لازم النتيجة وان كانت المنفصلة سالبة لم ينتج و
الحدود ليس البتة اما ان يكون متحركا او يكون جوهرا وكلما كان ساكنا كان جوهرا واجعل بدل ساكنا مثلا
والمتصلة السالبة نحو دائما اما ان يكون ه ز واما جد وليس البتة اذا كان اب فجد فليس البتة اذا لم يكن ه ز واما
~~وليس البتة اذا كان اب فجد فليس البتة اذا لم يكن~~ ه ز فاب او ليس البتة اما ه ز او اب برد المنفصلة الى كلما
لم يكن ه ز فجد وكذا ان كانت المنفصلة جزئية وان كانت المتصلة جزئية جعلناها صغرى وعكسنا لازم النتيجة
واما اذا كان الانفصال غير حقيقي وكان الاشتراك في الجزء الموجب فمن موجبتين دائما اما ان يكون ه ز و
اما ان يكون جد وكلما كان اب فجد فليس البتة ان كان ه ز فاب او ليس البتة اما ان لا يكون ه ز او يكون
اب برد المنفصلة الى كلما كان ه ز فليس جد والمتصلة السالبة لا تنتج والحدود كما في تلوها بتبديل الحجر
الى لا يكون ساكنا والمتصلة السالبة نحو دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون جد وليس البتة اذا كان اب
فجد فليس البتة اذا كان ه ز فاب او ليس البتة اما ان لا يكون ه ز او يكون اب برد المنفصلة الى كلما كان ه ز
فجد وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية فان كانت المتصلة جزئية جعلت صغرى وعمل كما مر وقس حال
ما يكون الشركة فيه في الجزء السالب على ما علمت الشكل الثالث هنا حكمه حكم الثاني في المسئلة الاولى وقس
المنفصلة المركبة من سالبتين على ما علمت الفصل الرابع في القياسات المؤلفة من المنفصلات اما المنفصلات

وفي نسخة الشفا هنا علامة الحمل

وفي نسخة الشفا هنا علامة الحدود

الحقيقيه فلان التاليف من مقدمتين منها قياس لانك اذا قلت لا تخلو اما ان يكون كذا او يكون كذا فلا يصدق الا اذا لم يكن هناك قسم ثالث ويلزم من الانتاج من القياس ان يكون هناك قسم ثالث هو الاكبر فيكون كلتا المقدمتين كاذبتين واما ان كانت احدى المقدمتين جزئية كان يقال قد يكون اما جرد او ه زوجا دائما اما ان يكون حد او ه زا وب فليس هو ايضا قياسا فان الصغرى بعينها مذكوره بالفعل في الكبرى وان اوردت اسناج انه قد يكون اما جرد واما ب فلا يكون هذا مما لم يكن نعلم والقياس علناه واما المتصلات التا قصة العناد فالتاليف من موجبتين منها لا يفيد سواء كانتا كليتين او جزئيتين او مختلفتين واما من غيرهما فينتج وكذا يصح الخلط من الحقيقيات وغير الحقيقيات وليعلم انه لا يتميز في هذه التاليفات شكل وشكل ولا صغرى وكبرى بل انما هي مجرد اقترانات ساذجة لا تمايز فيها بين مقدم وتال اما التاليف من المتصله الحقيقيه والمنفصله الغير الحقيقيه فلا يصح الا اذا كان غير الحقيقي موجبا سالب الجزء الذي كان اشتراك فينتج دائما اما ان يكون ه زا او يكون حد واما ان يكون حد واما ان لا يكون اب ينتج هكذا كلما كان ه زلم يكن حد وكلما لم يكن حد لا يكون اب ينتج كلما كان ه ز لا يكون اب ويلزمه اما ان لا يكون ه ز او لا يكون اب واما اذا كانت ذات السلب سالبه فيقع فيه الاختلاف مثل تارة اما ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون زوجا وليس البته اما ان يكون زوجا او لا يكون فردا والحق الايجاب واخرى اما ان يكون الاثنان فردا او يكون زوجا وليس البته اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون خلا والحق السلب وكذلك ان كانت السالبه موجبه الجزئين كقولنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون عددا وليس البته اما ان يكون الاثنان عددا واما ان يكون منقسما بعددين متساويين وقولنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البته اما ان يكون الاثنان عددا او يكون خلا واما التاليف من منفصلتين غير حقيقيتين مشتركتين في جزء موجب فلا يصح على وجه الاتصال لانا اذا قلنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون عددا واما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون فردا صدق دائما اما ان لا يكون الاثنان زوجا ولا يكون فردا وان بدلنا لا يكون فردا بلا ينقسم بمتساويين صدق السلب ولكن يصح لا على وجه الانفصال ويلزم من نتيجه منفصله غير مناسبه للمقدمتين لانا اذا قلنا اما ان لا يكون ه زا او يكون حد واما ان يكون حد ولا يكون اب لزم منهما ان لم يكن حد فلا يكون ه ز وان لم يكن حد لم يكن اب فقد يكون اذا لم يكن ه ز فلا يكون اب فليس كلما لم يكن

ه ز واب فليس اما ان يكون ه زا او يكون اب واما التاليف من منفصلين غير حقيقيين مشتركين في الجزء السالب فيصح مثل قولنا ان كان من موجبتين نحو دائما اما ان يكون ه زا ولا يكون حد واما ان لا يكون حد او يكون اب يرجع الى دائما ان كان حد فه ز وكلما كان حد فاب فقد يكون اذا كان ه ز فاب فليس دائما اما ان يكون ه زا واب ولا يصح ان كانت احدى الموجبتين المقدمتين سالبه للاختلاف بين قولنا اما ان يكون الاثنان زوجا ولا يكون زوج الزوج وليس البته اما ان لا يكون زوج الزوج او يكون فردا وقولنا عدل فردا كثيرا وحكم التاليف من منفصلتين سالبتي الجزئين ومن منفصلتين احدهما سالبه الجزئين والاخرى سالبه جزء واحد حكم التاليف من المنفصلتين المختلفتين بالاجزاء المشتركتين في الجزء السالب الفصل الرابع في القياسات المؤلفه من الحملية والشرطية والاشتراك في التالي وهي فيها الاول منها الحمليه كبرى الشكل الاول يشترط فيه ان يكون الحملي والتالي على النسبة التي بين المقدمتين في الاقترانات الحملية وهو هنا يصح من المتصله السالبه بعكسها الى الموجبه الضرب الاول كلما كان ه ز فكل جد وكل دا فكلما كان ه ز فكل جا لا الانتاج فقد يكون الحمليه صادقة بنفسها وغير صادقة عند وضع نقيض الجزء فلا يصح النتيجه كما اذا قيل كلما كان الخلا موجودا كان بعد قائم بذاته وكل بعد فليس قائما بذاته او ولا شيء مما يقوم بذاته بعد لانا نقول لنا ان نحصر الانتاج بما يصدق فيه الحمليه بنفسها وعند وضع مقدم الصغرى على انه يمنع عدم صحة النتيجه فانه صحيح انه كلما كان الخلا موجودا الزمان يكون البعد غير بعد الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل جد ولا شيء من دا فكلما كان ه ز فلا شيء من جا الثالث كلما كان ه ز فبعض جد وكل دا فكلما كان ه ز فبعض جا الرابع كلما كان ه ز فبعض جد ولا شيء من دا فكلما كان ه ز فبعض جا ليس ا وابعد اخرى مثل هذه من المتصله الجزئية واما اذا كانت المتصله سالبه فشرط الانتاج ان يكون التوالي سالبه والحمليات كليه وضروبها ايضا ثمانية اربعة من المتصلات الكلية الاول ليس البته اذا كان ه ز فلا كل جد وكل دا فليس البته اذا كان ه ز فلا كل جا لان المتصله يرجع الى كلما كان ه ز فكل جد فيصح كلما كان ه ز فكل جا وهو يستلزم ما ذكرناه وقس عليه البواقي من الكليات المتصلات الجزئيات الشكل الثاني يشترط فيه ايضا ان يكون الحملي والتالي على النسبة التي بين المقدمتين في الاقترانات الحملية الضرب الاول كلما كان ه ز فكل جد ولا شيء من اد فكلما كان ه ز فلا شيء من جا بعكس الحمليه وايضا نقول كلما كان ه ز فجد حق فلا شيء من اد حق وكلما كان جد حقا فلا شيء من دا حقا فلا شيء من جا حق ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من جا حق الثاني كلما كان ه ز فلا شيء من جد وكل اد ينتج كالاول بعكس التالي الثالث كلما كان ه ز فبعض جد ولا شيء من اد فكلما كان ه ز فلا كل جا بعكس الحمليه الرابع كلما كان ه ز لا كل جد وكل اد فكلما كان ه ز فليس كل جا لانه يلزم انه كلما كان ه ز

ثم بلغت معارضتي لهذا
كتبه مولفه عفا الله عنه

نحو انه ليس كل ج د وانه كلما ح ق ان كل ه ز فكلما كان حقا انه ليس كل ج د فانه كلما ه حق انه ليس كل ا ج ح المطلوب وقس الجزئي
المتصلات على ذلك واما اذا كانت المتصلة سالبة فالشرطان تعم التالي والحملي في الكيف وان يكون الحملية كلية
الضرب الاول ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د ولا شيء من د ا فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا لان المتصلة يستلزم كلما
كان ه ز فكل ج د وهي مع كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا وهو يستلزم المطلوب وقس عليه ساير الضروب الشكل الثالث اما
ضروب المتصلة الموجبة فالاول كلما كان ه ز فكل ج د وكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض د ا بعكس التالي وكذا الثاني والثالث
والرابع نحو كلما كان ه ز فكل ج د وبعض ج ا ح كالاول برده الى كلما كان ه ز فحق ان كل ج د وحق ان بعض ج ا وكلما
كان كل ج د وبعض ج ا فبعض د ا وكذا الخامس والسادس ح كالخامس ويبين بعكس التالي وقس عليها ضروب المتصلة
الجزئية واذا كانت المتصلة سالبة اشترطان يكون التالي سالبا وهو الحملي كليا والطريق في الانتاج ان يعكس التالي
ليرتد الى الشكل الاول ويرد المتصلة الى الايجاب القسم الثاني ما فيها الحملية صغرى الشكل الاول اما اذا كانت المتصلة
موجبة فالشرطان يكون الحملية والتالي على النسبة التي بين المقدمتين في الحمليات الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز
فكل ب ا فكلما كان ه ز فكل ج ا الثاني كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا الثالث
بعض ج ب وكلما كان ه ز فكل ب ا فكلما كان ه ز فبعض ج ا الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما
كان ه ز فليس كل ج ا وقس عليها المتصلات الجزئية واما اذا كانت المتصلة سالبة فيشترطان يكون التالي جزئيا الضرب
الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا بعكس المتصلة الى الايجاب
فاخذ لازم النتيجة الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا والضربان
الاخران كذلك الا ان الحملية جزئية وقس عليها المتصلات الجزئية الشكل الثاني اذا كانت المتصلة موجبة فالشرطان يكون
النسبة بين التالي والحملي النسبة بين الحمليتين الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ا ب فكلما كان ه ز
فلا شيء من ج ا بعكس التالي الثاني لا شيء من ج ب وكلما كان ه ز فكل ا ب ح كذلك بعكس الحملية والترتيب ثم
النتيجة الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ا ب فكلما كان ه ز فليس كل ج ا بعكس التالي الرابع كل ج ب ليس
وكلما كان ه ز فلا كل ا ب فكلما كان ه ز فلا كل ج ا لانه كلما كان ه ز فحق انه لا كل ا ب وان كل ج ب وكلما كان هذان
حقين فلا كل ج ا ح المطلوب وقس عليها المتصلات الجزئية واذا كانت المتصلة سالبة فالشرطان يكون التالي موافقا
للحملية في الكيف فان كانت كلية كانت الضروب اربعة تحصل من ضرب الحمليتين في التالي الجزئي الموجب والسالب
وبين الانتاج بعكس المتصلة الى الايجاب وان كانت جزئية كانت الضروب ستة بزيادة التالي الموجب الكلي الشكل الثالث

اما من موجبتين فالاول كل ج ب وكلما كان ه ز فكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض ب ا بعكس الحملية وقس عليه الثاني
والثالث والرابع ويبين بعكس التالي والخامس كل ج ب وكلما كان ه ز فلا كل ج ا فكلما كان ه ز فلا كل ب ا لانه كلما
كان ه ز فحق لا كل ج ا وكل ج ب وكلما كانا حقين فحق لا كل ب ا والسادس ح كالخامس ويبين بعكس الحملية
واما المتصلة السالبة فالضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من
ب ا الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا الثالث كل ج ب وليس البتة
اذا كان ه ز فلا شيء من ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل
ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا فليس البتة اذا كان ه ز
فكل ب ا السادس بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا وبيان الجميع بعكس
المتصلة الى الايجاب وبعكس الصغرى الا في الثالث والخامس وقس عليها المتصلات الجزئية الفصل الخامس في القياسات
المؤلفة من الحملية والشرطية والاشتراك في مقدم الشرطية وهو ايضا على قسمين الاول ما الحملية فيه صغرى وينقسم الى انه
ان يكون اما ان يكون التاليف بين الحملية ومقدم المتصلة لينتج في ذلك الشكل ويكون مقدم المتصلة ح التاليف
الصحيح بين الحملية والجزء الغير المشترك من مقدم المتصلة على اي شكل يكون وعكسا انتاج النتيجة فذلك التاليف في الشكل
الاول يكون على هيئة الثالث وكذا في الثاني وفي الثالث يكون على هيئة الاول فالصنف الاول ح متصلة جزئية بكيفية
المتصلة التي في القياس مقدمها النتيجة الحاصلة من الحملية مع مقدم المتصلة والصنف الثاني يكون الكبرى
والنتيجة متصلتين كليتين ومقدم المتصلة التي هي النتيجة هو كبرى التاليف الذي هو مقدم كبرى القياس فالشكل الاول
ضروبه من الصنف الاول ستة عشر يحصل من ضرب الاربعة الضروب التي في الحمليات في الاقسام الاربعة من المتصلة
الاول كل ج ب وكلما كان كل ب ا ه ز فقد يكون اذا كان كل ج ا فه ز والا فليس البتة وهو مع الكبرى ح انه ليس البتة
اذا كان كل ب ا كان كل ج ا ه ف فان اورد هنا ما مر من ان الحملية ربما يكون صادقة الوضع في نفسها ولكن لا يصدق
وضعها مع قضية اخرى فلا يصح النتيجة فقد مر جوابه هناك الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب ا ف ز فليس
كلما كان كل ج ا فه ز الثالث كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ب ا ه ز فقد يكون اذا كان كل ج ا ه ز الرابع كل ج ب ليس
كلما كان كل ب ا ه ز فليس كلما كان كل ج ا ه ز وقس عليها ساير الضروب من هذا الصنف وضروبه من الصنف الاخر
ثمانية يحصل من ضرب الصغرى الموجبة الكلية والجزئية مع احد اين القسم المتصلة الذي هو في الحقيقة نتيجة التاليف
وهما كونه جزئيا وجزئيا سالبا في قسمي المتصلة الايجاب الكلي والسلب الكلي نحو كل ج ب وكلما كان بعض ب ا ه ز

اعلم ان هذا الفصل ملائم للمقام لان السابق في
وفي هذا السابق كانت مختلطة مضبوطة في
بيان الشروط والضروب
منه

بالتلازم الذي بين اصنافها ولناخذ الاجزاء محصورات لان ذلك ادل على غرضنا ولناخذ هاهنا ضروريات ليقاس
عليها المطلقات والممكنات فاعلم ان كلا من المتصلة الكلية والجزئية الموجبة والسالبة باعتبار حصر المقدم والتالي
ستة عشر صنفا ولكل واحد من اصناف الموجبة ملازم من اصناف السالبة وطريق اخذ الملازم ان يحفظ كميته
ومقدمها ويغير كيفيتها وتاليها الى نقيضه ثم ان السلب لما كان يحتمل ان يكون سلبا لمطلق الاتصال وان يكون
سلبا للزوم كان ملازم قولنا ليس البتة اذا كان كل ج ب فكل د ه ان اردنا نفي مطلق الاتصال قولنا كلما كان
كل ج ب فليس كل د ه وان اردنا نفي اللزوم قولنا كلما كان كل ج ب فلا يلزم ان يكون كل د ه وهكذا في جميع الصور
واما البرهان على هذه التلازمات فهو انا اذا قلنا مثلا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د صدق كلما كان كل ا ب فليس كل
ج د والا لصدق نقيضه وهو يستلزم ان يصدق في بعض الاوقات والاوضاع كل ا ب ولا يصدق
سلب كل ج د على ايجابه وهو ينافي الاصل هف وعليه فقس البواقي ومن هنا يظهر فساد من اعترض في التناقض
بين التاليين فان الموجبتين الكليتين المتناقضتين في التالي يلازم احدهما سالبة كلية مضادة الاخرى ولا تناقضها لانهما
تجتمعان على الكذب والجزئيتين المتناقضتين في التالي قد تصدقان معا فصل في تلازم المتصلات مع المنفصلات
وبعضها مع بعض اما اصناف المنفصلات فهي كاصناف المتصلات واما التلازم بينها وبين المتصلات فنقول
يلزم كل منفصلة متصلة مثلها في الكم والكيف مقدمها نقيض احد جزئي المنفصلة وتاليها عين الآخر وبالعكس
مثلا يلزم قولنا دائما اما ان يكون كل ا ب او يكون كل ج د كلما لم يكن كل ا ب فكل ج د بمعنى الاتصال اللازم فضلا عن
مطلق الاتصال والا لصدق نقيضه وهو يستلزم جواز ارتفاع جزئي المنفصلة هف ولا تتوهمن ان هذا اللزوم
ينعكس فيلزم هذه المتصلات تلك المنفصلات لان التالي لجواز ان يكون اعم من المقدم فلا يلزم رفعه من رفع
المقدم واذا وقعا جزئي المنفصلة وجب ان يكون رفع كل منهما يوجب رفع الآخر هذا كله في المنفصلات الموجبة الاجزاء
واما السالبة الاجزاء ومختلفتها فلا يلزمها من المتصلات الا ما يناقض المقدم ويوافق التالي دون العكس فقولنا دائما
اما ان لا يكون شيء من ا ب او لا يكون شيء من ج د يلزمه كلما كان بعض ا ب فلا يكون شيء من ج د وكلما كان بعض
ج د فلا يكون شيء من ا ب والا لصدق نقيضه وهو يستلزم جواز ارتفاع جزئي الانفصال هف واما انه لا يلزمه
المتصلة الموافقة المقدم فلانه اذا كان جزء المنفصلة اللاثبات واللاجماد مثلا لم يلزم من وضع احدهما لا وضع الآخر
ولا رفعه ثم ان هذه المنفصلة مانعة الجمع تستلزم تلك المنفصلة والا لجاز ان يكون شيء من ا ب مثلا ومعه شيء من ج د فليس
يقتضي الاول انتفاء الثاني فلا يصح حكم الشرطية واما التلازم بين المنفصلات بعضها مع بعض فنقول ان المنفصلات

الموجبه

الموجبة الاجزاء يلزمها من المنفصلات ما يوافقها في الكم ويخالفها في الكيف ويناقضها في المقدم مثلا اذا قلنا دائما اما ان يكون
كل ا ب واما ان يكون كل ج د لزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب او يكون كل ج د وكذا ليس البتة اما ان لا يكون كل ج د
او يكون كل ا ب والا لصدق النقيض وهو يستلزم جواز الاجتماع هف ولا ينعكس اللزوم لان السالبة قد تصدق في
المحال الغير المعاند كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا ولا يصدق هنا
ان تقول اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الخلا موجودا بل يصدق ان يقول ليس اما ان لا يكون الشيء حيوانا
واما ان يكون بياضا ولا يصدق اما ان يكون الشيء حيوانا او بياضا وعلى ما علمت فقس ثم ان كل متصلة تلزم
منفصلة فالمنفصلة التي يلزم تلك المنفصلة يلزم تلك المتصلة مثلا اذا قلنا دائما اما ان لا يكون شيء من
ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د لزمه كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د ولزم هذه المتصلة ما يلزم تلك
المنفصلة من قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د والا لصدق نقيضه وهو
قد يكون اما ان يكون ا ب وهو يستلزم قد يكون اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د وهو يستلزم قد يكون ليس كلما
كان بعض ا ب فلا شيء من ج د هف فقد علم ان كل متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة موافقة لها في الكم والمقدم
والتالي ولا ينعكس لصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتبا واما ان لا يكون شيء من الاثنين زوجا
وكذب كلما كان بعض الناس كاتبا فليس شيء من الاثنين زوجا وكل متصلة سالبة يلزمها سالبة كلية منفصلة
مناقضة لها في المقدم دون التالي فيلزم ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب او يكون
كل ج د والا لصدق قد يكون وهو يستلزم قد يكون اذا كان كل ا ب كان كل ج د هف ولا ينعكس اللزوم لانه كان المراد سلب
الاتصال المطلق لصدق قولنا ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيوانا واما ان لا يكون الخلا موجودا مع كذب قولنا
ليس البتة ان كان الانسان حيوانا لم يكن الخلا موجودا واما اذا اريد به سلب اللزوم فهو لازم والا لصدق نقيضه وهو
قد يكون اذا كان الانسان حيوانا لزم ان لا يكون الخلا موجودا ولا ريب في انه في ذلك الوضع الذي يصدق اللزوم بحيث
ان فرض ان الانسان حيوان لزم ان لا يكون الخلا موجودا وان فرض ان الخلا موجود لزم ان لا يكون الانسان فيصدق
مع اما ان يكون الانسان حيوانا او لا يكون الخلا موجودا هف فصل في عكس المقدمات الشرطية والمتصلة يعكس
المتصلة فنقول هو على قياس عكس الحملية فتعين ان يجعل التالي مقدما مع حفظ الكيف والصدق فنقول اذا قلنا ليس
البتة اذا كان كل ا ب كان كل ج د صدق ليس البتة اذا كان كل ج د فكل ا ب والا فقد يجتمعان هف وربما يتشكك بانه
يصدق ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالخلا موجود ثم اذا قلنا ليس البتة ان كان الخلا موجودا فالانسان موجود

حيوانا

فان اردت به نفي مطلق الاتصال كذب وان اردت نفي اللزوم لم يكن عكسا لتلك القضية لان الحكم هناك بنفي مطلق
الاتصال فنقول ان القضايا التي تواليها محالات انما تنعكس الى سالبة اللزوم وعكس النقيض ايضا على قياس ما سبق فهو
جعل نقيض التالي مقدما وعين المقدم تاليا **المقالة الرابعة** فيها ثلثة فصول **الفصل الاول** في تعريف القياس الاستثنائي
وهو الذي يكون عين المطلوب او نقيضه مذكورا فيه بالفعل وهو مركب من مقدمة شرطية متصلة او منفصلة واخرى
استثنائية يستثنى بها اما عين احد جزئي الشرطية او نقيضه فينتج اما عين الباقي او نقيضه ولما كانت شرطية متصلة
وليعلم انه لا بد من ان يكون الاتصال لزوميا لينتج لانه اذا كان اتفاقيا فانما يعلم اصل القياس بعد العلم بذلك الاتفاقي
فلا يمكن ان يقاس على ما علم اتفاقه مع شيء فنقول انه في المشهور انه على ضربين لانه اما ان يكون المستثنى عين المقدم والاتصال
تاما او ناقصا وهو ينتج مثل الاول في الانتاج بل ربما كان انتج منه ان يجعل الاستثنائي الذي فيه عين المقدم باعتبار تمامية اللزوم
ونقصانه تمييزا لا يوجد بينهما او الثاني ان يكون المستثنى نقيض التالي والاتصال لزوميا تاما فانه ينتج عين المقدم لكنه قياس
ناقص لانه لا ينتج الا بان ينضم اليه ان اللزوم منعكس فانه ان يجعل التالي مقدما فيلزم من استثناء عينه عين ما هو الان
مقدم ونحن نقول ان هذا الاعتبار خارج عن اعتبارات هذه الفنون فانهم انما يعتبرون فيها نفس الصور من غير التفات
الى المواد واحوالها التي لها في الخارج ولو اعتبروا ذلك لقسموا الحمل الى تام وهو ما يكون الموضوع مساويا للمحمول و
ناقص وهو ما يكون اخص منه وقالوا ان الموجبة الكلية في المادة الاولى تنعكس كلية وفي الثانية جزئية ولما حكموا ان
الشكل الثالث انما ينتج جزئية بل لا حكموا في المؤلف من جزئية وكلية انه انما ينتج جزئية وبالجملة فاذا كان الاعتبار هنا
بنفس الصورة وما يلزم عنها لا بالمواد وما يلزمها في الخارج على انه اذا كان اللزوم منعكسا واريد الانتاج فلم لا يجعل
ما جعلته مقدما تاليا وبالعكس حتى تم الامر بلا شبهة ولا يكون قياس هنا على اختلاف الاشكال مع ان الكل يرجع
الى الاول فانه ربما كان السابق الى الذهن مثلا انه لا شيء من ا ب ثم بعد ذلك يخطر بالبال العكس وهو انه لا شيء من ب ا وربما
كان السابق الى الذهن بحيث يكفي فاقترن به مقدمة للانتاج فيستغني بذلك عن العكس ورد شكل الى اخر او نحو ذلك
واما الامر هنا فليس كذلك لانه لا يمكنه هنا الانتاج الا بعد ملاحظة الانعكاس وهذا الانعكاس ليس
امرا لازما من صورة المقدمة بل هو امر انما عرف من خارج فالمعتبر ان العكس هنا هو السابق في الذهن انتج الاستثناء
الضرب الرابع استثناء نقيض التالي من ناقص اللزوم ينتج نقيض المقدم فاذا قلت ان كان ج د فا ب لكن ليس ا ب
ينتج ليس ج د لانه ان لم يكن ليس ج د كان ج د واذا كان ج د فا ب فان لم يكن ليس ج د فا ب لكن ليس ج د على ما فرضناه
ينتج ا ب مع انا قلنا ليس ا ب هف ثم انه قد قال بعضهم ان التالي اذا كان كثير الاجزاء كقولك ان كان الفلك لا ثقيل ولا خفيف

فرق وكل منهما قياس كامل

انتج الاستثناء نقايض جميعها ونحن نقول لا ينتج اما ان يراد مجموع التالين واحد واحد منها وعلى كل تقدير ينتج
جملة التالي باستثناء احد الاجزاء فاستثناؤه ينتج ثم مثل التالي لا يكون التالي في الحقيقة الا شيئا واحدا الضرب الثاني
استثناء نقيض مقدم ناقص اللزوم لا ينتج لان اللازم عام فلا يلزم من انتفائه من انتفاء المقدم الثالث استثناء عين تالي
ناقص اللزوم لا ينتج لذلك الرابع استثناء نقيض مقدم تام اللزوم ينتج نقيض التالي اللازم وفيه ما مر ان من استثناء
نقيض تالي تام اللزوم وهو مع الرابع كالاولين فانه لا ينبغي التفريق بينهما هنا ولكن الحق ان استثناء عين المقدم ينتج
عين التالي ولا عكس واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ولا عكس ولا تفاوت بين تام اللزوم ونقصه
هذا ومن العجب قول من قال ان المقدمة الاستثنائية لا تكون الا حملية الم يعلم انك اذا قلت ان كان ان طلعت
الشمس كان النهار موجودا فان النهار لازم الشمس ثم اردت استثناء عين المقدم لم يمكنك الا بالشرطية هذا ومن الناس من
زعم ان اللزوم قد يكون بالامكان نحو ان كان هذا حيوانا فممكن ان يكون انسانا وان الاستثناء هنا حكمه عكس حكم
الاستثناء في غيره والحق ان اللزوم لا يمكن ان يكون بالامكان الا الامكان الذي بحسب الذهن ففي المادة التي قالوها
هل لو وجد حيوان يحكم عليه وهو مجهول بانه يمكن ان يكون انسانا واخرى غيره وان الاستثناء هنا لا ينتج بوجه من
الوجوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا امكن ان يكون ابيض لم يمكنك لكنه ابيض وليس بابيض وحيوان او ليس
بحيوان شيئا ومنشأ وهم هؤلاء انه قال المعلم الاول ان النفس ان لم يكن لها فعل بذاتها لم يمكن ان يكون لها قوام بذاتها
وان كان لها فعل بذاتها فلها قوام بذاتها فاعترض عليه بعض الناس بانه ينتج من استثناء نقيض المقدم نقيض التالي
فاجاب عنه قوم بان اللزوم هنا تام واذا كان اللزوم تاما ينتج هذا الانتاج واخرون بان اللزوم هنا بالامكان
فحكمه عكس حكم غيره والحق ان هذا الكلام ليس شكلا لا بالقول الاول ولا الثاني على ما وهموه بل انما هو ذكر
لمتصلتين كما اذا قال قائل كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان ولهذا ذكر الثاني في مقابلة الاول ولو كان
ينتج لاداه عبارة تامة ثم بعد ذلك يضم الى هذه المقدمات ان للنفس فعلا بذاتها فانتج من المجموع ان النفس لها قوام
بذاتها **الفصل الثاني** في تعديد القياسات الاستثنائية من المنفصلات اعلم ان من المنفصلة ما تركب من جزئين متنافيين
تقابل التناقض نحو اما ان يكون كذا او لا يكون وهذا القسم من المنفصلة وان كان استثناء عين اي الجزئين ينتج نقيض
الاخر وبالعكس الا ان الاستثناء حقيقة هو عين النتيجة فانك تقول لكنه كذا ينتج ليس لا كذا او بالعكس وهما شيء
واحد نعم ان ضممت اليها متصلة نحو ان صح كان يقال كذا اما ان يكون كذا او لا يكون وان كان كذا فا ب لكن ا ب
ينتج انه كذا او لكن ليس ا ب ينتج انه ليس كذا ولكن نحن لا نعرف في هذا الانتاج الى المنفصلة بل يكفينا مقدمة متصلة

ثم بلغت البه معارضة باصله
كتبه مؤلفه عفا الله عنه

وحدها فاذن هذا القسم من المنفصلات لا ينفع كثير نفع في القياسات الاستثنائية مع القسم الاخر وهو الذي لا مقابل
جزاه هذا التقابل فالحقيقية منه ينتج استثناء عين اي جزء منه نقيض الاخر وبالعكس نحو هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج
فليس بفرد او فرد فليس بزوج او ليس بزوج فهو فرد او ليس بفرد فهو زوج واما المنفصلة الحقيقية الكثيرة الاجزاء فان
كانت متناهية الاجزاء فهي ايضا ينتج مثل ذلك فاستثناء عين احد الاجزاء ينتج نقيض الباقي ولكن قد يشكل فيه بانا
اذا قلنا مثلا هذا العدد اما مساو او ناقص او زائد لكنه مساو فلا ينتج اما ان يكون انتاج نقيض الباقي بجملة العبارة
فهو لا ناقص ولا زائد او بهذه العبارة فليس اما زائدا او ناقصا فان كانت الاول كان القياس واحدا صحيحا وان كان
الثاني انتج الكاذب واستثناء المساواة لا ينتج من التردد بين الزيادة والنقصان ولا يناقضه فان الحمله لا يناقض
المنفصل المانع الزيادة والنقصان فنقول ولا ما المانع من ان يكون القياس واحدا صحيحا وثانيا ان القياس ينتج
في الحقيقة قياسات فان اذا سالك احدهم قلت اذا كان مساويا لم يكن زائدا فقلت لان المساوي لا يكون زائدا
وكذا في جانب النقصان فهذا القياس بحاله يقال لكنه مساو وكل مساو فليس بزائد فهو ليس بزائد وايضا
انه مساو وكل مساو فليس بناقص فهو ليس بناقص وثالثا ان هذه المنفصلة السالبة صادقة لان قولك ليس تغيير
الى ما هو مساو ولا شك ان الذي هو مساو يصدق عليه انه ليس اما زائدا او ناقصا والا صدق نقيضه وهو كذب
صريح فلا باس ان يكون هذه المنفصلة هي النتيجة الذاتية ويلزم منها اعتبار انه امر خارج عن الزائد والناقص انه ليس
بزائد ولا ناقص هذا وكذلك استثناء نقيض احد الاجزاء ينتج عين الباقي اي منفصلة مؤلفة من الباقي فنقول انه
لكنه ليس بمساو فهو اما زائد او ناقص ثم ان استثنيت نقيض احد الباقيين تعين عين الاخر فاذا اردت اثبات واحد
من اجزاء هذه المنفصلات لم يكن لك بد من تكثير القياس على حسب كثرة اجزائها واما ان كانت اجزاء الانفصال غير متناهية
بالقوة فلا ينتج لا استثناء العين ولا استثناء النقيض لان الباقي ليس امرا محدودا يمكن ايقاع الانفصال بينها او سلبه
عنها نعم ينتج انه ليس شيئا ما عدا المستثنى وهو في الحقيقة انتاج من ذات جزئين كان يقال هذا العدد اما ان يكون
اثنين او ما عدا الاثنين لكنه اثنان فليس ما عدا الاثنين لكنه ليس باثنين فهو ما عدا الاثنين وهكذا تم الفائدة
المحصلة في الاستثناء من هذه المنفصلات ان يتم قياسات ويردفا استثناءات الى ان ينتهي الى قسم واحد وتعيينه واحده
وهذا لا يمكن في غير المتناهي واما المنفصلة الغير الحقيقية التي انما تمنع الخلو دون الجمع فيصح استثناء نقيض اي جزء منها عين
الباقي نحو اما ان يكون عبد الله لا يغرق او يكون في الماء لكنه يغرق فهو في الماء لكن ليس في الماء فلا يغرق ونحو هذا الشيء اما
ان لا يكون نباتا او لا يكون جمادا لكنه نبات فليس جمادا لكنه جماد فليس نباتا واستثناء العين لا ينتج شيئا ولكن ان كان

تنقيح

يمنع الخلو فقط اي مع وجوب الاجتماع انتج استثناء النقيض ولكن فهم هذا المعنى من اللفظ بعيد واما مانعة الجمع
فيصح استثناء العين فيها نقيض الباقي واعلم ان جميع المنافيات التي من المنفصلات انما تتم بالمتصلات لان مآل
كلامك في المنفصل الحقيقي انه اذا لم يخل عن هذا وذاك ولا يجتمعان فيه فاذا لم يكن هذا كان ذاك واذا كان هذا لم
يكن ذاك وهكذا في غير الحقيقي لان المطلوب يجب ان يكون لازما للقول فما لم يلاحظ اللزوم واقتصر على العناد لم يتم
الانتاج وهو ظ الفصل الثالث في قياس الخلف هو قياس مركب من قياسين شرطيين احدهما اقتراني من شرطية متصلة
مقدمها كذب المطلوب وتاليها صدق نقيضه ومقدمة ثانية ركبها في التالي والاخر استثنائي اتصالي مقدم المتصل كذب
المطلوب والمستثنى نقيض التالي مثلا المطلوب ليس كل ج ب فنقول ان كان هذا القول كاذبا لكان كل ج ب ونضم
اليه مقدمة صادقة في نفسها فنقول وكل ب ء ح ان كان هذا القول كاذبا كان كل ج ء ثم نقول لكن ليس كل ج ء ح ليس
هذا القول كاذبا او يكون المطلوب انه كلما كان ج د فه ز فنقول انه كان هذا القول كاذبا فليس كلما كان ج د فه ز
كلما كان ح ط فه ر فان كان هذا كاذبا فليس كلما كان ح د فه ط لكن هذا خلف هذا هو حقيقة قياس الخلف بلا
زيادة ولا نقصان ولكن العادة جرت بالاقتصار على الاقتراني فيقولون ان كذب ليس كل ج ب فكل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا وهو محال ومن الناس من لم يفهم ما ذكرناه فاقتصروا على الشرطية الاولى ثم قالوا لكن التالي محال ثم استدلوا
على كون التالي محالا بانه اذا انضم مع حق انتج محالا وكل ما ينتج مع حق محالا فهو محال ثم استدلوا على الصغرى باتم كما ينتج
المحال وكل ما ينتج كذا المحال فهو مع الحق ينتج المحال ومنهم من يقتصر على الشرطية الاولى ثم يؤلف من تاليها مع حق
تاليها ينتج المحال ثم يقولون ان هذا النتيج المحال اما عن الكبرى او الصغرى او التاليف لكن ليس عن التاليف فاما عن الكبرى
او الصغرى لكن ليس عن الكبرى فهو عن الصغرى فهي محال نقيض التالي حق فنقيض المقدم حق ولا يخفى عليك ما في
القولين من التكلفات المستغنى عنها والتطويل المعاف عنه مع عدم كمال التحليل بل يفتقر الى اضمار قياسات اخرى
هذا ومعنى قياس الخلف انه قياس يرد الكلام الى المحال فان الخلف بمعنى المحال وقيل لانه لا يوتي الشيء فيه من تجاهه
بل من خلفه والخلف هنا بالفتح واما الخلف بالضم فانما هو في المواعيد الفصل الرابع يشتمل على بحث وعشرين
فصلا الفصل الاول في ذكر ما يمكن ان يتكلف لبيان قول من قال الاستثنائي انه قد تبين لك ان الاستثنائي المنفصل
لا ينتج الا باستشعار المتصل وان المتصل الذي استثني فيه نقيض التالي انما تم بالذي استثني فيه عين المقدم ثم ان المستثنى
فيه عين المقدم لا ينتج الا بالاقتراني وبيانه يحتاج الى الاقتراني في هذا الفن بالحمل الى ان الكلام اولا انما كان في النتيج الحمليات
واما ان المستثنى فيه عين المقدم لا ينتج الا بالاقتراني فبيانه ان ذلك ان المقدم لا يجوز ان يكون بينا بنفسه والا لكان لا

وتاليها معه القياس الاول

لانتم الا بالاقتران فهم

بينا بنفسه ولم يحتج الى ترتيب قياس بعينه وكيف يكون بينا وادخل عليه حرف الشك ونحن نقول اما ما قاله
من كون المقدم مشكوكا فيه فقد مر فساده في المقالة الخامسة واما ما قاله من انه لو كان بينا بنفسه لكان لازما
بينا فنعم بل ربما كان الشيء ولا يكون لزوم اللازم له بينا بنفسه بل انما يعلم لزومه بواسطة لان له لوازم اخر اقرب منه والا لم يكن
بين اللوازم من تفاوت في القرب والبعد من الملزوم وربما كان لزوم اللازم اعرف منه بنفسه ولا يكون اللازم نفسه
بينا بنفسه بل يستدل عليه بوجود الملزوم ولو صح ما ادعوه لم يصح انتاج شيء من القياسات لاسيما الشكل الاول
لان لزوم النتيجة ان لم يكن بينا فيلزم ان يكون النتيجة تشبهان بينة بنفسها فلا يمكن كسبها من القياس وكذلك ساير القياسات
لان نتائجها ايضا تعلم بلا مرتبة بل الصواب ان نقول ان الشيء اذا كان بين اللزوم بينا وجعل لمن
بنفسه فهو بين فاذا اخطر ذلك الشيء الملزوم بالبال اخطر اللازم بلا احتياج الى ترتيب قياس واستثناء لعين
المقدم بل ان فصل ذلك كان فضلا فانه اذا كان كون ا ب بينا لذاتك فقلت ان كان ا ب فج د لكن ا ب فج د كان
هنا تكرارا لما ادرجته في كون ا ب فانك انما جعلته مقدما وانت تتيقن بغير شك فيه وكذلك ان كان المقدم
بينا لك لا بنفسه بل بقياس سابق لذلك لك اذا رتبت قياسا على مطلوب وبينت مقدماته لم تسعد في الرار النتيجة
الى ترتيب قياس استثنائي اخر بان تقول ان كان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا لكن كل ج ب وكل ب ا فكل
ج ا فقد علم ان القياس الاستثنائي انما يفيد ويستعمل في العلوم اذا كان المقدم مشكوكا فيه واذا كان بينا فلا
يستعمل الا هكذا لما كان كذا واذا كان كذا فهذا معنى قول المعلم الاول لا ما وهموه من ان بين اللزوم لمن العدم
بين الصدق وان مقدم القضية المتصلة لا يكون الا مشكوكا فيها حتى لا يمكن ان يقال انه كان الانسان حيوانا كان
جسما الا اذا كان حيوانية الانسان مشكوكا فيها او كان قولا غير متصل وليس لقائل ان يقول ان صح ما ذكرتم
ليان ان المقدم الغير المشكوك فيه لا يصلح الا ان يستعمل في القياس الاستثنائي من لزوم الفضل لزم مثله في القياس
الاقتراني بالنسبة الى الكبرى فانه يجوز الاستغناء عنها وترتيب النتيجة على الصغرى بان يقال كل ج ب فهو ا فيكون ذكر
الكبرى فضلا لانا نقول ان الفضل على قسمين احدهما ما هو فضل في اللفظ دون المعنى وهو الذي لا يستغنى عنه
الكلام وانه لم يذكر في اللفظ لزم اضماره في النفس والثاني ما هو فضل في اللفظ والمعنى وذكر الكبرى من القسم الاول
فانه يندرج معناها في الصغرى حتى ان ذكرا واضمر كان تكرارا مستغنى عنه وهذا القسم من الفضل ليس فضلا بالحقيقة
واما استثناء عين المقدم في المواد التي ذكرناها فهو فضل بالمعنى الثاني فان معنى هذا الاستثناء مندرج في
وضع المقدم فلا يكون ذكره واضماره الا تكرارا مستغنى عنه هنا فلم لا كان الامر كما ذكرنا لكل قياس استثنائي

يلزم ان يكون اللزوم فيه بينا بنفسه او مبينا بقياس اقتراني والمقدم لابد من ان يبين بقياس اقتراني او استثنائي
اخر يبين باقتراني وبالجملة ينتهي الى الاقتراني ولسنا نمنع من ان ينتهي الى استثنائي لا يشتمل على صورة القياس
بل على صورة لما كان كذا كان كذا ولكن لا الى اكثر ذلك فان قلت ان كان مقدم الاستثنائي قياسا اقترانيا فكيف
يبين المقدم بقياس اقتراني قلنا مع انا قد بينا انه لا يصح ان يلتف من القياس ونتيجة على صورة الاستثناء ان
غرضنا انما هو ان القياس الاستثنائي يتعلق بالاقتراني فان كان الاقتراني منطويا فيه صريحا فالتعلق
اظهر فان قيل ما تقولون في الاستثنائي الذي استثني فيه نقيض التالي لانتاج نقيض المقدم قلنا ذلك ايضا
كثيره فانه من الضروري انه لا يكون بين المقدم كيف ويبطل به ان اللزوم ان لم يكن بينا فلابد من اقتراني يبين
كثير هذه المادة وان كان بينا ولا يكون لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي بينا فالافتقار الى القياس الاقتراني
لابانته ثابت نعم الافتقار الى الاقتراني لاثبات المقدم ههنا منتف واما ان كان هذا اللزوم ايضا بينا فلا يستعمل
على هذا الوجه لاشتماله على الفضل والتكرار المستغنى عنه بل ينبغي ان يجعل نقيض التالي مقدما ونقيض
المقدم تاليا فهذا غاية ما يمكن ان يقال في توجيه ما قالوه من ان المتصل اي الاستثنائي لا يتم الا بالحملي
اي الاقتراني **الفصل الثاني** في بيان انحصار القياسات فيما ذكروا وان شيئا منها لا يصح ما لم يتضمن الايجاب
والكلية وان النتيجة لا يكون الا شبيهة باحدى المقدمتين في الكيفية او الجهة او كليهما اعلم ان المطلوب اما
ان يبين على سبيل انه لازم لشيء ومعاند لنقيضه لازم له او يبين على سبيل لزومه او عناده فالاول سبيل بيانه
الاستثنائي وعلى الثاني فلابد ذلك الشيء الذي يبين به اما ان يكون مفرد الاجزاء او يكون مركبا فان كان الاول فلا
يلزم عنه المطلوب الا بوضعه او رفعه فالبيان فيه ايضا لا يكون الا بالاستثنائي وان كان الثاني فلابد من ان
يكون له الى المطلوب نسبة وعلاقة بها يلزم عنه تلك النسبة لانه اما ان يكون الى جملة ذلك المطلوب من حيث
هي جملة لا الى اجزائه او الى اجزائه واحد واحد اذ لا يجوز ان يبين شيء بشيء ولا يكون بينهما علاقة بوجه فعلى
الاول كان استبانته به على سبيل انه اذا وضع ذلك الشيء بجملته مع تلك النسبة لزم عنه المطلوب وهذا هو
طريق الاستثناء وعلى الثاني نقول لا يخلو تلك العلاقة اما على سبيل الوضع والحمل او على سبيل اللزوم والثاني
غير جائز لانه لا يبين الا ان موضوع المطلوب موجود ومحموله موجود وكلاهما موجودان وهذا لا يفيد
القول المطلوب فتعين الاول ثم انه لابد من ان يكون تلك العلاقة مع كلا طرفي المطلوب فانه لو كان
مع احدهما وكان وجود ذلك مع ذلك الطرف موجبا لوجود الاخر كان البيان بعد شرطيا والعلاقة لزوم

ولكن الملزوم يكون حمله قولا مؤلفا من ذلك الشئ مع ذلك الطرف فلابد ان يكون لذلك الشئ علاقة
مع كلا الطرفين ثم ان جملة الطرفين مع ملاحظة علاقة ذلك الشئ الى كل منها ملزوم للمطلوب فهذا السبيل في
القوة سبيل الاتصال لانه في قوة ان يقال لما كان لهذا الشئ الى هذا الطرف علاقة كذا والى ذلك الطرف
علاقة كذا وجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا ولكن هذا الاتصال واللزوم لا يختص بمادة دون مادة
بل اللزوم هنا بين هاتين الصورتين في اية مادة اتفقت ثم ان ذلك الشئ الثالث اما شئ واحد واشياء ان
كان اشياء فان اخذت جملة نحو كالمفرد وان اخذت منفصلة فاما ان يكون لكل منها نسبة الى كلا الطرفين
او يكون لبعضها نسبة الى طرف ولبعض اخر منها الى الطرف الاخر فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكفي في جميع
الطرفين نسبة واحد منها او لا بل لا بد من مجموع النسب لجميع الطرفين فان كان الاول كان القياس تاما بتلك
النسبة والباقي يكون فضلا او قياسا اخر وعلى الثاني يكون الشئ الثالث المتوسط حقيقة هو الجملة
فيرجع الى سابقه وذلك نحو قولنا كل ا ب وج وكل ما هو ب وج فهو د وكل ا ب وليس ج وكل ما هو ب
وليس ج فهو د ولا تغتر بالمقدم على الشئ المتوسط حتى تتوهم انها في حكم المفرد فانه ليس كذلك بل المقدمة
اذا اخذت من حيث انها مقدمة فلابد ان لا يؤخذ الا منفصلة وان كان يمكن ان يعتبر مفردا في نحو قولك
كل ا ب قضية محصورة وان كان الثاني اعني ان يكون لبعض اجزاء المتوسط نسبة الى احد الطرفين ولبعض
اخر نسبة الى الطرف الاخر فلا يلزم من ذلك شئ فانه اذا كان لشئ الى شئ نسبة وضع او حمل ثم لثالث الى
رابع نسبة وضع او حمل لم يوجب ذلك نسبة بين الاول والرابع الا ان يكون بين المتوسطين نسبة فيكون
القياس حقيقة بانين فانه بين اولا ان بين طرف كالرابع متوسط كذا الذي يختص بالطرف الاخر نسبة
كذا ثم بين ان ذلك ان بينه وبين الطرف الاخر علاقة كذا مثلا طرفا المطلوب ب وا والمتوسطات حروف
مجرد متناسب الى ب وثاني فلا بد ان بين ولا انتساب بالى ثاني الحد فيحصل من ذلك ان لكل من حروف
نسبة الى كل من ب وا فيحصل من ذلك ما بين ب وا من النسبة فقد علم ان القياس الواحد لا يكون الاوسط فيه
الا واحدا بالفعل او بالقوة ثم يكون الاوسط موضوعا لاحد الطرفين محمولا على الاخر او موضوعا لهما او محمولا عليهما
ثم لا بد من ان يكون لمحمول المطلوب الى الوسط نسبة كلية وللموضوع اليه نسبة موجبة بالفعل او بالقوة كان
يكون سالبة ممكنة او مطلقة صرفة ليدخل الموضوع تحت الحكم على الوسط فقد علم من هذه الجملة انحصار
القياس الاقتراني في الاشكال الثلثة وكان قد علم ان الاستثنائي لا يتم الا بالاقتراني وان الشكلين الاخيرين

برجعان الى الاول ثم انه ذكر بعد هذا في التعليم الاول انه لا ينتج كلي الا عن كليين والجزئي قد ينتج عن كليين وقد ينتج
عن كلي وجزئي وان النتيجة تتبع احدى المقدمتين لا محالة في الكيفية والجهة وهذا القول يدل على صحة ما ذكرنا
من ان نتيجة التاليف من الضرورية والممكنة ليست مطلقة ولا نتيجة التاليف من المطلقة والممكنة ضرورية فما يورد من
استنتاج الممكنة عن مطلقة وضرورية والمطلقة عن ضرورية وممكنة ليس على سبيل التحقيق كما توهم قوم الفصل الثالث
في بيان القياسات المشتملة على اكثر من مقدمتين قد استبان ان لا قياس اقل من مقدمتين ولا من اكثر من
مقدمتين فلقائل ان يقول نحن نرى كثيرا من الاقاويل القياسية المنتجة لمطلوب واحد مؤلفة من اكثر من مقدمتين
فنقول ان هذه الكثرة لاحد وجوه ثلثة الاول ان لا يكون تلك المقدمات مقدمات القياس القريب من المطلوب بل
يكون مقدمات قياسات تبين مقدمات القياس القريب وحدها او مخلوطة بمقدمات القياس القريب والثاني ان يكون
موردة على سبيل الاستقراء او التمثيل لابانة صحة مقدمات القياس والثالث ان يكون خارجة عن الفريضة موردة للتحليل
او الترتيب او للاستظهار او الايراد للحيلة ان خلط المقدمات باشياء اخرى للمغالطة او التلبيس والتزين بالتدقيق وتحقيق
النتيجة وبيان كيفية انسياق المقدمات اليها فانه يمكن ان يغالط في تبليها فاما اذا اختلطت بغيرها ما لا يهتدى خفي
عليه الانسياق وظن انها عديمة الجدوى وان لا باس في تبليها فيرجع الى التسليم والايراد للتزين ان يورد مقدمات
لتحسين الكلام بالتشبيب والتخلص والايراد للايضاح كايراد الامثلة والاستشهادات وكتكثير اللفظ وكالانتقال من
لفظ الى اخر اوضح منه فقد علم ان اصل القياس البسيط لا يتركب من اكثر من مقدمتين فان زادت المقدمات على اثنتين
لا للاستقراء او التمثيل او ما بعدها من الوجوه فالقياس مركب ثم ان القياس بسيطا كان او مركبا لا بد من ان يكون
مقدماته تدريجا فان كانت في الظاهر فردا فذلك اما لزيادة مستغنى عنها باحد الوجوه المذكورة او لحذف الكبرى
لظهورها او ايهام ظهورها فيما لو صرح بها لعلم الخصم كذبها او لانها قد ظهرت فانتجت ما بينها او لحذف الصغرى لهذه
هذه الوجوه ثم ان القياس المركب يكون موصولا ويكون مفصولا فالموصول هو الذي ذكرت فيه المقدمات التي
رتبت لاثبات مقدمة القياس القريب وذكرت نتيجتها على انها نتيجتها ثم جعلت مقدمة لقياس اخر من غير حذف استغناء
ظهورها من التاليف فان كان القياس القريب لا يفتقر الى ترتيب قياس لاحدى مقدمتيه حصلت اربع مقدمات في
نتيجتان وان افتقرت كلتا مقدمتيه الى قياس حصلت ست مقدمات وثلث نتائج اربع مقدمات ونتيجتان في طبقة
واحدة ومقدمتان ونتيجة في طبقة اخرى وهكذا كلما ازدادت المقدمات كانت النتيجة ابدا نصف عدد المقدمات
ثم لكل قياس مقدمتان ونتيجة فعدد ونتيجة فاذا كثر القياس فان كانت القياسات في مرتبة واحدة وكانت النتائج

علم القضم كالم المقدمات كمذكور في الطرف السعوم

متباينة كان النظام ابدا هكذا الحدود زايدة على المقدمات في كل قياس بحد والنتايج نصف المقدمات ففي قياسين كذلك
اربع مقدمات وستة حدود ونتيجتان وفي ثلثة قياسات ست مقدمات وسبعة حدود وثلث نتايج وهكذا ان
كانت القياسات في مرتبة واحدة ولكن لا يكون النتايج متباينة بل متشاركة كانت الحدود زايدة على المقدمات بواحد
فان كان قياسان على متفق قياس كانت الحدود خمسة وهكذا وان لم يكن القياسات في مرتبة واحدة بل يكون نتيجة
كانت الحدود تزداد على الثلثة التي للقياس الاول بعدد زيادة القياس فاذا كان قياسان كانت الحدود بعدد المقدمات اربعة
واذا كانت ثلثة كانت المقدمات ستا والحدود خمسة واذا كانت اربعة كانت المقدمات ثماني والحدود ستة وهكذا ثم ان
المقاس الحقيقة القياس المركب لا يلزم ان يكون بشكل واحد فانه اذا كان المطلوب موجبا كليا الزم ان يكون القياس عليه وعلى
كل من مقدمتيه من الشكل الاول من ضربه الاول واما اذا كان سالبا كليا فالقياس عليه يكون من الشكل الاول ومن الثاني
وعلى مقدمته الموجبة الكلية من الشكل الاول وعلى الاخرى السالبة يكون منه ومن الثاني وان كان المطلوب موجبا جزئيا كان
القياس عليه من الاول والثالث وعلى مقدمته الكلية من الاول وعلى الجزئية منه او من الثالث وان كان سالبا جزئيا كان
القياس عليه من الاول او الثالث وعلى مقدمته الكلية ان كانت الموجبة من الاول وان كانت السالبة فمنه او من الثاني و
على الجزئية ان كانت الموجبة من الاول او الثالث وان كانت السالبة فمن الاول او الثاني او الثالث والكلام في ما مر المركب
المفصول فهو الذي فصلت فيه النتايج عن المقدمات اي حذفت استغناء بظهورها منها كان يقال كل ج د وكل د ه
كل ه ز وكل ز ح فكل ج ح وفي هذا القياس يكون عدد الحدود دايما زائدا على عدد المقدمات بواحد فان القياس
الاول كان مشتملا على مقدمتين وثلثة حدود ثم كلما زاد حد زادت مقدمة ويزداد بعدد ازدياد الحدود النتيجة تنقص من
عدد النتايج الزايدة الثابتة في المطلوب بعدد الحدود الزايدة وانما قلنا ان نقص في المطلوب لانه يستفاد من هذه المقدمات
ساير غير ما نقص كان يحصل في المثال الكلام صغرى لكل ه ز وكبرى كل ز ح فانه غير نافع في نفسنا هذا الذي نسقناه واعلم ان
التركيب المفصول اذا ابتدا من الموجبات وانتهى الى السوالب فالاحسن ان يوصل اذا انتهى اليها لانقطاع النظام هنالك وما
اذا كان بالعكس فلا وهذا وقد تركب قياسات اقترانية واستثنائية ولا اقترانية يكون اما الانتاج الاتصال او الانفصال او
الاستثناء. **الفصل الرابع** في طريق اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطالب من حيث هي قياسات على الاطلاق لا من
حيث كونها برهانيات او جدليات وغيرها فان ذكرنا اخر من المعلوم لك ان الامور اما شخصيات واما كليات وان
الشخصيات لا تحمل حقيقة على شيء بل الكليات هي التي تحمل والكليات منها ما هي قريبة من الاشخاص لا واسطة بينها وبينها
ومنها ما هي في غاية البعد بحيث لا كلي فوقها ومنها المتوسطات وفيها اكثر الكلام ثم ان الحمل ذاتي وعرضي فالحمل الذاتي الحقيقي

حمل الاعم على الاخص العرضي على موضوعه وهذا الحمل لا بد من ان ينتهي الى عام لا يحمل عليه ولكن ربما كان الشيء اعم العوارض
ولكن في المشهور نحا اعم منه فيحمل عليه في المشهور والحمل العرضي حمل الخاص على العام كما في القضايا المحصورة الجزئية وحمل
الموضوع على عرضه كالانسان على الابيض وحمل احد العرضين المشتركين في موضوع على الاخر كالابيض على الموسيقار فاذا اريد
كسب قياس على مطلوب فيضع حدي المطلوب ثم يطلب حد كل واحد منهما وفصوله واجناسها وفصولها وعوارضه وعوارضها
وعوارض العوارض واجناسها وفصولها وكذلك ما يعرض ويلحقه كل من الحدين فهذه مواد الايجاب وفي السلب يطلب ما لا
يوجد للحد ضرورة او اطلاقا ولا يطلب ما لا يلحقه الحد فانما لا يلحقه الحد هو نفس ما لا يلحق الحد بخلاف ما يلحق فانما يلحقه
الحد غير ما يلحق الحد فان للحمل ترتيبا طبيعيا ان زنبه الموضوع عن المحمول وان يحرف في بعض المواد عن المجرى الطبيعي بخلاف
السلب للحمل اولا فما نرفيه وعليه ان تتفحص من اللواحق والملحوقات الكليات وان يتامل حال الملحوق لعله كونه ضروريا او
ممكنا واما الاطلاق فلا ينبغي ان يتامل فيه فلان العام داخل فيهما وحقيقة والخاص داخل في الامكان فان قلت كيف يدخل
ونحن نعلم ان الكتابة ممكنة لكل انسان ولا يصح لنا ان نقول كل انسان كاتب قلنا انا قد اوضحنا لك الان بان يكون ما ملك في
اللواحق والملحوقات الكلية ولا شك ان الشيء اذا كان يلحق كل الموضوع ولكن لا بالقوة ولا بالفعل صح حمله عليه بالامكان حملا
والكتابة بالفعل ليست كذلك للانسان ثم انه كما ان للحمل والسلب يكون حقيقيا ومشهوريا فكذلك الضرورة واللاضرورة ثم المشهور
منه ما هو مشهور حقيقة ومنه ما هو مشهور بادي الراي فلا بد لك من التمييز بين الكل ثم ان لكل صناعة مقدمات خاصة فعليك
ان تطلب اللواحق والملحوقات بحسب تلك الصناعة ولا يفيد ان تشتغل بتامل ما يلحق اللاحق هل هو لاحق للموضوع او
في ملحوق الملحوق هل هو ملحوق فان الامر كذلك في كليته ولا تشتغل بان تامل في انه هل يلحق الطرفين جميعا او لا يلحق
الاصحها نعم ينفع التامل في ان لحوقه لهما على السواء في القوة او الامكان او على الاختلاف ولا تشتغل بان تامل في انه هل
في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع ثم انه ان كان المطلوب موجبا كليا فاطلب في لواحق الموضوع ما هو موضوع للمحمول
وان كان موجبا جزئيا فاطلب في ملحوقات كل من الطرفين ما يشتركان فيه او في ملحوقات احدهما ما يلحق الاخر كلا او بعضه
وان كان سالبا كليا فتامل هل في لواحق احد الحدين ما لا يلحق الاخر وان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات احدهما ما لا يلحق
الاخر وما وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة في الايجاب او السلب امكنك ان تكتسب القياس الكلي من حيث تكتسب الجزئي
بقوة الانعكاس ولكن ابدا الابتداء بطلب ما هو عام من اللواحق فانك اذا طلبت اعم لواحق احدهما ثم تاملت هل يلحق الاخر فان لم
يلحق علمت انما هو اخص منه لا يلحقه وان لحقه فانزل درجة وهكذا الى الاخص ولا يكن همك ان تطلب لاحد الحدين لاحقا مضافا
للاحق الاخر او مقابلا لا تقابل التضاد او العدم والملكة او مغايرا بلا تقابل حتى تقول مثلا ان حرارة داخلة وحرهما والارض

فان السبب الاول لاثباتنا المطلوب هنا وهو سلب احدهما عن الآخر انما كون شئ واحد لاحدهما غير لاحق للاخر
لكن لا يؤثر فيه الاختلاف بالنقاد والقضايا وغيرها اذا احفظ هذا المعنى ولو فرض تحقق النقاد مثلا من دون هذا المعنى
لما افاد المطلوب فهذا القياس يصير قياسين احدهما ان ح ب ارد وليس ا بارد والآخر ان ح ليس بحار و ا حار هذا ويمكنك
اكتساب المطالب الجزئية بهذا الطريق بان تتبع محمولها لواحقه ومحمولات حد النقيض وما لا يلحقه فيجد منها ما يصلح مع
احد طرفيه مقدمة صح معه حالا او كيف لا وهو يرجع الى المستقيم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تع وكذلك الاستثنائي الحاصل
من رجوعها الى الاقتراني وكذلك الاستقراء يكتسب بتامل موضوعات الموضوع فهذه اشارة اجمالية الى طريق اكتساب القياس
واما التفصيل فهو في فن الجدل لا يقال اذا كان هذا الاجمال بازاء التفصيل الذي في الجدل فلا يكون عاما لصور القياس
بل مطابقا للبحث الجدلي لانا نقول نعم يكون مطابقا له في المباحث ولكن يختلفان بالاعتبار فان الجدل يبحث عن المشهور
والمشهور يشمل الاولي وغيره فكل اولي مشهور ولا عكس فالمباحث البرهانية يدخل بعضها في الجدلية لكنها في المشهورات ولكن
البحث في فن الجدل انما هو عن الشئ من حيث هو مشهور لا اولي وغيره وفي البرهان من حيث انه حق اولي وفي هذا الفن على
الوجه الذي يعمهما وكل من المباحث البرهانية والجدلية يدخل في مباحث هذا الفن بالذات فان المقدمة يشمل بالذات المشهور
من حيث انه مشهور والاولي من حيث انه اولي واما دخول البرهاني في الجدل فبالعرض لانه عرض للاولي انه صار مشهورا
فان قلت مالكم لم تحملوا على الفنون الاخرى من الخطابة والشعر والسفسطة قلنا لان كتاب القياس نفعه الكلي في
الامور الكلية والصناعات المعدة لذلك البرهان والجدل والسفسطة لا غير فالسفسطة مذموم لا يحتاج الا للاحتراز عنها والجدل
اعم من البرهان كما علمت فتعين ان يكون الحال عليه

الفصل الخامس في بيان ان القسمة ليست قياسا من الناس من زعم ان
القسمة قياس على كل شئ ومنهم من زعم انها قياس على الحد والحق ان القسمة انما فيها القياس على قضايا منفصلة وليست ايضا
قياسا تاما بل انما هي مقدمات قياس اما بيان انها لا تكون قياسا على اكتساب حد من الحدود التي فيها فهو ان الايجاب اما
يكون بتوسط متوسط اخص ومساوي المحمول والاوسط هنا لا يكون الا اعم كقولك كل حيوان اما مائت او ازلي والانسان
حيوان فلا يمكن ان ينتج منه ان الانسان اما مائت او ازلي والانسان حيوان فلا يمكن ان ينتج
اما مائت او ازلي واما ايجاب احدهما فكلا فان قلت بل يفيد ذلك بان يقرن هذا المنفصل بالاستثناء فيقول لكنه ليس بازلي
او ليس بمائت فيصح ايجاب الآخر قلنا اولا لم يرد هنا على انها قامت نتيجة منفصل وثانيا انه لا يخلو هذا الذي يستثنى من
كونه ليس بمائت او ليس بازلي اما ان يكون بينا عندك اولا فان كان بينا فان كان بينا انه ليس بمائت مثلا فهو ازلي
فيكفيك ان تقول انه ليس بمائت وكل ما ليس بمائت فهو ازلي وان لم يكن ذلك بينا حتى تقول لكنه ليس بحيوان مائت

ان

ان يكون القسمة على هذا الوجه اما حيوان مائت او حيوان ازلي ثم يجري في هذا الاستثناء ايضا ما جرى في الاول وان لم يكن
بينا عندك ما يستثنيه او ما يلزمه من الاستثناء فلا ينتج الانتاج واما بيان ان الحد لا يكتسب بالقسمة فهو ان نقول
اما الجزء العام الذي هو المقسم فلا يعلم حمله على المحدود من القسمة بل لا بد من ان يكون ماخوذا من الخارج فانك تقول
الانسان حيوان وكل حيوان اما مائت او غير مائت واما الجزء الخاص فيكتسب حمله من القسمة اما مرة واحدة او مرات
مثلا هنا يعلم جزء واحد هو المائت بهذه القسمة وجزء آخر وهو الناطق بقسمة اخرى بعد هذه القسمة بعد ان يوجد
ان الانسان حيوان مائت بان يقال والحيوان المائت اما ناطق او غير ناطق ثم يمنع انه ناطق فيعلم ان الانسان حيوان
مائت ناطق واما ان هذا المجموع مساو للموضوع او اعم فلا فضلا عن ان يعلم انه ذاتي او عرضي فضلا عن انه حد فقد
علم ان القسمة ليست قياسا ولا مكتسبة ولكن لا تخلو عن الجدوى فانها تنبه على ترتيب الفصول فيقسم بعد قسمة على
ما ينقسم اليه الشئ اليه اولا ثم اولا بالعرض ومن توسط فصول على فصول تلها فانك اذا قسمت الحيوان الى ذي الارجل وعديمها
الرجل فيه ذلك على ان منه ذا رجلين وذا اربع الى غير ذلك ثم تنبه على ما يلحق الاقسام التي هي فصولا او عوارض على
محمولات الاعم

الفصل السادس في بيان طريق تحليل القياسات المركبة وذكر وصايا وتحذيرات تنفع في ذلك ليعلم صحة
القياس الصحيح وتأديته الى المطلوب وجهل فساد الفاسد فاعلم ان اول ما تطلب المقدمتان دون الحدود فان حصر الافكار اسهل
وايضا اذا ابتدأت بالحدود والمقدمتان ليستا مذكورتين لزمك ان تبحث ستة اولا عن الحدود ما هي واربعة اخرى عن
وجوه التاليف الاربعة بخلاف ما اذا صادفت المقدمتين فانك قد صادفت الحدود في ضمنها ثم انظر في المقدمتين
فان كانت احديهما تشارك المطلوب بجزء منها في كلا الحدين وتشارك الاخرى من المقدمتين بجزء اخر في كلا الحدين
فالاولى شرطية والاخرى استثنائية وانظر هل الاولى متصلة او منفصلة وان كانت متصلة فالذي ذكر المقدم او التالي وانظر
هل المقدم المشترك فيهما يكون من المطلوب ومن المقدمة متكررا في المشتركين بالتماثل او بالتناقض وان لم يكن الاشتراك
بين المقدمتين والنتيجة وبين المقدمتين الا بحد دون حد فالقياس اقتراني فاطلب الحد الاوسط وانسب الحدود الى النتيجة
لتعلم الاكبر والاصغر فان لم تجد الاوسط علم ان القياس ليس بسيطا بل مركب والزائد اقل من القياس فيحتاج الى ان يطلب
الوسط مثلا مطلوبك كل ج ا والمذكور كل ج ب وكل د ا فان كان معلوما ان كل ب د انتظم القياس والا فتقربنا الى تامل
وسط اخرى وان كان المطلوب لا شئ من ج ا مثلا والموجود كل ج ب ولا شئ من د ا فان كان كل ب د انتظم القياس وعاما
كان الموجود لا شئ من ج ب وكل د ا فلا تنفعك ان تجد كل ب د بل انما ينفعك كل د ب وان كان الموجود لا شئ من ب ج وكل د ا
فلا ينتظم منه قياس بوجه وان كان المطلوب بعض ج ا والموجود بعض ج د وكل ب ا فتنفع ان وجدت كل د ب وان كان الموجود كل

دحـ وكل ب ا وكان كل د ب نفع وكذلك ان كان الموجود بعض جـ م وكل ب ا وكان كل د ب او كان الموجود كل د حـ وكل ب ا
وكان كلا او بعض د ب وان كان الموجود كل حـ د وبعض ب ا فان انفصل كلا او بعض د ب لم ينفع وكذا ان اتصل كلا او
بعض حـ ب ا نفعن بـ جـ ا وكلا او بعض ب د وان اتصل كل ب جـ كان نكرر ولغوا وكذا ان كان الموجود كل د حـ وبعض ب ا وبعض
د حـ وكل ا ب لم ينفع وان كان المطلوب ليس كل جـ ا والموجود بعض حـ ب ولا شيء من د ا ب او بعض ب حـ ولا شيء من ط
او بعض حـ ب ولا شيء من ح د وان اتصل كل ب د ا والموجود بعض د حـ ولا شيء من ا ب وان اتصل كل د ب نفع والا فلا وان كانت
المقدمتان متشاركتين ولكن غير متشاركتين للمطلوب بوجه او كانت احديهما يشارك المطلوب والاخرى لا تشاركه
ولا تشارك الاولى فهو في غاية البعد عن التحليل وان كانت المقدمتان مشتركتين واحديهما فقط تشارك المطلوب فاما
في موضوعه او في محموله اما الاول فليكن المطلوب كل جـ ا والموجود كل حـ ب وكل ب ب فينتفع ان اتصل كل د ا وكذا ان طلب لا
بعض جـ ا او اتصل كلا او بعض د ا وكذا ان طلب ليس كل جـ ا ووجد بعض جـ د وكل د ب واتصل لا شيء من ب ا واما
الثاني فليكن المطلوب كل جـ ا والموجود كل د ب وكل ب ا فان اتصل كل جـ د نفع وكذا ان طلب لا شيء من د ا
ووجد كل د ب ولا شيء من ب ا لا شيء من د ب وكل ا ب او كل هـ ب ولا شيء من ا ب فاتصل كل جـ ا وطلب بعض
جـ ا ووجد بعض ب د وكل د ا او وجد بعض د ب وكل د ا واتصل كل جـ ب او طلب بعض جـ ليس ا ووجد بعض ب
د ولا شيء من د ا واتصل كل ب جـ او وجد بعض د ب ولا شيء من ا ب واتصل كل جـ ا او وجد لا شيء من د ب وكل ا ب
واتصل بعض جـ د وهذه كلها ظاهرة لك بادنى تامل وكذا الصور الغير الناصة وكذا اذا كان الموجود مقدمة واحدة
تشارك المطلوب امكنك ان تعرف الاخرى من غيره وفي كل ذلك تعرف ان التاليف في كل صورة من اي شكل يجيء
فلا حاجة بنا الى التطويل **الفصل السابع** في ذكر القياسات بعسر تحليلها وبيان وجوه يسهل بها تحليلها اعلم ان كثيرا
من القياسات يسمع ويفهم منها النتائج بسهولة حتى انه يظن انها قياسات كاملة عليها فاذا توصل في تحليلها بوجدنها
ما يشارك النتيجة حق المشاركة التي ينبغي فيعسر التحليل كما اذا سمعت ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر
لا يبطل ببطلانه الجوهر او سمعت ان بطلان اجزاء الجوهر يبطل معه الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل معه الجوهر نتجت والزم
عند ضرورة ان اجزاء الجوهر جواهر مع انه ليس قياسا كاملا على هذه النتيجة فلا بد اما بعكس المقدمات او نثبت بان يقول
وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر او يلزم هذه النتيجة من النتيجة الصحيحة اللازم التالي من المقدم والزام النتيجة من
الفيه في العبارة الاولى ان اجزاء الجوهر ليست ما ليس بجوهر فيلزم انها جواهر لزوم التالي للمقدم وفي الثانية ان بطلان
اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر فينضم اليه وكل ما بطلانه ليس بطلان ما ليس بجوهر فهو جوهر فيفيد المطلوب بقيل او ان قا

ص التحليل

قال ان كان الانسان موجودا كان الحيوان موجودا وان كان الحيوان موجودا وان كان [illegible] موجودا كان الجوهر
موجودا فهو قياس عسر التحليل لوجوه منها انه مولف من شرطيتين من غير استثناء ومنها ان المراد ان يستنتج ان
الانسان جوهر وهو لا ينتج الا ان كان الانسان موجودا كان الجوهر موجودا ومنها اهمال المقدمتين والحق انه قياس
كامل على انه كان الانسان موجودا كان الجوهر موجودا الا انه يجب ان يجعل بدل ان كلا واما ان يجعل قياسا
على ان الانسان جوهر فلا يمكن تحليله الى ما ينتجه وهو بحاله واذا [illegible] تلك النتيجة بحالها لا بد من تغييره الى جملتين
بان يقال كل انسان حيوان وكل حيوان جوهر ثم لا يلزم ان كان انسانا فهو جوهر على سبيل الانتاج بل على سبيل
استلزام النتيجة له وبالجملة فهذا ليس من امثلة القياسات التي يعسر ان يحلل وانما اورده المعلم الاول لانه
ربما يلزم الاشياء من اقوال لا على سبيل الانتاج هذا وربما كان قول يظن انه قياس فاذا توصل علم انه غير منتج النتيجة
كما يقال زيد متوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان يكون ازليا قيل انه غلط لان الكبرى ليست كلية وان جعلت كلية كانت
كاذبة ونحن نقول لم لا يكون الكبرى تخصيصا بان يراد هذا المتوهم زيدا والكبرى التخصيصية منتجة لانا اذا قلت زيد هذا
القاعد وهذا القاعد ابيض لزم النتيجة ان زيدا ابيض وان كانت هذه التخصيصية كاذبة فالغلط من اجل هذا لا لاجل
ثم نقول ان المتوهم زيدا يفهم منه معنيان الاول الموجود في الخارج المضاف اليه صورة وهيئة حاكية له في النفس والثاني
نفس تلك الصورة فالمعنى الثاني غير مناسب والمعنى الاول [illegible] الاول اذا اضيف اليه الازلي فهم من ذلك معنى الاول
دائم الوجود في نفسه والثاني انه دائم الوجود في الوهم والثالث انه يتوهم [illegible] عليها انه دائم الوجود في الخارج فان جعلت
الكبرى كلية واريد بها احد الاولين كانت كاذبة والغلط من هذا وان اريد الثالث صح القياس والنتيجة ايضا فالذي نقوله
هنا وتفسير كلام المعلم الاول ان المتوهم زيدا يمكن ان يعنى مفهوما كليا بان يراد به كل شيء يتوهم انه زيد سواء كان في
الحقيقة زيدا او غيره فانه يجوز ان يتوهم [illegible] انه زيد ثم لما يجوز هنا ان يحمل التوهم في كلامه بمعنى ذي الصورة الوهمية
ونفس الصورة الوهمية وضم [illegible] الازلية [illegible] كل متوهم يمكن ان يكون ازليا [illegible] فيكون كلاما
لان ذا الصورة لا يمكن ان يكون ازليا [illegible] تنتج الكبرى على اهمالها فتكون مهملة على النحو المخل بشرط الانتاج وهو لا محال
الذي لا يدخل الاصغر في حكم الكبرى فالمحفوظ للمعلم الاول هذا المعنى وان كان [illegible] لم يكن الكبرى الا تخصيصا واذا اخذ
معنى انه فجعلت الكبرى كلية كانت النتيجة ايضا صحيحة مثل الحرز زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى لا يبقى غدا والا لبقي العنقاء فان
المركب انما يبقى ببقاء جميع اجزائه والعنقاء لا يبقى بالتخصيص بل بنوعه ثم ان زيدا المعنى من حيث انه زيد المعنى مفهوم كلي
وان كان زيد من حيث هو شخصيا فانه يصدق على زيد المعنى هذا العنقاء وزيد المعنى ذلك العنقاء وهكذا فان العنقاء او

[illegible] كلام وجود الحكان ازليهم

ساه اول على ذاته اما اذا لم يكن الاوسط تخصيصا الشرط لانتاج القياس ان تكون الكبرى كلية وهنا اذا قلنا وكل زيد المعنى لا يبقى
غدا كان كاذبا لان معناه كل ما يوصف بانه زيد المعنى لا يبقى لا يبقى لا بشرط ما دام موصوفا بل اعم من ذلك فيدخل
في مفهوم هذا الموضوع زيد من حيث هو فانه يصدق عليه انه موصوف بانه معنى وزيد من حيث انه معنى لا شك
ان زيدا من حيث هو باق فلا يكون عمى شرط الانتاج الذي هو كلية الكبرى هذا وربما كان التغليط في روابط الحدود
من اجل ان ينبدي من المحمولات لاحوال توضع موضع الموضوعات فيحتاج الى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود
كما يقال ان الصحة لا ان في شئ من المرض والمرض في كل انسان قيل مطعن انه يحتمل ان غير ممكن ان يكون في واحد من الناس
ولقائل ان يقول لا يلزم هذه النتيجة لانا نتج على وفق الصغرى وهي المرض في كل انسان فان اخذت مطلقة كانت
النتيجة مطلقة وان كانت ممكنة فممكنة واما الضرورة فلا يلزم كما وهم ونحن نقول بل النتيجة لا بد من ان تكون ضرورية لان
الكبرى ضرورية وهي مع المطلقة تنتج ضرورية بالاتفاق وكذا مع الممكنة على ما حققناه فهذا من كلام المعلم الاول ايضا
دليل على ما قررناه وانما جاز اخذ الصغرى هذه مطلقة وممكنة لانها مقبولة بناء على ان كل انسان يلحقه مرض لانه
مات وكل مات يتقدم موته مرض ولو زمانا يسيرا وسبب التغليطان لفظ في الكبرى تشبه الرابطة ولذا يصح ان
تقول لا شئ من المرض بصحة وفي الصغرى جزء المحمول اذ لا يصح كل انسان مرض بل فيه مرض فان اصلح بان قيل
كل انسان فيه مرض ولا شئ من المرض بصحة لم يكن قياس يوجب وان اصلح بعد ذلك فقيل ولا شئ مما فيه مرض
لصحة كان قياسا منتجا للحق وان اريد انتاج محال وان لا يكون من شئ من الناس ممكن ان يصح قيل في
الكبرى ولا شئ مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا **الفصل الثاني** في تعريف وجوه اخر من الاعتبارات التي بها يسهل
التحليل ما يوخذ من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة فمن ذلك انك اذا وجدت الحدود اكثر من الثلثة
وصعب عليك تميز بعضها عن بعض لانها لم يعبر عنها بالالفاظ المفردة كما اذا عبر عن الانسان بالحيوان المائت الناطق
فاجتهد حتى تجد جملة لها اسم مفرد معبر عنها وان لم تجدها مما موضوعا فضع انت وربما كان الاولى ان تبدل اسما باسم
فيدل وانظر ايضا في الالفاظ التي يصلح ان تكون روابط وان يكون اجزاء للحدود لتعلم حال ما وجد منها في الكلام مثلا لفظ
في في قولك علم واحد موجود في الاضداد جزء المحمول ولذا لا يمكن التعبير بعبارة لا تستغني عنها واللام في قولك الخير موجود
للحكمة رابطة ولذا تستغني عنها في قولك الحكمة خير فربما كان في كل من المقدمتين لفظ من هذا القبيل جزء فيهما
او رابطة فيهما او على الاختلاف فلا بد ان تعرف ان الحاصل من اي قبيل واذا لم يكن جزء فالاولى ان يعبر بالعبارة المستغنى
عنه ثم ان من الانباء ما يصدق بشرط ويكذب لا به ومنها بالعكس ومنها ما يصدق في الحالتين فالاول نحو قولك

غير

غير المتناهي لا يعلم فان العدد غير متناهي ويعلم من حيث انه عدد ولا يعلم من حيث انه غير متناهي فلا بد من هذا الشرط والثاني
لا انسان حساس ولا انسان حساس النفس والثالث في كل شرط يكون داخلا تحت الشروط كقولك هذا معلوم انه غير
بين زيد فانه اذا صدق الاخص صدق الاعم لا محالة فصدق انه معلوم او بين على الاطلاق فعليك ان تميز بين الا
بهذا الاعتبار فربما كان الخلل لاخلال بشرط او شروط وقد يعرض لبعض الحدود ان يوخذ مكررا فيجب ان ذلك تكرار
فضل وليس كذلك بل يكون تارة حدا او في حد واخرى جزء حد فيكون هذا التكرار مما لا بد منه فان كان ذلك الحد
هو الاوسط عرض له في الاكثر ثلثة مواضع موضع في الوسط وموضع في الاكبر وموضع في النتيجة كما يقال خط كل غير
متناهي وكل غير متناهي فلا يعلم من جهة ما هو غير متناهي فالخط لا يعلم من جهة ما هو غير متناهي لا يقال لا حاجة الى قيد
من جهة ما هو غير متناهي فان لا يعلم اعم وقد قلت ان الاخص داخل في الاعم وانه لا حاجة في الصدق الى ذكر القيد المخصص
لانا نقول لا يعلم اعم من لا ذاته ولا يعلم مطلقا وثانيا الحرف الاول يكون محمولا مستقلا وعلى الثاني بمنزلة الكلمات الوجودية
التي لا تتم الا بشئ اخر فان كان المراد الاول لم يكن حاجة الى ذكر شئ اخر ولكن ربما ذهب القايس الى المعنى الثاني وح
لا بد له من ذكر شئ اخر او لنذكر ما علمت سابقا من ان من جهة كذا قيد المحمول لا الموضوع وبهذا يظهر غلط من غالط
بان الموجود من جهة ما هو موجود اما قائم بنفسه او غير قائم بنفسه فان كان قائما بنفسه لزم ان يكون جميع الموجودات
كذلك وكذا ان كان غير قائم بنفسه وهذا خلف وذلك لانه لم يعلم ان هذا القيد داخل في المحمول وان السلب او الحمل
المقيد كان هذا ابعد من مغلطه وربما كان الشئ يصح مقيدا ومرسلا فيصح في كل موضع اعتباره مثلا اذا اردت اثبت
ما وان اردت اثبات انه معلوم وقلت انه موجود
ان الخير معلوم بما قلت لانه موجود وربما كان زيادة اللفظ لنظم البيان فاسقط ليسهل التحليل كما يقول المتوهم
جنس للظنون وهذا مظنون فانك لا تفتقر الى التصريح بالجنسية وربما كان نحو تغيير يوقع خلافا كثيرا كان تقول
اللذة خير او تقول اللذة هي الخير فان اردت الاول لزمك ان تقول في الكبرى ايضا خير وان اردت الثاني لزمك ان
تقول في الكبرى الخير لا يقال لا يجوز الوجه الثاني ولكن الاوسط ب فلا يخ اما ان يقول كل ب هو الخير وهذا فاسد
لان المصدق شئ ما في الوجود في اخر فضلا عن المصدق الاخر او بعض ب فيكون الكبرى جزئيا او ب هو الخير ويكون
مهملة لانا نقول الاهمالية الكبرى جارية في المادة المنعكسة التي يكون فيها المحمول محمولا على كل الموضوع لا بعضه دون بعض
فان الاصغر هنا لا يخرج عن حكم الكبرى ففي هذه المادة يمكن تركيب القياس من مهملتين كان يقال اللذة هي ب وب هو
الخير فانه يصح الانعكاس في كل منها لتساوي الموضوع والمحمول فيصح كل لذة ب وكل ب لذة وكل خير ب وكل ب خير
يتقيد كل نحو خير ب ما يقيده الب هو الخير فان ذلك يلتفت فيه الى موضوعات الخير وهذا الطبيعة وهذا يفيد اللسا

دون ذلك **الفصل التاسع** في اسباب الموجبة لعسر الانحلال يجب شكل القياس وشكل المقدمة فقد يكون القياس مركبا من عدة
اشكال او عدة ضروب من شكل فلا تتوهمن في التحليل اذا وجدت قياسا انه لابد من ان يكون الباقي من ذلك الضرب او ذلك
الشكل واذا كان النتيجة سلبا وتحول القياس مركبا فلا عليك ان خففت واكتفيت بفرد من مفرداته فان سلب الجزء كاف
في سلب الكل مثلا اذا كان الدعوى ابطال ان الماء جسم بسيط مشروب فلا تحتاج ان يقال ماء البحر ماء وماء البحر ليس
بسيطا مشروبا بل يكفيك ان تقول وماء البحر ليس مشروبا وان جاء قياس استثنائي فحله الى شكل لا الى الاقترانيات لكن
اما الصح الاستثنائي فيمكن فيه ذلك وكذا الخلف والفرق بين الاستثنائي الذي في الخلف والذي ليس في الخلف انه
لا يلتفت في الخلف الى تسليم المخاطب واقراره لان الحق لا يخرج عن طرفي النقيض بخلاف غيره وايضا المطلوب في الخلف لا يكون الا
فيما يكون تالي الشرطية فيه نقيض المقدم ولذا كثيرا ما لا يصرح به للاستغناء عنه وربما كان الشيء يمكن ان يدل عليه
بالاشكال الثلثة كالسالبة الجزئية او بشكلين كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية فيكون سببا لعسر الانحلال ومما يوجب عسره
ايضا اشتباه المعدولة بالسالبة لاسيما اذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا معدول فيها فانه ربما كانت مقدمتا القياس عليها
معدولتين فتظنا سالبتين وانت قد عرفت الفرق بينهما وما بينهما من التخالف والتلازم وذلك يكفيك في التحرز عن
الغلط هنا فلا حاجة بنا الى ذكر ما قيل هنا مع فساده وطوله **الفصل العاشر** في ذكر الاشياء اللازمة من القياس غير
النتيجة اعلم ان المقاييس التي تنتج الكلي تستلزم مع صحتها عكس النتيجة وعكس نقيضها والجزئي تحت كليتها والتي تنتج الموجبة
الجزئية تستلزم العكس وعكس النقيض واما المنتجة للسالبة الجزئية فلا تستلزم شيئا من ذلك اذ لا عكس لها وايضا
القياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الاصغر قام بالقوة على جميع ما شارك الاصغر في كونه موضوعا للاوسط
وكذا على جميع ما هو موضوع للاصغر فعلى الاول بحسب مع صحته وعلى الثاني بحسب تحت نتيجة والقياسات في الافعال
بالقياس المذكور كانها قياس واحد والشكل الثاني انما يستتبع النتائج التي تحت نتيجته واما المنتجة للجزئي من الشكل الاول فيستتبع
مع ثالثها ومن الثالث يظن ايضا كذلك وليس الامر كذلك لانها انما تكون معها لو كان موضوعا النتيجة الاولى
تابعها موضوعين بالفعل تحت الاوسط وليس الامر هنا كذلك بل انما يمكن ان يجعل كذلك بعكس وبيان **الفصل الحادي عشر**
في ان المقدمات الصادقة لا تنتج الا صادقا ولا ينعكس لما كان القياس كما علمت بمنزلة المقدم والنتيجة بمنزلة التالي لزم
من صدق جميع اجزائه صدق النتيجة ولم يلزم من كذبها او كذب بعضها كذب النتيجة كما اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر
حيوان فانه ينتج كل انسان حيوان او قلت ولا شيء من الحجر بجماد ينتج لا شيء من الانسان بجماد لا بمعنى ان المقدمات
اوجبته بل بمعنى اذا اتفق ان كان صادقا في نفسه عارضا المقدمات فلنبين اقسام القياس الكاذب لينا ان اي

الاقسام

الاقسام ينتج الصادق وايها لا ينتج اما الشكل الاول فلا ينتج الكذب لما في المقدمتين او في احدهما فان كان في الكبرى
وكان كليا حتى لا يكون لها وقت صدق امتنع ان ينتج الصدق لان ضد تلك المقدمة يكون صادقا واذا اضيف
الى الصغرى انتج ضد النتيجة ولابد من ان يكون صادقا ويمتنع صدق الضدين واما ان كانت كاذبة بالجزء اي في
البعض فيصح بجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والاكبر ويكون الاكبر صادقا على كل ما يصدق عليه الاصغر و
مسلوبا عنه نحو كل قفنس ابيض وكل ابيض حي او كل ثلج ابيض ولا شيء من الابيض بحي هذا اذا كان القياس على الكلي ما
ان كان على الجزئي فينتج وان كان الكذب بالكل نحو بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي وبعض الابيض انسان ولا شيء من الثلج
بحيوان وان كان الكذب في الصغرى انتج مطلقا سواء كان الكذب كليا ام جزئيا كقولنا كل انسان فرس وكل فرس
حي او ولا شيء من الفرس بجماد وكقولنا كل مشاء انسان وكل انسان حيوان او ولا شيء من الانسان بجماد وان كان في
المقدمتين فينتج الايجاب الكلي والسلب الكلي والجزئي اذا كان كذبهما كليا نحو كل انسان فرس وكل فرس ناطق وكل
انسان فرس ولا شيء من الفرس بصاهل وكذا اذا كان كذبهما جزئيا نحو كل انسان ابيض وكل ابيض حي وكل انسان ابيض
ولا شيء من الابيض بجماد وكذا اذا كان كذب الصغرى كليا وكذب الكبرى جزئيا نحو كل انسان حجر وكل حجر ذو لون
او ولا شيء من الحجر بغير ذي لون واما العكس فلا واما الشكل الثاني فيصح على جميع اقسام الكذب نحو كل انسان فرس
ولا شيء من الصاهل بفرس كل انسان ابيض ولا شيء من الجماد بابيض كل انسان فرس ولا شيء من ذي اربع بفرس كل انسان
ابيض ولا شيء من الثلج بابيض وكذلك الشكل الثالث نحو كل انسان فرس وكل انسان صاهل وكل انسان ابيض وكل
انسان ابيض فرس ولا شيء من الانسان بناطق كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان بكاتب كل انسان فرس
ولا شيء من الانسان بابيض كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان بناطق **الفصل الثاني عشر** في قياس الدور
اعلم ان للقياس عارضين هما الدور والعكس فمن اجل انهما عارضان للقياس بما هو قياس لزمنا البحث عنهما في
هذا الفن اما الدور فان يجعل المطلوب مع احدى مقدمتي القياس قياسا على المقدمة الاخرى وقد يتلطف فيغير
المطلوب عن صورته التي هو عليها ليوهم شيئا اخر وقد يستعمل الدور في العلوم بان يكون المقدمتان المستدل عليها
بالمطلوب علة له او معلولا فيكون احد القياسين استدلاليا والاخر انيا واما العكس فانه يصح من مقابل النتيجة
مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى وهو قد ينفع في رد الخلف الى المستقيم كما سيعلم واكثر نفعه في ابطال
احدى المقدمتين فان الخصم اذا اتى قياسا ينتج خلاف مطلوبه تلطف في اخذ مقابل النتيجة بحيث لا يشعر
القائس بذلك فضمه الى المقدمة الاخرى وانتج مقابل تلك المقدمة حتى لا يتم قياسه وفي الجدل ربما كان المطلوب

كل انسان حي وكل انسان ناطق ... كل انسان فرس وكل انسان ابيض

ومقابله كلاهما مشهورين فلطه الى ان يضطر فى النقيض فى وقتين وان يستعمل طرفى النقيض المشهورين فى وقتين
وربما حاول نصر احدهما فى وقت بقياس ثم يتلطف فيتسلم مقابله المشهور فيمنع به مقدمة فى قياس يؤلف
لابطاله فليكن هذا بيان الدور فاعلم ان المطلوب انما يضم الى المقدمة الموجبة التى ينعكس على كليتها اى التى يكون
الموضوع والمحمول منها متساويين مضم النتيجة الى ذلك العكس او المقدمة السالبة التى محمولها موجود فى كل ما
ليس موصوفا بالموضوع كقولنا لا شىء مما هو آلة متعلق الوجود بالغير فان تعلق الوجود بالغير ثابت لكل ما
ليس آلة فمثل هذا السلب يرجع الى الايجاب المعدول كقولنا كل ما هو آلة فهو غير متعلق الوجود بالغير وينعكس
الى كل ما هو غير متعلق الوجود بالغير آلة فيلزمه كل ما ليس بآلة فهو متعلق الوجود بالغير ويمكن ارجاع النتيجة
ايضا الى الايجاب المعدول وكذلك فى السلب الجزئى يرجع قولنا ليس بعض ج ا الى ان كل ج هو ما ليس بعضه ا
ينعكس الى كل ما ليس بعضه ا فهو ج اما الشكل الاول اما الضرب الاول منه فظاهر لان بضم النتيجة الى احد مقدمتيه
نتيجة واما الضرب الثانى فهو ايضا كذلك ان كانت الصغرى هى المنعكسة فظ وان كانت الكبرى هى المنعكسة
فنقول نحو كل ج ب ولا شىء من ب ا كل ما هو ج فليس ا وكل ما ليس ا فهو ب فكل ج ب واما من قال انه ينبغى
ان يقال هكذا ج شىء لا يقال على شىء منه ا وكل ما لا يقال على شىء منه ا فب يقال على كله فج شىء يقال ب على كله فلا
ينبغى الالتفات اليه واما الضربان الآخران فالكبرى لا يمكن انتاجها من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن
فى الموجبتين فنقول فيه نحو بعض ج ا وكل ا ب بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا واما الشكل الثانى فظاهر انه لا يمكن فيه
انتاج المقدمة الموجبة مع بقاء النتيجة على حالها لانها سالبة لا يمكن انتاج الموجبة منها مع الموجبة واما السالبة
نتيجتها اما فى قولنا كل ج ب ولا شىء من ا ب فبان نعكس الصغرى ونجعل العكس صغرى النتيجة مع ما ينعكس اليه
الكبرى وان اشترط فى بيان الدور ان لا يكون بعد عكس المقدمة عكس لم يكن هذا من بيان الدور واما فى قولنا
لا شىء من ج ب وكل ا ب فظاهر وكذا قولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب واما الضرب الثالث فلا يجرى فيه
واما انتاج الموجبة فيصح ايضا سواء جعل من بيان الدور او لا اما فى الاول فلا بد من رد النتيجة والمقدمة السالبة
الى الايجاب المعدول ولكن لا يعكس المقدمة فنقول فى الاول كل ما هو ج فهو ليس ا وكل ما ليس ا فهو ب فكل
ج ب واما فى الثانى فيحتاج الى عكس النتيجة العكس الذى عرفته هنا فنقول فى المثال كل ما هو ا فليس ج وكل
ما ليس ج ب فكل ا ب وفى الثالث نقول بعض ج هو ليس ا وكل ما ليس ا فهو ب فبعض ج ب وفى الرابع نقول
كل ا هو ما ليس بعضه ج وكل ما ليس بعضه ج فهو ب فكل ا ب واما الشكل الثالث فمن الظاهر انه لا يمكن فيه انتاج

المقدمة الكلية لان الجزئية مع الكلية لا تنتج الا جزئية واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة فاذا اضفنا
اليها عكس الصغرى انتجتها وان كانت صغرى انتجها بعكسين عكس النتيجة بعد عكس الكبرى وان كانت النتيجة سالبة فان
كانت الكلية هى الموجبة امكن انتاج السالبة الجزئية باضافة عكس الصغرى الى النتيجة بعد ارجاعهما الى المعدول وان
كانت الكلية هى السالبة امكن انتاج الموجبة الجزئية بارجاع النتيجة الى المعدول وعكس الكبرى السالبة مع عكس النتيجة مثاله
بعض ج ب ولا شىء من ج ا فيحصل بعض ب هو ليس ا وكل ما ليس ا كله او بعضه ا فهو ج فبعض ب ج فبعض ج ب

الفصل الثالث عشر فى عكس القياس اما الشكل الاول اما الضرب الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فيمكن انتاج ضد الصغرى ونقيضها فان
اضيف الكبرى الى ضد النتيجة انتج ضد الصغرى وان اضيف الى نقيضها انتج نقيضها والكل من الشكل الثانى ويمكن انتاج
نقيض الكبرى بضم الصغرى الى ضد النتيجة او نقيضها ولا يمكن انتاج ضدها لان التاليف هنا انما يكون من الشكل الثالث
وهو لا ينتج الا الجزئى وكذلك الضرب الثانى واما الضربان الباقيان فان اخذ نقيض النتيجة امكن ابطال كل من مقدمتيه
واما ان اخذ ما هو على سبيل التضاد فلا يبطل به شىء منهما واما الشكل الثانى فحكمه حكم الاول ففى الاولين منه يمكن
انتاج ضد صغراه ونقيضها ولا يمكن انتاج ضد كبراه وفى الثانيين ان اخذ نقيض النتيجة امكن ابطال كل من المقدمتين
واما الشكل الثالث فضد النتيجة لا ينتج شيئا لانه جزئى لا ينتج كبرى الشكل الاول او الثانى واما نقيضها فهو لا محالة كلى فاذا كان
ما يضم اليه ايضا كليا انتج ضد المقدمة الاخرى ان كانت كلية والا فنقيضها كما اذا كان المضموم اليه جزئيا انتج نقيض المقدمة
الاخرى الكلية ويمكن ان كانت كبرى القياس هى الجزئية ما تألف منها ومن نقيض النتيجة ما يبطل الصغرى نعم ما تألف من
الصغرى معه ما يبطل تلك الكبرى واعلم ان العكس انما يبطل صغرى الاول من الثانى وكبراه من الثالث وصغرى الثانى من الاول
وكبراه من الثالث وصغرى الثالث من الثانى وكبراه من الاول

الفصل الرابع عشر فى رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم
الى الخلف قد علمت ان المعتبر فى الخلف ايقاع ما الى الشرطية التى فيه مع مقدمة اخرى موضع [illegible] فى حمل فى قياس الخلف بدله
عكس القياس لان عكس القياس انما يكون اذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى والنتيجة والخلف قياس مبتدأ
يقس قبله بشىء او قبيس ولم يعلم بعد نتيجته لكن الحدود والترتيب فيهما على السواء واعلم ان المطلوبات الاربع الا الكلى الموجب
يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف والكلى الموجب انما يبين من غير الاول لانك اذا اخذت نقيضه كان سالبا جزئيا وهو لا
ينتج لصغرى الاول ولا لكبرى [illegible] وان خلطت منه نتيج ولكن لا يلزم الا كذبه ولا يلزم من كذبه صدق المطلوب لجواز كذب
المتناقضين واما بيان السالبة الكلية بالشكل الاول فبان يؤخذ نقيضها الذى هو الموجبة الجزئية ويضاف اليه الكبرى [illegible]
اضافة الصغرى لان الكبرى تكون جزئية وبيان الموجبة الجزئية بالعكس فان نقيضها السالبة الكلية والسالبة الجزئية يجوز فيه

واما الشكل الثاني فالموجبة الكلية لا تبين فيه باضافة الكبرى الموجبة الكلية م

فان نقيضها الموجبة الكلية الى نقيضها والسالبة الكلية باضافة الكبرى السالبة الكلية والجزئيتان يصح اضافة كل من الصغرى
والكبرى الى نقيض كل منهما واما الشكل الثالث فالموجبة الكلية بضم الصغرى وكذا الجزئية والسالبتان يصح فيهما الامران
فاعلم ان الخلف لاثبات السالب الكلي من الشكل الاول يبين بما يرجع الى الاول ولاثبات السالب الجزئي منه يمكن بالثاني
وهو اذا انضم مع الكبرى وبالثالث وهو اذا انضم مع الصغرى وكذا الاثبات للموجب الجزئي منه وفي الشكل الثاني يرجع الخلف
كله الى الاول وفي الثالث يبين الموجبات بما يرجع الى الاول والسوالب بتارة وبالثاني اخرى والفرق بين الخلف والمستقيم
من وجوه منها ان القائس يقصد في المستقيم اولا مرتفعا الى تحري برهان بعينه بمقدمات مسلمة على الاطلاق او بينه وبين خصمه وفي
الخلف مقصده ان ينتج شيئا غير مطلوب بين الكذب على الاطلاق او بينه وبين الخصم ثم يبين بذلك كذب ما هو سببه ليصح صدق
نقيضه وهو المطلوب ومنها انا انما نوخذ في المستقيم المقدمات الموافقة للمطلوب وبخلافه الخلف ومنها ان النتيجة في
المستقيم غير بينة حتى يتم فيلزم وفي الخلف توضع النتيجة اولا الفصل الخامس عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
يؤلف القياس من مقدمات متضادة او متناقضة ويحتال على المخاطب بحيث لا يفهم ذلك فيبالغ في تنكيره فينتج منه نفي
الشيء عن نفسه وذلك من صنائع الجدل والتقابل في اللفظ اربعة اقسام كل ولا كل ولا واحد بعض ولا بعض بعض لا
واحد ولكن الثالث خارج عن التقابل حقيقة وكل من انواع التقابل اما بالفعل او بالقوة كان يكون حكم على شيء امر على
شيء دون اللازم فيقول كل انسان حيوان ولا شيء من الضحاك بحيوان غير متقابلين حقيقة بل انما التقابل بالقوة وهو في
الحقيقة قياس مركب اذا حلل صار المقابل صريحا ثم انه في الشكلين الاولين يكون باحصر كل من الطرفين من الاخر فلا
فانه لا تقابل فيه اذا كان الاكبر اخص من الاصغر الا ترى انك اذا قلت كل هندسي طب ولا شيء من الهندسة بطب انتج الحق وهو
ان بعض العلم ليس بطب ثم ان هذا التاليف انما يكون في الشكل الاول بان يجعل المحمول كثيرين فيوضع احدهما للاخر وفي
الثاني بان يوخذ الموضوع كثيرين فيوضع وفي الثالث بان يجعل المحمول كثيرين ولكن لا يوضع احدهما للاخر والشكل الثاني
يمكن هذا التاليف في جميع ضروبه فان كان التقابل بالتضاد وصلح كل من القضيتين لان يكون صغرى ولان يكون كبرى ان
كان بالتناقض فلا يكون الكبرى الا الكلية منهما موجبة كانت او سالبة وفي الاول لا يجري الا في ضربين منه وفي الثالث في
ستة واما سبب وقوع اصحاب النظر في هذا التاليف بحيث لا يشعرون فهو ان يكون عند انسان مقدمات او نتائج فاسدة
وشيء اخر موضوع عنده مسلم حق او بالعكس ويكون بينه وبين شيء من تلك مقابلة بالفعل او بالقوة او قياس شيء من
الامر مقابلة بالفعل او بالقوة فيحصل من مجموع الحق والفاسد تاليف من متقابلين ينتج نفي الشيء عن نفسه او يكون عنده
قياسات صحيحة ينتج منها صحيحا واخرى فاسدة فينتج منها فاسدا مقابلا لذلك الصحيح واما وقوع ذلك ابتداء فلا يكون الا لجاهل

خصم عليه كان يقول مثلا كل انسان حيوان ناطق ولا شيء من الحيوان الناطق بناطق بريء في نفسه انه ليس بناطق فقط
ثم ينتج ان لا شيء من الانسان بناطق ثم يقول وكل انسان ناطق فيغلط على السامع بين الناطق لا بشرط وبشرط لا
الفصل السادس عشر في المصادرة على المطلوب الاول وهو ان لا يبرهن المطلوب بما قيل الا لان القول غير منتج الشكل
لا لان مقدماته اخفى او مساوية في الجهالة للمطلوب ولا لان المقدمات انما تبين بعد تبين المطلوب بل لان المطلوب
نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان يؤلف اسم احد حديه فجعل حدا اوسط وذلك قد يكون بلا واسطة وهو في قياس واحد
وهو لا يخفى الا على ضعفاء العقول وقد يكون بواسطة او وسائط وذلك كما اذا قال قائل في بيان ما وضع في مصادرات
كتاب اقليدس من ان الخطين اللذين من سطح واحد اذا وقع عليهما خط فصارت الزاويتان اللتان في جهة واحدة معا
اقل من قائمتين لم يلتقيا بانهما لو التقيا حدث مثلث يكون زاويتاه الثلث اعظم من قائمتين هف فان كون زوايا المثلث
اعظم من قائمتين انما يكون بهذا الاصل الموضوع هذا هو المصادرة الحقيقية وهنا مصادرة بحسب الظن وهي ان يكون الاوسط
لا اسما مرادفا لاحد الحدين بل شيئا متفقا كما مر كالانسان والضحاك الفصل السابع عشر في وضع ما ليس بسبب النتيجة على انه
سبب وذلك انه اذا اردت ان تبطل قياس خلف قلت ان هذا الكذب الذي التزمته لم يلزم عن نقيض المطلوب فالذي
وضعته على انه سبب لانتاجه ليس بسبب بل هو لازم على تقديري وضع ذلك النقيض ورفعه اما لعدم مشاركة حدود الكاذب
وقياسه النقيض الموضوع واما لانه وان كان فيه مشاركة لكن لزومه عن شيء اخر الفصل الثامن عشر في وصايا وقوانين
ينتفع بها السائل والمجيب المتجادلان القياس يستعمل في العلوم وفي الجدل اما الاول فلا يكون الا عما عليه الامر في نفسه واما
الثاني فيكون من المشهورات والمسلمات ثم لا ينتفع بالمشهور ما لم يسلم فحدود المقدمة الجدلية ان يكون على سبيل التسليم والمسلم كانه
هو المقدمة لكن حرف عن الهيئة التي ينبغي ان يكون عليها وربما سمي مثلها اذا سلم عن سؤال وما لم يكن في الجدل الا
الالزام والتبكيت دون التحقيق فلا باس ان يتعاطى السائل الجدلي فيما يستعمله من القياس حيلة تقرب المسافة الخفية
وان بعد على المجيب حيلا يتحرز بها عن ان يلحقه نقض وتبكيت فلنذكر هنا اصولا ينتفع من يستعمل او يستعمل عليه القياس من
صورة القياس اما ما يتعلق بالمجيب فاعلم ان السؤال اما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجته كان يقال العين اذا
كان نكل يسحر وكل جحد كان نكل يسحر واما ان يكون عن مقدمة مقدمة ليعلم اخر الامر اجزاء القياس فان كان الاول فلا
للمجيب الا التسليم او انكار مقدمة او انكار انتاج القياس وان كان الثاني فالحفظ على المجيب ومعناه ان لا يعين السؤال عن مقدمة
مقدمة وعليه هنا ان يجتهد حتى لا يسلم حدا مكررا قياسا وطالب بعد تسليم الكل وجب عليه ان يتامل في الواسطة التي بها
كيف ضمها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فيعلم انه غير منتج ان لم يكن منتجا واما ما يتعلق بالسائل فعليه ان يعالج تقلب

ماهو ضروري الانتاج لا على النظم الطبيعي للقياس بل انه كان القياس بسيطا سال اولا عن الواسطة اي عن الكبرى فان كان
هناك موضوع ولا يبدا بالصغرى فان الكبرى ابعد من المطلوب من الصغرى فعسى ان لا يعطي المخاطب لما يلزمه واما
تسلم الصغرى اولا ثم الكبرى كان على النظم الطبيعي الضروري الانتاج فعسى ان يعاسر في التسليم وقد سمى من زعم ان
المعلم الاول بالابتداء بالواسطة الابتداء بالاصغر فانه يستلزم الابتداء بالصغرى وهو قد حيد عن ذلك لما عرفت ولعل
ان هذه الحيلة انما تجري في الشكل الاول وانما يغتال بها على المبتدءين والعاميين وان كان القياس مركبا فليبدا بالابعد
الاقرب ثم ما بينهما ولا يبال في شي من الاحوال على الترتيب ولا بد ان يؤخر الصغرى القريبة من جميع المسايل مثلا اذا كان المطلوب
ان كل ا ر وكانت المقدمات هذه كل ر ه وكل ه د وكل د ح وكل ح ب وكل ب ا فليبدا اما من كل ب ا ثم كل ه د وهكذا
او ليبدا من احدى الوسايط ثم من الكبرى ثم الصغرى الفصل التاسع عشر في بيان انه كيف يمكن ان يكون شي واحد معلوما
لانسان واحد ومجهولا له معا وانه كيف يمكن ان يحصل له به علم وظن يقابل ما يعلمه معا اعلم ان تعلق العلم والجهل بشي
واحد على وجهين احدهما لا يمكن الا في حق شخصين وهو كما اذا كان مثلا كل ا ب وكل ب ا وكل ج ا ثم ان انسانا اعتقد ان كل
فضم اليه كل ا ب فانتج كل … واعتقد اخر انه لا شي من ج ا على خلاف الحق وضم اليه ذلك فانتج لا شي من ب ا والوجه الاخر
يمكن ان يكون في انسان واحد وهو ان يكون معتقدا مثلا انه لا شي من ج ا ومع ذلك يكون عالما بمقدمات اذا ترتب انتج
خلافه ولكنهما لم يخطرا بالبال معا او خطرت ولم يرتب بعد على النظم الطبيعي فالنتيجة معلومة بالقوة علم جزئي تحت كلي ومجهوله
بخصوصها بالفعل فان المقدمات ما لم ترتب على النظم الطبيعي لم تفد النتيجة وان علمت واحضرت بالبال معا وبهذا
تشكك ماس على سقراط بان المطلوب بالقياس اما ان يكون معلوما فلك في الطلب وان كان مجهولا فيما تطلب ومن
اين عرفت ان الحاصل بالقياس هو ذلك ولم يتعرض سقراط لنقض المقدمات التي ذكرها بل عرف شكل هذا بي انه كيف
يصاد المجهول من المعلوم واما افلاطن فلما اجاب عن ذلك بان التعلم تذكر ولا يخفى عليك انك اذا اردت مثلا ان تعلم
ان هذا زواياه مساوية لقائمتين فقلت انه مثلث وكل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين لم يكن هنا ما تذكر شيا كنت عالما
به فانك لم يكن لك علم اصلا بكون زوايا هذا الشي بخصوصه مساوية لقائمتين بل انما حدث العلم الان وكذا في ساير
الاشياء بل الجواب ما قلناه من ان الشي ربما كان معلوما من وجه ومجهولا من وجه اخر فان المعرفة عامية وخاصية وبالفعل
وبالقوة فيمكننا ان نكون عالمين بالكلي جاهلين بالجزئي الجهل المضاد للعلم كما انا نعلم ان كل … ثم راينا … فاعتقدنا
انه … لما انا زعمنا … فاخطانا في الصغرى هذا وقد يكون حصل لشخص علم بشي وظن بخلافه من جهة
لا تنافيك نعلم ان ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء علما مكتسبا من البرهان ثم قد تعرض عن البرهان فيغلب وهمك على ظنك

ان هناك ملاء او خلاء فهذا الظن مع ذلك العلم باعتبار ان العلم قد حصل له بالاكتساب فلا يحتاج الى اكتسابه ثانيا
وليس معه باعتبار ان المعلوم ليس نصب عينيه الفصل العشرون في عكس النتايج واستلزام عكس المقدمات وبالعكس وانعكاس
التلازمات والتقابلات اعلم انا اذا قلنا كل ج ب وكل ب ا وانتجنا منه كل ج ا ثم كان هذه النتيجة منعكسا اي كل ا ج لزم ان
ينعكس الصغرى كذلك لانا نقول كل ب ا وكل ا ج فكل ب ج ويلزم ايضا انعكاس الكبرى لانا نقول كل ا ج وكل ج ب فكل
ا ب وكذلك اذا قلنا كل ج ب ولا شي من ب ا فانتج لا شي من ج ا لزم انعكاس النتيجة باللزوم عن انعكاس الكبرى وان
كانت السالبة الكلية تنعكس بنفسها لكنها الا ان هذا العكس هنا لازم ايضا من عكس الكبرى وضمها الى الصغرى على
هيئة الشكل الثاني ويلزم ايضا من انعكاس النتيجة مع انعكاس الصغرى انعكاس الكبرى وان كانت الكبرى بنفسها ايضا
تنعكس واما انعكاس التلازمات والتقابلات فنقول انه اذا كان كل من ا ب ينعكس على الاخر وكذلك ج د ثم ان شيا
اما ان يكون ا او ج لزم ايضا ان يكون اما ب او د لانه اذا كان ا فلا بد ان يكون ب وهو ليس ج فلا بد ان لا يكون د لان كل ج د
فاذا وجد ب لم يوجد د وكذا العكس واذا لم يكن ب لزم ان يكون د وبالعكس لانه اذا لم يكن ب لم يكن ا فكان ج فكان
د وكذا العكس مثلا المكون والفاسد ينعكس كل على نفسه وكذلك غير المكون وغير الفاسد فاذا كان كل شي اما مكونا او غير مكون
لزم ان يكون اما فاسدا او غير فاسد وهذا بقياسين مركبين احدهما بينا منتاج للنقيض والاخر منتاج للاجتماع فالاول كل
شي اما مكون او غير مكون وكل مكون فاسد وكل غير مكون غير فاسد وهذا في الحقيقة قياسان الاول انه اما مكون او
غير مكون وكل مكون فاسد فهو اما فاسد او غير مكون والثاني ان يضم الى هذه النتيجة وكل غير مكون غير فاسد فهو
اما فاسد او غير فاسد والقياس المركب الثاني انه لا شي مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شي مما هو مكون
بغير فاسد ثم نضم اليه كل فاسد مكون فلا شي من الفاسد بغير فاسد ثم نقول كل شي لا يخلو من فاسد وغير فاسد
لا يجتمعان وكل ما لا يخلو عما لا يجتمعان فهو اما هذا او ذاك فكل شي اما هذا او ذاك اي اما فاسد او غير فاسد هذا
ايضا اذا كان كل الموضوع اما ان يكون ا او يكون ب وكل ا هو ج او د وكان كل ا ج وكل ب د فكل ب د وكل ج ب ولا بعض
ب ليس د فهو ج وكل ج ا فهو ا فاجتمع ب وا وكان بعض ما ليس ب فهو ا وكل ج ا فاجتمع د وج وايضا اذا كان ا مع ج
في كل ب وكل ج ولا يوجد في غيرهما وكان كل ج ب فكل ا ب د وهو ظاهر وايضا اذا كان كل ج ا وكل ب ج فكل ب ا
اذا كان ا ود مطلوبين وج وب هربا منهما وا و ب متقابلين وكذا ج ود وكان مجموع ا ود ج افضل من مجموع ب ود فا
افضل من د والا فهو اما مساو له او دون افضل منه فان كانا متساويين في الطلب لزم تساوي مقابليهما وهما ج و
ب فاذا اجتمعا او ج اجتمع مطلوب ومهروب وكذا اجتمع ا ب ود وكان جملة … مساوية لجملة هذين في الطلب

الرب هف وان كان ذا فضل من ادنى الطلب والايثار لزم ان يكون ضده وهو جا اكثر في باب الهرب فيكون ب انفر
من جر فيكون ب ودعا اثر من ا وج معا هف ومثل هذا بان اختيار مساعدة الحبيب محبب على بغيه ومساعدته له
مطلوبان وعدم المساعدة وعدم الاختيار مهروبان ومجموع اختيار المساعدة وعدمها افضل من مجموع المساعدة وعدم
اختيارها فاختيار المساعدة افضل من المساعدة والامر كذلك **الفصل الحادي عشر** في القياسات الخطابية والفقهية
والعقلية والمشهورية والسياسية والطبية والوساطية والاستقراء فالخطابية اما ضمائر يحذف منها الكبريات او تمثيلات
مظنونة الصدق الاماح معدة لالزام خصم منازع او اقناع جماعة سامعين او مكاتبين والفقهية قياسات يثبت به
حكم فيها على شي بحكم موجود في شبهه الماخوذ عن صاحب الشريعة او خلفائه وائمته او المجمع عليه عند امته و
يسمى ذلك الشبه اصلا وما يرى التشابه بمعنى وعلة وما ينقل عنه الى شبهه حكما وقول الشارع اما جزئي اريد به
الجزئي او كلي اريد به الكلي وهذان هما النص او جزئي اريد به الكلي كالخطابات التي
جاءت في القرآن بالنبي صلوات الله عليه وآله واريد عمومها له ولامته او كلي اريد به الجزئي كالعمومات التي اريد
بها المخصوصات والقياسات العقلية قياسات تؤلف على انتاج ما ينبغي ان يفعل ويترك وهي تخالف كلا
من الخطابية والمشورية في ان كلا منهما يكون مع الغير بخلافها ولذلك مقدماتها صادقة واكثرها في الفقهية
بخلاف مقدماتهما فان الانسان ذاكر مع غيره فقد يريد به مكاتبة وقد يريد به الزامه بخلافه مع نفسه وهو اعم
من السياسية فان السياسية تختص بما ينبغي ان يفعل ويترك مما يتعلق بالمشاركة المدنية والقياسات الطبية ما
خلطت عليها تماما من القياسات الفقهية وخاصيا تماما من السياسية فهي مختلطة المقدمات منها والوساطية مختلطة
من الفقهية والاولى المحمودة التي تسمى [illegible] بكتوبه والاستقراء ان يثبت كلي لكلي او يسلب كلي عن كلي لوجود الكلي
الاول في اكثر جزئيات الثاني [illegible] وما كان الاستقراء هو موضوعات المبين لركان حقها ان يكون بمنزلة
الاصغر وما هي تحته بمنزلة الاوسط والكلي الآخر بمنزلة الاكبر ولكن صار الاصغر واسطة وبالعكس مثلا يراد اثبات
ان كل قليل المرارة من الحيوانات طويل العمر فيجعل قليل المرارة اصغر ونحو الانسان والفرس والبغل اوسط ويقال
قليل المرارة اما انسان وفرس او بغل وكل هذه طويل العمر فالاستقراء ايضا راجع الى القياس الاقتراني الا انه الاصغر
في القياس قد جعل فيه اوسط وبالعكس وايضا القياس اقدم عند العقل كما ان الاستقراء اقدم عند الحس كا
المقدمات الاولية انما تكتسب بالاستقراء فيما لا المحسوس ثم انا انما نضطر الى الاستقراء فيما لا يكون بين المحمول والموضوع
واسطة بها يكون البيان فنفتقر الى البيان بموضوعات الموضوع واعلم ان الاستقراء انما هو استقراء لاثبات حكم

على

ثم بلغت اليه معارضتي بالاصل
كتبه مولفه عفا الله عنه

على كلي لكونه في جزئياته مدعيا انه في جميعها من غير اظهار او اعتراف بانه شذ منها شي سواء كانت الدعوى حقة
ام لا اذ ليس المقصود اظهار حق ولا الزاما حقيقيا بل الزاما مشهوريا وقد ظن بعض الناس ان الاستقراء المذكور في
كتاب القياس غير المذكور في الخطابة لما سمع ما ذكر فيه من ان الاستقراء يكون بجميع الجزئيات ولم يفهم ان المراد انه يعني
ايهام ذلك وادعاءه لا على حقيقته **الفصل الثاني عشر** في تحقيق حال الاستقراء قد علمت ان الاستقراء انما هو استقراء
لاثبات حكم الكلي لانه موجود في جزئياته على ايهام انها استوفيت فيما هو تام يستوفي فيه الجزئيات ومنه غير تام
اعلم ايضا ان الاستقراء ليس استقراء لانه لاثبات صغرى او كبرى او نتيجة مطلوب بنفسه بل انما يعرض لحد هذه الامور بعد
الاستقراء واعلم ان كل مقدمة تبين بالاستقراء فهي اما اظهر من المطلوب اي النتيجة او ليست باخفى منه اما الاظهر
فهو من ان المطلوب مجهول وجود محموله لموضوعه وانما من بالمقدمة والمقدمة معلوم فيها ذلك ولكن يجهل لميته فيبين
بالاستقراء او يكون ذلك معلوما فيهما لكن في المقدمة يكون اظهر واما ان لا يكون اخفى فهو يكون فيما اذا كان لاثبات
المطلوب سبيل آخر غير الذي يفتقر الى المقدمة المبينة بالاستقراء وان كان من حيث البيان بهذا السبيل اخفى من المقدمة
واعلم انه اذا اريد بيان الصغرى او الكبرى باستقراء تام امكن ذلك من وجه ولم يمكن من وجه اما الاول فحيث لا يجعل الاصغر
صريحا في القسم المذكور فيه كما انه اذا اريد اثبات ان كل ناطق اما فعال كل ناطق حيوان والحيوان اما مائت او غير مائت و
كل منهما اما [illegible] واما الثاني فكما يقال كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ناطق او كذا او كذا وكل ناطق وكل كذا وكذا فانه
مصادرة على المطلوب الاول واعلم ان الاستقراء الناقص يستعمله في البرهان على جهة المغالطة واما في الجدل فيستعمل
بلا اشكال والتام لا ينفع الا في البراهين وقد يستدل بالاستقراء على جزئي المستقرأ كما يستقرأ فيعلم ان كل ناطق وكل كذا
ناطق بصفة كذا فكما انه يستدل بهذا على ان الحيوان بصفة كذا فان نحو الماشي الذي هو حيوان بصفة كذا كذلك
يستدل به على ان كذا الذي هو من جزئيات الناطق بصفة كذا ولا استبعاد في ذلك فانه لا يستبعد ان يكون نظام
الاول في الناطق لا لاجل جزئي الناطق بل لاجل الاستقراء فيصح باستقراء ان الحيوان تلك الصفة ثم لما احد
الجزئي خطر بالبال وتوهم صفة الحيوان من غير التفات الى ان الناطق بالبال فالتف قياس صحيح واعلم انه كما
كانت الوسائط في نفس الامر اقل كان التاليف اقل كما ان ما يعد في الاستقراء كلما كان اكثر كان الظن اقوى
واعلم ان الاستقراء كما يستعمل لاثبات مقدمات القياس كذلك يستعمل للتنبيه على الاوائل وقد يستعمل للتجربة فيحصل
معه ضرب من اليقين وان لم يكن بالاستقراء كما سنذكره في البرهان ان شاء الله تعالى واعلم ان اكثر الحاجة في التعليم
الاول لاثبات الصغرى بالاستقراء قياسات الاولى ان كل متعلم وكل علم متعلم فكل علم متعلم [illegible]

بعض الناس ونحو انما المثال الاستقراء فاثبت الصغرى بقياس فقال ان كل عدل ملكة يكتسب بالفكرة وكل
ملكة يكتسب بالفكرة فهي علم وقال الآخر انه يمكن ان يكون بدل العدل الفضيلة حتى يكون العدل جزئيا من جزئيات
الاستقراء ثبت بكونه علما ان يكون كل فضيلة علما ونحن نقول لا حاجة الى ذلك بل نقول ان عدل الرجل فلان علم
وفلان كانت ملكة مكتسبة بالفكرة وكل ملكة كذلك علم فكل عدل علم والمثال الثاني يشبه الاستقراء وليس استقراء
وهو ان الدائرة يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط وكل ما يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع
فالدائرة معروفة التربيع وبيّن الصغرى بان قسمت الى اشكال هلالية كل منها يساوي مربعا فلزم ان يساوي
الدائرة المربع فهو ليس باستقراء اذ لم يعتبر فيه الجزئيات بل الاجزاء ولكن لو لوحظت الاجزاء كما يلاحظ الجزئيات في
الاستقراء وان لم يكن بالاستيفاء لانه اذا قسمت الدائرة الى الهلاليات لم يكن بد من بقاء شيء غير هلالي
الا ان هذا لا يمنع الاستقراء كما عرفت **الفصل الثالث عشر** في التمثيل وقياس المقاومة اما التمثيل فهو ان يثبت حكم على
جزئي لوجوده في جزئي آخر وجزئيات اخر فهو يستدعي اربعة حدود الاكبر والاوسط والاصغر والشبيه وحمل الاكبر
على الاوسط انما هو لانه محمول على شبيه الاصغر والمشكل في بيان الكبرى والنتيجة ولذا يرجع الى قياسين والفرق بينه
وبين الاستقراء ان اثبات حكم على جزئي وذلك على كلي وايضا ذلك لا بد فيه من ايهام استيفاء الجزئيات وادعائه
بالفعل دون هذا وان كان فيه الايهام ايضا بالقوة لاثبات كلية الكبرى لان الموجود بالفعل ان حكم هذا الحكم
امثال المعدودة من غير ادعاء استيفاء واما قياس المقاومة فهو قياس يوجد من مقدمة محمودة ان لم يكن اولية
لانتاج مقابل النتيجة التي عليها مدار قياس الخصم وهي المقدمة الكلية الكبرى وهو على وجهين عناد ومناقضة اما
العناد فهو ان يبطل الكبرى فيأتي بعموما من المقدمة المقاومة مثلا اذا كانت تلك المقدمة ان الاضداد علمها علم
واحد فيقال في عنادها لا شيء من المتقابلات بعلم علم واحد وهذا في الحقيقة كبرى لقول المضادات متقابلات
لما كانت نتيجة هذا القياس لا يكون الا كلية لم يمكن ان يرجع الا الى الشكل الاول اما اذا كانت موجبة كلية فظاهر واما
اذا كانت سالبة كلية فلا يمكن ان يجعل من الشكل الثاني في المنتج لها الا عكس المقدمة التي جعلها صغرى كنفسها او الى
عكس الكبرى كنفسها وهذا وان كان صحيحا في كل مادة الا ان البيان به ليس كالبيان بالشكل الاول مع الغنى عنه ولان
لما كان صغرى القياس المقاوم به باقية بحالها حتى انه يجوز ان يقال لان ب ج وكل ج ا فبعينه بان ب ليس
الا ان ب ج ولا شيء من ج ا كان حقيقا بان يسمى قلبا واما المناقضة فهو ان يورد جزئي لا يكون فيه الحكم المدعى في المقدمة
الكلية لابانة فساد كلية الدعوى وهذا انما يرجع الى الشكل الثالث وربما يسميان في المقاومة بالاستثناء كما يقال

كان العلم بالاضداد واحدا لكان العلم بالمعلوم والمجهول واحدا **الفصل الرابع عشر** في الدليل والعلامة والفراسة الدليل هو القياس
المؤلف من صغرى مخصصة وكبرى محمودة مقبولة يعبر عنها بعبارة الاهمال ولكن يراد الكلية وفي الغالب يحذف
الصغرى ويبقى نفس الكبرى دليلا وذلك نحو الحساد ممقوتون والنحويون مودودون ونحو ذلك مما يجعل كبريات
لقولنا هذا حاسد وهذا نحوي ونحو ذلك والعلامة خبر محذوف الكبرى ايضا فيه الاكبر للاصغر لعلامة هي الحد الاوسط
وهي ما هو مدونة او محمودة فان صلحت العلامة لان يحمل على الاصغر ويوضع للاكبر كان من الشكل الاول ويخص باسم
الدليل كما يقال هذه المرأة لها لبن فقد ولدت وان صلحت لان يجعل موضوعا لهما فمن الثالث نحو الحكماء موصوف
لان فلانا ذو فضيلة باضار وفلان حكيم وان صلحت لان يجعل محمولا لهما كان من الثاني وان كان الحمل عليهما
بالايجاب فانه مقبولة للخطابيات نحو هذه المرأة صفراء فقد ولدت فالذي من الشكل الاول يتم والباقيات
ينقضان فانه ليس اذا كان فلان الحكيم فاضلا لزم ان يكون الحكماء كلهم فضلاء ولا اذا كانت كل والدة صفراء
لزم ان يكون كل صفراء والدة والمناسب ان يكون الاول مخصوصا باسم الدليل واسم العلامة مخصوصا بالاخيرين
لان الدليل اقوى من العلامة وما قيل من ان العلامة لا يكون الا على الوجود والدليل اعم ليس بشيء فان العلامة كما تكون على
الوجود فكذلك على العدم وكثيرا ما يكون علامة العدم عدم علامة الوجود واما الفراسة فهي من المستدلين بالشاهد على الغائب
يطلبون القياسات كلها من العلامة ويبنونها علة ويحصلون مقدمة كلية منها ومن الاكبر ويصححون ذلك تارة
بالاستقراء المستوي المسمى بالطرد واخرى بالاستقراء المعكوس المسمى بالعكس وهو الذي يصحح به عكس نقيض المطلوب
وهذا التصحيح بان يعددوا اوصاف الشيء الذي هو كالمثال ثم يبطلوا ان يكون العلامة واحدا واحدا حتى يتعين ان الباقي
هو العلامة ويرد عليه اولا انه من اين علم ان الحكم مستند الى وصف ذلك الشيء لم لا يجوز استناده الى ذاته ولو كان
لازما في كل حكم لزم التسلسل وثانيا من اين علم انحصار الاوصاف فيما عددت وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود
وثالثا ان الاقسام لانحصار تكون بعد الاوصاف لجواز ان يكون الحكم لاجتماع عدة منها او اجتماع المجموع
ورابعا ان الباقي يحتمل ان يكون جنسا تحته انواع او نوعا تحته اصناف يكون العلامة واحدا منها خاصا انهم لا
يميزون بين قولهم فالعلة كذا وقولهم العلة هي كذا وقولهم العلة هي كذا لا انهم لا يمكنهم الا ان يقولوا كذا كلا اما لذاته
او لعلة لكن ليس لذاته فهو لعلة ثم انهم يحتاجون ان يقولوا والعلة صفة لا والصفة علة لانه لا يصح ثم ان قالوا
فاما ان يكتسب صفة او يكون حرصفة كذبوا فان الكل صفات مع ذلك لا يتم قياسهم الا لا يصح وكذا كذبوا ان
قالوا وما هو الصفة انما السائل فلا ... يقولوا وكل صفة له اما ا ب او ج فالعلة اما ب او ج لكن ليس

وقولهم هكذا علم

فالعلة جزلان جرعلية او يقولوا والصنة اما ج فالعلة اما ب اوج لكن ليس ب فالعلة جزلان كل جرعلة ومن
الظاهر انه لا يتم الدليل ما لم يفسدوا هذا وان قالوا ان العلة اما ب كيف كانت اوج كيف كانت فالمنع عليه ظاهر
قياس الفراسة ايضا قياس تمثيلي علاوى واستدلال بالانفعالات والهيئات البدنية على الاخلاق النفسانية فان
الامر كذلك اى كثير من الهيئات البدنية يستصحب انفعالات نفسانية وكذا العكس فاذا عرف من نوع هيئة نفسانية طلب
الفحص عما يقارنها من الهيآت البدنية ويجتهد فى ان يثبت بينهما التلازم والتصاحب مثلا يعرف ان الاسد شجاع
يقارن شجاعته وشجاعة ساير الحيوانات عظم الاطراف العالية فيجعل هذا علامة الشجاعة فاذا راى انسانا عظيم
الاطراف العالية حكم بانه شجاع وان كان هناك خلقان وجب ان يفحص عن انه ايهما يتبع تلك العلامة كما ان فى
الاسد مع الشجاعة كرما ولكن اذا فحص علم ان عظم الاطراف لا يكون علامة الكرم لوجوده فى النمر بدونه فقد علم
ان الواسطة فى الفراسة اعم من الاصغر ومساوية للاكبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الخامس فى كتاب البرهان وفيه اربع مقالات المقالة الاولى تشتمل على اثنى عشر فصلا الفصل الاول فى الدلالة على الغرض
فى هذا الفن قد علمت ان العلم سواء كان مكتسبا مفكرا او لم يكن قسمان تصور وتصديق وان التصديق المكتسب يكتسب
بقياس ما والتصور المكتسب يكتسب بحد ما فاعلم ان كان التصديق على مراتب فمنه يقينى وهو ان يعتقد فى الشئ
مع الاعتقاد بانه لا يمكن ان لا يكون كذلك ويكون ذلك الاعتقاد بحيث لا يمكن زواله ومنه شبيه باليقين وهو الذى
يكون ما خلا اليأس من الاعتقاد الثانى او مقرونا به جائز الزوال ومنه اقناعى وهو الذى معه بالفعل او بالقوة اعتقاد
انه يمكن ان لا يكون كذلك كذلك القياس ايضا على مراتب فمنه ما يفيد الاول وهو البرهان ومنه ما يفيد الثانى
وهو اما الجدلى او السوفسطى ومنه ما يفيد الثالث وهو الخطابى واما الشعرى فلا يوقع تصديقا بل انما يوقع تخييلا
محركا للنفس الى انقباض او انبساط وايضا كما ان التصورات على مراتب فمنها تصور الشئ بالمعانى العرضية التى تخصه
بجملتها او بعمومها وغيره ومنها تصوره بالمعانى الذاتية على وجه يخصه او يعمه وغيره والذى بالذاتيات على وجه يخصه
اما بجميع الذاتيات التى له حتى يحصل منه فى العقل صورة موازية لصورته من غير شذوذ اولا بجميعها كذلك المعرف منه
ما يفيد التميز عن بعض دون بعض بالعرضيات وهو الرسم الناقص او بالذاتيات وهو الحد الناقص او يفيد التميز
عن جميع الاغيار بالعرضيات وهو الرسم التام او بالذاتيات ويسمى عند الظاهريين من المنطقيين بالحد التام وعند
المحققين لا يكفى فى كون الحد تاما اشتماله على الذاتيات التى يفيد تميزه عن جميع الاغيار بل لا بد مع ذلك من اشتماله

ثم بلغت معارضة باصلى كتبه مولفه عفا الله عنه

على

على كل ما يدخل فى حقيقته وان حصل التميز ببعضها ولذا يقال ان قولنا جسم ناطق مائت ليس بحد للانسان مع
حصول ذلك التميز ولذا ليس حد الحد ما قيل من انه قول دال على مميز للمطلوب بالذات بل حده ما فى التعليم
الاول من انه قول دال على الماهية اى تمام ما به الشئ هو هو واذا عرفت هذا فاعلم ان الغرض فى هذا الفن افادة
المواد التى اذا جعلت حدود قياس كان القياس برهانا والمواد التى اذا جعلت اجزاء حد كان الحد تاما
اعلم انه يمكن ان يجعل التصور بوجه مبدأ للتصديق فان كل ما يتعلق به التصديق يصح ان يتعلق به التصور
ولا عكس فان معانى الالفاظ المفردة والمركبات الناقصة متصورة بلا تصديق بها وايضا الاقوال الجازمة تتصور
من جهة حصول معانيها فى النفس وتصدق بها من جهة ان معناها مضافا الى الحال التى فى نفس الامر مطابق لما
حصلت بين الحدين فى النفس بنسبة كذا كذلك الحال بين الحدين فى نفس الامر ولهذا فيشبه ان يكون التصديق كالتام
للتصور والتصور الخالى لا ينفع فى التصديق مطرحة فى العلوم لا يبحث عنها ولذا سمى هذا الكتاب كتاب البرهان
مع انه فى الحقيقة كتاب البرهان والحد ولما علمت الغرض علمت ان منفعته هو التوصل الى العلوم اليقينية و
التصورات الحقيقية التى افضل الفضائل انما يتوسطا استعمال هذه الالة على وجهها الفصل الثانى فى مرتبة كتاب
البرهان لانك انه حق الفن الذى فى البسائط ان يتقدم على الكلام الذى فى المركبات الجازمة الغير القياسية والذى
فى القياس المطلق يتقدم على الذى فى القياسات الخاصة فالفنون الماضية كلها على الترتيب الطبعى واما هذه
الفنون التى فى القياسات الخاصة فلا ترتيبها بحسب الطبع لكن المعلم الاول قدم هذا الفن لان الغرض الحاصل
منه افضل وهو التوصل الى كسب الحق واليقين واما ساير الفنون فمنها ما ينفع فى المشاركات المدنية دون
الخاصة ومنها ما يعلم التحرز عنه ومنها ما يعلم الارتياض به او يدفع به معاند الحق ومنها ما يعلم التقدير على
الجمهور وحملهم على المصالح ومن الناس من راى تقديم الجدل اصوب واستكرة ذلك منه كل الاستكار
ورد عليه كل الرد وليس الامر كذلك بل هذا الحسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه الحق وذلك لان
مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء وكل منهما برهانى وغير برهانى والقياسات البرهانية الاولى ما
يولفه من اوليات او محسوسات او تجربيات والاستقراءات البرهانية هى المستوفية الحقيقية والقياس الجدلى ما الف
من المقدمات المشهورة واستقراؤه مستوفى فى الظاهر ثم لا يخفى ان كل محسوس واولى وتجربى فهو مشهور
ولا عكس كليا وكل استقراء حقيقى استقراء فى الظاهر ولا عكس فالمواد الاولى للجدل اعم مطلقا من المواد
الاولى البرهانية وان كانت للبرهان مواد اخر لا تشارك الجدل وايضا النسب التى بين حدود المواد يعطيها الجدل

وان كانت نفس الحدود قد تفترق عن الجدل والنسب التي بين المواد وان كان لا يعطيها الا انه لا يدفعها
وانما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل فنسب المادة الجدلية والنسب التي يعطي الجدل الى المواد الاول
للبرهان والنسب التي يعطي الجدل الى المواد الاولى للبرهان والنسب التي بين حدودها كنسبة صورة
القياس المطلق الى القياس البرهاني فكما كانت هذه سببا لتقديم فيها على قيد كذلك تلك الا ان عموم صورة
القياس عموم الذاتي للاخص وذلك عموم العرضي لان الشهرة لا تقوم المصدق برهانيا ان لم يكن شبيه هزال
التصديق فمن اجل هذا العموم ينبغي ان يقدم في الجدل على البرهان وحصول ملكة البرهان انما كان على
هذه الصورة فانه انما فطن اولا للجدل ثم البرهان وكذلك اذا طلبت الامور المجهوله فالاكثر ان يتوصل
اليها اولا بالقياسات الجدلية ثم يتخلص منها الى البرهانية للارتياض الا ان المعلم الاول لم يقدمه على البرهان
من جهة حسن الاختيار وتخافه ضياع الوقت وانقضاء الاجل قبل تعريف اليقينيات التي هي الغرض المعتمد
به واما المغالطة فهي وان كانت قبل البرهان زمانا كالجدل الا انها انما كانت تتقدم تقدم الضار والمانع
هذا النافع مع انه لا مشاركة له بوجه ما بالبرهان فلا وجه لتقديمها عليه واما الخطابة والشعر فموضوعهما
الامور الجزئية فهما في غاية البعد عن النفع في الامور الكلية وما يقال من ان الخطابة كانت قبل البرهان
لا ينفع لانها كانت اما على حكم الجدل او على حكم المغالطة على ان التقدم بالزمان من دون مشاركة ما لا ينفع هنا

الفصل الثالث في ان كل تعليم وتعلم ذهني فانما هو بعلم سابق اعلم ان التعليم والتعلم منه صناعي يحصل بالمواظبة
على افعال تلك الصناعة كالكتابة والنجارة ومنه تلقيني يحصل بالمواظبة على اللفظ كتلقين شعر او لغة
ومنه تاديبي يحصل بالاشارة على المتعلم ومنه تقليدي يحصل من الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كان يكون عالما
بان المغناطيس يجذب الحديد ثم راى حجرا يجذب الحديد فتعجب منه لغفلته عن ذلك فنبه على انه المغناطيس
ولكن يخاطب بالاوايل ولا يفطن لها لتصورها في العبارة او في ذهنه فينبه عليها ومنه ذهني وفكري يكتسب
من قول مسموع او معقول يوقع اعتقادا ورايا او تصورا لم يكن وهذا التعليم والتعلم قد يكون بين انسانين
وقد يكون بين انسان ونفسه فمن جهة ما يحدس بالحد الاوسط في القياس يكون معلما ومن جهة
ما يستفيد النتيجة يكون متعلما ثم ان التعليم والتعلم مطلقا واحد بالذات مختلف بالقياس فان الانتقال
الى اكتساب مجهول من معلوم يسمى بالقياس الى من يحصل فيه تعلما وبالقياس الى من يحصل منه تعليما
ثم اعلم ان كل تعليم وتعلم ذهني فلا بد ان يتقدمه علم اما في التصور فتصور اجزاء الحد او الرسم واما في التصديق لا

من ان

من ان يتصور المطلوب اولا ثم يتصور القول المعقول او المسموع ثم يصدق بذلك القول وكذلك التعليم والتعلم
الصناعي ايضا مسبوق بعلم مثلا تعلم النجارة يحتاج ان يعلم ما الخشب وما القدوم وما المنشار ونحو ذلك كما
لمن يحتاج ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب ونحو ذلك هذا ومن الناس من زعم ان هنا قبل التعليم
والتعلم الذهني ليس من الحس فانه قد يحصل ايضا حسي من علم حسي سابق كما اذا ادركت شيئا بالحس ثم نسيته ثم تطلبه
التعلم والتعليم الواقع ح مسبوق بذلك العلم الحسي ونحن نقول من البعيد ان يطلق التعلم والتعليم على ما يستفاد بالحس
او لا يقال لمن ارى انسانا شيئا انه علمه ولا لذلك انه تعلمه الا ان يكون اراه هيئة عمل ليحصل له ملكة صناعية فيكون تعليم
وتعلم باعتبار اخر لا باعتبار الاراءة والروية على ان الاشبه ان لا يكون هنا ايضا تعلم ولا تعليم ولا في شيء من الجزئيات انما
فيها التعرف والتعريف وايضا ليس مراده من سبق العلم اي سبق اتفق بل سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم حاصلا معه حصول
العلة مع المعلول والاحساس الاول ليس كذلك بالنسبة الى الثاني وقال قوم ان قولنا التعليم والتعلم الفكري احسن من قولنا
الذهني لانه يتصل بالحسي ونحن نقول وكذلك الذهني فانه منسوب الى الذهن وهو غير الحس بل الاصح الذهني فانه اعم
من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري يكون بطلب وحركة للنفس الى طلب الاوسط باستعراض الامور الحاصلة لها
حتى تجد حدا اوسط والحدسي لا حركة فيه بل ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط من غير طلب او اذا سنحت احدى
المقدمتين سنحت الاخرى دفعة من غير طلب والفهمي ان لا يكون حصول الوسط بالحركة ولا بالحدس بل بالسماع لا يقال ان الفهمي
ايضا فكري لانه ما لم يفكر لم يحصل له العلم بمجرد السماع لانا نقول انه اذا سمع من المعلم شيئا فلا شك انه يتصوره دفعة فلا يخلو اما
ان يشك فيه اولا فان لم يشك حصل التصديق ايضا دفعة بلا فكره وان حصل الشك فاما ان يرجع الى المعلم مرة اخرى فيحصل
تصديقه فهذا الثاني هو تعلم الفهمي حقيقة لا الاول واما ان يتفكر فيكون تعلما مركبا من فهمي وفكري وليس كالسابق هذا
ثم ان الفكر انما هي حركة للنفس تنتقل من شيء الى شيء وتتردد طالبا الاوسط ولا شك ان هذا المعنى غير موجود ها هنا
فهذا وانما علم ان الشيء الفلاني اذ استحق بر صدق شيء اخر كان التصديق بالاول تصديقا بالثاني بالقوة اما لكونه ملزومه او معا لزوم
او كل نحوه او جزئي تحته او جزئي معه فان الملزوم اذا علم علم اللازم بالاستثنائي المتصل واذا علم وضع المعاند علم رفع معانده
او بالعكس بالاستثنائي المنفصل واذا علم وجود حكم على كل علم وجوده لجزئياته بالاقتراني واذا علم وجود حكم على جميع الجزئيات
تحت كلي كان ذلك علما بوجود ذلك الحكم الكلي وهذا بالاستقراء التام واذا علم وجود الحكم لبعض الجزئيات كان ظنا بوجوده
للكلي وهذا بالاستقراء الناقص واذا علم حكم على جزئي كان ظنا بوجوده للجزئي الاخر وهذا بالتمثيل ثم ان هذه ليست سواء في القوة
بل قوة بعضها اقرب من بعض مثلا قوة العلم بالجزئي التي تحت كلي اقرب الى الكلي من قوة اللازم الى الملزوم فان الجزئيات مستخرجه

في الكل فالعلم بها كان بالقوة فاما اذا قلت مثلا كل ب كان معناه كل واحد واحد مما يوصف بـ ب والعلم بثبوت الاكبر للاصغر
لازم للعلم بثبوت الاوسط له وليس في ضمنه وهو ظ واعلم ان هذا السبق الذي اعتبرناه هنا ليس السبق الزماني بل الذاتي الذي
تارة مع الزماني واخرى مع المعية الزمانية كما اذا ما خطرت بالبال ان هذا الاوسط ثابت لهذا الاصغر واشتغلت بحمل الاكبر
ثابت للاوسط لنحو منه ان ثابت للاصغر فعلمت بثبوته للاوسط وللاصغر معا من غير ان يتاخر معرفة ثبوته للاصغر عن معرفة
ثبوته للاوسط ولا في اقصر زمان

الفصل الرابع في تحديد مبادي القياسات بقول عام اعلم ان مبادي القياسات اما مصدق
بها اولا والتي لا يصدق بها ما لم يفعل فعلا يقوم مقام التصديق من قبض النفس او بسطها لم ينفع في القياسات ولكن لما
اورثت ذلك نفعت وكانت منافعها في الامور الجزئية عند الجمهور نظير منافع المصدق بها في الامور الكلية بل اكثر العوام
اطوع للتخييل منهم للتصديق وهذه مبادي الشعريات والمبادي المصدق بها اما ان يكون التصديق بها على وجه الضرورة
او على وجه التسليم او على وجه الظن الغالب والاول اما ان يكون من جهة ظاهرية وهو المحسوسات والمجربات والمتواترات
او باطنية فاما من العقل او من قوة اخرى والذي من العقل اما من مجرده وهو الاولي نحو كون الكل اعظم من الجزء او معه
غيره والمعين اما ان لا يكون غريزيا فيكون التصديق واقعا بالكسب فلا يكون من المبادي بل بعدها او يكون غريزيا وهو
الذي يعلم بقياس حده الاوسط حاضر عند الذهن كل الحد الاكبر محمولا على الاصغر كان الاربعة زوج فانه معقول بها
في الذهن ابدا انقسام الاربعة الى متساويين وهذه تسمى الفطريات والذي عن قوة اخرى هو الاحكام الوهمية التي يحكم
بها الوهم حكما جزما مخالفا لحكم العقل وهو فيما لا يكون فيه للعقل حكم اولي ولا يكون من المحسوسات ثم يفطر الوهم النفس
للحكم ضروري كاذب فيه كان الانسان اول ما يميز يحكم حكما ضروريا بان كل موجود في مكان وسائر الحيوان انما
داخل العالم ولا خارجه غير موجود ثم اذا كمل العقل وقوي على التاليف والكسب الف قياسا كسب منه بطلان هذا الحكم
وعلم ان ضرورته كانت ضرورة وهمية لا عقلية ومع ذلك التمييز بين القوتين صعب ولكن اذا نظرنا الى موضوع الطرفين
ومحموله فرايناه اعم من المحسوسات ومع ذلك نجد الضرورة الى الجملة في صورة المحسوس حكمنا بانها ضرورية وهمية لم
يلتفت اليها وفرعنا الى الحجة ولعلم ان الموجود والشيء والعلة والمبدا والكلي والجزئي والنهاية ونحوها كلها خارجة عن
المحسوسات بل الحقائق النوعية وكل حقيقة كلية لا تحس لا بالظواهر ولا بالبواطن وان كانت حقائق المحسوسات هذا
واما المبادي المصدق بها على وجه التسليم فاما على سبيل تسليم صواب او غلط والاول اما على سبيل التسليم من واحد خاص فلا ينفع الا
في القياس الذي يخاطب ذلك الواحد والتصديق به انما يجب نحو المخاطب دون القايس او على سبيل تسليم مشترك فيه فاما
ان يكون الاشتراك بين الناس كلهم حتى يكون مشاركا بين الجميع بحيث لا يخلو عنه الشك وان كان اذا احد الميز وحصل نفسه

كانه

كانه حصل في العالم دفعة ولم يعود شيئا ولم يلتفت الى المقاربات ولم يلتفت الى غير العقل امكنه ان يتشكك في هذه وفي المشهورات
المطلقة سواء كانت صادقة او كاذبة او صادقة بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ويكون الاشتراك بين افراد امة واحدة
او ام محصورة وتسمى المشهورات المحدودة او بين الخواص بامعانهم وتسمى هذه والذي يستند الى شخص واحد مقبول القول
مقبولات والثاني هو الذي على سبيل تسليم غلط فهو الشبهات وذلك تسليم شيء لشبهه بشيء الحق في اللفظ او في المعنى
يظن المسلم انه ذلك المسلم لكن يعلم ان كل مسكر خمر ثم يتيم شبه ان المسكر بالقوة ايضا خمر او يعلم ان كل عين باصرة فيسلم
ان القنبار باصرة هنا واما المظنونات فهي التي حكم بها من غير اعتقاد جازم وما شابهها بالمشهورات حتى اذا تعقبت علم
انها ليست منها كالظن بادي الراي ان ينصر الاخ ظالما كان او مظلوما فاذا تعقب علم ان من المشهورات نصر المظلوم
فيما كان او غيره واما السماعيات من تقدا او من جهات اخرى لا تمعن كان من يرى جيوشا ياتيه يظن بالطبع انهم القوم
والمشهورات انما تنفع في القياسات من حيث انها اعتقادات لا من حيث ان مقابلها محال في الضمير ويعلم ان الوهميات
الوهمية اقوى من المشهورات في سد الذهان لنفس الغير المسبقة بها لا من حيث النفع فقد علم من هذه الجملة ان مبادي
القياسات اربعة عشر صنفا محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات وفطريات ووهميات ومشهورات مطلقة ومحدودة
ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات بادي الراي ومظنونات ومخيلات وهنا نوع من المبادي انما هي مبادي
للعلم من حيث انه علم لا للقياس وهي ما يكلفنا المعلم التعلم قبل ما من امور يفهمها وتسمى الاصول الموضوعة والمصادرات

الفصل الخامس في بيان اقسام المطالب ومرتبتها وانواع مبادي العلوم اعلم ان المطالب ثلثة اقسام مطلب ما ومطلب
هل ومطلب لم وكل منها على قسمين فما اما ان يطلب بمعنى الاسم نحو ما الخلا وما العنقا او يطلب به حقيقة الشيء نحو ما الحركة
وما المكان وهل اما بسيط وهو هل الشيء موجود وليس بموجود او مركب وهو هل الشيء موجود كذا او ليس موجود كذا
ولم اما ان يطلب به علة الاعتقاد والقول بشيء او يطلب به علة الشيء في نفسه اما في وجوده او في وجوده كذا واما مطلب
اي والكيف والكم والاين ومتى وغيرها فمرجعها الى الهل المركب بوجه وان اراد احد تكثير المطالب بتعديد كل علم
فليفعل الا ان المطالب المعتبرة في العلوم بالذات هي الاولة ثم ان اي انما يطلب من تواليه وانما يطلب به تمييز الشيء بما يخصه
والبواقي اوسع منها واعرضها لا اخص وانا ريدان نجعل اي مشتملا على هذه البواقي فليفعل ومع يكون المطالب
اربعة اثنان للتصديق وهما هل ولم واثنان للتصور وهما ما واي واما الترتيب بين المطالب فاعلم ان ما الذي بحسب الاسم
اقدم من الكل والذي بحسب الحقيقة بعد هل البسيطة فانه ما لم يفهم معنى اسم لم يمكن طلب انه موجود او لا وما لم يعلم
انه موجود لم يعلم انه له حقيقة حتى يسال عنه فان الحقايق انما يكون للموجودات واذا كان يجوز ان يكون ما مقالا في جواب السوال

اولى حدا في الحقيقة فانه عند السائل ليس الا شرح الاسم حتى اذا علم وجوده صار عنده حدا وهكذا جميع الحدود التي في
اوائل التعاليم من نحو حدود المثلث والمربع وغيرها كلها شروح اسماء المتعلم في اول التعليم ثم تصير حدودا بالحقيقة وبيان
يعلم ان الذي يفهم بالجملة من الاسم بواسطة العلم بالوضع وبين الذي يفهم بالتفصيل من الحد فرق جليل كيف والاول
كل من علم بالوضع والثاني لا يعلم الا المرتاض بالمنطق بل الاول معرفة والثاني علم كان الحس معرفة والعقل علم واما
مطلب اللم فتاخر عن الكل ثم مطلب اللم الذي بحسب القول ربما يتقدم على الذي بحسب الامر في نفسه فربما علمنا بالقياس
انه حرب فعلمنا العلة اعتقدنا انه حرب ثم نعلم انه لم كان حرب في نفس الامر وقد يكون الحد الاوسط الذي هو علة القياس
والاعتقاد هو بعينه علة الامر في نفسه وربما كان حاجة الى طلب اللم لنفس الامر من غير حاجة الى طلب لم الاعتقاد
وذلك كما اذا احسسنا بالمغناطيس يجذب الحديد حكمنا بانه جاذب الحديد من غير ان نطلب لم حكمنا هذا علة وقياسا
ولكنا نطلب انه لم صار المغناطيس جاذبا للحديد واعلم ان الامور المذكورة في مبادي العلوم اما معان مركبة او مفردة فالاول
لا يمكن ان يعطى لها الحد بل انما اوردت لاعطاء التصديق بها وهو ظاهر والمعاني المفردة لا يخلو اما ان يكون اعراضا ذاتية لموضوع
الصناعة او داخلة في موضوعها فان كانت اعراضا لم يمكن ان يكون الابتداء بها الا لاعطاء حدودها لان ما كان من
اعراض موضوع الصناعة انما يعلم وجودها له في تلك الصناعة فان الصناعة انما وضعت لذلك ووجودها مطلقا
هو وجودها للموضوع لما سيتبين بعد ان شاء الله تعالى ان الموضوع لابد ان يكون داخلا في حدودها ولا يكون لها وجود
الا له وان كانت داخلة في الموضوع فلا بد من ان يبين حدودها ووجودها معا لانه ما لم يعرف منها تاما لم يعرف ماهية الموضوع
وما لم يعرف ماهيته لم يطلب ما له وما لم يعلم بعضها لم يعلم تحقق الموضوع فلم يطلب ايضا ما له فقد علم ان مبادي
العلم منها ما يوضع بالحد ومنها ما يوضع بالاثبات ومنها ما يوضع بهما معا **الفصل السادس** في كيفية اكتساب المجهولات
من المعلومات قد يتشكك في المعدوم الذات المحال الوجود انه كيف يتصور وكيف يحكم عليه بشيء فان شيئا من ذلك
لا يتصور الا بحصول الصورة له في الذهن وهذه الصورة لم تكن في الخارج حتى يؤخذ عنه صورة في الذهن فنقول ان هذا المحال
ان كان مفردا فلا يمكن ان يتصور الا بالقياس الى موجود كما يتصور الخلا بانه كالقابل للاجسام ويتصور ضد الله تعالى بانه
كالبارد بالنسبة الى الحار وان كان مركبا كالغول وانسان يطير كان يتصور بتصور البسائط ثم التاليف بينها بالقياس
الى التاليف موجود بين امور موجودة واعلم انه اذا حصل لنا علم بحكم على كل [illegible] بلا استعانة بقياس حصل لنا علم بالقوة بكل
جزئي تحته ولم يحصل علم بشيء منها بالفعل فانا لا نعلم من علمنا انه كل انسان حيوان ان زيدا حيوان الا بعد معرفتنا انه
موجود وانه انسان وبالجملة [illegible] بين ما عرفناه وبين ما عرفنا علمناه سابقا [illegible] وانا اذا عرفنا الموجود وانسان [illegible]

الرقابة [illegible]

لنا بالحس وربما كان يحتاج بعد هذه المعرفة الى العلم وذلك اذا لم يكن ذلك بسبب القياس ولكن لا بد من الانتهاء بالاخرة
الى ما يعرف بالحس او الاستقراء او التجربة هذا وسائل ان يسأل هل يعلم ان كل اثنين زوج ام لا فان قال نعم فيقول فهل يعلم ان ما
في يدي زوج فيقول لا فيقول هو اثنان ولم يعلم انه زوج قيل في التعليم الاول انه اجيب عنه بجواب فاسد وهو انا انما نعلم
ان كل اثنين عرفناه زوج وليس الامر كذلك فانا نعلم ان كل اثنين زوج عرفناه ام لم نعرفه بل الجواب ما علم مما سبق من انه
لا يلزم من علمنا بحال الكل علمنا باحوال كل جزئي تحته بالفعل والتفصيل ان يقال نحن قلنا احد هذين القولين اما ان كل اثنين
عرفناه عرف انه زوج او ان كل اثنين عرفناه ام لم نعرفه زوج في نفس الامر وعلى كل لا يلزمنا شيء واما ما ذكره ماس في ابطال التعلم
والتعليم من ان المطلوب اما ان يكون معلوما فلم يطلب او مجهولا فكيف يعلم اذا اصابه كمن يطلب عبدا ابقا لا يعرفه فانه ان
وجده كيف يعلم انه مطلوبه فجوابه انه معلوم من وجه ومجهول من وجه معلوم من جهة التصور ومن جهة التصديق مجهول
وكذلك العبد الابق يجب ان يكون متصورا بشخصه او بعلامة له ومجهولا من جهة المكان فاذا اصابه كان لذلك سببان
احدهما السبيل وسلوكه والاخر وقوع الحس عليه وكذلك ههنا فيحصل العلم بالمطلوب سببان الاول علمنا بان كل
امثاله وهو العلم السابق والثاني علمنا الحاصل الان بان هذا حرب او معرفتنا به واما جوابه انما هو بشرائط وافلاطن فقد نقض
حاله في التعلم السابق هذا ولما عرفت انه يكون التعليم والعلم الذهني وان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم سابق عرفت ان ههنا
مبادي للتصديق هي معلومة بغير تعليم وتعلم ومبادي للتصور كذلك اذ لو لم يكن لها مبادي كذلك لزم التسلسل المحال
فلابد من مبادي التصديق ومنها مبادي اليقيني **الفصل السابع** في البرهان وقسميه اللذين هما برهان اللم وبرهان الان
اعلم ان العلم المكتسب مثال التصور الحاصل بالحدود والمشاكلات والاوضاع التي يبتدئ بها العلوم وكل تصديق
حق وقع من قياس صحيح ان كذا كذا او ليس كذا ولا حصر من هذا المعنى كل تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق
بان كذا كذا او ليس كذا مع التصديق بانه لا يمكن ان لا يكون كذا والفرق بين التصديقين ظاهر فان الاول يتحقق في الناتج
المطلقة والثاني لا يتحقق الا في الضروريات ما دامت الذات او ما دامت الاوصاف واليقين هو الثاني فان قيل الاول
معنى فهو يقين غير دائم فاعلم ان البرهان حده بانه قياس مؤتلف يقيني والظاهر ان المراد انه قياس مؤلف من يقينيات
لانه قياس ينتج اليقين وان امكن عنايته بكلامه لان تبيين النتيجة ليست الا للبرهان انما هي بخلاف تبيين المقدمات
فيجب ان يكون ما يحوزه في حده ثم ان الاستقراء التام الذي نسميه بالقياس المقسم انما كانت الجزئيات فيه يقينية داخل
في البرهان المفيد للان فانك قد عرفت انه في الحقيقة قياس حقيقي اقتراني فاذا تالف من اليقينيات وافاد اليقين لم
يكن الا برهانا ولا التفات الى زعم من زعم ان لا قياس اقترانيا الا من الحمليات هذا واعلم ان كل برهان كان يقينيا

به بالقوة من حيث العلم [illegible] التصديق

بان كذا كذا اوليس كذا كذلك يفيد علة هذا التصديق وهو الاوسط فان كان الاوسط مع ذلك علة لكون كذا وكذا اوليس
كذا في الوجود فالبرهان لمي والا فاني سواء كان الاوسط معلولا للطرفين اولا بل مساويا او مضايفا او غير ذلك فان كان
معلولا سمي دليلا نحو هذا المحموم ينوب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء وان لم يكن معلولا
سمي برهان الان على الاطلاق نحو هذا المحموم رقيق عرض له بول ابيض خاثر في علته الحادة وكل من كان كذلك يخاف عليه
السرسام فان البول الابيض الخاثر والسرسام لا علية بينهما بل هما معلولان لحركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس وانما
نحوه ومثال اللمي هو هذا الانسان عفن فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من كان كذلك فهو محموم انا
او لازمه يشتد في الثالث واعلم ان الحد الاوسط في البرهان اللمي الذي هو سبب للمطلوب في نفس الامر لا يجب
ان يكون مع كونه سببا لوجود الاكبر للاصغر سببا لنفس الاكبر اولا فالاول كالمثال المذكور فان عفونة الصفراء علة للحمى
الغب والثاني نحو زيد انسان وكل انسان حيوان فان الانسانية علة لوجود الحيوان لزيد في الخارج وليس علة
لنفسه ويجوز زيد حيوان وكل حيوان حساس وللقائل ان يقول بل الانسانية معلولة لوجود الحيوان لزيد فما
لم يكن حيوانا لم يكن انسانا وكذا الحيوانية معلول للحساسية وسنذكر جوابه انشاء الله تعالى في الفصل العاشر واعلم
ان كل ما هو علة للاكبر فهو صالح لان يجعل حدا اوسط في برهان اللم سواء كانت علته بينة او غير بينة الا انها اذا لم تكن
بينة لم يكن القياس بعد برهان لم الى ان تبين العلية وذلك لانه ربما كان السبب سببا بعيدا او جزء سبب فلا يتم برهانا
بوجوده وذلك كما اذا قلت هذا حساس وكل حساس حيوان فانك لا تخلو اما ان تريد بالحساس والحيوان معنى واحد
فلا يكون ما اتسق قياسا بل هذرا او تريد ما هو الحق من ان يكون الحساس بمعنى الشيء ذي الحس والحيوان بمعنى الكل منه
هو جوهر ونفس غاذية نامية مولدة حساسة متحركة فلا شك ان كون الشيء ذا حس فقط لا يكفي لان يكون سببا لكونه حيوانا
بهذا المعنى وان لم يطابق في الوجود غيره فان المطابقة في الوجود لا يكفي لافادة اليقين بل اليقين انما يحصل بما لا يجوز
بديهة العقل خلافه ولا يكفي عدم التجويز الناشي من الاستقراء واعلم ان من المحال ان يكون الشيء معلولا لنفس الاكبر
ومع ذلك علة لوجوده في الاصغر ولا تنافي بينهما اذ لا سواء وجود الشيء في نفسه ووجوده في غيره وذلك كالحركة فانها
فانها معلولة لطبيعتها وعلة لحصولها في الغير فعلم ان علة حصول الاكبر للاصغر لا يلزم ان يكون علة لوجود الاكبر
مطلقا كما ان كل ما هو علة لوجود الاكبر مطلقا علة لوجوده في الاصغر فان قيل اذا اعترفتم بان كل ما هو علة لوجود
الاوسط للاصغر فانه علة لوجوده مطلقا فكيف يكون الاوسط علة لوجوده للاصغر وهو من قلنا ان كل من الاوسط
الاكبر انا وكونا لميا وقد يكون الكون في شيء لازما للذات وقد يكون غير لازم فان كان كون الاوسط

الشيء مطلقا علة لوجوده في شيء لزم
ان يكون الاكبر ايضا علة لوجوده م

الاصغر

الاصغر لازما لذاته وكذلك كان كون الاكبر للاصغر لازما لذاته فحينئذ يلزم التعدد كما قلتم واما اذا لم يكن لازما في شيء
منها او في الاكبر فلا لان العلة بكون ذات الاكبر المعلول وجوده للاصغر **فصل الثامن** في ان العلم اليقيني بما له سبب لا
يحصل الا من جهة العلم بسببه وان الشرط في افادة برهان اللم والان اليقين ماذا او دفع ما يرد على ذلك وبيان ان السبب
التي يكن من حدود البرهان اذا كان حمل محمول على موضوع دائما او وقتا يكون فيه ضروريا من جهة سبب حتى انه
لولا السبب لم يكن بينهما تلك النسبة لم يمكن ان يحصل العلم بها الا من جهة تلك العلة لان المفروض انه لولا تلك العلة
لم يكن النسبة الاعلى وجه الامكان فان علم ان كذا كذا لم يعلم مع ذلك انه لا يمكن ان لا يكون كذا فلا يحصل اليقين فان
تأمل احد بان قال ان فلانا به بياض البول في حمى حادة وكل من به بياض البول في حمى حادة يعرض له السرسام لم يحصل
له العلم بان فلانا يعرض له السرسام الا بعد ان يعلم علة الحمل الذي في الكبرى ولذا اذا قال كل انسان ضحاك
وكل ضحاك ناطق لم يحصل له اليقين بان كل انسان ناطق لانه لا يحصل له بانضحاك الانسان يعلم ان كل انسان
ناطق لانه لا يحصل وان وجب النطق وان قوة النطق يستتبع قوة الضحك ولا يكفي في ذلك الحس لامكان خلاف ما
يحصل بحس واذا كان الاكبر للاصغر لكن لا لسبب بل لذاته ولا يكون بين الثبوت له والاوسط للاصغر كذلك
الثبوت له والاكبر للاوسط بين الثبوت لم يعقد برهان ان يحصل منه اليقين لان المقدمتين لا يمنع من النقيض بما هي لان
موجب الحكم فيها هو الذات ليس السبب حتى يتصور الجهل بالحكم الجهل به فان قيل هنا مما لا يمكن لان الاصغر الواحد
لا يمكن ان يقتضي لذاته شيئين الاوسط والاكبر في مرتبة واحدة بل لا بد من ان يكون اقتضاؤه لاحدهما بواسطة اقتضائه الاخر
قلنا ليس نظر المنطقي الا الى ان المطالب في مادة كذا كذا وفي مادة كذا كذا واما ان تلك المادة هل هي ممكنة ام لا فالى الفلسفة
الاولى على ان ذلك انما هو في الواحد من جميع الوجوه فكثير من الاشياء غير البسائط المطلقة وليست في الحقيقة كذلك ويجوز
ان يقتضي عدة اشياء في مرتبة واحدة فقد حصل مما ذكرنا ان برهان الان قد يفيد اليقين اللازم ولكن لا فيما له سبب
فلا يقيني يفيده هناك واذا لم يكن الرياضي يقينيا في كثير من الامور المنسوبة الى البيت لما انه لا ياخذها من عللها بل من الاثر
لا يقال انا اذا رأينا منحصرا على ضرورة ان لها صانعا علمنا يقينيا لا يمكن ان يزول مع انه استدلال من المعلول على العلة
لانا نقول هنا على وجهين اما جزئي نحو هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور او كلي نحو كل جسم مولف من الهيولى والصورة
وكل مولف فله مولف اما الاول فلا شك ان الاعتقاد الذي فيه في معرض الزوال فان البيت مما يفسد فلا يكون اليقين
الحاصل به يقينيا دائما واما هنا اليقين اللازم واما الثاني فنقول لا نخلو كون الجسم مولفا من الهيولى والصورة اما ذاتيا
للجسم او عرضيا لازما لذاته بلا سبب او لازما له بتوسط سبب فان كان الثالث لم يحصل لنا اليقين بالمطلوب الا اذا علمنا السبب

التنبيه

الذي لاجله كان هذا الحكم وان كان الاوكان فيقول ان الاكبر انما هو لمؤلف والعلة انما هو المؤلف ثم هذا المحمول يحمل اولا
على مطلق المؤلف وبتوسطه على المؤلف من الهيولى والصورة فالاستدلال انما هو من العلة على المعلول فان قيل اذا
يحصل اليقين الدائم من الحق الاكبر الذي يكون لازما للاوسط ولا يكون علة له بل يكونان متقارنين معلولين لعلة
واحدة كحال الاخ مع الاخ فلا يمكن ان يقال ان الاوسط علة لحصول الاكبر للاصغر وذلك كما انا نبرهن على كون هذا العدد
فردا بانه ليس بزوج فلا يمكن ان يقال انما كان فردا لانه لم يكن زوجا بل العكس اولى فان هذا سلوك فيه الى موضوع عن
الذات بخلاف الفردية قلنا مثل هذين الامرين لا يمكن ان يحصل اليقين باحدهما للاصغر بتوسط الآخر فانه اذا حصل
العلم باحدهما من علة فلا يخلو اما ان يكون العلم بالآخر ايضا حاصلا من جهة علته فلا حاجة الى توسيط الاول او لا يكون
حاصلا بل انما يحصل بعد ذلك بتوسط الاول فلا يكونان متضايفين لعدم حضورهما معا في الذهن ثم ان حصل بالاخر
الاوسط وجوب كان الاوسط علة وفرض لا كذلك وان لم يكن باعتباره الا في حد الامكان فهو من اليقين وبالجملة توسط
احد المتضايفين لاثبات المضاف الآخر مما لا ينبغي ان يسمى قياسا فضلا عن ان يكون برهانا فان تحصيل العلم بان زيدا اخ
هو نفس العلم بان له اخا او مشتمل عليه وكذلك الاستثناء ايضا لا يفيد اليقين في هذه المادة مثلا اذا استثني انه ليس
بزوج فاما ان لا يكون عن علة فلا يكون يقينيا فلا يكون العلم بكونه فردا يقينيا او يكون عن علة ولا يكون علته
الا فقدان حد الزوج ولا يمكن فقدان حد الزوج الا بان يوجد حد الفرد اولا فلا يكون لتوسيط الاستثناء فائدة هذا
وقياس الخلف لما كان ينحل الى المستقيم كان مندرجا في تجويز ان يكون برهانا لكن برهان الان فقط ثم اعلم ان
انه لما كان مرادنا هنا اليقين التام الدائم لم يكف في افادته مجرد ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر بل لا بد مع ذلك
من ان يكون الاوسط دائم الوجود للاصغر ليدوم ما يوجبه فيدوم اليقين به فظهر ان اكثر الامثلة المورودة هنا في التعليم
مسامح فيها هذا حال الاوسط مع الاكبر واما حاله مع الاصغر فاعلم انه يجوز ان يكون الاصغر علة له بلا واسطة ولا بواسطة
فلذلك ان يكون الاوسط علة لبعض احكام الاصغر ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها فيكون الاوسط
علة له ومع ذلك يكون علة للحكم له فان قال قائل انا اذا جعلنا حد برهان اللم كبرى قياس فكيف يكون حال هذا
القياس قلنا اذا ثبت الاكبر للاصغر بعلة كانت تلك العلة علة ايضا لثبوت الاكبر لكل ما يوصف بالاصغر فيكون
هذا القياس ايضا برهانا لانه لم يشترط فيه ان يكون العلة قريبة واما ما يأتي من ان البرهان اذا اعطي العلة البعيدة
من الاكبر لم يكن برهان لم فالمراد منه انه اذا لم يلاحظ العلة القريبة اولا ولم يحصل اليقين بالبعيدة بتوسطها لم يكن برهانا
لم الا مطلقا الفصل الثاني في كيفية تعرف المسائل لثبوت محمولها لموضوعها عن سبب وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها

ان

ان قلت اذا لم يكن بين الموضوع والمحمول سبب في الوجود يوجب النسبة بينهما فكيف يحصل العلم بتلك النسبة قلت الله
ان كان بينا بنفسه ثبت فيه اليقين من غير بيان وان لم يكن بينا بنفسه لم يمكن تحصيل اليقين به لما عرفت الا بالاستقراء
وهو لا يفيد اليقين لانه لا يخلو اما ان يكون وجوب المحمول للجزئيات الموضوع بينا بنفسه او لا يكون بينا بنفسه فان كان
فلا يخلو اما ان يكون البيان بالحس او بالعقل والاول لا يفيد اليقين الدائم والثاني لا يجوز لانه لا يجوز ان يكون هذا المحمول بينا
ثبوته للكلي الذي يتميز في جزئياته فان ذاتي الشيء بين الثبوت له فلا يطلب اثباته بالاستدلال ولا ان يكون عرضيا الا بما
لذلك الكلي حتى يكون العلم بتلك الجزئيات بتوسط ثبوته لذلك الكلي الذي هو داخل في قوامها فان هذا طلب وقد فرض
لا كذلك ولا يجوز ان يكون عرضيا للكلي وذاتيا للجزئيات لاستحالة ان يكون لشيء ذاتيا لجميع الجزئيات ومع ذلك عرضيا للكلي
فان عارض الطبيعة عارض لجزئياتها وان كان الثاني اي لا يكون وجوب المحمول للجزئيات بينا بنفسه فاما ان يبين بسبب ان لا يفيد
اليقين فكيف يفيد اليقين بحكم الكلي او بيان يفيده فانما بالسبب وهو لا يمكن الا ان يقال باستقراء آخر وهكذا الى ما لا نهاية له
او بسبب ولا بد ان يكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا فان كان ناقصا فالحاجة الى الاستقراء وان لم يكن ناقصا فلا يقع في
احكام الجزئيات ايضا فقد علم انه لا استدلال هو ما بين بنفسه او لا يمكن ان يبين بحيث يحصل العلم اليقيني به فان قلت ان
التجربة مما يفيد العلم عندكم وليس من قبيل الاستدلال بالسبب قلنا بل هي ايضا من الاستدلال بالعلة لانا لما تكرر منا رؤية السقمونيا
مسهلا تكررا كثيرا حكمنا بان اسهاله ليس اتفاقيا فان الاتفاقي لا يكون دائما ولا اكثريا فعلمنا انه امر يوجبه السقمونيا طبعا او
لا يصح هنا اختيار فانا نحكم بانه مسهل من حيث ان فيه قوة مسهلة وان القوة المسهلة اذا صادفت محلا قابلا وكان المنفعل مستعدا
حصل الاسهال فهذا العلم بتوسط السبب وهو القوة المسهلة فان قلت اي فرق بين الاستقراء والتجربة حتى صارت التجربة
مفيدة لليقين والاستقراء لا يفيد الا اذا كان مستوفيا قلنا ان التجربة انما تفيد العلم لمقارنة قياس بها وذلك القياس ما ذكرنا
فهي بالحقيقة معدة للافادة لا مفيدة ومع ذلك لا يفيد علما كليا مطلقا بل بشرط فانها انما تفيد ثبوت ذلك الحكم للناس الاكثر
الذي تكرر احساسه مقرونا بالحكم دائما ان لم يكن مانع في النواحي التي تكرر فيها الاحساس فقط فانا استفدنا منها في بعض المواد
حكم كلي فليس ذلك عن التجربة بما هي تجربة بل عن سبب آخر مباين لها ولهذا جعل الجواب عاينا لانا لو توهمنا ان لا اناس
في بلاد السودان فلا تتكرر على الحس الا الناس السود فهل يحصل منا اليقين بانه لا انسان الا وهو اسود ام لا فان حصل
فهو خطأ وكذب وان لم يحصل فما بال التجربة توقع اليقين في مادة ولا توقعه في مادة اخرى لانه لا يلزم الا ان يوقع الظن
بانه لا انسان في تلك الناحية الا وهو اسود ولا يولد انسان من هؤلاء الناس المجربين الا وهو اسود لا مطلقا [illegible]
لحريم تقتضي ان يكون التجربة موقعة لليقين في اي مادة يكون كيف وكثيرا ما يغلط في التجارب حتى يؤدي الى الباطل غير

علم انه اخذ في التجربة ما جرب عليه بالذات ولم يوخذ ما بالعرض مما هو اعم منه او اخص منه مكانه حكم بانها تفيد اليقين
ذلك انا اذا علمنا اوصاف الشيء ثم وجدنا الشيء يوجد بوجوده امر فان كان ذلك عن وصف له عام او خاص علم انه ليس له
الحكم وان كان لوصف مساوي لم يعلم انه اما سبب له او مقارن لسبب فيحصل به اليقين فاذا ميزنا بين الاوصاف فيحصل
او الخاص مكان المساوي كانت التجربة غلطا يفيد الغلط فقد علم مما عرفت ان الفرق بين الاحساس والاستقراء والتجربة
ان الاحساس لا يفيد رأيا كليا غلطا فيها والفرق بينهما ان الاستقراء لا يفيد الا ظنا والتجربة تفيد يقينا بكلي بشرط الشرائط المذكورة

الفصل العاشر في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم والشيء علة لانتاج فصله وانه كيف يحمل جزء الشيء من الحد
على الشيء وبيان الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة اعلم ان من المشكلات انه كيف يكون الحيوان سببا لكون
الانسان جسما او حساسا مع انه ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن حيوانا فان الحيوان متعلق الوجود
بهما ثم انه كيف يحمل الجسم والحساس على الحيوان وهو بمنزلة حمل الواحد على الاثنين فنقول ان الجسم قد يوخذ من حيث انه
جوهر ذو طول وعرض وعمق بشرط ان لا يدخل فيه معنى اخر حتى اذا اقترن به معنى اخر مثل الحس والاغتذاء ونحوهما كان معنى منضما
اليه من خارج ويكون مادة وقد يوخذ من حيث انه جوهر ذو طول وعرض وعمق فقط لا بشرط ان لا يدخل فيه معنى اخر
بشرط ان يدخل حتى اذا اقترن به الف معنى ويصدق على الجملة انها جوهر ذو طول وعرض وعمق كانت الجملة جسما فلم يكن تلك
المعاني خارجة عنه منضمة اليه ويكون جنسا فالمعنى الاول لا يحمل على الحيوان لانه جزؤه واما الثاني فيحمل لانه يصدق على
الجملة انه موجود لا في موضوع وانه ذو طول وعرض وعمق فلم يكن المحمول هو الجزء وقد يوخذ مع الامور الخارجة عنه فيكون نوعا
اذا تقرر هذا فنقول ان الجسمية التي يتقدم ثبوتها للانسان على ثبوت الحيوانية له انما هي الجسمية بمعنى المادة وهي بهذا
المعنى لا يحمل عليه واما الذي يحمل عليه فانما هو الجسمية بالاعتبار الثالث وهي الجسمية المتضمنة لمعنى الحيوانية حتى ان الحيوانية
صارت جزءا لها كما انها هي كانت مادة كانت بالعكس فان الانسان ليس جسما الا بالجسم الذي هو حيوان فلولا الحيوانية
لم يحمل عليه فالجسم المحمول انما وجوده من وجود نوعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده لا بالعكس بل وجوده عين وجود
النوع ولو سلمنا ان الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فلا امتناع في ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان
للفرق الحقيقي بين وجود الشيء في نفسه ووجوده لشيء وكذلك الحال في فصل الجنس فانه بمنزلة جنسه في انه جزء وهو اي الجنس
اعم من طبعه وان كان في الوجود مساويا له فلا يوجد الحساس مثلا الا انسانا ما او يوجد اولا الحيوان هذا في المعاني
المركبة واما الامور البسيطة فالامر فيها اظهر فان اللون مثلا لا يمكن ان يوجد الشيء الا وقد وجدت له البياضية مثلا فان
يكون لونا ولا بياضا او سوادا ونحوهما فان فصل الجنس وجنسه لا يوجد النوع الا بتوسط وجوده للجنس فان قلت اذا قلنا كل انسان

المشكلات

حساس

حساس وكل حساس حيوان حصل العلم بان كل انسان حيوان علما يقينيا لا يزول قلنا ليس كذلك اذ ليس يقيني ان كل
حساس حيوان فان الحساس لا معنى له الا شيء ذو حس وهو اعم من ان يكون ذا اغتذاء ونمو وحركة او لا يكون وان اختص
في الوجود بالحيوان الا انه يوجد للحساس لا من حيث انه فصل بل من حيث انه علة لكون الشيء ذا حيوة واغتذاء ونمو
وحركة ارادية كما يوضح في باب العلل ما خذها حدا اوسط الفصل الحادي عشر في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها
وعليتها وسائر شرائطها لما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة كانت اقدم منها بالذات ومعنا في البرهان وفي
المعرفة من جهة ان النتيجة يعرف بها ولذلك وجب ان يكون مناسبا للنتيجة داخلا في حد العلم الذي فيه النتيجة او في علم
يشارك ذلك العلم على نحو ما بين ولا بد ان يكون صادقا لينتج الصدق ولا بد من ان تنتهي الى مقدمات اولية بينة بانفسها
فكل ما لم يكن مقدماته مستجمعة لهذه الشرائط فهو خارج عن البرهان فاحتجاج الطبيب على ان الجراحات المستديرة عسر
برءا بان المستدير اكثر احاطة دليل لا برهان لانه استعمل كبرى هندسية من غير ايضاح علة مناسبة فاعلم ان الاقدم عندنا هي
الاشياء التي نحسها ونعرفها اولا فهي الاعرف عندنا والاقدم عند الطبع من الشيء ما اذا ارتفع ارتفع ذلك الشيء من غير عكس ولا
عرف عنه ما يقصده الطبيعة فيقصده في الوجود فالاقدم والاعرف عندنا هي المحسوسات والكليات الجنسية اقدم عند الطبع
من النوعية والاقدم والاعرف عند عقولنا ايضا لان العقل اول ما يدرك يدرك المعنى العام ثم ياخذ في تفصيله وليست اعرف عند
الطبع بل الاعرف عنده الانواع لان النوع هو الكامل المحصل وايضا لو كان مقصود الطبيعة الجنس لما كثرت انواعها فما
عندنا فهي اشد تاخرا واقل معرفة فاعلم انا في سبيل الاستفادة يلوح لنا ما هو اقدم عندنا واشد تاخرا على الاطلاق عند
الطبيعة وهي الجزئيات ولكن اذا اردنا ان نحصل الكليات تحقيقا كليا لا استقرائيا فلا بد من الابتداء من الاعرف عندنا
الاقدم بالطبع على الاطلاق ونتدرج في النزول حتى يبلغ النوع الاخير فهناك يتم التعليم ولا ننزل الى الاشخاص فان النوع
الاخير هو الاعرف عند الطبيعة فهذا سبيل وسبيل اخر ان ناخذ من البسائط الى المركبات وذلك اذا كان البسيط اعرف عندنا
من المركب فحينئذ يكون برهانا لانه سلوك من الاسباب واما انه هل هو اعرف عند الطبيعة فنقول اما البسائط التي هي اجزاء
المركب فيشبه ان يكون المركب اعرف منها ويشبه ان لا يكون لانه مقصوده الا المركب واما البسائط التي هي علل كالفاعل و
الغاية فيشبه ان يكون اعرف اقدم من المركب عند الطبيعة كما ان منها يكون برهانيا البتة واما السلوك من الجزئيات
الى الكلي على سبيل الاستقراء او من المركبات الى البسائط فهو دليل ليس ببرهان الفصل الثاني عشر في مبادئ العلوم البرهانية اعلم
ان مبدأ البرهان يقال على مبدأ البرهان بحسب مطلق العلم وهو المقدمة التي لا يكون ذات وسط اصلا فلا يتقدمها مقدمة اصلا
وعلى مبدأ البرهان بحسب علم ما وهو مقدمة لا يكون ذات وسط في ذلك العلم الذي هي فيه بل يكون موضوعة وضعا

لكن يكون لها وسط مبين في علم آخر او في ذلك العلم في مرتبة بعد مرتبتها ويسمى القبيل الاول العلوم المتعارفة والمقدمات
الواجبة القبول واما القبيل الثاني وكل ما يلقى الى المتعلم في ابتداء التعليم وان كان حدا فالقدماء يسميه الوضع والفرق بين الحد
والمقدمة وان كان بعض الحدود بصورة المقدمة ثم يخص المقدمة الملقاة بالاصل الموضوع ويسميها بعضهم بالمصادرة
وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى المقبول بالمساهلة الذي لا يكون في نفس المتعلم راي يخالفه والى المتوقف الذي يخص
المتعلم بيانه بعد ذلك وربما خصوا الاول باسم الاصل الموضوع وربما قالوا الوضع على كل اصل موضوع سواء كان له
اولا في نفس المتعلم ما يخالفه او لا وربما سمي في التعليم الاول بالوضع كل راي يخالف الظاهر يلزم قائله كان يقال ان لا حركة ومنها
قصر المتعلم عن تصور الاوليات في العقل فيصير بالقياس اليه اوضاعا مثل ان اتصل عليه الى فطرتها او عارض يعرض لكيد
او شوش بآراء مقبولة او مشهورة بخلاف الاولى وربما كان اللفظ الملقى الى المتعلم غير مفهوم فلا بد من ان يبدل الى
ما معناه فلا بد ان يفهم والعوض كثيرا ما يكون الكلية البعيدة عن الخيال وفي مثله قد يكون التفهيم بالاستقراء وبالجملة
فمبادئ العلوم حدود ومقدمات واجبة القبول باول العقل او بالحس او بالتجربة او بقياس بديهي ثم اصول موضوعة
وهي ليست لازمة لكل علم بل كثير من العلوم لا يستعمل فيها الا الحدود والاوليات كالحساب ثم لا يخفى انه لما كان البرهان
يوقع التصديق اليقيني وكان انما يوقعه بسبب المبادئ وجب ان يكون التصديق بالمبادئ اكد وايضا التكذيب بمقابلاتها
اكد لان كل ما يكون علة لشيء في معنى يشتركان فيه بحيث يكون ذلك المعنى انما حصل في المعلول من العلة فذلك المعنى
في العلة اكد ولا تفهمن من هذا ان يكون ذلك المعنى في المعلول ناقصا او مخلوطا بالضد كما يفهم من كون الشيء اشد او اكبر
من الآخر بل المراد انه يكون للعلة اولا وبالذات وللمعلول بالعرض وبالواسطة ومع الالتفات الى العلة هذا واعلم
لما قيل في التعليم الاول ان جميع التي ناخذها وهي متوسط من حيث لم يبينها انه كان اخذها بما هو مظنون عند المتعلم
فهو اصل موضوع لا على الاطلاق بل عند ذلك فقط وان كان اخذها بما ليس للمتعلم ظن او له بضده ظن فهو مصادرة
ظنوا ان مراده ان الفرق بين الاصل الموضوع والمصادرة ان الاصل الموضوع ما يظنه المتعلم بادنى تامل والمصادرة
ما لا سبيل الى تحصيله وليس كما فهموا اذ لا يخلو المراد بالتامل اما ان يكون التامل في انكشاف مفهوم اللفظ بان
يكون الشيء من حقه ان يعلم ولكن يذهب عنه المتعلم لنوع غفلة منه عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل لطلب الحق
في صدقه فان كان الاول فهو غير مختص بالاصول الموضوعة بل ربما كان في الاوائل الحقيقية وان كان الثاني فنقول
هذا الانكشاف لا يكون الا بالوسط فيدخل في الاصول الموضوعة جميع المطالب القليلة الاوساط فيلزم ان يكون
كثير من المسائل الهندسية التي يفطن لها المتعلم بادنى تامل من الاصول الموضوعة وهذا محال لان الاصول الموضوعة ما

هي المقدمات المجهولة بانفسها التي من حقها ان تبين في صناعة اخرى اذا كان المتعلم قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم والمصادرة
كذلك الا ان المتعلم لم يظنها بل ظن مقابلها او لا بل الاثبات المصادرة لا تخص ما يبين في صناعة اخرى بل كل ما يكلف
المتعلم تسليمه وان لم يظنه سواء كان من المبادئ او من المسائل التي تذكر مرتين فلا تبين في الاولى وتبين في الثانية وقد
علم مما قلناه في الفرق بين الاصل الموضوع والمصادرة انه يجوز ان يكون مبدأ واحد اصلا موضوعا ومصادرة بالنسبة الى
متعلمين انه يمكن اجراء هذا الاعتبار في مبادئ المسائل اذ كان للعلوم مبادئ كذلك لكثير من مسائل العلوم بانفرادها
مبادئ نظامي في المهندسات ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية يحتاج الى بيان وهو بيان وجود الدائرة فانه
غير بين فان سامح المتعلم في التسليم فهو اصل موضوع والا فمصادرة ومنهم من وهم كونه موضوعا لاجل ان التصديق به قد يشكل
قليلا ثم يندفع الاشكال بادنى تامل وكذلك بالفرجار ونحن نقول ان هذا المتعلم اما ان يكون قد صدق بوجود الدائرة و
تصورها على حدها فكيف يمكن ان يشك في الحكم بتساوي هذه الخطوط وان بلغ الى ان شك في ذلك مع التصور والتصديق
المذكور فالفرجار لا يفيده وكيف يمكن اثبات الامر العقلي بامر حسي ولا تبين بالآلات تساوي خطوط محدودة وسطح الدائرة
قابلة لخطوط غير متناهية وان لم يكن صدق بوجود الدائرة والفرجار انما وسط لاثباتها فهو لا يكفي لاثباتها اذا عرفت هذا
فنقول ان معنى كلام المعلم الاول ان كل ما يوخذ ويكلف المتعلم قبوله من غير بيان وهو محتاج الى البيان ووقع للمتعلم
ظن به فهو مصادرة وربما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمعوه من المعلم الاول من ان الاصل الموضوع احد قسمي الا
وسط لم فهو هو انهم جعلوه الاوسط في نفسه وليس كذلك بل المراد ما الاوسط لبرهان ذلك العلم واعلم ان المقدمات البرهانية التي
مطالب كلية من مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في المطالب الكلية اي التي تشبه البرهان من مواد تشبه ضرورية فقط
اذا كان المطلوب ممكنا فالقياس عليه من الممكنات واما المغالطات الجدلية فلا يلزم ان يكون من الضروريات بل ربما كانت
شنعة لم ربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن انما تستعمل في المغالطات الجدلية لكونها خلاف المشهور **المقالة الثانية** تشتمل
على عشرة فصول **الفصل الاول** في بيان انه لا بد من انتهاء البرهان الى مقدمات ضرورية وابطال ما توهم من بطلان البرهان و
ما توهم من البيان الدوري في مبادئ البراهين وبيان ضرورية المبادئ وكليتها اعلم ان مبدأ البرهان لما ان يكون وضع
واعرف منه وظن بعضهم فاسدا انه لا يكون علم الا ببرهان اختلف فيه الذين احدهما انكار البرهان والثاني القول بالدور
اما الاولون فاحتجوا ان البرهان لا يكون الا بمقدمات انما تعلم ببرهان وهكذا الى غير نهاية فيفتقر كل برهان الى مطلوب
فتحليل القياسات الى ما لا نهاية وهو محال وان بني البرهان على مقدمات غير بينة لم يكن برهانا فان المبني على غير البين
غير بين واما الآخرون فذهبوا على ذلك انه لا بد من القول بالدور حتى يبين بعض المبادئ ببعض وبالعكس حتى لا يلزم الافتقار الى ما

هو اصل موضوع بالنسبة الى المتعلم وكان احد
[illegible] ولم يحصل للمتعلم ظن به

والزيات باطلان مبنيان على الوهم المذكور ونحن نقول ان الشئ اما ان يكون مجهولا او معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته
او بالبرهان ولو لم يكن في الوجود معلوم بذاته لم يكن قولهم ان كل شئ مجهول لانه لم يكن معلوما ولا قولهم ان كل معلوم فهو معلوم
بالبرهان ثم كيف يقال ان كل يقيني انما هو بالبرهان مع انك علمت ان البراهين انما تكون بمتوسطات ولا يمكن ان
يكون بين كل متوسطين متوسطات بعدد ما بين الطرفين الاولين الا لاجل في كل ترتيب عددي ان يكون واحد تاليا
للاخر واذا ثبت التالي بين متوسطين بطل قولهم كل شئ له برهان فقد علم انه لا بد من معلوم بنفسه عنده تنتهي سلسلة البرهان
واما ما حسبوه الاخرون بيانا من طريق الدور فلا يصلح للبيان لوجوه الاول انه يلزم ان يكون شئ واحد اعرف واقدم
من الاخر واخفى واشد تاخرا منه ايضا من جهة واحدة لا من جهتين كان يكون احدهما بالقياس الينا
والاخر بالقياس الى الطبيعة بل كل منهما بالقياس الينا او الينا والى الطبيعة معا والثاني انه يكون مصادرة وبيانا للشئ
بنفسه فان بيان الشئ بما يتبين به بيان له بنفسه والثالث انه تقدير في ... الاول ان البيان بالدور انما يكون في حدود
متعاكسة على انفسها وهذا لا يتفق في البراهين ومباديها الا قليلا هذا على انهم انما ... من التسلسل لا الى نهاية
ولا ينفعهم بل هو بعد لازم عليهم ولكن في موضوعات متناهية هذا ثم ان مفاد البرهان لما كان العلم الذي لا يتغير لزم
ان يكون المقدمات ايضا معلومة بعلم لا يتغير وهذا الحد معنا في الضروري ولنعد هنا اقسام الضرورة وان سبق ذلك سابقا
فاعلم ان الضرورة اما في الوجود المطلق وفي العدم المطلق او في وجود حمل او عدم حمل وهذا على خمسة انحاء الاول ما دام
في الايجاب او السلب على الاطلاق نحو الباري واحد او ليس بجسم والثاني ما دام فيهما ذات الموضوع موجودة نحو كل
انسان حيوان والثالث ما دام ما اتصف الموضوع بالوصف العنواني نحو كل ابيض ذو لون مفرق للبصر والرابع ما كانت
ضرورته بشرط وجوده وهذا عام لان كل موجود فهو ضروري الوجود بشرط الوجود ولكن انما يفرد بالذكر فيما لا يكون المحمول
ضروريا ان لم يخصص بالشرط والخامس ما كانت ضرورية مشروطة لا بوضع او حمل بل بوقت كان لا محالة نحو القمر
منكسف بالضرورة اي في وقت كذا وبعض الشجر مورق بالضرورة اي في الخريف ووهم من توهم ان هذا القسم هو الرابع لان
القمر منكسف ما دام منكسفا فاسد اذ هنا يوجد وقت لا يمكن ان لا يكون القمر فيه منكسفا وثمة لا يوجد وقت كذلك وان
كان ذلك الاعتبار عاما للجميع كما قلنا واعلم ان القسم الرابع لا يدخل في انتاج النتائج البرهانية الضرورية نعم ان كانت من مواد
امكانية اكثرية صلحت لانتاج النتائج الممكنة الاكثرية والاقسام الباقية كلها تدخل في انتاج تلك النتائج كل في انتاج مثله
وانما يدخل لانها من جهة ضرورتها تفيد التيقن فتصلح لان تفيد العلم الغير المتغير واعلم انا في كتاب القياس كما اطلقنا الكلية
كما اطلقنا كل ج ب بالضرورة اردنا ان كل ما يوصف بج كيف وصف دائما او وقتا ما فهو موصوف بب في كل وقت وان

لم

لم يكن ج واما في هذا الكتاب فانما نريد بان كل ج فهو ب ما دام ج لان المحمولات هنا حدود واجناس وفصول
عوارض ذاتية لازمة وضرورية هذه ليست الا على هذا الوجه فان الشئ اذا وصف بنوع لزم ضرورة ان يتصف بحده وجنسه
وفصله ولوازمه ما دام موصوفا بذلك النوع فان زال الاتصاف زال الحد وكثير من الفصول والجنس ربما زال كما
اذا استحال الابيض اسود وربما لم يزل كما اذا استحال اسود ولما شرطنا في المقدمات البرهانية ان يكون كلية لزمنا تحقيق الكلي
فنقول ان معناها كان في كتاب القياس انه ليس شئ من افراد الموضوع الا والمحمول ثابت له او منفي عنه سواء كان في كل
زمان او في زمان دون زمان واما هنا فيشترط في الكلية ان يكون الحمل في كل زمان يكون الافراد متصفة بالوصف
العنواني فان هذه الكليات ضروريات وكان انتفاء الحمل بالنسبة الى بعض افراد الموضوع ينافي الضرورية كذلك
انتفاؤه في بعض الازمنة لانا انما اثبتنا في كتاب القياس الضروريات التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة
المطلقات ولم يكن كلية المطلقات ما تبطل بالخلف في الزمان لانا نقول انما كانا نأخذها مطلقات بان نرفع عنها قيد
الضرورة فان المطلقة لم يكن مطلقة الا من جهة امكان اشتراط الضرورة وعدم امكان اشتراط الضرورة الحقيقية لا من جهة
~~امكان اشتراط هذه الضرورة وعدم امكان اشتراط الضرورة الحقيقية~~ الا من جهة اشتراط الضرورة بالفعل فالقضايا التي
فيها هذه الضرورة انما يكون مطلقات اذا خلت عن جهة الضرورة وسائر الجهات ولذلك لم يخل بها الاختلاف في الزمان وعند
البرهان وان كانت خالية في اللفظ عن جهة الضرورة الا انه لا بد من نيتها فيها وايضا انما لم يكن الاختلاف هناك مخلا
لانه انما اعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع وهنا يعتبر عند اشتراط اتصافها بالوصف العنواني فانتفاء الحمل في ذلك
الزمان الذي لم يكن انتفاؤه فيه مخلا غير مخل هنا ايضا فان ذلك زمان عدم اتصاف الموضوع بالوصف

الفصل الثاني

في بيان معنى المحمول الذاتي الذي يشترط في البرهان ورد اوهام الواهمين في ذلك وبيان ان العرض الغريب اذا استعمل في
صناعات البرهان فعلى اي وجه يستعمل لما كان من الواجب ان يكون مقدمات البراهين ذاتية المحمولات لموضوعاتها
لانها لو لم يكن ذاتية لم يكن عللا فلا بد لنا من تعريف معنى الذي بالذات فاعلم انه يقال على وجوه وجهان خاصان
بالحمل والوضع وهما المعتد بهما في البرهان الاول كل ما يكون مقولا في طريق ما هو من جنس الشئ وجنس جنسه وفصله
وفصل جنسه وحده ومقوماته كالخط للمثلث والنقطة للخط والثاني كل عارض يؤخذ في حده المعروض الذي هو موضوعه
المثلث كالانف في الفطوسة والعدد في الزوج والخط في الاستقامة والانحناء او موضوع المعروض كالخارج من التوازيين
المساوي زواياه لقائمتين او جنس المعروض الذي هو موضوع المثلثة فان ساوى موضوع الصناعة في حده فقد علم
ان كل محمول برهاني فهو اما مأخوذ في حد موضوعه او الموضوع او ما يقومه مأخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث او

الباب في ان العرض الغريب لا يستعمل في البراهين م

او دخل تحته والاخص منه ... بعدم دخول موضوع الصناعة م

تخصيص يلحق كا لحظ المساوي فانه لا بد من تخصيص المساوي بالمساوي لحظ فكل محمول اشتق فيه الامران فهو عرض
مطلق غير ذاتي ولا داخل في صناعة البرهان هنا وقد يطلق العرض الذاتي على اخص مما ذكر وهو الذي يعرض الشئ لذاته
لا لامر اعم منه ولا اخص منه كالضحك للانسان واما الوجوه الاخر الذي بذاته الخارجة عن عرضنا ههنا فمنها ما لا
يقال على موضوع ولا في موضوع ومنها ان يكون الشئ سببا موجبا للشئ كا من قال ان الذبح ينتج الموت بذاته لا كما
يتفق الانسان ان يعثر على كنز اتفاقا ومنها ان يكون الشئ عارضا اوليا للشئ بمعنى انه لم يكن عروضه له بواسطة شئ
بينه كالبياض للسطح بخلاف الجسم فانه بتوسط السطح واعلم ان من الناس من جوز في الذاتي هنا على ما فهمنا كونه
ايساغوجيا وهو المقوم وهو العلة ولكن لا كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلحان لان يجعل شئ منهما حدا اوسط
بل المادة ثم ما يجري مجراها وهو الجنس والصورة وما يجري مجراها وهو الفصل ثم لما سمع قسم الذاتي لم يعلم انها قسمة المحمول
بل توهم انها قسمة المأخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات ما هو محمول ما خوذ في حد الموضوع ومنها ما
هو موضوع مأخوذ في حد المحمول وممن سمع هذا الانسان من الزمه هذا الراي ان قال ان كل محمول لا يفارق موضوعه
فهو ذاتي وان لا معنى للخاصة اللازمة فظن ان نحو كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين فصل ومع هذا اعترف بان
الاوسط لا بد من ان يكون علة للاكبر واعترف بان المعلول لا يكون مقوما مع اعترافه بان المحمول لا بد من ان يكون
لازما فلزمه ان يعترف باللازم الغير المقوم وبان المقدمة الذاتية قد يكون محمولها غير ذاتي ويعترف بجواز ان يكون
الشئ مقوما لمقومه وعلة لعلته ولا شك في ان التركيب والمقوم متقدم على ما يقومه والشئ لا يتاخر عما يتقدم عليه
على انك خبير بان جميع المطالب في الهندسة والعدد من امور لازمة غير مقومة ثم العجب من ذلك الانسان مع انه نفى
ان يكون الاوسط علة فاعلية او غائية مثل نفسه بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وبحجب الجرم
الارض مقوم لمحموله الذي هو انمحاق الضوء وعرض لموضوعه الذي هو القمر وما غرهم ما سمعوه من ان الحد يناسب البرهان
فزعموا ان كل برهان لا بد من ان يتحلل الى الحد واليه تنحسم امور البرهان فانهم يزعمون ان الخلق المقوم اشرف والبرهان
في الحقيقة اشرف فتوهموا انه يجب ان لا يركب الاشرف الا من الاشرف وهذا القول كقول من قال ان البرهان لا يكون
على سالب لانه خسيس ولا يكون الا على الامور الالهية دون الطبيعية والتعليمية وهذه الاقوال كلها فاسدة بل يجب
ان لا يصغى للحديث الشرف والخسة هنا فلنرجع الى ما كنا فيه من تحقيق الاعراض الذاتية فاعلم انها انما سميت اعراضا
ذاتية لانها خاصة بذات الشئ او بجنس ذاته ولا تخرج عنها الذات او جنس الذات اما على الاطلاق كما لا يخلو المثلث من مساواة
زواياه لقائمتين او مع التقابل كما ان الخط لا يخلو عن الاستقامة والانحناء والعدد عن الزوجية والفردية

والشئ عن الايجاب والسلب وهذه الاعراض هي التي توجد لموضوعات الصناعات دون الاعراض الغريبة فانها
لا تعرضها لما هي هي فلا تفيد الموضوعات اثرا من الآثار المطلوبة لانها اعم من تلك الآثار وهي لم يكن اخذها مخصصة
بالموضوعات اثرا من الآثار المطلوبة لانها اعم من تلك الآثار وهي لم يكن اخذها مخصصة بالموضوعات ان امكن ذلك
فيها وهو اذا كانت مناسبة لها او لاجناسها او لانواع اجناسها فان اخذت مخصصة ان توخذ كذلك اذ كان العلم
اما كليا او جزئيا والجزئي هو الذي يبحث عن موضوع مخصوص حتى اذا لم يعتبر الخصوصية لم يكن العلم جزئيا ولم يكن ذلك
العلم كما لا يبحث في علم الحساب عن العدد من حيث انه عدد بل من حيث انه كذا وكذا اذا كان العلم جزئيا مخصوصا
بموضوع مخصوص لم يكن بد من ان يقتصر فيه على البحث عن العوارض التي تخص ذلك الموضوع فان لم تخص لم يكن العلم جزئيا
ثم ان الصناعات البرهانية لا تبحث عن العوارض الغريبة فان اتفق انتاج شئ من هذه الاعراض في صناعة منها
فانما يكون بيانا على سبيل العرض لان القياس الذي يحس هذه النتيجة لا يخلو اما ان يكون الاوسط فيه غريبا او لا فان
كان الاوسط غريبا كان مناسبا لموضوع صناعة اخرى او لموضوع العلم الكلي فيكون المسئلة من مسائل تلك الصناعة
فيكون بيانها في هذه بالعرض وان كان الاكبر هو الغريب كان من حق القياس ان يكون بينه وبين الاوسط وسط لان
الاكبر غريب عن الاصغر وجنسه فيكون احد النتيجة لا من جهتها اذ لا يوخذ في بيانها مقدمة بينة ولا اصل موضوع فلا
يحصل منه يقين فلا يكون البيان حقيقيا بل بيانا بالعرض هذا وظن بعض الناس ان السبب في انه لا يستعمل في البرهان
وسط من الاعراض الغريبة وان كان لازما انه لا يكون الوسط علة ذاتية للاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وهذا
خطاء فان نظرنا ليس مقصورا على برهان اللم ولا يمكن اخراج برهان الان عن صناعة البرهان الى الجدل البواقي
خارج عن هذه الصناعات الخمس وما قد يتوهم من ان ما لا علة له لا يحصل اليقين به فيلغيه انه يلزم ان لا يحصل
اليقين بوجود الباري تع اذ لا علة له فيكون سعيه في تحصيل العلوم ضائعا بل السبب في انه لا يستعمل العارض
الغريب انه اما ان يكون مساويا للاكبر او اعم منه وعلى كل تقدير يكون خارجا عن موضوع الصناعة فيكون لا
ايضم كذلك واما اذا فرض الاكبر عرضا ذاتيا والاوسط غريبا اعم منه يدل عليه كدلالة العالم على ما سبق في الشئ
السابق فان وقع البيان به حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض الفصل الثالث في تتميم معنى الكلي وانه كما يعتبر في القول
على الكل في كل زمان كذلك يعتبر فيه ان يكون اوليا وتحقيق الاولية وتتميم القول في الذاتي ونردف الكلام في ذلك
بيان انه لم يجعل الزوج والفرد نوعين ولا جنسين ولا فصلين قد عرفت معنى الكلي والذاتي في هذا الفن فاعلم
الان ان كلا من قسمي الذاتي يكون اوليا وغير اولي فالاولي هو الذي لا يكون حمله على الموضوع بتوسط امر اعم منه

على المثلث المتساوى الساقين الذى هو متوسط حمله على م

كحمل الجسم على الانسان الذى هو متوسط حمله على الحيوان وحمل مساوى الزوايا القائمتين على المثلث مطلقا فهذا
معنى كون المقدمتين اوليتين المحمول وهو غير كون المقدمة اولية فان ذلك بمعنى ان لا يحتاج الى واسطة
بين الموضوع والمحمول لافادة التصديق ثم ان غير الاولى اعم من ان يكون اعم من موضوعه الاول كالحيوان فى
هذين المثالين او مساويا له كالضاحك وان يكون ذاتيا كالاول او عرضيا كالثانى وان يكون للموضوع الاول ذاتيا
الثانى كالمثالين او عرضيا كالزمان الذى يعرض اولا للحركة وبتوسطها للجسم وان يكون للموضوع الاول الاعم
الثانى كالمثالين السابقين او مساويا كالاخير ولكن المراد بالاولى هنا ما لم يكن بتوسط الاعم فتوسط المساوى
غير مضر فاعلم ان المحمول انما يكون كليا فى هذا الكتاب اذا كان مع قوله على الكل فى كل زمان اوليا فان لم
يكن مقولا على الكل كان من الاعراض المقولة على الكل بالتقابل من غير احتياج الى تخصيص بنوع من
الانواع كالحركة والسكون للجسم او كان من الذاتيات الداخلة فى مهيات انواع الموضوع كالفصول المقسمة
للموضوع الى انواعه وما كان من الاعراض الذاتية لا يخص النوع الذى جعل موضوعه فهو ذاتى للنوع او لجنسه
الذى هو موضوع العلم اما للنوع فلان جنسه ماخوذ فى حد ذلك العارض واما للجنس فلان نفسه ماخوذ
فى حده وقد عرفت هذا ثم انه قد يكون جنس العرض الذاتى ايضا عرضا ذاتيا للموضوع كزوج الزوج وجنسه الذى
هو الزوج او عرضا ذاتيا لجنس الموضوع كالزوج وجنسه الذى هو المنقسم فانه عرض ذاتى لا للعدد بل للمطلق
الكم واعلم ان كل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم يكن جنسه عرضا ذاتيا له فلا بد من ان يكون هو عرضا
ذاتيا لجنسه ايضا او ما يقوم مقام جنسه واما ان لم يكن الموضوع من الجواهر فلا كما ان التام والاتفاق من
الاعراض الذاتية للنغم وليس جنسهما عرضا ذاتيا لاجناس النغم فانه هو الكم ايضا فقد عرفت ان الكلى الاولى يكون
خاصا وغير خاص اما المقوم الخاص فكالحد وبعض الفصول وغير الخاص كالجنس وبعض اخر من الفصول واما
العارض الخاص فكالزوايا المثلث للمثلث وغير الخاص ككون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين لقائمتين
فانه اولى للخط الواقع على خطين الجاعل ذاتيهما الداخلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين الجاعل الزاوية
الخارجة كالداخلة المقابلة ولا يخص شيئا منهما ولا تقبل قول من قال ان جنس الفصل اذا لم يكن جنسا وفصله
اوليات للنوع فهو انما يصح فى الفصول المساوية هذا واعلم ايضا ان العرض الذاتى اما خاص كالزوايا المثلث واما غير
خاص كالزوج الذى هو ذاتى لمضروب الفرد فى الزوج لان العدد الذى هو جنسه ماخوذ فى حده وغير خاص به
وهو ظاهر وبينهما عموم وخصوص من وجه كالمساواة للعدد والخاص اما مساوى لموضوعه كالزوايا المثلث

او اخص منه كالزوج للعدد ثم موضوع الاعراض الذاتية اما ان يكون بالحقيقة انواعا او اجناسا متوسطة
او عالية كالانسان والحيوان والجسم والكم واما ان يكون شبيهة بها ولا يكون حقيقة كالوجود والوحدة
الشبيهتين بالاجناس العالية فانه يبحث فى الفلسفة عن اعراضهما الذاتية وعن اعراض ما هى بمنزلة الانواع لهما ثم ان العرض الذاتى
الذى يكون متقابلا فهو يقسم الموضوع او ما هو اعم منه قسمة مستوفاة اولية او غير اولية مثلا الزوج مع الفرد يقسم العدد
قسمة اولية مستوفاة واما المساواة واللامساواة فانهما يقسمان العدد قسمة مستوفاة لكن غير اولية لان الكم الذى هو جنسه
المقدار الذى يانيه ينقسم بها اليهما قسمة مستوفاة وصار العدد بها ايضا منقسما ثم ان القسمة كما يكون بالتقابل كالذكر والانثى
بلا واسطة كما ان الحيوان منه ماش ومنه سابح ومنه طائر الى غير ذلك وايضا القسمة المستوفاة الاولية كما عرفت واما ان
لا يكون اولية للجنس ايضا كالمساواة واللامساواة او لا يكون اولية للجنس وان كانت قسمتها اولية كالزوج والفرد فان العدد
يعرض له الزوجية الا وان صار نوعا معلوما وكذا الفردية وكالضاحك وغير الضاحك للحيوان والقانون فى تمييز الامرين ان يوخذ الجنس
مخصوصا كجسم ما وعدد ما فان صح لان يحمل فيه العرضان فى حالتين فالعروض اولى كالحركة والسكون لجسم ما والا فغير اولى
كالزوجية والفردية لعدد ما وقد يكون القسمة للجنس غير مستوفاة ولا اولية بل يكون اولية لما فوقه نحو كل عدد اما زائد او
ناقص او مساوى او لما تحته نحو كل كم اما زوج او فرد واعلم ان القسمة الاولية للجنس التى لا يكون ما اليها القسمة اولية له بل للنوعية على
ثلثة اقسام الاول ما يكون كل قسم منها عرضا اوليا للنوع وخاصا به نحو كل مثلث اما ان يكون زاويته من زواياه مساوية لمجموع الباقيتين
او اعظم او اصغر فان الاول يخص قائم الزاوية والثانى منفرجها والثالث حادّ الزوايا والثانى ما يكون اوليا غير خاص
نحو كل عدد اما زوج او فرد والثالث ما يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها اوليا غير خاص نحو كل انسان حيوان اما ضاحك او
غير ضاحك هذا ولنذكرها سبب انه جعل الزوج والفرد عارضين للعدد لا نوعين ولا فصلين متنوعين له فنقول ان كل نوع من
انواع العدد بالحقيقة يعرف بلفظه وهو كالحقيقة النوعية ويعرف معنى الزوج والفرد ولا يعرف الا بالنظر الى الانقسام وعدمه
وعدمه ولا ريب ان هذا الانقسام وعدمه ليس جا المبلغ شى من الانواع فظهر انه لا يجوز ان يكونا نفس حقيقة نوع العدد ولا يجوز
ان يكون فصلا خاصا للنوع من انواعه والا لم يوجد لغيره من الانواع ولان يكون جنسه او فصل جنسه كيف وربما تصورها
وتصور النوع من العدد كالعشرة اول وعلمه ثبوت شئ منهما له الفصل الحادى عشر فى بيان سبب انا قد نعطى الكلى والاولى ونظن انا
نعطى وسببه انا قد لا نعطى ونظن انا قد اعطينا الثانى الاول فسببه ان ما كان كلى ينحصر فى الشخص كما ان نقول الشمس تتحرك كذا والقمر ينخسف
كذا فانه وان كان يعلم ان المحمول اولى للاثنين نظن ان نحو الشمس والقمر ليس كليا وليس كذلك فان طبيعة الشمس كلية ونحن انما ننظر
طبيعتها ولا الشمس هذه الشمس اما يانها كونها كلية فهو ان الكلى قد يقال باعتبار كون الشيء فى الوجود مشتركا بالفعل على كثيرين و

اما بتصور ولا يمكن نسبتها الا الجنس والنوع
مختلفة الاولية

الاحكام العقلية لا تتناول الا على الكليات بهذا الاعتبار وقد يقال باعتبار احتماله لذلك اى يمكن ان يقال على كثيرين وان لم يقل عليه
بالفعل كالشمس على ما يقال وقد يقال باعتبار انه بمجرد تصور العقل له لا يمنع ان يقال على كثيرين وان امتنع ذلك فى الخارج لمانع
حكم العقل له بذلك لامر خارج عن ذاته وهذا المعنى هم الاولين وغيرهما وهو الذى ينبغى ان يعنى فى العلوم وموضوعات المقدمات
فاذا لوحظ هذا المعنى ارتفعت الشبهة واما سببها فانه لم يعط الكلى فظن انا اعطيناه فهو ان يكون الحكم عاما الكل واحد وكل لا
يكون اوليا باعتبار الاولية فى الكلى فيظن انه كل كالقول ان كل خطين يقع عليهما خط يجعل كل زاويه داخله من جهة
واحدة قائمة فهما متوازيان فانه ليس هذا الحكم على هذين الخطين اوليا بل الحكم اولا على اعم منه وهو الخطان اللذان وقع عليهما خط
صير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين اولا يتغير عن اعتبار الاولية ولكن نظن انه اول لفقدان اسم العام فى
الصناعة فلا يعلم ان هذا الحكم انما هو على ذلك العام اولا ثم على موضوع الصناعة ثانيا لان البرهان عليه صعب جدا واما الانه
لا تنصب بحذاء الخيال ومثاله فى الصناعة اقامة البراهين بالتقييدات وذلك كما يقال ان المقادير المتناسبة اذا بدلت كانت متناسبة
ويقال ايضا ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت كانت متناسبة فهذا الحكم
ليس اوليا لشىء منها بل الحكم فاذا سمع فى المقادير الهندسية ظن انه اول لفقدان اسم الكم فيها وكذا اذا سمع فى العدد فى الحساب
ظن انه اولى لذلك والبرهان لا برهن على الكم للوجوه المذكورة كلها واما ان يكون عدم اعتبار البرهان العام غلطا منشؤه ترك
النظر فى الاحاد من حيث انه يحصل استقراءها يقينا سواء حصل الاستقراء وهو طريق بر ام لم يحصل فان هذا الانسان لا يمكنه
ان ينتقل الى العام الا على سبيل الاستقراء القاطع ومن لا يحصل اليقين نعم يمكن به الحكم الجدلى والضابط فى معرفة الحكم
انه اذا كان الموضوع مشتملا على معانى فلينظر الناظر فى كل واحد واحد من تلك المعانى فكل معنى من تلك المعانى يكون
مثبت الحكم وان رفع الباقى ظل الحكم اوليا مثلا اذا حكم على المثلث المتساوى الساقين من نحاس بان زواياه مساوية لقائمتين
فليحذف كونه من النحاس فحصل الحكم باقيا ثم ليحذف كونه متساوى الساقين فحصل ايضا باقيا وليحذف المثلث وبقى الشكل
فلم يجده باقيا ولو امكن رفع الشكل فلا يجده باقيا ولو امكن رفع الشكل مع بقاء المثلث بقى الحكم ايضا فيعلم ان هذا الحكم اولى
للمثلث لا غير **الفصل الخامس** فى تحقيق ضرورية المقدمات مقدمات البرهان يجب ان يكون مع كونها مناسبة للمطالب بان
يكون البرهان على الهندسيات مثلا من مقدمات هندسية لا من غيرها ضرورية اذا كانت المطالب ضرورية لان الثابت الغير
المتغير لا يحصل الا من الثابت الغير المتغير ثم الامور الضرورية على نوعين امور ضرورية اللزوم فى الخارج من غير ان يكون اللزوم
بين طبعه وطبعه وهذا النوع لا يدخل فى البرهان كما عرفت وامور ضرورية اللزوم بالطبع وهى امور داخلة فى حد الموضوع فى
جوهره وعلى الثانى يكون للموضوع ضروريا لما فى جواهرها ويكون هى ضرورية لنفى اللزوم اما على الاطلاق او بالقياس اليه ان كان

والمرجح انما لا يعتبر ذكر العام انه خارج عن موضوع الصناعه

او داخل فى حد المحمول الاول ضروريه للموضوع

بالتقابل فلا يدخل فى البرهان الا اذا كان ضروريا للنوع واحد من انواع الموضوع فما لم يكن الاوسط ضروريا للموضوع بهذا المعنى
لم يفد اليقين الدائم لجواز ان يزول عنه فلا يبقى العلم الذى كان العلم يتوسط ثبوته له كان يقال ان الانسان هذا الشىء
كل ما شىء فهو حيوان فانه اذا لم يمش بطل هذا العلم بانه حيوان الذى اكتسبناه منه لا يقال بل العلم بالحيوانية باق وان زال
المشى فانا لا نريد بقولنا كل ما هو ماش حيوان الا ان كل ما يوصف بالمشى وقتا ما فهو حيوان دائما ما دام الذات لانا نقول
هذه الكبرى لا تخلو اما ان يكون عرفت بالعلة والكبرى اولا فان لم يعرف لم يحصل العلم اليقينى بالنتيجة ضرورة وان عرفت
فانما اكتسب اليقين من قياس العلة فما يكون هذا القياس برهانا لان المشى عرضى لا تكلية الانسان
والمقدمات يرجعان بالقوة الى مقدمتين كبراهما ضرورية فانه فى قوة ان يقال كل انسان يصح ان يمشى وكل ما يصح ان
يمشى فهو حيوان بالضرورة فالنتيجة الضرورية انما تكتسب من المقدمات الغير الضرورية لرجوعها الى الضرورية وكان النتيجة
الصادقة من المقدمات الكاذبة ليست مكتسبة الصدق فى الحقيقة منها بل انما هى صادقة بذواتها كذلك ضرورية هذه
النتايج ثابتة لها بذواتها غير مكتسبة من هذه المقدمات الغير الضرورية ان ما يصح ضرورى اولا كما انه اذا نظر الى المقدمات
الكاذبة لم يعلم تنتج صادق او كاذب وكان الصادق لا ينتج الكاذب كذلك الضرورى لا ينتج غير الضرورى ههنا ثم ان المقدمات
الغير الضرورية وان لم تنتج الضرورية الا انها ربما كانت منتجة بالضرورة ولا فايدتان احديهما العلم بوجود شىء وان لم يكن
يقينيا وهذا العلم وان لم يكن برهانيا الا انه نافع فى البرهان والثانية الزام الخصم اذا سلم بتسليم المقدمات وهذا بعيد عن البرهان
الفصل السابع فى موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها وبيان الفرق بين المبادى والمسائل وبيان حال كل على التفصيل
اعلم ان لكل من الصناعات لا سيما النظرية مبادى وموضوعا ومسائل اما المبادى فهى المقدمات منها برهن الصناعة وهى لا
تبرهن فيها لوضوحها او لبيانها فى علم اعلى او ادنى والموضوعات هى التى يبحث الصناعة عن اعراضها الذاتية والمسائل هى القضايا
المبرهن عليها فى الصناعة ومحمولاتها العوارض الذاتية للموضوع او لانواعه او لعوارضه ثم المبادى على قسمين اما خاص
بتلك الصناعة اما لجميع مسائلها كاعتقاد وجود الحركة للطبيعى او لبعضها كانقسام كل مقدار
لا الى نهاية للرياضى واما عام لها كالكل عناصر اعلم ان كل شىء يصدق عليه الايجاب والسلب ولعدة صناعات كقولنا الاشياء
المساوية لشىء واحد متساوية فانه عم ما الرتبة من الصناعات لا تعدية فيه فلا معنى مساواة فيه الا باشتراك الاسم
المبادى التى موضوعاتها موضوع الصناعة او انواعها او اجزاؤها او عوارضها الخاصة فهى المبادى الخاصة بالصناعة وكل
محمولاتها خاصة بموضوعاتها ولا بالمقدار بل يعمها كالمساوى فى علم الهندسة وعلم الحساب فانه لا اختصاص له لا بالمقدار
ولا بالعدد بل بالكم والمبادى التى موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة او اعم منه فهى العامة ثم المبادى العامة قد تستعمل

الا اذا ارجعت المقدمات ضروريه ولذلك اذا ... المقدمات

وقد تستعمل بالقوة كما يقال ان لم يكن كذا لحقا فنا بلحق ولا يقال صريحا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب
وشهرته الا في مكسب المغالطين واذا استعملت المبادى العامة لا بد من تخصص اما في جزئيها معا كان يقال كل مقدار
اما مشارك لنا او مباين فخصص الموضوع بالمقدار والايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة واما في موضوعها كما يقال كل المقادير
المساوية لمقدار واحد متساوية هذا وموضوع العلم قد يكون شيئا واحدا وقد يكون اشياء مشتركة في الجنس كالخط والسطح
والجسم او في مناسبة كمنه مع النقطة او في غاية كموضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى
والافعال المشتركة في النسبة الى الصحة ان لم يكن اجزاؤها موضوعا واحدا او في مبدأ كموضوعات الكلام المشتركة في
كونها الهية او في طاعة الشريعة ثم يقسم موضوع العلم اما ان يكون ماخوذا من حيث هيته بلا تقيد بعارض من عوارضه
كالعدد للحساب او لا وهو ماخوذ مع عارض من عوارضه كالاكر المتحركة هنا والمسألة اما بسيطة اى حملية او مركبة اى
شرطية والحملية لها موضوع ومحمول فنقول اما موضوعها فاما ان يكون داخلا في جملة موضوع العلم اولا والاول اما
نفسه كما يقال في الطبيعي هل الجسم ينقسم الى لا نهاية او نوعه كما يقال فيان الهواء المحصور في الماء يندفع الى فوق بالطبع او
بالقسر والثاني اما ان يكون من عوارض الموضوع الذاتية نحو حركة كذا مضادة لحركة كذا او من عوارض نوعه نحو هل الانسان
الشبيه منحذ(?) او من عوارض عرض ذاتي له نحو هل الزمان بعد السكون او من عوارض نوع عرض ذاتي له نحو بطء الحركة هل
هو لتخلل السكون بينها فان جميع الحركات لا توصف بالبطء واما محمولها فنقول انها ان كانت مما يطلب اثباتها فان كان
موضوعها موضوع الصناعة فالمحمول من اعراضه الذاتية او اجناس اعراضه او فصول اعراضه او اعراض اعراضه وان كان
موضوعها من الاعراض الذاتية للموضوع جاز ان يكون محمولها من جنس الموضوع او من انواعه او فصولها او اعراضها او
اعراضها واجناس اعراض اخرى او فصولها ويجوز ان يكون المحمول على اى شيء من الموضوع من الاعراض الذاتية لجنس
الموضوع كالمساواة في كل من علمي الهندسة والحساب او الشبيه بالجنس كالقوة والفعل للطبيعي فانه من عوارض الوجود الذي هو
الجنس وعلى كل من هاتين التقديرين لا يجوز ان يكون محمول المسألة جنسا لموضوعها او فصلا او مركبا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع
محصلة فان ذاتي الشيء بين الثبوت له اذا تحقق ذلك الشيء لم يمكن الشك في كون الشيء جنسا لكذا او فصلا له او فصلا له
نحو ذلك وان لم يكن في ثبوته له شك فيمكن ان يتعلق بذلك بيان وقد نبه في تسليم النظام(?) على ثبوت الذاتي بذكر كما ينبه على
المبادى الاولية نعم اذا لم يكن طبيعة الشيء معلومة لنا وانما يكون معلومة لنا بنسبة او فعل او انفعال او نحو ذلك فلا باس بان يبرهن
على ثبوت ذاتياته له كما برهن على ان النفس جوهر فانه لا يكون المحمول جنسا للموضوع في الحقيقة بل انما هو جنس لامر محمول
هذا واما ان كان المطلوب في المسألة هو السلب فيجوز ان يحمل مقوم حدا وسط لبيان مقومه(?) اذا كان بوثبه لم لا(?)

للاصغر كالمدرك بين الانسان والناطق واعلم ان كلما لا يصلح لان يكون محمولا في المسائل البرهانية لا يصلح ان يكون محمولا
في المقدمات البرهانية كانت من المبادى الخاصة او العامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها اذا حملت على انواعها فانه لما
طلب اثبات الاعراض يجوز ان يطلب اثبات اجناس الاعراض وفصولها ولهذا يجوز ان يكون الاوسط جنسا او
فصلا للاصغر والاكبر عرضا ذاتيا فان قيل كيف يمكن اثبات حمل الجنس بحمل النوع وذلك انما يتصور لو امكن العلم بثبوت
النوع للشيء بدون العلم بثبوت جنسه وهو ممتنع قلنا لا امتناع في ذلك بل كثيرا ما يخطر النوع بالبال ولا يخطر الجنس وكثيرا ما
يحمل النوع على شيء ولا يخطر بالبال حمل الجنس عليه فاذا فرض الموضوع وحده غير محمول عليه النوع كانت الغفلة عن حمل الجنس
عليه اقرب **الفصل التاسع(?)** في اختلاف العلوم وتشاركها نقول مفصلا اعلم ان اختلاف العلوم الحقيقية بسبب الموضوع
اما باختلاف الموضوعات او باختلاف موضوع واحد اما تفصيل الاول فنقول ان اختلاف الموضوعات اما ان يكون على
الاطلاق من غير مداخلة كالحساب والهندسة او يكون بمداخلة اما بان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص او يكون
باشتراكهما في شيء مع تباينهما في شيء كعلمي الطب والاخلاق فانهما يشتركان في قوى الانسان من جهة انه حيوان ثم يختص نظر
الاول ببدن الانسان وعناصره ونظر الثاني بالنفس الناطقة وقواها العلية ثم الاختلاف بالعموم والخصوص على قسمين اما
ان يكون العام ذاتيا او يكون من اللوازم او العوارض كالموجود والواحد والاول اما ان يكون عموم الجنس للنوع او عموم
لعوارض النوع فالاول كالمقادير بالنسبة الى المجسمات والمجسمات بالنسبة الى المخروطات والثاني كموضوع الطبيعي بالنسبة
الى موضوع الموسيقى ثم هذا الاختلاف الذي يكون احد الموضوعين عرضا من الآخر ولا يكون من اللوازم العامة كالموجود
والواحد ينقسم بتقسيم آخر الى قسمين قسم يكون العلم بالاخص جزءا من العلم بالاعم وقسم لا يكون جزءا منه بل علما تحته والاول
هو الذي يكون نوع موضوع الاعم من حيث هو نوعه اى لا يكون البحث الا عن اعراضه الذاتية التي يعرض من جهة
بفصله المقوم من غير اقتران عرض به كالذي يبحث عن المخروطات فهو جزء من الهندسة والثاني هو الذي يكون على احد
اربعة اقسام الاول ان يكون موضوعه نوعا مقترنا بعارض من العوارض الذاتية فلا يبحث الا عما يعرضه من جهة اقترانه
بذلك العارض كالطب الذي يبحث عن احوال بدن الانسان من حيث يصح ويمرض فقط والثاني ان يكون موضوعه
نوعا مقترنا بعارض غريب ولكن يكون حيثية لا يحوز نسبه كالناظر في الاكر المتحركة والثالث ان يكون موضوعه نوعا مقترنا
نسبه كالناظر الباحث عن الخطوط منسوبة الى البصر والرابع ان لا يكون الموضوع نوعا من موضوع الاعم بل عارضا
من نواعه ولا يكون البحث عنه لذاته ومن جهة انه من الاعراض الذاتية لذلك الموضوع فلا جرم يكون جزءا لذلك العلم
بل من حيث عرض له عرض فيكون العلم به تحت العلم الذي منه ذلك العرض كالموسيقى الذي تحت الحساب هذا واما

الذي من اللوازم كالموجود والواحد فلا يمكن ان يكون العلم بالخاص جزءا منه اذ لا العام ماخوذ في حد الخاص ولا بالعكس بل
يجب ان يكون تحته ثم لما كان الموجود والواحد يعمان كل شيء فالعلم الذي ينظر فيهما يجب ان يكون تحته كل علم وكل
اعم منهما فليس هو تحت شيء من العلوم ثم النظر فيما هو مبدأ لجميع المعلولات لا يختص ببعض دون بعض لا يجوز ان يكون في
علم جزئي لانه يقتضي النسبة الى كل موجود ولا ان يكون هو موضوع العلم الكلي لانه ليس امرا عاما كليا بل هو ذات متخصصة فلم
يبق الا ان يكون جزءا من ذلك العلم ثم انه لما كان من مبادي العلوم ما ليس بينا بنفسه لم يكن بد من ان يبين في علم آخر
مثله او اعم منه فينتهي الى هذا العلم الكلي الذي هو اعم العلوم فكان جميع العلوم انما يبرهن على الشرطية مثلا ان كانت الاشياء
موجودة فالشكل الثلاثي كذا ثم انما يتبين تحقق المقدم في هذا العلم الكلي ثم ان العلوم المشتركة في هذا المعلوم الموضوع
العام ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية ثم الاول يفارق الاخيرين في الموضوع وفي مبدء النظر وفي غايته اما
في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما يبحث عن العوارض الذاتية للموجود والمعدوم ولا ينظر في عوارض موضوعات علم
علم من العلوم الجزئية بخلافهما فانهما يبحثان عن العوارض الذاتية والغريبة لكل موضوع موضوع فعموم الفلسفة الاولى
لعموم الموضوع وعمومهما لانهما يتكلمان في احوال جميع موضوعات العلوم الجزئية واما في مبدء النظر فلان مبادي
الفلسفة الاولى من المقدمات اليقينية البرهانية بخلافهما فان الجدل مباديه من المقدمات المشهورة والسوفسطائي مباديه
من المقدمات المشبهة باليقينية او المشهورة واما في الغاية فلان غاية الفلسفة اصابة الحق اليقين بحسب الطاقة و
غاية الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهورين تدرجا الى البرهان ونفعا للمدينة او الغلبة بالعدل والعدل انما يجب
المعاملة وهو ان يكون الالزام واجبا مما يتسلم او بحسب النفع بالحق او بالمحمود وغاية السوفسطائية الترائي بالحكمة و
التمويه الباطل هذا واما اشتراك العلوم فاما في الموضوع او في المبادي او في المسائل والاشتراك في الموضوع اما ان يكون
بكون موضوع احدهما اعم من الآخر او باشتراكهما في شيء وتباينهما في غيره والامثلة مرت واما ان يكون الموضوع لهما واحدا لكن
يختلف النظران اما لان نظر احد العلمين في الموضوع على الاطلاق ونظر الآخر فيه من جهة خصوصية كالانسان في جزء الطبيعي
وفي الطب فان الاول يبحث عنه على الاطلاق والثاني يبحث عنه من جهة ما يصح ويمرض او لان احدهما ينظر فيه من جهة
والآخر من جهة اخرى كجرم الفلك في النجوم والطبيعي فان الاول ينظر فيه من جهة كم والثاني من جهة انه مبدأ الحركة والسكون بالذات
فاذا استدل النجومي على كريته قال لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا واذا استدل الطبيعي قال لان طبيعته
بسيطة فلا يفعل افعالا مختلفة واما الاشتراك في المبادي ولا نعني به الاشتراك في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة بين
عدة علوم فاما ان يكون الشركة على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في ان الاشياء المساوية لشيء متساوية او يكون المبدأ

لاحدهما

لاحدهما اولا وللآخر ثانيا كالهندسة والمناظر في هذا المبدء فان موضوع الهندسة اعم واما ان يكون الاشتراك بان يكون
شيء واحد مبدأ في احدهما ومسألة في الآخر فان كانت مسألة الاعم مبدأ للاخص فهو المبدأ الحقيقي وان كان بالعكس فهو
مبدأ بالقياس الينا وان لم يكن بين العلمين عموم وخصوص فلا بد من اشتراكهما في موضوع او جنس موضوع كما ان بعض المسائل
العددية يوجد مبادي للهندسية واما الاشتراك في المسائل فلا يكون الا اذا كان المحمول في المطلوب فيهما محمولا على موضوع
واحد **الفصل الثامن** في نقل البرهان من علم الى علم وبيان ان شيئا من العلوم لا يبرهن على الاعراض الغريبة وان لا برهان
على الجزئيات الفاسدة ولا حد لها نقل البرهان من علم الى علم على وجهين الاول ان يكون الشيء ماخوذا مقدمة في علم ويكون
مبرهنا عليه في علم آخر فيحال في هذا العلم على برهانه التمة في ذلك العلم والثاني ان يبرهن على مطلوب في علم بحد اوسط
من علم آخر كما يبرهن على ان زوايا مخروط البصر بتفاوت هندسية وكلامنا في هذا المعنى وهو لا بد له من ان يكون العلمان
مشتركين في الموضوع اما على الاطلاق واما بوجه ما فان كان هذا الوجه كون احدهما تحت الآخر فيكون العلم بعلة المعلول
العلة للخاص وان كان بوجه احد الوجوه الاخرى للاشتراك امكن ان يتفقا في القياس فان مآخذ البرهانيات لا يخرج من احد
هذين الامرين اما ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او مقوما لجنسه مقوما له والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط او يكون الاوسط
عارضا للاصغر والاكبر عرضا ذاتيا جنسا او مقوما لجنس الاوسط فان كان القياس على احد هذين الماخذين كان نحو
الطرفين في العلمين واحدا والا لم يكن برهانا فيهما بل اما ان لا يكون برهانا في شيء منهما او يكون برهانا في احدهما دون الآخر
ثم انه لا يمكن ان يتفق في مأخذ البرهان ايا من هذين كان على ان تباين الموضوع او تباين نحو النظر في الموضوع
الا ليس للمهندس ان يبحث هل الاضداد بها علم واحد ام لا على ان الاضداد ليس من جملة موضوعه ثم علمه ولا من العوارض
الذاتية لها او لجنسها فقد علم انا انما ننقل البرهان من علم الى علم شرط ان لا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوع و
الاعراض هذا ومن المعلومات فيما سبق ان شيئا من العلوم لا ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض التي يعرض الشيء لامر اعم
هو كالحسن والقبح في الشكل مع انه قيل في التعليم الاول انه لم يكن مقدمات البراهين ونتائجها الا كلية حتى يفيد اليقين الدائم
لم يكن على الجزئيات الفاسدة برهان ولا بها علم الا بالعرض بتوسط اخذ العلم بالكلي الذي تدخل فيه تلك الجزئيات ولا
اذا الجزئي من الحس وقع الشك فيه ولو فرضنا انا تحللنا ان يكون قد انعدم فلا يمكن ان يقال انه انسان او حيوان
نحوهما واذا فرض على الفاسد برهان فلا بد من ان يكون صغراها فاسدة غير كلية اما انها فاسدة فلانها لو كانت دائمة
لكانت النتيجة دائمة فلم يرد اتصاف الجزئي حين فساده بالاكبر وهو محال واما انها غير كلية فلان الكلية تتوقف على الجزئي
حين فساده كذلك ومن المعلوم ان البرهان لا يتم الا من كليتين دائمتين فلا برهان على الجزئيات الفاسدة ولا قياس كليا بل انما عليها

قياسات وقتية ومن هذا يعلم ان لا حد لها لا انا جزاء الحد مشتركة بينه وبين البرهان وسيتبين انشاء الله تعالى ان كل حد فهو
اما مبدأ برهان او تمام برهان او نتيجة برهان واما هذه الجزئيات فمفارق الاشياء الخارجة عن نوعها والاشياء الموافقة
لها في النوع فاما مفارقتها للاول فيكون بالذاتيات لكن ليس لها ذلك بما هي اشخاص بل لطبيعتها النوعية واما مفارقتها
للثانية فلا يكون الا بخواص عرضية ويمكن ان يكون المشاركات في النوع بلا نهاية بالقوة فلكل شخص بالنسبة الى كل
من تلك المشاركات الغير المتناهية فصل عرضي يميزه منه فان اريد حد الشخص بما يميزه من الاشياء الخارجة عن نوعه
لم يكن الحد له بل للنوع بالذات وله بالعرض وان اريد حده بما يميزه عن الموافقة له في نوعه لم يكن الا بعرضيات بل
عرضيات غير محدودة والحد لا يكون الا من الذاتيات لا يقال كما نشترط في البرهان ان يكون مقدماته كلية و
نحن نعلم قطعا ان من البراهين ما من مقدماتها جزئية وذلك اذا كان المطلوب جزئيا وان لم يكن البرهان الجزئي
في شرف الكلي كما ان الشاذ ليس في شرف الوجب لانا نقول مرادنا بالكلي هنا ما يقابل الشخصي لا الجزئي فالمراد
بما يكون الحكم فيه على موضوع كلي والجزئي كذلك ولا يقال ان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة عدة افراد يحد ويبرهن
عليها مع فسادها كالكسوف القمري لانا نقول ليس الحد لكسوف ما معين مشار اليه ولا البرهان عليه بل انما هما على كسوف
القمر على الاطلاق وهو طبيعة نوعية غير فاسدة او يحمل الكسوفية وقت ما فانه ايضا كلي وانا نمنع ان يصدق الا على فرد
واحد فان هذا الامتناع ليس لنفس طبيعته بل انما هو لانه لم يوجد من القمر الا فرد واحد ولا يقال انا اثبتنا ان مقدمات
البرهان لا يكون الا كلية لا يكون الا ابديات ان الفاسد لا يتيقن به فكيف تبينون ان الفاسد لا برهان عليه بان
مقدمات البرهان كلية لانا نقول لم نثبته بهذا بل انما حاصل الكلام انه اذا كان الحكم على موضوع كلي غير دائم فكل فرد
فرد من افراده حتى لا يكون كليا بالمعنى المعتبر في البرهان اعترض الحكم الشك والزوال اذ كان يتغير في بعض الآحاد
ولا يقين بالمتغير كذلك اذا كان الحكم على موضوع جزئي متغير اعترض الحكم الشك والزوال فالمراد بالكل ليس الا الكلي
هو بل التنبيه على ان السبب الداعي الى اعتبار الكلية في الامور العامة قائم بعينه في اشتراط ان لا يكون الحكم على الجزئيات
وهو التغير وعدم الدوام المستلزم لابطال اليقين **الفصل التاسع** في بيان وجوب مناسبة المقدمات لمطالبها واختلاف
العلوم في افادة اللم والان في المسئلة المشتركة بينها واعانة بعضها في بعض قيل في التعليم الاول انه لا يكفي في البرهان
صدق المقدمات بل لا بد من ان يكون مع ذلك مقدمات اوساط ولا يكفي ذلك بل يجب ان يكون معها مناسبة
كما مر قيل فما قيل في بيان تربيع الدايرة من انها اعظم من كل شكل مستقيم الخطوط داخل فيها واصغر من كل شكل
مستقيم الخطوط هي داخله فيه فتساوي كل شكل يكون اصغر من هذه الاشكال واكبر من تلك الاشكال ليس

برهانا

ثم بلغت اليه معارضة باصله
كتبه مولفه عفا الله عنه

برهانا لعدم المناسبة فقال بعض الناس في بيان عدم المناسبة انه اخذت فيه مقدمة غير خاصة بالمقادير وهي
ان الاشياء التي تكون اعظم من اشياء واحدة بعينها واصغر من اشياء واحدة بعينها متساوية فانها وان كانت هذه
المقدمة غير خاصة بالمقادير الا انها خاصة بجنسها الذي هو الكم واما امثال هذه تستعمل في العلوم بتخصيصها بالموضوع
مثلا نعرض عن كون الكل ازيد من الجزء في المقادير بان الكل اعظم من الجزء وفي الاعداد بان الكل اكثر من الجزء ومن هذه
المقدمة ههنا بان الاشكال بما والمقادير الشكل التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها متساوية
بل الوجه في ذلك انه كان سواء اخذ هذه المقدمة هكذا الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة داخلة
فيها واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها اي اكبر من كل تلك واصغر من كل هذه وههنا لا محالة شكل مستقيم هو اكبر
من كل تلك واصغر من كل هذه فهو والدائرة متساويان ومالم يؤخذ الاشكال كما اخذنا غير متناهية بالقوة لم يجب
ان يكون الشكلان المتوسطان بينهما متساويين فان كل شكل فرضته داخلا في الدائرة امكن اكبر منه واصغر منه
داخل فيها وكذا كل شكل فرضته خارجا عنها فمن ههنا جاء الخلل في البرهان وفي المطلوب اما الاول فلانه تكلم
على الامور التي بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من الاعراض الذاتية لشيء ما لم يلحقه الوجود ولا الوجود
فضلا من المقادير والاشكال واما الثاني فلان ذلك الشكل المشار اليه بانه يساوي الدائرة امر بالقوة بين امور
بالقوة مجهول فبهذا السبب لم يكن هذا البيان برهانا لعدم مناسبته للهندسة هذا وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون
الاوسط من المحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا فلو اذا اريد ان يبين ان ثلث زوايا المثلث مساوية لقائمتين
فلا بد من ان يكون الاوسط من الامور الذاتية للمثلث او لجنسه او يكون من جنس اعلى ينقل له متلقه على ما عرفت
وح فيعطي الاعلى اللم والاسفل الان لان المقدمات تكون في الاسفل مسلمة على طريقة الموضوعات والمصادرات
لا يبين فيه عللها وانما يبين العلل في الاعلى فلا يحصل اليقين بها الا في الاعلى الا ان اليقين كما عرفت لا يحصل الا بالعلة
لان العلم الاعلى يبين اللم في المسئلة التي يبين انها في الاسفل كما وهم بعض اذ لو كان كذلك لكان العلمان مشتركين
في المسئلة فيشاركان في الامور الذاتية للموضوع فيشاركان في الوسط فلا يكون بينهما افتراق بان هذا يعطي اللم
وذلك الان واما بيان علل بعض المقدمات في العلم الاسفل مع ان مكانه الاصلي هناك كاحوال الخطوط التي
توجد في المناظر والاعداد التي توجد في الموسيقي مع ان المكان الاصلي لبيانها علما الهندسة والحساب فلعدم
وهو ان المتعلم الانا يتطلع عن معرفة جميع المقدمات التي يتوقف اليها في العلمين حاجة لكن تهاجدا اقل وقع الا بعد
في الاستنباط على الاحتياج فتكسل عن الرجوع الى العلم الاعلى فيمن لم في ذلك العلم هنا اعلان معونة العلم الاعلى

في الاسفل وهو الاكثر يكون باعطاء العلة اما ان لا يكون الاسفل يعطي علة اصلا او يعطي علة والاعلى يعطي علة اخرى قبل
تلك العلة وامثال هذه المسائل كثيرا ما يكون مترددة في العلمين لقصور الناس عن التمييز الكامل مثل البرهان على ان المحرك
الاول مشترك بين الطبيعي والفلسفة الاولى يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة والفلسفة الاولى
يعطي العلة التي هي الفاعل المفارق الذي هو خير محض وعقل محض والغاية التي هي الجود المحض فالفلسفة الاولى اعطت
علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فافادت لذلك برهانا لميا دائما بخلاف الطبيعي فانه انما افاد دوام التأثير
ما دامت الطبيعة والمادة فلا يفيد البرهان الدائم وانما المعونة الاتية فمعونة الاسفل في الاعلى فانه قد يأخذ منه مبادي
على تلك المسائل من الاعلى التي يبتني عليها بل اما على سبيل الخبر او على مبادي بينة بانفسها واما ان يبتني على الحس او
التجربة فلا تفيد اللم واما العلمان اللذان لا ترتيب بينهما فربما اشتركا في مسئلة يفيد احدهما الان فيها والاخر اللم كالكرية
للمثلث والارض في الرياضي والطبيعي وربما اعطى احدهما الان والاخر اللم كالعدد لمسائل المقالة العاشرة من الهندسة ولا يمكن ان
يفيدا كلاهما اللم في مسئلة واحدة لما ستعرف ونقول الان ان العلل اربع مبدأ الحركة اي الفاعل وما في جملته والموضوع
وما في جملته والصورة وما يجري مجراها والغاية التي لها يكون ما يكون واليها يسوق مبدأ الحركة وما يجري مجراها فالامر
الطبيعي يجتمع فيها هذه العلل كلها وشيئان يكون فيها غايتان غاية هي الصورة ونهاية الحركة كالتربيض للافراس وغاية
بعد الصورة كالطحن فالاولى غاية الفاعل الطبيعي والثانية غاية فاعل من الطبيعيات وربما كان الشيء لا سبب له الا الفاعل
والغاية كالمعقول والعلوم المختصة بهذه الاشياء [illegible] اما بالذات ان كانت الاشياء مفارقة للمادة بالذات
كالعقول او بالحد ان لم يكن مفارقة الا بالحد كالعلوم الرياضية ثم من البين ان ما لا يكون له الا علة واحدة لا يمكن ان
يشترك علمان في برهان اللم عليه واما الذي له علل مختلفة فان كانت كلها داخلة في موضوع علم واحد لم يكن البرهان
اللمي عليه الا فيه كالانسان مثلا فان جميع اسبابه طبيعية فان فاعله الظاهر اما انسان او نطفة او قوة في نطفة ومادته
اما الاركان او الاخلاط والاعضاء وصورته النفس التي هي كمال الجسم الطبيعي وغايته حصول اكمل جوهر من مبادي كائنة
فاسدة حصولا متخلصا من نفس وبدن من شأنه ان تبقى نفسه للسعادة الابدية وهذه كلها امور طبيعية واما ان كانت
بعض العلل داخلة في موضوع صناعة وبعض اخر في موضوع صناعة اخرى جاز ان يشترك العلمان في افادة اللم
عليه كالفاعل والغاية للطبيعيات لها اما الفاعل فمفارقة للطبيعيات بالذات واما الغاية فمن وجه
بالذات ومن وجه بالحد واما الصورة والمادة فلا يجوز ان تكونا غريبتين عن الصناعة

الفصل العاشر

في احوال المبادي والموضوعات والمحمولات وان اي شيء من احوالها [illegible] في العلوم والرد على من جعل موضوعات العلوم المفردة

الامر الطبيعي م

المفارقة

المفارقة من البين انه لا يمكن ان يكون بيان مبادي علم في ذلك العلم الا ما بينة بانفسها او مبينة في علم اخر اعلى
الاكثر او اسفل وهو الاقل وموضوع الصناعة لا بد من ان يكون نتصوره ويصدق بوجوده فهو ان كان ظاهر
الوجود خفي الحد وضع حده فقط كالجسم الطبيعي وان كان خفيهما وضعا وكان وضع الوجود من جملة المبادي
التي تسمى الاصول الموضوعة لانه مقدمة مشكوك فيها وربما اكتفوا بالحد لتدليهم منه وجوده وانه حد حقيقي لا
اسمي كقولهم في فاتحة الهندسة النقطة شيء لا جزء له وان كان ظاهرهما كان وضعهما فضلا واما المحمولات فظاهر
انه لا يمكن وضع وجودها مصادرات او اصولا موضوعة وكان ان من قبل البرهان عليها فانما هي المطالب [illegible] ان
كانت مجهولة الحدود وجب ان يوضع حدودها في العلم واما المبادي فالتي ليست من المصادرات والاصول الموضوعة
فينبغي ان لا توضع لكون النقيضين لا يجتمعان لكونها ظاهرة لا تحتاج الى الوضع وان نازع فيها احد فانما هو باللسان
واما المصادرات والاصول الموضوعة فلا بد من وضع وجودها ومن تحديد اجزائها ان لم يكن بين الحدود ثم ان منها
البيان ليس من الاصول الموضوعة ولا من المصادرات لان هذه محصورات كليا او جزئية ولا حصر للحدود وايضا
هي اشياء مصدق بها مصادرة في انفسها يحصل من التصديق بها وحدها او مع اشياء اخرى نتائج والحدود ليست كذلك
لا يقال ان بعض المبادي ما هي كاذبة كان المهندس يقول ان خط اب لا عرض له وانه مستقيم وليس كذلك بالحقيقة وان
مثلث ابج متساوي الاضلاع ولا يكون كذلك لانا نقول ان هذا الخط المخطوط وهذا المثلث المشكل والحكم عليهما
ليس من المبادي لان البرهان لا يفتقر اليهما بل انما البرهان على خط معقول موصوف بالحقيقة بانه مستقيم وانه لا عرض
له وكذا على مثلث معقول موصوف بتساوي الاضلاع حقيقة وانما خط هذا الخط وشكل هذا المثلث للتخييل ومن
من الناس من زعم ان موضوعات العلوم صور مفارقة لكل نوع منها مثال يشبهه قائم بذاته تعقل موجود لا في مادة
وسبب وهمهم انهم قالوا انه لا شك في ان هذه العلوم انما تتعلق بالموجودات لان المعدومات لا فائدة في النظر
فيها والموجودات اما متغيرة فاسدة او دائمة الوجود وايضا اما محسوسة او معقولة لا برهان على فاسد ولا حد له وكذا
المحسوسات من جهة ما هي محسوسة وتحسب انا ما نبرهن عليها ونحدها من جهة طبيعتها الكلية فاذا حددنا الشمس المحسوسة
او برهنا على احوالها فانا لا اخذنا مفهومها الكلي لا هذه الشمس المحسوسة فثبت ان الحدود والبراهين في العلوم
تكون للصور العقلية القائمة المجردة عن المواد ثم افترق هؤلاء فمنهم من خص هذه الصور بالعدديات ومنهم من عممها
للصور الهندسية ومنهم من جعل الهندسيات مؤلفة من العدديات وهؤلاء انما لم يثبتوها للطبيعيات لان هذه الصور
لا بد ان تكون مفارقة للمادة في الحد والوجود والطبيعيات ليست كذلك قالوا واما ما يضعه المهندسون من الخطوط

والاشكال المحسوسة فكذب بل انما البرهان على الصور العقلية منها واما افلاطون فنعم تلك الصور الطبيعيات
ايضا فاثبت لها ايضا صورا مجردة وسماها حين كونها مجردة بالمثل وحين اقترانها بالمواد بالصور الطبيعية وجميع
هذه الاقوال باطلة اذ من المحال ان يكون صورة واحدة تارة مجردة عن المادة واخرى طبيعية مادية ومن المحال ان تجرد
شئ من الصور النقلية عن المواد وان كانت تحد بلا مادة والتفصيل في ابطالها بالقياسات انما محله الفلسفة
الاولى ولكن نقول هنا بعد تسليم تحققها لا يمكن ان يكون تعلق البراهين بها فانها وان كانت اولا وبالذات
للامور العقلية الكلية لا انها على الجزئيات ثانيا وبالعرض وانما تتعلق بالكلي لكونه شاملا للكثرة من الجزئيات بحيث
لا يختص بعض منها دون بعض فلا بد من ان يكون بحيث يصلح لان يكون حدا اوسط لاجزاء الاحكام في الجزئيات ولا
بد ان يكون معطيا لها اسمه وحده وهذه الصور التي اثبتوها لا يصلح لذلك البتة فانها ان سلمنا انها يعطي الجزئيات
اسماءها فلا ريب انها لا يعطيها حدودها ولا يجوز ايضا ان يجعل حدودا اكبر لانها لا تحمل على شئ ولا حدودا اصغر
لان الحدود الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عنها او اشياء يحكم بها على تلك الاعيان والصور
المذكورة ليست شيئا من القسمين اما الاول فظ واما الثاني فلاحتياج يكون حدودا وسطى واذ لم يصلح
لان يكون حدودا اصغرى فكيف يكون موضوعات العلوم المقالة الثالثة فيها تسعة فصول الفصل الاول
في المبادى والمسايل المناسبة وغير المناسبة وان المبادى العامة كيف تقع في العلوم وان الصالح لاسم المسئلة
ما هو واى شئ يكون مسئلة في العلم واى شئ لا يكون اعلم ان المبادى الواجب قبولها لا سيما الذى منه
جميع المبادى وهو ان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجبة او السالبة لا يوضع في العلوم بالفعل الا عند
مخاطبة المغالطين والمناكدين ولكن يوضع بالقوة على احد ثلثة اوجه الاول ان يقصد به تكميل التصديق
بالكبرى ليكمل التصديق بالنتيجة فانه لا بد من ان يصرح في نحو كل انسان حيوان مثلا اذا كان الكبرى انه
ليس ليس حيوانا وكذا في كل كاتب حيوان اذا كان نتيجة فبالجملة لا بد من اضمار هذه المقدمة في كل نسبة
الاوسط الى الاكبر ونسبة الاصغر الى الاكبر هذا من جهة الموضوع فان كل ما وضع للايجاب لا يجوز ان يوضع
للسلب واما من جهة المحمول فهو لانه يجوز ان يحمل شئ على شئ وعلى ما يسلب عنه كحمل الماشى على الانسان و
على ما ليس بانسان والثانى في قياس الخلف لانا اذا قلنا ان لم يصدق ا ب صدق ليس ا ب فصح قولنا لا
كل شئ اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب والثالث ان يستعمل هذه المقدمة ولكن بتخصيص موضوعها
او موضوعها ومحمولها معا كان يقال كل مقدار اما مباين او مشارك فانه خصص الشئ بالمقدار والسلب

الايجاب

والايجاب في السلب بالمباينة والمشاركة لعدم الاحتياج الى الانواع الاخر من الموضوع ولا من السلب
الايجاب في ذلك العلم المستعمل فيه تلك المقدمة واعلم ان هذه المبادى العامة يشترك فيها جميع العلوم على
ان منها البيان لا فيها البيان اى يكون من الموضوعات اوليها البيان اى يكون من المسايل والملائم
يتعلها من جهة ان كل اولى مشهور فان الجدل لا هو محدود الموضوع ولا محدود المسايل ولا محدود المبادى اما الاول فلانه
لا يقتصر على احوال شئ او اشياء محدودة واما الثانى فلوجهين الاول انه لا يقتصر على المحمولات الذاتية بل يبحث من نحو ان الخط
المستقيم هل هو احسن من المستدير ام لا وهل بضاده ام لا والثانى انه ربما نصر المتقابلين في وقتين واما الثالث فلوجهين
الاول انه لا يقتصر على المبادى الذاتية والثانى انه يعم المبادى الاولية والصادقة الغير الاولية والمشهورة الكاذبة واما العلوم البرهانية
فمحدودة الموضوع محدودة المبادى محدودة المسايل ثم ان الحق كان يقتضى ان لا يكون في العلوم مسئلة من طرفي النقيض
فان السؤال منها انما يقع اذا كان تسليمها عند السائل وهنا ليس كذلك بالضرورة ولكن قد يقال مسئلة علمية على
وجهين الاول السؤال الواقع في التعليم والعلم لا احد طرفي النقيض المقرر والتقدير لا نحو ما يفعل في الجدل والثانى السؤال
المخاطبات الامتحانية التى لا يبالى فيها بتسليم اى من طرفي النقيض كان والمسايل الامتحانية عليه من جهة مناسبة مبادئها
وغير عليه من جهة انه ليس الغرض فيها اثبات علم هذا واعلم ان السؤال كما يكون من المطالب في كل علم فكذلك يكون عن
فانه كانت مبادى جميع العلم فالسؤال عنها انما يكون في علم اخر وان كانت مبادى بعض المطالب جاز ان يقع السؤال عنها في
في ذلك العلم فانها يكون من مطالبه فلذا يقع اسم المسئلة الهندسية مثلا على وجهين احدهما المبادى التى تفحص والهندسة تعين
المبينة فيها والثانى في المطالب المبينة فيها هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام من التعليم الاول لا كما توهم من ان المراد بالمسئلة هو
المطالب دون المبادى وكونها على وجهين بمعنى ان من المطالب الهندسية ما هى بمنا فيه العلم اخر كالناظر بانها من مبادئه
ومنها ما هى هندسية محضة من غير اختلاف ثم انك لما علمت معنى المسئلة علمت انه ليس كل شئ من مبادى علم من العلوم مسئلة
فيه فلا يجوز لصاحب ذلك العلم ان يبحث عنها ويتبيها ولا السائل ان يسال عنها صاحب ذلك العلم واذا سال وجب على
صاحب العلم ان يعرض عن الجواب واعلم ان المسئلة التى ليست هندسية مثلا اما ان يكون خارجة عن الهندسة بالجملة كما
يسال فيها هل العلم بالاضداد واحد او هل المجتمع من عددين مكعب فهو السؤال سؤال غير هندسى على الاطلاق ويجهله ايضا مجهل غير هندسى
واما ان يكون داخلة فيها بوجه كما يسال هل خطان وقع عليهما خط مستقيم الزاويتين المتبادلتين متساويتين ملتقيان فهى مسئلة
هندسية من وجه غير هندسية من وجه اما انها هندسية فلان حدودها يمكن ان يرد الى الهندسة باجمالها النسبة الا انها
الى السلبية فان هذين الخطين لا يلتقيان واما انها ليست هندسية فلانها بالفعل بضاد المسئلة الهندسية ولكن لما كانت

الامر او تنسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا باس ان يقال لها الهندسية **الفصل الثاني** في بيان مخالفة العلوم الرياضية لغيرها لا
سيما الجدلية في بعدها عن الغلط جدا بخلاف ساير العلوم وبيان المخالفة التي بينها وبين الجدل في التحليل والتركيب والتزيد اعلم
ان الجدل المضاد للعلم قلما يقع في التعاليم فانه انما يقع لاسباب واظهرها احد هذين الامرين الاول التباس مفهوم حدود القياس
لا سيما الاوسط لاشتراك الاسم والثاني في اشتباه التاليف الغير المنتج بالمنتج كالموجبتين في الشكل الثاني فاما الاول فلا يقع في
التعاليم لان معاني الالفاظ الهندسية معلومة ثم انها مع ذلك قريبة من الخيال فكلما يفهم العقل من اللفظ يقوم له في الوهم (محصله)
مثال ذلك المعنى فلا يدع الذهن يزيغ عنه بخلاف ساير العلوم فان الاشتراك في الالفاظ فيها كثير ومعانيها بعيدة من الخيال الا
ترى ان الاعانة على الخيال بالتصوير والتشكيل في التعاليم مرتفعا وفي غيرها منفصلا وفي الجدل التباس المعاني اكثر وربما كان
[illegible] وان به معنى اللفظ بحسب الشهرة فقط ويكون في الحقيقة معاني مختلفة فربما يظن في الجدل ان اطلاق الدائرة على الشكل
المخصوص وعلى الشعر الدائر الاجزاء وعلى البيان الدوري بالتواطؤ فيحصل بذلك غلط عظيم فيقال ان كل دائرة شكل ويراد
بها جميع معانيها هذه فيخيل انه مقول بالتواطؤ عليها والناقض اذا ناقض هذا القول فان جعل موضوع كلامه الدائرة كان خاطيا
ايضا فان الكلام لا بد من ان يكون اولا مقاومة حتى يصير بيانا ناقضه والمقاومة لا يصح ما لم يحصل معنى موضوعها بل لا بد في
هذا القائل ان يقال ان الدائرة الشعرية والبيانية ليستا بشكلين واما الوجه الثاني من وجهي الغلط اعني استعمال التاليف العقيم
الغير المنتج بتخيل انه منتج فهو ايضا قليل جدا في التعاليم فان اكثر القياسات المستعملة فيها من الضرب الاول من الشكل الاول واما الجدل
فهو متفرق في جميع صور التاليف كما يتفرق في المواد فكثيرا ما يستعمل التاليف الغير المنتج بتخيل انه منتج وخصوصا الموجبتان في
الشكل الثاني ثم ان التعاليم والجدل يتخالفان غاية التخالف في التحليل والتركيب والتزيد لان التعاليم يوجد محدودة مسايلها
من الحدود والعوارض اللازمة للاشياء بذاتها ومن جهة حدودها واكثر الكل محدود محصور معلوم واكثرها منعكس فاذا
اريد طلب قياس على سبيل التحليل كان في غاية السهولة ثم ان عكس السهل ايضا سهل فالتركيب ايضا سهل ثم انهم بطريق التحقيق
يدرجون من مسئلة الى مسئلة من غير اخلال بمقدمة فالتزيد فيها يكون محدودا على طريق منهوج واما الجدل فالاوساط فيه
يكون كثيرة مشوشة مختلطة من الذاتيات والعرضيات الذاتية والغريبة والكاذبة فيصعب فيه التحليل الا في الكاذبات حسب ما
وفي الصادقات من ان الصادقات ربما يستحيى من الكواذب المشهورة او المسلمة او المستحيى منها ولولا هذا الاستنتاج لكان في
الصادقات سهلا من وجه وهو الاقتصار على الصادقات ثم ان عكس الصعب صعب فالتركيب ايضا في الجدل صعب فلا يكون على
تاليف مستقيم وغير ذي وسط نهج قويم بل يقع كيفما اتفق وباي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب وربما اختلط بالتحليل كان
انتهى الى مقدمة لا تسلم فيضطر الى التحليل وايضا يخالف الجدل التعاليم في التزيد لان المراد بالتزيد يحتمل ان يكون التزيد البرهاني في تكثير

المعنى

المعنى ان التزيد البرهاني لا يكون بالتوسيط بل باضافة حد من خارج كما سنذكر واما الجدلي فالتزيد فيه بالتوسيط كثيرا و
يحتمل ان يكون التزيد الجدلي الذي يكون الاكثر فيه واحدا وانما يكون الخلاف في الحدين الاخرين كما يقال كل عدد فرد فهو عدد
فرد ذو كم وكل عدد فرد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ثم يقال كل عدد زوج فهو عدد زوج ذو كم
وكل عدد زوج ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فان هذا التزيد قليل في البراهين جدا لان الحكم
فيها في الاكثر منعكس ويحتمل ان يكون المراد ان مسايل البراهين والتعاليم كثيرة تزيد من نتايج الجدل فانه وان كان اكثر
تصرفا واكثر بحثا بعرفه الا انه لا يعم جميع المسايل اذ لا تتفق تلك المشهورات وما يبنى عليها فانما يحتاج في كل مسئلة الى
قياس حاضر فما كان سهل من المطالب بالف وسط مثلا لا يمكنه ان يبدا اذ لا يتفق تذكر الاوساط وقت المجادلة **الفصل الثالث**
فانه ربما يكون على مطلوب واحد برهان ان في علم وبرهان لم في اخر وبيوجه ذلك قد علمت الفرق بين برهان الان وبرهان اللم
الان فيما مضى ولكنا هنا نتكلم على حد التعليم الاول فنقول انه قد يوجد واحدة بعينها قد يقع فيها برهان لم وبرهان ان على
هذين الوجهين الاول ان قياسا مرة بما يعطي العلة واخرى بما لا يعطي علة اصلا فانما ليس بعلة اصلا ربما كان منعكسا فمع
الذي هو معلول لبعدها وضده يزيد ضوء القمر المعلول لكريته ويثبت الهالة الذي هو علامة لحصول المطر من السحاب الذي
فيه الهالة فاذا كان المعلول والعلامة منعكسا وكان نسبته اعرف من نسبة العلة صح ان يجعل اوسط لاثبات العلة
الاعتبار بالاعرف مثال الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد ويقال الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة
وكل مضيء غير لامع فهو قريب ويقال القمر يزيد ضوءه كذا وكذا وكلما يزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فلما كان اللمعان وعدمه
وتزيد الضوء كذلك اظهر من البعد والقرب والكرية استدل بها عليها ولو كان بالعكس لكان ثم يتبين هنا ان علة [illegible] برهان
نعلم اللم بعد ان علم الان من غير لزوم مصادرة فانه يطلب في الاول ان صرفا وفي الثاني لم صرفا كما انه يعلم بالرصد ان القمر
لانه ينخسف كذا وكذا ويعلم بالطبيعي بعد ان انه معلوم غير مشكوك فيه وكذا اذا كان لشيء علل ومعلولات ولوازم لا على
ولا من معلولات وكان ثبوت كل من علله ومعلولاته ولوازمه لموضوع ما اعرف جاز ان يستدل عليه تارة بالعلل واخرى
بالمعلولات واللوازم فقد علم ان هذا الوجه يتشعب الى وجهين احدهما ما يكون مادة الان واللم واحدة والثاني ما يكون
لكل منهما مادة مغايرة لمادة الاخر هذا والوجه الثاني ان يكون كلا القياسين تدل على العلة لكن احدهما على العلة القريبة [illegible]
البعيدة فلا يكون الاخر على اللم الحقيقي بل ينتزع في اعطاء اللم الى توسط القريبة وهذا في الاكثر يكون في علمين احدهما تحت الاخر
تحت الهندسة والحيل تحت المجسمات وتاليف اللحون تحت العدد وظاهرات الفلك تحت احكام النجوم فان العلم الاعلى والادنى
العلوم المتواطئة من حيث ان كليهما ينظران في احوال شيء واحد كما ان الاولين من هذه الامثلة ينظران في اشكال وخطوط ومقادير

والثانيين ينظران في المقادير ذوات العمق فلذلك يتشاركان بوجه ما في المسائل لكن الاعلى يعطي اللم والاسفل يعطي الان كما علمت
واما قلنا انما يشبهان المتواطئة لاختلافهما بالعموم والخصوص فان الهندسة مثلا تبحث عن مطلق المقدار والمناظر تنظر في
مقادير بحال ما وهي التي اليها البصر نسبة ولو فرض اتحاد المنظور فيه فلا شبهة ان نسبتهما اليه لا تكون على وجه واحد بل احدهما اقدم
نسبة من الاخر فهذا وجه وقد يكون جزء علم تحت علم آخر كما ان النظر في الهالة والقوس وما اشبههما الذي هو جزء من الطبيعي
تحت الهندسة وقد يكون مسئلة واحدة من علم تحت علم آخر وذلك لعروض عارض غريب لموضوع الصناعة كمسئلة بطء
اندمال الجرح المستدير من الطب فان لمه يعلم من الهندسة وهو ان الدائرة اوسع الاشكال حالا ومركبا منها ومن الطبيعي
وهو ان الاندمال انما يتم بالحركة الى الوسط فاذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فسهل الاندمال واذا لم يكن زاوية تحركت الاجزاء
المحيط معا متقاومة فابطأ الاندمال وتفاوده في التروح للتمثيل لمسئلة التي يعرف انه من علم ولمه من اخوات المخروط البصري
بعد قوي فان صاحب المناظر يعرف انه والمهندس يبين ان العلة في ذلك ان الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمين يلتقيان
وفي التمثيل نظر فان هذا ليس من مسائل المناظر بل انما يوضع فيها وضعا اللهم الا ان لا يجعلوا المسئلة هذا بل يريد مثلا يبين
في المناظر بهذه المقدمة ويبين لمها في الهندسة وايضا هذا المخروط البصري رأسه عند الباصر وقاعدته عند المبصر فلا التقاء
هناك ثم ان هنا شبهة وهي ان المقام مقام ان يكون على امر قياسان احدهما يبين الان والاخر اللم وهذه الامثلة المتقدمة
وامثالها التي ذكرت في التعليم الاول قد صرح فيه بان الان فيها يعلم بالحس وجوابها ان يقال ان المراد انها تعلم بمقدمات ماخوذة
من الحس فان لاصحاب العمل مقاييس من مقدمات تجربية وامتحانية ومحاورات في الاثبات والتبكيت مبنية على ذلك كما
يقول صاحب التأليف الساعي هذه النغمة متنافرة لان الوتر الفلاني كذا وان النغمة الفلانية كذا ويقول صاحب
الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في موضع كذا لان كوكب كذا بعد لم يشرق

الفصل الرابع

في ان الشكل الاول
افضل من الاخرين وبيان ان الجهل على قسمين بسيط ومركب وان الاول لا يكتسب بقياس والثاني يكتسب وحجة
اكتسابه قد من المعلم الاول ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افادة لليقين لوجوه الاول ان التعليمات انما يعمل في
براهينها هذا الشكل وكذا كل علم يعطي برهان اللم في الشيء الا الاكثر فان الاصل في برهان اللم ان يقال ان العلة ثابتة للاصغر
فيثبت لما المعلول الثابت للعلة وهذا هو مفهوم الشكل الاول واما الثاني فيجعل المعلول متبوعا للعلة وفي الثالث
حمل الاصغر على العلة ففيهما تحريف عن الاصل فهما انما يكونان برهانا في اللم بالقوة والوجه الثاني انه بهذا الشكل يكون
بالحد لانه موجب كلي وانما ينتجه هذا والثالث انه قياس كامل بين القياس بخلاف الاخرين فانهما انما يبينان بالرد اليه
الاول بالعكس والافتراض والخلف فان الخلف يفيد رده اليه فاذا رد اليه انتهى الى المقدمات الاولى التي لا وسط لها والقدر

القياس الاولي الذي لا وسط له وهنا وجوه اخرى منها ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره الا
بقياس موجب كلية ومنها ان المطالب البرهانية انما يطلب فيها تحصيل العلم ومعرفة ما للشيء بالذات وانما ذلك بالكلي الموجب
فان الجزئي ليس برهان مستقصى فانك اذا قلت بعض حيوان كذا لم يعلم ان اي بعض فكان الموضوع مبهما وان عين انه ذهب
كليا والسالب انما يعرف به ما ليس للشيء الا ان يشارفه الامر في ما انتج السالب فيكون في قوة الموجب المعدول ويكاد
يكون اكثر السوالب البرهانية من هذا القبيل فان قلت انحلال القياسات من الشكلين الى مقدمات بغير وسط ظاهر في
الموجب بانه ينتهي المحمول لا يكون الا للشيء ثم لذلك الموضوع واما في السالب فكيف يكون قلنا بان ينتهي المسلوب
لا يقتضي ان يسلب اولا عن شيء ثابت للموضوع حتى يسلب عن الموضوع مثلا اذا كان شيئان متباينان وكان لكل منهما خاص
خاص مباين لشيء اخر مخاصته بكان سلب كل منهما عن الاخر بتوسط الخاصة واذا كان لاحدهما محمول كذلك دون الاخر
كان القياس في ذلك الجانب والجانب الاخر بلا وسط فاذا لم يكن لشيء منهما لم يكن شيء منهما بقياس فان قلت كيف يكون
خلو شيء من المحمول كما في الاجناس العالية فانه لا اقل من ان يكون لاحدها واسم قلنا ليس كل محمول مما يصلح لان يكون
وسطا او كل وسط مما فيه قياس بل القياس انما يتوسط فيه المحمول الذي يكون ثبوته للاصغر اعرف من الاكبر وسلب الاكبر
عنه اعرف من سلبه عن الاصغر هذا ثم ان الجهل على صنفين الاول البسيط وهو مجرد عدم العلم وخلو النفس عن الحق وهذا
لا يمكن ان يكتسب بقياس وما قيل من ان تكافؤ الحجج يكسب خطأ بل تحيره وكذا ما قيل ان الرأي الباطل اذا فسد بحجة
ولم يصح بضاده المتوحد الجهل لان تلك الحجة انما وجبت بالذات بطلان الرأي الفاسد واما الحاقها الجهل
فبالعرض لما انه لما فسد هذا الرأي ولم يحصل رأي آخر بقيت النفس عادمة للرأي والصنف الثاني المركب وهو ان
يكون مع عدم العلم رأي مضاد له ولذلك سمي مركبا اي مركب من مقابلين للعلم عدمه ومضاده وهو مرض نفساني
فان صحة الابدان على قسمين اما ان تكون بوجودها على موجبها الاصلية واما ان تكون باكتسابها مع ذلك كمالات ثانية
كالجمال والقوة وكذلك صحة النفس اما بقائها على فطرتها الاصلية او ان يحصل لها مع ذلك الكمالات الثانية اعني
العلوم الحقيقية وكما ان البدن اذا عرضه امر غريب يبعد عن مقتضاه الطبيعي كان مريضا فكذلك النفس اذا اعتقدت
الآراء الباطلة المخالفة للحق كانت مريضة وهذا الجهل قد يقع ابتداء وقد يكتسب من قياس اما فيما لا وسط له او فيما له وسط ان يكون
والوسط اما من الاشياء المناسبة والغريبة وعلى كل تقدير اما الوسط عين الوسط في القياس الصادق او غيره وايضا اما
الحق المقابل سالبا ليكون هو موجبا وشكله من الاول والثاني موجبا فيكون هو سالبا وشكله من الثاني او الاول
فنقول ان كان الحق سالبا كليا نحو لا شيء من ج ب او كان منفيا لانقطاع اي بغير وسط واعتقد الايجاب الكلي لم يكن مكتسبا

الا من الشكل الاول كان قيل كل ج ب وكل ج ا فكل ب ا فالنتيجة اما ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين كلا بان لا
شي من ب ج ولا شي من ج ا او جزوا او يكذب احدهما كلا والاخرى جزوا ويكون الكبرى صادقه والصغرى كاذبة كلا
يمكن العكس والا لم يكن بينا انتظاع واعتقد السلب الكلي جاز كذبا به من الاولى ومن الثاني فالاول كان يقال كل ج
ولا شي من ج ا سواء كانت المقدمتان كاذبتين او الصغرى او الكبرى كلا او جزوا والثاني كان يقال الكل ب ج ولا شي
من ا ج ولا يجوز ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين بالكل فانا اذا رددنا الى الصدق حتى انتج القياس ما كان نتيجة
وهما كاذبتان بعينه بل ان كذبتا فبالجزء واما اذا كان الكذب في احديهما فجاز ان يكون بالكل وان يكون بالجزء وهذا
ان كان الجهل بسيطا ذات وسط موجبة كلية فان كان القياس الموقع للجهل من الشكل الاول فان كان الاوسط المذكور
فيه مناسبا صغرى كل ب ا وقياسه الصحيح الموجب كل ب ج وكل ج ا فالجهل انما يحصل بزعم الكبرى سالبة كان يقال
لا شي من ج ا لا الصغرى ولا المقدمتين فانه لا ينتج واما اذا كان الاوسط غير مناسب فيجوز كذب المقدمتين جميعا او
الصغرى وحدها كان يكون ا انه محمول على ب محمولا على ج ايضا لكن يكون ب و ج متباينين فاذا قيل كل ب ج ولا شي
من ج ا كذبت المقدمتان كلا لان التاليف من صادقتيهما وهما لا شي من ب ج وكل ج ا لا ينتج شيئا وان كان ب ج
متباينين ولا يكون ا محمولا على ج كانت الصغرى وحدها كاذبة وان كان محمولا على بعض ج كذبت الكبرى وحدها وان كان
من الشكل الثاني فسواء كان الاوسط مناسبا او غير مناسب فان كانت المقدمتان كاذبتين بالكل لم يكن النتيجة كاذبة
كما عرفت بل انما يكذب النتيجة اذا كذبت احدى المقدمتين كلا او جزوا وكلتاهما جزوا واما ان كان الجهل بسيطا ذات وسط
سالبة كلية وظن موجبة كلية فلا شك انه يكون القياس الموقع للجهل من الشكل الاول فان كان الاوسط مناسبا فانما
يكون الكاذب هو الكبرى وان كان غير مناسب امكن كذب المقدمتين وكذب الصغرى وحدها وكذب الكبرى جزوا
لا كلا الفصل الخامس في بيان وجه ما قال من فتح ما انقدح علينا وبيان الوجوه التي يقال عليها المحمول بالذات
والمحمول بالعرض لتوقف بيان تناهي القياسات الى مقدمات لا وسط لها قيل من فقد حسا ما فقد علما ما يعني العلم
الذي كان يملك النفس اليه لا للحس وذلك انما يتوصل به الى العلم اليقيني هو البرهان والاستقراء ولا شك في ان مبدأ
الاستقراء الحس وكذا مقدمات البراهين فانها وان كانت كلية الا انها انما حصلت الكليات الموضوعة والمحمولة بتجريد
العقل في الصور الجزئية الخيالية والتفصيل ان نعلم اولا انه لا شي من المعقول بمحسوس ولا شي من المحسوس من جهة ما هو محسوس
بمعقول الا في معرض ادراك العقل وان كان الحس مبدأ الكثير من الصور المعقولة مثلا كل واحد من الناس محسوس بقدر معين
وكيف معين وهيئة معينة ووضع معين اين في مكانه ولاجزائه بعضها الى بعض ولا ريب في ان مثل هذا لا يكون عين الانسان

وان كان الحمو صاحبا كان ... انقطاع

المعقول المشترك بين جميع الافراد فالانسان المعقول لا بد من ان يكون مجردا عن جميع هذه العوارض لتتفق نسبته الى الافراد
المختلفة فيها ثم اعلم ان الموجودات على قسمين معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فالاول هي الامور
التي لا مادة ولا لواحق مادة لها فانها لا يحتاج في التعقل لها الى تجريد وتصرف والثاني هي الامور المادية التي تحس اولا ثم
يتصرف فيها العقل بالتجريد على ما بين في كتاب النفس وبالجملة ان الحس يوديها الى النفس غير معقولة فيجعلها النفس
معقولة ثم اذا صيرتها معقولة كان لها ان يركبها تركيبا حديا او رسميا او قولا جازما يكون مبدأ للقياسات بل نقول
ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس من احد وجوه اربعة احدها بالعرض وهو الذي ذكرنا من احد المحسوسات
ثم التصرف فيها بالتجريد فيتبع ذلك احكام فطرية يحكم بها العقل بلا وسط باتصال له بالعقل الفعال والاحكام
نظرية انما يحكم بها بتوسط حد وسط والوجه الثاني بالقياس الجزئي وذلك بان يكون عند النفس حكم على جنس
ثم وقع الاحساس على تخصيص نوع من انواعه فعقلت النفس النوع واجرى الحكم عليه والثالث بالاستقراء فان كثيرا من الكليات
لا يتبين له على الوجه الذي ذكرنا اولا اذا استقريت الجزئيات تنبهت النفس لذلك الحكم الكلي من غير ان يكون الاستقراء
مفيدا وموجبا لذلك الحكم والرابع بالتجربة وكانه مخلوط من قياس واستقراء كما عرفت فيما سبق ولذلك كان مفيدا
للاحكام الكلية كما يرى الراي شيئا من نوع سقمونيا فعل الاسهال وتكرر فيه ذلك كثيرا جدا فانه يعلم ان هذا ليس من
الاتفاقيات فان الاتفاقي لا يدوم فهذه هي الوجوه التي يكتسب بها العقل بتوسط الحس التصديقات والتصورات
فلهذا كان كل من فقد حسا ما فقد علما ما وهو الذي يتوسط ذلك الحس هذا ثم ان كل قياس فهو مشتمل على ثلثة حدود وفيه
اما ان يوجب شيئا لشي ثابت لثالث او سلب شيئا عن ثان ثابت لثالث وكذا الحال بين كل حدين من هذه الحدود
ان افتقر الى الوسط فلا بد ان يعلم انه لا بد من الانتهاء الى مقدمات غير ذوات اوساط اما بالحقيقة او في الظن اما
هذا في البراهين ومقدمات مشهورة او مقبولة وان كانت لها في الحقيقة اوساط وكانت في الحقيقة كاذبة
هذا في الجدليات ولا بد لنا من بيان انه لا بد من الانتهاء الى مقدمات غير ذوات اوساط فلنعاود ذكر ما بالذات
وما بالعرض من المحمولات اولا ثم لنبين ذلك فنقول قد يقال المحمول بالذات اذا كان الموضوع صالحا لان يوضع ثانيا
لحمل الذات ثم يحمل عليها المحمول كما يقال الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله و
البياض قائم فيه وبازائه المحمول بالعرض لما يكون من حقه ان يجعل موضوعا لما حمل عليه كما يقال الابيض ما انسان
وهنا اخذ الموضوع مرتين بالقوة فان الابيض بمعنى ما من شانه ان يكون موضوعا للبياض وهو العرض له
وهو هنا الانسان او يحمل احد العرضين على الاخر كالحركة على الابيض وقد يقال المحمول الذاتي لما يكون في الحقيقة

في الذي حل فيه سواء كان بطبعه او بقسر كما يقال للحجر انه متحرك الى سفل او علو وبازائه المحمول بالعرض لما كان يكون وجوده
في شيء آخر اما منفصل عنه كالمتحرك على الساكن في السفينة المتحركة او متصل كان يقال كرة بيضاء اذا كانت هناك قيد بجانب
قد يقال المحمول الذاتي لحمل الاعم على الاخص وبازائه بالعرض وهو عكسه وقد يقال المحمول بالذات لما يكون حمله
على الموضوع اوليا كما يقال للسطح انه ابيض وبازائه المحمول بالعرض كما يقال الجسم ابيض اي سطحه وقد يقال المحمول
بالذات لما يكون حمله لاقتضاء ذاته كحمل الحركة الى سفل على الحجر وبازائه ما بالقسر كالحركة الى علو على الحجر وقد يقال
المحمول بالذات على ما ليس من شانه ان يفارق الموضوع وبازائه ما يفارقه كالانحدار على الحجر وقد يقال على ما يكون
ذلك مقوما لمهيته فالابيض على السطح محمول بالعرض وقد يقال على ما من شانه ان يوخذ في حد الموضوع او يوجد هو في
حده **الفصل السادس** في بيان تناهي اجزاء القياسات والحدود وما هي الموضوعات للشيء والمحمولات عليه قيل في التعليم
الاول لما علمت ان في الوجود موضوعا بالذات ومحمولا بالذات فلنفرض ج مثلا موضوعا بالذات لب وب لذاته لا
فهل يتمادى المحمولات هكذا الى لا نهاية ام لا وكذلك اذا كان ج محمولا لذاته على ب وب لذاته على ا فهل يتمادى الموضوعات
هكذا الى لا نهاية وكذا اذا كان ب محمولا على ج فهل يجوز ان يكون بينهما وسائط الى لا نهاية حتى يكون عليه براهين
بلا نهاية قيل والطلب انما يختلف في هذه المواد في الاشياء التي لا تنعكس اي لا يكون الموضوع محمولا حقيقيا
لمحموله والمحمول موضوعا حقيقيا لموضوعه والا كان طلب المحمول عين طلب الموضوع ويحتمل ان يكون مراده بالحمل الحقيقي
حمل الضحاك على الانسان بازاء عكسه وان يكون مثل حمل الحيوان على الانسان بازاء عكسه فنقول انه من المحال ان
يكون الوسايط بين حدي الايجاب نحو كل ب ا وحدي السلب نحو لا شيء من ا ج غير متناهية والا لكنا اذا صعدنا من
ب او نزلنا منا على الولاء اولا على الولاء لم يمكنا الوصول الى الحد الآخر بل لا يكون لهذا السلسلة حد فان التناهي لا معنى له
الا ماله حد وغير التناهي ما لا حد له ولا تقولن ان من هو طرفي كل مقدار حدود الا نهاية لها ومع ذلك وصل الحد
امكن السلوك لانه ليس بينهما بالفعل شيء من الحدود بل لا يوجد الا بتقسيم القاسم وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في حد
الشيء متناهية والا لم يكن حد شيء لتوقفه على اخذ جميع الذاتيات ثم قيل انا اذا قيل هذا الكبير خشبا او الماشي انسان لم يكن
الحمل على حقيقته بل مجازا وانما الحمل على وجهه ان يقال الانسان ماشي والخشب كبير وذلك لانه في الاول لم يكن الكبير
ان الماشي بما هو ماشي انسانا والكبير بما هو كبير خشبه ولان الماشي او الكبير يصح ان يجعل كانما بنفسه تحرك يكون
موضوعا لغيره بل انما المراد ان الشيء الذي عرض له انه ماشي او كبير كذا خلاف الانسان والخشب فما حصل الا ان كيفما
موضوعين من غير اعتبار نسبة فيهما الى موضوع خارج عن جوهرها فالحمل عليهما حمل ذاتي وعلى الاولين عرضي هذا

ثم ان الحمل اما ان يكون على طريق ما هو الشيء او كيف هو او كم هو وهكذا جميع المقولات وكل من المقولات يصح
ايضا لان يكون موضوعا الا ان الموضوع الحقيقي هو الجوهر فان شيئا من ساير المقولات لا يستقل في الوجود وايضا
المحمول اما داخل في حد الموضوع او خارج عنه فالداخل قد عرفت تناهيه والمحمولات الخارجية ايضا متناهية لانه
تبين ان لها حدا من جانب الموضوع وهو الجوهر ولها ايضا حد من جهة المحمول وهو المقولات فما بينهما ايضا
لا بد ان يكون متناهيا فهذا برهان آخر على تناهي الاوساط فاتضح ان لنا مقدمات اولية ومحمولات وموضوعات
بلا واسطة وايضا لو كانت الاوساط غير متناهية لم يكن يحصل علم برهاني فلم يكن يحتج الخصوم على لا تناهي
الاوساط مفيدة للعلم بذلك هذا وايضا قد علم ان البرهان انما يوخذ من جهة المحمولات الذاتية للموضوع اما بان
يكون داخلة في حدود موضوعاتها كالكم والكثرة للعدد او يكون بالعكس كالزوج للعدد وتناهي القسم الاول من
المحمولات تبين لك والقسم الثاني ايضا لا بد ان يكون متناهيا والا لزم لا تناهي اجزاء الحد فان الموضوعات هنا
داخلة في المحمولات ويلزم من لا تناهي المحمولات لا تناهي الموضوعات وهو لا تناهي اجزاء الحد ولا يتوهم ان انه يلزم
لا تناهي اجزاء حد شيء واحد وانما يلزم لا تناهي الحدود والمحدودات لان هذا المجموع من هذه الامور الغير المتناهية
موجودة بالفعل فالمحمول الذي يوخذ في حده هذه كلها موجود بالفعل ومع ذلك يلزم تناهي ما فرض غير متناهي
ايضا كيف يمكن ترتب المحمولات الى لا نهاية مع انه كلما صعد فيها انتقص عددها والعدد في جهة النقصان متناهي الى
الواحد فقد تبين بهذه البيانات تناهي المقدمات الى مقدمات بسيطة وتناهي اجزاء الحد ولكن انما يكون حجة
على من يثبت الحد والبرهان واما من انكر فالرد عليه من علم آخر ولا يثبت بيان تناهي البراهين من جهة التزايد ويصح
بعد كيفية لا تناهيه ثم ان المقدمة المنقسمة بالحد الاوسط ان كانت موجبة كلية فلا يمكن ان يكون الاوسط الا فيما بين
وان كانت سالبة كلية جاز ذلك وان يكون الاوسط خارجا من جهة الاكبر وان كانت جزئية جاز ان يخرج من جهة
الاصغر ايضا والعلة في الكل ظاهرة **الفصل السابع** في بيان ان كلا من البرهان الكلي والموجب والمستقيم افضل
من مقابله وبيان رجوع كل واحد عليهما اشد استقصاء من الآخر قيل في التعليم الاول ان لظان ان يظن ان البرهان
الجزئي افضل من الكلي لانا اذا بينا ان زيدا ناطق من نفس زيد كانا افضل من ان بينا له كل انسان كذلك فانه على
يكون بيانا للشيء من ذاته بخلاف الثاني وايضا الموجودات هي هذه الجزئيات واما الكليات فهي اما امور موهومة
او موجودة في الاشخاص قائمة بها فالبرهان على الموجود افضل من البرهان على غيره على ان البرهان الجزئي يجعل الكلي في
امر خارج عن الاشخاص فالبرهان الكلي اما على امر موهوم او محرف عن الحق وايضا البرهان الكلي شديد التعرض للغلطات

مستعمليه كانهم يبرهنون على غير المطالب فانه اذا برهن مثلا على ان المقادير المتناسبة اذا بدلت كانت متناسبة لم يكن البرهان
بالذات على خط وسطح او غيرهما وايضا وان كان البرهان الكلي من وجه على ما هو اكثر الا انه من وجه اخر على ما هو اقل
في الوجود لان الكلي امر واحد وايضا كثيرا ما يقع بالجزئي ظن مخالف للكلي فلا يكون البرهان الكلي مفيدا في الجزئيات
ثم قيل بل العلم بالكلي اكثر فانه اذا علم كون زوايا المتساوي الساقين كقائمتين من جهة العلم بان زوايا المثلث كقائمتين علم
جميع المثلثات بخلاف ما اذا علم ذلك من جهة تلك الخصوصية وحدها ووحدة الكلي لا يوجب قلته في الوجود لانه
متناه بمعنى الحمل بالنسبة الى جميع الافراد ومع ذلك ثابت غير فاسد وما هو ثابت الوجود اكثر وجودا ثم ان الجزئيات غير
متناهية فلو لم يكن هناك برهان كلي لافتقر الى براهين بلا نهاية ولا يلزم من البرهان على الكلي ان يحصل [illegible]
الجزئيات كيف ولو كان كذلك لزم ان يكون الاعراض الكلية خارجة عن الاعراض القائمة بالموضوعات فلا يكون اعراضا
فمن توهم هذا فاللوم انما يلحق اياه لا المبرهن ثم انا بينا ان البرهان هو قياس من العلة والكلية والكلي اولى بافادة العلة
من الجزئي فان المعنى يوجد له اولا وبذاته وهو المفيد للجزئيات فانه لا يوجد للجزئي الا لاجل انه موجود للكلي ولا عكس
كل ما كان كذلك فهو الاول بالعرض والثاني بالذات والكلي نهاية لم فان سوال لم اذا انتهى اليه وقف كما انه اذا سئل
لم جاء فلان فيقال ليأخذ مالا فيقال لم يأخذ فيقال ليؤدي دين غريمه فيقال لم يؤديه فيقال لئلا يكون ظالما فح
يقف السؤال وكذا اذا سئل عن هذا المثلث ان زواياه لم كانت مساوية لقائمتين فلا يقف السؤال اذا قيل لانه
هذا المثلث او لانه من ذهب او لانه متساوي الساقين بل انما يقف اذا قيل لانه شكل احاطت به ثلثة خطوط
كذا وكذا وايضا والجزئيات غير متناهية وغير المتناهي لا يتعلق به علم من جهة انه غير متناه بخلاف الكلي فانه امر بسيط
محدود فالعلم الذاتي انما هو به فهو اولى بان يكون مقصودا ومبرهنا وايضا اذا برهن على الكلي كان مندرجا فيه
بالقوة العلم بالجزئيات بخلاف العلم بالجزئي فانه لا يستلزم العلم بالكلي ولا بغيره من الجزئيات وايضا الحد الاوسط
في البرهان الكلي اقرب الى المبدا فهو اشد استقصاء من الجزئي هذا ما قيل في التعليم الاول وهذه الحجج على ما قال
المعلم تقريبات كلها برهانية بل البرهاني منها ما قيل ان البحث بالم لا بد من انتهائه الى الكلي لانه المعقول والعلم
الحقيقي انما هو بالمعقولات والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا معقول ولا مبرهن عليه وما قيل العلم بالجزئي مندرج
في العلم الكلي من غير عكس ثم قيل ان البراهين الماخوذة من الموجبات المبينة للموجب افضل من الماخوذة من السوالب
لحجج منها ان السوالب تحوج الى استعمال اشياء مختلفة الانواع فانها لا يجوز ان يكون من السوالب المحضة بل لا بد من ان
يكون منها مخلوطة بالموجبات ولا شك ان المقدمات والوسايط كلما كانت اقل كان احسن لان طرق الغلط الى الاقل اقل

المعنى

المعنى فيه اكثر فالبرهان الجاري على سنة واحدة افضل من المؤلف من مختلفات الانواع ومنها ان البرهان السالب لا يتم
الا بالمقدمة الموجبة والموجب يتم بدون السالب ولا شك ان احد شيئين اذا كان مفتقرا الى الاخر دون الاخر كان الاخر افضل
ومنها ان البراهين الموجبة اذا نسب الاوساط فيها بالايجاب بالطرفين وهكذا يستمر الى ان ينتهي الى المقدمات الاولية
به غير دخول سلب واذا اوردنا التزايد بضم مقدمة الى حدي مقدمة جاز ان لا يكون الا بالايجاب ولو ذهب الخصم الى انها
واما السالبة فالغالب في التوسيط والتزايد فيه الايجاب اما في التوسيط فلان المقدمة الموجبة منها تفتقر الى ايجاب
والسالبة الى ايجاب وسلب وهكذا الى ان ينتهي الى الاوليات واما في التزايد فلان المضموم الى المقدمة السالبة منها لا يكون
الا موجبة والى الموجبة ايضا يجوز ان يكون موجبة ومنها ان الموجب افضل من السالب لانه اقدم منه واعرف اما انه
اقدم فلانه بسيط بالنسبة اليه اذ ليس فيه الا الطرفان وفي السالب مع ذلك حرف السلب واما انه اعرف فلانه لا يحتاج
في معرفته الى ان يقاس الى السلب كالعكس وما تركب من الافضل والافاده افضل هذا ثم ان القياس المستقيم افضل من الخلف
ويكون المستقيم نحو قولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا والخلف نحو قولنا ان كذب لا شيء من ج ا صدق بعض ج
ا وقولنا لا شيء من ب ا صادق ينتج بعض ج ليس ب وكان كل ج ب هف فقولنا انما اوجب المطلوب بحيث صدق كل ج ب
ولا شيء من ب ا ايجابا بذاته وفي الثاني انما اوجبه صدق تلك الشرطية كذب بعض ج ا ولا شك ان الذي يوجب المطلوب
بصدقه وبذاته افضل من الذي يوجبه بكذبه لا بذاته وايضا القياس بالذات على ما علمت ما يندرج صغراه وتحصل
اندراج الجزئي في الكلي وهو في الخلف منتف فان الصغرى فيه بعض ج ا والنتيجة بعض ج ليس ب والكبرى لا شيء من ب ا فاتم
مقدمات المستقيم معروفة بذواتها واعرف من النتيجة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة لان
احدهما نقيضها هذا واعلم ان علما يكون اشد استقصاء من علم لاحد وجوه ثلثة الاول ان يكون يجمع مع بيان الان
بيان السبب القريب دون الاخر والثاني ان يكون احد الشيئين المنظور فيهما مجردا صورته عن المادة بخلاف الاخر كالعدد
والموسيقى والهندسة والمناظر والثالث ان يكون ناظرا في معنى بسيط مسلوب عنه الزوايد بخلاف الثاني كالوحدة
التي هي الموضوع الاول للعدد والنقطة التي هي كذلك للهندسة فان الاولى ابسط من الثانية لانها مجردة عن الوضع
الثانية ذلك مع زيادة الوضع **الفصل الثامن** في مغايرة وذكر اشتراك العلوم واختلافها في المبادي والموضوعات
وبيان انه لا برهان على الاتفاقي وانه هل على الاكثري برهان وان الحس ليس برهانا ولا مبدا برهان اعلم ان المباحث
انما تكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول حتى يكون الكل باحثة عن احواله واحوال احواله او اعراضه
وفي المبادي الاول التي منها البراهين من الحدود والمقدمات فالمباحث المختلفة فيهما ليست من علم واحد كما ان الناظر

والهندسة اما في الموضوع فقط واما في المبادي فلانها للهندسة اولا وللمناظر ثانيا واما اختلاف البراهين فلان كان
باختلاف الحدود الوسطى وان كانت متباينة لا يندرج شيء منها في الباقي فلا يوجب الاختلاف في العلم فانه كثيرا ما
يكون على مطلوب واحد براهين مختلفة كذلك هذا ثم ان من الناس من انه جعل البرهان على الضروريات واما انه هل
على الاكثري ايضا برهان ام لا في ذلك بعض المتأخرين تمسكا بانه لا يكون به يقين والحق وراي المعلم الاول انه قد يكون على الاكثري
برهان يعطي السبب الاكثري ويكون به يقين غير زايل من جهة ما هو اكثري وان زال من جهة ما هو موجود فان كان
المسمى بالبرهان كل قياس يعطي العلة فهذا ايضا برهان وان شرط فيه ان يعطي وجودا غير متغير لم يكن هذا برهانا
بل قياسا متوسطا بين البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة وهذا تكلف لما لا حاجة اليه نعم لا برهان
على الاتفاقي فان كل بيان انما يكون لوجود متميز عن اللاوجود بالاستحقاق وهو على وجهين اما ان يكون
الاستحقاق دايما او اكثريا والاتفاقي لا استحقاق له بل نقول ان الامور الممكنة قد تعتبر من جهة وجودها وقد تعتبر
من جهة امكانها فان اعتبر الاول لم يكن على غير الدايم والاكثري برهان فان المتكافي والقليل الوجود لا رجحان
لوجوده وان اعتبر الثاني كان على كل ذلك برهان وكذا الحال بالنسبة الى اللاوجود وامكانه ثم قيل في
التعليم الاول انه ليس للحس برهانا ولا سببا برهان بما هو حس فان الاحساس انما يتعلق باشياء مخصوصة
باوضاع وكيفيات واين وازمنة معينة ولا شيء من المحسوسات بكلي فاذا احسسنا زوايا مثلث مساوية
لقائمتين لم يكن لنا ان نحكم به على كل مثلث فانا لا يمكننا ان نحس كل مثلث لعدم تناهيه في القوة ولان
الكلي لا يدركه الا العقل ولا علمنا بالحس العلة في ذلك ولكن العقل يقتنص من المحسوسات الجزئية
امورا كلية لا لان الحس ادركها بل العقل اقتنصها بالفيض الالهي من الجزئيات المحسوسات وكذا يقتنص الاحكام
الكلية من الاحكام الجزئية المتكررة على الحس بالتجربة كما علمت ولاجل ان ادراك الحواس غير مستقصى كثيرا ما
يوقعنا في الغلط كما اذا راينا الملون من وراء الزجاجة تحيرنا فقال قوم ان كل ما الوان له هو شاف ومودي اللون
الذي وراءه ... وقال اخرون ان للمسام التي في الزجاجة مستقيمة ينفذ فيها الشعاع الخارج عن البصر فلو كان
الابصار ادراكا مستقصى لكنا نرى هذه الثقب ان كانت فيها ولم يقع في هذا الغلط ثم قيل لا نظن ان مبادي
تتفق لان مبادي النتيجة الكاذبة يمكن ان يكون صادقة ومبادي الصادقة وان جاز ان يكون ايضا
كاذبة يمكن ان يكون صادقة ومبادي الصادقة وان جاز ان يكون بعضها كاذبة الا انها بذاتها لا يوجب شيئا
فلا يكون منها القياس فمبادي الصادقة حقيقة هي الصادقة وايضا مبادي الكاذبة وحدها ليست متفقة فان

من

من الاضداد ما يكذب معا كان يقال المساوي اصغر او يقال اكبر وبعض الاضداد من المتقابلات ايضا منها ما
يكذب معا نحو الانسان فرس والانسان ثور والعدل ظلم والعدل جهل وكذا مبادي الصادقة ليست
متفقة فان المبادي الخاصة بكل علم من الموضوعات ذلك العلم وعوارضها الذاتية فان كان بين مبادي
علمين تطابق فبان يكون احد المبادي اخص من الاخر وداخلا تحته وذلك اذا كان موضوع احد العلمين تحت
موضوع الاخر او يكون داخلا في الوسط للاخر فيكونان حينئذ اما متشاركين في الجنس اي الموضوع او في جنسه
واما العلوم المتباينة فلا مشاركة بين مباديها نعم المبادي العامة مثل ان الشيء اما ان يصدق عليه الايجاب او
السلب فهي مشتركة بين العلوم الا انها انما يوخذ عامة في العلوم بالقوة واما بالفعل فلا يوخذ الا مخصصة
بموضوع العلم وعوارضه الذاتية على ما عرفت والمسايل المطلوبة وان كانت تزيد على الحدود كما عرفت في
تركيب القياس ولكن زيادة على نسبة محفوظة فلا يكون النتيجة الا مناسبة للحدود لا انه اذا وجدت
اي متى اتفقت فالمبادي التي في علم لا يحتاج مسايل علوم اخرى كيف والمطالب غير متناهية بالقوة ومبادي
كل علم متناهية بل من المستصعبات ان مبادي علم بالمسايل المختصة فضلا عن الخارجة عنه وذلك لانه ربما
كانت النسبة بين الموضوع والاعراض الذاتية غير متناهية كالنسب بين مثلث كذا الى المثلث الواقع في
دايرة كذا او محيط كذا ونحو ذلك بل نقول ان المبادي تقال على نوعين الاول ما منها البراهين اي
المقدمات والاخر ما فيها البراهين اي الموضوعات وما يوضع معها من الامور ونسبها كالعلم في
الموجود فالاول يكون علمه ويكون خاصة كما علمت والخاصة قد تتناسب على النحو الذي ذكروا اي
لا يكون الا خاصة وتتناسب على ما ذكر الفصل التاسع في بيان حال العلم والظن وتباينهما وتشاركهما وبيان معنى
الذهن والفهم والحدس والذكاء والفكر والصناعة والحكمة ان هذا على الظن والاختلاف بينهما من جهة
الوثاقة وعدمها وهما من جنس الراي وبينهما مقايسة ومناسبة ولا يمكن ان يقايس كل علم بالظن بل التصديقي
ولا كل علم مع كل ظن بل مع ظن يوافقه في جنس الراي والعلم التصديقي هو ان يعتقد في الشيء انه كذا واليقين منه
ان يعتقد مع ذلك انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله بان يكون بينا بنفسه او مبينا بالحد الاوسط
الاجلي ويقابله الظن وهو ان يكون الاعتقاد متحققا بين الامرين الا انه يمكن ان لا يكون كذا او انه ليس كذا واما
يخرج الى الفعل اذا خطر المعتقد بالبال ثم اعتقاد انه يمكن ان لا يكون اما في الذي من شانه ذلك او الذي ليس
من شانه ذلك وعلى كل تقدير فهذا الاعتقاد المقرون بهذا الاعتقاد بالقوة ظن فضلا الاول ظن صادق مركب الجهل

ثم بلغ عراضة على اصله
كتبه مولفه عفا الله عنه

الا انه لا يكون بحيث لا يزول او لا يكون بالفعل
الا اعتقادا انه كذا ويكون بالقوة اعتقاده

المركب وعلى الثاني ان حصل هذا ان الاعتقادان مما يوجبها كان يقينا بالشيء على ما هو به ولكن المفروض انه لم يحصل
ذلك فهو ظن صادق غير مركب بجهل مركب بل انما تركب بالجهل البسيط اذ ما من ظن الا وهو مركب مع جهل بسيط موضع
العلم هو ان الضروري الدائم او الضروري بشرط العلم على حسب اما دائم او بشرط الموضوع الحقيقي للظن هو الامور الممكنة
المتغيرة التي لا تنضبط وقد يقع في الامور الضرورية والاقسام الثلثة للظن تشترك في ان كلا منها اعتقاد في الشيء انه كذا ويمكن ان يكون معه
اعتقاد انه يمكن ان لا يكون كذا وكل من اقسام الظن قد يكتسب كما قد يكتسب العلم فقد يكتسب مع ذلك ظن لم يلزم وقد لا يكتسب
كالعلم من غير فرق ولما كان الظن والعلم متقابلين لم يجز ان يكون الشخص الواحد في وقت واحد ظانا وعالما معا كما لا يجوز اجتماع ظن
صادق وكاذب ثم يجوز ذلك في وقتين او شخصين هذا والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والاراء والفهم جودة
تهيؤ هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها والحدس جودة حركة هذه القوة الى اصابة الحد الاوسط من تلقاء نفسها كما اذا رأى
الانسان القمر انما يضيء جانبه الذي يلي الشمس اصاب دفعة ان سببه ضوؤه من الشمس والذكاء جودة الحدس حتى يقع
في زمان قصير والفكر حركة الذهن نحو المبادي ليرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية من غير روية
نحو اتمام ما مقصود والحكمة خروج النفس الى كمالها الممكن لها في جانبي العلم والعمل اما في جانب العلم فان تتصور الموجودات
كما هي وتصدق بالقضايا كما هي وفي جانب العمل ان يحصل لها الخلق المسمى بالعدالة وربما قيل الحكمة على الاستكمال من جهة
الاحاطة بالامور النظرية والعملية وان لم يحصل لها الخلق المقالة الرابعة فيها عشرة فصول الفصل الاول في بيان المطالب
المعتبرة هنا والترتيب بينها ورجوع مطلب لم الى مطلب ما ورد وهم من توهم العكس ورد وهم ان الاوسط في البراهين لا يكون الا الحد
وبيان ان معطي البرهان ليس معطيا للحد ولا معطي الحد معطي البرهان اعلم ان المطالب وان كان للكثير ان يكثرها كما عرفت الا ان
التي يبحث عنها هنا اربعة اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء والثاني هل يوجد الشيء شيئا وكل منهما يقتضيه مطلب
لم ففي الاول يطلب علة الحكم بوجود الشيء او عدمه وفي الثاني علة الحكم بوجوده بحال او لا وجوده بحال وفي كل منهما اما ان
يتعدى الى طلب علة الوجود او لا ومع هل البسيط مطلب ما الذي بحسب الذات دون الذي بحسب الاسم فانه متقدم عليه
وهو مع هل المركب ايضا بوجه فان العوارض التي يعلم بها في مطلب هل المركب انما يعلم وجودها للموضوعات بعد الطلب بهل
المركب وانها لا وجود لها الا الوجود الذي في الموضوعات وما لم يعلم وجودها لم يثبت هل لان يسال عنها بما التي بحسب الذات كما
عرفت سابقا وكذا في الحد الاوسط مطلبه الذي بحسب الذات متأخر عن طلب هل على وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل
اما الذي بالفعل فهو ظ فان الاوسط اذا كان مجهول الوجود سئل اولا عن وجوده ثم اذا علم وجوده سئل عن ماهيته واما الذي
بالقوة فهو الذي في ضمن مطلب هل المركب الذي لعلية فانك اذا قلت هل القمر ينكسف فهو في قوة ان تقول هل هنا حد اوسط

يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا قيل نعم قلت لم قلت ذلك فكان هذا في القوة سؤالا ما عن الحد الاوسط فكان ان قلت ما
الحد الاوسط الذي هذا يوجب هذا فقد علم ان مطلب لم انما هو مطلب لم بالنسبة الى النتيجة وانه بالقوة مطلب ما بالنسبة الى
الاوسط وظن بعض الناس انه كما ان بحث لم راجع الى بحث ما كذلك بحث ما راجع الى لم في كل موضع وعدي الى ان
زعم ان الاوسط في البراهين انما هو الحدود و الكل باطل فان من المعلوم انه كذلك ليس كل بحث باعثا عن الاوسط
وليس البحث عن الاوسط بحثا عن ماهية احد الحدين الاخرين حتى يكون الجواب حدا اذ لا يلزم ان يكون كل ما هو اوسط
وعلة موجبة حدا او جزء حد من جنس او فصل او مادة فان كثيرا من الحدود الوسطى ليست شيئا من هذه بل من العلل الفاعلية
او الغائية او غير ذلك الا ان يريدوا بالحد ما يعم الرسم فان هذه العلل يمكن ان يدخل في الرسوم ثم ان الاوسط اذا كان اخص من
الاكبر لم يدخل في حده بوجه وانما هذا القول من زخارف الاقوال التي يروجون بها التسمية باسم البرهان وانه انما يتالف من الحدود
نعم اذا اوردنا اثبات الاكبر للاصغر وهو لم يكن بد من توسيط ذلك اما بالفعل او بالقوة فانه ما لم يثبت حد شيء للشيء لم يثبت هو له وكذا
لم يكن حده مسلوبا عن شيء لم يكن هو مسلوبا عنه ولكن هذا التوسيط كاف في جميع البراهين فان كثيرا من الاشياء كما ان ثبوتها للشيء
سلبها عنه ليس بين فكذا ثبوت حدودها او سلبها ايضا لا يكون بينا فيحتاج الى توسيط شيء اخر وكذا كثير من الاشياء كما ان ثبوتها
خفي كذلك ثبوتها لحدوده فلا يكفي في التوسيط حد الاصغر ايضا هذا ولما كانت العلل الذاتية للماهية داخلة في الحد لانها متقومة لها
وداخلة في البرهان لان اليقين على ما علمت لا يحصل الا بعللها فاذا اوردنا في البرهان العلل الذاتية كنا كان برهانا في حدودنا الا ان
اعطانا البرهان هو اعطاؤنا للحد الموجب منها ان الحد لا يكون الا ايجابيا وربما كان البرهان سلبيا ومنها ان محدود كل حد
فكذلك المبرهن ومنها ان البرهان يعطي الاعراض الذاتية والحد لا يعطي الا المقومات بل البرهان انما يعطي ثبوت الشيء للشيء او سلبه عنه انما
انه ذاتي او عرضي فلا فضلا عن الحد وجزئه وكذا ليس اذا اعطينا حدا اعطينا برهانا فانا اذا حددنا الشيء لم يوجب شيئا عليه ولم يسلب
شيئا عن شيء بحد اوسط ولم يعلم حال الحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه بحسب مادة البرهان والحد وربما كان الحد لا يكون
فيها برهان كما في المقدمات البينة بانفسها ولو كان على كل شيء برهان لم يكن على شيء برهان وايضا من المعلوم ان الحد معا
البرهان كيف واحدهما تصور والاخر تصديق فكيف يكون اعطاء احدهما عين اعطاء الاخر الذي يفيد احدهما بازمة
مغاير لما يفيده الاخر وايضا الحد بحسب اقتضاء ما ويجمع وضعا والبرهان يولف تاليفا سوقا الى الغرض فيلزمه الغرض اضطرارا
وايضا الحد يعطي الامور الداخلة في ذات المحدود المساوية له في المعنى والانعكاس البينة الثبوت له بنفسها والبرهان انما يعطي
عوارض خارجة وايضا الحد لا يعطي المحدود اجزاء حده بتاليف حمل بل رسد واشتراط بخلاف البرهان وايضا كثيرا ما يكون
البرهان برهانا اولا على شيء وثانيا على غيره والحد لا يكون الا لشيء واحد الفصل الثاني في ان الحد لا يكتسب ببرهان كما تبين مره

ولا يقتنص لا يمكن ان يكتسب الحد ببرهان فانه لا بد له من حد اوسط ولما كان الاكبر الذي هو الحد هنا منعكسا على الاصغر لزم ان
يكون منعكسا على الاوسط ايضا فيكون اما خاصة او فصلا او رسما او حدا والخاصة والفصل لا يصلحان هنا والا لزم ان يكون
حد ماهية الشيء الذي هو الخاصة او فصل او احد الذاتيات التي يصدق عليها مع مخالفتها انكان جنسا او وحده نفسه و
ليس كذلك بالضرورة وكذا الرسم فانه مشتمل على العرضيات اما وحدها او مع بعض الذاتيات وعلى كل فلا يمكن ان يكون حدا
لذلك الشيء بل نقول اذا قلنا مثلا ان الانسان ضحاك وكل ضحاك حيوان ناطق مائت فاما ان يراد صحة حمل الحيوان
الناطق المائت عليه فلا يفيد المطلوب وهو ان لا يكون هذا المحمول احق من جملة على الانسان بل بالعكس ويراد انه حده
فهو كاذب ان اريد به الضحاك من جهة من هو ضحاك وان اريد به ما يصدق عليه انه ضحاك وهو الانسان فهو عين
المطلوب فكيف يجعل كبرى لبيانه وان اريد كل واحد واحد من افراد الانسان فظاهر الكذب فظهر امتناع ان يكون
الاوسط خاصة او فصلا او رسما بقي ان يكون حدا آخر وهو من المحالات لانه لا يجوز ان يكون للشيء الواحد حدان حقيقيان
اذ لا معنى الحقائق للحد الا المساوي للمحدود من جهة الحمل والانعكاس ومن جهة اشتماله على جميع ذاتياته نعم ربما يحد
بلا استقصاء واستيفاء لجميع الذاتيات بل يقتصرون على ذكر الجنس مع ما يميزه عن الاغيار من غير اهتمام بسائر ما للحقيقة
مثل هذا الحد يجوز ان يتعدد للشيء الواحد لعسى ان يظن انه يجوز ان يوسط احد هذه الحدود لاثبات آخر الا انه يرد عليه
اولا ان المستفاد لا يكون الا جزء حد تام وثانيا انه لا يخلو اما ان يعتبر في الاوسط حد الاصغر والاكبر حد الاوسط او لا يعتبر الا
مجرد الحمل فعلى الثاني لا يثبت الحدود وعلى الاول اما ان يكون كون الاكبر حدا للاوسط مقتضيا اقتضاء او مكتسبا بقياس وسط
حد آخر والاول خلاف ما نقول الخصم فانه يدعي انه مما من حد الا وهو مكتسب من قياس وعلى الثاني يلزم الدور او التسلسل
وايضا كون الشيء حد الحد الشيء لا يكون بينا الا اذا كان بينا كونه حدا للثالث الذي هذا اوسط فاذا بينا كل من وسط الحد لاثبات
الحد فقد صادر على المطلوب فانه اذا قال مثلا النفس عدد محرك لذاته يعني انه حدها ثم قال وكل ~~[illegible]~~
ثم قال وكل عدد محرك لذاته فهو اشكال جسم طبيعي آلي فالاوسط يعني ان الشيء الذي ماهيته وحده انه عدد محرك
لذاته المعلوم انه النفس حده اشكال الجسم طبيعي آلي وهذا عين المطلوب بخلاف ما اذا كان الاوسط غير ذات الاصغر لانه
لا يكون الاصغر هناك عين حقيقة الاوسط ليكون الاوسط امرا محمولا عليه هذا ولا يكتسب الحد بقسمة ايضا بل لا قياس القسمة
على شيء لانها لا تفيد الشيء وجودا وانما هي تفصيل امر فقط ولا يلزم منه وضع امر من الامور المنفصلة لا ان يصادر عليه و
يوضع سلبا وذلك مثل الاستقراء فانك اذا اردت اثبات ان كل ج ب بان تقول كل ج ا وكل ا ب ثم بين كون كل ا ب بانه
تقول لان د ب و ه ب و ز ب فانه من هذا ان كل ج ب لم يتم لك البيان فانك ان ادخلت ج في الاستقراء لحكم

كان

كان عين المطلوب وان اخرجته لم يثبت المطلوب فكذلك هنا اذا اردت حد الانسان بالقسمة فقلت الانسان اما حيوان
او غير حيوان ثم قلت لكنه حيوان ثم قلت والحيوان اما ماشي او سابح او زاحف او طائر لكنه ماشي كـ اطلت بيانا
من وجوه الاول انه لم يثبت ما استثنيته والثاني انك جمعت متفرقا وجمع المتفرق يقع فيه الخلل من وجوه اذ يمكن ان
~~يصدق القول متفرقا وجمع المتفرق يقع فيه الخلل من وجوه اذ يمكن ان يصدق القول متفرقا~~ ويكذب مجتمعا وايضا يمكن
ان لا يجتمع من متفرقات حقيقة واحدة وايضا يمكن ان لا يكون الجمع واقعا على الترتيب المحمود وهذه الوجوه للخلل في جمع المتفرق
وان كانت مامونا عنها في القسمة الى الذاتيات الا انه مع ذلك لا يفيد الحد لما عرفت والثالث انه جمع فقط وهو لا يكفي
في الكون حدا وان كان جمعا على الترتيب المحمود على انه يعسر جدا وتبعد ان لا يقع في القسمة طفرة او تخطى الى العوارض وان
احترز الاحتراز عن ذلك فلا يكون مجرد قسمة وان زعم زاعم انه يمكن بيان الحد بان يقسم اولا ثم يتعدى من القسمة الى القياس
بان يستثني بعض قسم او اقسام حتى يبقى الباقي ثم يتعدى الى قياس ثان بان يجمع المحمولات المستفادة من القسمة مع ذلك
ويقال ان هذه الجملة قول منفصل دال على الماهية مساوي وكل ما كان كذلك فهو حد فكان زعمه فاسدا فانه يحتاج
في كل من القياسين اما الاول فلان تلك المحمولات التي هي اجزاء الماهية ثبوتها للمحدود فلا يمكن ان تبين بقياس وان سلم فا
نقيض سائر الاقسام اخفى من ثبوته له فلا يمكن بيانه بها واما الثاني فلان كون هذه الجملة حدا وكونها قولا منفصلا
دالا على الماهية مساويا لها ان لم يكونا متحدين فهما متساويان في الجلاء والخفاء فتوسيطه مصادرة بالفعل لان توسيط احد المتساويين
في القياس ربما لا يكون مصادرة على المطلوب اذا كان التفصيل فيه من الاجمال ولكن لما كان المطلوب هو التفصيل كان
قوتها المصادرة ثم ان صاحب الصناعة كما يجب عليه ان يكون عنده قانون تميز القياس الصحيح عن غير الصحيح كذلك يجب عليه
ان يكون عنده قانون يميز الحد الصحيح عن غيره فكما ان القياس لم يكن عليه اذا قاس ان يبرهن على انه قاس ويقول كل ما كان
على نحو كذا وكيت فهو قياس ولم يكن لاحد مجال اعتراض او سؤال في كونه قياسا فكذلك الحد اذا ذكر لشيء حدا صحيحا لم يمكن
ان يبرهن على انه حد ويقول انه قول كذا وكل قول كذا فهو حد ولو قال لم يفد لان من عرف حقيقة الحد وانه ثابت لذلك
المحدود لم يستفد من هذا البرهان شيئا ومن لم يعرف لم يدرك بل يقول لو كنت عرفت ان هذا ثابت لذلك على
الذكر وان الحد معناه ما ذكرت لما نازعتك **الفصل الثالث** في بيان ان حد الشيء لا يكتسب من حد ضده ولا بالاستقراء ولا
بالقياس وانه مع ذلك قد يسد البرهان على الحد وقد يبعض البرهان من الحد قد يظن ان الحد يكتسب بقياس شرطي من حد
ضد المحدود لان حد ضده قلنا ان تقول ان كان حد الشر انه الامر المنتشت الغير المنتظم كان حد الخير انه الامر
المنتظم لكن المقدم حق فكذا التالي معمول عليه اولا ان هذا القياس حالكما لصاحب القسمة والاستقراء فان كلا منهم لابد له

على المطلوب بالقوة فانه قوى توسط الحد الاكبر وليس مصادرة م

من ان يأخذ المطلوب بوجه مصادرة وثانيا انه اذا جعل القانون في معرفة حد الضد معرفة حد ضده لزم ان يحد كل من الضدين
بالآخر وهو الدور المحال وثالثا انه ليس حد شيء من الضدين باعرف من حد الضد الآخر ورابعا انه اذا كان القانون في التحديد
منحصرا في هذا الطريق فكيف يحد ما لا ضد له وكيف يحد الضد المطلق الواقع على الضدين فان قيل كيف تبطلون حد الشيء
بضده هذا مع انكم تستعملونه في الجدل حيث تتكلمون في اثبات الحدود وابطالها قلنا ان كتاب الجدل لا يدل على اثبات او ابطال
حقيقي وانما يدل على الكاين من تسليم الخصم او من المشهورات وربما كان حد احد الضدين مسلما عند الخصم دون الآخر او كان اعرف
من الآخر بحسب الذايع المشهور وان كان في الحقيقة خفيا وايضا كتاب الجدل لا يتكلم في الحدود الحقيقية بل الحدود بحسب الظاهر
المشهور هذا واعلم ان الحد لا يقتنص بالاستقراء اما اولا فلان الاستقراء الحقيقي في الجزئيات وقد عرفت انه لا حد لها واما ثانيا
فلانه ان استقرى منها قول على انه حد فاما على انه حد لكل واحد من الاشخاص حتى ينقل الى الكلي كما ينقل الحكم اثبات كل من الاشخاص
الى الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص لا يجوز الاول لان حد كل واحد من الاشخاص مباين لحد الباقي ولا يمكن نقل واحد منها الى
الكلي ولا نقل حدود الكل اليه وايضا الحد الخاص بالجزئي لا يمكن ان يكون الا مشتملا على العوارض الخارجة عن ماهيته فلا يكون حدا
ولا يجوز الثاني لان الاستقراء انما يتناول الاشخاص فالعلم بالنوع وحده انما يعلم من طريق آخر فقد تبين ان الحد لا يقتنص بالبرهان
ولا بالقسمة ولا بالاستقراء ومن البين انه لا يعرف بالحس والاشارة ثم نقول ان من ظن ان الحد يقتنص بالقياس لا يخلو اما ان يريد
بالحد الذي بحسب الاسم او الحد الحقيقي فان كان الاول فهو محال اذ ليس يحتاج الى ان يبرهن على ان مراد القائل بهذا الاسم هذا المعنى
ويبرهن عليه وان كان الثاني وقد علمت انه لا يكون الا للموجود فلا يخلو اما ان لا يكون في الحد اشارة الى الوجود او يكون فان كان
الاول لم يكن البرهان مفيدا للحد فان الوجود ان كان بينا بنفسه فكون شرح الاسم حدا ايضا يكون بينا بنفسه وقد عرفت ان
القياس لا يعين شرح الاسم وان كان مبينا بهذا البرهان فلا يكون هذا البرهان مفيدا الا لوجوده والبرهان على كون الشيء
موجودا وحصول العلم بكون شرح الاسم حدا بعد العلم بالوجود بالبرهان غير متنازع فيه واما الثاني فهو محال لان
الحد لا يشير الا الى الذاتيات المحدود والوجود من العوارض فكيف يكون في الحد اشارة اليه هذا وليعلم انه قد يتنازع في
ان هذه الذات حدها كذا وسبيل ذلك باحدى طرق الاثبات والفرق بينه وبين ما نفيناه ظاهر ثم اعلم انه ربما يتفق لبعض
البراهين ان ينعقد في بعض الحدود وذلك لانا كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نعرف هل الشيء كذلك لا نطلب ما الشيء الا
بعد ذلك ثم نعرض هل الشيء قد يكون على سبيل العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود النتيجة او يكون بالذات بان
يكون الحد الاوسط علة ذاتية لوجود النتيجة فهذا البرهان كاسر على اللمية واللمية كذلك قد ينبه على الماهية وذلك اذا كان الاوسط
كما انه علة النتيجة علة للاكبر بذاته ثم ينعكس عليه فيكون حدا له او جزء حد وذلك كما اذا قيس على كسوف القمر فيقال انه قد يقع له مقابلة

الشمس

الشمس وبان ستر الارض واذا وقع كذلك انكسف فان فيه تنبيها على ان كسوف القمر هو زوال ضوئه بستر الارض ثم اذا استقصي ذلك
حتى تبين العلة القريبة للكسوف التي هي صورية وجمعت الاوساط كلها مع الحد الاكبر حصل الحد التام كان يقال ان القمر يمكن
ان يقع في مقابلة الشمس المفيدة اياه الضوء على القطر وكل ما وقع كذلك فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يحصل له الاوضاع
كذا فانه يصير مظلما بعد ان كان مضيئا وكل ما كان كذا فهو منكسف فانك اذا اخذت هذه الاوساط بتمامها من الاخير مرتبا
الى الاول كان ذلك حدا تاما للكسوف ماخوذا من برهان تام وكان ذلك حدا ناقصا ماخوذا من برهان ناقص فان قلت انما
يعرف بكون هذا حدا الكسوف من كان يعرف قبل انه حده فلا يكون البرهان مفيدا للحد قلنا نحن نسلم انه لا يفيده ولكن انما
قلنا انه منبه عليه وانما نعني به انه اذا غفل عن الحد ثم سمع هذا البرهان سهل له انه يحصل هذا ولا نطمع في ان نستفيد كل حد من
البرهان فان كثيرا من المعاني ما لا برهان عليه ولها حدود لا محالة وقد ينبه البرهان على عوارض الشيء من جهة خصوصها
الحد الذي فيه شيء علة وانه معلول كما يقال في حد الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو النار فيه فصل في بيان
ما يطلق عليه الحد وكيفية توسط الحد في البرهان وبيان اصناف العلل وتوسيطها في البراهين واخذها في الحدود فاعلم
ان الحد قد يقال على قول يشرح الاسم ويفهم المعنى المقصود منه من غير دلالة على وجوده او سبب وجوده الا ان يتفق
ان يكون ذلك المعنى موجودا فيصير ان يكون هذا الحد الا بالعرض على سبب الوجود وذلك كما اخذ المثلث واحدا في
حد الاضلاع فان الاضلاع سبب لوجود المثلث ان كان موجودا فاذا لم يعرف وجوده كان هذا الحد حدا الاسم مشتملا
على ما هو سبب الوجود في الحقيقة وان لم يكن معلوما فانه يدل على العلة ما دام الوجود مجهولا بالعرض فاذا اتفق ان علم
وجوده صار هذا الحد حدا معطيا للعلة حقيقة واعلم ان للقول اتحادا من جهتين احديهما الاتحاد بالارتباط كاتحاد قضية ما
او كتاب ما والثانية الاتحاد بحيث يصير شيئا واحدا في النفس مطابقا لشيء واحد في الوجود والحد الذي بحسب الذات
له النوع الثاني من الاتحاد واما الذي بحسب الاسم فاذا لم يكن مطابقا لموجود واحد لم يكن مطابقا للوجود واحدا
له الا النوع الاول وقد يقال الحد على ما يعطي علة وجود المحدود وهو بعينه يوجد حدا اوسط في البرهان فاذا حد هذا
الحد وضم اليه كماله وهو اضافة الى المعلول ووضع الحدود اجمع ثلاثة اشياء ينعكس بعضها على بعض ويحصل منها برهان
ينتج كمال الحد الذي يتناسبين ولكن الوضع في التحديد على عكس الوضع في القياس كما يقال ان الغيم رطوبة طفيت فيها
النار وكل رطوبة طفيت فيها النار يحدث فيها صوت فالغيم يحدث فيها صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد
فالغيم يحدث فيه رعد فاذا صح القياس ان الرعد صوت يحدث في الغيم لطفو النار فيه والعلة طفو النار وقد ضم اليه
الحد كماله وهو الاضافة الى معلوله الذي هو حدوث الصوت وقد ظن ان الحد الذي يكون مبدأ البرهان يكون لا محالة

من الصورة والذي نتيجة البرهان يكون لا محالة من جهة المادة وليس كذلك بل مبدأ البرهان يكون من كل نوع فهذه
معانٍ اربعة للحد الاول شرح الاسم والثاني الحد الذي بحسب الذات والثالث الذي هو مبدأ البرهان والرابع الحد
التام المؤلف من الذي هو مبدأ البرهان والذي هو نتيجة البرهان اعني المعلول وما نتيجة البرهان فهو ايضا من قبيل دلالة
الاسم الا انه ناقص ايضا وان لم يعتبر القسم الذي يشرح الاسم كانت الاقسام ثلثة فحسب والمعلم الاول ترك القسم الذي
هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم وجعل القسم الرابع حدود الامور التي لا علل لوجودها وليس في حدودها شئ يكون علة
لاخر يكون معلولا ولا باس بان يجعل هذا قسما من دلالة الاسم فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه ان يدخل في البرهان
ويجعل حدا اوسط ولكن الحق ان الحد التام للشئ لا يمكن ان يوسط في التصديق بشئ فان ثبوت الشئ للشئ وثبوته لحده
سواء وكذلك ثبوت الشئ وثبوت حده سواء فان وسط فانما هو في الحقيقة لتصوير الموضوع او المحمول فان كان
الموضوع مثلا معلوما من وجه غير الحد كما لو كان الانسان معلوما من حيث انه ضحاك منتصب القامة ووسط
الحد لا من حيث انه حد فاما ان يجهل الانسان اسم الحد المشتمل على ضحاك منتصب القامة فلا يكون ما وسط حدا او لا يجهل
اسم الحد بل علم انه ما يصدق عليه هذا المعنى بل الجهل بانه اي شئ فكيف يجعل حده حدا اوسط او مع العلم بانه حيوان ناطق
لكن لا يعلم ان هذا حده فاذا وسط لم يكن التوسيط للحد بما انه حد وايضا لا يمكن ان يعلم حمل معنى الحد على الشئ ووجوده له
ويفصل بين حده ومع ذلك لا يعرف انه حده الا ان يكون معنى به غير ملتفت ان يعني به هذا ولما كانت البراهين لا تتم الا
بالعلل وكذا اكثر الحدود وجب علينا معرفتها فاعلم انها اربع الصورة التي بها الشئ بالفعل ذلك الشئ والمادة التي
تقبل الصورة والفاعل والغاية التي لاجلها الفعل وكلها يجب ان يدخل في الحدود وفي البراهين كما يقال لم كانت
ان الزاوية الواقعة في نصف الدائرة قائمة لانها مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان من خطين خطهما قاطعا
وهما معادلتان لقائمتين والمساوي للنصف قائمة قائمة فوسطت العلة الصورية وهي المساواة لمجموعها قائمة ويقال
يقال لما قاتل زيد عمرا لاغراء بكر فوسط المبدأ الفاعل ويقال فلان انما يمشي ليصح فوسطت الغاية ويقال
انما يموت الانسان لتركبه من المتضادات فوسطت المادة **الفصل الخامس** في بيان اقسام كل من العلل الاربع
شطرين احوالها واخذها في الحدود والبراهين ودفع ما عرض من الشبهة احدها في الحد وعلى الاخرى الحد
القوي وبيان ان توسيط النوع لاثبات الجنس من قبيل توسيط الجزء علة هو اعلم ان كلا من هذه العلل الاربع اما بعيدة
كسوء الهضم للغاية الشئ والسدة للفاعل الحمى وتضاد الاركان للعلة العنصرية للموت وقيام خط على خط العلة
الصورية لكون الزاوية قائمة او قريبة كوقوف احتقان الخلط واشتعال [illegible] الشئ والعفونة للحمى واشتعال الى [illegible]

للموت

للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة وايضا كل منها اما بالذات كالنقاش فاعل للنقش
الحائط والصفا الذي في العلة المادية لعكس النتيجة وكون الزاويتين متساويتين في الجنبين في العلة الصورية لكون الخط
عمودا والصحة في غاية المشي واما بالعرض كزوال الدعامة للانهدام والحديد للعكس وكون الزاوية الواقعة على الخط قائمة
من الخط الموازي للخط القوم عليه قائمة لكون الخط عمودا والسقوط على كسر الشئ وايضا اما بالفعل او بالقوة وكون العلة
بالفعل موجب لكون المعلول بالفعل ولكن كونها بالقوة لا يوجب كون المعلول بالقوة بل كونه بالقوة لم ينفصم
وايضا اما جزئية بازاء المعلول الجزئي او كلية بازاء الكلي واعلم ان وجود الصورة والفاعل يلزمهما وجود المعلول
فالصورة مع المعلول في الزمان والفاعل قد يتأخر عنه في الزمان وان حدث عليه بالعلية واما المادة فالتقدم
لازمه لها في اكثر الامور الطبيعية فيلزمها المعلول والغاية ايضا ضرورة والقوة لا تمنع الغاية فان كثيرا من الامور
يكون بالقوة والغاية معا مثل كون الانسان الطواحين معرضة فانه ضروري الاستعداد المادة ومع ذلك غاية
هي طحن الطعام وفي كثير منها لا يلزم حصول الصورة والغاية عند حصول الاستعداد ويكون ذلك اذا كان حصولها بحركة
تحصل من علة محركة فلا يحصل شئ منها الا بعد انتفاء الحركة او لان العلة الفاعلة امر غريب لم يرد على العنصر بعد فان
ان العلة التي هي مبدأ الفعل منها ما يجب بمقارنتها مع المنفعل حصول الفعل كالقوى الطبيعية ومنها ما لا يجب فيها
ذلك كالقوى الصناعية والارادية وهذه العلل وان كانت بقاطها ضرورية الا انها مع ذلك لا تفعل بالاتفاق
لا للغاية واعلم انه اذا كان المعلول بالفعل لزم ان يكون العلل كلها بالفعل الا الغاية فانها قد يكون بالقوة
من جهة وجودها في الاعيان كالاضطجاع للفراش والاستواء للكرسي واعلم ان كثيرا من العلل لا يكفي في عليتها وجود
ذواتها بل لا بد من اقتران شرطها وشروطها كما ان الافيون انما يبرد بشرط انفعاله من الحرارة الغريزية فهذا النوع من العلل
لا يكفي في الجواب التام لم بل كان بعد مكان المطالبة الى ان يتم الشروط ويبلغ الى السبب القريب فهذه العلل التي يقف
عندها السؤال بلم لان تقع في البرهان التام والحد التام ولا بد في الحد التام للشئ ان يشتمل على جميع علل الشئ من
هذا النوع وان حصل التمييز ببعضها او لا يذكرها فانك قد عرفت ان المهم في التحديد ليس مجرد التمييز بل الغرض الاصلي
حصول صورة مساوية لهيئة المحدود وهذه العلل اذا ذكرت كانت بمنزلة الفصول لانها لا محالة علل الشئ في الذات الشئ
لا يحصل الا بها كما ان الجنس لا يحصل الا بالفصول اما مثال ما اجتمعت فيه العلل الاربع فكقولك السيف سلاح صناعي
من حديد مطول معرض بحده الاطراف ليقطع به اطراف الحيوان عند القتال والمشتمل على الصورة فقط كقولك الزاوية
القائمة ما ساوت الحادثة من جنبيها وعلى المادة كحد الفطوسة بالتقعير الذي في الانف وعلى الفاعل كقولك [illegible]

حتى تموت فيها العفونة الصفراء وعلى الغاية كقولك لم قام حلم ليلبسها الاصبع القريب فان قلت كيف يوجد العلل في حد
الشيء مع ان الحد انما يكون باعتبار نفس الذات قلنا انما يوجد في الحد اضافة الذات اليها والاضافة من الذاتيات
لبعض الاشياء فلا يمكن معرفة ذواتها بدون ملاحظتها مثلا الاحتراق ليس مجرد تفرق الاجزاء وتسودها بل الذي من حرارة
وايضا قد يراد معرفة الماهية من حيث هي بلا نظر الى انيته وقد يراد معرفتها من حيث الانية ليعلم ان الحد حقيقي ولا
بد من اخذ علل الوجود في الحد فان قلت فما بال القوى لا تحد الا بافعالها التي هي معلولاتها قلنا ان اخذ في حدودها
مجرد نسبتها الى تلك الامور الخارجة كان التعريف رسميا لا حدا وان اخذ فيها ان جوهر تلك القوة ان تفعل كذا كان
حدا لانه لا ذات للقوى الا التي من شانها ان يصدر عنها فعلها وايضا اذا كان للقوة فعل اولي واخر تابع لذلك
فالاخذ الاول يدخل في الحد والثاني في الرسم مثلا النطق في المعقولات والصناعات والاخلاق فعل للقوة الناطقة
اولا وبالذات وسع ذلك الضحك والبكاء والخجل ونحو ذلك وكذلك جزئيات الصناعة ليست افعالا للقوة
الصناعية اولا وبالذات بل كلياتها ولهذا لم يؤخذ في حد الانسان قوة الضحك لان كون القوة قوة على الضحك ليس
اولا وبالذات هذا واعلم ان العلل من اجزاء الحد لا تحمل على المحدود الا العلة الصورية فانها اذا اخذت مع المادة
حملت ولا معها لا تحمل واعلم انه اذا كان فاعل ومادة وصورة في الامور الطبيعية او الصناعية والتعليمية كانت غاية
ينتهي اليها الحركة لا محالة وليس كلما كانت صورة كانت غاية بهذا المعنى كما في التعليمات في الهندسيات واما اذا كان السبب
الفاعلي اتفاقيا وكذا المادي فلا يحسن ان يكون لذلك بالذات غاية بل بالعرض وهذا يسمى البخت والاتفاق
نحو انسان لطلب غريمه فيعثر على كنز فالعثور غاية بالعرض للمشي وينبغي ان يجتنب في الحدود والبراهين ما كان من
الاسباب بالعرض ومن الغايات بالاتفاق ويجب ان يوجد العلل على ما هي عليه فان كان المعلول قد كان فالعلة
قد كانت وان كان المعلول كائنا الان فالعلة كائنة الان وان كان سيكون كانت ستكون ويجب ان يؤخذ في
البراهين اعم هكذا هذا فيما يكون بالفعل عللا واما غيرها فلا يمكن ان يبرهن بها على المعلول بل الامر بالعكس في ذلك
كالاب والابن والحائط والسقف في النطفة والمني ونحو ذلك وهو انما يكون في الفاعل والمادة دون الباقيتين ثم ان
ههنا شكا وهو انه اذا جاز ان يوجد المبادي ولا يتصل بها الثواني فكيف تتصل وايضا كيف يمكن ان تتصل وتكون
العلة في ان وتكون المعلول في ان وتتالي الانات محال واذا فاعلم ان الحركة المستديرة الفاعلة الزمان تصل المبادي
بالثواني بتوسط الحركة بينهما فاذا كان كون في ان انقطع الى كون اخر في ان اخر بينهما زمان وتحقيق هذا في فن اخر هذا وما
يقال ههنا هو انه اذا وسط النوع في اثبات الجنس فالبرهان برهان علة قلنا قد يظن انه بالعلة المادية لانه موضوع للاكثر وهو

سهو

سهو ناشئ من اشتراك اسم الموضوع لان المعلول هو النتيجة والنتيجة ليست في النوع وهو المادة في المادة بل اذا نظر الى
الاكبر فهو علة غائية لان مقصود الطبيعة من الاجناس هو الاعيان الانواع واذا نظر الى النتيجة فهو علة فاعلية لانه مؤثر
اثر فيه وموجب ثبات في موضوع وهو ما بين الذات لما يوجب واعلم ان من الامور الطبيعية ما ترتب العلل والمعلولات
فيها على التدوير كما ان الارض ابتلت من المطر فحدث بخار فحدث غيم فامطر فابتلت الارض من المطر ولكن في التحقيق دور
لان الابتلال الذي صار سببا لحدوث الغيم مغاير بالشخص للذي هو مرتب عليه ومعلول له نعم يتحدان نوعا فاذا
اعتبر النوع كان البيان دوريا واذا اعتبر الشخص تم البيان بلا دور ثم انك قد عرفت ان البرهان يكون على الضروري
وعلى الاكثري فعلى الاول العلة الوسطى علة ضرورية وعلى الثاني اكثرية كما يقال لان كل ذكر من الناس في الاكثر [illegible]
ما تحلل عنه ويكثف جلده وكل من كان كذلك فهو في الاكثر ينبت على ذقنه اللحية **الفصل السادس** في بيان طريق
اكتساب الحدود وطريق التعدي من حد النوع الى حد الجنس لما تبين ان الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ولا
بالاستقراء وجب علينا ان نبين انه كيف يكتسب فاعلم ان طريق اكتسابه ان نعمد الى الامور التي لا تنقسم من جملة الحدود
فناخذ منها ما يعمه ولا يخرج عن جنسه البعيد او القريب ونأخذ منها ما يدخل في ماهية المحدود ونجمعها جمعا يحصل منها
ما يساوي المحدود في الوجود حتى يتعاكسا في الحمل وفي المعنى حتى لا يبقى شيء من مقوماته الا وقد تضمنه فان اردنا تحديد
النوع بحيث لا يتجاوز نحده بالجنس ثم نأخذ الا المحمولات الكلية الاولية واذا اردنا التعدي الى تحديد الجنس حددنا
المحمولات الاولية وغير الاولية فنكون اذا اسقطنا من الحد ما هو اخص المحمولات كان الباقي حد الجنس مثلا اذا
اردنا حد الثلاثة اخذنا الموجود الذي لا يخرج عن جنسه اعني العدد فان اردنا تحديدها وحدها قلنا عدد فرد اول
اردنا بالاول كالمستقيم غير المركب من عددين والذي لا يعده عدد فان الثلاثة جامعة لهذين المعنيين ويجب ان لا
يناقش بالفرد تبرايت ذاتية فان المناقشة في الامثلة لا فائدة فيها وما اورده في التعليم الاول مثال تحديد الجنس في
تحديد النوع ان يوجد الخط المستقيم والدائرة والمنحني وخط الزاوية فيرى انه يوجد لكل منها انه طول بلا عرض
ويخصص كل بخصوصية فاذا حذفت الخصوصيات بقي هذا الامر العام فهو حد الخط المطلق ثم قيل فارجع الى المقول له هذا
التي يقال عليه فانظر في لوازمه الخاصة بالنسبة المقولة اولا فان لوازم المركبات تستنبط من لوازم البسائط ومعنى
الكلام انك تأخذ جميع الفصول المقسمة الداخلة تحت الجنس الاعلى الى المحدود فترتبها ثم تحذف خواص المحدود ولا تبقى
حد جنسه ثم تنظر الى الجنس وقسيماته الداخلة تحت جنس اخر فتحذف المختص بها وتأخذ المشترك بينها فهو حد جنسها
وهكذا الى الجنس الاعلى فيكون مرادهم باللوازم الفصول المقسمة لانها لازمة لما تقسمه بالتقابل والفصول العالية التي الا خاص

العالية او يقول اذا ادبها العوارض الذاتية ويكون هذا الكلام اشارة الى ان طريق التوصل بالحد الى البرهان ان يطلب انواع اجزاء المهية حتى الاجناس العالية وزعم بعض المترجمين ان معنى هذا الكلام انه لا بد من اخذ المقوله في الحد كان يقال في الخط كم طويل بلا عرض قال وهذا نظير ما يقال في لغة العرب طول ما بلا عرض فان اليونانيين لا يستعملون ما يرادف المقوله فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كم سطح وفي لون ما يقولون كيف لون وهكذا وهذا وان كان لا يرد عليه يقال ما الحاجة الى ان يقال طول ما بلا عرض او ما بمعناه بل يكفي ان يقال الطول بلا عرض لانه مبني على اصطلاح ارباب اللغة ولكن يرد عليه انه ح ما وجه ذكر اللوازم في التقاطها من البسايط الى المركبات هنا فنقول اذا اريد تركيب الحدود من الانواع الى الاجناس الى ان توحد اولا جميع المحمولات المقومات ثم يحذف ما كان منها متضمنا لبعض اخر كان يوجد لحد الانسان الناطق والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان والمغتذي والنامي والمولد وذو النفس والطويل العريض العميق والجسم والجوهر ويحذف الحيوان لانه متضمن الحساس والمتحرك بالارادة وكذا الجسم فيبقى جوهر طويل عريض عميق ذو نفس مولد مغتذ نام حساس متحرك بالارادة ناطق ثم ينظر الى المحمولات الغير الخاصة بالمحدود فان كان لها اسم واحد عبرنا به واكتفينا به عن تلك المحمولات كما يقال هنا حيوان ناطق فان لم يوجد لها اسم جامع تركنا لها خصوصية بالنسبة الى الباقي وطلبنا للباقي الذي هو اعلى مما كان هنا جسم ذو نفس ناطق فان لم يوجد وهكذا الى ان ينتهي الى الاعلى من الكل ثم اذا اردنا معرفة حد الجنس حذفنا ما يخص المحدود فالباقي هو الجنس وهكذا نحذف فنا المضمنات اولا انا هو لاجل احد حدود الاجناس اذ لو لم نحذفها بل حذفنا المضمنات لم يكن في الحد الا الجنس لاحده وتعبيرا عن عده محمولات بالجميع بعد الاحصار في الحد

الفصل السابع في بيان منفعة التقسيم في التحديد وكيفية ذلك وبيان طريقة التركيب اى تحديد الكلي من جزئياته بتركيب بعضها مع بعض وبيان انه لا بد من الابتداء بالكلي لما فيه من دفع الاشتراك الاسمي ودفع وهم من توهم ان كلا من المحدود والمنقسم يجب ان يكونا عالين بكل شيء اعلم ان القسمة وان لم يكتسب بها الحد لكنها تا ... فيه من وجوه الاول انها تميز الاعم من الاخص فيعلم كيف ترتب الحد بان يقدم الاعم على الاخص كان يقال في تعريف الانسان حيوان ذو رجلين حيوان فان ذا الرجلين قسم من الحيوان فاذا قيل اولا الفى ذكر الحيوان ثانيا وان كان فصلان متساويان قدم ما هو انسب بالمادة على الذي هو انسب بالغاية فان لم يختلفا في ذلك فانت بالخيار والثاني انها تدل على تقرير كل فصل مع الجنس الذي تحته ويكون المجموع جنسا لما تحته ويجري ترتيب الفصول والاجناس على التوالي حتى لا يقع في البين طفرة والثالث انها اذا وفيت اشتملت على جميع الذاتيات فلا يبقى شيء من المقومات الا ويدخل في الحد من غير قصور فكما يجب رعاية الفصول طولا

كذلك يجب رعايتها عرضا فانه يمكن ان ينقسم الجنس بقسمين متداخلين ويمكن ان يقسم بقسمين متباينين فالاول كتقسيم الحيوان الى الناطق وغيره والى المائت وغيره والثاني كتقسيمه الى الحساس وغيره والى المتحرك بالارادة وغيره ~~والى المتحرك بالارادة وغيره~~ فما كان من قبيل الاول كفى ما في احد التقسيمين عن الاخر وما كان من الثاني وجب اخذ فيهما معا والضابط في التقسيم حتى يحصل المنفعة من الوجهين الاخيرين ان يكون بالذاتيات المقومة للنوع ويستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في الجدل اى مواضع هل الشيء جنس وفصل او عرضي او ليس وان يكون القسمة اولية كان يقسم الحيوان الى الطاير والسابح والزاحف والماشي اولا ثم يقسم الماشي الى ذى رجلين وكثير الارجل والطاير الى متصل الجناح ومنفصله ولا يقسم الحيوان اولا الى ذى رجلين وكثير الارجل والى متصل الجناح ومنفصله ووجه معرفة ان القسمة اولية ام لا ان ينظر هل يحتاج الجنس في القسمة الى ان يكون له طبيعة زايدة على الطبيعة الجنسية ام لا فان لم يحتج فهي اولية والا فلا فاذا قسمت الجنس قسمة اولية جمعت مع الفصل المقسم وقسمت المجموع قسمة اولية وهكذا الى ان تنتهي الى ما لا ينقسم الا بالعدد الى المحدود ثم انك في كل مرتبة منه تقسم قسمة اولية يجب ان تنظر هل قسمة اخرى اولية لتستوفي الاقسام والمحمولات طولا وعرضا واعلم انه اذا وقع في بيان شيء مقول على كثيرين فاحترز عن مشترك معنى ام مشترك بالاسم فان الحد انما هو لايضاح معنى خفي التصور كما ان القياس لايضاح تصديق خفي والاشتراك الاسمي يستر الوضوح وذلك بان يحفظ الخواص بكل واحد من الكثيرين فان لم يبق امر مشترك فاعلم ان الاشتراك ليس الا في الاسم كما انك ترى كبر النفس مشتركا بين زيد وعمرو وزيدا مما كان كبير النفس لانه يرد عليه خير عظيم فلم يعبا بلا انه كان من البخت وعمرو انما كان كبير النفس لانه قائل شديد الطلب الثار فلم يكن بينهما معنى واحد مشترك فكبر النفس في احدهما بمعنى عدم المبالاة بتصريف البخت وفي الاخر بمعنى قلة احتمال الضيم وان بقي امر مشترك فالاشتراك في المعنى كما ان زيدا لم يبال بخير عظيم ورد عليه لانه كان من البخت وخالد لم يبال ببلاء عظيم ورد عليه لانه كان من البخت فهما مشتركان في عدم المبالاة بتصريف البخت وكان عمرا قائل شديد الطلب الثار من قلة احتمال الضيم وبكرا قتل نفسه من قلة احتمال الضيم وعلمنا اشتراكهما من قلة احتمال الضيم فهم مشتركون في قلة احتمال الضيم فيعلم من هذا ان الاختلاف بالبخت الحسن وبالبخت الردى نوعان ومن المعلوم ان امان الوقوع في اشتراك الاسم اذا ابتدانا من الجزئيات كما هنا واما اذا ابتدانا من الكليات فلا لان تخيل اشتراك الاسم في الكليات اكثر الا ترى انه اذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فان نظرت الى اللونين والشكلين عرفت ان الشبه في الاول بمعنى المشاركة في انفعال الحاسة بهما وفي الثاني التناسب في الزوايا والاضلاع

المحيز والاستعمال ... لنوع كم النفس وكم الانجمية الانسبة ... مما لا تقطعه و ... وابها وانا ... نلزمه

فقد علم ان الابتداء في التحديد من الانواع والجزئيات اقرب الى الاحتياط هنا ولا يتوهمن ان المحدود والقسم
ان يكونا عالمين بكل شيء فان القسم انما يتم قسمه بوضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل والمحدود انما يتم تحديده
بان يذكر كل فصل المحدود مع كل واحد من الاشياء بالفعل فاما ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه وما الشيء
هو فهو مخالف له وان وافق في النوع فلا بد للمحدود ان يعلم جميع الفصول التي للاشخاص والاصناف التي
الانواع المباينة للنوع المحدود والاشخاص غير متناهية ولكل فصل من كل ما ثاني فلان كل مباينة لا نوع
الاشخاص بالعرض ولا يحتاج الا اعتبار المخالفات الذاتية ولا يبالي بمخالفة الاشخاص والاصناف واما الا
فلانه اذا اعتبر فصل وبعضه كالناطق وغير الناطق ثم نظر فعلم ان المحدود في الناطق علم انه ليس من سائر
الانواع فان الكل مشتركة في انها غير ناطقة من غير حاجة في التقسيم الى ان يعرف ويذكر تلك الانواع كلها الى
التفصيل بفصولها وعن المحدود عن كل واحد واحد منها وليس ايقاعنا المحدود في الناطق مصادرة فانه
لا واسطة بينه وبين غير الناطق فاذا لم يكن غير ناطق فهو ناطق ضرورة **الفصل الثالث** في الامتناع بقسمة الكل
الى اجزائه وتتميم الكلام الى في توسيط العلل وبيان انه لا يجب ان يكون من العلل المنعكسة ودفع ما يتوهم من الدور
في العلل المنعكسة وبيان انه ربما برهن على شيء واحد بوسائط شتى وان توسيط كل من الاربع يتضمن توسيط
الباقي اعلم انه يجب ان لا يقتصر في استنباط الامور التي توجد في الحدود والمقاييس على قسمة الكلي الى جزئياته بل لا
بد من قسمة الكل الى اجزائه كتشريح الحيوان الى الاجزاء الاولية كالالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الى
كالاخلاط والى اجزاء الاجزاء ثم اذا كثرت الاجزاء او الجزئيات وجب ان يتأمل ما الذي يلزم كل واحد
كل عدة واي الاجزاء يلزم اي الجزئيات حتى لا يجعل الشيء لازما لا عم او اخص من ملزومه وكل ذلك كما انا
كما استنبطنا من التقسيمات ان الحيوان تحت الجسم وتحت ذي النفس فكذا استنبطنا من التشريح انه مركب من
جوهر بسائط وجوهر سيال وان كل حيوان طاير منفصل الجناح [illegible] وكل طاير متصل الجناح لا [illegible]
وان كل ذي قرن فلا اسنان له في فكه الاعلى لان المادة تذهب الى قرنه وان كل ذي قرن فله كرش لانه لا يجيد
الهضم فلا بد لغذائه قبل الوصول الى الجوف الباطن من وعاء ينهضم فيه هضما ما فاذا قيل لنا لم ليس لهذا الحيوان
اسنان في فكه الاعلى قلنا لانه ذو قرن ولم نقل لانه ذو اربعة ارجل مثلا لما علمنا من التقسيم والتجربة فان هذا
انما يلزم هذا الجزء اي القرن لا جزءا آخر كالرجل وقد يصير عدة مسائل مسئلة واحدة لاتحاد دليلها الاوسط
الذي هو العلة المقولة في جواب لم بالنوع كما ان سبب احتباس الماء في الراقة وامرياء من الزراقة [illegible]

... الاصلاح بالذات فان الفصول الوضعية

لحد

الجلد في المجمرة فان سبب الكل ضرورة انتشاع الخلاء او الجنس كسبب الصدا وهو من قرع قار الانعكاس ولكن في احدهما انعكاس
صوت وفي الاخر انعكاس لون وقد يكون عدة مسائل مشتركة في سبب وانما اختلف القرب والبعد من ذلك السبب ولذلك
كما يقال لم ان النيل انما يشتد سيله عند المحاق لان الشهر عند المحاق شبيه بالشتاء ثم يقال وانما كان عنده اشبه بالشتاء لان القمر
ينقص ضوؤه فيعدم التسخين الكائن منه ثم يقال وانما كان القمر ينقص ضوؤه لان الشمس التي تفيده الضوء صارت تحتها في
الجانب الاعلى وهذه المسائل كلها مشتركة في سبب واحد وهو الاجتماع هنا فان قيل اذا كانت الحدود الوسطى التي
هي علل للكبريات مساوية لها كتوسط الارض بين القمر والشمس للخسوف امكن بيان كل من المعلول والعلة بالاخر فيلزم
الدور قلنا انما يلزم الدور لو كانت العلة والمعلول كلاهما مجهولين فيعلم كل منهما بالآخر واما اذا سبق العلم بالتوسط
مثلا بالحساب ثم علم بتوسط الكسوف او سبق العلم بالكسوف بالاحساس ثم علم بتوسط التوسط لم يلزم دور وكذا لا
دور اذا كان كسوف ما يعلم بتوسط وتوسط آخر يعلم بكسوف آخر واما الكسوف انما يفيد ان التوسط لانه ليس عليه
لم ولهذا لا يوجد في حده والتوسط يفيد لم الكسوف ولهذا يؤخذ في حده واعلم انه ربما برهن على شيء واحد بوسائط
شتى من اسباب مختلفة كما برهن على موت الانسان تارة بالفاعل وهو الحرارة المفنية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة
واخرى بالمادة فانها موضوعة للكون وكل كائن فاسد وذلك اعني توسيط كل منهما فانه اذا كانت للشيء مادة يلزمها
هيئة ما وفاعل يلزم عنه هيئة ما فتوسيط كل منهما وتوسيطهما مجتمعين يصلح لبيان حصول تلك الهيئة ولكن التحقيق ان
توسيط ايهما كان فهو متضمن لتوسيط الآخر لان المادة لا تخرج من قوتها الا بالفاعل والفاعل لا يفعل الا في المادة مثلا اذا
اعطت العلة في هيئة قبول القمر الضوء فقلت لانه كري علم تمام الابانة بصنعه اليه وضعه من الشمس وكذا العكس وكذا
توسيط الغاية متضمن للفاعل والقابل وبالجملة فالتوسيط التام انما يكون بمجموع العلل فاذا اقتصر على بعضها
كان الباقي مضمنا فيه حتى تم التوسيط فاعطاء الاسباب الكثيرة مرارا اعطاء سبب واحد هو المجموع وقد يظن بسبب
هذا الفصل انه لا يمكن ان يتوسط في مطلوب واحد الا سبب واحد وهو سهو بل معناه ما عرفت وظن ايضا ان العلة
يجب ان يكون مساوية للمعلول منعكسة عليه وهو غير واجب الا في وجه واحد وهو ان يكون الاوسط علة مطلقة
للاكبر اي لا يكون الاكبر معلولا الا له ولكن كثيرا ما يكون معلولا لعدة اشياء فيصلح كل منها لان يجعل حدا اوسط من
تلك الانواع المختلفة التي تحت جنس فان كلا منها علة لتحقق الجنس ومن ذلك تنفس الحيوان الذي له اسباب شتى
كسخونة الروح وعفونة الخلط وسخونة العضو الى غير ذلك من الامثلة ولا يمكن ان يقال ان سخونة الروح مثلا انما
هي علة مطلقة باعتبار صدقه في انتاج الحيوان تقول انما النتيجة ايضا ثبوت حيوان وبالجملة كلا سبب منها مما يؤخذ في الحد

هي لا محالة مساوية للحدود منعكسة عليه ومنها ما هي اخص من معلولاتها فلا تدخل في الحد ولا تنعكس على المعلولات فاذا
وسطت كانت علة للنتيجة بالذات وكذا للاكبر ايضا فالى الاصغر واما للاكبر مطلقا فبالعرض ثم ان كان تشترك الاسباب
الخاص كل منها بنوع او صنف من المعلول في امر فذلك الامر هو السبب المنعكس على مطلق المعلول الداخل في حده كما ان
علل السحاب تشترك في شدة تكثف الهواء العالي ولا يلزم هذا الاشتراك في جميع الاسباب الخاصة كما ان شدة الكثف
علة من البخار المتصاعد والبرد الشديد ليسا مشتركين في امر الفصل الثاني في تحقيق ما قاله المعلم الاول في توسيط العلل
مع التوضيح قال انه قد يكون للحد الاكبر يمكن اثباته لشيئين او اشياء بتوسط سببين او اسباب ومثل هذا الاكبر لا
اذا اريد اثباته ان توسط جميع اسبابه ولا يكفي اي سبب اتفق بل يتعين في كل مادة سبب سبب وقد يكون الحد الاكبر
يوجد لاشياء كثيرة بسبب واحد يوجد ذلك السبب اولا لامر عام لتلك الاشياء كما ان انتثار الورق يوجد للتين
والكرم والموز بسبب جمود الرطوبة وجمود الرطوبة موجود لكل عريض الورق لا لخصوص هذه الموضوعات واحدا واحدا
والانتثار ليس معلولا لعريض الورق ولا لوجوده في موضوع خاص بل لوجوده في ذلك الموضوع المطلق ومثل هذه العلة
داخلة في حد المعلول لانها ليست اخص اذ لو كانت اخص لم يكن علة للحد الاكبر على الاطلاق كما عرفت وهاهنا
لا نناقش في هذا المثال بان جمود الرطوبة ليس علة للانتثار حقيقة بل انما العلة هي العمل الطبيعي ثم قال ولننظر هل
يمكن ان لا يكون لشيء واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان علة واحدة اما العلة الحقيقية الذاتية
للامر فلا واما علة القياس فيمكن بيانه ان العلة التي هي علة في جميع الموضوعات لا تخص بعضها دون بعض تكون
مساوية للمعلول حتى ان كان مشترك الاسم كانت ايضا مشتركة الاسم وان كان جنسا للمعلولات نوعية كانت جنسا لعلل
نوعية وان كان واحدا بالنسبة كانت كذلك وان كان متواطئا كانت متواطئة وان كان معنى محصلا غير مبهم كانت
كذلك واذا لم يكن محصلا لم يكن فاذا كان المعلول جنسا وحمل على موضوعات شتى كانت مسائل كثيرة في الاولى
الحقيقة مسألة واحدة والحد الاوسط ايضا يكون متكثرا في الظاهر وفي الحقيقة يكون الكل واحدا فهذا حال الاوسط مع الاكبر
في الانعكاس واما انعكاسه على الاصغر فانما يكون اذا كان الاصغر حد الاوسط اولا كعريض الورق لجمود الرطوبة
لا التين او الكرم او نحوهما مما هو تحت ذلك ثم قال توجيه هذا انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد علل كثيرة بحسب موضوعات
كثيرة واما لشيء واحد في موضوع واحد فليس له علل مختلفة ابتداء اي العلل التي تعطي بالتمام هذا فان قلت اذا كان هنا
علة منعكسة على الموضوع وعلة اخرى اعم منها فايهما اقرب كما ان علة هذا السحاب هو البرد وتكثف الهواء وعلة ذلك
السحاب البخار والكثف قلنا الخاص لكل موضوع اقرب اليه من العام والعام اقرب الى الموضوع العام وكذا اذا

كانت اوساط متعاكسة ولكن كانت بعضها بتوسط بعض فالعلة للاصغر هي الاقرب اليه و[illegible]
للاكبر هي الاقرب اليه وما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلية للنتيجة اي لوجودها لا العلم بها الفصل الثالث في بيان ان
العلم بمبادي القياسات كيف يحصل لنا وبيان القوة التي يحصل العلم بها وقد ذكرنا سابقا ان العلم بمبادي البرهان يجب
ان يكون اكد من العلم بالنتيجة فنسأل ان يقال هل كلاهما علم ام لا وهل كلاهما بقوة واحدة ام لا ثم لا يخلو اما ان يكون
العلم بالمبادي حاصلا لنا كما خلقنا فكيف يمكن ذلك ونحن لا نعلم بذلك مع ان العلم البرهاني بالشيء لا يصح ان يوجد
فينا ونحن عنه غافلون فضلا عما هو اصح من العلم البرهاني وان كنا علمنا ثم نسينا فمتى علمنا ومتى نسينا وكيف يمكن
ان يكون علمنا اطفالا ونسينا مستكملين واما ان لا يكون العلم بها حاصلا لنا ثم حصل فكيف حصل علم بلا برهان
وان كان ببرهان وهكذا لزم المحال فنقول في حله ان لنا قوة من شانها ان نعلم اشياء بلا تعلم بمعاونة اعوان هي
قوى الحس الظاهر الموجود لكل حيوان وقوى الحس الباطن الذي ربما لا يوجد لكل حيوان فللحيوانات ذوات الحس
الباطن قواها تثبت صورة المحسوس بعد غيبتها في الخيال ومعناها وهو يدرك بالوهم الذي هو في غيرنا بمنزلة العقل لنا ويحفظ
في الذكر والحس والوهم تنكر احساسها [illegible] ثم القوة العاقلة فينا تطالع المعاني الوهمية
التشبيه والخيال [illegible] عن كل صورة ما لها بالعرض ويجرد ما لها بالذات فيحدث لها اولا تصور الكليات
باجتماع الاحاد قليلا قليلا ويقشر ما يخص كلا حتى تبقى الامر المشترك ثم تركب بعضها ببعض وتفصل بعضها من بعض
بمعونة القوة المفكرة فيحصل لها تركيبات فامن شانها ان يعلم بلا تعلم علته ونحو ذلك لكون الكل اعظم من الجزء
ويستفيد كثيرا منها من التجربة فالسبب في انا لم نكن عالمين بالمبادي التصديقية فقداننا تلك التصورات او
فقداننا التجربة ثم تلك التصورات حصول العلم بها انما يتوقف على الحس والتخيل والتوهم لا غير ويعلم من هذا
ان الحس كما يدرك الجزئي يدرك الكلي ايضا في ضمنه واذا ادى الجزئي الى النفس ادى الكلي ولكن مخلوطا بالعوارض
فيقشره تلك القوة ولو لم يدرك الحس الكلي بوجه لكان الوهم لا يميز بين افراد نوعين مختلفين الا اذا كان عقل وهذا
الماخذ الطبيعي يناسب الماخذ الصناعي الذي سبق ذكره لا قياس الحد اعني التركيب فهذا ايضا وجه لفضيلة
طريقة التركيب فانظر ان هذه القوة التي يحصل بها هذه العلوم ما هي فنقول ان للنفس قوة علامة بها يكتسب المجهولات
بالنظر واخرى عاملة واخرى ظاهرة واخرى مفكرة واخرى متوهمة والثلث الاخير لا يثبت بها ولا حكمها صادقا
ولا مدخل لقوة العمل وهو ظاهر ولا لقوة العلم لانه كان مبدأ البرهان لا يكتسب بالبرهان كما مبدأ العلم لا يكتسب بقوة
العلم فتلك القوة هي العقل النظري وهو الاستعداد الفطري الصحيح ومبدأ قبول العلم هو العقل بالملكة والقوة العاقلة

انما ينفعل فعلها الاولى اذا اعتدل مزاج الدماغ فتوت القوى الممينة اعني الخيال والذكر والوهم والمفكرة هذا
واعلم ان النظر في كثير من المواضع التي فن الجدل تاصح حدا في البرهان وسنشير الى ذلك في مواضعها ان شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس من كتاب الجدل وفيه سبع مقالات المقالة الاولى تشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في معرفة القياس
الجدلي ووجه ترتيبه في هذه المرتبة وبيان منافعه اعلم انه كما لا سبيل الى معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا ولا سبيل
اليها الا بعد معرفة الالفاظ البسيطة كذلك لا سبيل الى معرفة اصناف القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق ثم اهم
الاشياء ان يشتغل الانسان بتكميل ذاته ثم تشتغل بما ينفع ان يحفظ نوعه وذاته انما هو نفسه الناطقة او هي اشرف جزئيه فهي
المقصود تكميلها وكمالها المعرفة المكتسبة اما معرفة فقط او معرفة لما يعمل به ليعمل به والمعرفة انما تكتسب بالقياس
اليقيني وهو البرهان ثم بعد معرفة البرهان ينبغي معرفة قياسات نافعة في الامور التركيبية وهي على قسمين منها ما يتعلق
اول تعلقها وانفع تعلقها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق كذلك بالامور الجزئية ولما كان القسم الاول اقرب الى الدرجة
العقلية كان اولى بالتقديم فلنبحث الان عنها ولنعلم انا اذا قلنا القياس في هذه المواضع عم القياس وما يشبه القياس
فنقول ان القياسات لا تخالف بينها في الصورة بل كل ما اذا وضع لزم عنه لذاته قول آخر قياس وما ليس كذلك ليس بقياس
ولكن الموضوعات مختلفة فما كان انما وضعه الحق والطبيعة فقياس البرهان وما ليس يجب فيه ذلك بل يجوز ان يكون
بوضع واضع او واضعين فهو غيره ثم ان غير البرهان انما يخالف البرهان بان مقدماته لا يجب فيها ان يكون موضوعة
في الطبيعة لا انه يجب ان لا يكون كذلك فبينهما من هذه الجهة عموم وخصوص لا مضادة فلا بد من ان يكون مقدماتها
مصيرا لا تضاد مقدمات البرهان وقد علمت ان كل اولي فهو مشهور من غير عكس وان كل مشهور مظنون من غير
عكس فنقول لا يجوز ان يعتبر في هذه القياسات الكلية الجدلية التي هي اقرب الى البراهين مجرد الظن ولو كان من عند
انسان او انسانين لانه ليس في كونها كلية فلا بد ان يعتبر ان يكون مشهورة او مسلمة من المخاطب وبالجملة مسلمة
اما من المخاطب ومن جمهور الناس او جمهور اهل الصناعة ولا ينبغي الاقتصار على المسلم من المخاطب والا لم يكن
صناعيا بل كانت قياسا ما يتوقف على تسليم مسلم هذا واعلم ان هذه القياسات لا ينفع استعمالها الانسان مع نفسه
بالقصد الاول لانها لا تفيد اليقين فاما ان تفيد الظن والظن مخلوط بالشك والشك عدم الكمال واما ان تفيد
اعتقادا قويا شبيها باليقين فان كان كاذبا فهو جهل مضاعف وان كان صادقا كان ايضا جهلا من جهة انه لا يكون
ثابتا غير مشوب بفساد فاذا انما تنفع بالقصد الاول في امر مشترك وفي مخاطبة الغير ونفع صاحبها ايضا لا بالقصد الاول

منافع

ثم بلغ عرضا له باصلاح الذي بخطه كتبه مولانا محمد ... عفي عنهما

منافع منها انه ان كان يريد الغلبة حصلت له ومنها انه اذا المجادل بمقايسات اخذ من مشهورات واحتج على طرفي النقيض
ومشهورات اخرى واحتج على الطرف الآخر ثم لا يزال يرجح بينهما ترجيحا حتى ربما يلوح له الحق كما يتخلص كثيرا مما من الخواص
والاعراض الى معرفة الفصول والذاتيات ولا شك ان هاتين المنفعتين ليستا منفعتين ذاتيتين فان القياس بما
هو قياس انما ينفع الانتاج واولى هاتين المنفعتين يبنى بعضها ان يتبع الانتاج وثانيتهما تبنى على برهان يكشف عن
حال المقدمات بان يحصل بعضها ويزيف بعض ثم تكتسب مقدمات اخرى وقياس آخر او يبطل من ذلك
القياس قياس آخر فالنافع بالذات انما هو هذا القياس لا الاول ومن منافعها انها تنفع في البراهين من جهتين احدهما
انك اذا وجدت قياسات شبيهة في الصورة بالبرهانيات ووجدتها تخالفها في الاحوال فقد صرت محيطا بما هو
برهاني وبشبهه وفي معرفة ما ليس بالشيء وبشبهه زيادة معرفة بذلك الشيء وبصيرة اذ قد عرف من حيث ليس
غيره وثانيتهما ان المشهورات لما كانت اعم من اليقينيات وربما تقع في ضمن كثيرها اكتساب البرهانيات وقد بين لك
فيما سبق مبادي المقدمات البرهانية وخواصها وطريق اكتسابها اجمالا فاذا حصل لك في هذا الفن المواضع المشهورة
كان ذلك زيادة تبصر لك في معرفة ذلك وانما لم نفصلها هناك لان البرهانيات محدودة الشرائط عزيزة من جدوى المطلوب
في كل باب بخلاف المشهورات فانها اشياء تاتي من خارج ولا ينفع في معرفتها معرفة القانون المستدل اعتبار اجزاء
المقدمات فقد يعلم ان هذه القياسات انما تنفع المخاطب ولكن لا لتكميل نفسه بالقصد الاول بل انما تنفع في امر مؤدي
الى كمال نفسه او في امر مؤدي الى تمام المصلحة التركيبية اما الاول فلان اكثر العلوم البرهانية التي هي الكمالات في مباديها
ما يوضع للمتعلم وضعا وليس يحق حين افادة اليقين بها فلا بد من الاعانة بما يقنعه حتى لا يستوحش عما يبنى عليها
ذلك بقياسات مؤلفة مما يليها من المقدمات واما الثاني فلان استمرار الناس على جهة ما فيه صلاح الشركة
مبني على عقائد يعتقدونها فيما ينبغي ان يعمل وفيما ينبغي ان يترك فاضداد تلك العقائد مؤدية الى فساد الشركة فاذا
كان لمدبري الناس ملكة يقتدرون بها على تاكيد العقائد النافعة في نفوس من يختلج في قلبه شك ويتمكن من
اعتقاد غير النافع بايراد الحجج المقبولة عندهم انحفظت الصحة والشركة بينهم ولا شك ان اكثرهم عن ادراك الحجج البرهانية
قاصرون الفصل الثاني في بيان وجه تسمية هذا النوع من الاقيسة بالجدل وبيان انه اللائق به لا غيره من الاسماء اعلم
ان الاسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه التعليم والمماراة والمناظرة والمعاندة والامتحان والمجادلة و
المخاطبة والاقناع وغير هذه من الاسماء اما داخلة فيها او غريبة فنقول ان التعليم لا يكون الا بالامور الحقة والمماراة قصد
فيها التعليم ولكن لا يتم الا بالشركة فانهما ان يكون احد المتحاورين يتعلم الشيء من قبل نفسه بان يكون معلما ومتعلما

ولا يقدر على ذلك ولا يجد سبيلا يعلمه فيترك الحق في النظر ليضم كل ما عنده الى ما عند الآخر فيحصل من المجموع علم
بالمطلوب والمناظرة هي مباحثة شخصين من الرأيين المتقابلين ليظهر لكل منهما الحق منها في رايه لطلب الحق والعـ[illegible]
مخاطبة يحاول بها المخاطب ان يظهر نقص صاحبه الذي يدعي الكمال وقوة نفسه بقياسات من مقدمات حقة او باطله
من غير ان يراد اظهار حق بل ربما صرح بانها مقوله باطل ولكن المخاطب يعجز عن نقضه ومن غير ان يقصد التمويه
بما هو تمويه بل ان كان هذا قصده فان تشبه بالفيلسوف كان سوفسطائيا وان تشبه بالمجادل كان مشاغبيا
من غير ان يريد عود فائدة للمخاطبة وهذه اللفظة بحسب معناها اللغوي ايضا لا تناسب هذا المقام فانها في اللغة
بمعنى الخروج عن الحق بفضل القوة والاختبار ليس الغرض فيه الا معرفة مبلغ قوة المخاطب على استنباط القياسات
وكان قياس المعاندة والامتحان والمغالطة واحدا انما يختلف باختلاف الاغراض والارشاد من المعلوم انه لا يراد
به اقناع تصديقي والخطابة انما يقال لها اقناع النفس في الامور الجزئية فالاولى بهذه القياسات اسم الجدل فان الجدل
هو الصناعة المعدة للالزام الطرفي المخصوص بطريق مقبول بين الجمهور في اي راي كان وان لم يكن نافعا فان الصناعة
الاختيارية لا يكون ملكه على طرف واحد كان الطبيب اذا صار طبيبا لم يكن انما يقدر على افادة الصحة بل والمرض
لكن انما يكون طبيبا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله في النافع فكذا الجدلي انما يكون جدليا على المجرى الطبيعي اذا كان
استعماله في النافع فان استعمله في غير النافع فقد اساء ولكن ليعلم ان غير النافع ليس بغير نافع مطلقا بل كثيرا ما يكون
نافعا في وقت دون وقت او بالنسبة الى انسان دون انسان وربما نفع احد طرفي النقيض لذاته والطرف الآخر
بالعرض لتقصد في نافع اخر ثم ان هذا الاسم انما يليق بهذا القسم من المخاطبات القياسية لان المخاطبة القياسية اما
ان يقصد بها التصديق او التخييل فالثاني هو الانشاد والاول اما ان يراد به ايضاح الحق وهو البرهان او
الالزام اما في الامور الجزئية او الكلية والاول الخطابة والثاني ما الغرض فيه نفس الالزام او غيره من امتحان وكذلك
والاول على سبيل المغالطة او على سبيل العدل فهذه الاقسام كلها لها اسامي تخصها الا الاخير فلابد لها من اسم فسموه
الجدل ولا يصلح ان يسمى به مطلق المناظره بل انما يصلح للمناظره المشتمله على معانده ما فالمخاطبان على سبيل
تقدح زيد الغاية لا يحسن ان يقال لهما متجادلان واما اللذان غرضهما الالزام بما يحصل من المشهورات والمسلمات
فكثيرا ما يحتاج الناس منها الى المعاندة واللجاج لا سيما اذا اراد الاقناع في راي نافع غير حق وكثيرا ما يقابل المشهورات
ويادي الى سائح متقابله وهو تارة ياخذ بعضها ويبني بها على بحثه وتارة يقيس بعضها على مقابل تلك النتيجة
وذلك لانهم يدون عنادا وربما كان الدعوى حقا والبرهان عليه متعسرا او متعذرا فيقيس عليه بالمشهورات فربما ظن

المخاطب بكذبها او بالجملة فيها فيصعب الامر فيحوج الى المراوغة فقد علم ان المجادل لا يخلو عن عناد ما وان المناظره
لا يدل على المعاندة فلا يسمى به بخلاف اسم الجدل فانه يدل على التسلط بقوة الخطاب في الالزام مع ميل ما خارج عن
العدل المحض **الفصل الثاني** في رسم صناعة الجدل والغرض فيها وتناولها السائل والمجيب واشباع القول في فعلهما
اعلم ان غرضنا الان ان نحصل صناعة يمكننا بها ان ناتي بالحجة على كل مطلوب من مقدمات ذائعة ويكون اذا اجبنا
لم يوجد منا ما يناقض موضعنا والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
بارادة صادرة من بصيرة بحسب الممكن فيها ثم ان الصناعة قد يعين فيها الاستعداد الجبلي لبعض الناس وقد يعين فيها
الممارسة والتجربيات لكن الصناعة لا يكمل الا اذا كان عند صاحبها قوانين كليه وليعلم انه بعد ما حصلت الملكه اذا
لم يقدر على الاستعمال بها اما لامر في القابل بان يكون فيه قوة معاوقة للفاعل اما معاوقة تامة فلا يمكن حصول شيء من
الفعل ومعاوقة دون ذلك فيحصل الفعل ولكن ناقصا او لامر في الآلة بان يكون حالها مع القابل كما ذكر في الفاعل
مع القابل ولقصر نفس الغرض او تعذره في بعض المواد كفهم المعاني الدقيقة فانه متعسر او متعذر في بعض المواد
هذا يناسب ما التعويق فيه من القابل الا انه ليس كله من القابل بل لان الغرض صعب ولو لم يكن صعبا لم يكن
عاصيا فقد علم انه اذا كان شيء من هذه العوائق عن الفعل فلم يحصل الفعل لم يدل ذلك على انتفاء الملكة كما ان
الطبيب اذا لم يقدر على افادة الصحة لبعض الابدان لعدم قبولها لم يخرج عن كونه طبيبا بل ربما يكون من
الصناعات ما يوجد للانسان كاملا ومنها ما لا يوجد الا اكثريا وبالجملة فلا يلزم في الصناعة ان يكون افعالها
في كل مادة وان لم يكن اكثر الصناعات صناعات بل اذا حصل العلم بالقوانين الكليه وحصلت ملكة الاستعمال
الصناعة وان لم تمكن من الاستعمال العارض والغرض من هذه الصناعة الاقناع والالزام لا في واحد من طرفي النقيض
حسب في كل منهما اذا كان من شانه ان يبحث عنه ويختلف فيه ويكون للجمهور فيه راي غير ضروري وكان اليه سبيل
من المشهورات ما في عليه المخاطبة الواحدة فانه لم يكن اليه سبيل من الذائعات او كان ولم يكن يفي به مخاطبه
واحدة بل انما يبلغ الغرض بمخاطبات متعدده لم يكن المخاطبة جدلا بل تعليما ولم يحسن مخاطبة الجمهور بل مخاطبة
المتعلمين خاصة هذا ولقد نسي من ظن ان القياس الجدلي انما هو فعل يصدر عن السائل لم يسمع ما قال المعلم الاول
في بولوطيقا ان المجيب يقيس من المشهورات والسائل من المسلمات بل المجيب هو الذي يحفظ وضعا والسائل
هو الذي ينقض وضعا لانه قد يرد بدنيا اذا حاول ان يسمع الجمهور ويعلم صناعة اذا حاول ان يسمع المتعلم اول مرة فعل
بنسبان الا القياس الجدلي واعلم ان السائل الجدلي في الزمان القديم كان يسال عن اصل الراي فاذا اجيب كان يتسلم

من المجيب مقدمة مقدمة ثم كان يجمع تلك المقدمات فيه نقيض ذلك الراى ولم يكن ح للمجيب محيص من الاذعان
واما فى هذه الازمنة فالسايل انما يسال عن الراى اول مرة ثم يسس ما هو نقيض ذلك الراى من غير ان يسلم
مقدمة مقدمة من قياس ولكن يبتدى ايراده هذا القياس ايضا سوالا لانه فى قوة ان يقول اليس يلزمك ان تقول كذا
او هل عندك جواب عن هذا والسبب فى اختلاف طريقى السوالات القدماء كانوا احرص على الحق منهم على الالزام
وكانوا امهر فى الصناعة فكانوا يعرفون ملحمات مطالب بتسليم مقدمة على التفصيل التام ويحسنون
المتسلم وكان المجيبون ايضا بصراء عارفين كيف يسلمون واما اهل هذه الازمنة فمع قلة بصيرتهم اكثر همتهم المراء
والظهور بالغلبة فالسايل منهم لا يعرف المقدمات متمايزة حتى يسلمها واحدة واحدة بل انما يعرف قياسا حمليا
من يفعل لا عن قانون وملكة كالموسيقار الذى لا قانون عنده فانه لو كلف ان يدل على نغمة نغمة لم يحصلها
والمجيب منهم لما لم يكن عارفا بما يعرفه مما ينفعه كلما السايل ان تم كلامه وقياسه الذى به ينقض وضع المجيب حيث
اذا اعطى بالسالم نقيض وضعه انكره وعاند ومع ذلك يطول الزمان وهو فى ذلك الزمان يتفكر كيف
يحتال للتخلص ومع ذلك يكون لكل منهما مراجعات طويلة ومراودات كثيرة ولا يكون سبيل الزوم ما يلزم
فيكون لكل منهما بهاء ورونق وبظاهر بقوة وتبصر فى الصناعة فاما الامر الواجب فى السؤال الجدلى فهو ان لا يولف
السايل قياسا الا من مقدمات قد تسلمها من المجيب واحدة واحدة فانه اذا الف من مقدمات لا يدرى ايسلمها
المجيب ام لا لم يكن الا نافذا فى شك ثم انه لم يسلمها المجيب كان سعيه ضائعا فالسؤال عن المقدمات هو الركن
فى الجدل واما السؤال عن المذهب فهو امر خارج لتمهيد ما يحتاج اليه فى الجدل من اجل نصب الغرض الذى
واما المجيب فليس عليه سؤال بل انما يورد ما هو السبب عنده لما اعتقده لانه ناصر وضعه لا مفسد وضع غيره
ليحتاج الى شهادته فالمقدمات التى بها ثبت وضعه لا يكفى فيها ان يكون مسلمة عند نفسه او عند مخاطبه بل
لا بد من ان يكون مسلمات فى انفسها اى مشهورات ثم اذا عانده السايل كان عليه الاثبات عن مقدمات القياس
وعن معه والسايل اذا سمع قياس المجيب كان له ان يقاومه فى مقدمات قياسه وان يعمل قياسا هو نقيض ما
ادعاه فقد علم ان للجدل قسمان سائل ومجيب وعلى كل منهما ان يستعمل المحمودات ولكن المجيب يستعمل المحمودات مطلقا
والسايل المحمودات عند خصمه وكل محمود مسلم فهما يستعملان المسلمات وللمجيب مقاوم بحيث ان لا ينفعل
وللسايل مناقضة بحيث ان ينفعل ولكل منهما حيلة تتم بها فعله ولكن يجب ان يعلم انا اذا قلنا ان الصناعة
الجدلية ملكة يقتدر بها على ايجاد القياس على النحو المذكور دخل فى ذلك حال السايل فان السايل لا يكون الا قياسا

واما

واما المجيب فلا يدخل فيه فان شان المجيب من حيث هو مجيب ليس الا الذب والحفظ عن انتقاض وضعه
ان كان يجوز ان يكون ايضا قياسا فلنا تزيد فى الرسم وان يكون اذا الحاجة والذى يشملهما ان يقال هو ان يكون
لنا قدرة على كمال الامر فى المخاطبة التى قوام امرها بالقياس الجدلى بان يعقد ذلك القياس عاملا او يرد
باطلا **الفصل الرابع** فى ابانة غلط اقوال قالها اقوام فى القياس الجدلى وبيان سبب تسمية هذا الكتاب بكتاب
المواضع والفرق بين الموضع والمقدمة وبيان اسباب الشهرة قد ظن بعض الناس ان القياسات الجدلية انما
هى قياسات جدلية لان موضوعاتها اكثرية الصدق وظن اخرون انها انما هى قياسات جدلية بان مقدماتها تسلم
او مشهورة ولا يغير التسلم او الشهورة اكثرية الصدق بل يكون منه ما هو كاذب صريح ومنه ما هو حق صريح
ومنه ما هو متساوى الصدق والكذب واما الثانى فهو تحديد للصناعة بحال اكثر اجزائها وهو فاسد فان المعتمد
انما هو الشهرة او التسلم ولا يمتنع ان يوجد المقدمات الباطلة كما يوجدان الحقة من غير رجحان لاحدهما على الآخر
فان كان رجحان فبالاتفاق والاتفاق لا يعتمد وكذا لا يمتنع ان يوجد النتيجة الكاذبة كما يوجدان للنتيجة الحقة
من غير رجحان وان كان قد يتوهم ان النتايج الحقة اكثر من النتايج الباطلة تمسكا بان المنتج للحق يكون مقدمات
حقة ومقدمات باطلة والمنتج للباطل لا يكون الا المقدمات الباطلة ولكنه وهم باطل فان هذا لا يقتضى
ان يكون عدد ما ينتج الحق اكثر من عدد ما ينتج الباطل وليس كذلك فى الحقيقة ولو كان كذلك لم يمتنع
ان يفرض منتجات الحق مساوية لمنتجات الباطل وذلك كافى ولو كان يشترط فى الجدل ما شرطوه لكان
الشهرة مما لم تقترن بذلك الشرط غير كافية فى الكون جدلا فلا يكون حد صناعة الجدل ما ذكروا ولو كان الامر
كما ذكروه لكان على الجدلى ان ينظر فى كل مقدمة هل هى ابعد من التساوى للصدق والكذب وهل ليست
دايمة الصدق او دايمة الكذب وكان عليه ان يحترز عن ذلك كله وقال قوم ان السائل قائم مقام الفاعل والمجيب
قائم مقام المنفعل لانه يحاول ان لا ينفعل وهذا من العجايب لانه اذا كان يحاول ان لا ينفعل فكيف يقوم مقام
المنفعل بل المجيب فعل ولا انفعال جميعا اما الفعل فبابطال ما يقوله السائل واما اللاانفعال فبان لا
يسلم وقال قوم ان للجدلى وان كان له ان يتكلم فى كل مسئلة من كل صناعة الا انه يجب ان لا يتكلم فى المبادى
الخاصة بصناعة بل فى المبادى المشتركة العامة وليس كذلك بل انما يجب ان يقال انه ليس جدليا بان يتكلم
فى المبادى الخاصة فحسب بل بان له ان يستعمل المبادى الخاصة والمشتركة والتعليم الاول تكلف الجدليات
فيها بالمشهورات الخاصية ايضا كانت من المبادى ومن المطالب التى انحوها منها وصارت مشهورة فيما بينهم

ربما كان من المطالب ما سبيل البرهان عليه بعيد والقياس عليه لا يكون من المشهورات الا انه حين قيل واشتهر ظنه في
المشهورات فلهي (؟) الى ان تشعل من حيث انه مشهور وربما كان الشيء مشهوراً من غير دليل ككون زحل نحساً فلا يلتفت الى
قيل من خلاف ذلك واعلم ان الكتاب الموضوع للجدل يسمى بكتاب المواضع والموضع حكم مفرد من شانه ان يتشعب
احكام كثيرة يجعل كل منها جزء قياس كقول القايل ان كان الضد موجوداً في الشيء فضده موجود لضد الشيء وينبغي ان لا يستعمل
امثال هذا الحكم الكلي على ما بها الكليه لانه ربما صدق ان يخاطبه شعر سريعاً بانتقضه كان البياض وضده الذي
هو السواد ثابتان للجسم واما اذا استعمل الجزئي فربما لم يوجد له مناقض وان وجد ربما لم يفطن له لان مناقضات الجزئي
اقل من مناقضات الكلي وايضاً ربما كان الجزئي اقرب الى الشهرة من الكلي فان الكلي اقرب الى العقل والامور اذا اخذت
الى احكام كليه جدا بعدت عن الشهرة وعن ان يصدق بها بسهوله فان تصورها بالنسبة الى تصور الجزئيات وسهولة
التصديق تبع سهولة التصور حتى ان الشيء المشهور اذا عبر عنه بعبارة غير مشهورة او بعد ذلك سوء الفهم ونفور الطبع
الآباء عن التصديق والجدل لان الحق حق في نفسه لا يتغير بتغير الاحوال والعبارات واما المشهور فانما يكتسب الشهرة
لاحوال من خارج كتعلق المصلحة العامة به وكالحياء والخجل والرحمة والغيرة والانفة كالحق ولو باسم مشترك ومنها سهولة
التصديق فانه يوجب سرعة التسليم وايضاً ربما كان الكلي نفسه مشهوراً على المناقضة دون الجزئي فانك اذا قلت ان كان
الاحسان الى الاصدقاء صواباً فالاساءة الى الاعداء صواب على بعض المطالب لان بعضهم يقول ليس اذا كان الضد
ثابتاً للشيء كان ضده ثابتاً لضده وان خطر لم يغره ولا يتوهمن ان شيئاً من المواضع لا يجوز ان يجعل مقدمة بل انما نقول
ان كثيراً منها من شانها ذلك ولكن منها ما يصلح لان يجعل مقدمة فيكون نافعاً في انه قانون وفي انه جزء قياس ولكنه
من حيث انه موضع مغاير له من حيث انه مقدمة وجزء قياس فلا يحسن قول من قال في حد الموضع انه مقدمة كذا و
كذا بل كان ينبغي ان يقول فيه ومن القضايا ما يتولد منها الاحكام الجزئية لا على سبيل الكلية والعموم بل على سبيل التمثيل
ولكن هذا لا يسمى موضعاً هنا ولعل السبب في تسمية الموضع انه جهة قصد الذهن معتبرة معتمدة فهو كانه موضع اعتبار
واتباع ثم ان الكتاب ليس كله نظراً في المواضع بل ذلك اكثر اجزائه وفيه نظر متاخر عن المواضع ونظر يتقدم عليها فتسميته
به تسمية باسم الغالب من اجزائه

الفصل الخامس في بيان الفرق بين القياسات الجدلية وغيرها من انواع القياس وفيه
انواع القياس بعضها الى بعض وبيان منافع الجدل على التفصيل اما الفرق بينها وبين البرهان فمعلوم مما سبق فان
البرهان انما يتالف من الاوليات عند العقل وما بانت عن الاوليات والجدل انما يتالف من المشهورات والحق نظر
اليه من حيث الصدق فاما عند جمهور الناس او عند اكثرهم كوحدة الاله او عند العلماء ككون الجميل افضل من اللذيذ او عند

وعند والمشهور ينظر اليه

اكثرهم ككون الشاء كرة او عند اصحاب فاضل منهم ككون الفلك طبيعة خامسة عند اصحاب المعلم الاول واما الفرق بينها
وبين الخطابيه والشعريه فليس بنا اليه كثير حاجة فانهما لا تتعلقان بالامور الكلية واما الفرق بينها وبين المشاغبه والسو
فسطائيه والمعانديه والامتحانيه فقد عرفته وقد عرفت ان المشاغبه لا تخالف المعانديه والامتحانيه الا بالقصد دون مادة القياس
ولا صورته وكذلك السوفسطائيه بالنسبة الى الامتحانيه ثم المشاغبه اما في مادة القياس بان لا يكون المقدمات مشهورة
على الحقيقة بل شبيهه بالمشهورات اي بحسب مشهوره بادي الراي ثم اذا توصل فيها علم انها غير مشهوره واما الذاتيه فهو
شهور حقيقة اذ ليست الشهرة بحسب الصدق بل باعتبار قبولها للنفس وظهور حال هذه انما يظهور كذبها من قريب فان المشهور
وان جاز ظهور كذبها لكن لا من قريب واما ظهور انها ليست مشهورة من قريب فهذه معطلة لان سمي قياسات لصدق هكذا
حد القياس عليها فانها لحالها اذا سلمت مقدماتها لزمتها النتايج واما في صورته بان لا يكون الصورة صورة القياس بل
شبيهه بها سواء كانت المقدمات مشهوره ام لا وهذا لا يصلح لان يسمى بالقياس بل يقال له القياس المرائي كما يقال
حجر ولا يقال سفينة فان هذه العبارة تدل على ان المراد انه شبيه بالقياس والامتحانية والمعانديه شاركان الجدلية في
الموضوع وهو المشهورات الا انها تستعملان المشهورات في المطالب العلمية على انها شبيهة بالصادقات ونسبة السوفسطائية
الى البرهانية كنسبة المشاغبة الى الجدلية فكما ان المشاغبة تالف مما ظاهرها انها من المشهورات وفي الحقيقة ليست كذلك
كذلك السوفسطائيه تالف مما ظاهرها انها حقه مناسبة للصناعة التي فيها المطلوب وليست كذلك ولا يصغى الى من يقول
ان نسبة القياس الامتحاني الى البرهاني كنسبة المشاغبي الى الجدلي فان الامتحاني وان كان هو السوفسطائي في المادة و
الصورة الا ان الحالة المذكورة ليست له من حيث انه امتحاني بل من حيث انه سوفسطائي اذا عرفت هذا كله فاعلم انا
الان ان نجمع لك منافع الجدل فنقول انا اذا احصلنا المواضع التي منها يستنبط الحجج على كل مطلوب والالات التي بها نتوصل
الى استنباطها وعرفنا كيفية استعمالها كنا مرتاضين اي متمكنين من تكثير افعال جنس واحد وتحسينها فان مولف
الحجة يكون سعده معلوماً لنا لا يحتاج الى ان نتوكل على الخاطر او الحدس وتوابعه جوده الاستعمال ايضاً معلوماً لنا فهذه
القدر لمارياضة ولما امكن من الرياضة وهذا اذا لم يتم الرياضة الا يحصل الملكة وايضاً ينفع في المناظرة فانا اذا اقتدرنا على
ايجاد القياس على كل مطلوب قدرنا على ايجاد القياس على الشيء ومقابله واذا تعارض اثنان متشاركان في العمل شارع
في الغاية من كل منهما ان يجي موضع لخذ على الاخر لم يلشا ان يتبين الحق بينهما والفرق بين المجادلة والمناظرة قد
عرفته ولو اجاز ان يكون شخص واحد مناظراً لنفسه باعتبارين ولا يجوز ان يكون مجادلاً لنفسه فان منفعة الجدل
هو الالزام والغلبة والمنفعة الثالثة ما هو المقصود منه من حيث انه جدل وهو تعليم الجمهور العاجزين عن فهم البرهان الاراء

فانوع شنيع شنيع على قول المحادلة شنع في المناظرة

موافقة لم والمنفعة الرابعة وهي كالجزئي لهذه المنفعة احتياج المتعلم ليعتقد مبادي علم واما ما قيل من ان مبادي العلوم لما لم يكن
لها مبادي فلا عليها قياسات من مقدمات حقيقية برهانية لم يكن بد من ان يقاس عليها بالمشهورات ففاسد لان المبادي اما
مدركة بنفسها او بحسه بالحس او التجربة او غير ذلك لكن يكفيها التنبيه عليها من غير ترتيب قياس وعلى كل هذه التقادير لا يفتقر الى
ان يقاس عليها واما بينة بمقدمات قريبة من الاوائل فيلها قياس صادق برهاني اما في ذلك العلم او في علم آخر وفي قالوا انه
لا قياس برهانيا عليها فاسد ولم يمكن اثباتها الا بالمشهورات كما ذكروه فكيف يحصل العلم بصدقها ويوثق بها وما سمي
عليها فالجدل انما ينفع في اقناع المتعلم في مبادي غير بينة الا بالقياس ولكن لا برهان عليها في ذلك العلم بل في علم آخر الفصل
الثاني في بيان اجزاء المقاييس الجدلية وبيان اقسام المحمولة في مقدماتها القياسات الجدلية كالقياسات التعليمية تتألف
من المقدمات وموجبة للنتائج ولكنها تبتنى على المسائل بخلاف التعليميات والمسائل المقدمات حين يسأل عنها فاذا
قبلت صارت مقدمات والنتيجة كانت تسمى في التعليميات مطلوبا وتسمى هنا وضعا فان المطلوب ما يطلب ليعلم
نفسه فيحصل منه الفائدة من حيث هو حق واما ما يطلب بالاثبات والابطال لا من حيث هو حق فهو وضع ودعوى
فليفهم من الوضع ما يفهم من الدعوى واعلم ان المقدمة الجدلية اذا لم يكن تخصيصه لم يجز ان يكون محمولها نوعا فان النوع
انما يحمل على الشخص او الصنف واذا حمل على الصنف لم يكن نوعا بالنسبة اليه بل نسبته الرسم الى اللوازم فلم يبق الا ان يكون
الموضوع شخصا فلهذا الا انما توهم قوم لا يوجد النوع في المحمولات الجدلية بل الاولى انه يوجد في موضوعها تمام المحمول انه
اما ان يكون ذاتيا مقولا من طريق ما هو لنا نقول في جواب ما هو او لا يكون فان كان ذاتيا فاما ان يدل على حقيقة
الذات او على جزئها فالاول هو الحد او اسم مرادف لكن لا فائدة في الاسم المرادف ولا هو محمول حقيقة فلم يبق الا الحد
والثاني يسمى هنا كله جنسا اذ لا يراد بالجنس هنا الا المقول على كثيرين مختلفين في النوع في طريق ما هو لا في جواب ما
هو او يقال في جواب ما هو وبعم لان يتم به الجواب اولا فيشمل على الكثير من الفصول وان كانت مقولة لا من تمام الجواب
اولا حمل على الكثيرين الفصول لما كانت مقولة في جواب اي شيء هو ايضا ولكن بقي شبهة هي ان الفصول المساوية للانواع
الاخيرة لا تدخل في هذا التعريف فنقول ان الكون مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة
وبالجملة انما المعتبر ان لا يكون نفس تصوره مانعا من اشتراك امور مختلفة فيه فلا يضر فيه منع مانع الخرق كالا يقدح في كلية
الشمس انحصارها في الخارج في شخص وهذه الفصول كلها كذلك فانا لا نفهم من الناطق الا الذات التي لها النطق
من غير اشتراط ان يكون حيوانا او لا يكون وانما انحصر بالحيوان لامر خارج عن نفس دلالة مفهومه وان لم يكن المحمول ذاتيا
فاما ان يكون خاصة مساوية للموضوع فهي الخاصة او لا سواء كانت خاصة غير مساوية للموضوع فهي الخاصة اولا سواء كا

يقال في جواب اي شيء هو وذكر في بعض الحواشي ان الفصول المساوية للانواع الاخيرة

اي غير مساوية للموضوع فهو خاصة

خاصة والكل يسمى هنا عرضا عاما فلهذا صارت المحمولات اربعة حد وجنس وخاصة وعرض فالحد قول دال على ماهية الشيء هو
ما هو ومن المعلوم لك عدم ورود ما قيل ان حد الجنس اذا حمل على الموضوع صدق عليه انه قول دال على ما هو مع انه
ليس بحد له على انه قيل انه فرق بين ان يدل على ما هو وان يدل على ما به الشيء هو ما هو فالقائم به الشيء هو هو الفصل لكن
هذا الفرق غير واضح واما ما قيل من ان هذا حد للحد ولو كان للحد حد لكان لحد الحد ايضا حد وهكذا فيلزم
التسلسل فقد اجيب عنه بانا اذا حددنا الحد المطلق دخل فيه الحد نفسه فلا حاجة الى ان يحد مرة اخرى ويرد عليه انه ظاهر
انه ليس حد الحد المطلق حد الحد الحد بالفعل وان كان حدا له بالقوة لانه حد اذ ليس حد حد الحد هو القول الدال على
مطلقا بل انما هو قول دال على ماهية حد الحد كما ان حد الانسان قول دال على ماهية الانسان نعم اذا علمنا حد الحد سهل علينا
حد حد الحد فانه يكون مؤلفا من جزئين كل منهما حد واذا عرفنا حد احد الجزئين حصل العلم بحد الاخر فيحصل العلم
بالجملة بل الجواب ان يقال ان اردت انه اذا حد الحد كان لحد الحد ايضا حد بالفعل وان اردت انه يلزمنا اذا حددنا
الحد ان نحد حده ايضا فهو ايضا مم اذ لا يلزمنا حد شيء بل ان شئنا حددنا والا لم نحد وان اردت انه له بالقوة حد وهكذا
لا الى نهاية فهو مسلم ولا محذور في ذهاب الشيء بلا نهاية في القوة هذا واقسام الحد فهو انه قول يقوم مقام اسم في الدلالة
على الجوهر وقد يكون قولا يقوم مقام قول آخر وذلك اذا كان في القول لفظ او ازيد يحمل معناها فيؤخذ حدها
اما الجنس فقد علمته واما الخاصة فهي محمول ينعكس على موضوعه من غير كالة على ماهيته واما العرض فهو الذي يجوز
ان يكون لطبيعة الموضوع وان لا يكون اي الذي يعرض بدون طبيعة الموضوع ثم هو ممكن ان يعرض ولو لكله ولا يلزم
وان لا يعرض بل يفارق وما قيل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا فلا بد من ان يفارق موضوعا آخر
كان العطوسة وان كانت لا يفارق بعض الانوف لكن يفارق انوفا اخرى فهو منقوض باعراض لا تفارق شيئا
من افراد طبيعة كتساوي الزوايا لقائمتين بالنسبة الى المثلث فانه لا يفارق شيئا من انواعه وليس بالنسبة الى كل من
الانواع جنسا ولا حدا ولا خاصة وان كان خاصة لطبيعة المثلث وكذا ما قيل ان العرض ما ان لا يحفظ موضوعه
بالكيف بل يشتد ويضعف او لا يحفظ بالعدد هذا وشيء ان يكون تقسيم التعليم الاول المحمول الى ثلثة جنس وخاصة وعرض
ثم يقسم الخاصة الى الحد والى ما يسمى بالخاصة فالخاصة قد يطلق على كل محمول مساو وقد يخص بما لا يكون مقوما وهذا
يشمل الرسم والمعنى المذكور في ايساغوجي ولم يعتبر هنا المعنى المخصوص بما في ايساغوجي فان الغرض هنا الكلام في المحمولات
ولا يتفاوت في ذلك كون المحمول مفردا او قولا الفصل الثالث في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الامور وتعدادها
وكيفية اعتبارها في جميع المقولات هذه الاربعة هي المحمولات في المسائل والبها تتوجه الاثبات والابطال فهما اما اثبات

موضوع عنه فهو م لانا انما حددنا شيئا واحدا بالفعل

نعم الى الدلالة اذ كانت الفاظ مجهولة فيوجد حدودها

وابطال الرسم ومنها ما بالعكس فكل ما يحتاج فى اثباته الى عدة شرائط يكفى فى ابطاله ابطال شرط واحد اما الحد فيحتاج
اثباته الى اثبات انه موجود وانه محمول وانه مقوم وانه مساو وان المدلول به هو المدلول بالاسم ولا حاجة فى البرهان
الى اثبات انه موجود بل لا يمكن كما عرفت واما هنا فانما يجوز لان الحد فيها انما هو بحسب الشهرة فربما لا يكون فى الحقيقة حدا
بل لا يكون محمولا نعم يشترط فى البرهان مع اثبات المساواة فى العموم اثبات المساواة فى المعنى والظاهر لا يبقى هنا اثم
اما الجنس فيحتاج الى اثبات انه موجود ومقوم واعم والخاصة الى انه موجود ومساو وغير مقوم والعرض الى انه موجود
وغير مقوم ولا مساو هذا هو الحق ولكن من عادة الناس ان يقولوا ان الحد يحتاج الى كل ما ذكر والجنس الى الوجود
فقط فيكون العرض اسهل اثباتا من الجميع كما ان الحد اعسر اثباتا من الجميع والحق ما اشرنا اليه وسنحوهم قوله ان الم
الاوليات فى جميع المواضع التى لغير الحد مما ينتفع به فى الحد فانما يحتاج ان يقال فى العرض من طريق الاثبات يحتاج
اليه فى اثبات الحد وكذا ما يحتاج ان يقال فى الخاصة من طريق ما هى مساوية وما يحتاج ان يثبت به الجنس من طريق
ما هو جوهرى يحتاج اليه فى الحد وكذا اثبات الجنس نفسه فتوهم انما ذكره فى هذه الامور هى جميع ما يحتاج اليه
فيها وليس كذلك ولا يفهم من عبارته انه جعل بابا اثبات العرض وبابا الاثبات المطلق واحدا لانه ليس فى العرض
من المعانى الاثباتية شئ سوى اثبات الوجود فان كونه غير مقوم امر سلبى ثم يبلغ من قوته الى ان يفرد له بابا هذا
انه زاد على المواضع موضع الهوهو فانه يحتاج اليه فى اثبات الحد وموضع الاولى والاحرى لان العرض قد يكون موضوع
به اولى من موضوع بخلاف الجنس والحد وايضا عده مما يفيد صناعة الجدل طريقا الاولى والاحرى وربما اشكل
فى كثير من الامور انها موجودة فيستعان بالاولى والاحرى فالبحث عنه جار مجرى العرض فان الامور الذاتية لا تشك
فى وجودها وايضا الاولوية انما تكون بالنسبة الى شئ والنسبة عرض ثم انه اضاف الخاصة الى الحد وجعل الجنس
والفصل فى باب واحد لاشتراكهما فى التقويم فالمواضع التى يبحث عنها هى هذه مواضع الاثبات المطلق ومواضع
العرض ومواضع الاثر ومواضع الجنس ومواضع الفصل ومواضع الخاصة ومواضع الحد ومواضع الهوهو ثم
اعطاه القانون فى استعمالها فى المحاورات الجدلية ولابد قبل ذلك من بيان معنى الهوهو فاعلم انه قد يقال هو
هو لما يتحد شيئا فى الجنس كما يقال الانسان هو الفرس وقد يقال لما يتحد شيئا فى النوع كما يقال زيد هو عمرو
وقد يقال على شخص واحد كما يقال زيد هو عبد الله وهذا اولى بالهوهوية وهذا هو الهوهو بالحد ولا يخفى عليك
انه فى كل ما يستعمل فيه هو هو لا بد من اتحاد بين الموضوع والمحمول بوجه ما اما فى الاولين فبين ظاهره واما فى
الثالث فقد يكون بالعرضين والوحدة بالموضوع كالكاتب والبنا وقد يكون بالعرض والموضوع والوحدة بالجمع

الى الوجود والتقويم والخاصة
الى الوجود والمساواة و
العرض

الذى

الذى يتناوله الاشارة كما يقال زيد هو هذا الكاتب وقد يكون بالاسم وحده وهو اولى بالهوهوية فانه لا غيرية
فى المعنى وقد يكون الهوهوية بالخاصة كالانسان والضاحك وقد يكون بالعرض ولا يرد ان يقال ان الانسان
الضاحك من قسم الاتحاد فى النوع وكذا نحو الانسان والحيوان الناطق مما يجعلونه متحدا بالحد لان المراد بالاتحاد
بالنوع ان يكون فردان تحت نوع واحد هذا وربما تشكل الاوائل فى الهوهو فيظن انها بالعدد وهى فى الحقيقة بالنوع
وذلك كالمياه المفترقة الاجزاء فى المواضع المختلفة التى عليها المتصلة السيلان من عين جارية فانها من حيث اتصال
بعضها ببعض وتشابهها فى الجرية يحسب انها واحدة بالعدد وليس كذلك وكيف يكون الماء الواحد بالعدد موجودا
فى جزء من الارض وغير موجود وموازيا لشئ وغير مواز هذا ثم انك قد علمت انحصار المحمولات فى الاربعة السابقة
الكل مشتركة فى موضع الاثبات المطلق وانما تتباين فى طلب هل هو حد او جنس ونحو ذلك وعليها ان يمتحن هذه
فى المقولات العشر فان لكل منها حدا وفى كل منها جنسا وفصلا وخاصة وعرضا اما الجنس فكل منها جنس
لما هو تحتها الا غير طاما الفصل فان فصول الجواهر جواهر وكذا فصول الكيف كيف والكيف يكون فصلا لغيره من
المقولات سوى الجوهر وبالجملة جميع المقولات يكون فيها فصول ولكن منها ما هى فصول لما فى مقولتها ومنها ما هى
فصول لغير مقولتها وكذا فى جميعها خاصة اما فى غير الجوهر فقط واما فيه فلان الانسان خاصة للضاحك وكذا
العرض اما فى الجوهر فالحيوان عرض للمتحرك اى العرضى الذى هو احد الخمسة لا العرض المقابل للجوهر واما فى غيره
من المقولات الباقية فهى يكون اعراضا للجوهر ولاعراض اخر هذا واعلم ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب
الدعاوى فى القضايا الجدلية دون المقدمات فان هذه المحمولات انما حددت لتصحيحها المواضع والمواضع انما تعد
نحو الاثبات والابطال وهما انما يتوجهان نحو الدعاوى واما المقدمات الجدلية فلا ينفع النظر فيها من حيث ان محمولاتها
اى من هذه فهو معتبر فى المقدمات البرهانية فان اعتبارها فيها نافع جدا فانه بذلك يتحقق احوال الصدق
والكذب والمناسبة مع المطلوب واما المقدمات الجدلية فلا يعتبر فيها الا التسليم على انه يشكل المحدود **الفصل**
الثانى فى تفصيل ما يصلح ان يكون مقدمات جدلية وما لا يصلح وما يصلح ان يكون مطالب جدلية وما لا يصلح يلزمنا
قبل استنباط المواضع ان نعرف المقدمة الجدلية التى هى جزء القياس والمطلب الجدلى الذى هو احد طرفى النقيض ويأتى
اليه القياس الجدلى وظن بعضهم ان المراد بهما فى هذا الموضع من التعليم الاول شئ واحد ولكن الاول اعتباره حين
صار بالفعل جزء قياس والثانى اعتباره حين يسلم ويسال عنه وهو ح انما هو جزء القياس بالقوة وما ذكرناه هو
الموافق للغرض فاعلم ان المقدمة الجدلية لا يكون الا مشهورة مطلقة او مقيدة والا كان السؤال عنها ضائعا اذ لا يلزم الخصم

والمطلب الجدلي لا يجوز ان يكون من المشهورات المطلقة التي لا يشك فيها احد ولا يقع فيها الخلاف فهي لا تكون
مطالب الا للمغالطين في الجدل والمقدمة الجدلية المطلقة هي المسلمة على الاطلاق لا بحسب انسان دون انسان بل عند
الجمهور او العلماء او اهل الباحثة بشرط ان لا يكون بدعوى منافية للمشهور او التي يبرهن عليها فلعقد المشهورات لكونها
المشهورات مناسبة التالي للمقدم وان لم يكن الانتقال اليها واجبا ولا كان كالانتقال من القياس الى النتيجة بل انما كان
على سبيل التنبيه على انها واجبة لكن بنفسها مستحقة لان لا تحصل ابدا بل تجد قبل التنبيه ولكن غفل عنها الا انها كانت مجهولة
وانما عرفت بالقرينة كما ان النتيجة انما تعرف بالقياس ومن حقها ان تكون مجهولة قبله وذلك كما انه اذا كان
مشهورا ان العلم بالمتضادات واحد قيل وكذلك الحس بها للمناسبة الظاهرة بين العلم والحس واذا كان مشهورا
ان الاحسان الى الاصدقاء واجب قيل فان الاساءة اليهم واجب وكذا من المقدمات الجدلية المطلقة ما يكون شنيعا مضادا
للمشهور او غير بعيد من وجه بان [illegible] عن بعض المطلوب ثم يقال والمح للشنيع شنيع فنقيض المطلوب شنيع فيثبت
المطلوب وهذا من طريق الخلف فهذه هي المقدمات الجدلية المشتركة بين المجيب والسائل والسائل اذا استعمل هذه
المشهورات لم يفتقر الى ان يتسلمها عن المجيب بل الانفع له ان لا يسال عنها فانه يحرك المجيب الى الانكار ويدل على
انه متشكك فيها واما اذا احصيها فيكون كانه تسلمها بالقوة وان لم يتسلمها بالفعل وانه لا محالة عن ان تسلمها
وان حاول ان لا يسلمها [illegible] وربما احله على [illegible] وربما نسب الى استحقاق العقوبة كما سيظهر لك عن قريب انشاء
الله تعالى هذا والتعليم الاول بعد هذا كلام مختل وحين الاطالات الاحط بان يكون مسئلة مجرا اليه ما يكون طلبه للنفع
فيها المعنى ينفع في اثبات مطلوب من باب ما يؤثر او يجتنب او من باب ما يقصد معرفته وهي اما ان يكون نفس
تسلمها موديا الى الغرض المقصود او لا بل يجعل مقدمة لما يحح ما يفيد الغرض او كان معينا على انتاج ذلك بان يكون
قانونا منطقيا وهي اما من المشهورات الغير المطلقة فان المطلقة لا يسال عنها واما مما لا اعتقاد مشهورا فيها
للفلاسفة فضلا عن غيرها او مما اختلفت فيها الجمهور والفلاسفة او مما اختلفت فيها الجمهور او الفلاسفة
وهو الظاهر ان يكون قد تمم القولة المقدمة الجدلية ثم شرع في المطلوب الجدلي فكانه يقول انه حكم عملي او اعتقادي
امانتي يقاس عليه لنفسه او يعين في معرفة شيء اخر وهو لا محالة مما لا يكون مشهورا مطلقا بل مما يشكك فيها
لتعارض الحجج او لفقدانها في الطرفين او لبعده عن المشهور والاحرى ان لا يكون المطلب الجدلي بعيد الحجة بان لا
يركب من المشهورات ويكون القياس عليه من الاوليات بعيدا هنا واعلم ان كثيرا من اراء الفلاسفة لا راي فيها
للجمهور ولا عليها ما ليس من المشهورات بل انما السبيل اليه البرهان وكثير من الاراء ليس عليها الا قياس يتكلف من المشهور

فان المجيب كما على لا يلتفت الى السائل
او لا يسلم ان سلم

وكل راي مهجور القياس اليه ناصرا ووضع لا بمعنى الدعوى التي ليس عليها حجة وان كان يسمى ذلك ايضا وضعا بل بمعنى
مطلق الدعوى وذلك ايضا انما سمي وضعا لان العادة جرت بان يخص ما له معنى من المعاني المشتهاة باسم ولا يكون
له الا ذلك المعنى باسم ذلك المعنى كاخص الممكن الخاص حيث ليس فيه معنى زايد على الامكان بالممكن ثم الوضع بهذا
المعنى لا يكون الا الراي الشنيع ولا كله بل ما يتبعه من لم ينباه الا عن حيرة وهو لا يكون من المطالب الجدلية
بالقصد الاول بل على سبيل ما يلزم المجيب مناقضه القائل به بحسب القايل لا بحسب نفس القول كما كان يلزم الفيلسوف
مناقضة من يرى ان بين طرفي النقيض واسطة بحسب القايل لا بحسب القول نفسه اذ الاوسط عرف مثله لكن
الاستدلال يبطله فاصحاب هذه البدعة صرحهم ان لا [illegible] الكلام بل اما بالعقوبة كمن ينكر حسن عبادة الله تعالى
وبر الوالدين او بالرحمة كمن ينكر انار الصحة او بالتجربة كمن ينكر حركة الشمس او بالحس كمن ينكر ان الشمس نيرة
والنار محرقة ثم اعلم ان الجدلي ليس له ان يسال عن المائية او اللمية فانه سوال تعلم وان سال عن المائية فاما من حيث
لفظ وقع في خلال كلام المجيب او يقلبها الى الهلية فيقول هل تقول ان ماهية كذا كذا لتسلم عنه حصره وان سال
عن اللم فاما ان يقول لم قلت كيت وكيت او يقول هل تقول انك كذا لكذا فقد علمت حال المقدمة الجدلية والمطلب
الجدلي وان المطالب منها ما يشترك فيها الجدلي والبرهان ومنها ما يخص البرهان ومنها ما يخص الجدل

الفصل الثاني

في بيان الالات التي لا بد منها في تحصيل ملكة الجدل لما تكلمنا في اجزاء الكلام بسايطها وهي الحدود
ومركباتها وهي المقدمات وما فيه الكلام وهي المطالب فلنتكلم الان في نفس الكلام الجدلي وهو الحجة فنقول
ان الحجة اما قياس واستقراء والقياس اقرب الى العقل واشد الزاما والاستقراء اقرب الى الحس واشد اقناعا
واقرب الى فهم العامة ولاكتساب الملكة الجدلية ادوات اربع الاولى ان يكون قد اكتسب المشهورات وجمعها واولى
هو [illegible] لها فانه يجمع بالمناقضات بالذات في الخلف وبالعرض بان ينتقل منها الى المشهور ومن احكامها الى
احكام نقائضها ثم المشهورات اما مشهور حقا او مقارب له مويد بمثال ولم يرفع ولم يذكر ولم يقرب بايراد المثال الا
انه حيث الى الادراك ذكرا تحدث اليه النفس العامية وحده الذهن المشهوري اول وهلة حقا او غيره [illegible] خصوصا
اذا ايد بمثال [illegible] الجمهور وطلب في كونه كذلك مناسبات بينه وبين المشهورات او تواتر شهادات او انتقد بالقائل
وربما كان لاسباب ذهنية لا يشعر بها ولو شعر بها لكان القبول على سبيل الحجة دون الحد ويحصل ان يكتسب النطع
التي بالقرينة على سبيل المناسبة او المقابلة على ما عرفت وان يعرف الاراء الخاصة [illegible] وما اجمع عليه
وما قاله المتقدم منهم كالاطباء في الطب [illegible] في الموسيقى ثم ان المقدمات والمسائل اما منطقية [illegible]

الامور النظرية او العملية كقولنا هل المتضادات يوخذ حد بعضها في بعض او خلقية وهي فيها الى ان نعلها ونتعلق
بالموثر او المهروب عنه اما تعلقا اوليا اي يكون المسئلة تعلم عمل او كسب خلق كقولنا هل اللذة موثرة وهل اضاعة
العقد سعادة او تعلقا ثانيا بان لا يكون كذلك بل امرا نافعا فيه مطلوبا لاجله كقولنا هل يمكن ازالة الخلق وهل العدل
مثل الاشد والاضعف او طبعية اي متعلقة بالامور الموجودة في الطباع وربما كانت نافعة في اضافات كقولنا هل النفس
باقية بعد ... على المكتسب ان يضم ما يقع في احد هذه الثلثة بعضها الى بعض ويبحث انيجتهد حتى يكون القدماء
محفوظة عنده بوجهين الاول ان يجمعها في حكم عام ليسهل الحفظ كالاوكان المتضادات والمتقابلات حكم فتقول
حكم المتقابلات كذا والثاني ان يفصل العام الى الجزئيات ليقرب الى الحس وهذا انفع في الاستدلالات كما عرفت
تفصيل المتقابلات الى المتضادات وغيرها والمتضادات الى اضداد جزئية كالحار والبارد والالوان البسيطة الشديدة ومن تفصيل
الاسم المشترك والمباين والمتكثر ولا يقتصر على ان يعلم كون اللفظ مشتركا بل لا بد من ان يكون له قدرة على ايراد الحدود
التي بها تتبين مباينة المعاني بعضها لبعض كان يبين ان الخير يقال على الشجاعة والعدل والعفة بمعنى كيفية الخير نفسه
وعلى المصح والمخصب بمعنى فاعل كيفية الخير والقانون في معرفة ذلك ان يلاحظ المعاني المضادة للمعاني المعبر
في ذلك الاسم ان كانت لها اضداد فان وجدها في ذوات الاسم مختلفة الاسم فذلك الاسم مشترك وان لم يجدها
كذلك كانت معرفة ذلك صعبة عليه فالاول كالحاد الواقع على الصوت والسيف فانه يقال في ضد الاول ثقيل وفي
ضد الثاني كليل والثاني كالصافي الواقع على الصوت واللون فان الضد في كل منهما يسمى بالكدر فالمعرف هاهنا
بالحد والهيئة والعلامة والخاصة كما يقال هاهنا ان الصفاء فيهما لو كان بمعنى واحد لكان مدركا فيهما بحاسة واحدة
وليس كذلك قانون اخر اذا كان لاحد المعنيين ضد ولم يكن للاخر لم يكن الاشتراك الا بالاسم كاللذة الواقعة على
ما يجده الصادي عند شرب الماء وما يجده النفس عند فهمها ان القطر لا يساوي الضلع ويقابل الاول اذى يحس
عند العطش ولا يوجد للثاني اذى في العلوم قانون اخر اذا كان لكل منهما ضد وبين احدهما وضده واسطة دون
الاخر كان الامر كذلك كالسواد اذا قيل على اللون وعلى الجهل قانون اخر وكذلك اذا كان فيهما واسطة ولكن مختلفة
كالاسود المقول على اللون وفي لغة اليونانيين على الصوت فان الواسطة في الاول هي المعطل وفي الثاني هي ...
ومع ذلك في الاول واحدة وفي الثاني كثيرة هذه قوانين ما له ضد واما اذا لم يكن له ضد فلا بد من ان يكون له ... فان
وجدت العبارة السلبية مشتركة فكذا الايجابية نحو لا يبصر ولا يستعمل البصر فان احدهما ان كان في العين والقلب
واحدا فكذا الايجابي وكذا الحال في العدم والملكة كل منهما مقاس الى الاخر فان البصر في العين والقلب ان كان بمعنى واحد

فكذا

فكذا العمى وكذا ان كان العمى فيهما بمعنى واحد فكذا البصر وكذا يعتبر التصاريف فاذا ان كان العادل والكون
على سبيل العدالة مشتركا فكذا العدل وكذا المصح والصحيح وكذا يعتبر ارتفاع المعاني الى الاجناس فاذا ارتفعت الى
اجناس مختلفة متباينة الفصول عالية او متوسطة دل على اشتراك الاسم كما ان الخير يقع على الملك والفضيلة والمساوي
والاول يرتفع الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم وكالحاد من الاصوات والحاد من الزوايا والاسود
في الالوان وفي الاصوات وكذا ينفع اعتبار التصاريف والارتفاع الى الاجناس في الشيء اسم متقابل وكذا ينفع
معرفة الاشتراك ان يلاحظ الاسم المركب من المختص والذي يشاركه في شركة كان يلاحظ الجسم الصافي ...

والصورة الصافية

الحدود والرسوم ويترك الخاصيات فان لم يبق شيء مشترك فالاشتراك في الاسم وان بقي فلا الا ان يكون واحد
اسم مشتركا كما اذا حد الضحي ان الذي نسبته نسبة اعتدال فانه يتوهم انه حد واحد ولكن ليس كذلك بل حدود فان
لفظ نسبة اعتدال مشترك بين ما هو سبب الاعتدال وما هو علامته وكذا ان كان احد المعنيين لا يصحبان مقاس
الى الاخر بالشدة والضعف فالاسم مشترك كما انه لا يصح ان يقال صوت احد من سيف وكذا ان كان لاحدهما اصل
الشدة والضعف دون الاخر كالنور لسان الحق والشعاع فان الثاني يقبلهما دون الاول وكذا اذا كان المعنيان
فصلين لجنسين مختلفين كالحاد في الصوت والسيف فان الاول فصل الصوت والثاني في فصل الجسم ...
وكذا اذا كان لكل منهما فصل مغاير لفصل الاخر كما ان اللون فصل معناه البصر المفرق للبصر والجامع له وفصل
معناه الذي في الالحان الربعي والخمسي والسدسي وكذا اذا كان احدهما نوعا والاخر فصلا كالابيض في الالوان
والاصوات فانه في الاول نوع وفي الثاني فصل ولا يتوهم ان شيئا واحدا يجوز ان يكون بالنسبة الى شيء واحد
نوعا وفصلا وكما ما يقال ان فصول الاعراض هي انواعها فمعناه على ما علمت ان النوع البسيط لا يفتقر الى ان يكون
له فصل بسيط حتى يكون له فصل منطقي مشتق مثل الفصل المنطقي ثابت له فانه مثلا لا يفتقر البياض الى ان يقترن
به تفريق للبصر حتى يصح ان يكون مفرقا للبصر كما يفتقر اليه الشيء الابيض وكما يفتقر الحيوان في ان يكون ناطقا الى نطق
يقترن به لان النوع هو عين الفصل في المعنى والمفهوم حتى يكون البياض هو انه مفرق للبصر فانه باطل لانه
كيف وقالوا ان النوع لا يكون فصلا لانه فكيف يمكنهم بعد ان يقولوا ان الفصل يكون نوعا بهذا المعنى لان الفصل
المنطقي لا يجوز ان يكون نوعا لشيء الا الفصل منطقي اخر كالحساس المدرك وما هو نوع مقوله من المقولات لا يمكن ان
يكون فصلا منطقيا لشيء نعم يكون فصلا بسيطا هو مبدأ الفصل المنطقي وكذا يعلم اشتراك الاسم اذا كان احد
المعنيين نوعا والاخر جنسا او احدهما جنسا والاخر فصلا او كانا فصلي جنسين مختلفين الا ان الثالثة ملكة القدرة على

اخذ الفصول فانه بذلك يفرق بين الاشياء المتشابهة الاحكام ويحصل ذلك بالتفريق بين الامور المتجانسة او المتباينة
والافضل اعتبار ذلك في الامور المتشابهة الاجناس كالفرق بين احكام العلم واحكام الحس واما الامور المتباعدة
المتباعدة المختلفة الاجناس فاعتبار ذلك فيها لخصوصية امر معلوم فلا يعتد به الا لارادة ملكة القدرة على اخذ التشابه
بين المعاني والافضل ان يجري ذلك في الامور المتباعدة دون المتجانسة فانه لا فائدة له فيها والمثل فيه اما معنى مفرد
كاشتراك الجوهر والكم في انتفاء الضد عنهما او نسبة سواء اختلف طرفاها كاشتراك الحس والعلم في ان نسبة الحس الى
المحسوس كنسبة العلم الى المعلوم او اتحد المنسوب اليه كان نسبة البياض الى البصر كنسبة السواد اليه او المنسوب كان نسبة
البصر الى البياض كنسبته الى السواد او كان المنسوب الى احدهما هو المنسوب اليه الاخر كان نسبة العقل الى الخيال كنسبة
الخيال الى الحس **الفصل الثالث** في بيان منافع هذه الالات اما الالة الاولى فنفعها ظاهر واما الثانية فهي نافعة جدا في الجدال
بان يعرف السائل والمجيب ان نزاعهما في امر واحد او لا فانهما ربما يتنازعان في الاسم فلا يقع وقتهما في الجدال فيما لا يهم كما
يتنازع اهل الكلام في كلام الله تعالى هل هو مخلوق فان الذي يقول بخلقه انما يعني به الاصوات والحروف والذي يقول بقدمه
انما يعني به معنى اخر لا يفهمه ولا يمكنه ان يفهمه وايضا اذا عرف المجيب اللفظ المشترك قدر على ان يحترز من السائل بان يرتب
في المقدمات اللفظ المشترك بمعنى وفي النتيجة بمعنى اخر وهو لا يشعر به وايضا اذا عرفنا ذلك لم نغالط من استعمال المشترك
وان شئنا ان نغالط غيرنا امتحانا قدرنا واذا اراد السائل ان يغالط المجيب قدر وكذا اذا المجيب قياسا على مقابل ما وضعه
المجيب او ورد قياسا على ما يشاركه في الاسم وايضا كثير من الاراء المدونة يكون الحق فيها معلوما عند المدبر لكن لا يصلح
ان يعتقد الجمهور خلافه فان نفع منهم من لا يصلح للتدريج العلمي وكان قوي الجدل لم المدبر ان يفحمه باي وجه كان ولو
بالمغالطة باسم مشترك كافضل سقراط مع رسوما حس واما الالة الثالثة فتنفع في ارتياد المواضع والمقدمات التي نظر
في الواحد والغير وتنفع في معرفة الحدود واما الالة الرابعة فتنفع في الاستقراء فانه مبني على طلب امور متشابهة تحت كلي
وكلي الحمل لاحد الكليين على الاخر وهذه منفعة مشهورة لا حجة وكذا تنفع منفعة مشهورة في القياسات الشرطية
المتصلة سواء كانت على الاستقامة كقولهم ان كان اللمس يورد الملموس على اللامس فالابصار يورد المبصر على البصر على
الخلف كقولهم لو كان البصر يرسل رسولا الى المبصر فكذا اللمس والاولى هنا لفظه لو وفي الاول لفظه ان وان تعلم
ان شيئا منها لا يصلح ان يكون معدا للحق فانه لا يلزم ان يكون حكم احد الشبيهين حكم الاخر ولكن اشتهر هذا النحو من
الاستدلال لحق انه يطالب المخاطب بالفرقة بينهما ان انكر وقد ينفع في الحدود والرسوم فان اول ما يطلب فيهما هو
الشيء المتشابه لان اول ما يطلب فيها هو الشيء المتشابه لان اول ما يطلب في الحدود هو الجنس وهو امر التشابه واول

يطلب

يطلب في الرسوم اما الجنس وما يقوم مقامه وشبيهه وايضا اذا عرفنا حد شيء وهناك شيء اخر ليس عنده حد
او رسم وهو بعيد من الاول جدا لكنه مشابه له في امر يصلح ذلك الامر ان يكون جزء حده او رسمه فهو جزء الثاني
ينفع في معرفة حده او رسمه وذلك كتشابه الوحدة للنقطة في الكون مبدا كم **المقالة الثانية** فيها ستة فصول **الفصل
الاول** في مواضع الاثبات والابطال المأخوذة من جوهر الوضع لان من خارج اعلم ان الوضع ان ثبت كليا وجزئيا
لا يكفي في سلبه ان يسلب جزئيا واما ما سواه فلا ثبت الا كليا ويكفي في سلبها سلبها جزئيا والخاصة والحد يجب ثبوتها
مع ذلك الى ان يبطلا عما سوى الموضوع كليا ويمتنع اثبات هذا المعنى الى الثبوت الكلي مع السلب الكلي عما سوى
الموضوع في العرض ولا ينفع الا في ابطاله فاذن وجود العرض اقرب الى ان يكون مجرد الوجود اذ لا يعتبر فيه زيادة معنى
وجودي فلذلك الحق مواضع العرض بمواضع الاثبات مطلقا وقد ظن بعض الناس ان السائل مبطل والمبطل
سالب ولذا قدم المعلم الاول مواضع السلب على الايجاب وهو وهم ظاهر الفساد فانه كما ان ابطال الايجاب سلب
فابطال السلب ايجاب والمعلم الاول لم يقدم السلب على الايجاب بل انما قدم الابطال وظن بعض الناس
في العرض انه لا يدل على جوهر الشيء ولا وجوده كالابيض والجنس يدل عليهما فان الحيوان يدل على جوهر الانسان
وعلى وجوده وانت خبير بانه لا دلالة للحيوان على الوجود بل لقائل ان يقول ان الابيض ايضا يدل على وجود جوهر
له البياض ثم كونه غير دال على الماهية امر خارج عن مفهوم اللفظ وكذا ما قيل من ان العرض لا يدل على شيء واحد دلالة
لا تزول امر خارج عن مفهوم لفظه فاعلم ان اول المواضع ان ينظر في المحمول فان كان جنسا او حدا او خاصة
فليس عرضا وهذا الموضع برهاني يصلح للابطال والاثبات جميعا لكن الاولى به الابطال والقياس عليه من الشكل
الثاني وبالحقيقة من منفصلات كثيرة كانه يقال اما ان يكون جنسا او فصلا او كذا او كذا لكنه ليس بجنس فاما
كذا او كذا وهكذا الى ان يبقى واحد موضع الغرض بعد نحو الهيئة بالذات ويمكن ان يجعل معدا لنحو اعتبار القسمة
وهو ان يقسم موضوع المسالة الى انواعه واصنافه ثم لا يقع في الكثرة دفعة فيتشوش مثلا اذا كانت المسالة
هل العلم بالمتقابلات واحد قسم المتقابلات الى الاربع ثم الاضداد مثلا الى العدل والجور ونحو ذلك والمتضايفات
الى الضعف والنصف ونحوهما والعدم والملكة الى البصر والعمى ونحوهما والمتناقض الى البسيط كالانسان ولا
انسان والمركب نحو هو انسان وهو ليس بانسان ثم ينظر فان لم يكن المحمول موجودا في شيء من جزئيات الموضوع
بطلت الدعوى الموجبة الجزئية وان لم يكن موجودا في بعضها بطلت الكلية وان وجد في الكل اثبت الايجاب الكلي
او في البعض اثبت الايجاب الجزئي وكذا ان كان الايجاب مستمرا في الاكثر من غير وجدان مناقض كفى في الايجاب

الكلي الجدلي وكذا ان كان السلب مستمرا في الاكثر من غير وجدان مناقضة كفى في السلب الكلي الجدلي فانك لو انكرت
احدهما ولم تات بما ينقض كنت حقيقا بان تحجر هناك هذا اذا كان معدا نحو الاثبات والابطال واما اذا كان
معدا نحو الوجبة فحسب ان ينظر اهو موجود عرضا في الكل او الاكثر اوليس كذلك وهذا الموضع انما يكون برهانيا
اذا رتبت المرئيات كلها بحيث لا يشذ منها شيء ثم بين ان المحمول محمول على كليه كل جزئي اما بالاستقراء التام
بالتجربة المفيدة لليقين وهذا قليل جدا موضع اخر ظاهره معد نحو الجدلي نافع في البراهين ايضا وهو ان تحلل
كلا من الموضوع والمحمول الى اجزائه ثم ينظر هل في اجزاء حد احدهما ما يمتنع اجتماعه مع الاخر او يلزم ما يمنع
ذلك فان كان كان الحمل باطلا وان لم تجد في الاجزاء الاولى للحد ما يمنع حللنا الاجزاء الى اجزائها وهكذا حتى
نقف على ما يمنع او يقف الانتهاء موضع اخر جدلي جدا ان تضع المقدمات التي تريدها وتأخذ في مقاومتها
فيحصل له منفعتان احديهما انه من حيث ذاته حيلة لان تمس على المقابلين فيما فطن بالمقاومة يسهل عليه
القياس على مقابل وضعه متى شاء وثانيتهما انه ربما فطن بشروط المقدمات اذا شرطت سلمت من النقض

الفصل الثاني في مواضع الاثبات والابطال المأخوذة باعتبار اللفظ والمأخوذة من الكليات باعتبار جزئياتها

فمنها موضع معد للاثبات والابطال باعتبار اللفظ فانه ان لم يات لمعنى باسم مشهور له بل لمعنى اخر او غير
مشهور واصلا كان لنا ان نبطل قوله بذلك ولنا ايضا اثبات القول باثبات ان هذا اللفظ لهذا المعنى
المتعارف وهذا الموضع جدلي فانه لا اعتبار بالالفاظ في البراهين وموضع اخر وهو ان يكون اللفظ مشتركا
فحكم عليه بحكم كلي فمن بين استمراره في جميع تلك المعاني فالمبطل يقول هذا انما هو في هذا المعنى لا في سائر المعاني
واما الاثبات به فلا يكون الا اذا كان سلم ان الحكم على الواحد كالحكم على الكل وذلك في المقوم واللازم فان
مقوم جزئي واحد يكون مقوما الكلية وكذا اللازم وفي كل ما يكون مسلما بين المتخاطبين ان حكم جزئي واحد
منه حكم الكلي كما انه لا يكون بين نفوس الناس فرق عند المتخاطبين فاذا ابنا ان نفس واحد منهم غير باق بل
ان فلانا بعد موته احد اهل في الرؤيا بكذا وكذا ثبت ان لا تفنى منها بما سواه فهنا يعول الجدلي على جزئيات اللفظ لا
جزئيات المعنى اذا احتاج الى اللفظ المشترك فهذا الموضع في الظاهر سوفسطائي ويصير جدليا باعتبار ان كثيرا من
الاسماء المشتركة حقيقة ليست في المشهور مشتركة او عند الخصم وان كان يظهر لا عن قرب انها ليست مشتركة او لا
يمنع من الاشتهار ظهور الخلاف والبطلان بعد التامل وهذا الموضع لا يكون برهانيا البتة نعم يناسب القياسات
الامتحانية والعنادية وموضع اخر وهو ان يكون الاسم لا مشتركا محضا بل مشككا اما بان يكون المعاني مختلفة الحدود

متفقة في النسبة الى غاية كالصحي للامور المختلفة المتوجهة نحو الصحة او متفقة في كونها غاية لشيء واحد
كالمقابلات في قولنا العلم بالمقابلات فانها مشتركة في كونها غايات العلم واما بان يكون المعنى واحدا
لكن يختلف حاله بالنسبة الى الموضوعات فيكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها ثانيا وبالعرض كتساوي
الزوايا القائمتين بالنسبة الى المثلث والى متساوي الاضلاع على الاطلاق لا المثلث المتساوي الاضلاع فانه ليس
حمله عليه بالعرض وان لم يكن بالحمل الاول فان الحمل الذاتي ليس هو الحمل الاول والا لكان حمل الجوهر
على الانسان حملا بالعرض فهو بالنسبة الى مجموع هذين الامرين مشكك وان كان بالنسبة الى المثلث وحده
متواطئا فانا انما منعنا ان يكون المقول لا بالذات متواطئا فيما سلف بالنسبة الى الجزئيات طبقتين
مختلفتين في التقدم والتاخر لا بالنسبة الى طبقة واحدة لا اختلاف فيها في ذلك لا يقال فاذا كان الاختلاف في
بالتقدم والتاخر موجبا للتشكيك فلم لا يكون تساوي الزوايا القائمتين مشككا بالنسبة الى المثلث والمثلث
المتساوي الاضلاع فان العام مقدم على الخاص لانا نقول ان التقدم والتاخر انما يعتبران في الامور المتماثلة التي
لا يؤخذ بعضها في حد بعض ولا يحمل بعضها على بعض حملا ذاتيا واما الاعم فانما يتقدم على الاخص في الوهم
دون الخارج فانه في الخارج متحد به وقد يكون اللفظ مشككا باعتبار النسبة الى المبداء والى الغاية معا مثل
العلم بالشيء فانه يعم العلم بما هو كالمبدء له وبما هو كالغاية له وقد يشمل اللفظ ذلك مع الاختلاف بالذات
والعرض كالشهوة للشيء الشامل لشهوة المداواة وشهوة الصحة التي هي غاية المداواة وشهوة الحلو التي هي
بالذات وشهوة الشراب لا لانه شراب بل لانه حلو التي هي بالعرض واكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الامور الاضافية
وهذا الموضع صالح للاثبات بان نفصل المعاني ونثبت ثبوت الحكم لكل منها وللابطال بان نفصل المعاني
ونبين عدم ثبوت الحكم لبعضها وموضع اخر يؤخذ ما يعرض المحمول تحت الموضوع كان يقال ان الاحساس
تمييز وكل تمييز من شانه ان يقع صوابا وخطا الا ان ما يصوب ويخطي فانه لا يوجب شيئا فيجب ان الاحساس من شانه
ان يقع صوابا وخطا فيبين حال الموضوع الجزئي من موضوع كلي وهذا الموضوع ينفع في الابطال الكلي
اذا لم يكن الشيء ثابتا للجنس لم يكن ثابتا للنوع البتة ولا ينفع في الاثبات مطلقا فانه ليس كلما كان للجنس ثبت
ثبت ذلك الشيء للنوع الا اذا اثبت انه ثابت لجميع افراده وهذا اصعب جدا بل انا نثبت في الاغلب وفي الظاهر
فيكفي في الجدل دون البرهان وموضع اخر باعتبار الموضوع كان يقال ان كان علم ما خسيسا كعلم الغناء والرقص
وعلم ما شريفا كعلم التوحيد كان حال ما خسيسا وحال ما شريفا وهذا يصلح للاثبات بلا شرط فان كل ما ثبت للنوع

فهو ثابت للجنس البتة وان لم يعلم ثبوته لافراد النوع ولا ينفع في الابطال البتة وموضع المراد اثبات معنى جنسي لشيء فلا بد من
ان يكون فيه نوع من انواعه مثلا اذا قيل الانسان عالم فلا بد من ان يكون فيه نوع من انواعه مثلا اذا قيل الانسان عالم
فلا بد من ان يكون فيه من انواع العلم شيء وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال فاذا اثبت واحد من الانواع ثبت
الجنس واذا لم يكن شيء منها بطل حمل الجنس وينفع في هذه المواضع والتي سلفت تحليل الحدود الى حدودها فان التحليل
الى الحد يسهل السبيل الى الحجة كما علمت ويجب اعتبار الحدود والرسوم الحقيقية والمشهورة جميعا فربما كان حد مشهوري
هو رسم في الحقيقة او لا حد ولا رسم وقد يكون بالعكس اي مشهوري هو حد حقيقي **الفصل الثالث** في مواضع الاثبات و
الابطال المأخوذة من خارج جوهر الموضع فمنها ان يعتبر حال ما يلزمها المطلوب فيطلب شيء يلزم منه المطلوب وهذا
نافع في الاثبات ومنها ان يعتبر حال ما يلزم من المطلوب وهذا نافع في الابطال باستثناء نقيض التالي وهذان الموضعان
يشترك فيهما الجدل والبرهان ومنها اعتبار الزمان كما انا اذا اعتبرنا الزمان ابطلنا ان كل مغتذ نام فان الحيوان في سن
الوقوف والانحطاط مغتذ وليس بنامي وان كل متذكر متعلم فان التذكر انما هو بالنسبة الى ما مضى العلم به والتعلم انما
هو بالنسبة الى المستقبل علمه وهذا الموضع انما ينفع في الابطال ويشترك فيه الجدل والبرهان ومنها ان ينتقل من الكلام
في شيء الى الكلام في الامور الخارجة عنه الملزومة للمطلوب او اللازمة له التي بحيث اذا صحت او بطلت لزم المطلوب لزوما
حقيقيا او مشهوريا وكثيرا ما ينتقل الى ما لا يتعلق بالمطلوب لايهام ان ما ينفع في المطلوب اشتغالا من نظر ومن الانقطاع و
شغلا للمدة بالكلام وتوقعا لقاطع من العوارض يترك الامر بها او استغفالا للخاطر الاتكد وهذا مغالطة من نحو الجدل
كان يسارع الى التسليم ومن انه لا ينقطع ليقاطع عنه الفضيحة ومنها النظر في الامور الخارجة المعاندة للمطلوب سواء كانت
المطلوب بما تعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض او من المتباعدات نحو ما ان يكون الشمس طالعة او يكون الليل
موجودا فان النظر في المعاندات ايضا نافع في الاثبات والابطال وهذا الموضع مشترك بين الجدل والبرهان ومنها نقل الاسم
الى اسم اشهر منه ربما انتفع به في تقبيحات وذلك اذا كان الاسم لا يدل على نفس المعنى وحده بل مع زيادة او نقصان او شرط فانه
يبدل بالاسم الموضوع للشيء كما يبدل لفظ الشجاع بجيد النفس وحسن الرجا او جيد الصحة وهو نافع في البرهان والجدل على
التساوي ومنها ان لا يقتصر على مطلق الوجود بل يعتبر حاله من كونه دائما او اكثريا او اقليا ومنها ان يجعل الشيء آخر من اجل
اختلاف الاسم كما يقال ان من اللذات ما هو فرح ومنها ما هو سرور ومنها ما هو طرب وهذه الالفاظ مترادفة ومنها
الاستعمال من حكم احد الضدين المحكم الى الاخر نحو هذه الطرق ان كان الاحسان الى الاصدقاء جائزا فالاساءة الى الاعداء
جائزة وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم جميل ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا فالاساءة اليهم قبيحة

ان كانت الاساءة الى الاعداء جميلة فالاحسان اليهم قبيح وان كانت الاساءة الى الصديق قبيحا فالاحسان الى الرجل ان كان الى
الى الاعداء قبيحا فالاساءة اليهم جميلة فهذه الطرق كلها محمودة مقبولة ولكن ليست واجبة اما الاول فلانه لا يجب ان يكون
اذا كان الشيء موجود الضد ان يكون ضده موجود الضد واما في البواقي فلانها حكم فيها بانه اذا كان للشيء عند الشيء حكم
كان لضده عند ضده ذلك الحكم وليس ذلك بلازم البتة فانه ليس اذا كان النور يسود شيئا كانت الظلمة تبيضه ومنها
ان يكون لوجود المحمول لزم اجتماع الاضداد كما انه يلزم على القائلين بالصور المثالية الموجودة في المحسوسات ان يكون
متحركة ويستحيل عليها الحركة معا ومنها انه اذا كان المحمول عارضا لا على النظام وكان له ضد فينظر هل من شان الضدان
يعرض ذلك الموضوع فان لم يكن من شانه ذلك لم يكن المحمول محمولا عليه فان من شان الضدين ان يكون موضوعهما
واحدا فاذا لم يكن احدهما طبيعيا للموضوع والموضوع موضوع قريب مثلا اذا كان محل البغض هو القوة الغضبية فلا
وهذا ينفع في الابطال دون الاثبات الا ان يتوجه للاثبات الى الامكان فانه اذا امكن احدهما للموضوع امكن الاخر وهذا
الموضع غير برهاني اذ ليس من الواجب ان يكون كل ما هو موضوع لضد يصلح ان يكون موضوعا لضده بل انا اشترط في
التضاد ان يوجد موضوع من شانه ان يعرض كل منهما لا ان كل موضوع يكون من شانه ذلك بل من الموضوعات ما لا يفارق
احدهما ومنها ما يفارقهما الى العدم او الواسطة ولكن لما شوهد كثير من الجزئيات حالها ذلك صارت هذه المقدمة مشهورة
مقبولة ومنها الاستعمال من احد النقيضين الى الاخر بان يجعل التالي عكس نقيض المقدم كان يقال ان كان اللذيذ حسنا فما ليس
بحسن ليس بلذيذ ويجعل نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان
اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة واما عكس هذا ففي بعض المواضع يكون مشهورا وفي بعضها لا يكون فلا بد
للجدلي من ان يسمع ذلك وكذلك في الاضداد ربما كان نقيض اللازم لازما لضد الملزوم كما ان الشجاعة فضيلة والجبن رذيلة
والصحة مؤثرة والمرض مجتنب وربما لم يكن بل كان بالعكس كما ان جودة البنية اي اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب
الاعضاء تلزمها الصحة ولا يلزم رداءة البنية المرض بل بالعكس فيجب ان يكون امثال هذه معدة للجدلي ومنها الانتقال
من الملكة الى العدم كان يقال ان كان البصر حسا فالعمى عدم حس وبالجملة اذا اتصفت الملكة بامر وجودي لم يجز ان
تتصف العدم بذلك الوجودي بل لا بد من ان يتصف بعدمه ومنها الانتقال من احد المتناسبين الى الاخر فان حوفظ على
الموازاة والمعادلة كان التلازم حقيقيا كما يقال ان كان العلم ظنا فالمعلوم مظنون وان كان البصر حسا فالمبصر محسوس
لا انه ان كان العلم ادراكا فالعالم مدرك بالفتح والمعلوم مدرك بالكسر ولا ان كان المدرك معلوما فالمدرك عالم
ولا اذا كان محسوس ما معلوما كان الحس علما وان كان المشهور قد يوجب كون الحس علما بل الحق يوجب ان لا يكون

المحسوس معلوما ولا بالعكس فان الحس مع العلم فما وقع عليه احدهما غير ما وقع عليه الآخر الفصل الرابع في مثل ما
ذكر من المواضع الماخوذة من الخارج منها مواضع تعرف بالنظائر وهي الامور التي لها نسبة الى شيء فيشتق لها منه اسم اما
القابل الى المقبول كالعدل من العدالة او الفعلية الى الفاعل والحافظ كالصحي لكل ما يفعل ويحفظ الصحة او المنسوبة الى الفا
كما يقال مرض عفوني ومنها مواضع تعرف بالماخوذة عن التصاريف وهي ايضا مثل الاولى الا انه لا يشتق هناك اسم بل يوخذ
بين المتشبهين ما يدل على الانتساب كما يقال جاري مجرى الطبيعة ومذهب العدالة وماخذ الحكمة هذا وظن ان التصاريف
هي امور صادرة عن اشياء كالوجع عن الضرب وهو بعيد جدا عن عبارة المعلم الاول وغير مناسب للمقام فانه لا يمكن ان
يكون لمثل الوجع حكم مقايس الى المرض بخلاف نحو ما هو على سبيل العدالة فانه لا بد له من حكم على سبيل حكم العدالة وينتفع
بمواضع النظائر والتصاريف على وجهين احدهما ما نص المعلم الحاذق وهو ان يحمل محمودا ويوثر على احد النقيضين
بالقياس الى الآخر كما يقال ان كان العدل محمودا فالعدالة محموده ولا يعتبر بحمل آخر ولا الخير فان الخير هو المقصود ولذا نه
ولا ننفع غير الامران والثاني ان تعتبر بحسب المقابلة كان يقال ان كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم وان كان ما نجري
مجرى الشجاعة ما يجري مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة وهذا موضع جدلي مشهور في بعض المواد يصلح للاثبات والابطال
وعكسه غير صحيح فانه ليس اذا كان الحكيم شجاعا كان الشجاعة حكمة ولا اذا كان الحكيم يلزم ان يكون شجاعا كان الشجاعة
يلزمها ان يكون حكمة وموضع الكون والفساد ويخص بحمل المحمود والخير مثال ما كونه خير فهو خير وما كونه شر فهو شر
وما فساده خير فهو شر وما فساده شر فهو خير ويجب ان يوخذ المحمول بالقياس الى شيء واحد وان يوخذ الخير والشر
مطلقين لا مخصوصين بالخير الحقيقي والشر الحقيقي حتى يكون تعليميا ولا فيكون جدليا محضا وان ابدل الكون بما
للخير والفساد بفاعل الشر فيقال فاعل الخير خير وفاعل الشر شر لم يكن برهانيا البتة وان لغا مس بانفسهما لم يلتفت
اليهما الا من حيث الشهرة ولما اللغو فلا يجب البتة اللهم الا ان يريد بكونه خيرا او شرا فاعل الخير وفاعل الشر فيكون
هذا ومنها مواضع المتشابهات وهي ان يجعل احد الشبيهين مقدما والآخر تاليا كان يقال ان كان قد يكون بالا
علم واحد فقد يكون بما ظن واحد وان جاز ان يكون الابصار بخروج شيء من البصر جاز ان يكون
السمع بخروج شيء من الاذن وان كان ما له بصر يبصر فما له سمع يسمع وهذا جدلي صرف يصلح للاثبات والابطال
ومنها مواضع النسبة الى الوحدة والكثرة وهي برهانية صالحة للابطال بحسب كما يقال ان العلم يكون باشياء كثيرة والظن
لا يكون الا لواحد فليس العلم ظنا ومنها مواضع اربعة ماخوذة من الاكثر والاقل احدها ان يحمل ما هو اكثر في معنى
الموضوع اكثر في معنى المحمول كما يقال ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر لذة اكثر خيرا وان كان الجور شرا فما هو اكثر جورا

اكثر شرا وهذا مشهور محض ان اخذ المقدم مهملا فانه ليس اذا كان السكنجبين نافعا كان اكثره انفع بل ربما ضر نعم ان
صدق كليا كان عليا وهذا صالح للاثبات والابطال معا والثاني ان يشترع المحمول بمحمول آخر يكون احدهما اولى
بالموضوع من الآخر فان وجد ما ليس باولى فالاولى موجود وان لم يوجد الاولى لم يوجد ما ليس باولى ثم
بالاولى فالاولى موجود وان لم يوجد الاولى لم يوجد ما ليس باولى ثم ان عني بالاولى الاقدم بالطبع كان الموضع عليا
واما ان عني الاكثر فلا اذ لا يلزم من وجود الاكثر كابتلاع الطعام وجود الاقل كالعصر ولا من وجود الاقل وجود الاكثر
لا سيما اذا كانا في طرفي النقيض والثالث عكس هذا اي تعدد الموضوع لمحمول واحد يكون احدهما اولى به من الآخر
وهذا كما يقع في شرط مسورة تشرعليا والرابع ان يتعدد كل من الموضوع والمحمول ويكون احد المحمولين اولى باحد الموضوعين
من المحمول الآخر بالموضوع الآخر او بالعكس وهذا ايضا كالثلاثة ومنها مواضع اربعة اخرى مثل هذه الاربعة ماخوذة
من المساواة وهي جدلية محضة ومنها موضع ماخوذ من فعل الشيء بانه يكون الشيء اذا فعل شيئا في شيء فجعله متروكا
بر قيل ان الفاعل ايضا مقرون به مثال الفاعل الخير انه خير والفاعل الشيء ابيض انه ابيض وهو جدلي البتة فان الحركة
تجعل الجسم حارا وهي ليست بحارة ولحسن مواضع الخلقيات وموضع آخر قريب من هذا وهو انه اذا زيد شيء على شيء
فجعله ازيد في حال كانت له كالبياض والحرارة ونحوها فهو بتلك الحال وهو ايضا ليس عليا فان زيادة حركة الى
يوجب زيادة حرارته وليست حارة وهذان للاثبات دون الابطال فانه ليس اذا لم يجعل الشيء غيره متصفا لم يكن هو بتلك
الصفة ولا اذا زيد الشيء على غيره فلم يزد في حاله ان لا يكون بتلك الحال فان الجوهر لا يجعل العرض جوهرا والزوج اذا زيد
على الفرد لم يجعله زوجا على انه لا يبعد ان يجري هذا الابطال ببعض الحدود من حيث لا يعطي الغايات وموضع آخر اذا
قيل المحمول على الموضوع بوجه الكثرة او القلة فهو مقول عليه على الاطلاق واذا لم يحمل عليه على الاطلاق فلا يكون
اكثر او اقل ولكن لا عكس فانه ليس اذا لم يكن اكثر ولا اقل لم يكن مطلقا اذ ربما لا يقبل القلة والكثرة وهذا الموضع
ليس له عناد على موضوع نحو ما لا يقبل القلة والكثرة وهذا الموضع ولكن له عناد جدلي وهو ان يقال جود الشهوة
حسن من المحمود مع انه ليس خيرا على الاطلاق واما في الحقيقة فهو ليس بخير من الفجور الكثير شرا من جود الشهوة الكثيرة
انما مع هذا لو كانا متشاركين في الجوهر وليس كذلك بل انما الفجور اكثر شرا من جود الشهوة الكثيرة عدد الشر الصادر عنه
بالنسبة الى عدد الصادر عن الجود ثم انه وان كان فقد الخير شرا فما وجوده فيه خير وفقد الشر خيرا فما وجوده فيه شر
فما الخير والشر فيه دون الذي يقال له الخير والشر بمعنى الصادر عنه الخير او الشر فانه ليس اذا كان الشيء سببا للشر كان سببا
للخير او بالعكس وموضع آخر قريب من هذا اذا كان الشيء موجودا او ممكنا او حسنا او نافعا في وقت من الاوقات او في موضع

من المواضع او موضوع من الموضوعات فهو كذلك مطلقا فانه لم يكن ممكنا بوجه لم يكن ممكنا في بعض الاوقات وهكذا
وهو ايضا للاثبات وقد يعاند بامثلة مشهورة كما ان الشيء يكون فاضلا في امر ولا يكون فاضلا على الاطلاق وينفع دواء
في وقت ولا ينفع مطلقا وفي عليل دون عليل وفي موضع ولا ينفع مطلقا ويحسن قتل القريب اذا كفر بالله ولا يحسن مطلقا ونحو
ذلك ومن الناس من استحسن قتل الاب وليس بحسن على الاطلاق لكن هذه الامثلة انما يعاند بما ذكر لو كان الاطلاق في
الماخوذ فيها بمعنى ان يلاحظ معنى المحمول من حيث هو بلا اعتبار زيادة اصلا ولو كان كذلك لكانت كلها كاذبة بل
انما يصدق اذا اريد به وجود المحمول وجودا عاما دائما غير مقيد بوقت مخصوص او موضوع او موضع مخصوص
فالغلط ناشئ من اشتراك الاسم واما المستحسن عند بعض الناس فهو لا يصلح ان يكون مستحسنا في الخارج على الاطلاق
بشيء من المعنيين بل لا بد من اتحاد المطلق والمقيد في اعتبار الوجود الخارجي او الذهني وهذا الموضع يبتني عليه اكثر الاغلاط
فيه الحصر وترك الاهمال ولا يلتفت الى ما يقال من انه قد يكذب الشيء مفردا ويصدق مع شيء فقد عرفت انه غلط
في الفن الثالث **الفصل الخامس** في الاولى والاثر اعلم انه يلي المواضع السابقة المواضع التي تعد نحو الاثر والافضل وظاهر
لما ان البحث عن ذلك متعلق بالخلقيات لكن النظر فيها مقتضى النظر في الاولى والاحرى والازيد والانقص ودل
تعدى الخلقيات ويشاركه هذا البحث المبحث عن الاكثر والاقل ان جميع ما ينفع فيها ينفع في الاثر والافضل والاكثر
ما ينفع في الاثر والافضل ينفع فيها الاكثر فانه ليس يحسن ان يكون ما هو اطول زمانا اكثر نفعا انه اثر واعلم ان الاثر و
الافضل ليسا بمعنى واحد فان العلم افضل وليس اثر واعلم ان لفظ الافضل يقال على وجوه منها في شيئين متشاركين في
نوع فضيلة يقبل الزيادة والنقصان ويكون في الافضل ازيد كما يقال فلان ايسر من فلان اذا كان عنده مثل مقداره
وزيادة ومنها في شيئين متشاركين في نوع فضيلة يقبل الشدة والضعف كالاحمر والاكحل ومنها في شيئين متشاركين
في نوع فضل لا يقبل التفاوت او يقبله ولكنهما غير متفاوتين ولكن يكون للافضل فضائل اخرى كما ان يكون احدهما
شجاعا عفيفا والاخر عفيفا ومنها في امرين متشاركين في جنس الفضيلة لا نوعها ويكون نوع الافضل في نفسه فوق الاخر
لست اقول افضل منه بل اقول انه ثابت دائم دون الاخر او انه نافع في المطلوب للاثر دون الاخر وعلى هذا القبيل ما
يقال ان الحكمة افضل من اليسار ومنها في امرين يتعلق باحدهما مصالح اكثر عددا وادوم من مصالح الاخر لا اكثر
فقط فانه ربما كان واحد دايم افضل من الف غير دائم ومنها في امرين لاحدهما الفضيلة من ذاته والاخر اكتسبه من غيره
والاولى ايضا يقال على وجوه منها هذا المعنى ومنها ما هو اشد مناسبة مثل الكرامة التي يجوز ان يقع لمن لا امانة له
ولمن له امانة وهي اولى بالامين لما مر والاثر هي التي ان امرت بشرايط كانت موجبة لكنها

نوع م

الشرايط

الشرايط فلا يكون الكرامة عند الشاعر واجبة بل اولى ثم انما ان يستدل بالمادة على وقوع الكرامة كان يقال ان فلانا
عند فلان حقوقا وقد قصده فالاولى ان يكون قد وقع منه اكرام او على انها احق كما يقال ان اكرام فلان فلانا اجل
لان له عنده حقوقا سواء وقع الاكرام ام لم يقع فالمادة تشارك ساير العلل في امر الوقوع وتخالفها في الجميل فان تمام
العلل لا تفيده وانما يقتصر في المادة على الاولى لانه لم يحصل العلم بوجود ساير العلل لكن يسبق الى الذهن العامي ان الذي
حصلت له علة من العلل او العلة التي يصرح له بالفعل عند الشرايط اولى من الذي ليس له علة وكذا ما يكون با
المرجحة ازيد من الاخر يظن انه اولى ولكن الحق انه رجحان ما لم يجمع فيه جميع العلل فهو ممتنع وما اجتمعت فيه فهو
واجب وزيادة العلل الناقصة او وجودها في شيء دون شيء لا يوجب الاولوية واعلم ان الازيد والافضل يصح وقوعهم
في كل مقولة بمعنى ان المحمول الذي يحكم عليه بالاولوية وعدمها يكون من كل مقولة كما يقال ان الصورة احق بالجوهرية
من الهيولى والشخص اولى بالجوهرية من الكلي لا بمعنى ان جوهريته اكثر من جوهرية الثاني او اسبق بل بمعنى ان ما ينافي او ان
فيه موجبا له حكم ووصف هو اسبق لاحدهما واكمل وهو الوجود في الكم والكيف والفعل والانفعال وفي الاضافة يقال
صداقة فلان اشد وفي الاين ان النار اعلى من الهواء وما قيل في المثال ان القوة الغضبية في الدماغ او في القلب
يحق فساده فانه ليس الاختلاف الا في نفس الاين لا في زيادته ونقصانه وفي متى تاريخ الفرس اقدم من تاريخ العرب وما
قيل في مثاله من ان الصيف اصلح لامر كذا او الشتاء ففاسد لانه اخذ التي موضوعا والاصلح ليست من مقولة متى بل
يقع في جميع المقولات وفي الجدة الرمح او قيام الدرع وفي الوضع الملك في الاقليم الرابع اشد ميلا او في الثالث ثم ان المقالة
التي في هذا النظر على وجوه منها ان يكون الموضوع متعددا والمحمول واحدا نحو العفة اثر ام الحلم ومنها ما بالعكس نحو
الفضيلة النظر او العمل وهو بالحقيقة راجع الى الاول فانه بمعنى ان النظر في الفضيلة اكثر او العمل ومنها ان يتعدد نحو
اللبن اشد في البياض ام الغراب في السواد ومنها ان يكون الموضوع مضاعفا في احد الطرفين او كليهما كان يقال الحكمة
مع الشجاعة خير ام الحكمة مع العفة او يقال الغنى مع الصحة افضل ام الفقر مع الحكمة وقد يكون المحمول مضاعفا مع
الموضوع او لا معها نحو الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة من الحكمة مع الشجاعة **الفصل السادس** في المواضع المتعلقة
بهذا الباب وانما نذكر الامور التي يحق فيها التفاوت اذ لا طائل في التطويل بذكر الامور الظاهرة فاعلم ان منها ان ما هو
اطول زمانا واكثر ثباتا فهو اثر وهذا انما يكون حقا اذا كان الشيئان متساويين في النوع والا فربما كان الاقصر زمانا
اثر ومنها ان الاكثر ثباتا اثر والفرق بين الاكثر ثباتا والاطول زمانا ان الاطول زمانا ربما كان يشتد ويضعف في حد
وجوده بخلاف الاثبت فانه بمعنى انه لا يتغير ومنها ان مختار الاديب المحسن الاختيار او الفاضل وكذا مختار الشريعة الصحيحة

مختار جماعة مبرزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب وكذا مختار الاكثر منهم وهذا مشهور وكذا ما يختاره الكل
لذاته لانه خير في نفسه افضل وهو ايضا مشهور فانه ربما كان بالعكس فان ما يختاره الفضلاء من السعادة الاخروية
افضل مما يختاره الكل من الصحة وكذا المختار في الصناعة التي هي افضل افضل كما ان المختار في الفلسفة الاولى
افضل من مختار الموسيقى وهذا يعيبه خاصة من احدهما ان يكون مختار الصناعة الفضلى مما يوجبه الفيلسوف
من جهة انه فيلسوف لا انه مخطى والثاني انه لا يكون الوقت موجبا لما في الصناعة الخسيسة فانه ربما اتفق في وقت
استخراج شكل من الهندسة ومنها ان ما هو من جنس الفضيلة كالعدالة افضل مما عرضت له الفضيلة كالعادل وهذا
قد يشتهر وقد لا يشتهر واما الحق فلا يوجبه بل لا يتقرر لمعناه معنى فان الافضل لا يخلو اما ان يراد به الاكثر في كونه فضيلة
او يراد به الاجمع للفضيلة وعلى كل فلا مناسبة بينهما بالافضلية ومنها ان المؤثر بذاته ولاجل نفسه كالصحة اثر من المؤثر
لغيره كالدواء وهذا حق ومنها ان المؤثر بذاته افضل من المؤثر بالعرض وهذا يخالف سابقه في انه قد لا يكون المؤثر
بالعرض مؤثرا لاثره كالحلو المربع فان الحلو مؤثر بالذات والمؤثر المربع مؤثر لما عرض له الحلاوة وليس موجها الى
التربيع شيء من الايثار وايضا ربما كان الشيء مؤثرا بالعرض لا لمنفعة بل لمكروه او ملزوم مكروه فانما يؤثر لانه موصل الى
عدم المكروه الذي هو مؤثر بالعرض وعلة لوجود المؤثر لا بالذات بل بالعرض فان الاعدام لا يصلح لان تكون عللا
للامور الوجودية ومثال هذا ان فضيلة الاصدقاء مؤثرة لذاتها لانها موصلة الى سعادة الصديق وهي مؤثرة لذاتها
وفضيلة الاعداء مؤثرة لا لذاتها بل لاندفاع ضررهم والضرر هو عدم السلامة والسلامة هي المؤثرة لذاتها ومنها ان
ما هو سبب للخير بذاته كالفضيلة اثر مما هو سبب له بالعرض كالبخت كما ان ما هو سبب للشر بذاته اردى في الاجتناب
مما هو سبب له بالعرض والفرق بين هذا الموضع وما قبله انه اخذ الشيء هناك مؤثرا وهنا سببا فههنا سببان للغاية
وهناك غايتان او سبب وغاية ومنفعة ذلك الموضع لبيت اثبات الايثار بل لاثبات الامرين وطلب
كون احدهما اثر من الآخر وهذا الموضع ينفع في اثبات الايثار والاثرية معا فهو بالقوة اثبات امرين وان كان بالفعل
اثباتا واحدا هو اثبات الاثرية ومنها ان ما هو اثر عند الكل وعلى الاطلاق اي في سائر الاحوال اثر مما يؤثر في حال دون
حال وبحسب شخص لهذا ولذلك كان اثر وذلك كالصحة والبط للعلاج وهذا حق ومنها ان الذي للشيء بالطبع
بالطبع اثر من الذي لا يكون بالطبع فالعدالة اثر من العادل من لنا نقول افضل فانه قد يوجد معنى من جهة نسبتها الى المنفعة
المتعلقة بها لا باعتبار يعانيه ما بينها من جهة ان احدهما يؤثر لذاته والآخر لغيره فانه قد مر بل هذا خلطها كما قالت
السراج اثر من المرآة المضيئة بالعكس فانه يفعل الاضاءة لامر في طبعه بخلافها فانها تفعل بامر مكتسب وهذا حق ومنها

ان

ان الموجود للافضل اثر من الموجود لغيره كالامر الذي يخصه سبحانه فانه افضل من الذي يخص الانسان وهذا
اذا اخذ على الاطلاق فمشهور وانما يصير حقا اذا قيل ان الموجود للافضل من حيث هو به افضل لا من حيث هو
اخس افضل من الموجود للاخس بما هو به اخس وبعد فلا يكون اثر الا ان يكونا مؤثرين وانما يكونان مؤثرين
اذا كان من شانهما ان يؤثر اصحابها بالكسب وان لم يشترط ما ذكرناه لم يكن حقا فان اللحية الموجودة للانسان
وان لم يشترط ما ذكرناه لم يكن حقا فان اللحية الموجودة للانسان ليس باثر ولا افضل من مبلغ الشجاعة التي في
الاسد ومنها ان ما كان اولا للامر الاقدم اثر كالصحة الموجودة للاركان بالنسبة الى الجمال والقوة الموجودين
للاعضاء الالية ومنها ان ما هو في الشيء الاكرم اثر كصحة النفس بالنسبة الى جودة الهضم والفرق بينه وبين ما سبق
انهما هنا موجودان لشخص واحد بخلافهما هناك ومنها ان الغاية اثر من فاعل غاية اخرى وهذا غير حق فان
صحة البدن غاية وصحة النفس فاعل غايتها هي السعادة القصوى وهي اثر من الاولى ومنها ان الساعين الى
تحصيلهما تاديه اثر وهذا مشهور في الامرين المتعارضين كالنافع في المعاش والنافع في المعاد واما التابعان لعل
فالافضل هو الاثر ومنها انه اذا كانت غايتان فضل احداهما على الاخرى اكثر من فضل الاخرى على فاعلها فغاية
الاولى افضل من الاخرى لان نسبة الغاية الى الغاية كنسبة الفاعل الى الفاعل ففضل فاعل الاولى على فاعل
الاخرى اكثر من فضلها على فاعلها فيكون افضل وهذا مبني على ابدال النسبة وهو يبين في المقادير والاعداد
واما في غيرها فلا ومنها ان ما يكون مطلوبا لنفسه ولغيره اثر مما لا يطلب الا لغيره كالصحة والغنا ومنها ان ما
لازمه خير اكثر او افضل فهو اثر وكذا ما لازمه شر اقل من لازم الاخر وايضا اللوازم منها ما يكون متقدما كالجهل
للتعلم ومنها ما يكون متاخرا كالعلم فاللازم المتاخر اذا كان غاية اثر من المتقدم ومنها ان الخيرات التي هي اكثر
اثر من الاقل الذي في ضمنها لا مطلق الاقل فانه ربما كان الاقل اثر وان خالطه شر كان الحكمة مع ما يلحق كاسبها
من المشاق اثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة وربما كان شيء واحد مما ليس يحصله اثر من عدة فضائل
كان السعادة اثر من العدالة والشجاعة والعفة وقد يعاند هذا الموضع بان مجموع الصحة والكون ذا صحة ليس اثر
من الصحة وهذا لان ايا احدهما لاجل الآخر ولو لم يكن كذلك كان المجموع اثر البتة ومنها ان المؤثر الحاصل مع لذة
اثر مما يحصل بدونها وكذا ما يحصل بلا لذة ولا اذى اثر مما يحصل باذى وكلاهما مشهوران ومنها ان ما في وقته اثر
مما في غير وقته اولى وقد لا يعتد به كالحكمة في المشايخ اثر منها في الشبان ومنها ان النافع في كل وقت او اكثر الاوقات
اثر كالعفة والعدالة اثر من الشجاعة لكن ربما كان بالعكس في بعض الاوقات ومنها ان احد الامرين اذا كان هو

لم يحتج الى الآخر من غير عكس فهو اثر كما ان الناس لو كانوا عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولا عكس فالعدالة اثر منها وان كان ربما
كانت الشجاعة اثر في بعض الاوقات ومنها ان ما يجب فساده او ضده اكثر فهو اثر وكذا ما يرغب في تحصيله اكثر
ومنها ان ما يكون موثرا دائما اثر مما قد يوثر وقد لا يوثر كلذة الحكمة ولذة الاكل واعلم ان هذه المواضع منها ما ينفع في
نفس الايثار كما انا اذا علمنا ان الانفع اثر علمنا ان النافع موثر ومنها ما ينفع في الترجيح فقط ويمكن ان يجعل هذه
المواضع اعم من الايثار بان يبدل الاثر بالازيد **المقالة الثالثة** فيها اربعة فصول **الفصل الاول** في ايراد بعض المواضع الجنسية
اعلم ان الجدليين وان كان اكثر عنايتهم بالاثبات والابطال المطلق واذا تكلموا في الحدود تكلموا في التغير والانعكاس
بالتساوي ولا يتعدون الى معرفة الحد الحقيقي من غيره لعطلوا الجنس ولكن من ضبط منهم المشهورات علموا ايضا انه
لا يبعد ان يكون قد علم ما اشتهر عند المنطقيين من ان الحد يتالف من جنس وفصل فلا ان نتكلم في باب الجنس
والفصل واعلم ان اكثر المواضع الجنسية عليه فالا يكون منها الا مشهورا لا شرنا فيه الى ذلك فمنها ان ينظر في الاشياء
التي يدعى ان كذا جنس لها فان وجدنا منها ما لا يحمل عليه فليس بجنس كما اذا قيل ان الخير جنس للذة فوجدنا ما
هو مسلم انه لذة ليس بخير فان وجد محمولا على الكل لم يلزم شيء فلا يصلح هذا الموضع الا للابطال وكذا ينظر
هل هو مقول في طريق ما هو فان لم يكن لم يكن جنسا وان كان لم يلزم شيء لكن لا يبعد ان يوخذ في المشهور
جنسا وكذا ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة كان جنسا والا فلا وايضا ان طابق بحد العرض
لم يكن جنسا وايضا اذا اختلفت مقولتا الجنس والنوع لم يكن جنسا كالبياض والثلج والعلم والحمل وايضا
ان كان الجنس يلزمه الاضافة كان النوع كذلك وايضا ان حمل على ما يوضع جنسا على جنسه قريبا او بعيدا
حد ما يوضع نوعا فليس بجنس وذلك كما اذا جعل الموجود او الواحد جنسا فانه يصدق عليه انه موجود
وانه واحد وايضا اذا صدق النوع على ما لا يصدق عليه الموضوع جنسا لم يكن جنسا كالمظنون الذي
يصدق على المعدوم الذي لا يصدق عليه الموجود فليس نوعا للموجود وكذا ان لم يكن النوع مشاركا لشيء من
انواع الجنس لم يكن جنسا له كما يقال ان الحركة ليست جنسا للذة لان اللذة ليست نقلة ولا استحالة ولا نموا ولا غير ذلك
من انواع الحركة وهذا انما يكون اذا كانت الانواع محصورة وكذا اذا كان النوع يقال على الاكثر مما يقال عليه الجنس
كالمظنون فانه يقال على الموجودات والمعدومات وهذا يفارق ما سبق بانه كان الملحوظ هناك المشاركة وعدمها
وهنا انما يلاحظ كثرة الافراد وقلتها وكذا اذا كانا متساويين في العموم كالموجود والواحد وكذا اذا كانت امور لا تختلف
الا بالاعراض فما وضع جنسا لبعضها ولا يصلح ان يكون جنسا للبعض الباقي ليس بجنس لذلك البعض ايضا كما ان

ان

ان غير المنقسم ليس جنسا للخطوط الغير المنقسمة فان الخطوط المنقسمة وغير المنقسمة لا تتفاوت الا بالعرض ولا شك
ان غير المنقسم لا يكون جنسا للمنقسم فلا يكون جنسا لغيرها ايضا وكذا ان كان للنوع جنس لجنس الموضوع
ليس احدهما تحت الآخر لكن قد يجوز ذلك في المشهور كما يقال ان الفهم علم وفضيلة وان تدبير قبيل لا يكون احدهما
تحت الآخر ولا كلاهما تحت ثالث خلص القول من العناد وكذا ان لم يحمل بجنس الموضوع قريبا او بعيدا على جميع
النوع او لم يقل عليه في طريق ما هو وهذا نافع في الاثبات ايضا بان يقال اذا كان جنس الموضوع مقولا على النوع
في طريق ما هو بالشركة وبين ان الموضوع موجود للنوع كان الموضوع جنسا البتة اذ لا يمكن ان يقال العالي في
طريق ما هو ولا يقال المتوسط فان قيل الا ترى ان الكم جنسا للمتصل والمنفصل مقولا عليهما في طريق ما هو ثم
المنفصل يحمل على المتصل وليس بجنس له ولا مقولا عليه في طريق ما هو قلنا اما ان يراد بالمتصل ما عرض له الاتصال
فالكم ليس جنسا له او ما هو بذاته متصل فلا يعرض المنفصل الذي هو الجزئيات وايضا المنفصل لذاته لا يقال
على المتصلات بالتواطي فضلا عن ان يقال لا بالعرض كيف ولا يحمل عليه حمل هو هو فلا يمكن ان يقال المتصل
انه عدد او انفصال او منفصل لذاته بل انما يقال له معدود ولا شك ان المعدود ليس نوع الكم فما ذكر لا يبطل
شهرة الموضع نعم ليس ما يقوله المثبت ان الاعلى اذا حمل في جواب ما هو فالاسفل ايضا كذلك بحق لجواز
لجواز ان يكون الاعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ويكون للاخص فصلان متساويان لم يوخذ احدهما مع
احدهما فسمي باسم ولكن لا نعبأ بتصاوير في هذا الكتاب كل المضايقة ومنها ان الموضوع ان لم يحمل على ما تحت
النوع من طريق ما هو وجب ان يكون جنسا في هذا الكتاب وان كان فصلا حقيقة اذ المرسم يكونه فصلا
من جهة اخرى فانه يكفي في الجنسية هنا القول في طريق ما هو فان الفرق بين القول في طريق ما هو والقول في
جواب ما هو مما لا يظهر في المشهور بل الكلام في الجنس نقل عن المشهور كما نبهناك عليه فضلا عن الامور الخفية
التي في بابه فيعد الماشي هنا جنسا للانسان والفرس ان لم يشعر بفصليته من جهة اخرى **الفصل الثاني** في نقل
ذلك من المواضع بحث ان لا يجعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفردية التي هي فصل بسيط من باب
الكيف او للفرد فانه ايضا ليس نوعا الا اخيرا والا لم يقل على الانواع المتباينة كالثلاثة والخمسة ولا متوسطا والا لكان له اصل
في جواب ما هو وليس ايضا فصلا حقيقيا بل هو فصل على المشهور ولا يجوز ان يحمل الفرد الذي بمعنى العدد المأخوذ
مع الفردية ايضا فانه يحتف لا نوع والا لكانت الفردية فصلا ولكان يحمل على ما تحته من طريق ما هو ولكان ذلك
عدد فرد مثل قولك حيوان انسان في تكرار اخذ العدد فيه فانه يكون بمعنى عدد هو عدد ذو فردية كما ان معنى حيوان

الكم جنس وعد الاثنات اذا ابر انواع
وانها محمولان على ما تحت النوع ... وهو

انسان حيوان هو حيوان ناطق واما ما قد يتوهم من ان الجنس يكون جنسا للفصل لما انه قيل ان فصول الجواهر
جواهر فتكون انواع الجوهر فيعانده المشهور فقد عرفت ان معناه ليس ما فهموه نعم الفصل البسيط لاعم لم يكن
نوعا ولكنه نوعي ما يحيط به المشهور وايضا اذا عرض النوع ان يصير جنسا والجنس ان يصير نوعا لم يكن الجنس جنسا
كان يقال ان الالتصاق الاتصال كما انا نرى الالتقاء قد يوجد بدون الاتصال وذلك في الالتصاق اتصال بحيث لا يتحد
الحدان كالماء والدهن وكذا ليس الاختلاط نوعا للامتزاج لتحققه بدونه في الاشياء اليابسة التي لا تتفاعل كالاختلاط
دقيقين وايضا ان جعل النوع جنسا للفصل كان غلطا فان الفصل يمتنع ان يكون لشخص وكذا ان وضع الجنس في
الفصل فانه ابدا اعم من الفصل وان فرض انه يكون بينهما عموم من وجه كالعدد والمنقسم بتساوين فطبع الفصل
لا يمكن ان يكون متقوما لطبع الجنس وكذا ان جعل الجنس فصلا كان يجعل الاختلاط فصلا للامتزاج وكذا الا لم
يكن شيء من الفصول او الخواص المقسمة للموضوع جنسا محمولا على النوع لم يكن ذلك جنسا كما انه ليس العدد جنسا
للنفس لانها ليست بفرد ولا زوج وكذا ان كان ارتفاع النوع موجبا لارتفاع الموضوع كان يجعل الحقيقة الا انها
داخلة في مقولة من المقولات ويعانده بطبيعة الاثنين والثلثة فان كلا منهما اذا ارتفع ارتفع العدد ويندفع اذا
اخذ في هيئة ان ارتفاعها ارتفاع كون عددا اخر عددا وكذا ان كان الجنس بشرط وكذا الفصل وكذا ان كان ضد
الجنس او الفصل يقال على النوع وكذا ان حمل على النوع ما لا يحمل على شيء مما تحت الجنس كالنفس يحمل عليها الادراك
والحس والحيوة ولا يحمل شيء منها على شيء من الاعداد وكذا ان لم يحمل الموضوع جنسا على النوع الا بالاشتقاق
كذا ان لم يمكن ان يكون له نوع اخر وكذا ان كان انما يقال على النوع والنوع الاخر المطوي به انه نوع باشتراك
الاسم كقول الاتفاق على حال النفس وحال الصديقين ومن المواضع مواضع الاضداد فان كان النوع دون الموضوع
جنسا ضد لا يحمل عليه الموضوع لم يكن جنسا وان حمل عليه فهو جنس وكذا ان كان للجنس ضد فان كان فيه ضد
النوع كان جنسا والا لم يكن وكذا ان كان ضد النوع جنسا عاليا فالنوع ايضا جنس عال كالخير والشر وان كان
للنوع ضد وللجنس ضد وجب في المشهور ان يكون الضد جنسا للضد وان كان بين احدهما وضده واسطة
ولم يكن الطرف الاخر كذلك لم يكن جنسا فانه اذا كان بين النوعين متوسط لم يكن ان يدخل تحت الضدين معا
ولا تحت احدهما فانه يعان من غير تدريج بل لا بد من متوسط مندرج تحته وكذا اذا كان بين الجنسين متوسط لم
يكن ان يندرج فيها الضدان بل متوسط واما الحق فيقتضي ان يكون الضدان والواسطة كلها في جنس واحد
وان كانت الواسطة في احد الطرفين امرا وجوديا والاخر عدم الطرفين وجب ان يكون الاخر كذلك فان النوع

انما يحمل على الوجودي ويحمل عليه وجودي وهذا ايضا مشهور واذا كان بين النوعين المتضادين المندرجين
تحت جنس واحد متوسط غير مندرج تحته لم يكن جنسا وهذا حق ولكن يعاند في المشهور بان التوسط
بين العفة والفجور في غير جنسهما فانهما في الرذيلة وهو في الفضيلة وان كان للجنس ضد دون النوع لم يكن
جنسا وهو ايضا مشهور اذ ليس للاجناس اضداد حقيقية وربما عاند في المشهور بان الصحة تضاد المرض والمرض
ما كان سادرة المعدة لا ضد له والحق ان المرض عدم ملكة الصحة لا ضد لها ومنها مواضع العدم والملكة فلا بد
ان لا يدخل العدم في جنس الملكة فانه ان امتاز من الملكة بفصل وجودي كان ضدا لها لا عدما وان امتاز
بفصل عدمي كانت طبيعة طبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء والجنس بشرط لا زيادة شيء لا يكون عدم النوع فان
عدم البياض ليس لونا عادما للبياض فانه امر وجودي بل الاعدام اما لا جنس لها او لها اجناس مغايرة لاجناس
الملكات بل الاولى ان يكون القابل مقام اجناسها اعدام اجناس الملكات وقد ظن قوم ان هذا الحكم مختص
بالجنس القريب والا انحلت مقوله ولعله كان هذا مشهورا بينهم وان كان الجنس عدم وليس عدم النوع فيه
فليس النوع فيه وان كان فيه النوع فيه مثلا وان كان العمى تحت عدم الحس فالبصر تحت الحس وهذا مشهور
ومنها مواضع النقيض فليس بحسان موضع المقابل من النقيضين تحت المقابل مثلا اذا كان الانسان تحت
الحيوان لم يجب ان يكون اللا انسان تحت اللاحيوان ولا عكس الحيوان بل اللاحيوان تحت اللا انسان لان
انسان عكس لا حيوان ما لا عكس لا حيوان الشريكا ان العمى عكس لا حس ما لا تحت لا حس البتة فان الاعمى
ليس بعادم لكل حس على ان السلوب لا تجب ان يكون لها اجناس حصر ومنها مواضع الاضافة بان كان
النوع مضاف الذات او ملزوما للاضافة كان الجنس كذلك ولا عكس كليا الا في المشهور وقد يعاند الاول
في المشهور بالكيفية فانه جنس للعلم وهو ملزوم للاضافة دونها وان كانت تحتها الاضافة وكذا الرأس من اعضاء
الجسم وتلحقه الاضافة دونه وان كان النوع مضافا الى شيء ولم يكن الاضافة الجنسية اليه لم يكن الجنس جنسا
كما لو جعل كثير الاضعاف جنسا للضعف فانه لا يضاف الى النصف الذي يضاف اليه الضعف ويعاند من طريق
الحق بالزائد والضعف فان الزائد لا يضاف الى النصف بل المحبس وهو الناقص والاولى ان يجعل الجنس
مضافه جنس النوع ومضافه كالحس والمحسوس للبصر والمبصر ويعاند من طريق الشهرة بان العلم نوع من
الملكة وهو مضاف الى المعلوم والملكة الى العالم والحق لا يمتنع ان يضاف العلم الى العالم ومن المواضع الثاني
في اثبات الجنس وابطاله المواضع التي ذكرت في باب الثانية كان يقال ان كانت العدالة نوعا من العلم

فالعادل نوع من العالم وان كان ما على جهة العدالة نوعا لما عليه على جهة العلم فالعدالة نوع من العلم
وبالعكس والا فلا ويقال في النبات حال اللذة عند الخير كحال اللذيذ عند الخير فان كانت اللذة نوعا
للخير او جنسا لها فكذا اللذيذ للخير وهذا مع الاشتقاق مشهور ولا معه بعيد عن الشهرة كان يقال حال
الحيوان من الانسان كحال الانسان من الاشخاص الا ان يسلم الخصم ذلك ويقال في الكون والفساد
كان ان تعلم نوع ان تذكر فان تعلم نوع ان يذكر وان كان ان تحل نوع ان يفسد فان تحل نوع ان ينفسد
وكذا ان اخذ فاعل الخير فاعل الشر مكان الكون والفساد واذا كان الجنس يخالف لفظه لفظ النوع
في الحروف الروابط كان يكون فيه ولا يكون في النوع شيء منها او بالعكس او يكون في احدها ما يخالف ما
في الاخر ويعاند بالمخالف والغير فانه يقال عن كذا ويخالف لكذا مع ان المخالف تحت الغير وبالزايد
والضعف فان الزايد على كذا والضعف لكذا وليعلم ان الامور التي يلزمها الاضافة منها ما لا يضاف الا
الى ما هو فيه ومنها ما يضاف الى ما هو فيه والى غيره كالعلم المضاف الى العالم والمعلوم ومنها ما لا يضاف
الا الى ما ليس هو فيه كالضعف الى النصف فاذا اختلف النوع والجنس في الاضافة من هذه الجهات لم
يكن جنسا كما يقال ان التذكر ليس نوعا لبقاء العلم فان البقاء يضاف الى الباقي الذي هو فيه والتذكر
الى المتذكر الماضي والى النفس وهذا يصلح للاثبات والابطال المطلقين وهو ظ **الفصل الثالث** في مثل ذلك ومن
مواضع ابطال الجنسية ان يكون قد جعل الفعل جنسا للملكة او بالعكس كمن يقول ان الحس حركة جسمانية
لان الحركة فعل لا مبدأ فعل والحس مبدأ فعل ومن يقول ان التذكر ملكة نفسانية فان الملكة النفسانية
لا تحدد والتذكر يتجدد ومنها ان يجعل القوة على المصابرة جنسا للملكة الثابتة كان يجعل كظم
الغيظ جنسا للحلم والمصابرة على الخوف جنسا للشجاعة وقسر النفس على الامتناع عن الارباح الدنية جنسا للعفاف
فان هذه الانواع كلها ملكات ليس فيها تكلف مصابرة ومنها ان يجعل لازم النوع جنسا له كالغم للغيظ
والظن للتصديق فان الغيظ يلزمه ان يتقدم غم وكذا التصديق يلزمه ان يتقدمه ظن ولو كان جنسا
لم يمكن ان يتخيل عن كونه ظنا مع انه لا محالة يتخيل ومنها ان يكون النوع في غير ما فيه الجنس كان
يقال الحيا خوف ما والغيظ الم ما او غم او الحس الشهواني مشية ما فان الخوف في النفس الحيوانية والحيا
في النطقية والغيظ في القوة الغضبية والالم في الحس والغم في الشهوانية او السياسية والمشية فكرية
والحس الشهواني شهواني وهذا يصلح للاثبات والابطال المطلقين ومنها ان يقال للجنس

على

ثم بلغ عرضه على الاصل
كتبه مولفه عفا الله عنه

على النوع قولا مطلقا بل من جهة والمقول من جهة له معنيان احدهما على النوع مقولا ان لا يقال
على الكل بوجه كالعضو للانسان فانه لا يقال على كل بوجه والثاني ان يقال على الكل من جهة
الجزء كالمحسوس على الانسان فانه يقال عليه من جهة ظاهر جسمه او يقال عليه من جهة امر باين له متصل به او عارض له
لا يقال فانه متولي في الجسم الذي هو جنس للانسان وانما يقال على احد جزئيه لانا نقول قد عرفت الفرق بين الكل الذي
انما يقال على جزئيه والذي يقال على كله وان الجنس انما هو الثاني دون الاول ومنها ان يجعل الفعل نوعا من القوة عليه
فان ان كان الفعل شرا كالسرقة كان الفاعل شريرا وليس القوي شريرا ولا القوة شرا بل محموده مؤثرة فانها تعلو
لصالح ولكن لا تكون قوة الا وكانت على المتقابلات وان كان الفعل محمودا كان مؤثرا لذاته والقوة عليه لا تكون مؤثرة
الا لاجله فان المؤثر لذاته لا يمكن ان يكون في جنس المؤثر لغيره وان كان يجوز ان يكون الشيء الواحد مؤثرا لذاته ولغيره
لكن هذا الموضع ليس في مثل ذلك واما قول من قال في بيان هذا الموضع ان يكون النوع مؤثرا دون الجنس فهو حرى في
ان الملكة لا مؤثرة ولا مكروهة بذاتها وانما تصير احد الامرين بالفصول فانما يتبع ان يكون النوع مؤثرا والجنس مكروها
لا لا مؤثرا وهذا حق او النوع مؤثر لذاته والجنس مؤثر لغيره وهذا مشهور ومنها ان يكون للنوع نسبة الى امرين على السوا
فيجعل احدهما جنسا له دون الاخر فانه باطل كان السارق كان انه تحت القادر اي المتمكن تحت المختار وايهم لا يكون ان
ينفك عن شيء منهما وهما في العموم سواء فان القادر يكون مختارا او يكون غير مختار وكذا المختار قادر وغير قادر فاما ان لا
يكون شيء منهما جنسا او يكون كلاهما جنسين فاما ان يكون احدهما جنسا والاخر فصلا فكلا هذا والحق ان المختار
هو الجنس والمتمكن هو الفصل ومنها ان يكون قد جعل الجنس مكان الفصل والفصل مكان الجنس كان يقال ان التعجب
افراط التعجب فانه تعجب مفرط او يقال ان التصديق هو قوة الراي فانه راي قوي ولو كان التعجب افراط التعجب لكان في
التعجب لا افراط وكذا لو كان التصديق قوة الراي لكان في الراي كالقوة ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطا والقوة قوية ومنها
ان يجعل الفعل جنسا للانفعال اللاحق الفاعل للقوم حتى يكون المريض جنسا للعارض كان يقال ان عدم الموت حيوة ازلية
فان الحيوة الازلية يعرض لها عدم الموت حتى لو توهم متوهم ان شيئا كان حيا ان يموت فدفع الله ذلك عنه وان كان ذلك غير جائز
محرر كانت تلك الحيوة بعينها حيوة ازلية وقد حدث لها عدم الموت ولم يكن ذلك لها في الازل ولا شك ان الحيوة الازلية
لو كانت جنسا لعدم الموت لكانت الحيوة جنسا اعلى فان يكون طبيعة جنسية واحدة عادمة للموت بعد ما لم يكن ومن
المستحيل ان يجد طبيعة واحدة لامرين متباينين اعني المائت وغير المائت **الفصل الرابع** في مثل ذلك ومنها ان يجعل الانفعال
جنسا للذي الانفعال وظاهر كلام المعلم الاول يدل على انه مثل من يجعل الريح هواء متحركا مع انه ليس الا حركة هواء وهذا فاسد من

وجهين الاول انه لا يكون مثالا لما نحن فيه فان الريح يكون قد جعل المنفعل وهو الهواء جنسا للانفعال وهو الحركة وهذا
عكس ما نحن فيه والثاني انه جعل الريح حركة مع انه جسم فينبغي ان يحمل كلامه على ان يجعل الريح جنسا للهواء المتحرك حتى
يكون الهواء المتحرك نوعا له مع انا نرى هواء واحدا يكون متحركا وغير متحرك فلا يجوز ان يكون المتحرك فصلا بل الريح هو المتحرك
من الهواء حتى يكون من الهواء فصلا فكان يجب ان يقال ان الريح متحرك من الهواء كما يقال ان الدولاب مستدير من
الهواء الماء لا ماء مستدير ولا نافي بطلان هذا القول من هذا الوجه ان يبطل بوجوه اخر كان يقال ان هواء واحدا
يكون ريحا وغير ريح او ان الريح لا يكون الا هواء فكيف يكون جنسا واما الامر الذي بعد هذا فيكون متصلا بما قبل
هذا الموضع على ان جملتها كلام واحد فنقول ان في بعض الاشياء قد يحمل الموضوع على الشكوك منه في المشهور بلا اشكال
فيقال ان الريح هواء متحرك لا انحراك هوائي والحرف صوت متقطع لا متقطع صوتي وفي بعضها يحمل ما ليس بموضوع
ايضا بل اقدم كما يقال الثلج ماء جامد فانه ليس بماء بل انما كان ماء قبل الجمود وربما كان الموضوع جزءا من موضوع المحمول
كما يقال الطين تراب معجون بالماء فانه ليس ترابا فان كان جزء هذا الموضوع الذي هو جزء مما لا يحمل على الكل الاسم
كما في المثال الذي ذكرنا ظهر سريعا فساد الحمل فصلا عن الجنسية وان كان مما يحمل عليه كالانسان على الكاتب والصوت
على الحرف اشكل الامر وظن به الجنسية ولكن ربما كان نوعا اخير او ذلك اذا كان بعض الامور النوعية اخذ مع شيء من
عوارضه وسمي المجموع باسم واحد كالدولاب لمجموع الماء والشكل المخصوص فتثل هذا الشيء اذا اريد تحديده ولم يوجد
لجنس واقيم الموضوع مقام الجنس اشكل الامر وهذه الاشياء ليس لها حدود ولا اجناس حقيقية بل انما لها اجناس
متخيلة اما من الامور الجنسية المركبة من عدة مقولات او من الشيء المطلق مع مقوله واما ان يقام الطبيعة الموضوعة
مقام الجنس ويوجد لا على الاعتبار الذي يكون به موضوعا بل على الذي يكون به نوعا او جنسا فيكون بمنزلة الجنس
لانه طبيعة تخصصت بمعنى كلي وصارت مقومة للطبيعة المركبة تقويم الجنس طبيعة النوع الا ان المخصص ليس فصلا
حقيقيا لانه لا يقوم ما يشترك فيه من الطبيعة المشتركة ولا الطبيعة متقدمة كالطبائع النوعية فالاولى بها ان يكون مثلا
نوعا اللهم الا باعتبارين في الموضع انكر المعلم الاول ما رءاه ان يكون جنسا وسلم اخرى فكان المنكر في المشهور الحق ولا به على
وانه موضوع لا محمول فانكر الحمل والمسلم ثانيا انما سلم لما قد اشتهر من قولهم الريح هواء والدولاب ماء والاولى اشتهر من
الثاني ولا يمتنع ان يكون طرفا النقيض كلاهما مشهورين وان يكون شهرة اولى من شهرة ما بنفس طلبه الشيء في الحق
واما الموافقة للحق مع جهول السائل او في تشنيعه وضعف المخالف للحق واحتماله الا ان يقال فيه انه يجوز او غلط هذا او من
المواضع انه اذا كانت الاشياء الموضوعة انواعا للموضوع جنسا لا تختلف بالفصول التي من جهة ذلك الموضوع جنسا لم

يكن

يكن الجنس جنسا كما ان الثلج والجص لا يختلفان من حيث انهما انواع الابيض بل انما يختلفان من حيث انهما انواع الجسم
فصلاهما فصلان يقسمان الابيض من حيث انه ابيض بل هما مما يطرأ على الابيضية وكيف يكونان من انواعه وقد
عرفت ان الجنس لا يتحصل الا وهو في الخارج عين النوع والابيض ليس عين الجص بل الجص ذات متحصل بنفسها قد
طرأتها الابيضية والابيض بنفسه متحصل لا يفتقر في تحصيله الى ان يكون جصا او نحوه كما ان اللون انما يتحصل بكونه سوادا
او بياضا او نحو ذلك لا بكونه في جسم نبات او في جسم فيلسوف او نحو ذلك بل هو متحصل الا ان لم يجعل موضوعه من
المواضع ان لا يكون الجنس من لوازم الانواع كالموجود والواحد فانه ليس بجنس الا ما يكون داخلا في ماهياتها فلو كان
الموجود جنسا لجميع الاشياء لكان الموجود الواحد نوعا منه مع انه مساو له في العموم ولو كان جنسا للمقولات دون
الواحد لم يخل اما ان يكون الواحد جنسا لجميع الموجودات مع الموجود او بدون الموجود فان كان لزم جنسان للاشياء
في مرتبة واحدة من العلو وان لم يكن فلا يجعل لا انه ليس داخلا في ماهياتها وهو مما رءيته في الموجود وهما لا يجوزان يكونا
فصلين ايضا لعدم دخولهما في الماهية ولانهما اعم من الاجناس ومنها انه اذا كان وجود الجنس في الانواع من قبيل وجود
الموجود في موضوع كالبياض في الثلج او من قبيل وجود المشتق من الموجود في الموضوع كالابيض في الثلج لم يكن جنسا
وكذا اذا لم يكن الجنس مقولا على الانواع بالتواطؤ ومن المواضع مواضع مشتركة القوانين تعليميتها وجدليتها على حسب ما
قيل في الاثبات والابطال المطلقين منها ان يكون للنوع ضد وهو افضل من ضده فيجعلا تحت جنسين ويجعل الافضل
تحت الاخس كان يجعل الزهد تحت النور والحرارة تحت الظلمة ومنها ان يكون حالا عنا امرين متضادين واحد
ويجعل تحت الاخس منهما كمن يجعل النفس تحت المتحرك او المحرك وحالها عند التحريك والتسكين على السواء والتسكين
من حيث انه ثبات افضل ومنها انه اذا كان الجنس يعمل الاشد والاضعف فكذا النوع وهذا انما يكون تعليميا اذا ثبت
قبول الشدة والضعف بالحمل الكلي وقبول ذلك من جهة طبيعته من حيث هي ومنها عكس ذلك اذا كان النوع يحمل
الشدة والضعف فكذا الجنس وهذا انما يكون عليا بعكس ما قيل هناك وهو ان يثبت ان الجنس لا يعلمها بالحمل
الكلي او من حيث طبعه فالنوع لا يكون جنسا ومنها ان لا يكون الاولى بالجنسية جنسا فكذا الاخر كالغم والظن فانهما
شرطان في وجود الغيظ واولاهما بالجنسية الغم فاذا لم يكن جنسا فكذا الظن وكذا اذا لم يكن الاولى بالنوعية نوعا فكذا
الاخر وفي الاثبات يقال اذا كانا في استحقاق الجنسية سواء فاذا كان احدهما جنسا فكذا الاخر وكذا في النوع وهذا في الجنس
انما يصح اذا سلم الخصم تساويهما والا فلا يكون شيئان ليس احدهما اعم من الاخر سواء في ذلك ولو توهم ذلك فانما
يكون بعد توهم انهما معا جنسان لان يستدل به على جنسيتهما وايضا يقال في الاثبات ان غير الاولى اذا كان جنسا فكذا الاولى

وهو ايضا مبني على التسليم ومنها ان لا يكون تحت الجنس نوع اخر يقال عليهما من طريق ما هو وموضع اخر مبني على ان يكون
في المشهور ان الفصل يعم ما يقال من طريق ما هو كالجنس ثم يفرق بينهما بان الجنس ادل على الذات من الفصل لان الفصل
ياتي وقد حصل الشيء الذي هو اصل الذات كالمشاء فانه ياتي الحيوان وقد حصل ويفرق بينهما بان الفصل ادل على الذات
فانه يدل على انه بعينه مخصوص واما الجنس فمشترك وما دل على الخصوص فهو اولى بتحقيق الذات كان الصورة اولى بتحقيق
الشيء من المادة فتفرع على الفرق الاول اثبات ما هو ادل على الماهية جنس وعلى الثاني عكسه ومن المواضع اذا كان المشتق تحت
المشتق فالمبدأ تحت المبدأ وهذا يصلح للاثبات والابطال وهو مشهور قوي واما الحق فلا يوجب لجواز اشتقاق اسماء
الاجناس من العوارض ولكن في الجدل قد يجعل اللازم الغير المنعكس جنسا فيجعل التقسم جنسا للعدد والتحصيل فلا
المطرد وقد يعاند في المشهور بان كل متكون يلزمه ان يكون شيئا قد كان معدوما والمعدوم قطعا ليس جنسا للشيء

المقالة الرابعة في مواضع الخاصة وتشتمل على ثلثة فصول **الفصل الاول** في مواضع ان الخاصة اجيدت ام لم تجد ليحث الا ان
من مواضع الخاصة التي هي اعم من المفردة والمركبة والرسم وقد عرفت انها لا تكون خاصة الا اذا كانت دائمة مساوية فمن
مواضعها مواضع مشتركة في اعتبار انه هل وضعت الخاصة جيدة اي هل وقع التعريف بها تعريفا بالاعرف فمنها ان يكون
اخفى من المعرف بها وان لم يعرف به كان يقال النار جرم يشبه النفس لطافة فان النفس اخفى من النار ومنها ان يكون
وجود الخاصة للمخصوص اخفى من تصوره كما يقال النار هو الذي تتعلق به النفس فان تعلق النفس بها اخفى من تصورها
وهذان تعليمان للابطال والاثبات بعد ثبوت المساواة والاعرفية من الوجهين وليعلم ان من الخاصة ما هي اعرف
بالذات من المخصوص كالاضاءة والصعود للنار ومنها ما هي اعرف بالنظر ككون الزاوية الخارجة اعظم من كل من الداخلتين
المقابلتين لمساوي الزوايا القائمتين فانه اعرف منه وهو به يعرف ومنها ما ليست باعرف ولكن علم اختصاصها به
بالنظر كمساوي الزوايا لقائمتين المثلث فالذي يدخل منها في الرسم ما كان اعرف وان كان بحسب الاسم كما لو كان لفظ
مساوي الزوايا لقائمتين اعرف عند احد من لفظ المثلث واذا المركبة اعرف فانما يذكر اعلاما للخاصة لا اعطاء التعريف
ومن هذا علم الفرق بين الخاصة المركبة والرسم ومنها ان لا يشتمل القول على لفظ مشترك كان يقال الحيوان ان من خاصته
انه يحس فانه مشترك بين انه يحس بالفعل او يحس بالقوة والاول كاذب والثاني صادق وهذا للاثبات والابطال ومنها
ان لا يكون اسم المخصوص مشتركا ولم يبين ان الاختصاص باي معانيه ومنها ان لا يكون في القول تكرار كان يقال النار جسم الطف
الاجسام فانه يعد في المشهور هذرا وسهوا ان يقال جسم الطف ما يكون فانه يفهم منه في المشهور انه الطف ما يكون
من الاجسام ولكن الحق لا يعد ذلك تكرارا وهذرا فاذا ان خالف في اللفظ فلا بد من اتحاده في المعنى والقبح بالوارد ذكره

لفهم

لفهم من فحوى الكلام لا بمجرد الوضع ليس هذرا واما نحو النار جسم ما من الاجسام هو الطفها فهو هذر في المشهور
الحق وكذا جوهر من الاجسام هذه ولكن بالقوة فان الجوهر مضمن في الجسم واما نحو الانسان حيوان قابل للعلم فلا
تكرار فيه فان الحيوان غير مضمن في قابل العلم ولا بالعكس ومنها ان لا يكون مشتركا بينه وبين غيره فانه عرض لكن في
خاصة العلم انه امر ثابت واحد وانه راي لا يزول ومنها ان لا يورد خاصتان على انهما خاصة واحدة كان يقال النار الطف
الاجسام واخفها فاورد الخاصتين في رسم واحد مع ان الرسم يتم بكل منها فهو رسمان وهو يوهم انه رسم واحد هذا
في الجدل والحق لا يكره ذلك بل انما يكره في الحد ان يكون متعددا ومنها ان لا يكون قد جعل موضوع المخصوص خاصة له
كان يقال الحيوان هو الذي نوعه الانسان ومنها ان يكون قد اخذ في تعريف الشيء ما ليس اعرف منه لكونه مقابلا
له مقابلة التضايف او التضاد او العدم والملكة او السلب والايجاب فان الملكة اعرف والايجاب اعرفيا ولكونه معه
نوعين تحت جنس واحد وهذا موضع على ومن هذا علم ان اخذ النوع في تعريف الجنس اردى لان الجنس اما اقدم
معرفة من النوع او معه ومنها ان يكون قد جعل خاصة ما لا يلزم المخصوص كمن يجعل الكاتب خاصة للانسان ومنها
ان يكون قد اخذ ما هو للشيء من الشيء في وقت مميزا مطلقا كمن يميز زيدا عن عمرو بانه جالس وعمرو قائم ومنها ان يكون
ما اخذ بالقياس الى الحس والحس لا يعدم نسبته من الشيء كمن يقول ان الشمس هي الكوكب الذي هو اضوء الكواكب
يكون متحركا فوق الارض فانه انما يتحقق عند الحس فوق الارض ومنها ان يوخذ الحد على انه رسم ومنها ان لا
يغفل معطي الرسم الجنس فانه المتمم لجوهر الرسم فان التعريف الذي يوخذ هو فيه ادل على الذات من العاري عنه وايضا
اذا ميزت الشيء فعليك ان تتعرض للامر الذي يقع له التمييز بل ما لم يعط الجنس لم يقع التمييز فان الضحاك مثلا انما
يعني الشيء ذي الضحك من غير دخل فيه الحيوانية او الانسانية او غيرهما فلا يفهم من نفس لفظ الضحاك الحيوان واكتب
عالما بذلك من خارج فانما كان الرسم حقيقة مجموع هذا ما ذكر وما علم فاذا اريد مساواة اللفظ للمعرف وجب
ان يذكر مع الخاصة الجنس فان لم يذكر فذلك اختصار كما يترك الكبريات في القياسات **الفصل الثاني** في
مواضع ان الخاصة اعطيت ام لم تعط منها ان لا يكون الخاصة صادقة على شيء من افراد المخصوص او على واحد منها
كما يقال ان العلماء لا يغلطون ثم وجد المهندس قد غلط واما ما قيل من ان المهندس اذا اخطا لم يغلط من حيث انه مهندس
فلا يغير بناء فانه لم يقل انه اخطا من حيث انه مهندس ومنها ان يكون اعم من المخصوص كان يقال خاصة الانسان انه
حيوان قابل للعلم ثم يجعل اللاكذلك ومنها ان يجعل المخصوص خاصة كان يقال خاصة الطف الاجسام انه نار
كيف يكون المخصوص خاصة كان يقال خاصة الطف الاجسام انه نار وكيف يكون المخصوص خاصة وربما كان اخص

كثيرة ولا يمكن ان يكون الشي خاصة لاشياء ومنها ان جعل الفصل خاصة ومنها ان يوجد الخاصة قبل وجود المخصوص
وبعده كان يجعل الشي في السوق خاصة لزيد ومنها ان يجعل خاصة لاسم ولا يكون خاصة لمرادفه كان يجعل الخير
خاصة للمطلوب وهو ليس خاصة للموثر ومنها ان يجعل خاصة لموصوف بشي ولا يكون خاصة لشي اخر ذلك الموصوف
موصوف بها معا كمن يجعل الضحك خاصة للموصوف بالضحاك فانه موصوف بالتنفس ايضا وهو ليس خاصة للتنفس
وهذا لا يعتبر في الجملة في شي منها وهذا يصلح للاثبات والابطال المطلقين ومنها ان يكون للخاصة مقابل و
يكونان من الاعراض الذاتية لجنس النوع المخصوص ولا يكون المقابل خاصة لساير الانواع بالنسبة الى ذلك النوع كان
يجعل الحركة بالارادة خاصة للانسان فانها مع السكون بالارادة من الاعراض الذاتية للحيوان وليس السكون بالارادة
من خواص ما عدا الانسان وموضع هذا الطلب الشاعون وهو انه اذا كان للمخصوص خواص كثيرة وكانت الخاصة
خاصة لتلك الخواص ايضا مثلا اذا كان الضحاك خاصة للانسان الجمل والانسان المتحي والانسان القابل للعلم
فوض من هذا وجوه من الغلط منها ان الخاصة مع انها خاصة للانسان قد توجد لغيره وهو الانسان المحمل
فانه غير الانسان وحده وايضا المحمل غير المتحي وغير القابل للعلم وايضا اذا قيل ان الانسان الابيض انسان ولان
خاصة انه ضاحك فالانسان الابيض خاصة انه ضاحك فلا يكون الاسود منه ضاحكا والا لم يكن خاصة لما الثاني
الاول فيجعل بان الموصوف بانه انسان وبانه محمل وبانه متحي وبانه قابل العلم واحد غير مختلف فان اريد كون
الخاصة خاصة للموصوف لم يكن منافي بين الاقوال وان اريد كونها خاصة للمحمل من حيث هو محمل والمتحي من
حيث هو متحي وكذا القابل للعلم فكونها خاصة لاحدها ممنوع فان المتحي مثلا من حيث هو متحي ليس الا المتحي و
بالجملة فالخاصة قد يكون للملكة فيحمل على ذي الملكة اما بالاشتقاق كما يحمل خاصة العلم على العالم واما بالتواطي
كما يحمل خاصة الضحك من حيث انه ضحاك على الانسان وقد يكون لذي الملكة كالانسان فيحمل على الملكة كالمتحي
والقابل للعلم ونحوها ففي الاول قد يغالط فيحمل التي لا يحمل الا بالاشتقاق بالتواطي وفي الثاني قد يغالط موهما
ان الخاصة ثابتة لاشياء كثيرة فمن سهى مال الخاصة بالذات ومال ليس لها لم يتنبه عليه واما الوجه الثاني
فعرفت بالقياس وشرطنا انا جر يكفيك فيه وموضع اخر وهو ان يراعي التعريف فيقال اذا كان خاصة العلم
ما لا يزيله التصديق به لم يكن ذلك بعينه خاصة العالم بل الذي لا يزول تصديقه بما صدق به وكذا اذا كان خاصة
العالم انه الذي لا يزول تصديقه بما صدق به كان خاصة العلم انه ملكة تصديقها لا يزول تصديقها وكذا في ساير
التعاريف وموضع اخر ان يكون للخاصة خاصة بشرط الطبع فاخذت مطلقة كما يقال ان خاصة الانسان بالنسبة الى الكل

كان خاصة للانسان

ان يكون ذا رجلين فانه بالطبع كذلك وربما عرض له ان لم يكن كذلك وموضع اخر لابد ان يحرر في الخواص بين ما يكون
للشي اولا وما لا يكون فلا تجعل خاصة السطح على اللون بل يقال الملون اولا اذ لولا تقيد عليه اشتراك الجسم والسطح
فالخواص من جهة الحمل مختلفة فمنها ما لا يكون وجوده حقا ويكون كونه بالطبع حقا كذي الرجلين ومنها ما لا يكون
بالطبع بل بالكسب كالعلم ومنها ما لا يكون حقا الا كونه من شانه ان يعرض نادرا كذي الاربع اصابع للانسان وايضا
منها ما ينسب الى الصورة ككون النار الطف الاجسام ومنها ما ينسب الى الجملة على الاطلاق ككون الحيوان حساسا متحركا
ومنها ما ينسب الى الجملة بجزء منها كما ينسب الفهم الى النفس بجزئها الفكري ومنها ما يكون بالشركة بين الموضوع و
غيره كالحس للانسان فلا يكون خاصة الا بالقياس الى بعض الاشياء فلا بد ان يعطي الخاصتان بلا حظ جميع هذه الوجوه
~~ولا بد ايضا من ان يراعى الاختلاف بالكثرة والقلة كان يجعل خاصتان بلحاظ جميع هذه الوجوه ولا بد ايضا من~~
~~الاختلاف بالكثرة والقلة~~ كان يجعل خاصة النار انه الطافي جدا لا مطلق الطافي فان الهواء ايضا طافي بل انما يجعل
الطافي من خواص الماء ولا يجعل خاصة النار الطافي جدا فان الشعلة البرقية والالتهابية والجمرة كلها نار مختلفة
في اللطافة ومن المواضع ان يكون قد جعل الشي خاصة لنفسها مابان يعبر عنه باسم مرادف كان يقال خاصة
الانسان البشرية او يعبر عنه بحده ومن المواضع ان يكون الشي متشابه الاجزاء كالماء والهواء فاخذ له خاصة لا
يشترك فيها الكل والجزء كمن يقول ماء البحر خاصته انه ملح او اكثره ملح وان الهواء هو المستنشق

الفصل الثالث

في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة منها ان الضد اذا لم يكن خاصة الضد لم يكن الضد الاخر خاصة الضد الاخر
مثلا اذا لم يكن خاصة العدل انه افضل شي لم يكن خاصة الجور انه اخس شي وهذا يصلح للاثبات ايضا وقد سوانه
وفي المضاف ان لم يكن الفاضل خاصة الضعف لم يكن المفضول خاصة النصف وهو ايضا للاثبات والابطال
وفي العدم والملكة ان لم يكن عدم الحس خاصة للصمم لم يكن وجوده خاصة السمع ويصلح للاثبات وفي النقيض
ان كان المحمول خاصة لم يكن نقيضه خاصة وكذا ان كان خاصة للشي لم يكن خاصة لنقيضه وهما للابطال
وكذا ان كان مثلا ان يحمل خاصة ان يحس فان لا يحمل خاصة انه لا يحس وهو للاثبات والابطال ومنها ما
على سبيل ما دل التسمية من جنس واحد مثلا اذا انقسم الحيوان الى محسوس ومعقول والى مائت وغيرها ثم
لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمايت لم يكن المعقول خاصة لغيرها وفي الاثبات يقول اذا كان شيئان مشتركان
في معنى عام وكان كل منهما في موضوع مغاير لموضوع الاخر فاذا كان لاحدهما اختصاص بذلك الموضوع خاصة كان
اختصاص الاخر بموضوعه خاصة له مثلا الفهم والعفة فضيلتان والاول موجود في الجزء الفكري والثاني في الجزء

الشهواني وكان خاصة الاول اختصاصه بالفكري فخاصة الثاني اختصاصه بالشهواني ومنها مواضع التصاريف في
للابطال والاثبات كان يقال ان لم يكن خاصة ما هو على طريق العدل ان يكون على طريق الجميل لم يكن خاصة
العدل الجميل وان كان خاصة الانسان انه مشاء ذو رجلين فخاصة ما يجري على طريق الانسان انه يجري على طريق المشاء
ذي الرجلين وكذا في جانب السلب نحو ما ليس على طريق العدل وما ليس على طريق الجميل وغير العدل وغير الجميل
وكذا سائر المتقابلات وقس عليها مواضع النظاير ولكن في مواضع التصاريف والنظاير نظر على وهو انه لا يلزم
من كون المشتق ان يكون المبدا خاصة للمبدا بل ربما لا يحمل عليه كالصحات لا يحمل على النطق ثم يكون مقارنه المصدر
خاصة للمصدر وانا العكس على انه اذا كان المبدا خاصة للمبدا فالمشتق خاصة للمشتق فتامل ومنها مواضع النسبة
فاذا كان نسبة شي الى شي كنسبة ثالث الى رابع والثاني خاصة او ليس بخاصة فكذا الاول سواء كان الوجود والحمل
ثابتا قبل ذلك او مضافا في اثبات الخاصة مثلا نسبة الرياض الى الخصب نسبة الطبيب الى الصحة فان كان خاصة
الرياض الا ان يكون مفيدا للخصب فخاصة الطبيب ان يكون مفيدا للصحة وهذا غير على اللهم الا ان يضم الى ذلك
بيان المساواة لكل من الامرين لصاحبه فيكون مفيد الخاصة هو المساواة دون النسبة او يقاس على ان حال الرياض
من الخصب كحال الطبيب من الصحة من كل وجه فايضا لا يكون النسبة مفيدة للمطلوب وكذا اذا كان حال
شي عند شيئين سواء وليس خاصة لاحدهما فليس خاصة للاخر وكذا ان لم يكن خاصة للاول فليس للثاني
ولا يصلح للاثبات فان الخاصة لشي لا يكون خاصة لغيره وانما يصلح للسلب في الجدل دون العلوم فان
المحاول ربما سلم ان نسبته الى الامرين سواء واما في العلوم فانما يعلم كونه بالنسبة الى الامرين سواء بعد ان يعلم
انه ليس خاصة لاحدهما ومنها موضع الكون والفساد فاذا كان خاصة الانسان امرا فخاصة تكونه تكون ذلك
الامر وخاصة فساده فساده وهو على وللاثبات والابطال ومنها انه ينبغي ان تكون الخاصة ما يلحق الشي
من جهة ماهيته وطبعه النوعية ويكون مساويا لها فما يلحقه لا من جهة ماهيته كلحوق السكون للانسان من جهة
انه جسم او لم يكن مساويا كالملاحة اللاحقة له لم يكن خاصة واما نحو الكون مركبا من جسم ونفس للحيوان فهو
خاصة حده ولا يتوهمن ان هذا حده فان الحد انما هو جسم ذو نفس واما هذا فلا اخذ الجسم جنسا والنفس فصلا
ولا فيه جنس وفصل فانى يكون حدا ومنها مواضع الاكثر والاقل فان لم يكن الاكثر ملونا خاصة للاكثر حسا لم
يكن الاقل ملونا خاصة للاقل حسا ولا اللون مطلقا خاصة للجسم مطلقا وان كان ان كان وهذا انما يكون
حقيقيا اذا كان كل من المخصوص والخاصة قابلا للشدة والضعف كالسواد مع الجسم وان لم يلاحظ هذا الشرط

خاصة المشتق م

كان مشهورا غير حق فان خاصة النار ان يصعد وليس الاشد صعودا اكثر نارية وكذا اذا كان الشي اكثر وجودا للشي
فقد يحكم بانه موجود ولا يقاس الاول على الاكثر الا في المشهور فان الاول بالشي ربما لم يكن له كما انه يقال ان الطلا
اولى بان يسرع فيه الحركة من الملاء الرقيق ومن المواضع المشهورة في الاولى ما يقال في المشهور ويجب التسليم لما
كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان من العلم للانسان وليس خاصة له فليس العلم خاصة للانسان او
العلم خاصة للانسان فالحس خاصة للحيوان وانما لا يعتبر في العلوم لانه ليس شي من الخواص بخصوصيتها اولى بان
من اخرى بخصوصيتها ومنها ان يقال لما كان اللون اولى بان يكون خاصة السطح منه للجسم ولم يكن خاصة للاول فليس
خاصة للثاني ولا يجري في الاثبات ويكون جليا اذا اريد بالاولى ان يكون اولا وبالذات ومنها عكس هذا اي يكون
الخاصة كثيرة والموضوع واحدا فما ليس باولى اذا كان خاصة فكذا الاولى واذا لم يكن الاول خاصة فكذا ما ليس باولى
وهذا جدلي محض واما في الحقيقة فاولوية احد الامرين بان يكون خاصة من الاخر لا تخلو اما ان يكون لان شروط
الخصوص موجودة فيه مفقودة في الاخر او لان الموجود فيه اكثر من الموجود في الاخر وعلى كل تقدير يجب العلم بذلك معلوم
ان الاخر ليس بخاصة وفي الاول يعلم ان الاول خاصة فاقامة الحجة على ذلك ضايعة ومنها انه ربما كانت الخاصة امرا
بالقوة فلا بد من ان يفرق بين القوة التي تتعلق بما يجوز ان لا يوجد فلا يوجد القوة والتي تتعلق بالشي الموجود
فالاول كان يقال الهواء جسم مستنشق فانه ان اريد الاستنشاق بالفعل كذب وان اريد بالقوة فاذا لم يكن
حيوان لم يكن ولا بالقوة فان هذه القوة متعلقة به والثاني كما يقال ان الموجود ما في قوته طبعا ان يفعل او ينفعل
وهذا موضع غير على للابطال وانما لم يكن عليا لان كلا من القوتين لما تعلق بالخصوص وبشي اخر يجوز ان لا
فان المستنشقية قوتها في الهواء كان المستنشقية في الحيوان وكذلك قوة الفعل كما انها قائمة بالموجود فالانفعال
حيث لا شي ينفعل عنه وكذا الانفعال حيث لا فاعل واما في المشهور فانما يكون ذلك مقبولا لان مستنشقية المستنشق
هو الاستنشاق وهو فعل وجميع المصادر الفعلية يضاف في المشهور الى الفاعل ويجعل قوتها فيه دون المفعول
فيقال ان قوة الضرب في الضارب دون المضروب فلذا يسلم ان قوة الاستنشاق ليس الا في الحيوان فلو كان غيره
فاعلا لم يكن الظاهر الا ان قوته في الهواء وفي الثاني لما اضيف قوة الفعل والانفعال الى الموضوع كان الظاهر المشهور
انها فيه بعينه ومنها ان لا يكون الخاصة ماخوذة بمعنى الازيد في موضع لو عدم الموضوع بقي الازيد لشي اخر كما انه
يقال للنار انها الطف الاجسام ولو عدمت لكان الهواء الطفها فلزم ان يكون نارا وكذا ان كان الازيد لم يكن
ويوجد الهواء الطف الاجسام توهم انه نار نعم لو اكد ذلك بان يكون عند السامع علم بعدد الاجسام وانه لا يكون ان لم يكن

اكثر منها ولا الطف من هذا الجسم وانه لا يعلم شيء منها تم الكلام ولكن كل من الحد والخاصة والرسم الذي لا يكون دلالة
الفاظه غير تام ولا مقبول المقالة الثانية في الحدود وفيها ستة فصول الفصل الاول في الشروط الاولية للحدود وبيان وجوه
اعتبار جودة الحد اعلم ان النظر في الحد على وجهين احدهما النظر في انه كيف يؤلف ويكتسب وقد مر والثاني ان الحد المؤلف
كيف حاله هو صحيح مستجمع الشرائط ام لا واللائق بهذا الكتاب فلننظر فيه على الجهة الاعم اعني الجدلي ونضف البحث
الاخص اعني العلمي فاعلم ان الامتحان يتناول اولا مرة هل الحد صادق على المحدود فان لم يكن حاله ثم هل ذكر فيه الجنس
القريب فان لم يذكر سواء ذكر جنس بعيد او لم يذكر لم يعمل شيئا وكذا اذا لم يكن القول مساويا في العموم او في المعنى
للمحدود ولكن الجدلي يقتنع بالمساواة في العموم وان لم يكن المساواة في المعنى بل عادة وذلك بان لا يكون الجنس في
الفصل حقيقيا وكذا لا بد من ان يكون الصفة الحاصلة من ايراد الجنس والفصل جيدة بان لا يكون رديئة الالفاظ
ولا مخلوطة بما لا ينبغي ولا معلقة اللفظ ولا عرفه الجنس او الفصل من الجهة التي ينبغي ان يكون عليها ثم ان ينظر هل
هو صادق على المحدود فيعمس عليه المواضع المذكورة في باب العرض واما انه هل اورد الجنس فيعمس عليه مواضع الجنس
واما انه هل مساو فيعمس عليه مواضع الخاصة واما انه هل الصفة جيدة فيعمس عليه ما نذكره الان من المواضع
فاعلم ان من هذه المواضع مواضع متعلقة باللفظ ومنها ما يتعلق بمجاوزة الحد في مبلغ الكفاية ومنها ما يتعلق باهمال
الواجب لما تركه راسا او العدول عنه اما القسم الاول فمنها ان يكون اللفظ مشتركا اما لفظ الحد كما يقال ان الكون
مصير الى الجوهر فان المصير مشترك يتبادر منه الحركة الكائنة واما لفظ المحدود وهو رديء الا اذا كان لفظ الحد
ايضا مشتركا فيطابق معانيه معاني المحدود كما يقال في حد النور المشترك بين المحسوس والمعقول الذي هو النور
انه الكاشف بالاتصال للمدركات فان الكاشف ايضا مشترك يطابق معناه معنى النور ولكن لما كان انما يحاول في
كل حد محدودا معينا لم يكن هذا القول تحديدا ومنها ان يكون اللفظ استعارة لا سيما اذا كان مستعارا بالنسبة
الى معنى عام كان يقال عدل الشريعة المكيال او المقدار او المثال ومنها ان يكون اللفظ مختلفا غير معتاد كما
يقال بدل العين مظلة الحاجب وبدل الرجل معقد الشسع وموضع اخر قد وصل بهذه المواضع وهو انه هل يوجد حد
الضد من حد هذا ضده فان لم يوجد لم يكن ذلك حدا فان حد الضد ضد الحد ويمكن ان يجعل هذا موضع اثبات
للحد وابطاله ثم ان حد الضد وان كان لا يكتسب من حد ضده الا انه يلوح منه فيصلح هذا للابطال في العلوم والاثبات
في الجدل واما القسم الثاني فمنها ان يكون احد بدل الجنس شيء من المحمولات العامة كالموجود والشيء فيما لا يحتاج
الى ذلك لا كالمقولات او اورد الجنس البعيد لا على ان يكون جزء حد الجنس القريب الذي ليس له اسم فاورد وحده

اورد مع ايراده فيكون فضلا واشتمل الحد على التكرار ومنها ان لا يكون الفصل مساويا للمحدود في العموم بل يجعله
اخص وان كان بنفسه اعم كما اذا اخذ الابيض في حد الانسان فانه يخص بعض افراده وقد مثل له في التعليم الاول
بان يقال الحد للشيء انه حي مشاء ذو رجلين ذو اربع والظاهر ان الفساد فيه من اجل التناقض بالقوة لا لخصوصية
الفصل وتوجيهه ان يقال ان المحدود هو المستقل من الحيوان والحد حي مشاء ذو رجلين وذو اربع او ذو اربع
بمعنى انه ينقسم الى هذين القسمين فانه يكون الفساد من جهة ان الحيوان المستقل اعم من القسمين فيكون في
النسخة غلط ومنها ان يكرر معنى واحدا بان يكون التكرير في الحد او باعادة المحدود في الحد اما ان يكون بالفعل
او بالقوة اما الذي بالفعل فبايراد اسمين مترادفين كان يقال الحركة زوال وانتقال من مكان الى مكان فان
الزوال والانتقال بمعنى واحد والذي بالقوة فكقولهم الشهوة توقان الى اللذيذ فان التوقان هو الشهوة وايضا هو الميل
الى اللذيذ لا يقال فالاصح ان يقال الانسان حيوان مشاء ذو قائمتين فانه بعينه الانسان لانا نقول هذا انما يدل على
الانسان بالالتزام لا بالترادف والتضمن ومنها ان يكون الزيادة المخصصة هي النوع فيلزم مع التكرار التعريف
بالاخص كان يقال الحيوان جسم ذو نفس انسان فان الانسان نوع الحيوان والجسم ذو النفس يتضمن لما
واما القسم الثالث فمواضعه نذكر في الفصول الاتية الفصل الثاني في مواضع اثبات الحد وابطاله فمنها ان ينظر هل
يكون الحد بامور هي اعرف عندنا من المحدود واقدم بالطبع منه بان يكون مقومات لماهيته اذ لو لم يكن لماهيته حد
ولا شك ان هناك ما هو اقدم واعرف اذ لا بد له من مقومات وهو لا محالة حد الشيء فيلزم ان يكون للشيء
حدان وهو غير جائز ولا يكفي ان يكون اعرف عند شخص فانه ربما لم يكن اعرف في نفسه كما يعرف الخط بانه
الذي طرفه نقطة وايضا ربما كان اشياء كثيرة هي اعرف منه عندنا فيلزم ان يكون كل منها حدا وايضا ربما كان
شيء في وقت اعرف وغيره في وقت اخر اعرف فلا بد ان يكون مع كونه اعرف عندنا اعرف في نفسه ومن مواضع
التعريف بغير المقومات ان يعرف الشيء المحصل الذات المستقل الماهية بشيء غير محصل كان يعرف الصحة بمقابله
المرض فان المرض امر عدمي غير مستقل بل في العدم والبصر بعدم العمى واما التعريف بما ليس اعرف فعلى وجوه ثلاثة
الاول ان يكونا متساويين في المعرفة والجهالة كالضدين واما في العدم والملكة فيوجد الملكة في حد العدم دون العكس
وكذا في السلب والايجاب يوجد الايجاب في حد السلب دون العكس واما المتضايفان فلما كان كل منهما معقولا
بالقياس الى الاخر لم يكن بد من اخذ كل منهما في حد الاخر لكن لا اجزاء فلا بد به فانه يستلزم التعريف معا لا اعرف فلا
يقال في تعريف الحار انه الذي له حرارة فانه لا يفيد بل لا بد من اخذ احدهما من حيث انه ذات مسمى بهذا الاسم والاخر من حيث

من حيث الذات ومن حيث انحال كما مع الاول الحال التى يسمى بها العلام الاضافية بينهما فيقال الجار اى المسمى جارا
هو انسان هو ساكن دار تلاصق الدار الاخرى وحدها هو بعينه حد انسان آخر هو الذى يسمى جارا له والثانى
ان يكون قد اخذ الشىء فى حد نفسه على سبيل التضمين اما لانه قد اخذ فى الحد نوعه او جزء نوعه كان يقال ان
العدد الزوج هو المنقسم بنصفين فان النصفين من الاثنين وهو نوع الزوج فى المشهور وهو المنقسم بمتساويين ومن
فان المتساويين منه والنصف من الاثنين واما القرينة فالثالث كان يقال الشمس كوكب يطلع نهارا ام النهار انما يعرف
بطلوع الشمس والثالث ان يحد احد الامور المتساوية فى الترتيب تحت جنس واحد فى حد الآخر كان يعرف
الفرد بانه الذى يزيد على الزوج بواحد ومنها ان يغفل الجنس ويقتصر على الفصل كان يقال الجسم ذو ثلثة ابعاد
ومنها ان يغفل بعض الفصول وان كان المذكور مساويا فى العموم كان يقال الكاتب هو الذى يحسن ان يخط
فانه الذى يحسن ان يتعلم الخط ومنها ان يزاد شىء على انه فصل ولا يكون الا بالعرض كما يقال الطبيب هو الذى
يحدث الصحة والمرض فانه احداث المرض بالعرض ومنها ان يغفل الجنس القريب ويذكر البعيد ومنها
ان يهمل الفصل اصلا او يذكر غير الفصل مكان الفصل ويعلم عدم الفصلية بان لا يكون تحت الجنس فصل
آخر قسيم لذلك الفصل محصل كالجامع للبصر بازاء المفرق للبصر او غير محصل كغير الناطق بازاء الناطق وبانه
لا يدل الا على السلب المجرد كان يقال الخط طول بلا عرض فان طبيعة الجنس من حيث هى مسلوب عنها العرض
مثلا والا لم يكن الطول الا مع العرض فلم يزد قوله بلا عرض معنى على طول ويلزم ان يكون طبيعة النوع هى طبيعة الجنس
وهذا الالزام على اصحاب الصور لزوما شديدا لانه اذا كان الطول طبيعة جنسية فلا بد من ان توجد مفردة بلا عرض
ثم يقارنها طبيعة النوع اى الخط الذى هو طول بلا عرض ولا يلزمنا هذا فانا لا نرى للجنس وجودا الا فى ضمن
الانواع التى منها ما له عرض ومنها ما لا عرض له واذا نظرنا الى طبيعته من حيث هى لم يكن مشروطا بها معنى آخر
من كونها مع عرض او لا معه ولكن لها بالقوة ان تكون مع عرض وذلك اذا طابقت النوع الذى له عرض
وان يكون بلا عرض وذلك اذا طابقت النوع الآخر واما الخط فليس له بالقوة ان يكون مع عرض لا يقال
فليكن المراد من عدم قولنا بلا عرض ان لا يكون له عرض لا بالفعل ولا بالقوة فيصح الكلام على راى اصحاب الصور
ايضا لانا نقول انما الكلام فيما اذا اريد مجرد السلب لا هذا المعنى فانه فى الحقيقة معنى ايجابى مقابل للكون مع
العرض وبالجملة فكما ان الفصل الايجابى ايجاب لانه فى الطبع كذلك السلب لا بد من ان يكون سلبا
لازما فى الطبع فيكون بالحقيقة راجعا الى امر ايجابى ولكن العدميات تحد بالسلوب كما يقال ان السكون عدم الحركة

فيما من شانه الحركة فان قيل فاذا كان فصلها السلوب مع القوة على الايجاب فاى فرق بينه وبين الطبيعة
الجنسية قلنا الفرق كبير فان القوة التى فى هذا الفصل على شىء غير الذى عليه قوة الجنس وفى شىء غير الذى
هى فيه فان هذه القوة على الحركة مثلا وفى الموضوع للسكون والتى فى الجنس فى نفسه وعلى طبيعة النوع لا
اى على عدم الحركة الموصوف او على هذه القوة ومنها وضع النوع مكان الفصل كما يقال ان الشتم
من استخفاف فان الاستخفاف نوع من الشتم فان الاستخفاف قول يؤذى المخاطب يدل على قلة خطره و
الشتم قول مؤذى المخاطب يدل على عيب فيه وقلة الخطر من انواع العيب ومنها وضع الجنس مكان الفصل
كما يقال الفضيلة ملكة محمودة فان المحمود جنس الفضيلة فى المشهور واما نسبتها الى الملكة فيمكن ان يقال
فى المشهور انه فصل وذلك جنس فان كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالمنقسم بمتساويين واما
لا يجوز العكس لان المحمود ليس بمقول من المقولات ولا نوعا من انواعها ولا يدل على ذات شىء بشركة او عموم
ليصلح لان يكون جنسا بل انما يدل على امر يستفاد منه الاثنية ومنها ان يؤتى مكان الفصل بامر عرضى
يجوز ان يفارق فى الوجود او فى الوهم ومنها ان يؤتى مكانه بامر شخصى بل الشخص عن الاشخاص كان يقال
فى جواب زيد اى شىء هو هذا فان الفصل لا بد من ان يقال فى جواب اى شىء واى شىء سؤال عن امر ذاتى
عن المسؤول عنه من الاغيار والامور الشخصية لا يكون ذاتية وداخلة فى ماهية الشىء وشيئيته فسواء قيل
اى شىء الانسان او اى شىء زيد كان الجواب ناطق نعم لو قيل ايهما زيد صح هذا لان اى تقرن بالاشارة
فجاز الجواب بالاشارة ومنها ان يكون الجنس محمولا على الفصل سواء كان الفصل بسيطا او منطقيا
وما ظن من جواز حمله على المنطقى غلط ويدل عليه ما فى التعليم الاول فى بيان هذا من انه لو كان الجنس محمولا
على الفصل لكان حيوان غير الحيوان الجنس محمولا على الانسان بل حيوانات كثيرة اذا كانت هناك فصول
كثيرة فانظر فى ان مراده الفصل المنطقى ومنها ان يكون النوع او ما هو محمولا على الفصل حملا كليا فانه لا
بد من ان يكون الفصل مقولا على اكثر من النوع على الوجه الذى علمت ولو كان كذلك لكان الجنس ايضا
مقولا على الفصل فيكون النوع فصلا للفصل عن مشاركاته فى الجنس ومنها ان يكون الفصل اقدم من الجنس
فان الجنس وان كان يظن به انه يجوز ان يكون بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه فيجوز ان لا
يكون الجنس اقدم وجودا الا انه لا يجوز البتة ان يكون الفصل اعم مطلقا منه بل لا بد من ان يكون الفصل
بالقياس الى الانواع التى تحت الجنس ابدا بعد الجنس فانه لا يوجد الا فى بعضها ومنها ان يكون الفصل فصلا

جنس ما بين الجنس ومنها ان يوخذ اسم عرضي فصلا لجوهر من الجواهر فانه لا يجوز ان يفارق جوهر جوهرا في
الذات الا بامر جوهري واما نحو قولنا ان الحيوان مشي وسبح مائي فلسنا نريد به السبح والمشي بالفعل بل ما دل
على القوة التي بها يصير الحيوان لا يعيش الا في الماء او في البر على ان هذه فصول مشهورية لا حقيقية ثم انه قد صح في هذا الفن
من التعليم الاول ان فصول الجواهر لا تكون في موضوع البتة فبطل ظن من ظن ان المراد بكون فصول الجواهر جواهرا انها
بالنسبة الى النوع لا تكون في موضوع ومنها ان يكون الماخوذ فصلا انفعالا واستحالة فان الفصل مما يقوم الحقيقة
ثبت والاستحالة مغيرة الشيء على ان كثيرا من الاستحالات يوجب تزيدها فساد الجوهر كالسمك فانه اذا زاد في الماء صار
الفصل الثالث في مثل ذلك من المواضع فمنها ان الامور المضافة يجب ان يكون فصولها مضافة اذ لا يمكن ان يكون شيء
ليس من مقولة المضاف محمولا على ما هو من مقولته ومعطيا له اسمه وحده وما لم يكن كذلك لم يكن فصلا لا يقال نحن
نرى المضافات البسيطة توخذ في حدودها فصول غير اضافية كما يقال ان المشابهة موافقة في الكيف والمساواة موافقة
في الكم ونحو ذلك واذا كانت الاضافات البسيطة كذلك فبالطريق الاولى الاشياء المضافة لانا نقول ليس الفصل في
نحو ذلك هو نفس الكيف او الكم او نحوهما بل الفصل هو في الكيف وفي الكم وهو بمعنى الكون مقولا بالقياس اليها ولا
يتوهم من هذا ان اصل العلاقة الاضافية الى ذات الكيف او الكم او نحوهما بل انما طرفا الاضافة الموافقتان الثابتان في
الكيفيتين والاثنان لا يكون للكيف ماهية غير القياس الى شيء وكذا الكم وليس كذلك ومعنى قولنا بالقياس في هذه
الاضافات ان وجودها بالقياس واما بها فانما هي نفس القياس كما عرفت هذا في الاضافات الحقيقية البسيطة
واما فصول الاضافات المشهورية فهي ايضا لا تخلو عن اضافة فيها فالعلم سواء كان من الاضافات الحقيقية او المشهورية
فالنظري والعملي منه ايضا مضافان وكذا النحو الذي هو نوع منه فانه احدث المنحوتات علما بما يعرض اللفظ من جهة كذا
وكذا ولا يحذونه كون اضافة هذا الفصل بعين اضافة الجنس الذي هو العلم على انها تغايرها بالتخصيص فان المضاف
اليه العلم كان كل شيء وهاهنا شيء مخصوص ومن المواضع انه اذا كان لشيء اضافتان الى شيئين احدهما بالحقيقة والاخرى بالعرض
فاذا حد لزم ان يحد بالاضافة الى ما ينبغي ان يكون وعلى الجهة التي ينبغي كان البصر له اضافة الى المبصر واخرى الى البصير
فاذا حد لزم ان يوجد حاله ثانية فانها التي له بالذات فان البصر ليس بصرا لانه الذي يتمكن به من تحقيق المبصر بالنظر ولا يحد
في ان يكون بصرا لا يكون العلم به وان كانت الاضافتان كلتاهما لازمتين للذات لزم اخذهما في التعريف كما انه لو كانت اضافة
البصر الى المبصر والى البصير لازمتين لذاته لزم ان يوخذ في حده كلتاهما وكذا لا يجوز اذا حد الشيء من جهة الاضافة ان يحد
من جهة الذات كان يكون قد طرا واحد ان يحد الكيال من حيث هو مكيال فقال انه جسم مجوف ومنها ان يوخذ الجنس

ثم طبع البديع لو عرضا على اصله الذي بخط

او الفصول ما ليس باول بدلا عن الاول كان يحد الفهم بانه ملكة استعداد بها الانسان او النفس نحو سرعة ادراك ما يرد عليه
او عليها فانها اولا ملكة القوة الفكرية التي للنفس ثم توسطها للنفس ثم للانسان ومنها ان يورد جنس الشيء او فصله من جهة
حاله على اثر فيه ولا يكون في ذلك الشيء كان يقال ان النوم ضعف الحس ولو كان كذلك لكان النائم هو الحس او يقال الشك
تساوي الافكار ولو كان كذلك لكان الشاك هو الافكار بل ضعف الحس سبب النوم وتساوي الافكار سبب الشك
ومنها ان لا يختلف الحد والمحدود في الزمان ولا يتجه الحد من الزمان ما يخالف مقتضى المحدود كان يقال الحي غير مائت الآن
ان الذي هو غير مائت بالطبع ربما لا يكون حيوانا فان الشيء كذلك في كل وقت وكل ما مضى من المواضع المتعلقة باختلاف
الزمان جار هنا وكذا كل موضع يتعلق بابطال الوجود على الاطلاق جار فيما نحن فيه ومنها ان يكون قول الغير الذي
جعل حدا يجعل الشيء اكشف في المعنى واحق به فانه لا يكون الماخوذ حدا حقا كان يقال في حد العدالة انها قوة على قسمة الامور
بالسوية فانه لا شك في ان ارادة فضل القسمة بالواجب اقوى على عدل ولا شك ان بينه وبين ملكة القوة فرقا تاما
يكون هذا اكثر عدلا او يكون القوة اكثر عدلا لكن الثاني باطل ضرورة فتعين الاول فبطل الحد ومنها ان يختلف الحد و
المحدود في قبول الشدة والضعف اما بان يكون احدهما يقبلهما دون الاخر او كلاهما يقبلانهما لكن لا يذهبان معا كان يحد
العشق بشهوة الجماع فان العشق كلما اشتد نقصت شهوة الجماع ومنها ان يكونا بحيث ما يقال عليه الحد اولى يقال عليه
المحدود اكثر او بالعكس كما يحد النار بانه الطف الاجسام والمنبسط من الوقود اكثف من نار الرقيق مع انها اولى بالنارية
منها والفرق بين هذا وما قبله انه فيما قبله لا يحمل الحد بوجه على المحدود وهنا يحمل ومنها ان يكون المحدود في شيئين على السوية
ويتفاوت فيهما الحد كما يكون النار في الرقيق والبسيط على السواء واللطافة فيهما مختلفة الفصل الرابع في مثل ذلك من المواضع منها
ان يدخل في الحد امران لا يجتمعان معا شيئا واحدا ويكون احدهما كافيا في بيان معنى المحدود كان يقال الحسن هو اللذيذ عند
السمع واللذيذ عند البصر وان الموجود هو الذي يمكن ان يفعل وان ينفعل فانه يلزم ان لا يكون اللذيذ عند البصر وحده واللذيذ
عند السمع وحده حسنا وان لا يكون الامر الذي لا ينفعل موجودا لكن ليس كذلك فاحد الامرين كاف في التحديد وهذا الموضع نافع
جدا لان كثيرا من الناس يحدون من طريق القسمة وهم لا يشعرون انه ليس بتحديد نعم القسمة معونة في الدلالة على المعنى المطلوب
فانها كالعلامة عليه والبيان بها بيان بالخاصة وهو بيان ضعيف ومنها ان لا يوافق المدلول عليه بالحد المدلول عليه باسم المحدود
كان يكون المدلول عليه باسم المحدود مضافا الى النفس كالعلم او الجنس كالنحو ولا يكون المدلول عليه بالحد كذلك او يكون المضاف
اليه فيهما مختلفا او يكون قد اغفل ما اليه المضاف او اغفل الذي هو الاصل والغاية في الاضافة كان يقال الشهوة شوق الى اللذيذ
ولا يقال الى اللذة فان اللذة هي الاصل والغاية واللذيذ انما يطلب لاجلها ومنها ان يحد بدل الغاية التي ينبغي ان يوحد في

الآن ولم يكن يجوز ان يحد بانه الآن موصوف
بانه غير مائت

الحد المصير اليها كان حدا صناعيا للبناء واما الملكة فتحريك الاجزاء كالطين واللبن الى الاجتماع ولا نقبل انها ملكة لان توجد البناء
بالفعل فان البناء انما يكون بناء اذا حصل البنى وفرغ منه وقد يعاند بانا نطلب اللذيذ للالتذاذ لان ينقطع الالتذاذ
والتحقيق ان الغايات منها ما هي امور مستقرة كحصول العلم ومنها ما ليس كذلك فما كان من الاول لم يكن يحصل الغاية ما
تم ولم يستقر وما كان من الثاني فوجوده الغير المستقر هو الغاية والالتذاذ ليس توجها الى غاية بل هو نفس الغاية ومن
قبيل القسم الثاني والاولى بها بوجه بان يكون هناك استحالة ما ليس بالتذاذ منتهية الى الالتذاذ ومنها ان يكون المثبت الحد
مقدارا وكيفا واين ونحو ذلك فيغفل ذكره في الحد كما يحد محب الكرامة بانه الذي يشتهي الكرامة والفاجر بانه الذي
يشتهي اللذة فان كل احد يشتهي الكرامة واللذة وانما خص بهذين الاسمين من يحبهما جدا وبلغ ما وكذا من قال
ان الفيل هو ظل الارض ولم يبين اين ومتى وماذا وباي مبلغ وكذا من قال ان الزلزلة حركة جزء من الارض ولم يبين كم
وكيف وكذا من قال ان الارادة انبعاث شوق نحو الخير ولم يقل نحو الخير في الظاهر والفرق بين هذه الزيادة والزيادات السابقة
ان هذه تخصص وهذه كلها تعود الى اغفال فصل من الفصول ومنها انه يجب ان يكون حدود الصفات تشتمل على
حدود الموصوفات مثلا اذا حد العلم فيجب ان يحد بالقوة العالمة والتعلم والمعلوم فانه لم يشتهر هذا فقد اخطأ الحاد كما انه يعرف
اللذة بانها نفع حسي ثم لم يكن اللذة شيئا ولكن الامر بالعكس ولكن العكس غير لازم في الحقيقة كما عرفت فيما سبق وكذا الامر
في المتقابلات والنظاير والتعاريف وكذا اذا كان الجنس مضايف جنس فلا بد من ان يكون النوع مضايف نوع
ذلك المضايف مثلا اذا كان الاعتقاد الكلي بازاء المعتقد الكلي فاعتقاد ما بازاء معتقد ما وقد يعرف ان حد المضاد
الحد والملكة يؤخذ في حد العدم من غير عكس وكذا الايجاب والسلب ومنها ان يعتبر الصورة التي هي باعتبارها في
حدود الاعدام فلا يقتصر في حد العمى على عدم البصر بل لا بد من ان يكون عما من شانه البصر وان يعتبر الزمان الذي فيه يبصر العضو
الذي يبصر بالفعل ايضا الفصل الثاني في مثل ذلك من المواضع ومنها انه لا بد من ان يطابق الحد المحدود فيحمل الا كما يقال في حد الانسان
مثلا انه حيوان ناطق مائت ثم يعدون المثال الافلاطوني غير مائت ولا كالحدود التي يؤخذ فيها الفعل والانفعال فان المثال
الافلاطونية لا تفعل ولا تنفعل ومنها انه ربما كان المحدود يقال على اشياء من جهة اشتراك الاسم والحد يطابق جميع تلك
المعاني ايضا باشتراك الاسم فيظن ان ذلك متواطئ وان القول حد وليس الامر في الحقيقة كذلك كما انه يحد النور على
وجه يعم النور الحسي والهدى فيقال هو الذي يصاب بحقيقة الشيء الخفي فان الخفي يقال بالاشتراك على المظلم والشيء
الخفي والمجهول وقد يكون الحد عاما للمعاني لا باشتراك الاسم بل بالحقيقة ولكن لا يكون حد الكل منها وذلك كما ان يقال
النبات انه حي لاشتماله على قوة التغذي فيقال الحيوان على ما يعم ثم يحد بانه الذي له حيوة اي قوة تغذية فان هذا صادق

عليها حقيقة ولكن ليس حدا لها فان الحيوان ليس حيوانا لان له قوة التغذي بل لانه جسم ذو نفس حساس متحرك
بالارادة ومنها انه اذا كان المحدود من الامور المركبة وجب ان يكون اذا سقط من اجزاء الحد ما يخص بعض اجزاء المحدود بقي
الباقي حدا للباقي كما انا اذا حددنا الانسان العالم قلنا انه حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الاشياء فانا اذا
حذفنا قولنا نفسه الخ الذي هو حد العالم بقي الباقي حد الانسان ولا كذلك اذا قلنا في حد الخط المتناهي المستقيم انه
نهاية سطح له نهايتان ووسطها يستر نهايتيها فان قولنا نهاية سطح له نهايتان حد للخط المتناهي واذا اسقطنا
لم يكن الباقي حد المستقيم فان المستقيم الغير المتناهي لا نهاية له ولا وسط ومنها انه اذا كان المحدود مركبا فلا يجوز
ان يوتى في الحد باسمي البسيطين بعينهما او بمرادفيهما بل لا بد ان يوتى لكل منهما بقول يكون حدا له او للاخر فقط ويوتى
باسم الاول بعينه او بمرادفه الاوضح او يوتى بحد الخفي منهما والآخر يذكر باسمه او بمرادفه فلا يصح ان يقال الانسان العالم
انسان عالم او بشر متحقق بل اما ان يقال حيوان ناطق مائت متصور لحقائق الامور او يقال انسان متصور لحقائق الامور
فمن قال في حد الحجر الابيض انه الجماد الثلجي الحس وكذا من قال في حد العدد الفرد انه عدد ذو وسط فان ذو وسط لا يصلح
حد الفرد فان الخط والسطح والجسم ايضا ذو وسط بل لا بد من ان يقال عدد ذو وسط عددي او العدد الذي هو عدد ذو وسط
وكذا من قال اسم الجزء الاول بمرادفه وحده وترك الاخر ولكن هذا انما يعاب على الاطلاق في المشهور واما في التحقيق
فيجوز ان يكون الاول هو الحق ولكن الاكثر ان الاول لكونه عاما مخصصا بالثاني معروف مفروغ عنه وانما يجهل الثاني في
منها ومنها ان يكون المحدود موجودا محدا بما يستحيل وجوده كان يقال ان المكان هو الخلاء المتميز والبياض هو اللون المخالط
بالجسم فان اختلاط اللون بالجسم محال ومنها ان يوخذ في الحد اضداد فانه لا يصح في شيء من المضافات اليها او بعضها
كما يقال الطب هو العلم بالموجودات ولا يكون بشيء منها او بكلها ومنها ان يورد لشيء حد ولا يكون في الحقيقة حده
بل حده مركبا مع الغير كمن يحد الطب بانه الذي له ملكة ازالة الامراض كلها فانه حد الطبيب الماهر ومنها انه يراد في حد الشيء
موثر لذاته ما يحصل موثر الغير كمن يحد العدالة بانها حافظة السنن فانه ليست العدالة السنن بل السنن للعدالة وربما
كان الشيء موثر النفس ولغيره معا كالصحة فاذا حد من كل جهة لزم رعاية تلك الجهة في الحد الفصل الثالث في مثل ذلك
منها ان يكون المحدود مجموع اشيا فيذكر تلك الاجزاء في الحد على سبيل العطف كان يقال العدالة عفة وشجاعة وحكمة
فانه اما ان يراد الاكل واحد منها حتى يكون المعنى انها العفة وانها الشجاعة فان حمل الحد حينئذ مفاحة والاسم الذي في حكمه
يكون بالالف واللام في لغة العرب فان المفهوم من النكرة انها عفة ما وشجاعة ما وهم امثالها منها لا خصوصها
اما ان يراد انها العفة التي هي الشجاعة التي هي الحكمة كما لو اريد مثل ذلك في حيوان ناطق مع ان هذه العبارة بعيدة جدا عن

وانما الحكم

هذا المعنى واما ان يراد بالواو معنى مع او يبدل بها والكل فاسد اما الاول فلانه يلزم ان يكون العفة بلا شجاعة وحكمة
عدالة وكذا الشجاعة وكذا الحكمة ويلزم ان يكون كل من الفجور والجبن جورا فيلزم ان يكون العدالة التي هي عفة بلا
شجاعة جورا واما الثاني فلان شيئا من هذه الاجزاء لا يحمل على الآخر واما الثالث فلانه يكون المعنى ان العدالة هي
نوع من العفة وهي العفة المقرونة بالشجاعة لا المجموع منها فالذي ينبغي ان يقال ان يقال انها مجموع هذه الاشياء
بل نقول ان المركب على ثلثة اقسام منها ما ليس فيه الا اجتماع الاجزاء كالاربعة ومنها ما فيه زيادة داخلة في التركيب
كالبيت ومنها ما فيه زيادة تابعة للتركيب خارجة عنه كالمزاج فحد الاول يكفي فيه ما ذكرنا واما الآخران فلا بد في حدهما
من التعرض لتلك الزيادة ومن المواضع ان يحد الشيء باجزاء لا يمكن اجتماعها كان يقال السطح خط وعدد او الجسم مؤلف
من الاجزاء التي لا تتجزى ومنها ان يكون الكل يستدعي محلا او مكانا وكل من الاجزاء او بعضها استدعى محلا او مكانا آخر
كان يقال الابصار لون وادراك فان محل اللون غير محل الابصار وكذا غير محل الادراك ومنها ان يكون الاجزاء التي اخذت
في الحد بحيث اذا ارتفعت لم يرتفع الكل ومنها انه اذا تركب الشيء من متقابلين كالخير والشر فهو دون الخير مثلا في الخيرية
ودون الشر في الشرية ومنها انه اذا تركب شيء مثلا من خير وشر والخيرات احمد من الشر شرية فالمركب يكون اشد خيرية
منه شرية وهذان الموضعان انما تمامان في المركب الذي لا يكون فيه سوى الاجتماع والا فربما وجب الامتزاج شيئا آخر
ربما جعل جزء الخيرين خيرا وجزء الشرين شرا ومنها انه يجب ان يكون حد الكل بحيث لا يصدق على احد الاجزاء والا كان
الكل عين جزئه ومنها ان يكون [illegible] مطلقا في حد الشيء العيد وجب ان يتعرض لانه في اي محل واي زمان وان المجتمعين باي
حال فلو قيل في حد الشجاعة انها اقدام مع فكر صحيح لم يكن تاما لانه يتناول الطبيب المقدم على المعالجات وغيره بل لا
بد من بيان انه بالنسبة الى ماذا وربما اوردت العيد بين شيئين احدهما سبب الآخر او غاية له ولا يكون داخلا في ماهية
المحدود كان يقال الغضب هم مع توهم استخفاف فان توهم الاستخفاف سبب الغضب او يقال الرمي ارسال السهم مع اصابة
الغرض فان الاصابة غاية للارسال ومنها ان يوجد الجمع مكان المجموع كان يقال الحيوان تركيب نفس وبدن فيه ان التركيب
وجعل تركيبا لهذين باي تركيب وكيف هو ثم ان بازاء كل تركيب تحليلا وليس بازاء الحيوان تحليل ومنها ان يكون
الشيء نسبة الى ضدين على السواء فاخذ في الحد نسبته الى احدهما دون الآخر كان يقال النفس جوهر قابل العلم مع انها قابلة
للجهل المضاد للعلم ايضا على السواء ومن مواضع ابطال الحد ان ينظر هل يرتفع جزء من اجزائه فان ارتفع ارتفع الكل فلا
يكون حدا ومن ذلك الاستكشاف عما [illegible] حتى تبين انه صواب او خطأ ويبين موضع الخطأ واذا بان الصواب
فهذا الذي هو مكشوف الصواب هو الحد دون الاول **المقالة الثالثة** في المواضع التي تنفع في اثبات ان الشيء هو هو حد

او غيره او ابطاله فانه مع انه مقصود لذاته نافع في الحدود ايضا ثم الواحد يقال على عدة معان واجمعها باسم الواحد انه لا
ينقسم بالعدد بالنظر الى ذاته سواء لم يصدق على كثيرين بل كان واحدا بالشخص او كان معنى عاما مقولا على عدة
موضوعات فاذا قيل ان العدالة والشجاعة هل هما واحد كان المراد هل هما ذات واحدة اي هل العدالة هي الشجاعة
بعينها لا انهما هل هما شخص واحد او تحت نوع واحد او جنس واحد فمن المواضع موضع التصاريف فانه ان كانت
العدالة هي الشجاعة كان العادل هو الشجاع ومنها مواضع النظائر والمتقابلات والكون والفساد وكذا ان لم يكن
ما هو اولى ان يكون هو هو فما ليس باولى كذلك وانه كان كل منهما في ترتيب افضل واكثر من كل اعتبار مذكوره فهما
واحد وان كان احدهما اكثر من الآخر فهما غيران واما اذا كان كل منها افضل من كل اعتبار مذكورة ولم يكونا في ترتيب واحد
فلا يكونان واحدا كالحيوان والانسان اللذين كل منهما افضل من كل الاجسام الكائنة الفاسدة لكن احدهما اقوى
الآخر وقد يعاند هذا الموضع بان الخارج ابدا اعلى من جميع الاجسام المتحركة بالاستقامة وكذا المتخلخل جدا طبيعيا واحدا
الا بالموضوع والجواب انها ليست كذلك الا اذا اعتبرنا القياس الى الموضوع فانا اذا اعتبرنا الخارج ابدا من حيث هو خارج ابدا
لم يكن اعلى من كل ما عداه فان من جملة ما عداه المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا وليس باعلى منه ومن المواضع ان ينظر
هل ما قيل انه هو هو هو الذي هو هو وهو للاثبات والابطال وايضا هل يختلف في الاحوال العارضة وهل يرتقيان الى
مقولات مختلفة وهل فصولهما واحدة وهل يتلازمان الاكثر فالاقل معا وعلى نسق واحد وهذه كلها للابطال
ايضا هل اذا ضم كل منهما الى ثالث حصل عين المجموع من الآخر وذلك الثالث وكذا هل اذا نقص من كل منهما شيء
خاص كان الباقي منه عين الباقي من الآخر اذا نقص منه ذلك الشيء وايضا هل يتوبان في لزوم موضع او دفع
وايضا هل يختلفان في المحمولات او في الجنس او في النوع وكل موضع ينفع في ابطال الحد واما ما ينفع في اثباته فلا
وهو طا **المقالة الرابعة** تشتمل على اربعة فصول **الفصل الاول** في وصايا السائل في المقدمات التي يوردها لما فرغنا من حد الجدل
المقدمات الخاصة به وبيان الآلات التي للجدل تجري منه الآن ان نظر في كيفية الاستعمال وقد عرفت حال السائل المجيب
والمحل المحل والفرق بينهما وان عمدة المجادلة هي السؤال وعليه تبنى الجواب فلنقدم وصايا السائل على وصايا المجيب
فنقول ان عمدة ما على السائل ثلثة الاول ان يكون قواعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة والثاني ان يكون قادرا على
نفس كيفية التوصل الى تسليمها وكيفية التشنيع على منكرها والثالث ان يصح بما ادعى في نفسه مخاطبا به خصمه والاول فيما
يشارك فيه الفيلسوف الجدلي بخلاف الثانيين فانه لا حاجة له الى تسلم ولا الى اخفاء النتيجة وتبعيد المقدمات عنها
بل كلما كان الانتاج اوضح كان اليه آثر ثم القضايا التي يورد عليها الجدلي ضرورية وغير ضرورية فالضرورية ما يحتاج في نقل القول

فالعادل هو الشجاع فكذا الشجاع كان العادل هو الشجاع لا بالعرض فالعدالة هي الشجاعة

او لزوم محال او رفعه نفعه ابطال الموهوم

الموجب للمطلوب من قياس او استقراء وغير الضرورية لا يورد الا لاحد اغراض اربعة الاول الاستظهار في الاستقراء والقسمة
لا يقال ان الاستقراء ان كان منتجا كان قولا بعد حصول المطلوب فكيف يكون المنتج لغير ضروري وكذا القسمة
تستعمل في المقاييس المتصلة فلا يكون منتجا ايضا من غير الضرورية لانا نقول ان الاستقراء قد يستعمل لاثبات
المطلوب وقد يستعمل لتصحيح المقدمات الضرورية وقد يستعمل للاستظهار بان لا يكون المقدمات بعيدة عن
التسليم ولكن يكون مع الاستقراء اقرب اليه وكذا القسمة وربما اوردت لتحسين الكلام كما يقال ان العلم يكون اشرف
من علم اما لقوة برهانه او لشرف موضوعه او لشرف غايته الثاني بسط القول لاجتلاب التصديق والتسليم بتكثير
الكلام او التعجب من ينكر ما اخذه او بايراد الامثلة او الاستشهاد باقاويل الناس او تبديل العبارة بعبارة اخرى
كما هو عادة الفصحاء او باستمالة المخاطب الى التسليم اما بمدحه ونسبته الى الانصاف وذمه ونسبته الى ترك الانصاف
وهذه المواضع وان كانت خطابية وسوفسطائية الا انها ربما احتيج في الجدل الى الخطابة والمغالطات الثالث اخفاء
النتيجة بخلط المقدمات الناقصة بالقضايا الغريبة الرابع ايضاح المطلوب وكشفه فاعلم ان وصية السائل باعتبار
الوجه الاول اعني الاستظهار في الاستقراء والقسمة هو ان لا يذكر المقدمة الضرورية اولا فربما لم يسلم بل اما ان يبدأ
الاعم منها ان اراد عقد القياس او الاخص منه ان اراد الاستقراء او المساوي له ان اراد التمثيل كما انه اذا كان المطلوب
تسليم ان العلم بالاضداد واحد فقال هل العلم بالمتقابلات واحد وهل العلم بالحار والبارد او بالرطب واليابس واحد
او هل العلم بالمتنافيين واحد ووصيته باعتبار اخفاء النتيجة ان يبدأ بابعد المقدمات عن النتيجة ولا يسال عن
المقدمات على الترتيب ولا يذكر نتيجة ما تسلمها من المقدمات وان كانت بعيدة عن النتيجة المطلوبة وربما نفع في الاخفاء
تبديل الشيء بنظيره او بشيء من تشاريفه وينفع في ذلك ايضا لاخفاء المطلوب تسليمه اي من طرق النقيض بان اظهار
غير المطلوب في معرض المطلوب ليتوهم انه المطلوب فيتسامح في تسليمه ويسلم نقيضه لا سيما اذا كان النقيض هو المشهور
او اشهر ومن وصيته باعتبار جلب المخاطب الى التسليم ان يسلم المقدمات التي هي غير المطلوب ولكن يحسن الانتقال
منها الى المطلوب ومن ذلك ان يسال ما يسال على سبيل التردد والتشكك كانه يتعلم ويسترشد ولا يريد الجدال والمغالطة
ومن ذلك ان يقول اجمع الناس على ذلك او جرت العادة بها ونحو ذلك ومن ذلك ان يقول اجمع الناس على ذلك او
جرت العادة بها ونحو ذلك ومن ذلك ان لا يظهر حرصا شديدا على تسليمه بل يتخطاه سريعا ثم يعود اليه بتلطف ثم
الجدليون متفاوتون فمنهم متعسرون ومنهم سمحاء بالتسليم امتثالا واظهارا لانهم يقدرون على التخلص من اي نحو كان
فالاولون ينبغي ان لا يسلم منهم العمدة في اثبات المطلوب بادي الامر فانهم في بادي الامر اعسر منهم بعد طول الكلام واما

الاخرون

الاخرون فينبغي ان يسلم منهم العمدة اول الامر فانهم ثم سمحاء الفصل الثاني في وصايا السائل في احوال القياس والاستقراء
وبيان ما يسهل وجدان القياس عليه وما يصعب اعلم ان الاولى بالقياس الجدليون والاولى بالاستقراء الذين هم
اشبه بالعوام ولا بد من ان يكون للمعنى المشترك بين المسميات اسم ليمكن السائل الانتقال الى القضية الكلية والجواب
يتمكن من ايراد نقض فانه يعلم انه يورد حرفا يصدق عليه اي معنى احتج النقض فاذا كان للمعنى اسم واستقرأ السائل
واثبت منه المطلوب لم يكن للمجيب ان لا يسلم المطلوب ويقول ان الحكم فيما استقرأت ذلك واما فيما سواه فليس كذلك
لان الاستقراء يكفي في اثبات المطلوب في الجدل فانه لا يلزم فيه الا ما يفيد المطلوب بحسب المشهور لا بحسب نفس الامر
الا ان يكون مدعيا في اول الامر ان هذا الواحد المختلف فيه حكمه مخالف لحكم ما سواه فح لا يكون الاستقراء عاملا عليه
وبعد ذلك ليس له الا ان يأتي بالمناقضة والمناقضة باشتراك الاسم رديئة كان يناقض قولنا كل حيوان حساس بان هذا
المصور حيوان وليس بحساس اللهم الا اذا كان قد يخفى في المشهور ان الاتفاق في الاسم دون المعنى فانه ح يروج المناقضة
ثم انه ان نوقض الاستقراء فراى المجيب المخصص بعد اخراج امارة النقض كافيا في اثبات المطلوب يتعلق به ولا عليه
كان يحكم اولا بالاستقراء بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فنوقض بالتمساح فقال انما اردت الحيوان
الماشي البري وبعضهم منعوا من ذلك هذا واستعمال المستقيم في الجدل اولى من الخلف فانه اذا اورد الخلف
لزم ان يلزم اولا محالا ثم يستعمل منه الى المطلوب فربما لم يسلم الخصم استحالة المحال لعلمه بانه يؤدي الى تسليم ذلك الامر
فيبطل سعي السائل ويحتاج الى ان يبين استحالته فان لم يتمكن من ذلك لم يسالف ببطلان سعيه وان تمكن فكان
يمكنه ان ياخذ اولا نقيض المحال ويقرنه بالمقدمة الاخرى على طريقة القياس المستقيم وكان ينتج المطلوب بالاسهل
ويجتهد من غير ان يفطن السامع الى قصده لا سيما اذا اخفى النتيجة ثم لا يجوز استعمال الخلف اذا كان نقيض المحال ابعد
الى الذهن من المؤدي الى المحال او كانا متساويين في السبق ولعلك تعلم ان مرادنا بالمحال هنا الشنيع فانه هنا يعد محالا
بعد المشهور هذا هذا ومن وصايا السائل انه اذا ادعى المقدمات الكلية جعلها محفوفة بالاحترازات التي يدفع عنها
المناقضات واعلم ان من المسائل ما يشتمل على القياس والنتيجة معا كان يقال اليس اذا كان كذا كذا وكذا كذا
فكذا كذا وهذا الطريق ينبغي ان يحترز فانه يكشف عما بين المقدمات والنتيجة من المناسبة الا مع جماعة اذا راوا
ان القياس ينتج رأوا تسليمه واجبا ومن وصاياه ان لا يظهر حرصا على تسليم ما يتسلمه كما عرفت فانه يوجب
لجاج المجيب ويدل على عجزه وانه فقير الى تسليم هذا الشيء وانه لو لم يسلمه لانقطع بل اذا راه يتعسر يعدل الى شيء اخر
ثم عاد اليه بتلطف ومن وصاياه ان لا يكثر السؤال بعد السؤال والتسلم بعد التسلم فانك قد عرفت ان مقدمات

المطالب الجدلية لا مذهب بعيدا فهذا اما خارج عن الجدل الى التعليم واما هادى سفل الزمان بما لا يفيد هربا
من ظهوره قصوره و توقعا لان يسمع نتيجة سد كرما يعتمد عليه فى اثبات مطلوبه ومن وصاياه ان لا يكون
فى مسئلة سوال عما هو ولا عن اى شىء هو كما عرفت سابقا الا على الوجه الذى عرفته ايضا وهو ان يكون
لاستكشاف لفظ استعمله صاحبه واكثر هذا المجيب ويقلب السائل الى المطلب بان يقول هل هذا حده كذا او يقول
ان لم يكن هذا حده كذا فحده ما هو وان لم نفهم هذا المعنى من هذا فالذى نفهم منه هذا ومن الامور ما يصعب القياس
عليها لانها من احوال الاوايل لا يقاس عليها الا بعد تحديد تلك الاوايل فيفتقر الى تسلم حدودها وتسلم الحدود صعب
لان السوال عن الماهية كما عرفت ليس بجدلى الا على ذلك الوجه وهو معرض لعدم التسليم فربما لا يسلمها فيفتقر الى اثباتها
واثبات الحد صعب جدا وابطاله سهل جدا على ان الاوايل انما يرتسم فى الاكثر بما تاخر عنها وما تاخر عنها امور كثيرة
ليس بعضها اولى من الادخال فى رسمها من الباقى وايضا ربما كان فى الحدود ما يشوش من وقوع الاسماء المشتركة فيها
فيعسر فهم نفس الحد ولانها من احوال الامور القريبة من الاوايل التى يعد بالاوايل بمسلك واحد ليس الا فانه اذا كان
الوصول الى شىء بمسلك واحد كان الوصول اليه اعسر مما له مسالك فوق الواحد ولانها بعيدة جدا عن المبادى فان
تحديدها ايضا صعب لوجود كثرة المذاهب من المبادى اليها وطولها واختلاط بعضها ببعض بحيث يتعسر تمييز الصحيح
منها من غير الصحيح هذا وربما عرض المجادل ان يضعف عن الاتيان بمقدمات هى اشهر من النتيجة فياتى بما هى مثلها او اخفى
منها فيفتقر الى تصحيح كل مقدمة منها بحجة ثم ترتيبها او استنتاج المطلوب منها ولو اصاب رشده لصرف وكده الى انتاج
قياس على نفس المطلوب **الفصل الثالث** فى وصايا المجيب اعلم ان كلا من السائل والمجيب يكون مجيدا او غير مجيد اما
السائل فيكون مجيدا من جهة الفعل ومن جهة القدرة اما من جهة القدرة فبان يلزم المجيب مقابل وضعه من
مقدمات غير محمودة فانه يخرج عمله من يقطع بالكلام من السوف ويجيب بالاعطل من الشهام والمجيب ايضا يكون مجيدا
من جهة الفعل ومن جهة القدرة اما الاول فبان يسلم المشهور ويمتنع من تسليم غير المشهور واما الثانى فاما باعتبار
الالزام او باعتبار الجدل فالاول بان لا يسلم دفعه بل يقول ان لى ان لا اسلم فلا يلزمنى مقابل وضعى لكنى اوثر تسليمه
تسليم المحمود وان لزمنى مقابل وضعى وان لى ان امتنع مع تسليم المشهورات الا نساقا الى السحر او نظرها شرطا او
فرقا بحيث اذا المراء فيها صارت غير مشهورات او نظر الشنيع شرطا اخرجها من الشناعة هذا واعلم ان المجيب اما ان
يكون حافظا لوضع مشهور او شنيع او غير مشهور ولا شنيع وكل من هذه يمكن انتاجه من غير جنسه حتى الشنيع من المشهور
فانه ليس كانتاج الباطل من الحق حتى لا يجوز فان المشهور ربما كان باطلا لكن يكون بطلانه غير ظاهر ويحصل من مقدمات

اما من جهة الفعل فبان ياتى بمقدمات اشهر من المطلوب وهو

هذه

هذه المشهورات ما بطلانه ظاهر مشهور وربما كان الشنيع صادقا فى نفس الامر فيستنتج من المشهورات الصادقة وكذا
ما ليس بمشهور ولا شنيع يمكن ان يستنتج من المشهورات ومن الشنعات وبالعكس لكن الاكثر ان الشنعات لا تنتج
الا المشهورات ولا العكس فان القياس الجدلى اما بسيط او قليل التركيب لما عرفت من ان النتايج فى الجدل لا يجوز ان
تحتاج الى مقدمات كثيرة ولما كان كذلك فمن البعيد جدا ان ينتج احد المتقابلين ويكون الاخر شنيعا وكذا النتايج
المجهولة قلما يوصل اليها المقدمات المعلومة الشهرة الا بوسايط كثيرة هذا واعلم ان مقابل المشهور شنيع الا ان يكون
المشهور مشهورا عند قوم دون قوم او فى وقت دون وقت فلا يكون مقابله شنيعا الا بالنسبة الى ذلك القوم او الوقت
ومقابل الشنيع مشهور فان كان وضع المجيب مشهورا صحح السائل شنيعا وبالعكس وان لم يكن مشهورا ولا شنيعا فكذا
النتيجة لا تكون مشهورة ولا شنيعة فالمجيب ان كان ناصرا وضع مشهور فلا يسلم ما يقوله السائل لانه يحصر شنعة
والمشهورات التى تقرع المشهور اقرب منها الى مناقضته وان كان ناصرا شنيعا لم يسلم المشهورات بل يقول مثلا انكما
لا تسلمان للخير والشر مقابلان لا تسلمان العلم والجهل متقابلان فان انكر وضع المشهور وتسليم الشنيع فلم يرتد
عليه عرف خصامه كان له ان لا اسلم ولكن انما اسلم بالانصاف وان كان ناصرا ما ليس بمشهور ولا شنيع فليسلم
المشهورات والشنعات فان المسافر منها الى النتيجة بعيدة لا يفى بها مجلس الجدل والمجيب اذا اورد عليه ما له غموض
انه لا يسلم الا بعد ان يستفسر عن معناه وان كان فيه اشتراك اسم فله ان يستفسر عن معانيه سواء تبع تعدادها او
السوال عن تعيين المراد منها ام لا ولكن ان كان يعلم ان الحكم صادق فى الكل او كاذب فى الكل فلا يشتغل بها نزاع الاستفسار
واقعا عليه ذلك اذا اختلفت فى الصدق والكذب على ان له ان يسلم اول مرة بلا استفسار ثم اذا ظهر خلاف وضعه
ان الذى سلمته انما كان بذلك المعنى لا بهذا المعنى لكن هذا يدل على تقصيره وضعفه او قلة انصافه او انه كان جاهلا بالاشتراك
هذا كله فى ما يعرض للمجيب فى المقدمات القريبة واما ما يعرض فى المقدمات البعيدة فان كانت معه نحو الاستقراء فله ان يمنع
عن القبول بالمناقضة وبقياس يدل على خروج بعض الجزئيات عن الحكم الاستقرائى لكن المناقضة بالمحسوس او المشار اليه
او المعترف به اكد من المناقضة بالقياس وان سلم الجزئيات لم يكن له ان ياتى بقياس يعاند به المقدمة الكلية عنادا كليا لكنه
وقد سلم الجزئيات وان اتى كان قياسا على خلاف الظاهرات والاتيان بقياس يخالف الظاهرات كان مما يصعب حله
مماحكة وخروج عن الانصاف كقياس زينون على بطلان الحركة ولذا كان الاولى بالمجيب ان لا يضع وضعا شنيعا الا يؤدى
به الى المماحكة هذا ثم ان المجيب اذا لم يضع وضعا مشهورا فقيس على خلافه فلا بد من ان يكون اما مقدمتا هذا القياس
كاذبتين او يكون احدهما كاذبة فان كان الثانى فلا ينتج الا الكاذب فلو ان ينتج الصادقة فبطل الا المماحكة لا سيما

نحيص وان كان الاول فلا منع ايتهما شاء لكن الاولى بان يمنع الكبرى فانها اذا كذبت بطل القياس وبطلت النتيجة
في نفسها بخلاف ما اذا كذبت الصغرى فيبطل القياس دون النتيجة فانه اذا قيل كل ج ب وكل ب ا فابطل ان كل ج ب
واثبت ان لا شيء من ب ا لزم ان لا يكون شيء من ج ا لانه مما يصدق عليه ب واما اذا منع ان كل ج ب فلا يلزم الا بطلان
القياس لا بطلان النتيجة فانه اذا لم يكن ج ب جاز ان يكون شيئا اخر كان ا هذا ثم ما يضر المجيب ما ان يتوجه نحو القول في
ذلك بمنع المقدمات او نحوه القائل بان يقول ان التاليف غير منتج لما اورد وان كانت المقدمات صحيحة اذا غيرت الى
تاليف حد انتج ذلك او بان يطول عليه الزمان بمباحثات ومسائلات تحوجه الى ما لا ينتفع بها حتى يضيع مباحثة
ويشوش عليه الامر وهذا النوع خسيس هنا ويجب على السائل اما لسوء مقالة او لسوء تداركه او لعادته فيما
ينبغي ان يسلم ولا يتعاسر ولكن هذا انما يصح في المجادلة الارتياضية دون الجهادية ان تعاسر ولكن ان يعدى
الحق في المعاسر حدها بان انكر المشهورات الجلية والامور الواضحة كان للسائل ان يقال عليه من كل وجه
يلبس عليه من الكاذبات والخفيات والتبكيت لسوء المقال تقع في خمسة مواضع احدها ان لا يكون منتجا لكون
تاليف المقدمات غير قياسي والثاني ان يكون منتجا لغير المطلوب والثالث ان يكون منتجا للمطلوب ولكن من المقدمات
الكاذبة الغير المشهورة والرابع ان يشتمل على فضل يستغنى عنه والخامس ان يكون المقدمات اخفى من النتيجة

الفصل الرابع في تعداد القياسات المنتجة للتبكيت وفيها بيان اصناف المصادرة على المطلوب واصناف المصادرة
على مقابل المطلوب وفي الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب من القياسات المنتجة للتبكيت ما لا يصح ومنها
ما يصح ولكن ما الف من الكاذبات والشنعات والخفيات وهذا الخسيس من غير المنتج المؤلف من الصادقات لا
سيما اذا اقيس به على الصدق ومنها ما يكون فيه فضل تم الكلام بدونه ويكون دخوله فيه على وجه اللزوم في
المقدمة التي عنها اللزوم كما اذا اراد احد ان يبين ان الظن منه ما يكون اقوى من ظن فقال لان الامور منها
دايم ومنها غير دايم والدايم افضل من غير الدايم منها ما هو افضل واتم وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا وفي
كل شيء يوجد افضل واضعف والظن لا يكون في الدايم وانما يكون في الممكن الاكثري والظن بما هو اكثر قوة
او عدد ظانين اقوى فانه كان يكفيه ان يقول لان الظن بما هو اكثر قوة او عدد ظانين اقوى فكل ما عداه فضل
ومنها ان لا يكون المقدمات مناسبة للنتيجة كان يستدل على الطب بمقدمات هندسية وعلى الجدل بمقدمات
تعليمية ومنها ان يكون فيه مصادرة على المطلوب في المستقيم او على مقابله في الخلف حقيقة ايضا اما المصادرة
على المطلوب الحقيقية فهي ما عرفته سابقا من كون حدى القياس حدى المطلوب واما التي بحسب الظن فهو ان لا

فان نوع الجهادية

يكون الحدان عين الحدين ولكن يوجدان مكانهما بحسب الظن بمعنى انه لا يكون بينهما بحسب الظن فرق فاذا سلم
احدهما سلم الاخر وهذا على وجوه منها ان يوخذ الاعم مكان الاخص كمن يستعمل في اثبات ان العلم بالمتقابلات
واحد ان العلم بالمتقابلات واحد كان المجيب يقول اني لو سلمت هذا لكنت قد سلمت ذلك ومنها عكس
ذلك وهو في الاستقراء ومثاله عكس ذلك المثال ومنها عكس ذلك وهو في الاستقراء ومثاله عكس ان يكون
الماخوذ في الدعوى جملة وفي الدليل اجزاوه جزء جزء كمن يستدل على ان الطب معرفة بحال الصحة والمرض بان
الطب معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض ومنها ان يوخذ اللازم مكان الملزوم كمن يقول ان
الضلع مباين لانه غير مشارك او ان الانسان محجوب لان الضاحك محجوب واما المصادرة على مقابل
المطلوب الحقيقية فهي التي عرفتها واما المظنونة فاما باخذ الضد بدل النقيض كقولنا رذل بدل ليس
بفاضل واما بان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي الماخوذ في الدعوى واما بان يصادر على ضد لازم
ما وضع في المقدمات او لازم ضده او ما يلزمه ضد لازمه ثم الخطا في المصادرة على المطلوب باعتبار النتيجة
في المصادرة على مقابل المطلوب باعتبار قياس المقدمات بعضها الى بعض وينبغي لمن اراد ان تحصل له ملكة
الجدل ان يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ليمكنه التوسع في انشاء القياسات ويحاول ان لا يزال يتبجح
على المتقابلين ليحصل له القدرة التامة على الجدل وعلى اختيار الافضل والاجتناب عن غيره وينبغي له ان يحفظ
المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ حجج الاثبات والابطال وحدود الاصول والمبادي ويدرب في تصيير القول
الواحد قولا كثيرة بالقسمة والامثال ويحلل القياسات الى المبادي والاصول ويجتهد في رد الاحكام الجزئية الى
الكلي ليسهل حفظها وان كان احد الحكم العام صعبا في كل شيء ثم ينبغي للمجيب ان لا يسلم الحكم الكلي بالكلية
فان القياس ينبعث منه ثم الاولى ان لا يصل المجيب الا ويضعها مشهورا ولا يسلط السائل الا شنعا على ان لكل
منهما ان يقابل التعنت والحايد عن الطريقة بالحيد هذا واعلم ان صناعة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب
القياسات وعلى المناقضة والمعارضة والمقاومة والقياس فعل السائل والباقي فعل المجيب فالمعارضة ان
يورد قياسا لنقيض مقدمة ما ذكره قياس السائل وذلك اذا لم يقدر على مقاومة القياس والمعارضة تقيد ثان
من كثرة الى وحدة والمناقضة والمقاومة يردان وحدة الى كثرة اما الاولى فلانها تحمل الحكم الكلي مختلفا
واما الثانية فلانها انصراف عن النتيجة الى المقدمات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع من كتاب سوفسطيقا وهو مقالات المقالة الاولى تشتمل على ثلثة فصول الفصل الاول في ابتداء القول في المغالطة وتقسيمها
الى السفسطة والمشاغبة وبيان اجزاء هذه الصناعة جملة وبيان اسباب ما يقع به التبكيت المغالطي فنقول انه لما كان
كثير من الامور يكون منها ما هو حق ومنها ما هو شبيه بالحق وليس بحق كذلك من القياس ما هو حق ومنها ما هو
تبكيت سوفسطائي شبيه بالحق وليس بحق ~~كذلك من القياس ما هو حق ومنها ما هو تبكيت سوفسطائي شبيه~~ بالحق
اى قياس يرى انه ينتج ما يناقض الحق ولا يكون كذلك في الحقيقة وان كان السبب في ذلك اشتراك الاسماء باشتراكها او اذا
ركبت فانهم يقيمون الاسماء في ذهنهم مقام المعاني فاذا كان فيها اتفاق او افتراق حكموا بذلك على الامور بالسبب الذي
لوقوع الاشتراك في الاسماء ان المعاني غير محصورة ولا حاصر لعدد المعين حتى يسمى كل منها باسم بل ما كان الحاصر علم
الاسماء ثم المعارف الاسماء بالمعاني لانها غير متناهية ولا يمكن في الاسماء التركيب بلا نهاية بل الى حد ما لا يؤدي الى الطول فيه
محتمل جعلوا بعض الاسماء مشتركة بين كثير من المعاني هذا وقد عرفت ان تناهي الالفاظ ولا تناهي المعاني ليس سببا
للاشتراك ولكن هذا التقرير صار قريبا من الصواب فبالحري ان يكون اول ما يتم به المغالطي ان يشترى الالفاظ المشتركة
ويعبها ويتبعها حذا عنه بل ان يحيط بجميع المحاورات السوفسطائية وامثالها ولكن يجب ان يكون اشتراك الاسم اشنع
له ولا حاجة له الى الاسماء المشتركة لان غرضنا الظاهر في المغالطي اما سوفسطائي او مشاغبي فالسوفسطائي هو الذي يتراءى بالحكمة
ويظن انه حكيم ولا يكون حكيما في الحقيقة والمشاغبي هو الذي يتراءى بالجدل ويظن انه مجادل ولا يكون به بالحقيقة فاعلم
ان لصناعة المغالطة خمسة اجزاء الاول التبكيت المغالطي والثاني التشنيع بما يشتهر من المخاطب او بما يقوله والثالث نحو
الكلام الى الكذب او خلاف المشهور والرابع يراد ما يتحير فيه المخاطب ويشتبه عليه من جهة اللفظ والخامس القود الى الهذر
والتكرير والفرق بين هذه الامور ظاهر فان التبكيت هو نفس القول الذي يراد به انتاج نقيض وضع وشيء من البواقي ليس
كذلك بل المغالط اذا سال من طرفي النقيض فان سلم له الايجاب عمل منه التبكيت وان سلم له السلب لم يتيسر له ذلك شنع
عليه وكذا الامر في البواقي ثم التبكيت منه ما هو داخل في اللفظ ومنه ما هو داخل في المعنى اما الاول فيوقع الغلط بسبب ستة
اشتراك الاسم والمماراة واشتراك التاليف واشتراك القسمة واختلاف العجمة او الاعراب واختلاف شكل اللفظ وكل منها
يؤثر في القياس وفي الاستقراء ويعلم خطاؤه بكل منها فانك تعلم باستقراء الامثلة ان هذه اسباب الغلط وتعلم بالقياس
انه اذا وقع شيء من هذه لم يكن نسبة الوسط الى الطرفين واحدة ولا الطرفان هما طرفا النتيجة فلا يكون القياس قياسا اما
الاول فكان يقال المتعلم انه يعلم او لا يعلم فان لم يعلم فليس بمتعلم وان علم فلم يتعلم والغلط لاشتراك يعلم بين ان العلم حاصل
له وانه يحصل له العلم وكان يقال هل شيء من الشرور واجب له ام لا فان كان واجبا وكل واجب خير فبعض الشرور خير وان لم

يكن

يكن واجبا لم يكن شيء من الشرور موجودا فانه ما لا وجوب له لا وجود له والغلط لاشتراك الواجب بين الواجب وجوده و
الواجب العمل به وكان يقال لا يخلو القائم اما هو القاعد او غيره فان كان الاول فالشيء بعينه قائم وقاعد معا وان كان الثاني
فلا يقدر القائم على القعود والغلط لاشتراك القائم بين القائم من حيث هو قائم والذي هو موضوع القيام واما الثاني
وهو المماراة فهو الذي الاشتراك فيه لا يكون في شيء من الالفاظ المفردة بل في التاليف اما بسبب اسناد اجزاء التاليف
بعضها الى بعض كان يقال ما يعلمه الانسان فذلك يعلمه والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر او يقال ما يعلمه الانسان فهو
يعلمه والانسان يعلم الحجر فهو الحجر والغلط من جهة اشتراك ذلك وهو بين الانسان وبين المعلوم وكان يقال ما قلت
موجودا انت موجود هو وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر والغلط من اشتراك انت بين ان يكون تاكيدا لضمير
قلت وان يكون مبتدا خبره موجود هو واما بسبب التقديم والتاخير كما لو قيل الساكت متكلم احتمل ان يفهم ان الساكت
يتكلم وان يفهم ان المتكلم ساكت واما الثالث فهو ان يكون القول عند التركيب حكم ليس له عند التفصيل كما اذا قلنا
الذي ليس يكتب فهو كاتب بالقوة صدق ولو حذفنا بالقوة كذب وكما اذا قلنا يمكن الجالس ان يجلس والذي لا يكتب
ان يكتب صدق لعطفه على ما في خبر يمكن ولو افرد لم يصدق واذا قلنا الماشي يمكن ان يجلس حين ما هو ماشي كذب واذا
حذفنا حين ما هو ماشي صدق وهذا المثال هو الموافق لغرضنا هنا واما الرابع فهو ان يكون الشيء عند التفصيل صادقا
ونحو الصدق وعند التركيب كاذبا او محلا الى الكذب وان كان له تاويل ثم التفصيل اما بحسب موضوع القول او بحسب القول
نفسه فالذي بحسب الموضوع اما ان يكون القول صادقا على الاجزاء مجموعة فيجعل صادقا عليها منفصلة ولا يكون كذلك
او يكون للشيء اجزاء ولكل منها حكم فيجعل الشيء نفس اجزائه ويجري عليها احكامها فالاول كان يقال الخمسة زوج وفرد وكل
ما هو زوج وفرد فهو زوج والثاني كان يقال الخمسة ثلثة واثنان فهي ثلثة وهي اثنان معا والذي بحسب نفس القول فمثل
انا استعبدتك وانت حر واما الخامس فهو ان يتغير المعنى بتغير الاعراب او تركه او بالاعجام والاهمال والتشديدات والتخفيفات
والمدات ونحو ذلك وهو يختلف بحسب اللغات واما السادس فان يختلف المعنى باختلاف اشكال التصاريف في
التذكير والتانيث كما انه يتوهم من صيغة اسم الفاعل انه بمعنى ما يصدر عنه الفعل حتى يتوهم من قولهم ان المبصر فاعل انما
فاعله فعلا ما ووجه الحصر في هذه الستة انه من البين انه لا يجوز ان يكون اللفظ الذي يقع به الغلط معناه مطابقا للمقصود
ولا ان لا يكون له معنى بل لا بد من ان يكون له معنى اخر ولا بد ايضا من ان يكون المعنى المقصود قد يفهم فان المباين بالكلية لا يقع
منه الغلط فاما ان يفهم منه وحده او لا وحده بل مع غيره فعلى الاول اما ان يفهم منه مفردا او مركبا فان كان الاول فاما ان
يكون اللفظ مجردا او لم يقل منه فالرابع او الاشتراك جوهري فالاول او حالي فيه فالسادس او حال الى من خارج فالخامس و

الثانی هو الثالث والرابع هو الثالث **الفصل الث** فی اقسام التبکیت الداخلة فی المعنی وهی سبعة الاول ما الغلط فیه من جهة
ما بالعرض الثانی من سوء اعتبار الحمل الثالث من قلة العلم بالتبکیت الرابع من المصادرة علی المطلوب الاول الخامس من
ایهام عکس اللوازم السادس من جعل ما لیس بعلة علة السابع من جمع المسائل فی مسئلة اما الاول فهو ان یکون الشئ
یعرض له شئ عروضا غیر واجب فیؤخذ واجبا او یعرض له اعراض فیجعل الاعراض بعضها علی بعض او یعرض لشئ شئ فیؤخذ
فی حکمه مثل ان یقال ان زیدا غیر عمرو وعمرو انسان فزید غیر انسان فانا بعینها انه غیر الانسان اذ العرض له ان کان عمرا
او یقال ان زیدا غیر زید لانه غیر عمرو والذی هو انسان غیر انسان وهو انسان واما الثانی فبان یکون المحمول محمولا
بوجه فاخذ بغیر ذلک الوجه کان یکون محمولا بشرط فحمل مطلقا او محمولا بالعرض کالرابطة فحمل بنفسه الی غیر ذلک من الوجوه
التی مرت فی التناقض کان یقال ان ما لیس بموجود مظنون وکل مظنون موجود فما لیس بموجود موجود والحق انه موجود
فی الوهم او موجود مظنونا واما الثالث فبان لا یکون ما سمیه القیاس التبکیتی علی شرایط التناقض للوضع الذی رید نقضه
او لا یکون القیاس علی الصورة المنتجة او المنتج للمطلوب کان یراد انتاج الکلی من الشکل الثالث واما الرابع فقد عرفته
فیما سبق وعرفت انه من الغلط الذی بین هو وهو والغیر واما الخامس فهو ان یجعل الملزوم لازما لما ظن ان اللازم لا
ما لا ینفک عن الشئ ذاتیا کان او عرضیا فمن الغلط اما من الحس کمن رای العسل وهو اصفر سیال فظن ان کل اصفر سیال
عسل او من العقل کما ان ما لیس له ما کان عنده ان کل غیر ذی مبدأ فهو غیر یکون اخذا ان کل غیر یکون فهو غیر ذی مبدأ
ولما رای کل کاین له مبدأ ظن ان کل ما له مبدأ فهو کائن واما السادس فهو ان یورد فی القیاس شئ ویبین فساده خلف
ستعمله ولا یکون هو علة الخلف کان یقال فی ابطال ان النفس والحیوة شئ واحد انه لما کان الکون مطلقا مقابلا
للفساد مطلقا فیکون ما یقابل الفساد ما والموت فساد مضاد الحیوة فالحیوة کون فالحی یکون وهو محال فلیس النفس
والحیوة شیئا واحدا فان هذا المحال لا یلزم کون النفس والحیوة شیئا واحدا واما السابع فهو ان یجمع عدة مسائل
فی صورة مسئلة واحدة فیسال عنها مع اختلاف احکامها واذا کانت مختلفة فی الموضوع والمحمول معا فلا یقع الاشتباه
فیها بل لا بد فی الاکثر اما من تعدد المحمول کان یقال هل الارض بحر او سماء او بعدد الموضوع کان یقال هل زید وعمرو انسان وقد یقال
مشارا الی اشیاء بعضها خیر وبعضها شر اهی خیر ام شر والی اشیاء بعضها اسود وبعضها ابیض اهی بیض ام سود ثم ان المغالطین بهذا النوع یتعلقون
فی الجواب فان توقف المخاطب نسبوه الی العجز والتحیر والخوف وان اجاب فادوه الی التناقض او الخلف وجمیع هذه
المغالطات المعنویة فی هذه الاقسام انها اما من جهة اجزاء القول القیاسی او من جهة جملته ثم الاجزاء اما قضایا واما مفردات
والتضلیل المعنوی انما یکون من جهة الصدق والکذب فلا یکون فی المفردات ثم الغلط فی القضیة اما من جهة نفسها او

بعضها ابیض و م

من جهة نقیضها فالثانی ان یکون قد اخذ ما لیس نقیضا لها بازاء النقیض فیسئل عنهما بسؤال واحد کما یسال عن
النقیضین وهذا هو السابع وعلی الاول فاما من جهة معنی الموضوع بان ینزل العرضی منزلة الذات وهو الاول او من جهة
معنی المحمول بان یجعل الموضوع محمولا بتوهم الانعکاس وهو الخامس او من جهة النسبة وهو الثانی وقسم من الثالث
والذی من جهة جملة القیاس فاما لانه لا یلزم منه قول وهو قسم من الثالث او یلزم ولکن لا قول آخر وهو الرابع او
یلزم قول آخر ولکن لا یکون هو المطلوب وهو السادس **الفصل الث** فی ارجاع هذه الاسباب الثلثة عشر الی سبب واحد
او کر سببین آخرین قد عرفت ان اصناف التضلیل الواقع من جهة اللفظ ومن جهة المعنی ثلثة عشر فاعلم الان انه یمکن
ارجاعها کلها الی شئ واحد وهو الجهل بالقیاس والتبکیت فان التبکیت هو القیاس الا انه یختص بانتاج مقابل الوضع
ما فاذا وقع فیه شئ من التضلیلات لم یکن قیاسا وتبکیتا حقیقة اما الستة المتعلقة باللفظ فلانه اذا تحقق شئ منها
انتفی الاشتراک بین المقدمات او بینها وبین النتیجة بحسب المعنی فان جمیعها یوجب اختلافا فی المفهوم واما السبعة
المتعلقة بالمعنی فما الذی من جهة الجهل بالتبکیت فظ وکذا المصادرة علی المطلوب واخذ ما لیس بعلة علة واما الذی
من جهة ما من العرض فلانه لا یلزم من اتفاق کون الشئ ابیض مثلا ان یکونا بالابیض واذا کان المثلث مثلا موصوفا
بانه شکل وبانه مستقیم الخطوط وبانه مساوی الزوایا لقائمتین ان یکون الجمیع فی حکم واحد واذا کان شیئان معا
فی حال ان یکون ذلک لهما ضروریا واذا کانا معا فی شئ ان یکونا معا فی کل موضع واما الذی من جهة شرط الحمل
فلانه لا یکون المقابلة الصادقة مستعملة فی القیاس علی ما هی صادقة علیه او لا یکون بین المقدمتین اشتراک او لا یکون
النتیجة نقیض الوضع المناقض واما الذی بایهام عکس اللوازم فهو کالذی من العرض فانه جعل هنا اللازم العام
والملزوم کشئ واحد کما کان یؤخذ هناک الشئ وعارضه او العارضان او المحمول والعارض شیئا واحدا واما الذی
من جمع المسائل فی مسئلة فلانه لا بد فی کل تصدیق ان یکون له موضوع واحد ومحمول واحد والمقدمة الواحدة لا یکون
الا قضیة واحدة فلا یجوز ان یجعل ما هو فی الحقیقة عدة قضایا مقدمة واحدة هذا واعلم ان السبب فی جمیع هذه
الاغلاط العجز عن الفرق بین الغیر وهو هو فانه فی جمیعها لم یفرق بین الشئ وشبیهه اما اللفظ او المعنی هذا واعلم انه لیس
المغالطة مقصورة علی ما ذکرنا بل ربما کانت لا لاجل ان القیاس مرکب من امور غیر مناسبة للموضوع وان کانت صادقة ککون
برهان فی الهندسة بمقدمات خارجة عنها ولکن هذا انما یکون فی المغالطة السوفسطائیة دون المشاغبیة فان المناسبة
لیست شرطا فی الجدل وربما کانت المغالطة لکون المقدمات غیر مسلمة عند المخاطب بل شبیهة بالحق سلمها او انها کانت
حقة فی الحقیقة وهذا یخص المشاغبیة فهذا تعداد اسباب المغالطة علی العموم واما حل المغالطات الجزئیة التی فی صناعة

صناعة فالى صاحب ثلاث الصناعات وحل المغالطات الجزئية في الامور المشتركة. قال المعلم المقالة الثانية تشتمل على ستة
فصول الفصل الاول في رد ما نقل عن افلاطن من ان المغالطة انما تكون من جهة اشتراك الاسم نقل عن افلاطون انه قال
ان المغالطة والغلط انما يقع من جهة المسموع وبسبب ان الاسم مشترك والصواب والادراك من جهة المفهوم وليس بصحيح
فان اللفظ بعينه يجوز ان يستعمل في غير المعنى الذي يسلمه المجيب فيغالط به وان يستعمل في معناه فلا يغالط به ويغالط به لامر
راجع الى المعنى دون المسموع بل كل لفظ انما يغالط به لاجل معناه لان الالفاظ انما وضعت بالقصد الاول لتدل على المعاني
ولم يوضع المسموع ولو بطل المفهوم لم يكن دلالة ولم يكن تغليط فان اللفظ المشترك انما كان مغالطا لانه موضوع لمعاني كثيرة فلو
كان الاسم مشتركا فتسلم السائل من المجيب بمعنى من معانيه ثم استعمل عليه بمعنى آخر كان الغلط من جهة الاسم فقط لكن ليس
كل الغلط من هذا القبيل وكذا اذا قال القائل قولا ولفظا ليس معناه معتقده فيمكن ان يقال ان الغلط فيه بسبب اللفظ
فقط بمعنى ان معناه ليس معتقده بل انما يقوله ظاهرا ثم انك قد علمت وجوه الغلط التي من حيث المعنى والتي من حيث
اللفظ لا من جهة الاشتراك وذلك كاف في بيان فساد هذا الرأي ثم ان هذا الرجل قد اعرض عن تعريف القياس الردي الا
بعد معرفة القياس الجيد فان رداءة القياس اما من جهة المادة او من جهة الصورة او من جهتهما معا فيجب ان يعرف
اولا ان مادة القياس وصورته كيف تكون ثم يتكلم في القياس المغالطي بل لا بد ايضا من ان يعرف قبل ذلك القياس البرهاني
المناسب والخارجي الجدلي فان بالقياس الى كل منهما يغالط القياس الآخر مغالطا كما عرفت الفصل الثاني في سائر اجزاء
صناعة المغالطة قد علمت ان لها خمسة اجزاء وتكلمنا في اولها وهو التبكيت فلنتكلم في الباقي فنقول اما التشنيع بالقول
او بحيل المخاطب فانما تيسر بان يسألوا عن شيئا ذا وجوه وغموض حتى يشوش على السامع ويخفى عليه الجواب الحق
فان كان المجيب يصل بالامور عادة فاستعمل واستعمل جرت مغالطة ولكن يجب عليه ان يفعل هذا الاستعمال في
اول الامر لاجل ما قرب من الخلف ثم انهم ان سمعوا منه جوابا لا ينفعهم احتالوا فاشتغلوا الى سؤال آخر حتى يجدوا ما يذكرونه
موضع يعلى وعلى الحريص على هذه الصناعة ان يراعي مذهب كل من يريد ان يغالطه وينظر الى الاشياء التي يقولها ويطلب
منها ما يضاد المشهور او يضاد ما يضاد المشهور فانه لا يخلو شيء من الاراء من مثل ذلك ثم يتسلم منه فان انكر المشهور شنع
عليه وان انكر مخالفه بكتم ثم لما كان المشهور قولا غير المشهور عندنا والمشهور بالسنن غير المشهور بالطبع والمشهور بحسب
السنن العامة غير المشهور بحسب السنن الخاصة المكتوبة والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور كان المحمود قولان
الاول ان يموت محمودين وربما كان في الاعتقاد ان الحيوة في الذم اولى من الموت مع الحمد والمشهور بالسنن ان العدل خير
والطبع يوجب ان الانتفاع خير ولو بالجور وتزوج الرجل على امرأة مطيعة مكروه في السنة العامة غير مكروه في الشريعة الخاصة

القياس مطلقا واستدلالا القياس المغالط
مع انه لا يكمل معرفته

قياسا مغالطيا

والمشهور

والمشهور عند الحكماء ان السعيد هو العالم وعند الجمهور انه المالك المظفر ويجب على كل من المغالط والمغالط ان يكون هذه
الاشياء عنده محصلة حتى اذا سلم المجيب جانبا شنعوا عليه بالآخر وحق ان من شنع عليه بشيء غير منهما يكون له ان يقول
انا انما هو شنع عنه بغير من اقر وضعا وانما هو شنع بالطبع لا بالسنة فلهو لك اولا اذا شنع عليه بشيء قال انا لست قلنا
ولا شنعا واستعمال ما هو مشهور من جهة اخرى وان كان في هذا مغالطا فان مغالطة المغالط حسن على ان اكثر ما شنع
المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة ويجب الاجل ويكون الخلف خلفا بحسب مقتضى الطبيعة ومقتضى
السنة الحقيقية فمقابلته بالمشهور الحقيقي الاوضح سهل بل يمكنهم من سوء الاستجرار الى مخالفة المشهور الحقيقي مطلقا قليل
جدا والسؤالات التي تجر اليها بالمذكور لم يكن شيء من طرفيها شنعا بل احدهما حقا اي مشهورا عند الحكماء والآخر مشهورا اي عند الجمهور
فان جروا الى مخالفة الحق حملنا عليهم بالمشهور وان جروا الى مخالفة المشهور حملنا عليهم بالحق والكل عدل فان اسلفنا
كالمجادلين لا يمكن ان يجري المخاطبة معهم على قوانين الحكمة والاصول الحقيقية فان ذلك فوق درجتهم ومن هذا علم سائر
الاجزاء الاخر وهو التشنيع بالقول الى الهذر وذلك كان يقال اليس الضعف ضعفا للنصف فالضعف ضعف ضعف
ضعف ما الضعف وهذا هذيان فليس الضعف ضعف النصف وهذا انما لزم من ايهام ان الهذيان باطل وليس
كذلك بل اذا قيل ان الانسان انسان لم يكن باطلا وانما كان هذيانا لا فائدة في الاخبار به ثم السبب في هذا الهذيان ان
السؤال هذيان وقد يلزمون مثل هذا التكرير في الحدود اما على سبيل المغالطة او على سبيل الوجوب اما الاول فكما
يقال على قول من قال معنى الشهوة شوق الى اللذيذ ان الشوق انما هو الى اللذيذ والغلط من جهة انه ليس كذلك بل
الشوق يكون الى اللذيذ وغيره واما الثاني ففي الشيء الذي يوخذ في حده الموضوع وهو قد اخذ مع الموضوع كان
يقال الانف الافطس هو انف فيه تقعير الانف وهذا التكرير لازم اما مصرحا او مضمرا الفصل الثالث في الحيل التي
للسائل وما ينبغي ان يفعله المجيب فمنها التطويل حتى يختلط الكلام ويخفى مواضع الخلل ويتباعد اجزاء
القول فلا يتضح توجهه الى المطلوب ومنها الايجاز والاستعجال حتى لا يكون للمخاطب زمان تفكر ومنها التشنيع
الخبيء حتى ينفعل انفعالا يشغله عن التنبه للزلة ومنها تغيير الترتيب والوضع لخفاء الانتاج ومنها خلط حجة بحجة وقول
بقول وايهام ان كلا طرفي النقيض متساويان بالنسبة اليه وانه ينتفع بايهما يسلم ومنها ان يسال على وجه يظهر منه ارادة
تسلم خلاف ما يريد تسلمه حقيقة كان لا يقول هل العلم بالمتضادات واحد او ليس العلم بها واحدا بل يقول اليس فعلا يكون
العلم بها واحدا ومنها ان يأخذ الجزئيات في الاستقراء مسلما ولا يسألوا عنها فيعرضوها للانكار بل يوهموا انها مسلمة
عند الجمهور لا محالة فلا مجال لانكارها ثم ان سألوا عنها فلا يسألوا عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة للاستقراء وكثيرا ما

اما لا يلتفتون باسم الكلي بل ينقلون الحكم الى الشيء للمستقرات ومنها ان ينتقلوا من طريق التناقض الى طريق
الفساد ليتمكنوا من التشنيع على اي تقدير كان يقال هل يحسن ان يطاع الآباء في كل شيء او الاصوب ان لا يطاعوا
في كل شيء ومنها ان يذكروا شيئين بايهام انهما نقيضان ولا يكونان كذلك بل يكون بينهما واسطة كان يقال هل
يحسن شرب الشراب كثيره او قليله ومنها ان يتكلموا بكلام غير مناسب ثم يوردوا المطلوب كانه منتج لازم من ذلك
الكلام مفروغ عنه وكانهم قد قطعوا الخصم وحصلوا الامر ومنها انهم اذا سالوا فان سلم لهم مرادهم والا فاما ان يشنعوا
بانه خالف المشهور واما ان يظهروا انه قد سلم مرادهم بادنى وجه فيلحقه فهو انه سلم المراد ومنها استعمال الاستدراجات
التي تذكر في الخطابة واستعمال الاشياء ذوات الشروط مطلقة عن الشروط ومنها تطويل المسافة بين ابتداء الكلام والانتاج
وبين ما يقرب من النتيجة ومنها تعجيل الانتاج من غير حفظ النظام لئلا يفطن المخاطب لكيفية الانتاج فلا يهتدي الى
شيء ينكره ومنها خلط الكلام بما لا ينفع في الانتاج او ينفع نفعا خفيا او آجلا لا عاجلا ليخفى النتيجة لكن اذا كان الخصم
شديد البحث عن مقدمة مقدمة صعب ذلك ومنها ان يحرفوا الى نقيض المطلوب فيثبتوا ابطال المطلوب او
يبطلوه باثباته ومنها ان لا يسالوا عن شيء بل يوردوا الكلام القياسي متصلا بالنتيجة بايهام انه ظاهر لا يحتاج
الى التسليم فهذه هي حيل السائل واما المجيب فينبغي له اولا ان يفيد تفصيل معاني المشترك ويعدد بنفسه على وجه التمييز
بين معانيه ثم يبين ذلك للسائل ليتبين خطاؤه ثم انه لا يكفي له ان يقدر على حل الشك بالتامل والنظر بل لا بد
من ان يكون له ملكة سرعة الجواب فان لم يكن له الملكة فعليه بالتاني ثم لا يحسب ان يراعي في الحل جانب الحق
بل تارة تلك المشهور بالحق واخرى بالعكس فان من حق الرأي ان يحاور بالمراء وتمام الغرض ان يفهم [illegible]
وان اخطوا الحق وتوهموا انهم اصابوا الشبه به سهل عليه دفعهم بان هذا غير مطلوبك وربما كان استعمال المشترك لازما
على السائل بان يقول المجيب اني ما اردت في موضع هذا المعنى فلو كان السائل يفصل ويسال بالاشتراك
فيه كان عسى ان يلجئ الى سؤال لا يمكنه التقصي عنه ان المجيب ان سلم المشترك حتى اذا اخذ السائل يبني عليه قال اني
انما سلمت ذلك المعنى الذي لا ينفعك فلا باس عليه فانه لا يرجع عن معنى بل انما يرجع عن اللفظ واصلاح
لفظ ليغلط السائل بل ربما كان للابتداء بالاستفهام يوهم الغادر والعصر لا حرج التاخير وينبغي اذا (margin: والاستفهام)
سلمنا شيئا ان لا نسلمه جزما بل على سبيل انا نظن برهنا ثم السائل ان غالط بالمصادرة على المطلوب فان كانت
ظاهرة لم يسلم وان كانت خفية قيل انه سلم فيها لجودته ولو عكست ما اوردته لكنت اسلم ما فيه النزاع وفي
الاستقراء ان يبدل لفظ الكلي بقول لم يكن له اسم فيرجع عنه بقول امكن التسليم مع عدم الاخفاء فانه اذا قال الشاعري

مجرى الانسان والفرس يحركان فكه الاسفل عند المضغ سلمناه وقلنا فيما فيه النزاع انه ليس مما يجري مجرى الانسان
والفرس لكنا وكنا واذا كان طرفا السؤال كلاهما مشهورين كل منهما باعتبار مغاير لاعتبار الآخر كان لنا ان لا نقبل
الا منهما شيئا وكذا اذا كان كل منهما انما يصدق بشرط وقد اهمله السائل ثم انك قد علمت ان القياس المغالطي قد
يكون غلطه من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة وقد يكون من جهتهما فان كان من جهة المادة فاما نقض (margin: ننقض)
المقدمات وان كان من جهة الصورة فانا ننقض من جهتها وان كان من جهتهما فمن جهتهما وعلى الحالين ينظر في
النتيجة ايضا فان كذبها ينبه على فساد القياس **الفصل الرابع** في بيان حل التبكيتات المغالطية بحسب الالفاظ اعلم
ان المغالطة باشتراك الاسم اما الكثرة في السؤال او في النتيجة وعلى كل تقدير فاما ان يوجد فيها الحق ولا فنقول القائل
هل الساكت يتكلم يوجب الكثرة في النتيجة فانه لا يشعر باشتراكه وهو مقدمة وقول القائل هل الذي يريد ان يتعلم
ليس يعلم يوجب الكثرة في المقدمة فانه لا يفهم الا بعد التفصيل فلا يمكن ان نتعدى عنه وهو صعب مجمل نحن ان نشعر
بالاشتراك الاسم فعلينا ان نفصل ونقول ان اردت هذا المعنى فكذا وان اردت ذاك فكذا وان لم نشعر الا بعد
الانتاج قلنا ان تداركه بان نقول مثلا انا انما نسلم ان الساكت الان ان يتكلم في وقت آخر واما المغالطة التي من جهة
التركيب والتقسيم فحله تسليم الحكم حين التركيب ومنعه حين التقسيم او بالعكس والغلط في هذا الباب ربما يشتمل
على المرائيات التي يقال على نحوين فانك اذا قلت الست تعلم بما ضرب به زيد فقيل بلى فقلت اليس بذلك يضرب
فقيل بلى فقلت باعلم ان زيدا يضرب به فيضرب فهذا الغلط من جهة التركيب وهو ظ ومن جهة المراء لان لفظة
به يرجع الى موضعين الى العلم والى الضرب واما مثال الذي بالتركيب دون المراء فنحو ان يقال اليس فلان خيرا و
اليس اسكافا رديا فهو اسكاف خير ردي واما المغالطة التي من جهة الشكل فان الغلط فيها من نفس اللفظ وما يتعلق
بهيئة او بنية او اداة فانه يختلف الحكم باختلاف الاداة وحده وتثنية ونحو ذلك فالذي يسهل علينا التخلص انا لا نلتفت
الى اللفظ وهيئته بل انما نحفظ المعنى مثلا اذا قيل ان الذي يبصر نفسه ينفعل من حيث يبصر وينفعل من حيث يبصر
لم يلتفت الا ان يبصر فعل يتصرف تصرف ضرب وتقطع ونحوها بل نقول لا نسلم انه ينفعل من حيث يبصر بل هو اذا
منفعل وبالجملة فحل المغالطات اللفظية ان يقابل قول المغالط بالضد فان كان الغلط من جهة التركيب فصل او
التفصيل ركب وان كان بشكل مختلف اتى بالمثل وبالعكس وان اتى باسم مشترك اتى باسم محقق وهكذا **الفصل الخامس**
في حل المغالطات المعنوية اما التي من جهة العرض فحاصل حلها الا اعتبار تغاير الشيئين المظنون اتحادهما في المقول
او في الاجناس والانواع التي تحتها او اعتبار الاضافة وسائر شرائط التناقض ومنع لزوم الحمل فيها الا بلزوم كان يقال ان

الابيض وان كان قد يكون موسيقا ولكن ليس ذلك ضروريا ومن الاشكال ان يقال الست تعلم ما اسالك عنه فان قلت نعم قيل ما هو وان قلت لا قال هو زيد وانت تعلم والحل انه معلوم في نفسه لا من حيث انه مسئول عنه وما قيل في حل ان الشئ يعلم ويجهل من وجهين فهو اعادة الشبهة بل لا بد من ابانة الفارق بين المعلوم والمجهول وان المعلوم انما يكون مجهولا بالعرض على انه انما هو كلام على النتيجة والصواب في الحل ان يكون على مقدمات القياس ومن الاشكال ان يقال ان كان ابن لك وهو اب فهو لك اب والحل ان الذي هو ابن لى عرض له ان كان ابا فالغلط من طريق العرض لا من اشتراك الاسم في لك فانه مع هذا ان هذا الاشتراك في هذا المثال ليس هو منشا المغالطة في نحو هذا عبد لك وهو ابن واما التي من جهة السكوت فالطريق في حلها ان يعتبر صورة القياس هل هي منتجة ام لا وهل الوسط واحد وهل كل طرف فهو في القياس والنتيجة واحد وحده من جميع الوجوه المعتبرة في التناقض وكذا يراعى هذه الوجوه فيما تقدم واما في المصادرة فان عرفت انها مصادرة فلا تسلم وان خالف المشهور بل يقول كما خالفت الشهرة في الوضع الذي اضع فكذا فيما هو هو واحكم وان لم يعرف كونها مصادرة وسلمت ثم نبه فلك ان تقول ان تسليمي هذا رجوع منى عن وضعي ومساعدة لك واما انت فلم تعمل شيئا واما في وضع ما ليس بعلة علة فانه لزوم ما لزم على تقدير وضع ما سلم واما في عكس اللوازم فيجب عليك ان تمنع نفسك اللازم من الملزوم حتى لا يتوهم الانعكاس ثم الانعكاس في هذا الباب على نوعين اما على الاستقامة كما يتوهم من كون كل متكون له مبدأ فالليس بمكون ليس له مبدأ واما في جمع السؤالات فيجب ان تامل الموضوع والمحمول او المقدم والتالي فان كان واحدا من جميع الوجوه والاعتبارات فالمسئلة واحدة والا فهي كثيرة فلا بد لك من ان تفصل ولا تجب الا عن واحد واحد واما في الالجاء الى التكرير ففي بعض المواضع من ان التكرير ليس هذيانا بل هو واجب كما في تعريف العشرة مثلا ان يقال هو المؤلف من واحد وواحد وهكذا وفي بعضها منه ان الهذيان انما لزم من خصوص السؤال فانك لو سالت عن معنى الانف الافطس لزم ان يكون الجواب ايضا مكررا مثلا ومنه انه لا يلزم من الهذيان كذب وشنع واما فيما يعرض من العجمة فعليك ان لا تجب ما لم يكشف الالفاظ هذا ولا يخفى ان هذه الوجوه المغالطة يكون ظاهرة ويكون خفية وربما تجتمع عدة منها في موضع واحد وربما كان فردان من نوع واحد احدهما ظاهر والاخر خفي واكثر ما يغلط هو القول الحاد السريع العمل جدا الذي لا يفطن معه بادي الرأي ان الغلط فيه من اي وجه واقوى ذلك ما لا يكون طريقا اسهل الطرق في نقيضها ولا يكونان مختلفين في الشهرة والشناعة ويجب ان تتلطف في النقض تارة بقصد المجيب واخرى نفس المسئلة واخرى كليهما ولا يجب ان يحمل سوء ترتيب المقدمات سيما الانتاجية اذا كانت صحيحة صحيحة احوال الحدود

بل انما يسهمن بان لا يكون القول موهما للشهرة ولا ناتجا الا ليف

الفصل السابع في خاتمة الكلام في هذا الفن قال المعلم الاول لما حاولنا ان يكون لنا قوانين يعتمد بها على ايراد القياسات من المشهورات لغرض جدلي او امتحاني وكان السوفسطائي يشاكل الامرين اما الاول فلاشتراك موضوعاته ولان السوفسطائي قد يتشبه بالجدلي فيشاكل الثاني من حيث المغالطة ومن حيث يشارك الجدلي اردفنا فن الجدل بهذا الفن وفصلنا شعبه ولم نقتصر على ما للسائل وذكرنا ما للمجيب ايضا فانه اهم فان الحفظ اصعب من السؤال الذي هو كالهدم ولذا كان على المجيب ان يحفظ بالمشهورات وللسائل ان يرتب ما شاء قال وكان الموجود قبلنا بين الناس في البرهانية والجدلية امور اجزئية ومواد خاصة لا اصولا كلية وتلك الجزئيات كانت في اول الامر قليلة جدا ثم اتسعت وكثرت حتى صار الناس يعلمونها على طريق الاصطناع واما في مناقضة السفسطة فلم يكن منهم شئ يعتد به واما هذه الاصول المذكورة من صورة القياس وصورة قياس قياس فامر قد كددنا في طلبها مدة من العمر حتى استنبطناه

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن من كتاب الخطابة وفيه اربع مقالات **المقالة الاولى** تشتمل على سبعة فصول **الفصل الاول** في بيان منفعة الخطابة قد علمت ان الصنائع القياسية خمس وان اللائق منها بحصول التصديق اربع فان المغالطة مرفوضة وان الجدل لا ينفع الحكماء الا بالطرق المشتركة بينه وبين البرهان وبالارتياض وبالاقناع في المبادي وتخطئة المغالطين المحتجين بنفس ما يلزم ولا ينفع العامة ايضا فانه يتعالى عن رتبتهم فهم اذا دعوا اليه فانما يزعمون انه مغالطة اضلتهم لقصورهم وقوة القائل ولو تبرا لهم الانتقال عن حجتهم لم يبعد ان يتقضوا ويعلموا وجه الغلط فيه فلم يبق صناعة تنفعهم في افادة التصديق الا الخطابة فالصناعة النافعة في افادة التصديق صناعتان البرهان للخواص والخطابة للعوام واما الجدل فنفعه القلية واما نفعه في التصديق ففي بعض جوانب الصناعة وما يعرض منها الا انها حيلة ولو اريد به الدلالة على الصدق لما كان متجها الى المقابلات ولا مبنية على المسلمات واما افادته اقناع المتعلم في المبادي فليس افادة للتصديق بل انما غايته ازالة الاستنكار عن نفسه واشعاره قرب الوضع من الامكان واما التنزل الى الخطر في النقيض وهذا وان كان من العامي تصديقا من الخاصي لا يقال لا ان التصديق اعم من الخاصي وهذا يفيد التصديق العامي لانا نقول انما يصدق ان يقال انه يفيد التصديق اذا افاده للمخاطب والمخاطب هنا لا يستفيد التصديق ولو سلم انه يفيد التصديق الا ان هذه الافادة ليست من الاغراض الاولية للجدل فان الغاية الذاتية للجدل هو الالزام وربما يوجب نحو التصديق فيحسن اعانته فيه اما مع العامي فلانه في عن العامية يسيرا واما مع المتعلم اذا اريد منه قبول المبادي كان المغالطة

تم بلغ عرضي على الاصل كتبه مولفه غفر الله له

البرهانية التي غايتها افادة التصديق قد يوجب فيه الظنية وما قلناه من ان البرهان والخطابة يفيدان التصديق دون الجدل قال الله تبارك وتعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة اى البرهان والموعظة الحسنة اى الخطابة وجادلهم بالتي هي احسن فاخر الجدل عنهما

الفصل الثالث في بيان مشاركة الخطابة الجدل وبيان اجزاء الخطابة اعلم ان الخطابة تشارك الجدل وتشاكله اما مشاركتها له فمن وجهين الاول في القصد فان كلا منهما يروم الغلبة اما القايس من كل منهما فالالزام واما المجيب فالانفصال لكن في الخطابة غرض المحاور هو ايقاع التصديق ولذا لا يكفي المجيب مشاورة بل لابد له من ان يقيس على مقابل النتيجة والثاني من جهة انه ليس لشئ منهما موضوع مخصوص اما في الجدل فقد عرفت واما في الخطابة فلان رتبة العلو بعيدة عن تمييز الموضوعات بعضها عن بعض ولكن الجدل النافع الاول الى الكليات والخطابة النافعة الاول الى الكليات والخطابة النافعة الاول الى الجزئيات واما مشاكلتها له فلان مبادى كل منهما محمودات ولكن محمودات الجدل حقيقية ومحمودات الخطابة ظنية ثم لما كان كل من الجدل والخطابة تتعرض لموضوعات كل علم كانا مشاركين لسائر العلوم فيهما ومنهما ايضا مناسبة ثم هذه الصناعة عما يتعاطاها كل احد ويجرى فيها المفاوضات فيما يختلفون فيه من مدح او ذم او شكاية او اعتذار او مشورة فمنهم من يحسن التصرف في جميع هذه ومنهم من يحسن في بعضها دون بعض ومنهم من ليس له الا ملكة اعتيادية حصلت له من استعمال المواد ومنهم من له مع ذلك ملكة صناعية وشئ منهما لا يستغني عن الاخرى فان الثانية بدون الاولى فاترة الانجاح والاولى بدون الثانية متحجة لا عن بصيرة ثم اعلم ان للخطابة عمودا واعوانا وحيلا اما العمود فالقول الذي يظن انه منتج للمطلوب واما الاعوان فهي الاشياء التي تعين على الاقناع وهي اما قول واما شهادة والشهادة اما شهادة قول او شهادة حال فشهادة القول كالاستشهاد بقول نبي او امام او حكيم او شاعر والاستشهاد بقول قوم يحضرون ويصدقون بان الامر كان كذا وشهادة الحال اما شهادة حال تدرك بالعقل كفضيلة القائل واشتهاره بالتميز والصدق او شهادة حال تدرك بالحس وهي اما قول كالتحدي كمن يدعي النبوة فيأتي بما يعجز عنه غيره وكمن يدعي انه اطلب من الاخر فيقول والا فليباهل كما لحق وكاليمين وكالعهود التي يتبرء بها المتعاهدان على انفسهما او غير قول كهيئة من يخبر او يشهد وربما كانت الحال الشاهدة من خارج كالعقوبة والبرع واما الحيل فاما ان يكون بحيث يجعل القائل مقبول القول بان يتكلف الدلالة على فضيلة نفسه او يتهيأ بهيئة يجعل مثله مقبول القول او بحيث يجعل القول انجح فمن الاقوال ما يفيده ذلك رفع الصوت به ومنها ما يفيده خفض الصوت ومنها ما يفيده ثقل الصوت ومنها ما يفيده حدة الصوت وايضا لما يجب باختلاف الاغراض انواع من الترتيب يليق كل ترتيب بغرض او بحيث يجعل السامع اقبل بان يستعطف ويستمال ويؤثر فيه تاثير يجعله بهيئة المصدق وان لم يكن مصدقا وهو على جهتين

اما

اما بان يوهم خلقا يميل الى التصديق واما ان يحدث فيه انفعالا يوجب ذلك فان من رحم كان اقرب الى التصديق وكذا من احب وكذا من اتقى عاقبة العناد وكذا من مدح ومقابلات هذه يوجب مقابل التصديق هذا وقد ذكر في التعليم الاول ان السلف انما تكلموا في الاقاويل الخارجة الانفعالية والخلقية وما يتعلق بترتيب الكلام واما العمود فلم يتكلموا فيه

الفصل الثالث في الاغراض التي تختص بالخطب والامور التي تجرى فيها وبيان تقصير من اقتصر في هذه الصناعة على تعليم الحيل الاستدراجية اعلم ان كل خطيب يتكلم في الجزئيات فلا بد له من ان يثبت لها وجود شئ في الماضي او الحال او المستقبل واما اثبات انه عدل او جور فقد يحتاج اليه وقد لا يحتاج اليه لان الشريعة العامة المنسوبة الى العقل او الخاصة باقوام دون اقوام او الاخص التي بين متعاهدين قد ابتته او لان الامر موكول الى الائمة والخطباء وهم قد فرغوا عن ذلك او لان الامر موكول الى نظر القاضي والامام وليس للخصمين ان يتوليا بيان ذلك وانما على الخطيب بيان ذلك فيما يفتقر الى ان يتناجز الخصمان قائما اقنع القاضي فعني لو وجد هذا القسم صحيح الوجود قليل الاتفاق في هذا الزمان ثم انما يثبت الخطيب ان كان ظاهر النفع او الضر المادي الى النفع والضر وكان النفع او الضر مشتهرا معروفا لم يجب عليه بيان التادية ولا بيان النفع او الضر وما كان خفي التادية جلي النفع او الضر لزم بيان التادية وما كان خفيهما لزم بيان النفع او الضر فان كان مؤديا الى المطلوب لا بتوسط امر لم يحتج الى بيان التادية وان كان مؤديا بواسطة احتيج الى بيانها وان لم يكن بينا فليس للحاكم الا ان يسمع ان فوق كذا اثبات ايقاعا من قول خصمه وليس عليه ان يسن الذي عنده الا الامور الاخروية فعليه ان يسن هل يجزيهم لها ام لا وكذا الامور التي يمدح او يذم بها ان كان ايجابها المدح او الذم بينا في الشريعة العامة او الخاصة لم يحتج الخطيب الى بيانه والا احتاج فقد علم ان الامور الخارجة والحيل الاستدراجية لا تنفع في اثبات الاحكام الكلية التي يندرج تحتها الاحكام الجزئية التي الكلام فيها فان الانفعالات النفسانية انما تعلق بالاشخاص فان المخوف والمرجو والمحبوب والممقوت انما يكون شخصا بعينه وان كان معنى كليا فالواقع منه في الاستدراج انما يكون شخصا بعينه بل الاولى ان يكون الاحكام الكلية مفروغا عنها وان يكون الشارع والائمة قد فرغوا عن تحديدها واستنباط الاحكام الجزئية من الكلية موكول الى الحكام دون المتنازعين فانه لا يحتمل تلك كل توجيه وليس للحكام سبيل الى وضع الاحكام الكلية فهنا ثلاثة اشياء الاول كون الشئ او لا كونه الذي تتفق فيه الاستدراجات والثاني الحكم الكلي الذي فرغ عنه فلا يتاتى استيناف اثباته وان استونف فلا مدخل فيها للحيل والثالث النتيجة الجزئية التي يحكم بها الحكام ولا

للحمل فيها ايضا فانما ينفع الحمل في الاول ثم انها ليست بعمود له بل العمود انما هو نفس القول الموقع للتصديق
واما الحيل فانما يكون بها من تصيير السامع على هيئة موافقة لقبول الحجة والاذعان للتصديق فالذي
اقتصر على بيانها فانما اقتصر على الصفحة الخارجة ولم يستبطن كنه الامر ولا ادرك حقيقته ثم ان الحيل انما تنفع
في المشاجرات دون ما يراد به التغيير على سبيل النصح في المشورة ولا في جميع المشاجرات الا التي تجري في الامور
السياسية التي تقع بين اهل مدينتين او متخاصمين لسياسة مدينة فلو اقتصر على الحمل كان التغيير لصناعة
المشاجرة لاخرى بل المشاجرة في الامور العظام لصناعة وفي الامور السوقية لاخرى واما اذا اعتبرنا العمود فهو في
الكل على السواء واعلم انه قد سبق ان كلا من التغيير والمشورة في الموضوع كان يتم الانسان على [illegible] بازائهما [illegible]
ربما يشير الى ما ينبغي ان يفعل به والحاكم يحكم بان فعل هذا عدل او جور بما يوجبه السنة التي ينصرها او الراي
الذي يعتقده ثم هذا التغيير وان كان اخص من الحكومة فانه عمل من هو اخص من الحاكم وتنجبه راي انسان
هو دون الشارع وذلك تنجبه راي الشارع ولانه في الفرع الذي هو الجزاء دون الاصل الذي هو استحقاق
الجزاء الا انه اوضح للجمهور واسبغ واعم فان لكل منهم ان يدخل في المشورة دون الحكومة ولذا اذا حكم الحاكم
المشير بين الناس عدلا او اصيلا اذا كان في امور اهليه واما حاكم المشاجرة فلا يتجهها [illegible] وميله للناس غالبا
ثم ان الشارعين يحجرون على الحكام تجاوزها في كتابهم الى ما يميلون اليه في الاحكام المشورية قلما يكون
من عند الشارعين فقد استبنت قلة غنا الخارجيات ووجوب الاشتغال بالالة الصناعية وهو ما يوقع التصديق
من القياس المسمى بالضمير والتفكير وهو المحذوف كبراه الذي لو تم لظن به انه جدلي لان الجدلي بالفعل من المحمودات
الحقيقية والخطابي من المظنون بمبادي الراي انه من المحمودات ولما كان النظر في الجدل لصناعة المنطق كان النظر
في الضمير ايضا لها كما كان النظر في الصادق والحق الذي هو البرهان وفي المحمود الشبيه بالصادق الذي هو الجدل
لصناعة واحدة هي المنطق والا فالمحقق الاول لان يكون في صناعة المنطق هو البرهان **الفصل الرابع** في نفع
الخطابة ومشاركتها الجدل في انها على المتضادين وفي وقوع المغالطة في جنسها ومخالفتها اياه في ان المغالطة التي
بجنبها لم يجعل لصناعة اخرى كالمغالطة الجدلية اعلم ان صناعة الخطابة عظيمة النفع فان الاحكام الصادقة
فيما هو عدل وحسن افضل نفعا واعم جدوى من اضدادها لان نوع الانسان انما يبقى بالتشارك وهو لا يتم
الا بالتعامل والتحاور وهو لا يتم الا باحكام صادقة في الامور العملية بها ينتظم شمل المصلحة وباضدادها تتشتت
ولا بد من تقرر هذه الاحكام في النفوس وقد عرفت ان البرهان قليل الجدوى في حمل الجمهور على القضايا الحقة

وانه انما يتكفل بهذه الصناعة وايضا في الامور الجزئية احكام لا يدركها الا العقل الصحيح فاذا اريد تقريرها
في نفس من سفل عن العقل بنفسه كانت الخطابة اعون شي عليه كما ان من سفل عن رتبة البرهان يحتج
عليه الامر بالجدل ثم ان صناعة الخطابة كالجدل تنتج في المتضادين لكن لا في زمان واحد كما ان القياس الجدلي على المتضادين
ايضا لا يكون في زمان واحد الا في الارتياض نعم قد ينتفع باستعمال الاقناع في المتضادين في زمان واحد من وجه شبيه
بالارتياض وهو ان يحضر عندنا الحجج المتقاومة معا فيتضح لنا ما ينبغي في ايقاع التصديق بما نرومه فان الشك اذا
كان حاضرا عندك كنت اقدر على حله من ان [illegible] من غير استعداد فهذا ايضا من فضائل الخطابة اعني الاقتدار بها
على الاقناع في المتضادين ولكن الخطابة الفاضلة هي التي تحوم الطرف الافضل وتبتعد من المتشابهات التي هي افضل وليس
في الصناعات ما تتوجه الى المتضادين الا الجدلية والخطابة ثم كما انه ليس على الطبيب ان يشفي كل مرض بل انما عليه ان يبلغ
الممكن الانساني على طريق الصواب فان لم يتفق كان السبب صعوبة المرض ولا يخرجه عن كونه طبيبا كذلك الخطيب [illegible]
في العمل ما يراد الحمل على ما ينبغي ثم لا ينجح المخاطب لكون الامر [illegible] تقريره في النفوس ثم كان في الجدل قياسا جدليا بالحقيقة
وقياسا جدليا بحسب التشبيه كذلك في الخطابة قياس منتج في الحقيقة لكونه من المظنونات حقيقة ومنتج بحسب التشبيه
لكونه من الامور المشاركة للمظنونات باحد الامور اللفظية او المعنوية المذكورة في سوفسطيقا ولكن المنتج بالتشبيه هناك [illegible]
لصناعة اخرى كالجدل بحسب التشبيه وذلك لان الجدلي انما هو جدلي لملكة وقوة على الاثبات والابطال [illegible]
تلك القوة والجدلي الكاذب لا يكون مشاغبا لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة ولا لاظهار القدرة على التلبيس فان هذا [illegible]
غرضا في الجدل والامتحان والعناد بل لاظهار ان الثابت او المبطل حق في نفسه وترويج التلبيس قصدا وارادة للتضليل
فالجدلي انما هو جدلي لتلك القوة والمغالطة انما هي مغالطة لهذه المشيئة الردية [illegible]
مشتملة على القوة والمشيئة معا فانه ربما يروج ما شاء او يبطل بالاقناع كما ان التعليم البرهاني جامع للقوة والمشيئة
لعل ان المشيئة تشمل هنا على وجهين عام [illegible] ايقاع التصديق [illegible] جميع الخطابات وخاص [illegible] الترويج و
التلبيس فقط **الفصل الخامس** في حد الخطابة وشرحه وختم الكلام في بيان اجزائها ومناسبتها لغيرها اما حد الخطابة فهو قوة
تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة والمراد بالقوة الملكة النفسانية التي يصدر عنها افعال ارادية [illegible]
من القدرة فان القدرة ربما توجد في كل انسان واما الملكة فلا تحصل الا من [illegible] تعلم او عن افعال [illegible] والمراد بالتكلف
تعاطي فعل يبلغ قصده لا تمامه لا تعاطي فعل بارادة [illegible] والاقناع الممكن هو الفعل الذي يتكلفه اي ما يمكن من الاقناع
ومعنى كل واحد من الامور المفردة كل واحد من الجزئيات او كل جزئي من اي مقولة كانت والغرض انه لا يختص بموضوعها بمقولة

دون مقوله وقيد تكلف الاقناع الممكن مع اشارة الى غاية الخطابه احترازا عن البرهان والجدل والسفسطه وقيد في كل
واحد من الامور المفرده مع اشارة الى موضوع الفن احترازا عن جميع الصنائع العمليه والصنائع المتصرفه في الجزئيات المخصوصه
بموضوع خاص كالهندسه والطب فان قيل هل الطب ملكه على الاقناع الممكن فان كان فهل هو ملكه بالذات فان كان
بالذات فاذا اقنع الطبيب في امر واقنع فيه بعينه الخطيب فهل يكون اقناع الطبيب من جهة اقناع الخطيب وهل الطبيب
؟ قد يتعاطى شيئا من الطب قلنا ليس الطب ملكه على الاقناع ولا على التعليم بل على تدبير البدن ليصح ثم انه قد يعرض له ان
يفعل فعل المعلم وذلك في الامور الواجبه او الامور الممكنه الاكثريه اذا حاول تعليمها من جهة انها ممكنة او قريبا من الكون
وان حاول ايقاع التصديق بوجودها اقناعا كان فاعلا فعل الخطيب وان حاول ايقاع التصديق الجازم بوجودها كان
فاعلا فعل المغالط فالطبيب ليس له الاقناع الا بالعرض وبمجرد الاقناع لا يصير خطيبا بل انما يصير خطيبا بحصول الملكه
ولو سلمنا ان الطب ملكه على الاقناع فليس ملكة على الاقناع في كل شيء كالخطابه هنا واعلم ان الخطيب قد يعرض له ان يقنع
في الامور الغير المفرده كما يعرض للطبيب ان يعالج غير الانسان واعلم ان التصديقات الخطابيه يكون صناعيه وغير صناعيه
الصناعيه ليست بحيلة منا بل موجوده لامر الداعي اليه من غير صنع منا وتلطف مثل الشهود والتقريرات بالعذاب واما الصناعيه
فانما يكون بصنعنا واحتيالنا فعلينا استنباط المواضع والانواع الخطابيه ومعرفة ترتيب القياس الخطابي فمنها ما قد
اعددنا قبل المحاورة وهي المواضع وهي مقدمات من شانها ان يصير بالفعل او بالقوة اجزاء قياس ومنها ما هي غير معدة
قبل بل نستخرجها من اصول وقوانين قد اعددناها ويسمى هنا بالانواع مثال ذلك انه اذا كان قد سبق لنا عن حصول هذه
القوة انه كيف ينقل الحكم من الشيء الى ضده فلنا ان نبين ان كان زيد الذي هو عدوك قد استوجب الاساءة اليه فعمرو
الذي هو صديقك قد استوجب احسانك اليه ثم ان التصديقات الصناعيه التي يحتال لها بالكلام المقنع بطبعه لا بوضع
او شرع لا بد لها من ثلثة اشياء الاول العمود المسمى بالتثبيت والثاني هيئة المتكلم حين التكلم لكونه على هيئة صالح متخشع
فاضل او هيئة صادق وتلطفه في تادية الاحكام الكلام والثالث استدراج السامعين ثم العمود قد ينحو نحو الغرض نفسه
وقد ينحو نحو تقرير شيء من الابواب كما يمدح فضيلة نفسه او خساسة خصمه ووجوب الترحم عليه واما هيئة القائل
فلا تنفع الا في الامور الواقعه دون المستقبله فانه في المشاجرات مثلا اذا احسن سمته ودل على فضيلته ظن به انه لم يفعل
الجور وان فعل فلا على وجه الجور واما في الامور العامه فلا ينفع فان الدلالة على فضيلته لا يدل على اصابة رايه في الامور المستقبله
واستدراج السامعين قد عرفت انه انما يكون بالاقاويل الخلقيه والانفعاليه فيحتاج الخطيب الى العلم بالاخلاق والفضائل
والانفعالات حتى يمكنه ان يتصف بها وفيها ليستعملها ويرد ما يستعملها خصمه بان يصرح بانه يختال باثباتها عليه وان

التصديق الذي يوهم ايقاعه ليس لاحقا به بل لاحقا بالقوة ؟ عرفت ان الخطابه مشتركة مع الصناعة المنطقيه ايضا كما كان لها
مع الجدل فكانها مركبة منهما وليس كذلك حقيقة بل ليست الشركة الا في الموضوعات دون الغرض فيهما ثم شرف الجدل
يشبه شرف الخطابه لانه يعم جمهور الناس بالمخاطبه **الفصل الثالث** في معاني التثبيت والضمير والاعتبار والبرهان والتكفير
وان ايها انفع في هذه الصناعة وبيان انه قد ينتقل بالتمثيل الى الحكم الكلي والفرق بينه وبين الاستقراء وتعداد
المقدمات التي تحمد المحمودات والفرق بين المحمودات الحقيقيه والظنيه هنا وبينها في المنطق وبيان ان الضمائر تكون من
الضروريات والاكثريات والمتساويات وعلى كل منها يكون من الصادقات ومن الكاذبات اعلم ان هنا تثبيتا وهو القول الذي
يراد به ايقاع التصديق وضميرا وهو التثبيت الذي يكون قياسا واعتبارا وهو الذي يكون تمثيلا وبرهانا هو اعتبار تم
به المقصود سريعا وتفكيرا هو الضمير بعينه لكن يسمى بكلا باعتبار فيسمى تفكيرا من جهة انه احد في وسطه ما تقتضيه الفكر
وضميرا من جهة نقصان مقدمته عنه وعمود الخطابه على الضمير والتمثيل كما ان عمود الجدل على القياس والاستقراء ثم كل
منهما اما اصلي او مظنون والكل يستعمل كما عرفت وانما لم يستعمل القياسات التامة هنا لانه اذا ذكرت الكبريات زال
الاقناع وظهر الكذب خصوصا في الشعريات فانها في الامور الممكنه وقد يكون حذفها لئلا يكون البيان منطقيا
فان الخطيب اذا نسب الى المخاطبه منطقية توهم انه انما يغلب لفضل قوته لا لاصابته فقد علم ان حال الخطابه بالنسبة
الى الضمير والقياس على عكس حال الجدل والعلوم وكذلك حالها بالنسبة الى الاعتبار فانه عنده اقرب الى الاقناع فان
الضمير يحتمل كثرة المراجعة في سؤال لم كانت المقدمة عامة لم كررت ما ادعيت بخلاف التمثيل فانه باموره ظاهر
ثم كما ينقل في التمثيل الحكم الجزئي الى جزئي اخر كذلك ينقل من جزئي الى كلي ايضا فالفرق بينه وبين الاستقراء انه في الاستقراء يورد
الجزئيات على ان الكلي هو هي بعينها وفي التمثيل على انه شبيهها مثلا اذا ادعينا ان كل انسان سارق فهو فقير فقلت لان فلانا
وفلانا فقيران عنيت انه اذا كان فلان وفلان فقيرا فكذلك من شاكلهم فهو التمثيل وان عنيت ان كل انسان
سارق هم هؤلاء حتى كانك عددت الكل او ما يقوم مقام الكل وحكمت على الكل لا بحكم فيما شاكله بل بحكم على الكل كان
استقراء واعلم ان كل مقنع اما مقنع في نفسه او مقنع في غيره وكل مقنع في غيره فلا بد ان يكون مقنعا في نفسه والمقنع في نفسه
هو المحمود والمحمود اما محمود بحسب انسان انسان او بحسب عدة واما محمود عند الجمهور او طوائف منهم غير محصورة العدد كلهم
المتعين ؟ مستعمل في الخطابه الا ان المحمود هو الثاني فان الاول غير منضبط لكونه غير متعدد وكونه مختلفا باختلاف الاهواء
ومن استعمال الخطابه لها واستعمال الجدل لها فرق وهو ان الجدل انما يستعملها على شرائط القياس المنطقي بان يكون
المقدمات حقيقية الحمل صحيحة التاليف على نظم قياس بالفعل او بالقوة وان كان فيها اضمار كان بحيث لو صرح بالاضمار تم

الحكم ويكفي في الخطابة ان يكون المقدمات محمودة في الظاهر بان يكون الناس يرونها معتقد بحيلها اعتقادا واجبا او
اكثريا سواء كانت محمودات حقيقية او شبيهة بها باحد وجوه المغالطة التي سلفت فيكون بحيث اذا اغمض الجمهور اعينهم
وان كانوا اذا احلوا بانفسهم وفكروا ادركوا انها ليست هي المحمودات التي ظنوها فاذن جميع اصناف المحمودات نافعة في
الخطابة لكن المحمودات بحسب تخصص تخص انما ينتفع فيها بان يعرف ان المحمودات كذلك نافعة في الخطابة لان يعرف
المحمودات باعيانها وانما على الخطيب ان يحصر المحمودات الحقيقية او الظنية لدى الجمهور والمحمودات الحقيقية هاهنا هي
التي اذا تعقبت لم يزل حمدها وعرفانها هي التي يحمد عند الجمهور وان زال حمدها عند التعقب لانها انما يوجد لانها
محمودة عند الجمهور واما المنطقي فياخذ المحمود من جهة انه محمود عند الجمهور وذلك المعنى موجود بل ومحمود عند اهل
البرهان وان شكوا في صدقه فالمحمودات المظنونة هنا هي التي اذا تعقبت ظهر كونها شنعة لا كاذبة فقط فالخطابي
انما يستعمل المحمودات مطلقا لانها محمودة في الظاهر وانما يتصرف فيها على الرسم المعتاد لا على ترتيب صناعي ويتقل بحث الخطيب
عن الامور الضرورية فان عرض فاما على سبيل وضع الشاعر غير مبرهنا كان يتكلم في الطبيعيات او الالهيات
او على سبيل استعمال الواجبات كقولهم ان فلانا لا يجتمع فيه العقد وحب الشهوات وان فلانا لا اراه الله تعالى مادام
منكرا للبعث فالضماير ليس كلها من ممكنات بالتساوي بل قد يكون عن الاكثريات وقد يكون عن الضروريات وعلى
كل منها قد يكون من الصادقات اي المحمودات الحقيقية وقد يكون من الدلائل كما يقال ان هذه المراة ولدت
فيكون مقتضيا انجعلت الولادة دليلا على الاقتضاض والدليل ما يلزمه المحمول وهو يلزم الموضوع حقيقة او في الاكثر
فالاول كامر والثاني كما يقال زيد محموم فهو سريع النبض فان انتفى احد الملزومين فهو علامة ولذا يكون الكلام في الاول
على هيئة الشكل الاول بالقوة وفي الثاني يكون في قوة الشكل الثاني او الثالث كما يقال هذه منتفخة البطن فهي حبلى
فانه في قوة هذه منتفخة البطن والحبلى منتفخة البطن فانتفاخ البطن علامة للحبل لا دليل اذ لا يلزمه الحمل وكما يقال الفقيه
عفيف لان زيدا الفقيه عفيف فانه في قوة ان يقال زيد فقيه وزيد عفيف فكل فقيه عفيف فزيد علامة كون الفقيه
عفيفا فانه لا يلزم الفقيه الذي هو الموضوع والعلامة ايضا يكون اكثريا كما يقال زيد سريع النبض فهو محموم وكما يقال
الشجعان لا يعلون لان علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه كان لا يعجل فهذه اقسام الكائن عن الضروريات والاكثريات
بقي الكلام في الكائن عن المتساويات فنتكلم فيه في هذا الفصل التالي **الفصل السابع** في الضماير الكائنة عن المتساويات
فاعلم ان الكائن عن المتساويات يكون العلامة فيه علامة الشيء ونقيضه لكن لاحدهما بلا واسطة وللاخر بواسطة او كلاهما
منها بواسطة ولكن انما يسبق الى الذهن ميل اليه الذهن ولا بد مع ذلك من تلويح اكثري فانه ما لم يظن الاكثرية لم يمل الذهن اليه

وهذا

وهذا كما يقال فلان قائم على راس زيد القتيل الطري متقلبا سيفه فهو قاتله او فهو ليس بقاتله فالاول يعتد به
اكثرية هي ان القائم كذلك قاتل والثاني لم يعتد بقاتل تلك المقدمة بل بعكسه وهو ان القاتل لا يقوم كذلك لانه خائف
وكل خائف مفضل بوجهه عن محل الزلة والكل اكثري او زاد في العلامة شيئا كان يقول فلان قائم على زيد القتيل الطري
الممدود دم الخائف منا فكر من المقتول وح لا يكون علامة معين علامة الاول وح لا يكفي العلامة المذكورة في الاولى
في الاقناع بل لا بد من ان يقال انه قد نوحي هناك غير مهمل للانفلات او سعى بانسداد الخالص عليه وبالجملة فمن اللازم
ان يكون علامة واحدة متساوية النسبة الى النقيضين يوقع اقناعا فيها بل لا بد من القائن بينهما اذا اقنع في احدهما وبينهما ان ضعف
اقنع في الاخر اللهم الا في شخصين مختلفين في الحال فاختلاف حالهما ايضا يدفع التساوي من كل وجه ولذلك لم يتعرض
المعلم الاول المتساوي لرجوعه الى الاكثري ويكون اكثرية مظنونة فقد علم ان اصناف الضماير تسعة احدها هذا الصنف والاخرى
الثمانية السابقة في الفصل السابق واما الثالث فليس فيها كثير اختلاف وانما الاختلاف الكثير في الضماير وانما يعظم
المؤنة في تفصيلها فانها مختلفة المأخذ ايضا فيصعب تفصيلها من حيث هي خطابية ومن حيث اختصاصها بعلوم
وصنايع تشارك الخطابة الجميع في الموضوع فمن المواضع المشتركة بين الخطابة والجدل اكثر انتشارا من المواضع الخاصة بالخطابة
فكثير منها يشترك فيها وبين المنطقيات والطبعيات والالهيات ولهذا باعتبار كل خصوص الاستعمال صار يخلو منها
باعتبار الباقي فلا بد من الفصل بين الاعتبارات ولا بد من استخراج المواضع والانواع واعدادها للخطابة **المقالة الثانية**
تشتمل على تسعة فصول **الفصل الاول** في بيان الاعراض الاول للخطيب واصناف المفاوضات الخطابية والابتداء بتعديد
انواع المشوريات اما المنازعة في كون شيء ولا كونه فامر عام لجميع انواع الخطابة واما اذا رجع الى التفصيل فاكثر
المحاورات العامية في الامور الجزئية يرجع الى الخير والشر ثم الامور الجزئية اما واقعة ومستقبلة ومن البعيد ان يتنازع
الجمهور في الامر المستقبل هل هو خير ام شر فان هذا نظر العلوم اشبه بل ان ساء عوا فانما يتنازعون في ارادته والتحرز
عنه والامور الواقعة اما ماضية او حاضرة والكلام فيها اما باثباتها والمدح عليها ان كانت خيرا والذم ان كانت شرا وهذا
ما يتعلق بالامور الماضية بل الاول بالزمان الحاضر واما بالشكر عليها او الشكاية منها او الاعتذار لدفع الشكاية وهذا لاحق
الماضية فجميع المفاوضات الخطابية ثلثة مشاورية ومشاجرية ومنافرية فالمشاورة مخاطبة يراد بها الاقناع في انه كذا
ينبغي ان يفعل او ترك والمنافرة مخاطبة في المدح مفصلا او الذم برذيلة والمشاجرة مخاطبة في الشكاية والاعتذار وليعلم ان
المشورة ليست مشورة بسبب الاقناع في نافع بالحقيقة بل يكفي فيه اظهار انه نافع وان لم يكن حقيقة ولا عند المشير
ربما كان ضارا في العاجل والمدح ايضا لا يتوجه البتة الى النافع بل ربما يمدح على الضار كاقتحام المضار للذكر الجميل

اليه ثلثة خصم وحاكم يحكم باقناع احد الخصمين دون الآخر وربما وليس اليهم الا النظر في قوة احدهما وضعف الآخر وربما
جعلت مخاطبة من الاصناف الثلثة مقدمة لمخاطبة اخرى لكن يمدح شيئا او يذم ليتنقل الى المشورة والنزاع لا ينحصر في
كون الشيء ولا كونه بل ربما نازع في كونه نافعا وضارا او كونه ظلما او غير ظلم او كونه فضيلة او رذيلة ثم لما كانت المطالب
تنحصر على قضية واحدة اما ماخوذة من المحمودات واما دليل واما علامة وكل منها مقدمة مكان القياس فلا بد من
ان نعرف عندنا مقدمات نافعة في هذه الابواب ثم ان الضروري لا يمكن ان يطلب وجوب لا كونه ولا كونه فلا
يتوجه المشورة الا الى الامور الممكنة فينبغي ان يكون عند المشير مقدمات لاثبات ان الامر ممكن او غير ممكن وانه يكون او لا
يكون وكذا كان او لم يكن فان هذا مما ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر في التخييل وفي اثبات الامكان او نفيه وينتفع
به الشاكي والمعتذر والمادح والذام وايضا ينتفع المشير والمنافر والمشاجر بالتعظيم والتحقير لكون هذا الامر نفعا عظيما
او حقيرا او يسيرا او كونه فضيلة او رذيلة عظيمة او حقيرة او عدلا او جورا عظيما او حقيرا فينبغي ان يكون عند الخطيب
مقدمات في هذا الباب ايضا ثم لما كانت المشورة توجه الى الامر الذي يحصل الخير اما الخير وقبال الشر معرفة
فاما فنقول لا خفاء في ان المشورة لا توجه الى الخير ضرورة فانها انما تتوجه الى ما يكتسب او يحترز عنه بالارادة مما
خير ممكن ولا كل ممكن فانها لا تتوجه نحو الممكنات الصادرة عن الطبايع او عن الامور الطارئة من غير اختيار وارادة
واما الامور التي هي اقسام المشورة الخطيرة جدا دون الجزئيات التي لا تنحصر فهي خمسة العدة والحرب والسلم وحماية المدينة
ومراعاة امر الدخل والخرج ووضع السنن اما المشير في العدة فلا بد من ان يكون خبيرا بالمنافع الحاصلة في تلك الناحية من
الزراعات والتجارات وغيرها وبجميع النفقات اذا اجريت على القسط حتى يوازي الدخل الخرج وان ينفي من لا ينفع في
المدينة من البطالين والمتعطلين ويحجر على المسرفين وينبغي ان يحيط بجزئيات الاخبار وبفوايد التجارب لكون ان كذلك
وان الاولى المشير في الحرب والسلم محصا ان ينظر اولا في السبب الباعث على القتال اهو قوي ام ضعيف فربما
كان السبب ضعيفا لا يليق بان تهيم له القتال اما لان كظم الغيظ يكفيه او لان العدو اقوى ثم يحيط علما بعدد مدينته ومقاتليه
عددا وعدة ودربة بالحرب وبصبر جنده وعسكره واستعدادها وسعادتهم وطهارة نيتهم وبشائر الظفر وكذا في
في الخصوم عدتهم وعددهم لجواز ان يكونوا قد كثروا بعد القلة وقووا بعد الضعف وينبغي ان يكون خبيرا ببعض انواع
الحروب ان لم يكن كلها وان يسمع اخبار المقاتلين في مدينته وما يليها ورسومهم ومذاهبهم ويكون خبيرا بالمواقف
المحمودة والمذمومة بحسب غرض غرض من اغراض المقاتلين واما المشير في حماية المدينة فعليه ان يعرف انواع الحفظ على
البلاد من الهيئة والجبلية والارضية والبحرية وما يكتنفها ويحيط بها ويعرف عدد الحفظة ويعزل عنهم الضعفاء والمتخ

والخاينين

والخاينين ويكون بصيرا بالمدارج والمسالك المخوفة التي يرتادها المقاتلون وان يقف على الحاصل من القوت وما
يحتاج اليه اهله واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى تجهيزه الى بلاد اخرى لعوض او مرض آخر وبحسب مقدار حاجة كل
صنف الى القوت واللباس ويحاور الى اهل الفضايل واهل الثروة فيشير الى ما ينبغي ان يستعان فيه باهل الفضايل
وما ينبغي ان يستعان فيه باهل الثروة واما امر الدخل والخرج فداخل فيما ذكر واما المشير في السنن فاول ما ينبغي ان
يعلم عدد الانواع والاشتراكات المدنية ومناسبة اشتراك اشتراك لامر امر بحسب عاداتها واخلاقها والسنن الحافظة
لكل من الاشتراكات والفاسخة لها واصناف السياسات الفاسخة للاشتراكات اربعة منها السياسة الوحدانية ان لم
يرض السايس بالشركة ومن جملتها السياسة التغلبية وهي ان يكون السايس مستوليا بالغلبة اما بعقل او بنيات او بفضل
قوة اخرى ويكون همه مقصورا على الاستخدام والتعبيد ومن جملتها سياسة الكرامة وهي ان يراعي الرئيس مصالح
المرؤوسين لا لعوض الا الكرامة والتعظيم ومنها السياسة النفرية وهي ان يطاع احد ويدبر بسداد مروته ومنها
السياسة الاجتماعية ويليها سياسة الحرية والديمقراطية وهي ان يكون اهل المدينة شرعا سواء فيما لهم وعليهم لا يرؤسهم احد
الا بالاجتماع عليه ومنها سياسة الاخيار وهي ان يكون اهل المدينة متشاركين في طلب السعادة العاجلة وله
لكل منهم مقام محمود فيهم رئيس او رؤساء يطيعونه طوعا الاخيار ويرؤسهم استحقاقا لا اتفاقا فلا بد من ان يكون المشير
في وضع السنن بصيرا بهذه السياسات وما لكل منها وما يؤول اليه حال كل منها وربما يعين في وضع هذه السنن
تامل قصص من سلف واما الامور المفسدة للسنن فهي التي ذكرت في باب حفظ المدينة فلا يحتاج اليها الخطيب من
جهة ما يشير في وضع السنن بل من جهة ما يحفظ المدينة **الفصل الثاني** في المشوريات التي في الامور الجزئية التي تجب
الافحاص عليها وان لم يكن محصورة الا انها مشتركة في انها نحو نحو صلاح الحال فيجب ان نعدد صلاح الحال ولوازمه
واجزائه التي بها يحصل فاعلم ان صلاح الحال هو اجتماع الفضايل النفسانية والجسمانية مع اشتداد العز وتوابعها
بمحبة القلوب والنباهة وتوفر الكرامة من الناس في رفاهية وطيب عيش ووثاقة وسعة ذات اليد وسعادة الجد
ويمكن من استدامة هذه الاحوال والاستعداد لها واجزاؤه زكاء المحتد وكثرة الاخوان والاولاد واليسار والصحة
والجمال والجلادة والصرامة والبطش والجد وسعادة البخت واصالة العقل والسلامة والعفاف والبر وساير الكمالات
النفسية والجسمية والخارجية ومن اجتمعها في الجودة وحسن منقلب في الممات فهو السعيد عند الجمهور اما زكاء المحتد فان
يكون من قبيله علماء او حكماء او رؤساء ذوي كثرة احرار او من سكن اولا في المدينة من اول بنائها او قدماء فيها او هو
يتفرع الى الحرفي الاب والام ولا بد ان يكون ما عداه موروثا من الاسلاف للاخلاف واما الاولاد فصلاحهم ان يكون

مع الكثرة حسامر وجمال وبطش وقوة وفضايل نفسانية كالعفاف والبسالة ثم كل انسان يسره من ولده شئ والثانيا

بكثرة الصامت والضياع وسائر انواع الاموال مع معاناة الكل واشتمال الوقاية عليها وسر الاستمتاع بها والتصرف

فيها من غير حجر ولا خوف ولا شركة والنباهة هو الشهرة باصالة الراى وجميل الفعل والكرامة تحصل بحسن الفعال

وذلك تختلف باختلاف الازمنة والامم ثم الكرامة قد تكون بالوجوب والاستحقاق كمن فعل الجميل فاكرم وقد يكون

لاجل الاقتدار على الفعال الحسنة كما يكرم الاغنياء ويعظم السلاطين لاقتدارهم على الانعام بمال او جاه ودفع المفاسد

الايصال الى النافع والكرامة تكون بعلامة النفاء بان يدعى الانسان بالخير او تصدق باسمه او يقرب عنه في حيوته او بعد

موته ويصدر في المجالس ويباعد فيما يريده ويندب الى الولايم ويتقرب اليه بالهدايا والتحف والصحة ينبغى ان يكون

صحة لا يشوبها سقامه ويتمكن معها من استعمال الالات كلها لا من الذين يكونوا الى الكسل والقعود ثم فخيما تمتنع عن

الحركة فالحب من العلل الكاذبة التى لا تعويل عليها فى خير ولا شر ولكن حراتها هى التى يعطى عليها ويكثر فيها المفاسد هو

اما فى الامور الارادية فالاول كان يكون القبح من حضرة فيحسنون فى مقابلته بما او الحسن فيقبحون فى مقابلتها

والثانى كان سعى لاحد العثور على كنز دون الاخرين سالكين ذلك المسلك واصابه واحد من الرماة فى موضع احد

دون الاخرين فهذه هى الامور التى تشاد بها بنا لاجلها وبقيت النوافع التى يشار بها الابها والفرق بين الخير والنافع

ان الخير يراد لاجله وغيره ايضا لاجله والنافع يراد لغيره وربما كان شرا اثم الخير ما يشوقه الكل واهل البصيرة منهم كل

بحسبه ومبلغه من العلم فالذى يختاره الجاهل من جهله لا يعده الجمهور خيرا ولا يظنونه واذا اختار احد من اهل

الراى والبصيرة شيئا كان ذلك حجة منتقضة عندهم على انه خير فالخطيب يتمتع بذلك والنافع قد يشارك الخير بوجه

الاشارة اليها الان الاشارة الى النافع لاجل الاشارة الى الخير وربما اشار الخطيب بلازم النافع او بلازم اجتناب الخطر

الشرى كان يقول تعب صحح فان التعب ليس سببا للصحة بل الحركة الرياضية التى يلزمها التعب ثم اللازم الذى اما سابق

لوجوده كاستحقاق المدح اللازم لحسن السيرة او لاحق بعده كالعلم الذى يلزم التعليم ثم العلة الخيرية منها ما يكون علة

لذاتها كالغذاء للصحة ومنها ما يكون علة لكثيتها كالحركة الارتياضية للصحة فان القليل منها لا ينفع والكثير ربما افرط

واما الغذاء فهو وان لم يجرها وحده ايضا الا ان القليل منه اذا انهضم وقبله عضو تسبب الصحة ذلك العضو الرابع منه

ان انهضم لكن ذلك وان لم ينهضم فليس غذاء ثم النافع منه خير ومنه شر يفيد التخلص من شر ومنه ما يفيد نفس الخير

ومنه ما يفيد الزيادة فيه ومنه ما يفيد التخلص من الشر ومنه ما يفيد تهوينه وليعلم ان التخلص من الشر ليس خيرا حقيقيا

بل هو ايضا من النوافع بل الخيرات الحقيقية هى الفضايل واعلم ان اللذة من الخيرات العامية لانها مما يشتاق اليه الطبيعة

الطبيعية او غيرها من الامور

لكنها

الحيوانية

الحيوانية وكذلك التمكن اللطيف كالذكاء وحسن القبول من الخيرات النافعة وكذا الحفظ والتعلم والحفظة ثم العلوم والصنايع

واضدادها هذه شرور وقد يغالط فيقلب الامر فيها كما ان الشجاعة وان كانت خيرا الا انها ضارة اذا كانت للعدو فاذا

اخذت ضارة مطلقا كان مغالطة لا من جنس المغالطة الداخلة فى الخطابة بل مغالطة من جهة وضعها ومن الخيرات

النافعة الاحسان والمكافاة فانه فى نفسه خير ويفيد النباهة والذكر الجميل والمحبة والاحسان انما يكون خيرا اذا

صادف الوقت الذى لا يجوز التاخير عنه وكان بقدر لا يمكن النقص منه فلو كان يمكن اكثر مما فعل ولم يفعل كان تفضيلا

كما ان الاساءة انما يعتذر فيها الوقت بحالها وزما لا يمكن تركه منها والمكافاة احسان بازاء احسان ومن باب الاحسان

والمكافاة الهدايا والنصيحة ثم كل من الاحسان والمكافاة يختلف باختلاف الناس فمنهم من يسره العلم ومنهم من

يسره الكرامة ومنهم من يسره اليسار الى غير ذلك **الفصل الثالث** فى الانواع التى فى الاشد والاضعف منها او التى هى

اولى ايضا يحتاج الخطيب الى بيان ان هذا الخير افضل وهذا النافع انفع فطيبان يعد الانواع النافعة فى ذلك

فاعلم ان اعم الخيرين افضل وكذا ادومهما واكثرهما جهات نفع وخيرية ولا ما بالقصد اليه لذاته وكذا ما الواحد منه

افضل من الكثير من الاخر وما عظيمه افضل من عظيم الاخر كما ان العظيم من الحكمة معرفة الله تع والعظيم من العبادة

هو المواظبة على الصلوات وكذا ما كان افضل عظيمه افضل كما انه لما كان القرآن افضل من كلام النبى فكذا فصيحه

افضل من فصيحه وكذا ما يتبع الاخر والاخر لا يتبعه افضل كما ان السلطان يتبع الكرامة واليسار من غير عكس

وربما يقع لزوم اليسار فاضل ويفضل خيرا اعظم من الفاضل فهو اثر من الفاضل وان لم يكن افضل كما ان الجلال وان لم

يكن خيرا الا انه يفوت به ما هو افضل من الجمال فهو اثر منه بعض النوافع افضل من الخير وما يوثر لنفسه فان لم يصحبه الاخر وهذا اللازم

اثروا افضل كالصحة والجمال فان الجمال لا يوثر بلا صحة بدون العكس وما هو تام الوجود مستقر ومراد لنفسه

كالصحة افضل من فاقد احدهما او كليهما كاللذة الفاقدة للاول والرياضة الفاقدة لهما وكذا ما يغنى عن الاخر ولا

يفتقر اليه كاليسار والتجارة وما مبدؤه اعظم فهو اعظم ومبدؤ الاعظم اعظم وقد يتوهم ان المبدأ اعظم وليس كذلك

مطلقا فان المشير افضل من الاختيار وهو مبدؤه نعم قد يتصور ذلك كما قال من ذم رجلين امر احدهما الاخر بجور فقال لولا

اشارة الامر لما ارتكبه المامور وقال تارة اخرى لولا الايتمار لما ضرت المشورة وايضا الاعز افضل كالذهب من الحديد

وايضا بل الاعم نفعا افضل كالحديد وايضا الاكثر وجودا اعم نفعا كالحديد وايضا الاصعب ادراكا افضل لعظمه فى نفسه

وايضا بل الاسهل ادراكا لموافقته لحبنا وما ضده اعظم ضررا فهو اعظم نفعا وما فقدانه اضر فهو انفع وبالعكس فى كل

منها اى ما ضده او فقدانه انفع فهو اضر وغاية الاعظم حسنه او شره اعظم وبالعكس وما فضل الاعظم اعظم كصحة البدن

من صحة الشم ومحبة الانسان من محبة المال وايضا الفضايل افضل من الافعال الفاضلة وما استهاره افضل فضل
وبالعكس وافضل العلمين اثرا افضل كالهندسة من علم الاخلاق فان الصدق فيها اكد وهو الغرض منها خلافا فا
ابنا ترمى على المحودات والغرض منه الصدق والعمل معا وبالعكس اى افضل العلمين فى البراهين وفى الرتبة بتقدمه فيها
بان يكون الآخر علم لاجله افضل غاية كعلم التوحيد من علم الهيئة لان البراهين التوحيدية مجردة عن المادة صحيحا
الهندسية متعلقة بالحس وايضا مقصد الهيئة التوصل بها الى كثير من علم التوحيد وما يشهد بتقدمه الاكثر والفضلاء من
اولى البصيرة افضل والالذ افضل خصوصا الاعراض من سوب الغم والادوم الاسنح والاجمل افضل من الاصح وان كان
الشجاعة افضل واثر من العفة فكذا الشجاع من العفيف وما يوثره الكل اثر وكذا ما يوثره السلاطين والاعاظم و
العلماء والذين يوخذ عنهم الراية الامور العظام والذين هم اعظم كرامة والذين هم اشد تمكنا من النفع والضر والمعنى
العظيم اذا جرى وفصل اقساما واجزاؤه صار اعظم من ان يذكر جملة وقد يظهر التركيب والاجمال بان يعد جزئيات
خيرا وشرا ولا ثم يتبع ذلك بالدعوى الكلية فان ذلك مزيد تاكيدا وما يصدر عن اصعب مصادره واقلها صدورا
عنا اعظم ما يجب الزمان او السن او الحال او غير ذلك والجزء الرئيس من الاشياء افضل والذى فى الحيى الا نفع افضل
والاقرب الى الغاية افضل واللوازم التى تخص الغاية افضل من التى تخص ما دون من الغاية كالصحة وعدم الضعف
فان الاول يخص اعتدال المزاج والثانى يخص ما دونه وما يسر من الخيرات فى آخر العمر اثر من المسرع فى الحداثة لانها
كلها تخص الغاية والمقصود لذاته افضل من المقصود لغيره حتى اولم يوقف عليه لم يوثر كاستفادة الخيرات من افاذتها
وما ينفع فى الاكثر فهو انفع فما ينفع فى الحيوة وبعدها مثلا انفع مما ينفع فى احدها فقد علمت الانواع النافعة فى صلاح الحال
الذى يحوال اليه المشورة وعلمت المشوريات الكلية والجزئية وما ينبغى ان يعرفه الخطيب فى كل منها واعلم انه ينبغى ان يكون
الخطيب متخلقا بالخلق الذى يشير اليه فان قوله اقرب الى القبول **الفصل الرابع** فى تعديد الانواع النافعة فى المنافرات اى
فى باب المدح والذم وهى مع انها تنفع فى المدح والذم كذلك قد تنفع فى اعداد الخطيب لان يصدق بقوله فانه اذا اثبت لنفسه
الفضيلة حصلت الثقة بقوله واذا اثبت الرذيلة لخصمه ردّ الناس قوله فاعلم ان الجميل هو المختار لنفسه لاجل نوع الخير والفضيلة
نوع منه فانها ملكه بها يحسن تاتى الخير والظنون خيرا واجزاء الفضيلة هى البر والشجاعة والعفة والمروة وكبر الهمة والسخا
والحلم واللب والحكمة فمنها ما يتعدى خيره الى غير الفاضل كالبر والشجاعة فالبر فضيلة عادلة بها يقسم لكل ما يستحقه على
حسب التقدير الشريعة ويقابلها الجور وهو رذيلة بها ياخذ المرء ما ليس له والشجاعة فضيلة بها يكون المرء فعالا افعالا
ناضرة فى الجهاد على ما يامر به الشريعة وبها ينصر الشريعة ويقابلها الجبن والعفة ما يكون بها المرء فى استعمال القوى الشهوانية

على

على قدر ما رخص الشرع ويقابلها الفجور والسخا ما يكون بها المرء فعالا للجميل يبذل المال ويقابلها الدناءة وكبر
الهمة ما يفعل بها المرء افعالا عظيمة المقدار من الجد ويقابلها السفالة والمروة ما يفعل بها البذل والتوسيع فى الاطعام
وصغر النفس ويقابلها النذالة واللب ما يكون بها الراى حسن التعقل والمشورة نحو الخيرات ويقابلها البلادة وهذه
رسوم ظاهرية وكذلك اكثر سائر الرسوم فى هذا الفن فلا يطلب فيها التحقيق واما غير هذه من المدائح فعلامات
الفضايل والعلامات الدالة عليها كالافعال الدالة على الشجاعة والانفعالات الدالة على العدالة كالمستودع اذا شد عليه
العذاب لا يخرج ما فى يده واذا احتمل طاقة ان يسلم الوديعة الا الى صاحبها وهذه الانفعالات وان كانت حيلات وواجبة
الا انها من حيث انها الاصبر فيطلب ضدها وضرارتها ليست خيرات وان وقعت على الاستحقاق دون العدل كانت شروطا
محضة وربما اختصت بنوع من الفضايل افعال وانفعالات كما ان الشجاع يصدر عنه افعال لا تصدر عن غيره وينفعل
انفعالات لا تنفع لغيره وكذا السخى ولكن لا يكون ما للسخى من الافعال والانفعالات ممدوحا اذا كان خارجا عن مقتضى العقل
واثار الفضايل تتفاوت فبعضها يكون افضل من بعض كما ان مجازاة الشجاع بالكرامة افضل من مجازاته بالمال
او الافعال على استحقاق المدح ما فعل لا لاجلب منفعة الى الفاعل بل لانه فى نفسه خير ثم ما فعل لنفع الاخرين حتى
انه خير لهم ثم ما يراد به الاحسان الى المحسنين خاصة ومن علامات الفضيلة اجزاء من ينابيع الفضيلة وضدادها و
من علاماتها الاستحياء الذى يكون لانزجار النفس عن الحالة الشنعاء دون الذى لاختصار ما صدر من القبيح ومن
المدائح اصلاح حال الاخرين والانتقام من الاعداء والجزاء على الحسنة والسيئة وان يكون الشجاع غالبا لا مغلوبا و
يفعل افعالا عظيمة تنشر وتذكر ويتوارثها الاعقاب ومنها السمات المختصة بالاشراف كاسبال العلوية شعورهم و
منها الاستغناء عن الغير فى اى باب كان ومنها الاختلاع والغلط فى صغار الامور فانه يدل على قلة الاحتياط فيها لعدم
الخوف منها وقلة الالتفات الى مراقبه ومنها البراءة عن الاغتاع الدالة على الغفلة ومنها تعميم الاحسان للصديق
والعدو ومنها ايضا تخصيص الصديق بالاحسان ومنها ذكر السلف الصالح والاثار التى خلدوها لا سيما اذا نشاء
الخلف وان قصر عن شاوهم ولكن الكبر الهمة يانف عن الافتخار بالاباء ويجهد فى ان يكون على وجه من اثار طوله
الافعال التى يمدح عليها الافعال الصادرة عن قصد ومشية واما الصادرة لا عن ذلك فلا يمدح عليها الا ان تكرر فانه
اذا تكرر ظن انها صدرت عن القصد فان الذى بالبخت قلما يتكرر ومن المدائح المظنونة الامور النسبية كما يقال ان
ان الاسد يليه الاسد والحية تلد الحية والامور الصادرة عن التاديب والتقويم لا عن ساطا الطبع وليعلم ان المدح حقيقة
لنفس الفضيلة التى تنشا عنها الافعال لا لنفس الافعال واعلم انه قد يغالط فيمدح على الرذيلة لكونها اقرب الرذيلتين الى

الفضيلة وكون شيء واحد يلزمها والفضيلة كما يقال للجريء انه حسن المشورة وللفاسق انه حسن العشق وللمغنى
انه حليم وللغضوب انه نبيل وللابله انه عفيف وللمتهور انه شجاع وللماجن انه ظريف وللمبذر انه سخي هذا وامثاله
فهي من باب اتفاق المحب وهو جنسها كما ان صلاح الحال جنس للفضيلة واعلم ان هنا نوعا من الكلام تتم المدح
والمشورة كما انه قال في الاشارة لا ينبغي لك ان تقتصر على الفضائل الجنسية بل عليك ان تفصل بفعليات النفس
ويقال في المدح هو الذي حاز الفضائل بسعيه وعلى الخطيب مع العلم بالمادح ان يعلم مواضع المدح حتى لا يجعل
احدا في موضع ذم فان المادح تختلف بحسب البلاد والامم والملل وينبغي ان يؤكد امر المدح بالالفاظ الفخمة
كان يقول هو وحيد دهره وفريد عصره واول من فعل هذا وانه وحده فعل هذا وانه فعل في زمان يقصر عن فعل
مثله وانه صار عدوه لغيره والقائم عنه بلغيره واصبح مزجره الفحشاء انه يوتى به وانه فعل كذا لا كفلان الذي قصر
عنه بل كفلان الذي اكمل فعله ويؤكد امر المشورة بالدلالات والبراهين وضرب الامثال لانها في الامور الغائبة
فيحتاج الى الدلالة والبيان بخلاف المدح فانه في الامور الحاضرة المفروغ منها واما الكلام الذي هو فصل القضاء فهو
ما يتوضح بها صحة الحجة مثلما كرهنا وربما يستنبط المادح من المثالب والصواب في المشورة من المظالم الفصل
الخامس في شكاية الجور والاعتذار بل لا جور علينا ان نتكلم الآن في القياسات المشاجرية والامور التي لما كان لها
عليها جار والتي لما كان المجور عليه عليها حر عليه والتي لاجلها الجور والتي هي جور فلنحد الجور اولا فاعلم انه اضرار من
قصد طوع متعدى فيه الرخصة الشرعية والشريعة اما خاصة مكتوبة او عامة غير مكتوبة ومتعلقة كا ترك
الاولاد بالنحلة فانه جار في المكتوبة غير جار في غيرها ثم الجائر اما ان يكون فجارا عن روية وتقدير واختيار
وهو الشرير الجائر واما ان يكون فجارا لضعف الراي ولانفعال نفساني مناسب لاستعداد خلق او لعدم
خلق موجود فيه كالجائر حين الشهوة او الغضب والخوف ونحو ذلك او لحصل انفعال كالموثر للكرامة عند
الخوف من الهوان ويؤثر الظفر عند الخوف من الغلبة والانفة ذي الحمية عند الخوف من الاستخفاف والعقوبة
فلنبين الان الامور التي لاجلها الجائر فاعلم ان كل فعل يصدر عن الانسان فاما بقصد طلوعه او بالاتفاق
او بالاضطرار وما بالاضطرار اما عن طبعه او قسرا عن الارادة فمنه ما يتبع العادة والخلق ومنه ما سببه شوقا
حيوانيا نحو اللذة وهو الشهوة او نحو الدفاع والغلبة وهو الغضب ومنه ما يتبع شوقا فكريا او منطقيا ولعل
المراد بالفكري ما يصدر عن الفكر نحو اي غرض كان من الاغراض وان كان غير عقلي وغير جميل وبالمنطقي ما
يكون نحو جميل عقلي او المراد بالفكري العملي وبالمنطقي الفكري بالحقيقة فهذه اقسام سبعة الاتفاق كمن تعدى صيدا

فاصاب

فاصاب انسانا والطبعي كمن ركب مطية مشاجرة تنقله سريا ان يكون غاية ما يرخص في حمله عليها فنفقت
والاكراهي كمن يغلب على يده فتقبض سكينا فيقتل به انسانا والاعتيادي كاعتياد السرقة فاذا وجد فرصة لم
يملك نفسه ان ينتهزها والفكري كمن اختل حاله فلم يزل يفكر ويحتال حتى انشأ تدبيرا في اختزال مال انسان فاقتضى
والشهواني ظاهران واما القسمة باعتبار الاسنان والاحوال والهمم كما يقال ان الشاب يجور في الحرم واللذات
والشيخ في الاموال والغني في اللذات فهي قسمة عرضية فان الشاب لا يجور في الحرم من جهة انه شاب بل من جهة
انه مغتلم وكذا البواقي ثم ان الافعال الصادرة عن الاتفاق غير مضبوطة ولا محدودة والتي عن الطبيعة دائمة
او اكثرية واذا صحبت الطبيعة خلقا يتبع فعلا فانما ينسب الى ذلك الخلق والخارج عن الطبيعة فالمكره
منه بعرضه تمهيد المعاذير فالذي يجب علينا تمهيد القول فيه ما يكون بروية ثم الذي عن الروية يتوجه نحو
منفعة يرى خيرا ويتعمل الحيلة في تحصيلها وربما كانت الالتذاذ او الغلبة ولكن الاكثر انه لا يقصد منفعة لا
لذة ولا غلبة بخلاف الشهوانيين الفجار فانهم لا يجورون في اللذات لينتفعوا بها بل لنفس اللذة وبخلاف
المطوين على حنق ووتر فانهم يطلبون الثار لا للتاديب بل لاجل التشفي وبخلاف الذي يجور عن خلق
او انفعال فانه قد اعترض له شيء شاهده فحركه اليه انفعال او خلق من غير تمهل له في تحصيل الغاية ثم بالجملة
فكل من اتبع رايا والطبع خلقا او انفعالا لذة ولا اولى ربما وسط غير الخير ليوصل به الى الخير لكونه نافعا
فيه فعلينا النظر في النافع واللذيذ ولكن الكلام في النافع قد مضى فبقي الكلام في اللذيذ واسباب اللذات
فان من اللذات ما هي ملذة بالطبع ومنها ما هي ملذة بالعادة وان كانت مكروهة بالطبع
الفصل السادس في تعريف اللذة واللذيذ اعلم ان اللذة حركة النفس بجوهرها تكون عن اثر يؤدي به الحس الظاهر
او الباطن بغتة لحصول امر طبيعي لذلك الحس والشيء المفيد لهذه الحركة هو اللذيذ والذي يفيد هيئة
مضادة لتلك الهيئة هو المؤلم فالامور الطبيعية والمعتادة والمتخلق بها لذيذة والامور المستكرهة مؤلمة
واللذة نطقية وغير نطقية فالنطقية ما يتوجه اليها الشوق عن فكرة ورأي وممن يرى انه اهل لان يطلب
امرا وغير النطقية بخلافها وهي تنسب الى الطبيعة والحس لكن حس السمع وحس البصر قد يؤدي لذات
عقلية كمن يسمع فضيلة فينزع اليها او يبصر فعلا جميلا او يقرأ من كتاب فيسرع الى التشبه والتخيل ايضا نوع
من اللذات وقد يلتذ بالتذكر وبالتامل بل قد يكون الالتذاذ بهما اشد من الالتذاذ بالحصول اذ لا يخفى
مع الظفر وقد يلتذ بتذكر مشقات وسوء تخلص بها من خطر او توصل بها الى خطر وهم ربما يلتذ

بانبعاث الغضب لتخيل الغلبة اللذيذه ولولا الغلبة لما التذ به كالغضب مع من لا يرجى الغلبه عليه لعلو
شانه ومع من لا يلتذ بالغلبه عليه لغاية سقوطه وقد يجتمع في عارضه وحدة لذة والم كالمصاب يتالم
بفقدان من اصيب به ويلتذ بتذكاره ومن اللذيذات ادراك الثار واختناق العدو في الطلبات والغلبة
لذيذه عند ساير الحيوانات ايضا ولاجل الغلبه يلتذ باستعمال الادوات اللعبية كالضرب بالصولجان
والنرد والشطرنج ونحو ذلك فبعضها لا يلتذ بها ما لم تمهر فيها كالنرد والشطرنج وبعضها يلتذ بها
في الحال كالقيد ثم الناس مختلفون فمنهم من لا يلتذ الا بالغلبة بالواجب ومنهم من الغلبة بالمشاغبة و
التلبيس عندهم اللذة كثير من الامور اللذيذه من الغلبه وغيرها انما يلتذ بها لما تتبعها من الكرامة فان المجتهد
في الفضايل ربما صرف وكده الى الاجتهاد بسبب الوجوع نحو وجوه الحاضرين ادعى الى ذلك من الغائبين والعارف
اولى من الاجانب والبلديون اولى من الغرباء والحاصلون اولى من الاتقى والحصلون اولى من العوام والاكثر
اولى من الاقل واما نحو البهايم والاطفال والاباعد من الناس فلا يطلب لديهم وجه والحسد لذيذ لما يتخيل
فيه من جيبه يصل منه الى حبيبه هو المحبب ويلتذ الانسان بكونه محبوبا مقربا لاجل نفسه ولان يكون متعجبا
من نفسه ولذلك يرى المتعجب من نفسه بارزا في الصنوف الثالثة باتعجب من نفسه ويلتذ بالتملق ايضا لانه
يتعجب من نفسه باظهار الموالاة وتكرير اللذيذ لذيذ وتغير الاحوال لذيذ لما يحدث معه الحساس غريبا كان حاصلا
ويستفيد به الوهم فايده جديده والتعلم لذيذ ويشبه ان يكون لحصول التعجب به اذا استكمل ولانه يخرج به
ما كان دفينا في قوة الطبع والفعل الجميل لذيذ وكذا الانفعال الجميل كالاحتمال الدال على جودة الاحتمال
وكانقلاب المروح الدال على الشجاعة ولكن الفعل الجميل يلتذ به من جهتين الاولى الشوق الى الجميل و
الثانية الشوق الى اظهار القدرة وفي الانفعال ليس الا الاخيرة والكفاية لذيذه وكذا المعاير وان الحيله
وكذا المحاكيات كالتصوير والنقش وان كان المحكى صورة قبيحة اذا بلغ المقصود من المحاكاة والحيل التخلص
من المكاره لذيذه لحسن تدبيرها وترتيبها وشبيه اللذيذ لذيذ كشبيه الصديق وشبيه نفس الشيء لذيذ
اليه كالصبي الى الصبي واللص الى اللص والمناسبة في العادة لذيذ والسلطان والترافي بالحكمة والاستبصار لذيذ
خصوصا عند محبي الكرامة والتمكن من عول الاقارب ورياستهم لذيذ وارتياض المرء فيما يستوي بين نفسه في اكتساب
الفضايل لذيذ والمضاحك والولاد والفكاهات لذيذه الفصل السابع في الاسباب الداعية الى الجور من ذلك
ان يكون متمكنا مع امنه سوء عاقبة بان يسهل خفائه او نقل العوض فيه او يكثر ناصروه من العشاير والاخوان

او يكون المجور عليه صديقا له يرجو احتماله وحسن رجوعه بادنى اعتذار ويرجو ذلك من الحاكم او يكون المجور
عليه ساكتا او متكاسلا عن الرفع الى الحكام او متوقعا من التشاجر او حييا او مختفيا في الشكايات او قد كثر
ظلمه فيرجى انه مل عن التظلم او ممن يحول الجناية بينه وبين الظهور للحكام او يرجوان تعديات تقول انه وقع
اتفاقا او اكراها او من طبيعه مستوليه عليه او عادة متقررة فيه او يقول انكم عالمون باستغنائي عنه فاما صلته لغرض يحيح او
يسهل عليه ترويج الجدة على انه هزل او انخداع الاوهام انه لولم يكن واجبا لم يكن يجاهر به او يرجو الامهال بالحاح عند
الحاكم او يثق بظهور اعتذاره فلا يكلف الغرامة او لوقوع هرج يهدر الجنايات او لحقارة المجور فيه او سهو لغيره
او لان الجابر يكون مثله فيمكنه ان يقول انه الذي كان تعدى او لكونه مما يستحيي رفعه الى الحكام كالجور في الشرف وفيها
عدم الاحتشام من المجور عليه ومنها ان يكون مريضا او ضعيفا او عقلا لا ناصر له او يمرضه حد عام عليه او بلاء
ساق اليه ومثل هذا المجور عليه ايضا يسهل عليه ان يجور لا نه لا يظن به ذلك ومنها ان يكون المجور عليه قليل التحرز والتحفظ
ومن الناس من يجعل التحفظ لنومه سلامة صدره من عداوة الناس حتى اذا جار عليهم قال انه كان واجبا او كان عدو لا
لا فيما علم من حاله لماكن عدوا له ومنها ان يكون هناك منفعة حاضرة او عظيمة والضرر يكون متراخيا او يسيرة
ومنها ان يكتسب به ذكرا ينتشر ويفتخر التحفظ كان يصل منه شيئا من نفسه ومنها ان لا يبالي بالخسران في المال والا منقطع
الى الحيلة ومنها ان يكون مردودا في العقوبات معتادا لا ينزجر فلا يخاف من عاقبة الجور ومنها ان ينتهى اليه من المجور عليه
استخفاف ونحوه وهو يختلف باختلاف الناس فان كان عدوا قريبا استخف منه ذلك لانه يتوقع ما اعظم منه
وان كان صديقا قريبا احتمل منه ذلك وان لم يكن احدا منهما فربما يهوون بمقاله ومنها يجور الا لشاذ به كالعار على الغنى
واصحاب العقل الذين يخرجون الى القلق بادنى شيء والاذى الصبيان يودون الجائين ومنها ان يكون المجور عليه
معتديا سيئا الى الناس مجازا عليه تعديا الى الناس والعلماء المحتالون يلد الجور عليهم بما من حلم واحتمال والذي
جير عليه فكل عار عليه اذا كان المتوقي متكاسلا انما قد وقعت والذي يعرضه جور تعود المجور عليه كمن مال في عرضه النهب
ومن انه في الغرق الفصل الثامن في العدل والاعتذار وتعظيم الشكر للجناير وتصغير الجاني لها اعلم ان الظلم قد يكون
لمخالفة السنة المكتوبة وقد يكون لمخالفة السنة الغير المكتوبة وكل ذلك اما في المال او الكرامة او السلامة وكل ما كان يجب
حسب المدينة كمن هرب من الزحف او لا يبالي في الهيئة ثم ان بازاء الظلم الفعل وهو اما نفي وقوع ما يدعيه او بقربه
ونفي وقوعه على وجه الظلم كان يقول انا اخذت وما سرقت او عاشرت وما فجرت او اعانته غافلا عن كونه وقصاله
او فعله بحيث لم يقتض الفعول او واطئت العقد احتيالا عليه والحج في جهات الظلم وعدم السنة المكتوبة والسنة

يشتهر

واحد اوهم

المشتركة وكثير من العدل والجور غير منفصل في المكتوبة ثم ينفصل بالمشتركة كان الظلم يعد عدلا في المكتوبة وينفصل في المشتركة
والابهام في المكتوبة اما المقصود فلكونها من غير توقيف من الشارع واما العدم انفصال الجزئيات فربما كان الشيء يعد حظا
بحسب السنة المكتوبة ويوجد له مخلص بحسب المشتركة وربما كانتا متخالفتين اصلا كما اذا كان في بعض المكتوبات ان الاصلح
للخلافة اذا سأل مدة غير منكوس استحق التاديب والمشتركة تمنع ذلك وكان الغير المكتوبة يوجب الاحسان الى
جميع الاخوان والمكتوبة منعه في بعضهم والمكتوبة تعد الظلم عدلا مطلقا والمشتركة تفصل والمشتركة ترى الظلم عن سرقة ثلث
اسبع دينار حسنا دون المكتوبة ولكن من نزل حقه على السنة المشتركة ولا رخصه المكتوبة لا يسمى جليا ولا عدلا كما
ان من تعاطى الافضال على موجب فتوى المكتوبة لا يسمى متفضلا كما يسمى من افضل على موجب المشتركة متفضلا ورأى الظلم
اخر هو المتعدي سواء كان هو نفس المعتدي او غيره وهو ملتمس الحلم بان لا يعاقب على جوره او التفضل بان لا يسترد ما اخذ
منه والانواع الناقصة فيرى ان الظلم اولى وان الاولى بالعاقل ان لا ينظر الى قول الشارع بل الى سيرته ولا يتعلق بظاهر لفظه
بمقصوده ولا يؤاخذ بعمل العامل بل بنيته ولا يلتفت الى نادر خطيئته مع تواتر طاعته وان كان المستغرق هو المعتدي جهلا
لا يتخطى بمعنى الحال بل يحتمل السالف والانف فقد حلى [illegible] واذكر الجميل ينسك القبيح ولا تبادر بالمكافاة
[illegible] ما كرهته خيرا ولا يكن للجميل عندك موقع دون موقع القبيح ولكن حضور العلائم اثر عندك من حضور الخاتم
ثم هنا امور معظمة للجور وامور مهونة له فمن الاول ان يكون الظالم عظيم الاضافة الى الجور فيكون اليسير من فعله
مستعظما ومنها ان يكون بالنسبة الى المجور عليه عظيما كان لا يملك الا قوتا فاخذ منه ومنها ان يكون الجناية خسيسة
كان يسرق من وقف المسجد درهم ومنها ان يجمع بين غصب النعمة والعقوبة ومنها ان يقع على المحسن ومنها ما يقال الذارة من
فطرا وانه المتزود به وانه كثيرا ما فعل وجار على من توقع بعينه التقرب اليه ومنه الاستعانة في الظلم بالجليل على العقوبات
الذي لا راقة بهم ومنه قطع القرابة واغتيال حقها ومنه نقض العهد والحنث في اليمين والخيانة في الامانة والتوريط في [illegible]
والظلم في السنة المشتركة اعظم لانها اوجب [illegible] هذه المذكورات في هذه الفصول كما فيه في التصديقات التي من صناعة الفصل
التاسع في التصديقات التي ليست من صناعة واكثر نفعها في المشاجرات وهي خمسة اقسام السنن والشهود والعقود والتعذيب
والايمان اما السنن فان كانت المشتركة اوفق بحال الخطيب قال ان المكتوبة معرضة النسخ والتبديل دون المشتركة وان اهل
المروة لا يتأنفون من القضاء المكتوب لان المكتوبة انما احتيج اليها لعجز الجمهور عن تقدير المشتركة وتفصيلها فاذا كان
العاقل قادرا على ذلك استغنى بها عن المكتوبة وكان له ان يخصص المكتوبة وعلى القاضي ان لا يخلد الى المكتوبة بل ينظر
في الواجب فانه لم يظهر له اول النظر فليتوقف حتى يظهر له ولا يستعجل وان كان الامر بالعكس قال ان المشتركة احكام مختلفة

ثم بلغ مقابلة بالاصل
كتبه مولفه تجاوز الله عن
خطاياه

متبدلة لا استقرار لها ولا يصلح للحكم الكلي فيها بخلاف المكتوبة ولا ينبغي للحاكم ان يعدل عن المكتوبة فان لم يكن الحكم
بحسب المكتوبة معلوما فليعلم ان لا حكم الا ان يتبين له فانه لو جاز انه لا يستعمل المكتوبة لجاز ان لا يستعمل [illegible]
السنن والشرائع وكما ان الانتفاع بالطب يبعد اذا عدل عن اشارته فكذا الانتفاع بالشارع يفقد ان جاوزت عما اقتضى
ولو جاز ان لا يلتفت الى المكتوبة لكان سعي الفقهاء في تحصيل العادة في الفقه ضائعا واما الشهادات فمنها شهادات
قدماء عدل بوجود الامر او لا وجوده ويكونه صوابا او خطا او غير ذلك وربما كانت شهاداتهم انفع من الحاضرين بالامور المستقبلة
ومنها شهادات المعاصرين بوجود الامر وعدمه وهؤلاء يفتقر الى تعديلهم لانهم يتهمون بمشاركة المشهود في حظ يجر او دفع
ضر لا يرجع اليهم الا في الوجود والعدم واما الحكم فالى الحاكم ومنها شهادات الدلايل والامارات التي يحيلها كما الى الحدس
الشكاية والاعتبار ولا تشام اليها الا عند عدم الشهود الا ما ينفع في قبول شهادتهم او تزييفها والشهادة اما على الخصم بانه كان
او على الامر بانه كان او لم يكن او على السيرة بان يقال للمشهود له انه حليم محصل حسن السيرة وعلى خصمه بانه دائم محتال بحب ونحو
ذلك واما ابطال الشهادة فبان يقال ان الشاهد صديق المشهود له او عدو المشهود عليه ونحو ذلك واما العهود فهي شرائع
بين اثنين يجريانها او عدات فيما بينهما وهي كالشهود في وجوب ما يوجبه على المكتوب له وعليه وفي التعديل والتجوير
والتعظيم والتحقير فانها اذا وافقت دعوى المشاجر عظم امرها بانها حافظة على الناس قدح في خصمه بانه ينقض العهد
يجري مجرى نايبة الشريعة ووراء ظهوره فان الناس عند عهودهم وان كان العهد [illegible] وكذلك المعاملات والمشاركات
والخصم يقول كل [illegible] في الكتاب [illegible] وكل من [illegible] كما ان عمل الشريعة عند العهد الذي هو [illegible]
ومولاه ومن خالف الشريعة الى العهود فقد برئت منه الذمة ويقول الحاكم ان الحاكم خليفة العقل والشرع فيا الحري له
ان يعقل احوال العهود فانها كانت بمنزلة حجة السنة عمل بابطالها والشريعة متقولة عن رضا واتفاق من العلماء
واما العهد فربما خدع اليه او ربما قسر السلطان عليه واذا وجد نصا من السنة المكتوبة لتلك المدينة وتلك الامة
لمدينة اخرى وامة اخرى او وجد شهودا من المشتركة يخالف العهد فقد تمسك بالعروة الوثقى في ابطال العهد وكذا الاولى
عهدا اخر سابقا عليه خلافه فيقول ان السابق هو الاولى بالقبول ولو حل نكثه فالاخير حري بذلك وكذا اذا وجد عهدا متاخرا
بخلافه فانه يقول انه فسخ الاول ونقضه وينتفع ايضا بالتأمل في لفظ العهد وعبارة العاقد فيمكن ان يجد لفظا مشتركا
متشابها فيحكم انه باطل واما التقريرات والفحص عن الاحوال بالانذار والاعتذار والترغيب والترهيب فان كان التقرير على
وفق الدعوى احتفظ به وافتخر عليه الا اكثر من الاعتراض في هذه الحالة وعلى هذه الجهة وان كان على خلاف الدعوى قيل
ان القطر كالفريق لا يدري بم يتشبث فربما كذب التخلص كما انه اذا صدق فوقع على الصدق وامر على الكذب كما يقال ان

الناس من يشكى من انه بيله العقوبة فيسرع الى ان يسمح بالتركة ومنهم من لا يسمح وان اختلفت عليه ضروب العقوبات
ومنهم من يقربه ادنى ذاعر ولا تعويل على التقرير بالتنكيل واما اليمين فاما للاعطاء والاخذ جميعا واما لاحدهما واما اليمين
فيما بل يكون حاكيا او متطلا وكل ذلك اما ان يلزمه المدعي او خصمه ولا معول على يمين من عرف بالخبث والمجون واما
الموثوق به فاذا حلف احتاط من نفسه لتصحيح ما يدعي عليه ولا لم يحلف اوجب على نفسه ما ادعى عليه فالحلف لاجل
اليمين ينقول ان هذا الرجل كان حكاسا في بيته ضعيفا في مروته وان عنه الاقدام على اليمين عاجل وعزم المثل اجل
والفاجر يؤثر العاجلة على الاجلة والملاعنة والاستدعاء الى اليمين اما للتهور واما للثقة بحمق الاخر خصوصا اذا كان
المدعى على نفسه لا يبالى بما يعقبه اليمين وان كانت كاذبة وذلك الاخر في شبهة في اليمين الصادقة واما للثقة بصدق
نفسه والامين ربما عزم وعلم يحلف اجلالا لاسمه تعالى وربما حلف استحياء في مقام يكلف غيره ان يحلف او لازالة الشبهة
عن الناس في حق نفسه والكريم من حلف وعزم والمقدم على اليمين الفاجرة اظهر حسرة بدفع اللائمة عن نفسه بانه نوكل
الى جهرت على الحلف او خدعت او قهرت على الحلاف او وقع منى بلا قصد او لان اللفظ المذكور في الحلف اريد به غير ما
خالف فعلى هذا وان الحاج حمله على الزلة لكثرة عناد الخصم وان اليمين المعول عليها ما عقدت عليها القلوب لا ما نطق بها
اللفوقان الشارع اهملت امر اللغو المقالة الثالثة فيها ثمانية فصول الفصل الاول في تبدية الكلام في المخاطبات التي
يستدرج بها القضاة والناصعون وابتدئ الكلام في الاحوال التي تختلف في الناس فيختلف بسببها القضايا واعطاء الانواع
المعدة في باب المدح والذم والابتداء منها بالغضب علم ان المخاطبات التي يستدرج بها القضاة والناصعون تختلف
بحسب اختلاف مراتب الحكام في اذهانهم ونفاقهم وعند ذلك خصوصا في المشوريات فان الخصومات اكثر ما يحتج
فيها على السنن المحفوظة دون القرائح فكما ان الخطيب اذا كان عارفا بحال الحاكم وحال خصمه انتفع بذلك لان الحكام
لا يتساوى حكمهم بالنسبة الى من يهونه ومن يبغضونه فكذلك اذا استدرج الحاكم حتى جرى المحبة وقل الغضب والسخط
عليه او غير ذلك مما عرى الى الميل اليه والتشديد على خصمه انتفع به وكذا اذا كان الحاكم حسن الظن به مستميلا اليه لتخيله
من فضيلته ودمائة ما اليه وقد يقع الثقة بقول الخطيب للثقة بلبه او فضله او سوء الفقر وصداقته كما يقع التكذيب
باضداد ذلك كما يقع التكذيب في المشاورات لجهل او ضلالة او لعدم اعتنائه بالمشار عليه فقد تبين ان الحكم بالصدق و
الكذب يختلف باختلاف احوال الحكم فلا بد من تمييز اما حال الغضب والصداقة فيأتي فيهما من الانواع ما يرجع العلة
في معرفتها واما اصالة اللب وزكاء الخلق فانما تتيسر بالوقوف على الانواع المعطاة في باب المدح والذم فلنبدأ منها بالغضب
فاعلم انه اذى يتشفى لشوق الى انزال ما يرى عقوبة بسبب احتقار من المغضوب باياه قولا او فعلا او امرا كليا فان الكل لا يحد

عنه احمار ولا يرجى منه انتقام بل انما تحصل او نفور لا احتقار وهو علم باحد هذه الامور الاستهانة والعبث والشتم والاستهانة
اظهار ما يدل على دناءة المستهان به قولا او فعلا والعبث التعرض له عند مهماته حركة او سكونا بالزجر لا لغرض سوى الاغاظة
مجهوا وحترته والشتم ظاهر وهو مما يلتذ به الشاتم لما يتخيل من الغلبة وما يتوهم من سقوط المشتوم في الفضيلة لرذائله عائدة
به واقل الناس احتمالا للغضبات من يرى لنفسه فضلا بجسمه او قوته او فضيلة في او سلطان والمحبون ومن كان خروجه
من المغضوب عليه انعاما او اكراما والمشغول بالم في بدنه او مقاساة اذى من غريم او مصائب فجعته ومن منى بالعشق
ومن حيل بينه وبين شتاقه وسريع غضب الانسان على من يتهاون بعارض له من الم بدني او نفسانى ومن يتمنى ابتهاجه
حال وعن لطم قتال او بحقد من الصداقة والاستهانة اما بالمرء نفسه او بمن يكرمه او بمن يحبه او بصديقه ومن الاستهانة قطع
العادة في الاحسان والتعويض عن جزاء الجميل بالجميل فضلا عن جزاء الجميل بالاساءة والثاني اخس من الاول ومنها التجسس
في كل حق وتلقى الجد بالهزل والتخصيص بالحرمان من بين الاشكال وتناسى الصديق حتى ينسى اسمه او قصته عن التذكر وما
فتور الغضب فاما لان المستهين لم يقع منه الاستهانة الا سهوا او غلطا واما لانه تعطف عن الاغضاب الى العذاب فالتزم الكف
عن العود واما لانه بعيد على نفسه بما فعل به واما لاعترافه واستغفاره وتوبته واما للخاشعة وتذلل والاستكانة وسكوته
وعدم اعتصامه بالحجاج او لجاج واما الفقره وضع واما الشبهة بكف الاذى وغض الطرف وقصر اللسان فان كلا
يحمل عنهم بوادرهم ونوادرهم واما الحياء والاستحياء منه والمحتشمون ظن باستهانتهم انما هي استهانة بمحصل وما
واما الغاية سقوط واما كون الاستهانة حال المزاح فانها انما وقعت لا لغاظ المستهين بمحاورة المستهان به لا لمعاداته
او لكونها مشوبة ببسط خصاصة واسداء معروف او طول الزمان عليها او لانه قد ظفر وادرك الثار او لاغضاب عذاب على
المغضبين ولو من السماء او بجهله بالاساءة وعدم فرقه بين الجميل والقبيح او لان المغضب قد مات الفصل الثاني في انواع الصداقة
والعداوة والامن والخوف والشجاعة والجبن الصداقة حالة الانسان من حيث يهوى الخير لاجل ذلك الاخر لا لاجل
نفسه فيكون لما يملكه داعيا الى فعل الخير لذلك الاخر والصديق هو الذي يحب ويحب ويشاركك في السراء والضراء لاجل صداقته
ويظهر صدق الصداقة بالابتهاج لما يسر صاحبه والاغتمام لما يسوءه والمحبة للذين يحسن اليك او الى من تحبه بسبب
لا سيما اذا تولى الجميل من احسانه عن طيب نفس وطلاقة وجه وحسن الخلق وعدو العدو والشجعان والاسخياء والابرار والثقات
بما يكسبون من غير طمع من غيرهم وسماء الصدقة واولو الفضائل المستغنون عن الاغنياء ولا يتهم على كرائم الاموال الاشيا
والظرفاء الالاذاء في عشرتهم لما يتوقع من مساهلتهم ومساعدتهم ولهم الشعث وقلة معاتبتهم على التقصير وشدة الامان في
توبيخهم على التفريط والمادحون المتملقون والمتجملون والذين لا يعيرون ولا يرون الوعيد في الصدر وعيون الحاج والذين يلقون

واما الهن شنه كان الهن
احاه منفجر اراه

النهم فلا يجوعون ولا يغضبون فى الشوء ومن يظن بك فضيلة والمكرمون ومن تود ان لو حصلت من غير تقدير الى بعض
فضلها بك فانك لا تود ذلك الا وتعتد به والمعتد به اذا امن شره كان محبوبا ومن تحب ان يحبك ومن يبذل مودته الداني
والقاصي من غير تملق وتصنع ومن يوثق بحسن كتمانه لما يرى من المساوى والوقح يحب الحيي لانه يأمنه وانواع الصداقة
ثلاثة الاول الصحبة وهي حال تاكد بين اثنين لطول المشاهدة والثاني الانس وهو الاتحاد بالالتقاء والثالث الوصلة وهي
المشاركة فى القرابة وفى النعمة كالمهاداة والعداوة تعلم من الصداقة بالمقايسة ومن اسبابها الغضب والبغض والغضب
كما علمت ليس الا على شخص والبغض يكون لنوع او ما يشبه النوع كبغض السارق فى هذه الانواع يمكن بيان ان فلانا صديق
وفلانا عدو ويمكن تقرير عداوة الخصم ومحبة المتكلم فى نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج واما الخوف فهو حزن
واختلاط نفس لتخيل شر متوقع سلح الافساد ولا كل شر فانه لا يخاف من كون الانسان فاجرا ولا مما قد حصل ولا مما هو
مستقبل مستبعد فلا يخاف من الموت وركوب الخطر هو الحركة نحو مقاربة الضرر والثبات بقربه ومما يوجب الخوف
مشاهدة مثل ذلك الضرر والذى صدر عنه ذلك مخوف ومن خوف بالاضرار مرارا مخوف والمعتدى الذى لا يدافع
الا بالاستغفار مخوف وان لم يقدر على الاضرار خصوصا اذا كان ظالما والقاصر بخلاف المظنون به مخوف والمتعدى على
الناصر فيما لا يحتمل الشركة كالملوك مخوف والاعلى به مخوف خصوصا اذا شعر بقصد منه الى الاضرار والمخوف عند الافضل
مخوف عند الادنى واصدقاء المظلومين مخوفون للظالم وكذا اصدقاء الاعداء والسارعون الى الاضرار وكذا المتانون
الدهاة الذين لا يلونون طول مزاولة المداوة ولا يمكن الوقوف على ما تم بسرهم ومن الامور المخوفة ما لا يسهل تداركه
بمنعه او مقابلته بضده وما لا ناصر على دفعه والذين لا يخافون هم الذين المتمكنون من العدة والاعوان وخصوصا
فى سن الشباب وصحة البدن وقوة نهضة هى الانواع النافعة فى اثبات الخوف وتقريره فى نفس واما الشجاعة فهى ملكة
بها يكون الانسان حسن الرجاء للخلاص مستبعد الوقوع المكروه لاعتقاده قرب اسباب الخلاص وتمكنه من دفع المكروه
وكثرة الانصار من الاقوياء متجمعين وكذا البراءة عن الظلم مع قلة الاستكثار واذا كان الظالم صديقا وكان لم يزل يقابل ما ينفعل
كالمعونة او الانفعال كما ساء الشدايد فيما يرجع على الصديق بالمصالح كان التجمع عليه وكذلك شديدا او لا استعداد له فى
فى الغضب او الفضل فى الطلب يتجمع لاحتقاره من دونه والامور الكائنة مرارا مع الخلاص منها يتجمع عليها وكذا ما الهرب
للجهل بعقباه وقد يتجمع على الخوف اذا صودف سند معول عليه او شوهد خلاص طايفة منه واذا كان يحدث مدبر شريف
ويرى نفسا افضل واولى بالرتبة الشاملة وساويا لهم تجمع عليه وكذا اذا كان حسن السيرة ممهد الحال فيما بينه وبين الله وان
كان قليل الاكتراث بالتغلب عليه واشتعال الغضب يتجمع ويشجع اذا كان الظلم واقعا على البريء الذى صحه تعالى

وكذا

وكذا اذا امن غائلة الاقدام او وحي زيادة النفع على الضرر واعتراض الضرر المثلا فى **الفصل الثالث** فى انواع الاستحياء وعدمه وانه
الاستحياء والخجل حزن واختلاط بسبب شر يصير به الانسان مذموما سواء وقع او يتوقع والوقاحة خلق يحتقر به الانسان
نوازل الخجل ويتهاون بانتشار الذم ومما ينشؤه هى الناخجات كالفرار من الزحف والكشف عن السلاح جبنا والتعرض للزوجة بعد
والظلم ومعاشرة الفساق ومداخلتهم فى مواضع الريبة والحرص على المحقرات وسلب المسكين والنبش لكفن الميت والمس
مع اليسار والمدح للطمع والذم عند الاخفاق ونحو ذلك ومن الانفعالات كرضى الانسان بالاستهزاء به ومحاكاة الاموات
الخسيسة وتعريض اعضائه للافعال القبيحة وصبره على الشر لحرصه والمستحيى منهم هم المتعجبون والمتعجبون من المستحيى ومن
يؤثر ان يكون المستحيى عنده معجبا او مكرما ومن يعتد بحضره او يكون محتاجا اليه او صاحبا له او نظيرا له ويكون معروفا
باصالة الراى ومن لم يزل معظما له والمرغوب فى صداقته واسترار مودته والمعارف القدماء الذين لم يروا منه فيما سلف
امرا قبيحا وقبح العيان اشد من قبح الاثر والجهر اشد من السر وعند الاقربين والاصحاب اشد وعند المتوسمين الموجودين
اشد وكثير من المتربين للمودة موكلون باستقراء المساوى فالفضيحة عندهم اعظم ومن لا يستحيي منهم هم القليلون الاخوان و
الفاقد المحرومين مجرى البهايم والاطفال والغرباء الذين لا معرفة بينه وبينهم واما المنة فهى التى بها يسمى الانسان منانا وهو
النافع الذى اذا وجد من انسان عند انسان وجب ان يسمى شاكرا او طائعا او شاكرا او مطيعا والمنة اما بعظم مرأى
فعل بدنى نافع او صغرا اى اعطاء جوهر نافع ثم انما يكون منة اذا اريد المنتفع غير نفس المصطنع اليه ومما يعظمها
ان يوافق اشتداد الحاجة او وقتا يعسر فيه المعونة بمثل والتفرد بالمنان بالاشتغال بها وكونه اول من امتن به وكونه
اكثر امتنانا به وان لا يوجد به ذكرا وكون الممنون متوا بالفاقة او محبوبا او متخفيا عن هدو او ضد ومن تحقير
يقال لما اورث باصطناعك الاشتغالات او انك فعلت ولم تتم النعمة او لم تفعل حين الاحتياج فانه لم يفعل منه لا
انما وقع اتفاقا او ضرورة او رغبة فى المجازاة ومن العلامات المحققة للامتنان ان يكون صدورها عن ارادة ومحبة ولا
يكون فيها تقصير ولا يترك مع المحتاج اليه اعداءه ولا اعداء نفسه فان ذلك يدل على ذلك ولا يشوبها شر يقضها **الفصل الرابع**
فى الاهتمام بالغير والشفقة عليه والحسد والنقمة والغيرة والكيد والاستخفاف فالاهتمام اذى يعتري الانسان لشر يمسه
او حادث يعرض لانسان اخر من غير استحقاق ولا توقع فالهالكون لا يهتم لهم لان الهلاك التالي المرتوقع وكذا سعداء
لا يهتم لهم لامن من لحوق الشر بهم ولا يهتم المتدينون بمقاساة الشرور والمعاودين الى الاقبال والمشهورين بالاعلان
والمتادبون الذين يغلب عليهم حسن الظن والذين جرت الامور على محابهم بسلامتهم ومحامهم والغضاب والفساق والمستهزئون
والشامتون ولا اضداد لهم كالغالبين للارقاء والكريمون الاشقيا فانهم ما يشغلهم عن الاهتمام بغيرهم بل انما يهتم المتوسطون

كلا انه لم يقع الامر ضروريا ولا محرم امثال المحزون فانه اضطراري

بين ذلك والهم لهم المعارف والشركاء والاقران والاشكال في الاخلاق والهم والمراتب وانما الجليل والمتشكل بشكل
المظلوم والمغضب والمنور والمحبوب وان لم يشاهد الا علامة ما شاءه ويحذو ولا يهتم بالماسلين المحترقين فانهم بمنزلة العدو مين
ولذا لا يهتم للجبابرة باحد لاحتقارهم الناس وما كان من الانسان بمنزلة نفسه كالولد لا يقال انه يهتم به ولا انه يشفق عليه
كما لا يقال انه يهتم بنفسه ويشفق على نفسه بل انما يقال لها التراثة شدة خوف والامور التي يهتم لها في معلوم اجالا
من حد الاهتمام ومنها امتحان غير المستحق وكذا الانجاح بغير استحقاق وهذا الاخير يسمى في هذا الكتاب جزعا والاقسام
بهذا الامتحان والانجاح انما يكونان اذا لم يكن عن قضاء من الله تعالى والا زالا وضعف ولو بعد امد والجزع غير الحسد
فانه اذى يعتري الانسان لخير اصاب من يستحقه هو كالوسط بينه وبين الاهتمام فالحسد انما يكون حسنا اذا كان الغم
فيه من جهة اصابة الخير لا من جهة ان الخير لم يصب موقعه بل نقول ان هنا فرحا يصيب الانسان لشر يعرض للمستحقين
كالذين يسعون في الارض الفساد وفرحا يصيبه لاخفاق المستحق وسوء حال المحسن والفرحان كالضدين فان الاول
عن فضيلة نفسانية والآخر عن رذيلة وههنا حزنا يعرض لحسن حال المستحق لاجل حسن حاله وهو الحسد وحزنا يعرض
لحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسة والغبطة وهما ايضا كالمتضادين فان الاول عن رذيلة والثاني عن
فضيلة والحسد يكون في كل خير جيء الحسن والجمال واما النقمة فلا تتعلق بالفضائل فانما لا تبالها الا الفاضل وكذا
الخيرات الواقعة في الطبع من نحو الحسن والجمال والمروءة فانما ترى كالحق الواجب ولا الخيرات المتجددة مثل السلطان
فانه لا يبالي اهلها بالفضيلة لكنه كان ناسا اهلها بالسلطان ويشتد النقمة اذا كان الناقم ممن يحب الكرامة فانما ينظر
الى الاستيهال وعلمه وكذا المتجملون فانهم محبون للكرامة ولذا يحاولون ثم ان الحسد انما يكون بين المتجانسين فان
كان الناس في الجنس لا حسد بينهم وكذا في النسب والحرفة والثروة او المرتبة ولذا ترى العالم يحسد العالم من غيره وكذا على
العظام يحسد لكن يفضل فوقه من غيره ولا يحسد السالفون في القرون الماضية والبعداء في المكان والفائقون حدا فانه
انما يحسد من يطمع انه ينازع ويشارك في الهوى والارادة ويكون بالخير المحسود عليه مما يتوقعه الحاسد واما الغيرة فهي
اذى يعتري الانسان عند فوت خيرات يستحقها وينالها الآخرون فيل سل الاخرين لها على جواز نيلها فلا تعرض الا في
الخير وبنا سف على فواته والاولى بالغيرة من يتيسر نيلها لسلفه او عشيرته واشكاله وخصوصا اذا كان الخير مما يكرم عليه
كالشجاعة والحكمة والرياسة والمال ولا يخص من نال الخير بالحسد فانه يوثق بوهن امره والاستخفاف مضاد الغيرة فهو
ناشئ عن عدم الغيرة كما ان الغيرة ناشئ عن الغيرة **الفصل الخامس** في اختلاف الناس في الاخلاق بحسب اختلاف اسنانهم
اوطاعاتهم او همهم او جدودهم او انفسهم اما التي باختلاف الانسان فالشبان يكثر فيهم حركة الشهوة ويتقيدون

عليها

عليها ويتغير شهواتهم على الامور اللطيفة بالبدن كالمناكح والملابس والمشام فيشتهون كثيرا ويملون سريعا لحدة هموهم
وتلونها وعدم الحرارة الدائمة ويعصون سريعا وينتقمون ويفرط محبتهم للكرامة والغلبة بل لا ميل منهم الى الباهة ولذة
اشد فيهم من حب المال لا يحبون المال الا يسيرا لانهم لم يقاسوا الحاجة ولم يكابدوا الفاقة ويسرعون الى تصديق ما
يرتقى اليهم لما رسخ فيهم من حسن الظن وقلة الارتياب وفسحة الامل ولذا لا يخونون ولا يجزعون ويرجون العيش
ولحسن ظنهم يسرع انخداعهم كالصبيان ويكثر انتفاعهم ولا يقدرون انهم سيفترون اذ لم يقاسوا الشدة ولذا يتوجه
هممهم الى العظائم ويحسن فيهم الاماني وقد يغلب فيهم الحياء فانهم لم يدفعوا في الفواحش ويتهمون انفسهم استقصاء
لانفسهم في المعرفة ويميلون الى النافع الذي القوة اكثر من ميلهم الى الجميل الذي لم يالفوه وهم شديدو المحبة لذويهم
واخوانهم واقرانهم لانهم نشيطون يحبون السرور وعدم هوانايتهم بالصحبة ولا يقصدون في اغراضهم سوى اللذة لا المنفعة
الحقيقية ولذا يكثر محبتهم للهزل والمزاح وخطاؤهم في كل شيء اكثر من خطا المشايخ لانهم مفرطون والافراط مغالط من
شدة افراطهم ظنهم بانفسهم البصر بكل شيء ومن عاداتهم ركوب الظلم جهارا وان عاد عليهم بالعار والخزي لانهم شديدو
الغضب قليلو الخوف ومع ذلك قد يغلب عليهم الرحمة لقصدهم المظلومين ولعدم مكرهم ومشاركتهم يأسون الاذلة
والمشايخ اخلاقهم في الاكثر على خلاف اخلاق الغلمان ولغاية تجربتهم لا يحكمون بشيء بحكم جزم وان حكموا حكموا
به على ما جربوه وكل شيء فموعدهم على حكم ما سلف ولا حكم له عندهم اصلا ويكثر اثمهم بالحقد واللؤم واخلاقهم
سيئة لسوء ظنهم ولا يعادون في ولاء ولا بغضاء وهم صغار الانفس متهاونون ولا يطمعون في الاكثر بهم كانهم قد
يئسوا فلذا يضعف شوقهم الى الامور الا ما يتعلق بالمعاش حريصون عليه جدا خوفا من ادراك الاجل قبل نيله وحبا
للحيوة ولذا يقل كرمهم ومروتهم وضنا بمتاع الدنيا ولانهم قد جربوا سوء عاقبة الاتلاف ويستولي عليهم الجبن ولذا فيهم
يشتد حرصهم على متاع الدنيا وهم حسنوا الامل ربما يسكنون لكثرة تجاربهم وهم الى السكون اميل كما الشبان الى الحركة
ويسقط شهوتهم عن المناكح والمناظر لفوت حاجتهم اليها ويميلون الى العدل ويحبون الائمة العادلين لجبنهم وضعفهم
لانهم يحبون السلامة لا الفضيلة فيهم الى الاصغر انفسهم ويؤثرون النافع على الجميل فانهم يحبون انفسهم والنافع يحب
انفسهم والجميل يحب غيرهم وهم وقاح لعدم ميلهم الى الجميل وعدم بالهم لما وجد والاخفاق اكثر في العالم من الانجاح فهم
يلتذون بالتذكر بدل التخييل ويغضبهم حديد ضعيف لاحد تهم فلهذا انفعالهم كانهم مستاهون واما ضعف فلضعف
طبيعتهم وشهواتهم مضمحلة وينكسو واكثر شوقهم الى النافع دون اللذيذ ولذا نظن بهم انهم اعفاء ولكنهم اعفاء ضرورة
لا اعفاء فضيلة ورضيهم الطلب الفضائل قليل لاستقصارهم مداحهم وانهم يتأولون بالصلاح فيما شرون الناس

عليهم اتباع اخلاقهم مستعفد لا اتباع افكارهم لهم النافع وهم طالبون حب الكسب النافع على سبيل المكر والغلبة وقد
يرجعون لا لما يرجع له الشبان بل لضعف نفوسهم وخوفهم وهم صبر على الاوصاب غير ولعين وليسوا مما لهن واما الكهول
فاخلاقهم متوسطة بين اخلاق الشبان والمشايخ وهذا السن من ثلثين الى خمسين واما الاغنياء ذووا الابوة من الآباء
فراعيون جدا في الكرامة متشبهون بآبائهم متكبرون مستطيلون ومادحة العادات الموروثة عن آبائهم باقية فيهم
يميلون الى المروة والكرم واذا جار عليهم الدهر بقوا متعطلين لقلة تواضعهم للتادب واعتلائهم عن تعلم الحرف
والمكاسب السافلة واما الاغنياء فمن اخلاقهم نحو اخلاق الشبان من التسلط والاستخفاف بالناس والاقدام
على شتيمتهم وعظم اعتمادهم في نعمتهم كانهم قادرون بكل خير وهم محبوبون انشا مستحمدون لكل من عداهم والاقدار في
الغنا ابل من المستحدث لانه قد قاسى قبله الهوان ويرسخ فيه صغر النفس ويقوى فيهم الاخلاق المائلة الى جهة القوة
وهذه الاخلاق منها ما هو حسن وهو الذي يصرف فضل القوة الى الارادة في الاقتدار ومنها ما هو ابن الحجبة
الفضيلة واصحاب الثاني اجزل اراء واقوى من ارباب الاول لان افعال القوة نحو الغلبة والكرامة والجلالة والاكتساب
والاستكثار من العدة للضعف فكلما كانت النفس اقوى كانت الى القصور والصلف اميل فهؤلاء يكبون بقوة انفسهم
فضل ... ويترفعون عن ان يتكبرا بتكلف فيكونون متواضعين حسني المعاشرة مع الناس كما يسعون في الظلم
لامر حقير بل ان ظلموا ففي عظيم واما المجدودون فتعون مستمتعون باللذات والاستطالة لرذيلة البلادة مجون
شجعا واثقون بما يتوكلون عليه واعلم انه لما كان المقصود في الخطابة الاقناع وهو لا يحصل بواحد بل لا بد من حال
يزجر المرتكب عما ارتكبه بالتقبيح والمعاشرين معاشرة السوء ويمكن كلا من الخصمين من كلامه ولا بد لهم من نظار الكلام
لما ذكر المال وجب ان يكون في الخطابة شكل ومحاكم ونظار الفصل الثالث في بيان اقسام المثال والرأي الانواع
المشتركة للامور الخطابية الثلثة اعني المشوريات والمنافريات والمشاجريات كالقول في الممكن وغير الممكن والكائن وغير
الكائن وفي التكبير والتصغير ولكن التكبير والتصغير اخص بباب المدح والذم والنظر في الكائن وغير الكائن اخص بالمشاجرات
والممكن وغير الممكن اخص بالمشوريات فلنبدأ بالممكن وغير الممكن فنقول ما يمكن نقيضه او ما يشبهه او الاصعب منه او
كونه بحال احسن وما امكن ابتداء كونه فانتهاؤه ممكن وما كان تمامه ممكنا فبدؤه ممكن والمتقدم بالطبع على الممكن ممكن
والامور الشاقة الباطلة ممكن والامور التي تطالبها العلوم كالطب والطرف ممكن وما كان الينا ان نفعل ممكن
وما تعلق بمعونة الاصدقاء والافاضل ممكن واذا كان الجزء ممكنا فكذا الكل وبالعكس واذا كان النوع ممكنا
فكذا الجنس واذا امكن احد طرفي الاضافة امكن الاخر وما امكن للجاهل والبطال امكن للعالم والصانع وما

ثم بلغ مولانا عفا الله عنه
مقابلة لما اصله الذي عظ

امكن للوضيع امكن للشريف واما الكائن وغير الكائن فنقول اذا كان الاقل استعدادا كان الاتم واذا كان السابق كان
المتبوع واذا كانت الاسباب كان الشيء وان كانت المعدات قد كانت كان الشيء واذا استعد الثاني فقد كان الاول
وما استعدت نحوه الاسباب فهو متوقع الكون واما الكلام في التعظيم والتحقير فيكفي فيه ما ذكر في المشوريات واما
الكلام في التصديقات المشتركة فاعلم انها نوعان مثال وتفكير واما الرأي المحمود فهو داخل في مواد التفكير فاعلم ان المثال
وهو الذي يسمى هنا بالبرهان على ضربين الاول ما يكون من امور مقررة يكون بها مقاس عليها غيرها سواء كانت امورا وجدت
في الحال او سالفة واما الاستشهاد والثاني ما يخترعه الانسان من غير ان يكون قد كان وهو على وجهين فانه اما ان
يكون ممكنا او لا فالاول كان يقال ايها الملك لا تستعن بالجواسيس فان فلانا استعان بجاسوس فخدم والثاني كقول
سقراط ان من يجعل الرؤس بالقرعة كمن يجعل المصارعين بالقرعة فان تقرير المصارعة بالقرعة مما لم يقع ولكنه ممكن
والثالث كما يقال اياكم وان تكونوا كالفرس الذي زاحمه الايل في مرعاه فاستعان بانسان فشرط اعانته بان يلجم
ان ينتقم ما يلجمه فالجمه وركبه فوقع في اشد مما كان فيه وهذه الامثلة انما يحتاج الى اختراعها حين ما يعوز وجود
جزئيات مشاكلة واعلم ان الفزع الى المثال انما يكون عند عوز التفكير فان التفكير اعلى بايقاع التصديق الا
ان يورد لتصحيح كبرى التفكير بالاستقراء للاحكام الكلية او على انه شاهد للضمير فان الاول شهير والثاني نافع تتمم
للاقناع واعلم ان الخطيب اذا قدم دعواه عرضها معرض الاستنكار افتقر الى عدة شواهد واما اذا قدم الشاهد فلا
لانه قد استقر في النفوس وصادف الاستعداد لقبولها اياه هذا اذا كان الاقناع بالمثال واما اذا لم يكن المثال الا
للاستظهار فلا باس في تاخيره واما الرأي فانه قضية كلية في امور عملية من جهة ما يوثر او يجتنب ونتائج الآراء
آراء ايضا لكن لا يقع مالم يقترن بها العلة كما يقال ان معرفة الاحاديث بالحكمة فضول فهو الي يخبر ايضا وهي
انهم ح يكونون متوجرين مما لا ينتفعون به واعلى فانواع الرأي اربعة رأي لا يحتاج الى ان يقترن به كلام لظهوره
في نفسه وآخر لا يحتاج الى ذلك لظهوره عند المخاطب واهل البصر وآخر يحتاج الى ذلك وهو على قسمين لانه اما
نتيجة تتفرد بما ينتجها او صدر يقترن سمعه ثم ان على الخطيب ان ياخذ الآراء المطيبة مقبولة مما هو في الامور
المكية المتعلقة بالزمان لا المظنونة التي في الامور الدائمة كما في الجدل لانه ان يضبط امورا غير متناهية من الموجبات
جب تخص تخص في امر جزئي فان غير المتناهي غير موجود فضلا عن ان يضبط بل يضبط الاحكام الكلية
المحصورة المتعلقة بالاجناس الثلثة للخطابة ويجتهد في تخصيصها ما قدر فان الاخص اشد نفعا واذا استعملها
في الجزئيات فليلطف حتى يطبقها بذلك التخصيص كما انه اذا كان عنايته في المدح ان الالهي هو الذي يكاد يكون فيه قوة

عدا احسان انسان من المخاطر او عدا الا
او مظنونها انها مقبولة

الهيئة اردت مدح شخص به قلت ان فلانا الى لانه فعل كذا وكذا فلابد من ان يذكر الفعل لاجله جعلته اليها
واعلم ان من الاراء التي يحتاج الى ان يقرن بها غيرها ما اذا انفردت كانت شنعة لا غير بشوله فعلا كالاراء
قايل سوء لمثل انك لا تتادب فانه اذا قال هذا وحده شنع عليه فلا بد من ذكر ما يقرن به قبله كان يقول ينبغي لمثل
من الراغبين في ان راس عوايل الحساد ان لا يتادب وربما كانت العلة ليست رايا بل كلاما شعريا مخيلا كقول
القايل با كرام يكونوا ساميين فتوذوا خطاطيف الارض ويعني بها الناس الضعفاء المستبين الى الشعة
الوعوعا اذا احوجهم امر واعلم ان استعمال الكلام الراي واختراع ضرب الامثال انما يليق بالمشايخ لانهم
المرموقون عليهم المصدقون المظنون بهم الظن الحسن لكثرة تجاربهم فيكون امثالهم التي يضربونها بمنزلة الاصول
الكاينة والراي قد يوجد كليا وربما اقتصر على الاكثر وربما اقتصر على الكثير لكن الاقناع به يتكلف ويورد للراي
ما اجمع عليه الجمهور لسنة او عادة وان لم يكن من الذايعات كاستعمال ان قد فشا الحمدان يوجد
تابين ويورد فيه الامثال المقبولة السايرة على انها احكام كلية وسوا ان يستعمل الاراء التي هي غاية الشوقا
جامعة بين ان يكون اراء وامثالا ومن هذه ما يصلح للغضبين كان يقال اعرف ذاتك فانه يصلح للمدح و
الذم وكان يقال لو عرفت خلقتك لما استعظمت مثل هذا فانه يصلح للشكاية والاشكاء ومن هذه ما يؤثر في
النفس انفعالات كما يقول المتمثل غضبا من نحو بلغنا ان هذه السعايات بقدح للكاذب فانه ربما اهاج
غيظه وربما كانت اقوال رايية حكمية كان يقال ينبغي ان يكون الحب للحبيب اكثر من بغض البغيض وينبغي ان
يجتهد حتى يكون اللفظ مطابقا للمعنى فان قصد الى النجح ومن منافع الراي السامعين انهم اذا جربوا
امورا جزئية وقصرت افهامهم عن رفعها الى الحكم الكلي فاذا وردت عليهم الحكم الكلي فرحوا وربما كان
الحكم الكلي كاذبا ويتلقونه بالقبول كما اذا كان لاحد جيران فساق فاذا سمع قول القايل الجيران شر الخليقة
فرح وتلقاه بالقبول فلذلك عسى ان يكون المتكلم يحيل بحال السامع والحاكم ويحوجها الى القول
الكلي ومن منافعه انه يجعل الكلام خلقيا وهذا مما يخرج به الكلام ويصير قايله كالسان الفصل الخ في الفرق
بين المقدمات الجدلية والخطابية وبيان الانواع التي لابد منها في الخطابة اعلم ان الفرق بينهما ان الجدل قد
يستعمل فيه المقدمات البعيدة عن المطلوب ليتدرج الى المطلوب باوساط ويستعمل فيه المقدمات العالية
الشهرة حقيقتها ويستعمل المقدمات التي لا يظن ان الجمهور فيها اذا كانت بعيدة عن المشهورات بخلاف الخطابة
فلا يستعمل فيها المقدمات البعيدة جدا ولا يستعمل المشهورات الحقيقية فقط بل يكفي ان يتوهم الكل تعلق

بالحقايق خارج عن طريق العامة ولا يستعمل البعيدة عن ظن الجمهور بل انما يستعمل مقدمات ليست في الظهور
ككون الشمس مشرقة ولا في الخفية بحيث اذا ذكرت لم يحكم الاذهان بها بل التي اذا ذكرت لم يحكم الاذهان بها
بل التي اذا ذكرت منفردة او مع قرينة انفتح الظن بها كانها ضوء ويعلم بالعلامات ان الحكام يقبلونها و
ينبغي ان يقرن بها حين ذكر ما دعوى نهايته للكل والاكثر فانه يزيد الكلام تاكدا وان لم يكن كذلك بالحقيقة
ويجب على المتكلم في كل جنس من الاجناس ان يكون بصيرا به وبالاحوال العارضة للجزئي الذي يتكلم فيه فانه
ما لم يعلم مثلا ما ثروة انسان لم يمكن مدحه وما لم يعلم فضايحه لم يمكن ذمه ثم ان الخطابة مشاركة الجدل في انه لما
كان من الواجب فيها اعداد مواضع كل اثبات وابطال قريب من الامر فكذلك واجب فيها ايضا وكما ان الموضع
الاقرب والاشد مناسبة للامر احرى بالاستعمال فكذا هنا النوع الاقرب والاخص بالغرض اولى بالاستعمال
فلابد فيها من اعداد المواضع والانواع لانها اسطقسات للعمل واعلم ان التفكير على قسمين تثبيت يشبه بالقياس
المستقيم وموضع يشبه بالخلف والتثبيت يتالف من مقدمات مقربها والتوبيخ من المحمودات المشنعة
فلنذكر الانواع ثم لننتقل الى ذكر المتقنات والمقاومات فنوع منها نقل الحكم من الضد كما علمت مرارا
ضربها جيد لانه غير ضروري ونحو من الاشباه والنظاير ونحو من الاضافات كما يقال ان فعل هذا ان كان حسنا
فانفعال ذاك حسن وربما كان هناك شرط فان حذف كان مغالطة كان يقال ان كان عدلا بالقاتل ان يقتل
فعدل في ان اقتله لانه ليس عدلا بان يقتل بيدي كل من كان بل سبيل قاتل محدود وربما كان بين شيئين
اضافة من جهتين كما لكونه صديقا او شريكا وربما تضادتا كالكون شريكا وظالما ونوع من الاقل والاكثر و
الوجوه السالفة ونوع من التقدم والتاخر الزمانيين كان يقال ان فعلت كذا فيلزمني ان افعل كذا وكان يقال
ان الفاضل والمقتدر من يفعل كذا فهلم فافعل فانه موهم لان المتكلم قادر على ما يعجز عنه المخاطب وربما
يبكت الرجال اذا فعلت كذا فانه يوهم ان المتكلم انه يرى السامع عن هذه النقيصة ونوع من الحد
باستخراج حكم من حد كان يقال ان كان الملك حقيقته اثر الهي وخلق قريب من الله فالله موجود وبالعكس
كان يقال ان فلانا لم يسم فاضلا الا ان يشجع فالفضيلة هي الشجاعة ونوع من القسمة وابطال وجه وجه
بحجة او تسلم او نوع من الاعتبار الى ان يثبت المطلوب ونوع اخر ان حكم بذلك الحكم او يسهم او بضده في
ضد الامر فاضل ونوع اخر ان نظر الجزئيات المحمول فيسلب كل منها عن الموضوع فيسلب المحمول عنه جملة
كان يقال ان كان فلان شجاعا ففي قايل في اي حرب بارز واخرس او لحق الحكم كان يقال ما دب بجبال او لا

تادب فيحمد والاخر من اللواحق ايضا ولكن من لواحق المتضادين اذا كان يلزمهما حكم واحد كان يقال عليك
بالسكوت في المحافل فانك ان صدقت ابغضك الناس وان كذبت ابغضك الله فالكلام ممقت او يقال
عليك بالتكلم فانك ان صدقت احبك الله وان كذبت احبك الناس فهو محبب ونوع اخر ان يوتى في الكلام
لاثبات شيء انه محمود مقبول في الظاهر ويكون في الباطن انما يراعى جهة اخرى كان يقول يجب اللذات لانها
لذات اى احبها لانها تقوى الطبيعة وتشرح الصدر وتجلو الذهن ونوع اخر من الوزن والمعادلة والوزن
وضع مقابل بازاء مقابل كان يقال ان كان الطويل من الغلمان رجلا فالقصير من الرجال صبي والمعادلة وضع
حكم بازاء حكم كان يقال استتجهم طرد الضيف الحبيب فلا تستتجهموا قرى الضيف الحبيب والاول على قياس
عكس النقيض والثاني على قياس الاستقامة ونحو اخر من هذا القبيل وهو ان يثبت الحكم على الوجهين كان
يقال سواء كان الاله خالقا للخير وحده او له وللشر فهو موجود او سواء قلت ان الاله مكون او فاسد فقد
نفيت الاله ومن ذلك ما قال مثلا على سبيل الاستدراج لمن ينكر العلم هل يحسن ان تعلم فان قال نعم فاعطى
علما ونحو اخر من ضدين عند ضدين في وقتين كان يقال انما كنت اقاتل لاني كنت متوسطا والان لست متوسطا
فلا اقاتل ونحو اخر اذا كان احد الضدين قد كان سببا للضد فالضد الاخر ان كان سببا لضده كان يقال
ان كنت لما اعطيت سررت فان ارتجعت منه حزنت واذا كان امر بالضدين صحيحا ان لا تختص باحدهما كان
يقال ان الحد لا يعطى السعادة للاحسان بل للمدح والغبطة وان يحمد الاشرار ويقصدوا بالشر ونوع اخر
خاص بالمشاجرة والمشاورة وهو ان يتامل الخطيب حال الشيء فيحكي به او يمنع او يعتذر او يطلق كان يقول
هذا ممكن وسهل ونافع لك ولاخوانك فافعله او فعلته وموضع من التوبيخ ان ياتي بما ساوى الخصم ان
لم يناسب المثل وساويه كل ما يوثرها من الاحوال الحديثة او الافعال او الاقوال الاختيارية او ياتي بغيره بل
نفسه وان لم يناسب المثل وموضع بازاء التوبيخ وهو ان كذا لو كان قبيحا لما فعله فلان ولما فعل
مثلا او انما فعله غيري او انما كان كذا لا لكذا وربما اقتضت المصادرة او ما يحكيها هنا كان يقال لم زعمت ان فلانا
شق العصا فيقول لانه شق العصا او يقال ان فلانا لا يفعل كذا لانه مامور ان يفعل ومن الاخفاء في التوبيخ
لم فعلت كذا والاولى بك كان مكان ذلك ولو كان ما تقوله صوابا لفعلته ويجري هذا في التثبيت بان يقال
لما فعله كان صوابا عنده ويعارض بجواز ان يفعل ما لا يكون عنده صوابا وايضا في التوبيخ لو كان ما يقوله
صوابا عنده ويعارض بجواز ان يكون حين فعله لم يكن عنده صوابا والان بدا له انه صواب او انه لا يلزم ان يعمل

فعله

وان قال لا اعطى علما

عه

بكل ما يرى صوابا وايضا في التوبيخ ان كان فعلت كذا لاجل كذا ثم تفعل الذي يجلب الضد او ان كنت لا تفعل
كذا فلم لا تفعل كذا وايضا قد يمكن من التوبيخ لما يعرض خصمه من الخطا في الاحتجاج كان يقال للمراة المتهمة
بقتل ولدها لم قتلت ولدك فتقول ما قتلت ولدي ولا زوجي فيعير هنا بحجة خصمها لانها جعلت حكم زوجها حكم ولدها
ونحو اخر يتعلق باشتقاق الاسم كما يقال انك جواد كما سميت او ظالم كما سميت وان شريعة موسى كموسى اى حلال صعب
وشريعة محمد كهو ... واعلم ان التوبيخ انفع من التثبيت وعبارته منهم من ولها على اخرها لانه يقال فيه لو فعلت كذا لكان
كذا ولما يحصل الموبخ فضل تشوق فانه سريع التفهم مفرح كسريعة التفهم **الفصل الثالث** في الضمائر المحرفة المقبولة في الخطابة و
المرذولة المغالطية واصناف المقاومات قد علمت ان استعمال الضمائر المحرفة التي ليست حقيقية قد يكون خطابيا فمنها ما تحريفه
بسبب اللفظ بان يكون اللفظ مشتركا او ما يجري مجراه ومنها ما بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول بلزومه المطلوب
ولا ناتجا ولكن يجلد القائل فينقل عنه الى المطلوب على طريق الاستنتاج وذلك اما الاشتراك الاسم كقول من يثني على الكلب
الا ترى الكلب الذي في السماء سيد الكواكب نورا او بسبب التركيب والتفصيل كما يقال ان فلانا يعرف حروف الهجاء فيعرف
الشعر او تركت الامر والانتقال المفرح كان ياخذ المتهم بفعل في وقت ما على ذلك الفعل ويقبح فعله فان الماكر يتنقل
من تثبيت الحال الى كون ما اتهم ولا كونه باعتبار ما يخاطب بعد ومنها ان لا يكون مارتبه للاستنتاج منه على الشروط
المعتبرة في الانتاج كالموجبتين في الشكل الثاني ومنها سلوك طريق ما بالعرض كمن يقول ان من الاشطار ان يكون معنا
حيث يكون درهمان فان نرجو اما قل المنقد رهين ومنها موضع مبني على اعتبار المعاطر او المتابعة فالاول كمن يجعل السري
بالليل دليلا على الزنا لان الزناة كذلك يفعلون وكما يقولون ان المساكين الذين لا ماوى لهم وانما يسكنون الرباطات لما كانوا
ياكلون ملاحيهم ويرقصون والاكل والرقص كثيرا ما يكون للاثرياء المتنعمين فالمساكين مثرون منعمون والثاني كما يقال لست
بفاره فالك ولا اسراف وهذه ايضا مما يظنونه ومنها اخذ ما ليس بعلة علة كان يقال لولا ورود فلان المشوم لما مات
فلان ومنها اخذ المشروط مرسلا كان يقال ان زينا اللاقي حين ما هو مريض صدق عليه انه لا يعاقب حين انه لا يعاقب
ابدا هذا ثم ان مناقضة الخطيب اما بايراد حجة تنتج نقيض ما انتجه حجته واما بمقاومة مقدمات حجته والمقاومة الخطابية
اربعة لكن الاربعة الجدلية كانت هذه اما نحو المقدمة او نحو القول او نحو المثال او نحو الزمان والاربعة هنا هي هذه اما نحو
المقدمة نفسها او كليها او جزئي تحتها واما نحو شبيهها بان يثبت فيه ما يبطل حكمها واما ان يقصد ضدها فيجعل حكم المقدمة
ضد حكم الشيء او يرفع حكمها على مقتضى النقاد واما ان ياتي بنص من اقاويل الشارعين والحكام ثم المحكم اما من الواجبات
وهي الاراء المحمودة واما من البرهانات لا من حيث ينتج بها المطلوب فانه خارج عن الخطابة بل من حيث انه يستعمل فيها الحكم

كلي يعمل منه الضمير واما من الدليل وهو الذي على سبيل الشكل الاول واما من الرسم والعلامة اما من الكلية فيكون على سبيل
الشكل الثاني او من الجزئية فعلى سبيل الثالث فالمؤلف من الاراء يناقض بنقاوم المقدمة بانها ليست دائمة الصدق لتخلفها
في هذا الجزئي او في هذا الوقت واما الرسم وسور العلامات فنقض اما بان القول غير منتج او بان المقدمة غير صحيحة وهذا اسهل
فانما في الاكثر من مقدمات تسلم واما الدلائل فلا نافض بردها الا ان ليف الشبه واما الامثلة فانما ينقض بايراد مثال يخالفها
فان لم ينقض بمثال قيل انها اكثري لا اضطراري فتختلف في مثل ما فيه الكلام الا ان يحفظ حيا في الكثرة فلا يكفي فيه ذلك بل
لابد من ايراد مثال يخالفها واما التكبير والتصغير فليس استعملا للضمير فليست مناوة مقاومة اصلية وكل يخاصم اما
معارض او مقاوم وكلاهما مشتركان في استعمال انواع جنس واحد وان كانت المقاومة ليست تبكيتا فانما لا تفيد الا
بطلان قول الخصم **المقالة الرابعة** يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في التحسينات المعينة على الاقناع منها ما يتعلق
بهيئة اللفظ ومنها ما يتعلق بهيئة القائل اذا احدث خلقا وهذا هو المسمى بالاخذ بالوجوه والنفاق ومنها هيئات النغم
من التثقيل والتحديد والتوسيط والتجهير والمخافتة والتوسيط فان للنغم مناسبات مع الانفعالات والاخلاق فانها
يقصد بها اظهار المتكلم نفسه بخلق مناسب لها او يقصد بها ان يتشبه السامع بها بسببها ومن احوال النغم الهيآت
السريعة الغير الحرفية التي يشار بها الى الاغراض كالقطع وتفخيم الكلام وامهال السامع ليتصور واعلام ان هنا شرط وذلك
جزاء او هذا موضوع وذلك محمول ونحو ذلك وافادة ان الكلام استفهام او تعجب او خبر او نحوهما وعبادات بالحدة
والثقل على ان القائل متحير او غضبان او نحو ذلك ومن المعلوم لديك ان هذه الهيئات لا تنفع شيئا في التعاليم فان
المقصود فيها لا يختلف باختلاف الالفاظ اذا اتفق المعنى بل اول من اهتدى اليها واشتغل بها الشعراء فان كلامهم لم يكن
مبنيا على صحة واصل بل على مجرد تخييل ثم اهتدى الى استنباط الصنائع الخطابية المدنية والقضية ولذا سبق التخييل التصديق
فان الماثورين العبارات انما يجري على مذاهب الشعراء والناس اول ما يسمعون الامثال الشعرية ثم يتدرجون الى الخطابة
ثم الى الجدل والسفسطة ثم الى البرهان وقد يرشق الكلام بالاستعارة والتبديل فان الكلام حينئذ يصير كالناس الغرباء الذين يحتشمون
فوق ما يحتشم المعارف واستعمال الاستعارة والمجاز في الاقوال الموزونة اليق من استعمالها في المنثورة وهي في الخطابة
بمنزلة غش ينتفع به في ترويج الشيء على من يخادع كما يغش الاطعمة والاشربة بان يخلط معها ما تطيب به او يحلي ومن الغش
الصحيح ما كان يفعله بعضهم من تغير لغته وصوته للتشبه بالغرباء ومثل الاستعارة اللغات الغريبة والالفاظ المختلطة ولكن
هذه التعليات كالتفخيم اللغوي التي بالشعر منها بالخطابة فانها مغلطة والتغليط بالشعر انسب وكذا الالفاظ المترادفة فان
تكريرها لحمل تاكيد المعنى ولا يزيد في ايقاع التصديق وبالجملة فالاليق بالخطيب ان لا يغرب ولا يفخم جدا واذا استعمل

استعار

استعار ما يناسب المقام واختار الاستعارات الغير الغريبة ومن حسن ادب الخطيب ان يكون اذا حاول التعبير عن معنى
فاحش لم يصرح باسمه الصريح بل يستعير له او يشير اليه ولا يعبر عنه ولكن الاشارة مذهب غير شريف في الخطابة لان الخطيب
يجب ان يدل على المعنى بحيث يسمع وقد يحسن الاعراض بالكناية عن القبيح من يليه وينسب القبيح اليه فيقال مثلا الرحمة
المسترسل اولى من القسم والعفاف افضل من الفجور ويليس العفاف فاقل في ارغاد العيش من الطمع ونحو ذلك يكرر العمل اللذة
اصلا فيقال العفاف اولى والالفاظ المستعارة وغيرها تتفاوت في مراتب التاثير فانه اذا مدح انسان الحسب بانها ورده
كان احسن من ان يقال غرمزية او حمرية واذا سمي البغل انه نسل فرس من غير فرس كان احسن من ان يقال انه نسل حمار
من غير جار وكذا كل ما يكون له لفظان احدهما من حيث له معنى اكرم والاخر من حيث له معنى اخس وكذا يختلف الحال
باختلاف اللفظ في التكبير والتصغير والالفاظ الباردة المستهجنة اربعة انواع الاول الاقوال الماخوذة بالتركيب بدل الاسماء
اذا ركبت من اعراض بعيدة كما يقال بدل السماء كثير الوجوه وبدل الارض جاه الهامر والثاني ان يستعمل لغة غريبة من
تلك اللسان او من لسان اخر او يجمع اسما والثالث ان يكون اللفظ موضوعا ولكن مستهجنا لكونه مجازا عن جهات القبول
اما الطول كان يقال العشق للطويل ولا ابهام كانه لا يدل على ان الوقوع في اي زمان او لكونه يحرف الزمان كان يقال
كان يعني سيكون او لانقال الزبد اللات المعنى كان يقال الخمر الصهباء حيث لا يكون مشهورا ويقال الماء واللبن الابيض
حيث لا يكون مشهورا فشيء من هذه لا يحسن في الخطابة الا ما صار منها مشهورا متعارفا والرابع الاستعارات التي لا
تناسب الخطابة لشدة الغلو فيها او لمقارنتها ودخالها الى جهة الاستهزاء والتشبيه كالاستعارة الا انها تفصل الشيء عنه
وهو يحكم بانه كغيره ولابد فيهما اذا استعملا في شيئين معا ان يكونا متجانسين مثلا اذا شبه الزهرة والمريخ معا واستعير
لهما معا فقيل لها ما سكة الكاس قيل له ما سكة الحربة **الفصل الثاني** في اشباع الكلام في اجتناب ما يخص اللفظ واختيار
ما يحسنه وما يحسن في الشعر ولا يحسن في الخطابة وما يحسن فيهما جميعا اولا ان يكون اللفظ فصيحا صحيحا لا لحن فيه كالحروف
الرباطات وهي الحروف التي بها يرتبط بعض الكلام ببعض ومنها ما اذا نطق بها لزمت اعادتها مرة اخرى وربط كلام بها
يحصل تمام ما يرتبط بها مثلا اذا قلت اما انا فكذا فلابد من ان تقول واما فلان فكذا ولا يوقف بين الرباطين بحشو
يطول الكلام وينسى الارتباط وينبغي ان يراعى حقها من التقديم والتاخير فيقال لما كان كذا كان كذا تقديما لما وكان كذا
لان كذا كذا تاخيرا لان ومعنى ان لا يدخل رباط بين رباط وجوابه الا في مثل ما يقال لما اذا قلا اجل كذا فعلت كذا فانه ليس بحسن
واما الرباطات يختلف باختلاف اللغات ويحسن ان يكون الالفاظ القوية يرد فيها تثنية واستعارة الفاظا خاصة غير
مشتركة ولا مبهمة ولا مغلطة ويحسن مراعاة امر التذكير والتانيث وامر الافراد والتثنية والجمع والاتصال والانفصال ولا يجمل اللفظ

يحتمل الموضعين ولا يخل كلام في كلام كان يقال كنت اريد ان اتيك وقت العتمة وفي ذلك الوقت يرجع الناس اليه بيوتهم
ويتهاون لصلوة المغرب وتناول العشاء لان الشمس تغرب والليل يقرب لكن منعني من ذلك مانع واعلم انه ربما كان
الاتحاد والافراد ناقضا بحسب ... والرسوم الى المفردات وربما نفع البسط في المفردات الى الاقاويل وقد يعدل الى
بالقول لا ستبشاعه كما يقال عورة النساء ودم النساء وربما يبدل بالصفة المفردة كالوطء وربما ترك الاسم الى التشبيه
او الاستعارة والشعراء شديد الحرص على ترك التصريح واذا قصد الايجاز حذفت الرباطات وحروف الاضافة والصلة
اذا كان الكلام المحتمل معنيا وينبغي ان لا يستعمل العدول الا فيما لا يحسن فيه التصريح كالتعريضات والتهويلات و
التعجبات ويجوز في الافراطات المدحية والهجائية حيث لا يراد الا ذكر جزاف وشر من غير قصد الى انتفاع بها واما الكلام
فلا يحسن فيها غالبا الا ما يليق بالمطابقة ثم يحسن في الاشعار مطلقا فانهم يميلون الى ترك التصريح في كل ما يريدون
واحسن المعدولات ما يحفظ المعادلة وذلك اذا كان الشيء ضدا او نظيرا او شريكا كما يقال الجاهل غير عالم والزمن عرفه
غير ... واحسن الالفاظ ما كانت معادلاتها بالمطابقة تخيل معنى يناسب الغرض ومعتدلة اي غير مفرطة حتى يدخله
الكذب ولا مفرطة يسلب الصفة ومنها الا اذا اقتضى المقام احدهما ويجب رعاية المقام فلا يقصر في الامور العالية ولا
يفرط في الامور المتواضعة وان يحترز الالفاظ العامية السخيفة التي لا يستعملها الا الفاعلة ويتمتع بالالفاظ الخلقية والانفعالية
اذا اريد اثارة خلق او اعتقاد او اثارة انفعال ويتمتع بالالفاظ المستهجنة للتوحش والاثام اذا اريد الترهيب في الفساد
ودعوى الصحة معينة جدا على التصديق بان يقول عند كل دعوى انه لا شك فيه وانه من البين ولا ينبغي للخطيب ان يغير
بكلام وزنا وعددا امعاميا فانه يفتضح بعين الصناعة والتكلف ويظن به انه انما اراد ايقاع التخييل لا التصديق
وايضا يدعو الناس جميعا الى ان ينصرف همهم الى تفهم كلامه فيسبقون اللفظ ويفهمون الغرض قبل الوصول فلا
يلتذ به ما ذا سمع فانه كالمزيغ عنكما يسبق الصبيان امام المنادين في السوق يصيحون بما يقولونه فاذا اطلعوا على القوم
كان اخبارهم مغني عن ... واللفظ المقطع مفردا مفردا غير لذيذ اذ لا يحسن فيه الفصل والوصل والفصل والوصل في
الكلام وهو بحسب مصاريع الاسجاع فان قربه من الوزن العددي الذي للشعر كان حسنا وذلك بان يجعل المصاريع
متقاربة الطول والقصر والنبرات تاثيرا في جعل الكلام قريبا من الموزون العددي وللفارسية ... انما وزنت بالنبرات
واحوج الكلام الى لحوق النبرات ما كان قصيرا فانه يجعل مع القصر فخما وربما احتيج الى تقليل النبرات بين المفردات اذا
كانت في حكم القضايا كما بين الشرط والجزاء ويجب التفريق بين النبرات التي تفصل الكلام والتي يتم بها الكلام واعلم ان العادات
واللغات مختلفة في النبرات وطرق تطبيق الكلام وتفريقه وتسجيعه والعرب في ... المشهور من المنظوم احكام اخرى ... الاول

معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بينها في عدد الالفاظ المفردة والثالث معادلة ما بين
حروف الالفاظ انفسها والرابع تناسب ما بين المقاطع في المد والقصر والخامس جعل المقاطع متشابهة حتى اذا كان اللفظ
ممدودا بالالف كان ما بازائه ايضا ممدودا بالالف لا بغيره من حروف المد **الفصل الثالث** في وزن الكلام الخطابي واشتماله
الادوات والنبرات وما يحسن من ذلك في مخاطبة مخاطبة وما يحسن سموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما
يحسن مخاطبة وما يحسن مكاتبة قال المعلم الاول يجب ان يكون الكلام الخطابي ذا مصاريع ويكون كل منها بحيث يتم
بنفسه بل بما يليه وهذا كما قيل اياك وما يسبق الى النفس انكاره وان كان عندك اعتذاره ويجب ان يكون له مقطع
وهو حسن بما ابتداء به من حروف ولفظ اما على سبيل التكرير او على سبيل العكس اي يكون المعنى مختلفا فانه يجعل الكلام
لذيذا قريبا الى الحفظ ويحسن ان لا يطول الاسجاع جدا بحيث ينسى الاول مع الثاني ولا يقصر جدا فانه ايضا يحس بمقطع فيقصر منقطعا
الذهن اياه كان النهاية فجأة يتحير ولم يتمهد للظفر عليه ولم يتنبه ويجب ان يكون التوصيل بين المصاريع غير
متباين بل متناسبا والموصل هو الكلام ذو المصاريع فالمصراع الواحد لا يسمى موصلا وهو على اقسام القسمات وهي
التي يكون انفصاله اقساما كان يقال عجب من فلان الذي قال كذا وفلان الذي فعل كذا فكل منها قسم التعجب
والمقابلات وهي التي اقسامها متقابلات كقولهم منهم من شاق الى الثروة ومنهم من شاق الى المعود وقولهم اما المعتقد
فاختفوا واما المحتاج فانجوا والمدامغات وهي التي يختلف اقسامها في الطول والقصر وان كان بينها نظام ما والقافية
وهي السجعات بسجع واحد بان يكون المقطع الاخر فيهما واحدا ويكون فيهما كلمة واحدة مكررة في اخر كل مصراع واوله
والعبارة المفصلة بذيه والغريبة مستكرهة لعدم انها لا في مواضع واوقات كما مر ومن الاستعارات اللذيذة ان ينسب
الحكم لا الى الفاعل بل الى صفته كان يقال ان الشيخوخة تفعل الخيرات وسوى ان لا يمعن في الاستعارات ولا في الاغراب
كما ينبغي ان لا يمعن في السفاف بل يجب ان يكون الكلام بحيث يفهمه الخواص حتى اصاخوا اليه من غير حاجة الى الهف
... وينبغي ان يكون المعرب يجعل الشيء نصب العين ما بان يتعادل بما يحاكيه محاكاة تامة وبان يفرق بين الحركات
المتقابلة بجعل بعضها بجهة غايته انفتاح او بان يفعل بحذاء اعين الناظرين ما يحكى من الافعال واعلم ان كثيرا من الاستعمالات
المستطرفة خطابا يصح ان يستعمل في الكتابة وكذا الافراطات في الاقاويل كان يقال اجمع اهل الدنيا ومن التعبيرات الحسنة
ان يحدث عن امر بحيث لا يكون حجة عليه وذلك من نيرات اللفظ وتشابهه ومنها ان يحدث بالظاهر من الاقوال ... لكن
الاحوال يدل على ان المراد خلاف الظاهر وهو ايضا من تشابه اللفظ ومن اللطائف ان ينقض الشيء بنفسه ويروج ذلك كقول القائل
الاحسن بنا ان نموت قبل ان نستحق الموت فانه اذا كان احسن به ان يموت فهو مستحق الموت فكانه قال نحن نستحق الموت قبل

ان نستحقه وهذا انما يروج اذا كان الكلام موجزا مجملا فاذا بسط صار سمجا ويحسن ان يكون المقابل خفيه ويحسن ان يكون
له وجه يصدق معه لو قيل بذلك الوجه لكن لو قيل بطريق لم يروج والاستعارة كما يكون في الافعال والاوصاف كذلك
يكون في المسميات فاذا احسن فيها وقعت الموقع اللطيف كما يقال للزبيب محمد المريخ لا اذا قيل صفيحه وقد يحسن اجتماع الاستعارتين
في الاسم وفي الصفة او الفعل كما يقال ان فلانا يشبه قردا مزمرا ومن الافراطات الواضحة الكذب القبيحة ان يقال فلان
الزهرة لا اشبه بهذه يعني انها احسن من ان يشبه بالزهرة وهذا واشباهه في الكتابة اصح منها في الخطابة فان القول
والمكتوب يبقى دهرا ويصح في المكتوب اشياء لا تحسن في المخاطبات كالاختصار وترك الرباطات وتكرير القول للاستظهار
وليعلم ايضا ان ليست الخطب الشورية والمدحية التي تقال على رؤس الملا والمشاورة بين اثنين بمنزلة واحدة فان الاولى
يحتمل من الافراطات ما يصح جدا في الثانية والنفاق والاخذ بالوجوه جدا في الاقناع واختلاطه مع التغيرات الاستفهامية
اعون وليعلم ان ترك النفاق كالاخذ بفضل القوة واستعماله كالاخذ بالتلطف والالتماس كثرة الرباطات والتعويل
على الاشارة والهيئة والنغمة كالترجيل والتهييل واعلم ان ترك الرباطات انما هو اختصار في اللفظ واما في المعنى فيكثر به
الكلام فانها توجد التفرق فاذا قلت وافيت لقيت طلبت بلا حرف عطف كان كلاما متفرقا متكثرا وقد يحسن تهديد
الخطب بما يفهم الغرض خصوصا في الشوريات والتي على رؤس الملا فان تفهيم الاكثر اصعب وان كان تصديقهم اسهل
والقول المصنوع لا بد ان يكون شديد القرب من الغرض شديد المطابقة للمعنى لا سيما حيث لا يكون كالخطبة بل بين يدي
حاكم خاصة في مجلس خاص فان امثال هذا الموضع انما يحتاج الى حسن العبارة دون الاستعارات والتشبيهات و
التكلفات كما يحتاج اليها الخطب التي في المحافل وعلى المنابر وطالما ترى اكثر المعتادين للخطب على المنابر يفتضحون في مجالس
الخاصة لان التكلف والنفاق كان هناك اروج واحسن وربما كان المراد هناك التلبيس دون التحقيق واعلم ان المكتوب
من الرسائل ولا يحتاج فيها الا الى القراءة ومنها السجلات التي تكتبها القضاة والخطبا ولا يطلب فيها التعظيم والتفخيم
بل انما يطلب ان يكون كلاما مهذبا وان يكون نسق الكلام متقويا فانها اشرف من الرسائل واتقن واشد احتياجا
اليها فلا بد ان لا يكون الفاظها غريبة ولا سفسافية ولا يكثر فيها الاضمارات ويحسن ان يخلط بها اشياء لطيفة من التخييل
المعتادة وقليل من الغريب وشيء من الوزن الخطابي **الفصل الرابع** في اجزاء القول الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب
من الابواب الثلثة وما يفعله المجيب فيها اعلم ان الخطابة تتعلق بامرين ما فيه الكلام والحجة عليه والاقاويل الخطابية
صدر واقتصاص وخاتمة فالصدر كرسم للغرض الذي يحتج نحوه والاقتصاص كالرسم للتصديق والايجاز لما يراد ان يظهر
ويوضح لكن على ذلك الترتيب فلا يلحق فيه الترتيب فانه يخل به والخاتمة جمع ما ثبت بذكره دفعة واحدة على سبيل التوديع للقول

وفي المشورة لا يحتاج الى الاقتصاص فانما هو اقتصاص امر واقع ونسبته الى الحسن والقبح في المنافرة او الى العدل او
الجور في المشاجرة واما الصدر فشديد الحسن فيها لان السامع قد وعى الغرض فيه جملة ثم لا يزال يشتري حال الملقاة
من الحجج التي يوردها المتشاجرون في المشورة وكذا الخاتمة كان يقول وقد قلت ما عندي من المصلحة ثم الراي اليكم و
الصدر حسن في كل باب ونسبته الى الكلام كنسبة التنحنح الى الاذان فالصدر في المدح كان يقال بالحري ان يتعجب من
فضيلة اليونانيين وفي المشورة كان يقال من الواجب ان يكرم اهل الفضائل وفي الشكاية كان يقال قد بلغ السيل الزبى
وتصدير الخصومة اولى بالطول واذا كان الامر جليلا ترك التصدير اصلا والمشورة لا اقتصاص فيها الا بالعرض اذا عرض
على ذكر امر كان واقتصاصه والاحتجاج على حاله وما يلزمه من الخير والشر ثم ينتقل الى المشورة وكذا اذا تداخلت فيها
مثل او مديح ثم ينتقل اليها وبعض الشكايات لا يطول بالاقتصاص لقصد الاختصار فيها والامور الظاهرة بالاجمال
الاقتصاص فيها وكذا المجيب في المشاجرة لا يحتاج الى الاقتصاص خصوصا اذا انكر الامر اصلا او الضرر والاولى بالصدر في
الاقتصاص ان يكون معتدلا غير مخلوط بالتصديقات لئلا يتشوش النظام ويجب ان يكون الاقتصاص خصوصا من
المتكلم لطيفا مشتملا فيه كلام خلقي يدل على الخير ويدعو اليه وذلك يوهم انه لا يخلو الكل من خلقي فان الكلام الخلقي يتعلق بالا
ولذلك لا يستعمل في التعاليم وقد يستعمل الاقاويل المعلمة كدلالة على خلق الخصم كما يقال ان فلانا يتكلم ويمشي فانه يدل على انه
نزق مجهول واعلم ان الصدر والاقتصاص والخاتمة انما يتعلق بها لانها مسموعة واما الخصم فانما يتعلق التصديقات
وهي تكثر وتطول للتطويل للتذكير والتفهيم واما الحيل الخارجة فمنها ما يتعلق بالمتكلم بان يثني على نفسه ومنها ما
يراد به الاستدراج ومنها ما يراد به عمل الامر نفسه فالشاكي يجب ان يستعمل الحيل بدءا لتقرير فضيلته ورذيلة خصمه
والمجيب يجب ان يمحو اولا ثم الجواب الصحيح عن الشكاية ثم يأتي بالحيل والماحي ينبغي له ان يقدم التصديق
لتعظيم القبح فان الماحي بالصحيح اوقع كما ان الترتيب بالجميل اجمل والاستدراج قد يكون بترهيب وبتعطف
يكون بتبعيد طيش والسامع الاحمق اطوع للاستدراج منه للتصديق ولذلك ما ان يتلطف له بالقدر الخالب
للقلب والمزيف فالمعظم واعلم ان الافتتاح بالعامات الموحشات في الشكايات قبيح يذهب برونق الكلام كان
يقال انك تتخلص مني عن قريب بموتي وكذا في المشورة كان يقال قد يكاد يلحق بكم ما الكل فيه تتفقدون مثله
ينفع في الاستدراج مدح السامعين واعلم ان الاسهاب في التصديقات بدل على الحنين من الفرح بالمقصود و
اعوزت الخطبة نحو الشكاية لم يحتج الى كثير من التصدير لان اكثر ذلك في الامور المشهورة الا ان لا يكون السامع او الخصم
عارفا بمقدار الامر فيحتاج الى بيانه بالتصدير هذا واما مقاومة الشكاية فاما بان ينكر الوقوع او ينكر الاضرار او على حين

اما ان ينكر الوقوع اصلا او ينكر وقوع جميع ما قال فيقول ولا كل هذا والثاني فانه على وجهين اما ان ينكره اصلا
او ينكر كونه عظيما واما بان ينكر القبح ويقول بل كان واجبا او ينكر عظم قبحه واما بان يحيل الخطأ والزلة او بان يقول
ان هذا كثير الشكاية بالجزاف فقد شكى فلانا وفلانا ولم يكن مما ادعاه شيء واما ان يكون يقول في وان اذنبت
لكن كانت فيه مصلحة للشاكي فيقابل السيئة المشكوة بحسنات الشكور وقد يقابل هذا بان الدهاة اذا ارادوا الاضرار
ضرروا المضرور ولا بالنافع ليؤمنوا او يقول لو ساءت فعلا فقد ساءت قولا وان الساعي مدح عند المسيء الجميل
ويلوم عند الناس كثيرا وان المعتذر اكرم من الشاكي فانه يمحو الفضيلة واثباتها والشاكي يمحو الرذيلة بعد
اثباتها او يرذل الاخذ بالوجوه فيقول هذه حيلة وهذا شأن الطاعنين او يقول ان السبب فيه كان خصومة ما له
في المشورة اما بان الامر لا يكون ولا ينفع او يكون ولا ينفع او ينفع ولا يكون بعد الاوان المشار اليه غير محتاج اليه او
يجب ان لا يكون على هذا التعويل على نحو امره والدليل ناقصه والامثلة انفع في المشورة والضمائر في الخصومة انفع
واذا اورد ان حدث انفعالات فلاثات بغضب فانهما متنافيان لان الانفعال بالتخييل والميل بالاختيار والحالة
الضميرة اجبارا والمشورة اصعب من المشاجرة لانه تولية للمعدوم والتعلق بالشرايع في المشاجرات باب قوي والمحمودات
في الظاهر يصلح جدا في المدح والتوبيخ لجميع من الشيب كما مر لانه يحدث الالم ويخل الصغار بالمخاطب وينبغي للخطيب
في المدح ان يأتي بالتصديقات المأخوذة من الافعال والاوصاف الخاصة بالممدوح واما الامور الاتفاقية والخارجية
فانما يؤتى بها للتأكيد كان يقال ان كان هو ولد الفاضلين فاضلا فلا عجب والاحسن بمن يقاوم في المشورة
والخصومة ان يبتدي بنقض ما قال الخصم ثم يأخذ في اثبات ذلك فان المشير اذا ابتدأ بابطال مشورة غيره اصغى
اليه اشد مما اذا ابتدأ بالمشورة وينفع بحث الشاكي بان يقول ان المصر على الشكاية لا يلتفت الى المعذرة او انك سليط
فصيح تماحك في كل شيء او يعظم كل شيء او يقتدر على المغلبة وتحسن الكلام او انك لحوح مغري بالاطالة او انك ابله
لا يعرف ما تقول هذا وقد علمت ان المشورة تشارك المدح بوجه ما ولذا كان بادنى تغيير لفظي يصير المدح مشورة
وبالعكس فانك اذا قلت مثلا ان فلانا فاضل لانه فعل كذا وكذا كان مدحا فاذا قلت افعل كذا وكذا لتكن فاضلا
كان مشورة واذا قلت لا تعتقد الجد بل الكد كان مشورة فاذا قلت انما طلب مدح فلان الذي يدرك ما يدرك بالكد لا بالجد كان
مدحا **الفصل الثامن** في كيفية السؤال الخطابي وجوابه وفي خاتمة الكلام الخطابي قد علمت ان بناء الخطابة ليس على السؤال عن
المقدمات ولكن له مواضع ناقصة منها السؤال عما ان اجيب فيه بنعم لزم الخصم شنعة خاص ما تقوله وان لم يجب كان
هو او ما يلزمه قبيحا عند السامعين او يكون الامر فيه بالعكس ومنها ان يكون السائل واثقا بانه لا يجيب الا بالطرف الذي هو

الضمير

الضمير المنتج للمطلوب ومنها ان يكون واثقا بانه يجيب جوابا فيه تناقض صحيح من علمه ومنها ان يكون القول
ذا وجوه يفتقر جوابه الى التفصيل فان لم يفصل المجيب الجمهور فهم وان فصل توهم الجمهور انه لعجزه يتعلق بحواشي الكلام لدى
فانهم لا يتفطنون للتفاصيل ومنها ان يكون السؤال مهملا فالحق فيه ان يتوقف وهو يوهم انه يريد الاحتيال للتخلص
عن الالزام ويجب ان لا يسأل عن النتيجة ولا ما بعد النتيجة لما ذكر في الجدل وقد يستعان بالهزل لضرورة واما
الجواب فيكفي فيه ما عرفته في الجدل والخاتمة يجب ان يكون منفصلا غير مخلوط بما قبله لا سيما في المشوريات كان
يقول هذا الذي قلته وسمعتموه والحكم اليكم او يقول قبل قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ونحو ذلك
بسم الله الرحمن الرحيم **الفن التاسع كتاب الشعر** وفيه ثمانية فصول **الفصل الاول** في تعريف الشعر وبيان
المقصود بالبحث هنا واصناف الصنع للشعراء اعلم ان الشعر كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية وعند العرب
مقفاة والمراد بالموزون ما يكون له ايقاع عددي ومعنى كونها متساوية ان يكون زمن النطق بها متساويا وفي
المنطق انما ينظر فيه من جهة كونه كلاما مخيلا واما الوزن فينظر فيه كليا علم الموسيقى وجزئيا العروض والقوافي ينظر
فيها علم القوافي والمراد بالمخيل ان ينفعل به النفس انفعالا نفسانيا غير فكري فينبسط عن امور وينقبض عن امور من
غير روية وفكر واختيار سواء صدق به ام لا فان التصديق غير التخييل فالاول اذعان لقبول ان الشيء على ما قيل انه والثاني
اذعان للتعجب والالتذاذ بنفس القول فكثيرا ما يصدق بقول ولا ينفعل به وكثيرا ما ينفعل بقول يجزم بكذبه والناس
اطوع للتخييل منهم للتصديق فكثير منهم اذا سمع التصديقات استنكرها وللمحاكاة تعجب ليس للصدق لان الصدق
المشهور كالمفروغ عنه فلا طراوة له والمجهول غير ملتفت اليه وقد يكون القول الصادق اذا حرف وقرن به ما يأنس
به النفس افاد التصديق والتخييل معا وربما شغل التخييل عن الالتفات الى التصديق ثم ان الشعر قد يقال للتعجب وحده
وقد يقال للاغراض المدنية اما المشورية او المشاجرية او المنافرية فالشعر والخطابة يشتركان في الكلام في هذه الامور
لكن الشعر موقع التخييل والخطابة موقع التصديق والتصديقات المظنونة محصورة في المواضع والانواع بخلاف المخيلات
فانها كلما كانت اغرب وابدع كان تعجيبه اكثر اما يجعل القول مخيلا فمنها ما يتعلق بزمان القول وهو الوزن ومنها
ما يتعلق بالمسموع من القول ومنها ما يتعلق بالمفهوم منه ومنها ما يتردد بين المسموع والمفهوم وكل من التعجيب بالمسموع
وبالمفهوم اما ان يكون التعجيب بنفس المسموع بان يكون فصيحا او بنفس المفهوم بان يكون غريبا او بحيلة في اللفظ او
في المعنى وكل حيلة فانما تحدث بسبب ما بين الاجزاء اما بالمشاكلة او بالمخالفة وكل منهما اما تامة او ناقصة وكل منهما
اما في الالفاظ العديمة الدلالة او ناقصتها واما في الالفاظ الدالة البسيطة واما في الالفاظ المركبة واما في المعاني البسيطة

واما في المعاني المركبة اما الاول فالمشاكلة فيه ان تتشابه اواخر المقاطع واوائلها او تتشابه الادوات كمن وعن والمخالفة
فيه كتخالف الادوات كمن والى واما الثاني فالمشاكلة فيه اما من جهة نفس اللفظ او من جهة باعتبار المعنى اما على الاول
فالمشاكلة التامة فيه ان تتكرر الالفاظ بنفسها كالعين والعين او تتفق الجوهر وتختلف التصريف كالشمل والشمال والناقصة فيه
ان يكون الالفاظ متقاربة الجوهر كالغادر والهارف او متقاربة الجوهر والتصريف كالسهاد والسهاد واما على الثاني
فان يكون لفظان اشتملا متضادين او اشتمل احدهما مقولا على مناسب الآخر او مجانسه واستعمل على غير تلك
الجهة كالكوكب مع النجم المراد به النبت واما المخالفة فلا يكون في الالفاظ الا من جهة معانيها فالصنعة فيها ان
يكون لفظان مقولين على متضادين او شبه متضادين واستعمل على غير تلك الجهة كالجليل مع السواد المراد به
القرى واما الثالث فالمشاكلة فيه بان يكون جملة مركبة من الفاظ ذوات تصريف يقارنها جملة اخرى مثلها
او جملة مركبة من الفاظ لها احد الصفات المذكورة يقارنها جملة اخرى مثلها والمخالفة ان تتخالف ترتيب اجزاء
جملتين اما في اجزاء مشتركة بينهما او في غيرها واما الرابع فالمشاكلة التامة فيه ان تتكرر معنى واحد باستعمالات
مختلفة والناقصة ان يكون هناك معاني مفردة متضادة او متناسبة والتناسب اما بالتشابه في النسبة كالملك والعقل
او من جهة الاستعمال كالقوس والسهم او باشتراك في الحمل كالطول والعرض او باشتراك في الاسم كالشمس والمطر والمخالفة
الناقصة ان يكونا متضادين والناقصة بين الشيء ونظيره وضده او مناسبه او نظيره وضدين او مناسبهما واما المخالفة التامة
فبان يكون معنيان مركبان من معاني متشاكلة او متشاكلا التركيب والمخالفة ان تخالفا في التركيب بعد الاشتراك
في الاجزاء او من غير اشتراك ويدخل فيه التشبيه كما يقال اما كذا كذا واما كذا كذا والجمع والتفريق كما يقال ان ولا
غير لكن ان العبارة وذلك الاشارة وجمع الجملة لتفصيل البيان كما يقال [illegible] وتخفي الصواعق
وقد ذكر الشيخ هنا الاغراض التي كانت لشعراء اليونانيين واسماء الاشعار التي بازائها تركنا تلخيصها لقلة جدواها
الفصل الثالث في اصناف الاغراض الكلية والمحاكيات الكلية للشعراء لما كان مبنى الشعر على الامثال والخرافات فاعلم ان
كل مثل وخرافة اما على سبيل التشبيه او على سبيل اخذ الشيء نفسه لا على ما هو عليه بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة
والمجاز واما على التركيب منهما فان المحاكاة اعني ايراد مثل الشيء كالطبيعي للانسان فمنها ما هي عن صناعة ومنها
ما يتبع العادة وايضا منها ما هي بفعل ومنها ما هي بقول والشعر من جملة ما يخيل ويحاكي بثلثة اشياء الاول
اللحن الذي يتنغم به فان له تأثيرا بليغا من غير شك ولكل مقام لحن يناسبه حالا او لينا او توسطا وبه يصير
النفس محاكية لحزن او غضب وغير ذلك والثاني نفس الكلام اذا كان مخيلا محاكيا والثالث الوزن فان من

الاوزان ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت الكل وربما انفرد الوزن والكلام المخيل واما الوزن وحده فلا
يعد هنا شعرا وقد يوجد اللحن المتنغم به بلا كلام في المعازف والمزاهر وقد يوجد اللحن بلا ايقاع في المزامير
المرسلة التي لا يوقع عليها الاصبع وقد يوجد الايقاع بدون اللحن في الرقص ثم ان كل محاكاة اما ان يقصد
بها التحسين او التقبيح وايضا اما ان يكون محاكاة الافعال والاحوال او محاكاة الذوات والاخير لم يوجد في
اشعار اليونانيين كما وجد في اشعار العرب فانهم انما كانوا يقصدون باشعارهم ان يحثوا بقولهم على فعل او
يردعوا عن فعل واما العرب فربما يقصدون مجرد التعجب ولكن بعضهم اقتصروا في الافعال على المطابقة والمحاكاة
من دون تحسين او تقبيح **الفصل الثالث** في سبب تولد الشعر اعلم ان سبب تولد الشعر شيئان الاول الالتذاذ بالمحاكاة و
استعمالها منذ الصبي والانسان اقوى على المحاكاة من ساير الحيوانات فان منها ما لا محاكاة فيها اصلا ومنها ما فيها
محاكاة يسيرة اما بالقول كالببغاء او بالشمائل كالقرد ومحاكاة المعاني تقوم مقام التعليم حتى ان الاشارة اذا
اقترنت بالعبارة اوقعت المعنى في النفس ايقاعا جليا فان النفس تنشط وتلتذ بالمحاكاة فيقع عندها المحكي
فضل موقع والدليل على الالتذاذ بالمحاكاة انهم يلتذون بتامل الصور المنقوشة المحاكية للحيوانات الكريهة
ولو شاهدوها لتنفروا عنها وانهم لا يلتذون كثيرا اذا راوا صورا لم يحسوا قبل ذلك بها لجهلهم بان المحاكاة واقعة
على وفقها ولذا كان التعلم لذيذا عند الجميع لما في التعليم من المحاكاة والسبب الثاني حب النفس التاليف المتفق و
الالحان طبعا ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت اليها النفوس وولدت الاشعار وجعلت تنمو يسيرا
يسيرا تابعة للطباع فاختلفت بحسب الطباع والاخلاق والعادات فمن كان منهم عفيفا مال الى محاكاة الافعال الجميلة
ومن كان خسيسا مال الى الهجاء وهكذا وقد بين الشيخ هنا اصناف اشعار اليونانيين والنسبة بينها وابتداء نشوها
ولما لم يكن في ذلك فائدة معتد بها لنا ولم يمكن تلخيص عبارته في بيان ذلك تركناها **الفصل الرابع** فيما ينبغي
اعتباره في الخرافات اعلم ان اجادة الخرافات بحسب الوزن اي كونه من ايقاع بسيط فانه اوقع من ان يكون
من ايقاع مركب ولكن الاوزان موفية توفيات الكلمة بحسبه وجادة بالبسط دون الايجاز ولذلك تدارك قوم
من متاخري اليونانيين الاشعار القصار فطولوها وبسطوا الكلام في ايراد الامثال والخرافات وزادوا في وزن
الى ان فخموه نظرا اعودها وينبغي ان يكون متوسطا في التعظيم والتصغير وفي الطول والقصر بل لكل من القصائد طول
وتقدير معتدل كالطبيعي لها وان لا تخلط احوال باحوال وافعال بافعال بل كما يكون اللفظ محدودا يكون
المعنى محدودا وان يكون المذكور من المعاني قدرا يوافق الغرض لا يتعداه الى معان اخر وان يكون الشعر اوكار

ووسط ولنحو يكون الجزء الافضل فى الوسط ولا يكون له فيه فضل اصلا بل يكون بحيث اذا نزع منه شئ فسد واعلم

ان المحاكاة بالامثال والقصص ليست من الشعر فى شئ فانه انما يتعرض لما هو ممكن الوجود ولما وجد ولذا كان اشبه

شئ بالفلسفة لكونه اشد تناولا للموجود ويحكم بالحكم الكلى وان يتكلم فيه بالجزئيات فالموجودات منها والفرضية

الدالة على معانى كلية وينبغى ان لا يكون الخرافة مورده مورد الشك فانه لا يوقع التخييل وان يختم الشعر بما يدل

على مقتضاه وان يخالط بما ينبغى من الحيل الخارجية النافعة فى التخييل وان يكون المحاكاة فى التمام بحيث

يجعل المحكى كالمحسوس الفصل الخامس فى قسمة الالفاظ وما ينبغى ان يستعمل منها اعلم ان للقول سبعة اجزاء الحروف

الصامتة وهى التى لا تقبل المد كالطاء والتاء والمصوتة والرباط الواصل وهو الذى لا يدل بانفراده على معنى وانما

يدل على ارتباط قول بقول اما بان يذكر اولا و ينتظر له قول ثانى كاما المفتوحة او يذكر ثانيا بعد قول كحروف العطف

والرباط الفاصل وهو الذى لا يدل بانفراده على معنى وانما يدل على ميز قول من قول كانا المكسورة والذى هو

الثانى من المقسم والخامس الاسم وما يتصرف منه والسادس الكلمة وما يتصرف منها والسابع القول ثم كل لفظ دال

فاما حقيقى او منقول و لغة او موضوع او منفصل و منفى او زينة فالحقيقى هو اللفظ المستعمل عند الجمهور المطابق

بالتواطى لمعناه واللغة هو اللفظ الذى يأخذه من لغة قبيلة اخرى وليس من لسان المتكلم ككثير من الفارسيات

المعربة قبل اشتهارها والمنقول ما نقل من معنى الى معنى آخر والموضوع هو الذى يخترعه الانسان فيكون هو اول

من استعمله والمنفصل هو ما حرف عن اصله بمد او قصر معا وقلب او ترخيم او نحو ذلك وقيل هو الذى عبر اللفظ

به لطوله او لنافر حروفه او لاجتماعها والصحيح هو الاول والمنفى هو المستعار والمشبه كما مر فى الخطابة والزينة هو

الذى لا يدل بمجرد تركيب حروفه على معنى بل ما مر به من هيئة نغم وسجع وليس للعرب مثل واوضح الاقوال ما كان

بالتصريح اى بالالفاظ الحقيقية وساير ذلك انما يدخل للتعجيب الفصل السادس فى بيان غلط الشاعر اعلم ان الشاعر

لما كان محاكيا كان غلطه اما بالذات بان يحاكى ما لا امكان له واما بالعرض بان يحاكى موجودا لكن محرفا

عن هيئة وجوده او يورد لفظا مشتبها لا يفهم منه المراد ومن غلطه ان يعدل عن المحاكاة الى التصديق الصناعى وان

كان ذلك جايزا اذا وقع موقعا حسنا وبلغ به الغاية واذ قد بلغنا الغاية فى تلخيص فنون المنطق من الشفاء

فلنقطع الكلام فيه حامدين لله على جزيل نعمائه وجليل

آلائه وناوين تلخيص فنون الطبيعى والالهى

مستعينين به متوكلين عليه

٤

شرع في مقابلة هذا النصف في العون
مولانا اقل فقراء اهل الكرم محمد بن حسن
الاصفهاني بلغه الله غايات الاماني في
يوم الاربعاء الرابع من ثاني الجماديين
سنة الثامن والثمانين والف من
هجرة سيد المصطفى سلام الله عليه
واله المرتضى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الجملة الثانية من كتاب عيون احوال الصفا على نهج كتاب الشفا في الفلسفة الطبيعية وفيها ثمانية فنون الفن الاول في السماع
الطبيعي وفيه اربع مقالات المقالة الاولى في الامور الطبيعية وفيها خمسة عشر فصلا ١ في تعريف طريق الوصول من مبادي الطبيعيات
الى الطبيعيات ٢ في تعداد مبادي الطبيعيات وبيان مهياتها ٣ في بيان حال الهيولى والصورة والعدم والاشتراك وعدمه ٤ في بيان
اقوال المخالفين في مبادي الطبيعة ٥ في القوة التي تسمى الطبيعة ٦ في النسبة بين الطبيعة والمادة والصورة والحركة ٧ في تحقيق الفاظ
اشتقت من لفظ الطبيعة وبيان ان الطبيعة على احد وجهين جزئي وكلي والكلي ايضا على وجهين بالنسبة الى كل الاشياء او بالنسبة
الى نوع خاص ٨ في النسبة بين الطبيعي وغيره من العلوم ٩ في بيان الاهم في العلم الطبيعي ١٠ في تحقيق المبادي الاربعة اعني الفاعل و
المادة والصورة والغاية ١١ في بيان النسبة بين العلل الاربع ١٢ في بيان اقسام العلل ١٣ في البخت والاتفاق وذكر المذاهب
فيهما والنسبة بينهما والفرق بين ما هو البخت وسوء التدبير ١٤ في نقض ما ذكر من الحجج التي للمذاهب الباطلة وذكر دلايل استقلت
وابطال كل منها ١٥ في بيان ان اية علة تقع في جواب لم في كل موضع المقالة الثانية في عوارض الامور الطبيعية وفيها ثلثة عشر فصلا ١
في بيان مهية الحركة وتفسيرها وبيان كونها زمانية وبيان ما لابد للحركة منه وانها مغايرة للتحريك والتحرك ٢ في بيان ان الحركة
من اية مقولة ٣ في بيان ان الحركة في كم مقولة ولها تقع ٤ في تحقيق التقابل بين الحركة والسكون ٥ في ابتداء القول في المكان وذكر
دلايل مثبتيه ومبطليه ٦ في ذكر مذاهب الناس في المكان وذكر حجج المخالفين ٧ في الرد على من زعم ان المكان هيولى او صورة او
اي سطح او بعد لا يجوز عليه الخلو ٨ في الرد على القائلين بالخلاء ٩ في تحقيق في المكان ونقض حجج نفاته واصحاب البعد واصحاب الخلاء
١٠ في ابتداء القول في الزمان ومناقضة بعض المخطئين فيه ١١ في تحقيق مهية الزمان واثباته ١٢ في تحقيق امر الآن ١٣ في حل شكوك
اوردت على الزمان وعروضه للحركة وبيان علة اتصال الحركة والزمان ومعاني كون الشيء في الزمان وبيان ان الزمان ليس بعلة
لشيء وبيان معنى الدهر والسرمد وبيان معاني الفاظ تتعلق بالزمان من الآن وبغتة وعن قريب وقبيل وبعيد والقديم
والتاخر والتقدم المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كمية وفيها اربعة عشر فصلا ١ في بيان كيفية البحث وفيه الفائدة

٢ في بيان معاني التالي والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف ومعا ومتوالي ٣ في بيان اختلاف
الناس في الجسم من جهة انقسامه وبيان حجج المبطلين ٤ في اثبات انه لا يجوز ان يكون الجسم البسيط مركبا من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية او غير متناهية ٥ في ابطال شكوك اصحاب الجزء وما قاله ديمقراطيس ٦ في بيان انه ليس لشيء من المسافة والزمان
والحركة اول وبيان ان الجزء الذي لا يتجزى ان ثبت فهل يجوز ان يتحرك بالذات ٧ في ابتداء الكلام في اللانهاية وبيان معانيها
وما هو المبحوث عنه منها وبيان شبه من اوجبوا اللانهاية ٨ في بيان امتناع لا تناهي الاجسام متفرقا او متعددا
ازديادا بالنمو والتخلخل وامتناع حركة المقدار الغير المتناهي وفساد قول من جعل اللانهاية استقصاء ٩ في بيان معاني
لا تناهي وحال كل شيء بحسب الوجود بالفعل وبالقوة وامتناع ان يكون [illegible] محيطة بالاشياء ودفع حجج
مثبتي اللاتناهي ١٠ في ان ابعاد الجسم والقوة لا يجوز ان يكون غير متناهي وكذا الجسم المنفصل وان القوة لا يجوز ان لا تتناهى في التأثير
فرضت في جسم متناه او غير متناه ١١ في بيان ان لا اول للحركة والزمان ولا يتقدمهما الا الابداع وذات المبدع ورد شبه توهم
على لا تناهي في الحركة والرد على القائلين بان للحركة مبدأ ليس قبله حركة اخرى ١٢ في بيان ان الاجسام كالاستقصات في الصغر
انتهاء وهي حافظة لصورتها الجسمية فهل هي تحفظ كذلك صورها النوعية ام لا بل تخلع عنها الصور النوعية عند الصغر
وكلامنا في هذا الفصل في الاجسام البسيطة فان المركبات متى تحلل الى بسائطها ضرب من التحليل وان كان ضرب آخر
من التحليل لا يؤدي الى ذلك وتعقيب ذلك بالكلام في الحركة [illegible] يمكن ان يكون منها ما لا اقصر منها ١٣ في بيان الجهات
للابعاد ١٤ في بيان تحدد جهات الحركة المستقيمة وبيان ما للجسم المتحرك بالاستدارة من الجهات المقالة الرابعة في مباحث
الحركة المستقيمة وفيها خمسة عشر فصلا ١ في تعداد الاغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة ٢ في بيان وحدة الحركة ٣ في بيان
مقايسة الحركات بعضها الى بعض بحسب السرعة والبطء ٦ في بيان تضاد الحركات والسبب الموجب لذلك وان التضاد [illegible]
الحركات يكون ٧ في بيان تضاد السكونات وتحقيق في تقابل الحركات والسكون ٨ في بيان انه اذا كانت حركتان [illegible]
من نهاية الاخرى فهل يجب ان يكون بينهما زمان سكون ام لا بل يجوز ان تتصلا ٩ في بيان ما هو اقدم الحركات وبيان فصول
الحركات من الذاتية والعرضية والطبيعية والارادية والقسرية ١٠ في بيان الحركة الى الحيز الطبيعي وما يجري مجرى الحيز من الكم
والكيف والوضع وتحقيق ان المحرك الى الحيز الطبيعي مقصوده ما هو ودفع الاشكال الوارد عليه وبيان ان الحركة الطبيعية
انما تنبعث عن الهرب او عن الطلب ١١ في اثبات ان لكل جسم حيزا طبيعيا وشكلا طبيعيا وبيان ان الحيز الطبيعي بالنسبة الى
كل الجسم واجزائه وبيان حيز البسيط والمركب ١٢ في ان كل جسم فان فيه بطبعه مبدأ ميل الى الحركة في المكان او الوضع وما
فيه مبدأ الحركة المستقيمة ليس فيه مبدأ الحركة المستديرة ١٣ في الحركة بالعرض ١٤ في الحركة القسرية والتي من تلقاء المتحرك ١٥

وحدة الحركة وكثرتها نوعا او جنسا ٤ في حال السرعة
[illegible] وحدة الحركة ٥ [illegible]

في احوال الحركات والمناسبات بينها وبين المحركات ٩ الفن الثاني كتاب السماء والعالم وفيه عشرة فصول ١ في
قوى الاجسام البسيطة والمركبة واصنافها ٢ في بيان اصناف الحركات وان كل صنف لاي جسم وان اختلاف الحركات
كيف يوجب اختلاف الاجسام وان الطبيعة الفلكية مخالفة لطبايع الاجسام وانها ليست طبيعة واحدة نوعية بل
تحتها انواع مختلفة ودفع شبه كانت تورد في هذا المقام من عدم الاحاطة بكنه الحقيقة ٣ في اعيان الاجسام البسيطة
واقسامها واوصافها واشكالها وترتيبها وان الفلك ليس من جنس العناصر ولا مركبا منها ٤ في ان المحدد للجهات لا يقبل
الخرق وانه ليس برطب ولا يابس ولا يتكون عن شيء ولا يقبل الفساد ولا ضد لطبيعته ٥ في احوال الكواكب وان انوارها
اهي مستفادة من الشمس ام لا ونحو القمر ٦ في بيان الحركات التي تحس من الكواكب ونقل ما قيل في ان النيرين اكثر
افلاكا وكرة الثوابت اكثر كوكبا ٧ في حشو الجرم السماوي والترتيب الذي ينبغي ان يكون عليه الوجود وبيان اراء الناس
في ذلك وفي علة سكون الارض ٨ في بيان ما يلزم الاراء الباطلة في علة سكون الارض ٩ في ذكر معاني الخفيف و
الثقيل وذكر الاراء التي في الخفيف والثقيل وفي رسوب الخشبة في الهواء دون الماء خصوصا وبيان فسادها والحق فيها
١٠ في بيان انه لا يجوز ان يكون في الوجود عوالم كثيرة ودفع وهم من توهم ذلك الفن الثالث كتاب الكون والفساد
وفيه خمسة عشر فصلا ١ في اثبات ان العناصر قابلة للكون والفساد ونقل الاراء في الكون والفساد والاستحالة ٢ في
ذكر حجج هذه الاراء التي ذكرناها ٣ في ابطال هذه الحجج التي للمخالفين ٤ في ابانة بطلان القول بالكمون ونقل قول شبيه
به وابانة بطلانه ٥ في ابانة بطلان قول اصحاب الحبة والقلبة واصحاب الاسطقس الواحد واصحاب السطوح واصحاب
الاجزاء الغير المجزية الغير المتناهية ٦ في تحقيق الكون والاستحالة والمزاج ٧ في نقل مذهب محدث في المزاج وابطاله و
العود الى تثبيت ما قلناه في امر المزاج والزام ذلك على المخالفين والاشارة الى اقسام المزاج ٨ في تحقيق امر النمو ودفع
الاشكال عنه ٩ في ابانة عدد الاسطقسات ١٠ في ذكر شكوك اوردت على ما اسلفنا ١١ في حل الشك الاول والثاني و
التاسع من الشكوك المذكورة ١٢ في ازالة الشك الثالث والرابع من الشكوك المذكورة ١٣ في حل باقي الشكوك ١٤ في استحالة
العناصر بعضها من بعض ومراتب ذلك سهولة وعسرا والى البساطة والتركيب وكيفية تشريبها وجب تأثيرات الاجرام
العلوية ١٥ في ادوار الكون والفساد وتبعيتها لادوار الافلاك الفن الرابع كتاب الافعال والانفعالات وفيه
مقالتان المقالة الاولى في بيان طبايع العناصر وما بينها من الافعال والانفعالات وتقسيم الافعال والانفعالات وما يتعلق
بكل من الاقسام وفيها تسعة فصول ١ في بيان طبقات العناصر ٢ في احوال كلية من احوال البحر ٣ في بيان سبب
تعاقب الحر والبرد ٤ في بيان ان الشيء كلما ازداد مقدارا او عظما ازداد قوة وفعلا ٥ في تحديد الافعال والانفعالات المنسوبة

الى

الى هذه الكيفيات الاربع ٦ في النضج والنهوة والعفونة والاحراق والتكرج ٧ في الطبخ والشي والقلي والتبخير والتدخين
والتصعيد والتذويب والتليين والاسعال والتجمير والتفحيم والترميد والتكليس ٨ في تحقيق امر الحل والعقد ٩ في اصناف
انفعالات الرطب واليابس من الابتلال والانتقاع والتنشف والانعصار والانفصال والانغراق والانقطاع والانشقاق
والانكسار والارضاض والتفتت والانسداح والانطراق والانعصار والانعجان والانغماء والامتداد المقالة الثانية
في تحقيق الامر فيما يسمى المزاج من الكيفيات وفيها فصلان ١ في ذكر مذاهب الناس فيما يحصل بعد المزاج من الكيفيات
وغيرها وابانة بطلان قول المبطلين ٢ في تحقيق القول في توابع المزاج الفن الخامس كتاب المعادن والآثار العلوية وفيه مقالتان
المقالة الاولى فيما يتعلق بناحية الارض من تحتها وفيها ستة فصول ١ في كيفية تكون الحجارة والجبال ٢ في منافع الجبال
٣ في اقسام المياه ٤ في سبب حدوث الزلازل ٥ في تكون المعدنيات ٦ في احوال المسكونة من الارض وامزجة
البلاد المقالة الثانية في الحوادث التي تحدث فوق الارض وفيها ستة فصول ١ في السحاب وما ينزل منها والضباب ٢ في
المقدمات التي تمهد لمعرفة السبب في الهالة وقوس قزح ونحوها ٣ في الهالة والطفاوة وقوس قزح والشميسات
والنيازك ٤ في الرياح ٥ في الرعد والبرق والصاعقة والشهب وذوات الاذناب ونحوها والعلامات الهائلة
٦ في الحوادث الكبار في العالم الفن السادس كتاب النفس وفيه خمس مقالات المقالة الاولى في اثبات
النفس وتحديدها وتعديد قواها وفيها خمسة فصول ١ في اثبات النفس وتحديدها وبيان انها ليست بجسم ولا
هيولى ٢ في ذكر مذاهب الناس في النفس وبيان خطأ الكل ٣ في اثبات ان النفس جوهر ٤ في بيان اختلاف افعال
النفس واختلاف قواها المؤدية الى تلك الافاعيل ٥ في تعديد القوى على سبيل التصنيف المقالة الثانية في تحقيق القوى
المنسوبة الى النفس بجميع اصنافها وبيان الادراكات التي لها سوى ادراك البصر وفيها خمسة فصول ١ في تحقيق القوى
النباتية واصنافها ٢ في بيان كيفية الادراك وخصوص الاحساس من جملته وبيان بعض اقوال الناس في ذلك وابانة بطلانها
٣ في حس اللمس وخواصه ومحسوساته ٤ في بيان حاستي الذوق والشم ٥ في حس السمع وما يليق به من الصوت و
الصدى المقالة الثالثة فيما يتعلق بالابصار وفيها ثمانية فصول ١ في بيان الضوء والنور واللون والشعاع والبريق ٢ في ذكر
مذاهب وقعت في امر النور ٣ في ابانة بطلان ما ذكر من اوهام الناس وتقسيم الاجسام من حيث الضوء واللون والشفافية
٤ في نقل ما قيل في الالوان وابانة بطلانه ٥ في نقل مذاهب الناس في امر الابصار وذكر دليل المبطلين وبيان بطلان
ما ذهبوا اليه ٦ في ايراد محالات يلزم اصحاب الشعاع على انياء وضعوها ٧ في حل شبه اصحاب الشعاع واتمام القول
في المبصرات بحسب ما لها من الاوضاع في المشفات والصقيلات ٨ في بيان سبب رؤية الشيء الواحد شيئين المقالة الرابعة

في الكلام في الحواس الباطنة وفيها اربعة فصول ١ في قول كلي في ثلاث الحواس واثباتها ٢ في افعال المصورة والمفكرة وفيه
القول على النوم واليقظة وضرب من النبوة ٣ في بيان احوال الوهم والذاكرة وبيان افتقار جميع القوى المدركة الحيوانية
الى الجسمانية ٤ في بيان القوى المحركة وبيان انها ايضا تفتقر في افعالها الى البدن والاشارة الى الاحوال العارضة للنفس
والى النبوة المتعلقة بالقوة الاجماعية المقالة الخامسة فيما يتعلق بالنفس الانسانية وفيها ثمانية فصول ١ في بيان الافعال
والانفعالات التي تخص الانسان وبيان قوى النظر وقوى العمل التي للنفس الانسانية ٢ في ان النفس الناطقة الانسانية
ليست بجسم ولا قائمة في جسم ٣ في بيان مسئلتين احدهما كيفية انتفاع النفس الناطقة بالحواس والاخرى حدوث النفس
٤ في مسئلتين الاولى ان النفس تبقى بعد البدن والثانية بطلان التناسخ ٥ في العقل الفعال في انفسنا وبيان الافعال
المختصة بالنفس وبيان نسبتها الى المعقولات ٦ في بيان مراتب العلم ومراتب العقل وبيان اعلى تلك المراتب التي هي
النبوة العليا المتعلقة بالقوة العاقلة وبيان ~~اعلى تلك المراتب التي هي النبوة العليا المتعلقة بالقوة العاقلة~~ وبيان
كيفية تذكر النفس وان معقولاتها فيم تختزن ٧ في بيان حال النفس الانسانية من جهة وحدتها وكثرتها وافعالها وانها
بذاتها عالمة وبذاتها علامة اولا وذكر اقوال الناس في ذلك وتحقيق الحق منها ٨ في بيان الالات التي للنفس الفن السابع
كتاب النبات وفيه سبعة فصول ١ في توليد النبات واغتذائه وبيان اصل مزاجه وذكره وانثاه ونومه ويقظته ٢
في اعضاء النبات وبيان نشوه من اوله الى نهايته ٣ في مبادي التغذية والتوليد في النبات ٤ في بيان تولد اجزاء النبات
واختلافها واختلاف احوالها واختلاف البلاد والمواد في ذلك ٥ في تعريف احوال السوق والغصون واللحاء والورق ٦
فيما يتولد من النبات من الثمر والبزر والزهر والشوك والفضول من الصموغ ونحوها ٧ في كلام كلي في اصناف النبات وفي
امزجته بالنسبة الى ابداننا وفيه تبيين معنى ما يقال في الطب ان دواء كذا ذو قوة مركبة الفن الثامن من كتاب الحيوان
وفيه سبع مقالات المقالة الاولى في بيان اعضاء الحيوان واختلافه من جهتها وفيها ثلاثة فصول ١ في اختلاف الحيوانات
في الاعضاء والماوى والمطعم والاخلاق والافعال ٢ في الاعضاء الكلية ٣ في تعديد الاعضاء الالية المقالة الثانية في بيان
العرق والعصب والجلد والعظم والشعر والدم وما يتولد منه من المني واللبن وفيها ثلاثة فصول ١ في الاعضاء الباطنة
وبيان الخلاف بين الفلاسفة والاطباء فيها ٢ فيه كلام في الجلد والعظم والقرن والشعر والريش ٣ فيه كلام في الدم والمني و
اللبن المقالة الثالثة في البيض والفرخ المقالة الرابعة في احوال البلوغ والطمث والحمل والحيض وكيفية التكون منه وبيان اسماء الات
الحس وحال اللمس وفيها ستة فصول ١ في الادراك والطمث والمني ٢ في بيان احتجاج جالينوس على المعلم الاول في
وجود المني للمراة وان المني ليس بحيث محلل ولا اغلاط الحس ٣ في ابانة معنى كلام المعلم الاول وانه ليس للمراة على الحقيقة مني ال

بالاشتراك وليس فيهما قوة مولدة ٤ في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المني ٥ في تفصيل استحالات المني في الرحم ومدة
ذلك ٦ في بعض احوال الولد والوالدة المقالة الخامسة في حال النساء من العلوق وما يعرض عنده والاسقاط وعدم العلوق
المقالة السادسة وفيها تسعة فصول ١ في انواع تركيبات البدن ٢ في المزاج ٣ في امزجة الاعضاء ٤ في امزجة الاسنان ٥ في
مراتب الانهضام ٦ في تفصيل اصناف الرطوبات البدنية التي منها الاخلاط ٧ في بيان ما قاله المعلم الاول في الرطوبات
واللحم والشحم والامخاخ ٨ في الدماغ وسهره وبيان القطع وبيان النخاع منه ٩ في منافع العصب وتشريح العصب
الدماغي المقالة السابعة في خمس مسائل الاولى حلول الروح في الحس حيوانا ام يقظان والثانية ما سبب الزرقة
والكحلة والثالثة ما بال العين قد يكون حدتها ان يرى من بعد كثير وقد يكون بان يفصل تفصيلا شديدا والرابعة
ما سبب الجعودة والسبوطة ولين الشعر وخشونته وسواده وبياضه الذاتي والعارضي وشقرته وصهوبته والصلع و
الخامسة ما سبب ثقل الصوت الفن الاول في السماع الطبيعي وفيه اربع مقالات المقالة الاولى في الامور الطبيعية وفيها خمسة عشر
فصلا الفصل الاول في تعريف طريق الوصول من مبادي الطبيعيات الى الطبيعيات اعلم ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم
المحسوس من حيث معرفته يبحث فيه عن عوارضه اللازمة له من جهة ما هو هو والامور الطبيعية عبارة عن الجسم من جهة
وقوعه في التغير وهذه العوارض من جهة عروضها للجسم من هذه الجهة وانما سميت طبيعية نسبا الى القوة التي تسمى طبيعة
فان الجسم موضوعها وهذه الاعراض اثارها ثم انك قد علمت في فن البرهان ان ما له مبدأ انما يعرف بعد معرفة
مبدأه فلابد اولا من معرفة مبادي هذه الامور الطبيعية اذا كانت لها مبادي ثم انك قد عرفت هناك ان المبادي ان كانت
مبادي لجزئي جزئي من احوال افراد الموضوع جاز البحث في العلم عن اثباتها وعن ماهيتها وان لم يكن كذلك بل يكون للجميع مشتركة
فيما لم يكن اثباتها الا في صناعة اخرى وانما الذي في تلك الصناعة تصورها فلما كانت مبادي هذه الامور من قبيل
الثاني وجب علينا تصورها لا اثباتها ثم انك تعلم ان المعرفة تبتدي من الاعم الى الاخص فان معرفة جزء الحد اقدم من معرفة
الحد فمعرفة الجنس اقدم من معرفة النوع وان لم يكن اعرف واقدم في الطبيعة فان النوع هو مقصود الطبيعة لان وجود الجنس
في ضمن تخصص من التخصيصات لا الجنس فالجنس مقدم في معرفتنا والنوع مقدم في الطبيعة لا الشخص فان مقصود الطبيعة
ليس وجود الشخص المعين والا لزم اختلال نظامها اذا انعدم كما يختل اذا انعدم النوع ولذلك ترى ان الناس يشتركون في
معرفة الامور العامة وانما التفاضل بينهم بمعرفة النوعيات وعندها ينتهي البحث من غير ان يحد الى الاشخاص بل لا سبيل اليها
فقد تحقق ان الامور العامة اعرف عند العقل والامور النوعية اعرف عند الطبيعة من الاجناس والاشخاص عند العقل
لا تقدم لها ولا تاخر الا ان يشترك الحس فتقدم وعند الطبيعة متاخرة عن الامور النوعية من حيث انها الغاية وان ابتغا

فعلها في الشخص فان مقصودها بقاء النوع ولهذا اذا وجدت شخصا لا تقصد كفاها ولم توجد شخصا اخر كالشمس والقمر
على انا نقول الاقدم في الحس ليس هو الشخص المعين بل الشخص الشديد الشبه بالعام فانه اذا ادرك انه هذا الانسان لم يدرك
ذلك الا وقد ادرك قبل انه هذا الحيوان ولم يدرك انه هذا الحيوان الا وقد ادرك قبل انه هذا الجسم وهكذا ولذا ترى انه قد يعرف
انه هذا الجسم ولا يعرف انه هذا الحيوان كما اذا رآه من بعد وترى الطفل اولا يعرف هذا الرجل وهذه المراة من غير ان تميز
عنده الرجل الذي هو ابوه والمراة التي هي امه عن غيرهما ثم اذا قوى ادراكه عرفهما من هذه الجهة فادراك الشخص المنتشر الذي
هو بمنزلة العام بالنسبة الى الشخص المعين اقدم في الحس واعلم ان اطلاق الشخص المنتشر على نحو هذين المذكورين باشتراك الاسم
فانه على الثاني بمعنى شخص ما من الاشخاص المنسوبة الى النوع او الصنف ايا ما كان وكيف كان حتى كان مفهوم كلي مركب
من مفهوم الشخص وهو عدم الانقسام الى عدة مشتركة فيه ومفهوم النوع او الصنف كما في مدلول قولنا انسان واحد غير مقول
على كثرة او رجل واحد غير مقول على كثرة فلا تعين في هذا الشخص بوجه البتة وعلى الاول شخص معين لا ايا ما كان فانه
رآه بعينه لكن احتمل عنده ان يكون حيوانا وان يكون جمادا فهو صالح لكثيرين على سبيل التشكك والمراد بالتقدم هنا
التقدم الفائق لا ما ذكر في قاطيغورياس فاذا علمت هذا فاعلم ان التعليم لا بد ان يبتدى من الاعم فلو كان في
هذا العلم احوال عامة للامور الطبيعية وجب تقديمها ثم يذكر الاحوال الخاصة ببعضها ثم التي اخص ببعضها وكذلك
تقديم مبادي الاعم على مبادي الاخص وتقديمها على مبادي الاخص من الاخص واعلم ان بين البسيط والمركب ايضا
مقايسة في العقل وفي الحس وفي الطبيعة كما بين العام والخاص فاما المقايسة عند العقل فالبسيط اقدم اذ لا يعرف
المركب الا بعد معرفته واما عند الحس فالمركب اقدم لانه المحسوس اولا واما عند الطبيعة فكذلك غالبا فان الغاية
ان يكون المركب هو المقصود بالوجود والاجزاء انما توجد له وكذا بين العلة والمعلول ايضا مقايسات كذلك فاما
عند العقل فقد يكون العلة اقدم وقد يكون بالعكس اذ يصح الاستدلال بكل على الاخر كما عرف في البرهان واما عند الحس
فان كانا محسوسين والعلة خارجة عن اجزاء المعلول او لم يكونا محسوسين او كان احدهما دون الاخر فلا تقدم اصلا
لشيء منهما على الاخر وان كانت العلة جزءا من المعلول كان العلة اقدم من حيث انه بسيط والمعلول مركب واما عند
الطبيعة فان كانت العلة غائية كانت اقدم وان كانت فاعلا فان كان وجودها لكون فاعلا فهو متاخر عن المعلول
والا بل كان فعله مما عرضه كان هو الاقدم فقد علم ان العام والبسيط اقدم في العقل والخاص النوعي والمركب في الطبيعة
فعلى مقتضى الطبع من هذه الجهة كان تقديم الخاص والمركب في التعليم اولى لكن لما كان ابتداء الوجود من العام والبسيط
وانتهاؤه الى الخاص والمركب جعل التعليم على وفقه

الفصل الثاني في تعداد مبادي الطبيعيات وبيان مباينتها

اعلم ان الجسم

الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان نفرض فيه امتدادات ثلثة متقاطع كل منها الاخر على قوائم وهذه الامتدادات
كيفيات اقطاره ليست مقومة له ولهذا ترى انها كثيرا ما تتبدل والجسم باق كالشمعة بل ربما تثبت عرضا كما اذا
نحن اذا ادرجه واما الذي يقومه ويكون صورة له هو كونه بحيث يمكن ان تفرض فيه فهو باق من غير تبدل واعلم
ان لهذا الجسم من حيث هو مبادي ومن حيث وقوعه في التغير مبادي اخرى فالاولى ترجع الى اثنين داخلي و
خارجي والاول اولى عندهم بان يسمى مبدأ اما الداخل فهو الذي من جملة اجزائه وهو قسمان احدهما بالنسبة الى الجسم
بمنزلة الخشب بالنسبة الى السرير ويسمى هيولى وموضوعا ومادة وعنصرا واسطقسا باعتبارات مختلفة والاخر بمنزلة
شكله وهندامه ويسمى صورة وكما ان هذه الصورة للجسم المطلق ما تتقدم على سائر الصور التي لنوع نوع او مقارنة
لها لا ينفك منها كذلك الهيولى التي للصورة الجسمية بالنسبة الى تلك الصور فهي من حيث هي خالية من جميع تلك
الصور لكن من شانها ان تقبلها او يقارنها اما بطبيعة جنسية لها نوعان احدهما المتقدمة والاخر المقارنة فمن
شانها باعتبار كل نوع قبول بعض الصور واما بان يكون طبيعة واحدة تقبل كل الصور بعضها بجمعه ومتعاقبة بعضها
متعاقب حسب وبالجملة فيكون لذاتها مناسبة مع الصور وهي بريئة وخالية من الصور فهي ما دامت كذلك لم تحصل
بل انما تحصل بوجود احدى تلك الصور فيها فليتضح في هذا الفن ان الجسم من حيث ذاته مركب من صورة وهيولى
ولا تخلو من الصورة الجسمية او نوعية او شخصية وليتضح ان الهيولى لا توجد في الخارج بدون ان تكون حاملة الصورة
فان زالت عنها ولم تعقبها اخرى فسدت واعلم ان الهيولى انما تسمى بها باعتبار انها قابلة للصورة واما من جهة
انها حاملة لها فتسمى موضوعا لا بالمعنى المذكور في تعريف الجوهر كما عرف في قاطيغورياس ومن جهة انها مشتركة للصور
تسمى مادة وطينة ولان الجسم ينحل اليها لكونها بسيطة تسمى اسطقسا وهذا الاسم عام لكل ما ينحل اليه المركب ومن
جهة ان التركيب يبتدى منها يسمى عنصرا واما الخارج فنوعان علة فاعلية وغائية فالفاعلية هي التي طبعت
الصورة في الهيولى فقومتها وتقوم منها المركب كالنجار للسرير والغائية هي التي لاجلها طبعت الصورة في الهيولى كجلوس
الملك ثم ان التعليم لما كان يتعلق بالمبادي المشتركة ينبغي ان نبحث عن الفاعل المشترك والغاية المشتركة فاعلم ان كلا
منها له معنيان احدهما الفاعل الذي يفعل فعلا يترتب عليه جميع ما سواه من الافاعيل كالذي يطبع الصورة الجسمية في المادة الاولى وسائر الغاية الى يوم الحاجة الافاعيل الطبيعية
ان كانت وثانيهما المفهوم الكلي لكل منهما الشامل لكل فاعل لكل فعل وكل غاية لكل ذي غاية والاول من المعنيين
خارج عن الطبيعيات فانه يكون فاعلا لجميع الطبيعيات فلو كان نفسه طبيعيا لكان فاعلا لنفسه والا فلا يكون
الطبيعي بحث عنه اذ ليس بحثه الا عما يختص بالامور الطبيعية نعم يجوز ان يوجد في الامور الطبيعية مبدأ يكون فاعلا لكل

ماسواه من الامور الطبيعية وهو خارج عما نحن فيه وكذا الكلام في الغاية فلابد وان يكون البحث عن المبدأ المشترك
بالمعنى الثاني اي يبحث عن الفاعل الطبيعي من حيث قوته ونسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة
ونحو ذلك ويبرهن عليه ليعرف طبيعة الفاعل وكذا الغاية واعلم ان للجسم مبادي زائدة بثلثة اعتبارات التغير والاستكمال
والكون فالتغير كون الشيء بحيث يبطل عنه صفة ويحدث اخرى والاستكمال كون الشيء بحيث يحدث له ما لم يكن من غير
ان يبطل عنه شيء والكون حدوث الشيء بعد ان لم يكن فالتغير يستلزم امرا قابلا للصفة الباطلة والحادثة وصفة حادثة
وعدما لها مقارنا للصفة الباطلة والاستكمال يستلزم ذاتا كانت ناقصة فكملت وصفة حادثة وعدما لها سابقا
قبلها فبالحري ان يجعل العدم مبدأ للتغير والمكمل فان المبدأ ما لابد منه في وجود شيء بلا انعكاس وهذا كذلك
فان العدم ما لم يكن لم يكن التغير ولا المكمل فرفعه موجب لرفعهما واما هو فلا حاجة له اليهما ولا يلزم من رفعه رفع
منهما وان اريد معنى اخر فلا مناقشة في التسمية ولتسمح بجعل المبدأ المحتاج اليه وكذا الكلام في الامر الباقي القابل للصفة
الزائلة والحادثة فيكون كل من هذه الثلثة مبدأ للتغير والمكمل والكون يستلزم امرا حادثا وعدما قبله وانما
استلزامه امرا مقارنا للعدم فهو لان غير بين وسيبين في الفلسفة الاولى فلنضعه في الطبيعي وضعا ولنحل بيانه على
الاستقراء فقد علم من هذه الجملة ان للجسم مبادي لا يفارقها اما من حيث هو جسم فالهيولى والصورة الجسمية الملزومة
للامتدادات الثلثة او النوعية المكملة واما من حيث لحوق احد هذه الخصال التغير والاستكمال والكون فالهيولى القابلة للهيئة
الحادثة اولها وللزائلة والهيئة والعدم واما من حيث هو متغير فقط فالهيولى والمضادة التي بين المتغير عنه والمتغير اليه
اذ ما لم يكن مضادة فلم يحصل التغير والهيئة صورة وان كانت هذه الخصال في الجوهرية وعرض ان كانت في عرض ولكن
نسمي الكل صورة ونعني بها امرا يحدث في قابل يصير به موصوفا بصفة والفرق بين الهيولى والصورة والعدم ظ فان
الهيولى تبقى مع كل من الاخرين ولا يبقى شيء منهما مع الاخر والصورة امر موجود بوجود زائد على وجود الهيولى والعدم
لا وجود له زائدا على وجودها بل انما هو موجود في ضمن وجودها فان المراد به ليس العدم المطلق بل العدم المقرون بالتهيؤ
والاستعداد فان كون الشيء انسانا لم يحدث عن اللاانسانية مطلقا بل عن اللاانسانية في قابل لها هذا وقد علم مما ان
الكون بالصورة والفساد بالعدم وان الكون عن الهيولى وعن العدم لا عن الصورة فاعلم انه كثيرا ما يصح ان يقال كان عن
الهيولى يقال عن النطفة كان انسان وعن الخشب سرير وعن الزاج والعفص حبر وهذه ثلثة اصناف في كل منها لفظة عن
بمعنى الاول ما خلع صورة ولبس صورة اخرى فمن بمعنى بعد والثاني ما غير في صفته وشكله من غير ان يخلع عن صورته
فمن فيه ايضا بمعنى بعد لتشبيها لهذا الصنف بالاول لوجود انخلاع فيها والثالث ما امتزج بعضه ببعض فحصل جسم فمن فيه

بمعنى

بمعنى العموم ولهذا قد يقال بدلها لفظة من ويمكن جعلها في الاولين مركبا من البعدية والتقوم وقد يحذف من عن الثاني
فيقال كان الخشب سريرا لكونه مثل ما يقال من الثالث في عدم التغير في ذاته وعدم فساده ولا يجوز ذلك في الباقيين
الا ان يجعل كان بمعنى صار هذا وقد لا يصح الاتيان بحرف كلمة من ولا عن وذلك نحو الانسان يكون كاتبا فلا يقال
كان عن الانسان كاتب ولا منه الا اذا ضم اليه عدم الكتابة فيصح ان يقال كان عن الانسان الغير الكاتب كاتب كما
يلزم ذلك اذا انفرد العدم اذ لا يجوز الا ان يقال كان من غير الكاتب كاتب الا ان يراد به لا نفس العدم بل موضوعه
فح يصح حذف من هنا وقد ذكر هنا ان الهيولى مشتاقة الى الصورة وشبهت بالانثى والصورة بالذكر وهذا كلام
غير محصل فان المراد بالشوق ان كان النفساني فلا خلاف في انه مسلوب عنها وان كان الطبيعي كالحجر الى السفل
فهذا ايضا انما يصح اذا كانت خالية من كل صورة لتشتاق اليها او كانت قد ملت من صورة فاشتاقت الى اخرى
او كانت لا تقنع بما لها من الصورة فتشتاق الى اكمل منها ومع ذلك كله كانت بنفسها تتحرك الى تحصيل صورة لنفسها
والكل بط فانها لا تخلو عن الصورة والملال ان كان لنفس الصورة وجب ان لا تحصل اولا وان كان لعارض فلم يكن
للهيولى بذاتها شائقة ولا معنى لعدم القنوع بما حصلت لها واشتياقها الى صورة اخرى فانها ح تشتاق الى اجتماع
الضدين فان الصور اضداد والشوق الطبيعي الى المحال محال بل ان كان فالتشاق في فان الشوق لغاية والغاية
الطبيعية لا تكون محالا ومع لا تتحرك الى الصورة بل الصورة تطرؤها من السبب الذي ابطل صورتها المتقدمة فلو
شاقت الى الصورة الغير المتقومة لم يكن له معنى كيف وقد جعلوها شائقة الى التقويم نعم لو قالوا ان الهيولى المحصلة
بالصورة الطبيعية تشتاق الى حصول كمالات تلك الصورة لكان له وجه **الفصل الثالث** في بيان حال الهيولى
والصورة والعدم في الاشتراك وعدمه **اعلم** ان الهيولى لا تكون مشتركة بين جميع الاجسام بالمعنى الاول من معنى
الاشتراك اعني كونه مبدأ الهيوليات الاخرى كلها كالفاعل على الاطلاق الذي هو مبدأ لجميع الافاعيل التي يفعلها
الفواعل لان الاجسام مختلفة الطبايع فبعضها يقبل الفساد وبعضها لا فالهيولى الواحدة كيف تكون مبدأ لكلا النوعين
وكيف يجوز ان يقبل تارة صورة من طبعها ان لا تفسد واخرى صورة من طبعها ان تفسد وليس في الهيولى كونه
ليقال ان هيولى الصورة التي من شانها ان تفسد تكون هيولى التي من شانها ان لا تفسد وبالعكس فان كانت
هيولى مشتركة فمن الكائنات الفاسدات على ما تتولد في العناصر الاربع الا ان يقال ان ذوات الاجسام كلها قابلة
للفساد الا ان صور بعضها مانعة عنه لكونها لا ضد لها فح يجوز الاشتراك بالمعنى المذكور ولكن ذلك باطل كما ستعلم و
سواء جعلت الهيولى مبدأ لجميع الاجسام او للكائنة الفاسدة فلا كون في الهيولى والا لكان لها هيولى اخرى فتكون

هي المشتركة لاما فرض فهذه الهيولى سد عدم واما الصورة فان تصور فيها اشتراك بالمعنى المذكور تصور في الجسمية
فقط فنقول ان كان الكون والفساد في الاجسام بسبب انعدام صورها لم يكن صورة مشتركة وان لم يكن بسبب الانعدام
جاز وجود صورة مشتركة وتحقيق ذلك سياتي انشاء الله تعالى وان كانت الصورة المشتركة موجودة لما فارقت محلها
ولما كان فيها كون وفساد والا لم يكن مشتركة بل هي مبدء واما العدم فلا خفاء في انه لا اشتراك فيه لانه عبارة
عن عدم ما من شانه الوجود فالمضاف اليه العدم من شانه ان يكون موجودا فاذا وجد انتفى العدم فكيف يكون
مشتركا بين الاعدام هذا في الاشتراك بالمعنى الاول واما المعنى الثاني فهذه الثلثه يكون مشتركه به فان مهية الهيولى مفهوم
كلي يعم الهيوليات وكذا الصورة والعدم وهو ظاهر ويقال لهذه المشتركات انها لا تكون ولا تفسد لانها كليات والكليات
لا تكون ولا تفسد وهذا القول لفرميناس الاول انه لا يمكن ان يكون في العالم وقت لا يكون فيه شئ من افراد الكلي
حتى يكون شخص او اشخاص منها اول وجودها او اخره وذلك على مذهب القائلين بقدم الانواع والاجناس والثاني
ان الكلي من حيث مهيته لا يصدق عليه انه يكون ويفسد فان مهية الانسان مثلا ليس انه يكون ويفسد فهو من حيث
هو انسان ليس بكائن ولا فاسد وقس على الكليات هذه المبادي الا ان المراد هنا هو المعنى الاخير هذا في المبادي
المشتركة واما اذا نظرنا الى الاعيان الموجودة منها فالكون والفساد يتحقق فيها اما الهيولى فمنها اما الهيولى فمنها
ما يكون ويفسد كالخشب والفضة ومنها ما ليس كذلك وهي الهيولى الاولى المشترك بين الهيوليات او هيوليات
الكائنات واما الصورة فهي ايضا تفسد وتكون ما خلا التي بالابداع ان كانت فانها لا تكون ولا تفسد وقد يقال
انه لا كون ولا فساد في الصور ويراد بذلك معنى اخر وهو بقاء المادة وزوال صورة وحصول اخرى اذ ليست الصورة
مركبة من مادة وصورة لتبقى مادته وتعدم صورته واما العدم فان كان الكون بمعنى الوجود بعد ان لم يكن وكان
المراد بالوجود اي وجود كان ولو بالعرض فله كون وفساد فان له وجودا بالعرض كما مر فكونه ان يفسد الصورة
وفساده ان تحصل وكما ان له وجودا بالعرض هو المقابلة الى الصورة كذلك له عدم بالعرض هو الصورة فانها قد
عرض لها الاضافة الى العدم بانها عدمه كما ان القوة قد عرض لها الاضافة اليه بانها قوته فان القوة قوة كمال
فعل ولا كمال ولا فعلية للعدم وهم ان كل واحد من هذه الثلثه مشتركه معنوي اي كلي يحتوي على افراد لا مشترك
لفظي كالعين والاصابع البحث ولم يكن عندنا الا اسماء ثلثة من غير تحصيل لمعانيها لكن ليس شئ منها جنسا لما يكون
ويقع على مقولات شتى مختلفة في المبادي في التقدم والتاخر فكل الهيوليات مشتركه في ان كلا منها امر من شانه
في ذاته امر اخر يكون فيه بالذات بعد ان لم يكن وهو الذي به يحصل الشئ ثم يختلف ذلك الامر فربما كان

بسيطا

بسيطا وربما كان مركبا والاول اقدم وجميع الصور تشترك في ان كلا منها هو الامر الاخر من ذينك الامرين و
يحصل منهما امر اخر بالتركيب ثم قد يكون جوهرا وقد يكون هيئة عرضيه والاعدام تشترك في ان كلا منها
لا وجود الصورة فيما من شانه الصورة واعلم انا اعتبرنا مبدء الصورة انما هو بالنظر الى مبدئيتها من حيث كونها جزء الاخر
كونها فاعلا ولا جاز كونها فاعلا الفصل الرابع في بيان اقوال المخالفين في مبادي الطبيعة اعلم ان برمانيدس ومالسيوس
كلاما ظاهره مكتوم وباطنه مكتوم فانهما قالا ان الموجود واحد غير متحرك واحدهما قال انه متناهيه وعدمه فقال مالسيوس
انه غير متناهي وقال برمانيدس انه متناهي وفساد ظاهر هذا الكلام ظاهر اما الباطن فيحتمل امرين الاول ان المراد بالموجود هو الموجود
الاول الكامل في الوجود ولا شك انه غير متحرك واما التناهي فعبارة عن تناهي كل شئ اليه كالابتداء منه اذ هو الاول والاخر
ومعنى عدم التناهي انه لا تناهي قدرته الى حد يقف والثاني ان المراد بالموجود هو مطلق الموجود اي المعنى الكلي وهو ليس ذاتا
لا فراده لان الوجود عارض للوجود فمعنى عدم التحرك ظاهر واما معنى التناهي فهو انه معنى محدود لا يختلف طبايع كثيرة فانه ليس طبيعة
افراده ومعنى عدم التناهي انه يعرض لامور غير متناهيه وبالجملة على التقديرين لا نزاع بين هذين الحكيمين ولا بينهما وبين غيرهما فان
منعا ما قلنا في حل كلامهما فلا يمكنا ان نناقضهما بدليل فانا ان ناقضناهما فلابد ان يكون مقدمات دليلنا اما ابين من بطلان هذا
الراي او مسلمة عندهما والاول مفقود اذ لا ابين من ذلك والثاني غير متيقن لان من كان قوله هذا المحال لا يؤمن ان ينكر كل ما يلقى
اليه فاقرب ما نقضتهما به ان الموجود لو كان جوهرا فقط لم يكن التناهي وعدمه معنى لهما اذ انما يعرضان الكم وبواسطته الجوهر
فلزم ان يكون الموجود اثنين جوهرا وكما عرض فاسد لان مقدماته اخفى من المطلوب لتوقفه على بيان ان الجوهر ما هو
كم قايم بموضوع ولا يصح الا في موضوع وكذا غير ذلك من مناقضاتهما هذا وقيل ان مبدأ جميع الاجسام واحد وهو الماء وقيل
واحد وهو الهواء وهذان القولان مختلفان من وجهين الاول ان المبدء واحد والثاني انه كذا فالكلام في الثاني سياتي في مباحث
مبادي الكائنات الفاسدات وفي الاول انه يلزم ارتفاع الاجسام في الطبع وسياتي ابطالهما بالفصول وقيل ان مبادي الاجسام
اجزاء لا تتجزى غير متناهيه مبثوثة في الخلاء وقيل مباديها اجسام صغار متشابهه لما يكون عنها من الماء والهواء واللحم و
غير ذلك مختلط بعضها ببعض فمبادي اللحم اجزاء لحميه مخلوطة بغيرها فاذا اجتمعت يكون منها اللحم المحسوس وهكذا ما فعلم
حيث ان المبادي غير متناهيه فلانها الوكانت كذلك لكانت الكائنات غير متناهيه واذا كانت كذلك لم يكن العلم بالجميع فان
علموا ان مبادي الجميع كذا واما من حيث الاجزاء المبثوثة في الخلاء او الاجسام المودعة في الخليط فسياتي في ذلك البحث الفصل
الخامس في القوة التي تسمى الطبيعة اعلم انا نرى ان من الاجسام ما يصدر عنها افعال وانفعالات لا لاسباب خارجة كصعود الحجر
وتسخن الماء ومنها ما يصدر عنها من انفسها كرجوع الحجر وتبرد الماء اذا خلى بعد ان تسخن ونرى البذر يستحيل نباتا والنطفة

حيوانا وهو ان نقربه من الاخير ونرى الحيوان يفعل ويتحرك بلا قاسر بل بارادته ونرى فى ذهابنا من هذا بادى الراى ان الافعال
والانفعالات قد تصدر عن الاجسام من خارج وقد يصدر عن ذواتها اما على طريقة واحدة او على سمت وكل ذلك اما
او لا بارادة ولكن ليس لنا بعد سبيل الى ان نحكم بان كل فعل وانفعال فانما هو عن مبدأ الا فيما يرى المبدأ وتأثيره واما فيما
لا يرى ولا نرى تأثيره فلا فان من لم ير المغناطيس يجذب الحديد فاذا راى ان الحديد قد انجذب اليه فعسى ان يظن
انه بنفسه تحرك على ان المبدأ حقيقة لا نرى اصلا فانه قوة فى الجسم وهى لا ترى فالكلام فى ذلك الى الفلسفة الاولى فلنضع
هنا وضعا ان كل ذلك بقوة هى احدى هذه الاربع ما يصدر عنه فعل واحد غير متفنن من غير شعور وما يصدر عنه فعل
فعل واحد كذلك مع شعوره به وما يصدر عنه افعال مختلفة بلا شعور وما يصدر عنه افعال مختلفة مع الشعور بها كل
ذلك مع قطع النظر عن الامور الخارجة عن ذوات الاجسام فالاول كما فى الحجر الصادر منه الهبوط والثانى كما فى الفلك الصادر
منه الحركة الدورية الواحدة مع شعوره بها والثالث كالنبات المتشعب الى الاغصان والاصول والاوراق والرابع كالحيوان
الذى يتحرك بالشعور والاول يسمى طبيعة والثانى نفسا فلكية والثالث نفسا نباتية والرابع نفسا حيوانية وقد يطلق
لفظ الطبيعة على كل قوة يصدر عنها الفعل بلا ارادة واحدا كان فعله او متفننا فيدخل النفس النباتية ايضا فيها وقد يطلق على
كل قوة يصدر عنها الفعل من غير روية فيدخل فيه بعض افعال بعض الحيوانات كتسديس العنكبوت ولكن المعنى المبحوث عنها هنا
الطبيعة بالمعنى الاول واما من قال ان الباحث عن اثبات الطبيعة ينبغى ان يبرهن عليه فلعله اراد بذلك ان من يبحث فى العلم الطبيعى
عن اثباتها ينبغى ان يبرهن عليه فانه لا اثبات فى علم المبادى والافتاء له هو الذى ينبغى ان يبرهن به فانه لا اثبات كيف ولنا
ان الكل متحرك محركا كلفته شاقة فضلا من اثبات ان المحرك داخل او خارج فالحق ان اثباتها واجب ولكن فى الالهى واما
هاهنا فيجب وضع ثبوتها فقط فاعلم انها قد حدث بانه مبدأ اول لحركة ما يكون فيه الحركة او سكون ما فيه السكون من
حيث الذات لا بالعرض فالمراد بالمبدأ المبدأ الفاعلى والاول الذى ليس فعله بواسطة امر اخر واحترز به عن النفس فانها
قد تفعل باستخدام الطبايع والكيفيات وذلك فى تحريك الاعضاء والاجسام لا كما ظن من ان النفس انما يفعل الافعال بتوسط
الطبيعة فان ذلك باطل فان تحريك النفس على خلاف تحريك الطبيعة فكيف يجوز ان يتوسط فيها الطبيعة ولو استحالت
الطبيعة الى موافقة النفس لزم ان لا تنفعل ولا تعيى الطبيعة حين تحريك النفس وان اراد ان النفس تحدث الميل وبها حالة
يفعل فكذا الطبيعة على ما سنبين على ان الميل ليس واسطة فى التحريك اذ ليس محركا بل انما هو ما به يتحرك وبما يكون فيه
الحركة والسكون للجسم الطبيعى ويحترز به عن الصناعة والقسر واما قوله بالذات فيحتمل ان يكون المراد ان الطبيعة فاعله
للحركة بالذات من غير قاسر فلا ينفك عنها التحريك ما لم يكن مانع وان يكون المراد ان الطبيعة مبدأ فاعلى لحركة المتحرك

بالذات

بالذات وقوله لا بالعرض يحتمل ان يكون المراد به ان الطبيعة مبدأ الحركة الذاتية دون الحركة العرضية كحركة ساكن السفينة
وان يكون المراد ان تحريكها للمتحرك ليس بالعرض بل بالذات مثل تحريك الطبيعة الصنم الذى من حجر من حيث هو صنم
بالعرض فانها انما تحرك الحجر لا الصنم فهى ليست طبيعة الصنم وكذلك تحريك الطبيب نفسه بالمعالجة ليس لانه طبيب بل
لانه متعالج فهو بالعرض اعلم ان المراد بالمبدأ اعم من ان يكون مبدأ الحركة الاينية او الكمية او الوضعية او غير
ذلك ان كانت اما فى الاينية فكما يقتضى الطبيعة الصعود واما فى الكيف فكما يقتضى الطبيعة البرد واما فى الكم فكما يقتضى
التخلخل واما فى الوضع فكما تقتضى جعل ما فوق تحت وبالعكس واما فى الجوهر فبان بعد الهيولى لحصول صورة باصلاح
كم او كيف كما سيبين لا بان تعد نفس الصورة وسيعلم فى مواضع اخرى بلغة ما عز اخرى هذا هو الحد الذى ذكره المعلم الاول
واستصعبه بعضهم فقال يجب ان يقال انها قوة سارية فى الاجسام تعد الصور والخلق مبدأ والخ فعول اما القوة فليست
الا المبدأ واما السريان فهو الكون فى الشئ واما افادة الصورة والخلق فهو التحريك وافادة حفظها هو التسكين فلم يكن ما
ذكره الا تكريرا على ان هذا الرجل انما استقر الحد الاول وهرب منه الى ما قال لزعمه ان الاول تعريف لها باعتبار فعلها الا انما
ولم يدر ان القوة لا يتصور الا بالاضافة الى الفعل

الفصل السادس فى النسبة بين الطبيعة والمادة والصورة والحركة
وبيان اختلاف الناس فى طبيعة الاجسام قد علمت ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة فاعلم الان ان لكل جسم طبيعة يكون
مصدر الحركاته وسكناته التى له بذاته وصورة بها يكون هو ما هو ومادة حاملة لها واعراضا يلزمه او يلحقه وان الطبيعة
قد يكون نفس الصورة وقد يكون غيرها فاما التى هى نفسها فهى فى البسائط فان الامر الذى يصدر الافعال فى الماء مثلا
هو الصورة المائية لكن من حيث هى مصدر للآثار الذاتية تسمى طبيعة ومن حيث انها بها يكون هو ما هو تسمى صورة وهى يفعل
فى الماء اربعة افعال احدها باعتبار المؤثر وهو الرطوبة وثانيها باعتبار المتاثر منه وهو البرودة وثالثها باعتبار المكان
الغريب وهو التحريك ورابعها باعتبار المكان المناسب وهو التسكين وقس على الماء ساير البسائط واما التى هى غير الصورة
فكما فى المركبات فان طبائعها غير صورها فان صورة الانسان مركبة من طبيعة ونفس نباتية ونفس حيوانية ونفس انسانية
والكل تركبت واتحدت فصارت صورة للانسان الا ان مراد الطبيعة كل مصدر اثر فتعم النفوس ويكون عين الصورة فى كل
شئ ولكن ليس كلامنا فيها واعلم ان العرض اما ان يكون من خارج واما ان يتبع المادة حتى انه يبقى بعد زوال الصورة
كسواد الزنجى وانتصاب القامة وانذاب الزوج واما ان يتبع الصورة اما مع الاحتياج الى المادة كالفرح او بدونه كما سيجئ
فى كتاب النفس واما ان يتبعهما كاليقظة والنوم وان كان الاول اقرب الى الصورة والثانى الى المادة ثم اعلم ان لفظة الطبيعة

بلغ عرضه على اصله الذى بخطه
كتبه مؤلفه محمد الحسن الاصبهانى
عفا الله عنه وعن والديه

تطلق على معنيين آخرين غير الذي ذكر الاول ما تتقوم به الجسم مختلفا فيه فصارت الطبيعة مختلفا فيها فقيل ان طبيعة الجسم
عنصره وهيولاه وهذا قول القدماء ومنهم انطيفون الذي قال لو كانت الصورة مقومة لكانت باقية ابدا وليس كذا والا لكان
اذا فرض ان السرير عفص وفرخ لوجب ان يكون سريرا مع انا نعلم انه يرجع الى الطبيعة الخشبية فيكون هي الطبيعة وهذا الرجل
لم يفرق بين الصورة الصناعية العرضية والطبيعة الجوهرية ولم يعرف ان مقوم الشيء ما يبقى ما دام الشيء باقيا لا اذا انعدم وطرء
على ما قاله قد انعدم ولم يعلم ان مجرد وجود الشيء ما دام الاخر موجودا لا يوجب تقومه له ما لم يحصله بالفعل فان الهيولى
وان بقيت ببقاء الجسم لكن لا تفيد الا القوة ولم يعرف ان قطعة الباقية صورة وهي باقية حين التفرع وقيل بل صورة و
الصورة في البسائط منها البسيطة وفي المركبات المزاج وجعلوا الكيفية المتوسطة بين الكيفيات الاربع الحاصلة من
الافعال العناصر وقيل طبيعة الجسم حركته لانها المحركة لها القوام وهذا بعيد عن الحق جدا فانها خارجة غريبة فالحق ان الطبيعة بهذا
المعنى هو الصورة فانها المقومة دون المادة ولا لما اختلفت العناصر لاتحاد مادتها وهي في البسائط بسائط وفي
في المركبات فيحتاج الى ضم شيء اخر لتقويمها فلا يكون طبيعة لها الا ان يعني الصورة الكاملة باشتراك الاسم

الفصل الرابع

في تحقيق الفاظ اشتقت من لفظ الطبيعة وبيان ان الطبيعة على احد معنييه جزئي وكلي والكلي ايضا على وجهين بالنسبة
الى كل الاشياء او بالنسبة الى نوع خاص اما الالفاظ المشتقة منها فمنها الطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع
وما يجري المجرى الطبيعي فالطبيعي يعني المنسوب الى الطبيعة وهو قسمان ما فيه الطبيعة وما عن الطبيعة الاول هو المادة التي لها
الطبيعة صورتها او كالجزء لصورتها واما الثاني فهو الذي ينشأ ويصدر عن الطبيعة من الاثار والحركات والاكوان وغيرها
وما له الطبيعة هو الذي له في ذاته الطبيعة بالمعنى المذكور اي يكون له مبدأ التأثير وهو الجسم الطبيعي وما بالطبيعة هو الذي
وجوده بالفعل او تواتر الفعل بالطبيعة سواء كان وجودا اوليا كالاشخاص او ثانويا كالانواع وما بالطبع هو الذي يلزم
الطبيعة اما بان يكون مقصود الوجود في الطبيعة كالاشخاص والانواع الجوهرية كما تعلقت او يكون عوارض لوازم لها وما
يجري المجرى الطبيعي هو الذي يوجبه الطبيعة لذاتها كالحركة والسكون اللذين يوجبهما الطبيعة لذاتها واما ما يجري لا على
المجرى الطبيعي فهو الذي لا يوجبه سبب الا غير الطبيعة لكن لا لذاتها بل لامر في القابل مثل زيادة اصبع فانها خارجة عن المجرى
الطبيعي لكن يوجبها الطبيعة من حيث كونها في مادة لا تقبل الا هذه الزيادة بسبب كما علم ان الطبيعة يطلق على وجهين
على الوجه الجزئي والوجه الكلي والثاني له طريقتان احدهما ما كليته بحسب افراد نوع واحد والثاني ما كليته بحسب الكل
فالاول مبدأ مقتضى التدبير الواجب في استبقاء نوع والثاني مبدأ مقتضى التدبير الواجب في استبقاء النظام الكلي وعلى كلا

التقديرين لا تحصل لها في الخارج وانما تحققها في الذهن ولكن ظن بعضهم ان كلا منها متحقق في الخارج فالاولى قوة سارية في
اشخاص النوع والثانية قوة سارية في الكل من حيث هو كل وظن آخرون ان كلا منها متحققة في الخارج وهي في ذاتها وفيضانها
عن المبدأ الفياض واحدة وانما تعددها وتكثرها واختلافها بالانقسام بحسب انقسام الكل الى الافراد وبحسب اختلاف القوابل كان
شعاع الشمس يتعدد فيكون واحدا قبل الوصول الى القوابل ثم ينقسم بانقسامها وليس بشيء اذ لا وجود لها الا في القوابل
المختلفة كالواحد العام منها ثم يتوحد في المبدأ الاول وهو محال او في طريق السلوك قبل الوصول الى المواد وهو ايضا محال
اذ لا وجود لها بنفسها او يكون في الاشياء المختلفة واحدة وهو ايضا ظاهر الاستحالة نعم لها نسبة الى مبدأ واحد وتحقق
المنسوب اليه لا يقتضي اتحاد المنسوب واما شعاع الشمس فليس شيئا يحصل منها ويتحدر الى القوابل بل انما هو امر يحدث
فيها بسبب المقابلة للشمس فاعلم ان الخارج عن المجرى الطبيعي الجزئي قد لا يكون خارجا عن مجرى الطبيعة الكلية كموت
زيد مثلا فانه خارج عن مجرى طبيعة زيد ولكنه جار على مجرى طبيعة الانسان وذلك لوجوه منها ان الانسان انما خلق لسعادة
سعادة ابدية في الآخرة وذلك ليس الا بتخلص النفس عن البدن والتخلص لا يتحقق الا بالموت ومنها ان النوع يقتضي التوالد
والتناسل وان بقي اول افراد الانسان الى آخرها ولم يعدم واحد منهم ولم يحتمل يسعهم المكان ولم تكفهم الاقوات مع ان في
قوة المادة وجود الآخرين وليسوا هؤلاء باولى وجودا منهم وكذا الاصبع الزائدة خارجة عن المجرى الطبيعي الجزئي دون الكلي
فان الطبيعة الكلية تقتضي اكتساء كل مادة ما تستعد له من الصور

الفصل الخامس في النسبة بين الطبيعي وغيره من العلوم

اعلم انه يندرج تحت الطبيعي الهندسة وان لم يتشاركا في المسائل وعلم الاثقال والموسيقى والمناظر والاكر المتحركة والهيئة
اما الاول فمن جهة ان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي كما مر وموضوع الهندسة المقدار ومسائله عوارضه والمقدار
عارض للجسم الطبيعي فمسائلها المتعلقات بالمادة اي المختصات بها من جهة انها لا توجد في الخارج الا مقرونا وان كان تجريدها
من وجوه منها ان الصور الطبيعية المتعلقة بالمادة على وجهين الاول ما يظهر من امره اول الامر انه يختص بمادة خاصة
لا تتجاوزها كصورة الماء من حيث هو ماء وصورة الانسان من حيث هو انسان والثاني ما لا يظهر ذلك فيه اول الامر
بل كان العقل اولا لا يمنع من وجوده في اية مادة اتفقت ولكن يظهر ذلك له بعد النظر كالبياض والسواد فانه لا يمنع
العقل اولا من عروضها لاية مادة فرضت ثم يعرف بالنظر انهما لا يعرضان الا لمزاج واستعداد مخصوص حتى لا يعرض السواد
لما يعرض البياض ومع ذلك لا يتصور الا مادة بل اذا صور تصور معهما المادة في مادة الا كما ظن من تجريدهما عنها
في التصور فانهما اذا حللت ماهيتهما ولوحظ حداهما او رسماهما لم يكونا الا مفتقرين الى المادة فكيف يجردان عنها وهذان
القسمان متشاركان في انه لا يتصور شيء منهما بلا تعلق له بمادة والمقدار ليس شيئا من هذين الصنفين اذ ليس تصوره مستلزما

الحكم بانه فى مادة كيف ويحتاج فى ذلك الى استقصاء نظر ولانه ليس كالاول مخصوصا فى بدو الامر بمادة مخصوصة
ولا كالثانى مخصوصا بمادة بعد النظر لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد ومع ذلك مستغن فى التصور عن المادة واما
الثانى والثالث فلان لهما مبادى من الطبيعى كاخرى من الحساب على ان موضوع الثالث هو النغم والازمنة واما الرابع
فلان موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادى من الطبيعى واخرى من الهندسة واما الخامس فلان موضوعه
شكل الكرة والشكل من عوارض المقدار الذى هو من عوارض الجسم وهو شديد النسبة بالهندسة لشدة شبه الحركة
بالمقدار للاتصال وان كان اتصال المقدار لذاته واتصالها بالمسافة او الزمان على ما سنبين وليس فيه مبادى طبيعية
واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع الطبيعى وهو الافلاك وله مبادى من الطبيعى كقولهم حركة السموات
ينبغى ان تكون محفوظة على نظام واحد ومبادى من الهندسة وهو شديد المناسبة والاتصال بالطبيعى لان موضوعه
ومسايله من جملة موضوعات الطبيعى ومحمولاتها من جملة عوارضها وبذلك امتاز عن العلوم الاخر واما البراهين المذكورة
فى الهيئة فمغايرة للماخوذة فى الطبيعى لان براهين الهيئة غير ماخوذة من الرصد او المناظر او الهندسة وبراهين الطبيعى
ليست ماخوذة من طبيعة الجسم الطبيعى ومتغيراته ولكن قد يختلط كل من مقدمات كل بمقدمات الاخر واما علم الحساب
فهو ابعد العلوم من الطبيعى لان موضوعه العدد وهو ليس داخلا فى موضوعه لانه ليس جزءا له ولا نوعا منه ولا عرضا متعلقا
به اى خاصا به فانه يوجد فى الامور الطبيعية وغيرها وفى كليهما يكون عارضا غريبا ليس ذاتيا لشى منهما فهو من حيث هو
لا يتعلق اى لا يختص بالامور الطبيعية ولا بغيرها بل ان تعلق فبالموجود العام فهو مجرد فى ذاته عن كل مادة لكن قد يعرض له
عوارض لا تعقل عارضة له الا وقد اقترنت بالمادة فالنظر فيه بالاعتبار الاول من علم الحساب وبالاعتبار الثانى من الرياضى
وبالجملة فالعلوم المشاركة الماخوذ فيها المادة اربعة اولها الهيئة ثم المناظر ثم الموسيقى ثم علم الاكر المتحركة فانها تبحث لما من
شكل او عدد او مقدار لامور طبيعية فلا بد من ان تاخذ فيها تلك الامور الطبيعية وان لم يؤخذ فى مطلق العدد والمقدار فيكون
الطبيعى فى طرف والتعليم الصرف الذى هو حساب صرف او هندسة صرفة فى طرف ويتركب منهما هذه العلوم فيكون
موضوعات مسايلها من الاول ومحمولاتها من الثانى فتقدم الاحتياج الى اخذ المادة فى بعض الرياضيات بمجرد اعتبار
الاضافة اليها فالظن بالطبيعى فمن قال لا حاجة فيه الى النظر اليها هادى **الفصل التاسع** فى بيان الاهم فى العلم الطبيعى
الحق ان المادة والصورة كلتيهما معتبرتان فيه وقال جماعة منهم انطيفون ان المهم انما هو المادة دون الصورة بل يستغنى عنها
بالكلية واستدل عليه بعضهم بالمناسبة بين هذه الصناعة وبعض الحرف فقال ان الفواس انما وكده ان يحصل الة
من خشب ان ينظر الى صورتها ومستنبط الحديد انما وكده ان يحصل الحديد فقط ولا يلزم عليه ان يعرف ما الوقوف على خصايص

الطبيعيات

الطبيعيات وثانيا ان قنع بالهيولى الغير المصورة فهو امر بالقوة المحضة فلم يعرف امر محقق على انا لا طريق لنا الى معرفتها
الا بالصور والاعراض فكيف يعرض عنها وان اراد المصورة فلم يعرض عن الصورة وثالثا ان الحديد والفواس ليسا بموضوعى
الصناعتين بل غايتان لهما فان موضوعهما الاجسام التى يستخرج منها الفواس والحديد نعم هما موضوعان لصنايع اخرى
لا سيما ابوابها بادبتها كالنفس وصانع المعاجن وقال الاخرون ان المهم هو الصورة وفيه مع ذكر انهم قنعوا بانه يحوى ما
التناسبات بين المادة والصورة اذ ليس كل صورة يصلح لكل مادة وكذا العكس على ان من الاعراض ما لا يعرض للصورة
لا بمشاركة المادة وان العلم التام بالشى انما يتحقق اذا علم كنهه وما يلحقه لذاته ولا شك ان معرفة ماهية الصورة موقوفة
على معرفة المادة لانها مقيمة الهيا ثم كيف يعرض عن المادة ونحن نكتسب من المادة الاولى التى هى ابعد شى من الصورة
العلم بان الصورة التى فيها وتبقية لا تزول عنها وقلته تزول وهذا الذى علمناه من اشرف المعلومات فاذن تبين ان ما
من الهيوليات فالحق ان البحث عن كلتيهما مهم بذلك لكن الصورة من حيث افاده العلم بالفعل والمادة من حيث افادة ما بالقوة
الفصل العاشر فى تحقيق المبادى الاربعة اعنى الفاعل والمادة والصورة والغاية واما البحث عن اثباتها فالى الالهى اما الفاعل
فهو مبدا الحركة فى غيره من جهة ما هو غيره اى الانتقال من قوة الى فعل والغير اما حقيقى او اعتبارى كما فى معالجة الطبيب
نفسه فان الفاعل طبيب والمعالج مريض وهو قسمان مهيى ومتمم فالمهيى هو الذى يصلح المادة لان تفيض عليها الصورة
كالذى يعمل الطعنه فى الحالات والمتمم هو الذى يفيض الصورة على المادة والفاعل معين ومشير فالمعين ... ان يكون
داخلا فى مبدا الحركة الا ان الفرق بينه وبين الفاعل الاصل انه لا يحرك لغاية له بل للاصل ويحرك لغاية للاصل غير الغاية
التى يحرك لها الاصل التى يحصل بالتحريك كالكرا او اجرة ما الشى فهو الذى يفعل بواسطة الفاعل بان يوجده فيوجد الفاعل
ذلك الاثر فهو سبب لما قبل لانه مبدا الصورة النفسانية التى تنبعث عنها الحركة هذا كله فى الفاعل بالنظر الى الطبايع واما
بالنظر الى الوجود فكل ما هو سبب لوجود غيره من حيث هو غيره ومن حيث ليست البتة لان وجوده لاجله واما المادة
فقد عرفت تعريفها فلنذكر اقسامها فنقول ان المواد تشترك فى ان كلا منها حامل لامر غريب عنها ولكل منها نسبتان احديهما
الى المركب منها ومن ذلك الامر والاخرى الى ذلك الامر فالاولى نسبة الجزء الى الكل والعلة الى المعلول والثانية تنقسم ثلثة
اقسام فانها اما ان لا يكون متقدما عليها ولا متاخرا عنها بالذات بان لا يحتاج شى منهما الى الاخر فى تقومه او يكون متاخرا
بالذات او يكون متقدما عليه بالذات فالاول امر معقول ليس تحققه ظاهر فان كان ففى المادة الاولى والنفس اذا تركبا منهما
الانسان والثانى هو نسبتها الى الصورة فان الصورة يوجد المادة ويخرجها من القوة الى الفعل كالحكيمين فى الاولى والثالث هو
نسبتها الى الاعراض الحالة فيها والمادة بالنسبة الى ما تركب منها ومن الصورة قسمان فانها اما ان يكون كافية فى الجزء المادى

كمادة البسائط ولا يكفي حتى ينضم اليها اخرى فيصير مادة واحدة واما ان يكفي مجرد الاجتماع كالاشخاص للعسكر والمنازل للمدينة
او يصير الى تركيب بعضها كاللبن والخشب للبيت او يصير مع ذلك الى استحالة في الكيفيات بتفاعل الاجزاء المادية بعضها في بعض
بالكيفية حتى يكسر الغالب في كل كيفية ويحدث كيفية متوسطة متشابهة بين الجميع يسمى المزاج كالعناصر للمواليد واجزاء
الترياق والمادة لا يكون ترياقا الا ان تجري زمان ينفعل اجزاؤه بعضها في بعض هذا وقد ذكر جمع ان نسبة المقدمات الى
النتيجة كنسبة المادة الى الصورة والظاهر ان صورة المقدمات انما هي شكلها لا النتيجة وانما شكلها فاعله كالنتيجة ونعلم
لما وجدنا انما هو الاصغر بما هو اكبر اذا الناحصلت النتيجة فهما مادتها والمقدمات مشتملة عليها فجعلوا الا ان جعلوا
نفس المقدمات مادة لها ولم يبعد وان طبق الحد الاصغر والاكبر موضوعان لعدة صور فما كانا موضوعين للاصغرية
الاكبرية لا يبطل ان لا ان يكونا موضوعين للنتيجة فان صورتها في الاول ان ينسبا معا الى الحد الاوسط وفي الثاني ان ينسب
الاكبر الى الاصغر بالحمل والتقديم والتاخير ان اللفظ الذي هو اصغر او اكبر مغايرا للعدد للذي هو جزء النتيجة ليس هو بعينه
واما الصورة فلها ثمانية معان الاول ما يقوم المادة نوعا لحصولها فيها بنوع كل شيء حقيقة كل شيء نوعا او جنسا
عاليا او سافلا عرضا كان الشيء او جوهرا ماديا او مفارقا و الشكل والتخطيط و هيئة الاجتماع كما في العسكر والمنزل
و النظام المحفوظ كالشريعة و كل هيئة كانت لكل شيء ح المعقولات المفارقه للمادة والماخوذ من المادي صورة الكل
لانها جزء لم يوجب حصوله بالفعل ويقوم المادة على نحو الحريافي وهذا التقويم انما هو في الصورة التي هي علة النوع
او الجنس فانه لا يحصل فيها المادة بدون الصورة واما التي هي علة الصنف فلا فان المادة قد تقومت قبل ذلك كشكل
السرير والبياض للثلج واما الغاية فهي التي لاجلها يحصل الفاعل الصورة على المادة وهي الخير عند الفاعل سواء كانت خيرا
حقيقة ام لا **الفصل الحادي عشر** في بيان النسبة بين العلل الاربع **اعلم** ان كلا من الفاعل والغاية علة للاخر من وجه
اما الاول فلان ايجاد الغاية هو المقصود للفاعل بالذات من ايجاد المعلول فالغاية معلوله من حيث الوجود لا الماهية
ولا العاسه واما الثاني فلانها التي بعث بها الفاعل وتحرك الى الفعل ولولاها لم يفعل الا ترى انه اذا سئل المرتاض
لم يرتاض صح ان يقال لكي يصح واذا سئل من برئ عن المرض لم صححت صح ان يقال لاني ارتضت والارتياض فاعل
غاية الصحة واذا سئل لم يطلب الارتياض صح ان يقول لكي يصح ولا يصح العكس ثم انهما علتان بعيدتان للمعلول فان
الفاعل اما ان يوجد الهيولى او الصورة والغاية موجب لفاعليه الفاعل وسبب للصورة او المادة باعتبار تحريك
الفاعل فالمبدا القريب انما هو المادة والصورة ولكن قد يعرض لكل منهما ان يصير علة بعيدة بواسطة كونها علة للاخرى
اما المادة فهي اذا كانت مادة للصنف فانها علة للصورة العرضية التي بها صار الصنف صنفا وبواسطتها علة للصنف

فلها

فلها علية بالواسطة كما ان لها العلية لا بالواسطة واما الصورة فهي من حيث انها اذا كانت صورة جوهرية كانت
علية للمادة وبواسطتها للجسم فلها ايضا اعتباران كذلك واعلم ان شيئا واحدا قد يكون فاعلا وصورة وغاية باعتبارات
متعددة مثاله النطفة فان الفاعل فيها هو الصورة الانسانية التي في الاب وصورتها التي تحصل بالفعل ليست الا
الصورة الانسانية التي في الولد وغاية هذا الفعل ليست الا تلك الصورة التي في الولد فالكل شيء واحد هو الصورة الا
ولكن بالاعتبار يختلف فانها من جهة حصولها في مادة نوع الانسان صورة ومن حيث ان حركة النطفة تنتهي اليها
غاية ومن حيث ان الفعل يصدر عنها فاعله فباعتبار القياس الى النطفة والمركب صورة وباعتبار القياس الى نفس
الحركة غاية وفاعلة غاية باعتبار الانتهاء وفاعله باعتبار الابتداء **الفصل الثاني عشر** في بيان اقسام العلل
اعلم ان لكل منها ستة تقسيمات الاول ان كلا منها يكون بالذات ويكون بالعرض اما الفاعل بالذات فهو الذي يكون
علة لذات الفعل ويؤخذ من حيث العلية كالنار للتسخين واما الفاعل بالعرض فهو الذي لا يكون علة لذات الفعل
من حيث ذاته ولذلك اصناف منها ان يفعل ما يزيل ضد الشيء فانه ينسب وجود الشيء اليه لازالة ضده الى المزيل
وهو بالعرض مثل السقمونيا فانه ينسب اليه التبريد المسبب عن زوال الحرارة باسهال الصفراء ومنها ان يزيل شيئا مانعا عن
الفعل الطبيعي فيحصل الفعل فانه ينسب الفعل الى المزيل بالعرض مثل من ازال دعامة السقف فانه يقال له انه هدم السقف
مع انه انهدم من طبعه حيث يقتضي الهبوط لثقله ولكن الدعامة كانت مانعة من هذا الفعل والفاعل ازال المانع و
منها ان ينسب الفعل الى وصف وهو منسوب الى وصف اخر مثل ان يقال الطبيب يبني فان البناء منسوب الى البناء
ومنها ان ينسب الى الذات وهو منسوب الى الوصف كان يقال الانسان بني ومنها ان ينسب الى متوجه نحو غاية طبعا
او ارادة فيعرض له غاية اخرى كشج الحجر الهابط ومنها ان ينسب الفعل الى من لا يفعل اصلا ولكن اذا حضر حصل خير او
شر فانه ينسب ذلك الخير اليه ويقال انه سبب لم يخص بحضوره او ينسب اليه الشر ويتشاءم بحضوره واما المادة بالذات
فهي التي من ذاتها ان يقبل الصورة كالدهن للاشتعال واما المادة بالعرض فهي التي يقبل الصورة بواسطة امر اخر وهي على
اصناف منها ان يكون المادة مصوره بصورة مضادة لصورة اخرى زائلة عند حصولها ومع ذلك يوجد مع تلك الصورة
وينسب اليها قبول الاخرى كما يقال الماء مادة الهواء والنطفة للانسان ومنها ان يكون القبول بسبب وصف من اوصاف
المادة وقد اخذت مع وصف اخر لا مدخل له في القبول ولا يكون مضادا لذلك الوصف وينسب اليها القبول مثل ان يقال
ان الطبيب يعالج فان المعالج هو العليل واما الصورة بالذات فهي المنوعه للجسم الطبيعي والصناعي كصورة زيد وشكل
السرير واما الصورة بالعرض فهي ما بعد النوع كسواد الكرسي وبياضه وقد يكون نافعه في الشيء بالذات كصلابة الخشب ولا

كانت عارضة بالعرض بسبب المجاورة كحركة ساكن السفينة بواسطة حركتها واما الغاية بالذات فهي التي قصدت
بنفسها وهو الخير او المظنون خيرا كالصحة لشرب الدواء واما الغاية بالعرض فهي التي تقصد بنفسها وهي اصناف
منها ان تقصد بالفعل لكن لا لذاتها بل لغيرها كالشرب لدق الدواء فان الشرب انما يقصد للصحة وهذا هو النافع
هو او المظنون نافعا ومنها ان يلازم الغاية كالتغوط للاكل فانه يلازم دفع الجوع الذي هو غاية الاكل ومنها ان
يعرض الغاية بالذات كالجمال للرياضة فانه ليس غاية بل عارض للغاية وهي الصحة ومنها ان لا يكون الحركة نحو
البير ولكن عرض من خارج في وسط السلوك او عند انتهائه وسواء وجدت الغاية الذاتية او انتفت بعارض العائق
كالنجة لسقوط الحجر واصابة الانسان لمن يرمي طيرا القسم الثاني ان كلا من العلل الاربع يكون قريبا وبعيدا اما الفاعل
القريب فهو الذي لا يكون بينه وبين المفعول واسطة كالوتر المحرك للاعضاء واما البعيد فهو خلافه كالنفس المحركة للاعضاء
بواسطة الوتر والمادة القريبة ما يكون مادة بلا توسط مادة اخرى كالاعضاء للبدن والبعيدة ما يكون مادة المادة
الشيء كالعناصر للبدن وكذا الصورة القريبة ما يحل في المادة لا بتوسط صورة اخرى كالتربيع للمربع والبعيدة بخلافها كالذي
الزاوية وذي الضلع والغاية القريبة ما يقصد بالفعل نفسه كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالصحة لدق الدواء القسم الثالث
ان كلا منها ينقسم الى خاص وعام فالفاعل الخاص ما لا ينفعل عن الواحد منه الا واحد كالدواء الذي ساوله زيد
بيده والعام هو الذي ينفعل عن الواحد منه اكثر من واحد كالهواء الذي يفعل اشياء كثيرة والمادة الخاصة ما لا يكون
للواحد منها الا صورة بعينها كجسم الانسان بتلك المزاج لصورته والعامة ما يصلح الواحد منها لصور كثيرة كهذا الخشب
للسرير والكرسي وغيرهما والصورة الخاصة ما لا يكون الا في مادة واحدة كحد الشيء او فصله او خاصته والعامة بخلافها
كالجنس والغاية الخاصة هي التي لا يكون الا غاية لشيء بعينه كلقاء زيد عمرا والعامة بخلافها كاسهال الصفراء فانه غاية
لشرب السقمونيا وشرب الزنجبين وشرب البنفسج القسم الرابع ان كلا منها يكون جزئية وكلية فالفاعل الجزئي ما يوازي
معلوله كهذا الطبيب لهذا العلاج والكلي بخلافه كالطبيب مطلقا لهذا العلاج والمادة الجزئية كهذا الخشب والكلية كالخشب
واما الصورة الجزئية والكلية فهما الخاصة والعامة بعينهما والغاية الجزئية كقبض زيد عمرا عن يد الذي قد سافر لقبضه
والكلية كالانتقام من الظالم القسم الخامس ان كلا منها يكون بسيطة ومركبة فالفاعل البسيط هو الفاعل الواحد الذي لا يكون
جزء فاعل كالدافعة والجاذبة في الحيوان والمركب مجموع قوى فاعلة متفقة النوع كمجموع اشخاص يحركون السفينة او مختلفة
كمجموع القوة الجاذبة والحابسة للجوع والمادة البسيطة كالهيولى وكالخشب ظاهرا والمركبة كالعقاقير المعجون والصورة
البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان المركبة من عدة صور تحلها صور عناصره والغاية البسيطة كالشبع للاكل والمركبة

كالرية

كالرية وتحلل الفضل اللبس للحرير القسم السادس ان كلا منها يكون بالفعل ويكون بالقوة فالفاعل بالفعل كالنار المحرقة
بالفعل وبالقوة القريبة كالكاتب المتكلم حين ما ليس يتكلم ولكن له ملكة الكتابة وبالقوة البعيدة كالصبي للكتابة والمادة بالفعل
كبدن الانسان لصورته وبالقوة القريبة كالخشب المنحوت المصور بصور اجزاء السرير وبالبعيدة كالخشب الغير المنحوت وكذا
والصورة بالفعل معروفة وبالقوة هي العدم المقرون بالقوة الذي عرفته ومثلها الغاية بالفعل وبالقوة واعلم انه
اذا كانت العلة بالقوة كان المعلول ايضا بالقوة وان العلة والمعلول ما داما بالقوة يجوز ان يكونا اثنين اخرين غير
الاثنين الحاصلين عند الفعل مثل زيد الموجود النجار بالقوة والخشب الموجود المنحوت بالقوة ولا يذهب عليك
ان المعلول لا يجوز ان يكون موجودا والعلة معدومة فان قيل ما تقول في البناء الباقي بعد الباني قلنا معلول
الباني انما هو تحريك الاجزاء وهو كان معدوما اما الهيئة الباقية والمادة الباقية فمعلول الشيء اخر باق بعد الفصل
الثالث في البخت والاتفاق وذكر المذاهب فيهما والنسبة بينهما والفرق من البخت وسوء التدبير لما تكلمنا على الاسباب
وها ما قد ظن انه منها وجب علينا النظر فيها فاعلم ان القدماء قد اختلفوا في امرهما فقيل لا مدخل للبخت والاتفاق
في وجود شيء من الاشياء بل لا معنى لما قالوا الا ما ينسب اليها فقد اسبابا الخارجية مختصرا فالذي يحوجنا الى [illegible]
عليه امرا مجهولا فان الحافر للبئر مثلا اذا عثر على كنز فليس سببه الا الحفر لا ما يظن من البخت السعيد وكذا اذا انكسر
رجله بالزلق انما سببه الحفر لا ما يظن من البخت الشقي ولا يمنع من ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل كل فعل كذلك
غاية الامر ان الفاعل يخص بعضها بالقصد من الفعل ولو قصد الباقي جاز ولا يشترط تخصيص البعض فان يكون الباقي
غاية فان الجهل غير مغير في هذا الباب وبعضهم غلطوا امر البخت فمنهم من زعم انه سبب الهي لا يدركه العقول لعظمه وعلو
رتبته حتى ان بعضهم تقربوا اليه او الى الله بعبادته وصنعوا اصناما صورة البخت وعبدوه كما يعبد الاصنام ومنهم من قدمه
على الاسباب الطبيعية كلها وقال ان وجود العالم بالبخت لا بالطبع وذلك انهم قالوا ان مبادي جميع الاشياء اجرام صغار
غير متناهية لا تقبل القسمة لصلابتها مبثوثة في الخلاء متفقة الجواهر مختلفة الاشكال ليس لها الا الجوهر والشكل متحركة دائما
بالذات فيتفق ان يتصادم بعضها فيجتمع بهيئة خاصة فيحدث منها عالم واما الامور الجزئية من الحيوانات والنبات
فليس حصولها بالاتفاق بل بالطبيعة وهؤلاء هم ديمقراطيس واصحابه ومنهم من قال ان وجود الكائنات من العناصر
بالبخت لا غيرها وذلك انهم قالوا سعى اجتماع العناصر على نحو مخصوص فيحدث منها المركبات كيفما اتفق فلو اتفق
ان يصلح الحادث بالتركيب لان يبقى ويتناسل بقي وتناسل اتفاقا ولو اتفق انه لم يصلح لذلك لم يبق ولم يتناسل وربما
في ابتداء النشو حيوانات مختلطة الاعضاء كحيوان رأسه راس بعير ورجله رجل انسان وبطنه بطن فرس الى غير ذلك

وقالوا ان عرض الاضراس وحدة الانياب مثلا ليس للطحن والقطع وانما هو امر قد اتفق وقوعه فحصل منه تلك الفائدة
اتفاقا وكذا آلة النسل لم يحدث للنسل وابقاء النوع بل انما حدثت اتفاقا وكذا كل عضو وهؤلاء هم ابيدقلس
واتباعه واما نحن فنقول ان الامور الحادثة لا تخلو اما ان يكون دائما او اكثريا او متساوي الوقوع واللاوقوع
او اقليا اما الدائم فلا شك في انه ليس اتفاقيا وكذا الاكثري فانه لا بد من ان يكون سبب مرجح لوجوده بنفسه
او مع قرين له او مع زوال مانع والا لم يكن كونه اولى من لا كونه فلا فرق فيه وبين الدائم الا ان سبب الدائم لا يعرض
له معارض ابدا بخلاف الاكثري واما ما ليس بدائم او اكثري فلنؤخره الى التاسع قالوا ان كان اقليا كان اتفاقيا
والا لا وكلام المعلم الاول مطلق خال عن هذا الشرط وانما حملهم على ذلك النظر في الامور الارادية فانهم قالوا انا
نرى ان الاكل وعدمه متساويان مع انهما ليسا اتفاقيين وكذا المشي وعدمه والحق عدم الاشتراط بما شرطوه وذلك
لان الشيء الواحد يجوز ان يكون باعتبار اقليا وباعتبار آخر اكثريا بل دائما مثلا الاصبع الزائدة اقلية بالنسبة
الى الطبيعة الكلية لكنها دائمة بالنسبة الى زيادة المادة مع فيضان القوة الالهية الموجبة لعدم تعطل المادة
المستعدة وكذا كل فعل ينسب الى السبب المستجمع لشرائط التأثير يجب الحصول ويتأتى في الاقلي ان لم يجب
عن سببه لا يحصل موجودا فاذا جاز ان يكون الاقلي واجبا فبالطريق الاولى جاز ان يكون اكثريا وجاز
ان يكون المتساوي واجبا او اكثريا والاكل والمشي من هذا القبيل فانهما انما يكونان متساويين اذا نسبا
الى وقت يتساوى فيه وقوعهما ولا وقوعهما كان يقال لقيت زيدا فاتفق انه كان ماشيا ودخلت على عمرو فاتفق
ان كان آكلا واما اذا نسبا الى الارادة كانا اكثريين بل دائمين اذا استجمعت الارادة شرائط التأثير فقد علم ان لا مدخل
للاقلية في كون الشيء اتفاقيا كما شرطه هؤلاء بل الاتفاقي هو الذي يتأدى من سبب غير مطلع عليه ولا متوقع
وقوعه منه ويكون من شأنه ان يؤدي اليه ولكن لا بالذات فلا يكون ما عن سبب مطلع عليه متوقع وقوعه منه
وذلك في الدائم والاكثري اتفاقيا ولا ما ينسب الى ما لا يصلح ان يكون سببا كما يقال قعد زيد فاتفق ان كسف
القمر الا ان يقال قعد فاتفق ان كان مع الكسوف لئلا يحصل المقصود بسبب الكسوف بل لمقارنته وبالجملة فلا
بد في السبب الاتفاقي ان يكون من شأنه التأدية لا دائما ولا في الاكثر فالاسباب الاتفاقية من الامور الطبيعية
والارادية التي هي اسباب بالعرض وغاياتها غايات بالعرض فان قيل ربما تحصل الامور الغير الاقلية من
الاتفاقيات وان كانت اكثرية كما يقال قصدت فلانا فاتفق انه كان في البيت مع انه يكون كونه في البيت
اما متساويا او اكثريا قلنا لا بد وان يكون هذا بحسب اعتقاد القاصد فان تساوى عنده كونه في ذلك الوقت

في البيت او رجح عدم كونه فيه صح ان يجعل كونه فيه من الاتفاقيات هنا وقد يتوهم ان من الاتفاقيات
وجود نبات قوت يجاوز في العظم الحد المعهود لا تفاقي وهو فاسد فان الاقلية انما تكون بالنظر الى الوجود
المطلق واما بالنظر الى السبب المؤدي اليه من القوة ورجحان المادة الوافرة فهو اما دائمي او اكثري واعلم ان
السبب الاتفاقي قد يؤدي الى الغاية الذاتية لكن اذا قصد شخص البيت الموضع فاتفق ان لاقى الغريم
في الطريق ثم توجه الى مقصوده فوصل اليه وقد لا يؤدي اليها كما اذا لم يصل الى مقصوده في المثال فاذا ادى
اليها كان بالنظر اليها سببا ذاتيا وبالنظر الى الغاية الاتفاقية سببا عرضيا وان لم يؤد كان بالنسبة الى الغاية الذاتية باطلا
وقد ظن وقوع امور اكثرية الغاية باطلا عبثا كالولوع باللحية ومس في الانف فسادا واعلم انه قد يكون لسبب اتفاقي واحد غايات
شتى ولذا كان التحرز عن الاتفاقيات اول ما يحتمه الاسباب الذاتية واعلم ان الاتفاق اعم من البخت فان كل بخت
اتفاق ولا عكس فان البخت انما يقال فيما مبدؤه ارادة ذي اختيار ويكون امرا يعتد به فان قيل لغير ذلك كان مثل العود الذي
شق نصفين نصف للمسجد ونصف للكنيف ان نصفه الاول سعيد والثاني شقي كان مجازا بخلاف الاتفاق فانه يشمل
ما مبدؤه ارسطي وما لا يعتد به وقد يخص هذا باسم الكائن من تلقاء نفسه ولما كانت الامور الاتفاقية تجري على صادرة
من المصادمة بين شيئين لا يكون الا حركتيهما او حركة احدهما جاز ان يتصادم حركتان الى غاية واحدة احدهما طبيعية والاخرى
ارادية فيجوز ان يكون هذه الغاية بالنظر الى الاولى من الامور الكائنة من تلقاء انفسها وبالنظر الى الثانية بختا هذا واما الفرق
بين رداءة البخت وسوء التدبير فهو ان سوء التدبير انما هو سبب مؤد في الاكثر الى الشر ورداءة البخت انما هو سبب يؤدي
في الاكثر الى الخير هذا والميمون هو الذي يكثر عند حضوره حصول الاسباب المسعدة فاذا احضر تيمن بحصول الخير والمشؤوم
هو الذي يكثر عند حضوره حصول الاسباب الشقية فاذا احضر تشئم بحصول الشر **الفصل الرابع عشر** في نقض ما ذكر
من الحجج التي للمذاهب الباطلة وذكر كل ما يدل على بطلانه لكل منها اما احتجاج المبطل للاتفاق راسا بان كل شيء يوجد
له سبب معلوم فالباعث على اختلاق سبب اتفاقي له فظاهر الامتناع اذ لا يمنع ما ذكره من ان يكون للشيء سبب لا يوجبه
دائما ولا في الاكثر فهو السبب الاتفاقي واما قوله ولا مانع من ان يكون للفعل الواحد غاية فمن اشتباه الاسم فان الغاية قد يقال
على ما ينتهي اليه الشيء مطلقا وقد يقال على ما يقصد بالفعل وهو المراد هنا ولا شك ان المقصود بالحركة الطبيعية موجود
لا بعد ذلك المقصود والحركة الارادية ايضا محدودة بحسب الارادة واما قوله انه لا يمكن ان يعد الجهل حال الغاية حتى يكون
اصابة الغرض مثلا في غاية واخرى لا يكون فنظام الانساد لا مانع من ذلك اليه كيف ويكون الجهل بعض الحال الشيء في
الاكثرية والاقلية حتى يكون الشيء مرة اكثريا واخرى اقليا كان الظفر بالغريم اكثري للحاج اليه الشاعر بمقامه واقل للخارج

الذكان الغير الساعي بقامه وان التأثير الاكثريه والاوليه هو التأثير في الاتفاقيه واما قول دمقراطيس ان العالم قد يكون
بالاتفاق فبطلانه ان الاتفاق هو الغاية العرضية لامر طبيعي او ارادي فان القسر يحتاج الى احدهما البته لاستحالة القسر على القسر
لا الى نهاية فالسبب الاول للعالم طبيعة او ارادة وهما متقدمان بالذات على الاتفاق واما الاجرام التي يقول بها فان لم يكن لها
الا الجوهر والشكل ولم يكن تصادمها الا بالاتفاق وكانت متحركة بالذات دائما وحصل منفصل هذا العالم مدة طويلة على
هيئة واحدة وان قال ان لها قوى مختلفة فبعضها قوية وبعضها ضعيفة واتفق في التصادم ان توسطت الاجزاء الضعيفة
واحاطت بها القوية المتساوية القوى من كل جانب فلا زالت هي كذلك تلك المدة المتطاولة [illegible] فيما بينها في
مبادي الكائنات الفاسدات ومن العجب انه جعل الامر الدائم الذي لا يخرج عن نظام واحد موكولا الى الاتفاق والامور المتغيرة
موكولة الى الطبيعة واما القائل الثالث وهو انبدقليس وشيعته فهم يقولون بالاتفاق والضرورة بلا غاية فيقولون
ان وجود المادة اتفاقي ووجود الصورة في تلك المادة ضروري حيث قالوا انه اتفق وجود مادة لا يقبل الا هذه الصورة
واستدلوا على ان الحدوث ليس من فعل الطبيعة بوجوه الاول ان الطبيعة لا روية لها والفعل لاجل شيء [illegible] الثاني انها لو كانت تفعل
لاجل شيء لما كان التشويه ولا المرض ولا الموت ولا الذبول اذ ليس شيء منها مقصودا وليس فلا بد من ان تسب الى الاتفاق
والضرورة بان يقال ان المادة اتفق انها لا تقبل الا هذه الثالث ان الامور التي يظن بها ان الطبيعة فعلتها لما تتضمنها
من المصالح لا يجوز ان تستند الى ما ظن بل كل ذلك اتفاقي ولا لم يكن الا دائما او اكثريا كالمطر فانه لضرورة المادة التي تبخرها
الشمس فتصعد الى السماء فتبرد هناك وتنزل ثم يحصل مصالح اتفاقا فظن اذا انا قصد بها المصالح الا اني الظن
ههنا تقوى لوجود النظام المحفوظ بين هذه الامور التي نظن طبعية لكن لا ينبغي ان يغتر به فانه وان كان فيها نظام لكن
لا انها بحفظ نظام فان للفساد والذبول نظاما بازاء نظام الكون والنمو الرابع انه لو كان فعل الطبيعة لغاية فللامر الحاصل
هذه الغاية وهكذا الى غير النهاية الخامس ان الطبيعة الواحدة يصدر عنها افعال مختلفة كالحرارة على الشياه كالذهب
والفضة وتعقد اخرى كالبيض والملح قالوا ومن العجايب ان يعمل الحرارة الاحراق لاجل شيء [illegible] فهو انا لا نمنع من ان
يكون الجزئيات الامور الطبيعية على الاتفاقية لا نسلم ان حصول هذه الحبة في هذه البقعة وحصول هذه النطفة في هذه
الرحم ليس الا امرا اتفاقيا لكنا نقول ان حصول السنبلة من البر باستعداد [illegible] المادة وحصول الجنين من النطفة كذلك
حصولا مستمرا دائما او اكثريا ليس الا للطبيعة واما قولهم ان الثنايا انما تحددت لان مادتها لا يقبل الا هذه الصورة فنقول
نعم ولكن ليس المادة بنفسها كذلك بل انما فعلها كذلك فاعل مثلا رسوب الحجر في الماء وطفو الخشب ليس لان طبيعتها
يقتضي ذلك بنفسها بل لان الصانع صنعها كذلك لانها لا تصلحان الا لذلك ومن الدليل على ذلك ان البزرة الواحدة متى سقيله

من

من البر ولا شك ان المادة الارضية بنفسها لا يقتضي الصورة البرية ولا تحرك عن موضعها بل لا بد من ان يكون ذلك من جاذبه
في البر بعلتها البته ثم وايضا نرى القطعة الواحدة [illegible] فيها البر والشعير والارز والتمر الى غير ذلك فلا يخلو اما ان يكون الاجزاء الارضية
المتحللة الى كل منها واحدة او مختلفة فعلى الاول لم يكن ضرورة من مادة البته والا لم يقبل الا صورة واحدة وعلى الثاني لم
يكن بد من ان يكون تخلص الاجزاء الصالحة البرية المخلوطة بالصالحة الشعيرية وغيرها مناسبة لعدها البر فيكسبها صورته وذلك
بقوة مودعة في البر ولنسلم ان اكتساب الصورة البرية وغيرها ضرورة في المادة لكن الاستعداد لمن امكنها الطبيعة الى هوية لا بد
من ان يكون له سبب البته وايضا لو كان كل ذلك من الاتفاقات فلم لا [illegible] من الحنطة بر ولا [illegible] سنبلة من بر وشعير كما
يقولون بحدوث الحيوان في ابتداء النشو مركبا من عضو الابل وعضو البقر بل علم لا ينكر ذلك فقد علم ان تحريكات المواد انما
هي افعال القوى الطبيعية على سبيل تصل طبيعي يودي الى الخير دائما او غالبا واما ادائها الى الشر فانما يكون اتفاقا وانما
ذلك بحصول عايق عن فعلها ولذا يرى الطبيب اذا راى طبيعة المريض ضعيفة بمرض عارض اعانها بالصناعة ثم ازال ذلك
العارض خلاه وطبيعته واما الجواب عن الاول فلانا لا نسلم فهو ان الروية لا حاجة اليها في الفعل وكونه لغاية بل يحتاج اليها في
التخصيص اي تخصيص هذا الفعل من بين ساير الافعال دون الغايات الا ترى ان من شرع في الصناعة شرع بروية فاذا صار
ملكة له لم يكن بروية بل كثيرا ما يكون الروية مانعة [illegible] كضارب العود فانه اذا تامل في نغمة نغمة [illegible] تعسر وتعطل
فعله وكذا الملقي اذا اعتصم بما يعتصم وكحك العضو المتحكك وكتحريك القوة النفسانية العضو بواسطة العضل والوتر مع عدم
شعورها بها فيحركتها مع انه لا شك في انها [illegible] واما الجواب عن الثاني فهو ان الخارج عن المجرى الطبيعي لا يخلو اما ان
يكون زيادة او نقصانا فان كان الاول لم يكن الخروج الا عن الطبيعة الجزئية التي هو فيها دون الكلية مثلا زيادة اصبع زايد
خارج عن طبيعته واجب في الطبيعة الكلية كما علمت وان كان الثاني فانما هو عن قصور ونقص في المادة يخرج لها من
ان يفعل فيها الطبيعة على مجراها ونحن لم نقل ان الطبيعة لا بد وان تفعل في كل مادة فصار الامر ههنا عدم الفعل ولم يوجد
لعدم غاية واما عن الثالث فبان النظام المحفوظ في الموت والذبول فهو فعل الطبيعة ايضا وله غاية وان لم يكن فعل
طبيعة البدن فان لنظام الذبول سببا غير طبيعة البدن هو الحرارة المحللة للرطوبة الموجبة بذلك سوق المادة الى العفونة على
النظام وسببا طبيعيا ولكن سببيته بالعرض فانه يوجب حفظ البدن بامداد بعض [illegible] امدادا لكن عرض ان كان الامداد الثاني
اضعف من الاول وهكذا فرض حفظ نظام الذبول واما ما ذكره من ان حصول المطر ضروري لا مدخل فيه لفعل الطبيعة
فهو باطل اذ لا يكفي في حصوله مجرد ضرورة المادة بل لا بد من فعل الشمس وهو الذي يجعل شئون المادة بهذه الصورة [illegible]
وهكذا كل علة محركة تجعل الحركة ضرورية للمادة واما عن الرابع فبان السؤال انما يتعلق بالا يقصد واما الغاية المقصودة

لما نها فلا سؤال عنها فان المحتاج الى الغاية انما هو الحركة من حيث هي زوال وتجدد ولذا لا يصح ان يقال لم طلب الخير ولم
نفرت عن الشر ونحو ذلك واما عن الخامس فبان الغاية واحدة لكن اختلفت طرق الوصول اليها بحسب اختلاف المواد
فالنار انما تغليها لان تحيل مجاورها الى مشابهة نفسها لكن هذه الاحالة في بعض المواد يكون بالغليان وفي بعض بالعقد
فهي لا تغلي ما تغليه لتحيل ولا تعقد ما تعقده لتعقد كما انها لا تحرق ثوب الفقير لانه ثوب الفقير بل انما تفعل الاحالة الى
مشاكلتها ولا نعني في ان تفعل الحرارة للاحالة الى مشاكلتها **الفصل الخامس عشر** في بيان ان اية علة تقع في جواب
السؤال لم في كل موضع اعلم انه اذا سئل في الامور المادية عن لمية فعل الفاعل كان يقال لم قاتل زيد عمرا فانه يجوز ان
يجاب بالعلة الغائية كان يقال ليسلم منه وان يجاب بالشر الداعي الى الفعل كان يقال لانه اثار بكرا بالقتال وان يجاب
بالفاعل المتقدم تصوره لصار هذا الفاعل لهذا الفعل كان يقال لان عمرا غصب حق زيد واما الصورة فلا يمكن ان
تقع في الجواب الا ان يكون هي غاية الغايات حتى لا يكون فعلها محوجا الى داع اليها كفعل الخير ولكن معتبرة لا من حيث
وجودها في المادة بل من حيث هي هيئة ومعنى لان الباعث على ايجاد الفاعل لها لا يمكن ان يكون وجودها واما اذا اشتملت
الصورة على معنى داخل فيها او عارض لها فيصلح ذلك المعنى لان يجاب به اذا كان هو الداعي كان يقال لم عدل فيقال لان
العدل حسن فان الحسن اما جنس العدل او عارض له وحكم المادة هذا الحكم الاختياري يمكن ان يجاب بمعنى بها لا بنفسها
كان يقال لم نحو هذا الخشب سريرا فيقال لانه كان عنده خشب صلب صالح لان يعمر ولم يكن محتاجا اليه
ولا يكفي ان يقال لانه كان عنده خشب هذا واعلم ان الامور الارادية لا يمكن الجواب بتمام العلة بها لان الارادة منبعثة عن
امور غير محصورة بل ربما لا يشعر بكثير منها واما الامور الطبيعية فعللها محصورة ويكفي استعداد المادة والملاقاة للقوة
الفاعلة فيكفي في الجواب ذكر الاستعداد والملاقاة واما اذا سئل عن لم حصول الغاية فيصح في الجواب الفاعل كان يقال
لم صح زيد فيقال لانه شرب الدواء ويصح المادة مع الاضافة الى الفاعل لا وحدها كان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة
واما الصورة فلا تصح بل يحوج الى سؤال اخر الى ان ينتهي الى فاعل وارادة كان يقال لان مزاجه معتدل الا ان يكون الصورة
غاية الغايات واما اذا سئل عن لم استعداد المادة كان يقال لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيصح ان يجاب بالعلة
الفاعلية او بالمادية كان يقال لتخلخل الفعل الاشكال ويقال لان بدنه مركب من الاضداد واما الجواب بالفاعل
فلا يجوز لان الفاعل لا يعطي المادة استعدادها الا اذا اراد السابق الاستعداد التهيؤ التام فان الفاعل يعطيه كان يقال
لم سال الماء الثلج فيقال لان الصاقل صقلها ويجوز ان يجاب بالصورة ايضا اذا كانت هي المتممة للاستعداد كان يقال
لانها سيلة لا غير لان السؤال عن المادة ليس الا بمعنى السؤال عن قبولها تلك الصورة الخاصة فكيف يصح ان يجاب بالصورة

وامّا اذا سئل عن الصورة فلا يكفي المادة البتة الا ان يضاف اليها الاستعداد ويكفي الغاية والفاعل هنا ولكن الجواب
الحقيقي عن اللم انما هو بيان جميع العلل فالاكتفاء بالبعض انما يكون مجازيا **المقالة الثانية** في عوارض الامور الطبيعية
وفيها اثنا عشر فصلا **الفصل الاول** في بيان ماهية الحركة وتقسيمها وبيان اعلم ان الشيء اما ان يكون بالفعل من كل
وجه او بالقوة او من وجه وبالفعل من وجه واما ان يكون بالقوة من كل وجه فهو محال كما سنبين في الالهي ثم ان ما
بالقوة من وجه صالح لان يخرج من القوة الى الفعل والا لم يكن بالقوة وهذا الخروج يكون دفعيا وتدريجيا ومطلق
الخروج يصلح لان يكون في اي مقولة تفرض من المقولات العشر ولفظة الحركة انما تقال للذي بالتدريج وهو مخصص
بعض المقولات على ما سنبين ان شاء الله تعالى هذا واعلم ان تحديد الحركة مشكل لانه لا يجوز ان يؤخذ فيه التدريج
في حدها الزمان لان الزمان انما هو مقدار الحركة ولا ان يؤخذ فيه التدريج ولا الاتصال لان الزمان يؤخذ في
حدها ولا عدم الدفعة لان الدفعة يؤخذ في حدها الآن المأخوذ في حده الزمان لانه طرفه وكل ذلك مستلزم للدور
فلذلك سكت بعضنا من هذه الامور كلها فنظر الى نفس الحركة فوجدها بنفسها كمالا وفصلا كسائر الكمالات لانها قد
تكون بالقوة وقد تكون بالفعل كسائر الكمالات ثم وجد سائر الكمالات اذا حصلت حصلت بتمامها فان المسود اذا اسود
تحصل له كمال السواد ولم يبق له من هذا الكمال امر منتظر وكذا التربيع ونحو ذلك بخلاف الحركة فان المتحرك له قوة الحركة وقوة
نحو اخر بما يصل اليه فاذا تحرك بقي بعد في القوة في الامرين جميعا اما في الاخير فظاهر واما في الاول فلانما بقي منها شيء
بالقوة فالحركة كمال لما هو بالقوة ثم ان كمال ما بالقوة قد يكون كمالا له من جهة ما هو بالقوة فلا يجتمع الا مع قوته
لا فعله وكماله قد لا يكون كذلك بل لا ينافي قوته ولا فعله فيجتمع مع القوة ومع الفعل كالانسانية والفرسية والاول ليس
الا الحركة فلذا عرفها بانها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة قيد الكمال بالاول لان هناك كمالا ثانيا حاصلا
بعدها وهو الوصول الى المنتهى والمراد بما هو بالقوة هو الجسم المتحرك لانه ما دام متحركا كانت له حركة بالقوة من جهة
تلك الحركة بخلاف سائر الكمالات فانها اذا حصلت صار ذو الكمال بالنسبة اليها بالفعل فبهذا القيد امتازت عن سائر الكمالات
والتقييد بقوله من جهة ما هو بالقوة لانه لولاه لصدق لزوم ان يكون المتحرك بالقوة من كل وجه وليس يجوز ان يكون
بالفعل انسانا او فرسا او نحو ذلك وقيل في الحد في التعريف لانها توجب تغير حال الجسم الحال لم يعلم ان موجب الغيرية لا يلزم
ان يكون غيره ولم يعلم انه لو كان كذلك لكان كل غير متحركا فيلزم ان يكون كل شيء متحركا ابدا لانه غير غيره وقيل انها طبيعة
غير محدودة ولم يعلم انه ان كان هذا صفتها فليس خاصة لها بل بها والزمان واللانهاية وقيل انها خروج عن المساواة في

كونها زمانية وبيان ما لا بد للحركة منه ولها مغايرة التحريك والتحرك

لا يمر على المتحرك زمان يساوي حاله فيها فان له في كل زمان حالا مغايرة لحاله في زمان آخر بخلاف الساكن واتخاذ الزمان
في حدها وقيل بها زوال من حال الى حال وقيل سلوك من قوة الى فعل تعرفها بمرادفها فان كلا منها كان في ابتداء
الوضع لاستبدال المكان ثم نقل الى الاصطلاحات واعلم ان للحركة لها معنيان الاولى هي الحالة المتصلة من اول المسافة
الى آخرها ولا يتحقق في الخارج لانها لا يوجد الا اذا وصل المتحرك الى المنتهى واذا وصل انتهت الحركة فلا وجود لها الا
في الذهن والخيال اما في الذهن فبان يرتسم صورته في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكان تركه ومكان ادركه واما في
الخيال فبان ترتسم فيه صورته وهو في مكان ثم قبل ان تزول عنه هذه الصورة يرتسم صورته وهو في مكان آخر فيحصل
الصورتين صورة واحدة كما في القطرات النازلة ترى خطا والثانية هي التوسط بين المبدا والمنتهى وهو كون المتحرك بحيث
لا يكون في المبدا ولا في المنتهى ولا يستقر في حد زمانا بل يكون في كل آن في حد وكل حد يفرض بين المبدا والمنتهى لا يكون
مسبوقا بالحصول فيه ولا سابقا على حصول الآخر فيه وهذا امر موجود محقق في الخارج وهو الكمال الاول المؤدي بانقطاعه
الى الكمال الثاني ولا شك ان هذه الحالة امر مستمر يصدق على المتحرك في كل زمان وكل آن يفرض فيما بين المبدا والمنتهى
واما ما يقال من ان الحركة زمانية فاما ان يكون المراد بها الحركة بالمعنى الاول بعد الوصول الى المنتهى بمعنى ان المتحرك
حين الوصول الى المنتهى لا يحصل تلك الحالة الا في زمان فهذا الوجود يراد به الوجود في الزمان الماضي الا ان الموجود
في الماضي يكون له وجود محقق في جزء من اجزاء الزمان الماضي وليس كذلك هذا بل وجوده امر موهوم واما ان
يكون المراد بها المعنى الثاني ويكون الانطباق عليه بمعنى انطباق القطع اللازم لها عليه فان قلت لا وجود للكلي
الا في ضمن اشخاصه فمطلق الكون في المكان ولم يكن فيه قبل ولا بعد ليس موجودا الا في ضمن هذا الكون في هذا
المكان ولم يكن فيه قبل ولا بعد وكذا الاضافة الى الكون وكذا الآن كل منهما كلي لا يتحقق الا في ضمن الاشخاص فلو كان
المعتبر في الحركة الموجودة هذه الامور الكلية لم يكن موجودة البتة وان اعتبرت الاشخاص لم يكن حركة واحدة بل آنات وتعدد
كون وان قلنا اما اذا اعتبر اطلاق الكون المطلق على متكثرات كثيرة فالامر كما قلت واما اذا حمل على واحد بحسب
حالين فنقول المعنى الحسي قد يتبدل بتبدل الحالات وذلك اذا كانت الحالات فصولا فان المتلون اذا كان
اسود ثم صار ابيض لم يبق فيه تلك الحصة من اللون التي كانت مع فصل السواد والا لم يكن الفصل منوعا بل عرضا واما
نسبة الكون الى المتمكن المتحرك فليس كذلك اذ ليس له اختلاف وتكثر حالات وآنات وامكنة بالفعل بل كل ذلك فيه
بالقوة فالحركة بالفعل انما هي حال واحدة بسيطة لا انقسام فيها اصلا لان المسافة واحدة بالاتصال لا قسمة فيها

حاله مستمر من المبدا الى المنتهى

الا

الا بالفرض او بالعرض ولكن الآنات تابع لتكثر اقسامها واذا عرض التكثر كان ذلك تكثرا في الاعراض وهو لا يوجب
تبدل الجنس فلا يلزم تبدل الاكوان والنسب هذا واعلم ان الحركة لا بد لها من ستة امور المتحرك والمحرك وما فيه والزمان
وما منه وما اليه اما الاول فظ واما الثاني فلانه لا بد من ان يكون لها سبب والا لكانت واجبا لذاته فلا يجوز
ان تختلف ولا يجوز ان يكون سببها ذات المتحرك والا لدامت بدوامها وعمت جميع الاجسام الطبيعية وليس فان وجدنا جسما
تعدم حركته كان ذلك لامر زائد على جسميته البتة وايضا لا يجوز ان يكون شيء واحد بعينه فاعلا ومنفعلا فان كان
المتحرك محركا فلا بد من ان يحرك بصورته ويتحرك بمادته او يحرك اذا اجتمع شرط ويتحرك اذا اجتمع شرط آخر وايضا
اذا حرك المتحرك نفسه فلا يخلو اما ان يكون محركه بان يحرك اولا وثانيا في ظاهر البطلان والا لم يكن المتحرك هو المحرك
وعلى الاول يلزم كون الحركة فيه بالفعل وبالقوة معا فان مخرج الشيء من القوة الى الفعل انما يخرجه بشيء فيه بالفعل
لا بالقوة مع ان ما يخرجه لا بد وان يكون بالقوة مثلا كيف يسخن الحار نفسه فان كان حارا فما يحدث في نفسه وان لم
يكن فكيف يسخن مثل وايضا كل جسم فلاجزاء لا يمنع الطبيعة الجسمية عن سكون كل منها فرض فالجسم المتحرك
لذاته لا يمتنع ان يفرض كل جزء منه ساكنا فان جزءه غيره فلا ينافي فرض سكونه فرض حركة الكل بينهما وهو ممكن
مع ان كل جسم اذا فرضنا اجزاؤه ساكنة لزم سكونه اذ ليس سكون الكل الا مجموع سكونات الاجزاء فلا يكون ذات
الجسم محركا والا لم يجز ذلك بالنظر الى ذاته فان قيل ان سكون غير المتحرك لذاته انما ينافي حركته اذا كان امرا
ممكنا فان الممكن لا ينافي الواجب البتة واما اذا كان محالا فالجواز ان ينافي المحال الواجب ويستلزم عدمه
لان المحال ربما يستلزم المحال كما ان كون الماء جزءا من العشرة يستلزم ان يكون العشرة ازيد من المائة فنقول ان
كان فرض سكون جزء المتحرك لذاته من حيث انه جزء الجسم ممكنا لكن لم لا يجوز ان يكون من حيث انه جزء المتحرك لذاته
محالا اي وان لم يكن بالنظر الى طبيعته العامة محالا لكن جاز ان يكون بالنظر الى طبيعته الخاصة محالا كما ان الانسان
من حيث انه حيوان يصح ان ينطق لا من حيث انه انسان فيلزم من فرض سكون الجزء سكون الكل المتحرك لذاته
قلنا الاستحالة انما نشأت الا من غير الجسمية فيكون حركة الاجزاء كلها الا من الجسمية بل من امر زائد وهو المطلوب ولكن
لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التجشم والتطويل بل يكفي اعتبار ما ذكر في الاجزاء في نفس الجسم بان يقال كل جسم
فبالنظر الى نفسه لا يمتنع عليه السكون فلا بد في وجوب الحركة من امر زائد على الجسمية وهو المطلوب بل ان
القابل لكل ما يمتنع حركته بفرض سكون غيره فليس متحركا لذاته كما في الاحتجاج وان لم يتم الاحتجاج ايضا
قد تحقق ان لا جزء للجسم الا فرضا فما ذكره من فرض سكون الجزء فرض محال لان اعتبار الجزء من حيث انه جزء المتصل الا

محالا لام

ان يراد بالسكون معنى آخر هذا واما الثالث اى ما فيه الحركة من المقولات فلان الحركة لابد من ان يكون تغيرا متوسطا
بين حدين كما علم ولا شك ان الحدين مقولة ولابد من ان يكون المتحرك حين الحركة فى امر متوسط بينهما وهو ايضا من تلك
المقولة واما الرابع فمتعرفة واما الاخيران فيعرف من تعريفها فانه قد عرف منه امرها انها كمال فمن حيث انها قوة
على المبدا وانها التوصل الى كمال فمن حيث انها منتهى هو الكمال الثانى ثم انهما قد يكونان ضدين وقد يكونان بين ضدين
احدهما اقرب من ضده والآخر من آخر او منسوبين الى ضدين او متقابلين بوجه بان لا يجتمعا معا فالاول كالسواد
والبياض والثانى كالصفرة والقتمة فانهما بين السواد والبياض والاولى اقرب من البياض والثانى اقرب من السواد
والثالث كالمحيط والمركز والرابع كالمبدا والمنتهى فى حركة الفلك وايضا قد يكونان بحيث يكون المتحرك فى كل منهما
زمانا حتى يكون ساكنا وقد لا يكون فيهما الا آنا فلا يسكن البتة كالفلك فان كل مبدا يفرض له فقد انتقل من آخر ولم
يبق فيه زمانا بل انتقل عنه وكل منتهى يفرض له لا يبقى فيه زمانا بل ينتقل البتة فان قلت اذا كان لابد فى الحركة من حدى
مبدا ومنتهى لزم ان لا يكون الفلك متحركا الا بالفرض لانه متصل واحد عندكم ليس فيه مفاصل وحدود لتعين بعضها
بالمبدئية وبعضها بالنهاية قلنا المبدا والمنتهى لا يجب ان يكونا بالفعل ابدا بل قد يكونان بالفعل وقد يكونان بالقوة
وذلك بان يفرض قطع جزء فى وسط المسافة يكون مبدا وجزء يكون منتهى وذلك بعد بدء الحركة بالفرض ومن هذا
القبيل مبدا ومنتهى حركة الفلك فان كل جزء من اجزاء حركته الدائمة فرضتها فلها بحسب فرضك مبدا هو نقطة
ومنتهى هو نقطة اخرى فقد يكونان متقابلين كنقطتى المشرق والمغرب وقد يكونان واحدة بالذات مختلفة بالاعتبار
فان كل نقطة فرضتها للحركة واليها فبالاول مبدا وبالثانى منتهى واعلم ان المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك
ذات واحدة مختلفة بالاعتبار فانها ان اخذت بالنظر الى ذاتها سميت حركة وان اخذت بالنظر الى ما صدرت
عنه سميت تحريكا وان اخذت بالنظر الى ما قبلته سميت تحركا والحق ان التحريك نسبة المحرك الى الحركة لا الحركة
منسوبة الى المحرك بل ولا نسبة الحركة الى المحرك والتحرك نسبة المتحرك الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المتحرك ولا
نسبتها اليها الفصل الثانى فى بيان ان الحركة من اية مقولة اعلم انه اختلف فى ذلك فقيل انها من مقولة ان
ينفعل وقيل انها لفظ مشترك كالعين وقيل بل كلى مشكك ان اصنافها اصناف المقولات هى السيالة منها مثلا
مقولة الكيف صنفان غير سيال وسيال والسيال هو الحركة وكذا الكم سيال وغير سيال والسيال منه نوع من الكم
المتصل لامكان وجود الحد المشترك فيه وكذا الاين والوضع وغيرهما من الاعراض وتمادى بعضهم فاجروا ذلك فى
الجوهر ايضا وقالوا ان الجوهر السيال هو الكون والفساد وقال بعض هؤلاء القائلين بالتشكيك انها بالنسبة الى المحرك

ثم بلغ عرضي على اصله كتبه مؤلفه عفي عنه

من

من مقولة ان يفعل وبالنسبة الى المتحرك من مقولة ان ينفعل وقال الآخرون منهم انما هو فى الكيف السيال الا انه يجوز ان يجعل
ان يفعل وان ينفعل من الحركة ثم اختلف اصحاب هذا المذهب اى القول بان الحركة هى السيال من كل مقولة فى ان الامتياز
بين السيال وغير السيال هل هو بالفصل ام لا فقيل بالفصل محتجا بان التسود مثلا بما هو تسود ليس الا السواد الا انه
تعتريه هيئة السيال فليس امرا خارجا عن هيئته فيكون فصلا له عن الثابت وقيل لا بل ليس السيلان الا امرا
عرضيا كزيادة الطول فى الخط والحجتان باطلتان اما الاول فبالنقض بالبياض الماخوذ فى الابيض بما هو ابيض
انه ليس بفصل واما الثانى فبالنقض بالعدد فانه ليس فيه الا الانفصال فيجب ان لا يكون نوعا مغايرا للكم المتصل وقيل
انها كلى مشكك لكن ليست من انواع المقولات كما زعم هؤلاء فليس التسود سوادا اذ لا يلزم من وقوع الحركة فى
مقولة ان يكون تلك المقولة جنسا لها ولا موضوعا لها بل انما موضوعها الجوهر المتحرك بل انما التسود حركة فى
الكيف وكذا غيره من الحركات المنسوبة الى المقولات انما هى حركات فى تلك المقولات ولكن قولها عليها بالتشكيك
فان جنسها الكمال وهو كالوجود والوحدة وليس نسبتها الى الجوهر والكم والكيف وغير ذلك نسبة واحدة فلا يكون
الا بالتشكيك ونحن نقول اما القول الثالث فلا وجه له اذ ليس التسود سوادا مستقلا بل ولا استعداد سواد بل تغير
الموضوع فى السواد فانه لو كان التسود يستدعى بحال اما ان يكون باقيا ويزيد عليه زيادة واما ان يزول والثانى
ظاهر البطلان فانه اذا زال فالذى يتجدد وعلى الاول فلا يكون نفس السواد سيالا بل باقيا على حاله وانما
السيلان فى الزيادة عليه فيكون الحركة هذا الازدياد والاشتداد لا السواد المشتد ومن هنا يظهر ان اشتداد السواد
لا يخرجه عن نوعه اذ ليس فى الخارج شىء هو سواد وشىء زائد عليه عارض له بل ليس السواد الا الطرف الحقيقى واما الالوان
الواقعة فى الواسطة فكل منها كيفية بسيطة مخالفة بالنوع لكل من الطرفين كالمتزج من السواد والبياض فليس شىء
منها سوادا الا بالاسم وبحسب ظاهر الحس واما الرابع فيلزمه والثالث ان يكون اما عدد المقولات زايدا على العشر
واما ان يكون الحركة مقولة برأسها من هذه المقولات فانه لا شك فى ان كل صنف من اصنافها مثال على افراده قول
الجنس على انواعه والحركة جنس لها فليس يدخل كل واحد تحت مقولة واحدة بل اما كل تحت مقولة ولا واحد منها تحت
مقولة هو جنس عالى فاذا اتحد عدا فى عشر المقولات لم يكن لهم بد من ان يجعلوا مقولة ان ينفعل هى الحركة فيلزمهم ان
لا يجعلوا مقولة ان ينفعل نوعا مستقلا برأسها معا فيها كما انها محو فى الجدة ثم شمول الكم مقولة ان ينفعل بما انه يكون تحركه
او نسبة الحركة الى موضوعها فان كان الاول نفس الحركة المطلقة كانت الحركة احدى المقولات وان كان الثانى نفس حركة مثلا
كالفلك مثلا لزم زيادة المقولات على العشر فانه ان كان هذا الصنف جنسا عاليا كانت الاصناف الاخر التى الحركة تحتها

فان كان نسبة

في القول على الافراد اجناسا كذلك ايضا وان لم يكن جنسا بل مشككا فلا بد من ان يكون تحت جنس كذلك فيكون
هو المقولة وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون ان ينفعل نسبة مطلق الحركة او نسبة حركة ما فعلى الاول لا يخلو اما ان يكون متواطئا
او مشككا فان كانت متواطئة كانت بذاتها جنسا اخر كيف وهو اولى بان يكون جنسا من ان يكون بالنسبة الى
الموضوع جنسا فيزيد عدة المقولات وان كانت مشككة لزم ان يكون نسبتها ايضا مشككة فيكون المقولة مشككة
وعلى الثاني يلزم ان يكون نسبة كل صنف مقولة اذ لا فرق بينها ومع ذلك يكون ذات كل مقولة اخرى فيزداد عدة
المقولات بكثير ومع ذلك ما الذي دعاهم الى ان جعلوا نسبة الحركة مقولة ولم يجعلوا نسبة الكيف والكم وغيرها مقولات
برأسها هذا او الاضافة انه لا يشذ كل الشذوذ في الحصر في العشر وكون كل مقولة حقيقية هذا واما ما قال القائل الاخير
من ان الكمال المأخوذ في حدها مقول على المقولات بالتشكيك فسلم ولا يلزم من تشكيكه بالنسبة الى المقولات تشكيكه
بالنسبة الى اصناف الحركة فان التشكيك يتفاوت الافراد في ذات المشكك وليس شيء من اصناف الحركة اتم في ذاته
من صنف اخر بل ان كان ففي الوجود واما القائل الثاني فيلزمه سائر المحذور معا فانه لا يخلو لا يكون اصناف الحركة كلها في مقولة
واحدة بل شتانا فيلزم ما لزمنا واذا ابطل الثلثة بقي الاول فهو الحق الفصل الثالث في بيان ان الحركة في كم مقولة
وليها تقع اعلم ان المقولات في مقولة كذا حركة اربعة معان الاول ان المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاته الثاني انها واسطة
في كون الجوهر موضوعا لها واما هي فلا كان السطح واسطة في ملامسة الاجسام الثالث ان المقولة جنس الحركة
الرابع ان الجوهر يتحرك من نوع منها الى اخر او من صنف الى اخر والمراد هنا هو هذا فاعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة
بل انتقال جوهر الجوهر بالكون والفساد دفعة والا كانت الصورة الجوهرية قابلة للاشتداد والانتقاص فاذا اشتدت
الصورة فلا يخلو اما ان يكون نوع الجوهر باقيا اولا فان كان باقيا كانت الصورة الجوهرية باقية فلم يكن الاشتداد
والانتقاص فيها بل ان كان ففي امر عرضي وان لم يكن باقيا لزم ان يكون الاشتداد جالبا لجوهر في اي ان فرض
ويكون بين كل جوهرين مما فرض صور متنوعة جواهر غير متناهية بالقوة وهذا باطل البتة واذا كان الانتقال الجوهري
دفعيا لا تدريجيا فكيف يكون حركة وايضا لو تحرك الجسم في الصورة لكان المتحرك هو المادة فان كانت الهيولى المجردة
عن كل صورة فهي ليست الا شيئا بالقوة لا وجود لها بالفعل وما لا وجود له بالفعل لا يتحرك وان كانت مادة متلبسة
بصورة لم تخل اما ان يكون الجوهر الذي في الحركة عين الجوهر المتحرك عنه او غيره فعلى الاول لا حركة ولا خروج للجوهر
وعلى الثاني ننقل الكلام الى الانتقال من الجوهر المتوسط الى المنتهى فان كان باقيا في مدة الحركة لم يكن حركة بل كان
انتقالا دفعيا وان كان بعض المدة مشغولا به وبعض اخر بالمنتهى كان ايضا دفعيا فنقول ان الانتقال من جوهر الى اخر

علامة ولمان فلا يكون حركة لا انتقال فكذا نقول في الاستحالات لانا نقول فرق ظاهر بينها وبين الصورة فان
المادة لا تخلو عن الصورة واذا تصورت بصورة نوعية فلا يمكن ان يكون الصورة الا بالفعل
بخلاف الكيفية فيجوز ان يكون في الحركة بالقوة هنا وقيل ايضا في وجه ان لا حركة في الجوهر ان الحركة انما يكون
في الوسط بين طرفين متضادين ولا تضاد في الجواهر فلا حركة ونحن نقول انك قد عرفت انه قد اخذ في حد التضاد
التعاقب على موضوع فلا يخلو اما ان يكون المراد بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بنفسه فلا يكون بين الجواهر
تضاد البتة او مطلق المحل فيحتمل ان يكون بين صور الكائنات متضادة لان بين كل اثنين منها غاية الخلاف في
وتتعاقبان على موضوع واحد هي هيولاها ولذا قيل لا تكون في الافلاك الا لا ضد لصورها وح فلا يتم التقريب
الا ان يعني بالضدين ما يكون بينهما غاية الخلاف بان يتوسط بينها واسطة يتدرج فيها الموضوع ولا واسطة
كذلك بين الصور الجوهرية وعن المتعاقبات اللذان بينهما غاية الخلاف سواء كان بلا واسطة او بواسطة
كذلك ولا شيء من صور الجواهر كذلك فان التي يقع فيها الانتقال بلا واسطة لا يكون فيها غاية الخلاف كالهواء
والنار والتي يقع فيها الانتقال مع الواسطة لا يكون في الواسطة استقرار بل لا بد من ان يكون يسكن فيها زمانا
كالماء والنار فان الماء لا بد من ان يسكن في الهواء ثم يصير نارا ولا يخفى قلة اثر على هذين الوجهين وح
الى الوجه الاول اذا عرفت هذا فنقول بين انما اشتهر من ان النطفة يكون حيوانا [illegible] يكون نباتا بلا
معناه ان بين النطفة والحيوان وكذا بين البزر والنبات تكونات متعددة بينها استحالات معدة الى ان يكون
حيوانا او نباتا ولكن كل تكون فهو دفعي واما مقولة الكيف فلا خفاء في وقوع الحركة فيها لكن بعضا من الناس
زعموا ان لا حركة الا في المحسوسات منها قال واما الحال والملكة فموضوعها النفس لا الجسم واما القوة واللاقوة
فلا يكون موضوعها واحدا بل لا بد من ان ينضم الى الموضوع اعراض ليكون موضوعا للقوة واما الاشكال
ولما فلا يوجد الا دفعة ولم يقولوا في الاستقامة والانحناء ونحوها من الكيفيات المختصة بالكم شيئا ونحن نقول
ان الاشكال فقد اصابوا فيها واما الاخران فلا اذ لا مدخل لكون الموضوع جسما ولا ضير لكونه نفسا في
وقوع الحركة ولا مدخل للاعراض في ذات الموضوع والمعتبر في الحركة انما هو بقاء ذات الموضوع والا انتقض بالنمو
والذبول واما الكم فيكون فيه الحركة على نوعين الاول ما بزيادة تضاف الى الموضوع فنمو او نقصان عنه
فذبول والثاني ما لا يكون بزيادة ولا نقصان بل الموضوع بنفسه يقبل مقدارا اكبر فتخلخل او اصغر فتكاثف
وهذان وان كان فيهما حركة في الكيف وفي الاين ففيهما حركة في الكم ايضا فان كلا من المقدارين كان بالقوة و

مصيرا لسيرا والبزره

حصل بين ابن الادفعه فان قلت لا حركة الا بين الضدين ولا تضاد بين الصغر والكبر فانهما متضايفان قلنا
اولا لا نسلم ذلك في كون الحركة بين الضدين وثانيا ليس الصغر والكبر الحقيقيان منهما اولهما المتضايفين بل ان
الطبيعة جعلت لكل نوع من الانواع الحيوانية والنباتية حدا من الصغر لا يتجاوزه وحدا من الكبر لا يتجاوزه
ولا يعتبر فيهما الاضافة وبينهما غاية الخلاف فهما متضادان لم يجتمع فيهما الحركة واما مقولة الاضافة فيشبه ان
يكون الانتقال فيها الادفعيا اولان تغيرت فالمتغير حقيقة معروضها فان السخونة مثلا لما كانت تشتد بحرارة
تبعتها الحرارة الاين فوقوعها فيه امر بين محسوس مشاهد لا يمكن انكاره واما متى فيشبه ان يكون الانتقال
فيه ايضا دفعيا وان يكون حاله كحال الاضافة في التبعية لظروفه الان مظروفه متغير البتة كما سيعلم واما الوضع
فقيل لا حركة فيه اذ ليس له طرفان متضادان بينهما عرض يقع فيه الحركة ولان القيام يسحل الى القعود مثلا دفعة
لا تدريجا فانه لا يزال قائما حتى يقعد والحق وقوع الحركة فيه وذلك اذا استبدل الوضع اى نسبة اجزاء الجسم
الى مكانه وجهاته على سبيل التدريج سواء تبدل المكان ايضا اولا اذ لا معنى للحركة الا هذا ولا تثبت الا الى
المقولة المتبدلة ويظهر ذلك فيما يتبدل في الوضع دون المكان كالافلاك لا سيما فيما لا مكان له كالفلك الاعلى
وتضاد الطرفين غير محتاج اليه ولو سلم فضده هناك متحقق ودفعية الانتقال من القيام الى القعود ممنوع بل كذب
ظاهر لا شك في انه انما يكون قليلا قليلا وان اريد ان الوصول الى القعود الذي هو منتهى الحركة دفعي فكذا في
كل نهاية حركة لا يقال لا شك في ان كل جزء منه متحرك في الاين فان مكان الجزء جزء مكان الكل ومكان
الكل هو مجموع امكنة الاجزاء والكل هو مجموع الاجزاء فيلزم تبدل مكان الكل ايضا فما فرضته متحركا في الوضع
متحرك في الاين لانا نقول اولا الاجزاء للفلك بالفعل فانه جسم متصل واحد ولو سلم فلا مكان لاجزائه الا بالقوة
لان جزء مكان الكل ليس مكان الجزء بل انه كان لجزء مكانه اذ لا يحيط به ولو سلم فلا يلزم من تبدل مكان كل
جزء تبدل مكان الكل لان للكل خاصية اخرى غير خاصية اجزائه واول ذلك ان كل جزء هو جزء الكل
ثم ان عدم تبدل مكان الكل هنا ضروري لا شك فيه لا سيما فيما لا مكان له فان قيل لا نعني بالحركة في المكان
تبدل المكان بل تغير الشيء وهو في مكان وان لم يتبدل مكانه قلنا فاذا لم يتبدل في المكان فان لم يتبدل
في شيء فما معنى حركته وتغيره وان تبدل في غير المكان فهو الاخرى بان يكون فيه الحركة على ان كون الحركة
في المكان غير كون المتحرك في المكان واما الجدة فان كان معناها ما يقال من انها نسبة الشيء الى ما يشتمل
عليه ويلزمه وينتقل بانتقاله فالحق ان الحركة ان وقعت فيها فبتوسط تبدل المكان واما ان يفعل وان ينفعل

فصل

فقيل يقع فيها الحركة بوجوه الاول ان لا يكون الشيء ان يفعل وان ينفعل ثم يحصل احدهما كالتسود فانه
ليس ان ينفعل حتى يصير سوادا والثاني ان لا يكون الشيء فاعلا ومنفعلا ثم يصير احدهما بالتدريج كما لا يكون
جاذبا فيصير او مسخنا فيصير والثالث ان يكون احدهما بطيئا ضعيفا فيسرع ويشتد ونحن نقول اما الاول
فالحركة فيه لاكتساب الهيئة لا الفعل او الانفعال واما الثاني فتبين الان بطلانه حيث تبين انه لا يمكن الانتقال من احد
طرفي الفعل او الانفعال كالتبريد او التبرد الى الاخر كالتسخين او التسخن الا بانقطاع وتخلل سكون واما الثالث فليس فيه
الا استكمال في السرعة او البطء وهما عارضان للحركة او للفعل او الانفعال فانا لا حركة اولا حركة فيهما والحق ان لا حركة
فيهما فان المتبرد مثلا ان تحرك في التسخن فلا يخلو اما ان يكون حين الحركة متبردا او باردا والاول محال البتة فان التبرد انما
هو توجه الى البرودة والتسخن توجه الى السخونة وبينهما تناف وعلى الثاني لا يكون السخن الا بعد التوقف والسكون على البرودة
فلا يكون حركة اليه وايضا لا يخلو اما ان يكون الانتقال نفس التسخن او مصيره اليه فعلى الاول يلزم ان لا يكون بين التبرد و
التسخن الا زمان سكون او ان لا حركة ولا سكون فيه وعلى الثاني اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذا من طبيعة التسخن
اولا فعلى الثاني لا احالة وعلى الاول يلزم توجهها الى السخونة فيكون تسخنا فيكون الحركة الى الشيء نفسه … الا ان يجعل
المتحرك اليه غاية التسخن وهو ايضا باطل لان التسخن منقسم حسب انقسام الزمان فلا نعرض بعض الاول جزء هو اضعف من
جزء فلا معنى للتسخن في الغاية هذا وقس عليه الانفعال حال الفعل فقد ظهر ان الحركة تقع في اربع مقولات الكيف والكم والاين
والوضع **الفصل الرابع** في تحقيق التقابل بين الحركة والسكون اعلم ان المشهور بين الطبيعيين ان التقابل بينهما تقابل
العدم والقنية بان يكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وذلك لان في السكون معنيين احدهما عدم الحركة و
الثاني الاين الموجود زمانا مثلا فان كان السكون عبارة عن الحركة الاول كان عدميا وان كان عبارة عن الثاني كان
وجوديا وعلى كل تقدير يكون المعنى الاخر لازما للسكون تقول الحكماء متضادين لجاز ان اقتضاب حد كل منهما من حد الاخر
على ما هو حكم الضدين وان لم يكن واجبا بمعنى ان يناسب بين الضدين حتى يكونا متضادين حتى يعلم بذلك انهما ايضا
متضادان فان تحصيل الامتحان ان التقابل بين الشيئين من التضاد فان شئنا ان نقتضب حد السكون من حد الحركة فلا
شك ان هذا المعنى لا يمكن ان يكون مقتضبا من حدها فان حد الحركة في الاين … كمال اول في الاين لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة من جهة ولا بد لنا اذا اقتضبنا حد السكون منه ان ناخذ مقابله اما المتقوم الذي يقابل الكمال والكمال الثاني في الاين
لما هو بالفعل فعلى الاول لا يكون ضدا بل عدميا والاخير ان اعتبر فيها ما ليس بمعتبر في السكون وان جعلنا حد السكون الذي
ذكرناه اصلا واردنا ان نقتضب منه حد الحركة لزم اولا اخذ الزمان الماخوذ فيه الحركة في السكون المفروض ضدا للحركة وهو

محال لاستحالة كون احد الضدين جزء لحقيقة الآخر ولزم من الاقتضاب اخذ الزمان في حد الحركة المأخوذة في حده ولا يجوز
ايضا ان يكون الحركة عدما للملكة السكون والا لزم اخذ العدم في تعريف الملكة لاخذ الزمان مع ان الامر بالعكس بل غاية
ما يمكن اقتضاب حد الحركة منه ان يقال الكون في آن واحد وقتا والشيء قبله وبعده فيه لتقتضب منه الحركة كون في آن
واحد من غير ان يكون قبله وبعده فيه فتكون قد اخذنا القبل والبعد الزمانيين فقد بطل ما قد صح ان الحركة
ضد والسكون عدمها واعلم ان السكون ليس مخصوصا بالاين كما يتوهم من حال كلامنا بل بازاء كل حركة سكون
وليس السكون في كل مقولة نفس تلك المقولة **الفصل الخامس** في ابتداء القول في المكان وذكر دلائل مثبتيه ومبطليه لما
عرفناه بوجه ما فهو نسبة الى الجسم صح لنا استعلام حاله من حيث الوجود اعلم ان من الناس قوما نفوا وجود المكان
بالمرة والجمهور اثبتوها وقالوا قد بلغ امره في القوة والظهور الى ان الوهم العامي يذهب الى ان لا شيء الا وله مكان
النافي احتج الاولون بحجج الاولى انه لو كان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا وان كان جوهرا لكان اما محسوسا او معقولا
والكل باطل اما الاول وهو الجوهر المحسوس فلان كل جوهر محسوس لا بد له من مكان وذلك المكان ايضا له مكان ويتسلسل
اما الثاني وهو الجوهر المعقول فلانه يستلزم ان لا يعقل مقارنة الجسم المحسوس له ومفارقته عنه وهو باطل عند القائل
بوجوده فان المقارنة ثم المفارقة لا بد منهما اليه واما الثالث وهو العرض فلانه يكون قد اشتق منه لموضوعه اسم
فان ذلك حكم العرض ولم يشتق منه للمتمكن اسم وايضا يلزم ان يكون حالا في المتمكن فلا يمكنه الانتقال عنه والى ما بعده
وهو باطل عند القائل بانه ثابت انه لا يخلو اما ان يكون جسما او غيره وكلاهما باطلان اما الاول فلان المتمكن على مذهب
القائلين بوجود المكان يداخله وتداخل الجسمين محال واما الثاني فلان المكان على مذهب القائل به يطابق
المتمكن ويساويه ومساوي الجسم جسم لبيان الثالث انه الانتقال والاستبدال كما يجري في الجسم يجري في السطح والخط
والنقطة فيلزم ان يكون لها مكان ولو كان للنقطة مكان لكان هو ايضا نقطة والنقطتان متساويتان فلا يمكن
ان ينسب الى احديهما بعينها انها مكان دون النقطة الاخرى فيلزم ان يكون كل منهما مكانا ومتمكنا وهذا ما اتفق
وايضا كل ما يوجب للجسم حركة ومكانا فهو موجب للنقطة ذلك ولو كان للنقطة مكان وحركة لكان بالحري ان يكون
لها ثقل او خفة وهو ممنوع اتفاقا على ان النقطة امر عدمي لانها فناء الخط لانها نهايته وكيف يكون للامر العدمي مكان
واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم ايضا مكان لان الموجب واحد الرابع انه لو كان المكان علة للحركة لانكم تجعلونها
هي المتوجه اليه مع انه ليس شيئا من العلل الاربع لا فاعلا لانكم تثبتون غيره فاعلا ولا مادة لان قوابلها في المقولات لا المكان
ولا صورة وهو ظاهر ولا غاية وكذا لان غايتها المنتهى والمكان منتقل اليه قبل الانتهاء ولو كان غاية فلا من حيث

هو

هو مكان بل من جهة اخرى ولانه لو كان كمالا لكان من كمالات الانسان ان يحصل في امكنة ولان الكمال اما خاص وهو
صورة الشيء او عام تشترك والمكان خاص عند كل مناسب لو كان الجسم في مكان لكان النامي فيه فيلزم نمو المكان بنموه
وحركته بحركته في النمو والمكان لا بد له مكان ويتسلسل وكل ذلك باطل عند القائل بوجوده احتج الآخرون بحجج الاولى
ان العقل بمفارقته شيء لشيء يحكم وليس الشيئان اثنان كيف التنقل ولا كم ولا جوهره اذ الكل باق بل انما هو لحيز
الجسم وهو المكان الثاني انا نرى الجرة مثلا كان فيها ماء ثم يفقد الماء ويملاها هواء فيتعاقب الهواء الماء والمتعاقب
ليس الا في امر كان للاول فصار للثاني وهو المكان الثالث ان الناس كلهم يعقلون ان هنا فوقا وسفلا وليس هو
الا المكان الرابع انه لو لم يكن موجودا متنوعا ذا فصول وخواص لما كان بعض الاجسام يميل الى علو وبعضها الى سفل
الفصل السادس في ذكر مذاهبنا في المكان وذكر حجج المخالفين اعلم ان الوهم العامي قضى اولا الى ان المكان ما يستقر عليه الشيء ثم
يخصص شيئا فافضى الى انه السطح الاعلى مما استقر عليه ثم ازداد تخصيصا فادى الى انه الحاوي كالبيت للناس والكوز للماء
والهواء للنسيم المرئي ثم الحكماء وجدوا له اوصافا ككون المتمكن فيه وعدم سعة غيره فيه وخروجه عنه وقبول التنقلات اليه
فذهبوا الى ان نعتوا انه الحاوي المحدد ثم لما ارادوا ان يعرفوا ماهيته اختلفوا فقيل هو الهيولى نظرا الى الوصف الثالث لانها
الصور المتعددة متعاقبة عليها وقيل هو الصورة نظرا الى الحوي والتحديد لانها اول حاوي ومحدد للجسم وقيل هو البعد
الذي بين الاطراف وقالت العوام ايضا يعرفون ان الماء فيما بين اطراف الكوز وهؤلاء افترقوا فذهب بعضهم الى استحالة
خلاء هذا البعد واخرون الى جوازه بل وقوعه وادعوا اولا ان الهواء ليس بشيء لما ذكر في العقول العامية ان كل شيء فهو
او جسم وان كل ما هو كذلك فهو محسوس فاذا لم يكن في الكوز ماء او شبهه كان خاليا ثم لما نبههم تنبيه بالنفخ في الزق و
ادارتهم مقاومته تراجعوا عن القول بان الهواء ليس بشيء ورجع بعضهم الى الحق ونفي الخلاء راسا وقال بعضهم ان الهواء شيء
موجود لكن يتخلله خلاء وذلك لما عراه من الشبهات التي ظنها حججا كما سنذكرها وقيل هو البسيط مطلقا اما على الحاوي
او حاوي المحوي وقيل بل الاول فقط واحتجوا لاثبات ان المكان هو البعد بدلائل في مقابلها القول بالسطح الاولى ان كان
سطحا لزم ان يكون الطير الواقف في الهواء الهاب متحركا لان سطوح الهواء التي هي امكنته تتبدل عليه والحركة انما هي
تبدل الامكنة واللازم باطل اذ لا حركة ولا تبدل للمكان فلا بد من امر باق وهو البعد الثاني ان معرفة البسائط تحصل
لنا الا من جهة التحليل بان توهمنا رفع الاشياء المجتمعة شيئا شيئا حتى لم يبق الا البسيط وبهذا عرفنا الهيولى والصورة ونحو
ذلك فبهذا الطريق بعينه عرفنا ان المكان هو البعد فاذا توهمنا رفع الماء والهواء وسائر ما يتمكن في الاناء لم يبق الا البعد
الثالث ان الجسم انما يتمكن بحجمه ومكان ذي الحجم من جهة ما هو ذو الحجم لا يكون الا ذا الحجم وايضا مكان الشيء مساو له والجسم ذو

اعطار ذلك فكذا مكانه الرابع ان المكان يجب ان يكون بحيث لا يتحرك ولا يزول وليس كذلك بالسطح فانه يتحرك وينتقل
بانتقال ذي السطح فيجب ان يكون هو البعد الغير المنتقل الخامس ان الناس يقولون ان المكان قد يكون ممتلئا وقد يكون
فارغا ولا يقولون ان السطح قد يكون ممتلئا وقد يكون فارغا السادس انه لو كان سطح الحاوي لما كان للفلك الحاوي
مكان السابع ان النار انما يتحرك الى فوق والارض الى سفل لملاقيا بكليتهما مكانا وما ذلك الا لانها تطلبان التمكن في
البعد لا الانتهاء الى السطح لاستحالة حصول جسم بكليته في سطح واما القايلون بالخلاء فقد ذكروا وجوها الاول ان الا
يتخلخل ويتكاثف من غير دخول جسم او خروج جسم فليس الاول الا تباعد الاجزاء بعضها عن بعض بحيث يبقى ما بينها خاليا
وليس الثاني الا بالرجوع الى الخلاء قالوا ونملا الاناء من الرماد ثم نصب عليه الماء بقدر ما يسعه بغير اخراج الرماد وما ذلك
الا انه قد كان بين اجزاء الرماد خلاء الثاني انا نملا دنا من شراب ثم نصب الشراب في الزق فنضع الزق في الدن فيحويه
مع ان الزق زيادة وما ذلك الا انه كان بين اجزاء الشراب خلاء الثالث ان النافذ انما يخرق سمود شيء فيه والنفوذ ليس
في الملاء انما هو في الخلاء وغيره من المتحركات انما يتحرك في الخلاء والا لزم التداخل وهو باطل او لزم بحركته تحرك حركة
العالم فانه يدفع ح ما قدامه وهو ايضا يدفع بحركته ما قدامه وهكذا الى ان يتحرك العالم فاذا تحرك المتحرك بعنف لزم
تموج العالم بعنف الرابع ان القارورة اذا مصت وكبت على الماء دخلها الماء وما ذلك الا انه كان فيها خلاء وما
من خلا بانه البسيط مطلقا ثم يقولون ان السطح المحوي للكوز مكان الماء والسطح الحاوي للماء مكان الكوز لانه بسيط
مماس لجملة بسيط متصل به قالوا ان الفلك الاعلى متحرك فلا بد له من مكان وليس مكانه الا السطح المحوي الذي هو
الفلك الثامن **الفصل السابع** في الرد على من زعم ان المكان هيولى او صورة او اي سطح او بعد لا مفروضه الخلو
اما الرد على من زعم انه الهيولى ومن زعم انه الصورة فوجوه الاول ان المتحرك يفارق مكانه ولا يفارق هيولاه ولا صورته
الثاني ان الحركة في المكان ومنها الثالث ان الحركة يكون الى المكان لا اليهما الرابع ان مكان المتكون يتبدل دون
هيولاه وفي بذلك الكون لا يتبدل مكانه ويتبدل صورته الخامس انه ينسب الجسم الى الهيولى بالكون والكون عنه دون
المكان يقال ان الخشب كان سريرا وعن الماء كان بخارا وعن النطفة كان انسانا ولا يقال عن المكان كان جسما وكان
المكان كان جسما واما القايل بانه سطح فالرد عليه انه يلزم ان يكون لجسم واحد مكانان مثلا للكوز مكانان احدهما سطح
الماء الذي فيه والاخر سطح الهواء المحيط به وذلك محال وانما اضطرهم الى ذلك عدم فهمهم للحركة الوضعية وتوهمهم ان
حركات الافلاك مكانية مع انه لا حاوي للفلك الاقصى واما القايل بانه بعد يستحيل خلوه عن المتمكن فالرد عليه اولا انه
اذا تمكن الجسم فيه فلا يخ اما ان يكون هذا البعد موجودا مع بعد الجسم او لا فعلى الثاني لا يكون هناك بعد فكيف يكون

مكانا

مكانا للجسم وعلى الاول اما ان يكون وجود هذا البعد عين وجود بعد الجسم المتمكن او غيره والاول محال وعلى الثاني
لا بد وان يكون له من الخواص والاعراض المشخصة ما لا يكون لبعد الجسم المتمكن مع امتياز بين الطرفين المشخصين ليس
الا بعدا واحدا متشخصا لا ينقسم الاشارة اليه فليس بينهما الا بعد واحد ولما كان بعد الجسم المحوي موجودا فالاخر
الذي يدعونه ليس بموجود ثم اذا زال هذا الجسم يتعقبه جسم اخر وهكذا ابدا لا يجوز خلو المكان عندهم فالبعد الاخر
الذي يدعونه انما يوجد على فرض امر محال وهو خلو ما بين الطرفين عن كل جسم متمكن وثانيا الاتفاق ان مجموع بعدين
اكثر من بعد واحد لانه اثنان وكل بعد مجموع هو اكبر من بعد فهو اعظم مقدارا اذ العظيم هو الذي له مقدار اكبر فالبعد
اعظم من بعد فنقول اذا تمكن المتمكن في البعد فلا يخ اما ان ينعدم المكان فيبطل موجود في عدم واما ان يبقى فيلزم ان يكون
مجموع البعدين اعظم من واحد مع انه ليس كذلك اذ ليس هناك الا امتداد بين اطراف واحدة لا يقال لا نم ان مجموع بعدين
اعظم من بعد فانا اذا عطفنا خطا الى نصفه فلم ينصفه فح يكون خطان ولا زيادة للمجموع على واحد في الطول لانا نقول انه

نصف م

تميز هناك الخطان فلا شك في ان كلا منهما مع بعد الا في بعد الاخر فيكون مجموع البعدين اكبر من احدهما وان اتحدا فلم يكن
هناك الا خط واحد هذا ثم انا في فنستدل على امتناع ان يتداخل البعدان حتى لا يكون المجموع اعظم من احدهما بانه لا خلاف
ولا خلاف في امتناع تداخل الاجسام بعضها في بعض وليس ذلك لما فيه من الصورة والكيفيات فانا بانها اذا فرض
زوال عن الجسم حكم بعد بامتناع التداخل وليس ايضا للهيولى فلم يبق الا ان يكون لما فيه من البعد وذلك لانه انما
قيل ان الهيولى لانها خالية عن المنافي اما ان يراد به مطلق السلب كما يقال ان النفس لا يداخل الحركة والصوت لا يرى فعد
ملاحظة قابلية التداخل وعدمها واما ان يراد به ما يقابل التداخل مقابلة العدم للملكة حتى يكون عبارة عن التمايز في
الوضع وتباين الاجزاء فانا نريد الاول صح ولكن ليس كلامنا فيه وان اريد الثاني كان كذبا صراحا اذ لا وضع للهيولى الا
بسبب عروض البعد كيف لا وتشبها تقبل البعد وبعد الزيادة كما يعلم في التخلخل فلو اشتملت بنفسها من تداخل البعد لما قبلت
بعدا وبعد الزيد فاذا لم يكن الصورة ولا الهيولى ولا الكيفيات في الجسم مانعة من التداخل فان لم يكن البعد مانعا
منه لجاز التداخل اذ لا شيء غير ذلك فيه فكل بعد يمنع عليه ان يداخل بعدا وثالثا انه لا يخ الجسم المتمكن اما ان يلتقي هذه
البعد المنظور او لا والثاني ظاهر البطلان والاول يلزم انه لا يلاقيه الجسم فان ذات الجسم لا يخ عن المادة وعلى الاول يلزم
اجتماع بعدين متماثلين في مادة واحدة وهو محال فان ما به الامتياز من المتماثلين هو المواد فلو تعددت مادتهما لزم انفرادهما او لا
المادة بالنسبة الى البعدين كما انها بالنسبة الى بعد واحد فلا تعدد فيها الا انما الا واحدا **الفصل الثامن** في الرد
على القائلين بالخلاء اعلم انه لا بد اولا من ابطال ما توهمه اكثرهم من ان الخلاء لا شيء محض بان الاوصاف التي يذكرونها الرو

ان يكون شيا لانهم يصفونه بالاقلية والاكثرية فان الخلا الذى بين السما والارض اكثر من الذى بين طبقين ويصفونه
بالعدم بانه ذو عرض اذرع وتناهى وعدم تناهى وشئ من ذلك لا يعرى له الا الشى المحض ولو كان لا شيا محضا لم يكن لنا
فيه منازعة وانما نزاعنا فى امر وشى خالى عن شاغل وان انكروا ثبوته بالقسان ثم نقول هذه الاوصاف من خواص
الكم لا يعرض بالذات الا له ولغيره بواسطته طريق فى الخلا لا يخ اما ان يكون بالذات او بالعرض فان كان بالعرض كان
اما جوهرا ذا كم متصل او عرضا ذا كم كذلك فعلى الاول يكون جسما وعلى الثانى يكون عرضا للجسم فان العرض لا يكون
ذا كم الا بمجاورته جوهرا ذا كم وشئ منها لا اما لخلو جسما وان كان بالذات كان كما بالذات وكل كم ضو مقارن المادة وموضوع
هيهنا للجسم فلا يجوز مداخلته للجسم فان لم يقارن موضوعا لم يكن ذلك الا لعارض وذلك العارض لا يخ اما ان لا يكون من شانه
ان يقوم الا فى موضوع او لا فعلى الاول يلزم ان يكون الخلا كائنا فى موضوع اذ لا معنى لذلك الا مقارنه امر من شانه ان يقوم
لا فى موضوع وعلى الثانى يكون سببا لمقارنته الموضوع لا لعدمها لا يقال هذا اذا كان ذلك العرض قائما بغير البعد واما اذا
كان موضوعه هو البعد فلم لا يجوز ان يكون قيامه به سببا لاستغنائه عن الموضوع لانا نقول يلزم انقلاب البعد من الافتقار
الى الموضوع الى الاستغنا عنه بذلك العارض وهو يستلزم صيرورة العرض جوهرا بل فساد ذلك البعد وحدوث بعد اخر لان
البعد المشار اليه المتحصل لا يدخل الا تحت نوع واحد وانا ازال الجنس الاعلى فبالطريق الاول يبطل النوع بل لا يكون بينهما
مشاركة ذاتية اصلا لا يقال نحن نفرض ان ذلك العرض لازم للبعد لا ينفك عنه فلا يخ فى زمان من ذلك ليلزم الانقلاب
لانا نقول ذلك العرض ان كان لازما له من حيث انه بعد لزم عمومه لجميع الابعاد فيلزم ان يكون الكل كذلك وان كان
لامر عارض اخر لازم نقلنا الكلام اليه الى ما لا نهاية له ولا يجوز ان يكون هذا العرض من قبيل عروض المعنى الفصلى للجنس
فان الفصل هو الذى لا يتم الجنس بوجود فى الخارج ولا يكمل فى العقل الا بانضمامه اليه كما ان اللون لا يكون فى الخارج
الا سوادا او بياضا او غير ذلك واذا عقله العاقل ما صح ان ينضم اليه احد هذه حتى يكمل له الوجود فالبعد بمعنى الامر
القابل للانقسام انما يحصل كون القبول للانقسام فى جهة او جهتين او جهات وانما كونه مقارنا للبياض او السواد
مثلا وكونه قائما بالمادة او مقارنا للمادة فكلا فان شيا من ذلك لا يكيف ما كنف بعديته ولا يدخل فى تقويم بعديته
بمعنى ان من الباطل ان ينفصل البعد الذى فى مادة والذى لا فى مادة بالفصول المتوهم بل انما ينفصلان بعوارض
خارجة طريق اخر لابطال الخلا ان يقال انه لو وجد لزم عدم تناهى الابعاد فان طبيعة الخلا عندهم بحيث لا ينتهى الا الى ملأ
والملأ اذا انتهى الى خلا فيلزم اما لا تناهى الخلا او الملا او المختلط وعدم تناهى البعد محال كما سيبين طريق اخر
ان يقال ان كان خلا يدخل الملا فلا يخ اما ان ينعدم الخلا بدخول الملا فيه او لا فان انعدم لم يكن هو مكانا بل الخلا

طريق آخر

الذى يماس المتمكن يكون مكانا بل طرفه فان فيما وراءه وربما يكون اجسام اخر والمكان لا يسع الا متمكنا واحدا
وايضا يصدق على طرفه هذا انه فيه بحيث اذا فارقه تعقبه اخر وان عدم كله الا هذا الطرف وهو خلاف ما ذهبوا اليه
وايضا لو كان الخلا بعدا موجودا تارة ومعدوما اخرى لزم ان يكون تارة بالقوة واخرى بالفعل ولزم ان يكون له مادة
محلية كما هو مبين موضعه ويوضع هنا وضعا فيكون بالحقيقة مولفا من مادة وبعد فيلزم ان يكون جسما طريق اخر
البعد الذى هو خلا عند القائلين به بعد المداخلة للاجسام او الخالى عن البعدين وقد مر ابطاله طريق اخر ان يقال لا حركة ولا سكون فى الخلا وكل مكان
ففيه حركة وسكون فلم يكن مكانا اما انه لا حركة فيه فلان الحركة اما طبيعية او قسرية وليس شئ منها فيه اما الطبيعية فلوجهين
الاول انها اما مستديرة او مستقيمة وشئ منهما لا يكون فيه اما المستديرة فلان الخلا لا يبقى الا ان يكون وراءه امتداد
غير متناهى فى ملا او خلا او مختلط فليفرض حركة على دائرة ا ب ج الى مركزها ط وحدها او مع الدائرة ولنصل من ط
مرسلا امتداده الى الغير المتناهى وراء الدائرة بازاء خط ا ولنصل من ط خطا فى غير جهة فليس هيهنا فى مسامتة
واذا الحركة الى ان جاوز المسامتة ولا بد من اول نقطة المسامتة فى امتداده ولم يصح والفرض فوق ح ووصلنا
بينه وبين ط خطا ثالثا ان جاز او وصل خط كخطوط سامت منطرك فيكون مسامتها اقدم من مسامتة ما فرض اول نقطة
المسامتة هف وما كان فى خط مربط غير متناهيه فكل سطح نفرض اول نقطة المسامتة كان قبلها نقطة اخرى
المسامتة فوقها فلا يعين لمسامتة اول فيلزم ان يكون بلا مسامتة وبها متناهيا وهو محال واما المستقيمة فلانها
تنحو نحو جهة وتنحى عن جهة ولا شك ان المطلوب ... لا بد وان يكون مخالفا المهروب
عنه والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه ... بالطبع بل يترك هذه المقدمة
ونقول الحركة الطبيعية لا يجوز ان لا تتوجه بخاصة ... نحو نحوها والجهة محال ان يكون
لا شيا محضا اذ لا يتعلق به ترك او طلب ولا نحو اليه ... بعض بوجود ولا يجوز ان يكون
عقليا محضا لا وضع له لان ذلك ممتنع وجود خارجى ذو وضع ... فلا يخ اما متجزيا او غير متجزى
والاول باطل فانه اذا وصل المتحرك طرفا منه فاما ان يكون ... قد حصل فى الجهة ولا فضل الاول
يكون ذلك الطرف هو الجهة وعلى الثانى كان بعده الكل ... فى التوجه وكان الاخر هو الجهة
فتعين الثانى فهو ان يسال القريه بالذات ويكون عرضها ان يمنعه عن القبول كالمنالة ولا مسامة اصلا فعلى الاول يكون جسما
فلا يكون الخلا جهة حتى يكون فيه جسم فيقول ذلك الجسم لا يخ اما ان يختص ببعض الخلا دون بعض فيلزم ان يكون فى
الخلاء متمايز واختلاف فى الطبيعة حتى اختص بعضه بجسم دون بعض وان لم يكن للجسم شئ منها اختصاص له ايضا

من حد الى اخر المفروض اعدا ثقل فلا يخلو المتحرك المفروض اما ان يتحرك بحركة الحجر الاولى والاحرى هذا فعلى الاول
يلزم ان لا يكون مطلوبه الا الحيز دون الجسم هف وان فرض في الحركة الطبيعية فان المتحرك الطبيعي لا يتحرك بالانتقال مطلوبه
فيكون اما لارادته او قسرية العادته كما يجذب الحديد الى المغناطيس على ما سنعلم الكلام في انتقال هذا القسم اما طبيعي اولا
الخ واما اذا كانت الجهة لا بعينها بذاتها فلا يخلو اما ان يكون الجهات متشابهة بان يكون نقطا او خطوطا او سطوحا
او مختلفة فعلى الاول لا يكون بينها اختلاف الا بالعوارض المختصة او القريبة وهي لا يكون الا من جهة الاشياء التي
هي نهايات لها من حيث اختلافها في الاشكال والطبائع فلا مادامت في الخلا فلا يكون جهة فيها مطلوبة بالطبع و
اخرى مهروبا عنها بالطبع وعلى الثاني لا يتحقق في الخلا فانه شي واحد متصل لا انقطاع ولا تعدد ولا مادة فيه ولا جسم
يكون هو المخصص لما عرفت فلا يمكن ان يكون فيه جهة هي نقطة واخرى هي خط واخرى هي سطح وبهذا البيان مما مر
لا يجوز ان يكون في الخلا سكون طبيعي اذ ليس بعض منه اولى بالسكون فيه من بعض الثاني انه لا شك ان الحركة بنفسها
تقتضي زمانا فان الحركة في بعض المسافة اقل من الكل ثم نرى الاجسام يتحرك بالطبع ويختلف سرعة وبطوا
لامر يرجع اليها من حيث بعلها كعظم المقدار وزيادة الثقل الهابط وزيادة الخفة الصاعد ويقابل كلا من حيث شكلها
فان المخروط مثلا اسرع من المربع اذا قطع المسافة براسه والمربع اذا قطع المسافة براسه اسرع منه اذا قطعها بسطحه وبالجملة
فكل ما كان ادفع للعاوق كان اسرع واما الامر في المسافة وذلك مرتفع قوام المعاوق الذي فيها وغلظه فكل ما كان ارق كانت
الحركة اسرع لسهولة انفعاله عن المتحرك وقلة مقاومته له وكلما كان اغلظ كانت ابطا لصعوبة انفعاله وشدة مقاومته
له فاذا تحرك في الخلا لم يكن بد من زمان ولا شك ان لهذا الزمان نسبة الى زمان الحركة مع المقاوم فاذا فرضنا ان مقاوما
نسبتها الى مقاومته كنسبة زمان الحركة في الخلا الى زمان الحركة في تلك المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الخلا
مثل زمان الحركة في المقاومة الرقيقة وان فرضنا مقاوما نسبتها الى المقاومة الغليظة اقل من نسبة الزمان الى الزمان
لزم ان يكون زمان الحركة في الخلا اكثر من زمانها في المقاومة الرقيقة ولا ريب في استحالة ان يكون الحركة حين
لا مقاوم كهي حين المقاوم فضلا عن ان يكون اكثر وليعلم انه ليس علينا اثبات وجود مقاومة يكون نسبتها الى المقاومة
الغليظة كذا بل يكفي لنا لزوم موافقة الحركة في الخلا لما نفرض حركة في مقاومة كذا فانه ينافي ما هو مقرر من ان الحركة
في الخلا حركة بلا مقاوم وكل حركة بلا مقاوم يمتنع ان يساوي حركة بمقاومة لا يقال انما يجوز ان يكون للمقاومة
حد محدود لا يكون اقل من ذلك مقاوما كما ان العسكر يفتح البلد وربما لا يوثر شخص واحد شيئا والقطرات الكثيرة
ربما يثقب ولا يؤثر قطرة واحدة فاذا فرض ان نسبتها الى المقاومة الغليظة كذا ربما لا يكون مؤثرا فلا يكون مقاومة

فلا

فلا يبعد في تساوي الحركة فيه وفي الخلا لانا نقول انما اخذنا المقاوم ولا معنى له الا المؤثر اما بكسر قوة المتحرك او
باحداث سكونات لا تحس بافرادها وتحس بجملتها على ما ظنه القوم الذين يقال لهم المتكلمون وستعرف ان المتحرك
كلما اثر فيه كل من المؤثرين فرض فهو قابل لان يتأثر اقل من ذلك الى غير النهاية فلا يمتنع من ان يكون تاثر كما فرضنا
واما الحركة القسرية فلان القاسر اما ان يتسرهما مقارنة المتحرك او لا بل يكون مفارقا فالمقارن تسرا نفيه تحركا فاما
عن قسر او نفس او طبع وهكذا الى ان ينتهي الى نفس او طبع والطبع قد مر حكمه والنفس انما يحرك باحداث ميل يختلف
باختلاف المقاومات شدة وضعفا فيلزم ما لزم من الطبع وان كان القاسر مفارقا جاز ايضا اختلاف الحركة سرعة
وبطوا بحسب اختلاف المقاومات وايضا تحرك المقسور بالقاسر المفارق وقد زال تحريك القاسر كالسهم والحجر المرمي
فلا شك ان سبب حركته لا يكون تحريكه الزائل فاما القوة اكتسبها منه او تاثير ما لاقيه فيها مثل ان يكون القاسر
قد دفع الجزء الاول في المسافة من نحو الهواء فدفع ذلك الجزء ما يليه وهكذا الى اخر الاجزاء وقد دفع الجسم فما فيها الزم
الاندفاع والحركة واما بان يكون خرق ما في المسافة بالدفع موجبا لانقلاب ما عن القدام الى الخلف والاجتماع هناك
وذلك يوجب اندفاع الجسم عن الخلف الى القدام بدفع ما في الخلف ولا يتصور شي من هذين في الخلا والاول كالطبيعي
فيلزم ما مر وايضا لو وجدت الحركة القسرية في الخلا لزم استمرارها ابدا فلا يخلو اما ان يكون بقي تلك القوة فلزم
او لا يبقى بل ينعدم او يضعف وهذا باطل فان عدمها ان كان لذاتها استحال وجودها وكذا ضعفها ان كان لذاتها استحال
وجودها على تلك الشدة وان كان لسبب فاما في الجسم فلم يؤثر اولا واثر بعد ان صار مغلوبا فان كان بسبب اخر
تسلسل واما في الخارج وحده او مع ما في الجسم فاما ان يكون ذلك الخارج ملاقيا فيكون معه جسم فلا يكون في الخلا
المحض او مباينا فتساوى حالتا العائق القسر واخره فلم يدفع القاسر اولا فان كان لسبب تسلسل فقد علم ان انعدامها
وضعفها انما يكون بمدافعات العائق الذي في المسافة وذلك لا يتصور في الخلا واما السكون فقد مر وجه استحالته
طبيعيا وهكذا ما وجه كونه ان السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والساكن غير المتحرك الذي من شانه ان
يتحرك فالسكون فيه هو الذي لا يتحرك فيه ومن شانه ان يتحرك فيه واعلم ان اصحاب الخلا اختلفوا حتى ان بعضهم قال
ان له قوة جاذبة ولهذا يحبس الماء في السراقات ويصعد في الزراقات وقال آخرون ان له قوة محركة وان الجسم اذا تخلل
كثر فيه الخلا فيصعد ونحن نقول لو كان جاذبا لم يكن بعض اجزائه اولى بالجاذب من بعض ولم يكن الجذب مخصوصا
بوقت دون وقت فكان يجب احتباس في السراقة اذا خلي عنها ايضا بل كان يجب ان يحتبس الماء في نفسه فوق بل
كان يلزم ان يحس الاناء المملو ماء فوق بالاناء الخالي اذا كانا اخف من الماء واما حديث صعود الخلا فنقول ان ما

يكون الحركات للتخلخل هو الخلاء الواحد المتخلل بين اجزائه الملازم له فيلزم ان يكون الخلاء ذات مكان وبعد متميز لا
يكون هو الخلاء الواحد الملازم بل يتبدل بحركته خلاء بعد خلاء فنقول ان الاستبدال بكل خلاء بفرض في الحركات
زماني فكيف تتصل الحركات وان قالوا ان حلا واحدا معه قوة واثرا به تتحرك ويبقى ذلك الاثر بعد مفارقته قلنا
اختصاص بعض اجزاء الخلاء بتلك دون بعض مع انه متشابه الاجزاء محال ثم من العجائب ان يكون اثبات الخلاء بين اجزاء
المتخلخل بسبب الحركة جملته دون اجزائه بل لا تتحرك الجملة المركبة من الاجزاء المتباينة المتباعدة الا بحركة كل واحد
منها فليس الصعود حقيقة لا ساكن الخلاء بل الاحاطة فان كل جزء فهو محاط به فيجب ان لا تتحرك اذا اجتمعت فصارت
جسما كبيرا وتتحرك اذا تفرقت فصارت اجزاء صغارا ثم ان هذا الانفصال والتخلخل ليس من شان كل جسم بل بعض الاجسام
يتفق طبعه تباعد الاجزاء على حد وبعضها على حد اقل او اكثر وبعضها لا يقبل ذلك ومن العجيب ان يهرب بعض الاجزاء
عن بعض مع تشابه الكل وان يهرب بعض الى فوق وبعض الى تحت وبعض يمنة وبعض يسرة مع التشابه بينها والتشابه
فيما هو فيه او يكون جزء واحد من بينها قارا لا يهرب ويهرب عنه سائر الاجزاء فقد سمعت بما علمت ان لا معنى للخلاء واما انجذاب
الماء في السراقات فلامتناع الخلاء وتلازم السطوح وامتناع انتفاء سطح بلا بدل فانه لو نزل مع سد الراس لزم الخلاء و
كذا انجذاب الماء في الزراقات ولامتناع الخلاء اثار عجيبة معروفة **الفصل السابع** في تحقيق المكان ونقض حجج نفاته
واصحاب البعد واصحاب الهيولى قد علمت بطلان المذاهب المذكورة في المكان وان الحق ان المكان هو السطح الباطن للحاوي
وهو مساو للمتمكن لا يمكن ان يشتغل بمتمكنين وجايز عليه ان يتعاقب عليه المتمكنات وهذه صفات المكان
بعينها فهو المكان فاعلم الان ان هذا السطح قد يكون واحدا كالسمك في الماء والطير في الهواء وقد يكون ملتئما من
عدة سطوح كالماء في النهر الذي يحيط به الارض والهواء وقد يكون المكان كله ساكنا وقد يكون متحركا دوريا موافقا
للمتمكن في حركته كالفلك وكرة الاثير او مخالفا كالكثير من الافلاك او يكون المتمكن ساكنا كطبقة الاثير وقد يكون
بعضه متحركا وبعضه ساكنا كالهواء المطيف بالساكن واعلم انه اذا كان في داخل الماء الذي في الكوز جسم فيجب ان يكون
السطح المحوي من الكوز مع السطح المحدب من الجسم الداخل كلاهما مكانا للماء لا يحوي الكوز فقط قياسا على ما اذا احوه
سطح مقعر واخر محدب وآخران متوازيان فان المكان هو مجموع السطوح لكن بين الصورتين فرق فان في المقعر في الاولى
كفاية في الاحاطة بخلافه في الثانية وفي الثانية يأتلف سطح من عدة سطوح بخلاف الاولى ولنرجع الى رد المبطلين فنقول
في الجواب عن ادلة النفاة للمكان اما عن الاول فباختيار الشق الثاني اي ان المكان عرض ناعت لمحله ولكن لم يجوز ان
يشتق منه اسما لما هو فيه اذ لم يقع عليه التعارف وهو لا ينافي العرضية وكذا الاين فيها انتفاق لفظ لما هو فيه وهو المتمكن

فان

فان الولادة في الوالد وقد اشتق منه المولود والعلم في العالم وقد اشتق منه المعلوم فالمتمكن اسم لما فيه المكان
فيه واما هو فانه اسم له وان كان فلا يلزم ان يكون هو المتمكن اذ ليس معناه ما فيه المكان فلم يلزم ما زعموه من
انه لو كان عرضا كان عرضا حالا في المتمكن واما عن الثاني فباختيار الشق الثاني ومنع ان المكان مطابق ومساو
للمتمكن بالمعنى الذي ارادوه بل انما هو منطبق على نهايته وقولنا انه مساو له كلام مجازي اي محصور لا يسع غيره
واما عن الثالث فبانه ليس كل انتقال موجبا لان يكون للمنتقل مكان بل انما الموجب هو الانتقال الذاتي و
ليس ذلك للنقطة ولا الخط ولا السطح اذ لا يحصل الا بانتقال معروضها تبعا على ان كون النقطة عدمية باطل وتحقيقه
في موضع اخر واما عن الرابع فبانه ليس كل ما لا بد منه علة الا ترى ان العلة لا بد لها من المعلول ولوازمه فلم لا يجوز
ان يكون المكان مما لا بد منه في الحركة ولا يكون علة لها بل يتقدمها طبعا وايضا يجوز ان يكون علة مادية للحركة
ولا يضر الان كونها في المتحرك بناء على قيام الشيء بمحله كما ظن فانها متعلقة به ومتعلقة بالمتحرك المفارق والمكان القابل
منها فانه تمنع هذا كما سبق في دليل اخر واما نفس هذه وجود الحركة في المتحرك فلا يمنع من ذلك واما عن الخامس
فبانه انما يتم لو كان للناس من اوله الى اخره مكان واحد وليس ولم يرجع الى ابطال دلائل المخالفين في
ماهية المكان اما الجواب عن قول القائلين بانه الهيولى لانه يتعاقب عليه الصور والمكان يتعاقب عليه الاجسام فان
المكان ليس كل متعاقب عليه بل انما هو ما يتعاقب عليه الاجسام بالحصول فيه واما عن قول القائلين بانه الصورة
لانه اول حاوي لمحله فهو انه ليس المكان كل حاوي اول بل الذي يحوي مفارقا له والصورة ليست كذلك بل ليست
حاويه فان المحوي ينفصل عن الحاوي والهيولى لا ينفصل عن الصورة واما الحد فان اريد به الحاوي فقد علم
حاله وان اريد به طرف الشيء فلا اختلاف في انه ليس بمكان اذ لم يقل احد في المكان انه يحوي المتمكن وهو الجسم والصورة
لا تحوي الا الهيولى واما عن نقض اصحاب البعد بالطير فهو ان المكان متبدل والطير ليس ساكن ولا متحرك اما
الاول فلتبدل المكان واما الثاني فلان المتحرك ما يكون مبدا التبدل من نفسه ويكون الكمال الاول لما هو بالقوة
فيه من نفسه بحيث يكون متغيرا وان لم يتغير بما قارنه واحاط به ولا محذور في ان يكون الجسم لا متحركا ولا
ولا ساكنا فان له عدة احوال يكون فيها كذلك من ذلك ان لا يكون له مكان كالفلك الاعلى ومنها ان يكون
له مكان يتبدل عليه من تلقاء نفسه دون المتمكن ومنها ان يكون في مكان مستقر ولكن يؤخذ من حيث
هو فيه في ان او نقول انه ساكن والساكن هو الذي اذا ترك عليه مكانه لم يتبدل بنفسه مكانه وهو
الذي لا يتبدل نسبته من الامور الثابتة واما عن حديث التخلخل فهو ان الموجب لاثبات الهيولى هو التخلخل

بمعنى افراد الامور الموجودة فى الجسم بعضها عن بعض او الدلالة ببعضها على بعض والانتقال منه اليه لا يرفع
شئ منها وطريق اثبات البعد انما هو رفع الاجسام المالئة فى الوهم وهو لا يوجب شيئا لا وجود البعد
لا بعينه اما الثانى فلا دخل له هنا واما الاول فلانه لا يتم دلالته الا اذا انضم اليه ان ترك الامور المحيطة بحالها
فان المكان بعد معين مقدر وهو لا يكون الا بما يحيط به وان اراد به الفضاء الغير المقدر فلا حاجة فى اثباته
الى اعدام شئ وايضا انما يثبت البعد لو كان هذا المفروض ممكنا والا فلا ضير فى ان يلزم ثبوته على فرض محال
واما عن قولهم ان الجسم يتمكن فى المكان بجميعه فهو انه ان اراد ان المتمكن هو الجسم بجميعه لا بسطحه وان
المقتضى لكون الجسم فى مكان جسميته فهو مسلم ولكن لا يلزم منه ان يكون المكان ايضا جسما او بحكمه اذ لا يلزم
من كون وصف سببا لحكم لموصوفه او مناطا لاضافته اليه ان يكون المقتضى متصفا بذلك الوصف
والا لزم ان يكون موضوع العرض عرضا ومبادى الجسم اجساما وان اراد ان كل بعد منه محتاج الى مكان
فهو اول المسئلة فالحق ان جملة الجسم من حيث هى جملة وشئ واحد تقتضى المكان لا بان يلاقى بكليته بل كما
يقتضى الحاوى فانا نقول ان جميع هذا الماء فى الجرة ولا نعنى به انهما متلاقيان بكليتهما واما قولهم مكان الشئ
مساوله الخ فقد مر جوابه واما عن قولهم المكان لا يتحرك ولا يزول فهو انه لا يتحرك ولا يزول
بالذات لا مطلقا فانه غير مسلم ولا مشهور بل المشهور خلافه فان الجرة فى
المشهور مكان الماء وحركة السطح ليست الا بالعرض واما عن قولهم انه يقال المكان انه ممتلئ وفارغ ولا يقال
ذلك للسطح فهو انه استشهاد بعادات الجمهور وليس ذلك حجة فى الفن ولو سلم فنقول كما انه لا نقول لهم بان
السطح فارغ او ممتلئ كذلك لا نقول لهم فى البعد المجرد فان هذين اللفظين لم يجر فى العادة استعمالهما بل هم الى
الافناء بالسطح اقرب منهم الى الافناء بالبعد فان المملوء عندهم ما احاط بجميع جهاته ملاق الاجسام من كل
جهة وما ذلك الا السطح المقعر فان البعد لا يحيط بالشئ بل هو على العكس وانهم يحكمون بان الجرة والزق ونحوهما
ما هو حاوى مملوء وفارغ ولا يحكمون اصلا بان البعد الذى فى داخلها كذلك بل ربما انكروه اذا سمعوه واما
اذا سمعوا السطح الحاوى فيذعنون له بل الجرة ونحوها بمنزلة السطح المقعر الحاوى حتى لو جاز وجود السطح
المقعر بانفراده لكان بهذه الصورة البتة ثم لا يحكمون على السطح المطلق بهذا الحكم واما دليلهم السادس فمبنى
على ان يكون من الواجب ان يكون كل جسم فى مكان وان لا يكون شئ يصلح لان يكون مكانا لازما
لكل جسم الا البعد ووجوب شئ من ذلك غير معلوم بوجه فان تمسك فى ذلك باشتهاره بين العامة

فذلك اضعف متمسك لانه كما اشتهر هذا فقد اشتهر ايضا اكثر من هذا الاشتهار ان كل موجود فهو فى مكان
ومشار اليه بالاشارة الحسية مع انه لا شك فى انها مخيلة وهم ينصرفون عنها بادنى تنبيه وتنبيههم لا يلزم من
ملازمة البعد لكل جسم ان يكون هو المكان لم لا يجوز ان يكون هناك شئ اخر ملازم لكل جسم كالبعد يكون هو
المكان واما دليلهم السابع فنقول ان طلب النهاية انما يتخيل الجسم ان لو طلب ان يلاقيها بجملته واما طلب ان يلاقيها ملاقاة
محاط لمحيط فلا بعد فيه ولو سلم فلا يلزم من انتفاء هذا الطلب انتفاء الطلب فى طلب الترتب فى البعد بل عسى
يكون المطلوب هو الترتب فى الوضع الذى هو نسبة ما بين جسم وجسم واما نقض شبه اصحاب الخلاء فالجواب اما عن
حديث التخلخل والتكاثف فبانهما ليسا الا على احد وجهين لا يلزم من شئ منها الخلاء احدهما ان يكون التخلخل بتخلل
الهواء بين الاجزاء والتكاثف بخروج ذلك الهواء من البين وتلاقى الاجزاء والثانى ان تكون الهيولى قد يعرض لها مقدار
كبير وقد يعرض لها مقدار صغير من غير خلاء ولا تخلل هواء او تلاقى اجزاء واما قولهم فى اناء الرماد فهو كذب بل اناء يسع الماء
بقدر الهواء المتخلل بين اجزاء الرماد واما حديث الزق والشراب فيجوز ان يكون التفاوت الحاصل فى الحس بزيادة الزق فى
غير محسوس او يكون الشراب اذا دخل فى الزق بعضه فيخرج منه بخار او هواء او يتكاثف ما اخر الوجهين طبعا او قسرا واما
النمو فانما هو بتمدد اجزاء الغذاء اجزاء البدن بعضها من بعض وسكونه بينها ولو كان بين الاجزاء خلاء يسكنها الغذاء
لما حصل الازدياد فى الحجم كالابعض واما حديث القارورة فيندفع بالتخلخل والتكاثف فانهما كما يكونان بالطبع يكونان
بالقسر فيجوز ان يكون الهواء الذى فى القارورة يقتضى بطبعه حجما فاذا انقطع منه شئ بالقسر ازداد حجم الباقى قسرا ضرورة
امتناع الخلاء ثم اذا زال القاسر الذى هو المص وامكن ذلك الهواء ان يعود الى حجمه الطبيعى بان حصل لمكان الجزء الممصوص
شاغل يشغله عاد الهواء الى حجمه وشغل هذا الشاغل الذى هو الماء مكان الجزء الممصوص ومن الدلائل على تغير احجام
الاجسام بالقسر انا اذا نفخنا فى قارورة ثم كببناها على الماء خرج منها هواء كثير بعنق الماء وعاد ولا شبهة فى انا ما نفخنا ادخلنا
فيها شيئا من الهواء قسرا فلا يخلو اما ان يكون هذا الهواء المدخل قد دخل مكانا خاليا او تكاثف الهواء الذى كان
فيها قسرا حتى صغر حجمه وترك للمدخل مكانا يشغله ثم لما زال القسر عاد الهواء الى حجمه الاصلى فدفع المدخل قسرا فاخرجه
منها وليس الصحيح من الاحتمالين الا الاخير وهو المطلوب اذ لو كان الاول وليس الهواء مما ينزل طبعا وليس بكائن قسرا لبرد ولا
هناك شئ يدفعه فلم يخرج من القارورة ويصعد الماء فان قيل ان الخلاء بما فيه فصعد فلم لا ياتى الباقى من الهواء ولان
ان يجذب الماء المحسوس فى القارورة الممصوصة المكبوبة على الماء اولى وان كان الخلاء بطبعه يقتضى الهواء جذب
الماء فلم اذا كان فى القارورة ما نزل [illegible] وان كان قليلا فان كان ثقله [illegible] جذب الخلاء له فلان [illegible]

تكب عليه قارورة مصوصة اولى فلم يبق الا الوجه الذي ذكرناه ثم ان هذه القارورة بعد ما تبقى فيخرج منها الهواء
مص شيا من الماء وذلك لان التخلخل القوي قد حدث في الهواء الذي كان سخونته تقتضيه لازدياد حجمه لكن الهواء الداخل التخلخل
مقصر من حجم تقتضيه فضلا عن الزايد عليه ثم لما زال هذا القاسر والسخونة بعد باقية اقتضى ذلك ان يعود ذلك الهواء الى
الحجم الذي تقتضيه التخلخل فيخرج بالسعي مع الهواء المدخل شئ من ذلك الهواء لزيادة حجمه على سعة القارورة ثم لما كانت
السخونة عرضية زالت فعاد الهواء الى حجمه الاصلي فحصل في القارورة خلاء فانجذب لذلك ماء واما دليل الاخير فجوابه
ان المتحرك يدفع بحركته ما يلي قدامه وكذلك المدفوع يدفع ما يليه الى ان ينتهي الى ما سعى عن الاندفاع فيتكاثف وكذا
التخلخل في الانجذاب الى ما يتخلخل **الفصل العاشر في ابتداء القول في الزمان ومناقضة بعض المخطيين وفيه**

النسخ

لما كان الزمان كالمكان مما يلزم كل حركة لزم الكلام فيه كما في المكان فاعلم ان اختلاف الناس في شانه كاختلافهم في المكان
فمنهم من نفى وجوده اصلا ومنهم من اثبته في الوهم فقط ومنهم من اثبته في الاعيان بمعنى انه مجموع اوقات وهي الوقت عرض فرض
معه وجود عرض اخر من حيث هو كذلك كطلوع الشمس من حيث تعده حضور زيد ومنهم من قال بانه جوهر قايم بذاته ومنهم
من قال انه الحركة ومنهم من قال انه حركة الفلك لا غير ومنهم من قال ان كل دورة للفلك زمان ومنهم من قال انه نفس الفلك اما
النفاة فتمسكوا بكون الاول انه لو وجد لخلا اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان كان الثاني فكيف يكون منه شهور
وسنون وساعات وان كان الاول فاما ان يكون بجميع اقسامه موجودا او يكون بعض الاقسام موجودا وبعضها معدوما
فعلى الاول يلزم ان يكون الماضي والمستقبل مجتمعين في الوجود وعلى الثاني فلا خفاء ان الماضي والمستقبل معدومان فالموجود
انما هو الحاضر فان كان منقسما عاد الكلام اليه والا كان آنا لا زمانا على ان هذا الآن ان كان موجودا فلا يخلو اما ان يبقى
او يعدم فان بقي كان منه شئ متقدم وشئ متاخر فلم يكن آنا وان عدم فاما في آن يليه فيلزم تتالي الآنات وهو باطل عند
مثبتي الزمان واما في آن بينه وبينه زمان فلزم ان يكون في ذلك الزمان باقيا الثاني ان كل زمان نفرض فهو عند مثبتي
الزمان محدود داخل ولا خفاء في انهما لا يوجدان معا بل لا بد من ان يكون احدهما فكيف يكون الزمان الموجود واصلا بين
موجود ومعدوم الثالث انه كانت الحركة في انها حركة تفتقر الى زمان كانت كل حركة تستدعي زمانا على حدة فاذا فرضنا اجتماع
حركات فلا بد هناك من ازمنة تكون معا كالحركات فهذه المعية اما معية بالزمان او بغيره والثاني باطل لان المعية بالمكان
والشرف والطبع وغير ذلك من وجوه غيرها بالزمان لا يمتنع ان يكون بعضه قبل وبعضه بعد فتعين ان يكون المعية
بالزمان فيلزم ان يكون تلك الازمنة مجتمعة في زمان ثم هذا الزمان مع تلك الازمنة فيعود الكلام الى هذه المعية وهكذا
فيلزم وجود ازمنة لا نهاية لها فيلزم وجود حركات لا نهاية لها فوجود اجسام متحركة لا نهاية لها ومن هذه الشكوك

مع وجوبه ان يكون الزمان وجود ذهب البعض الى وجوده في الوهم فقال انه موجود نسبة التحرك الى الطرفين في المسافة اللذين هو نسبة
احدهما بالفعل ونسبة الاخر بالقوة فلا يمكن اجتماعهما في الاعيان فانما يجتمعان في الوهم فيحصل فيه نسبة اليهما فالامر الذي
ينطبع في الذهن من هذه النسبة هو الزمان الذي ينسب اليه الحركة والطور ذهب الاخرون الى انه مجموع الاوقات والوقت
الاسم من الوقت عرضا ينسب اليه عرضا اخر مثل طلوع الشمس وقدوم زيد ونحو ذلك ولكن لما كانت الاعراض النيرة كحركة
الشمس اعم واظهر من غيرها اعتبرت دونها قالوا والزمان بغير هذا الوجه لا يتصور للشكوك المذكورة واما القايلون بانه
جوهر قايم بذاته فقالوا انه واجب الوجود وذلك لانك كلما حاولت رفعه لزم وجوده وما يلزم من فرض عدمه وجوده
فهو واجب الوجود وذلك انك كلما رفعته فاما قبل شئ وبعد شئ فانه ثبت مع رفعه قبليته وبعديته فقد اثبت زمانا و
اذا كان واجب الوجود لم يكن مما يجوز زواله فلا يكون عرضا فيكون جوهرا ازليا ولما كان واجب الوجود امتنع تعلقه
بالحركة فهو تارة مع الحركة فيقدرها واخرى بدونها فيكون دهرا واما القايلون بانه الحركة فقالوا ان الحركة هي التي تشتمل
من بين ما نشاهدها على ماض ومستقبل وما يطابقها هذان الحدان دايما فيكون هو الزمان ولذلك انما يحصل علمنا
بالزمان اذا احسسنا بالحركة ولهذا يستطيل الزمان المريض والمنتظر لوضوح الحركات بالمقاسات في ذكرهما بخلاف الملتقى
عن ذلك سطر وغيره ولا يشعر بالزمان من لا يشعر بالحركة كاصحاب الكهف ومن هذه الشبهة مع ظهور فساده كون كل
حركة زمانا ذهب البعض الى انه حركة الفلك خاصة واما من زعم انه الفلك فقال لان كل جسم في زمان وكل جسم في
فلك فيكون الزمان هو الفلك فانظر الى هذا كيف استدل بقياس من موجبتين من الشكل الثاني على ان كون كل جسم
في فلك ممنوع اذ لا يشمل الفلك مع انه في الزمان واما قول من قال بانه الحركة فيقول عليه قد يكون حركة سريعة واخرى
بطيئة ولا يمكن ذلك في الزمان ويكون حركتان معا لا زمانان ويكون الحركتان مختلفتين وفي زمان غير مختلف وهنا
اشياء تنسب الى الزمان ولا يمكن ان ينسب الى الحركة نحو هوذا وبعد والان وانا والزمان يؤخذ في تعريف الحركة بعض
والبطء ويرد هذا ايضا على من جعله حركة الفلك لانها اسرع الحركات ويرد عليه انه يصدق ان الحركة الاولى الفلكية
تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم فهذه المعية تدل على امر غير الحركتين تنسبان اليه وليس ذلك ذات احديهما الا اشتراكهما
فيها في الذات فلا بد من ان يكون غير الذاتين وبهذا ظهر فساد قول من قال ان الاوقات هي اعراض معها اعراض فان الكلام
في هذه المعية كالكلام في تلك المعية فانهم لا يجعلون الاعراض من حيث هي اوقاتا انما تصير اوقاتا بالتوقيت والتوقيت
باعراض اخر ولا مشترك بين الاوقات فذلك الشئ هو الزمان وايضا لو كان العرض هو بعينه زمانا لم يكن زمانا فرق بين ابتداء
ومدة بقائه فيلزم ان يكون مدة البقاء وقتا واحدا وايضا الوقت الموقت انما هو امر زائد مركب من متقدم ومتاخر فالمتقدم

[illegible]

ودكر لانه لو اعتبر ظاهره ... الا ان يصح ما ذكره الزمان
الفلك ... الزمان فيه كل جسم و
الفلك فيه كل جسم ... الزمان هو الفلك
وهو ما ذكره في هيئة الشكل الثاني من موجبتين

والتاخر من حيث هو متقدم ومتاخر لا يختلف والاعراض يختلف من حيث الكون حركة وسكونا وبياضا وسوادا الى غير ذلك
فلا بد من ان يكون الزمان امرا اخر غيرها واما احتجاج من جعل الحركة بان منها ماضيا ومنها مستقبلا وكل ما هو كذلك
فهو زمان فيرد عليه ان كلية الكبرى ممنوعة بل كل ما يكون كذلك لذاته فهو زمان والا فالطوفان ماض والقيمة مستقبل
والحركة لا يكون ماضيه ومستقبل بذاتها ولذا يقال حركة في ماض وحركة في مستقبل وليس معنى ذلك حركة في حركة
ماضيه او مستقبل اذ لا صحة له الا ان يراد في جملة الحركات الماضيه ويرد على من قال ان كل دورة من الفلك زمان مع ما مضى
ان جزء الزمان زمان وليس جزء الدوره دوره الفصل الحادي عشر في تحقيق مبدا الزمان واثبات انه لا اول له
في جواز ان سيدي متحركان بالحركة معا وسيهيا معا وقد قطع احدهما اقل من الاخر اما للاختلاف بالسرعة والبطء واما لكثرة
عدد السكونات المتخلله وجواز ان سيدي متحركان معا فيقطعا سافتين متساويتين لكن لا سهيا معا بل احدهما بعد
الاخر فيكون على كل حال من مبداء حركة الى منتهاها امكان قطع هذه المسافه بحركة سريعة وحركة بطيئه وامكان
قطع اقل منها بالابطا من قطعها في الجملة بين المبداء والمنتهى لهذه المسافه امكان محدود بالقياس الى الحركة والسرعة
فاذا نصفنا هذه المسافة وفرضنا السرعة او البطؤ النطا الذي اعتبرناه في الكل بعينه كان الامكان من المبداء الى النصف ومن
النصف الى النهاية متساويين ويكون كل منهما نصف الامكان الذي في الكل فتحقق ان هذا الامكان منقسم فاما ان يكون
مقدارا او ذا مقدار وليس يجوز ان يكون هذا المقدار مقدار المسافة والا لكانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا المقدار
وبالعكس وليس كذلك والا لكان يكون مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار والا ان يكون هو الحركة
او السرعة والبطؤ لحصول الاتفاق في كل هذه مع الاختلاف في ذلك المقدار وبالعكس ثم لا يجوز ان يقوم هذا المقدار بنفسه
كيف وهو منقض وكل منقض فاسد فلا بد له من موضوع ولا يجوز ان يكون الموضوع ماده المتحرك والا لكان الاعظم اعظم
في المقدار وقد عرفت انه ليس كذلك والا ان يكون هيئة له قارة او الهيئة القارة فانما تقتضي مقدارا قارا بل لا بد من ان الحركة يكون
هيئة غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع وهذا هو الذي نسبه الزمان ثم ان الحركة ينقسم الى متقدم
ومتاخر باعتبار ان يكون في مسافة متقدمة او متاخره لكن لا يجتمع المتقدم من الحركة مع المتاخر منها كما يجتمع ذلك في المسافة
فالمتقدم والمتاخر من الحركة خاصيه ليست للمسافة فيكون لها باعتبار المتقدم والمتاخر من المسافة عدد كما ان لها باعتبار
مقدار المسافة مقدار وذلك العدد هو الزمان ايضا فهو عدد للحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر في المسافة لا في
الزمان ليلزم الدور كما وهم بعض الطلبة وهذا الزمان هو مقدار ما هو لذاته ذو متقدم ومتاخر لا يجتمع فيه المتقدم مع المتاخر
وهو الذي لذاته منه قبل ومنه بعد وكل شيء فانما يكون منه قبل ومنه بعد بواسطته فالقبل منه بمعنى ما طابق القبل من

هذا والبعد ما طابق البعد منه ولو كان القبل والبعد في هذا البعض لا لذاته لزم الانتهاء الى ما يكون كذلك لذاته فيكون
ذلك هو الزمان فهو المتقدم لذاته الى قبل وبعد بمعنى انه يلزمه لذاته هذه الاضافة وغيره لا يكون له هذه الاضافة
الا بالقياس اليه فالمتقدم من نحو الانسان والحركة بمعنى انه موجود مع شيء ذلك الشيء بحال يلزمها لذاتها انها اذا قيس
الى الحال ان يكون ذلك الشيء بها قبل ثم ان هذه الاشياء قد يكون اذا كانت مع عدم شيء لم يوجد ويبقى قبل ثم اذا وجد
الشيء وقارب وجوده كانت مع ثم ان بعد وانعدم ذلك الشيء كانت بعد فهي على الاحوال باقيه يدل على ذواتها العلم
والمعدم والبعد وذلك يدل على ان هذه الامور لاحقة من ذواتها ولا لوازم ذواتها ثم المتقدم ليس نسبة شيء الى عدم فقط
او الى وجود فقط اذ قد يكون النسبة الى العدم تاخرا وكذا الوجود وذلك ظاهر بل لا بد من ان يكون هو نسبة الى عدم مقرون
بامر خاص وهو بحيث اذا قرن بامر الحركات تاخر وكذا الوجود فهذا الامر الذي به صار القبل من البعد زمان او نسبة الى
زمان وعلى كل تقدير فرجع القبليه والبعديه وموضوعهما الاولى ليس الا الزمان وما يحصل ان الزمان لا يمكن ان يكون
قائما بذاته كيف وهو حادث وفاسد وكل ما يكون كذلك فهو متعلق الوجود بالمادة كان الزمان ماديا ولكن لا يتعلق
المادة الا بتوسط الحركة اذ ما لم يكن تغير لم يكن قبل اذ ليس بعد وبعد اذ ليس قبل وما لم يكن ذلك لم يكن زمان ولا يجوز
ان يكون هذا التجدد مستمرا اذ لو لم يكن كذلك بل كان شيء وقف ثم لم يكن شيء حتى حدث شيء اخر وقف فلا يخ اما ان يكون
بينهما تجدد امور فيعود ما فرضنا عدما او لا يكون فهما متلاقيان فاما ان يكون الالتقاء مستمرا فيعود ذلك وان كان
منقطعا عاد الكلام من راس فعلم انه لا بد للزمان من الحركة ثم لما كان مقدارا متصلا مساويا لاتصال الحركات والمسافات
كان له فصل متوهم يسمى الان الفصل الثاني عشر في تحقيق معنى الان لما كان الزمان مقدارا متصلا كان للان فيه وجود
متوهم على ان يكون واصلا في الامتداد المستقيم ولا يجوز ان يكون له وجود في الخارج في الامتداد المستقيم والا لزم ان يوجد
فيه بالفعل واصلات بلا نهاية بل انما يتصور ان يوجد بالفعل اذا تحقق للزمان قطع وذلك لا يجوز اذ لو قطع فاما ان
يكون من المبداء او من المنتهى فان كان الاول لزم ان لا يكون له قبل فيلزم انه لا يكون معدوما ثم وجد والا لكان عدمه
قبل وجوده فلا بد ان يكون هناك ما به العدم قبل وهو الزمان فيلزم قبل هذا الزمان زمان متصل به فيكون الان
المفروض واصلا بينهما لا فاصلا كما هو المفروض وان فرض القطع من طرف النهاية فاما ان يكون بعده امكان شيء اولا
ولا يجوز الثاني والا لزم وجوب الواجب والامكان المطلق براسه وذلك محال وعلى الاول يلزم ان يكون له بعد
فيكون زمان متصل به على قياس الفرض الاول فالان لا يمكن ان يوجد في الزمان بالفعل ولكنه موجود فيه بالقوة القريبة
من الفعل بمعنى انه دائما متهيا لان يفرض فيه الان اما بحسب فرض الفارض او بموافاة الزمان حدا مشتركا غير منقسم كما لو طلع

[illegible]

او غروب محوها فصل لعروض الزمان لا في ذاته بل في ذاته ما اضافة الى الحركات كالفصول الاضافية التي تحدث في الشتاء
بحوازاه او مماسته ثم ان هذا الان عدمه في تمام الزمان الذي هو طرفه من غير ان يكون اعدمه سبب لحق يقال انه في ان
يليه او انه لا يليه وذلك كما سبق انه ليس للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد اول ان يتحد فيه الحركة او السكون
او التكون او الفساد لانقسام الزمان الغير النهاية فان قيل ان هذا الان ان كان يعدم قليلا قليلا فيكون له امتداد
وان عدم دفعة فيكون عدمه في ان قلنا ان العدم دفعة وكذا الوجود دفعة انما يعني ان ليس هناك امتداد الى العدم
او الوجود قليلا قليلا ولا لازما لما يقابله فان ما لا يكون كذلك اعم من ان يكون عدمه في ان او يكون معدوما في جميع
زمان موجودا في طرفه وكذا جانب الوجود فانه يصدق على الوجهين انه لم يعدم قليلا قليلا فلا غلط الا انما الذي
بين المعدوم دفعة والمعدوم قليلا قليلا باطل في النقيض ولا سيما ولا يرفع نقيضه وان اراد بالمعدوم دفعة لا بعض من
ان الا وهو معدوم فيه قلنا فلا يلزم ان يكون ابتداء عدمه في ان بل يجوز ان لا يكون له ابتداء فايده اذا فرض ان
شيئا بين زمانين يكون امر في احدهما بحال وفي الاخر بحال اخر فذلك الامر في ذلك الان باي حال يكون فيقول
الامر الموجود في الزمان الاول لا يعدم الا بامر يرد عليه فذلك الامر الذي يرد عليه لا يخ اما ان لا يكون في وجوده متنفيا
لان طابق مدة بل يكون متشابه الوجود في كل ان يفرض في الزمان ويصح ان يكون هو موجود الان فح يكون ذلك الا
في ذلك الان متصفا بتلك الحال الواردة وذلك مثل المماسة اذا وردت على اللامماسة وان كان لا يتحقق له وجود الا
ويطابق مدة فيكون في الان مقابله وذلك مثل المفارقة اذا وردت على المماسة وهذا الامر قد يكون بحيث لا يمكن
ان يتشابه وجوده في شيء من الانات او يمكن ان يتشابه في الانات عند ابتداء الوقوع فالاول كالحركة فانه ليس لها
من الانات المفروضة في زمانها الا وفيه حال مغاير لما في الان الاخر والثاني كالمباينة واللامماسة فانها في جميع انات
الزمان الذي يقع فيه الحركة لها متشابهة هذا تمام الكلام في الان المحفوف بزمانين وثبوته يكون هناك ان الامر على
وجه اخر وذلك مثل ما يقال الان طرف المتحرك ويمكن نقطة تفرض بحركته وسيلانه خطا انه حاصل في ذلك الخط لا نفرض نقطة
لا على وجه النقطة الفاعلة فكذلك يشبه ان يكون في الزمان ان لا على ذلك الوجه وفي الحركة ايضا شيء مثل ذلك وذلك
لان المتنقل يفعل بانتقاله نقلة واحدة متصلة على مسافة متصلة في زمان متصل ولا شك في ان المتحرك حالة موجوده
لما دام متحركا ولا تطابق تلك الحالة لا المسافة ولا خطا منها ولا الحركة بمعنى القطع بتمامها ولا الزمان وكل ذلك بل انما
يطابق من المسافة نقطة ومن الزمان انا ومن الحركة بمعنى القطع شيئا مثل ذلك وكل هذه نهايات والمتنقل بنفسه ايضا
نهاية المتنقل من حيث انه متنقل فكما ان المتنقل يفعل بسيلانه شيئا هو متناه وهو مسافة يكون النقطة مثلا نهايتها فهل يجوز

ان

ان يكون هذا الان الذي فرضناه ايضا يفعل بسيلانه زمانا نعم ان جاز في الحركة والمسافة ذلك جاز في الان مثل ذلك
فيكون كما ان المتنقل من حيث انه متنقل لا يوجد مرتين بل يفوت بفوات انتقاله ولكن من حيث انه امر يعرض له الانتقال
موجود في تمام الحركة كذلك الان من حيث انه ان لا يمكن ان يوجد مرتين لكن الامر الذي يكون انا يكون موجودا في تمام الزمان
ويجوز ان يسيل ويح يكون هذا الان مقرونا بالحركة بمعنى القطع من غير ان يتقدم ويتاخر وكما ان الكون ذا ابن يحدث
بسيلانه الحركة كذلك هذا الان يحدث بسيلانه الزمان ويعد الزمان كما يعد النقطة الخط فانا اذا اخذنا انات في حد من
الزمان حدثت تقدمات وتاخرات معدودة كما يحدث بفرض النقط في خط خطوط وكما ان الان عاد للزمان فالمتقدم
والمتاخر ايضا عاد له لان العاد الاول انما هو الان لان العاد الحقيقي هو اول سعة للوحدة وسعة الكثرة بالعدد والكثرة
ولا شك ان الان اولى بالوحدة فيكون اولى بالتعديد فهو العاد الحقيقي وعلى هذا القياس النقطة والحركة ايضا تعد
الزمان على وجه اخر وهو انه يوجد فيه المتقدم والمتاخر بحسب المسافة فهي توجد عدد الزمان الذي هو عدد الحركة و
ذلك مثل ان الناس لوجودهم اسباب لوجود عددهم ولنفرض عشرة موجودهم وجدت عشرتهم وعشرتهم جعلتهم
معدودين لا موجودين ليلزم الدور وايضا الحركة بتقدر الزمان والزمان بتقدر الحركة اما تقدير الحركة للزمان فبانه
يدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر والدلالة على القدر كما يكون للكيل على المكيل كذلك يكون بالعكس
ومثال ما في المسافة والحركة فيقال مسيرة فرسخين ويقال مسافة رمية واما تقدير الزمان للحركة فبجهتين احدهما انه
يجعلها ذا قدر والثاني انه يدل على قدرها واعلم انه لما كان الزمان متقدرا تارة ومعدودا اخرى على ما علمت صح ان يقال
لطويل وقصير باعتبار الاول وقليل وكثير باعتبار الثاني وكذلك الحركة لما كان لها اتصال من وجه وانفصال من
اخر صحت لها خواص الامرين لكن بتوسط الغير والذي لها بلا توسط هو السريع والبطي الفصل الثالث عشر
في حل شكوك اوردت على الزمان وعروضه للحركة وبيان علامات اتصال الحركة والزمان ومعاني كون الشيء في الزمان
وبيان ان الزمان ليس بعلة لشيء وبيان معنى الدهر والسرمد وبيان معاني الفاظ يتعلق بالزمان من الان وعصر
وهو دفعة وقبل وبعيد والمتقدم والمتاخر والقديم اعلم ان مما يقال نقضا في الزمان من انه معدوم فالمقصود انه معدوم
في الان ولا يلزم منه ان يكون معدوما مطلقا وذلك صحيح اذ لا يمكن ان يوجد في الان الا جزء منه وانما فيه وجوده
في الخارج فلا يصح بوجه اذ لو صح ذلك لزم ان لا يكون بين طرفي المسافة مقدار لا مكان الحركة على حد من السرعة
والبطء وقد اثبتنا تحقق هذا المقدار فقد تحقق ثبوت الزمان في الخارج بوجه مطلق الان الوجود متفاوت شدة
وضعفا ووجود الزمان ضعيف واضعف من وجود الحركة بل هو شبيه بوجود امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان نفسه

ثم بلغ العرض على اصله
كتبه مؤلفه عفا الله عنه

اضافي بل يلزمه الاضافة كما عرفت واما نفي وجوده في الخارج راساً فكذب صريح بل كل امرين فرضنا فيهما زمان واحد
في الخارج راساً فكذب صريح ان واحد فلا زمان واما ما يقال من ان الزمان ان كان موجودا فاما في ان او زمان وا
ان وجد في يوجد فلا وجه له اذ ليس مقابل عدم الوجود الوجود في ان او زمان بل مطلق الوجود والزمان موجود
لا في ان ولا في زمان وليس لعدم وجوده معنى واما ما قيل من انه لو كان لم يوجد الزمان يكون كل حركة يستتبع زمانا على حده
اذ لا يلزم من ان يكون الزمان مقدار الحركة ان يكون عارضا لها اذ كثيرا ما يقدر الشيء بما يباينه بالموافقة والموازاة
فلم لا يجوز ان يكون الزمان عارضا لبعض الحركات المتقدمة بدون بعض ويكون مقدارا لذلك البعض على سبيل الموافقة
ولا بد من ان يكون تلك الحركة حركة مستمرة لا ابتداء لها ولا انتهاء لئلا يلزم انقطاع الزمان الذي تحققت امتناعه
فان قيل فان لم يوجد تلك الحركة لم يكن زمان فلا يكون لسائر الحركات تقدير فلا يكون فيها تقدم وتاخر قلنا
فان الجسم في ان يكون متحركا لا يحتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يكون حركات ولا يكون تلك الحركة المعروضة للزمان
فيجوز ان يكون حركات ولا زمان قلنا لا نم انه على تقدير ان لا يكون هذه الحركة التي يعرضها الزمان يتحقق يمكن ان
يتحقق حركة من الحركات المستقيمة لانها لا يكون الا الى جهة ولا جهة اذ لم يكن ذلك الجسم الذي له تلك الحركة وسيبين
ذلك من بعد ان شاء الله ولا يلزم ان يكون اذا كان ذلك محالا ان يكون استحالته بينة من غير نظر وفكر وان اعتمد على
الوهم فيقول يجوز ان يكون في الوهم حركة مستقيمة مع انتفاء تلك المستديرة ويجوز في الوهم ان يكون الزمان عارضا
لتلك الحركة فيكون زمانا محدودا اذ لا يستحيل شيء في الوهم ولكن كلامنا في الوجود الخارجي واعلم ان الحركة مما ليس
لها انفصال ولا تعدد ذاتيات الا كالا ما هو بالقوة وهو لا يقتضي تقدما ولا تعددا حتى لو فرضنا انه انحاز الاجزاء
وفرضنا فيها الانتقال من الاول الى الثالث كانت حركة بلا انفصال وقبول قسمة بل اتصالها مع اتصال المسافة فلا
يقتضي وجود تقدم وتاخر فيها وهي بذلك معنى وجود عدد لها هو الزمان فلها الاتصال باعتبار المسافة والزمان
فالاتصال والعدد وقبول القسمة لا يثبت لها الا بالعرض ولذا لا يمكننا بيان اتصالها وتعددها الا بواسطة المسافة
او الزمان واما اتصال الزمان فعليه اتصال المسافة بتوسط اتصال الحركة لا اتصال المسافة وحدها فانه دون
اتصال الحركة لا يستلزم اتصال الزمان كما اذا تحرك المتحرك فوقف ثم تحرك فوقف ثم تحرك فان المسافة متصلة
دون الزمان وفي ذلك نظر ولعل المراد انا باقتضاء اتصال الزمان انه يقتضي اتحاد الزمان والا فالاتصال هو نفس
الزمان لا يصلح ان يكون اقتضاء الغير له كما اذا قيل ان اللون سبب لون وحرارة سبب حرارة يعني بذلك انه سبب
لوجوده لا انه سبب لكونه لونا وحرارة لا يقال يلزم مما ذكرتم ان يكون الاتصال الزماني سببا لنفسه لان الحركة لا اتصال

لها الا باعتبار المسافة او الزمان على ما قررتم وعلم ان اتصال المسافة بنفسه لا يكون سببا لاتصال الزمان بل بواسطة
اتصال الحركة فلا يكون الا بواسطة اتصال الزمان لانا نقول بل اتصال المسافة من حيث انها مقرونة بالحركة المتصلة
بينها سبب لوجود الزمان المتصل ففرق بين اعتبار اتصال المسافة بنفسه واعتباره مقرونا بالحركة واعلم ان كون الشيء
في الزمان على الاصول التي سلمت انما يكون في امرين له متقدم ومتاخر اما بالذات كالحركة واما بالعرض كالمتحرك فكون
الحركة في الزمان ككون الاعراض العشرة في العشرية وكون المتحرك فيه ككون موضوع العشرة في العشرة واما كون المتقدم
والمتاخر من الزمان فهو من قبيل كون الانواع في الاجناس ككون الزوج والفرد في العدد وكون الان فيه ككون النقطة
في الخط وكون الساعات والايام والشهور والسنين في الزمان ككون الاثنين والثلاثة والعشرة في العدد واما السكون
فقد يوجد مستمرا ثابتا وقد يوجد معروضا للتقدم والتاخر بان يفرض بين حركتين فانه عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فيجوز ان يكتنفه حركتان كما فرضنا ويكون داخلا في الزمان دخولا بالعرض واما الشيء
الغير المتحرك فان كان له ما يبتدئ وينتهي كما في الحكاية كان يبتدئ من طرف وينتهي الى آخر فيدخل في الزمان مثل دخول الكا
من حيث ان لها تقدما وتاخرا يتبعها ايجاها باعتبار ما فيه الطرفان واما اذا كان التغير احدا على التغير ولكن يتبادر
بضعف فلا تقدم وتاخر فيه الا من جهة الزمان فوجوده بعد علة وجود الزمان التي هي الحركة في المسافة
في الحركة المسافة متقدرا بالزمان وسائر وجوده وغيرها من الحركات بعد بيده ولا تتبدل واما الامر الذي لا يكون
فيه متقدم ومتاخر بوجه من الوجوه فلا يصلح ان يكون في الزمان ولكن يكون معه فوجود هذا الامر مع استمرار
الزمان يقال له الدهر واستمرار وجوده الواحد في الدهر ظرفا كما يقال ان الحركة في الزمان وليس هذا الاستمرار من قبيل تعدد
الحركة بل هو وجود واحد يتحقق مع كل وقت يفرض واما نسبة الثابتات بعضها الى بعض والمعاني التي بينها فهي فوق الدهر
وهو السرمد فالسرمد استمرار وجود غير منسوب الى وقت فوقت واما ما قيل من ان الدهر مدة السكون او زمان غير معدود
بحركة فهو فاسد اذ لا مدة ولا زمان بلا فعل وبعد فيلزم ان لا يخلو من تجدد وحركة فان السكون لا يقبل تقدما وتاخرا
الا بتوسط الحركة على ما بينا واعلم ان الزمان ليس علة لشيء ولكن اذا حصل شيء وجهل سببه نسب الناس الى الزمان فاذا كان
الشيء محمودا مدحوه وان كان مذموما ذموه واكثر ما يجهل سببه فينسب اليه هو الاعدام كما يعلم ذلك بالاستقراء ولذا ترى
الناس مولعين بذم الزمان واعلم ان هذه الالفاظ تتعلق بالزمان بحسب تحقيق معانيها في ذلك الان قد يقال على الحد
المشترك بين الماضي والمستقبل وقد يقال على كل فصل مشترك ولو بين اقسام الماضي والمستقبل وقد يقال على طرف الزمان
من غير ان يفهم منه انه مشترك حتى يجوز ان النظر الى مجرد لفظه بلا اعتبار ان يكون فاصلا من غير وصل وان لم يجز ذلك في الخارج

ولم يجوز بعد النظر الصحيح وقد يقال على زمان حاضر قصير جدا قريب من الان ووجه تسميته انا ان كل زمان محفوف بالان
فان الذهن يدركهما معا فان كان ما بينهما من الزمان امرا ممتدا بعيدا يدرك ذلك التباين فعلم ان هناك انين وزمانا ما
بينهما واما اذا كان قصيرا جدا فلا يدرك ذلك باول نظره بل يحسب الانين انا واحدا ومنها لفظه ... الامر
الواقع في زمان قصير يظن بادي الراي انه ان الى زمانه ذلك من غير ان يسبق توقع ومنها توقعه وهو ان يوجد الشيء في ان
وقد يقال على ما يقال بل قليلا قليلا وقد عرفته ومنها انوذا وهو يعني انه قريب في المستقبل من الان قربا لا يشعر بما بينهما من زمان
لقصره شعورا يعتد به ومنها قبل وهو ان يكون في الماضي قريبا من الان الحاضر ولا يشعر بما بينهما من الزمان ونظيره في
المستقبل بعيد ومنها التقدم والتاخر وان احدا مطلقا فبمعنى الماضي والمستقبل وان اخذا في الماضي كان المتقدم ابعد
من الحاضر من المتاخر وبالعكس ان اخذا في المستقبل ومنها القديم وهو بمعنيين الاول ما لا يكون لزمانه ابتداء والثاني ما تطاول
بين زمانه والحاضر **المقالة الثالثة** في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم وفيها اربعة عشر فصلا **الفصل الاول** في
بيان كيفية البحث في هذه المقالة اعلم ان الطبيعيات هي الاجسام واحوال الاجسام والكمية يلحق الصنفين فالتي للاجسام
هي الاقطار والتي لاحوالها فمثل الزمان وعروضها لها اما من جهة كمية الاجسام او من جهة الزمان او بالقياس الى عدد
ما يصدر عنها او مقداره كما يقال قوة متناهية او غير متناهية وهذا بعد الوجوه التي يعرض الاجسام اما ما يعرض لكل جسم
جسم بانفراده كالتناهي واللاتناهي في العظم او الصغر او يعرض للجسم بقياسه الى اجسام اخر كالتتالي والتماس والتشافع والاتصال
واحوال الاجسام فالحركة والزمان انما يعتبر من كميتهما انهما هل لهما ابتداء وانقطاع ام لا والقوى يعرض منها انها كيف
تصدر عنها امور ذوات نهاية او غيرها **الفصل الثاني** في بيان معاني التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق
والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى اما التتالي فهو ان يكون الشيئان لا يكون بينهما غيرهما من جنسهما فاما ان
يكونا من نوع واحد كبيت وبيت وانسان وانسان او من نوعين مشتركة في امر فاذا وجد ذلك الامر امكن ان يقال لهما
متتاليان والا فلا وكذا الجبل والشجر متتاليان ان اعتبر الجسمية او الشخوص جميعا واما التماس فهو ان يكون بحيث طرفاهما
معا في الوضع فلا يكون بينهما شيء اخر ذو وضع والوضع ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة فهذه
الاشارة تقع على طرفي المتماسين معا واما التداخل فهو ان يلاقي كليته شيء في كليته الاخر فلا يبقى شيء من ذات احدهما
الا ملاقيا ذات الاخر او ملاقيا بعضه لكان ذلك البعض هو المداخل لا الكل وعلى هذا فلا يكون بين المتداخلين تماس اذ لا
بد في المتماسين من تحقق ذاتين يكون طرفاهما معا في الوضع فالمماس يفترق في ان مداخل مماسه الى ان تحرك معه في الابعاد
هذا ويلزم التداخل ان يكون مكان المتداخلين واحدا وليس ذلك نفس مفهوم التداخل ويلزمه ايضا ان يكون كل ما في

فاذا كان صفان من انسان وفرس
فان لوحظت الجسمية او القيام صفا
كانا متتالين والا لا

لا احدهما الا في الاخر ولذا لا يحصل حجم من اجتماع الف نقاط او اكثر اذ لو لاقى احد المتداخلين شيء لا يلاقي الاخر لزم ان يكون
في ذلك الشيء فضل لا يكون ملاقيا للاخر هف واعلم انه اذا كانت الملاقاة ... فالشيء عن مماسه شيء مطلقا اذا كانت
الملاقاة بالاسر فهو مماس له لزوما لا يكون الملاقاة والاشتغال بالاسر هف لا يقال كما يجوز ان يكون الشيء معلوما
بالقياس الى شيء ومجهولا بالقياس الى اخر فلم لا يجوز ان يكون شيء ... بعض الشيء ولا يكون ... الاخر ولا يلزم الانقسام فلا يجوز ان يكون
الشيء مشغولا بالملاقي باسره بالقياس الى جهة غير مشغول بالقياس الى جهة من غير ان يلزم الانقسام لانا نقول هذا النقض
لا يصح لان يكون علينا انما هو على من يقول ان الشيء اذا اتصف باحد المتقابلين امتنع اتصافه بالاخر ونحن لم ندع ذلك
ولم نقل ان الاشتغال بالاسر انما لا يجتمع مع عدم الاشتغال بالاسر لانهما متقابلان بل ما قلناه بين ... لا حاجة الى
بيان والفرق بينه وبين المغالط وكذا اليقين فان كلا منهما امر اضافي انما يعرض بالقياس الى شيء فلذلك جاز ان يكون
الشيء معلوما لشيء غير معلوم لاخر وكذا يقينا لشيء غير يقين للاخر بخلاف الاشتغال بالاسر فانه ان كان كله مشتغلا
تحقق الاشتغال بالاسر ولم يكن عدم الاشتغال بالاسر وان لم يكن كله مشتغلا امتنع صدق الاشتغال بالاسر هنا
ولكن يجب ان يعلم ان الملاقاة التي بالاسر لا يستعمل الشيء عن ملاقاة شيء فان الشاغل انما يكون شاغلا لانه يحجب
بين الوارد المماس وبين المشغول وذلك الحجب انما يكون اذا لم يكن الملاقاة بالاسر واما اذا كانت بالاسر فانما هي
المداخلة والمتداخلان متحدان وضعا ومكانا فلا منع عن الملاقاة ... واما التشافع فهو حال تال مماس من حيث هو تال
سواء اتحدا نوعا او اختلفا بالبعض واما الالتصاق فهو ان يكون المماس لازما للمماسة بحيث يتحرك من تحركه ويصعب
الفصل بينهما بان لا يكون ارتفاع احد طرفي سطحه عن الاخر اولى من ارتفاع الاخر فلا ينفصل عنه الا بتغير صورة سطحه
... او تغيير له نحو ذلك او يكون تداخل اجزاء من احدهما في اجزاء من الاخر وقد يكون الالتصاق بتوسط جسم اخر
بان يكون رطبا ينفذ في كل منهما ثم يجف ويصلب واما الاتصال فله ثلثة معان الاول ان يكون مقدار ان حد
طرفيهما واحد ... ان يكون المتصل والمتصل به متساويين وجودا كالسطحين بالزاوية او متباينين بالعرض اما بالفرض و
الاشارة الى بعض هذا وبعض ذلك حتى يحصل في الوهم شيئان فيمكن ان يقال ان احدهما متصل بالاخر فاذا زال الفرض
زال التميز والاتصال وليست هذه الاشارة التي في المتصل الواحد كالاشارة الى الجزء المنفصل فان الاشارة هنا يفعل
الانفصال والتميز وهناك تدل عليه من غير ان تفعله واما في الخارج باختصاص عرض حال بالبعض دون البعض كان
... بعض الجسم دون بعض او ... بعض دون بعض ونحو ذلك والمعنى الثاني ان يكون احد الشيئين بحيث اذا نقل
الى جهة انتقل الاخر بتبعه الى سواء اتحد طرفاهما او لا وسواء صح التصرف فيهما او لا والمعنى الثالث ان يكون الشيء بحيث

يمكن ان نفرض فيه اجزاء متصل بعضها ببعض بالمعنى الاول بحيث يكون بين كل جزئين نفرضهما حد مشترك يكون نهاية
لكل منهما واما تعريف المتصل بهذا المعنى بانه المنقسم الى اشياء تقبل القسمة لا الى نهاية فهو تعريف بالرسم اذ ليس هذا
المعنى الا لازما له ولذا ليس بين الثبوت له بل يحتاج في اثباته الى برهان واما ثالثا فيقال لاشياء يختص كل منها بمكان
لا يكون جزء لمكان عام لهما واما معا في المكان فليس كما في الزمان من اتحاد زمان بين شيئين معا ان شيئين لا يمكن
ان يكونا في مكان واحد بل بمعنى شيئين متقارنين مكانا هما بحيث يكون مكان كل واحد منهما جزء المكان العام لهما واما
الوسط والى فهو ما يقع اليه التغير من ضد او ما في معناه **الفصل الثالث** في بيان اختلاف الناس في الجسم
من جهة انقسامه وبيان حجج المبطلين اختلف الناس في امر هذه الاجسام فمنهم من قال ان كل جسم فهو بالفعل
مركب من اجزاء متناهية لا تتجزى فهذا الاتصال الذي يرى ليس في الحقيقة اتصالا انما هو تماس تلك الاجزاء ثم
اختلف هؤلاء فقال بعضهم ان تلك الاجزاء اجسام وانها لا تقبل الا القسمة الوهمية وهي مع ذلك مختلفة في الصغر
والكبر وهؤلاء ديمقراطيس وقال آخرون انها خطوط وآخرون انها ليست اجساما ولا خطوطا بل اشياء ليس لها قطر
بوجه ومنهم من قال بانها مركبة من اجزاء غير متناهية موجودة بالفعل متماسة تماسا يظهر اتصالا ومنهم من قال ان
الجسم على قسمين مركب وبسيط فالمركب ما يوجد فيه اجزاء هي اجسام غير منقسمة ولكن يقبل الانقسام والبسيط ما ليس
فيه جزء بالفعل اصلا ولكنه قابل لان ينقسم بالقطع او الفرض او ينقسم باختلاف الاعراض ولا ينتهي قبوله للقسمة بوجه
الا ان لا يكون هناك آلة يصلح للقسمة وهذا هو الحق والفرق بينه وبين قول شيعة ديمقراطيس فانا لا نقول
بوجود الاجسام في هذا الجسم بالفعل ولا بان الاجسام التي نفرض فيه لا يقبل القسمة محمد الذين قالوا بتالف
الجسم من الاجزاء الغير الاجسام لا يعرى ان كل جسم قابل للتفريق واذا تفرقت اجزاؤه قبلت التاليف بعد ذلك ثم
الاجزاء قابلة للتاليف في قبل التفريق متالفة ولعل يكون هناك تاليف يكون في بعض قويا وفي بعض ضعيفا فيمكن
لاختلاف الاجسام في قبول القسمة بسهولة وعسر اختلافا اذ لا وجه لذلك الاختلاف الا التاليف ثم ان هذا التاليف
ليس من المحال زواله فاذا فرضنا زواله بقي ما لا تاليف فيه وما لا تاليف فيه لا يقبل الانقسام فلا يكون جسما وهذا
هو بعينه دليل ديمقراطيس بزيادة مقدمة لا يحقق قالوا ولو لم يكن اجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية فكان لم
انصاف وانصاف في المسافة المتناهي ولا يمكن قطع مسافة الا بقطع نصفها ولا قطع نصفها الا بقطع نصف
نصف نصفها وهكذا فيلزم ان لا يمكن قطع مسافة متناهية الا في زمان غير متناهي ويلزم ان لا يمكن السريع جدا
ان يلحق البطي جدا اذا تقدم عليه شيئا من المسافة قالوا وايضا يلزم ان يكون الخردلة مثلا لان ينقسم حتى تساوي

متناهيه

الارض وايضا يلزم ان يكون الخردلة مساوية في اقسامها للجبل العظيم وايضا لانه النقطة اما ان يكون جوهرا او عرضا
فعلى الاول حصل الجزء فاذا توالت نقط حصل جسم او خط او سطح الجسم وعلى الثاني لا بد لها من محل جوهري
مساو لها فيلزم الجزء وايضا ان جاز للجسم ان ينقسم الى غير النهاية جاز ان يركب من اجزاء غير متناهية وان
تركب مع غيره بلا نهاية وايضا اذا طبقنا خطا على خط بحيث تحاذى النقطتان اللتان هما طرفاهما ثم فرضنا تحرك
احدهما فلا شك انه يزول به تماس النقطتين ولا يزول الا في آن فاذا زالت مماسة نقطة هذه النقطة فلا بد ان
تماس نقطة اخرى من الخط تالية لتلك النقطة فاذا اتمت الحركة لزم ان يكون ذلك الخط مؤلفا من النقاط وعليه
نقض وقالوا ايضا ان اقليدس اثبت اصغر الزوايا الحادة ولا يتصور الا بان لا يتجزى وايضا اذا تحركت كرة على سطح
مستوي املس لزم تركب السطح من النقاط اذ لا تماس الكرة الا بنقطة منه واحتجت شيعة ديمقراطيس بان الجسم
اما ان يكون في طباعه ان ينقسم كله او ليس في طباعه ذلك والثاني باطل ضرورة الاول ولا شك انه لا يلزم من
فرض وقوع ممكن محال فلنفرض ان جميع الانقسامات الممكنة في الجسم قد حصلت فلا يخلو اما ان يكون لا شيئا او يكون
نقطا او يكون اجساما لا ينقسم الا بالوهم او الفرض وكل من الاولين باطل اذ من المحال تالف الشي من اللاشي ومن
المحال تالف الجسم من النقاط لان النقطة لا تلاقي النقطة الا بالاسر فلا يمكن ان يحصل من تالفها حجم فتعين
الثالث وهو المطلوب واما الذين زعموا تركب الجسم من اجزاء غير متناهية فقالوا انه لا يمكن ان يكون
الجسم مركبا من اجسام غير متجزية لان الجسم لا يمكن ان لا يكون ذا اقسام فاذا انقسمت تلك الاجسام
حصلت للجسم اقسام لان اقسامها ابعاض اقسامه وباعتبار ذلك كان الجسم قابلا للانقسام الى غير النهاية
واذا كان كذلك لزم ان يكون الاجزاء بازاء قبوله للانقسام فلما قبل الانقسام الى غير النهاية لزم ان يكون له
اجزاء غير متناهية لان القسمة لا تقع الا على اجزاء موجودة ثم لما لزم عليهم اصحاب الجزء عدم قطع المسافة المتناهية
في زمان متناهي وعدم لحوق السريع البطي التزموا الطفرة وهو ان يكون المتحرك بحيث لا يحاذي في حركته جميع اجزاء
المسافة واستشهدوا على ذلك بان الرحى والدولاب اذا تحرك فلا شك ان الدورة العظيمة منها تقطع مسافة
اعظم من مسافة الدورة القريبة من المركز مع ان الاجزاء متواصلة فما ذلك الا لان العظيمة تطفر اكثر مما
تطفر الصغيرة واصحاب الجزء قالوا في ذلك ان السكونات المتخللة بين حركات الصغيرة اكثر مما بين حركات
الكبيرة ويلزمهم ان تتفكك دوائر محيطة بعضها ببعض **الفصل الرابع** في اثبات انه لا يجوز ان يكون الجسم
البسيط مركبا من اجزاء موجودة بالفعل متناهية او غير متناهية فنقول اولا انه لا يجوز ان يكون الجسم مركبا

فاعرفه

من اجزاء غير متناهية والا لما جاز قطع مسافة في زمان متناه واما النظام فبينه البطلان عند اهل الحس
لا يتحقق الكثرة الا اذا تحقق الواحد فالاجزاء انما تتحقق اذا كان هناك جزء وهذا الجزء لا بد ان لا يكون
قابلا للقسمة والا لم يمكن خروج الجسم الى القسمة بكليته فاضافة امثاله اليه لا يخلو اما ان يكون على سبيل التأ
او المداخلة او الانفصال فان كان بالاتصال لزم ان يكون مقادير هف والمداخلة لا تزيد حجما وان كان بالتأ
الف وان كان بالتماس لزم ان يكون الكل من المتماسين وضع مخصوص فيلزم ان يكون له حد وحجم فيكون جسما هف وايضا
اذا فرضنا ان بعضا من هذه الاحاد متناهيا تألف فلا محالة له فصل من ذلك الجسم ولا محالة له نسبة الى ذلك الجسم الذي فرض
من اجزاء غير متناهية فاذا فرض ازدياد الاجزاء على الجسم المتناهي الاجزاء بحسب تلك النسبة لزم تساوي الجسم المتناهي الاجزاء
مع غير المتناهي الاجزاء في المقدار ويلزم من ذلك تناهي اجزاء ذلك الجسم ايضا واما الذين ركبوه من اجزاء متناهية غير جسما
ولا صغيرة فنقول عليهم ان الاشياء المجتمعة لا يخلو اما ان يكون اجتماعها بان يكون بينها ابعاد او لا وعلى الثاني اما ان يكون ملاقيا
بالاسر اولا وعلى الثاني اما ان يكون ما به التلاقي واحدا مشتركا بين المتلاقيين وهو الاتصال اولا بل لكل منهما شيء يختص به
لقائه الاخر وهو المماسة فاجتماع هذه الاجزاء ايضا لا يخلو من احد هذه الوجوه فان كان بالاول لم يكن هناك جسم متصل وان
كان بالثالث لم يحصل منه حجم وان كان باحد الاخيرين لزم ان يكون الواقع منها بين جزئين منقسما لانه يكون حاجبا لجنبيه عن
التلاقي وملاقيا لاحدهما بغير ما يلاقي به الاخر فلزم الانقسام هف وايضا ان كان هناك اجزاء لا تتجزى فلنا ان نعرض
صفحة منها فيمكن ان يكون الشمس اذا اضاءت احد وجهيها اضاءت الاخر كذلك بل لا يكون لها وجهان ولا يكون الاشارة
اليها الا واحدة من غير ان يمكن ان يقال هذا وذاك ولا يكون القابل لها الا مقابلا بجميعها والا لزم الانقسام وايضا يلزم
انتفاء شكل الدائرة والمثلث القائم الزاوية وكثير من الاشكال اما الدائرة فلانها لا بد ان يكون مركبة من خطوط مستديرة محيط
بعضها ببعض ولا شبهة في ان الخط المماس للخط العظيم لا بد من ان يماس جميع اجزائه فيلزم ان يكونا متساويين مع انه لا بد
من ان يكون اجزاؤه اقل واما المثلث القائم الزاوية فلانا اذا فرضنا كلا من ضلعيها عشرة لزم ان يكون وترها عشرة وايضا
جها ويلزم منه انكار الجزء وهؤلاء قالوا ان لا دائرة ولا مثلث الا وهو في الحقيقة مضرس وايضا لو لا يمكنهم ان ينكروا
وجود الخطوط فلنفرض خطا من اربعة اجزاء مثل خط اب ثم نفرض ثلثة خطوط اخر كذلك خط جد وخط هز وخط حط
ونفرض انطباق هذه الخطوط بحيث لا يكون بينها سعة فلا ريب انه يحصل منها مربع ويلزم ان يكون قطره مساويا
لاحد اضلاعه كما يظهر من هذه الصورة ا ه ه ه ب مع ان ذلك شنيع والا لزم انقسام الجزء هف واما ما قالوه من
ان هذه الخطوط لا يكون مستقيمة بل جـ ه ه ه ز / د ه ه ه ح / ب ه ه ه ط مضرسة على هذه الهيئة فهو ظاهر البطلان لانه لا يخلو كل



من

من هذه الخطوط اما ان يكون اجزاؤه متماسة اولا فان كانت متماسة لم يتصور تضريس اذ ليس الا ان يحول جزء بل بعض جزء بين كل
جزئين وان كانت غير متماسة لزم من التضريس انقسام الجزء اذ لو دخل جزء تام بين الجزئين لم يكن تضريس ويلزم لو كان التضريس
بان يدخل بين الجزئين جزءان متواليان عرضا لا جهة على توالي الجزئين انقسام الاجزاء الاربعة وفي المستطيل ثم انهم كيف يقولون فيما
اذا الصقنا طرف خط على نقطة الاخرى ثم خط مستقيم على ... مع انه يمكن ان يكون مفروض خطا من جزئين متماسين لا فصل
بينهما فنكون فنقول يمكن ان يجعل على طرفين بحيث لا يكون بين النقطتين فصل فيلزم من ذلك خطا ونطبقه
على القطر فلا يخلو النقطة التي اليها لا يطابق نقطة اما ان يكون مطابقا للنقطة الثانية من القطر وكذا الثالثة
اولا لا يجوز الثاني والا لم يحصل اما ان يكون بحيث يسعها الفصل المشترك حتى يكتنفها نقطة اذ اليها وما سامتها فيلزم انقسامها
وان كان لا يسعها لزم ان يكون هذا الفصل بينهما اصغر من الجزء فيلزم الانقسام ومن العجب ما اضطروا اليه من امكان ان
يقع جوهر بين جزئين ثم يتحرك حتى يلتقي احدهما فقط فانه لا يخلو اما ان يكون مسامتا لما له وصوبا سامتا عن ما لما له وهو باطل
او غيره والاول محال وعلى الثاني يلزم الانقسام باختلاف مواضع الملاقاة ويلزمهم ايضا زيادة الجهات على الست مع انه
خلاف زعمهم وان كان زعمهم باطلا لانا نسامحهم على بطلانه لان الحق هو ان الجهات لا حصر لها في عدد وذلك كزعم ان الجسم
يلزمه وجود طول معين وعرض معين وعمق معين هذا واما ما قالوه من انا اذا فرضنا مربعا مركبا من عدة مربعات من جنس
المربع الذي فرضنا فيكون المربعات التي على قطر هذا المربع غير متلاقية باطرافها التي هي الخطوط لانها متماسة فهو ضلال لا
وان لم يتلاق بالخطوط فهي متلاقية بالنقاط التي هي اطراف الخطوط واطراف الاطراف اطراف وبينها انصاف المربعات
الاخرى فان المربع يقبل الانقسام وايضا من الدلائل على بطلان الجزء انا اذا نصبنا في الشمس شيئا نصبا قائما حتى يحصل بين الارض
ظل فنقول كل ذي وضعين متوازيين فبينهما سمت يمكن ان نفرض بينهما خطا مستقيما على السمت او يكون فيه فكذا بين الشمس
وطرف الشاخص فنقول اذا انتقل الظل شيئا فلا يخلو اما ان يكون سمت الشمس باقيا اولا فان كان باقيا ولا شك انهما تثلث
جزء من الشاخص مكان بينها وبين طرف المقياس خطا اخر مستقيم ينتهيان الى نقطة واحدة ويصيران بعدها خطا واحدا مستقيما
الى نقطة من الارض تامر طرف الشاخص وهذا مع استحالته يستلزم مساواة الشمس الطرف المقياس الذي هو نقطة من جزء
وان زال السمت فاما ان يكون اذا زالت الشمس جزءا زال جزءا او اكثر او اقل فعلى الاول يلزم مساواة مسافة الشمس والسمت وعلى
الثاني يلزم زيادة مسافة السمت على مسافة الشمس وكلاهما ظاهر الاستحالة وعلى الثالث يلزم انقسام الجزء وايضا اذا
وضعنا جذعا واصلا من حائط وقطعة ارض اطول من الجدار ثم جررنا طرفه الذي على الارض صح الطرف الاخر يقطع
من المسافة اكثر مما يقطعه ذلك الطرف ولا يمكن ان يقع ذلك متفككا ويفرق ايصال والا لكان فرق بين ما اذا كان خشبا او حبلا

او الماسّا وليس ايضا من الدلايل على بطلان الجزء حركة الرحى وما الزموه من التفكك لانهم اما ان يريدوا انه يحصل من الاجزاء
بعد بعد ان لم يكن فيلزم ان يزداد مساحة الرحى اذا تحركت او يريدوا انها تزايل فلا يصح اوضاع الاجزاء بعضها الى بعض ثم
ان ما يقولون من ان بطوء الحركة بكثرة السكونات المتخللة بينها يظهر بطلانه من فرس شديد العدو اذا نسبنا حركته الى حركة
الشمس فانه لا شك في انها ابطا منها وان حركاته اكثر من سكناته ولذا لا نرى السكنات مع انه يلزم ان يكون بينها سكنات
بقدر زيادة حركات الشمس عليها والزيادة الوف الف ضعف فيلزم ان يكون الحركات مغمورة فيها ولا اقل من ان يرى متحركا تارة
وساكنا اخرى وايضا لا ريب في ان الثقيل يتحرك الى الاسفل والاثقل اسرع حركة اليه فاذا فرضنا ثقيلا تحرك الى الاسفل حركة
يتخلل بينها وقوفات فكلما زدنا ثقله نقص الوقوفات فرضنا ان قد زاد حتى زالت الوقفات ثم فرضنا بعد ذلك ان قد زاد ثقلا
فلا بد من ان يتحرك اسرع مع انه ليس ثمة الا الحركة والوقوفات ثم من العجب انه يحصل ان يكون بين حركات الهابط بميله في هواء او
ماء وقفات لا مانع يمنع الميل والاعتماد عن اقتضاء الحركة والميل نفسه لا يبطل ولا يعرض له فتور وكسل وليس ايضا من الدلايل على بطلان
الجزء انا اذا فرضنا خطين متوازيين تركب كل منهما من اربعة اجزاء مثلا وفرضنا على طرف احد الخطين جزءا وعلى الطرف المقابل
لهذا الطرف من الخط الاخر جزءا اخر وفرضنا انهما تحركا كل الى جهة الاخر حركتين متساويتين سرعة وبطوءا فلا بد من ان
يتحاذيا في اثناء المسافة ثم يتفارقا فلا يخلو اما ان يتحاذيا وهما على الثاني من اجزاء الخطين او وهما على الثالث او واحد منهما
على الثاني والاخر على الثالث او وبعض كل منهما على الثاني وبعض الاخر على الثالث وعلى الاول لا يتصور التحاذي بل هو قبل
التحاذي وان الثاني يبعدهما التحاذي وعلى الثالث يلزم اختلافهما في السرعة والبطوء وعلى الرابع ينقسم الجزء وايضا لا شبهة في انه اذا
تقابل شيئان لكل منهما ان يتحرك الى جهة الاخر حتى يتلاقيا ولا يكون في الخارج مانع عن ذلك فلهما ان يتحركا حتى يتلاقيا
فاذا التقيا امكن ان يتمانعا واما قبل ذلك فلا يجوز التمانع فنقول اذا فرضنا خطا مركبا من ثلثة اجزاء وعلى كل من طرفيه
جزء وفرضنا ان تحركا كل الى جهة الاخر فلا بد من ان يتلاقيا فلا يخلو اما ان يتلاقيا وهما كلاهما على الوسط فيلزم التداخل
او وبعض من كل عليه والبعض الاخر على الطرف فيلزم الانقسام واما قولهم ان هذين الجزئين لا يجوز ان يتحركا جميعا للزوم انقسام
الجزء وانما يجوز ان يتحرك كل منهما اذا كان الاخر ساكنا فكانه اذا شعر بحركة الاخر امتنع عن الحركة او توقف بسبب وارد عليه
من الاخر او يوقفه ملاقاة الاخر فظاهر بطلانه فلا يخفى على العاقل انه اذا قصد المتحركان ان يجاوز احدهما الاخر لا يحبسه عن ذلك قصد
تحرك الاخر بل انما يمنعه شيء يلاقيه ويصادمه وليس احدهما بسبق الملاقاة اولى من الاخر فلا بد من التصادم قبل التلاقي
ومن يتبع ان يقول ان امتناع الانقسام يحبسهما عن الحركة والدفع ولو كان لاحدهما دافع دون الاخر لاندفع واطاع واما اذا
كان لكل منهما دافع فلا يطيع لا هذا ولا ذاك فليمتنع ولكن العاقل يعلم استحالة الاحتباس هنا ويجعل هذا دليلا على الانقسام

لا امتناع

لا امتناع الانقسام سببا للاحتباس بل الحابس هنا والمانع ان يكون للجسم اجزاء موجودة متناهية او غير متناهية بعين
ان لا يكون الجسم فيه جزء بالفعل وهو قبيل القسمة لا الى نهاية **الفصل الخامس** في ابطال شكوك اصحاب الجزء وما قالوه في
قولهم ان كل قابل للتفريق ففيه تاليف فان ارادوا بالتاليف ان يكون جزءان متمايزان بينهما مماسة حتى يكون التفريق
تبعيد احدهما عن الاخر وابطال المماسة بينهما فهو غير مسلم ولو سلم لم يكن في التفريق حاجة الى اثبات مقصدهم كما فعلوا وان
ارادوا بالتاليف استعداد ان يحصل فيه كثرة بعد ان يكون واحدا لا كثرة فيه فهو مسلم ولكن هذه الوحدة لا يجوز ان تزال
عن الجسم الا ببطلانه اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد الا باعدامه او تكثيره واذا لم يعدم وكثر كان هناك واحدان حالهما
ذلك الواحد فالوحدة جملة لا يرتفع عن الجسم الا ببطلانه وقولهم ان اختلاف الاجسام في قبول الانقسام سهولة وعسرا ليس
الا لاختلاف بالتاليف تمسكا بانه ليس لاختلاف في الانواع ولا الاختلاف في الفاعل ولا لكذا ولكذا فيبني على انحصار الوجوه فيما
حصروه ولزوم انه اذا لم يكن عن شيء من هذه فلا بد من ان يكون لاختلاف التاليف والكلام لجواز ان يكون لعلة لم نرها او
لم نعلمها وان يكون سهولة الانفصال وعسره عرضين يعرض احدهما لبعض الاجسام والاخر لبعض اخر كالسواد والبياض فكما لا يكون
في الاختلاف بالسواد والبياض ايضا مثل ما قالوه هنا واما حديث الانصاف فلا يرد علينا اذ لم نقل بتحقق اقسام وانصاف في
الجسم بالفعل بل انما يتحقق لحراة اجزء ولا يمكن ان ينتهي الى انصاف لا نهاية لها وغاية ما يقولون هنا ان يقولوا انا نشير
الى بعض من الجسم هنا وبعض هناك وذلك لا يتصور الا وهذا متميز وكلا يدرون ان هذا وذاك انما صار هذا وذاك بالاشارة
فلا يستلزم ان يكون هذا متميزا وذاك متميزا بنفسه قبل الاشارة ثم ان المسافة انما يقطع في زمان متناهي الاطراف قابل الانصاف لا
لا نهاية لها فيكون مطابقا للمسافة واما حديث تغشية الخردلة وجه الارض فهو مجمل استبعاد امر بين الاستحالة والا
بينهما بل على تقدير تساوي اجزائهما يحتمله ايضا اذ ليس احد يعرف قدر الجزء الذي لا يتجزى فعسى يكون في الخردلة من الاجزاء التي
لا تتجزى ما يغشى اديم الارض على انا لا نقول ان كل ما يمكن من اقسام الجسم قد يخرج الى الفعل واما حديث مساواة اقسام
لا اقسام الجبل فيقول نعم هي متساوية في العدد بمعنى انا كلما نصفنا الجبل امكننا ان ننصف الخردلة وهكذا الى غير النهاية
ففي كل مرتبة يكون ما فرضناه من اقسام الخردلة مساويا لما فرضناه من اقسام الجبل عددا ولكن كل فرد منها اعظم
من افراد اقسام الخردلة مقدارا ولا فساد فيه بل قد يكون عددان يذهبان الى لا نهاية ويكون احدهما اكثر من الاخر كتضعيف
العشرة والمائة واما قولهم في النقطة انها اما جوهر او عرض وعلى كل يلزم الجزء فان ارادوا بالعرض ما يكون ساريا في الموضوع
مساويا له منعنا الحصر فان كثيرا من الامور ليست شيئا من القسمين كالحركة والكون والاضافات كلها وان ارادوا به ما يقيم
كل احدهما الا يوجد الا في موضوع سواء كان ساريا او لا فالنقطة عرض لا انها نهاية ولا يلزم ان يساويها موضوعها اذ ليست

وذاك مزدوم

فيه واما تشبيه التركيب بالتقسيم في انه مع جوازه لا ينتهي الى غاية فلا وجه له فان التقسيم يحدث الاجزاء والتركيب انما يكون
بين اجزاء حاصله موجوده قبله وانما لا يتناهى لو كان وجدت اجزاء لا تتناهى واما حديث المماسة وهو المأخذ بين
بطلانه بما مضى في الزمان فان اللامماسة لا يحصل في ان كما حققته واما حديث الزاوية فانما قام البرهان على انها اصغر
زاوية حصلت من خطين مستقيمين لا انها اصغر من كل شيء بل هذه الزاوية تقبل القسمة بالقسي الى لا نهاية واما حديث
الكرة والسطح فلا ندري اولا انه هل يوجد مثل هذه الكرة على مثل هذا السطح وهل يتحرك او ليس ذلك الا بالوهم من قبيل
الاوهام الهندسية وبعد ان تحققنا ذلك فنقول انها حين السكون ملاق نقطة منه نقطة من السطح ولا يلزم ان يكون اذا
تحركت لاقت نقطة اخرى منها نقطة اخرى تالية لتلك النقطة بل اذا تحركت فانما تماس خطا مستقيما ولا مماس لنقطة
منها نقطة من السطح الا بتوهم الآن في اثناء تلك الحركة وتوهم نقطة بين ذلك الخط واما لزوم ان يكون حين الانتقال
مماسة نقطة فكلا اذ علمت انه لا مبدأ للحركة ولا السكون ولا المسافة ولا الزمان للحركة واما ديمقراطيس فقد غلط في مقدمته
هي ان الجسم ينقسم بكليته فاذا اذيب انه ينقسم بحيث يحصل كل انقسام ممكن ونقيضه ليس ان ينتهي الجسم في انقسامه الى ما لا
ينقسم بل نقيضه ان لا يحصل انقساماته كلها بالفعل وهو حق عندنا ولا يلزم من امكان كل انفصال عرضا امكان تحقق كل
الانفصالات الممكنة لانه يحتاج اولا الى ان يكون في الوجود متناهيات لا نهاية لها واما الذين ركبوا الجسم من اجزاء متناهية
فقد عرفت فساده

الفصل السادس في بيان انه ليس لشيء من المسافة والزمان والحركة اول وبيان ان الجزء الذي لا يتجزى
ان ثبت فهل يجوز ان يتحرك بالذات اذا ثبت ان المسافة قابلة للقسمة الى غير النهاية فالحركة ايضا تقبل القسمة كذلك اذ لو فرضت
حركة غير متجزية لم تقطع مسافتها اما ان يكون غير متجزية وقد ظهر بطلانه او متجزية فلا بد من ان يكون الحركة من مبدأها
الى نصفها مثلا اقل من الحركة الى منتهاها ولا اقل مما لا يتجزى على ان ما يكون جزء لتلك الحركة فلا يكون لا يتجزى واذا كانت الحركة
كذلك فكذلك الزمان بل انما ينقسم الحركة كما عرفت بانقسام الزمان والمسافة الانقسام الانفصالي مرسومين بحركة دون
الزمان والمسافة وذلك بازاء المتحرك في الحركة الغير الكائنية واما في الكائنية فلان المتحرك ان كانت له اجزاء بالفعل فاما
مجتمعة بالاتصال او بالتماس فان كان الاول لم يكن لها بانفسها مكان حتى يمكن ان ينسب اليها حركة فيه وان كان الثاني
كان لها مكان الا ان شيئا منها لا ينتقل من مكانه بل انما يتبدل عليه سطح واحد من مكانه فلا يمكن ايضا ان ينسب اليه الحركة وان
لم يكن له اجزاء الا بالقوة فعدم الحركة عنها اولى واذا لم يمكن نسبة الحركة اليها فكيف ينقسم بحسبها واما المتحرك الغير الكائني فان كان
له اجزاء بالفعل فلا شبهة في ان التغير كما عرض للكل عرض للاجزاء وان تغير الجزء جزء لتغير الكل لان المجموع من تغيرات
الاجزاء لا يحصل له الا الكل ولا ريب في ان تغير كل جزء جزء المجموع وان لم يكن له الا اجزاء بالقوة فكذا التغير يكون له الاجزاء بالقوة

بحسب الاجزاء التي للمتحرك بحسب اذ انفصلت كان بازاء كل جزء تغير واذا ثبت ان ليس من الحركة ما لا يكون له جزء ثبت ان
ليس للحركة اول اذ لو كان لكان له مسافة فيكون الحركة في المتقدم منها اولا في تمامها بل اذا قيل للحركة اول فانما يكون
على احد هذه الوجوه الاول طرفها كما يكون للزمان طرف وللمسافة طرف فلا يكون ذلك من الحركة بل خارجا عنها و
الثاني ان يعرض لها تقسيم ويفرض فيكون القسم المتقدم منها اول بالنسبة الى الاقسام الاخرى واولية هذا اولية وضعية
عرضية لا حقيقية والثالث انه قال بعضهم ان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى لا نهاية لكنه لا يقبل القسمة كذلك حافظا
لصورته وهيأته سوى نقص الكم بل ينتهي الماء مثلا في انقسامه الى ان لا يكون ماء وكذا الهواء وكذا المتحرك وكذا المسافة
من حيث هي مسافة فان كان هذا حقا فيجوز ان يتوهم في الحركة ان سبيل الحركة مدة قصيرة لا يكون حركة تقبلها
وان كانت قابلة للقسمة الى غير الحركة والكلام في صحة ذلك يتبع الكلام في ذلك المذهب لكنا نعلم ان هذه الحركة التي توهمت
لا يصلح لان يكون اول حركة مستمرة فانها لا يكون الا مطابقة للمسافة فاذا فرضت في اول المسافة لزم ان يكون خطا
لما فرض اول المسافة ولا بد ان يكون لها مبدأ ومنتهى وان الحركة الى بعضها اقل من الحركة الى نهايتها وبالجملة فالمسافة
وان كانت قد تقف قسمتها بانتهاء القطع والترقيق الى حد لا يمكن بعده لكن لا تقف قسمتها بتعيين الحدود فكل جزء من
المسافة يعرض سبيل التحدد بحدود الى غير نهاية فتقبل الحركة ايضا هذه القسمة الى غير نهاية فلا يكون للحركة جزء هو اصغر
اجزاء الحركة فان كان للحركة اول بهذا المعنى فلا يكون الا طرفا لها الا ان يكون هناك حركات متتالية يتصل ويكون
متقدمها بهذه الصفة فانه حينئذ يمكن ان يتوهم فيه ذلك واما في الحركة المتصلة الواحدة فكلا لما عرفت وكما لا اول
للحركة لا اول للسكون والتوقف وكذلك الامور العارضة في الحركة من المفارقة والملاقاة والمجاورة والانكسار والذي من
المفارقة واما اللاملاقاة واللامماسة ونحوها فلا اول لها بمعنى السلب المطلق اذ ليس شيء منها في الزمان هذا واعلم انه قد وقع
المسألة من انه ان كان الجزء الذي لا يتجزى موجودا فهل يجوز ان يتحرك بذاته اولا فالموجود في كتب الناس الاستدلال
بان كل متحرك فانما يتحرك اولا مثل نفسه ثم مثل نفسه وهكذا الى ان يقطع المسافة فلو جاز ان يتحرك الجزء تركب المسافة من اجزاء
لا تتجزى وان يكون الجزء مساويا [illegible] ثم دل على عدم جواز حركة الجزء لا بالذات ولا بالعرض فان حكم الملاقاة
حكم الانتقال مع انهم قد فرقوا بين الامرين اذ لا بد من حركة الجزء بالعرض بتوسط حركة الذي هو فيه وانت قد عرفت انه
لا اول للحركة ولا للمسافة فلا يمكن ان يقال انه اول ما ينتقل يماس مثله بل كل ان يفرض في زمان انتقاله فانه قد يماس
فيه مثله وقطع قبله خطا ولا يمكن ان يتتالى الانات حتى يلزم تتالي النقط فيلزم تركب المسافة منها بل الدليل الصحيح ان
يقال انه ان تحرك بذاته لزم ان يكون له بذاته وضع مخصوص منفصل عن وضع المحيط فيقول لا يخلو اما ان يكون بحيث لا [illegible]

يقطع

نقطة اخرى لم يتميز بها الفناء فيلزم ان يكون منقسما ويتميز بها فاذا طبقنا عليها نقطة اخرى كان تلك النقطة
ايضا وضع معين منفصل فيكون الخط منتهيا لا بها بل دونها والكلام في النقطة التي يليها ايضا كذلك الى ان ينتهي
الخط فانه يلزم انتهاؤه قبل كل نقطة من تلك النقط وذلك محال فظهر انه لا يمكن ان يكون للجزء لا يتجزى وضع
مخصوص متصل منفصل فلا يصلح محلا لشيء من الغرائب التابعة اما المكانية فظ واما الضوء فلانه زيادة على امر
ثابت ولا ثبوت له في نفسه واما الاستحالة فلانها في الطرف الاقرب من المحل اقدم منها في الطرف الآخر وان كان
بعض الاستحالات لقصر زمانها نتوهمها وقعت دفعة واما الاضاءة فليست استحالة بل هي ظهور يطرى على السطوح وكذا انتفاؤه في
الهواء ليس بامر عرض في الهواء انما هو امر في المرئي وهو حين يقع عليه الضوء فيصلح لان يرى ولذا يرى القاعد في كهف
مظلم ما يكون خارج الغار اذا وقع عليه الضوء **الفصل السابع** في ابتداء الكلام في اللانهاية وبيان معانيها وما هو المحوز
عندنا منها وبيان منشأ وهم الذين اوجبوا اللانهاية ويجب اولا ان نتكلم في معنى اللاتناهي وبيان المعنى الذي فيه الكلام
فنقول ما لا نهاية له اطلاق حقيقي وآخر مجازي اما الحقيقي فعلى وجهين الاول السلب المطلق وذلك فيما لا كم له كما يقال
للنقطة وذلك مثل ما يقال للصوت انه لا يرى باعتبار انه ليس فيه ما به الشيء يرى وهو اللون والثاني السلب لا على
الاطلاق بل اما عما من شانه بحسب نوعه ان يكون متناهيا وان لم يكن من شانه بخصوصيته ذلك وذلك مثل الخط
الغير المتناهي فانه لا يمكن ان يصير ذلك الخط بعينه متناهيا ولكن من شان نوع الخط ذلك وهذا المعنى هو الذي نبحث
فيه واما عن شيء من شانه بنفسه ان يكون له نهاية لكن لا بالفعل بل بالقوة وذلك نحو محيط الدائرة فانه يمكن ان
يفرض فيها نقطة يكون نهاية واما الاطلاق المجازي فيقال على ما لا يمكن ان يحد بالحركة كما بين السماء والارض او على
ما يعسر ذلك فيه وفي الحقيقة لكل منهما نهاية لكن نزلت منزلة العدم فليبحث هنا عن انه هل الاجسام بمقدارها
او عددها بحيث اي شيء اخذت منها كان وراءه آخر فقد اوجب ذلك قوم من اجل امور منها ان الاعداد يذهب الى
غير النهاية في الازدياد والتضاعف وكذلك المقادير في الانقسام فقد وجد معنى لا تناهي فيهما ومنها ما يتوهم في الزمان
من ان امتداده لا الى غير النهاية على ما عرفت ومنها ما يتوهم في الكون والفساد من انه لا ينتهي الحد مع ان يكون المادة
غير متناهية فمنهم من يجعل تلك المادة جسما بسيطا من نار او ماء او هواء ومنهم من يجعلها الخليط ومنهم من يجعلها
اجساما غير متناهية يجتمع منها جسم واحد هو الخليط ومنهم من يجعلها اجساما غير متناهية منفصلة مبثوثة في الخلاء
اما غير متناهية الصور النوعية او الاشكال ومتشابهتها كل ذلك زعما منهم انه لا بد للكون الغير المتناهي من مادة غير متناهية
ومنهم من يجعل المبدأ طبيعة غير متناهية ومنها توهم ان كل متناه ينتهي الى شيء كما في الاشياء المحسوسة وذلك يستلزم عدم الانتهاء

ومنها

ومنها اقتضاء الوهم فان الوهم لا يقف في الازدياد والتضعيف الى حد **الفصل الثامن** في بيان امتناع لا تناهي الاجسام
مقدارا وعددا وازدياد ما بالنمو والتخلخل وامتناع حركة المقدار الغير المتناهي وفساد قول من جعل اللانهاية اسطقسا
فنقول من الدلائل على انه لا يمكن ان يكون مقدار في امتداده غير متناه ولا اعداد مترتبة ترتبا طبيعيا او وضعيا انه لا يخلو اما ان
يكون غير متناه من جميع الجهات او من جهة دون جهة فعلى الثاني له حد من الجهة الاخرى في نفسه وعلى الاول يمكننا ان نأخذ
منه ثم نفرز من الغير المتناهي قطعة متناهية مبدؤها ذلك الحد ونتوهم خطا آخر مثل خط حج من خط ب الغير المتناهي
من جهة ب ثم انه لا يخلو ان يطبق خط حب على خط اب اما ان يساويه او ينقص عنه والاول محال لانه يساوي الكل والجزء وعلى الثاني
يكون حب ناقصا في جهة ب عن اب بقدر متناه هو اح فيلزم تناهيه من تلك الجهة واب انما زاد عليه بذلك القدر
المتناهي فيكون ايضا متناهيا هف وايضا اذا فرضنا خطين متقاطعين ذاهبين الى غير النهاية فلنفرض من كل نقطة
متقابلتين فوصلنا بينهما خطا يكون وترا لزاوية التقاطع ولا ريب ان الخطين كلما ذهبا ازداد البعد بينهما فكل بعد يفرض
يوجد مقدار في الفوقاني مع زيادة والابعاد كلها قد فرض وجودها بالفعل فالزيادات كلها يكون موجودة بالفعل فلا
بد من ان يكون في الابعاد بعد مشتمل على جميع تلك الزيادات الغير المتناهية مع انه محصور بين الخطين قالوا وايضا اجزاء الغير
المتناهي يلزم ان يكون كل منها متحركا الى كل موضع وساكنا في كل موضع فان كل موضع فهو له طبيعي فيطلب كلها ولا يهرب
عن شيء منها ويرد عليه انه لا يلزم من كون كل موضع طبيعيا له ان يتحرك الى كل منها بل انما يلزم ان يسكن في كل موضع اتفق
وقوعه فيه كما نرى في الاشياء التي على الارض وعلى الهواء ولو لا ذلك لم يكن سكون ولا حركة بالطبع لان كل شيء فلا شبهة في
ان المكان الطبيعي لم يفضل على كل جزء من اجزائه ثم يبحث ان يقال انه لا يجوز لشيء من تلك الاجزاء ان يتحرك بالطبع لان
الجسم ان كان غير متناه من جميع الجهات فلا مكان خاليا من الاجزاء لتقصد اليه وان كان غير متناه من جهة دون
جهة فنقول لا يقصد الجزء مكانا الا مكانا يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا اذ لا مكان له لا محاذيا ولا غير محاذ لان
كون المكان بعدا باطل ولا سطح محيط بالمتناهي ويحيط به وليس الحركة الطبيعية ميل الجزء الى الكل دون المكان الطبيعي
حتى يمكن ان يقال هنا انه كما يثبت ذلك انشاء انه يتشكل هذا ونقول ايضا ان الجرم الغير المتناهي لا يجوز ان يتحرك
اما التي بالاستدارة فلانه لا يخلو اما ان يكون غير متناه من جميع الجهات فلا يكون ثمت مكان ينتقل اليه او من جهة
دون جهة فلا يخلو اذا تحرك في جهة التناهي اما ان يخلو من المكان الذي في جهة عدم التناهي اولا فان خلا لزم التناهي وان
لم ينتقل ولم يكن متحركا وايضا ان تحرك فاما طبعا او قسرا والحركة الطبيعية انما يكون الى اين طبيعي وكل اين كما قلنا صدر كل
ذو جهة فهو محدود فكيف ينتقل اليه الا لاجله واما القسري فلانه خلاف الطبيعي فاذا لا طبع فلا قسر ثم نقول انه لا يجوز ان

يكون جسم متناهيا من جهة غير متناهي من جهة لانه ان كان بسيطا فلا يخ حده الذي له في جهة التناهي اما عن طبعه او
عن امر خارج عنه والاول باطل لان الطبيعة البسيطة لا يكون تأثيرها الا متشابها فلا يكون بان يحد جانب منه
دون جانب وعلى الثاني يلزم ان يكون طبيعته يقتضي ان يكون غير متناهي فالقاسر انما كان قسره بقطع فلم يكن التحديد
الى عصاه او خلا بل الى شي اخر من جنسه فلم يفد هذا التحديد مكانا يمكن ان تحرك اليه وان كان يحد به من دون قطع
بل بالتكاثف فيكون هذا الجسم يمكن ان يصير متناهيا تارة وغير متناهي اخرى وتبين بطلان ذلك انشاء الله وان
كان مركبا فان فرضنا ان كلا من اجزائه تحرك الى الجهة التناهي فلا يخ اما ان ينتقل الكل من الجهة الاخرى او لا فعلى
الاول يلزم التناهي والثاني خلاف الفرض واما الحركة التي ليست باستبدال الامكنة بل بالاستدارة فلا يخ اما ان يكون
يمكن ان تتم الدورة او لا فعلى الاول يلزم ان لا يلزم من فرض وقوعه محال وقد بينا في باب الخلا انه يلزم منه المحال وعلى
الثاني يلزم ان يكون حركة جزء منه يفرض قوسا حايرا او قوسا اخر محالا لا معا ان المتحرك والمسافة والقوس والاحوال
كلها متشابهة وذلك محال وقيل لو تحرك بالاستدارة لكان له شكل مستدير ولا بد من ان يكون نصف قطر غير متناهي
فيضاعف غير المتناهي ثم اذا اخرجنا من المركز نصفي قطر كان البعد بينهما غير متناهي ولزم بالحركة الدورية ان يقطع ذلك البعد
في زمان متناهي وذكر محال ويرد عليه انه ان تبرهن ان كل مستدير لا بد من ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهن ان تضاعف غير
المتناهي ممتنع فان بينوا ذلك بانه لا يمكن الزيادة على غير المتناهي كان ذلك كافيا في اثبات المطلوب من غير توسيط حديث
الدائرة والضعف والضعف ثم الضعف ليس لا محدودة وكذا الضعف وليس من الواجب ان يكون ذلك البعد غير متناهي كيف
وهو بين حاصرين ولا يلزم من ذهاب البعد الى غير النهاية ان يكون هناك بعد غير متناهي بل كان البعد ذاهبا الى غير نهاية
وكل عدد يفرض فهو متناه كذلك هذا البعد ولو وجب ذلك لتمام الخلف عن قرب من غير احتياج الى ما قالوه لانه
محصور بين حاصرين بل انا نريد اثبات وجود بعد غير متناهي العدد فليثبت بما ذكرنا هذا واما بيان انه لا يجوز ان يوجد
اجسام غير متناهية العدد متناهية المقادير فلانها لا يخ اما ان يكون متماسة او متباينة متشوشة فان كانت متماسة لزم من
عدم تناهيها انما لزم من عدم تناهي المقدار بعينه وان كانت متباينة فان توهمنا انها تماست فلا ريب في ان حجم المجموع
اصغر من حجم ما هو عليه فيكون اصغر من جهة حجمه حين كان متشوشا فيكون متناهيا وذلك الحجم انما زيد على هذا الحجم بقدر
ما قطع بالحركة الى التماس فيكون متناهيا ايضا واذا كان الحجم متناهيا كان العدد الموجود فيه ايضا متناهيا لامتناع وجود
عدد غير متناهي في شي محدود واذ قد علمت تناهي الابعاد والجهات علمت انه لا يمكن ان يوجد حركة مستقيمة غير متناهية
في الزمان ثم كيف يتحرك الى سفل مثلا وهو غير محدود او الى علو وهو غير محدود واذا كانت احدى الجهتين محدودة وكانت الاخرى

كذلك

كذلك لانهما متقابلان انما يوجدان كل بالقياس الى الاخرى ومن العجب قول من جعل بعض الاجسام طبيعة ما لا يتناهى
من حيث هي لا من حيث هو شي يعرض له انه لا يتناهى ثم تقول لا يخ هذا الامر اما ان يقبل القسمة او لا وعلى الثاني لا يكون غير
متناهي الا بمعنى السلب المطلق كما في النقطة وعلى الاول فيمكننا ان نفرز منه شيئا محدودا وحينئذ يكون الجزء مساويا للكل
في الطبع فيلزم ان يكون المحدود الذي افرزناه غير متناهي وهو محال هذا وقد ظن بعض المتقدمين انه يجوز لا تناهي
الجسم في النمو بمعنى انه كما انه يصل الانقسام من غير ان يقف حد لا يمكن ان ينقسم كذلك يقبل الزيادة من غير ان يقف
حد لا يمكن الزيادة عليه فنقول هذا يتصور على وجهين الاول ان توهم قسمة جسم الى الاجزاء وكلما قسم قسمة اضيف الى
جسم او جزء اخر فكما لا تنتهي القسمة الى حد كذلك الازدياد لكن يكون كل ازدياد لاحق اصغر من سابقه وكلما امعن في
الازدياد لم يبلغ عظم ذلك عظم الجسم المقسم فضلا عن فوق ذلك والوجه الاخر ان توهم الازدياد بحيث لا يقف في العظم
حد فلا يمكن اذ لا بد له من وجود مادة غير متناهية بالفعل وذلك محال بخلاف القسمة لعدم احتياجها الى ذلك فالقياس
عليها ممتنع فان قيل متى يكون الازدياد بالتخلخل فنقول لا بد له من حد وكلاهما غير متناهي **الفصل الرابع** في بيان
معاني لا يتناهى وما الكل معنى بحسب الوجود بالفعل وبالقوة وابانه اي امتناع ان يكون طبيعة لا يتناهى محيطة بالاشياء
ودفع حجج من توهم خلافه اللاتناهي فاعلم ان ما لا نهاية له قد يراد به ما يعرض له انه لا يتناهى وقد يراد به طبيعة الغير المتناهي كما
ان العشرة مثلا قد يعنى بها معروضها وقد يعنى طبيعته هذا العدد ثم الاول من المعنيين قد يعنى به ان يكون الشي بحيث كلما
اخذ منه شي كان بعد ذلك منه شي اخر موجود وقد يعنى به انه لم يصل الى حد يقف عليه فهو بعد غير متناهي اي
غير واصل الى نهاية يقف عليها فنقول ما يعرض اللانهاية بالمعنى الاول فلا وجود له جملة لا بالفعل ولا بالقوة اذ لا
يمكن ان يوجد جملته بل انما بالقوة كل واحد واحد واما الثاني فهو يكون موجودا بالفعل كما في الانقسام فانه لا ينتهي
الى حد يقف عليه اي لا يكون له قوة الانقسام بعد فقد علم ان هذا الذي بالفعل يصدق انه لا ينفك عن القوة واما
طبيعة اللانهاية فهل هي كذلك فبالمعنى الاول لا وجود له بالفعل ولا بالقوة لانها ان وجدت فلا يخ اما ان تكون في ضمن
المعروض وقد ظهر فساده او منفصلة على ما يراه قوم وقد تبين بطلانه ايضا وبالمعنى الثاني موجود بالفعل في ذلك الشي
فان ذلك الشي دائما يصدق عليه انه لم ينته الى حد فقد عرفت ان اللانهاية كيف يوجد بالفعل وكيف يوجد بالقوة
وكيف لا يوجد لا بالفعل ولا بالقوة وان اللانهاية التي لها وجود فانما توجد قائمة بموجود ما بالقوة فهي متعلقة بطبيعة
المادة دون الصورة فعلم منه انه لا يصلح لان يكون كلا محيطا بالاشياء فان الكل اما صورة او ذو صورة والطبيعة المادية
ليست الا محاطة بالصورة وايضا اللانهاية امر عدمي لا يقال ان الانقسام الغير المتناهي يلحق الكمية وهي صورة لانا نقول ان الانقسام

لم يبعد ان الاول الافتراق والانفصال ولا بد فيه من حركة والثاني كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهذا المعنى
ليس الا مع اعتبار ما والكم انما يلحقه الانقسام لذاته بهذا المعنى الاعتباري واما المعنى الاول فانما يلحق المادة بالذات والكم
انما يلحقه بتوسط استعداد المادة وكيف يقبل الكم لذاته والقابل يجب ان يبقى مع المقبول والكم لا يبقى مع الانقسام لان الانقسام
يفني المقدار ويحدث مقدارين آخرين ويفني المتصل ويحدث متصلين آخرين ولا ينافي ذلك ان المادة لها قبل القسمة نحو
الصورة الكمية فان هذه الصورة انما فعلها ان تهيئ المادة للانقسام ولا يلزم من فعل شيء في شيء ان يفعله في نفسه
فلا يلزم ان يكون الكم ايضا متهيئا للانقسام ولا يلزم ان يبقى مع انقسام المادة كما ان الحركة تهيئ الجسم للسكون الطبيعي
ولا يجتمع معه وذلك لانها ليست علة الا التهيئة فلا تقارن الآثار ما الا ما للتهيئة واما القسمة فمن شيء آخر فقد تحقق
لك نحو وجود ما لا يتناهى فاعلم ان العدد تعرض هذا النحو من اللانهاية من جهة التضعيف وتجدده من الواحد والمقدار
يعرض ذلك من جهة القسمة والنقصان وتجدده من جهة التضعيف لا لان تضعيف المقدار تضعيف في العدد والحركة
يعرضها الانقسام الغير المتناهي بذلك المعنى بسبب الزمان الذي هو مقدارها واما الزمان فيعرض له استعداد القسمة
الوهمية الغير المتناهية لذاته من حيث هو مقدار واما خروج القسمة الى الفعل فانما يعرض بتوسط الحركة وهذا شأن
المقادير انما تقبل بذاتها القسمة الوهمية واما الخروج الى الفعل فمن خارج فالحركة انما تفيد الزمان وجودا وانقساما
فعليا ويلزم وجوده الانقسام الوهمي الغير المتناهي كما ان العاد اذا حصل بالتعديد ثلاثة عشر فانما افاد العشرة وجودا
ثم لزم وجودها الزوجية ثم ان الحركة كما ان انقسامها غير متناه فكذلك تناهيها ولا شك ان اللاتناهي لا يلحقها لكيفية
في ذاتها بل لابد من كيفية خارجة عنها ولا يمكن ان يكون المسافة لتناهيها فلابد من ان يكون بتوسط الزمان فيكون ترتب
العلية هكذا المحرك علة لوجود الحركة وهي لوجود الزمان وهو علة لتناهي الحركة ولا تناهيها ثم المحرك علة لتناهي
الحركة ويتبع ذلك ازديادات اخذها الذي هو الزمان ولكن الزمان بذاته من حيث هو مستعد للاستعداد الى نهاية
من غير ان يجعله غيره كذلك بل المحرك انما اثره ان يجعل ذلك له بالفعل فاستعداد اللانهاية له بنفسه وفعليتها
بتوسط الحركة والحركة استعداد لانهايتها بتوسط الزمان فلا دور وبالجملة فالحركة يجعل عارضها غير متناه
ويجعل نفسها غير متناهي المقدار وكلاهما واحد لكن قد ينسب اللانهاية الى نفسها نسبة مجازية عرفية اذا عرفت
انتفاء اللاتناهي وانتفاء وجوده فنقول اما ما قاله مثبتوه من امر القسمة والكون والفساد والزمان والعدد فلا
يوجب الا ثبوت اللاتناهي بهذا المعنى الذي نثبته نحن ولا نتنازع فيه واما ما قالوه من ان كل متناه فهو
متناه الى شيء فهو وهم بل هو اذا ذلك من الاشتباه بين المتناهي والتلاقي والمتناهي انما هو الذي يكون له نهاية

ولا يجب ان يكون نهايته ملاقيا لشيء آخر بل ذلك زائد على معناه واما حديث الوهم فليس الا تناهي
الا في الوهم دون الخارج **الفصل العاشر** في ابانة ان الجسم ذا القوة لا يجوز ان يكون غير متناه وكذا الجسم المنفعل
وان القوة لا يجوز ان لا يتناهى في تأثيرها فرضت في جسم متناه او غير متناه فنقول لا يجوز ان يكون جسم فاعل
فعلا زمانيا او منفعل انفعالا زمانيا غير متناه اما الاول فلان ذلك ليس الفعل من اجل التناهي او اللاتناهي بل انما
نشوء طبيعة الفاعل والمنفعل فلا يخلو اما ان يكون المنفعل متناهيا او لا فعلى الاول اذا فرضنا ان جزءا من غير
المتناهي فعل في هذا المنفعل المتناهي او في جزء منه فلابد من ان يفعل في زمان ولابد من ان يكون نسبة هذا الزمان الى
زمان فعل الغير المتناهي بكليته فيه كنسبة قوة الجزء الى قوة الكل لان ازدياد القوة يجب بازدياد العظم وكلما كانت القوة
اشد كان زمان الفعل اقصر فيلزم ان يكون الفعل الذي كانت القوة غير متناهية لا في زمان وقد فرض في زمان هف
وعلى الثاني وهو ان يكون المنفعل غير متناه فلانه يكون نسبة انفعال جزء من ذلك المنفعل الى انفعال الكل
كنسبة الزمانين فيلزم ان لا يكون انفعاله في زمان ثم اذا فرضنا جزءا اصغر من ذلك الجزء لزم ان يكون زمان
شيء اقل او اصغر الى الآن وهو ظاهر البطلان ثم نقول لابد للجزء الذي على ذلك الجزء اما ان يقع مع انفعال ذلك
الجزء او بعده فان كان الاول [illegible] نقلنا الكلام الى ما يليه وهكذا الى ان يلزم ان يقع انفعال الكل لا في زمان
وقد فرض في زمان هف وان كان الثاني لزم [illegible] المنفعل الغير المتناهي فنفس حاله على ما ذكرنا
قيل ان القوة ليست الا الصورة والصورة لا تشتد ولا تضعف فكيف يتصور ازدياد القوة وضعفها قلنا ليس نعني
باشتدادها وضعفها ما يكون في جوهرها بل انما نعني به ما يكون في تأثيرها وان كان الاشتداد في التأثير بسبب
ازدياد جوهرها لا على سبيل الاشتداد بل تبعا لازدياد المقدار وكذا الضعف في التأثير بسبب من نقصان الصورة
بنقصان المقدار فقد حصل من ذلك انه لا يجوز ان يكون جسم من الاجسام ذو قوة غير متناهية لما يلزم من ذلك ان
يقع الحركة لا في زمان وهو محال فلننظر الآن الى لا تناهي نفس القوة فنقول اعلم ان تفاوت القوى قد يكون
الفعل وبطئه كما يكون وصول رمية منها اسرع من وصول رمية الآخر بمسافة واحدة وقد يكون بطول مدة استبقاء
ما يفعله وقصرها كما يكون مقود رمية في اكثر من مقود رمية الآخر وقد يكون بكثرة عدد ما يفعله وقلتها كمن يقوى
على رمي بعدد هو اكثر من آخر فاذا كان التفاوت باحد هذه الامور كانت الزيادة كذلك فيكون الزيادة الى نهاية وغير
كذلك ولما لم يكن للقوة بذاتها كمية لم يقبل بذاتها زيادة بل انما يقبل بواسطة [illegible] وذلك لما ان يكون مما في القوة
او ما عليه القوة وقد علمت ان ما في القوة لا يجوز ازديادها الى نهاية فبقي ان يكون بواسطة ما عليه القوة ولو كان

ان يكون الجسم الذي فيه القوة غير متناهي لكانت القوة غير متناهية لان من البين ان جسما محركين اكثر قوة واشد تأثيرا
من محرك واحد لان لهما قوة على ما يقوى عليه الواحد وزيادة على ذلك فكلما صار الشيء اعظم كانت قوته اكثر واشد تأثيرا
فاذا ذهب لا الى نهاية في العظم لزم ان يكون القوة في التأثير كذلك اي يكون ما عليه القوة غير متناهي اذ لو كان متناهيا
والمؤثر غير متناهي على ما هو المفروض فنقول لا خفاء في ان لقوة جزء من اجزاء القوى نسبة الجزء من المنفصل المتناهي
فاذا اخذنا من القوى جزءا ومن المنفصل بالاخر جزءا وهكذا الى انا استوفينا المنفصل فلا شك في انه يكون نسبة جزء من
جملة الاجزاء المتناهية المفروضة من القوى الغير المتناهي الى جملتها كنسبة جزء من المنفصل الى جملته وهي كنسبة جزء من القوى
الى جملة القوى الغير المتناهي فيلزم ان يكون نسبة جزء من القوة الى جملة متناهية من اجزائه كنسبته الى جملته الغير المتناهية هذا
محال فقد تبين ان القوى اذا لم يساوه لزم ان يكون المنفصل ايضا غير متناهي فيلزم من ذلك لا تناهي القوة فلنطرح
انه هل يجوز ان لا يتناهى القوة ويكون الجسم القوي متناهيا فنقول لا يجوز اما في السرعة فلانه يلزم ان لا يكون لها الفعل زمان
مع انه لا سرعة الا في زمان لانها قطع مسافة او شبه مسافة والمسافة يمتنع قطعها في ان ولا الا انقسم الان بانقسام الذي
واما لزوم انه لا يكون السرعة في زمان فلانه لو كانت حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمان لا نهاية له في القصر وهو المحقق
انه اذ لو كان زمانا لكان له نسبة ما الى زمان فعل قوة اخرى متناهية فيكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة
فيكون للقوة الغير المتناهية نسبة الى القوة المتناهية وهو مح فان قيل انما يلزم لو كان القوة الغير المتناهية انما توجب الفعل
في ان من غير ان يوصف بسرعة وبطؤ قلنا نحن انما نتكلم في الحركات الكائنة ونحوها مما لا يمكن ان يقع الا في زمان ولا بد من
ان يوصف بسرعة او بطؤ ولا نمنع لا من ان يكون هناك شيء يمكن ان يقع تارة في زمان واخرى في ان وقد لا يوصف بسرعة
ولا بطؤ واما انه لا يجوز ان تكون غير متناهية في المدة فلان الجسم الذي فيه تلك القوة لا شبهة في انه يجري ويجري بجري
القوة بجزئه هذه القوة لا يخ اما ان تقوى على ما يقوى عليه الكل من ان يبقى لا الى نهاية اولا فعلى الاول لا يكون للكل
فضل على الجزء وهو مح وعلى الثاني لا يخ اما ان تقوى على تحريك شيء من جنس ما تقوى عليه الكل اولا والثاني ظاهر البطلان
لان القوة سارية في ذي القوة فلا شك ان يكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى عليه من جنس ما تقوى عليه الكل
وعلى الاول فلا يخ اما ان يكون الذي تقوى عليه الجزء اصغر مما تقوى عليه الكل اولا والثاني باطل لما يلزم من عدم الفضل
للكل على الجزء وعلى الاول ولا شك ان الكل انما تقوى على هذا الاصغر فلا يخ اما ان يكون مدة تحريك الجزء لهذا الاصغر
مساوية لمدة تحريك الكل له او انقص والاول ضروري البطلان فتعين الثاني ولا يجوز ان يكون النقصان الا من جهة الا
تناهي لان المبدأ واحد واذا كانت ناقصة فيكون متناهية فيصار الجزء متناهي القوة وهذا الجزء له نسبة محدودة الى الكل

فكذا

فكذا من القوتين نسبة محدودة وما الى المتناهي نسبة محدودة فهو متناهي وهذه التقديرات على نحو التقديرات التي فعلناها
في الخلاء والملاء من غير افتقار الى ان يكون لما قدرناه تحقق في الخارج فان طبيعة القوة لا يمنع من ذلك من حيث كما وجدت
كان من طبعها ذلك فان كانت غير متناهية في جسم متناهي لم يمنع من ذلك ذات القوة من حيث هي مع انه يمتنع فلا امتناع
الا انشاء من اللاتناهي في جسم متناهي وهو المطلوب لا يقال انه انما تم دليلا على امتناع لا تناهي القوة في تحريك جسم خارج
عنها اذ لو كانت محركة لجسمها لا يمكن ان يقال ان قوة الكل يحرك ما يحركه الجزء لانها لا تحرك الا ما هي فيه وهو الجملة كما ان
قوة الجزء لا يحرك الا ما هي فيه وهو ذلك الجزء لانا نقول قد بينا ان مبنى الكلام على التقدير وهو في الكل سواء واما عدم
التناهي عدة فهو على انواع احدها ان يكون القوة عدة متوالية من مبدأ محدود في ترتيب واحد محاذي المدة فامتناعه
يعلم من امتناع لا تناهي المدة والثاني ان يكون في اشياء مختلطة مختلفة في تراتيب شتى لا تحاذي المدة وامتناعه لا يعلم مما
ذكرناه بعينه وذلك لانه لا امتناع في ان يكون شيئان غير متناهيين عددا مع نقصان احدهما عن الاخر كالمراتب الغير المتناهية
والالات الغير المتناهية وكالحركات البطيئة الغير المتناهية والسريعة الغير المتناهية بل لا بد فيها بان انه امتناع ان كل نوع نوع من
التراتيب ونبين امتناع لا تناهيه بنحو ما ذكرنا حتى يلزم من تناهي كل تناهي الجميع والثالث ان لا يكون فيها ترتيب اصلا ولا سبيل
الى ابطال لا تناهيه فان قيل اليست القوة التي في الفلك الاول تحرك الاثار لا الى نهاية قلنا نعم ولكن ليست هذه القوة مما
نحن في ابطال لا تناهيها لانها قوة مجردة لا في جرم تحرك الفلك بالذات وبتوسطه تحرك الاثار ومثل هذه القوة لا نحيل لا تناهيها
فان قيل هذه القوة المجردة لا يخ اما ان تحدث في الجسم قوة يصدر عنها الحركة او لا بل انما تحدث حركة فقط فعلى الاول عاد
المحذور لان الحركات الغير المتناهية تكون صادرة عن القوة التي في الجسم وعلى الثاني يكون الحركة قسرية قلنا هذه القوة
يحتمل ان يكون تحدث ميلا يصدر عنه الحركة ولكن لا يكون هو لا متناهي الفعل وانما اللاتناهي ما يصدر عنها بسبب التحدد
له على الدوام وعدم التناهي انما هو في تلك القوة ويحتمل ان لا تحدث ميلا وليس ذلك قسرا لانه لا قسر الا ميل فان قيل اليس يجوز
ان يكون جسم موجودا دائما ثم السرمدي يجوز ان يكون بحيث يلزم منه قوة فتلك القوة يكون غير متناهية فعلا قلنا عرفت ان التناهي
~~اللاتناهي في هذه القوة لا يمكن ان يكون لها فعل متشابه غير متناهي ولا يلزم من وجودها دائما مع وجود الجسم ان يكون لها~~
فعل متشابه غير متناهي ولا يلزم من وجودها دائما مع وجود الجسم ان يكون لها فعل واحد متشابه دائما فان قيل نحن نعلم
ان الارض مادامت تصدر عن قوتها السكون قلنا اولا ان السكون عدم فعل لا فعل وثانيا انا نبين انشاء الله تعالى ان
الاجسام القابلة للكون والفساد يمتنع بقاؤها دائما الا بقاء ان الدليل انما تم لو كان يلزم ان يكون اذا كان للجملة قوة كان
لكل جزء من اجزائه من تلك القوة نصيب وذلك مم الا ترى ان الجسم ذا المزاج يقوى على اشياء ليس لشيء من عناصره نصيب من القوة

على شئ من تلك الاشياء وكذا جملة المحركين للسفينة مثلا تقوى على تحريكها وليس لاحد منهم قوة عليه لانا نقول ليس
الامر كذلك بل لا بد من ان يكون قوة الجسم سارية في جميع اجزائه والا لم يكن قوة كل الجسم بل قوة لبعض اجزائه وهذا كونه
في الجسم ذي المزاج فنقول فيما غيره ان القوة سارية في جميع اجزاء البسيط ولا بعد ان يكون البسيط اذا كان بانفراده
لا يكون له قوة واذا انضم اليه غيره حدث له ونحن لم ندع ان الجزء اذا قطعناه كان له من قوة الكل نصيب بل انا فرضنا التعين
في جملة الكل واما كل واحد من المحركين للسفينة فهو وان لم يقدر على تحريكها فهو قادر على تحريك اصغر منها وبه يتم الكلام
هكذا من عدم جواز لا تناهي القوة لا كما قاله بعض الجهال فاخذ القوة بنفسها واسند اليها التناهي وعدمه ثم الزم عليها
بالتضعيف والتنصيف والنسبة جهلا بما حققناه من انها لا تتصف بشئ من التناهي وعدمه الا بتوسط شئ آخر وان
التضاعف والقلة والكثرة في غير المتناهي غير محال اذا كان عدم التناهي بالقوة واللاتناهي هنا كذلك اذ اللاتناهي
القوة ليس الا باعتبار ان المقوى عليه لا ينتهي الى حد يقف

الفصل الحادي عشر في بيان انه لا اول للحركة والزمان

ولا يتقدمهما الا الابداع وذات المبدع ونورد شبه تورد على لا تناهي الحركة والرد على القائلين بان للحركة مبدأ ليس قبله حركة
اخرى فنقول ان كل معدوم يكون قبل وجوده جائز الوجود لجواز وجوده موجود له حين هو معدوم والا كان
ممتنعا فلم يكن جائز الوجود هف وجواز الوجود ليس نفس العدم فكم من معدوم يمتنع الوجود بل هو امر محصل ولا
يجوز ان يكون جوهرا قائما بذاته لانه من حيث هو جواز وجود امر لا يعقل الا مضافا الى الغير ولا يجوز ان يكون جوهرا لم
اضافة لان هذه الاضافة نسبة الى الشئ المفروض معدوما وليست نسبة مطلقة بل انما هي نسبة معينة وليس تعينها
الا بانها جواز فلا يكون الجواز الا عين الاضافة والنسبة فليس الا عرضا قائما بالغير فذلك الغير الذي يكون محله لا يخ
اما ان يكون المعدوم وذلك محال فان الصفة الوجودية لا يجوز قيامها بالمعدوم او يكون المبدأ الفاعل حتى يكون
هو قدرته على الايجاد وهو ايضا غير جائز فان جواز الايجاد او القدرة على الايجاد مغاير لجواز الوجود الا ترى ان من قال
ان القدرة على ما ليس بجائز الايجاد محال او ان جواز ايجاد ما ليس بجائز الايجاد محال كان كلامه لغوا خلاف من قال
ان القدرة على ما ليس بجائز الوجود محال او جواز ايجاد ما ليس بجائز الوجود محال فانه ليس لغوا بل كلام معتبر في المقاييس
فان لنا ان نبحث عن الشئ انه جائز الوجود او ليس بجائز حتى يعلم منه انه جائز الايجاد او غير جائز وليس لنا ان نبحث
عن الشئ انه جائز الايجاد او غير جائز حتى يعلم منه انه جائز الايجاد او غير جائز فتحقق ان جواز الوجود لا يجوز ان يكون
لمحل سوى مادة المعدوم كالمادة للحركة فقد تبين ان الشئ الذي تحرك ولم يكن متحركا قبل ذلك لا بد ان يسبق
وجوده ابتداء الحركة واذا كانت الحركة لم تكن اولا ثم وجدت لزم ان يكون لها علة موجبة لوجودها اذا وجدت و

وجودها

وجودها واذا لم توجد امتنع وجودها والا لم يكن عدمها اولى من وجودها فان الشئ الذي يتساوى وجوده وعدمه
لا بد من ان يتميز له احدهما حتى يحصل وهذا التميز لا بد من ان يكون بتوسط امر آخر فذلك الامر اما ان يرجح ترجيحا ينتهي
الى الوجوب او لا ينتهي وعلى الثاني يعود الكلام كما كان قبل الترجيح فلا بد من ان يكون العلة علة موجبة وبالجملة
فقد ثبت ان لكل شئ حدث بعد ان لم يكن علة حادثة بعد ان لم يكن سواء فرضناها موجبة او مرجحة فيعود الكلام
الى حدوث تلك العلة فانه لا بد لها من علة حدثت بعد ان لم يكن وهكذا لا الى نهاية فاما ان يكون العلل ترتيب توجد
معا وذلك محال او متتالية ولا يجوز ان يكون كل منها آن الزوم تتالي الآنات بل لا بد من ان يكون كل باقيا في زمان فقد
ظهر انه اذا حدث في جسم شئ فقد حدث له نسبة الى وجود شئ اما قوة محركة او ارادة او حركة او غير ذلك واما ما كان لزوم
ان يترتب الاسباب لا الى نهاية في زمان محصور متصل غير متناهي فلا بد من حركة تنظم ذلك الزمان شيئا بعد شئ و
تحفظ اتصاله والا لزم اما تتالي الآنات او وقوع العلل الغير المتناهية معا في زمان واحد فان السبب الموجب او المرجح
ان كان ذات الذات فان كان دائما وجب دوام معلوله سواء كان الايجاب بالطبع او لامر عارض وان كان حادثا
عاد الكلام اليه فلا بد من ان يكون من الاسباب ما وجوده على سبيل التنقل وليس ذلك الا الحركة والزمان
في نفسه لا فصل له والحركة هي المقربة والمبعدة فهي العلة للحوادث فقد تحقق بذلك انه لا اول لها وليس قبلها شئ الا
الابداع وذات المبدع وايضا قد تحققت فيما قبل ان لا اول للزمان فلا بد ان لا يكون للحركة ايضا اول فان قيل الزم من
ذلك ان يكون الحركة واجبة الوجود قلنا انما الزمان يكون واجب الوجود بغيرها وبشرط فانه انما وجب وجودها
بالمحرك فمعنى قولنا انها ما كان يكون دائما انها يجب ان يكون دائمة الفيضان من المحرك ومعنى قولنا لا يمكن ان
يكون انه لا يمكن ان لا يحرك المحرك ومعنى قولنا انه ما من حركة الا ويجب ان تتقدمها حركة انه ما من حركة الا وقبلها
حصلت حركة من محرك وذلك مثل وجوب حصول النهار بطلوع الشمس هذا وجوبها بالغير واما بالشرط فهو انها
واجبة الوجود ان فرضنا ان ليس لها ابتداء على سبيل الابداع وذلك مثل وجوب تساوي الزوايا للقائمتين ان كان الشكل
مثلثا ولا يلزم من شئ من الوجوبين وجوب بالذات فان قيل ان تجويزكم ان يكون قبل كل حركة حركة لا الى مبدأ موجب
ان يكون قد كانت في الماضي حركات لا نهاية لها ومعلوم ان جملة الحركات التي الى الطوفان اقل من الجملة التي الى زماننا
ولا شك في ان الاقل من غير المتناهي متناهي والاكثر من المتناهي بقدر متناهي كذلك فكان لما لا نهاية له نهاية قلنا ان
الحركات لا تتصف بانها لا وجود لها الآن اذ قد مضت وانعدمت فانما يقال لها انها غير متناهية بمعنى ان اي عدد فرض
فقد كان قبله غيره لا بمعنى ان لها كلا غير متناه ثم لما كانت معدومة فلا يخ اما ان يكون حاصلا في الآن فقال الاكثر والاقل

متناهی وغیر متناهی ولا فعلی الثانی سقط الاعتراض بالمرة وعلی الاول فنقول فاجری ذلک فی المعدومات الماضیة فلیجز فی
المستقبلة ایضا فتقول ان کسوفات القمر المستقبلة اقل من دوراته المستقبلة وان قیل انه لا یجری فی المستقبل الا کل واحد
دون الکل والجملة فکذلک فی الماضی وبالجملة فالحق الذی یقتضیه صریح العقل انه لا یمکن ان یقال للاشیاء الماضیة
ولا المستقبلة کل وجملة ولا متناهی ولا غیر متناهی ولا اکثر ولا اقل لانها معدومة ولا عذر لمن یقول ان الماضی دخل
فی الوجود دون المستقبل لان الماضی انما دخل فی الوجود کل واحد واحد منه وکذلک المستقبل یدخل کل واحد منه فی
الوجود ولا وجود لکلیة شیء منها وجملته فانه یقتضی الاجتماع ولا اجتماع لها فی الوجود الا فی الذهن فان قیل یلزم ان
یکون کل حرکة من تلک الحرکات متوقفة الوجود علی الحرکات الغیر المتناهیة وما یتوقف علی ما لا یتناهی محال قلنا ان کان
المراد بالتوقف علی ما لا یتناهی ان یتوقف علی وجودها کلها فاستحالة وجود ذلک مسلم ولا یلزمنا وان کان المراد ان
یتوقف علیها بان یلزم ان یسبقها شیء بعد اخر وهکذا الا الی نهایة فاستحالة ذلک عین المتنازع فیه فهو نفس المطلوب وقد
جعل جزء من الدلیل فان قیل اذا کانت کل حرکة حادثة کان کل الحرکات حادثا قلنا قد التبس علیک الکل بکل واحد
ولا یلزم من اتصاف کل واحد بشیء اتصاف الکل به والا لزم ان یکون الکل جزءا لان کل واحد جزء الا تری ان الاشیاء
المستقبلة کل منها یجوز ان یوجد کلها ثم انا نقول علی الذین یمنعون ما قلناه من لا تناهی قدرة الباری تع انهم لا محالة
یجوزون ان یکون قبل الحرکة الاولی عدة متناهیة من الحرکات فلنفرضها عشرا مثلا ولا محالة لکل منها حال مخصوص
من البقاء وغیره فنقول لا یخ اما ان یجوز عندهم ان یوجد الله تع فی ذلک الزمان الذی اوجد فیه العشر حرکات ان یوجد
عشرین مساویة الاحوال لتلک العشر فی البقاء وغیره او لا یجوز ذلک فعلی الاول یلزم الامر المحال بلا شبهة وعلی الثانی
فلا بد من ان یکون لجواز وقوع الحرکات وایجادها عدد مخصوص وذلک یستلزم ان لا یتناهی اذ لیس ... ... اول
جوازهم قد منعوا من ذلک ویلزمهم ایضا ما مر فی باب الزمان من ان یکون ذات الاحد الحق موضوعا للتغیر الا
شبهة فی حصول التغیرات المتتالیة والا لما کان وجود بعد وجود ولا بد لها من موضوع موجود ولیس هناک الا ذات
الباری تع **الفصل الثانی عشر** فی بیان ان الاجسام کالا یتناهی فی الصغر انقساما وهی حافظة لصورها الجسمیة فهل هی
تحفظ کذلک صورها النوعیة ام لا بل تخلع عنها الصور النوعیة عند الصغر وکلامنا فی الاجسام البسیطة فان المرکبات
حتی تنحل الی بسائطها بضرب من التحلیل وان کان ضرب اخر من التحلیل لا یؤدی الی ذلک ولعقب ذلک بالکلام
فی الحرکة هل یمکن ان یکون منها ما لا اقصر منها فنقول ان الظ من المذاهب المنسوبة الی صدور المشائین ان تجزئة
الماء مثلا تنتهی الی حد ان جزء بعد ذلک لم یبق فیه صورة المائیة وکذا الهواء وکذا غیرها من الاجسام وفی الاجسام

و لا وجود

لوجوبا لفعل جوازاته

[illegible marginal note]

المرکبة اولی قال جماعة منهم انه لو لم یکن الامر کذلک لکان یجوز ان یترکب من اجزاء البسائط ای حیوان کان من الصغر
وکذا من اجزاء المرکبات کذلک مثل ما یکون بالمزاج ایا ما کان ومثل ما یترکب من المرکبات ایا ما کان فکان یمکن
ان یکون نمل بقدر بعوض بل کان ذلک اکثر من الفیل بقدر السنور ثم الفیل بقدر السنانیر اکثر من الفیل بهذه
الجثة لان امتزاج الاقل اسبق من امتزاج الاکثر لان الاکثر انما یحصل من الاقل ولا یلزم امکان ان یکون بعوضة
بقدر نمل فان الامتزاج یقتضی صغر الاجزاء فکلما کان اصغر کان الامتزاج اسهل ولذا تری المعاجین یحتاج الی حد
من الدق لاجزائها ونحن نقول ان هذا لازم علی انکساغورس القائل بالخلیط فانه زعم ان حصول المرکبات انما هو
باجتماع الاجزاء الصغار الثابتة فی الخلط ولا شک ان اجتماع القلیل منها سابق علی اجتماع الکثیر واما علی اصول المشائین
فغیر لازم فان مراده بالاقل والاکثر ان کان الاقل عددا والاکثر عددا فذلک مسلم ولا یلزم منه ان یکون امتزاج الاصغر
مقدارا قبل امتزاج الاکبر مقدارا اذ الاقل عددا لا یستلزم الاقل مقدارا وان اراد الاقل والاکثر مقدارا فلا نسلم
ان حصول الاکثر من الاقل اذ الاقل غیر موجود فی الاکثر هنا الا بالقوة بخلاف العدد ففی المقدار الامر بالعکس ای
الاکثر سابق علی الاقل وایضا لا نم ان یحصل المزاج کاف فی حدوث الصورة النوعیة بل عسی ان یکون حد من العظم للاجزاء
الممتزجة شرطا لحدوثها مثلا انما تستعد للصورة الانسانیة مادة یکون من شانها ان تفی بالافعال الانسانیة وما
یحتاج الیه الانسان فی تعیشه من اتخاذ الکن واللباس والمطاعم ونحو ذلک ولا یکون بحیث تفنی بادنی کیفیة مضادة
ولا یقدر علی شیء من الافعال وایضا لکل مزاج مستعد لنوع مکان ومعدن فی نشأة تولده ومادة عن مثلها
سکون وقوة فعال بحرکة وسکون فعسی ان یکون اذا کانت المادة اقل مما ینبغی یا تنفعل سریعا فلم یحفظ صورتها
ومزاجها بل عسی ان لا یتعلق بها قوة ما زجة اذا تحقق هذا فنقول انک قد علمت ان انقسام الجسم فی الانقسام علی
وجهین احدهما ما هو علی سبیل الفرض والانقسام من نحو مماسة وموازاة وغیرها دون الانفکاک والانفصال والثانی
ما هو علی سبیل الانفصال اما الاول فلا شبهة فی انه لا یبلغ الی ان یفقد الصورة التی للجسم لان صورة کل جسم فاشیة
فی جمیع اجزائه والا لزم ان یکون اعظم الجسم من اجزاء لیس شیء منها له صورة ذلک الجسم ویکون الاجتماع موجبا الی
تلک الصورة مع انا نعلم ان الاجتماع بما هو اجتماع لا یفید الا العدد واجتماع الاجسام بما هو اجتماع الاجسام بل
هو اجتماع الاجسام لا یفید الا المقدار وتوابعه من الوضع والشکل ونحوها واما النادرة والمائیة ونحوها فلیست
من ذلک القبیل حتی لا تتحقق فی الافراد والاجزاء وتحصل فی المجموع ولیست مثل المزاج ایضا فانه من مختلفات الطبائع
بل المزاج ایضا مع ذلک حکمه حکم هذه الصورة فانه فاش فی جمیع الاجزاء کما ذکرناه سابقا فقد تحقق بذلک ان کل

جزو من الماء ولا نحفظ الصورة المائية وان الانقسام على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير عاريا من صورة الكل واما
الثاني فيجب ان يكون الافراط في الصغر بالغا الى ان لا يقوى على حفظ الصورة فيستحيل سريعا الى الغير فان الاجسام
كلما ازدادت صغرا ازداد استعدادها لان تنفعل عن الغير فالماء مثلا اذا امعن في الصغر احاله ما احاط به من جنسه من
ارض او نار او هواء ولا يلزم ان يكون ذلك على سبيل الاتصال به اتصال القطرة بالبحر حتى اذا كان منفردا منفصلا
لم يستحل لانه اذا كان الكبير منه يستحيل وهو منفرد فالصغير يجوز فيه ذلك بالطريق الاولى ومن هذا تبين فساد ما قد
يقال من ان اصغر جسم حافظ للصورة الارضية اكبر من اصغر جسم حافظ للصورة النارية لان هذا الاصغر من النار
من شانه ان يستحيل ارضا فيلزم ايضا اصغر مما فرضنا اصغر فلينظر الان في قسمة الحركة انها هل ينتهي الحركة الى اقل
منها تحفظ الصورة الحركية وكذا الزمان والمسافة والمتحرك فنقول اما حركة كذلك يكون جزء الحركة متصلة وكذا
الزمان والمسافة فقد تبين بطلانه سابقا واما على سبيل الانفراد فنقول لا شبهة في انا اذا فرضنا اصغرها فانه ممكن
في نفسه بحيث يقبل القسمة الفرضية فاذا فرضنا قسميه وفرضنا المتحرك الان ابتدا الحركة من ابتدائها فاذا وصل الحد بينهما
تعلق به الفرض من انه لم يسكن فيه من الحركة فلا شك في ان حركته هذه اقل من حركته في تمام تلك المسافة وبتمام
هذه اقل من تلك المسافة وهذا المفروض امكن من تلك المقادير ادعى ان معمر المتكلمين من تفكيك الصغر وبقي انه
ان جاز ان يكون في الحركات الطبيعية ما يكون ابطا الحركات بحيث لا يكون ابطا منها في الوجود وان جاز في الوهم
كانت تلك الحركة اصغرها يمكن ان يحفظ صورتها من الحركات **الفصل الثالث عشر** في بيان الجهات للابعاد فنقول
كل بعد يفرض اي امتداد فاما ان يكون مستقيما فلابد من ان يكون له نهايتان ومابينهما جهتان فالامتداد الى كل
منهما جهة او يكون مستديرا كمحيطه فان فرض فيه قطع كان للحد المشترك الى كل من القسمين جهة فان كان شيء لا يكون
فيه الا امتداد واحد كالخط كان فيه جهتان لا غير فان زاد زادت وبالجملة فكل امتداد يفرض يكون له جهتان هذا هو
المشهور عند الجمهور ان للخط جهتين وللسطح اربع جهات وللجسم ست اما الخط فقد صدقوا فيه واما السطح والجسم
فلان السطح قد يكون مسدسا ومثمنا واكثر ولا شبهة في انه يكون جهاته اكثر من الاربع نعم ان كان مربعا
واعتبرت نهاياته الاول وهي الخطوط كانت جهاته اربعا كما قالوا وان اعتبرت الزوايا التي هي نقاط كان له الى كل
زاوية ايضا جهة فتكون جهاته ثمانيا هذا ماله بالفعل واما بالقوة فجهاته غير متناهية وقس على ذلك حال الجسم فانه
لا يتم ما قالوه فيه الا اذا كان مكعبا واعتبرت سطوحه فقط ومنشأ هذا الوهم ان العامة لما راوا الحيوان خصوصا
الانسان يحيط به جنبان وظهر وبطن وراس وقدم اثبتوا له ست جهات يمينا وهي الجهة القوية من المسير وشمالا

على الضعيف وفوقا وهو في الانسان ما يلي راسه وفي غيره ما يلي ظهره وتحتا يلي القدم وقداما يلي العينين ويتحرك اليها
بالطبع وخلفا خلاف ذلك ولما لم يجدوا غير هذه الجهات جعلوا الطول والعرض والعمق ايضا كذلك فجعلوا الطول
من الراس الى القدم والعرض من احدى الجنبين الى الاخرى والعمق من الظهر الى البطن ولما لم يكن لغير هذه الجهات
اسم وقفت الاوهام العامية على هذا القدر بعينها واطلقوها على ذلك اعتبار خاص وهو ان السطح ليس فيه الا امكان امتدادين
متقاطعين على قوائم والجسم ليس فيه الا امكان ثلثة امتدادات كذلك وكل متقاطعين ينتهي الى طرفي امتداد فلا يكون
للسطح الا اربع جهات ولا للجسم الا ست جهات وانت خبير بان عدم امكان الزيادة على متقاطعين في السطح وثلث
متقاطعات في الجسم انما هو على تقدير ان يوضع فيه امتداد وضعا ثم يجعل ذلك اصلا لغيره من الامتدادات اذ ليس
هناك امتداد موضوع طبعا يقاطعه امتداد اخر او امتدادان اخران ولا شك انه كما يمكن وضع امتداد يمكن
وضع امتداد لا يوازي ذلك الامتداد وامتدادين اخرين يقاطعانه وهكذا الا الى نهاية وكلما وضع امتداد كذلك
زادت الجهات ثم ان الجهات لا تختلف بينها نوعا حتى يتعين بعضها لان يكون يمينا واخر لان يكون يسارا وبعضها
قداما واخر خلفا انما ذلك في الحيوانات نعم عسى ان يعني الفوق والسفل لما طبعا او عرضا باعتبار نسبتها الى
السماء والارض والى الارض وما يقابله انه لم يكن فوق ذلك الجسم سماء ولذلك عسى انه لا يكون للارض بعينها فوق
الطبيعي جهة سفل ان اريد بالجهة ما يلي نهاية الشيء فانه يكون لها جهة فوق وهي ما يلي نهايتها التي هي السطح ولا
يكون لها جهة السفل واما ان كان المراد بالجهة ما الى كل طرف لاي بعد كان فكانت لها جهتا فوق وسفل اذ يمكن
ان يفرض فيها بعد نافذ الى المركز فيكون له طرفان فيحصل لها جهة الفوق وجهة السفل ولكن يكون جهة السفل
نقطة موهومة وجهة الفوق سطحا موجودا بالفعل الا ان يعتبر في جهة الفوق ايضا طرف ذلك البعد الاعلى فيكون
ايضا نقطة وانفراض ذلك البعد بالمماسات والمحاذيات لاجسام اخر اذ قد عرفت ان هذه الاعراض يوجب انقسام
الجسم وتجزيه فالارض لو انفردت بنفسها ولم يكن هناك جسم اخر حتى السماء لم يكن لها جهة لا فوق ولا سفل فان قيل
يلزم على ما ذكرتم انا اذا فرضنا الارض ليس معها من الاجسام التي ينتسب اليها الا السماء ان يكون لها جهة العلو دون
جهة السفل فانها لا يكون الا بفرض البعد والبعد لا يفرض بعمود السماء بل لا بد من قائم على الارض مع ان العلو والسفل
متضايفان لا يعقل احدهما الا بالقياس الى الاخرى قلنا كما ان للخفيف له معنيان احدهما بالقياس الى الاخرى فقط
كان الخفيف له معنيان احدهما بالقياس الى الثقيل والاخر ليس كذلك وهو ما يقصد بالحركة ملاقاة سطح الفلك
كذلك العلو له معنيان احدهما ما بالقياس الى السفل والاخر الجهة التي تلي السماء ولا شبهة في انه معقول بنفسه

مقيس الى السفل اذ لا يلزم في معنى ما يلي السماء معنى ما لا يليها فان كان هذا المعنى علوا فلا فساد في ان يكون للارض
علو بلا سفل وان لم يكن علوا معناه ان للارض علوا في ذلك الفرض بل لا علو ولا سفل لها ح واعلم ان من الاجسام
ما له جهة الفوق والسفل بالطبع كالحيوانات وكالنباتات فان جهة اصولها سفل لها وجهة اغصانها علو لها ولكن
قد يعرض للسفل ان يصير اعلى وللعلو ان يصير اسفل ولا يزول بذلك عن ان يكون بالطبع فوقا او سفلا كما ان الماء يسخن
بالعرض ولا يزول عنه انه بارد بالطبع واما القدام والخلف فيكون منهما ما بالطبع ايضا ويكون في الحيوان خاصة فان ما
يلي الجهة التي يتحرك اليها بالارادة طبعا لا تكلفا قدام وان تكلف الحركة الى خلافها وكذا الخلف واما غير الحيوان فقد
يكون قدامها فوقها وخلفها سفلها وقد لا يوافقانهما **الفصل الرابع عشر** في بيان محدد جهات الحركات المستقيمة
وبيان ما للجسم المتحرك بالاستدارة من الجهات فنقول انه لا بد في الجهة ان يكون محدوده فاما ان يكون بالجسم او بالخلا
ولما بطل الثاني ثبت الاول ولما كان المتحرك بالاستقامة يختلف بالجهة فلا يخ اما ان يتحدد الجهتان بجسم واحد
او يحدد كل منهما جسم فان كان الاول كان محدد الجهتين به بغاية القرب منه وغاية البعد منه ولا يجوز ان يكون ذلك
الجسم محاطا موضوعا كالمركز فانه لا يحدد معه الا القرب دون البعد واما اذا كان محيطا محدد بسطحه القرب وبمركزه البعد
واما ان يكون المحدد (المحدود) يحصل من عدة اجسام لانها لا تخلو اما ان يكون احدهما محيطا بالاخر او لا فعلى الاول يكون المحيط كافيا
في تحديد الجهتين والمحاط انما يحدد احديهما بالعرض بواسطة احاطته بالمركز وعلى الثاني فنقول لا يجوز ان يكون احد هذين
الجسمين بحيث يتعين قطعة من سطحه ان يكون هو المتوجه اليه دون غيره لفرض تشابه السطح والجسم فيلزم حينئذ
ان يكون نسبة جميع اجزائه الى الخارج سواء ويجب ايضا ان يكون اما لا خارج له اصلا او يكون خارج متشابه في كل جهة من
جهاته بحيث لا يكون طرف منه يلي شيئا والطرف الاخر لا يكون كذلك فوجب ان يكون الا انه محيطا به من جميع الجوانب
فاذا تقرر هذا فنقول اذا فرضنا جسما واقعا فيما يلي ذلك الجسم خلاف الجهة التي تلي الجسم الاخر ثم تحرك من ذلك الطرف
الى الطرف الاخر من ذلك الجسم لزم ان يتحرك الجسم المفروض الى جهة لا من مقابلها وذلك محال ولزوم ذلك اذ فان الجهة
المقابلة لتلك الجهة انما يحددها الجسم الاخر وقد فرض في خلاف جهته فان قيل لم لا يجوز ان يكون ذلك الجسم الذي فرض
الحركة من طرف منه الى الاخر يحدد جهتين مختلفتين بكل طرف جهة قلنا كلا انه انما هو يحدد جهة واحدة بالنوع
لكونها فكل قرب منه جهة واحدة ومقابلها كل بعد عنه وقد تبين من هذا ان الجهة المقابلة التي هي البعد منه محيطة
به من جميع الجهات فمطلق البعد المقتدر الذي هو الجهة اما ان يتعين بحدد بسطحه ذلك الجسم الاخر او لا بل تبع التحدد
باجسام كثيرة كيف اتفقت فعلى الاول لما كان ذلك الجسم متشابه الاجزاء لم يكن قطعة منه محددا للبعد اولى من قطعة

قرب منه م

اخرى

اخرى فيلزم ان يكون هو المحدد للبعد من جميع جهات ذلك الجسم فيلزم ان يكون محيطا وذلك الجسم محاطا فيرجع الى
الفرض الاول وعلى الثاني ان كان التحديد بكل من تلك الاجسام يقتضي جهة غير التي يقتضيها التحديد باخر لزم ان يكون
لجهة واحدة عدة جهات مقابلة لها وذلك غير جائز وان كانت الاجسام متشابهة في انها بالطبع عند البعد لها في
الوضع المخصوص بحيث لا يكون بين الجهات التي يحددها اختلاف الا بالعدد ويكون كل من تلك الاجسام بحيث ان تبدل
باخر منها حدد تلك الجهة بعينها كانت تلك الاجسام بمنزلة جسم واحد محيط بالجسم الاول فيرجع الى الفرض الاول فيلزم
ان لا يكون لذلك الجسم مدخل في التحديد الا بالعرض فقد تبين من هذه الجملة ان المحدد لكلتا الجهتين لا يكون الا جسما واحدا
ثم نقول ان المحدد للجهة لا يجوز ان يكون من شانه ان يتحرك بالاستقامة لانه لا يخ اما ان يكون طبعه يقتضي ان يكون
في تلك الجهة التي يحددها اولا والثاني ينافي ان يكون محددا لها وعلى الاول فيكون اذا خرج من تلك الجهة كان يطلبها
بطبعه فلا يكون جزء من اجزائه الا وفي طبعه امكان ان يطلب تلك الجهة ويستحيل ان يوصف الجسم واجزاؤه بامكان طلب
تلك الجهة الا اذا كانت الجهة متحددة قبل ذلك الجسم لا به وقد فرض كذلك هذا خلف ولا يجوز ايضا ان يكون المحدد مشكلها
من اجسام شتى يحدد بالاحاطة كما يحدد الجسم الواحد فان البعد المتشابه من جميع الاطراف لا يجوز ان يختلف طبعه
في اقتضاء التحديد بالجسم بان يقتضي كل من الاطراف تحدد الجسم غير الذي يقتضيه طرف اخر ولا يجوز ان يكون قد وقع
ذلك اتفاقا والا لم يكن التحديد بالطبع ولا يمكن ان نقاس على الاجسام المختلفة اجزاء الجسم الواحد البسيط لان الجسم
البسيط لا جزء له بالفعل وانما يحصل الجزء بامر من خارج فاذا زال الجزء فقد تحقق ان المحدد للجهة جسم واحد
كري يحدد الجهة لما يتحرك من المركز نحوه او منه الى المركز واما الحركات الاخرى فليست مما يختلف نهاياتها واطرافها
بان يكون بعضها غاية القرب وبعضها غاية البعد هذا واعلم ان غاية القرب من الجسم المحدد للجهة المطلوب قربه
بالحركة لا يمكن ان يكون قريبا من كل جزء منه اذ من المحال ان يتحرك متحرك واحد على بعد واحد حتى يصل الى كل جزء
من اجزائه واما غاية البعد من جميع الاجزاء فهو متحققه في المركز الا ترى انه ان انحط من المحيط الى ان تعدى عن
المركز فان احد طرفيه في غاية القرب وليس طرفه الاخر في غاية البعد فانه يلي المحيط فان القرب من الشيء معرفه
القرب من جزء منه وان كان بعيدا عن جزء اخر بل في غاية البعد عنه لكن ذلك انما هو في الوضع دون الطبع والبعد
عنه يعتبر فيه البعد من جميع اجزائه فلنتكلم الان في جهات الاجسام المتحركة بالاستدارة فنقول الجسم المتحرك بالاستدارة
لا يخ اما ان يكون متحركا على مركزه او على مركز غيره فالاول يمكن ان يتعين لرجحان ما اليها الحركة وما منها
الحركة ويسمى ان يكون الاولى قداما والثانية خلفا والايمن يمكن ان يكون جهته التي لو كان حيوانا كانت يمناه او

يسمى يمينه ومقابلها يسارا وهكذا ويمكن ايضا ان يكون ما يلى منه الارض تحتا ومقابله فوقا ولكن تعين هذه الجهات
الاربع ليس عن ذاته ولا عن حركته بل بالقياس والاضافة الى اجسام اخرى واما الثانى وهو المتحرك بالاستدارة
على مركز نفسه فبان يكون اول ما يتحدد منه قطبان ومنطقة وذلك عن حركته وان كان مشتملا على جسم خارج
له بالقياس اليه مع قطع النظر عن الحركة فجهتان احدهما ما يليه والاخرى خلافه واذا اعتبرنا الاشتمال والحركة معا وما
بين اجزائه وتغايرها من الشمول تحدث لجهات اخرى وذلك بان نفرض خطوله دون عرضه الذى بين
القطبين ثلث نقاط ويكون حركته بالطبع من الافق الذى عليه احدى النقطتين الطرفين فيتحدد بتوجه الحركة
الى النقطة الوسطى جهة تلى خط الزوال الذى عليه الوسطى واخرى مقابلها يلى تحت الارض ولما كان خط الزوال يتوجه
اليه الحركة الشارقة كان قداما ومقابله خلفا ولما كانت جهة المشرق منها تبتدأ الحركة بالطبع كانت بمنزلة اليمين
والمغرب بمنزلة اليسار وبقى القطبان محددين لغير العمق الذى يحدده القدام والخلف وغير العرض الذى يحدده اليمين
واليسار فيقيا محددين للطول واولى بان يكون فوقا هو الجنوبى فى الحركة الاولى والشمالى فى الثانية لانا اذا طبعنا بين
انسان وجهه المشرق وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وخط الزوال انطبق راسه على القطب الجنوبى فهذا الاختلاف
الذى بين القطبين بالفوقية والتحتية ليس عن طبيعتهما بل انما هو باعتبار قياس اعتبارى واما التمايز بين المشرق و
المغرب وخط الزوال ومقابله فهو لازم من مجرد ابتداء الحركة طلوعا من المشرق بالقياس الى الافق فانهما يوجبان يكون
بعض منه الحركة وبعض اليه الحركة ولا بد لكل منهما من مقابل هذا وان اعتبرت جزءا من الفلك كان ما بين المشرق والمغرب
طولا وما بين القطبين عرضا والثالث الطول وليعلم ان القدام والخلف يمكن ان يكون فى الفلك بالمعنى الذى ذكر
من وجه فانا اذا اريد بالقدام نهاية ما يتحرك اليه لم يكن للفلك ولا لجزء من اجزائه قدام اذ لا نهاية للحركة واما ان اريد
به نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو طالع على نحو فيتحقق فيه القدام بما سامته حد الافق وهو خط الزوال و
اما اليمين واليسار فلا خفاء فى انهما انما يقعان على الفلك باشتراك الاسم وكذا الفوق والسفل فهذه حال الجهات
الست بالنسبة الى الفلك واما جهتا سطحيه الذى يلى الارض ومقابله فهما لزوم حيث انه جسم على شكله ووضعه
هذا وان لم يتحرك **المقالة الرابعة** فى مباحث الحركة وفيه عشر فصلا **الفصل الاول** فى تعداد الاغراض التى
تشتمل عليها هذه المقالة فنقول ان اص فيها وحدة الحركة وكثرتها وتطابق الحركتين فى السرعة والبطؤ وان الحركة
هل لكل جسم وانها كيف يكون طبيعية وكيف يكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان المكان هل يكون طبيعيا
وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعى وتضاد الحركات وسائلها والتقابل بينها وبين السكون وانه هل يجوز

اتصال الحركات بعضها ببعض وهل يجب ان يكون بين الحركتين سكون وايراد فصول الحركة وبيان المناسبات بين القوى
المحركة والحركات **الفصل الثانى** فى بيان وحدة الحركة بالعدد فاعلم ان قوما من الدوماسس وافلاطون
ذهبوا الى انه لا يتصور ان يكون للحركة وحدة بالعدد بل هوية متسكين بامر فى باب الحركة والزمان من انها كيف يكون
واحدة وهى منقسمة الى ماض ومستقبل وكيف يكون واحدة ولا يكون الا فى زمانين ويثبتو وحدتها يشترطون اتحاد
الزمان وكيف يكون واحدة وكل واحد فهو تام فيما هويته واحد وكل تام قار الوجود حاضر الاجزاء والحركة ليست
كذلك ونحن قد بينا الحركة فيما سلف بحيث لا ينبغى ان يلتفت الى هذه الشكوك والان نبين الحال فى وحدتها
ونفصل الشبه فى الفصل الرابع فنقول ان الحركة كما عرفت لها معنيان الاول الكمال الاول الذى عرفت والثانى
قطع المسافة وعلى كل معنى فيشترط فى وحدتها ان يكون الموضوع واحدا وكذا الزمان اعنى الوحدة بالاتصال
وكذا ما فيه الحركة ولكن قد يكتفى من الاخير بالاولين لان المتحرك الواحد فى زمان واحد لا يتحرك الا فى شىء واحد اما
بالاتصال ان كان ما فيه مسافة او بالعدد ان كان غيرها وان عليها ان وحدة الموضوع وحدها وكذا الزمان
وحده لا يكفى فى وحدة الحركة كغيرها واذا تحققت هذه الوحدات الثلث لزمها وحدة الحركة بلا خفاء قيل ولا يلزمها
وحدة المحرك فان العدة اذا اجتمعت على تحريك شىء واحد فانما صار الجملة محركا واحدا ولنا ان نقول اذا فرضنا
ان محركا حرك شيئا وقبل ان ينقطع تحريكه اوسعه بلا فصل زمان تحركه محرك اخر فى ذلك الشىء الذى كان يحركه
فيه الاول من المسافة او غيرها فالحرى ان يكون الحركة واحدة مع ان المحرك متكثر نعم يحصل لها تكثر بالقياس
وذلك لا ينفى الوحدة بالاتصال كما ان الزمان الواحد بالاتصال يعرض له انقسامات بتباينات وكما ان الصوت
المسموع من الوتر المنقور بعد مفارقته سمعه واحدة صوت متصل واحد باق زمانا ممتدا وليس حدوثه الا عن
قرع الوتر المنقور بعد مفارقته المضراب الهواء قرعا بعد قرع فهذه القروع المتكثرة قد احدثت صوتا واحدا
بالاتصال وليعلم ان الاتحاد فى ان لا يكفى فى وحدة الحركة اذ يجوز ان يكون ان واحد مبدا لتغاله ومنتهى لاستحالة
وكذا اتحاد ما منه لجواز حركتين من مبدا الى نهايتين بل الى منتهى وعدم وكذا ما اليه لجواز حركتين اليه من مبدا
بل يجوز وصول اليه بالحركة ووصول اخر وهو وكذا ما منه وما اليه معا لجواز الاختلاف فيما بينهما اما فى المسافة
فظ واما فى غيرها فكالحركة من البياض الى السواد تارة من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واخرى من طريق
الفستقى ثم الخضرة وان اشترط اتحادها مع ما شرط كان فضلا لان اتحاد ما فيه الحركة يتضمن اتحاد المبدا والمنتهى
وليعلم ان اولى الحركات بالوحدة الحركة المستوية من اولها الى اخرها وقلما يوجد ذلك فى الكائنات فان ما بالطبع

مثلاً اجزاؤه وما بالقسر يعني اجزاء الاولى من ذلك بالوحدة ما بالاستقامة او بالاستدارة ان يتفق في الحركتين المتصلتين
على زاويه وحده ثم اولى ذلك ما تم فان الناقص بعض الواحد والاولى بالتامية ما ليس من شانه ان يزاد عليها الا بالكرر
وذلك في المستديرة فان المستقيمة ان تمت ولم يكن الزيادة عليها فاما ذلك لانها متصلة بل لانتهاء المسافة فلقد نقضنا خطا
من زعم ان المستقيمة اولى بالتمام من المستديرة لكانا لها ابتداء ووسطا وانتهاء وليس في الدائرة شي من ذلك وان
الحركة على الخط المستقيم ينقطع فتتم وعلى الدائرة لا تتم والجواب اما عن الاول فانا لا نسلم ان التام ينبغي ان يكون فيه مبدأ
ووسط ومنتهى انما ذلك نوع من التمام معتبر في الامور ذوي الاعداد والدائرة وحدانية الصورة واما عن الثاني فانه
وان لم يتم بمجموع الحركات الا ان دورة واحدة تتم وكلامنا في هذه الوحدة **الفصل الثالث** في بيان وحدة الحركة
وكثرتها نوعا وجنسا لما كانت الحركة عرضا كان حكمها حكم ساير الاعراض في ان تكثر الموضوع بالعدد يوجب تكثرها
بالعدد وتكثرها بالنوع لا يوجب تكثرها بالنوع لان التكثر بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافة العرض الى الموضوع من جملة
الاحكام العارضة له لما عرفت من ان العرضية عرضية للمقولات بخلاف التكثر بالعدد فانه يكفيه التكثر في الاعراض وكذا
ليس تكثر الحركة بالنوع بتكثر الزمان بالنوع اذ لا تكثر فيه اصلا بل ان كان لا بد ففي العدد لانها تكون اقسام متصل واحد بلا
شبهة فان تكثر العدد لا يوجب تكثرها بالنوع فصح ان يكون اختلافها نوعا باختلاف ما هي فيه وما منه وما اليه
فان اختلف ما فيه اختلفت الحركة نوعا وان اتحد ما منه وما اليه وذلك بان يتحرك بالاستقامة تارة وبالاستدارة اخرى
وكذلك ان اختلف ما منه وما اليه اختلفت وان اتحد ما فيه كالصعود والهبوط وقد يكون مع الاختلاف نوعا متفقا
في الجنس العالي كما في اللونية او العالية كما في الكيفية او الكمية فخذ ذلك هذا وقد يتشكك بانه ينبغي ان يكون
الاستقامة والانحناء امرين عرضيين لا من الفصول بل يصح الخط المستقيم ان ينحني والمنحني ان يستقيم واذا كان الخط
المستقيم لا يخالف المنحني بالنوع لم يكن الحركة عليه مخالفة للحركة عليه بالنوع وهذا في المستقيمة والمستديرة الكاينة دون
المستديرة الوضعية وكذلك المبدأ والمنتهى في الصعود والهبوط لا يختلفان نوعا من حيث انهما طرفان فالحق لبعد وانما
يختلفان من حيث هما في جهتين احديهما في علو والاخرى في سفل والحركة لا يتعلق بالمبدأ والمنتهى الا من حيث انهما طرفان
للمسافة فلا يكون بين الحركتين اختلاف بالنوع وليعلم ان هذه الشكوك انما يجري في النقله فانه لا اختفاء في ان التسود
يخالف التبيض نوعا وان كان الطريق المسلوك فيها واحدا وكذلك التسود من طريق التصفر ثم التحمر يخالفه من طريق
التخضر ثم النيلية نوعا ثم يجري الشك في النقله ويتفق انه لا يكون النقله جنسا لما تحتها بل يكون نوعا على ما
تحتها الاعراض كالانسان الذي منه كاتب ومتراي وعلم جريان الباقي في غير النقله ظاهر الجواب اما عن حديث الصعود

والهبوط

والهبوط فسيجي من بعد ان شاء الله تعالى واما عن حديث المستقيم والمستدير فنقول لا انا توهمنا من ان الخط الواحد
يمكن ان يتعاقب عليه الاستقامة والاستدارة فانا سلمنا ان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية السطح
ان يكون طرف الجسم فالم يعرض للجسم تعدل يعد السطح لم يتغير الخط والجسم ان كان يابسا لم يقبل التعنيه وان كان
رطبا فانما يحصل ما يتفرق اتصال او يتبدد وعلى كلا التقديرين ذلك الخط الذي كان بل عدم وحدث خط اخر وان اعتبر خط
في الوهم يحصل تارة مستقيما واخرى مستديرا لم يكن ذلك بالحقيقة خطا فان الوهم لا يتوهم الخط الاجسام دقيقا ثم نقول
ان اختلاف اشخاص النوع الواحد من الاعراض اما باختلاف الموضوعات او باختلاف الاعراض التي تقارنها اما اللاحق
لها او لا كالبياض للسطح او بعده كالكتابة للموسيقي فنقول اختلاف المستقيم والمستدير ليس باختلاف الموضوع لوجود هذا
الاختلاف بين المستقيمين والمستديرين ولا باعراض غير اولية لان الاستقامة والاستدارة تلحقان طبيعة الخط لحوقا
اوليا فبقي ان يكون بالفصول او باعراض اولية والاول يلزم مقصودنا وعلى الثاني لا تخلو تلك الاعراض اما ان تكون لازمة
لطبيعة الخط فلا يكون سببا للاختلاف او يكون غير لازمة فيمكن ان نفرض زوالها فيلزم زوال ما اقتضته من الاستقامة
او الاستدارة وحصول الاخرى في موضوع الاولى وقد مر من ان تعاقبهما على موضوع واحد محال بل لا بد من انعدام
موضوع الاستقامة وحدوث موضوع اخر للاستدارة فلا بد من ان يكون تلك العوارض لازمة للفصول المختلفة ملزوما
كل عرض منها فيلزم التعاند بالفصول فيلزم الاختلاف نوعا وبهذا ظهر فساد ظن من ظن انه في السماء تضادا لان
فيه تقبيبا وتقعيرا لان المقبب والمقعر لا يخرج موضوعهما اما ان يكون الجسم او السطح فعلى الاول لو كان بينهما تضاد
لما اجتمعا في جسم واحد وقد اجتمعا وعلى الثاني لا يكونان متعاقبين على موضوع واحد فان السطح المقبب لا يصير مقعرا
الا اذا انعدم وحدث سطح اخر وكذا العكس على ما بيننا فلا يكونان ايضا متضادين هذا واعلم ان السرعة والبطء لا يختلف
بهما الحركة نوعا كيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركة ويقبلان الشدة والضعف والفصل لا يقبلهما بل ربما يعرضان لحركة
واحدة بالاتصال كما مر هذا وقد ظن ان السرعة والبطء انما يقالان على المستقيمة والمستديرة بالاشتراك الاسمي وليس
كذلك فان المعنى الذي فهم منهما من قطع المقدار الاطول والاقصر في زمان واحد سواء في المستقيم والمستدير نعم ربما
لا يمكن المقايسة والمناسبة بينهما باعتبارهما كما لا يمكن المقايسة بين الخط والسطح مع ان المقدار يصدق عليهما
بالتواطؤ **الفصل الرابع** في حل الشبهة التي اوردوها في وجود الحركة اما قولهم ان الحركة تنقسم الى ماضي ومستقبل
فمعتبر صحيح اما التي بمعنى التوسط فهي ابدا بين ماضي ومستقبل غير منقسم اليهما واما التي بمعنى القطع فهي ابدا ماضي ثم انها ان
انقسمت الى الماضي والمستقبل فانما هو بالقوة بواسطة انقسام الزمان بفرض فيه او انقسام المسافة فاذا فرضنا

ان الزمان والمسافة واحدان لا انقسام فيهما الزمان لا يكون فيهما ايضا انقسام وعدم الانقسام بالفعل كاف في الوحدة
واما قولهم ان الواحد تام فيقول ذلك معنى آخر للواحد لا يستلزمه الوحدة بالاتصال على ان هذا المعنى ايضا يمكن ان يتحقق
في الحركة لما عرفت من انها غير منقسمة وهي محفوظة في المتحرك ثابتة الى انتهاء المسافة فيكون تاما سواء اكمل المسافة او لم
كانت حركة تامة اذ لا معنى للتمام الا ان ليس شيء خارج عنه وقيل في الجواب انه لا فساد في بقاء الصورة الحركة مع انعدام
الاجزاء وتبدلها باجزاء اخر كما ان صورة البيت لا تنعدم بنقض لبنة لبنة وسد الخلل بما يقوم مقامها وصورة كل شخص
حيواني او نباتي محفوظة واحدة مع تحلل الاجزاء وتبدلها بالاجزاء الغذائية وصور الملكات النفسانية محفوظة مع
العمر والتبدل في النفس والمزاج وصورة الظل واحدة باقية على النهر الجاري وبالجملة فصور المادة وتبدلها لا يوجب
تبدل الصورة اذا كان البدل في حد القبول الذي كان للمبدل منه لان مبدا الفيض وهو الباري تع واحد والصورة
من حيث هي فيض صادر عنه واحدة فما دامت المادة قابلة لها لم تتغير ونحن نقول بقاء صورة واحدة مع فساد المادة
مما لا يسلمه عقل ثم قد يكون المادة بحيث اذا فسد بعض اجزائها سد اجزاء اخرى لها بخصوصها صورة محفوظة لم
يفسد وبالجملة فكل مادة انتفت انتفت الصورة المختصة بها فان ثبتت صورة ما لم ينتف من الاجزاء ان كانت
لها بنفسها صورة وكون مبدا الفيض واحدا لا يكفي في ثبوت فيض واحد بل اذا تكثرت المادة تكثر الفيض سواء كانت
المواد مجتمعة او متعاقبة واما البيت المفروض فان صورته التركيبية وصورة لبناته الاضافية غير باقية بل استبدلت
امثالها ولكن الحس لا يميز بين الامثال وكذلك الظل الذي على النهر الجاري فان القابل اذا استحال تحالت الحالة فلم يكن
الظل المرئي على الماء الثاني الا مثل الذي كان على الاول وهكذا الموازيات والمحاذيات التي تتعاقب على السيال بالنسبة
الى الساكن في جوانبه والظل انما هو من توابع المحاذاة وكذلك البيت المظلم اذا كان فيه ثقب يحسب فيه ظل واحد
بالشخص وان كانت الاضوية تتبدل باضوية اخرى وكذلك ان فرض نهر مستوى الخطوط مستوى الاسفل ولا يكون
للماء موج من ريح ونحوه فانك لا تحسه الا ماء واحدا كأنه غير سائل واما ما يقال ان امثال هذه الاشياء ان لم تكن
واحدة كانت كثيرة وليست غير متناهية فهي متناهية فالحاصل انه لا يبقى كل منها الا آنا فيلزم تتالي الآنات او يبقى زمانا
فيلزم بقاء العرض زمانا مع سيلان الموضوع في ذلك الزمان وهذا مما ينكرونه فالجواب ظ مما عرفت من حال
الحركة والزمان هنا وقد يقال في الحركات السرمدية انها لا تخلو اما ان يكون واحدة او كثيرة فان كان الاول لزم ان يكون
تامة وليست كذلك لانها ليست بحيث لا يكون شيء منها خارجا وان كان الثاني فكيف يكون عددها وما آحادها
الجواب ان الحركة بمعنى الكمال فيها واحدة باقية ابدا ما دام متحركا ولا يستلزم وحدتها ان يكون تامة وبمعنى القطع كل دورة

منها واحدة تامة الا ان افراز الدورات ليس الا بالوضع **الفصل الخامس** في بيان مقايسة الحركات بعضها الى بعض بحسب
السرعة والبطء فنقول انهم قد يقولون لكل حركة انتهت في زمان اقصر من الحركة الاخرى انها اسرع منها فيقولون ان
هذه الاستحالة اسرع من هذه النقلة فانما يعتبرون في السرعة تقدم الوصول الى الغاية وقد يمنعون من اطلاق السرعة
على ذلك مطلقا فاذا قطعت السلحفاة مسافة في ربع ساعة والفرس فرسخا في ساعة لا يقولون ان السلحفاة اسرع
من الفرس بل مع ذلك يقولون ان الفرس اسرع فلا يكتفون بالزمان بل يضمون الى اعتباره اعتبار ما فيه الحركة فلا
يكون السريع الا ما يقطع من المسافة او ما يجري مجراها اكثر في زمان مثل او اقصر او يقطع منها المثل في زمان اقصر فعلى
هذا لا يمكن المقايسة بين المتحركين بالسرعة والبطء الا اذا امكن المقايسة بين ما هما فيه وامكان المقايسة بينهما اما
بالفعل او بالقوة اما الاول فبان يكونا بحيث يمكن ان ينطبق كله على كله وان كان لكل منهما اطراف تنطبق اطرافه
على اطراف الآخر فاما ان ينطبق الاطراف على الاطراف او يفضل ما من احدهما على ما من الآخر فيحصل على الاول التساوي
وعلى الثاني زيادة احدهما ونقصان الآخر كل ذلك بالفعل واما الثاني فنحو مقايسة المثلث بالمربع باعتبار انه يمكن
ان يقطع المثلث قطوعا ثم يركب على هيئة المربع فينطبق بينه وبين المربع او يقطع المربع هكذا ونحو مقايسة المستقيم
بالمستدير اذ لا يمكن ان يفعل باحدهما مثل ما فعل بالمثلث او المربع لكن مما سلف تعرف انه لا يمكن فيه ذلك فليس
حكمهما في النوع حكم المثلث والمربع فان قيل نحن نعلم يقينا ان القوس اطول من الوتر واذا وجد بين المستقيم والمستدير
تفاوت فصح ان يوجد بينهما مساواة فقد اجاب عنه بعضهم بانه قد يكون بين الشيئين مقايسة بالزيادة والنقصان
ولا يمكن بينهما المساواة كما ان الزاوية الحادة المستقيمة الخطين اعظم من زاوية الحادثة عن قوس وخط مستقيم واصغر
من اخرى ومن المحال ان يكون من قبيل الزاوية الاولى زاوية مساوية لشيء من قبيل الثانية على انا لا نسلم ان القوس اعظم
من الخط المستقيم وانه يمكن المقايسة بينهما بالتفاوت كيف ولا يمكن ان ينطبق بينهما ولا يمكن ان يقال ان المستقيم موجود
في القوس مع زيادة كما في ساير ما يناسب بينهما بالتفاوت على ان يكون المقايسة بالقوة او توهم ان القوس لو امكن
استقامته لكان اعظم من الوتر فقد تحقق ان اعتبار المقايسة بين المسافتين على ثلثة اقسام الاول ما يكون بالفعل
والثاني ما يكون بالقوة المستندة الى الوجود كالمثلث والمربع والثالث ما يكون بالقوة المستندة الى اعتبار بعيد
وهو ان يكون الشيء لو كان بحيث يقبل التغير كان يمكن المقايسة بينه وبين ذلك الآخر وحال الحركات في المقايسة تابع
لحال المسافة هنا في التقايس بين الحركات المكانية واما الحركات الكيفية فيقاس بينهما على وجهين قريب وبعيد
فالوجه القريب ان يبتدي متحركان من كيفية واحدة وينتهيا الى كيفية واحدة مثل ان يتحركا من البياض الى السواد او من البرودة

الى الحرارة فاذا شرع متحركان في التسود مثلا وكانا بحيث كل موقف توهمه في مسافة حركتيهما كانا متوافيين فيه من المبدأ
الى المنتهى كانا متساويين في السرعة والبطء وان لم يكونا كذلك بل كانا بحيث يكون احدهما في بعض المواقف المتوهمة او كلها
اضعف كيفية من الآخر حتى اذا انتهى احدهما الى السواد والآخر بعد لم ينته اليه كانا متفاوتين سرعة وبطأ ولنا الوجه
البعيد فان يكون المبدأ بطرفي المضاد او بترتيب نسبهما فيها الى طرف التضاد متساوية ويكون المنتهيان كذلك كان
تسود احدهما وتبيض الآخر في مقايس المسافتان بالقياس الى مسافتي القسم الاول والحركتان كذلك وهو وجه غير محقق
في الاصول هذا واعلم انه قد يكون بين شيئين مقايسة اذا اخذا مطلقين ولا يكونان متقايسين بالنسبة الى شيء كالكبر
والصغر فانهما مطلقين متقايسان وكبر الماء لا يمكن ان يقاس الى كبر الهواء فالحركة الى الكبر مطلقا تقاس الى الحركة
الى الكبر مطلقا وكذا الصغر ولكن لا يمكن المقايسة بين تخلخل الماء وتخلخل الهواء ولا بين تكاثفيهما وكذا لا يمكن بين
المشي والطيران ولا بين طيراني النسر والعصفور وطيراني نحل العسل ونحل العنب فقد علم انه يعتبر في المقايسة ان يعتبر
معنى ما فيه الحركة وانه ماخوذ مطلقا او بشرط ثم يعتبر الزمان واما اعتبار المتحرك فلا مدخل له الا ان يكون خصوصيته داخلة
في هيئة الحركة وما فيه الحركة كالنسر والعصفور هذا وقد يعرض الغلط في هذا الباب من اشتراك الاسم كما يظن ان حدة هذا
السكين اسرع او ابطأ من حدة هذا الصوت وكما يظن ان صحة هذه العين الرمدة اسرع من صحة هذه اليد المعلولة
فانه كما ان مزاج العين وفعلها مغاير مزاج اليد وفعلها بالنوع كذلك صحة مزاجيهما وفسادهما وسلامة فعليهما وعدمها
الان بمعنى الصحة مطلقا ولكنها جنس ليس تتقايس بحقيقتها هذا فان قال قائل انا اذا فرضنا متحركا يتحرك في مسافة
ويستحيل وسط استحالتها من مبدأ تلك النقلة وينتهي الى الذي يقف عليه المنتقل فهل يمكن ان يقاس بين
هذه النقلة وتلك الاستحالة قلنا لا وان كانت المسافة مساوية للمستحيل لكن لا يمكن ان يقال ان الحركة مساوية
للاستحالة فان الحركة حين قطعت مسافة والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين فالمستحيل لم يكن ينتقل من حد مسافة الى
حد آخر كان المنتقل كذلك **الفصل السادس** في بيان تضاد الحركات [illegible] والسبب الموجب لورود التضاد بين ذاتي
الحركات فنقول اما الحركات الواقعة في عدة اجناس كالنقلة والاستحالة والتخلخل فيمكن فيها ان تجتمع
فان امتنع الاجتماع فلامر خارج عن مهياتها فلا يكون بينها تضاد واما الداخلة في جنس واحد نحو التبييض والتسود
فقد يكون بينهما تضاد فانهما يشتركان في الموضوع ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف وكلاهما وجوديان وليس شيء
منهما متقولا بالقياس الى الآخر وهذا حد التضاد فالتبييض ضد التسود والنمو ضد الذبول وان صح لقائل ان يقول ان
الصغر والكبر متضائفان لا متضادان لانا لو سلمنا ذلك منع قلنا لا نسلم ان الحركة الى الزيادة ليست مقيسة الى الحركة

الى الحركة الى النقصان وكونهما متقابلين لا يستلزم تضايف حركتيهما واما الحركات الوضعية فيشبه ان لا يكون بينها
تضاد لما سيجيء ان شاء الله تعالى انه لا تضاد بين الحركات المستديرة واما الحركات المكانية فالمستدير منها لا تضاد المستقيم
بوجه لان التضاد لا بد فيه من اتحاد الجنس مع تقابل الفصول المنسوبة الى امر الحركة هذا وليس تضاد الحركات من تضاد
المحركات اذ كم من متحركين متضادين تتحركان حركة واحدة كالنار اذا حركت الى سفل كالحجر فان حركتيهما واحدة
ولا الاختلاف بالطبع والقسر لا يوجب التضاد بينهما فانهما اذا نزلا تنزيلا واحدا كان اثرهما واحدا وان اختلف بالذات
والعرضية كالاشكال الطبيعية والقسرية والسواد الذاتي والعرضي ولو كان الاختلاف بالطبع والقسر يوجب التضاد
لما كانت حركتان طبيعيتان ولا قسريتان متضادتين وليس كذلك ومن هذا علم ان التضاد بين الحركتين لا يكون بالتضاد
بين المحركين ولا يمكن ايضا ان يكون بالتضاد في الزمان اذ لا تضاد فيه ولو فرض فيه تضاد فلا يكون الا لامر عارض الحركة
ولا يجوز ايضا ان يكون بالتضاد في وسط المسافة اي ما بين المبدأ والمنتهى فان الطريق من البياض الى السواد ومن
السواد الى البياض واحد مع تضاد الحركتين وكذا من الزيادة الى النقصان ومن النقصان الى الزيادة فبقي ان يكون
باعتبار ما منه وما اليه معا لا منفردين فان الحركة من البياض انما تضاد الحركة ~~من البياض وانما تضاد الحركة~~
من السواد اذا انتهت الاولى الى السواد والثانية الى البياض فقد علم ان تضاد الحركات انما يكون بتضاد طرفي ما هي
فيه وذلك اما ان يكون بذاتيهما كالسواد والبياض وكاكبر حجم في طبيعة من الطبائع واصغر حجم فيها او لا بذاتيهما بل بتقابل
الحركة او بامر آخر غير الحركة وذلك مثل طرفي المسافة بين السماء والارض فانهما بذاتيهما مكانان او نقطتان فهما من
حيث ذاتيهما لا تقابل بينهما وانما التقابل بينهما اما باعتبار امر خارج عن الحركة وهو كون احدهما في غاية القرب من
الفلك وكون الآخر في غاية البعد عنه او باعتبار الحركة فان احدهما مبدأ لها والآخر منتهى لها فانه وان كان الشيء
بكونه مبدأ او منتهى يقاس اضافة لان المبدأ مضاف الى ذي المبدأ وكذا المنتهى الى ذي المنتهى الا انه من المبدأ والمنتهى
ليس بمضافين اذ لا يتوقف تعقل ان للحركة مبدأ على تعقل ان لها منتهى ولا بالعكس بل لانه لا بد من التلازم فانما
ذلك من دليل خارج فلم يكن بينهما تضايف ولا شبهة في انهما متقابلان في الحركات المستقيمة لا يمكن اجتماعهما
وان اجتمعا في المستديرة وليس احدهما عدميا بل كلاهما وجودي فلم يبق من وجوه التقابل الا التضاد وهو
المطلوب وقد يستشكل في كون تضاد المبدأ والمنتهى بهذين المعنيين سببا لتضاد الحركة لانهما اذا لم يكونا
متضادين بالذات بل بواسطة امر خارج عنهما فكيف يكون تضادهما سببا لتضاد الحركتين بالذات بل
بواسطة والجواب ان ذلك الامر الذي صار سببا لتضادهما يجوز ان يكون امرا داخلا في جوهر الحركة وذلك مثل الانحد

غيره اي الشمع مثلا مع انه ذاتي للشكل الملاقي له وكذلك الجسم الحار والبارد متضادان بالعرض وفصلاهما اللذان هما
الاسخان والتبريد متضادان بالذات وما ذلك الا لان الحرارة والبرودة وان كانتا امرين عرضيين للحار والبارد
الا انهما ذاتيان للاسخان والتبريد وهنا ايضا كذلك فان الحركة لا يتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرفها
فقط بل يتعلق به من حيث انه مبدأ او منتهى فالكون مبدأ او منتهى وان كانا عرضيين لطرف المسافة الا انهما داخلان
في تقويم الحركة فيكون تضاد الحركتين لذاتيهما فان قيل لو كان المبدأ والمنتهى متضادين لم يجتمعا في موضوع واحد مع انهما
قد يجتمعان في جسم واحد قلنا ان الضدين لا يجتمعان في موضوعهما الاول القريب واما في الموضوع البعيد فلا باس
الا ترى ان السطح المحدب والمقعر يوجدان في جسم واحد وموضوع المبدأ والمنتهى حقيقة انما هو طرف المسافة ومن
شانهما انهما لا يجتمعان في طرف واحد هذا ولنرجع الى بيان انه لا تضاد بين الحركة المستقيمة والمستديرة فنقول اولا انه
وسط ان التضاد بين المستقيمة والمستديرة اولى من التضاد بين المستقيمتين لان طرفي المستقيمتين واحد فهو ساقط
اذ لو كان تضاد الطريق محلا بالتضاد لم يكن المتضادان في جنس واحد ولا اجتمعا في موضوع واحد ولما كان البعض
ضد البعض لان الطريق المسلوك فيهما واحد ثم نقول انه لو كان بين المستقيمة والمستديرة تضاد لكان اما لاجل الاستقامة
والاستدارة اللتين فيهما فيه الحركة او لاجل اطرافه والاول باطل اذ لو كانتا لما كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين في
ما به التضاد متضادا ولو كانتا متضادتين لكانتا في موضوع واحد وقد عرفت ان موضوع احديهما لا ينتقل الى الاخرى
الا اذا انعدم وان كان الثاني لزم ان يكون الشيء الواحد اضداد غير متناهية فانا اذا فرضنا حركة على خط مستقيم فانه
يمكن ان نفرض هذا الخطوط القسي غير متناهية يكون الحركة على كل منها ضد الحركة على ذلك الخط المستقيم وهذا ليس
انتفاء التضادين صورة الاستقامة والاستدارة المطلقتين تضادا جنسيا اذ لو كانتا متضادتين لزم ان يكون هذا
المستقيم المخصص تضاده مستدير واحد متخصص لان الضد هو ابعد ما يكون في طبيعة الخلاف واذا لم يكن البعد لم يكن ضد
وبالجملة فلا يجوز ان يكون لمستقيم واحد اضداد كثيرة وقد يجاب لا نسلم ان هذه المستديرات شيء واحد من حيث
الاستدارة لانا نقول له ان الواحد بالعموم لا يضاده الا الواحد بالعموم دون الواحد بالشخص بل هذه القسي يخالفه
بالنوع لان كل واحد منها من دائرة مخالفة لدائرة الاخرى في الاحديداب ولعل المستديرات المعدودة انما المقتضيات في حدود متخالفة
جملتها ومن هذا القبيل تخالف المستدير والمستقيم وانا نقول انها خطان متعدان وما قيل من انه يجوز ان تكون بين
المستقيمين مضادة نوعية وبين المستقيم والمستدير مضادة جنسية فهو فاسد بان الشيء قد يضاد الشيء لذاتها وقد
يضاده لامر عرضي فيجوز ان يكون من المستديرات ما يضاده مستقيم ومستدير لمعاني عارضة كان الافراط والتفريط

في الاخلاق متضادان لذاتيهما وهما ضدان للتوسط لا لذاته وذاتيهما بل لانه عرض لهما انهما رذيلة وله انه فضيلة وكون
الشيء له ضد من نوعه وضد آخر من جنسه فلا يجوز بل المتضادان لا بد ان يكونا من نوع واحد ولا يمكن ان يتمان
في ذلك الحركة والسكون يتوهم انهما متضادان جنسا والحركتان متضادتان نوعا الا ان السكون انما هو عدم الحركة
هذا ولما تحققت انه لا تضاد بين المستقيمة والمستديرة فاعلم انه لا تضاد بين المستديرات ايضا اما التي على القسي فلجواز كون
الحركات على القسي الغير المتناهية في الاطراف واما الحركة على قوس من طرف منها الى الآخر وبالعكس فهل يتضادان ام
لا وذلك لان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدورية لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها وان فرض طرف فانه يجوز ان
يكون مبدأ ومنتهى معا والمبدأ والمنتهى لا تضاد الا اذا كانا للحركة لا يمكن ان يكون مبدؤها منتهاها واما في هذه الحركة
فلا فانا اذا فرضنا فيها اوضاع مختلفة ونهايات مختلفة فانما تخالف الحركات بحسبها عددا بلا تضاد ولا يمكن ان يتضاد
بحسبها هذه الحركات لا من حيث الاطراف لما تبين لك ان التضاد لا يكون الا للاطراف واذا كانت هذه الحركة هكذا فكذا
التي على القوس فانها من حيث انها حركة مستديرة لا تعين لذلك الطرف لها ان يكون منتهاها بل يجوز لها ان تتم الدورة
فتنتهي الى ما ابتدأت منه وانما عرض الاختلاف بين المبدأ والمنتهى لعرض قطع ووقوف في اثناء الحركة فتحقق انه لا تضاد بين الحركات
الا بين المستقيمات وليعلم ان بين الصاعد والهابط تضادا من وجهين الاول ما عرفته من اعتبار المبدأ والمنتهى من حيث
المبدئية والمنتهائية فقط والثاني باعتبار ان احد الطرفين علو والآخر سفل

الفصل التاسع في بيان تضاد السكونات

وتحقيق في تقابل الحركة والسكون اما المقابلة بين الحركتين والسكون فقد عرفت وقد عرفت ان لكل نوع من الحركة
سكونا يقابله واما السكونات من حيث هي سكونات لا من حيث الطبيعية والقسرية وغير ذلك فاعلم انه قد يكون بينها
تضاد لا لاجل الساكن ولا المسكن ولا الزمان لعين ما عرفته في الحركة وليس له مبدأ ومنتهى ليتضادا بهما فبقي ان يكون لما
فيه وما فيه متضادا اما من جهة مهيته من كونه حيزا وجهة ومكانا ونحو ذلك واما من جهة امر عرضي له من كونه حارا
او باردا ونحو ذلك ولا شك ان الثاني من الوجهين لا يوجب التضاد بين السكونات والا لزم ان يكون السكون في مكان
وقت كونه حارا مضادا له فيه وقت كونه باردا مع انه سكون واحد متصل فتعين الوجه الاول لان يكون سببا في السكون
في جهة العلو مضادا له في جهة السفل هذا واعلم انه قد قيل ان السكون فوق ضد الحركة من فوق لا الى الفوق فتكلم ان السكون
~~فوق ضد الحركة من فوق لا الى الفوق فتكلم بان السكون~~ فوق كمال الحركة الى فوق وكمال الشيء لا يكون مقابلا له ولا مؤديا
الشيء الى مقابله ونحن نقول ولان السكون فوق ليس كمالا للحركة بل انما هو كمال للمتحرك يحصل بواسطة الحركة كيف و
الحركة تبطل وتفسد حتى يحصل السكون وثانيا انا لا نسلم ان الشيء لا يؤدي الى مقابله الا ترى ان وجود الحركة الطبيعية يؤدي

ثم بلغ البرعرض لعل الاول بخط كتبه مؤلفه محمد الحسن الاصبهاني عفا الله عنهما

الى ضدها وهو السكون والحق ان السكون في كل مقولة ضد لكل حركة تجيء فيها لان السكون لا يعتبر فيه جهة دون جهة
وشيء دون شيء حتى ان المتحرك في خلاف تلك الجهة يكون ساكنا بل الساكن في الاين مثلا انما يكون ساكنا اذا كان له
اين واحد لا يتبدل عليه بوجه من الوجوه وكذا الساكن في الكيف ما يكون من نوع واحد منه فرد واحد وكذا الوضع
والكم نعم السكون في الاين مع الحركة في غيره يجتمعان وكذا العكس فالسكون فوق تقابل الحركة من فوق والى فوق ثم ان
نشط الحدلان يجعل لكل حركة يكون بعينه سكونا مقابلا لها حتى يكون السكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
كان المتحرك من اسفل ساكنا عن الحركة الى اسفل وان نشط لان يقول ان السكون انما هو العدم الطارى على الحركة
فمع انه لا وجه له لان العدم كما يكون متاخرا يكون متقدما ويكون لا متقدما ولا متاخرا يلزم ان لا يكون الساكن
تحت مثلا الا ما تحرك الى تحت فسكن فيه وان نشط لان يقول ان السكون هو العدم المتقدم على الحركة المقارن القوة
والاستعداد كان السكون فوق تقابل الحركة من فوق ولكن كل ذلك فاسد لما عرفت نعم ان اعتبر التقابل لا من
حيث الحركة والسكون بل من حيث الطبيعة والقسر مثلا وغيرهما من الفصول لم يكن بين الحركة والسكون تقابل اذا
لم يتحدا في ذلك الفصل فلا تقابل السكون فوق الحركة الى فوق مثلا **الفصل الثامن** في بيان انه اذا كانت حركتان
تبتدئ احديهما من نهاية الاخرى فهل يجب ان يكون بينهما زمان سكون ام لا بل يجوز ان يتصلا قد اختلفوا في انه
اذا كانت حركتان تكون منتهى احديهما مبدا الاخرى كالصعود والهبوط والحركة على قوس وعلى وترها وعلى خط بخط
اخر محيطين بزاوية فهل يجوز اتصالهما بحيث لا يكون بينهما سكون ام لا بل لا بد من تخلل السكون بينهما فاحتج الاولون
بانه لو وجب ذلك فنحن نفرض ان حجرا عظيما ينزل من الجو وفي اثناء النزول لاقاه خردلة قد رميت الى فوق وانتهت
الى الرحى فيلزم ان يكون سكن تلك الخردلة حتى ينزل ويلزم من سكونها سكون الرحى فيلزم ان يكون خردلة ممسكة
للرحى وهو محال قالوا وايضا ذلك السكون لا بد له من سبب فان كان عدم سبب الحركة لزم ان لا يتحرك اصلا بعد
انتفاء القسر حتى يتغير جوهره الى ما يقتضي الحركة وان كان امرا وجوديا كان اما طبيعة ذلك الجسم او ارادته او قاسرا
والكل مفروض الفقدان قالوا وايضا على وجه احتجاج الاخرين ان كل ما ماس الشيء في آن لا بد من ان لا يفارقه زمانا وهو
فاسد لانا نرى ما يماس الشيء ويفارقه من حينه ذلك اذا ركبنا كرة على دولاب دائر وفرضنا فوقها سطحا مستويا فانه اذا تحرك
الدولاب ماست الكرة السطح بنقطة في آن وفارقته من غير بقائه زمانا احتج الاخرون بان مماسة المتحرك لذلك المنتهى تكون
الا في آن وكذا مفارقته ولا بد من آن يكون بين الآنين زمان وليس زمان حركة فهو زمان سكون قالوا وايضا لو جاز اتصال
الصاعدة والهابطة لجاز اتحاد الضدين اذ لا معنى للاتحاد الا الاتصال وقد عرفت التضاد بينهما قالوا وايضا لو كان غاية

حركة

حركة الصاعدة مثلا ان تحرك حجر من تحت الى فوق ماسه ابتداء لزم ان يكون المهروب عنه بحركة هو بعينه المقصود بتلك
الحركة قالوا وايضا اذا ابيض الشيء ثم اسود متصلا بانتهاء ابيضاضه فهو من حيث انه ابيض غير بياض ومن حيث انه
يسود فيه سواد وقوة بياض فيلزم ان يجتمع البياض مع قوته وهو محال ونحن نقول لمنا من الحجج لا يتم اما حجج الاولين
فنقول على الاولى منها ان الخردلة اما ان تندفع بصادمة الهواء المندفع بحركة الرحى او لا فان اندفعت فيكون سكونها
قبل ملاقاة الرحى وان لم تندفع قلنا لا استحالة في سكون الرحى لامر ضروري واجب الوجود مثل مقتضيات ضرورية
امتناع الخلاء وعلى الثانية انا نختار اولا ان السكون بواسطة امر عدمي هو عدم انبعاث الميل من القوة المحركة لانه
قد عرفت ان القوة المحركة ربما توجد ولا يحصل الميل كالشيء الساكن في مكانه الطبيعي وكالشيء المقسور فان طبيعته لا يمكنها ان
تبعث عنها الميل لغلبة القاسر فنقول هنا ان القسر ما دام كان قويا كان غالبا على الطبيعة محركا للجسم خلاف جهة الطبيعة
ثم انتهى ضعفه الى ان كان مانعا للطبيعة عن فعلها ولكن لم يكن قويا على التحريك فيحصل بذلك السكون لعدم انبعاث
الميل عن شيء من القوتين ومثل ذلك مشاهد في فعل المتنازعين في تحريك شيء اذا استوت قوتاهما وربما يكون السكون
زمانا شرطا لانبعاث الميل الطبيعي ونختار ثانيا ان السبب امر وجودي مستفاد من القاسر فانه يجوز ان يكون كما انه
يبعث عنه ميل محرك كذلك يبعث عنه شيء مسكن يقتضي بقاء الشيء في مكانه كما ان الميل يقتضي ترك المكان وعلى
الثالثة قيل ان الكرة الطبيعية ليست فيها نقطة حقيقية تماس السطح واما نحن فنقول ان الكرة الحقيقية لا يكون الا
محاطة بكرة اخرى او لا محيط لها اصلا كما في السموات فلا يجوز فيها ما فرضوه ولو سلم فلا نسلم انه لا يحصل هناك وقفة
على انا نقول لا يخلو اما ان يكون بين الكرة وتلك الصفحة خلاء او ملاء لا يجوز الاول فتعين الثاني فنقول ان هذا الجسم الذي
ملأ ما بين الكرة والصفحة يلاقي بسطح منه تلك الصفحة وهو سطح مستو بسيط وبسطحه الاخر يلاقي تقبيب الكرة فنقول
لو لاقت الكرة الصفحة بنقطة لزم ان يحدث في السطح المستوي من ذلك الجسم نقطة متميزة عن ذلك السطح وذلك
غير جائز على ان هذا تعليق للاحكام الطبيعية باوهام رياضية وهو مع انه خروج عن حد الصناعة لا يثبت المطلوب لانه
انما يثبت الاتصالية للحركات الوهمية ونحن انما نتكلم في الخارجية واما حجج الاخرين فنقول اما على الاولى منها انها
سوفسطائية فان المراد بآن المباينة ان كان طرف الزمان الذي فيه المباينة فنقول هو آن المماسة بعينها ولا بعد
في ان يكون في طرف زمان فيه المباينة ونحوها شيء غير الذي في ذلك الزمان وان كان المراد ان يصدق فيه انها
فنقول نعم بينه وبين ان المماسة زمان هو زمان المباينة وبالجملة فقد عرفت ان المباينة ونحوها ليس لها
اول ان يتحقق فيه بل انما تقع في امتداد الزمان على انها منقوضة بما اذا فرضنا في مسافة واحدة حدودا بالفعل

قطعا او عرضا فانه يلزم من ذلك ان يحصل له بعد تعدى كل حد الى حد اخر توقف وسكون التهم الا ان
يلتزم ذلك ويقال ان الحركة على المسافة اذا كانت كذلك ابطؤ منها اذا لم تكن كذلك وكانه قيل انه فرق بين ان
يكون حدوث تلك الحدود بالقطع او بالعرض فيلزم ذلك فى الاول وبيان الثانى ان المسافة بالقياس الى المتحرك
ليست ذات حدود وان كانت بالقياس الى الكيفيات كذلك وليس شىء فان المانع من اتصال الحركة ليس الا
تخالف بالمقايسة بل كلما وجد حقيقة المانع وهنا قد وجد فقد جاء وعلى الثانية انا لا نم ان الاتصال مطلقا
يقتضى التوحد الا ترى ان خطوط المثلث متصل بعضها ببعض وليست واحدة بل الاتصال على قسمين احدهما
موحد وهو الذى لا يكون معه فى المتصل حد مشترك موجود بالفعل والثانى مفرق وهو الاتصال على حد مشترك
موجود بالفعل كما فى خطوط المثلث وهذا الاتصال الذى بين الحركتين المفروضتين من هذا القبيل ولا فساد فى اتصال
الضدين بهذا الاتصال كما يرى من اتصال السواد بالبياض وبهذا يندفع الحجة الثالثة فانه انما يلزم ان يكون المبدا
منتهى لحركة اخرى فلا يلزم ان يكون مطلوبا ومهروبا عنه بحركة واحدة بل بحركتين وعلى الرابعة ان السود ليس فى ان
صيرورته ابيض بل فى زمان طرفه ذلك الان مع ان البياض انما لا يجتمع مع القوة على ذلك البياض بعينه ولا استحالة فى ان
يجتمع مع القوة على بياض اخر ولما بطلت الحجج من الطرفين فنقول ان الحق هو المذهب الثانى والدليل عليه ان كل حركة
فانما تصدر عن ميل يحققه اندفاع ما هو امام المتحرك واحتياج المتحرك الى قوة يدافعها وذلك الميل هو الذى يؤدى
المتحرك الى حدود المسافة بابعاده من شىء وتقريبه من اخر ولا شك ان الوصول الى النهاية لا بد له من علة وهى بعينه
العلة المزيلة له عن مستقرها الاول ولكنها لا تسمى ميلا الا بالقياس الى مدافعة ما هو امام المتحرك لا بالقياس الى الايصال
ثم ان هذا الميل لا يلزم ان يكون موجودا فى زمان بل يجوز وجوده فى ان اذ لا يقتضى تقدما وتأخرا كما تقتضيه الحركة ثم ان
الميل ما لم يفسد وتفسد لا تفسد الحركة ولا شبهة فى ان فساد ميل ليس هو عين حدوث ميل اخر بل ربما يقارنه فاذا
حدثت حركتان ضمن ميلين اذ لا يجوز ان يكون ميل واحد محصلا له فى حد ومفرقا له عنه بل لا بد بعد فساد الميل
الاول ميل ثان فالان الاول حدث هو فيه موجود تم ذلك الميل الاول فالان الاخر وجد هو فيه موجود والا لم يكن موصلا فقد
حصل انان احدهما الاخر الاول والاخر اول الاخر ليسا مثل الحركة واللاحركة حتى يكون الحركة فى تمام الزمان وفى الان الذى
هو طرفه يكون اللاحركة فان كان الميل الاول موصلا زمانا فهو السكون وان كان موصلا انا فنقول ان هذا
الان لا يجوز ان يكون عين الان الاول لوجود الميل الثانى اذ لا يجوز ان يجتمع فى طباع شىء فى ان واحد اقتضاء شىء ولا
اقتضاؤه فلا بد من ان يتغاير انا الاخر الاول واول الاخر فلا بد بينهما من زمان وهو المطلوب ولا تظن ان الحجر الرمى

الى فوق فقد اجتمع فيه الميلان الى العلو والى السفل بل حين له الميل الاول قابل لان يحدث فيه الميل الاخر فان الماء
عنه كان فى الماء الفاترة ان يحدث فيه مبدا احداث البرد اذا زال العائق

الفصل التاسع فى بيان ما هو مقدم

الحركات وبيان فصول الحركات الذاتية والعرضية ونحو الطبيعية والارادية والقسرية فنقول ان الحركة المكانية
والوضعية اقدم من سائر الحركات اما النمو والذبول فلانه لا بد فيهما من حركة مكانية للوارد والخارج واما التخلخل و
التكاثف فلانهما لا ينفكان عن الاستحالة واما الاستحالة فلا يوجد الا بعد حركة مكانية او وضعية لان الاستحالة لا يمكن
ان يكون موجودة دائما والا لم يكن استحالة بل لا بد ان يكون المستحيل قبل الاستحالة على حال فحدث بعدها حال
فلا بد لها من حركة نقلية او وضعية وان كانت واصلة ولم يكن تنفعل ثم صارت بحيث تنفعل فقد احالت فنقل
الكلام الى احالتها وان كانت واصلة ولم يعرض لها استحالة فلا بد لتلك الاستحالة من علة اخرى على ان كلامنا
فى الاستحالات التى من علل جسمانية وهى انما تنفعل بعد ان لم تنفعل بالقرب بعد البعد ثم نقول ان الحركة المستديرة اقدم
من المستقيمة لان المستقيمات لا بد ان تتناهى لتناهى الابعاد فلا بد من ان يتقدمها الحركة المستديرة الوضعية او
النقلية حتى يكون المناسبات المختلفة الحاصلة بها اسبابا لحدوث الحركات المستقيمة والاستحالات والحركة المستديرة
كما انها اقدم بهذا الاعتبار اقدم بالشرف ايضا لانها لا يوجد الا بعد ان استكمل الجوهر جوهرا بالفعل ولا يزيل من جوهره
شيئا ولا يؤثر فى شىء من ذاتياته وايضا هى تامة لا تقبل الزيادة اصلا وايضا لا يجب فيها الخلاف من حال بالاشتداد و
الضعف كما ان المستقيمة الطبيعية تشتد فى اخرها والقسرية تضعف فى اخرها ويشتد فى وسطها كما قيل وايضا
الجرم الذى له هذه الحركة اقدم الاجرام ومحدد لجهات الحركات المستقيمة هذا ولنرجع الى ذكر فصول الحركة فنقول
الا ان كل ما يوصف بشىء اما ان يكون تلك الصفة له بذاته كالبياض للثلج او لجزئه كما يقال ان الانسان يرى
بعينه وان العين سوداء اى انسانها او لا يكون صفة له ولا لجزئه بل لامر يقارنه كما يقال ان البياض يتحرك
اى بواسطة تحرك الابيض فالمتحرك والمحرك ايضا حاله احد هذه الحالات فمن متحرك لذاته ومن متحرك لجزئه
كما يقال للكاتب انه يتحرك اى تتحرك يده ومن متحرك بالعرض كما يقال للساكن فى السفينة انه يتحرك وهذا القسم
على قسمين فان ما ينسب اليه التحرك بالعرض اما ان يكون من شانه ان يتحرك كالانسان الساكن فيها او السائر
المستقر فيها او لا يكون من شانه ذلك كالبياض فى الابيض وكذلك المحرك على هذه الاقسام وقد سلف ان
الحركة الذاتية قد تنبعث عن طبيعة المتحرك لا عن خارج ولا عن ارادة كنزول الحجر وقد تنبعث عن ارادته وقصده
وقد تنبعث عن طبيعة المتحرك لا عن خارج قاسر كصعود الحجر ويطلق الحركة من تلقاء المتحرك على الطبيعية والارادية

وقد يخص بالاخيرة والطبيعية والقسرية يجريان في غير المكانية ايضا الا الوضعية كما ستعرف فالتحيا الطبيعية كالصحة بالبحران الطبيعي وتبرد الماء الحار وقسرية كتسخن الماء وزيادة في المقدار طبيعية كنمو الصبي وقسرية كالتغذ بالاغذية المسمنة وذبول طبيعي كما في الهرم وقسري كما بالامراض وكذلك كون طبيعي ككون الجنين من المني وقسري ككون النار من القدح وفساد طبيعي كالموت من الهرم وقسري كالموت من القتل والسم وليعلم ان الحركة لا يمكن ان يصدر عن الطبيعة وهي بحالها فان الطبيعة امر ثابت قار فلا يكون سببا الا لامر كذلك والحركة ليست كذلك ثم الحركة يقتضي ترك شيء فالطبيعة اذا اقتضت ترك شيء فلا بد من ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا عن الطبيعة فالمرض هذا الخارج الى الطبيعة لم يقتض حركة ولا بد من ان يكون بازاء هذه الحالة الغير الطبيعية حالة طبيعية يقتضي الطبيعة ترك تلك الحالة متوجها الى هذه الحالة فكل حركة طبيعية لها غاية اذا حصلت ولم يعق عنها عائق انتهت الحركة لانها لا يهرب عما طلبه فغاية كل حركة طبيعية سكون فكل حركة لا يعقبها سكون لا يكون طبيعية فالحركة المستديرة غير طبيعية كيف وكل حد ووضع يهرب عنه مرة يطلب مرة اخرى ولا يجوز في الطبيعة ان يطلب شيئا ويهرب عنه فهي اما عن ارادة او اسباب من خارج ويجوز عليه اختلاف مقتضى الارادة اذ لم يختلف الدواعي والاغراض والغايات وكانت ارادة واحدة يبلغ بها الى المراد ولا بعد في ان يكون لجسم بسيط نفس كما توهم بعض من كلام المشائين وليس كما توهم فانهم خصوا ذلك بالعناصر فقالوا ان لجسم الاجسام العنصرية ما لم تركب ويسقط ما بينها من التضاد لم يقبل الحيوة لاجل التضاد الذي بينها واما الجسم الذي لا يكون له ضد فهو قابل للحيوة واعلم ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى ذلك الامر الذي له الطبيعي وقد يقال بالقياس اليه والى طباع الكل وما عليه مجرى الخير الذي يجب في الكل على ما يجب في الآلي وههنا مثل ان الارض وان كانت من حيث طبيعتها نفسها يقتضي ان يكون كرة حقيقية الا ان استعدادها اذا قرن بطبيعة الكل اقتضى وجود هذا الشكل الذي لها فهذا الشكل طبيعي لها بالقياس الى طبيعتها وطبيعة الكل معا وكذلك تصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية مستنده الى الطبيعة واستعداده مع طبيعة الكل واما القسم الاول من الطبيعي الذي يقال بالقياس الى ذلك الشيء وحده فهو ما يكون صدوره عن قوة طبيعية له يحرك لا بالارادة وهو على نحوين الاول نحو تحريك الحجر الى سفل والاخر نحو تحريك النفس النباتية النبات الى الجهات المختلفة فالحركة الطبيعية في هذا الموضع يراد بها ما يكون عن قوة في نفس الجسم تتوجه الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيه وعلى النحو من التوجه الذي تقتضيه من غير زيغ عن الحدود الواجبة فما كان من الطبيعة الى غير الطبيعي كيكون اصبع زائد عن الخمس او كان الى الغاية

الطبيعية كما من غير الطبيعة كالحجر المرمي الى السفل على خط مستقيم او كان لا على نحو التوجيه الذي ينبغي بل يكون ابطأ مثلا من العوائق ليست بطبيعية وان كان قد يقال لها الطبيعي ايضا مجازا كما يقال على ما يصدر عن الارادة المتجهة الى جهة واحدة بالاشتراك وقد يكون الحركة طبيعية لكن بالقياس الى اسم خارج كالاحتراق للحطب عند لقاء النار والانجذاب للحديد عند لقاء المغناطيس الفصل العاشر في بيان الحركة الى الحيز الطبيعي وما يجري مجراه من الكم والكيف والوضع وتحقيق ان المتحرك الى الحيز الطبيعي مقصوده ماهو ودفع الاشكال الوارد عليه و بيان ان الحركة الطبيعية اهي بنية عن الهرب او عن الطلب سنبين ان لكل جسم حيزا طبيعيا يقتضيه صورته او صورة الغالب فيه وكذلك قد يقتضي طبيعته كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان هذا الذي يقتضيه الطبيعة من هذه الاشياء موجودا لا يمكن ان يزول لم يكن له حركة طبيعية فانها انما هي للعود الى ما زال من احد هذه الامور الطبيعية وان زال او كان في بعض الحدوث زائلا فان له حركة طبيعية ان لم يعق عنها عائق كما ان يعلو الحجر ويسخن الماء ويتخلخل الهواء او يتكاثف قسرا فانها اذا خليت وطباعها عاد الحجر الى السفل والماء الى البرودة والهواء الى حجمه الطبيعي وكما ان الصبي والنبات في اول الخلقة قاصر عن كمال الطبيعي فاذا خلى وطبعه عاد اليه وكما ان الغصن المستقيم فانه اذا خلى وطبعه عاد الى الاستقامة التي هي وضعه الطبيعي لكن قد يستشكل في الحركة الى الحيز الطبيعي من ان الجسم المتحرك الى الجهة ما يعرض للامور المتحركات الى تلك الجهة واي ذلك المكان الذي فيها واي الكلية ولا يمكن ان يقال ان المقصود بالحركة هو الجهة والا لكان الماء يتحرك الى جهة السفل لم يطفو على الارض وكذا الهواء كان يتحرك الى الفلك مع انا لو توهمنا هواء في حيز النار نزل وسنعلم انه لا يجوز ان يكون لحيز واحد جسمان فيكون الماء والارض حيز واحد لكن الارض اسبق وكذا النار والهواء واقسم لو كان كذلك لكنا اذا وضعنا يدنا على هواء احسسنا بانه فاعل الى فوق كما نحس بذلك اذا كان في الماء ولا يمكن ايضا ان يقال ان المكان فان المكان الطبيعي ليس الا سطح الجسم الذي يحويه فكان اذا خلى ماء قد تدفع لم يترك لانه في سطح الهواء وهو مكانه الطبيعي وكانت النار المتصعدة يطلب ان يشتمل عليها سطح الفلك وهو محال ولا يمكن ايضا ان يقال انه الكلية والا لكان الجحر الجهة النار يلحق بشيء منها ولا ينزل فان الاتصال بالكل هنا اقرب ولكان اذا توهمنا ان كرة الارض قد صعدت وكان هنا حجر صعد اليها الحجر فاما ان يكون الحجر حينئذ بطبعه جهة عن جهة وهو محال او لا بل يكون الكلية هي الجاذبة فلا يكون حركته صادرة من طبعه ولكانت القطعة الصغيرة من الارض اسرع حركة من الكبيرة فان انجذابها اسهل والحس يشهد بخلافه فيجب ان يقال ان الحركة الطبيعية يطلب الحيز الطبيعي ويتحرك عن غيره لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص من اجزاء الكل ووضع مخصوص بالنسبة الى المحدد للجهات فهذه هي الغاية الحقيقية والجهة انما تطلب لكون هذا المعنى فيها

وكذا الكلية فتى فقد احد اجزاء هذا المعنى تحقق الهرب والحركة وطلب ما فقد كان يكون الترتيب طبيعيا دون المكان
كالهواء الذي استقر في حجر الاجرة ولذلك انما ينشف الماء من اسفل وما ذلك الا لان الهواء يهرب عن المحيط الغريب
فيتبدل بالماء اوكان بالعكس كهرب الماء الموضوع في الهواء لان مكانه ليس الا سطح الهواء وهو حاصل الا ان الترتيب
الطبيعي غير حاصل بقي الكلام في ان الحركة تنبعث من الهرب او من الطلب فنقول لو زال الطلب لم يتعين المهرب جهة
الهرب بل لا بد من ميل وطلب يختص بجهة دون جهة فكما ان الماء انما يبرد الشي لبرده في نفسه كذلك لا يحدث ميلا
واما فاعا فيما يولجه من الاجسام الا وفيه نفسه ميل ولذلك ترى الماء اذا اشتدت سخونته احرق وصعد مع بقا
الصورة المائية فلو كانت الصورة المائية بنفسها تقتضي التبريد والنزول لزم اجتماع قوتين تقتضي الاشياء فيه وهو محال
فقد تبين ان الصورة المائية ينبغي انها لا تقتضي التبريد والنزول الا بتوسط شي قد بطل حين عروض هذا العارض وهو البرودة وثم
الميل ولا يمكن ان يقال ان الماء اذا سخن خالطه اجزاء نارية هي التي تصعد حتى تبقى الماء باردا على طبيعته اذ لو كان كذلك
لكنا اذا طبخنا الماء والدهن كان الدهن اقرب صعودا لانه اقبل لمخالطة النار والاتصال اليها على انا نسلم ان تحرك بعض
الاجسام الى خلاف جهاتها الطبيعية قد يكون بمخالطة غالب كما يكون ذلك الا انه تركنا تقول ان هذه الاجزاء النارية
التي تصعد لا تنفك عن اجزاء مائية لا سبب لذلك الا ان الماء صار بالعرض مائلا الى ما يميل اليه النار وهو المطلوب

الفصل الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم حيزا طبيعيا وشكلا طبيعيا وبيان الحيز الطبيعي بالنسبة الى كل الجسم واجزائه
وبيان حيز البسيط والمركب فاعلم ان كل صنف الجسم لا ينفك عنها الابدان يكون منها له شي طبيعي وذلك مثل الحيز اذ الاجسام
الاولى حيزها مكان او وضع والشكل لان كل جسم متناهي وكل متناهي له شكل وذلك لان الواقع بالقاسر عارض بسبب طارى
يمكن خلو طبيعة الجسم عن ذلك السبب فاذا فرضناه خاليا من كل سبب خارجي يوجب له شكلا او حيزا فلا بد من ان يكون
له شكل وحيز ولا يجوز ان يستند الا الى طبيعته فيكون شكله وحيزه طبيعيا له ثم من الاجسام ما يقبل القسر فيزول عنه الاقتضا
طبعه بعروض القاسر ومنها ما لا يقبله فلا يزول عنه لا يقال يجوز ان يكون متحفظا بالقواسر بان يكون الجسم بحيث لا ينفك
عن قاسر يوجب له شكلا او حيزا فاذا زال قاسر حدث قاسر اخر وهكذا لانا نقول ان الاعراض التي لا يلازم الجسم سواء كانت
بالمقايسة الى اجسام اخر كالمحاذاة والموازاة ونحوهما او لا شبهة في انه لا يجب ان لا يخلو عنها الجسم والا لم يكن اعراضا بل صورا
والقاسر من هذا القبيل فانه لا يتقوم ماهية الجسم فاذا نظر الى طبيعة الجسم فلا يستحيل ان يكون ولا قاسر يقهره على شكل وحيز
ولا يمكن خلوه عن الشكل والحيز فلا يستند شكله وحيزه الا الى طبيعته وهو المطلوب فان قيل ان الارض جسم بسيط تقتضي
طبعه اليبس فلا بد على ما قلتم ان تقتضي بطبعه شكلا ولا بد ان يكون الاستدارة لانه بسيط فنقول لا يخ اليبس الذي هو مقتضى

تقتضي طبعه اما ان يساعد طبعه على اقتضاء ذلك الشكل اولا وعلى الاول يلزم ان يكون اذا سلب عنها الشكل المستدير
عادت الى الاستدارة وليس الامر كذلك وعلى الثاني ان لم يكن مانعا من مقتضى الطبع الذي هو الاستدارة لزم ما لزم
على الاول وان كان يحول بينها وبين مقتضى طبعها الذي هو الاستدارة لزم ان يكون طبيعة واحدة تقتضي شيئا ومانع
منه وهو محال قلنا ان مقتضى اليبس هو حفظ الشكل على اليابس حفظا قويا اي شكل يكون فاذا زال الشكل الطبيعي وليس
للطبيعة شعور بالزوال فيقتضي الطبع ان يحفظ ذلك الشكل الذي عرض حتى انه ان عاد الى شكله الطبيعي لما قصر مقتضى
طبعه الذي هو حفظ الشكل ولا فساد في ان يكون الطبيعة في حال عارض تقتضي امرا منافيا لما تقتضيه حال كونه سالما كما
انها تقتضي السكون اذا خلي الجسم وطبعه والحركة اذا ازيل عن مكانه ولا يقال ان الارض لو اقتضت الكروية لكانت اذا تحلل جزء
من عنصر الى الارضية لكان بشكل الكرة وليس كذلك لانا نقول ربما يكون لعجين الانحلال موانع عن ذلك وقد يختلف
الاجزاء في الانحلال تقدما وتاخرا فهذا واعلم انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان الا على سبيل ان يكون واحد اجزائه بالقوة
اذ يمكن الجسم في اي من تلك الاجزاء كان في مكانه الطبيعي وانما يختص بعضها دون بعض بالقرب وذلك لان مقتضى الواحد
بالشخص لا يكون الا واحدا بالشخص واذا كان جسم متشابه الاجزاء فحيز الكل جملة احياز الاجزاء لان مقتضى طبيعة هذه الجملة
هي بعينها جملة مقتضيات الاجزاء فهذه الجملة بمنزلة حيز واحد اختص بكل جزء منه جزء من ذلك الجسم اما لانه كان اولا
حدوثه في ذلك الجزء او لانه كان اقرب اليه من ساير الاجزاء هذا فان قلت انا اذا توهمنا ان نارا في مركز الارض فهل تتحرك
بالطبع وهو محال او تحرك الى جهة وجميع الجهات بالنسبة اليها على السواء لا شي منها اقرب اليها من شي قلنا بل يكون
بالقسر لانها حينئذ تقتضي ان تخرج عن وسطها وتنبسط الى جميع الجهات ولا امتزاج انما يمكن بنفوذ شي فيها ولا انخلاء وسطه
والنفوذ لا يمكن بدون الخرق والخرق يستلزم الانبساط من جهة دون جهة وهذا القسر لها عارض من الطبع فان الطبع
اقتضى امرا فقد اتفق الامر عارض ولا بعد في ذلك هذا هو الكلام في الجسم البسيط واما المركب فان كان عن بسيطين فلا
يخ اما ان يكون احدهما غالبا على الاخر او متساويين فعلى الاول مكانه مكان الغالب وعلى الثاني فانه لم يرجح البسيطان
في رجوعهما الى مكانيهما الا ان يتحركا متواجهين تفرقا ولم يجذب الاثنان القسر ان احتاجا الى الواجهة قسر كل واحد منهما
الاخر فاستقرا في البين قسرا الا ان يحصل لاحدهما معين فيكون مكانه مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فان كان
عن اربعة فحكمه حكم ما عن الاثنين وان كان عن ثلثة فاما ان يكون احدها غالبا على الباقيين فيكون مكانه هو الطبيعي
او لا فيغلب البسيطان اللذان مكانهما في جهة على الاخر فيستقر الجسم من مكانهما فيما هو اقرب الى المكان الذي ركب فيه لان
جذب ذلك البسيط الواحد الذي حيزه في جهة اخرى غير حيزي البسيطين وجذب البسيط الاخر من البسيطين الذي هو ابعد

مكان التركيب متساويات هذا ولكن عسى ان يكون لابد في التركيب من جزء غالب يقسر باقي الاجزاء ويمنعها عن التفرق
والحركة الى احيازها وعسى ان يكون البسائط قد تصغرت حتى لا يمكنها ان يخرق الاجسام التي بينها وبين كليتها فلا
يبقى لها فعل وتحركات الى امكنة كليتها وعسى ان يكون في المركب قوة اخرى غير قوى البسائط فيكون له مكان يقتضيه
قوتها **الفصل الثاني عشر** في ان كل جسم فان فيه بطبعه مبدأ ميل الى الحركة في المكان او الوضع وان ما فيه مبدأ الحركة
المستقيمة ليس فيه مبدأ الحركة المستديرة فنقول ان كل جسم فاما ان يقبل الانتقال من الحيز الذي فيه او لا فان قبل فاما
ان يكون في جوهره ميل الى الحيز او لا والثاني لا يجوز لانه ما من جسم الا وله حيز طبيعي وانما يختص به دون غيره من الاحياز لا
لجسميته لاشتراكها بين الكل بل لان فيه مبدأ قوة تعده فهو هذا الحيز ثم ان هذا الجسم لما كان بما هو جسم غير ممتنع من ان
ينتقل من حيزه الطبيعي ولا يجوز ان يكون فيه قوة تقتضي حيزا اخر غير ذلك الحيز اذ لا يجوز ان يجتمع في جسم واحد متشابه
الاجزاء قوتان متضادتان لان القوة لا معنى لها الا مبدأ الفعل فاذا اجتمع فيه بطبعه قوتان متضادتان لزم ان يصدر عنه
بطبعه فعلان متضادان ان لم يعق عن ذلك عائق وهو محال فثبت ان الجسم اذا كان فيه مبدأ قوة التخصيص بحيز
معين لم يجز ان يكون مقتضيا لحيز اخر بطبعه ومن شان القوة انها اذا لم يعق عنها عائق صدر عنها الفعل فاذا
زال قاسر الجسم عن الخروج من حيزه لزم ان يتحرك الى ذلك الحيز فثبت تحقق ان في كل جسم يمكن ان ينتقل عن حيزه مبدأ
ميل حركة المحيز وايضا ان نقل جسم ليس فيه ميل الى حيز لزم ان تقع حركته في آن او يكون النقل مع المانع المدافع مثل
النقل بدون المدافع كما كان يلزم في باب الخلاء بعينه والكل محال ثم نجد التزومات الاجسام التي فيها ميل من الثقيلة و
الخفيفة كلما ازدادت ميلا كان قبولها للتحريك القسري ابطأ فان نقل الحجر العظيم ابطأ من نقل الصغير ونفخ الهواء الكثير
في الماء ابطأ من نفخ الهواء القليل ولا ينقض ذلك بنحو الخردلة والتبنة فانهما اذا رميتا لم يبعد مرماهما كما يبعد مرمى
الحجارات لان السبب في ذلك ليس ان قبولهما التحريك القسري ابطأ بل لانهما لصغرهما وضعفهما لا يقويان على دفع ما يماسهما
مما يواجههما من الهواء مع انهما سريعة الاستحالة الى البطلان كما ان الشررة من النار تطفأ سريعا كما ان بعض الاجسام
لا يقوى على خرق الهواء من التخلخل ومداخلة الهواء فاذا اعتبر الثقل والخفة في الجسم المقسور وجرد عن الاشياء الاخرى
فانه كلما كان اكثر ميلا ثقلا او خفة كان قبوله للقسر ابطأ بتفاوت الزمان والمسافة على حسب التفاوت في الميل
فكلما ازداد الميل نقصت المسافة وزاد الزمان وكلما نقص الميل انعكس الامر فاذا لم يكن في المقسور ميل وكانت حركة القسر
في زمان لزم ان يساوي حركته وحركة ذي الميل الذي لا يقتضي ازيد من هذا الزمان وايضا المقسور يختلف عليه تأثير
القوي والضعيف فان كان الاثر قويا طاوع سريعا وان كان ضعيفا دافع والمدافعة لا يكون الا عن امر يقتضي كون الجسم

على

على حاله وهذا هو المطلوب الذي نحن فيه واما ان لم يقبل الانتقال من حيزه فنقول لا بد من ان يكون له قوة زائدة على جسميته
مرئيات في حيزه ويلزمه ويخصه وهي مبدأ الحركة بيان ذلك انه لو وضعا ما بالنسبة الى ما يحويه او يحوى به اولها فاما ان يكون
ثبوت هذا الوضع له عن علة في ذاته او عن امر خارج عن ذاته لا يجوز الاول لان نسبة كل جزء منه الى كل جزء من حاويه و
محويه على السواء ليس قرب شيء من اجزائه المعينة منها اولى من قربه الى غيره وقرب غيره اليه فلا بد من ان يكون من علة خارجة
ونحوها انه بحيث يقبل الانتقال من هذا الوضع الى وضع اخر وقد عرفت ان كل قابل نقل من مكان او وضع ففيه مبدأ حركة
وميل طبيعي ولا يمكن ان يقال ان اختصاص بوضع معين من قبل اجزاء الاجسام فان كل جزء تفرضه فهو مختص بلصوق
جزء والقرب من جزء ومكان ونوع محاذاة فكل ما تقولونه في هذا الاختصاص نقول في الجسم المفروض لانا نقول هذا
الاختصاص لان ذلك الجزء قد اتفق وجوده هناك اما بالكون الطبيعي او القسري فهو عن طبع مقترن بمعنى مخصص و
الجزء قابل لان يزول عنه هذا الاختصاص فلا يمكن ان يقال مثله في الجسم المفروض فانه فرضناه لا يمكن ان يفارق ما فرض
اختصاصه به من الوضع فهل يمكن ان يقال انما اختص به لانه اتفق وجوده فيه فقد ثبت بجملة ما ذكرناه ان كل
جسم يمكن ان يكون طارئا عليه امالة وتحريك من سبب خارج عن طبيعته فان فيه بطبعه ميلا متقدما ومبدأ حركة
سواء كان ذلك السبب قاسرا او نفسا لذلك الجسم فان كل ما قلناه في القاسر جار في النفس وقد ثبت ان كل جسم طبيعي
فان فيه مبدأ حركة مستقيمة والا ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة واعلم انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ ميل
مستقيم مع مبدأ ميل مستدير لانه عندما يتحرك بالاستقامة لا يخلو اما ان يكون له مبدأ الميل المستدير اصلا فهو ان لا
يحصل له حين يحصل في مكانه الطبيعي انهم فلا يكون له مبدأ ميل مستدير او يحصل فلا يكون غريبا الا عند حصوله حين
هو في مكانه الطبيعي بسبب مماسة لملاقاة المكان على وضع مخصوص فيكون المماسة لمرو الحصول فيه سبب لما لا يمكن ذلك
اذ لا يعقل ان يكون الحصول في الحيز موجبا للميل عن نحو من الحصول الى نحو اخر مثله سواء كان الايجاب بتوسط الطبع
او لا بتوسطه وليس لك ان تقول ان الاستدارة تعرض من نفس ذلك الجسم فهي انما تريده بالارادة والقصد لما عرفت من
ان القصد اينما لا يتحقق الا وهناك مبدأ ميل طبيعي غاية الامر ان يكون الحركة صادرة عن قصد نفس لا عن الطبيعة لا ينفك
عنها فان قيل كما جاز ان يقتضي طبيعة جسم ان يتحرك تارة وهو اذا خرج عن مكانه الطبيعي ويسكن اخرى وهو اذا حصل
فيه فلم لا يجوز ان يقتضي الحركة المستقيمة تارة وهو اذا خرج عن مكانه والمستديرة اخرى وهو اذا حصل فيه قلنا ان
الجسم هناك لم يقتض الحركة والسكون حقيقة بل انما اقتضت انايتها معينا فاقتضاها على الحالين واحد وانا الحركة بالا
في نفسها يكون موجبه وان قيل انما ايضا ليست نفسها هي الموجبة والمقتضاة بالطبع بل الطبع يقتضي وضعا اذا حصل

فان قبل الانتقال الكلي ففيه مبدأ حركة

الحركة لزم ان يكون للجسم وضع طبيعي كالمكان الطبيعي وقد عرفت فساده فقد وجب ان يكون مبدأ الميل المستدير ثابتا
للجسم دائما فحين يكون خارجا عن مكانه الطبيعي كان سعى بطبعه بالحركة الى مكانه بالاستقامة والحركة بالاستدارة وهي
تنافي التوجه الى المكان فلزم اقتضاء امرين متقابلين وهو محال وليست الاستقامة والاستدارة من قبيل المتقابلات
التي يصح ان يمتزج فيحصل وسط بين الاطراف فان الامتزاج انما يكون في متقابلين يقبل كل منهما الاشتداد والتنقص
حتى يحصل امر في البين يكون وحدانيا مغايرا للطرفين وليست الاستقامة والاستدارة كذلك حتى ان المستقيم يشتد قليلا
قليلا الى ان يحصل له الاستدارة او بالعكس بل المستقيم اذا استدار فانما يستدير دفعة واحدة وكذا العكس واذا كانتا لا تقبلان
الاشتداد والتنقص كانت القوة عليهما ايضا لا تقبل الاشتداد والتنقص ولان فرض شيء بين المستقيم والمستدير فلا يكون
ذلك على سبيل الامتزاج البتة هذا وقد ظهر مما ذكرنا ان المحدد للجهات فيه مبدأ ميل مستدير لانه لا يفارق حيزه وليس
فيه مبدأ ميل مستقيم لانه لا يجتمع مع الاول والاجسام الاخر التي فيه اذا اعتبرنا الجهات الطبيعية لها ثلاثة اصناف من الحركات
الى الوسط وعن الوسط وحول الوسط واذا اعتبرنا الجهات الفرضية فلا حصر لها **الفصل الثالث عشر** في الحركة
بالعرض قد عرفت ان من الحركة ما هي بالعرض اي ينسب الى غير المتحرك لمقارنته لامر يحصل فيه تلك الحركة وقد عرفت
ايضا ان المتحرك بالعرض على وجهين اما ان يكون من شانه ان يتحرك مثل الحركة التي لمقارنه اولا فالاول مثل الشيء الموضوع
في الصندوق والشخص الجالس في السفينة هذا في الحركة الاينية وفي الوضعية مثل ان نفرض كرة في كرة وقد التصقت بها
بمسامير ونحوها او بالطبع فاذا تحركت الكرة الخارجة حركة تبدلت بها اوضاعها بالنسبة الى المحيط لزم الكرة الداخلة
ان تتحرك بانتقالها ولكن بالعرض فانها بالحقيقة لم ينتقل وضعها ولم تتبدل نسبة اجزائها الى محيطها الذي هو الكرة
الاولى هذا ان اعتبرنا الوضع باعتبار المماسات حسب دون الموازيات والمحاذيات والا كانت هذه الكرة ايضا
تتبدل وضعها باعتبار الموازيات التي بالنسبة الى محيط الكرة الاولى بل كان تتبدل عليها الوضع بحسب الكل وان تبدل
الوضع بحسب المحيط فقط ومن هذا القبيل حركة النار بواسطة حركة الفلك فانها ليست بالقسر لانه لا وجه لقسر الفلك
لها على الحركة اذ ليست مما يواجهه الفلك في حركته ويدافعه حتى يقتضي حركته الى دفعها وتحريكها بل يجوز ان يتحرك من نوعها
من دون ان يعرض لها تزلزل اصلا لكنها كانت ملتصقة بطبعها بحيث ان كل جزء منها يعرض كان له من الفلك جزء معين
بمنزلة مكانه الطبيعي فمن اجل هذا تحركت بحركة الفلك كانها تحركت الى مكانها الطبيعي فلو كان الملاء سعيا مكانه الطبيعي
على الترتيب الطبيعي بحيث لم يكن قد بقي فيه شيء من الميل والانجذاب ولم يكن اسفله متفاوت الاجزاء نحو او غيره الكان
يتحرك بالعرض تحرك الهواء بحركة النار بحركة الفلك ولكن انما لا يتحرك بل يتحرك اجزاؤه بتموج ما فيه فوق دون ما تحته لما ذكرنا

ولان

ولان الهواء ايضا لم يبق على ما هو له بالطبع بل تميز ابيض بسبب الجبال والوهاد وبهذا ظهر اندفاع ما قيل ان حركة النار
ان كانت قسرية فهي دائمة ودوام القسر خلاف ما قررتم وان كانت طبيعية وفي طبعها الميل الى العلو فاجتمع فيها مبدأ
ميل مستقيم مع مبدأ ميل مستدير وهو ايضا خلاف رايكم واما انا فلا نعني بما لا يكون من شانه الحركة فهو ما يكون مقارنا
للمتحرك مقارنة الصورة الهيولى والاعراض للاجسام بحيث لا يكون له في نفسه اين ولا جهة ولا يمكن ان يشار اليه ولا
يكون له وضع ولا جزء فاذا انتقل شيء من جسم صغير عرض له مثل وضع الجسم طرفه وجهته وامكن ان يشار اليه
بواسطته فاذا تبدلت حال محله من تلك الحالات نسب اليه ايضا تبدل مثل تلك الحال هذا والنفس ان كانت صورة
منطبعة في البدن كانت حالها حال الصورة والاعراض في ان البدن اذا تبدلت حال من احواله المذكورة تبدل حالها ايضا
وان لم يكن صورة منطبعة فلا يلزم تغيرها بتغير البدن بوجه فان قيل لم يقال للنفس انما تتحرك بالعرض بواسطة
حركة البدن ولا يقال لها انها تسود بالعرض بواسطة تسوده قلنا ان التحقيق يقتضي ان يكون الامران سواء في صحة
الاطلاق اذ العرض السواد في الذي يجعلونه محلا للنفس لكن لما كان انتقال ما فيه النفس اظهر من استحالته كان نسبة
الاول اليها اوقع في العادة من الثاني وذلك لان الجسم اذا زال عن مكانه باشارة الى مكان باشارة اخرى حكموا بزوال
كل ما معه وان لم يكن محسوسا بخلاف ما اذا اسود الجسم فانهم لا يلتفتون الى حصوله الا لجنس ما معه وذلك لما
تقرر في وهمهم من ان كل موجود فهو في حيز محسوس لها او غير محسوس بخلاف السواد فانهم لا ينسبونه الا الى القابل له
هذا ولما عرفت الحال في الاين والوضع فقس عليهما غيرهما فالسواد مثلا يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان سواد
ما هو يقارنه او يخالطه او جسم معروض له او جسم هو هو بالذات ويخالفه بالاعتبار كما يقال ان البناء يسود وليس
الجوهر من حيث انه بناء يسود او شيء عارض له كما يقال ان السطح هو الذي يسود بالذات والجسم انما يسود بالعرض **الفصل
الرابع عشر** في الحركة القسرية والتي من تلقاء المحرك اما الحركة بالقسر فهي التي يحركها خارج عن المتحرك وهي اما ان يكون مضادة
لمقتضى الطبع كحركة الحجر فوق اولا كحركته على وجه الارض وفي الكم قد يكون حركة قسرية كزيادة مقدار يكون بالورم او ليس
المجتلب بالادوية وكالذبول الذي بسبب الامراض واما الذي بالسن فهو قسري بالنسبة الى طبيعة البدن طبيعي بالنسبة
الى طبيعة الكل وكذلك الموت الاجلي دون القتل والمرض فانهما غير طبيعيين اصلا وقيل ان يكون الصحة بالبحران طبيعية
وغيره غير طبيعية ثم الحركة المكانية القسرية قد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع وقد يكون بهما كما في التدوير القسري و
اما الدحرجة فربما كانت من سببين خارجين وقد يكون من ميل طبيعي مع جذب او دفع خارجي واما الحمل ضرب او
يكون من الحركة بالعرض وقد يتشكل في الحركة بالقسر مفارقة المحرك كالمرمي فاختلفوا فيه فمن قائل ان الهواء المدفوع

يرجع المخلف الرمي فيلزم هناك اتيانها بقوة فيدفع المرمي ويضغطه وقد قيل ان المحرك افاد المتحرك قوة تثبت فيه
مدة الى ان يبطل بكثرة المصاكات والمدافعات فيضعف القوة الطبيعية وقد قيل بان الدافع كما يدفع المرمي يدفع الهواء
فالهواء هو الذي يحمل المرمي فيجذبه قال وليس ذلك بامر مستعظم فان الصوت العظيم ربما دك انقاضا من الجبل وصوت
الرعد ربما هد الابنية المشيدة ويقلع الصخور الصم ويقلب قلل الجبال وربما تفتح المقانع المثبتة في القفل بكثرة البوق
قال وكيف يمكن ان يقال ان الهواء التام اتى ما ضغط ما قدامه وما سبب حركته الى قدام حتى يضغط ما قدامه
كيف يمكننا ان نقول ان المحرك افاد المتحرك قوة لان القوة طبيعية ام عرضية فالاول ظاهر البطلان وعلى الثاني
نقول انكم تجعلون القوة المحركة للنار الى فوق صورتها النوعية فكيف يصح لكم ان تجعلوا هذه القوة تارة صورة و
اخرى عرضية وايضا لو كان الامر كذلك لكان الفعل يقوى في اول القربات ثم اخذ في الضعف وليس الامر كذلك لان
اشتداد هذا الفعل يكون في الوسط واما علة الاشتداد على ما قلناه فهو ان الهواء يتلطف فيزداد سهولة وقوة نفوذ
ومن قال بالتولد قالوا يتولد بعد حركة حركة وبعد اعتماد اعتماد دون ذلك من طبع الحركة والاعتماد وقالوا ولا فائدة
في ان يحدث من الاعتماد حركة ثم يبطل فيحصل سكون ثم يحدث حركة اخرى وهذا القول اردأ الاقوال فان كل
حادث بعد ما لم يكن لا بد له من علة فان كانت العلة علة لوجودها لزم ان توجد الحركة الثانية مع الاولى
وان كانت علة لعدمها لزم دوام الحركة الثانية وان كان عدمها مع بقاء الاعتماد علة فلم يجوزون السكون مع
تحققها وانتفاء المانع من الحركة وان كان الاعتماد ايضا يعدم ويحدث اعتماد اخر فالكلام فيه كالكلام في الحركة ونحن
نقول ان الصحيح هو القول بان المتحرك يستفيد من المحرك ميلا والميل هو الذي يحس ونحس به اذا حاولنا ان نسكن
الطبيعي بالقسر والقسري بقسر اخر واما من قال بان الهواء يندفع فيندفع معه المرمي فيقول عليه ان الكلام في الهواء كالكلام
في المرمي فانه لا يخلو اما ان يبقى متحركا اذا فارقه المحرك او لا يبقى فان كان يبقى فكيف يعطل المرمي وان كان تابعا
فاسبب حركته ولا ينفع القول الحركات تتتابع في الهواء بصدمة فيحمل جملة هذه الاهوية المرمي لان هذه الحركات كلها
ان وجدت حين تحريك المحرك ثم زالت كان ذلك صحيحا ولكنها يحدث او يبقى بعد زواله فلا يصلح المحرك سببا لها كما مر
اخر وايضا ان كان الهواء اسرع حركة لزم ان يكون نفوذه في الحائط اشد من نفوذ السهم مع ان الهواء يحبس وينفذ بعضا من
الاشياء القائمة وان قالوا ان الهواء الذي يلي النصل يحبس والذي يلي فوقه بعد على قوته وهو الذي ينفذ السهم لزمهم
ان يكون السهم اسبق وهو خلاف زعمهم على انه لو كان اسبق لم يكن لما يليه من الهواء قوة ان يدفعه فينفذه في الحائط
بل لا بد له من دافع خارج فانه ليس كما ينفذه في الهواء بان يحمله وينفذ فيه وان كان السهم هو الذي يجذب الهواء جذبا

له قوة على دفع جاذبه لزم ان يكون المجذوب اشد انجذابا من الجاذب المقارن له ثم هذه الشبهة ان كانت قوية وبلا جاء
ما ذكرناه وان كانت يجوز التابعة لزم ان يزول بزوال سببها الذي هو الملازمة وليس هنا كذلك وايضا ما بال الهواء يقوى
على تبعية السهم وحمله واذا وقع في ذلك الهواء بعينه شيء اخف من السهم لم يقو على ان يحمله ولم ينفذه كالسهم بل نزل
الى تحت وايضا ان كان نفوذ السهم بقوة الهواء فما بال بعض الاهوية يمر باغصان الاشجار فيكسرها ولا يحمل السهم
لو اوضع فيه ثم انا نرى ان يكون الهواء الذي يحمل الحجر الكبير حالا ان يكسر ما يجاوزه من الاجسام الضعيفة وليس
كذلك واما ما اوردوه من حديث الاشتداد في الوسط فنقول لا اما قالوه ينفع ولا ما قلناه يضر لان التخلخل الحاصل
ان كان في الهواء الثاني فقد ان قل فهو كلما تخلخل ضعف قوامه وقوته فكيف يكون سببا لاشتداد الحركة وان كان في
الهواء المنفوذ فيه فلا وجه لذلك فانه ان كان الحالك والمحكوك واحدا وكان احدهما واحدا لم يصح ان يقوى الحال
في الاثناء لان الحاكة موجبة للسخونة فاذا كان الحالك واحدا ازدادت سخونته فكانت اقوى على التاثير وكذا اذا كان
المحكوك واحدا كان بكثرة ورود الحالك عليه يتلطف فيقوى قبوله التاثير واما هنا فلا الحالك باق ولا المحكوك
بل الحالك يتواصل ويتسلسل كل جزء منها على جزء من الهواء غير ما يحكه الجزء الاخر بل هذا الاشتداد انسب بما قلنا لان
الحالك هو المرمي فهو بعينه يرد عليه محكات كثيرة فيمكن ان يقال انه كلما ازدادت المحاكات ضعف القوة ولكن
يتداركها التلطف الحاصل بالمحاكة الى ان تضعف المحاكة عن ان تتدارك ضعف القوة هذا واما الحركة من تلقاء
المتحرك فقد اختلفوا فيها اختلافا لفظيا لا يعتد به فقيل ما الموصوف بالطبع ان يتحرك بنفسه تلك الحركة ولا يكون تلك
الحركة عن سبب خارج نحو سخل النبات ونحو الفلك مع ان هذا القائل مدعي دخول الفلك واشترط بعضهم مع ذلك
الا يكون له ان لا يتحرك فان اخذ مطلقا خرج الفلك وان قيل له ان لا يتحرك اذا شاء من غير ان يشترطان سادخل
ولم يشترط بعضهم فيها الا الصدور عن الارادة **الفصل الخامس عشر** في احوال المحركات والمناسبات بينها وبين المتحركات ان
المحرك كالمتحرك اما محرك بالذات او بالعرض وما بالعرض قد عرفت اقسامه واما المحرك بالذات فاما ان يكون
تحريكه بواسطة كالنجار او بغيرها والاول اما ان يكون له وسائط او واسطة واحدة والوسائط التي تحرك بنفسها شيئا
الا اذا حركها غيرها فان كانت متصلة بمحركها كاليد حيث ادوات والا فالقوم سموها الات وقد لا يفرق بين الاسمين
والتي تحرك بنفسها ولكن لا تبدأ بالتحريك فالاولى ان يكون سببا لتحريكها مع ان محركها اما غاية كالمحبوب او ضد غاية
كالمهروب ثم المحرك اما ان يحرك بان يتحرك اولا به ولا بد من ان ينتهي الاول الى الثاني لما ان الاجسام متناهية فلا
بد من الانتهاء الى اول محرك يتحرك فيبتدئ تحريكه هذا المحرك اما ان يكون في ذاته وما بيننا الزمان كان الثاني وقد علمت

ان كل جسم فيه مبدا حركة فهنا الباين اما ان يحرك على وفق تحريك المبدا الذى فيه اولا فعلى الثانى يكون قاسرا جسما او
غيره وعلى الاول اما ان يقصد الحركة عنهما معا وليس لذلك المبدى وحده ان يحرك فكيف يكون مبدا الحركة اوله ان
يحرك وحده فلا يكون ذلك الباين تحريكه على سبيل المزاولة للحركة بل يكون تحريكه اما بانه الذى اعطاه ذلك المبدا
او اعطاه قوة معاضدة له او بانه غاية الحركة او مقصود لها وقال قوم ان جاعل المادة نارا هو المحرك للنار الى فوق
لانه الذى جعلها نارا مع الاستعداد لتلك الحركة ونحن نقول انك قد عرفت ان مبدا الحركة هو القوة التى بها يتحرك فان
الصورة انما يكون محركا بواسطة القوة واما الصورة فمحركة بذاتها ولا يلزم من كونها محركة للمادة والكل ان يكون
محركة لذاتها لان الكل ليس ذاتها ثم تحريك ذاتها بالعرض بواسطة حركة الكل هنا وما كان هنا حركة دائمة ما دامت الشمس
فهنا محرك غير متناهى القوة غير جسم ولا فى جسم واما المناسبات بين المحرك والمتحرك فنقول اذا حرك محرك شيئا فى
مسافة فى زمان فلا يلزم ان يصح ان يحرك نصف ذلك المحرك ذلك المتحرك شيئا من المسافة فى شىء من الزمان كما ان
سفينة يحركها مائة نفس كل يوم فرسخين ويمكن ان لا يمكن خمسين نفسا ان يحركها شيئا كما انه يحصل من صب جاوز
صوت ولا يحصل صوت من جاورته فيحصل اثر فى صخرة بعده قطرات ولا يحصل شىء بقطرة ثم عسى ان يحصل بقطرة
اعداد لحدوث الثقبة بابطال صلابة وكذلك يبعض المحرك احداث بعض ميل فى ذوات المتحرك وهكذا كلما زاد من انضمام
المحرك شىء زاد نقصان الميل والاستعداد للميل القريب وكذا كلما ازدادت القطرات ازداد استعداد الصخرة للثقبة
حتى يحصل الميل القريب والثقبة اذا حصل السبب الموجب بكماله وهذا انما يمكن فى بعض الحركات ومنها ما اذا
جرى لم يبق فيه قوة بوجه كالحيوان واما اذا نصف المتحرك فهل يلزم ان يحركه المحرك فى ضعف مسافة تحريكه
الكل قد توهم ذلك وهو بالحقيقة غير لازم فان المحرك الطبيعى يصعف ضعف المتحرك فليس هناك تمام الحركة
المحرك باقيا حتى يحرك ذلك المتحرك فى ضعف تلك المسافة وان كان المحرك حاملا مصحوبا ان يكون قوته لا تفى بان يقطع
ازيد من تلك المسافة وان كان فارغا فضلا عن ان يكون مشغولا بنصف المتحرك لا سيما اذا كان المحرك متحركا بحركته الطبيعية
فانه لا يمكنه ان يتعدى عن جهتى مسافته الطبيعية الا انه يفرض التحريك من نصف المسافة ولكن لا يمكن ان يحفظ
النسبة فان الحركات الطبيعية كلما قربت من المكان الطبيعى ازدادت شدة وسرعة فليس حال المحرك فى النصفين من
المسافة سواء وكذلك الحال ان كان المحرك دافعا لا زما واما الدافع الذى فقد يكون فعله فى الا ثقل اشد من فعله
فى الاخف واعلم انه لا شك فى حدوث الحركة لا فى القسر بل النوع اضعف ووسطه على ما قال الاقوى فلا يكون النسبة محفوظة واما
الجاذب فان كان على صورة الحامل الجاذب لحركة حركة وان كان انجذاب بقوة فقد يكون لقوته حد الى شىء تاثيرها فى الجذب

فلا

فلا يمكن جذب الابعد بوجه ثم المشهور ان المحرك شيئا فى مسافة فى زمان يحركه فى نصف ذلك الزمان نصف تلك المسافة
وليس بلازم لما عرفت من ان الحركات غير متشابهة المقدوح من اولها الى آخرها وكذا الحال فى المتحرك وكذا من المشهور ان
نصف المحرك بنصف المتحرك وليس بلازم بل ربما يكون تحريك نصف المحرك لنصف المتحرك ابطأ من تحريك كله
لكله فان اجتماع القوة ربما افادها حدة نسبتها الى حدة الجزء ازيد من نسبة العظم الى العظم وكذا من المشهور نصف
المحرك فى نصف الزمان ونصف المسافة والكل ليس بلازم كما عرفت وقس التضعيفات على التنصيفات ثم ان لحوق
فساد هذه المشهورات اكثر على مذهب من قال ان التنصيف ينتهى بالمحرك حدا لا يبقى محركا وكذا بالمتحرك حدا لا يبقى
متحركا وقد يقع اعتبار المناسبة من المحرك والمتحرك والمسافة والزمان والحركة من حيث التناهى واللاتناهى ومما
ان كلا منها اذا تناهى تناهى الباقى لان التطابق بينها لازم واجزاء
المتناهى لا يمكن ان يطابق اجزاء غير المتناهى
بل لا بد ان يفضل من غير المتناهى
ما لا يكون مطابقا لجزء من
المتناهى وذلك
غير جايز

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى كتاب السماء والعالم وفيه عشرة فصول الفصل الاول فى قوى الاجسام البسيطة والمركبة واقسامها فيما يختلف
من جهة قوته على ثلثة اقسام الاول ما يكون واحدا بلا تركيب ويكون له قوة واحدة والثانى ما يكون واحدا وله قوتان
والثالث ما تركب من الاجسام لكل منها قوة قد تمازجت سواء تفاعلت حتى حصلت فيها قوة واحدة مزاجية متشابهة
اولا فلنتكلم فى القسم الثانى هل يمكن ان يوجد فنقول ذلك يتصور على وجوه ثلثة ان يكون القوتان كلتاهما مغايرتين للصورة
وان يكون احديهما صورة للجسم التى بها الجسم نوع من الانواع والاخرى امرا خارجا عن كونها بحيث تركب منهما الصورة
النوعية للجسم ولنتكلم على الثالث فنقول لا يخلو اما ان يكون كل منهما كافيا فى اقامة المادة او احدهما كافيا فيكون الآخر

لا يكون شيء منهما بل قوامها انما يحصل بمجموعهما فعلى الاول يلزم ان يكون المادة متقومة بانها عرض فيكون الآخر عرضا
فيلزم ان يكون كل منهما صورة وعرضا وهو محال وعلى الثاني يكون المتقوم هو الصورة والآخر عرضا فيرجع الى القسمين
الاولين وعلى الثالث نقول اما ان يكون كل منهما جزءا متميزا بنفسه كاجزاء المركب لا كالجنس والفصل او لا يكون
كذلك فعلى الثاني يكون صدور الحركة على هذا العنوان تصدر عن الجنس حركة مطلقة ثم نوعيتها بالآخر الذي هو
الفصل ثم هنا حاصر واما على الاول فنقول ان المفروض ان شيئا منهما لا يتقوم المادة ولا يتقوم بغيره والا لزم ان يكون
ذلك اقدم منهما فان تقوم كل منهما بالآخر لزم الدور وان يقوم احدهما بالآخر دون العكس فلا يكونان جزئي الصورة
النوعية بل يدخل ذلك فيما يكون احدهما صورة والآخر عرضا فلم يبق الا ان يكون المادة متقومة له ولو كانت المادة
متقومة له لكانت متقومة للمركب منهما مع ان المركب منهما متقوم لها فيلزم الدور فقد تبين استحالة ان يكون صورتان
لا يتقوم لشيء منهما على الآخر تقيمان المادة بالاشتراك نعم يجوز ان يصدر عن طبيعة واحدة بسيطة قوتان فعلية عن
صورتها وانفعالية عن مادتها كالبرودة والرطوبة عن الماء وقوتان احديهما تجب الكيف والاخرى تجب الاين
اما ان يكون احدهما اقدم من الاخرى كالقوة المسخنة والميلة الى فوق في نحو النار فان الاولى اقدم من الثانية او يكونان
متفاوتين ويكون علة احديهما الصورة لذاتها وعلة الاخرى الصورة مع عارض وذلك كالسخونة والميل الى فوق للنار
فانه لا ميل لها الا اذا لم يكن في مكانها الطبيعي واما ان يكونا معا صادرتين عن الصورة لذاتها فلا يمكن ولعلم
ان من المحال ان يقع افعال مختلفة الغايات عن فاعل واحد والمادة واحدة والقوة واحدة وان الفعل الواحد
لا يصدر الا عن قوة واحدة فان كان واحدا بالجنس فالقوة ايضا واحدة بالجنس كحركة الماء والارض الى سفل فانهما
مشتركان في ذاتي هو الانتقال من حيز الهواء الى البعد عن الفلك ومتفارقتان بذاتي آخر هو الانتهاء الى غايتين
مختلفتين وان كان واحدا بالنوع فالقوة ايضا واحدة بالنوع لا بالجنس اذ لو كانت واحدة بالجنس فلا بد ان تتخصص بالفصول
فكان لها من حيث هي قوة مميز فصلي والقوة من حيث هي قوة لا معنى لها الا القوة من حيث انها مبدأ الفعل فكان
التميز بالفصل في الفعل فلا يكون الفعل واحدا بالنوع **الفصل الثاني** في بيان اصناف الحركات وان كل صنف
لاي جسم وان اختلاف الحركات كيف يوجب اختلاف الاجسام وان الطبيعة الفلكية مخالفة لطبايع الاجسام الأخر
وانها ليست طبيعة واحدة نوعية بل تحتها انواع مختلفة ودفع شبهات تورد في هذا المقام من عدم الاحاطة
بكنه الحقيقة قد علمت ان المتحرك بالطبع على ثلثة اجناس متحرك من الوسط والى الوسط وعلى الوسط فاعلم
ان المتحرك من الوسط لا يلزم ان يكون من عين الوسط بل اذا تحرك من قربه الى البعد عنه كفى وكذا الى الوسط يكفيه

ان

ان يتحرك الى القرب منه والمتحرك على الوسط لا يلزم ان يكون الوسط مركزا له بل يكفي ان يكون في ضمنه الا ان يكون
المتحرك هو المحدد للجهات فان الوسط مركز له واذا كان المتحرك يتحرك على الوسط وليس هو مركزه فيعرض
له تارة القرب من الوسط والاخرى البعد عنه لا لانه يتحرك اليه تارة وعنه اخرى بل انما عرض له ذلك من ان
كان جزء منه قريبا منه وجزء بعيدا عنه واما قصده بالحركة فانما هو حفظ مداره ولو كان ذلك مقصودا
لوقف عنده ولتحرك بالاستقامة التي هي اقرب ايصالا اليه على ان الذي يعرضه القرب والبعد ليس هو جملة المتحرك
ولا جزء متميز في الخارج انما هو جزء فرضي في جملة المتحرك لا حركة له الا بالفرض فليس هناك بالحقيقة حركة الا
بالوضع لا الى الوسط ولا عن الوسط ثم ان المتحرك الى الوسط هو المسمى بالثقيل وهو اما مرسل وهو الذي اذا خلي
وطبعه وصل الى عين الوسط فكان راسبا تحت كل جسم وهو الارض او مضاف وهو الذي اذا خرج عن مكانه
الطبيعي ثم خلي وطبعه يتحرك الى الوسط لكن لا حركة موصلة اليه بل دونه وهو الماء وهذا قد يعرض له التحرك عن الوسط
وذلك اذا اخرج الى مكان الثقيل المرسل وليست الحركتان بالنسبة اليه متضادتين فان المنتهى فيهما واحد
تسميه هذا ثقيلا مضافا من وجهين الاول انه يتحرك ما بين حدي مسافة الحركة المستقيمة اكثر المسافة الى الوسط لكن لا
يبلغ الوسط والثاني انه بالنسبة الى الثقيل المطلق خفيف لانه اسبق منه الى الوسط ولا شبهة في مغايرة هذا الوجه
للاول فانه اعتبر في الاول اختلاف القياس ولم يعتبر هنا والمتحرك عن الوسط هو المسمى بالخفيف وهو ايضا
اما مرسل وهو الذي اذا خلي وطبعه طفا على الاجسام كلها وصار الى غاية البعد عن الوسط وهو النار او
مضاف وهو الذي يتحرك عن الوسط لا الى غاية البعد بل انما يقطع اكثر المسافة بين الحدين وهذا ايضا له
اعتباران كالثقيل المضاف واعلم ان الخفة والثقل قد يراد بهما كون الشيء من شانه اذا كان في غير حيزه
الطبيعي ميل الى العلو والسفل وهذا ثابت للاجسام دائما في امكنتها وفي غير امكنتها وقد يراد بهما وجود الميل
بالفعل وح لا يكونان الا حين الخروج عن الامكنة الطبيعية والجسم المتحرك بالاستدارة بالطبع لا ثقيل ولا
خفيف بشيء من المعنيين وقد ثبت اثبات هذا الجسم وانه اقدم من هذه الاجسام لما ان هذه الاجسام لا
توجد مطبوعة على ايون مخصوصة الا وقد تعينت لها الاماكن المخصوصة وهذه الاماكن انما تحدد بهذا
الجسم فهو اقدم اما مع هذه الاجسام والاقدم من المع اقدم ثم ان اتم البسيطين اقدمهما فالحركة البسيطة المستديرة
اقدم من المستقيمة والاولى ان تكون اقدم البسيطين لاقدم الجسمين البسيطين الذي هو هذا الجسم وذلك
لانه لا يجوز ان يكون الحركة الطبيعية لجسم مركب اذ لو صدرت عنه حركة كذلك لم يخل اما ان يصدر عنه
البسيطة

حاصلة بامتزاج القوى البسيطة فيكون المتقوم ايضا ممزوجا من مقتضيات القوى فلا يخ اما ان تمانع القوى او يغلب
بعضها او يتناوب في الفعل فان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة منها فانما صدرت الحركة من قوة الجسم
البسيط ومع ذلك فهي مشوبة بالابطاء لممانعة القوى الاخرى فلا تكون بسيطة وان تناوبت كانت الحركة مركبة من حركة
كل منها عن قوة جسم بسيط وان كان المزاج سببا لان يحصل للمركب قوة اخرى بسيطة عنها تصدر الحركة لم يكن تلك الحركة
طبيعية لان هذه القوة قاهرة لمقتضى تلك القوى من حركة او تمانع وسكون وليس كلامنا هنا الا في الحركة الطبيعية ولمانثل
هذه القوة قاهرة لمقتضى بطن تارة ان حصولها جائز من حيث انه يجوز حدوث قوى غير طبيعية كالعرضية بعد المزاج واخرى
انه غير جائز من حيث ان الشئ لا يمكن ان يعد لضده وما يخالف طبعه لاسيما ما يستكمل به نوعا بل ان حدث شئ فلا بد من
ان يكون عرضا خارجا عن الطبع وايضا هذه القوة تحرك الجسم المفروض الى مكان وكل مكان لجسم يقتضيه بالطبع فان
كان الجسم الذي بعضه بالطبع موجودا في هذا المركب فهذه الحركة تاثير منه ولم يفرض كذلك والا كان لمكان واحد
جسمان وهو محال وان كان تحرك تلك القوة في الجملة اعارضة مخالفة كحركة في الهواء لم يكن ذلك تحريكا طبيعيا لان
الطبع لا يخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع يخالف الاول فان مالا بالطبع غير طبيعية فاذ قد ثبت ان الحركات البسيطة انما
يكون للاجسام البسيطة والحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة لان المسافة البسيطة لا تخرج عن الحالين واما المنحني
فمع انه غير بسيط لانه غير متشابه فان نهاياته ان تناهت محصلة او متصلة لان يكون نهايات المنحنيات لا الى نهاية فلا تحصل
الحركة بين نهاياته ولا يتعين سلوك واحد بخلاف نهايات المستقيم فانها محصلة لا يمكن بينها بالاستقامة الا سلوك
واحد ثبت ان الحركات البسيطة مستقيمة ومستديرة ولا يكون الا للاجسام البسيطة كما ان الاجسام البسيطة لا حركة لها الا
المستقيمة والمستديرة ولما كان لا يمكن حركة مستقيمة الا اذا كانت جهة ولا يمكن جهة الا اذا كان محيط بالطبع ولا يكون محيط
بالطبع الا وهو مستدير متحرك بالاستدارة كما عرفت كل ذلك والحركة المستقيمة موجودة كانت المستديرة ايضا موجوده
وهي التي تحدد الجهات فثبت المطلوب ثم انك على خبر بان الجسم المستدير الحركة بالطبع جنس مخالف للمستقيم الحركة بالطبع
ثم الاجسام المستديرة قد اختلفت في المواضع والحركات فاقتضى ذلك ان تخالف بالنوع واما الاجسام المستقيمة فالمتحرك
عن الوسط مخالف بالحس للمتحرك الى الوسط ثم كل منها يقتضي بعضه بالطبع موضعا فوق موضع الاخر وبعضه يتحرك
بالطبع ابعد من بعض وبعضه يبقى ميله بالطبع في موضع يبقى فيه ميل الاخر فهذه الاحوال يقتضي تخالف ما هي بالطبع
فالماء والارض متوافقان جنسا ومتخالفان نوعا ومتخالفان النار والهواء حسا ثم هما متخالفان نوعا واما اختلاف
حركة نحو الهواء بانه اذا كان في حيز النار نزل واذا كان في حيز الماء صعد وكذا الماء فلا يوجب اختلافا بالنوع فان غايتها

واحد

واحد وهما انما يكونان عند حالتين غريبتين عن الطبع وبما ذكرنا ظهر اندفاع قول من قال انكم جعلتم اختلاف الحركات
بالطبع موجبا لاختلاف طبايع الاجسام مع انكم جعلتم للافلاك المختلفة الحركات طبيعة واحدة خامسة لانا لم نجعلها
واحدة الا بالجنس وقول من قال ان كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف طبايع الاجسام كان اتفاقهما موجبا
لاتفاقهما والارض والماء متفقان في الحركة مختلفان بالطبع اما اولا فلان اختلاف الاشياء في الصفات الذاتية واللازمة
للذات موجب لاختلافها بالذات واما الاتفاق فيها فلا يوجب الاتفاق الا ترى ان الانواع المختلفة متفقة في الذاتي
التي هي للجنس واما ثانيا فلانا لا نسلم اتفاق حركتي الارض والماء الا جنسا واحدا فلا يوجب الا اتفاقهما جنسا وهو صحيح و
مع ذلك فيجاب هذا القائل عن قانون المنطق لان حاصل كلامه انه ان امكن الاجسام البسيطة المختلفة الانواع ان تتحرك
حركة واحدة بالنوع صح عكس نقيضه الذي هو انه يمكن ان يكون الاجسام البسيطة التي لا تتحرك حركة واحدة بالنوع واحدة
بالنوع فجعل النقيضة الممكنة عكس نقيض وهو غير صحيح وان جعل الامكان جزء المحمول لا جهة القضية لم يفد مطلوبه فان
يكون عكس النقيض هكذا ان الاجسام التي لا يمكن ان يتحرك حركة بسيطة واحدة بالنوع ليست مختلفة بالنوع وهذه القضية
صحيحة فان الاجسام المختلفة بالنوع يمكنها ان تتحرك حركة واحدة بالنوع هذا ولما كانت الطبيعة السوية مخالفة لهذه
الطبايع في مبادي الحركات وجب ان تخالفها في الامور النوعية التي تتعلق بما يتعلق به الاختلاف في ذلك فيلزم من ذلك
ان لا يكون السماء حارا ولا باردا لان الحرارة لازمها منعكس الخفيف وكذا البرودة للثقيل ايضا كالانشقاق الذي يوجد في الخفيف
والثقيل والحمة والقبل انما يتحققان في الذي فيه مبدأ ميل مستقيم ولا فساد في مشاركة الطبيعة السوية لهذه الطبايع
في الامور التي لا ينعكس على الثقل والخفة **الفصل الثالث** في اعيان الاجسام البسيطة واقسامها واوضاعها واشكالها و
وترتيبها وان الفلك ليس من جنس العناصر ولا مركبا منها لا يخفى عليك ان الحركة الصاعدة بالطبع تحرك نحو السماء
والهابطة نحو الارض وتعلم ايضا ان الارض لا تحيط بالسماء والا كان لمن ان يوهم سطحا ينافها على قسم من الارض لا يا
السماء كما ان الان ان يتصل بالسماء كذلك وقد علمت انه لا بد من ان يكون احدهما محيطا فالسماء هي المحيطة بالارض في
الجسم البسيط المقدم المتحرك طبعا بالاستدارة ليس فيها مبدأ ميل الاستقامة وقد علمت ان النار يتحرك هذه الحركة عرضا
لا طبعا ولا قسرا ومن الشهوات ما لها الحركة العرضية على ما تبين في الهيئة واما من ظن ان السماء مركبة من ارض ونار
ولذلك صارت حركتها بالاستدارة لان تضاد طبعها تقتضي ذلك فانه يحصل من اقتضاء الصعود والهبوط جذب و
دفع فيحصل استداره كما يشاهد في السبيكة المذابة فان الحرارة الحادثة يصعد والثقل الطبيعي يهبط فتحصل منها الاستدارة
فقد اخطا لان هذه الاستداره التي تحصل لمثل السبيكة المذابة انما هي بين المستقر والعلو لان الحار يغلب جزءا من السبيكة

فعله فاذا اعلاه حدث فيه ميل قوى الى مستقره فان الميل الى المستقر انما يشتد اذا فارقه ولذا نرى ان ثقل الحجر اسهل
من منع الحجر النازل فلذلك يغلب على الصعد [illegible] والجو الذي كان في المستقر ايضا اثر فيه الحرارة وتداعات على صعوده
نزول هذا الجزء فيصعد ثم ينزل ويصعد هذا النازل وهكذا فهذه الاستدارة لا شك انها ليست على الستر بل هي من
العلو فلو كانت استدارة الفلك من هذا القبيل لكان يتعين جهتي العلو والسفل ثم ان النار التي في الفلك الى ان تميل
وتصعد واي حد تقبل الجسم المستدير الحركة طبعا واما من قال انه قد حدث فيها قوة مزاجية هي التي تحركها هذه الحركة
ظهر فساد قوله بان الحركة الحادثة من القوة المزاجية لابد من ان يكون من جنس ما يحدث عما امتزجت منه ما يجب
الغالب منها او يجب التابع وليست المستديرة من جنس المستقيمة ولا امتزجت من مستقيمين متقابلين وبه ظهر خطا
ما قيل من ان السماء مع تركبها من الارض والنار لا يمكنها ان تتحرك على الاستقامة لاتصال كرتها ولا ان تسكن لتجاذب قواها
واما من قال انه قد حدثت لها بالمزاج قوة اخرى استعدت لها بالمزاج هي المدبرة لها فقد ظهر فساد قوله بما عرفت من
ان مثل هذه القوة لا يكون بسيطة التحريك واما من قال انهما تتحركان على خلاف مقتضى طباعهما فقد جعلها في تعب
دائم وهؤلاء كلهم جعلوها ابدا في غير موضعها الطبيعي هذا ولما كان الحق ان الفلك بسيط ولا بد فشكله الطبيعي
كرى ويجب ان يكون باقيا على شكله الطبيعي اذ لو قبل الازالة عن شكله بالقسر لقبل التبديد والتحريك على الاستقامة لقبل
الخروج عن موضعه الطبيعي وقد علمت ان كل ما قبل الخروج عن موضعه الطبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم الى موضعه وقد
علمت ان الفلك لا يمكن ان يكون فيه مبدأ ميل مستقيم ثم لما كان شكله كرة كان محيطه سطح مستديرة والجسم الذي
تحرك اليه بالطبع تحرك اليه من متشابه وهو بسيط يقتضي ان يكون شكله كرة ويحدد مكانه ايضا مستديرا فيحصل له ما يقتضيه
من الشكل المستدير وكذلك ما في ضمنه على الترتيب الى ان يبلغ المركز الا ان يكون محل الكون والفساد وان يتصل به
ما استحال اليه وينفصل عنه ما استحال منه ويكون بطبعه عسر القبول الشكل غير ما له وان كان طبيعيا له وذلك مثل
الارض فانها اذا كان كذلك جاز ان تتثلم فلا يبقى على شكله الكرى لكن يشبه ان يكون ما يلي الفلك لا سيما الاسطقسات التي تلى الفلك
لا تعلمه وجسم انحرافا لا يبلغ هذا البعد ولو بلغ فهو بان ينفصل اقرب من ان ينفعل بل ينبغي ان لا يمهل الى ان يبلغ الجو الاقصى
بل يتحلل في الطريق فلا يعرض لما يلي الفلك انثلام واما قبوله للكون والفساد فلا يلزم ان يكون هناك بل يتحلل في الطريق
~~فلا يعرض لما يلي الفلك انثلام واما قبوله للكون والفساد فلا يلزم ان يكون هناك~~ بل على وجه الخرق كرى فعله انشاء الله
تع والسطح الذي يلي الارض لابد ان يتثلم باثلامها ويحصل فيها ما يدخله بعضه واما سطح الرطب الذي على شكله فهما باقيا
على كريتهما وذلك مثل على الماء والهواء الذي يليه والدليل على كرية سطح الماء انا اذا رأينا فيه سفينة ظهر لنا منها اولا طرف

السكان ثم صدرها ولو كان الماء مستقيم السطح لرأيناها كلها اولا لكن اصغر مما هي عليه وايضا لو كان مستقيما لكان وسطه
اقرب الى المركز وهو متشابه الاجزاء والاطراف ايضا لها ميل الى المركز ولا مانع من تدافعها حتى يقرب منه ويدافع حتى يكون
نسبة جميع الاجزاء الى المركز على السواء فيصير مستديرا ثم الارض وان انثلمت فحصلت فيها التضاريس ولكن لم يخرج بجملتها عن
الكروية بل اذا اسقطنا التضاريس فهي باقية على الكروية فهذه الاجسام كرات بعضها محيط ببعض وجملتها الكرة واحدة
كيف لا يكون كرات والميل الى المحيط متشابه والى المركز متشابه والى ما بينهما ايضا متشابه وذلك يوجب الاستدارة
ولو كان بعضها متحركا على قطره الاقصر وبعضها متحركا على قطره الاطول لزم ان يكون متحركا في خلاء موجود وان لم يكن
متحركا على هذين القطرين لزم من فرض حركته عليه او انتقال قطريهما ان يكون هناك خلاء بخلاف الشكل المستدير فانه
لا يلزم منه خلا بوجه ثم انا اذا لاحظنا الاجسام التي قبلنا وجدناها على قسمين جسما يميل الى اسفل وجسما لا يميل اليه بل ان
كان مال فالى فوق ثم وجدنا الاول على قسمين اما ما فيه كما [illegible] مفرط الثقل عسر التشكيل والغالب عليه ذلك فهو ارض او غالبه
الارض واما رطبا سيالا والغالب فيه ذلك فهو الماء او غالبه الماء فلا نجد البسيط الثقيل الا قسمين ارضا وماء واما القسم
الاخر فنجده ايضا على قسمين محرقا والغالب عليه المحرق وهو النار او غالبه النار وغير محرق او غالبه غير محرق وهو الهواء او
غالبه الهواء فلا نجد البسيط المتخلخل الا قسمين محرقا وغير محرق فنجد الاجسام البسيطة بهذه القسمة اربعة ولا يمنع
ان يؤدى قسمة اخرى الى اكثر من هذا العدد ولا منع ان هذه قسمة بالفصول فتحصل الاستقصاء في ذلك فيما بعد فان
قال قائل عسى ان يكون فيما يشتمل علينا جسم متكاثف واحد سيال وكذا في العلو جسم محرق واخر غير محرق فنحن قبل الاستقصاء
نقول ان المحرق النازل مثل الحجارة ليست الحرارة فيه الا غريبة وهي تحاول صعده ولكن لا يقدر عليه لكبره وضعفها
ولو صغر وحمى لصعد ثم لو قويت الحرارة جدا لصعد ثم اذا زالت عنه برد ونزل والمتكاثف اذا كان في الجو فانما يكون
متقاسرا فاذا زال القاسر نزل وكلامنا هنا ليس الا في المعاني الصادرة عن الطبايع دون الامور الغريبة فقد تحقق لنا ان هناك
ارضا وماء وهواء ونارا ونرى ان الارض تحت الماء والماء يطفو عليه وان الهواء ما دام تحت الماء مال الى فوق فاذا
طفا عليه وقف ونجد النار متحركة في الهواء الى فوق وكلما كانت اكبر كان ميلها اقوى واشد فيعلم من ذلك ان ميلها
ليس من ضغط ما يحويها والا كان كلما كانت اكبر كانت ابطأ حركة الى فوق وكانت حركتها الى فوق دون رجحان
الهواء لان قوة المدفوع اضعف من قوة الدافع وكذلك الامر ان كانت حركتها بالجذب على انك قد علمت ان الجسمين المختلفين
لا يمكن ان يكون لهما مكان واحد فلا بد من ان يكون النار مكان غير مكان الهواء وانها بحركتها تطلب ما ماله طبعها الى مكانها

الطبيعي وليعلم ان النار صرفه مشتعل ودخانيه مشرقه ولذا ترى ما يلي الذبالة من الشعلة كانه خلاء او هواء وهكذا حال
الاشياء التي تقبل الاشفاف اذا لم يتقيد ان تقبل الاشفاف فعلت اشراقا كالزجاجة اذا دقت وكالماء المزبد فانه
لما خرج عن اتصاله المعين على الاشفاف اشرق او ابيض ثم انه يحصل لنا من هذه الجملة ان الحار يميل الى فوق
والبارد الى سفل واليابس من كل منهما امعن في جهته وان الايبس من الحار احق لكنا لم نعلم بعد ان الايبس من البارد
ابرد وستعلم عن قريب ان شاء الله ومن العجب قول من قال ان النار البسيطة غير محرقة وانما هي كالنار التي في المركبات
واما اللهيب فهو افراط منه فلذلك يحرق ونحن نقول ان الاحراق الذي في اللهب ان كانت علته الحركة فكان ينبغي
ان يحرق الماء النازل بالسرعة وان كانت شيئا اخر فليبينوه فانا لا نظن ان يكون شيء قد بلغ من الحرارة بحيث يتوقى
محونه النار على ان اللهب ليست الا نارا مخلوطة باسطقس بارد مكونة بميردات فكيف يحرق هذا ولا يحرق النار
البسيطة ثم لو لم يكن النار البسيطة التي في مكانها الطبيعي محرقة فيم يحدث الشهب والعلامات الهائلة

الفصل الرابع

في ان المحدد للجهات لا يقبل الخرق وانه ليس برطب ولا يابس ولا تكون عن شيء ولا يقبل الفساد ولا ضد لطبيعته فاعلم
اولا ان كل ما ليس فيه مبدا ميل مستقيم فانه لا يقبل الخرق فان الانخراق لا يوجد الا بحركة الاجزاء على الاستقامة فكل
متخرق متحرك بالاستقامة قسرا وقد علمت ان كل ما يقبل الحركة بالاستقامة قسرا ففيه ميل طبيعي للحركة بالاستقامة
فهنا لا بد للاجزاء من ميل بالطبع الى الالتيام اذا زال القاسر الخارق فعلم من هذا ان الجسم المحدد للجهات لا يقبل الخرق اذ
تبين لك انه ليس فيه مبدا ميل مستقيم ومنه يعلم انه ليس برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يقبل التشكيل والخرق
بسهولة واليابس ما يقبله ببطء ثم اعلم ان كل ما يقبل الكون والفساد ففيه مبدا ميل مستقيم وذلك لان مكونه لا يخلو اما ان
يكون في غير حيزه الطبيعي او في حيزه الطبيعي فان كان الاول فاما ان يقف فيه بالطبع وهو محال او يتحرك منه الى حيزه
الطبيعي وذلك لا يكون الا بميل مستقيم اذ لا يجتمع مع الميل المستدير الميل عنه وكل انتقال غير المستقيم يلزمه الميل عنه وان كان
الثاني فنقول اما ان يصادف حيزه وهو خال وهو محال او يصادف فيه جسم اخر فيدفعه ويشغل هو المكان فيكون
المكان مكانا يصار اليه بالحركة فيكون غاية جهة او دون الغاية وعلى التقديرين يحتاج الى ان يحدد بغير الجسم الذي يشغله
وايضا يكون مكانا مشغلا بجسم من شانه ان ينصرف عنه واذا انصرف عنه كان من شانه ان يتحرك اليه بالحركة المستقيمة
فهو مكان ما فيه مبدا ميل مستقيم فهذا الجسم فيه مبدا ميل مستقيم وان كان لا يدفع ذلك الجسم بل يخرقه ويدخل فيه دخول
الجزء في الكل لزم ان يكون ذلك الجسم قابلا للخرق وهذا مشارك له في الطبع بعد الكون فيكون ايضا قابلا للخرق فكان

فيه

فيه مبدا ميل مستقيم فالجسم الذي فيه مبدا ميل مستدير فقط ليس بمتكون من جسم اخر ولا في حيز جسم اخر بل هو مبدع
ولذلك حفظ الزمان ولا يخل ولا يحتاج المحدد الى جسم يحدده بل هو المحدد للجهات ولا يزول عن حيزه بوجه ثم اعلم ان
المحدد للجهات لا ضد له والا لكان لنوعيه اللازم عنه ضد هو اللازم عن ضده اذ لو لم يكونا متضادين فاما ان يكونا متوافقين (الضدين)
لا متقابلين فيهما بوجه او يكونا متقابلين بغير التضاد او يكون احدهما في طرف التضاد والاخر متوسطا فعلى الاول لا يكون اللازم
لازما لخصوصية الضد من حيث خصوصيته فيكون لازما للمعنى العام الشامل للضدين فلا يكون اللازم الا معنى عاما غير
لازم لشيء من الضدين والحركة المستديرة التي من لوازم هذا الجسم معنى نوعي لا يصلح لان يثبت لشيء وضده وعلى الثاني فاما
ان يكونا متضايفين وليس لانه لا يشترط في وجود العارض لاحدهما ان يكون معقولا بالقياس الى عارض الضد الاخر ولا ان يكونا
معا او يكونا متقابلين بالعدم والملكة فيلزم ان يكون في ضد هذا الجسم قوة عدم الحركة المستديرة من غير ان يلزم حركة
اصلا فاما ان يلزم ان يكون جسم لا حركة فيه او يكون فيه مع مبدا السكون قوة اخرى غير مضادة لقوة الحركة المستديرة
يكون مبدا الحركة فيكون في جسم واحد مبدا محرك واخر مسكن بل يلزم تقوم الجسم البسيط بصورتين وقد تبين بطلان
الامرين واما السلب والايجاب فلا يليق بهذا المكان وعلى الثالث نقول انه لا يكون متوسط الا وهنا مضاد وكان
له ايضا مبدا ولا شك انه ابعد عن قوة الاستدارة من المتوسط فيكون هو الضد مع انه لا تصور بين الحركة المستديرة
وكل حركة مفروضة واسطة كما عرفت من قبل فلم يبق الا ان يكون اللازمان متضادين وقد عرفت انه لا ضد للحركة المستديرة
فقد ثبت انه لا ضد للصورة الفلكية فيعلم منه ان الفلك غير متكون عن شيء فانه لا يخلو ذلك الشيء قبل يكون الفلك
منه اما ان يكون خاليا عن الصورة وهو محال او مقارنا لصورة فلا يخلو اما ان يكون تلك الصورة ضدا للصورة الفلكية او لا
والاول ظاهر بطلانه وعلى الثاني فيمكن ان يجتمعا وقد عرفت انه لا يجتمع صورتان الا واحدة منهما عرضية طارئة بعد الصورة
الاخرى وايضا ذلك الشيء قبل يكون الفلك لا يخلو اما ان لا يكون قابلا للانتقال من حيزه ولا لكل ما يتعلق بالحركة
المستقيمة او يكون فعلى الاول يكون فلكا فكان الفلك قبل كونه وعلى الثاني لزم تحدد الجهات قبل الفلك وما قيل
من ان كثيرا من الاشياء يكون عن غير الاضداد وكثيرا من الصور يكون عن الاعدام كالانسانية والفرسية فيقولان كلامنا
ليس الا في الجوهر البسيط المركب من المادة والصورة الذي لا يكون فيه غيرهما وان كل صورة فانما تبطل بطريان ضدها على
المادة ولسنا نقول ان جملة الجوهر المتكون ضد لما يكون عنه وما قلنا مطلقا ان المادة لا تقبل هذه الصورة اما لانه
ليس لها وهو محال او لها صورة ولم تبطل حتى حدثت هذه الصورة بل اجتمعتا وطريان تلك الصورة فيكون ضدا لتلك الصورة

فلزم اما المالم كون الكرة تحرك الصورة او تكميم
احدى الصورتين [illegible] [illegible]

لا يجوز انها ليست ثلاث فكثير من الاشياء يجتمع ليس شئ منها شيئا من البواقى كالطعم مع اللون ولا لانها لا يجتمعان
قريبا شيا لا يجتمع ولا تضاد بل لا بد من ان يكون المادة قابلة لهما ولا يجوز السول يكفى فان الصورة الانسانية والفرس
حالها كذلك وليستا متضادتين بل لا بد من ان يكون قبولها لها قبولا اوليا وسوية واحدة مشتركة او سوية متوافيتين
معا الا كقبول المادة لصورتى الانسان والفرس فانها فى قبولها الصورة الانسانية مفتقرة الى توسط امور وفى قبولها
للصورة الفرسية الى توسط امور اخر فاستعداده لشئ منها لا يجتمع مع استعداده للاخر ويكون مع ذلك لا يكون صورة
ابعد خلافا مع لحاقها من الاخرى فقد ثبت ان مادة الفلك لا تسع الا صورة واحدة وهذا معنى انه لا ضد لها اى لا مادة
قابلة للضدين لها ولذا قالوا ان مادة الفلك مغايرة لمواد الاجسام الاخر الكاينة الفاسدة وان اشترك الجسمان فى
الجسمية فليس الاشتراك فيه موجبا للاشتراك فى امر والا لكان يستعد الحيوانية فى الانسان لما يستعد له فى الحمار
واللون يستعد فى السواد لما يستعد له فى البياض ولما لم يكن كذلك فلا يلزم ان يكون الجسمية تستعد فى الفلك لما
تستعد له فى الجرم الكاين الفاسد وكذا لا يوجب اشتراكهما فى المقدار اشتراكهما فى المادة فانه ليس يعنى المادة فان مع
ان المقدار لا يختلف طبيعته فلا يمتنع ان يكون المادتان اللتان لهما ليس طبعة واحدة وما توهم من ان فى طبيعة
الفلك تضادا لما فيه من التعب والمعصر فمع ما علمت فيه نقول ان هذا التضاد انما هو فى العوارض واللواحق
ولا كثير منع لنا من هذا التضاد فانه لا يستلزم التضاد فى الذات وان كان فى العارض اللازم الا ترى ان العسل لا ينافى
غيره ومحلاوته تضادفان مثل كم انا استدللتم على انه لا ضد للفلك من جهة حركته ثم انكم تارة تقولون ان حركته
صادرة من الاختيار الذى للنفس واخرى تقولون ان حركه امر مباين عن المادة غيرها هى القوة فاذا كان المحرك نفسا
او امرا مباينا لا طبيعة فلم لا يكون للطبيعة من حيث هى ضد قلنا ان النفس هى صورة الفلك بعينها والحركة صادرة عن
الاختيار اللازم لها طبعا فانك ستعلم انشاء الله ان كل اختيار فانه لم يلزمه لم يكن اختيارا صادقا ولزومه اما عن اسباب
خارجة يكون ويفسد واما من تعقل ذاتى طبيعى لا ينفك عن الطبيعة والامر هنا كذلك ثم ان النفس قد علم انه لا ضد
لها فاذا كانت صورة مادة والمادة لا يمكن ان يكون سعري عن الصورة ولا يمكن النفس ان يفسد بطريان ضدها استحال
ان تفارقها فهذه حجة اخرى على انه لا ضد للفلك واما المحرك المباين المفارق فهو الذى اشتباه فليس من المحرك الذى
الذى كلامنا فيه بل هو المعرف للنفس هذا ولما ثبت ان هذا الجرم لا يقبل الكون ثبت انه لا يقبل النمو فان قابل النمو قابل
للكون فى طبيعته وايضا لا يقبل الاستحالات المودية الى سر الجوهر كالسعر الذى اذا اشتد فقد صورة الماء ولما ثبت انه غير

مكون

مكون ثبت انه غير فاسد فظهر ان مادته لا تقبل غير صورته على ان لنا قاعدة ان كل كاين فاسد وكل فاسد كاين وذلك
لانه لا يخلو اما ان يكون المادة يجب ان تقارن هذه الصورة ويمتنع ان ينفك عنها اولا بل يمكن ان ينفك عنها وعلى الثانى
كانت المادة لما طبعها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فنقول اما ان يكون فى قوتها ان تدوم لها هذه الصورة
ابدا فان كان فى قوتها ذلك فاما ان يكون فى قوتها عدم هذه الصورة دائما ولا فان لم يكن بل كان لاحد فاذا انقضى
ذلك الحد لزم ان لا يكون من طبعها ان ينفك عن الصورة مع ان المادة بحالها هذا محال وخلاف الوضع وان كان
فى قوتها ذلك فيجب ان لا يلزم من فرض وقوع المقوى عليه محال والا لم يكن المقوى عليه مقويا عليه مع انه يلزم
منه المحال فانا اذا فرضنا المقوى عليه الاول دائما فيلزم من وجود هذا المقوى عليه اجتماع عدم وجود الصورة وعدمها
فى زمان واحد فثبت انه لا مادة تقوى على حفظ صورة لها امكان العدم زمانا بلا نهاية فكلما يمكن فساد صورته
لا يمكن ان يحفظ صورته فكلما يمكن ان ينفك عن صورته فلا يمكن ان يدوم لها الصورة والكاين من هذا القبيل فكل
كاين يمكن ان يعدم صورته بل لا بد من ان يفسد لا يقال انما لزم المحال هاهنا لانا فرضنا الشئ مع مقابله لانا
نقول بل لزم ان يكون الشئ مفروضا مع مقابله

الفصل الخامس

فى احوال الكواكب وانوارها اهى مستفادة من
من الشمس ام لا وفى القمر ان الجرم السماوى تنقص اجرامها فخالفه فى نسب الروية فانه نفسه مشف نفذ فيه البصر
فيه اجسام ترى باعيانها وتخفى وهى الكواكب وهى مختلف فى الترتيب لما نشاهد من ان بعضها ينكسف بعضا و
بعضها يحصل اختلاف النظر ولا يحصل لبعض اخر ونجد لبعضها عند بعض وضعا مخصوصا ولا نجد لبعض اخر ونجدها
تحركت من المشرق الى المغرب ثم من المغرب الى المشرق فقد علمنا ان الكواكب مغايرة للجسم الفلكى ثم انها ليست من
المكونات لان المكونات لا تحل الاجسام الفلكية فهى بسيطة لان كل مركب متكون فيكون اشكالها كرية
كما ترى ثم من المعلوم ان القمر يستفيد نوره من الشمس ولذا يختلف عليه على حسب اختلاف نسبته اليها ولذا فى ذاته لون
الى القتمة اسمر سودا وان كان له ضوء فليس هذا الضوء اللمع الذى نراه ويشبه ان يكون اذا استضاء سطحه المقابل
للشمس استضاء سطحه الاخر ايضا استضاءة ضعيفة ولذا نرى لونه عند الكسوف مغايرا للونه عند الاستهلال وما
ذلك الا لان ماوراء ما نرى من الهلال مما يصل اليه ضوء الشمس اكثر استضاءة منه اذا كان منكسفا واما سائر الكواكب
فهى وان ظن انها ايضا تكتسب النور من الشمس الا ان الظن خلافه اذ لا يتبدل عليها اشكال النور على حسب الاوضاع المختلفة
بالنسبة الى الشمس اللهم الا ان يجعل الضوء نافذا فى اجرامها فنقول انها لا يخلو اما ان يكون ذوات الوان اولا بل مشفة فان

ثم بلغ البحث صحيحا على الاصل
كتبه مولفه عفا الله عنه

بهذه الاشارة

كان الاول لزم ان لا تتساوى اجزاؤها فى قبولها الضوء فلزم ان يحصل الاختلاف فى اجزاء انوارها على بعض الاوضاع
وان كان الثانى لم يكن يرى الا من حيث ينعكس عنه الضوء فلزم الاختلاف ايضا على حسب اختلاف الاوضاع هذا
وقد توهم بعض الناس انه اذا كان بعض الاجرام السماوية مبصرا لزم ان يكون ملموسا واستدل عليه بان اللامس لما
انه لا مبصر الا وهو لامس ولا عكس فيكون قوة اللمس اقدم من قوة البصر ولا شك ان نسبة البصر الى المبصرات كنسبة
اللمس الى الملموسات فاذا بدلنا النسبة يكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر واللمس اقدم من البصر فالملموس اقدم
من المبصر فكما انه لا يكون الشخص مبصرا الا وهو لامس لا يكون الشئ مبصرا الا وهو ملموس ونحن نقول ولا لانم ان شيا اذا
كانت متناسبة فاذا بدلت كانت ايضا متناسبة الى ان يقام عليه برهان وليس اذا اقيم عليه بمادة مخصوصة برهان
كفى ذلك فى ساير المواد ثم ان ابدال النسبة انما يعتبر فى الاشياء التى يكون من جنس واحد يكون النسبة فيها محفوظة
حالتى الاصل والابدال ويكون فى معنى واحد محصل ويكون النسبة حقيقة معقولة مشتركة كما ان من كل مقدار الى
كل مقدار نسبة مذكورة فى خامسة اسطقسات اوقليدس وكذا الكل عدد الى كل عدد نسبة مذكورة فى سابعة الاسطقسات
وكما ان للاول الى الثانى نسبة وللثالث الى الرابع كذلك للاول الى الثالث وللثانى الى الرابع نسبة من جنس تلك
النسبة ومثل هذا لا يجرى فى الطبيعيات من حيث هى طبيعيات لا من حيث هى مقدرة او معدودة اذ لا يجب ان يحفظ
تلك النسبة فيها فنسبة البصر الى المبصر انها قوة مدركة بها اللون الذى فيه ونسبة اللمس الى الملموس تخالف لهذه النسبة
نوعا وانما يوافقها جنسا من حيث كل منها ادراك حتى لم يكن بين البصر واللمس ليس من نوع تلك النسبة ولا من جنسها
نسبة بل نسبتهما انهما موجودان فى الحيوان واحدهما قبل ثم نسبة الملموس الى المبصر مغايرة لهذه النسبة وهى بوجودها
فى الخارج لا ان يتكلف ويعتبر وجودها للحيوان فيكون النسبة من جنس نسبة اللمس الى البصر لكن لا ينفع التكلف فى
اثبات ان ما من طباعه ان يبصر مطلقا فهو ما من طباعه ان يلمس الا ان يحتال فيقال ان وجود اللمس مطلقا قبل
وجود البصر لانهما فى الحيوان كذلك ولا يوجدان فى الحيوان حتى لا يكون اعتبار الوجود للحيوان معتبرا فى المحمول والنسبة
بل يكون دليلا على اثبات النسبة سلمنا ذلك فلم ينفعه الا ان يثبت بالبرهان ان الملموس ايضا متقدم على المبصر فالذى لزم
الذى ذكره فى اللمس والبصر لا يتم فيهما هنا وفى القمر محو سى عند انقطاع الضوء عنه وهو لون يخالف ضوءه فهو محل
لان يستشكل والاحتمالات التى تصور وصح ان يكون قد صار كل منها رايا ان ذلك اما فى جوهره او خارج عنه وعلى
الاول عدم قبوله الضوء اما لانتفائه او لعدم استعداده لقبول الضوء بسبب خشونته او ثقله او كيفية اخرى فى جوهره او لاكثر

عرض له من خارج وعلى الثانى اما ان يكون تشبيها تراه عن الابصار او بسبب شكل يعرض له كما يعرض المراى من وجوه
اشباح الاشياء فيها والساتر اما ان يكون من الاجرام السماوية او العنصرية معولا ما احتمال ان يكون للاشياء فى جوهره
فذلك باطل بما ذكرنا من انه لا تركيب فى الاجرام السماوية بل هى اجرام بسيطة متشابهة الاجزاء واما احتمال ان يكون
لانطباع الاشباح فيبطل بان الاشباح لا تحفظ فى المرائى بل يختلف باختلاف مقامات الناظرين وحركة المرائى
وهذا المحو لا يختلف بوجه وايضا انعكاس الضوء والتادى الى الاشباح لا يجتمعان فى المرائى وهنا قد اجتمع المحو
مع انعكاس الضوء واما احتمال ان يكون لساتر تحت الفلك فيبطل بانه يلزم ان يحصل اختلاف المنظر بحركة
القمر وباختلاف مقامات الناظرين وكون الساتر دخانا ونحوه اظهر فسادا لان الادخنة والابخرة لا تنحفظ
على شكل واحد فلم يبق الا احتمال واحد وهو ان يكون بحلول اجرام سماوية صغار محفوظة الوضع الى القمر مع القمر
والابصار ويكون تلك الاجرام غير مضيئة او اضعف ضوءا واشراقا من القمر ومن العجب قول من قال انه انفعال
عرض له من مجاورة النار ولم يعلم انه لا مجاورة بينهما فانه فى تدويره وتدويره فى حامله والنار ليست مماسة للتدوير
للحامل بل بينها وبين الحامل بعد معتد به او لو كانت مماسة للحامل لتحركت بالعرض بحركته مع انها لا تتحرك الا بحركة الكل
بدليل حركات الشهب الثاقبة وذوات الاذناب التى نعلم انها فى الهواء الاعلى وانهما تتحرك الى المغرب مع انا نعلم ان الهواء
الاعلى لا يتحرك بالذات وكذا النار فلا بد من ان يكون بالعرض فلا بد من ان يكون الجرم السماوى المماس للنار متحركا
بهذه الحركة ثم ان جرم القمر ليس مما يستحيل لنا حتى يتحقق مقالته بما حقق على انه لو كان كذلك لكان يزداد ايام
تزيد ذلك فيه حتى يتحقق تكليته وخلافه معلوم من الارصاد ومن العجب ايضا قول من قال انه من تادى السواد الذى
فى القمر من السطح الذى الى الاعلى الى الشمس ولم يعلم انه لو كان كذلك لم يكن منقطعا بل كان غايته عند المركز ثم يتدرج
الى البياض على نسبة متشابهة على ان المحو ثابت عند اوايل الاستهلال مع ان ذلك الجانب غير مظلم بل مضئ وكما
ظهر لنا شكل الضوء ظهر المحو على نسبة محفوظة ثم لم يعلم ان السواد لا يتنفذ من الجانب الاسود هذا وبيان يكون
لكل كوكب مع ضوءه لون بحسب اختلافه يختلف ظهور الضوء فبعضها الى الحمرة وبعضها الى الخضرة وبعضها الى الصفرة وبعضها الى
الرصاصية وبيان يكون الضوء والشعاع لا يكون الا فى جسم له لون ولذا ترى النار لا تشرق الا اذا اختلطت بالدخان
ذى اللون وان شعاعها واثرها يختلف باختلاف الوان المختلط بها **الفصل الثامن** فى بيان الحركات التى
تخص من الكواكب ونقل ما قيل فى ان السيارات اكثر افلاكا وكرة الثوابت اكثر كوكبا اعلم ان القائلين بحركة الاجرام العلوية

ثلاثة ظنون الاول ان الفلك ساكن والكواكب متحركة خارقة له مستحجرة او غير مستحجرة والثاني ان كلاهما متحرك
والكواكب متحركة الى خلاف جهة الفلك خارقة له والثالث ان الكواكب مغروزة لا تخرق الفلك بل اما ساكنة لا حركة
لها الا بالعرض او متحركة جهة حركة الفلك على نحو حركته سرعة وبطؤ كالسابح في الماء الذي يوافق جهة حركته ولا يخالف
حركته وما يخالف حركته حركته سرعة وبطا وهؤلاء تشعبوا فمنهم من رأى ان الكوكب مبدأ فيضان الحركة على الفلك
كالقلب والدماغ في الحيوان ومنهم من يرى ان الفلك نفسه مبدأ حركته ومنهم من قال ان الفلك الذي تحرك حركة
ملتئمة من حركات عدة اكرة لكوكب واحد كما في افلاك المتحيرة فمبدأ حركته ذلك الكوكب والذي لا يلتئم من عدة اكرٍ
ولا عدة كواكب كفلك الثوابت فمبدأ حركته نفسه ونحن نقول اما القول بالخرق فقد ظهر فساده بما اثبتنا من ان
الفلك لا ينخرق ولا حاجة لنا في ابطاله الى ان نقول ان الدحرجة تكذبه ثبات محو القمر والاستدارة تفتقر الى ان يكون
لها آلات مع انه لا يتم الا اذا كانت المحو شيئا في جوهر القمر وقد ظهر فساده واذا ثبت الافتقار الى الآلات وهو غير معلوم
ولا الى ان نقول ان الثوابت لو كانت تتحرك لكان يجب ان يكون سريعها وبطيئها بحسب مدارها وصغره مع انه لا يتم الا اذا لم
يمكن ان يكون علة السرعة والبطؤ شيئا اخر كالكون في مدار يليق بالسرعة او بالبطؤ ولم يمكن ان يتفق ذلك اتفاقا لعله
هذا وليعلم انه سواء ان نعتقد ان الكواكب تدور على انفسها لعدم ما عرفته في الافلاك هنا واما البحث عن ان للافلاك
والكواكب حركات غير الحركة الكلية وانه كيف يمكن ذلك مع امتناع الخرق وانه كيف يرجع بعض الكواكب
قبل امام الدورة فمحله علم المجسطي وكذا بيان انه كيف يحصل لها تارة بطؤ لا البطؤ الذي من الرجوع والاستقامة
والاقامة ومن الاوج والحضيض بل المنسوب الى مركز التدوير والدائرة الحاملة فانها لا تقطع بالنسبة اليها في ازمنة
سواء قسيا سواء بل القمر يقطع قسيا سواء من الدائرة المائلة ومركز الارض والكواكب الاخرى تقطع قسيا سواء من
معدل المسير ومركزه وبعضها معلوم انه لا يمكن هذا الاختلاف الا في الحركة بالعرض لاستحالة ان يختلف تحريك قوة
واحدة بسيطة في حد واحد لغاية واحدة واما الاختلاف الذي في الحركة الطبيعية التي اولها بطؤ فليست في واحد نعم
ان الاشتداد الحاصل فيها اشتداد مستمر لا تعود وهنا ومع ذلك فالسبب الموجب له لا يمكن ان يوجد في الحركات
السماوية هذا وما جرت العادة بالمسألة عنه هنا انه لم صار النيرات اقل افلاكا من الخمسة ولم كانت كرة الثوابت
ذات كواكب كثيرة دون الكرات الاخر فقالوا في الاول ان الاشرف والافضل اقل احتياجا الى الآلات وفي الثاني ان
الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع مونة كثرة

فيه تصريح بان الكواكب كلها تدور على انفسها كما انه كذلك

الحركات

الحركات والاجسام ولا يخفى عليك حال الجواب لا سيما الثاني فانه مبني على وهم ان هذه الحركات متعبة وان
في هذه الاجسام ثقلا وليس كذلك بل الحركات لذيذة جدا والاجسام لا ميل لها اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة ثم ان كون
القمر اقل افلاكا من جميع الخمسة مع ان الذي مات من امره لبطليوس بالبحث المستقصى انه اكثر من كثيرها والحق ان
وجود الافلاك على ما هي عليه من الكثرة والقلة والاوضاع والصغر والكبر على اتم ما يليق بها لا يجوز في نظام الكل
ان يكون على غير هذه الوجوه ولكن قوى البشر لا تطيق ادراك ذلك الا نزرا قليلا في بعض الاحوال

الفصل السابع

في حشو الجرم السماوي والترتيب الذي ينبغي ان يكون عليه الوجود وبيان آراء الناس في ذلك وفي علة سكون الارض
لا شبهة في ان الجرم المتحرك بالاستدارة لا بد فيه من اختلاف حال عند الحركة فان ثبات الاحوال كلها ينافي الحركة
ولا يمكن ان يكون الاختلاف بالكيف والكم اذ لا تعلق لهذه الحركة بها بل لا بد ان يكون في الاين المكان او الجهات
والمكان لا بد له من جسم هو متمايز والجهات لا بد لها من حدود تقاس اليها اما في خلاء وقد ظهر بطلانه او في ملاء
ثم هذا الجسم لما كان محدد الجهات لحركات يكون جسم متحرك بالاستقامة خارجا عنه بل ان كان جسم خارج عنه
فلا بد من ان يكون محيطا به ويحركه فيكون هو ايضا فيه مبدأ حركة مستديرة فلا بد من ان يكون ذلك الجسم الذي يحصل
الاختلاف بالنسبة اليه غير مقصور على الخارج بل لا بد من ان يكون في داخله جسم يختلف بالحركة نسبه اليه وينبغي ان
يكون ذلك الجسم ساكنا والا امكن ان يكون اختلاف نسبه اليه بحركته وهو ساكن فاختلاف النسبة للمتحرك
انما يحتاج الى النسبة الى ساكن ولانا في وجوب سكون هذا الجسم مع امتناع خلو جسم عن مبدأ حركة لان هذا
الجسم ايضا بحيث لو فارق مكانه الطبيعي بكليته او اجزائه لتحرك اليه اذا خلي وطبعه لكن مفارقته الكلية لا تتحقق
وهذا الجسم الذي هو الارض ثم انه لا يجوز ان يكون الحاوي جسما واحدا متشابها فانا لا نشك في ان ما يماس حركة
الفلك لا بد من ان يتلطف ويتحلل ويتخلخل بروده لانا مر كانا نشاهد في نحو السحب انه يحدث منه حرارة ثم كل المحاذاة
حتى احالة الجسم الى النار فلزم ان يكون الذي يلي الحركة جوهرا غالبا الى الوسط ولما لم يكن لتلك الحركة اول
لا يمكن ان يقال انه كان زمانا من جنس الذي في الوسط ثم استحال بل يجب ان يكون ذلك حرّا ناريا ولا يجوز
ان يكون خارجا عن حد المعادلة مع غيره والا لاحال غيره فيتشابه الحشو ولذا لا يجوز ان يكون في الجسم السماوي
نار والا لزاد استطقس النار عن حد المعادلة ثم بالحري ان يكون للجرم الدائم السكون عادما بطبعه للحرارة فقط لكن له
بالسكون الدائم وان يكون الجرم المبتلى بها فقد جرم دائم الحركة واجدا بطبعه للحرارة فقط لكن له بدوام الحركة وبالحري
ان يكون على كلا منهما ما ملائم طبعه ولا يكون من فعولى النار والهواء المشابه لها في الحرارة دون الرطوبة وولي الارض

الماء المناسبة لهما في البرودة دون الرطوبة وبالحري ان يكون المجاورات المناسبين في الكيفية والاضداد متباعد
في المكان فهذا هو النظم اللايق الموافق للوجود ثم ان الذين وقعوا في الخير والشر والنور والظلمة افرطوا في
تعظيم النار واهلوها للتقديس والتمجيد لاشراقها ونورها وافرطوا في تحقير الارض لانها مظلمة لا يستضيء باطنها
ثم رأوا ان الوحدة والثبات والتوسط معاني داخلة في الخير والفضيلة واضدادها في الشر والرذيلة ثم وجدوا
ان النار واحدة ساكنة في الوسط والارض كثيرة متحركة في الاطراف قالوا وهي التي تحول بيننا وبين الكواكب
فتستر نورها عنا فيحجبها انكسفت فنقول عليهم اولا انه لا سبيل الى جعل النار خيرا والارض شرا اذ اعلم ان
معاني الخير كلها قد وجدت في النار ومعاني الشر كلها قد وجدت في الارض وعسى ان يكون بازاء ما يوجد
في النار من معاني الخيرية يوجد في الارض وانها اسرع حركة في المكان الغريب واسرع تفرقا وفسادا من الارض
وحيز الارض صالح لسكنى النبات والحيوان دون حيزها والحسن المنظري الذي فيها غير نافع وللارض حسن
لمس نافع ثم نقول ان الارض صورتها النوعية واحدة فلابد من ان يكون كل ما له هذه الصورة في حيز واحد
الاتصاف بكثرة الارضين غير متصورة ثم ان فيها مبدأ الميل المستقيم فلا يجوز ما قالوه من اثبات مبدأ
الميل المستدير ثم انا ان سلمنا ان النار اشرف وانها الشريفة فلا يلزم من ان يكون متوسطة فالشرف انما يقتضي التوسط
في المرتبة والنار في الحيز الذي تنبها فيه في اوسط المراتب والارض في آخرها وذهبت طائفة الى ان الارض هابطة
دائما مع انه يستلزم لا تناهي البعد يستلزم ان لا يلحقها المدرة المرمية لان الجرم الارضي كلما كان اكبر كان
اسرع هبوطا فما ظنك بكل الارض مع مدده وذهبت فرقة الى ان الارض هي المتحركة بالاستدارة دون الافلاك
والكواكب ويلزمهم ان لا يقع الحجر المرمي على عمود ولم يكن بعد مسقط الرمي الى الشرق كبعد مسقط الرمي
الى المغرب وذهبت جماعة الى انها ساكنة واختلفوا في جهة ذلك فقيل لانها في خلاف جهة مستقرها غير
متناهي فلا مهبط لها وقيل لانها محمولة على ماء تحملها وقيل لانها طبلية الشكل منبسطة القعر لان الثقيل
اذا انبسط تدعم كالرصاصة اذا بسطتها على وجه الماء وخالفهم في هذا بعض فقال انها طبلية الشكل الا ان حدبتها
اسفل وبسيطها فوق مستندا الى ان القطع المشترك بين الافق والشمس خط مستقيم وقيل كرية ساكنة لان الفلك
جذبها من كل جهة على السواء كما يحكى عن صنم كان موضوعا في بيت محاطا باحجار من المغناطيس متشابهة
الجذب فكان واقفا في الوسط وقيل لان استحقاق الجهات في الميل متساوي وقيل لا لتفاف الحركات
السموية بها وهذه الآراء كلها تجعل الارض في حيزها الطبيعي فلابد من ان يكون لها حيز طبيعي فلو حصلت فيه

وبازاء ما يوجد في الارض من معاني الشر
يوجد في النار ان النار مفرط
الكيفية فتلسع بخلاف الارض

لم تحل اما ان كانت تقف فيه فلم تتحرك اجزاؤها اذا رميت ثم حلت الى هذا الحيز وان كانت تهرب عنه فلا
يكون حيزا طبيعيا لها ومع هذا فيلزم كل مذهب شيء نذكره في هذا الفصل

الفصل الثامن في بيان ما
يلزم الآراء الباطلة في علة سكون الارض اما القول بعدم تناهيها فقد ظهر بطلانه واما القول بالقلا
الماء فيعل الكلام الى سكون الماء انه لماذا فان قال لانه غير متناهي عدنا ثم ما السبب لتجويف الارض و
احتقان الهواء فيها اذ ذلك لطبيعة الهواء وليس بل اذا انفصل عنها بزلزال وغيره كان طالبا لمكانه الطبيعي ام
لطبيعة الارض وليس لانها انما تقتضي ان يكون تحت الهواء وتقتضي انبساطها ان يكون كرية ام لعارض
فنقول ان لم يكن هذا العارض كانت تقف بلا الحاجة لها في وقوفها الى هذا السبب ام كانت تتحرك فكيف
كانت تتحرك والى اية غاية وكيف تنفذ فيها الهواء وكذا الكلام على القول بطبلية شكلها وتسطيح بسيطها الاسفل
واما من قال بتسطيح ظاهرها استنادا الى ما قال فلم يشعر بان القسي الصغار من الدوائر الكبار يرى خطوطا
مستقيمة مع ان حكم الرصد يخالفه واقتضاء الطبيعة البسيطة الشكل الكري يخالفه واما القول بجذب
الفلك كلها فنقول عليه اذا فرضنا انتفاء الجذب اكانت تتحرك فكانت تصعد ام كانت تقف فلم
يكن الجذب علة لوقوفها وايضا الاصغر والاقرب اسرع انجذابا فكان ينبغي ان يجذب المدرة المرمية
الى فوق ولا يهبط وايضا الحركة المستقيمة الطبيعية انما يكون الى جهة القرار والمدرة اذا خليت فانما
تحركت نحو المركز فيجب ان يكون عنده موضع استقرارها طبعا وكذا القول بتساوي الجهات اليها في استحقاق
الميل نقول عليها انها لو كانت مختلفة لكان واحد منها اولى بها لكونها جهة المكان الطبيعي او لغير ذلك
فليس للارض مكان طبيعي فاجزاؤها اذا رميت فقربت الى السماء من جهة وجب ان تصير اليها لانها صارت
اولى بها وايضا لم لا تصعد النار في الوسط من هذا السبب بعينه فان قالوا لان جهة اولى بها قلنا فكذلك
المدرة المرمية الى فوق ثم ما سبب حصول الارض في الوسط حتى تتساوى اليها الجهات اطبعها ام قسرها ام
اتفاق ام بحث فان كان بطبعها كان السكون مستندا الى طبعها وان كان قسرا فاي من الاجسام المكتنفة بها
تقوى على قسرها وايضا كانت حركات المدرات الهابطة ابطأ قسرا ولو كانت كذلك لما كانت ترجح حيزا ط
ما عينها من الحركة لان الهواء الدافع لها لا يرجح ولكان الاصغر اسرع هبوطا ولكان كلما نزل ازدادت
حركته بطأ اذ هو من شان الحركة قسرا واما الاختيار فظاهر البطلان واما البخت فلا يعتد بالطبع وايضا
مبدأ الامور البختية حقيقة اما طبيعي او قسري او اختياري واما القول بالتفاف الحركات فنقول عليها ان

مصير الارض الى الوسط ان كان قسر الزمر ما ذكرناه من ان الاصغر كان اشد اندفاعا وكان الابعد من المحيط ابطا حركة
ثم ما سبب توسط الارض دون الماء والهواء فان قالوا ان الثقيل ثقيل لما له من التوسط فلم توسط الثقل دون غيره الان يقال
بالطبع
ان الثقيل يجد بالطبع من جهة من جهات المحيط بالدفع فاذا توسط لم يمكنه ان يخرق الهواء لان كل رقيق يتخلل
اذا عرضت له حركة شديدة يعرض له من المقاومة ما يمنعه عن الانخراق بكل شيء يعرض بل ربما خرق الى توسط الارض الثقيلة
بين الدفع او الهرب من فوق وبين دفع هذا الهواء وتضغيطه فيلزم اما ان يكون بحيث يهرب من بعض الجهات طبعا
ويطلب بعضها طبعا لكن يمنع عنها بمانع وهو خلاف ما ادعوه وطبعا ان يكون لولا الدفع لمالت الى ناحية معينة من نواحي
الفلك اما مطلقا فيلزم اختلاف الجهات المتشابهة او لكونها اقرب فيكون بالحقيقة خفيفة فلم يكن في ذلك بينها وبين
النار فرق فيلزم ان يكون النار ايضا اذا توسطت وقعت ولم تصعد ثم ما بال هذا الدفع بهذه القوة لا يحس به ولا
يعمل حركة السحب والرياح الى جهة بعينها ولا يجعل اثقالنا الى الشرق اعسر من اثقالنا الى الغرب فصل الثاني
في ذكر معاني الخفيف والثقيل وذكر الاراء التي في الخفيف والثقيل وفي رسوب الخشب في الهواء دون الماء خصوصا وبيان
فسادها والحق فيها قد علمت ان الخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المحيط حتى يقف تحت
الاجرام فاعلم الان ان لكل منها احوالا ثلث حال الحصول في المكان الذي يومه وحال حركته اليه وحال وقوفه
خارجا عنه ممنوعا من الحركة اليه ففي الاولى غير مايل عنه لا بالفعل ولا بالقوة الا القوة القسرية فلو مال عنه لما كان مكانه
الطبيعي وغير مايل اليه البتة فالخفيف والثقيل لا ميل فيهما البتة حين كونهما في المكان الطبيعي واما في الحالين الاخريين ففيهما ميل
لكن في الاولى مرسل عامل وفي الثانية ممنوع عن العمل ثم اسم الخفيف والثقيل قد يراد به ما له ميل عامل فلا يكون الشيء
في مكانه ولا حين كونه ممنوعا عن الميل الى مكانه خفيفا او ثقيلا وقد يراد به ما له الميل بالفعل سواء كان عاملا او لا فيكون
الشيء الخارج عن مكانه الطبيعي سواء ارسل او لا خفيفا وثقيلا وقد يراد به ما له في ذاته الصورة التي هي مبدا الميل الى فوق
او تحت ان لم يكن هناك عائق والسكون ان كان فيكون الشيء في جميع احواله خفيفا وثقيلا ولهذا الاشتراك في الاسم كثيرا ما
يقع الغلط من الناس وبعد ان يتضح في المقام الذي يعرف فيه الصور الطبيعية للاجسام المعنى الثالث وفي مقام الكلام
على اضافها المعنى الثاني ثم ان الناس اختلفوا في علة حركة الهواء في الماء الى فوق وحركة النار في الهواء كذلك وحركة
الخشب وشبهها في الهواء الى سفل وفي الماء الى فوق فمن قائل ان الاجسام كلها ثقيلة لكنها متفاوتة فالاثقل يسبق ويضغط
غيره حتى يستخرجه من مكانه وقائل ان الثقل هو التخلخل بمعنى تخلل الخلاء بين الاجزاء وقائل ان الثقل هو الملاسة والبسط هو الصلابة
وقائل ان كثرة الملاء واندماج الاجزاء هو المهبط وقلة ذلك لخلاء او غيره هو المقل وقائل ان صنوبرية الشكل مبدا الحركة

الى فوق المتمكن به من الخرق والنفوذ بخلاف استواء السطوح وانفراج الزوايا كالمكعب ومن هؤلاء من جعل الكرة
النفوذ الى فوق توهم ان كل نقطة منها زاوية حادة وقائل ان الخلاء يجذب الاجزاء سابقا بالاسفل فالاسفل وانما
نحو الخشب فقد قيل فيه ان كل رطب فيه فلبانه غير محسوس فما يصعد من الغليان هو المقل لنحو الخشب قالوا والمقل
للاشياء في الهواء البخارات المتصعدة الى فوق قالوا ولذا اذا بسطت الرصاص على الماء طفت واذا جمعت رسبت وما
ذلك الا لان العلاقات في الاول اكثر منها في الثاني ونحن نقول هذه المذاهب كلها سخيفة [illegible] هذه الحركات فلزم
ان يكون الاجسام كلما كانت اكبر كانت ابطا حركة لكلما بعدت عن مبدا حركاتها [illegible] وليس كذلك
اذا اتخذنا جسما مجوفا من الذهب على زنة ابنوس مصمت كانا في الرسوب سواء ولم يكن بطؤ الجسم الذهبي مع
رسوب الابنوس ثم الملاسة [illegible] ليس بعض الجهات بالجذب وبعض بالتخلية اولى من العكس ولو كانت كثرة الخلاء التخلخل
سببا للخفة لكانت الارض الصغيرة اثقل من الكبيرة ولو كانت كثرة الملاء سببا للثقل لكانت النار القليلة الملاء اسرع من
النار الكثيرة الملاء وان كان السبب في الحركة الى فوق اكثرية الخلاء من الملاء وفي الحركة الى سفل اكثرية الملاء من الخلاء لكانت
القلة في كل منها موجبة لنقصان موجب الكثرة لا لضده فان عدم السبب سبب لعدم المسبب لا لضده فكان اذا زاد الملاء
على الخلاء كانت قلة الخلاء مانعة من الحركة الى فوق او مبطئا بها لا موجبة للحركة الى سفل وكذا اذا كان الخلاء ازيد من الملاء كانت
قلة الملاء مانعة عن الحركة الى سفل او مبطئا بها لا موجبة للحركة الى فوق وان جعل الملاء الغالب سببا للثقل والخلاء
الغالب سببا للخفة لزم ان يكون الخلاء محركا وقد مر استحالته ومع ذلك يلزم ان يتساوى النار الصغير والكبير وكذا
الارض الكبيرة والصغيرة في الميل لان الخلاء والملاء محفوظة النسبة فيهما ولو كان اللين سببا للخفة لكان الحديد اخف من
الالك والزئبق ثم ان الاشكال المحددة انما هي معينة على سرعة الحركة واما ان يكون هي الاسباب المحركة فلا وذلك كما
ان حدة السيف تعين على نفوذه ولكنه لا يكفي في ذلك بل لا بد من منفذ ثم هذه الاشكال لم اختص حركتها بجهة دون جهة
ولم صار عدم الحدة سببا للنفوذ في جهة دون جهة على ان نفاذ المدرة ليس اقل من نفاذ النار وانا نجد [illegible] سكون
كلية الارض [illegible] وكلية النار والماء اكثر وما قالوا في الخشب فنقول انها اذا كانت في الهواء كانت البخارات المقلة
لها اكثر من المائيات الغالبة المثقلة لها فلم ترسب ثم انا اذا جعلنا الخشب في قعر الماء والصقناه بالارض بحيث لم يبق
عنها قليل ماء فلم تندفع طافية [illegible] فيقولون ان هذه القول كلها التشوق الى الامكنة الطبيعية واما الخشبة فنقول
انها ما دامت في الهواء لم يكن لجرمها الهوائي سبيل تقاوم ميل الارضية والمائية فيها ثم اذا حصلت تحت الماء انبعث الميل
الهوائي [illegible] بطلب فوق لا لان قسرا قاسر فرسب في الماء والجسم الذهبي المجوف المفروض انما يقله الهواء الذي فيه

ثم بلغ البيه معارضة لمرجع اصله الذي بخط كتبه محمد الحسيني ... عفا الله عنه

اكثر من الذي في الابنوس واما الرصاصيه المنبسطة فانها اقرب لانها تحتها الاتخي لكثرته وقوته وقلة اجزاء الرصاص
فاذا اجتمعت ثقل ما تحتها وكثرة الاجزاء الارضية تحت الماء فرسبت وثقل عليها الغمار **الفصل العاشر** في بيان انه لا يجوز
ان يكون في الوجود عوالم كثيرة ودفع وهم من توهم ذلك ذهب كثير من الناس الى ان العوالم كثيرة وافترقوا في وجه ذلك
فرقتين فمنهم من قال ذلك لانه كان عنده ان هناك خلاء غير متناهي فيها اجزاء لا تتجزى غير متناهية متحركة ابدا حركات
غير مضبوطة فيحصل لها اجتماعات غير متناهية في احياز غير متناهية وكل اجتماع يؤدي الى عالم وفساد هذا قد علمته فيما
سلف ومنهم من قال انا نجد المغايرة بين العالم وهذا العالم كما نجدها بين الانسان وهذا الانسان كالمغايرة بين الانسان
وهذا الانسان الا ان الاخير يدل على معنى واحد متخصص والاول يدل على معنى جاز في طباعه ان يحمل على كثيرين وكذا العالم
يدل على ما يجوز من طباعه ان يحمل على كثيرين وكثرة العالم لا يجوز ان تكون بالتكون واحدا بعد اخر في كل مكان ازلي
انه واجب او جائز عدمه في بعض الازمنة لم يكن من الممكن الازلي فلا يجوز في العالم ان يقال ان سائر افراده معدومة
والا لم يكن من افراده وقد فرض من افراده ونحن نقول انه وهم بني على وهم ان كل ما يقال له الجزئي فهو كلي بمعنى ما يصح بحسبه
وجود الكثرة ونحن قد بينا ان الجزئي هو الذي يمتنع ان يعقل بهيئة محمولة على كثيرين فالذي يقابله هو الكلي بمعنى لا يمتنع
فيه ذلك من جهة صورته وهيئته وذلك لا ينافي ان يمتنع من جهة انه لا يكون مادة تنفصل عن صورة واحدة كالاعراض فانا اذا فرضنا
ان الحديد لا يوجد منه مادة فاضلة عن صورة هذا السيف فذلك لا يمنع من كليته وكذا الانسان اذا فرضنا انه لم يوجد
منه الا شخص واحد لم يمنع ذلك من كليته فالعالم من هذا القبيل ولنرجع الى اثبات انه لا يجوز ان يكون العوالم كثيرة فنقول
ان الاحياز الطبيعية للاجسام هي التي تقتضيها تلك الاجسام او المركبة متنوعة في اوضاعها واشكالها عن مقتضى طباعها
فيكون الاحياز الطبيعية مرتبة بعضها فوق بعض ترتب مستديرا على مستدير مثل تلك الاجسام والحيز الغير الطبيعي لكل
جسم هو الحيز الطبيعي لجسم اخر فلا حيز الا وله جسم كالاجسام الاخر فلا تجد احيازا الا على هذا الترتيب فلو كان عالمان
لكان كل منهما على هذا الترتيب فاما ان يكون بينهما خلا وهو باطل وملا ولا يخلو اما ان يكون في حيزه الطبيعي او في حيزه
الغير الطبيعي وعلى كل تقدير لا بد ان يكون للترتيب مستديرا وهو هنا غير متصور فلا يمكن وايضا اذا كانت العوالم متجانسة
الاجسام بان يكون في كل منها ارض وماء وهواء ونار وسماء ويكون نسبتها الى الاحياز في العوالم كلها واحدة لزم ان تكون
للاجسام المتوافقة في الطبيعة احياز متباينة فاما ان يكون كلها طبيعية لها وهو محال كما تبين او كلها مقسورة فلا مكان
طبيعيا لها وهو ايضا محال او يكون حيزها حيزا طبيعيا والاحياز الاخر قسرية فنقول ما الذي ميز بينهما وكيف خلصت
من السموات التي لا تخرق ولا ينفع ان يقال ان الاجسام المتكثرة عددا تقتضي اماكن متكثرة فلما صارت كل ارض مثلا

في مكان لانا نقول وان كان الامر كذلك لكن اذا كانت الاجسام من طبيعة واحدة كانت امكنتها متقاربة بحيث
يجمع المجموع على شكل كرة واحدة فتشترك مجموع تلك الامكنة وايضا لم اختلفت احياز السموات وما الذي ميز بينها
الطباعها ام طبايع الاجسام الاخر ام قسر فعلى الاول يلزم ان يكون الاحياز متحددة متمايزة قبلها وعلى الثاني يلزم ان يكون
الاجسام الاخر محددة لاحياز المحددات لاحيازها والكل باطل واما الثالث فظاهر ان هذه الاجرام لا تقبل القسر واذا
استحال اختلاف احياز السموات استحال كثرة الاوساط فاستحال تعدد العالم وان كان تعدد العالم بان يحيط
بالمحدد اجسام اخر فحشو الجسم المحيط لا يخلو اما ان لا يكون فيه مبدأ حركة اصلا وهو محال او فيه مبدأ حركة مستقيمة وقد
عرفت انه ما من جسم كذلك الا وهو في حشو المحدد او فيه مبدأ حركة مستقيمة وقد عرفت انه ما من جسم كذلك الا وهو
في حشو المحدد او فيه مبدأ حركة مستديرة فيكون من جنس المحدد وقد تبين تناهي الاجسام فهناك جسم كري هو اخر الاجسام
ويكون مجموع ذلك الجسم مع ما في حشوه عالما واحدا فقد ثبت ان الوجود عالم واحد وهو تام كامل قد حصلت
فيه جميع الاصناف الممكنة للاجسام البسيطة والمركبات
على الوجه الاكمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني كتاب الكون والفساد وفيه خمسة عشر فصلا **الفصل الاول** في اثبات ان العناصر قابلة للكون والفساد
ونقل الاراء في الكون والفساد والاستحالة قد علمت ان هذه الاجسام التي هي اجزاء العالم وان منها ما لا تقبل الا الحركة المستديرة
وانه لا يقبل الكون والفساد ومنها ما يقبل الحركة المستقيمة ولم يتبين الى الان ان هذا الجنس يقبل الكون والفساد ولا
فاعلم الان انه لا يمتنع ان يقبلها وذلك لان هذه الاجسام اذا كانت في امكنتها الطبيعية كانت ساكنة في الاين والوضع
وكان كل جزء منها مختصا بجهة وكان لهذا الاختصاص من سبب فلا يخلو السبب اما ان يكون بالطبع وعرفت فساده او عن
عارض قاسر وذلك لا يكون الا في مقابل الطبيعي ولا امر فاتفق وجود ذلك الجزء هناك في ابتداء كونه لما كان ما كان
عنه موجودا في ذلك الحيز او قريب منه بحيث اذا يكون متحركا بالطبع اليه وهذا هو المطلوب واما تكون الحركات
فقط واذا ثبت فيها الكون ثبت الفساد لما عرفت من ان كل كائن فاسد واعلم ان من الناس من انكر الكون والاستحالة
ومطلق الحركات حتى المكانية والوضعية وهذا مما لا يليق بان تقابله بنقض وابطال ومنهم من انكر الكون والفساد
والاستحالة وزعم ان هذه الاجسام التي يحسب بسيطة ليست كذلك بل كل منها مختلطة من الجميع ولكن يغلب بعض اجزائها

معلّ الخ فيكون هو الظاهر للحس دون الباقي فيظن ان الجسم هو ذلك الجزء حسب ثم اذا لاقى المغلوب شيء من
جسم قوي فتحرك واستعلى على الغالب فغلب عليه فيرى دونه فيحسب ان نارا تكونت من الخشب مثلا قالوا وكذا
اذا انتعش الماء فليس هناك استحالة بل تخلط الاجزاء النارية والمائية فاذا القيتها اليد مثلا اول ما تلقى اجزاء
لم تمر من الاجزاء حست شيئا واحدا الكيفية واحدة هي الفتور ثم يبلغ الامر الى ان تغلب الاجزاء النارية فتحرق
وكذا الشعرة الواحدة لا يعرض لها الشيب بعد ان كانت سوداء بل انه عندما ثابتة نابتة تغلب اجزاء سود واخرى بيض
وان العكس ليست لونا واحدا متوسطا بل سواد وبياض بازين مختلطين غير متمايزين في الحس فيحسب انه لون
واحد ثم من هؤلاء من زعم ان ليست الحرارة مثلا شيئا محمولا في شيء بل هي نفسها جوهر ومنهم من جزم اعتقد ان هناك
حاملا ومحمولا الا انه قال لا يمكن الحامل ان يفارق محموله ومن الناس من انكر الاستحالة دون الكون ومنهم من انكر
الكون دون الاستحالة وهؤلاء فرق فرقة يقولون بعنصر واحد اما نارا او ارض او هواء او ماء او بخار فان كان نارا
قالوا ان النار تكاثفت جدا فيصير هواء ويزيد فيصير ماء ويزيد فيصير ارضا من غير ان يبطل جوهره بل كل من هذه
الاجسام نار بعد ما تخلخل المفرط وان كان ارضا قالوا تكاثفت كذلك وان كان ماء او هواء او بخارا قالوا تخلخله
وتكاثف معا كذلك وفرقة يقولون بعنصرين اما الارض والنار او الارض والماء وفرقة يقولون بثلاثة يجعلون الماء
هواء تكاثف وفرقة يقولون بالعناصر الاربعة ويقولون ان هنا قوتين احدهما المحبة والالفة والاخرى العداوة
والبغضة ويسمونها غلبة ايضا فاذا تسلطت الاولى عليها جعلتها جسما واحدا متشابه الجوهر يسمونه الكرة ثم اذا غلبت
الاخرى فرقتها طبايع اربع فهؤلاء قد ناقضوا انفسهم فانهم جعلوا الماء تارة صورا اربعا واخرى فاسدا عنها تلك
الصور حاذا لها صورة واحدة وهي غلطا منها قابلة لذلك وهذا معنى قبول الكون والفساد واكثرهم ولا لزمهم
ان لا يقولوا بالاستحالة ايضا في كيفياتها اذ الاشياء كيفياتها الفعلية والانفعالية الانفس جواهرها ولا انها الا
عنها ومن الناس من حاول الفرق بين الكون والاستحالة بوجه لا يصلح لذلك فقال ان مبادي الاجسام اجرام غير
متناهية ولا تتجزأ جوهرها جوهر واحد لا تخالف بينها الا باختلاف الاشكال ويسندون اختلاف الافاعيل الى
اختلاف الاشكال ولا يتحاشون من ان تختلف صغرا وكبرا ومنهم من يرى لبعض الاشكال الخفة ولبعضها ثقلا واختلفوا
في ان الاشكال متناهية او غير متناهية وقالوا انها لا يمكن ان ينسلخ شيء منها عن شكله ولا ان يعرض لها كون وفساد
في جوهرها بل هي تتحرك اما حركة متناهية او غير متناهية حركة عن صدمة عن حركة عن صدمة عن حركة لا الى نهاية وربما
تصادم فتجتمع فيحصل جسم فهذا الاجتماع كونها فاذا افترقت فذلك فسادها واما استحالتها فباختلاف وضعها وترتيبها

بالانفصال الذي يكون عندهم
تتخلل الخلاء لصلابتها م

في المجتمع منها اما الاختلاف في الترتيب فنظير ما بين مليك وكليم واما في الوضع فنظير ما بين هذين الشكلين ملك لملك
مليك وميلك فقد امتد اللام في احدهما في جهة الكاف دون الاخرى وقد تغلطوا حتى قالوا ان الاستحالة ليست امرا
ذا حقيقة وانما هي بحسب الادراك والحس كاختلاف الوان طوق الحمام لدى الناظرين باختلاف الاوضاع ومن الناس
من فرق بين الكون والاستحالة بهذا الفرق الا انه جعل مبادي الاجسام سطوحا ومبادي السطوح المثلثات وهذان
الفريقان زعما انهما اثبتا الكون ولم يثبتاه في الحقيقة فانه لم يحصل على ما قالوا الا زيادة حجم وهذا الفريق شكل هذا
واما النمو فلم يسمع فيه مذهب غير القسري مذهب من نفى الحركة راسا الفصل الثاني في ذكر حجج هذه الاراء التي
ذكرناها اما اصحاب الكون فقالوا ان كون الشيء من لا شيء محال فلا بد من ان يكون موجودا واذا كان موجودا فلا
معنى لكونه اذ لا يكون المتكون كائنا قبل كونه فلا بد ان لا يكون في الحقيقة يكون من شيء او لا شيء بل بروز الكامن وقد
بعض هؤلاء زعموا ان الاستعدادات لاكوان غير متناهية موجب للاثار في المادة فجعل العنصر المستعد لذلك غير متناهي
الاجزاء واما اصحاب الاسطقس الواحد فقالوا انا لما رأينا هذه الاجسام يتغير بعضها الى بعض وكل متغير لا بد له
من شيء ثابت يحول عليه الاحوال المختلفة فيجب ان يكون هناك شيء مشترك بين هذه الاجسام محفوظ بينها
كلها هو عنصرها ثم اختلفوا فقال بعضهم انه الماء لان العنصر ينبغي ان يكون مطاوعا للتشكيل والمطاوع بخصوص
الرطب وعامة الناس يرون ان الرطب هو الماء او الغالب عليه الماء فجعلوا العنصر هو الماء قالوا ولذا ترى الحيوانات
يتخلق من الرطب وهو المني وقال الاخرون انه الارض لانه وجد الكائنات مستقرة على الارض متحركة اليها بالطبع
وقال الاخرون انه النار لانهم استحقروا غيرها في جنبها لما وجدوا ان الافلاك والكواكب اجرام نارية وقالوا ان الاكبر جرما اولى
بان يكون عنصرا قالوا وايضا الاجرام الطف في طبعه من النار وان الحرارة هي المدبرة في الكائنات قالوا وما الهواء
الا نار منطفئة ببرد البخار وما البخار الا ماء متحلل وما الماء الا نار متكثفة وهواء متكثف قالوا ولو كان للبرد عنصر كالحر
لم يكن امرا عرضيا لكان في الاجسام باردة بوزن حر النار وقال الاخرون انه الهواء لانه ارطب من الماء لانه اطوع
للتشكل فالماء هواء تكاثف فلذا قرب الى اليبوسة والارض ماء تكاثف ولذا ترى حجارات تنعقد من المياه و
النار هواء اشتدت بها الحرارة فسخنت وقال الاخرون انه البخار لانه تتبدل الاجسام نسبة الوسط فاذا تحلل درجة صار
هواء ثم اذا رق درجة صار نارا واذا تكاثف درجة صار ماء ثم اذا رق درجة صار ارضا وهذا التوسط لا يوجد لغيره
واما القائلون بالارض والنار فقالوا انهما طرفان وكل جسم يتخلل فينتهي اليهما وهما الابسطان الخارج عنهما وايضا الاكرة
اسطقسية الاثنان والنار بالغة في احدهما وهي الخفة والارض في الاخرى وهي الثقل فالهواء نار مفترة مثقلة بالماء

التحرر والماء ارض متحللة سيالة خالطها نارية تخففها واما القائلون بالماء والارض فقالوا ان التركيب انما يفتقر
الى رطب يكون سهل التشكيل والتخليق كذلك يفتقر الى يابس يتماسك ويحفظ الشكل واليابس والرطب
في المشاهدة هما الارض والماء فالهواء ماء حار والنار هواء سخن بالحركة واما القائلون بالاربع مع المحبة
والغلبة فقالوا لما لم يكن شيء من العناصر اولى من الباقي بان يكون عنصرا جعلنا الكل عناصر مع ان القوى
الاولى اربع والمزاجات الصحيحة على اربع كما حقق انشاء الله تعالى ثم انها لا تكون شيء الا باجتماعها اليه وتفرق
فيها ولا يفسد شيء اليها الا بافتراقها ولا ريب في ان الشيء لا ينفعل باجتماع او افتراق او غيرهما الا بفاعل ولا شبهة
في انه لا يمكن ان يصدر عن طبيعة واحدة بسيطة جمع وتفريق معا الا عن قوتين تكونان فيه واولى الاسماء بالقوة
الجامعة هو المحبة والالفة واولى الاسماء بالقوة المفرقة المبعدة بين المتشاكلات الغلبة والبغضة والعداوة ولما
كان التصرف في هذه العناصر بالجمع والتفريق لا غير وذلك لا يوجب تغيرا في جواهرها لم يكن بينها كون وفساد ولا
استحالة لبعضها الى بعض واما اصحاب السطوح فقالوا ان الاشياء لا تكون من العناصر الا بالتركيب والتركيب لا يكون
الا مع الفعل والانفعال والفعل والانفعال انما هو بالتماس واول ما يتماس به الاجسام هي السطوح فتكون
هي العناصر ثم لا بد من ان تكون بحيث اذا تركبت منها الاجسام لم يبق بينها فرج فينبغي ان يكون سطوحا مستقيمة
الخطوط لانه يمكن ان تحل واقدم المستقيمات الاضلاع هو المثلث لانه يمكن ان يؤلف منه ساير الاشكال المستقيمة
الخطوط كما يمكن ان تحل تلك اليه ثم الشكل الناري يؤلف من اربع قواعد مثلثات حتى يكون صنوبريا نفاذا و
الهوائي من عشرين قاعدة مثلثات ليكون شديد الانبساط والمائي من ثمان قواعد مثلثات والارضي مكعب
مركب من مربعات هي بالقوة مركب من مثلثات لئلا يكون نافذة والجرم السماوي من اثني عشرة قاعدة مخمسا
كل مخمس مؤلف بالقوة من ثلثة مثلثات واما اصحاب الاجزاء التي لا تتجزى فحجتهم قد ذكرت سابقا وورد ومع ذلك
فهم اسد طريقا من غيرهم من الطوايف المذكورة لا سيما اصحاب السطوح لانهم بنوا اصلا على امر محسوس ثم بنوا على
ذلك الاصل ولم يزيغوا عنه لانهم استدلوا بوجود الحركة على اثبات الخلاء الذي اخذوه من المسلمات ان لا خلا فقط
للحركة التي لا شك فيها ولا شك انهم اذا سلموا ان الحركة لا تكون الا في خلا فليس الاستدلال بانتفاء الخلاء على انتفاء الحركة
اولى من الاستدلال بثبوت الحركة على ثبوت الخلا بل هذا اولى لئلا يلزم المكابرة في المحسوسات ثم اوثقت بنوا على هذا
الاصل ان ما لا خلا فيه فلا يقبل الانقسام لا الانفصال فزعموا عليه ان كل جزء من تلك الاجزاء لا ينقسم ثم اصحاب
السطوح تذبذبوا فان نسبة الجسم الى السطح كنسبة السطح الى الخط والخط الى النقطة فاما ان يكون تركب المتصل من غير

المجهات باطلا اولا فان كان الاول لم يحز ان يجعل السطوح عناصر الاجسام وعلى الثاني فالنقط اولى بان يجعل
عناصر ثم ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى صلا لا يعدان اعتقادا الاقرب الى الصواب من تاليفها من النقطة
ايضا فلولا سبيل ما الى التفرقة بين الكون والاستحالة بخلاف الاخرين **الفصل الثالث** في ابطال هذه الحجج التي لمخالفين
اما اصحاب الكون والبروز فزعموا انه اذا امتنع ان يكون لا شيء موضوعا لشيء استحال ان يكون شيء عن لا شيء بل
اذا استحال ذلك وجب ان يكون الشيء عن شيء مثله فنقول اولا انه يجوز ان يكون الشيء لا عن لا شيء بل عن شيء ولكن غير
مماثل له بل مغاير وما يقولون في نحو اليد والرجل والوجه والكرسي ان كونت عن اليد وعن الرجل وعن الوجه وعن
الكرسي كلا بل اما عن مادة لم يكن عليها من جنس هذه الصور فبطلت وتصورت بها كالخشب والكرسي او عن مادة مصورة
بصورة بطلت وحدثت بدلها هذه الصور كالتراب صار كرسيا وكل منها مغاير للكائن اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
الموضوع مغاير للمركب منه ومن الصورة ونقول ثانيا ان كون الشيء من لا شيء انما يستلزم ان يكون موضوعا له لو اريد
به انه كان عنه وهو فيه موجود واما ان يكون منه بمعنى ان يكون شيئا بعد ان كان لا شيئا فلا فساد فيه والاولى
ان يقال فيما انه كان لا عن شيء ثم نقيض كان الشيء عن الشيء لم يكن الشيء عن الشيء لا كان عن لا شيء او لا عن شيء ثم انما يكون
ذلك نقيضا اذا اريد بالشيء مرتعين في النقيضين واما اذا اريد الاهمال فلا نقيض هناك وان اريد العموم كانت القضيتان
متضادتين لا متناقضتين واما اصحاب الاسطقس الواحد فانه لا يتم كلامهم او لو ان يكون ذلك الامر المشترك جسما
طبيعيا وهو مم لم لا يجوز ان يكون جوهرا خاليا في ذاته عن كل صورة قابلا للصورة كل واحد واحد فاذا انخلع عنه
صورة حدثت صورة اخرى واما اصحاب الماء واصحاب الهواء منهم فانهم جعلوه اسطقسا لما فيه من سهولة القبول
للتشكل وبعد ان تكاثف نال العنصر تلك الصفة التي بها صلحت للاسطقسيه واما اصحاب الارض فيرد عليهم اولا
ان هنا سكونات هوائية ومائية لا تراب ولو سلم ذلك فلا دليل على انه ارض خالص لم لا يكون مركبا منه ومن غيره
ويكون هو الغالب قوة او كمية واما اصحاب النار فقد اعتمدوا على الاكثرية ثم اثبتوا الاكثرية بان السموات نارية وهو
مم ثم ان الكائنات تحتاج الى الحرارة كذلك تحتاج الى الرطوبة والى اعتدال الحرارة بالبرودة واما كون النار محضا
فان ارادوا به المطلق فلذا يقولون في الماء والارض والهواء فان كلا منها عندهم نار غير محضة وان ارادوا النار المجاورة للفلك
فلنا وكذا الارض المجاورة للمركز فلم لا يجوز ان يكون كل منها اسطقسا الا ان الذي عند جوار الفلك لا يشوبه شيء حتى ينقل
من صرافته واما التي عند المركز فتؤثر فيها الكواكب فيمزج بعضها ببعض واما اصحاب البخار فمن سلم لهم ان كل ما يكون نحو
نسبة الى الاطراف البعيدة نسبة واحدة فهو اولى بان يكون عنصرا ثم من اين اختص ذلك بالبخار بل الهواء ايضا كذا بين كان كذا

ولو ايبس اشد كان ارضا واذا برد كان بخارا واذا برد اشد كان ماء الى الان يقول ان الانتقال اذا كان بين متقابلين
اوجب ذلك ان يكون اسطقسا والتقابل يتحقق في الجاري البخار فانه ينتقل بالتخلخل والتكاثف بخلاف غيره فكان
معله هذا الاختصاص على ان البخار ليس الا ماء قد تفرق لا عنصرا خامسا كما ان الغبار والدخان ليس الا ارضا تفرقت
ومن قال ان الاسطقس الذي يستحيل الى اشياء لا بد من ان يكون بينه وبين الذي يستحيل اليه شيء آخر وهذا الشيء هو
البخار فلا نسلم له قوله وننقل الكلام الى البخار نفسه اذا استحال وايضا الدخان والغبار حكمهما حكم البخار خصوصا
الدخان فلم يجعل اسطقسا وايضا لانم ان البخار وسطا ولو كان لكان مكانه الطبيعي تحت الهواء فلم يصعد فوقنا
فيه لا يقال كيف يصعد وهو ماء كما قلتم قلنا نحن نقول انه انما يصعد بقسر الحرارة وانتم لا يمكنكم ان تقولوا به لانكم
جعلتموه عنصرا برأسه واما اصحاب الارض والنار فقد ضلوا من ظنهم ان لا استحالة الا على طريق الاستقامة على جهة
واحدة ومع ذلك يسلمون ان الماء يستحيل الى جهة الارض تارة والى الهواء والنار اخرى صعدا لا نسلم لم ظنهم انه يجوز
ان يستحيل النار هواء كما يستحيل الهواء نارا واما اصحاب الارض والماء فيقولان الحاصل من تركيبهما ليس الا الطين وليس
فيه الا البرد ولا بد في كل مركب من حرارة طابخة ولا يكفي في التركيب وجود قابل الصورة وحافظها بل يحتاج الى غير ذلك
واقل هو الشكل والتخطيط وربما يحتاج الى قوى واحوال اخرى لا سيما الحيوان والنبات والحرارة اعون شيء القوى
في حفظ النوع والشخص واما اصحاب المحبة والغلبة فيلزمهم ان يثبتوا الكون والفساد مع انهم لا يثبتونهما فانهم جعلوا
الاجتماع يحمل العناصر كرة واحدة مغايرة الصورة لصورها متفرقة والافتراق سالخا عنها تلك الصورة الى صورها
هذه وايضا يلزم ان يكون المحبة محركة حركة خارجة عن الطبيعة وهم يقولون بخلاف ذلك اما اللزوم فلان الحركة الى
الاتحاد يوجب خروج العناصر عن احيازها الطبيعية وايضا يلزم ان تكون مفرقة وهم يحاشون عن ذلك لانها تفرق
بين المادة وصورتها ولا شبهة في ان مجاورتهما اشد من مجاورة الاجسام المتصلة او المتلاقية ولانه لا يمكن جمع بلا تفريق
واما اصحاب السطوح فقد وهموا ان الانفعال فيما بين الجسم يقع اولا مطلقا سواء كان قابلا للاول اولا وليس الامر كذلك
والا لكان المتحرك اولا هو السطح وكان البياض يحصل قبل الجسم وكان الماسة نفسها تنفعل قبل الجسم لانها المؤدية
للانفعال الفصل الرابع في ابانة بطلان القول بالكون ونقل قول شيء به وابانة بطلانه اما اصحاب الكون فمن قال
منهم ان في كل جسم مزاجا من اجزاء غير متناهية فيبطل قوله بما عرفت من استحالة تركب جسم متناهي من اجزاء غير متناهية
ومن قال منهم بتناهي تلك الاجزاء فمن قال منهم انه يجوز ان يكون من كل ما نار وارض بالانفصال والتمييز فنقول عليهم
انا اذا فرضنا ان الاجزاء النارية التي فيه كلها قد تميزت وخرجت فالذي بقي يجوز ان يكون عنه نار وارض ولا يتصور فيه

انفصال بل انما يكون بانسلاخ الصورة وان قالوا انه لا يمكن ان يتميز الاجزاء النارية بحيث يبقى كلها قلنا لا يخلو اما ان يكون
امتزاج الناريات بالماء على السواء في كلها او بعضها اشد امتزاجا من بعض فعلى الاول اذا جاز الانفصال على بعضها
جاز على الباقي وعلى الثاني نقول انه كانت شدة الامتزاج وامتناع الانفصال للطبيعة النارية فيلزم ان يتبع
الاجزاء وان كان لطبيعة اخرى لزم خلط آخر وننقل الكلام اليه ومن قال منهم بان الكون لا يتم بل اذا انفصل الاجزاء
حتى بقي ماء خالصا لا يكون عنه شيء فنقول عليهم وعلى كل اصحاب الكون ان هذا الكون لا يخلو اما ان يكون بتداخل
الاجسام وقد تبين استحالته او بالمخالطة فيكون الكامن مما استبطن والبارز ما ظهر على البسيط فيلزم ان يكون
باطن الماء في الحرارة كالماء المحض جدا بل اسخن لان النار المجتمعة المحتقنة في الباطن اشد تأثيرا من المنبسطة على
البسيط مع ان الحس يكذبه الا ان يقول بان هذه النار لا تحرق الا اذا ما غلبت فيكون قولا بالاستحالة الا ان
يكون ذلك بالشكل النافذ وهو ايضا خلاف قولهم ويلزم ان يكون اذا سخن برد باطنه لانه يكمن فيه اذا برزت الحرارة
وهو ايضا يكذبه الحس وقس عليه الاستحالات الاخر من الابيضاض والاسوداد ونحوهما وايضا ان كان الكون
بالتداخل لزم ان يكون اذا انفصل الحار من البارد وبالعكس ان يعظم الجسم وليس كذلك بل قد يعظم في الاول
واما في الثاني فيصغر الجسم فان قالوا ان ظهور البرد يوجب فرط مداخلة وهو يوجب زيادة خفاء لزم ان يكون
الاستقلال اخفاء على ان المداخلة تقتضي على المتداخلين بحكم واحد وان كان بالمجاورة لم يكن لازدياد الحجم اذا
برز من الماء اجزاؤه الهوائية وجه فانه كان لهذه الاجزاء قبل البروز حيز لا يحتاج حين البروز الا الى مثله فلابد
اما ان يعرض للاجزاء زيادة حجم من غير ان تضاف اليها شيء او لشيء ينضاف اليها فان كان الاول لزم انفعال
واستحالة بلا تميز اجزاء عن شيء وهم لا يقولون به وان كان الثاني فقد حدث هواء جديد من غير ان يبرز
فلزم الكون وكذا الكلام في حدوث صغر الحجم اذا برز بارد ولو قالوا في الاول بانه يقع خلاء وفي الثاني بانه كان خلاء
لم يكن ذلك حقا ولا موافقا لاعتقادهم وايضا نشاهد ان بعض المياه يصير حجرا صلبا فلو كانت الاجزاء الحجرية
موجودة فيه لكان فيه في ظاهره او باطنه من الخشونة لا اقل من خشونة ماء نحس هذا الحجر ونرجحه بروايضا
نرى ان بعض الحجارات نصيرها ماء سائلا فمن اين هذه الاجزاء السائلة ان كانت قبل ذلك موجودة وكانت مغلوبة
فكيف صارت غالبة بلا كون ولا استحالة وان كانت معادلة لكن مغلوبة في الظاهر لزم ان يكون غالبة في الباطن
وايضا الاجزاء البسيطة في المختلطات كانت مما لا يحوي فلا يمكن مركب يحصل منها كما عرفت والا فلا بد لها من شكل
فلا بد من ان يكون شكلها مستديرا لبساطتها فيلزم بينها فرج فيها خلاء وهو خلاف الحق ومذهبهم وايضا بروز الاجزاء

الكائنات لا يكون الا حركتها مقبول مالذي حركها قوة طبيعية فيجب ان يكون ابدا بارزة او محركات من خارج فلا يخلو اما
يحدث المحرك فيها ميلا وقوة حركة او لا بل انما يحرك بجذب او دفع فعلى الاول يلزم الاستحالة وعلى الثاني لا يخلو اما ان
يشترط في التحريك ان يماسها المحرك فيجب ان ينفذ حتى يماس جميع الاجزاء الكامنة فيجب ان يكون حجم الشيء حين الاستحالة
اي شيء بانه استحالة كان يزداد ولا يشترط بل يكفيه المجاورة فلم لا يحرك الاجزاء المجاورة في الجسم بعضها بعضا وان قالوا
بل يشترط ان يكون ذلك المجاور المحرك بارزا خارجا عن الجسم قلنا لا يصح ذلك فان الجذب بالمجاورة التي لا يحول
بين المجاورين شيء اولى من الجذب بالتي مع الحيلولة لا سيما حيلولة الضد وان قالوا ان التحريك يحصل من انجذاب
الكامن الى شبيهه وهرب البارز الى خلاف جهة ضده قلنا فلم لا يهرب من ضده الكامن فيه وان قالوا ان الاغلب
انجذب قلنا ان الذي يلي المنجذب من الجاذب مساويه والزايد خارج لا دخل له في ذلك الا ان يقال انه يوجد فيها
القوة فيوجب الاستحالة وايضا ان كان الضد يخالط الضد فاذا استحال بان يحلل واسعل عن حره سد مسده
الضد الاخر الصرف وان قالوا انه لا يسد مسده شيء بل يتحلل ويزول قلنا فيلزم ان ينقص حجم كل مستحيل او يتخلخل وان
قالوا انه يسد مسده شيء يرد عليه من خارج فلم كان الحار ينقص حجمه اذا برد وانما الذي زال منه ان زال ذلك الوارد
من خارج فلم كان الحار ينقص حجمه اذا برد وانما الذي زال منه ان زال ذلك الوارد من خارج وان فرقوا بين الذي
سخن والذي تبرد مما هو في الاول سد الضد مسد ضده دون الثاني فقد تحكموا ومع ذلك فالبارد سخن مرة اخرى
مثل سخنه الذي كان قبل وعلى هذا يلزمهم اما ان لا يسخن اصلا او يسخن دون الاول لما قد تحلل منه من الاجزاء الحارة
واعلم ان من الناس من خالف القول بالكون ولكن يقولون ان الذي يسخن فانما يسخن بورود ناريات عليه من
خارج يخالط اجزاءه وربما يكون الشيء قوي القوة حتى يؤثر قليل منه اثرا عظيما فانا نرى حجم المسخن زيادة قليلة
كالزعفران يصبغ بقليل منه كثيرا من اللبن وربما يدفع الوارد من الورود شيئا فيبقى هو مسده فلا يزيد الحجم شيئا فالذي
يدل على فساد مذهبهم انا اذا قربنا شعلة نار بقدر شعلة السراج الى حبل من كرسف طويل ثم بعدناها عنه بعجلة
اشتعل الحبل كله وصار نارا فمن اين جاءت تلك الاجزاء النارية التي خالطته وليس لكل الشعلة عنده قدر
محسوس فلا بد من القول بالاستحالة او الكون وايضا ان كانت النار اليسيرة شديدة القوة بحيث تسخن تسخينا
شديدا فيلزم ان يكون اذا برد لم ينقص حجمه قدرا محسوسا بل بقدر تلك النار اليسيرة وان كانت برودته بورود
بارد عليه كما يقولون فلا يحتاج الى بارد كثير حتى يغلب على تلك النار الشديدة القوة فان لم يرد حجمه على ما كان فلا اقل من
ان يبقى محفوظا الان يقال ان النار التي انفصلت من البارد استصحبت شيئا كثيرا من الجسم لا يفي بما يليه الوارد من

البارد مفعول اذا عادت اليه نارية وجب ان يعيده الى الحجم الاول وازيد ان كانت صرفة والى ازيد منه ان كانت
مصحوبة وايضا ان كان التبرد بمخالطة البارد ولا بد من ان يطرد شيئا من اجزاء المتبرد والا لزم زيادة حجم حين
التبرد فلا يخلو اما ان يطرد مثل نفسه فيلزم ان لا ينقص الحجم او اكثر من نفسه فيلزم ان يزيد او اكثر فيلزم ان يكون
اقوى من الحرارة وهم لا يقولون بذلك فانهم يزعمون ان حرارة يسيرة تؤثر تاثيرا عظيما في البارد وايضا اما
حركة الاجزاء الحارة وانفصالها من الجسم وحركة الاجزاء البارده وانفصالها عن البارد ان كان طبيعيا لزم ان يكون
جهة واحدة وليس وان كان سببا من خارج فلان سلب الشيء من غير جنسه اولى فلم سلب تلك الاجزاء
عن جنسها ويمكنها في المجاور الغريب وايضا انا نرى الهواء يسخن بالحركة الصرفة وايضا الماء يسخن بالخضخضة
ويزداد حجمه حتى يشق الاناء وليس هناك عليه وارد وكيف يرد والجسم يرى متحركا عن وسطه منبسطا الى كل
جهة شديد القوة والاندفاع بحيث يدفع كل صلب يمنعه النفوذ فيه وليس حوله شيء يقوى على النفوذ فيه و
توجيهه بحيث يقوى على هذا الدفع القوي وايضا لا يدخل الوارد الا في مكان يسعه اما خلاء او مكان لخلاء لتقسم
واذا كان كذلك فلم يسع الاناء انشقاقه لعدم وسعته فيجب ان ينشق من حيث يدخل الداخل اذ لا معنى لان لا
يسع ما في حشوه وليس كذلك بل ينشق عن خلاف جهته وايضا كثيرا ما يكون اتلال الاناء اسهل من شقه مثل
ان يكون الاناء من حديد او نحاس فلم لا يقلعه الداخل الذي يقوى على شقه وانت اذا تاملت الغاليات وما
يتولد منها وما يتصاعد من الاجرام الكثيرة التي لو جمعت لادى الحجم كذا اضعاف الجسم المسخن لصدقت
بالاستحالة كيفا وكما وعلمت ان ذلك ليس لمداخلة اجزاء نارية

الفصل الخامس في ابطال قول اصحاب المحبة والغلبة واصحاب الاسطقس الواحد واصحاب السطوح واصحاب الاجزاء الغير المتجزية العرامساهيه

اما اصحاب المحبة والغلبة فيبطل قولهم بما نشاهد من استحالة العناصر بعضها الى بعض وهم يناقضون انفسهم
لانهم يقولون ان المحبة تعطي العناصر صورة واحدة خارجة عن صور الاربعة والغلبة تنزع عنها تلك
الصورة وتلبسها صور الخواص بعد وايضا يلزم ان لا تزيد من الكيفيات على اربعة بعدد العناصر فلا يكون
الالوان الا اربعة وكذا الطعوم والروايح وغيرها واما اصحاب العنصر الواحد الذين يقولون بالاستحالة دون
الكون فيبطل قولهم بما نحقق ان شاء الله تعالى انه لا يمكن ان يكون من الرطب شيء الا ان يخالطه يابس ولا سيما اذا
لم يكن حر ولا برد ولا من حار بلا بارد ولا من بارد بلا حار فنسبة كل منها الى الكاينات سواء وكذا نسبة كل منها
الى الاخر كما عرفته او يلزمهم فان كلا منها يستحيل الى الاخر ويرجع الاخر اليه فلا يكون لشيء منها رجحان على الاخر

يكون اصلا لها وايضا كيف يقولون ان الماء لا يكون نارا بل يوجد النارية وهو ماء وكذا النار يعرضها

المائية وهي نار واما اصحاب السطوح فقد مر ما يكفي في ابطاله واما من قال في ابطاله ان السطح لو كان له

ثقل لكان للخط ايضا ثقل وكذا للنقطه ثم احد لو صح ان لا ثقل في النقطه بانها لا تنقسم او بوجه اخر فانما

سلك مسلك التمثيل والاولى والاحرى دون سبيل البرهان واما اصحاب الاجرام الغير المتجزيه فنقول عليهم

بعد ما تبين امتناع وجود غير المتناهي انهم اذا جعلوها متشابهة الطباع وجعلوها صلبة لا تنقسم فقد ان

اتصال ومع ذلك جعلوا اشكالها مختلفة فنقول لا يخلو الاشكال اما ان يكون صادرة عن طبيعتها وطبعها

في الكل واحد فيلزم ان يكون تتفق الاشكال او يكون عن سبب خارج فيكون طباعها مستعده

للتشكيل والتقطيع فيكون قابلة للاتصال فلا يكون لا يتجزى وايضا اذا كانت هذه الاجرام مختلفة

بالصغر والكبر جاز ان يحصل لها انقسام بمماسات فاذا حصلت مماسة بعضها بعضا لم يمنع ذلك

الخارج الموافق لمبادي المتماسين الالتصاق غريب فلزم تماس الكل بعضها مع بعض وايضا انهم قالوا ان

اول ما تألف من هذه الاجرام هو الارض والماء والهواء والنار ثم كل منها يكون الى اخر بالافتراق و

الاجتماع وان منع التكون من النار بعضهم وقالوا قد يكون الاجرام المؤلف منها متشاكلة الاشكال

في الكل متخالفة في الصغر والكبر كما قد يكون متخالفة الاشكال ولا يجوزون يكون متشاكلة الاشكال

متفاوتة صغرا وكبرا مثلا المثلث يتألف منه النار والهواء والماء والارض لكن يكون مثلثات الهواء

اكبر من مثلثات النار ومثلثات الارض اكبر وقد يكون الارض من مكعبات وقد يكون الهواء ايضا من

مكعبات اصغر من تلك المكعبات واختلفوا في النار فجعلها بعضهم مؤلفة من مثلثات صنوبرية محفوظة

الاشكال واخرون لم يجعلوا اشكالها محفوظة بل متبدلة للطافتها وهؤلاء انما جعلوا شكلها

الصنوبري ليكون محرقة نفاذة وجعلوا الارض مكعبا ليكون باردة غير نفاذة ولم يعلموا ان الارض

سريعة الحركة نفاذة اذا اخرجت عن حيزها الطبيعي وان النار ايضا هادئة ساكنة اذا استقرت في حيزها ولم

يعلموا ان زاويه وشكلا اذا اوجب الاحراق فلا يوجب التبريد الذي هو ضده الا ان يكون ضدا

وزاويه ليست بضد لزاويه ولا شكل لشكل واخرون جعلوا شكلها الكره ليكون اسرع حركه ولم يعلم

ان الكرويه انما تعين في سرعة التدحرج والنار لا سمو متدحرجه فاذا كانت هذه من مذاهبهم لزم ان

يكون ماء من هواء مثلا ان يتصف الاشكال التي في الهواء فيلزم انقسام الاجرام التي جعلوها لا تتجزى اذ لا يمكن

اذا كون م

النصف

التقنفي شي عندهم الا ببعضه واخذ شي منه وكذا اذا يكون ماء من ارض لزم ان تتثلث المكعب وذلك

لا يكون الا بالانقسام وايضا اذا كان الهواء ذا عشرين قاعده مثلثات فاذا استحال الى الماء وهو ذو

ثمان قواعد لزم ان يبقى اربع قواعد يكون عنها نارا او يتعطل ولا يكون شيئا من العناصر مع ان شيئا لا

يخرج من هذه الاجناس عندهم ولا يرجح لشي من الاجزاء على الباقي حتى يتعين بعضها لان يكون منها

الماء دون بعض وايضا اذا استحال الماء هواء صار اعظم حجما فاما ان يكون ذلك لتخلل جسم غريب

فلم يكن هواء صرفا او لتخلل خلاء وتباعد الاجزاء بعضها عن بعض فيلزم ان يتحرك تلك الاجرام ويبعد بعضها عن بعض

في جهات مختلفة متضاده بطبيعتها لا عن قاسر وهو محال وان قالوا ان في الماء اجزاء بها الماء ماء وهي تفرق بين

غيرها من الاجزاء فتصيرها هواء وهي مختلفة فنقول لم يجعل الهواء مرة اخرى ماء من غير ان يكون فيها تلك الاجزاء

المختلفة او يرد عليه من خارج وايضا ان كان اختلاف التأليف من حيث هو تأليف فقط بحسب الحدود المحدودة قربا

وبعدا موجبا لاختلاف الطبايع حتى يكون التأليف على حد من القرب والبعد موجبا لحدوث طبيعة مغايرة للحادثة

من التأليف على حد اخر لزم ان يكون التغاير في الطبايع غير متناهي وذلك لانه لا حد للابعاد بين الاجرام فاذا فرضنا

بعد بين الاجرام خارجا عن حد البعد الذي ينبغي ان يكون في العناصر الاربعة لزم ان يحدث طبيعة خامسة وهكذا الا ان

يجعلوا حد البعد في بعض العناصر غير متناهي حتى يكون كل بعد يفرض داخلا في بعده او بعد الثلثة الباقية فيلزم

ان يكون جايزا ان تتركب نار واحدة مثلا من اجرام احدها بالصين والاخر بالاندلس والاخر بالشام وايضا اذا كانت

الاجزاء متباعدة لم يكن الجسم حقيقة جسما واحدا الا في غلط الحس ثم ان اضطر احتملت الاجزاء المتباعدة لا الى التلاقي

فهل كان المؤلف منها من ذلك الجنس بعينه كالنار مثلا فلا يكون شروطا بتلك التخلخل والتباعد او كان من

جنس خامس وهم يمنعون منه وايضا اذا كانت تلك الاجرام لا كيفية لها اذا كانت بانفرادها وانما تحدث لها الكيفيات

بالاجتماع فيجب ان يكون كلما كان الاجتماع والانضمام اكثر واشد كان ادخل في حصول الكيفية والطبيعة وايضا

كيف يتصور ان لا يكون لشي من تلك الاجرام اذا انفردت شي من الكيفيات ثم اذا اجتمعت حصلت وليس الاجتماع

الا تماس المتماثلات من غير ان ينفعل شي منها في شي وان قالوا ان الاجتماع يحدث كيفية سارية في الجميع فقد التزموا

وايضا انا نرى للاجسام حركات طبيعية فلا يخلو اما ان يكون صادرة عن طبايعها فيلزم ان لا يكون الحركة الطبيعية الا

واحدة او عن اشكالها وهي اما غير متناهية او متناهية كثيرة فيلزم ان يكون هناك حركات طبيعية غير متناهية لها

او كثيرة جدا وقد تبين خلافه وايضا بين الحركات تضاد فيلزم ان يكون بين الاشكال تضاد وقد ظهر بطلانه واما

واخر بصغارهم

ما توهموه من ان عليهم ان الزاوية اعني الكرة ضدا ولذي الزاوية فباطل لانه يلزم ان يكون للكرة اضداد كثيرة غير متناهية
وهي كل المضلعات هذا واما ما اعترض به بعض الناس على هؤلاء من ان الاجتماع والافتراق لو كان يغير الطبايع لزم
ان يكون الذهب اذا فرقناه ذهبت عنه الذهبية ثم اذا جمعناه صار ذهبا وليس كذلك فهو مدفوع عنهم بان هذا
الذهب المحسوس ليس واحد ذهب مؤلف بل هو مؤلف من ذهب كثيرة وتفريقنا لا يؤدي الى اول التاليف الذهبي فانه
غير محسوس لنا الا ترى الترياق انما هو ترياق بان الف مع انه لا يمكنا ان نفرقه تفريقا يؤدي الى الخروج عن الترياقية
وكذا ما قيل عليهم من ان الهواء لا شكل له وكذا الماء بل يقبل كل شكل يشكل به اما اولا فلان الماء اذا لم يقسر فانه
كان شكله كريا وكذا غيره من البسايط واما ثانيا فلانهم انما يوجبون الشكل المعين للماء الواحد والهواء الواحد
الذي نحن نحس باختلاف اشكاله ماء كثير وهواء كثير وكذلك ما قيل من ان السايل ينعقد حجرا او الحجر يصير سايلا
من غير اجتماع وافتراق فانه لا يلزم من انا لا نحس بالاجتماع والافتراق ان لا يكون في الحقيقة اجتماع وافتراق **الفصل**
الثاني في تحقيق الكون والاستحالة والمزاج فنقول انه شاهدنا ان الماء السايل يتحجر وان الحجر يصير ماء سيالا وان
الهواء الصافي اصفى ما يكون يستحيل ماء ونجد الماء من غير ان ينجذب اليه عادا ونضم اليه ضباب وربما شاهدنا اذا وضع
قدح على جمد مهند ما فانه يجتمع على صفحته الباطنة قطر كثير حتى يمتلي ماء وليس ذلك لتحلل من الجمد والا لكان بالماء
الحار اولى ولكان يخص ما لاصقه مع انه يحصل الغير الملاصق مما جاوره وربما يحصى الجمد فلا نراه قد تحلل ولا نقص منه
شيء بل كلما كان ابعد من التحلل كان ذلك الامر اكد ونشاهد الماء يستحيل هواء بالتسخين ونشاهد الهواء يستحيل نارا كالهواء
الذي في الكير اذا الح عليه النفخ ودهن السراج يستحيل نارا ودخانا وما ذلك الا باستحالة عناصر اجزائها واذا كان الحطب
رطبا كانت الاجزاء العاصية الدخانية التي تنفصل منه اكثر مما ينفصل من الحطب اليابس وليس ذلك لكثرة الاجزاء الثقيلة
في الرطب فربما يكون اليابس اثقل ويكون الدخان والمتصعد منه اقل مما يحصل من الرطب فليس ذلك الا لان الاستحالة الى
النار في اليابس اكثر فان الاجزاء المائية في الرطب يعسر استحالتها الى النار ويمنع مجاورها ايضا من الاستحالة فهذه الاشياء
واشباهها من باب استحالة العناصر بعضها الى بعض ولما قد ظهر بطلان الاراء النافية لها فلنذكر وربما يستحيل بعض المركبات
الى بعض كالحنطة تستحيل دما والدم لحما وعظما فكل ما كان من هذه الامور لا يبقى نوعه كالامثلة المذكورة يسمى فسادا وما
يبقى نوعه بل شخصه ولكن يتغير بعض عوارضه يسمى استحالة كالتسخن والتسود ونحوها وقال الاول اعني الكون الجوهري الكون
المطلق والثاني الكون المقيد وقيل بل الكون المطلق كون الاشرف عن الاخس والمقيد عكسه وقيل نحو ذلك من الاقوال
المتعلقة بالالفاظ ثم ان الجوهر لا يكون الا عن الجوهر فان الجسم لا يكون الا عن جسم مادي والجوهر المادي لا يمكن ان

يكون

يكون مجردا او كل جرم يصل كله او بعضه الكون والفساد فليس باولى اما الاول فظ واما الثاني فلانه اذا قبل بعض
طبيعة واحدة الكون والفساد فليس باولى اما الاول فظ واما الثاني فلانه اذا قبل بعض طبيعة واحدة الكون والفساد
قبل الباقي ذلك وقد عرفت ان التاليف لها فهو كائن ولا شيء من الكاين عن شيء بالذات فثبت بهذا ان لابد في العناصر من شيء ازلي وجودها
يكون بعضها عن بعض فالمتكلم الان في فعل هذه العناصر بعضها في بعض وانفعال بعضها عن بعض اعني الفعل والانفعال
في الكيف فنقول ان ذلك يحصل بالمماسة والا لكان يحصل ما كتبنا اشق فليلزم ان يفعل النار في الهواء المشرق [illegible] في المغرب
او بموضع مخصوص غير المماسة فيلزم ان يكون الاقرب لا ينفعل والابعد ينفعل فقد علم ان الفعل والانفعال يحصل بالمماسة اولى من حصوله
بغيرها ولا نخص اسم المماسة هنا بل نجمع بها التاثير وما قيل من ان التاثير يتوقف على نفوذ الفاعل في منفعله خالية من المنفعل فيفيد
بان النفوذ لا يزيد الا في الفناء فالفناء هو الموثر ولكن الا ان الاشد كان التاثير اقوى واخفى وليعلم ان الفعل بالصورة والانفعال
بالمادة كما ان السيف يقطع بصورته السيفية ويثلم وينكسر بكل مادته الحديدية ثم التاثير اما ان يبلغ الى ان يحصل الفاعل جوهر
الاخر الى جوهره فذلك كون وفساد او يبلغ الى ان يحصل بينهما كيفية متشابهة تسمى المزاج ويسمى هذا الاجتماع المودي الى المزاج
امتزاجا وان كان اجتماعا مثل اجتماع دقيق الحنطة والشعير لا يحصل منه اثر تاثر فذلك يسمى اختلاطا وتركيبا ثم ان الشيخ جعل
على ان الامتزاج لا يتحقق والبسايط محفوظة والا لم يكن اللحم مثلا مغايرا للعناصر بل كان يجب ان كان مع جدية الابصار حدا
شيء فيه ارضا وماء وهواء ونارا ولم يكن اللحمية الا من جهة غلط الحس ولا يجوز ايضا ان يكون احد الممتزجين او كلاهما فاسدا
او لا امتزاج بين شيء وفاسد ولا كاين فاسدين قال المعلم الاول فالممتزجات اذن ثابتة بالقوة يعني بالقوة الفاعلة التي هي الصور
يعني ان صورها ثابتة لا القوة الاستعدادية فانها مع الفساد ثابتة وهذا فرع على عدم الفساد ومن الذين لم يفرقوا بين الصور والكيفيات
وظنوا ان الكيفيات كلها او بعضها صور مع قبولها الشدة والضعف فهمنا الكلام بانها محفوظة الكيفيات منكسرة ثابتة
وبهذا يكون الممتزجات خواص بالقوة فنقول عليهم ان [illegible] مرادهم ثبوتها بالقوة اما ان يكون ثابتا ارضا وماء مثلا بالقوة
فيكون الممتزجات فاسدة والمفروض خلافه او يكون المراد انها ثابتة الكمالات بالقوة فيكون هي بالفعل موجودة وهو ايضا
خلاف الفرض على انا نقول ان الفساد اما ان يكون بانسلاخ الصورة فيكون فسادا او لا فلم يكن استحالة في الجوهر لا سيما وهم يعترفون
بان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف اذ لو نقصت الارضية مثلا لم يكن ذلك الا لمخالطة شيء اخر مثل النار فيكون
مع ما هو ارض ناقصة والصحيح لان النار في تمام عرض النارية لا يكون الا نارا لا ارضا وكذا الارض في تمام عرض الارضية ليست الا
ارضا لا نارا على انهم يعترفون بان الانكسار ليس الا في الحر والبرد ونحوهما وانت تعلم ان الماء اذا سخن لم يزل مايئته فلا استحالة
في هذه الامور لا توجب الاستحالة في الجوهر بل في الكمالات الثانية العارضة للصور الجوهرية وتحقيق الامر ان كلا من هذه

الاستقصات لم صورة هو بها هو وتتبعها كالات اخر بعضها بالقياس الى المنفعل كالحرارة والبرودة وبعضها بالقياس الى
الفاعل كالرطوبة واليبوسة وبعضها بالقياس الى الاجسام المكتنفة بها كالحركة والسكون وايضا بعضها من جهة الصورة كالحرارة
والبرودة وبعضها من جهة المادة مع الصورة كالرطوبة واليبوسة وقد من الكم والحركة والسكون فمنه واما الهاكلها عوارض
منها صادرة عن الطبيعة بحيث اذا خلت وطبعها صدرت عنها ذلك ومنها عارضة من اسباب خارجية كسخونة الماء وحرارته
ولو كانت البرودة مثلا صورة الماء لكان الماء الفاعل فيها باطلا ولو كانت البرودة مثلا صورة الماء لكان الماء الحار غير الماء ولو كانت
الرطوبة صورة لم يكن الى امد مثل ماء ولو كان الميل الى تحت صورته لم يكن الماء المرجوح الى فوق ماء ولو كان جامدا الطبيعيها
واما ما قد يقال من ان طبيعة الماء تفعل برودة او رطوبة فانما يراد انها مبدؤها الا انها لما لم يكن لها منها اسم استعير لها اسم
ما هي مبدؤها كما يقال لمبدء النطق ومبدء الضحك النطق والضحك اذا تحققت هذا فاعلم ان هذه الاستقصات موادها
وصورها باقية في المزاج وانما انتقضت كيفياتها العارضة لها فهي التي هي معدومة بالفعل موجودة بالقوة فكل عنصر حتى
من جهة نوعه من ماء ونار ونحوها اجسام طبيعية ومن جهة كمالاته من برودته وحرارته حلوها ركنا كما لها من اركان العالم
ومن جهة انكساره بالمزاج اسطقسا وليعلم ان الاجزاء كلما امعنت في التصغر كانت اقرب الى المزاج لان الصغير اسهل انفعالا
من الكبير واسهل نفوذا فيما يفعل فيه واما الكبير مع الكبير فيصعب امتزاجهما ومع الصغير قد يغنيه ولكن قد يوجد في الكبير مع
الصغير جدا بحيث لا يمكن للحس ان يحكم بامتزاجهما لغاية الصغر وقصر زمان الثانية جدا كما يفعله اصحاب دعوى الاكسير

الفصل في نقل مذهب محدث في المزاج وابطاله والعود منه الى تثبيت ما قلناه في امر المزاج والزام ذلك على المخالفين
والاشارة الى اقسام المزاج من الناس من ذهب الى ان الممتزجات تخلع صورها فلا يكون لشيء منها صورته بل تلبس صورة واحدة
فمنهم من جعل تلك الصورة صورة متوسطة بين صورها فيكون هي المزاج ومنهم من جعلها بواسطة تلك الصورة مستعدة لصور انواع
المركبات ومنهم من جعلها نفس صور الانواع وجعل المزاج امرا عارضا لا صورة ونحن نقول انه لو صح هذا الراي فلم اذا وضع
الشيء في القرع والانبيق ميزت النار بعض اجزائه عن بعض فان الاجزاء كلها متشابهة الطبع متساوية الاستعداد على رايهم
ان كان اختلاف فبالاشد والاضعف فالمايز بين تلك الاجزاء لا يخ بصور جوهرية وقد منعوا منه او بامور عرضية فلا يخ
تلك الامور العرضية اما ان يكون من اللوازم فيلزم اختلاف الطبايع لاختلاف لوازمها او لا بل من الاعراض الواردة من خارج
فنقول ان كانت الاجزاء الارضية مثلا تسعى في كل مركب ان يرد عليها من العوارض ما يميزها عن غيرها بعدم التفاصل اصلا ولا
بعض ذلك بل تتفق في الاول يلزم ان يكون لها حين الامتزاج خاصية استعداد ليس لغيرها فاما ان يكون عن جوهرها
فلزم اختلاف طبايع الاجزاء او عن عارض فيعود الكلام اليه وعلى الثاني يلزم ان يكون ذلك في الاول فكان متعاقبا مكون

من

ان يكون من الجوهر مثلا ما لا يرتب منه شيء وايضا بطلان صور هذه العناصر اذا اجتمعت لا يخ اما ان يكون بابطال بعضها
بعضا او بابطال خارج فان كان النار مثلا يبطله لصورة الارض التي هي ابطله لصورة النار فلا يخ اما ان بطلاهما في وقت
واحد او متعاقبين فان كان الاول لزم انه لا يبقى بعد ابطالها الارض معدوم لها فيلزم ان ينفى ولا يبطل وان كان الثاني فاما ان يكون
معدوم للارض مع عدمها نفسها من الارض او بعد عدمها من الارض وعلى كل الجزء الذي العدم المحال وان كان بامر خارج فنقول لا يخ
اما ان يكون للخارج في ابطال النارية الى الارضية محتاجا الى الارض او لا فعلى الاول لزم ان يكون للارض مدخلية في ابطال النار
ويعود الكلام وعلى الثاني فلم يكن في الابطال محتاجا الى المزاج فيجوز ان يكون من البسايط الكائنات بلا امتزاج ولا يلزم شيء من
ذلك على ما قلناه لانا نقول ان كلا منهما فاعل بصورته منفعل بمادته وكل منهما موجوده فان قال قائل ان صح ما ذكرتم من امر
المزاج لزم ان يكون النار بصرافتها موجودة في الكائنات لكن مقهورة وكذا الارض سخنة وكذا الباقي ثم ان المجموع تتحد بالمزاج
صورة زائدة على صور البسائط وتلك الصورة ليست من قبيل الصور التي ليست سارية في الاجزاء كلها كالاشكال والاعداد
فان اللحمية مثلا ليست من هيئات الاجتماع التي توجد للجملة ولا توجد لشيء من اجزائها فيكون النار مع انها نار مكتسبة
صورة اللحمية فيلزم ان لا يكون صور العناصر باقية مع انها اكتسبها صورة اللحمية بسبب نوع من الكيف وتوسط بين الحدود من الحرارة
والبرودة ونحوها فيكون من شان البسايط ان يكون منها الكائنات من غير حاجة الى المزاج قلنا ان هذا الاعتراض مشترك بيننا
وبين هذا المذهب لان الذاهب الى هذا المذهب ايضا قائل بان بطلان الصور وحدوث الصورة المزاجية بسبب من الاستحالة في
كيفياتها وان التركيب والاجتماع انما هو لافادة الاستحالة والفعل والانفعال بينها فحدث الصورة المزاجية بسبب من الاستحالة فكما
تحققت الاستحالة امكن الكون المزاجي وان لم يكن هناك تركيب فان قالوا ان هذه الاستحالة لا تتحقق الا بتصغر الاجزاء على حد
ومجاورة بين الفاعل والمنفعل على وضع مخصوص كان جوابا مشتركا بيننا وبينهم بل انسب بما ذهبنا اليه فان من الظاهر ان استعداد
الصورة المزاجية التركيبية يفتقر الى نوع من الاوضاع والمجاورات خاص فهذا هو الذي عسى ان يعتقد في امر المزاج ويحمل عليه كلام
المعلم الاول والذين حادوا عن ذلك فانما حادوا لما لم يميزوا بين الصور الجوهرية والكيفيات التابعة على انهم يلزمهم القول بما
ذكرناه من حيث لا يشعرون فانهم اذا حدوا الماء بانه بارد رطب فسئلوا عن البرد اهو عليهما بالفعل او بالقوة قالوا اما بالقوة
فجعلوا فصل الماء القوة التي يصدر عنها البرد في الماء اذا لم يكن مانع ثم يقولون ان العناصر في المزاج هي ما هي بالقوة ويعنون
ان هذه القوة باقية فيها فيكون فصل حد كل عنصر باقيا معه فكيف يكون فاسد الصورة هذا واعلم ان المزاج على تسعة انواع
معتدل وحار وبارد ورطب ويابس وحار يابس وبارد يابس وحار رطب وبارد رطب وذلك لانه ان ادى الفعل والانفعال
بين الكيفيات الاربع الى متوسط بين الحرارة والبرودة وكذا بين الرطوبة واليبوسة فالمعتدل وان ادى الى ذلك بين الاولين

دون الاخرين او بالعكس فالاربعة الاول تسميات باسماء الغالب وان لم يرد الى الاعتدال بين شيء من الكيفيات بل يغلب
من كل من الكيفيتين واحدة فالاربعة الاخر **الفصل الثامن** في تحقيق امر النمو ودفع الاشكال عنه اعلم ان النمو زيادة و
لكن لا كل زيادة فان الماء اذا كان هواء تخلخل وازداد حجمه وليس بنمو وكذا اذا تخلخل من دون فساد ليس بنامي بل لابد من ان
يكون الزيادة في الحجم بانضمام شيء اليه ولا كل ذلك فانه اذا ازداد الزق حجم ساكن بجسم ساكن لم يسم ذلك نموا بل لابد مع ذلك ان
يتحرك ذلك الشيء بكليته بما يداخله من الشيء المنضم اليه ولا كل ذلك فان الشيخ قد يسمن وليس بنامي كما ان من فسد النمو
قد هزل وليس بذابل بل لابد ان يكون ازديادا مستمرا على تناسب متجها الى كمال النشو متدا في جميع الاقطار ويكون الوارد
المنضم الجوهر حتى يسد ما تحلل المحض الموجود عليه فهذا الوارد لابد ان يكون نافذا في خلل بين اجزاء المادة فيجذب ثم يدخل
الاجزاء ولا يجوز ان يكون نافذا في الخلا والا لزم التداخل اصلا ثم ان النمو ينسب الى الحيوان والنبات وهو بالحقيقة منسوب الى
المادة منهما دون النفس وربما استشكل امر النمو بان المادة في النمو تبدل دائما ضرورة ان ما في عليها ربما لم يبق منها شيء فكيف
ينسب الزيادة والنمو اليها وهي غير باقية بل وان لم ينتف كلها بل بقي منها شيء فلا يمكن نسبة الزيادة اليها ايضا فان ذلك البعض
الباقي باق على حجمه قبل الانضمام ولا ازدياد في الزايد الوارد ايضا بل المجموع اعظم من ذلك البعض ومن الزيادة ولم يحصل
فيه حركة وازدياد وايضا لا يصح ان يقال ان الصورة التي للنامي باقية تبدل المادة الا كما يقال لصورة البيت الذي ينقض
منه لبنة وتبدل باخرى وذلك لا يصح كما عرفت فان الباقي انما هو جزء من تلك الصورة فانضم اليها صورة شبيهة بالجزء
الاخر من تلك الصورة فالمجموع يكون مخالفا للصورة التي كانت قبل فالذي ينحسم به امر النمو ان المادة لا تتحلل كلها
بل يبقى منها شيء يتحفظ به القوى والصورة النوعية والنفس التي تحتاج الى المادة في قوامها او افعالها والتحلل تبدلات كما
كما في الاذناب والشاملات فاذا انضاف الى تلك المادة شيء زادت في كمالات الامور المتحفظة بتلك المادة وزادت
في مقدار القوى واستحكامها وفي الصورة الشكلية والخلقية فانها تتبع المقدار وقد زاد مقدار المجموع على الذي كان قبل
الانضمام فالباقي في النامي هو بعض من المادة تحفظ به الصورة النوعية وهو الذي يتحرك في الشكل والخلقة بسبب ازدياد
المقدار بانضياف شيء الى المادة وفي المقدار الخلقي فالنامي هو الشكل والمقدار الخلقي بمعنى انهما يصيران اعظم مما كانا وان كان
معنى الباقي المتحرك هو المادة الباقية المقرونة بالصورة النوعية والوارد الذي يحصل بانضمامه النمو يسمى باعتبار
انه مقدار يزيد في مقدار النامي وغذاء باعتبار انه يقوم بدل ما تحلل ويتشبه به فقد يقال له اذا كان بالقوة كذلك
كالحنطة وقد يقال بعد ما قام وتشبه وصار لحما مثلا ولابد في الغذاء بالمعنى الثاني التشبه والالتصاق حتى يكون غذاء
طبيعيا كما في الغذائية لا كمادة البرص التي لا تتشبه حق التشبه ولا كمادة الاستسقاء اللحمي التي لا تلتصق ثم الغذاء بالمعنى

الاول

الاول لكل شيء لابد من ان يكون جسما شخصيا لانه لابد من ان يكون جوهرا اذ غيره ليس له قوة الجوهرية ولابد من ان يكون
قابلا للمقدار الطبيعي والا لم يكن منه جسم طبيعي ولا يجوز ان يكون هيولى بمجرده لامتناع وجود الهيولى بدون الصورة فلا
بد من ان يكون جسما ثم الجسم العام لا وجود له في الخارج فيكون جسما شخصيا اما متصفا بكيفية الذي يتشبه او بضده
ويبدو حالة الغذاء اعني القوة المتشبهة لا تشبه بل تؤثر في المغتذي ولكن مبدأ النمو على وجهين الاول ما يلتصق بالنامي بما يزيد
في كميته وهو ايضا في النامي والاخر كثير الغذاء فانه مبدأ لازدياد كمية المغتذي بانضيافه اليه وهذا في الغذاء وقد يحصل للمغتذي
اما لان القوة المتشبهة لا تقدر على التشبيه الكامل ولان الغذاء يؤثر اول مرة في البدن ثم يكرر البدن فيؤثر فيه لما تقدم من القوة
الفصل التاسع في بيان عدد الاسطقسات قد سبق بيان ان الاسطقس لا يجوز ان يكون واحدا ~~كيف يكون واحدا~~
وكيف يكون واحدا وهناك فعل وانفعال بين كيفيات متضادة لا تنبعث الا عن صور مختلفة وليس شيء من الصور اولى
بان يكون مع مادتها اسطقسا من الباقي فالاسطقسات كثيرة وليست غير متناهية فهي متناهية ولابد من ان يكون
صورها بحيث يصدر عنها الفعل والانفعال ليكون منها المركبات فيكون اسطقسات ولابد من ان يكون الكيفيات الصادرة
عن صورها التي تحصل بالتفاعل ثم انها لما كانت اسطقسات الاجسام محسوسة لا موهومة كانت كيفياتها محسوسة
والكيفيات المحسوسة تنقسم على حسب اصناف الحواس لكن غير الملموسات لا تتحقق في هذه الاجسام الا طارئة
بعد امتزاجها وتفاعلها في الملموسات واما الملموسات فلا يخلو عنها شيء من الاجسام المستقيمة الحركة فالفصول
الصور التي لهذه الاجسام محصلة للكيفيات الملموسة ثم الشكل منها لا يصلح لان تنفصل بها لان الثقيل منفصل عنها
عن ذلك والطبيعيين في البسائط كلها متشابه وان افاد الانفصال فلا يفيد الانفصال من حيث الاسطقسية لان التفاعل لا
يكون في الاشكال والخفة والثقل بها يفيد ان الانفصال لا من حيث الاسطقسية بل المادة مثلا من حيث انه ما ان
يكون مطلوبا محمولا ويكون باردا رطبا وكذا من حيث انه ركن من اركان العالم يختار ان يكون له من الحمل او توجيه
الى حيزه الطبيعي واما من حيث انه اسطقس فلا تجمع ولا يدخل في الثقل والخفة لان التفاعل لا يكون فيهما بل يكونان
ما يقتضيان نوعا ما فيه التفاعل لان التفاعل يقتضي الخروج عن الحيز الطبيعي ويخص احد الاسطقسات وبعد الاخر ذوي
الى الافتراق وينافي الامتزاج بل الذي يدخل في الاسطقسية مدخلية تامة هو الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
ذلك لان الكيفيات الملموسة هي هذه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والصلابة واللين والخشونة والملاسة واللطافة لها معنيان الاول وفيه الكلام رقة القوام وان
تقبل الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والغلظ يقابلها والتخلخل قرب المعنى من اللطافة بالمعنى الاول الا انه ليس فيه قوة

الهواء مع ازدياد الحجم على ما كان قبل من الحجم اما الدالة للجسم بعينه كالماء المتحلل بعد ان كان متكاثفا او لغيره كالهواء
الذي كان ماء واما التحلل فمعنى تباعد اجزاء الجسم على فرج تشغلها جسم الطف منه فهو معنى خارج عما نحن فيه فنقول
ان اللطافة والتحلل ومقابليهما بهذا المعنى الذي نتكلم فيه لا ينفع في الفعل والانفعال الا بالعرض فهي جارية مجرى
الخفة والثقل بل كانها لازمة لها فكلما كان الشيء اخف كان الطف واشد تحللا وكلما كان اثقل كان اغلظ واشد
تكاثفا واما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان مزاجيتان فان الاول معنى ان يكون الشيء سهل التشكل عسر التفريق
وذلك لتركيبه من رطب ويابس شديدي الامتزاج فسهولة التشكيل من الرطب واستمساكه من اليابس والهشاشة
ان يكون سهل التفريق عسر التشكيل وذلك لغلبة اليابس وضعف المزاج واما البلة فقد يراد به ترطب جسم بريان
جسم رطب على ظاهره من غير ان ينفذ فيه على خلاف الانتقاع وقد يراد به ترطب جسم بما من شأنه ان يسيل عنه سواء نفذ فيه او
جرى على ظاهره فيكون الانتقاع نوعا منها والجفاف مقابلها واما اللين والصلابة فهما بعض من الكيفيات الا[illegible]
فاللين هو ان يكون الشيء سهل الانغمار الى باطنه ولا يكون لسهولة التشكل اليه التفرق ولا الامتداد الذي فيه
بل لكونه اشد من تماسكه فيكون انغماره من الرطب وتماسكه من اليابس والصلابة ان لا يقبل الانغمار لغلبة
اليابس مع قوة المزاج واما الملاسة فهي كون السطح غير مختلف الوضع اما بالطبع كالبلاط كلها على مستوى [illegible]
واما بالتحريك الى الملاسة وهذا مع رطوبة الجسم والخشونة مقابلها وهما لا يدخلان في الفعل والانفعال الا ان
الملاسة الطبيعية لا تعلق بها الاجسام واما الشرية فيختلف فيها باعتبار سهولة التلبس وصعوبته الناشئين من زيادة
الرطوبة ونقصانها واكثر هذه الكيفيات راجعة الى الرطوبة واليبوسة لا بمعنى البلة والجفاف وان كانا قد يطلقان
عليهما ثم ان الرطوبة ان يكون الشيء سهل التشكل والتحدد بغيره وسهل الترك لشكله وسهل الاتصال بما ماسه عسر الانفصال عنه
واليبوسة ان يكون عسر التشكل ثابتا على ما يؤتاه من الشكل عسر الاتصال بما ماسه سهل الانفصال واما الملازم [illegible]
فلا مدخل لها في معنى الرطوبة بل قد يلزمان الرطب كالماء فانه يلتصق بما ماسه ولو كانا داخلين فيهما كما يظنه الجمهور لزم
ان يكون الشيء كلما كان ارطب وارق كان اشد التصاقا بالغير وليس كذلك بل كلما كان اغلظ كان الصق كالعسل اشد من
الماء والعسل فقد علم ان الملاسة تحصل من الغلظة مع الرطوبة فيمكن ان يكون رطب لا يلتصق بغيره وذلك كالهواء
فقد ظهر ان الكيفيات الملموسة الاول هي هذه الاربع الحرارة فانها تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات والاخريان
منفعلتان ولها تعلقات بالانفعال كما عرفت انفا وانما اعتبرنا هذا الاعتبار مع ان الانفعال يكون في الاوليين والفعل
في الاخريين ايضا فان الحار ينفعل من البارد وبالعكس والرطب ينفعل من اليابس وبالعكس لانا اذا اعتبرنا الحار والبارد

والرطب

والرطب واليابس وجدنا الحار والبارد ينفعل منهما وهما لا ينفعلان في الحار والبارد كما يعلم ذلك من الحل والعقد والحصل
من هذه الاربع مزاوجات اربعة في البسيط كل منها تبع طبيعة اسطقس فالماء ظاهر من امره انه بارد رطب ولكن سلطانه
في البرودة والارض ظاهر من امرها انها يابسة والهواء ظاهر من امره انه رطب والنار ظاهر من امرها انها حارة واما
برودة الاول وحرارة الثاني ويبوسة الثالث فغير ظاهره فلنبينها فنقول ان الارض اذا خلت ولم يعرض لها سبب
غريب وجدت باردة كيف لا والثقل لا يوافق الحرارة والمركبات التي يغلب فيها الارضية تبرد الابدان ويدل على حرارة الهواء
ان الماء اذا استحال هواء تسخن فيسخن ثم يستحيل هواء فالهواء البارد انما يكون باردا لمخالطته الاجزاء التي زالت
عنها الحرارة المصعدة فعادت ماء واما يبوسة النار فقيل في اثباتها ان اللهيب والغليان كل منهما افراط الحرارة و
الجمود افراط البرودة والجمود خاص بالبارد الرطب فيجب ان يكون اللهيب والغليان خاصين بالحار اليابس ونحن
نقول لا نسلم ان اللهيب والغليان افراط الحرارة ولا الجمود افراط البرودة بل الاول حركة الرطب من افراط الحرارة والثاني اضافة
من افراط الحرق والدخان والجمود اثر يعرض للرطب من افراط البرد ثم الغليان ليس ضد الجمود حتى يجب ان يثبت لضده ما
ثبت له الجمود لانه حركة الى الفوق والجمود سكون الا ان يقولوا ان الجمود هو الاجتماع الحجم صغيرا مع عسيان على الحاصر
الشكل والغليان هو الانبساط الى الحجم كبيرا مع رقة وطاعة للحاصر الشكل ويجب ان يكون الخلاف بينهما كما بين المتحلل
والتكاثف فلا نسلم ما يزعمونه ثم لا نسلم ان الضد يجب ان يثبت لضده ما ثبت له الضد الاخر ولا يجوز اشتراكهما في شيء
بل الضدان يشتركان في كثير من الامور منها الموضوع بل الدليل على ذلك انه لا شك في انها حارة فاما رطبة او يابسة
لا الجزء الاول فتعين الثاني وذلك لانها ان كانت حارة رطبة لكانت من طبيعة الهواء فلم يهرب عن حيزه الى فوق فان
قيل ان الهواء نفسه اذا اشتدت سخونته صعد الى فوق والبخار الذي هو بعد ثبته بالماء يصعد الى فوق حيز الهواء ثم
لا يجوز ان يكون النار نوعا من الهواء مفرط الحرارة فلذا يهرب عن حيز ما هو دونه من الاهوية قلنا ان هذا الحيز
الذي يطلبه المفرط الحرارة لا يخلو اما ان يكون من طبيعة حيز سائر الهواء او من غير طبيعته فعلى الاول لا يهرب من حيز
اليه محال وعلى الثاني يلزم ان يكون الحيز الذي هو طبيعة الهواء وهي الباردة ولا يمكن ان يقال ان الحيز واحد لكن منه
ارفع ومنه ادون فالاسخن يطلب الارفع لانا نقول ان هذا الارفع اما ان عدده عظم شامل له او شمول لغيره فالاول
محال وكون المكان بعدا باطل بل اما سطح الحاوي او الخلو وعلى كل تقدير فلا يكون الادون متحددا بهذا الحد فلو ان
يكونا متخالفين طبعا فهما حيزان مختلفان طبعا وان كان محدد الارفع والادون حيزا واحدا فلا ارفع ولا ادون بل
الاجزاء متشابهة فالماء يابس بالقياس الى الهواء لانه بارد والبرد يقتضي الجمود والتكاثف ولو لم يكن للحرارات [illegible]

لحدوث المياه ورطب بالقياس الى الارض لانها سياله بالذات او شديدة الاستعداد للسيلان وانت اذا تاملت حق
الماء علمت انه لا سبب له الا برودته وبرودة الارض فان الهواء اذا برد بمجاورة الارض والماء وبمخالطة الابخرة فخرج
عن ان يسيل الماء فوقه طبعا للماء والارض على اجماد الماء وعاون على ذلك الهواء اما بالتبريد واما بالتحويه
فانجماده ظاهر واولا احتقان الحرارة المكتسبة في باطنه ثم سرى الجمود قليلا قليلا حتى يستولي على الكل والنار والهوا
بالقياس الى الجامدات فيخيل ان رطبان الا ان النار يابسة بنفسها وبالقياس الى الهواء لانها ابعد من قبول التشكيل
والانفصال بالمماس من الهواء **الفصل العاشر** في ذكر شكوك وردت على ما قررناه فمن الشكوك ما يقال على تعريف
الحرارة فانها قد تفرق المتشاكلات كما يصعد من الماء لطيف بعضه وقد تجمع المختلفات فان النار تزيد بين بياض البيض
وصفرته تلازما وايضا فعل الحرارة اولا تسييل الجامدات وتحليلها وتصعيدها وتجفيفها ثم انعكاس الاجزاء المجتمعة
في الجامد مختلفة الطبايع في قبول التصعيد بان يسيل بعضها اشد من الباقي اولا ويسيل الباقي فحصل التفريق وما
ان تساوت فكلا بل اما ان لا يتصعد شي منها او يتصعد الكل مرة واحدة ومنها ما يقال ان الحار لا ينفعل من الحار بل في
البارد وكذا البارد ينفعل في الحار وكذا الرطب واليابس فكل من هذه الاربع يصلح لان يفعل وان ينفعل فما وجه
تخصيص الاوليين بالفاعليين والاخريين بالمنفعلتين ومنها ما يقال ان الازدواج بين هذه الكيفيات الاربع وان
كان مرتقيا الى اربعة اقسام وبديهة العقل لا تمنع من وجود كلها في ضمن الاجسام لكن عسى ان لا يكون الجميع موجودة
فلا يكون في الوجود حار رطب وحار يابس وعسى ان يمتنع وجود بعض هذه الازدواجات سطر العقل وبسبب من خارج
وان لم يمتنع بيادة العقل ولو كان ما نحكم بجوازه العقل ببديهة واقعا لكان هناك حار ثقيل وبارد خفيف واذا
اعتبرنا القسمة بحسب المزاوجة بين الثقل والخفة والكيفيات الاربع لزم ان يكون العناصر ثمانية فجوزوا ان يكون
كان الثقل لا يجتمع مع الحرارة والخفة مع البرودة ونحو ذلك ومنها ان القسمة الى الاربعة لم يقع على وجهها فان الحرارة
مثلا لا تخلو اما ان يكون في الاخالصة لا حوالي والا لزم ان لا يكون اسطقس دون اسطقس في الحرارة فان الحرارة
الضعيفة لا تكون خالصة بالنسبة الى الشديدة وان كان الاول فيكون بين الحرارة والبرودة متوسط وكذا بين الرطوبة
واليبوسة فيزداد الازدواجات على الاربعة فعسى ان يكون الهواء رطبا معتدلا بين الحرارة والبرودة ويكون الحار الرطب هو
البخار او شيا اخر ويكون النار حارا معتدلا في الرطوبة واليبوسة والحار اليابس يكون هو الدخان او شيا اخر ويكون
الارض يابسا معتدلا ويكون اليابس البارد هو الجليد او شيا اخر الى غير ذلك ومنها ان النار التي عند الفلك ان كان حقا
انها شديدة الحر يحصل كل ما يلاقيها فهذه الحرارة لا تخلو اما ان يكون من جوهرها او من حركة الفلك فان كان الثاني

لا يصح الحرارة مع الحوالي او الشرح مع البرودة منها خالصة ومنها غير خالصة او لا يكون

فاجوهر النار ان كان هواء اشتدت سخونته فيكون نسبها الى الهواء نسبة الجمد الى الماء فلا يكون مفارقة له الا بالعرض
وان كان حقا ما يقال ان تلك النار رقيقة فلماذا يفارق الجوهر النار التي عندنا لا يخلو اما ان يكون من تلك النار
عرض لها الاشتداد او غيرها فان كان الاول فلم يخالف الهواء ويخرقه ويصعد فيه وان كان الثاني فهو اما اسطقس
اخر او مركب فعلى الاول يزيد عدد العناصر وعلى الثاني يلزم ان يكون المركب اقوى كيفية من البسيط ومنها انه صار
الحار اذا عرض ما يمكنه السفل او في القوة المهبطة وغلب على كيفية صعده وان لم يفسد صورته وليس الرجحت
اذا عرض للنار اهبطها ومنها انه لم يجوز ان يكون ما في حشو الفلك كله جسما واحدا لكن لما قرب منه الى حركة الفلك
ان تلطف وسخن ولما بعد عنه ان تكاثف وبرد ولا يكون تمايزها الا باسباب الخارج ومنها ان الخلوص الى اثبات
الكيفيات الاربع والمزاوجات الاربع والتوسل بها الى اثبات العناصر الاربعة انما يكون من جهة حس اللمس والرجاع
الكيفيات الملموسة على تلك الاربعة فلا بد من ان يكون الكيفيات الحادثة في العناصر كلها ملموسة فلا بد من ان يكون
الرطوبة المعتبرة فيها كيفية ملموسة ثم حكمتم بان الهواء رطب ثم انه يمكن ان نحس بالحر والبرد على الهواء من غير ان يعرض
لمرجح ذاته وجوهره ولكن لا يمكن ان نحس برطوبته سوية لانا اذا حسسنا بلمس هواء فالرطوبة لا تنفك عنه
بخلاف الحرارة والبرودة فيمكن ان لا يعدم الاحساس بحرارته ولا ببرودته لانهما زايلان عنه ولا يمكن ان يزول الاحساس
برطوبته لانها لا تزول عنه فيجب ان يكون دائما يلمس رطوبته كما نلمس من الماء ولو كان كذلك كان ابدا محسوسا ولم
يكن الشك في وجوده كما ظنه جمهور الناس مجال ومنها انكم حددتم الرطوبة واليبوسة بسهولة قبول الشكل وعسره وهذا الامر
مضاف الى الغير فيلزم اخذ الاضافة في الحد وان لا يكون الرطب رطبا مطلقا ولا اليابس يابسا مطلقا **الفصل
الحادي عشر** في حل الشك الاول والثاني والتاسع من الشكوك المذكورة اما الشك الاول والتاسع فاعلم ان تحديدنا
الامور المحسوسة حقيقة اي التي ليس الاحساس بها بالعرض ولا بواسطة امر اخر انما يكون رسوما او شرح اسماء باعتبار
اضافات واعتبارات لا يستعمد شي منها معرفة ماهيتها ولذلك لا نقدر على ان نرسم الحمرة والصفرة مثلا كما نقدر على ذلك
في السواد والبياض لا تلخص لها ما نرى فيكفي ان نحدها بذلك ولا نفحص لغيرهما من الحمرة والصفرة ونحوهما محدد
السواد باعتبار قبض البصر والبياض باعتبار تفريقه وليس ذلك تحديدا حقيقيا لهما فكذلك تحديدنا للحرارة والبرودة
ليس الا تحديدا لهما بالقياس الى افعالهما في البسائط والمركبات فلا فساد في ان يكون الحرارة كما تجمع بين بعض المتجانسات
كذلك تفرق بين بعض اخر كما ترى الاشياء فتفتتها لانه اعتبر الجمع بالقياس الى بعض الاشياء ولكن بحسب ان يفهم ما فاتنا
على هذا الوجه انه يجب ان يعلم اولا انه لم يعتبر افعالها بالقياس الى البسيط فان التفريق لا يتصور فيه لانه اعتبر في الامور

المختلفة والجمع ايضا لا يمكن فيه لانه لا يكون الا بين اشياء لا في جسم واحد بسيط فلم يبق الا ان يكون الاعتبار بفعلها في
المركبات من مختلفات تداجتمعت وفرقت عن اجناسها وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة في استعداد
الحركة والا لكان بسيطا فان اجزاء المركب متخالفة الاستحقاق للاماكن فالحرارة تحدث تخلخلا في اجزائه بالحركة والصعد
منها اقبل فيصعد الى جنسه ثم ما بعده في الصعود وسهل السيل الا اذا خالط الصعد مخالطة شديدة فيصعد معه
فقد فرق بين الاجزاء وجمع من كل جنسه اما بالاتصال ان كان رطبا او بعدمه ان كان يابسا واما ما ظن من ان النار
تصعد من الماء الغلي فليس كما ظن بل تحيل جزءه الى الهواء فاذا عاد الهواء الى الماء تفرق بينهما فيصعده وهو مصحوب
باجزاء مائية فصار المجموع بخارا واما حديث البيض فان النار تحلله في قوامه وليس تعقده اشد ما اجماعا ثم انها
بعد ذلك تفرق واما امر الذهب فليس لان الاجزاء متشابهة الانفعال بل النار كلما صعدت الاجزاء الخفيفة عاقتها
الاجزاء الثقيلة فاهبطتها وذلك كان طبع الصعد يسعى يصعده لكن شرط ان لا يعوقه عنه عائق وكذا الطبع
الثقيل يسعى اهباطه بذلك الشرط واما الشك الثاني فمحول كالمسلم ان الاعتبار اذا توجه نحو نفس الحرارة والبرودة
ونفس الرطوبة واليبوسة كان لكل منها فعل وانفعال على ما قاله المشككات ولكن هذا الفعل والانفعال لا يمكن
ان يلاحظ في التحديد اذ لو حد الضد باعتبار ضده كان تحديدا بغير الاعرف ولا سيما اذا اخذ كل ضد في حد الاخر فان
جرح فيه الدور فلو حد الرطب بانه ما ينفعل في اليابس واليابس بما ينفعل في الرطب وكذا في الحرارة والبرودة
لكان ذلك حلفا من القول بل لا بد من ان يلاحظ الفعل والانفعال في الغير ولا بد من ان يكون فعلا وانفعالا معروفا
لا تتوقف معرفته على معرفة ما عرف به والحار والبارد فعل كذلك وليس الرطب واليابس الا انفعالا كذلك اذ لا يعرف
منها الا سهوله الاتصال وعسره والشكل وعسرها وايضا لا يعني بالكيفية الانفعالية الا التي بها يستعد الجوهر لانفعال
ما بسهوله او بعسر وبعد الانفعالية ما لا يكون بها ذلك الاستعداد سواء كان جوهرها مستعدا لكن لا بها او لا يكون
مستعدا اصلا وبالفعلية ما بها ينفعل الجوهر فعلا ما في المستعد وبعد الفعلية خلافها ولا شك ان الحرارة والبرودة
ليستا انفعاليتين بهذا المعنى لان الحار ليس يستعد للتبريد من جهة انه حار كيف والحرارة تضاد البرودة وربما انها وكذا
البارد لكن يعني مقارنة الحرارة لذلك الاستعداد وحكم الرطوبة واليبوسة ايضا كذلك انه اعتبر انفعال احدهما بالنسبة
الى الاخر واما اذا اعتبرا بالنسبة الى الاتصال والشكل فيكونان انفعاليتين بذلك المعنى بلا شبهة وايضا الرطب
واليابس ينفعلان موضوعين للحار والبارد وهما يفعلان فيهما فعلا تاما بالتسخين والتبريد وهما لا فعل لشيء منهما
في الحار والبارد الا بالعرض فان الرطوبة ينسب اليها اطفاء الحرارة بالعرض على وجهين الاول انما هو الحار ...

يستلزم

يضطر الى ان يتشكل بشكل مضاد لمقتضى طبعه وهذا بالحقيقة انما يعرض اذا بطلت طبيعة الحرارة والثاني ان يقابل
المادة رطب كثير فلا يستحيل من مادته حتى يحط الحرارة فاذا اصعد ما كان من الحرارة لم يتصل برطوبة جديدة تخرج منها العدم
المادة القابلة لها كما يعرض من كثرة دهن السراج وايضا قيل ان الاضداد لا يلزم ان يكون سماطه بعضها في بعض بل قد
يكون حدوثها انا بما لحدوث اضداد اخر والاستحالة من بعضها الى بعض تابعا لاستحالة في شيء اخر كالسواد والبياض فان
احدهما لا ينفعل في الاخر ولا يحله بل انما يستحيل الاسود ابيض او بالعكس من جهة امر اخر يستتبع البياض والسواد ثم قد
عا ظان السواد والبياض فيشبه ان يكون الرطوبة واليبوسة من هذا القبيل حتى لا يستحيل الرطب يابسا الا بعد استحالة الى
كيفية اخرى او فساد جوهره وكذلك اليابس فان الماء اذا صار ارضا فليس لاستحالته الى اليبوسة الا لانه قد فسدت صورته
الجوهرية المستتبعة للرطوبة وحدثت صورة جوهرية اخرى مستتبعة لليبوسة وكذلك اذا انجمد لم يكن ذلك الا للبرد الموجب لذلك
وكذا الارض اذا صارت ماء او الماء الجمد اذا سال فهاتان الكيفيتان لا ينفعل شيء منهما في الاخرى ولا ينفعل منهما الا بل انما حالته
الحر والبرد او بواسطة الاستحالة في الصور الجوهرية ولكن ينفعلان من الحر والبرد والحر والبرد ينفعل كل منهما في الاخر فعلا اوليا فهذا
هو الفارق بين هذه الكيفيات **الفصل الثاني عشر** في ازالة الشك الثالث والرابع من الشكوك المذكورة اما الشك الثالث
فنقول انا لم نعول على مجرد القسمة بل قد دل على ما اوردناه في القسمة الوجود فانا قد وجدنا الحر والبرد كلا منهما يجتمع مع كل من
الرطوبة واليبوسة فهي من الازدواجات لم نستكر في العقل ولا في الوجود المحسوس واما الشك الرابع لا ازدواج باعتبار المفرط
والمعتدل فيبطل بان المادة السطراذا كانت فيها قوة مسخنة وكانت قابلة للتسخين فمن المحال ان لا يبلغ الغاية في السخونة
الا لعائق فان القوة اذا كانت مسخنة احدثت السخونة ابدا وعلى كل حال والسخونة تحدث في كل ما يلاقيها سخونة اخرى
فضلا عما يكون موضوعها فاذا احدثت القوة سخونة لزم ان يحدث منها سخونة اخرى وهكذا الى ان يبلغ الغاية والا فاما
ان يكون لان القوة لا تسخن الا وقتا ما وعلى حال ما وقد مرض كذلك او لان القابل لا يقبل السخونة بعد ذلك الحد الاول منها
وهو ايضا ليس كذلك فان البارد اذا لاقى القوة المسخنة تسخن فكيف الحار الذي فيه القوة المسخنة او لعائق من خارج
او داخل فان العائق ربما منع من اصل التسخين فضلا عن المبالغة فيه وذلك كان الميل الصعد والمهبط اذا لم يكن عائق
كان في المادة بسببه الزوال تحدث ميل بعد ميل الى ان يبلغ الغاية فاذا كان بعض العناصر جاء دون الغاية ولم يكن لعائق
خارج لزم ان يكون فيه عائق داخل ولا يمكن ان يكون طبعه واحدة بنفسها مقتضية السخونة والعائقة عنها من غير توسط
امر بل لا بد من ان يقصر من الطبع مع السخونة شيء اخر يعيد المادة عن البلوغ الى الغاية السخونة ويحصل لها فيها حد يحاذيه
وذلك هو الرطوبة فالحار المفتد ليس الا الحار الرطب فان قيل استعداد المادة لا يكفي في الاتصاف بما يستعد له بل لا بد من القوة

التي يعرض فيها ذلك والنقصان انما يكون بحسب قوة القوة فمهما كانت المادة قابلة للسخونة البالغة الى الغاية ولكن القوة
المسخنة انما تقوى على حد من التسخين لا تتعداه قلنا دفع هذا الشك مفروغ عنه بالعرض الذي قدمنا وذلك لان القوة اذا كان
من شانها التسخين وكانت المادة قابلة لذلك بلا معاوق فاذا سخنتها القوة لم تخرج القوة عن انها تسخن ما الامر فيه ايضا
ما جاورها دائما فلان تسخن مادتها اولى فلم يكن لها بد من ان تحدث سخونة زائدة على تلك السخونة لا من حيث هي زائدة بل من
حيث هي سخونة فقط ولا بد ان لا ينفصل حدوث هذه السخونة عن تلك السخونة الا لعائق منها وهكذا يجري الكلام الى ان يبلغ
الغاية في السخونة وقد ظهر مما ذكرنا ان العنصر الحار الرطب اذا كان نوعين لم يكن ان يفضل احدهما على الآخر في شيء من الحرارة
والرطوبة لعدم ما علمت الا لعائق آخر فان قيل يلزم بعد ما ذكرتم ان لا يكون العوق ايضا مانعا عن الغاية قلنا نعم ان لم
يعق عنها عائق والتسخين عائق عنه فان قيل كيف يمكن ان يصدر عن قوة بسيطة واحدة في مادة واحدة كيفيتان متضادتان
متمانعتان قلنا ليس بينهما تمانع ولا عوق لاحدهما من الاخرى بالحقيقة بل لعدها يتقدر استعداد المادة على حد دون الغاية
وهذا ليس عوقا حقيقة الفصل الثالث عشر في حل باقي الشكوك اما الشك الخامس فنقول انا قد فرغنا عن بيان انه لا بد
من ان يكون النار محيطا طبعا مغايرا للهواء وان ذلك المكان يقتضي حينئذ مغايرة الهواء واما من هذا الجسم الذي اخذه المتشكك
كالمسلم فليس كذلك ولو سلم فلا نم ان المركب لا يمكن ان يكون اقوى قوة من البسيط من اجل اسباب اقتضت انضمام الكيف
الكيفي الى الطبيعي واما سؤاله عن ان حرارة النار ذاتية او عارضية فنقول اولا انها ذاتية وثانيا انه يجوز ان يكون التحريك بعد
المادة لان يحدث فيها الصورة النارية كالحكم المشتعل فانه يحدث النار ولو توهم زوال التحريك كان الجسم باقيا على الصورة النارية
كما اذا زال الحك بقي النار الى ادنى مدة وبالجملة فلا نسلم في كون التحريك [illegible] بل نقول ان التحريك يحدث الصورة
النوعية واما السؤال السادس فنقول ان الحار اقوى من البارد وانما لا يطاق الحرارة العرضية التي تحصل في الآلات [illegible] لا يطاق
البرد الذاتي الذي فيه وفي الجمد فكيف الحرارة الذاتية وايضا من ان البرد لا يحيط ما يعرض [illegible] لا يجوز ان يكون الغبار
هواء عرضه البرد وهو هواء غير مستحيل الى المائية ويجوز ان يعرض النار برد يحيطه [illegible] الهواء ونحن لا نحس بذلك ويجوز
ان لا يكون النار والهواء [illegible] البرد الى حد في الماء نفوذا ويجوز ان يكون صعود الاجزاء الارضية والمائية في الدخان
والبخار لا يكون باستحالتها فيها بل بمرافقة النار فيها واما السؤال السابع فنقول يمنع من ذلك اختلاف الحركات الطبيعية لان
اختلاف اللوازم مبني عن اختلاف الملزومات وما ظن من ان السكون موجب للبرد سهو فان السكون عدم الحركة التي هي علة
الحرارة وعدم العلة علة لعدم المعلول لا لضده واما الشك الثامن فنقول لما ان علم ان حد الرطوبة بسهولة قبول الشكل
وترك الشكل واليبوسة بصعوبة ذلك غير حقيقي فانه تعريف بالاضافة بل الرطوبة حقيقتها هي كون الشيء بحيث لا يمانع في

قبولها عن قبول الشكل والانحصار والانفصال وعن رفض ذلك اذا زال القاسر الى الشكل الذي له بالطبع والجهة التي
له بالطبع واليبوسة هي كون الشيء بطباعه ممانعا عن ذلك فلا يلزم صعوبة فعلى هذا قرب نسبة الرطوبة الى اليبوسة من نسبة
العدم الى الوجودي ويكون الاحساس باليابس ان نحس ممانع ومقاوم والاحساس بالرطب ان لا نرى ممانع ومقاوم
الاحساس برطوبة الهواء من هذا الوجه واقع الفصل الرابع عشر في استحالات العناصر بعضها من بعض ومراتب ذلك
سهولة وعسرا والتي بالبساطة والتركيب وكيفية صيرها بحسب تاثيرات الاجسام العلوية قد عرفت ان العناصر التي منها
تتألف المركبات اربعة لا غير ثم انك اذا اخترت النبات والحيوان وجدتهما مستمدين من الارض والماء والهواء جميعا وتم
تالفهما من الحار المنضج فالماء يفيد سهولة التخلق والتشكيل والارض تفيد الاستمساك لما استعد والهواء والنار يفيد
بينهما الاسترخاء بردتهما ثم الهواء يخلخل ويعد المنافذ والمسام والفرج وتطبخ ويجمع وقد علمت ان هذه العناصر يستحيل
بعضها الى بعض فاعلم ان ذلك فيها يختلف سهولة وعسرا فالسهل استحالة عنصر في احدى كيفيتيه وهي ضعيفة كاستحالة
الهواء ماء والعسير استحالة عنصر في كيفيتيه جميعا كاستحالة الهواء ارضا واستحالة عنصر في احدى كيفيتيه وهي قوية كاستحالة
الارض نارا والنار ارضا ولكل منها في كيفيته عرض يقبل فيه الزيادة والنقصان ولكن الى حد اذا تعداه لم يبق للمادة الاستعداد
والتهيؤ التام لتلك الصورة واشتد استعدادها لصورة اخرى ومن المعلوم لديك ان الاستعداد غير القوة وان في المادة قوة
الصور الاضداد في زمان واحد وان لم يكن لها الاستعداد الا لواحدة منها ومثل ما ذكرنا في العناصر جار في الكائنات
باعتبار امزجتها فان لكل منها في مزاجه عرضا يقبل فيه الزيادة والنقصان الى حد اذا تعداه استعد لفساد تلك الصورة
النوعية من انواع الكائنات واختلاف الامزجة انما هو لاختلاف مقادير العناصر فمنها ما ارضيته غالبة ومنها ما
ومنها ما مائيته غالبة ومنها ما هوائيته غالبة ومنها ما ناريته غالبة والكل يعلم من الطفو والرسوب ثم الغلبة قد يكون
بالنسبة الى كل مزج ومفرد وقد يكون الى اثنين وقد يكون الى ثلثة ومن هنا ترى بعض ما ارضيته غالبة لا يرسب في الماء
وذلك لانها لم تغلب الا على مفرد مفرد واما مجموع الماء والهواء فقد غلب عليها وقد يكون غلبة بعض العناصر بالقوة وذلك
بان يكون اذا عمل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان استحال الى طبيعة ذلك العنصر ثم الغلبة قد يكون بالكم وقد يكون بالكيف
ولا يستلزم الاول الثاني الا في الميل فانه كلما كان ازيد في الكم كان اقوى ميلا فاذا الزم للصورة من الكيفيات الفعلية والانفعالية
ثم ان كثيرا من الكائنات يعرض له ان يغلب بعض عناصره ما كان مغلوبا بان يعاونه شيء من جنسه فيغلبه هذا واعلم انه لما كان
الكون والفساد والاستحالات امورا حادثة وكان كل امر حادث يتجدد لا بد له من سبب وقد علمت سابقا ان متغير بلا
وبعدها حركة مكانية او شبه مكانية وان مبدأ الحركات المكانية هي الحركات المستديرة التي للاجرام السماوية سوى ان الحركات

كلام

السموية هي الاسباب الاولى للكون والفساد والاستحالات وعوداتها اسباب لعودات ادوار الكون والفساد والحركة [فقطها]
لنظام العودات على وجه يصلح ولا يفسد هي الحركة الاولى بيان ذلك ان الشمس مثلا لو لم يكن لها حركة لدام تاثيرها في بقعة
محاذية لها في الكيفية الواحدة التي تؤثر فيها ولا يكون في تلك البقعة الا تلك الكيفية فيكون ما يحاذيها صيفا دائما وما يقابلها
شتاء دائما وما بينهما ربيعا او خريفا دائما وذلك مفسد ومخل بكون النباتات والحيوانات فلا بد من ان يكون لها حركة حتى
لا يستمر محاذاتها لبقعة بعينها ثم انه لا بد لها من ان يوصل اثرها الى جميع الجهات على السواء وذلك لا يكون الا بالحركة البطيئة التي
يكون بها مدة في جهة يدبر امور تلك الجهة ثم يكون في جهة اخرى فتدبر امورها ثم انه لو كانت هذه الحركة البطيئة حسبهم
تتم تدبيرها بل افسدت ايضا فانها تكون مدة طويلة محاذية لبقعة صغيرة فيحرق ما فيها ولا يصل اثرها الى البقاع الاخر من تلك
الجهة لانها لا تحصى محاذاتها لجميع ما في تلك الجهة الا في مدة متراخية فلا بد لها مع تلك الحركة البطيئة من الحركة السريعة التي
بواسطة الحركة الاولى حتى يتم تدبيرها لجميع بقاع الجهة التي هي فيها لتكرر محاذاتها لها في مدد متقاربة **الفصل الخامس عشر**
في ادوار الكون والفساد وسعيها لادوار الافلاك ان من الكائنات ما يتم تكونه بدور وحد ومنها ما لا يتم الا بدورات ومنها ما لا
يتم الا بعودات جمل الادوار ولكل كائن مدة لنشوه ومدة لوقوفه ومدة يضمحل فيها وينتهي الى اجله فانك قد عرفت ان كل كائن
فاسد فلكل كائن اجل يفنى فيه لان قوته المدبرة له قوة جسمية متناهية ولو فرضت غير متناهية لم تف المادة بانحفاظها
لان رطوبتها تتحلل وهناك اسباب عائقة من الاعتياض عما يتحلل ثم ان حدثت اسباب الفناء على ما ينبغي كان الاجل هو
الاجل الطبيعي والا لحصل الفساد وانسي الناقص في الاثناء فيسمى بالاجل المخترم لما كانت الكائنات مستندة الى ادوار الفلك
اختلف الناس في انه اذا عاد الفلك شكل بعينه فهل يجب ان يعود مثل ما كان حين ذلك الشكل اولا فاوجبه بعضهم
ذلك ولم يوجبه بعضهم استنادا الى انه انما يجب ان يعود الامور الطبيعية دون الاختيارية وقد ذهب عليه ان الامور الاختيارية
ايضا من الكائنات التي لا بد من ان ينتهي اخر الامر الى ادوار الفلك فالحق هو الاول لكن اثبات هذا العود لا سبيل لنا اليه الا اذا
كانت نسب العودات بعضها الى بعض نسب العدد الى العدد فانه اذا كانت عودة بعض الافلاك خمس وعوده بعض سبع
وعوده بعض عشر مثلا فاذا الاول اربع عشرة مرة والثاني عشرا والثالث سبعا حتى يصير الجميع سبعين يعدها كل من الاعداد
الثلثة ثم عادت السعود على ذلك النهج يكون الشكل قد عاد مثله واما اذا لم يكن نسبتها بعضها الى بعض الا بالمدد دون
العدد فان كانت تشارك المدد في واحد بان يكون مدة واحدة تجمع عودات الجميع امكن ان يعود الشكل واذا لم يشارك
هكذا لم يمكن ولا سبيل لنا الى العلم بذلك اذ لا سبيل لنا الى العلم بالسماويات وحركاتها الا من جهة الرصد وهو لا يكون
الا بالآلات مغشوشة لا تحصل الا العلم التقريبي وكثير من الحساب المتعلق بذلك مبني على الجذور الصم والتقسيم الى الشهور

والايام

والايام والساعات ليس الا على التقريب الذي لا يظهر تفاوته الا في مدة متطاولة وعود الاشكال باعيانها مما لا سبيل لنا اليه
لكن حدوث شكل شبيه بشكل مما لنا اليه سبيل هنا واعلم ان لكل كائن مادة وصورة وفاعلا وغاية اما المادة المشتركة
بين الكل فهي العنصر الاول الذي البس اربع صور والصورة المشتركة هي التي للمادة قوة بها على غيرها مما لا يحاسبها والفاعل
المشترك القريب هي الحركات السماوية والبعيد محركها والغاية المشتركة استبقاء نوع ما لا يبقى اشخاصها والابقى فساده غاية
هو الجود الالهي المعطي كل شيء ما له في شانه
واستعداده

بسم الله الرحمن الرحيم

ثم بلغ البحث على اصله الذي بخطه
كتبه مؤلفه محمد الحسن الاصفهاني

الفن الرابع كتاب الافعال والانفعالات وفيه مقالتان **المقالة الاولى** في بيان طبايع العناصر وما يتبعها من الافعال والانفعالات
وتقسيم الافعال والانفعالات وما يتعلق بكل من الاقسام وفيها تسعة فصول **الفصل الاول** في بيان طبقات العناصر ان
العناصر لم تبق من تاثيرات الكواكب على صرافتها فانما يحدث في السفليات حر يختلط باجزاء بخارية ودخانية يختلط بهوائيه
تاثيرهم انها تصعد الابخرة والادخنة المشتملة على الارضية والمائية فيختلط الهواء بها فيعسر ان يكون جميع الماء والهواء مختلطا الى غير
تاثير الكواكب فيها واما النار فالجزء العالي منها يسر ان يكون باقية على صرافتها لان الادخنة والابخرة انقل من ان يبلغ
هناك ولو بلغت قربها في سرعة الاحالة لها الى نفسها وكذا الارض يعسر ان يكون الغائر منها القريب من المركز صرفا فالعد
من تاثير الكواكب فيحدث لذلك للارض طبقات ثلث بسيط محض ومختلط بالماء ومكشوف عنه يجفف بالشمس والبحر هو
كرة الماء الا سطحه وهو طبقة واحدة ولا يجوز ان يكون الا سطحه غير البحر والا فهو اما ظاهر او باطن فالاول ليس الا البحر
والثاني اما ان يكون في الوسط فاما بطبعه وقد ظهر فساده او بالقسر وهو ايضا محال لانه في حيز واحدة فيكون محصورا في حيز
صغير من الارض ومقدار ماء البحر يكون ازيد منه فلا يكون هو كلية الماء وللهواء ثلث طبقات بخاري وهواء محض او قريب الى
المحوضة ودخاني فان الدخان لشدة حرارته وبحدة حركته ينفذ ويعلو فوق الهواء والبخار لما كان مختلطا من الاجزاء المائية
المتصعدة كان يقتضي ان يكون محله من الهواء ما هو اسفل ويكون حار الذاتيه والارض المسخنة بالشمس وبارد اذا بعد عنها
فان الماء يقتضي البرد فيكون ترتيب الهواء هكذا عار حار ثم بارد ثم هواء الى الصرافة ثم دخان فقد تحقق من هذه الجملة ان طبقات
العناصر الاربعة ثمان **الفصل الثاني** في احوال كلية من احوال العناصر لما كان الماء شديد الرطوبة والسيلان ولم يكن عمقه
كعمق الهواء لم يختلف طبقاته بل كلما حصل في بعض اجزائه اثر اختلط وامتزج الاثر بكله ولهذا كان البحر اجزاؤه متشابهة في اللون

ولم يكن ظاهره البعيد عن الارض القريب من الهواء الالطف عذبا لانه اذا اختلط قعره بالارض المرة المحترقة اختلط الكل به
وكذلك الماء اذا خالط الارضية المرة المحترقة ملح ولهذا صار العرق والبول مالحين وامكنك ان تتخذ الملح من رماد كل محترق
اذا كان بمرحه وبمرارته ويدل على ان ملوحته لمخالطة الارضية انه بعينه اذا مطر من السحاب ورشح فيكون عذبا وان كان
قد مطر البخار الحامل لشيء منه كثيف مطرا مالحا وهذا البخار لكثافته لا يجاوز بعد سطح البحر بل ينزل عن قريب ويدل على كثرة
مخالطة الارضية انه اثقل وزنا من سائر المياه وقلما يرسب فيه البيض ويقال ان بحيرة فلسطين لا يرسب فيه شيء حتى الحيوان
المكتوف وقد يكون في بعض مواضع البحر مياه عذبة لعدم اختلاطه الارضية المرة والمحترقة وهذا الملح للطافته لا سيما في
تستحيل سريعا الى البخار ويبقى الكثيف وما ظنه قوم من ان ملوحته لان كثيفه يبقى بعد تحلل اللطيف منه ظاهر الفساد اذ ليس
كل كثيف مالحا والا لكان الطين اولى بالملوحة ثم لم لا يعود الى العذوبة اذا عاد اليه ما تحلل منه بالامطار الجود والاودية
الغزيرة العذبة ولانه يترجح في الشتاء كل ما اخذ منه في الصيف او شطر منه فينبغي ان يعود في الشتاء الى العذوبة او يصير
اقل ملوحة ثم انه من اين اختلفت اجزاؤه باللطافة والكثافة وهو بسيط بل لا بد من ان يكون هذا الاختلاف لمخالطته
بالارضية وما قال انباذقلس من ان البحر عرق الارض ان اراد به انه كما ان عرق الحيوان هو ماء يختلط باجزاء محترقة من
البدن كذلك البحر بالنسبة الى الارض فهو صحيح هذا والحكمة والغاية في هذه الملوحة انه لو لم يكن كذلك لاسرع اليه
الاجون فيسرع الفساد والوباء الى سكان الارض ثم ان شيئا منه اذا افرز اجن اذا مر عليه زمان وانما يحفظ عن الاجونة
مجاورة بعضها بعضا فتجدد الاستعداد المختص من الارض ثم ان البحر لا يختص بموضع معين بل ينتقل من موضع ولكن
في مدد متراخية لا تفي بها الآثار والتواريخ لان الشيء الجزئي لا محالة يستمد من الانهار والعيون التي تصب اليه من خارج
واما العيون التي في قعره فقليلة جدا والا لم يخف على ركاب اللجة البحر ثم الانهار تصب من العيون واما استمدادها
بماء الشتاء فليس كالاستمداد بالعيون فان اكثر حدوثه في فصل بعينه ولا شك في ان الانهار والعيون كثيرا ما تنضب
في جهة فلا بد من ان ينضب البحر من تلك الجهة وكثيرا ما يتجدد العيون والانهار في جهة فيرد البحر من تلك الجهة
فلذلك يصير سببا لانتقال البحر من حيز الى حيز كما ان الماء ايضا قد ينضب ويصير ترابا وقد يحدث حال ولكن لا يمكن ان يضبط
ذلك اذ لا تفي به التواريخ وكثيرا ما يختلف الامم في اللغات والخطوط فربما بقي من الامم الماضية كتابات لا يمكننا ان نقراها
فنطلع على ما كتبوا ولكن يوقظنا في البحار الكبيرة ما نرى من المسالك والبلدان التي لا شك في انه كانت فيها انهار صغار او كبار
وقد نضبت واعلم ان البحر نفسه ساكن لكن ربما يعرض الحركة لرياح تعصف على وجهه او تنبعث من قعره او لانصباب الاودية
فيه فتموج لا سيما اذا ضاقت سواحلها وقل عمقه او لانه وقع في مضيق فينضغط بالسواحل فيسيل بادنى حركات الماء بعينها الى

لا من موضع

موضع

موضع اغور ولانه وقع في موضع مشرف فوضع ادنى تحرك فاندفع الى الغور متبعا مقدمه مؤخره فيدوم سيلانه الفصل
الثالث في بيان سبب تعاقب الحر والبرد اعلم انه ربما يحصل في البسائط والمركبات شيء يشبه التعاقب وهو انه اذا استولى
الحر على الظاهر انتشر من الباطن وبالعكس كما نشاهد من الارض ومن مياه القنا والآبار في حالتي الصيف والشتاء
فاختلف الناس في ذلك فقيل ان الحرارة والبرودة متعاديتان يهرب كل منهما من عدوه كما يظن من هرب الماء من النار وهذا
الرأي يوجب ان يكون العرض ينتقل من جزء من موضوع الى جزء آخر منه او من موضوع الى موضوع اذ قد خالف الظاهر
والباطن وقيل ان هذا الشأن انما يعرض فيما يكون التسخين بنفوذ جسم حار لطيف فانه اذا استولى على ظاهره البرد احتقن
الحار في الداخل فازداد قوة وتسخينا وكذا اذا كان البرد بنفوذ جسم لطيف بارد فانه اذا استولى الحر على الظاهر جمعه
فكثف فلم يمكن ما في باطنه من ذلك الجسم اللطيف البارد المبرد ان يتحلل فيحتقن فيزداد قوة قالوا واما امر القنا والآبار
فغلط من الحس مثل ما يغلط من يدخل الحمام فانه اول ما يدخله يستسخن ما يفاض عليه من الماء الفاتر ثم اذا اقام فيه
استبرد ذلك الماء بعينه وذلك لانه كانت بشرته اول ما دخل ابرد من ذلك الماء فكان يستسخنه ثم اذا اقام صارت بشرته اسخن
فصار يستبرده وكذلك البشرة في الشتاء باردة بالنسبة الى مياه الآبار والقنا وفي الصيف حارة ونحن نقول ان هذا الذي
ذكروه وان كان يصح في بعض الاشياء الا ان ما ذكروه في الآبار والقنا كذب لانا نرى ان مياهها في الشتاء تذيب الجمد في الحال
وكثيرا منها في الشتاء ابرد من المياه المبردة بالجمد والثلج ثم انا يمكننا ان نمس ابداننا في الشتاء اكثر مما نسخنها في الصيف بل
الوجه في ذلك انه لا شك ان القوة الواحدة تفعل في موضوع صغير اعظم من فعله في الموضوع العظيم فلا سواء حال الجسم
الصغير والكبير فاذا كان في الشيء قوة مسخنة ولم يمنع من شيء من جوانبه كان تسخينه اضعف من تسخينه اذا برد الظاهر
فمنع من تاثيره فيه وانحصر تاثيره في الباطن فان موضوعها يكون اصغر وكذا القول في التبريد وما توهموه في امر الماء والنار
من انهزام الماء من النار ففاسد بل اذا صب الماء يهرب فيصعد بخارات من شانها ان ترتفع الى فوق فيصير مع مخالطتها الماء
الذي استحال الى النارية فيحدث من ذلك حركة مضطربة وصوت ينبعث عن شدة حركة هوائية تعرض هناك والماء ايضا
يباعد النار في حركته وتحرك سمت حركتها المستسخن منها لا انه يهرب وينهزم مستخفيا منها ولكن قد يعرض لما ان لا يباعد
لوزنه او لتبعيد الهواء الحادث اياه عن النار تطرفها النفسه الفصل الرابع في بيان ان الشيء كلما ازداد مقدارا وعظما
ازداد قوة وفعلا ان من المعلوم ان الشيء كلما ازداد عظما ازداد قوة وفعلا ولذا ترى الحديد يحميها النار الكبيرة في زمان غير
محسوس بخلاف النار الصغيرة مع انا نلاقيها من كل سواء وكذا المطروح في ملح قليل وفي ملح كثير فمن الناس من قال ان ذلك
ليس لازدياد القوى في الكبير بل لان الفاعل كما يفعل فهو ينفعل ايضا عما ينفعل فيه فاذا كان كثيرا تدارك انفعال الجزء الا

قوى الاجزاء البعيدة واما اذا كان قليلا فلا يكون لها ينفعل ما يتدارك ضعفه واتصاله ولذلك ترى المنغمس في الماء
الغمر يبرد بدنه اكثر مما يبرد ابيض اذا انغمس في ماء قليل وما هو الا لان الماء القليل ينفعل من البدن فيتسخن بعد من
غير ان يتوهم شيء يتداركه بخلاف الغمر ونحن نقول اذا جعلوا اجزاء البارد يبرد بعضها من بعض ومن المعلوم ان
الشيء لا يلزم ان يكون متسخنا حتى يبرده غيره فان البارد لا في الغاية يبرده غيره فاجزاء الماء الغمر اذا كانت يبرد
بعضها اذا انغمس فيه شخص صحيح يبدنه جزؤ منه فلم لا يبرد بعضها بعضا مطلقا حتى يكون الماء الغمر مطلقا ابرد من
الماء القليل فان قيل ان الماء كله متشابه اذ لم يعرض بعضه سخونة والشيء لا ينفعل في شبهه قلنا لم يخرج جزء من تأثير
سائر الاجزاء لم يؤثر فيه تلك الاجزاء قلنا ان الجزء الاثير من جزء آخر فهو انما يحصل فيه زيادة برودة لم يكن فيه فهو منفعل
من حيث انه مستعد لهذه البرودة والفاعل بارد بالفعل فلم يكونا متشابهين ومعنى قولهم ان الشيء لا ينفعل في شبهه انه اذا
كان الشيء حاصلا بالفعل شيئا فلا يمكن ان يكون مجاوره فيحصل فيه ذلك الحاصل بعينه واما اذا حصل زيادة فيه
مجاوره وان كان المجاور مساوي الكيفية له او اضعف منه ضعفا لا يؤدي الى غلبة الضد بل الوجه في ذلك انك قد علمت
ان القوة المبردة او المسخنة لا يتعدى منها اثرها في مادتها وفيما يجاورها ان كان قابلا فالقوة المبردة في الماء توجد
البرودة في الماء وفي مجاوره القابل لذلك فاذا لم يكن لها عن التبريد عائق ادت القوة الى تبريده في الغاية كما عرفت
فاذا كان الماء غمرا فالقوة المبردة التي في وسطه لا عائق لها فيلزم ان تبرد ما هي فيه وما يجاورها من الاجزاء تبريدا بالغا
لعدم ما يعوقها عن فيضان البرودة عنها فكل جزء يعرض سرد بالفيض الكامل من قوته ومجاوره عرض من الاجزاء وكذا
الحال في النار وغيرها من القوى وليست القوة المبردة شبيهة للمادة البارده فانها مبرده وهذه بارده كما انها محركة و
المادة متحركة وبهذا ظهر فساد ما اورد على ما قاله المتأخرين من ان الفلك ليس بحار والا لكان مع هذا العظم يفسد ما
تحته بانه لا بعد ذلك فان المماس لما تحته انما هو سطحه ولا يريد في تاثيره عظم الجسم الذي خلف ذلك السطح واما
ما قيل من انه لو كان الازدياد في الحجم يوجب الازدياد في القوة لزم ان يكون زيادة برد البحر بالنسبة الى برد سائر الماء
على نسبة عظمه الى عظمها وليس كذلك فندفع بانا لم ندع ان زيادة القوة يكون بقدر زيادة الحجم حتى يكون قوة
الضعف ضعف القوة ليلزم ما ذكر بل انما قلنا ان الازدياد في الحجم يوجب ازديادا ما في القوة والامر كذلك
في البحر فلا يلزم ان ينتهي الى ما هو فيقدر بها من المياه من ذلك البحر جميع البرودات التي في جميع الاجزاء بل يصل
اليه من برودتها اثر ما الا انه يحصل جميع البرودات التي فيها اليه ولسل يضا اذا تضاعفت القوة مع تضاعف
المادة بان كانت قوتان في مادتين متجاورتين يجب ان يحصل في كل من المادتين او فيهما زيادة بقدر زيادة القوة لان

بعضا م

522

القوة

القوة كما زادت فالمنفعل منه زاد على انه ليس هنا الا قوة واحدة في مادة واحدة **الفصل الخامس** في تعديد الافعال و
الانفعالات المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع ان من الافعال ما ينسب الى الحر كالنضج والطبخ والشي والتسخين والتدخين
والاشعال والاذابة ومنها ما ينسب الى البرد كمنع النضج ومنع جميع ما ذكر ومنها ما هو مشترك بينهما كالتجميد والتخثير
من الاجسام والكيفيتان الاخريان ينسب اليهما الانفعالات فمنها ما بازاء هذه الافعال اعني قبولها ومنها ما ليس كذلك
فاما اليابس بالقياس الى الرطب كالابتلال والنشف والانعجان والرطب بالقياس الى اليابس كالتعفن
والاجابة الى النشف او اليابس لا بالقياس كالانكسار والارتضاض والانشقاق او للرطب كذلك كالانعصار و
الاتصال بالغير او التخلط منهما كالانعصار والانطراق والاتساع **الفصل السادس** في النضج والنهوة والعفونة والاحتراق
والتكرج اما النضج فهو احالة الحرارة للجسم الرطب الى موافقة الغاية المقصودة وهو على اصناف نضج النوع ونضج
الغذاء ونضج فضل الغذاء والنضج الصناعي اما الاول فمثل نضج الثمرة والنضج هنا موجود في جوهر النضيج وانما تم فعله
في النبات والحيوان بتوليد المثل والغاية المقصودة هنا كونه من ذلك النوع واما نضج الغذاء فهو افساد جوهره
الى جوهر المغتذي وهذا النضج ليس في النضيج بل فيما يستحيل اليه الغذاء والغاية المقصود هنا هي افادة بدل ما تحلل
من المغتذي وهذا النضج يسمى الهضم واما نضج الفضل فهو احالته الى قوام يسهل اندفاعه اما بالترقيق او التغليظ
او التقطيع والاندفاع هو الغاية المقصودة واما الصناعي فمثل الطبخ والطحين والقلي ونحوها مما سيذكر ان شاء الله
تع واما النهوة فهي مقابل النضج مقابلة العدم للملكة والعفونة مضادة فالنهوة ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
المقصودة من غير ان يكون قد استحالت الى هيئة مفسدة مانعة النضج كان تبقى الثمرة ... والغذاء غير متغير ولا مستحيل
الى مشاكلة المغتذي والخلط غير مندفع ولا فاسد وفاعل النهوة ما يمنع عن النضج وهو البرد والعفونة رديئة ان يستحيل
الشيء الى هيئة رديئة لا تصلح للنضج ووجهه اما فيما ينضج بالقسم الاول من اصناف النضج ان يضعف الحرارة الغريزية و
يقوى الحرارة الغريبة فانه لو كانت الغريزية قوية لكانت تحفظ الرطوبة عن افساد الغريبة لها وكانت تحسن احالتها
الى الغاية المقصودة ولما كان الميت اسرع الى العفونة من الحي والساكن من المتحرك وكان اذا جعل في العصير فلا
ما يورثه سخونة غريبة او يقوي حرارته الغريزية كالخردل حفظه من التعفن ولو لم يكن الحرارة الغريبة لما فسدت
الرطوبة بل بعد نيه ولذا يبطئ العفونة في الهواء البارد عانه لك الحرارة الغريزية ثم ان الحرارة الغريبة انما تعفن
اذا لم يكن قوية جدا مسرعة في تحليل الرطوبة والا كان ذلك احراقا وتجفيفا وربما اعان البرد على العفونة اما باضعافه
الحرارة الغريزية او باحتقان الحرارة الغريبة فقد علم ان العفونة في الكائنات مضادة للكون لان الشيء ربما يستعد العفونة

لصورة بعض الكائنات من نبات وحيوان واما فيما ينضج بالقسم الثاني والثالث فالحرارة الغريبة ايضا لكن مع الحرارة
الغريزية التي للبدن فان هذه الحرارة الغريزية اذا فعلت فعلها في الغذاء او الخلط وقبل ان تتم فعلها استولت
عليها حرارة غريبة منعتها عن فعلها وقهرت الحرارة التي في الغذاء والخلط فاخرجا لا عن طبيعتهما ولم يبلغا الغاية
المقصودة فعطلا وفسدا لكن الخلط قد يلحقه نضج اذ ليس نضجه الا بالدفع وربما يندفع بعد العفونة والفساد ولكل
من النضج والفجاجة والعفونة مادة وصورة وفاعل فمادة الكل هو الجسم الرطب وفاعل الاول هو الحرارة الغريزية
وفاعل الثاني هو البرد او عدم الحرارة وفاعل الثالث هو الحرارة الغريبة او مع الغريزية وصورها الكيفية الموافقة
للغرض المقصود والبقاء غير مبلوغ بها الى الغاية او الهيئة الردية المنافية للهيئة المقصودة وغاياتها تمام الشيء في
الاول وفي الثاني البطلان وفي الثالث الفساد وهاتان غايتان عرضيتان واما الكرج فهو دون العفونة تحصل
من حرارة عفنة لا تبلغ الى ان تفصل من الشيء الرطب بل تحسه البرد على ظاهره فيختلط بجرمه او ما يبقى جرمه ويحدث
منه لون ابيض كما في الزبد ويبقى على وجهه ولا يقوى على ان يعفن الشيء فان قويت فالعفونة وان اشتدت فالتجفيف
والاحراق **الفصل السابع** في الطبخ والشي والقلي والتبخير والتدخين والتصعيد والذوب واللين والاشتعال
التجمير والفحم والترميد والتكليس اما الطبخ فبان يفعل حرارة رطبة في جوهر رطب محللة بحرارتها ويحلل
منه شيئا ورطبة اكثر مما تحلله برطوبتها واما اذا كان الجوهر يابسا فلا يقال له الطبخ الا باشتراك الاسم كما يطلق
على النضج والهضم وذلك كالذهب اذا نفذت الحرارة من الجسم الغريب المختلط به واما الشي فان يفعل الحرارة اليابسة
في الجوهر الرطب محلل منه رطوبة ظاهرة اكثر من رطوبة باطنة ويكون باطنه ارطب من ظاهره لانها لا تعده
رطوبة بخلاف الطبخ فان المطبوخ ايضا وان كان تحلل رطوبة ظاهره اكثر من تحلل رطوبة باطنه الا انه تنفذ
ايضا رطوبة غريبة فيصير ارطب من باطنه والشي اقسام فانه ان كانت الحرارة المؤثرة فيه هواء نارا يسمى شيا على
الاطلاق وان كانت حرارة ارضية فان كانت في النار الجمرية نفسها سمي تكبيبا وان كانت في شيء مسخن بالنار الجمرية
هو خارج عنها سمي تقليا وهنا شيء يشبه الشي من وجه والطبخ من اخر وهو الطمس وهو ان يكون المؤثر حرارة
رطبة دهنية فلما كانت رطبة اشبه فعلها الطبخ ولما كانت لرجها لا ينفذ في جوهر الشيء نفوذا يحلله ويلينه بل يحبسه
ويحصر رطوبته في باطنه اشبه الشي واما التبخير فهو تحريك اجزاء رطبة متحللة من جوهر رطب الى فوق بالتسخين
والتدخين كذلك في اليابس فمادة البخار هو الرطب ومادة الدخان هو اليابس وان كان جسم مركبا من رطب
يابس فقد يبخر ولا يدخن وذلك اذا لم يكن الرطب واليابس فيه شديدي الامتزاج وكان اليابس عاصيا ولا يبخر و

تدخن وقد يصعد بعد البخار دهنية ثم يصعد الدخان واما ان يدخن شيء مركب من رطب ويابس ولا يبخر فلا
يمكن فان الرطب اطوع للتصعيد ثم الدهنية الشديدة امتزاج الرطوبة واليبوسة فيها اطوع وقد يبلغ من شدة
الامتزاج الى ان لا يسيل دخانا ولا بخارا الا ما اذا بر كالذهب او قليلا كالحديد او لا يسيل شيئا من ذلك وان
على ما يتحه الغاية الامتزاج مع غاية جمود المائية كالطلق والياقوت وقد يفصل من بعض هذه الاجسام اذا اصل
النار فيه كثيرا شيء من جواهر الكباريت والزرانيخ والنشادر فيظن ان يصغر حجمه لكن يزيد وزنا لان المنفصل جسم هوائي
فاذا انفصل تكاثف الجسم فصغر حجمه ولكن وزنه لان الهواء يخفف ويقلل ما فيه فهو فمادة البخر هو الجسم الرطب
او المركب من رطب ويابس غير تام الامتزاج ومادة التدخين هو اليابس المحض القابل لحرارة التلطيف
او الجسم المركب الذي يلازم رطبه يابسه الا ان حله تركيبه فتحلله والطويح … على التصعيد فانما يصح
اليابس لشدة الممازجة بينهما فتصعده الا ترى ان الصناع يصعدون نحو الحديد والنحاس بالملح بالنوشادر كما قد
يصعدون ما لا يصعد بغير مزج بما يصعد بل بتصغير الاجزاء جدا كما يفعلون في النحاس وقد ينقلون ما يصعد حتى
لا يصعد بالمزج بما لا يصعد بل يعسر اذا كان غالبا كما يفعلون النوشادر بالملح الحجري وقد ينقلونه بسحق الاجزاء
التي كان فيها التحلل فقد يحاول ذلك بعضهم في النوشادر واما الاذابة فهو ان يحلل الرطوبة الجامدة فان كان
بعد التحلل على ما لازمها اليابس بقيت سائلة من غير جمود كالذهب وان بقيت قليلا ثم انفصلت كان الجسم
مما يذوب ويجمد سريعا كالشمع واما اللين فيما يكون رطوبته اقل من رطوبة الذائب ويكون جامدة جدا
مع شدة الامتزاج باليابس فهو دون الاذابة وقد يذاب هذا الجسم بل وما لا يلين باب بمداد حرارة دسمة حادة
من نار شوى بها او يقلى عليها كما يذاب الحديد والطلق والمارقيشا والملح بالشيء كالكبريت والزرنيخ والنوشادر
وبعد الجمود نحو ذلك واما المشتعل فهو رطب حار دهني ويابس لطيف يقبل ان يستحيل نارا فكلما صار وقد
منه يستحيل نارا وبقي غير صاعد ولا صار دخانا او صح وذلك لشدة يبوسة ثم من الاشياء ما يسيل ويجمع ما …
بان يسيل اجزاءه الرطبة المتصعدة ويبقى الباقي اليابس منه ومنها ما يشتعل ولا يجمد وذلك اذا لم يقبل شيء من
اجزائه النارية بلا التصعيد وبشدة الرطوبة كالدهن ومنها ما يجمر ولا يشتعل لعدم ما ينفصل منه كالجمر واما
الفحم فهو جوهر ارضي قد كان يجمر اقبل بطل جمره قبل فناء المادة المستعدة للاشتعال منه واما الرماد فهو
ما بقي من جرم ارضي قد تفرقت اجزاؤه ويصعد كل ما كان مستعدا لان يتصعد وكان مشتعلا فان لم يسل الا اشتعال
بل كان يجمر فقط سمي فورد ما بقي منه كلسا **الفصل الثامن** في تحقيق امر الحل والعقد فانا نرى انه كما يحصل الانحلال

واما المتجمر هو الذي يحصل اولى الى النارية ومشرق ويضيء

بالحرارة كذلك يحصل بالبرودة كالملح فانه يتحلل بيسير من النداوة حتى يصير ماء ويعسر حله بالنار ونرى ان الانعقاد
كما يحصل بالبرد يحصل بالحر كما في البيض ونرى كثيرا من الاشياء يجمد بالحر ويكسر بالبرد وكثيرا يحل بهما جميعا
كالعسل ونرى المني يرق بالبرد فنقول ان من شان المائية ان يجمد بالمخالطة حقيقة بالارضية او معا بالهوائية
التي يحتبس في جوف السطوح الكثيرة المتراصة من الماء وتمانعها كما يقاوم الهواء الذي في الزق المنفوخ فيحبس
يخالط من الماء والهواء ومن شانها ايضا ان تنعقد باليبوسة وان تجمد بالبرد وقد يكون بهما وبه لحر وضغطه
وان تنعقد باليبوسة ومن شانها ان تحل ويرق بالحر ومن شان الارضيات ان يتبجد جفوفها بالحر وتندى قبيل البرد
واما الهوائية والنارية فمن شانها ان لا يجمد الا اذا انقلب الى غيرها من العناصر والمائية اذا اختلطت بارضية وتحلل
لم تقبل لانه يجمد ولكن يحمر من الحر ومن البرد من الحر بما فيه من الارضية ومن البرد بما فيه من المائية ولا تجمد بسبب الهوائية
فقد علم ان البرد من شانه ان يجمد السيال ويلين ضده ومن شان الحر ان يجمد اليابس ويرق ضده ومن شان
الحر ان يجمد اليابس ويرق ضده ومن شان اليبس ان يجمد ومن شان الرطوبة ان تحلل وتذيب والحرارة تحل
يجوز كلاهما على مقتضاه فالعسل انما يجمد بالبرد لرطوبته ولكن يبوسته ويعين على ذلك تحلل رطوبته والزيت
لا يجمد ولكن يحمر قليلا وذلك للهوائية التي فيه وشدة اختلاط رطبه ويابسه ولذلك هو لزج واذا
عولج يتصعد الطف ما يبقى بكثير والبيض انما ينعقد بالحر لان المنبث في جوهره يبوسته ترققت بالنضج في الرطوبة
فاذا لاقاها الحر استعانت بها فغلبت على الرطوبة والملح يتحلل بالرطوبة الباردة والحارة الغير اللزجة وبالبرد
لانه ماء عقده يبس ارضي بعاونه حرارة فاذا لاقى الرطب علت رطوبته على اليبس الارضي لا سيما اذا كان بالحر
واذا لاقى برودة وهنت قوة اليابس فانحل ايضا والمني انما يجمده الهوائية المختلطة فاذا حالها البرد رق والدم
يجمد بالبرد ويتحلل بالرطوبة لانه مائي ارضي وقد يكون الشي قد انجمد بالحر والبرد معا بان يحلل الحر من
رطوبته ويغلب يبوسته ثم اذا برد جمد البرد ما بقي فيه من الرطوبة وذلك كالحديد وهو مما يصعب حله
واذابته واعلم ان الحر اذا اشتد سلطانه فقد يسيل ما جمده اليابس باستعانة الحر وذلك لانه يحلل
اليابس ويسيل الرطوبة فان كان اليابس كثيرا ليبسه وجرمه اولا ثم اذابه والا لم يلينه كالملح واعلم ان كل ما
يجمد بالبرد وفيه هوائية كالزيت فانه ينعقد بجمود هوائيته وقربه من المائية وكذلك كثير من الرطوبات اذا
طبخت ابيضت لتحلل الوسخ وشي من المائية والهوائية منه وقد يسود لمخالطة دخانية بالاحتراق والملائمة (؟)
بالرطوبة منه ما يتحلل ولا يرسب لتصغر اجزائه جدا بحيث لا يقوى على ان يخرق الرطب فيرسب كالملح ومنه

ما يرسب

ما يرسب لعدم تصغر اجزائه جدا لعدم نفوذ الرطب فيه نفوذا بالغا كالطين **الفصل التاسع** في اصناف
انفعالات الرطب واليابس من الابتلال والانسياع والانتقاع والتشف والانعصار والانفصال والانخراق والانقطاع
والانشقاق والانكسار والارضاض والتفتت والانسداخ والانطراق والانعصار والانعجان والانغناء والامتداد
من الاجسام ما يبتل كالذي فيه مسامات تلزمها الرطوبة فيحصل الرطوبات الكثيرة على سطحه ومنها ما لا يبتل اما العقا
فان الصقيل لاستواء سطحه تزلق عنه الرطوبة ولا تبقى على وجهه او للدهنية وهي ايضا انما تمنع الابتلال لانها توجب
الصقالة والانتقاع ان تغوص الرطوبة في جسم بحيث يحدث فيه تخلخل وتماسك فان انضم الى ذلك ان يحدث اللين فهو التشف وان لم
يكن التماسك لغلظ الجسم والتشف انما يحصل لان الاجزاء الهوائية قد احتبست في الجسم بالقسر فاذا حصل ما يتندى في المسام و
تقوم مقامها خرجت وتندت الرطوبة في المسام فقد يعرض ان يصعد الرطوبة من سوسه ذلك الجسم كما يصعد مائية الملح وذلك
كما في الحص والنورة وكثيرا ما يحصل ما يتشف سريعا لان الرطوبة اذا كانت قليلة فاذا انجذبت الى الباطن انجذب منها
الهواء المماس لها والهواء المتسرب المحبوس في ذلك الجسم اقوى من هذا الهواء لما عرفت من ان الشي انما يحدث له الميل اذا كان
خارجا عن موضعه الطبيعي ثم ان الرطوبة كلما كانت الطف كان نفوذها اسرع وقد يعرض من سرعة حركة نفوذها ان يحيط بها
الانعصار فهو ان ينحصر الرطب في شي يحويه فيتشكل بشكل يساويه فان كان سطح الحاوي يساويه من جميع الجهات تشكل
بشكل جوفه اجمع وان زاد عليه فانما يتشكل اسفله بشكل ما يماسه واما ما علاه فيحسب ان كان ماء اذ لا مانع له من الكرة
واما الانفصال فهو ان الرطب المتجانس اذا تلاقيا اتحدا وبطل سطحاهما بسهولة واما الرطوبات المختلفة فقد يمازج لكن
فيما عند الحس كما اذا خلط الماء والدهن وقد لا يمازج كالماء والشراب والخل والشراب فاما ان لا يكون اختلاف متحقق
في الحقيقة او يكون ولا يظهر للحس ولا يمكن عمق الامر في ذلك حتى يظهر احد القسمين من الاخر واما الانخراق فهو تفرق ما
يحصل للرطب بنفاذ النافذ فيه وهو يجب ان يسع النافذ اذا افتقد النافذ وقد يقال على انفصال يعرض الجسم اللين بجذب
بعض اجزائه من بعض واما الانقطاع فهو انفصال حادث عن نافذ مساو بالجملة في جهة نفوذه واما الجهة التي عنها حركة
النفوذ فيجوز ان يفضل الانفصال عن حجم النافذ واما الانشقاق فهو انفصال بعض الاجزاء اوسع من الجهة التي يلاقيها
القوة الفاصلة سواء كان بنفوذ جسم مع الانفصال عن جهة او يجذب بعض الاجزاء بعضا في السبب في ذلك ان
الفصل مما ستطيل لا طرفاه حالة يا ان الى الصلابة ما ماما فاذا فرق الطرفان اتسع كل ما حوله الم ولذلك الكبير
طولا ينقطع عرضا واما الانكسار فهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ جسم فيه الى اجزاء كبار والارضاض
كذلك الى اجزاء صغار والتفتت هو ارضاض ما يرض بقوة ضعيفة وهذه الثلاثة كلها فيما له منافذ خالية عن غير الهواء لكن

ينابع م

ولكن منافذ الاول كبيرة قليلة ومنافذ الثاني صغيرة كثيرة والتحام اطراف المنافذ في الاولين شديد دون الاخير واعلم ان لا
المركبة منها لين ومنها صلب فاللين هو الذي يطامن سطحه بالدفع بسهولة ويمكن ان يبقى بعد مفارقة الدافع على ذلك
زمانا قليلا او كثيرا بخلاف الرطب فانه لا يمكنه البقاء كذلك والصلب هو الذي لا يطامن سطحه ثم اللين قبل انواعا من
الانفعالات منها الانسداخ وهو تحرك الاجزاء الى الباطن سواء بقي بعد زوال القسر على تلك الهيئة وهو الانطراق او لا
فانها تعود الى هيئتها بعد زوال القاسر ومنها الانعصار ويفارق الانطراق بان المنطرق متصل الاجزاء غير متشوب بجسم اخر واذا
اندفع الى العمق امتد في القطرين الاخرين او احدهما واذا زال القسر لا يعود الى هيئته الاصلية والمنعصر لا بد من ان يكون بين
اجزائه جسم غريب من ماء او هواء يندفع بالعصر وقد يمتد في القطرين الاخرين وقد لا يمتد وقد يبقى على الهيئة القسرية وقد لا
يبقى ثم المنعصر الذي يبقى على الهيئة القسرية ان كان جامدا يسمى متلبدا والا منجبا ويقال الانجبان ايضا لاندفاع الاجزاء فيما بينها
من الرطوبة لشدة تداخلها ومنها الانثناء وهو ان يصير احد جانبي الطول اقصر من الاخر وخروجه عن الاستقامة ومنها
التمدد وهو حركة الجسم مزدادا في الطول منتقصا في القطرين الاخرين اما الى وجهة او اليهما وهذا الشيء لا يقبل الانفصال بسهولة
المعروف والمتمدد منه ما يلتصق بما يماسه لغلبة الرطوبة فيه وهو اللزج ومنه ما ليس كذلك كالشمع ويسمى لدنا ولا يتمدد من
اللزج الا ما لا يجف فاما ما جف منه غير كامل الامتزاج والاجسام التي فيها رطوبة يتمدد بها ان كانت رطوبتها جامدة بالكلية
كالياقوت والبلور والالماس ونحوها فهي لا تتطرق ولا تتمدد ولا تنحني وان كان فيها فضل رطوبة لم تجمد ادهانه
انطرق لا سيما اذا سال من الحرارة بعض ما هو جامد فيه فان سال الجميع ذاب والنار كما تعين في الجمود والانعقاد فقد
تسيل اذا اشتد تاثيرها في الجامد واليابس حتى تحلله **المقالة الثانية** في تحقيق الامر فيما يتبع المزاج من الكيفيات وفيها
فصلان **الفصل الاول** في ذكر مذاهب الناس فيما يحصل بعد المزاج من الكيفيات وغيرها وابانة بطلان قول المبطلين
ان هذه العناصر لا يوجد لها من الكيفيات سوى الاربع المذكورات والخفة والثقل الا ما يحس في الارض فيمكن ان يكون
من الناس من يقول ان اللون المحسوس فيه انما هو للمزاج لانا لا نحس الا بالارض الممتزجة بشيء ولو انا راينا عناصرها لوجدناها
خالية عن اللون واما نحن فنقول ان العلم بهذا يتوقف على التجربة وانا ان سلمنا ان كل ما نراها من الارض فهي ممتزجة غير
خالصة ولكن من المعلوم ان الجميع ليست في الامتزاج سواء بل يوجد ما ارضيته غالبة فيمكن ان يكون في بعض الاراضي
اشتفاف ما بالنسبة الى الاراضي الاخر فالاحرى ان نقول ان لها لونا يحجب شعاع البصر عن النفوذ فيها والبساطة لا تنافي
اللون فان القمر متلون عند جمهور الفلاسفة وكذا ليس لشيء من العناصر طعم ولا رائحة الا ما يتوهم للارض ولكن التجربة
تكذب هذا الوهم فانا نرى الارض الخالصة كالتي يتولد فيها الذهب لا طعم ولا رائحة لها اصلا والا لما نرى تشتد رائحتها اذا

تولد

اسد

اشتد مزاجها وايضا لو كان لها طعم ورائحة وكان طعم المركبات ورائحتها لكان لم يكن في المركبات الا طعم الارض
مكسورا ورائحتها من طعمها ورائحتها لكان لم يكن في المركبات الا طعم الارض مكسورا ورائحتها مكسورة مع انه يحدث فيها طعوم
وروائح غير ذلك مختلفة متضادة فيمكن ان يقال ان المزاج هو الذي يتسبب لحدوث هذه الطعوم والروائح من غير ان يكون
للبسائط مدخل فيها كالالوان وبعض الافعال من نحو جذب المقناطيس الحديد والكهربا التبن والسقمونيا الصفراء واحوال
اخر من هذا القبيل منها الحيوة واختلف الناس في هذه الكيفيات التي تحصل بعد المزاج فمنهم من قال ان هذه ليست الا نسب
المزجات وغيرها فيقول ان اللون ليس الا وضعا وترتيبا للاجزاء الغير المرئية بعضها بالنسبة الى بعض وبالنسبة الى الشعاعات
الواقعة عليها قال ولو كان لون حقيقي فلم يختلف الوان طوق الحمامة عند اختلاف وضعها الى الناظر والى الاشعة وكذا
الطعوم انما هي انفعالات لجرم اللسان عن تلك الاجسام لحدتها وزواياها قالوا ولو كان الطعم حقيقيا لم يكن العسل مرا
عند المحرور ومنهم من قال ان العناصر كانت اللون والطعم والرائحة كلها موجودة فيها ولكن كامنة فاظهرها المزاج و
هؤلاء اصحاب الكمون ومنهم من قال ان هذه الكيفيات هي المزاج بعينه فان المزاج اذا كان حدا كان هذا اللون وهذا
الطعم وهذه الرائحة واذا كان حدا اخر كان لونا اخر وطعما اخر ورائحة اخرى وانما يختلف هذا باختلاف الحواس التي تنفعل
عن المزاج ومنهم من نفى ذلك كله وقال ان المزاج اذا هيأ المادة به لقبول صورة او كيفية فان كان قبولها لذلك كافيا
لا الى العلل الفاعلة من غير افتقار الى الوضع قبلته بمجرد الفعل وذلك كالنفس والحيوة وما يفتقر في قبوله مع الفاعل الى
وضع مخصوص لم يقبله الا مع ذلك الوضع وذلك كتضيء الهواء مع اشراق الشمس عليه وهذا هو الحق اما القول الاول فيفسد
بانا سنبين ان الاجسام ليست متصلة بل مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى ثم انا نعلم ان هذه الكيفيات لا تختلف باختلاف الاوضاع
فان الاسود اسود ابدا وكذا الحلو حلو ابدا والمسك رائحته طيبة ابدا واما طوق الحمامة فليس المرئي منه شيئا واحدا بل الطوق في
الريش فيه ذوات جهتين او جهات في كل جهة لون يخصها فاذا اختلف الوضع اختلف المرئي كما يعرض ذلك من اختلاف
السدى واللحمة من البوقلمون من الثياب واما القول الثاني فقد مر بيان فساده واما الثالث فظاهر الفساد لان
المزاج كيفية ملموسة متوسطة ولا شيء من اللون والطعم والرائحة بملموس ولا يمكن ان يقال انها ملموسة ببعض الاعضاء
كان يكون لمس اللون مخصوصا بالبصر ولمس الطعم باللسان والرائحة بالشم فان اللمس انما يكون لما بحرارة او برودة او
رطوبة او يبوسة وشيء من هذه الاعضاء لا يحس بشيء منها من شيء من تلك الاشياء ثم ان هذه الكيفيات منها متضادة
كما تتضاد في المزاج فالحق ان هذه الاشياء كلها تابعة لاستعدادات الامزجة المختلفة في الاستعداد فكل مزاج يستتبع
استعداده نوعا من الطعم ونوعا من اللون ونوعا من الروائح ويستعد بعض الامزجة للنمو والنطق ويستعد بعضها للقوى

لها طعم او رائحة

فان الامزجة مختلفة م

فعاله انما لا نمايه المزاج او في شئ خارج عنه كالجذب في المقناطيس والكهربا والسقمونيا ونحن لا يمكننا الاطلاع
على خصوصيات الامزجة واستعداداتها التي يستتبع كل منها شيأ من هذه الامور بل انما يبلغ علمنا ان هذه الاشياء
كلها فائضه من المبدأ الفياض للاستعداد التام في المادة بسبب المزاج الخاص بها وقد يستعد الشئ لبعض الاعراض
لمخالطه غير مزاجيه كما يحصل البياض في الجسم الشاف المتصغر الاجزاء كالزجاج المدقوق والزبد والسبب في حصول البياض
انه قد وقع النور على سطوح كثيره صغيره جدا لا ترى الا مجتمعه وانعكس من بعضها الى بعض واذا كان كذلك لم يبق
الاشفاف فانه لا يكون حس انعكاس الاضواء فان الذي ينعكس عنه الضوء غير مشف واذا لم يكن مشفا لم ينفذ فيه نور
البصر بل يرى ذا لون البياض وكذلك تحصل البياض من عمل النار في شئ حتى تخرج عنه المائيه ويودع فيه الهوائيه
فهذا النوع من البياض غير حقيقي واما ان كل بياض فهو من هذا القبيل ولا فيما فيه الكلام فيه واما في الطعم والرائحة
فلا يكن مثل هذا فان اللون انما كان يحصل بمخالطه المرئي لذاته وهو الضوء لانه لم يكن مرئيا في ذاته واما الطعم والرائحة
فما مثلا الضوء المرئي لذاته الذي لا يمكن ان تحصل بمخالطه مرئي اخر وابعد من ان يكون غير حقيقي هو القوى فانها
ليست بمبادى للحس او النبات الى الحركات سوى المنفعل بل الشئ الذي يصدر عنه الفعل لا ريب في انه ممتاز عن الذي
لا يصدر عنه وليس الامتياز بالجسمية فهو غيرها ولا يمكن ان يكون الغير هو المزاج فان الصادر عن المزاج انما هو ما
يصدر عن الحار والبارد والرطب واليابس فلا بد من قوى اخرى يصدر عنها هذه الافعال فان قيل كما ان المزاج
يحدث اعدادا لم يكن للبسائط على ما تقولون فلم لا يجوز ان تحدث افعالا لا يكون للبسائط فيكون ما يصدر عنه
تلك الافعال هو المزاج دون القوى قلنا ان الفرق بين الامرين كثير لان الافعال لا تشبهها في الذي يشركه المواد فيها بل انما هي
منسوبه الى الكيفيات ولا نكران يختلف الافعال باختلاف الكيفيات قوة وضعفا حتى يكون الحرارة القويه محرقه و
الضعيفه منضجه وان يكون هناك افعال صادره من عده كيفيات وهذه كلها للكيفيات فيها مدخل وشركه فلا
نكران يكون للمزاج افعال منسوبه الى الكيفيات البسائط والى المزاج الذي هو كيفية متوسطة ولكن هناك افعال لا يمكن
ان ينسب الى شئ من ذلك كجذب المقناطيس والالوان وبالجملة كل ما لا ينسب الى الاولى فلا بد من ان يكون هذا القبيل من
الافعال مستندا الى غير المزاج وهي القوى فان القوى بما هي قوى مصدر الافعال واما الاستعداد فمحله المادة وهي
بنفسها مستعده لكل شئ لا بوجه استعداد لشئ امرا اخر ولكن قد يعرض مانع عن حصول بعض ما هي مستعده له فيقال انها
غير مستعده له فالمزاج لا يفيد حقيقه استعدادا وانما هو يزيل المانع عن بعض ما للمادة بنفسها مستعدة له الفصل الثاني
في تحقيق القول في توابع المزاج ان من الامزجه ما لا يستتبع شيأ اصلا ومنها ما يستتبع امرا اخر وذلك الامر الاخر اما ان يكون

كيفية ساذجه لا تم بها فعل ولا انفعال كاللون والشكل ونحوهما او يكون له قوة فعليه او انفعاليه او صورة نوعيه ثم القوة
الفعلية اما ان يكون نفسانية او غير نفسانية وهذه تسمى الخاصة وان كانت فعولا لبعض المركبات ومن الناس من عمم
الخاصة للقسمين ثم ان كثيرا من هذه القوى لا تفعل الا اذا وردت على بدن حيوان او نبات لينفعل عن البدن فينفعل فيه فيؤثر فيه
قوته وكثير من الاشياء الغالب فيها البارد يسخن البدن وذلك يكون بسبب ان الحار لطافته ينفصل وينفذ سريعا في الجسم
فيؤثر فيه بخلاف البارد وكثير من الاشياء يكون بالعكس اي الغالب فيه الحار ويبرد لان الحار فيه يكون ممتزجا بارض غليظ
ويكون البارد سلس مزاجا واسرع انفعالا وقد يكون الشئ اشد تسخينا من اخر لان الاخر لغاية لطافته سريع الانحلال جدا
فلا يبقى في البدن الا قليلا والاخر يبقى فيه مدة فيقوى تاثيره فيه كالشراب الطري والعتيق فان الاول اسخن من الثاني فان
الثاني قد انحلت ناريته وبقيت ارضيته ومما يسمع ان الثاني اقوى تسخينا وكالجرادات الصرفه وقد يكون الشئ يسخن
اولا ثم يبرد او بالعكس وذلك بسبب ان انحلال احد الجزءين الحار والبارد يكون قبل انحلال الاخر وذلك كالبصل ثم
انك قد علمت ان المزاج اما ان يكون معتدلا او الغالب فيه احدى الكيفيات او اثنتان منها فاعلم الان ان للاعتدال
والغلبه معنى اخر بيانه ان لكل نوع عرضا من المزاج لا يجوز ان يتعدى شئ من افراده شيأ من حديه فيقولون ان المزاج
اذا كان على الكامل من المزاج الذي ينبغي ان يكون لذلك النوع سمي معتدلا وان كانت احدى الكيفيات غالبة فان
تعدى احدى الكيفيات او اثنتان منها عن الحد الذي يحسن ان يكون عليه حتى يكون المزاج كاملا فان خرج عن العرض
الذي له لذلك المزاج لم يكن من ذلك النوع وان لم يخرج سمي باسم الغالب ونسب الغلبه الى تلك الكيفية او تينك
الكيفيتين وان كانت مغلوبه حقيقة وللامارات الدالة على مراتب الامزجه هي الكيفيات التابعة كان الحمرة والسواد
في الرطب يدلان على غلبه الحرارة والبياض على البرودة وفي اليابس بالعكس والروائح الحادة على الحرارة والباردة
على البرودة وكذا الحرافة والمرارة والملوحة على الحرارة والحموضة والعفوصة على البرودة وقد يعرض ان يبطل دلالة
هذه الامارات كان يخلط بالشئ دواء قوي القوة حتى ان قليلا منه يحمل احدى الكيفيات الى الغلبة مع عدم تغير الامارات
الدالة على مغلوبيتها بل قد يكون ذلك لبعض الاجسام بالطبع بان يكون مركبا من اجسام مركبه مختلفه الامزجه ويكون
بعض منها مغلوبا في القدر غالبا في القوة فيكون تعرض لمزاجات او عدم امزجتهم انه قد يكون المزاج الثاني تاما جيد
الاجزاء كالمزاج الاول كاكثر الجمادات والمعادن اولا كالحيوانات والنبات
الى اعضائه الاليه دون الاخلاط التي منها
امتزاج الاعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الخامس كتاب المعادن والآثار العلوية وفيه مقالتان المقالة الاولى فيما يتعلق بناحية الارض وفيها ستة فصول
الفصل الاول في كيفية تكون الحجارة والجبال ولنبدأ بتكون الحجارة فنقول انه على وجهين الاول على سبيل التفخر كما يعرض
ذلك فيما الارضية فيه غالبة فكثير من الطينات تجف وتصير اولا حجرا ليخاً ثم يصلب واولى الطينات بذلك اللزج فان غيره يتفتت
قبل التحجر والثاني على سبيل جمود المائية اومن قوة معدنية في موضعه كما شوهد من المياه التي اذا قطرت على موضع معلوم تحجرت
بكليتها واذا سالت في وادي معلوم رسب منها شيء فتحجر على وجه المسيل وان اخرجت من ذلك الموضع لم تتحجر فعلم ان القوة المعدنية
قد يكون في بعض البقاع تحجر به وقد يحدث بالانفصال دفعة من الزلازل والخسوف فتحجر ما تلقاه من بسيط او مركب
من قوة اوضعيفة قويه قليل المقدار في ذلك المكان نفسه او بذلك مع معونة حرارة مجففة مثل ما ينعقد به الملح وانما يختلف الحجر
اسرعا وابطا لاختلاف القوى المحجرة قوة وضعفا وقد يكون الحجارة من الماء اذا انعقدت كما شوهد مما يكون من القوة
هذا واما تكون الحجر الكبير فقد يكون دفعة وذلك بان يكون طين كثير لزج تعاصر الحرارة دفعة فيتحجر كله وقد يكون قليلا
قليلا على تواتر الايام واما ارتفاع الحجر فاما ان يكون برفع الريح الفاعلة للزلزلة طائفة من الارض فتحدث ربوه
دفعة او يكون بان يتفق على بعض اجزاء الارض ان يجري عليه ريح او ماء فيحفره ويبقى الجزء الآخر لا تزال السيول
تقع في المحفر فيزداد انحفارا وذلك الجزء باق على حاله فيعرض ان يكون مرتفعا على ما حوله من الاراضي او يكون
الاجزاء كلها متساويه في جريان السيول والرياح عليها لكن يكون مختلفة بالصلابة واللين فيحفر اللين ويبقى الصلب
على حاله فتكون الجبال يكون من احد اسباب تكون الحجارة لكن الاقرب ان يكون من الطين اما بعد ان انكشف عن
البحر او حين كان مغمورا في البحر لشدة الحرارة المحتقنة تحته ويمكن ان يكون بقوة معدنية ايضا او تحجر بعض المياه ايضا
وهذا الارتفاع انما حدث لها في مدة متطاولة لا تفي بها التواريخ واكثر الجبال الآن سافاتها في التفتت اذ قد بعد
عهدها بالماء واخلاف اجزائها المائية الا ما يعد لها المادة من الجبال واما ما يوجد من عروق الطين في الجبال
فاما هي اجزاء متفتتة من الجبال سعت وملأت الاودية فسالت عليها المياه وبللته بالطينة الجيدة المستعدة للتحجر
او يكون اصل الطينة التي عرضها التحجر مختلفة الاجزاء في الاستعداد وقد يكون لان البحر قد فاض على الارض فخالطه
من السهل والجبل ثم انكشف وقد استعد الطين للتحجر وانما التحجر القديم تحت التفتت وربما يفيض الماء ذلك الحجر على
التفتت كما يعرض للاجر اذا نقعت بالماء ثم عرضت على النار فانها سعت واما ما يرى من بعض الجبال سافا فسافا
فيشبه ان يكون ذلك بان ارتكم اولا ساف ثم ارتكم فوقه بعد مدة ساف وقد نشي الساف الاول من خلاف جوهرها وهكذا

ثم اذا تحجرت السافات خرج ذلك الحائل وانتثر فبقيت السافات كذلك الفصل الثاني في منافع الجبال لا شك في وفور الانتفاع
بالسحب والعيون والمعادن والجبل انفع شيء فيها فان السحب انما تولد من الابخرة الرطبة المتصعدة بالحرارة الى الطبقة
البارده من الهواء والعيون ايضا انما تتولد باندفاع المياه الى وجه الارض ولا تندفع الابخرة التي يتصعد منها الى فوق
وتفجر الارض لها وهذه الحركات هو البخار فماده السحب والعيون كلها في البخار وكذلك المعادن ايضا تتولد من الابخرة
المحتبسة في الارض كما سيبين ثم البخار يتصعد من الارض الرخوه ومن الجبال الحجارة ومن الارض الصلبة والذي
يتصعد من الاولين ليس له سلطان فانه لا يحتبس منه فيهما شيء يعتد به حتى اذا اندفع اندفع منه شيء كثير له قوة واما اذا كانت
الارض صلبة فيكون للبخار فيها احتقان ويندفع منها شيء كثير بقوة والعيون انما تحدث من البخارات المحتقنة
المستحيلة ماء فيجب ان يكون ما تحت الجبال متحجرا ماء ثم البخار اذا كان اندفاعه قويا لم ينتشر ولم يتبدد بل يرتفع ويصعد له
الى الجو البارد فيحدث السحاب منه يكون اوفى ويعين على ذلك الثلوج والنداوات الباقية على وجوه الجبال لا تنالها
العالية بردا من اديم الغبار والارض الصلبة اقبل للبرودة من الرخوة فكون الجبال اعون شيء على حدوث السحب والعيون
ولذا ترى اكثرها تنبعث منها وان وجدت العين في ارض غير الجبل فانها تكون اما صلبة او قريبة من الصلبة واما المعادن
فانما تكون اذا طال احتباس الاجزاء البخارية الارضية فلا بد من احتقان البخار لتكونها فهذه المنافع الكلية للجبال ولها
منافع جزئية مذكورة في فنون اخرى كالطب وغيره الفصل الثالث في اقسام المياه المنبعثة على وجه الارض اما عيون
سيالة او راكده او بئر او قناة او ماء يترشح فان البخار المحتبس تحت الارض ان قوي على ان يندفع بنفسه اندفع فهو عين فان
كانت مادته كثيرة يتبع كل جزء جزء اخر فهي سيالة والا فهي راكدة وان لم يقو على شق الارض بنفسه بل اعين عليه بان ترابه
سائلة شقه وازيل عن وجهه كثير من التراب حتى بقي عليه قليل تراب يمكنه ان يشقه فهو بئر فان جعل له مسيل
اليه مثله وكانت له مادة كثيرة يتبع المتقدم تاليا فهو القناة فنسبة البئر الى القناة كنسبة العين الراكده الى السيالة
وان كانت قوة الماء ضعيفة عن شق الارض وكانت الارض رخوه عرض للماء ان يترشح ويندفع الى وجه الارض منتشرا
والعيون الراكده والآبار اذا نزح منها اجتلب من المادة ما يقوم بدل ما نزح لان ما بقي تحت الارض من المادة انما
كان لا يندفع لانه كان لا يقوى على ان يصعد مع ما فوقه من الماء الثقيل فاذا خف ذلك صعد كما اذا كان على
وجه تراب فرفع وافضل المياه هي السيالة لانها لسرعة حركتها تلطف وتقصر مجاورتها للارضية المخالطة العفونات
واردؤها هي مياه الناطول لمجاورتها العفونات وضعف حركتها الفصل الرابع في سبب حدوث الزلازل الزلزلة
حركة تعرض لبعض اجزاء الارض لشيء يتحرك تحتها فيحركها وذلك الشيء اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع او جسم مائي

بالا ونارى او هوائى او ارضى لكن الارضى لا يتحرك الى فوق الا باحد تلك الاسباب فالنارى الصرف لا يمكن ان يكون تحت
الارض والهوائى ايضا لا يعرض له الحركة الا بتحريك الغير له كان يسيل ماء الى عمود فعه فيعرض للهواء الذى كان
فيه ان يتحرك او ينهدم بعض اركان مغاره فيقلقل الهواء او يندفع بخارا ودخان بقوة فيدفع الهواء فالسبب الممكن للزلزله
اما بخار او دخان او ماء يسيل دفعة الى او ينهدم بعض اركان الغار وقد يعرض لسقوط تلال الجبال او اجزاء كبيرة منها سقوطا
قويا وقد قصر السبب على هذا انكساغوراس فقال ويكون سقوط هذه الاشياء حال كثرة الامطار وقلتها لانها تنتقع فى الاولى و
تيبس فى الثانية فتتفتت ويبطل هذا ان كثيرا ما يكون الزلزله فى اراضى ليس بقربها جبل وكثيرا ما يكون الزلزله فى الارض
التى ليس بها جبل شديدا جدا وليس فى الاراضى الجبلية اللطيفه بها شىء من الزلزله او يكون ولكن زلزله ضعيفه و
ايضا لو كان كذلك لكان كل زلزله يضعف فى آخرها واما قول انكساغوراس بان الارض انما سكنت لانها محموله على
الهواء وجنبها التى يلى الهواء متخلخله ووجهها الذى نحن عليها متكاثف بالامطار والهواء يقتضى بطبعه ان يتحرك الى فوق
والفوق هى الجهة التى تلينا متكاثف فيجب الزلزله فمع انه خطا من جهة هيئة الارض وسكونها وانه حسب تكاثف
وجهها فى الامطار يلزم ان يكون الزلزله دائمة لا تزول ابدا ومن الدلايل على ان السبب الاكثرى للزلزله هو الرياح المحتقنه
ان المواضع التى يكثر فيها الزلازل اذا حفرت فيها ابار وثقب كثيرة قلت الزلازل واذا كانت الرياح التى تزلزل الارض
مشتمله على مواد بخارية فربما تنفجر بالزلزلة عيون وان كانت يابسه فربما تشتعل بها نار فان الحركة العنيفه تحيل الاجزاء
الى النار ولا سيما الدخان واذا كانت شديدة الحركة قوية جدا حدث صوت هائل وربما خسفت الارض وقد
يحدث الصوت الهائل من دون الزلزلة وذلك اذا كانت الريح شديدة الحركة وقد وجدت بعد الصعد فيه واكثر
ما يكون الزلزلة عند فقدان الرياح لان موادها عرض لها الاحتباس وكثيرا ما يكون فى المواضع متطلعة
من تجاذب الرياح المختلفة وغلبه واحد منها فامتد ومدد ما احتبس المغلوب تحت الارض وكثيرا ما يكون اوقات
الزلازل غمامات راكدة فى الجو وضبابات لفقدان الريح ويكون فى الاكثر ليلا او فى الغدوات لان البرد يحصف
وجه الارض وقد يحدث فى انتصاف النهار لشدة جذب الحر البخار وتحفيفه وجه الارض واعادة البرد الى باطنها على سبيل
التعاقب واكثر ما يكون فى الربيع والخريف اذ فى الشتاء يجمد البخار والدخان لشدة البرد فان حدث فيه زلزله دلت
على كثرة الرطوبة وقلة البرودة وفى الصيف تتحلل البخار فان حدثت فيه دلت على شدة اليبس المحصف وجه
الارض وربما يحدث الزلازل حين الكسوفات لانه يفقد بها الحرارة ويحدث البرد بغتة واكثر ما يحدث فيه الزلزلة
بلاد متخلخله باطن الارض متكاثفه وجهها او مغمورة بماء يجرى او ماء غمرك له لا يمكن الرياح ان تخرقه الا اذا قويت جدا لا سيما

وجهها م

كان

كان متحركا فانه ادفع للريح من المتحرق ثم لما كانت الرياح مختلفة الحركات لاختلاف الماء فقد كانت الزلازل مختلفه فمنها ما
يحضيه الى فوق ومنها رعشيه الى العرض من جهة ومنها غطغطه وهى عرضيه من جهتين ومنها سلميه يذهب فى العرض والطول
معا وكذلك الاصوات مختلفه باختلاف هذه الحركات وكما ان الابصار يسبق السماع فى قرع محسوس من بعد كذلك سماع
صوت الزلزله يسبق الاحساس بحركة الارض لان موج الهواء اسبق من تموج الارض الكثيفه **الفصل الخامس** فى تكون
المعدنيات اعلم ان المعدنيات اربعة اقسام الاحجار والذائبات والكباريت والاملاح لانها ما قوية الجوهر او ضعيفتها
فالاول اما ان يتطرق وكل شىء منه او يذوب ولو بالحيلة اولا وهو لا يذوب ولكن قد يلين بعضه بعسر والثانى اما له
طعم فيحلل الرطوبة بسهولة او هو ملح يحل بالرطوبة والزيبق من المطرقات على انه من عنصرها او شبيه بعنصرها ومادة
المطرقات مائية شديدة الاختلاط بالارضية قد انعقدت بالبرد بعد الحر وبقى منها شىء الدهن ومادة الاحجار كذلك
الا انه جمود المائية فيها باليبس المحيل لها الى الارضية فلم يبق فيها شىء من الرطوبة الدهنية فلذلك لا تنطرق ومادة
الكباريت مائية تخمرت بالارضية والهوائية تخميرا شديدا بالتجفيف الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعقدت بالبرد واما النوشادر
فهو من الاملاح الا ان نارية اكثر من ارضيته فهو ماء خالطه دخان لطيف جدا شديد الحرارة كثير النارية وانعقد باليبس
والكثرة نارية يتصعد بكليته واما الزاجات فهى مركبة من ملحيه وكبريتيه وحجارة وفيها قوة من بعض الاجساد الذائبات
واما الزيبق فهو ماء خالطته ارضيه كبريتيه لطيفه جدا مخالطه شديده بحيث لا يمكن ان ينفرد سطح لا يصاه من
تلك الارضيه شىء ولذا لا يعلق باليد ولا ينحصر ولا يتشكل بشكل ملحويه وبياضه من صفاء المائية والارضيه وتخلل
الهوائيه ويشبه ان يكون الزيبق عنصر جميع الذائبات فانها عند الذوب تعود اليه الا انها تذوب بعد الحمى فيرى حمرتها
الا فى الرصاص ولذا ترى الزيبق يعلق بهذه الاجساد ويكون اختلاف هذه الاجساد لاختلاف الزيبق او ما
يخالطه فان كان الزيبق نقيا وينعقد بقوه كبريت ابيض غير محرق ولا ادون كان منه الفضه وان كان مع ذلك بل
بالكونه اصح يكون فيه قوة صباغه نارية لطيفة غير محرقه كان منه الذهب وان كان الزيبق نقيا لكن ينعقد بكبريت
محرق كان منه مثل النحاس وان كان رديا دنسا متخلخلا ارضيا وكان كبريته ايضا نجسا كان منه الحديد ويشبه ان
يكون القلعى من زيبق جيد مع كبريت ردى غير شديد الامتزاج ويشبه ان يكون الاسرب من زيبق ردى ثقيل الطين
وكبريت ردى منتن ضعيف وربما حاول اصحاب الحيل عقد الزيبق بالكباريت على وجه يوقع التصديق بما قيل
فى الطبيعيات وان لم يكن الاعمال الصناعية من قبلها الا انها تشابهها وما يدعونه اصحاب الكيميا فغير صحيح انه
لا ليس فى ايديهم قلب الانواع بل قلب الالوان والعوارض غير الفصول النوعيه كيف والفصول النوعيه مجهولة عندنا

ولا يلزم من قلب العوارض قلب الانواع على ان النسبة بين العناصر في تركيب كل جوهر غيرها في غيره وليست الاولى
وحدها كافيه في قلب هذه النسب بعضها الى بعض **الفصل السادس** في احوال المكونه من الارض وامزجة البلاد
قد عرفت ان طبيعة الارض والماء تقتضي ان يكون الماء محيطا بالارض من جميع الجوانب الا ان العناصر لما كانت يستحيل
بعضها الى بعض وكان الارض يابسة اذا استحال منها شيء حدثت فيها كالخرثلمة فانها ليبوستها تحفظ الشكل الذي يعرض
لها ولا يعود الى شكلها الطبيعي واذا استحال اليها شيء حدثت فيها زيادة وسوف يحصل فيها لذلك تلال ووهاد والماء لسيلانه
فيعرضها يتحرك الى الاغوار ثم ان الارض الطين لابد من ان يوثر فيها الكواكب مجموعها اذا انكشفت [illegible] لا تبقيها
على البقاء على الانكشاف والانغمار جوانبها بالماء ونحوه ثم نعيد على ذلك اما ان عظيمة تاثير الكواكب في احداث شيء
عظيمة في ناحية وابطالها من ناحية اخرى حتى يكون سببا لانتقال الماء من جهة الى اخرى فهذه الاسباب في انكشاف
بعض الارض من الماء وغاية ذلك نشوء الحيوانات المحتاجة الى استنشاق الهواء ثم ان اهل الرصد وجدوا الربع الارض
من جهة العرض الى ناحية الشمال حتى في الطول نصف دوره الارض فيكون الربع الشمالي من الارض منكشفا بعض
ولا برهان على انغمار غيره في الماء بل انما يحكم به على حسب الظن الغالب من ان عنصر الماء يغلب الظن بانه اكثر من
الارض لكنه لما اثر شرائ ان يكون كل عنصر في الكثرة بحيث ان استحال الى عنصر اخر كان مثله والماء اذا استحال الى ارضا
تصغر حجمه جدا واما كون الشمس في ناحية الجنوب اقرب الى الارض فلا يوجب ان لا يكون هناك معمورة لانه
لا اعلم ان بان قربها من الارض ينتهي الى حد لا يمكن تعيش فيه هناك لشدة الحر بل انما نقول انه يشبه ان يكون هذا
الربع حظ الجنوبي مغمورا على البحر لا عماره بعده الا جزاير وحده الشمالي يكون ما وراءه مما لا يمكن يعيش الناس فيه
وان كان يمكن ان يتولد حيوانات الحر وشيء من ذلك لا يحصل اليقين به فالحكم الان في العمارة واختلاف الارض فيها
بسبب اوضاع الشمس اليها مع قطع النظر عن البحر فنقول ان قدماء المشائين قسموا الربع الى خمسة اقسام مقاطعها بخمس
دوائر موازيه للمعدل دايرتان منها فاصلتان بين العامر والخراب تقسمان الارض الى [illegible] هما جنبا المعمورة غير
معمورتين لشدة البرد القريب من القطب ودونه هو الربع ودايرتان اخريان منها يفصل الربع الى ثلثة اقسام [illegible]
من ان ما لمحاذى مدار الشمس منه لا يمكن ان يتعيش فيه شيء لشدة عفونته وجنباه معمورتان وهذه الدوائر الثلث يكون
الاوسط منها متساوي السطحين المحيطين به دون الخمس فان السطح الذي يقرب من القطب يكون اصغر من الاخر وبعض
يقولون ان الذي في خط الاستواء من الارض ليس بحيث لا يتعيش فيه الحيوان او الانسان بل ربما يكون من البلاد العامره فيه
عده بلاد منها الترتيب بل القياس يوجب ان يكون هذه البقعة اصلح المسكن بيان ذلك مبني على مقدمات فنقول ان لب

الاول لسخونة الجو هو الشمس ولكن لا لانها حارة ولا لانها تتحرك شيئا من النار وتثيرها ولا لان الشعاع جوهر ناري ينفصل
منها لما عرفت من انه لا حرارة في الفلكيات وانه لا يمكن فصل النار وانزالها وستعرف ان شاء الله تعالى ان ليس الشعاع شيئا
ينزل من ذي الشعاع بل انما هو شيء يحدث في المقابل القابل للضوء دفعه اذا لم يتوسط بينه وبين نحو الشمس جسم حاجب
بل لان الجسم القابل للحرارة اذا اضاء سخن فكلما ازدادت الاضاءة ازدادت السخونة ولا يمكن ان يكون ازدياد الحر في الصيف
لقرب الشمس من الارض لانها ليست قريبة المسافة منها بل بعيدة المسافة لا امتياح اوجية ولكن قريبة المسامته كما انها في الشتا
قريبة المسافة بعيدة المسامته بل كل مكان يحاذي ما يتوهم بينهما من الخروط الشعاع او اسطوانة يكون احر من ساير الامكنة
لان الوسط المحفوف بانباهه من اسباب الحرارة اشد تاثرا من الاطراف ثم هذه المسامتة لا تكفي في شدة الحر ولو كانت
دفعه الاترى ان النار اذا اوردت دار دفعة لم تسخنها الا اذا بقيت فيها مدة تؤثر في الهواء كثيرا فنقول ان البلاد التي تحت خط
الاستواء انما تسامتها الشمس في دفعتين ثم بعد من سمت الراس سريعا ثم تزداد بعدا الى قدر الميل ثم لا يعود الى المسامته الا بعد
نصف سنه والايام والليالي متساوية بخلاف ساير البلاد فانها تدرج فيها الى المسامته قليلا قليلا ثم اذا سامتها بقيت
على المسامته مده والنهار ايضا طويل والليل قصير ثم المسامته تعاود في مده قريبة فتكون الحاح الشمس بالتسخين في
الغاية ولما كانت الشمس لا تبعد عن سمت الراس في بلاد خط الاستواء الا بقدر الميل وفي ساير البلاد وقد يبعد ضعف
الميل كان البرد في ساير البلاد اكثر منه في خط الاستواء فيكون تلك البلاد حر شديد بعقبه برد شديد والابدان
فيها ابدا سالمه بالانتقال من ضد الى ضد بخلاف خط الاستواء فقد تحقق ان بلاد خط الاستواء على حد الاعتدال
من الحر والبرد فهو اصلح للعمارة الا ان يعرض لتلك البلاد حر من اسباب غيرية ولو سلمنا ان هناك حرا دائما شديدا فلا يجوز
ان يكون الابدان التي نشات هناك لا تنفعل عن تلك الحرارة والامر كذلك فان اهل الحبشه لا يتاذون كثيرا من حر
بلادهم والترك لا يتاذون من برد بلادهم وعسى يكون الحبشي في بلاد الترك حتى اشد ما يكون من الحر فيها يرعد
من البرد وهم يتغشون من الحر هذا هو الكلام في احوال البلاد من حيث تاثير الشمس فيها وقد يختلف البلاد حرا وبردا
من اسباب اخر كما ان الغائرة احر من المشرفة والتي بينها وبين الشمال جبال احر من التي بينها وبين الجنوب جبال من
جهة ان الشمس تسخن بانعكاس الحر عن مقابلها اكثر مما اذا انعكس حرها من خلفها ومن جهة ان الريح الشمالية
تبرد والجنوبية تسخن واما الاختلاف بالشرقية والغربية فلا يوجب الاختلاف في الحر والبرد وما توهم بعضهم من ان
الشرقية احر من الغربية تمسكا بان المغرب يتحرك عنه الشمس ويودعه والمشرق يتحرك اليه الشمس فظاهر الفساد فان
كل نقطة تفرض في السماء يتحرك منها واليها الشمس ولكن قد يعرض للبلاد الشرقية ان صارت احر من الغربية البحر الذي خلفها

والذي عن الجنوب منها فان الشمس قبل ان تحاذي سمت رؤسهم تحاذي البحر وتجري عليه فتجري منه بخارا كثيرا ثم اذا حاذتهم
منعهم لم يتقدم ايضا بخار قريبا منهم يحرمه واما البلاد التي في القرب فلا تبلغ الشمس بل مسامتتها بحر وليس عندهم الا خليج
اخذ من الشمال الى الجنوب والشمس جنوبية عنهم فلا تسامت ذلك البحر واذا حاذت البحر الذي وراءهم فلا تحاذيه الا
اخذة الى البعد عنهم ومجاوره البحر لا يصحر البلاد التي تجاوره الا اذا كان البحر بحر كثيرا ويشتد انعكاس الشعاع عنه
الى الجار وما ليس فيه هذا فهو يوجب برد البلاد التي تجاورها فلذا كانت الشرقية احر من الغربية المقالة الثانية
في الحوادث التي تحدث فوق الارض وفيها ستة فصول الفصل الاول في السحاب وما ينزل منها والضباب السحاب
جوهر بخاري طاف في الهواء وهو قد يكون ما تحلل وتصعد وقد يكون هواء قد تقبض وتكاثف ثم انه لا يلزم
ان يبلغ السحاب ذلك الحيز الشديد البرد حتى يمطر بل ربما شوهد انه ارتفع قليلا وامطر وكلا مطر فوقه ولا سحاب
وهذا اما لان البخار يكون ثقيلا لكثرة مادته وتكاثفه فلا يصعد بل يمطر عن قريب واما لان هنالك رياحا مانعة
لها من الصعود وضاغطة لها الى الاجتماع اما بسبب جبال تكون قدامها او بسبب تقابل رياح واما لشدة برد الجو
ولكن الاكثر ان يعلو البخار الى الجو البارد فيبرد بمجاورته وبانفصال الدخانية عنه فيصعد بما ثم يستحيل ماء وان
والديمة والوابل انما يكون من هذا القسم واما النازل من الاول فانما هو مثل الطل الذي يتولد من البخار اليومي
الباطئ الصعود القليل المادة الذي يضربه برد الليل فيعقده ويثقله فينزل نزولا ثقيلا في اجزاء صغار جدا لا تحس
الا بعد مجتمعة منها فان عرض لها جمود بسبب صقيعا ثم ان السحاب كثيرا ما يعرض له قبل ان يجتمع فيها حبات المطر
ان يتجمد فيصير ثلجا وان تجمد بعد تكون الحبات كان بردا وانما يكون البرد في الاكثر في الربيع والخريف دون
الصيف لان البخار العال فيه قليل ودون الشتاء لان البرد في الشتاء ان كان قويا عقده ثلجا لانه لا يمهله حتى
يجتمع الحبات والا كان مطرا واما في الربيع والخريف فانه لما كان الهواء حارا بالنسبة الى الشتاء امهل السحاب
الى ان يتكثف ويجتمع الاجزاء المائية ثم اذا استحصف لحاطة الهواء الحار هرب البرودة فصار الى الباطن
على ما عرفت من التعاقب فجمد المائية بعد ما اجتمعت وصارت قطرا كبارا وقد ما ونت على تأثير البرد
واجاده تخلخل ذلك الماء بالحر وقد يكون انعقاد البرد بعد الانفصال من السحاب بعد الاجتماع في الجو
وقد يكون بمعاقصه ريح باردة لسحاب حار قريب من الارض جدا وكل برد ينزل من سحاب بعيده يكون
صغيرا مستديرا لذوبانه واحتكاك اطرافه بالحركة في مسافة بعيدة والذي ينزل من السحب القريبه يكون
كبارا غير مستديره واذا كانت المادة غير جامده وكانت السحاب بعيده حدث القطقط وهو المطر الصغير

القطر

القطر لانه يجتمع القطرات اول ما ينفصل ثم تتفرق اذا بعدت المسافة كما يحس من ماء يصب من علو واما الضباب
فهو من جوهر الغمام الا انه ليس له قوام السحاب وهو قد يكون منحدرا من العلو ويكثر ذلك عقيب الامطار و
هو منذر بالصحو وقد يكون متصعدا من الارض وهو ينذر بالمطر واعلم ان للرياح تاثيرا ما في تكون هذه
الاشياء فكل ريح فهو يجمع السحاب في البلاد البعيده عن مهبها ويفرقه في القريبه منه والرياح الشمالية تجليه
وتقشعه لبردها الا في البلاد الشديدة القرب من مهبها فانها تهب عليها ولما تبرد والجنوبيه مطرية وطله
الا في تلك البلاد فانها تهب عليها وقد بردت واعلم ان جميع الاثار العلوية تابعة للبخار والدخان وقلما
يصعد بخار ودخان ساذج بل يصعدان مختلطين ثم اذا انتهى البخار الى الجو البارد او الى حيث تقف لثقله
انفصل عنه الدخان وصعد الى النار والبخار مادة السحاب والمطر والثلج والبرد والطل والصقيع والهالة
وقوس قزح والشميسات والنيازك والدخان مادة الرياح والصواعق والشهب والرجوم وذوات الاذناب
والعلامات الهائلة الفصل الثاني في المقدمات التي تمهد لمعرفة السبب في الهالة وقوس قزح ونحوها اعلم
انا اذا نظرنا الى المراة فنرى فيها شبح شي يقابلها فلا نشك في ان ذلك الشبح ليس له استقرار في المراة والا لكان
له فيها قرار ولم يتبدل بانتقال الرائي فاختلف الناس في ذلك على مذاهب ثلثه منها يعتد بها الاول قول
اصحاب الشعاع وهو انه يخرج من العين شعاع ممتد الى المرئي ويحمل الشعاع الذي في العالم المنطبعة فيجعله
اله في الرؤية فاذا كان المرئي صقيلا انعكس عنه الى ما يقابله على الاستقامة فيدرك ذلك الشي مع الصقيل
فيحسب انه يراه منطبعا فيه وليس الامر كذلك والا لم يقدر على ان يدرك قرب ذلك الشي من المراة وبعده
عنها ولم يتبدل الشبح بانتقال الرائي والثاني قول الطبعيين وهو ان المرئي اذا كان مضيئا وبينه وبين الرائي
شف حدث في العين شبح ذلك المرئي من غير بلا فاء شمول الشف المتوسط يكون مؤديا للشبح الى العين
بمجرد المحاذاة فان كان المرئي صقيلا ما ريبا لان تتأدى شبح شي خارج عن نسبته من ذلك الصقيل
نسبة الصقيل من العين من غير ان ينطبع في الصقيل شبحه ولا يبعد في هذا التاثير دون المماسة وانما يستبعد
لقلة مثله في الطبيعيات ولو كان مثله كثيرا والتاثير بالمماسة نادرا لا يستغرب ذلك ولا فرق بين تادية الصقيل
الشبح الى العين وتادية الشف الا ان ذلك يؤديه الى المحاذي المحاذي وهذا الى المحاذي ولا فرق في البعد بين هذه
التادية وبين التاثير الذي يقوله اصحاب الشعاع ولا بينه وبين تادية الهواء بالقرع او القلع الصوت الى
السمع ثم اذا قام البرهان على هذا كما ستعرفه ان شاء الله تعالى لم يعبأ بالاستبعاد والثالث قول من يقول ان الصقيل

اذا حاذى شيا انطبعت فيه صورته فالرائى انما يرى الشبح الذى انطبع فى المراة وفساد هذا القول مما لا يخفى اذ لو صح هذا
لم ينتقل هذا الشبح فى المراة بانتقال الرائى من غير ان ينتقل المراة ولا ذو الشبح ثم انه لما لم يكن فى هذا المقام فرق بين القول بالشعاع
والقول بالانطباع لان الاشكال التى يرتسم فيها بين ذلك واحده ولم يكن هنا مقام تحقيق الحق فى ذلك وكان القول بالشعاع
مشهورا اجرى المعلم الاول هنا على المشهور ثم ان من الطبيعيين من حاول تعليل اسباب هذه الخيالات بوجوه تكلفه خارجه
عن حد المعقول حتى قال بعضهم ان الهاله صورة موج السحاب بصدمة النور او تحليله الوسط مع بقاء الاطراف المتساويه
البعد من الوسط وهذه الوجوه كلها مبنيه على توهم انها مستقره فى سحاب واحد هذا واعلم ايضا ان الفرق بين الصور
الحقيقيه والخياليه ان الاولى يستقر فى محالها ولا تنتقل بانتقال الرائى والثانيه تسعل وتحصل انها تقرب مما يقرب الى ذوبها
من المرايا وتبعد مما يبعد عنها واعلم انما يوجد هذه فى ظواهر اجسام صقيله بخلاف الاولى واعلم ايضا ان الصقيل انما يرى غير
الشبح اذا لم يكن مؤديا لما وراءه واعلم ايضا ان الصقيل ان كان بحيث يرى وحده ويمكن الحس ان يتميز ادى اللون والشكل
معا وان كان صغيرا جدا غير منقسم فى الحس فلا يؤدى الشكل البته اذ لا يرى الجسم شكلا الا اذا انقسم فى الحس وان كان منقسما
فعسى ان لا يؤدى اللون ايضا فاذا كثرت المرايا الصغار وتلاقت ادت اللون دون الشكل واعلم ان الحس كثيرا ما يغلط اما فى المقدار
فيرى الشى اعظم مما هو عليه كالاشياء المرئيه فى الماء او اصغر كالاشياء البعيده جدا والمرئيه فى المرايا المحدبه او فى الشكل
فقد يرى المضلع مستديرا والمكعب مسطحا او فى وضع الاجزاء كما يحس الخشن املس او فى وضعه من غيره كما لا يحس بالبعد
بين القمر والثوابت وقد لا يحس بالبعد بينه وبين الرائى او فى اللون فقد يرى اشد صبغا وقد يرى اقل صبغا واعلم ان
الاجسام المصمتة اذا انعكست عن مرايا قريبه منها فلا يبعد ان تحصل الوان نيره واذا كانت بعيدة عن المرايا وكانت المرايا
فى الظلمة فلا يبعد ان تركب من الضوء والظلمة الوان اخر كما يشاهد من السحاب السود اذا وقع عليها ضوء ورويت حرارتها واعلم
ان البصر اذا حاذى اشياء كثيرة صقيلة او شيئا عظيما صقيلا لم يلزم ان يتادى اليه من جميع ما حاذاه شبح شى واحد بل يجوز
ان يتادى اليه من بعض ذلك شبح شى ومن بعض اخر شبح شى اخر او لا تتادى شبح اصلا اما لانه ليس هناك شى يؤدى شبحه او يكون
ولا يقوى على ارسال شبحه اما لغاية بعده او لضعف ضوئه ولونه واذا ادى الجميع الشبح وكانت نسبة المراة الى ذوات الاشباح
متشابهه من كل جهة لزم ان يكون النسبة بين الرائى واجزاء المراة والمرئى واحده فلزم ان يكون الزوايا الحادثة على سطح المراة
من خطوط تتوهم خارجه من البصر الى المراة واخرى من المراة الى ذوات الاشباح متساويه فيكون تشكل الشبح مستديرا
ويكون الخط المتوهم بين الرائى والمرئى كالمحور لهذه الدائرة ثم ان هذه الاشباح تبدل اماكنها بحسب حركات الرائى
فان تقدم اليها تقدمت وان تاخر تاخرت وان تيامن تيامنت وان تياسر تياسرت وان علا علت وان نزل نزلت ولهذا

نحكم عليها بانها خاليه **الفصل الثالث** فى الهالة والشميسات والنيازك وقوس قزح اما الهالة فهى دايرة بيضاء تامة او ناقصة
ترى حول كوكب من الكواكب اذا قام بينه وبينها غيم لطيف لا يغطيه فمن الطبيعيين المتقدمين على اصحاب الشعاع من قال ان
سطح الغمام كرى واذا كان متشاكل البعد من الارض ومن المركز فاذا وقع عليه الشعاع قطع منه قطعه مستديره ومنهم من قال
ان وقوع الشعاع عليه يموجه كوقوع حجر فى الماء فيحدث هناك موج مستدير مركزه المسقط قال والمايرى وسطه مظلما
لانه يحلل بقوة الشعاع وانت على خبر بان هذين القولين انما يتمان اذا كانت الهاله موضع معين من السحاب وليس كذلك
لا اختصاص لضوء الكواكب بموضع معين من السحاب حتى يموجه او يحلله او يقطع من ذلك الموضع قطعه مستديره بل نسبته
الى جميع اجزاء السحاب نسبة واحدة بل الهالة خيال يحدث من اشراق شعاع الكوكب على اجزاء غيم مائى رقيق لا يغطى الكوكب
ويؤدى نفس الكوكب وضوءه لا على الاستقامة بين الناظر والكوكب فان ما يكون بين الرائى والمرئى على الاستقامة لا يؤدى
الشبح وحينئذ يكون اجزاء هذا الغيم من جميع الجوانب مستعدة لهذه التادية ويكون نسبتها الى الرائى والكوكب نسبة واحدة
حتى يرى مستديرا واذا لم يكن الهالة من نير على سمت الراس وجب ان يكون الغيم تحتا حتى يقع الخطوط البصرية فى الجانب
البعيد الذى هو وراء الكوكب على مرايا قريبا الى السطح الظاهر وفى الجانب الاقرب يكون ارسب واذهب فى العمق حتى يتسوى
الخطوط البصرية ولما كانت التى تقع على الجانب الابعد اطول من التى تقع على الجانب الاقرب ولما كان داخل الهالة لا يعرض
لها اشراق يرد الضوء عنه ويعكسه الى البصر يرى اسود فاما ينقص اشراقه اذا وضع تحت ما تم اشراقه يرى اسود وايضا قوة
شعاع الكوكب يخفى الغيم الرقيق الذى يحاذيه لان الضعيف والرقيق لا يرى فى الشعاع القوى لا سيما اذا لم يكن بحيث يرد الشبح
ويحتمل ان هناك خلاء وشيا اسود الا ترى ان السحاب التى تتحرك تحت القمر كلما يحاذى منها القمر يخفى الا شيئا
او يرى اسود ثم اذا جاوزه يرى ابيض اجمع هذا ثم ان الهالة ان تفرقت متحلله دل ذلك على الصحو وان تكثفت حتى صارت
سحابا دل على المطر وان تفرقت من جهة دل على الريح من تلك الجهة فان الذى مزقها من تلك الجهة والهالة حول الشمس
قليل فانها سريع التحليل للغيم الرقيق او يحلل منه الدخان فيكاثف سحابا فان حدث حولها سميت طفاوة وكانت دلالة
على المطر من الخيالات القزحيه والفرق بين هالة الشمس وقوس قزح من وجوه الاول ان مركز دايرة الهالة يكون على الخط
الذى بين الرائى والمرئى الذى عرفت انه المحور بخلاف مركز قوس قزح والثانى ان القوس لا يزيد على نصف دايرة
بخلاف الهالة فانها كثيرا ما تتم دايره وقد ترى مكسوفة اذا كانت الشمس فى الافق والثالث ان الهالة انما تكون فى الاكثر
اذا كانت الشمس وسط السماء والقوس انما يكون اذا كانت فى الافق واما فى اللون فقد يكون الهالة ملونة كالقوس على
ما حكاه الشيخ واعلم انه اذا كانت سحابة تحت سحابة امكن ان يحدث هالة تحت هالة ويكون التحتانية اكبر من الفوقانية فقد

سبع هالات معا واما قوس قزح فاما المرآة التي تتخيله فهي هواء رطب منتشر فيه اجزاء من الماء صغار وشفافة صافية خلفها
سحاب كدر او جبل فانها لا شفافة لا يصير مرآة الا اذا كان وراءها شيء كثيف كما ان البلور لا يصير مرآة الا بذلك ولا
يصلح لان يكون مرآته غمامة كدرة ولا السحاب الكدر وان كان يتوهم في الغالب ان تخيل هذا الشيء على السحاب فذلك من
غلط الحس وقد يحدث هذا الخيال في الحمام عند اشراق الشمس على جام الكوة ونفوذ الضوء الى حائط الحمام فانه يحصل
هذا الشيء عند الحائط الذي يقابله وقد يحدث مثله حول السراج في الحمام وقد يحدث في رشاش الماء اذا اسحق عن احصم
الالات التي على الماء اجزاء مائية لطيفة واما انه ليس بمرابيض فلان مرآته بعيدة عن البصر جدا فيختلط الضوء الذي يحصل فيها
بالظلمة التي فيها فيحصل من ذلك الوان من حمرة وارجوانية وصفرة واما استدارته فلما عرفته في الهالة ولما لم يكن وضعه
كوضع الهالة موازيا للافق بل مقاطعا له لم يمكن ان يكون دائرة تامة بل اما نصف دائرة او اصغر فاذا كانت الشمس في
الافق رؤي نصف دائرة فاذا ارتفعت ارتفع بارتفاعها المحور فانخفض القوس الذي هو المظلة فنقصت قوسيته وكلما
كان نصف الدائرة او اقرب الى النصف كان من دائرة اصغر وكان اقوم على الافق وكلما كان اصغر وابعد عن النصف
كان من دائرة اكبر وكانت رؤيتها مما يلي الشمس اشد انفراجا لان الشمس كلما ارتفعت انخفض مركز الدائرة واما حدوث
هذه الالوان الثلثة المخصوصة فيه من الحمرة والكراثية والارجوانية فقيل في سبب ذلك ان هناك سحابتين مختلفتي
الوضع يحصل من احديهما الحمرة ومن الاخرى الارجوانية ويختلط بينهما من اللونين الكراثية ولا يجب لانه يحصل في جميع
الاحوال من غير ان يكون هناك سحابتان وقيل ان الناحية العليا اقرب الى الشمس وانعكاس البصر منها اقوى فيرى حمرة
ناصعة والسفلى ابعد والانعكاس منها اضعف فيرى حمرة الى السواد وهو الارجواني ويختلط منهما في البين الكراثي و
يرد عليه انه لو كان هذا هو السبب لكان يجب ان يكون القوس في الناحية العليا حمرة ويكون بحيث يتدرج الى لون اخر
من غير ان يكون هناك قطع متمايزة قطعة منها تشابه الحمرة الناصعة واخرى تشابه الكراثية واخرى تشابه الارجوانية
ولعل في المادة اختلافا في الاستعداد والا لم يكن بحيث اذا علوت علا معك القوس بهذه الهيئة بعينها واذا نزلت نزل كذلك
على ان تولد الكراثي من الحمرة الناصعة والارجوانية مما لا يعقل ثم ان غاية ما يحدث من هذا القوس انما هو ثلثان وما
فوقهما بعيد جدا واما الشميسات فهي يحصل من مرايا تؤدي شكل الشمس ولونها وتقبل في نفسها ضوءا شديدا فتشرق على
غيرها بضوئها وعكسها واما النيازك فهي مثل القوس الا انها مستقيمة وذلك لان مقام الناظر ووضع المرآة بحيث يرى مستقيما
وحدوث هذه في الاكثر عند الطلوع والغروب لا سيما عند الغروب لانه في الاكثر يتجدد السحاب وقلما يكون في نصف
النهار ثم ان الشميسات يدل على المطر لكنها على وفور الاجزاء الرطبة ومن قال انها ان كانت شمالية عن الشمس قلت دلالتها

اما لانها قطع صغار من دوائر كبار وكونها كذلك قطعة صغيرة من دائرة كبيرة ترى مستقيمة

عليه وان كانت جنوبية قويت فقد غفل عن ان ذلك انما يصح ان لو كانت مباديها بعيدة عنا كثيرا بحيث تميز الجنوب
عن الشمال ولا يمكن ان يصير الجنوبي شماليا والشمالي جنوبيا هذا وقد يحدث من القمر قوس خيالها ابيض غير ذي الوان و
ذلك لانه لا يكون في الليل من الضوء في العالم ما يكون في النهار فلا يكون خيال الضوء القمري في المرآة المغيثة باضعف من ضوئها
حتى يختلط بها لون ولذلك ترى الشعلة بيضاء وفي النهار حمراء وارجوانية بمنكسر النور هذا ولكني انا رايت في الليل
قوسا على الوان قوس النهار ولكن اضعف ثم ان القوس في الليل نادر جدا لانه انما يحدث اذا كان القمر في كمال الاضاءة ويكون
المادة في الجو كاملة الاستعداد وقلما يجتمعان **الفصل الرابع** في الرياح كما ان المطر وغيره من الحوادث التي مضت
كانت تحدث عن البخار كذلك الريح وما سياتي من الحوادث يحدث من الدخان وحدوث الريح من الدخان على وجهين
الاول وهو الاكثر ان يصعد دخنة كثيرة ثم عرض لها من الفوق برد اهبطها واوجب لها حركة في الهواء العالي عن الفوق
الى فوق فرجعت اما تامة بعين تلك الحركة او في جهة اخرى ولا يلزم من جنس تلك الحركة لما ان مصرفها الى جهتها فانه
كثيرا ما يكون الشيء قويا على الحبس لا يقوى على الصرف وينزل اليها من تحت ما يحركها الى جهة اخرى غير جهة تلك الحركة
وهذا الجنس من الرياح يكون في الاكثر قبلها سحب والوجه الثاني ان ينبعث الادخنة المتصعدة من التصعد الى العلو
المحض الى جهة انصرافا قويا اما لان منفذها مسدود واما لان رياحا باردة مما يرفقها منعها عن التصعد على الاستقامة
فصرفها الى جهة صرفا قويا واما الرياح الاخرى تلوح معها وسلاحق بها ادخنة كثيرة اما من مصعدها او من غيره فيحصل
رياح قوية كما يتصل العيون لا ستمرار الاتصال وقوة انجذاب البعض الى البعض وربما اعانها على ذلك برد يدفعها من فوق
يمنعها عن الصعود او يهبطها فيصدم بعضها مع بعض وقد يحدث الريح من تمخض جهة من الهواء بحيث يتخلخل فيسيل
تخلخل الهواء ولكن ليس هذا سببا يعتد به بل مادة الريح الحقيقية هو الدخان ولو كان الهواء هو المادة لما كان ريح لا
تقدر انتحرك الهواء شيء او تحلله ولما كانت الرياح تنبعث من خلاف الجهة التي يتحلل فيها الهواء بحر الشمس وما يدل
على ان مادة الرياح غير مادة الامطار انهما في الغالب متمانعان فالسنة التي يكثر فيها المطر يقل الرياح وبالعكس
لكن ربما اعان المطر على حدوث الريح اما لانه يبل الارض فيتحلل اليابس بعد صعود الدخان منها ولانه يرد الدخان
ويعطفه عن الجهة التي يقصدها ولكنه في الاكثر يمنع عن الريح فانه يبل الدخان ويثقله ويجمده ويمنعه عن ان يصعد او يتصل
بعضه ببعض ويتصل به مدد فيترك ثقيلا رطبا ضعيف الحركة وربما اعان الريح على المطر اما بجمع السحاب وعصر البرد
في باطن السحاب على سبيل التعاقب وتحليل ما فيه من الدخان او سرعة ان كان باردا او باحالة الدخان المنفصل عن
السحاب ولكن في الاكثر يحلل السحاب بحرارته او يبدده بحركته ويسمي الرياح المولدة للسحاب رياحا سحابية وقد يقال الرياح

ثم بلغ عرضا على الدرس بخط كتبه مولانا محمد الحسن عفي عنه

السحابية على التي تنفصل من السحاب الى الارض وهي يكون في الاغلب قوية العصوف لاندفاعها وانفصالها بقوة وقد يقال
على رياح تهب ضاربتها رياح سحابية فانصرفت معها فقطعتا واحدة وعلى التي كانت الرياح السحابية منعها من الهبوب
فلما انقشعت هبت فظلت من الرياح السحابية واما الزوابع من الرياح فهي اما من ريح سحاب صاعدة صادمت في العلو
سحابة فلوتها وصرفتها الى تحت ميل مستديرة ملتوية وربما زادها الالتواء تموج نافذها كالملوي الشعر لالتواء منبع
او من ريح هبطت الى الارض ثم انبعثت منها ريح اخرى فلوتها وصدمتها معها وعلامة نزولها الزوبعة النازلة ان يرى لفافها
نازلة وصاعدة معا كالراقص وعلامة الصاعدة ان لا يرى لفافها الا صاعدة او من تلاقي ريحين متواجهين وربما
كانت الزوابع تبلغ من شدتها وقوتها ان تقلع الاشجار وتختطف المراكب من البحر وقد تشتمل على قطعة سحاب فيرى
كالتنين يطوف في الهواء هذا والمهاب المحدودة للرياح اثنى عشر ثلثة في المشرق وهي مشرق الصيف والشتاء والاعتدال
ثلثة في المغرب كذلك وثلثة في كل من القطبين احدها على دائرة نصف النهار والاخران على الدائرتين الموازيتين لها الماستين
للدائرتين الدائمي الظهور والخفاء والمشهور عند العرب اربعة ريح الشمال وريح الجنوب ويسمى ايضا الاحاتا والصبا
والقبا وهي الشرقية والدبور وهي الغربية ويسمون كل ريح سواها نكباء ولعل هذه الاربعة هي الغالبة والغالب منها الشمالية
والجنوبية فان هذين المهبين شديدا الاستعداد لتولد الريح ومن الناس من يعد الغربية ابردها في الشمالية والشرقية
في الجنوبية فيكون الامهات عنده بعكس ثم ان الرياح الشمالية تكون عندنا في الاغلب باردة لانها لا تصل الينا الا
الا وقد مرت على جبال باردة وثلوج كثيرة واما اذا بعدت عنها الى الجنوب فربما تسخن بحركتها ومرورها على البلاد
الحارة والجنوبية تكون عندنا في الاغلب حارة وان فرض مهابها باردة لانها لا تصل الينا الا وقد مرت ببلاد
حارة جدا ولذلك تكون كدرة رطبة لما يخالطها من البخارات واما الشرقية والغربية فهما قريبتان من الاعتدال ولكن
تختلف باختلاف المر والشرقية في الاغلب اسخن اذا اشتا فانها تمر على البر المسخن بالشمس والغربية تاتينا مارة على
البحار وكذلك في ان اشتداد هبوبها انما يكون اذا كانت الشمس في جهتها وقوة هبوبها في مبدئه وضعفها فيما بعد من بكرة
ثم ان كانت الجهة جامدة او يابسة هبت الريح كما يوافيها الشمس بلا بد من امد تبعدها الشمس فيها الان تحرقت حتى ما تهب
بها الريح ولذلك يبطئ هبوب الشمالية والجنوبية لا سيما الجنوبية لانها لا تهب من عند القطب بل دونه البحر من الارض
اليابسة ولذلك تتاخر بمقدار شهرين وكان ينبغي ان يكون سلطان هبوب الجنوبية في الشتاء الا انها لا تهب الا اذا بعدت
الشمس عن جهتها قليلا لبعد جهتها عنا وكان ينبغي ان تقل هبوب هذه الرياح الجنوبية صيفا لبعد الشمس عن جهتها
الا انها انما لا تقل لان الرياح الشمالية تنقل اليها الرطوبات عن الاراضي التي هناك فتستعد للتبخر وهذه الرياح التي تقع

الكلام

حركة

حركة الشمس بسبب حوليات واكثرها تهب في النهار واكثرها الشمالية والجنوبية لكثرة المواد عند القطبين ثم ان القدماء
كانوا ينسبون الرياح الشرقية الصيفية اي التي من مشرق الصيف والغربية الجنوبية الى فعل السحب والشمالية الشرقية
والغربية الصيفية الى الثلوج والشرقية الشتوية الى انها تحصل ابتداء بتحليل الموجود من البخارات ثم ترطب باحداث
رياح جديدة ووجد والشرقية تجيء صيفية والغربية حريفية شتوية ولكن هذه احكام تخص بعض البلاد وقلما
تهب الرياح المتضادة معا لا سيما اذا كانت متباعدة المهاب فان اتفق ذلك فمن سبقت المادة ويحدث منه
الزوابع واكثر ما يكون في الربيع والخريف خصوصا الخريف وقد يتفق في بعض البلاد ان يوجد فيها ريح دون
ضدها ثم ان الرياح المتضادة قد تتعاون على امر واحد كما ان الغربية الشتوية والشرقية الصيفية يشتركان في ترطيب
الهواء الاولى لتحريكها والثانية لشمالها واعلم انه كان قوم ظنوا ان الماء معدنا تحت الارض منه سمع كذلك ظن قوم
ان للرياح معدنا تحت الارض تهب ولو كان كذلك لكانت الرياح كلما كانت الى الارض اقرب كانت اقوى لقربها
من معدنها كما ان الماء عند منبعه اقوى مع انا نرى الريح في الجو اقوى وايضا لو كان لها معدن واحد لما كانت
رياح متضادة وايضا اذا احتقن تحت الارض بعض ريح قوية زلزلت الارض فلم لا تزال لها كلية الريح المحتقنة تحتها

الفصل الخامس في الرعد والبرق والصاعقة والشهب وذوات الاذناب ونحوها والعلامات الهالية اعلم ان السحاب
يصحبه لا سيما في الهواء الحار دخان ثم ان هذا الدخان قد يمكنه ان ينفصل عن البخار فيصعد وقد لا يمكنه ذلك بل
يبقى في البخار ويبرد ببرده وذلك اذا كان البخار كثيفا فيعوقه عن الصعود والانفصال ولا شك ان تبرد البخار قبل تبرد
الدخان فانه مائي وطبعه البرد في الماء اقوى منها في الارض ولذلك كان رجوع الماء المتحيل الى طبعه اسرع من
رجوع الارض فاذا برد البخار وتقبض واجتمع الى نفسه وهو كثيف حاق الدخان برد الدخان وحصره وقسره
ينبه العصر فيتحيل ريحا عاصفة سعدية الجهة المتخلخلة من السحاب وهي التي الى الارض فان الجهة الفوقانية تشتد
بالبرد وذلك بدفع البخار النازل المتقذف الا ان سهل وتبرده ببرد البخار ومن المعلوم ان الريح اذا عصفت في الهواء اللطيف
سمع لها صوت فكيف اذا عصفت في السحاب الكثيف فلا بد من ان تحدث شبه صوت هو صوت الرعد ثم انه لما كان
لطيفا ودخانيا مختلطا من مائية وارضية لطيفتين متخلصين قد عملت فيها الحركة والحرارة عملا شبيها بالدهنية كان شديد
الاستعداد للاشتعال بادنى سبب فكيف بالحركة العنيفة والمحاكة الشديدة مع الجسم الكثيف لا سيما وقد حدث هناك
الحرارة الى الباطن بالتعاقب فلو زال يشتعل هذا الدخان فهذا هو البرق ومن جنس هذا الاشتعال ما يعرض لبعض
البقاع التي فيها سبخة او زوجة دهنية ان يطرح عليها ثم يتصعد منها الجزء الدهني اللطيف فيشتعل من ادنى سبب شمسي

او برق مشتعلا مضيئا قليل الاحراق للطفها ومن هذا يعلم انه لا برق الا ومعه رعد الا انهما وان كانا معا نحس بالبرق قبل
الرعد فان احساس الاول بالبصر والاحساس البصري انما يفتقر الى الموازاة وهي آنية لا تحتاج الى زمان واحساس
الثاني بالسمع وهو لا يكون الا بحركة الهواء التي لا تكون الا في زمان ولذا نحس بوقع الفاس قبل سماع صوته اذا كان
بعيدا واما اذا قربت المسافة فلا يفرق الحس بين الآن والزمان القصير وقد يكون رعد بلا برق وقد يكون البرق بلا
حدوث الرعد بسبب ان الريح المشتعلة ينطفئ في السحاب فيكون لطفئه صوت الرعد كما يحدث الصوت من طفئ
ما بين ايدينا من النار بالماء والسبب في حدوث الصوت منه تفاعل ما بين الرطوبة والنار وحركة عنيفة بعنف
الهواء دفعة ثم ان الشمال لبرده وخفته لا يحدث في السحاب رعدا وبرقا كثيرا وما قيل من ان حدوث الرعد بسبب تصاك
الغيوم فبعيد الا ان يكون لها من الحركات ما للرياح واما ما قيل من ان البرق من شعاع الشمس يحبس في السحاب
فيلزم ان لا يكون في الليل برق وما قيل من انه قطعة من نار الاثير فبعيد بان نار الاثير لا ترجح لها ترجحا الى سفل
دفعة وطبعها انما يحركها الى العلو واما الصاعقة فهي ريح سحابية مشتعلة تصل الى الارض مع القوة اندفاعها من
سببها او لاجتماع اجزائها الارضية واشتعالها وهي تختلف لطافة وكثافة وربما يكون زوبعة وهي شر الصواعق
وربما طفئت فحدث منها اجسام ارضية وفي الاكثر يتقدم الصواعق ريح واما الآثار المحسوسة في اعلى الجو فان مادتها
الدخان لان البخار لا يصعد الى هناك لثقله ولا نزح قبل ان يصل هناك ولا يقبل البخار الرطب لان يشتعل والا
الى به الثقيلة لا تصل هناك فلم يبق الا ان يكون دخانا فان كان لطيفا يشتعل بسرعة حدث منه شهاب الرجم فانه يرى
فيه الاشتعال سريعا وكانه يشتعل ينطفئ فيرى كانه كوكب انقض وقد يبقى شيئا من الزمان لكثافة مادته وقد يكون له
شرر وقد يحدث من شدة اشتمال البرد على الدخان وهرب الحرارة على التعاقب الذي عرفته او من انضغاطه من البرد
وحركته الموجبة لاشتعاله وان كان كثيفا كثيرا يبقى اشتعاله مدة طويلة على صورة كوكب او ذنب او ذوابة وقد يبقى لكثرة
مادته وقد يكون لها عود للدد في هذه المدة وقد يكون ثقيلة لا يمكنها الوصول الى حيز النار القوية الاحالة فيبقى تحتها
واعلم ان انطفاء النار فيما بين ايدينا على نوعين الاول بسبب القوة الفاعلة بان يعرض ما يعدمها من ماء ونحوه و
الثاني بسبب القابل بان يستحيل نارا صرفة والانطفاء الذي يعرض الشهب وذوات الاذناب ونحوها من قبيل الثاني
اذ ليس هناك ما يبطل النار ثم الاشتعال الذي بين ايدينا انما هو بالحقيقة تجدد الاستحالة الى النارية آنا فآنا تجدد
المادة بدل ما يستحيل الى النارية فيصعد فيستحيل هواء لضعف قوة النار في محل الغربة فهو بالحقيقة مركب من اشتعال
وانطفاء والاشتعال الذي في هذه الاشياء يحتمل ان يكون بان يكون كلما استحالت مادة الى النار الصرفة تجدد بدلها

انه يحدث شرر

مادة اخرى تجمعها من غير ان يصعد ما استحال الى النارية لانه في حيز النار بل يصير نارا صرفة فلذلك لا يرى وان
يكون بحيث يصعد ما استحال الى النارية وذلك اذا فرضنا ان المادة غير بالغة الى حيز النار بل انما هي قريبة منها فلا
يكون دوام الاشتعال حقيقيا واردا على مادة واحدة بالفعل الحيز النارية ومع الى ان يستحيل المادة الى النارية الصرفة
من غير ان يصعد منها شيء ولا شيئا وبالاشتعال مواد متعددة وهذه الاشياء التي يبقى اشتعالها مدة طويلة لم يكن لها
بد من ان تتحرك بحركة الجو العالي من المشرق الى المغرب وهذه يكون في الاكثر شمالية وقد يعرض ان يكون في الجو دخان كثيف
واغلظ من تلك الادخنة فلا تشتعل بل تتحجر فيرى علامات هائلة وربما حدثت العلامات من اشراق الشمس عليها من
غير تحجر وربما سمع وتحركم وتنفث فيظن انها اصوات واخاديد في الجو او ربما قد تظلم في السماء وذلك لانه اذا اجتمع
في سطح سواد وبياض يرى البياض اقرب من السواد لانه اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقريب والسواد بالضد ثم انها
استعرض وقل ثخنه من هذه شيء رحمة وما ازداد ثخنه ولم يزد عرضه يرى هوة وعوبا وهذه العلامات تدل على
قلة الامطار وفساد الجو ويبسه وحرارته وعلى الامراض الحادة اليابسة القتالة **الفصل السادس** في الحوادث الكبار
في العالم الطوفان هو غلبة احد العناصر على الربع المعمور بعضه او كله وسببه اجتماع كواكب على هيئة تتفق ذلك مع
مع معاونة الاسباب الارضية والاستعدادات العنصرية فالطوفان المائي يعرض من انتقال البحر الى المعمور دفعة بسبب
عظيمة رجحوس من مطر دائم شديد ومن استحالة مفرطة تقع للهواء الى الماء وقصره والناري يعرض من اشتعال الرياح
العاصفة والارضي يعرض من سيلان مفرط للرمال على المعمور لاشتداد كيفية ارضية محاوة والهوائي يعرض من اشتداد
حركات ريحية مفسدة والذي يصدق هذه ان المادة قابلة للزيادة والنقصان وانا نشاهد بعض البلاد ياتي عليها
سنون كثيرة لا يمطر عليها فلم لا يجوز ان ياتي عليها سنين يكثر فيها المطر ويستحيل هواء كثير منها الى الماء وهكذا في ساير
الطوفانات وعلى تحولات البحار لها حركة باتباع حركة الفلك فلابد من ان يميل في بعض الاوقات على المعمورة بحيث
لا يكون الا مغمورا غير صالح للعمارة والحدس يقضي بان البحر كان اولا في جهة الشمال حتى حدثت هذه الجبال وكذا على
ما يرى من سير الميل بحيث يجوز ان ينطبق فلك البروج على دائرة معدل النهار لا بد من الطوفان اذا وقع ذلك ويشبه
ان يكون في العالم قيامات لا يبقى التواريخ لها ولا يستنكر ان يحدث هذه الحيوانات التي تحدث بالتوالد بالتولد بسبب
استعداد خاص يحصل للعناصر ووضع مخصوص يحصل للفلك لا يعود الا بعد سنين متطاولة فانا نرى كثيرا من الحيوانات
تتولد وتتوالد معا كالحية والعقرب والفارة والضفدع فان يكون هذه الكائنات انما يكون من اجتماع العناصر
على مقادير معلومة ومزاج به يستعد لان يفيض عليها القوى الفعالة من واهب الصور فكل الحق ممكن حدوث

هذه الكائنات وان لم يكن رحم او نطفه او بزر يقع في البيادر او ليست القوة الفعاله في شيء منها في نفسه وانما تفيض
من واهب الصور وانما النطفه مادة يستعدّه وانما الرحم مرابطه وبه جامعه وايضا هذا المزاج الحاصل بالتوالد انما
هو مزاج ثاني او ثالث ولا بد من ان يكون هناك مزاج اول قد حصل في الخارج فكان المزاج الاول يجوز ان يحصل
في الخارج فلم لا يجوز ان يحصل المزاج الذي بعده ولو لم يجز حصول هذه الكائنات الا بالتوالد لجاز ان ينقطع حدوثها
بلا معاودة فان التوالد وايقاع البزر ونحوها امور ارادية فمن الجائز بل الشايع الكثير عدم ارادتها وعلى تقدير الارادة
لا يلزم ان يكون من كل انسان انسان فيجوز ان يكون زمان لا يحصل من شيء من الاناسي انسان كما من شيء من المرو نبات
فيلزم انقراض لذلك النوع بحيث لا يعود ومن الدلايل على تكون الانسان لا بالولادة هذه الصناعات فانها نعلم انما
هي حادثه كل بروية شخص او الهام الهي ولذلك لا تزال يزداد فهذه الصناعات التي لا بد لنا في وجودنا منها كان لها
ابتدا لم يكن قبلها ولا بد من ان يكون الشخص الذي اختص باحداث الشيء منها بالالهام او الروية من الناس الذي لا يحتاج
اليها في وجودهم فلا بد من ان يكون لهولاء الناس الذين تحصل منهم اول انسان او اناس ولا يمكن ان يكون لهذا الاول
وجود الا بالتولد دون التوالد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس كتاب النفس وفيه خمس مقالات اعلم انه لما تقدم الكلام في النبات والحيوان وكانا متجوهرين من
مادة هي البدن وصورة هي النفس وكان اولى ما يكون علما بالشيء ما هو من جهة صورته لزم تقديم الكلام في النفس
وايضا معونه معرفه امر النفس في معرفة امر البدن اكثر من العكس ثم انه لما كانت النفس على ثلثة اقسام نباتية وحيوانية
وانسانية كان الاولى ان يتكلم في النفس النباتية ثم في البدن النباتي ثم في النفس الحيوانية ثم في بدن الحيوان ثم في النفس
الانسانية ثم في بدن الانسان الا انه لم يفعل ذلك لوجوه الاول انه يشتت علم النفس والثاني ان النفس النباتية مشتركة بين
النبات والحيوان والحيوانية مشتركه بين الانسان وساير الحيوانات وليس لنا كثير شعور بالفصول المنوعه التي بها القوى في
النبات عن القوى في الحيوان والتي في الانسان عن القوى في غيره والتي بالنسبة الى نبات نبات او حيوان حيوان فلا يمكننا
الكلام في النفس الا على الوجه الاعم العام فلا بد ان يجمع جميع مباحثها في كتاب واحد المقالة الاولى في اثبات النفس
وتحديدها وتعديد قواها وفيها خمسة فصول الفصل الاول في اثبات النفس وتحديدها وبيان انها ليست بجسم
ولا هيولى انا نشاهد اجساما تنمو وتتغذى واجساما تحس وتتحرك ولا شك ان هذه الافعال ليس مبدؤها الجسمية
فلا بد لها من مبدا اخر وهذا هو النفس وبالجملة فالنفس كل ما هو مبدأ لافاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة

هذا

هذا الاسم انما ثبت له باعتبار هذا العارض لا باعتبار جوهره ولكنا نتوصل بهذا العارض الى العلم بجوهره فنقول ان النبات
انما يكون نباتا والحيوان انما يكون حيوانا بهذا الذي اثبتناه اعني النفس والا لكانا الا الجسم فقد ظهر ان النفس داخله
في قوام ما ثبت له ثم ان جزء القوام كما علمت اما جزء به الشيء بالقوة او جزء به الشيء بالفعل لا يجوز ان يكون النفس
من قبيل الاول فان الذي له النفس لا يكون بالفعل بدنها فاذا لم يكن بالفعل بنفسه ايضا لم يكن له بد من شيء اخر يكون
به بالفعل فذلك الشيء هو النفس الذي فرضناه اولا فقد ثبت ان النفس هي التي بها الشيء نبات بالفعل وحيوان
بالفعل ثم انها لا يجوز ان يكون جسما لان الجسمية لا يكفي في كون النبات او الحيوان بالفعل وان قيل انها جسم بصفة
مخصوصة قلنا لا يكون مبدا بنفسه للافعال من جهة الجسمية بل لا بد من ان يكون من جهة صورته فيكون المبدا حقيقة
هو الصورة وان كان فعلها بتوسط ذلك الجسم فيكون ذلك الجسم في الحقيقة جزءا من اجزاء بدن الحيوان او النبات
يتعلق به النفس اول مرة فقد ثبت ان النفس ليست بجسم بل هي صورة او كالصورة ثم ان النفس لاعتبارات يسمى بكل اعتبار
باسم فيقال لها قوة باعتبار مبدئيتها للافعال وباعتبار قبولها من الصور المحسوسة والمعقولة وصورة بالقياس
الى المادة التي تصير بانضمامها اليها نباتا او حيوانا وكمال باعتبار انها تكمل الجنس نوعا فان الجنس بنفسه ناقص فاذا انضاف
اليه الفصل كمل فهي كمال بالنسبة الى النوع النباتي والحيواني اذا عرفت هذه الاعتبارات الثلثة للنفس فاعلم ان الاولى
ينبغي ان يوخذ في حدها هو الكمال لا الصورة ولا القوة اما الاول فلوجهين الاول ان كونها صورة انما هو
بالاعتبار القياسي الى شيء بالقوة بعيد عن ذات الجوهر الحاصل وعن الافاعيل بخلاف كونها كمالا فانه باعتبار النسبة
الى النوع المحصل بالفعل الذي يصدر عنه الافاعيل والثاني ان الكمال اعم من الصورة فان كل صورة كمال وليس
كل كمال صورة اذ ربما يكون مفارقا عن المادة كالملك الذي هو كمال المدينة والربان الذي هو كمال السفينة فاذا اخذ
النفس بالكمال شمل النفس المفارقة عن المادة واما الثاني فلانها مبدأ الحس والتحريك فمن حيث انها مبدأ للحس
مبدأ للقبول ومن حيث انها مبدأ التحريك مبدأ الفعل واطلاق القوة على الامرين باشتراك الاسم فان حدت بالقوة
واريد بها المعنيان كلاهما لم يصح وان اريد بها احدهما لم يصح ايضا من وجهين الاول استعمال المشترك الذي كان يلزم
على الاول والثاني انه لا يكون الحد للنفس بما هي نفس بل ببعض اعتباراتها واما لفظة الكمال فشاملة لكل هذه المعاني
فهي المتعينة للاخذ في حدها فقد ثبت بهذه الجملة انها كمال ثم انا بهذا القدر من العلم لا يحصل لنا العلم بانها جوهر
اما الجوهر الذي هو الموضوع والذي يتركب من الموضوع والصورة فظاهر ان الكمال ليس شيئا منهما واما ان قيل
انها جوهر بمعنى انها صورة فلينظر هل يلزم من كونها كمالا كونها صورة فنقول ان كان المراد بالصورة ما لا يكون في

موضوع البتة فلا يلزم من ان يكون كمالا ان يكون جوهرا بهذا المعنى فان الكمال كما يكون بحيث لا يكون في موضوع
كذلك يكون في موضوع ولا يلزم من كونها جزء المركب من الموضوع وغيره ان يكون جوهرا فان الشيء انما يكون جوهرا
اذا لم يكن في موضوع بوجه من الوجوه ومثل هذا الشيء يجوز ان يكون في موضوع وان لم يكن بالقياس الى الجزء
من ذلك الشيء في موضوع فان المعتبر في الجوهرية ليس الاستغناء عن الموضوع بالقياس الى بعض بل يجب ان يكون الشيء
في نفسه مستغنيا عن الموضوع ثم اذا نسب الى شيء فلا هو جوهر ولا عرض كان الشيء اذا كان في نفسه واحدا لا يلزم
ان يكون اذا نسب الى جزء واحدا بل يكون لا واحدا ولا كثيرا فقد علم ان جزئية النفس للمركب من الموضوع وغيره لا ينفي
كونها عرضا ولا يلزم من كونها كمالا ان يكون جوهرا بل ان كانت قائمة بذاتها او قائمة بالهيولى دون الموضوع بل
كانت جوهرا وان قامت بالموضوع ولو ببعض الوجوه كانت عرضا فاذا عرفنا النفس بانها كمال لم نعرفها من
حيث ماهيتها ولا عرفنا انها جوهر او عرض بل انما عرفناها من حيث انها صادق عليها اسم النفس واسم النفس
انما يطلق عليها من حيث انها مدبرة البدن لا من حيث ذاتها ولذا يوجد البدن في حدها كما يؤخذ البناء في حد
البناء من حيث انه بناء لا من حيث ذاته الانسانية ولذلك صار النظر فيها من العلم الطبيعي فانها من حيث هي
كذلك متعلقة بالمادة واما معرفتها بذاتها وجوهرها فانما تكون فيما بعد ثم نقول ان الكمال منه اول كالشكل
للسيف ومنه ثاني كالحدة والقطع فالكمال الاول هو الذي يكون به النوع ذلك النوع والكمال الثاني ما يتبع النوعية
بعد تحصلها فالنفس كمال اول ثم ان كل كمال فهو كمال لشيء فالنفس كمال لشيء وهذا الشيء هو الجسم ولا
كل جسم فانها ليست كمالا للسرير والكرسي من الاجسام الصناعية بل لجسم طبيعي ولا كل جسم طبيعي اذ ليست
كمالا للنار والماء بل لجسم طبيعي يصدر عنه كمالاته الثانية بآلات يستعين بها على افعال الحيوة التي اولها التغذي
والتنمية فقد حصل من هذه الجملة ان النفس كمال اول لجسم طبيعي آلي من شأنه ان يفعل افعال الحيوة لا يقال ان
هذا الحد لا يتناول النفوس الفلكية فان افعال الافلاك لا يصدر عنها بالآلات وايضا لا يصدر عنها افعال
الحيوة ان اردتم بها التغذي والنمو والحس وان اردتم بها ما للنفس الفلكية من الادراك والتصور العقلي و
التحريك لغاية ارادية لزم ان لا يكون النفس النباتية من النفوس وايضا ان كان التغذي حيوة فلم لم يكن النبات حيوانا
وايضا ما الذي احوجكم الى اثبات نفس لم لم تجعلوا مبدأ هذه الآثار هي الحيوة نفسها لانا نقول ان في السماويات مذهبين
الاول قول من قال انه يجتمع من الكوكب وعدة كرات جملة هي الحيوان المتحرك وتلك الاشياء الآلات يجتمع من جملته
بحيث جملة وهذا القول لا يتم في جميع الكرات والآخر وهو الصحيح قول من يرى ان ليس لشيء منها آلة بل كل كرة لها في نفسها

حيوة مفردة لا سيما وثبت جسمانا سعا الا كثرة في آلته وعلى هذا القول يكون اطلاق النفس على النفس الفلكية
وغيرها اطلاق لفظ مشترك وهذا الحد انما هو لغير الفلكية فان احتيل حتى شرك الفلكية مع الحيوانية في
المعنى فلا يمكن الاحتيال للاشتراك بينها وبين النباتية على ان الاحتيال هناك ايضا صعب اذ لا اشتراك للحيوة بينهما الا
بالاشتراك وكذا النطق والحس فان الحس في الحيوانات انما هو بمعنى القوة التي بها يدرك الاشياء على سبيل قبول نحو ما
والانفعال منها وهذا المعنى لا يتحقق في الافلاك وكذا النطق هنا انما يقع على نفس لها العقلان الهيولاني ولا عقل
هيولانيا هناك اذ عقلها بالفعل ليس الا وغاية الاحتيال ان يحد النفس بانها كمال اول لما هو متحرك بالارادة ومدرك
للاجسام واما ما ذكرتم من كون مبدأ هذه الاشياء هو الحيوة فنقول انما كان الغرض اثبات شيء يكون مبدأ لهذه الافاعيل
فاذا ثبت هذا ثبت المطلوب ولكم ان تسمون هذا المبدأ حيوة ونحن نسميه نفسا ولا مناقشة في التسمية والمعنى الذي يفهم
الجمهور من الحيوة لا يوافق هذا المعنى الذي نسميه النفس فان المفهوم منها امران الاول كون النوع فيه مبدأ صدور تلك الافعال
ولا شك ان هذا لا يناسب ذلك المعنى والثاني كون الجسم بحيث يصح صدور تلك الافعال عنه وهذا على وجهين الاول ان
يكون الشيء الذي به هذا الكون غير هذا الكون ككون السفينة بحيث يحصل منها المنافع السفنية فانه غير الربان الذي به
هذا الكون والثاني ان يكون ذلك الشيء نفسه كما يقال في كون الشيء محرقا انه نفس الحرارة التي بها الاحراق ولا شك في المغايرة
بين المعنى الاول والنفس واما هذا المعنى فهو ايضا مغاير من حيث ان هذا الشيء يعم الكمال الاول والثاني والنفس لا يكون الا
كمالا اولا واعلم ان من الدليل على ان لنا انفسا انا اذا توهمنا ان الواحد منا خلق دفعة في خلاء او هواء صاف بحيث لم يتأذ
جسمه من الاحساس بشيء ومنعت اعضاؤه من التصادم وبالجملة يكون بحيث لا يدرك شيئا من حواسه فيخرج لا
يدري من بدنه ومع ذلك يثبت ذاته فقد ثبت ان ذاته غير جسمه واعضائه فان غير المثبت غير المثبت **الفصل الثاني** في ذكر مذاهب
من في النفس وبيان خطأ الكل اعلم ان الاوائل اختلفوا في النفس اختلاف مسالك علمهم بالنفس فمنهم من سلك طريق الحركة
وعلم ان النفس هي المحركة وظن ان المحرك لا يصدر الا عن متحرك فظن ان النفس متحركة لذاتها الا انها مبدأ اول للحركات ثم قال انها
غير مائت لان ما يموت بالآلات غير مائت ولذلك لا تفسد السماويات لدوام حركاتها ثم اختلف هؤلاء فجعلها بعضهم جسما
فمنهم من جعلها ما كان من الاجرام التي لا تتجزى كريا سهل دوام حركتها وقال ان الاستنشاق انما هو لادخال الغذاء الى النفس
والغذاء هو الهباءات فان النفس من جنس الهباءات ولذا ترى الهباءات ابدا متحركة في الجو ومنهم من منع ان يكون الهباءات
نفوسا قال بل فيها نفوس محركة فندخلها في البدن بالاستنشاق ويدخل النفوس التي فيها ومنهم من جعلها نارا لان النار دائمة
الحركة وبعضهم نفى ان يكون جسما ومنهم من سلك طريق الادراك فقال بعضهم ان الشيء انما يدرك ما سواه لانه مبدؤه و

متقدم عليه فجعل النفس من جنس ما يراه مبدأ من ماء او هواء او نار او ارض او بخار او عدد وقال بعضهم ان الشيء انما يدرك بما
هو من شبهه فجعلها مركبة من العناصر الاربعة بالمحبة والغلبة ومنهم من سلك طريق تحقيق الحركة والادراك فاثبت لها
التحرك لذاتها وجعلها من جنس الاشياء التي يراها مبادي ومنهم من سلك طريق الحيوة ولكن لم يحققوا امر الحيوة فمنهم
من جعلها الحرارة الغريزية فان بها الحيوة ومنهم من قال بل هي البرودة وانها مشتقة من النفس وهو الشيء البارد ولذا يستبقي النفس
بالتنفس ومنهم من قال هي الدم لان الدم اذا سفح مات الحيوان ومنهم من قال هي المزاج فان المزاج اذا بطل بطلت الحيوة ومنهم
من قال انها تاليف بين العناصر فانه لا بد من تاليف بينها ليحصل الحيوان قال ولذلك تميل النفس الى المؤلفات من اللحون
والروايح ونحوها ومن الناس من زعم ان النفس هو الله تعالى وقال ان الله تعالى يكون في شيء طبعا وفي شيء آخر نفسا
وفي آخر عقلا تعالى عما يقولون علوا كبيرا فهذه هي الاراء المنسوبة الى القدماء ونحن نقول اما الذين سلكوا طريق الحركة فنقول
عليهم الكم ننسب السكون فالسكون الصادر عن النفس لا يخ اما ان يكون يصدر عنها وهي متحركة فلم يكن تحرك بانها تحرك كما قلتم
او يصدر عنها وهي ساكنة فلم يكن متحركة لذاتها كما زعمتم وايضا قد عرفت ان الشيء لا يمكن ان يحرك ذاته بذاته الا بآلة من حركات
وايضا ان كانت متحركة لذاتها فلا يخ تلك الحركة اما مكانية وهي لا يكون الا للجسم وقد عرفت ان النفس ليست بجسم ولو جاز
عليها الانتقال لجاز ان تنتقل من بدن الى بدن وايضا فلا يخ اما ان يكون طبيعية فلا بد من ان يكون الى جهة واحدة فيلزم
ان لا يحرك الا الى تلك الجهة او قسرية فلا يكون متحركة بذاتها او نفسانية فلها ايضا نفس وايضا النفسانية لا يخ اما ان تنبعث
عن ارادة واحدة فيكون الى جهة واحدة او عن ارادات مختلفة فلا بد من ان يكون بين تلك الحركات المنبعثة عن الارادات
سكونات كما علمت فلا يكون متحركة لذاتها واما ان يكون الحركة في الكم وهي ابعد شيء من ان يكون الشيء بها متحركا لذاتها كما زعم
فانها انما يكون بدخول شيء في ذات المتحرك او انفصال اليه في ذاته واما ان يكون بالاستحالة فاما ان يكون في كونها نفسا فيلزم
ان لا يكون حين تحرك نفسا او في غيره من عوارضها فيلزم ان ينقطع حركتها اذا حصل الغرض الذي تحرك له وايضا لا يكون
تحريكها لغيرها بحركتها وايضا قد عرفت بطلان ما توهموه في المبادئ واما الذين سلكوا سبيل الادراك فيرد عليهم اولا بطلان
ما توهموه في المبدأ الاسطقسي وثانيا ان ما توهموه من ان مدرك الشيء يجب ان يكون مبدأ له لا وجه له فانا ندرك كثيرا
من الاشياء ولسنا مبادي لها كما ان الشيء اما ان يكون موجودا الا اول الاشياء المساوية له التي متساوية وليس شيء من الا
التي فينا مبدأ الشيء من ذلك وثالثا ان النفس تعرف ذاتها ومبدأها فيلزم ان يكون مبدأ لنفسها ولمبدئها ورابعا انها لا يخ
اما ان يدرك الشيء الذي جعلوه المبدأ من الاسطقسات والعدد او لا يدرك الا احواله فان كان الاول لزم ان يكون مبدأ
وان كان الثاني فكيف يكون هؤلاء بانه مبدؤهم ان الذين جعلوها العدد يلزمهم زيادة على ذلك ان النفس لا يخ اما ان يكون

عددا

عددا معينا او يكون اعم من العدد المعين كان يكون زوجا او فردا او شيئا آخر فان كان الاول فما يقولون في الحيوانات التي
اذا قطعت تحركت اجزاؤها واحست فانه لا بد من ان يكون لها نفس مع ان نفس كل واحد اقل من نفس المجموع فيلزم ان
يكون نفسا اقل مما عينوه لها من العدد وانما يفسد هذه الاجزاء المقطعة وتموت مع صلاحيتها لان يكون فيها النفوس ولا
يفسد النبات بالقطع لانه لا يبدأ الا لاستيفاء المزاج الملائم في اجزاء الحيوان الا اذا كانت متصاحبة متعاونة ولا يحتاج في
استبقاء المزاج في النبات الى ذلك وان كان الثاني لزم ان يكون في بدن واحد وفي ضمن كل نفس نفوس كثيرة فان في الزوج
ازواجا كثيرة وفي الفرد افرادا كثيرة وفي الاربع مربعات كثيرة وكذا كل صورة من الصور العامة التي للاعداد وايضا لا يخ
الوحدات التي في ضمن هذا العدد اما ان يكون ذوات وضع او لا فعلى الاول يكون نقاطا فلا يخ اما ان يكون نفسا لا
عنه نقط او لانها قوة او كيفية او غير ذلك والثاني باطل لانهم انما جعلوا طبيعة النفس العدد وعلى الاول يلزم ان يكون كل
ذا نفس لانه لا يصلح الا ويعرض فيه كثرة من النقط وان لم يكن ذوات اوضاع فاذا تمايزت والاشياء المتشابهة انما
تتمايز باختلاف المواد ولو كانت لها مواد لكانت ذوات اوضاع ولكانت لها اجزاء شتى وايضا ارتباط هذه الوحدات
ذوات الاوضاع او غيرها اما ان يكون من طبيعة الوحدة والتعطيل فيلزم ان يكون كل الوحدات او النقاط في العالم
الى الالتيام او يكون من جامع آخر فذلك هو الاولى بان يكون نفسا واما الذين قالوا ان الشيء انما يدرك شبهه فيلزم
ان يكون كما ان في النفس ماء وارضا وغيرهما من العناصر كذلك فيها لحم وعظم وانسان وفيل وغيرها من الاشياء
لان هذه اشياء تحصل بالمزاج مغايرة للعناصر ولا يقبل ذلك عاقل ثم ان كان في النفس انسان وفيل ونحوهما
فيها نفس اخرى ففيها انسان آخر فيه نفس اخرى وهكذا الى لا نهاية وايضا لو كان شرط الادراك ما ذكروه لزم اما ان
يكون الله تعالى جاهلا بها سواء او مركبا من جميع الاجناس ومع التركيب ايضا يلزم ان يكون جاهلا بالغلبة اذ لا غلبة فيه
فان الغلبة منفرقة مفسدة وكل ذلك كفر وايضا انفعال الشيء عن ضده اولى من انفعاله عن مثله وايضا يلزمهم ان
يكون العضو الذي ارضيته كثيرة شديد الاحساس بالارض مع ان العظم مثلا اكثر الارضية ولا يدرك شيئا لا ارضا
ولا غيرها وايضا يلزمهم ان لا يمكن ان يدرك نحو السواد والبياض الا بنوعين مختلفين فيدرك احدهما بسواد العين والآخر
ببياضها ولما كانت الالوان التي بينهما بلا نهاية لزم ان يتركب العين من اجزاء غير متناهية مختلفة الالوان وكذا مختلفة
الاشكال فانها تدرك اشكالا مختلفة وكذا الحال في الاعداد وغيرها من المدركات وان قالوا في الالوان انه لا حقيقة
لشيء منها الا السواد والبياض الصرف فيلزم ان لا يشتبه علينا ولا نظن بها الوانا خارجة عن الحدين ثم انك على يقين
بان الشيء الواحد كثيرا ما يكون عيارا لمعرفة الضدين كالسطر المستقيم يعرف بها المستقيم والمنحني واما الذين جعلوها

المرجان لو ادرك جميعها هو مدركه السواد والبياض
لزمهم ان يدرك بها كل السواد الصرف والبياض م

المزاج ثم ما مر مما يرد عليهم نقول انه لا يلزم من كون الشيء بحيث اذا فسد فسدت الحيوة ان يكون نفسا فان كثيرا من
الاعضاء والاخلاط كذلك فيجوز ان يكون المزاج شيئا يشترط به تعلق النفس بالبدن وكذا من قال انها الدم ثم كيف يكون
الدم ولا حس له ولا حركة واما من قال انها التاليف والنسبة بين الاضداد فنقول كيف يمكن ان يكون هذا التاليف و
النسبة مدركا ومحركا ثم التاليف لا بد له من مولف فذلك اولى بان يكون نفسا ثم انه يلزم جميع القائلين بانها جسم
ما سياتي انه لا يمكن ان يكون الادراك العقلي بالجسم **الفصل الثالث** في اثبات ان النفس جوهر لا شبهة في ان [illegible] النفس
يجوز قيامها باعراضها لانها جوهر لكن ذلك انما يثبت في غير النباتية والحيوانية فليثبت جوهريتها بان نقول لا شبهة في
مادتها القريبة انما يكون هي ما هي بمزاج خاص وهيئة خاصة والمزاج الخاص والهيئة الخاصة انما يبقى ببقاء النفس وحفظها
تحصلهما لها فلا يمكن ان يكون هذه المادة بحيث يتقوم بها تماما ثم يطرؤها النفس على سبيل ما تطرؤها العوارض التي يجوز
موضوعا لها بل لا قوام لها بالفعل الا بالنفس فلا يكون موضوعا لها واما المادة البعيدة فهي ايضا لا يتقوم بمادة واحدة
قائمة بالذات اذا فارقت عنها النفس بل تصير جسما طبيعيا اخر او صورة اخرى مقابلة للصورة التي كانت لها مع النفس بل
ويزال بعض اجزائها في اينها لا يصلح ان يكون موضوعا للنفس فالنفس اذن ليست في موضوع فان قيل هذا انما يتم في
النفس النباتية واما في الحيوان فلم لا يكون متقومه هو النفس النباتية ويكون الحيوانية قد طرات عليه من بعد كما
تطرؤ العوارض قلنا لا يصدر عن النفس النباتية الا جسم مغتذ نام واما الجسم الحيواني ذو الات الحس والحركة الارادية
فلا يحصل من مجرد النفس النباتية التي بل نقول ان النفس النباتية قد يطلق ويراد بها النوع المخصوص بالنبات و
قد يقال على ما يعم النباتية والحيوانية من جهة ما يغتذي وينمو وقد يقال على قوة من قوى النفس الحيوانية يصدر عنها
التغذية والتنمية والتوليد فان اريد المعنى الاول فذلك لا يتقوم الا النبات وان اريد الثاني فهو عام لا ينسب اليه الا الاعم
فلا ينسب اليه الا الجسم المغتذي مطلقا لا الجسم الحيواني وان اريد الثالث فهو انما يتقوم الجسم الحيواني من حيث التغذية
والتنمية والتوليد وذلك لا يكفي في تقويم الجسم الحيواني بل لا بد من انضمام الحس والحركة الارادية الى ذلك ايضا فالنفس
الحيوانية هي التي يتقوم الجسم الحيواني ويحفظ على النظام الذي ينبغي ان يكون عليه ومما يدل على ان النفس واحدة تقوم
الجسم الحيواني بقواها وليست قوة الغذية والتنمية قوة منفردة انه يعرض للقوة النامية اختلاف في القوة والضعف
باختلاف الادراك فاذا ادرك الشخص ما يحبه ادراكا على سبيل التصديق بحيث يؤدي به الى السرور ادراكا هو اتم زاد البدن
زادت القوة النامية قوة واذا ادرك ما يكرهه كذلك بحيث يؤدي الى الغم ضعفت حتى انها قد تتادى الى الفساد فقد ثبت
بهذه الجملة ان النفس كالصورة للموضوع متقوم له وكمال للنوع ومتممه فان الانواع انما تختلف بها فاذن ليست النفس الا

جوهرا ولكن لا يلزم من كونها جوهرا ان يصح مفارقتها المادة كما ان الصورة جوهر ولا يفارق المادة **الفصل الرابع**
في بيان اختلاف افاعيل النفس واختلاف قواها المؤدية الى تلك الافاعيل نرى النفس لها افاعيل مختلفة بالشدة
والضعف كاليقين والظن او في السرعة والبطؤ كاليقين والحدس او في العدم والملكة كالشك والرأي والتحريك و
التسكين او في النسبة الى امور متضادة كادراك الابيض وادراك الاسود او في الجنس كالادراك والتحريك كادراك
اللون وادراك الطعم فيقول اما مبدأ الشيء وعدمه فهو واحد غير مختلف وكذا مبدأ ما يختلف شدة وضعفا والا
لزم ان يكون هناك قوى غير متناهية على حسب مراتب الشدة والضعف وانما علمنا فعال المبدأ اما الاختلاف في
الاخبار او لاختلاف الالات في المواتاة او للاختلاف بحسب قلة العائق وكثرته وعدمه واما مبدأ الاشياء المتضادة و
المختلفة الجنس فهل يجوز ان يكون واحدا ام لا بد من اختلافه فانه ينبغي ان يفحص هل قوة التحريك والادراك واحدة
وان اختلفت فهل قوة جميع الادراكات واحدة لكنها تدرك العقليات بذاتها والحسيات بالاتها فهل قوة الحسيات الباطنة
والظاهرة واحدة وان اختلفت فهل قوة الاحساسات الباطنة واحدة ثم هل قوة الاحساسات الظاهرة واحدة
فانه يمكن ان يشك في ذلك اذ لا امتناع في ادراك قوة واحدة اشياء مختلفة الاجناس كما هو مشهور في القوة
العاقلة وفي قوة الخيال بل الحس الظاهر الواحد ربما احس باشياء كذلك كما يحس العظم والشكل والعدد و
الحركة والسكون وان كان الاحساس بالبعض بواسطة الاحساس بغيره ثم هل قوة الشهوة هي قوة الغضب وهل
الغاذية والنامية والمولدة متغايرة لهذه كلها وهل هي متغايرة ام هي قوة واحدة يفعل في الشيء قبل استكماله ربما يحرك
الغذاء الى اقطاره حتى يستكمل الشكل الذي ينبغي له فاذا تم الشكل ولم يتم العظم حرك الغذاء الى ان يستكمل العظم الذي
لا يقوى القوة معه على ان يورد من الغذاء اكثر مما يتحلل ومع احالة الغذاء يحصل شيء يصلح للتوليد فيؤديه الى اعضاء
التوليد فاذا تعدت بالاحالة الى ان يحصل منه فضل صالح لان يتولد منه شيء اخر ثم ان تلك القوة يضعف اخر الامر
عن ان يورد مثل ما يتحلل فيعرض الذبول فانه يمكن ان يشك في ذلك كله لان اختلاف الافعال لا يدل على اختلاف
مبدئها بل ربما يختلف باختلاف الارادات وباختلاف المواد فنقول اولا ان القوة من حيث هي القوة لا يمكن ان يكون
مبدأ الفعل وهي قوة على فعل اخر فان القوة انما هي قوة من جهة ما هي مبدأ لفعل فلا انه يجوز ان يكون من حيث
انها مبدأ لفعل مبدأ الفعل اخر لا انه يكون بالقصد الاول كما ان الابصار مثلا مبدأ لادراك اللون المطلق بمعنى الكيفية
التي يقع بها ما هي فيه اذا توسط بين مضيء وقابل للضوء ذلك القابل عن الاستضاءة ثم ان هذه الكيفية المادية
بعد تجربتها نوعا غير بالغ ثم يعرض لتلك الكيفية ان يكون لونا وطعما وغيرها والقوة العاقلة مبدأ لادراك تصور

بالاتها ويختلف الحركات باختلاف الالات ولنغاير قوتا العقليات والحسيات

يعرض لها انها بكونها بياضا وسوادا او غيرهما وكذلك النوع الخاص بها مبدأ لادراك الكيفية

الامور من حيث هي مجردة من المادة فيعرض لها ان يكون عددا واشكالا وغيرهما ولان يكون الاختلاف بالاختلاف
في الآلات كما يحس من التحريكات المختلفة من العضلات المختلفة ثم نقول ان الفعل المنسوب الى النفس ثلاثة اقسام
الاول ما يشترك بين النبات والحيوان وهي التغذية والتنمية والتوليد والثاني ما يشترك فيه الحيوانات دون النبات
كالاحساس والتخيلات والحركات الارادية والثالث ما يختص بالانسان كتعقل المعقولات واستنباط
الصنايع بالروية والتفرقة بين الحسن والقبح ولابد من ان يغاير مبدأ القسمين الاولين والا لعدم احساس النبات
لانه اما ان يكون لعدم قبول المادة للاثر الذي يقبله بعض الحيوانات او لعدم القوة الحاسة والاول
باطل اذ لا يمكن انكار تاثر النبات من الحر والبرد مثلا فتعين الثاني فثبت المطلوب وكذلك الثالث مغاير للاولين
لما سيبين انه لا يفتقر الى مادة والروالاولان لا ينفعلان الا بالآلات وايضا قوة الحس مغايرة لقوة الحركة فانه
فان كثيرا من الاعضاء لا يتحرك ويحس وهي قابل الحركة مطلقة تحركت وكثيرا من الاعضاء لا يحس ويتحرك
وهو قابل للنفوذ ما ينفذ في التي تحس فتاثر وكذلك يمكنك ان تعلم اختلاف قوى الاحساسات فان
العين لبت دون اللسان في قبول الاثر من الطعوم مع انه لا يحس بها

الفصل الخامس في تعديد القوى على
سبيل التقسيم ان القوى النفسانية تنقسم اولا ثلاثة اقسام الاول النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي
من جهة ما يغتذي وينمو ويتولد والغذاء جسم من شانه ان يتشبه الى طبيعة المغتذي اما اكثر مما يتحلل منه او اقل او
بقدره والثاني الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والثالث الانسانية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي
هذا هو المشهور في رسوم هذه النفوس وهو مبني على تباينها مع انها ليست كذلك بل الصواب ان النباتية جنس
للحيوانية وهي للانسانية وانما التباين بين القوى فان القوة التي يصدر عنها الاحساس والحركة الارادية في النفس
الحيوانية التي هي من انواع النباتية مباينة للتي يصدر عنها التغذية والنمو والتوليد وكذا القوة التي يصدر عنها ادراك الامور
الكلية في النفس الانسانية التي هي من انواع النفس الحيوانية مباينة لقوة الاحساس والحركة وقوة التغذية والتنمية و
التوليد ولا يمكن ان يقال ان المراد بالنفوس المحدودة قوى هذه النفوس فانها لا يؤخذ في حدها الكمال بل هذه رسوم
النفوس بالنظر الى قواها المخصوصة ثم النفس النباتية لها ثلث قوى غاذية وهي التي تحيل جسما الى مشاكلة غيره الذي هو
فيه وتلصقه به وتنمية وهي التي تزيد في جميع اقطار الجسم بتوسط الغذاء الى ان يبلغ غاية النشو ومولدة وهي التي تنتزع جسما
مستعدا لان يتشبه باخرى باستعداد جسم آخر والنفس الحيوانية قوتان محركة ومدركة والمحركة نوعان فاعلة للحركة وباعثة

ثم بلغ السيد عرضا على الاصل المنتسخ وهو بخط كتبه مؤلفه محمد الحسن الاصبهاني عفا الله عنهما

عليها فالفاعلة هي التي تنبعث في الاعصاب والعضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات الى
جهة مبدئها او ترخيها او تمدها فتبعد الى خلاف جهة مبدئها والباعثة هي القوة الشوقية وهي التي تبعث الفاعلة على
التحريك اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها ولها شعبتان شهوانية وهي اذا كانت تلك الصورة المرتسمة
مطلوبة وغضبية وهي اذا كانت الصورة مهروبا عنها والمدركة اما مدركة من خارج او من داخل فمن الاولى البصر وهي
قوة مرتبة في العصب المجوفة يدرك الصور التي تنطبع في الرطوبة الجليدية من الاجسام ذوات الالوان ومنها السمع وهي
قوة مرتبة في العصب الذي في سطح الصماخ تدرك الصور التي يؤديها الهواء المنضغط بعنف بين القارع والمقروع مقاوم
له بموجه الى الهواء الراكد في الصماخ متموج بموجه ومتادي الى العصبة التي هي محل تلك القوة ومنها الشم وهي قوة مرتبة
في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما يؤدي اليها الهواء من الرائحة التي هي في البخار المخالط له
الرائحة او من الرائحة التي تنطبع فيه من ذي الرائحة ومنها الذوق وهو قوة مرتبة في العصب المفروش على اللسان يدرك
الطعم بحلل اجزاء ذي الطعم ومخالطتها الرطوبة العابية ومنها اللمس وهي قوة مرتبة في جميع اعصاب البدن ولحومه
يدرك ما يماس البدن ويؤثر فيه باحالة المزاج وهيئة التركيب واختلف في هذه القوة فمن الناس من قال انها لمس
تحتها اربعة انواع الحاكمة في التضاد بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الصلب واللين
والحاكمة بين الخشن والاملس واما المدرك الباطني فهو اما مدرك الصور او مدرك المعاني والمراد بالصورة ما يدرك
بالحس الظاهر اولا ثم يتادى منه الى الحس الباطن كصورة الذئب مثلا بالنسبة الى الشاة فانها تدرك بالحس الظاهر وتتادى منه الى
حسها الباطن والمراد بالمعنى ما ليس يدركه الحس الظاهر البتة كالمعنى الذي في الذئب يوجب خوف الشاة عنه و
ايضا اما مع الادراك تفعل في المدرك بالتركيب والتفصيل اولا وايضا اما تدرك بالادراك الاول او بالادراك
الثاني والادراك الاول ان يكون القوة بذاتها تدرك من غير ان تتادى اليها من قوة اخرى ثم من هذه القوى
الباطنة بنطاسيا وهي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من الدماغ تتادى اليها جميع الصور
المدركة بالحواس الظاهرة ومنها الخيال وهي المصورة وهي قوة مرتبة في موخر التجويف الاول تحفظ ما ادركته بنطاسيا
بعد غيبتها عنها والفرق بين القبول والحفظ ظاهر من ملاحظة الماء فانه يقبل النقش ولا يحفظه واذا اوردت الفرق
بين ادراكات الحس الظاهر وهاتين القوتين فتامل القطر النازل الذي يتخيل خطا مستقيما والذي يرى من سرعة
الجولان دائرة فانه لا يمكن ان يكون ذلك بحسب الحس الظاهر انما يرى القطر حيث هو والحس المشترك بحيث
كان وحيث صار كانه كان فيها فانه قبل ان يزول عنه صورته بحيث كان ينطبع فيه صورته حيث صار اليه فيرى كالخط

بل الحس الظاهر

او دائرة والخيال يدرك الامرين وان بطل الشيء او غاب طويلا ومنها ما يسمى بالقياس الى النفس الحيوانية متخيلة والى الانسانية
مفكرة وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاوسط للدماغ الشبيه بالدودة من شانها ان تركب وتفصل بين الصور الخيالية
ومنها الوهم وهي قوة مرتبة في مؤخر هذا التجويف تدرك المعاني الجزئية المحسوسة التي في الصور المحسوسة وتجري فيها
كالمعنى الذي يدرك الشاة من الذئب وبشانها تصرف ايضا في الصور الخيالية بالتفصيل والتركيب كما ياتي بيانه
ان شاء الله تعالى ومنها الحافظة وهي للوهم كالخيال للحس واما النفس الانسانية فلها قوتان عاملة وعالمة وكل
منها يسمى عقلا باشتراك الاسم او تجوزا فالقوة العاملة هي التي تكون مبدأ الحركة بدن الانسان الى افاعيل خاصة
تقتضي اراء تخصها وهي قد يعتبر بالقياس الى القوة الشوقية فيحصل بها فيها هيئات تخص الانسان تتهيأ بها لسرعة الفعل و
الانفعال كالخجل والحياء والضحك والبكاء وقد يعتبر بالقياس الى القوة المتخيلة او المتوهمة وبهذا الاعتبار تستعمل في استنباط
الاراء والتدابير في الامور الفاسدة وقد يعتبر بالقياس الى نفسها وبهذا الاعتبار يحصل بينها وبين العقل النظري اراء
تتعلق بالاعمال ككون الكذب قبيحا والصدق حسنا ونحوهما مما ليست باوليات عقلية محضة وهذه القوة العاملة ينبغي
ان تكون غالبة متسلطة على القوى البدنية لا ينفعل منها والا حدثت فيها الاخلاق الرذيلة ثم انها ان كانت غالبة والقوى
البدنية مغلوبة حدثت فيها هيئة فاضلة وفي تلك هيئة انفعالية وان كانت مغلوبة انعكس الامر فعلى كل تقدير
اما ان يحصل خلقان احدهما في هذه القوة والآخر في القوى البدنية ان قلنا الخلق حيث خلق والا كان الخلق لنسبة
اليهما جميعا لكن انما ينسب الى هذه القوة العاملة لان النفس الانسانية جوهر واحد له قياس الى ما فوقه وينظم
علاقتها معها بالقوة النظرية وهي من هذه الجهة قابلة مستفيدة ابدا ويتولد لها العلوم وقياس الى ما تحتها من البدن
وقواها وينظم علاقتها معها بالقوة العملية وهي من هذه الجهة فاعلة ابدا غير قابلة ويتولد لها الاخلاق فانما اعتبر
الاخلاق بالنظر الى توجه النفس نحو ما تحتها فلذا خصت بالقوة التي لها من هذه الجهة واما القوة النظرية فهي التي من
شانها ان تنطبع بالصور المجردة عن المادة سواء كانت مجردة بذواتها او مجردة بتجريدها اياها ثم لما كان القبول
على عدة مراتب كان قبول هذه القوة للصور العقلية على مراتب الاولى حين القبول المحض الذي لم ينطبع تلك القوة بعد
بشيء من الصور وتسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى المجردة عن جميع الصور والثانية بعد ان انطبعت صور هي
من المعقولات الاولى التي لا يحصل العلم بها بالاكتساب التي يتوصل بها الى المعقولات الثانية بجعلها مقدمات كالاعتقاد
بان الكل اعظم من الجزء وتسمى عقلا بالملكة ويجوز ان يسمى عقلا بالفعل لانها قد انطبعت بالفعل بما كانت قبل
الانطباع به والثالثة بعد ان اكتسبت من المعقولات الاولى المعقولات الثانية ولكن لا تكون حاضرة عندها بل مخزونة

يمكنها

يمكنها الرجوع اليها متى شاءت وتسمى عقلا بالفعل ويجوز ان يسمى عقلا بالقوة بالنظر الى ما بعدها والرابعة اذا
كانت مطالعة للصور التي اكتسبتها وتسمى عقلا بالقوة بالنظر الى ما بعدها والرابعة اذا كانت مطالعة مستفادا
لانه يتضح ان شاء الله تعالى ان النفس انما يحصل لها العلم بان تتصل بالذي هو عقل بالفعل وانما تستفيد منه الصور
فهذه جملة قوى النفس على ما ليس الان مراتبها فنقول ان العقل المستفاد هو الغاية القصوى وهو مخدوم العقل بالفعل وهو
للعقل بالملكة وهو للهيولاني فانه يخدمه بالاستعداد ثم العقل العملي يخدم هذه كلها لان الغاية من العلاقة البدنية
انما هي تكميل العقل النظري والعملي انما هو مدبر لهذه العلاقة ثم الوهم يخدم العقل العملي والوهم يخدمه الحافظة وجميع
القوى الحيوانية والمتخيلة يخدمها القوة النزوعية بالامر والانبعاث الى التحريك والخيال يعرض الصور عليها والخيال
يخدمها الحواس والنزوعية يخدمها الشهوة والغضب ويخدمهما القوة المحركة في العضل فهذه هي القوى الحيوانية و
يخدمها النباتية ويخدمها المولدة ويخدمها النامية ويخدمها الغاذية ويخدمها الهاضمة والدافعة والجاذبة
والماسكة فيخدم الهاضمة الجاذبة من جهة والماسكة من جهة والدافعة يخدم الجميع ثم تلك الكيفيات الاربع
والبرودة يخدم الحرارة اما باعدادها مادة للحرارة او بحفظها لما هيأتها الحرارة ويخدمها اليبوسة والرطوبة **المقالة**
الثانية في تحقيق القوى المنسوبة الى النفس بجميع اصنافها وبيان الادراكات التي لها سوى ادراك البصر وفيها خمسة
فصول **الفصل الاول** في تحقيق القوى النباتية وافعالها اعلم ان الغذاء لما كان بعيد الجسم عن المغتذي لم يكن يستحيل الى
شبهه دفعة بل لابد من ان يستحيل ولو نوعا من الاستحالة يستعد بها لان يتشبه بالمغتذي وذلك بان يفعل فيه من
هضم الغاذية الهاضمة فتديره حتى يستعد للصعود في الاعضاء ثم تحيله الغاذية الى الاخلاط التي بها قوام البدن ثم لكل
عضو غاذية تحيل ما يصل اليه بالقوة الجاذبة الى شبهه وتلصقه به ثم لما كانت الغاذية هي التي تورد بدل ما يتحلل بحفظ
حاجة البدن فان احتاج الى البدل بقدر ما يتحلل وردت ذلك حسب وان احتاج الى ازيد منه للتربية اوردت
ازيد من ذلك كانت بحيث اذا انعدمت انعدم النبات والحيوان بخلاف ساير القوى النباتية واما النامية فهي
ايضا وان كانت توزع الغذاء الا انها توزعه على خلاف مقتضى الغاذية وهي مستخدمة للغاذية وذلك لانه لو كان
الامر الى الغاذية لكانت تورد الغذاء مثل ما يتحلل او ازيد على نسق واحد وليس فعلها الا ايراد الغذاء الى الاعضاء في
جميع الجهات من غير ان تخص جهة بزيادة التغذية على جهة اخرى والنامية يحصل ذلك فانها تزيد في الطول اكثر مما
تزيد في العرض والعمق فاذا اوردت الغذاء على العضو لم يقتصر على ما له حتى يستحيل كما هو بل ياخذ من ساير الجهات الى الطول
وان لم يكن النامية احتاطت تلك الغذاء الى نسب العضو من غير زيادة او زيادة في العرض والعمق والطول على السواء

ويخدم جميع م

بل الزيادة في الطول يكون اقل من الزيادة في العرض والعمق لانها صعب يفتقر الى تفريق بين الاعضاء الصلبة من العظام
والاعصاب وسد الغذاء بينها ولذلك نرى الحال في السمن كذلك فلو كان الامر موكولا الى الغاذية لحصل
الا السمن وايضا كثيرا من الاعضاء صغير في ابتداء الكون يجب ان يكبر في نهاية النمو وكثير منها كبير يجب ان
يصغر والغاذية لا تفي بذلك واما المولدة فلها فعلان الاول توليد البزر والثاني افادة القوى والمقادير والاعظام
والاشكال وما يتصل بها وخدمها الغاذية بالامداد بالغذاء والنامية بالتحديد فاذا تم تكون الشيء تم فعل هذه القوة
وبقي التدبير موكولا الى الغاذية والنامية حتى اذا كاد فعل النامية يتم احدث المولدة في توليد البزر واذا كمل النشو كمل
فعل النامية فالقوة الغاذية غايتها بقاء الشخص والنامية غايتها كمال الشخص في نشوه والمولدة غايتها بقاء النوع
ومن الاغلاط قول من قال ان الغاذية والنامية هي النار لان النار يتغذى وتنمو اما اولا فالغاذية ليست هي التي
تغتذي بل انما هي بعد البدن واما ثانيا فلانك رايت تغتذي وانما تتولد منها شيء بعد شيء وينطفئ السابق واما
ثالثا فلو كانت النار هي المنمية لكان البدن لا يقف ابدا في نموه فان النار ما وجدت مادة لم تقف والعجب من هذا
انه قال ان الاشجار انما تعرق من اسفل وتفرع من فوق لان الارضية تميل الى اسفل فيحصل منها العروق والنار
تميل الى فوق فيحصل منها الفروع فنقول اولا كثير من الاغصان يكون اثقل من العروق وثانيا انه لم لا ينفصل الارضي
من النارية بل الى اسفل فان قال ذلك بتدبير النفس فلا نقول ان التعريق والتفريع بتدبير النفس هذا ثم ان
آلة هذه القوى النباتية الحرارة الغريزية فانها معدة للمواد للحركة ثم البرد الذي يسكن المادة بعد تمام ما يقتضيه
من الكمال وايضا آلتها الرطوبة المعدة لسهولة التشكيل والتحديد والتفريق ثم اليبوسة التي تحفظ الشكل واعلم ان
القوة النباتية بما هي قوة نباتية لا يمكن ان تختلف افعالها بان تولد تارة جسما حيوانيا واخرى نباتيا وايضا تارة نخليا
واخرى عنبيا بل هي بما هي انما تولد جسما ما نعم ان لها فصولا تختلف افعالها باختلاف تلك الفصول ولا حاجة للحيوان
ولا لشيء من النباتات الى ان يكون له مع النفس النباتية نفس اخرى حيوانية او نخلية او عنبية ونحو ذلك بل انما
لها كلها النفس النباتية لكن منفصلة في كل نوع بفصل خاص لكن لما كان يصدر من النفس التي في الحيوان غير الاعمال
التي تستند الى النفس النباتية من الحس والحركة احتاجت الى انضمام فصل آخر اليها هي القوة الحيوانية التي تعد لها
البدن انضمام الفصول الى الماهيات البسيطة دون المركبة **الفصل الثاني** في بيان كيفية الادراك وخصوص الاحساس
من جملته وبيان بعض اقوال الناس في ذلك وابطالها الظاهر ان الادراك انما هو اخذ صورة المدرك فان كان
للمدرك مادة فالزمان تجرد صورته عن المادة نوعا من التجريد والتجريد مراتب فان الصورة الانسانية مثلا طبيعة واحدة

تشترك فيها افرادها وانما عرض لها ان تكثرت فوجدت في هذا الشخص وذلك الشخص فليس التكثر مما ثبت لها بذاتها
والا لم يصح ان يحمل على شخص واحد ولا وجودها في هذا الشخص مثلا مما لها بذاتها والا لم يصح ان يوجد في شخص
آخر فهذا التكثر والانقسام قد عرض لها من جهة انها المادة ثم يعرض لها من جهة المادة عوارض اخرى من الكم والكيف
والشكل والاين والوضع وهذه كلها عوارض غريبة والا بل كان هذا الكم مثلا ذاتيا لها لزم ان يكون لجميع افرادها
هذا الكم وكذا في غيرها من العوارض فاذا ادرك الحس الظاهر الصورة الانسانية اخذها لا مع المادة ولكن مع هذه العوارض
ومع نسبتها الى المادة فهذا مرتبة من مراتب النزع والتجريد واذا ادركها الخيال جردها عن النسبة الى المادة ولهذا
يدركها وان غابت او بطلت ولكن لم يجردها عن اللواحق المادية فان الصور الخيالية على حسب الصور الخارجية
كما وكيفا ووضعا الى غير ذلك من العوارض والوهم ينال المعاني التي لا تفتقر الى المادة في ذواتها ولكن قد تعرض لها ربما
لها كالخير والشر والموافقة والمخالفة مما ليست كالشكل والوضع ونحوها مما لا تعرض لها الا بالمادة ولكن مع ذلك
لا يخلو مدركاته عن بعض اللواحق المادية فانما يدرك المعاني الجزئية الموجودة في جزئي المتعلقة بصور محسوسة
المخصوصة بمواد مخصوصة واما القوة العقلية المحضة فانما تدرك صورا مبرئة عن المادة من كل وجه اما بان
يكون كذلك في الخارج او بان تجرد ما هو مقرون بالمادة في الخارج تجريدا كاملا حتى لا يبقى الا المعنى العام المشترك بين
الافراد وشبه ان يكون الاحساس لا يحصل الا بتاثير الصورة لمادة الحاس بحيث يصير الحاس مثل المحسوس فذلك
يتعلق الاحساس اولا بهذه الصورة التي في الحاس وبتوسطها يحس بالصورة التي في الخارج بل لا معنى للاحساس
بتلك الا بتاثيرها في الحاس ولذلك لا يحصل اليقين بوجود هذه الكيفيات للاجسام الا من حيث ان تاثير بعضها
في الحاسة دون بعض يدل على خلوها عنها وكذب بعض الحرو الذائق ديمقراطيس وجماعة هذه الكيفيات كلها
وجعلوا الاشكال التي في الاجرام التي لا ترى باختلاف ترتيبها ووضعها سببا لاختلاف المحسوس منها قالوا ولذا نرى
الانسان الواحد يرى شيئا واحدا على الوان مختلفة بحسب اوضاع كطوق الحمامة يراه تارة احمر واخرى اصفر
واخرى اشقر ولذا المتاخم يكون الشيء الواحد حلوا عند احد مر عند آخر وذهب آخرون ممن لا يرى الاشكال الى انه
لا حقيقة لهذه الكيفيات وانما هي انفعالات للحواس من الاجسام وانك قد عرفت فيما مضى فساد المذهبين ومما يدل
على مغايرة هذه الكيفيات للاشكال مخالفتها لها في الادراك فانا اذا لمسنا الجسم احسسنا بالشكل دون اللون بل لا
نحس الشكل بالبصر ولا نرى اللون وكثيرا ما نحس بالحرارة ولا نحس بالشكل وغير المدرك غير المدرك الا ان يقولوا ان
الشكل ليس هو المدرك بالحواس بل يؤثر آثارا مختلفة باختلاف الحواس فيؤثر في هذا الحس اثرا وفي الحس الآخر اثرا آخر

وهكذا فنقول ان الحاس ان لم يكن جسم ولا يتاثر الجسم عنده الا بالشكل فيكون هذا الشيء يوثر في حس شكلا وفي حس
اخر شكلا اخر وهكذا وعندهم انه ما من شكل الا ويلمس فيلزم ان يكون المرئي بحيث يلمس وايضا بين الالوان
تضاد وكذا بين الطعوم وغيرها ولا تضاد بين الاشكال وايضا هؤلاء يجعلون كل احساس باللمس فانهم
يقولون بان الابصار بخروج شيء من البصر وامتداده نحو المرئي ومماسته له فينبغي ان لا يختلف المحسوس بل
يكون في الكل هو الشكل وايضا لو كان المحسوس هو الشكل لما كان الاحساس به موقوفا على الالوان او الطعوم
او الروايح ولكان يحس بالشكل المجرد عنها وليس كذلك ومن الاوايل من قال ان الاحساس يجوز ان يقع بمجرد
النفس من غير توسط الة وغيرها من نحو الهواء والرطوبة اللعابية ولو صح ما ذكروه لكانت الالات معطلة في الخلقة
وايضا النفس عندهم غير جسم ولا ذات وضع فلا يمكن ان يختلف اليها اوضاع الاشياء ذوات الاوضاع ولا يكون منها
قريب ولا عنها بعيد ولا بينها وبينها حاجب ولا يغيب شيء عنها ولا يوثر في الاحساس ضوء وعدم ضوء فكان يجب
اما ان يكون الاحساس عاما لجميع الاشياء وجميع الاوقات او لا يقع في شيء من الاوقات وايضا لو كان الامر كما قالوه
لكان لا يعرض شيء من الاحساسات ما يعرض من الالات من الافات وايضا بان وتبين ان المحسوس ليس مجردا
عن المادة ولواحقها ومثل ذلك لا يمكن ان يدركه البريء عن المادة من كل وجه ومن الناس من توهم ان الشفاف
المتوسط بين الرائي والمرئي كلما كان ارق كان الاحساس اتم انه لو كان منتفيا وكان خلاء صرفا كان اتم وهو غلط
فانه لا يلزم من ان يوجب الرقة زيادة في الاحساس ان يوجب العدم ذلك فان الرقة ليست طريقا الى العدم ثم
والخلاء انما هو عدم الجسم عندهم ولو قالوا ان الخلاء امر موجود فنقول لا يكون حين عدم الشاف امر موصل بين
الرائي والمرئي فكيف يكون بينهما فعل وانفعال ومن الناس من قال ان المدرك هو النفس او الحس المشترك
وان الادراك في الروح وانه وحده يجوز ان يتادى الى ملاقاة المحسوسات او موازاتها او الكون منها بوضع قريب
لذلك الادراك وهو غلط فان الروح لا يكون مضبوطا بالجوهر الا في هذه الالات واذا خرج وانكشفت بارزة
من خارج فسد ولو كان يجوز عليه ان يخرج ويدخل باحساسنا لكان يجوز علينا ان نحي ونموت باختيارنا ولو
لو كان كذلك لما احتيج الى الالات البدنية فالقوى الاحساس يحتاج الى الالات الجسمانية وفي بعض الحواس
الى واسطه وانه انما يكون بانفعال من الحاس من المحسوس وهذا الانفعال ليس على سبيل الحركة بل انما هو
استكمال بقبول صورة مثل صورة المحسوس ويكون المحسوس بالحقيقة هو الصورة التي في الحاس واما الصورة
التي في الخارج محسوس بعيد غير حقيقي واما ادراك عدم المحسوس فلعدم الصورة بالفعل في الحاس واما ادراك

انه يلزم ...

الادراك

الادراك فليس من شان الحواس انما هو للعقل او الوهم **الفصل الثالث** في حس اللمس وخواصه ومحسوساته اعلم ان
اللمس هو اول الحواس وبه يصير الحيوان حيوانا ولا يجوز ان يخلو عنه حيوان وان جاز خلوه عن ساير القوى الحسية
كما ان الجسم الارضي لا يخلو عن الغاذية وان جاز خلوه عن ساير القوى الارضية وذلك لان الحس طليعة النفس ولا
انما هو كيفية ملموسة تفسد بعضها فلابد لكل حيوان من ان يكون له حس يدرك الكيفيات الملموسة حتى
يجتنب عما يضاد مزاجه وذلك هو اللمس ولا يكفي الذوق لانه لا يميز الا بين المطعومات وقد يغني عنها غيرها من
الحواس واما الحركة فهل منها الحيوان بدا ومنها ما ليس منها بد فقد يتوهم انه يجوز ان لا يكون للحيوان حركة
اصلا مثل الاصداف والاسفنج وذلك سهو فان الحركة كما يكون بانتقال الكل من مكان الى مكان كذلك
يكون بحركة الاجزاء انقباضا وانبساطا وهذه الاشياء وان فقدت الحركة الاولى فلا يفقد الثانية وكيف
يكون شيء يلمس ولا يكون له حركة بوجه وكيف يعلم انه لمس وانه حيوان وهو لا يهرب عن شيء ولا يطلب شيئا
واما الكيفيات الملموسة فالمشهور منها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة والثقل والخفة
واما غيرها من نحو الصلابة واللين واللزوجة والهشاشة فانما يحس بها تبعا لهذه ثم انه قد توهم ان المحسوس
بالذات انما هو الحرارة والبرودة لان الاحساس بهما لا يتوقف على انفعال الحاس بهما واما الرطب فانما يحس
لان الحاس ينفعل بنفوذه فيه اوليا بل لانه ينفعل باضعاره منه والخشن لانه ينعصر من اجزائه الناتية دون
الغائرة والاملس لانه يحدث في الحاس ملاسة واستواء سطح والثقيل لانه يحرك الحاس الى اسفل والخفيف لانه
يحركه الى علو وهذا باطل اذ ليس المحسوس بالذات مشروطا بان لا يحصل للحاس به انفعال بل لا بد في كل
احساس من الانفعال كما عرفته والحرارة والبرودة كذلك انما يحس بها بالانفعال وليس الانفعال من ساير
الكيفيات تابعا للانفعال منهما فلا وجه لان يجعل الاحساس بهما بالذات وبغيرهما بالعرض ثم ان الجمهور على
انحصار الملموسات فيما ذكرنا بل تفرق الاتصال من الملموسات وليس شيئا من المعدودات بل توهم ان كل ملموس
انما يلمس بتوسط تفرق الاتصال ولكن هذا الوهم فاسد فان تفرق الاتصال لا يمكن ان يكون مشابها في جميع
الجسم والحار والبارد يحس بهما على الاستواء والتشابه ولكن نقول كما ان تقوم بدن الحيوان بالمزاج كذلك بالتركيب
وان التيف بين العناصر فكما يجب ان يكون له حس يحس به من مفسدات المزاج كذلك يجب ان يكون له حس يحس
عن مفسدات التركيب فلذلك جعل اللمس يحس بالامرين واعلم ان الحالة المضادة لحال البدن من المزاج او التركيب
انما يحس بها حين الورود عليه واما اذا استقرت وبطلت الحالة الاصلية وصارت هي بمنزلة الاصلية وحصل

هي بسيطة الاصلية فلا يحس بها اذ لا يكون عنها انفعال ولذا لا يحس بحرارة الدق وان كانت اقوى من حرارة الغب
يسمى القسم الاول اعني التمام بنوعيها الاصلية سوء المزاج المستوي والثاني سوء المزاج المختلف وايضا من المحسوسات
باللمس اللذة والالم فانهما يلمسان من غير توسط كيفية اخرى وهذا من خواصه واما الحواس الاخر فالبصر يلتذ
لا بلون ان ولا يالم لان اصلا الا بحصول كيفية لمسية فيهما او بزوالها عنهما وان حصل الالتذاذ والتالم بغير ذلك فانما ذلك
للنفس بتوسطهما واما الذوق والشم فانما يلتذان ويالمان بتوسط الاحساس بكيفية اخرى والا كذلك الالتذاذ الحاصل
بالجماع ومن خواص اللمس ايضا ان الالة التي بها يقع الاحساس اللمسي اعني العصب واللحم يحس بلا افتقار الى واسطة
تؤدي اليها الكيفية المحسوسة بل اذا لاقى العضو ما فيه كيفية ملموسة استحال الى تلك الكيفية فاحس بها من غير توسط
ولا يتوهم ان الاحساس انما هو العصب وانما هو اللحم والعصب يؤدي اليه بل الجميع حاس والا لم يحس بالشيء احساسا
منتشرا على التشابه في العضو بل كان انتشاره انتشارا متفرقا نحو العصب كما انه نفسه يحس كذلك يؤدي الى اللحم كيفية
ما يحدث فيه واما الا في اللحم ذا الكيفية بنفسه فلا حاجة الى واسطة تؤدي بخلاف الرطوبة الجليدية فانها لا يحس الا اذا ادت
اليها العصبة المجوفة وهذه العصبة لا يصلح الالة ذي ليس لها قبول للاحساس ولان العصب يتوسط في الاحساس اللمسي ما
في جوهر القلب من الليف العصبي ليؤدي عنه الى اصل واحد يتادى عنه الى الدماغ ومن الدماغ الى ساير الاعضاء وكذلك
الكبد وان كان لا يحتمل انتشار الليف ليستحكم بجرمه وتقوى قواه ومن خواص اللمس ايضا انه جميع الجلد الذي يلطف بالبدن
لا يحس اللمس لم يحس ذلك بعضه دون بعض بخلاف ساير الحواس وذلك لانه لما كان اللمس للاجتناب من الواردات
العظيمة الافساد لزم ان يكون ساريا في جميع الاعضاء وايضا حس اللمس لا يحس الا بالمماسة فان كان في بعض الاعضاء لم
يحس الا بما يرد عليه دون ما يرد على غيره فلا يحصل الاجتناب عنه واما ساير الحواس فيحس بلا مماسة فيكمل بها الاجتناب
عما يجتنب عنه وان كانت في بعض الاعضاء هذا واعلم انه يشبه ان يكون قوة اللمس قوى كثيرة احدها تدرك المضادة بين
الحرارة والبرودة واخرى تدرك التضاد بين الثقل والخفة وهكذا الا ان الافعال اولية بحسب محسوس ان يكون لكل حس منها قوة ولكن
لما اشتركت في الالة الكل اولا امتزجت الاتها امتزاجا شديدا الا مر في الحس توهم الكل قوة واحدة ولو كان الذوق شايعا
شياع اللمس لما علم انهما متغايران واعلم ان كل ما يؤدي الكيفية المحسوسة الى القوة اللامسة لا بد ان يكون خاليا عن الكيفية التي
يؤديها اليها حتى يؤدي شيئا جديدا ولذلك يجب ان يكون العضو اللامس ايضا خاليا عن الحرارة والبرودة وكذا عن غيرها
من الملموسات والخلو عنها اما بان لا يكون له حظ منها اصلا وهذا في العضو محال او بان يكون على حد الاعتدال والتوسط
بينهما بحيث لا يكون حارا محضا ولا باردا محضا ولذلك كل ما كان اقرب الى الاعتدال كان اشد لمسا كالانسان بالنسبة

الحيوانات

الحيوانات وكذا بعض اعضائه بالنسبة الى ساير الاعضاء فقد علم ان اللمس انما يكون فيما يكون له تركيب معتدل او قريب من
الاعتدال فالمركبات القريبة من البسائط لا لمس فيها لذلك بل انما يوجد لبعضها النمو

الفصل الرابع في حاستي الذوق والشم

اما الذوق فانه تالي اللمس في النفع فان نفعه ايضا فيما يتقوم به البدن من اختيار الغذاء الموافق له و
ايضا من جهة ان المذوق لا يدرك الا باللمس لكن مجرد اللمس لا يكفي في الادراك بل لا بد من توسط الرطوبة اللعابية الخالية عن
الطعوم فان لم يخل هذه الرطوبة من طعم ادت الطعم ممزوجا بطعمها كما للممرورين ثم اختلف في ان توسط هذه الرطوبة
بان يخالطها اجزاء ذي الطعم فيسهل غوصها في جرم اللسان من غير استحالة الرطوبة الى الطعم او بان تستحيل الى الطعم فتوصل في
اللسان مصحوبة بتلك الكيفية ويشبه ان يكون الامران معا وعلى كل تقدير ليس توسط الرطوبة كتوسط المشف بين البصر و
المرئي بل يتصل بالحاس نفس ذي الكيفية من غير توسط بينهما ولكن ذو الكيفية على الاول يكون هو المذوق الاصلي وعلى الثاني
يكون الرطوبة اللعابية وهو يشبه انا نمكن ان يصل الطعم الى اللسان او تغوص اجزاء ذي الطعم اليه من غير توسط لاحس
بذلك من غير افتقار الى الواسطة ليس كالابصار الذي اذا ماس المرئي البصر لم يدركه فان قيل ان كان الغوص موجبا
بالطعم لم يكن المغوص فيما يحس لانها تورث السدة قلنا انها تفعل ذلك لا بواسطة هذه الرطوبة ثم يتصل فعلها من الكثيف
واما الطعوم التي يذاق فهي الحلاوة والمرارة والحموضة والقبض والعفوصة والحرافة والدسومة والبشاعة واما التفاهة
فيشبه ان يكون عدم الطعم كما في الماء وبياض البيض والطعوم انما كثرت باعتبار المتوسطات وايضا تركبت معها كيفية
لمسية فاستحدثها في الحس فعدت طعما كما ان الحرافة مثلا طعم مصحوبة بتفريق واسخان والحموضة يصحبها تفريق بغير
اسخان وهكذا البواقي على ما شرح في الطب واما الشم فان الانسان وان كان ابلغ حيلة في النفس من ساير الحيوانات تستقصي
في تجسسها بالاستنشاق واثارة الروايح الكامنة بالدلك وشبهه الا انه لا يتنبه للروايح هو ولا هو ما ثبت في خيال رسمها من
اثره كما يحصل من ساير الاحساسات بل يكون قويا ضعيفا شبيها بالابصار للحيوانات الصلبة العين فانها لا تتمثل الا كالتخيل
ولذلك لم يكن لما عنده اسماء الا باعتبار الملايمة والمنافرة كالرايحة الطيبة والمنتنة او باعتبار مقارنة كيفية كالرايحة الحلوة
والحامضة وكثير من الحيوانات الصلبة الاعين يدرك الروايح ادراكا قويا جدا من غير افتقار لها الى تشمم وتنشق كالاعتماد
هي وكثير من الحيوانات في الابصار المتحركات الجفون والمقل ولا بد في الشم ايضا من واسطة خالية عن الرايحة ولكن اختلفوا
في كيفية توسط هذا المتوسط في التادية فقيل ان بعضا من جرم ذي الرايحة يتحلل ويخالط بهذا المتوسط وقيل بل
يستحيل هذا المتوسط الى الكيفية ذي الرايحة من غير تحلل من جرمه واختلاط منه به وقيل بل ذو الرايحة يفعل في المشموم دون التوسط
بوجه والمتوسط موصوب لفعله فيه من غير ان يستحيل الى الكيفية ولا يخالطها اجزاؤه والحق الاولين بانه لو لم يكن لذلك لكان

للحرارة والبخر بما تزيد في تذكية الروائح ولا البرد يخفيها ولما كانت التفاحة بكثرة الشم تذبل واحتج من نفى التحلل بانه
لو كان كذلك لكان المسك الذي ملأ المحافل رائحة ينقص حجما ووزنا ويزداد ذلك حتى يفنى وليس كذلك واحتج
الآخرون خصوصا بانه لا يمكن ان يقال ان البخار يتحلل من ذي الرائحة ويسافر مائة فرسخ فصاعدا والا لكان ذو الرائحة يحيل
هواء مائة فرسخ الى كيفيته كيف والنار اقوى احالة من كل شيء وهي لا تحيل مثل ذلك الا ان يكون في غاية العظم مع انه قد تأدت
الرخم الى بلاد اليونان من رائحة جيف حدثت فيها ومن المعلوم ان بينها وبين مكان الرخم مسافة تقرب مائتي فرسخ ونحن
نقول اما التادي من غير احالة ولا مخالطة فبعيد فانها لا تكون الا بنسبة مخصوصة بين المؤدى عنه والمؤدى اليه ونحن لو
توهمنا المسك او الكافور قد نقل الى موضع لا يمكن ان يتادى منه الى الشم شيء بل قد بطل وفسد فنحن مع ذلك نحس برائحته
في ذلك المكان الذي كان فيه اولا ولا سبب لذلك الا الاحالة او المخالطة فنحن نقول ان الاحساس بالمشمومات يكون
بالبخر وبالاحالة معا فيكون توسط الهواء هنا كتوسط الرطوبة اللعابية بين اللسان وذي الطعم ومما يدل على ان
الاستحالة ايضا لا بد منها ان قدرا من الكافور بحيث اذا حرك كله انتشرت رائحته في عدة بقاع واذا انبخر بل ابقى على حالة
نقل الى بقعة بقعة انتشرت رائحته في اضعاف مقدار حجم تلك البقاع واما حديث الرخم فلا يجوز ان يكون رياح قوية
الهبوب تنقل الابخرة والاهوية المتحللة من مكان بعيد جدا الى الرخم التي هي اقوى حسا من الناس ولا سيما ومكانها
مرتفع جدا وايضا لم لا يجوز ان يكون الرخم قوي الابصار جدا ويكون مسافرتها الى تلك الجيف لانها قد ابصرتها حين علت
في الجو صعدا علو قليل الحال الشامخة او زيد فانها تعلو كذلك وان تشكوا تادي اشباحها من هذه المسافة فلا
يشكون تادي روائحها منها مع انه اضعف من ذلك

الفصل الخامس في حس السمع وما يحس به من الصوت والصدى

لما كان الكلام فيه يقتضي الكلام في الصوت فلنتكلم فيه فنقول ان من المعلوم انه ليس الصوت في ثبات وجوده كالبياض
والشكل ونحوهما وليس يصح ان يفرض ثبات الوجود كغيره بل لا بد من ان يكون حادثا ولا يحدث الا من قرع او قلع ولكن لا
مطلقا فانك اذا قرعت امرا لينا جدا او قلعته لم يحدث منه صوت بل لا بد من ان يكون للمقروع او المقلوع مقاومة
وان يكون القرع او القلع بعنف لا يسير ايسر وهذا القرع او القلع لا يحصل الا ويتحرك الهواء او الماء المطيف بالقارع
او المقلوع حركة موجية وهذه الحركة تختلف قوة وضعفا باختلاف القرع او القلع سهولة وعنفا فلذلك يقع الشك
في ان الصوت هو نفس القرع او القلع او الحركة الموجية التي للهواء او الماء او شيء ثالث يتولد من ذلك او يقارنه فنقول
اما القرع والقلع فهما محسوسان ولا شيء من الصوت بمرئي فليسا من الصوت وكذا موج الهواء ليس بصوت فان الحركة
تحس بسائر الحواس وان كان بتوسط الاحساس بأشياء اخر وهذا الموج قد يكون بحيث يدك الجبال او يقتل حيوانا

كالتموج

كالتموج الذي يحدث مع صوت الرعد وقد تنفتح القلاع بالتموجات بل قد ينفعل اللمس بهذا التموج كما ينفعل السمع وايضا
لا يفهم من الحركة الصوت ولو كانت الحركة صوتا لكان كل من فهم حركة فهم صوتا فلما لم يكن كذلك فلا بد من ان
يكون الصوت امرا مغايرا لتلك الحركة مقارنا تموج الهواء الى ان ينتهي الى الهواء الراكد في الصماخ فيتموج ذلك فيتادى
هذا الامر المقارن الى العصب المفروش عليه فيحصل الاحساس بالصوت ثم مما يتشكك من امر الصوت انه هو حادث في الهواء
خارجا من الصماخ او لا يوجد الا بتأثر السمع اما بمجرد ملامسة الهواء الذي في الصماخ او بتموجه فانه لا يلزمنا في الصوت
في الخارج ما يلزمنا في الكيفيات المحسوسة الاخر اذ يقولوا ان المحسوس العرضي لخاصيته ينفعل الصوت في السمع كما ينفعل
الكيفية التي في الحار كيفية في اللمس وتلك الخاصية هي التموج ولكن الكيفية التي تحدث كيفية اخرى في اللمس هي من جنس الكيفية
المستفادة ولذا لا يجوز ان يسخن التسخن شيئا اخر وهذه الكيفية تحدث كيفية ليست من جنسها وكل منها تحس بالتغير الحس
بما الاخر ولا يصح ان يكون كل موثر في شيء يوثر مثل نفسه فنقول لا شك انه لا بد من حدوث الصوت من خارج الصماخ فانه ان
كان انما يحدث في السمع فنقول لا يخلو التموج الهوائي من حيث هو تموج يحس بالسمع اولا فان كان الاول لم يخل اما ان يكون
يحس اولا الا بتوسط امر اخر وكل امر يحس بالسمع اولا فهو الصوت فيلزم ان يكون التموج هو الصوت او يحس بتوسط الصوت
فيلزم ان يكون كل من احس بالصوت احس بالموج ايضا وليس كذلك وان كان لا يحس بالسمع بل باللمس فيلزم
ايضا ان يكون كل من سمع صوتا احس موج الهواء اذا عرفت هذا فنقول انه لا يخفى انه كما يسمع الصوت يحس بجهته ايضا
فهذا الاحساس بالجهة لا يخلو اما ان يكون لان الصوت مبدؤه من تلك الجهة او لان تموج الهواء الذي يورث الصوت
بعد ان يصل الى السمع ابتداؤه منها او لان الموج والصوت معا ابتداؤهما منها فالاول هو المطلوب وعلى الثاني يلزم ان يكون
الموج مشعورا به قبل ثم يدرك بجهة ابتدائه وعلى الثالث يلزم هذا والمطلوب فقد ثبت ان الصوت امر
يحدث من ابتداء موج الهواء من القرع او القلع ويكون معه الى ان يصل الى السمع لكن يكون قبل الوصول الى السمع
محسوسا بالقوة فاذا وصل احس به بالفعل واعلم انه لا بد في القرع من حركتين الاولى ما يكون من احد الجسمين
القارع والمقروع او من كليهما ويختلف ذلك بالصورة فان صار كل منهما الى الآخر كان الثاني وان صار احدهما
فقط كان الاول ولا بد من ان يكون للمقروع مقاومة ما للقارع لا يندفع به سريعا ثم انهما معا فاعلان للصوت الا ان
الاولى سبب فصل الصوت اليه اصلحها واشدها مقاومة والثانية حركة الهواء الذي بينهما وانضغاطه بعنف وهذه الحركة
ليست لهواء واحد بل هي شبيهة بتموج الماء والصلابة تعين على شدة الانضغاط وكذا الملاسة لانه ينشر الهواء في فرج الخشن
وكذا التكاثف لئلا ينفذ الهواء في فرج المتخلل وقد يحصل من قرع جسم رطب لين جدا كالماء صوت وذلك اذا قرع

دفعه فانه لا يمكن الهواء من ان يتخلل وينفذ فيه بهذه السرعة ولا يمكن القارع لذلك لان ذلك ليس في قوته ولا في قوة الهواء
والقارع فيجوز ان يقاوم القارع ويضغط الهواء فيحدث منه صوت قوي بل قد يحدث الصوت من قرع الهواء
بل يحصل من قرع هواء هواء آخر وانضغاط هواء بينهما ثم انه كان المتوسط بين الرائي والمرئي المؤدي لصورة
المرئي فيحمل الهواء والماء والفلك ولما لم يكن التأدية لها من جهة خصوصياتها بل باعتبار معنى يشترك هو الانفاف في
الكل بهذا الاعتبار الشفيف فكذلك هنا لما كان المؤدي للصوت ثم الهواء والماء كان ان نسميهما بهذا
الاعتبار بمثال التموج كما ان الذي يؤدي الطعم يسمى المنعذب واما الماء والهواء اشتركان في نقل الرائحة فليس لهما
بهذا الاعتبار اسم واما الصدى فهو يحدث من موج حاصل بعد هذا التموج برجوع هذا الهواء المموج تمقري وذلك
اذا قرع هذا الهواء شيئا مقاوما من جدار ونحوه فيضغط بينهما هواء آخر يندفع هذا الهواء الى خلف متموج على شكل
التموج السابق ولكن هل الصدى صوت يحصل من القرع الثاني لذلك الهواء المنضغط او هو الصوت الاول الذي
كان في الهواء المنضغط الاول نقول لا يجوز الاول لان هذا القرع ليس قرعا يحدث الصوت ويشبه ان يكون لكل
صوت صدى الا انه لا يحس به في المنازل لضيق المكان وقرب زمان ادراك الصوت والصدى بحيث لا يميز الحس
بينهما بخلاف المسافات البعيدة الا ان يكون جدار المنزل املس صلبا صوانا لدفعات والانعكاسات محس
ايضا بالصدى كما في الحمامات ويشبه ان يكون اختلاف صوت المغني في الصحارى والمنازل ضعفا وقوة بسبب
انضمام الصدى اليه في المنازل دون الصحارى ولا يتوهمن انه كما قيل في اللمس انه قوى متعددة لكل قوة مدرك التضادين
متضادين كذلك يجب ان يقال في السمع فانه يحس بالصوت الثقيل والحاد وبالخافت والجهر ونحو ذلك محب
ان يكون الحاس لكل منها قوة مغايرة للاخرى بل المحسوس الاول للسمع انما هو الصوت وهذه اعراض
ولواحق ليست محسوسة بخلاف التضادات هناك فانها محسوسة بذواتها **المقالة الثالثة** فيما يتعلق بالابصار
وفيها ثمانية فصول **الفصل الاول** في بيان الضوء والنور والشعاع والبريق اعلم ان الكلام في الابصار يقتضي الكلام
في الضوء واللون والشف وكيفية الاتصال الواقع بين البصر والمرئي فنقول ان هناك ضوءا ونورا وشعاعا وبريقا
فيجب ان يكون يعرف الفرق بينها فنقول ان الاول هو الكيفية التي ترى من نحو الشمس والنار ليست بشيء من الالوان
ولا مستفادة من جرم آخر والثاني في مثل هذه الكيفية ولكن اذا كانت مستفادة من جسم آخر كما نراه يقع منه على ما فيه
والثالث والرابع ما يرى كانه يترقرق ويستر لون الجسم فان كان في ذات الجسم كان شعاعا وان كان مستفادا كما
في المرآة كان بريقا فالجسم الذي يكون له الضوء بذاته ترى بمجرد توسط الشفيف بينه وبين الرائي والذي لا يكون كذلك

والنور م

لا يكفي في رؤيته توسط الشفيف بل لا بد من ان يستفيد النور من المضيء لذاته حتى يرى وذلك بان يقع مقابلا لامر
غير ان يتوسط بينهما شيء يحجب الضوء بل شفاف فالجسم على قسمين الاول ما من شانه ان يحجب عن تاثير المضيء في قابل
النور والثاني ما من شانه ذلك فالثاني هو الشفاف والاول اما ان يكون بحيث لا يحتاج في رؤيته الا الى توسط
الشفاف بينه وبين الرائي وهو المضيء لذاته او لا يكون كذلك بل لا بد من ان يستفيد مع ذلك النور من المضيء لذاته
وهو الجسم الملون واللون هو كيفية من حيث هو كذلك ولون هذا الجسم انما يحدث بالفعل بالاضاءة عليه حتى
فالم يقع عليه النور لم يكن الاعلام اللون فانه لو كان في الظلمة لون لم يكن لعدم الاحساس به وجه اذ لا شيء يستره فان
الهواء الذي يظن انه مظلم لا يصلح لان يكون ساترا بل هو الشفاف الذي يؤدي صورة المرئي الى البصر اذ ليس الا هواء والظلمة
ليست كيفية عارضة له بل الظلمة انما هي عرض الشيء الذي يستنير والهواء لا يقبل الاستنارة فلا يقبل الاظلام ولو كان مثل هذا
الهواء ساترا لما كنت تحس وانت في الغار المظلم شيئا موضوعا في الخارج في النور فالهواء في حالتي النور والظلمة على حاله
واحده وانما الظلمة ان لا يرى شيء ولذلك لا يفرق بين هذه الحالة وبين ان تغمض عينيك والجسم القابل للاستنارة انما
يكون مظلما لكن ان يكون خاليا عن الكيفيات المحسوسة من الضوء واللون فلم يكن الجسم المظلم بحيث يكون له لون ولكن
محجوب عن رؤيته نعم اللهم الا ان يطلق معنا اللون على الاستعداد الذي في المادة لهذه الالوان فانه يكون مستترا في
الجسم ابدا الا ان اطلاق اللون على هذا المعنى باشتراك الاسم واعلم ان الشفيف انما يصير شفيفا بالفعل لا بما يخالف
ذاته بل باستحالة في غيره او حركة من غيره فالاستحالة في غيره ان يستحيل الجسم الذي الى الاستنارة واما الحركة فهو حركة
المضيء الى المستنير لحصته ولكن هذه الحركة ليست على حقيقتها بل انما هي كما عرفت حصول النور في المقابل من اجل المقابلة
لذلك فاذا حصل احد هذين الامرين صار الشفيف شفيفا بالفعل وحصل التادي الى البصر **الفصل الثاني** في
ذكر مذاهب وقعت في امر النور اختلف الناس في امر النور فقيل انه اجسام صغار ينفصل من المضيء الى المستضيء وقيل
ليس هناك كيفية زائدة وانما هو ظهور الملون بل قال بعضهم ان ضوء الشمس ايضا ليس الا شدة ظهور لونه وان
اللون اذا اشتد ظهوره عرض له ان يسمى ضوءا ونحن نقول ما لو كان اجساما صغارا فلا يخلو اما ان يكون هذه الاجسام
شفافة او لا فان كانت شفافة فاما ان يرى شفافيتها بالتراكم كالبلور والزجاج او لا لا يجوز الثاني والا لم يكن مضيئا
لما عرفت من الفرق بين الشفاف والمضيء وان كان الاول لزم ان يكون كلما ازداد النور ازداد المرئي خفاء وليس بل يزداد
ظهورا وبهذا تبين ايضا بطلان الاحتمال الاول اعني انها لا يكون شفافة ثم كيف يكون اجساما تحركت بالطبع الى جهات مختلفة
وايضا اذا غمضت الكوة فلا يخلو اما ان يتقدم النور او يبقى القاهر الى الخروج او يستحيل سريعا والاولان فانيان والا

ماليس م

كيف اذ يكون اذا تخلل جسم بين جسمين انعدم احدهما او ثالث وكيف يبقى الغامر وانما يتبع الغمر دفعه وان كان بالاستحالة
فلم لا يقولون بالاستحالة من اول مرة حتى لا يحتاجوا الى ارتكاب القول بمسافرة هذه الاجسام من المضئ واما ما
تمسكوا به من ان الشعاع لا محالة يتحدد من الشمس ونحوها وايضا ينتقل بانتقال المضئ وايضا يلقى الشئ فينعكس عنه و
هذه كلها حركات والحركة لا تكون الا للجسم فما سد اذ لا نفاد ولا توجه للنور المنحى وان قيل ذلك فعلى التجوز اذ لا
برهان على ذلك وان عولوا على الحس فالحس لم يدرك الا تجدد حدوث من الحكم بالحركة وكيف يحكم بحركة شئ لا تحس
بزمان حركته ولا يرى في اثناء المسافة واما الانتقال فهو ايضا مجاز وانما هو انعدام نور عن الزائل عن المقابلة وتجدده له
فيما تجدد مقابلته ولو كان هذا انتقالا لقيل ايضا ان الظل ايضا ينتقل وان قيل ان الظل ينتقل فنقول لا يخلو اما ان ينتقل
على النور ويغطيه او ينتقل النور بانتقاله امامه وخلفه فان كان الاول فنحن نعلم انتقال النور بل يكون الظل يغطيه
او على الثاني فليفرض المضئ واقفا وينتقل في ضوئه الاشخاص هل يتصور ان يكون للنور حركة الا ان يقال ان الظل
او وقع الظل يطرد النور وهذه كلها جزافات والانعكاس ايضا مجاز بل معناه انه اذا استنار صقيل حدث النور فيما يقابله
ومن قال ليس النور الا ظهور اللون نقول ما الدليل على ان مع الالوان كيفية اخرى مرئية تسمى النور وهلا يكون ما يحصل
به من البريق الا شدة ظهور للون وانما كان يحصل انه يحدث من القمر والسراج في الليل بريق ولا يحدث في النهار لكنا
لا الى الظلمة التي في العالم والاشياء التي في تلك الظلمة واختلاف الاشياء بحسب كونها في الظل والشمس يكون لان
اللون في الظل ظله اى خفاء فلا يكون ظهوره قويا بخلاف ما في الشمس لا لحدوث كيفية زائدة على اللون في الثاني دون
الاول ومن الناس من قال ان ضوء الشمس ليس الا شدة ظهور لونها الا ان اللون اذا اشتد جدا ناسب الى ان يبهر الحس
لا يرى الا بريقا ولعلنا من غير لون قال وانما يرى الزاهر في الليل ذات بريق يبهر البصر ولا يرى لونها لان البصر في الظلمة
يضعف فيبهر به اذ في ظهور اللون بخلاف ما اذا طلعت الشمس فانه يقوى البصر واعتاد بلقاء الظاهرات فلا يبهر
الا ضوء قوي وقال اخرون بل الضوء امر غير اللون وغير النور والنور هو ظهور اللون والضوء اذا غلب ستر اللون كما في
الشمس فان لها لونا مستورا بضوئها ومن هذا القبيل ان السحاب الاسود في الظلمة اذا لمع رؤي ضوءه دون لونه وان
الزاهر انما يرى مضيئة في الليل ولا يرى لونها وفي النهار بالعكس لان ضوءها في الليل غالب فيستر اللون بخلافها في النهار
فان ضوء العالم غالب عليه **الفصل الثالث** في ابانة بطلان ما ذكرناه من اوهام الناس وتقسيم الاجسام من حيث الضوء
واللون والشفافة فنقول ان هؤلاء الذين يجعلون النور ظهور اللون لا يخلو اما ان يريدوا بظهور اللون صيرورة اللون
بالفعل اى حدوثه او حدوث الشئ لونا او يريدوا بظهوره للعين بمعنى حدوث نسبة بينه وبين العين والثاني ظاهر

الفساد

الفساد لانه يكون النور ح نسبة او حدوث نسبة ولا يكون له قوام ووجود بنفسه وان قالوا انه مصير اللون بحيث يراه البصر
ان كان قلنا هذا المصير ان كان نفس اللون كان هذا راجعا الى الشق الاول وان كان حالا يعرض له بها يظهر كان النور
زايدا على اللون طاريا عليه وعلى الاول لا يخلو اما ان يكون المراد به الخروج من القوة الى الفعل فلا يكون الشئ مستنيرا
الا في ان الخروج او يكون المراد به نفس اللون فيكون مذهبهم ان النور هو اللون ويكون لفظ الظهور لغوا وان كان
المراد به حال يقارن اللون اما دائما او في بعض الاوقات فان كان نسبة لها الى ما يظهر له عاد الى ما ذكرناه وان
كان امرا اخر عاد الى ما ذكرناه ايضا انه يكون امرا غير اللون وغير ظهوره ثم ان قررنا ان مرادهم بكونه ظهور اللون انه نفس
اللون فنقول انه كان الضوء عين بعض الالوان دون البعض كالبياض دون السواد فيلزم ان لا يحصل للاسود اشراق
وليس او عين جميع الالوان والالوان متضادة فيلزم ان يضاد الضوء الضوء وليس بل الضوء انما يقابله الظلمة وايضا
نحن نعلم ان المضئ الذي به الاسود مضئ غير السواد مع ان طبيعة اللون عين سواده في الخارج وكذا الابيض ضوءه وايضا
قد يبصر الشفاف الذي لا لون له كالماء والبلور اذا وقع عليهما ضوء ورؤي ضوءها بلا لون وايضا الشئ المضئ الملون قد
يشرق منه الضوء فقط وقد يشرق منه الضوء مع اللون ولو كان الضوء هو ظهور اللون لكان ينبغي ان يكون الاشراق مع ذلك
اللون دائما وان قالوا ان هذا البريق الذي يشرق منه على المقابل ليس ظهور لون هذا الذي اشرق بل ظهور لون المشرق عليه
المقابل قلنا فلم اذا اشتد خفي لون ذلك المقابل وازداد اشراق لون المشرق وايضا يلزم هذا الانسان ان يكون نحو الحمرة و
الخضرة مركبا من ظهورات وخفاءات فاذا اشرق الاحمر على غيره لزم ان لا يشرق الحمرة بل يشرق البياض فان الاجزاء الظاهرة
هي التي تشرق وان كان الخفاء ايضا يشرق الزمان يقع من الخفي المطلق ايضا اشراق خفاء وليس كذلك وان قالوا ليس
الامر كذلك بل كل من هذه الالوان لون خاص بنفسه والضوء ظهوره فتارة ظهور الحمرة واخرى ظهور الخضرة وهكذا
قلنا فلم كان الشئ الاحمر مثلا كان اول مرة اذا اشرق فانما يشرق ما يشرق المضئ عدم اللون ويظهر اللون الذي في المشرق
عليه اى الذي يستطره ويحصل له اذا اشرق عليه ضوء خاص ثم اذا اشتد اشراقه شرع في اخفاء لون ذلك المشرق عليه
ويزيد بلون المشرق ولو لم يكن الا ظهور ذلك اللون لكان الاشراق ابدا بهذا المزج فقد تحقق ان هذين الفعلين من امرين
احدهما من ضوئه وذلك اذا لم يشتد ظهور اللون حتى يتعدى والاخر من اللون حين ظهر حتى تعدى فانا لا نمنع ان
يكون الضوء مظهرا للون وسبب التعدية بل نحن نقول ان هذا الذي يرى مركب من الضوء واللون وان الضوء هو الذي
اذا خالط اللون بالقوة حصل لونا بالفعل وانه في اللون بمنزلة السواد والبياض في المتوسطات واما القول بان الزاهر انما
لا نرى لونها في الليل لشدة ظهور لونها فرد عليه ان الذي نظهر بالسراج ظهوره اقوى من ظهور لون هذه ولا يبطل لمعانها

عند السراج فيلزم ان لا يحس بلون شيء عند السراج وانا نقول لم ان الشمس ونحوها لها لون ولكن ضوءها ستر لونها فنقول
انه يشبه ان يكون الحق ان بعض الاشياء له في ذاته لون فاذا اشتد ضوءه لم يميز البصر بينه وبين اللون ومن الاشياء ما له ضوء
فقط بلا لون وهذا في المضيء بالذات ومنها ما اختلط فيه الامران اما باختلاط الاجزاء الملونة والمضيئة كالشعلة او اختلاط
الكيفيتين كالمريخ والزحل واما امر الشمس فغير معلوم انه من اي الاقسام الا انه يعلم انه ليس مما اختلط من الاجزاء المختلفة
فنقول تحقق من جملة ما علمت ان هناك ضوءا ونورا ولونا واشفافا فالضوء كيفية للبصر بذاته غير معلولة بكيفية اخرى
النور كيفية يستفيدها البصر من المضيء لذاته واللون كيفية تكمل بالضوء وكل من هذه الاجسام غير شفافه بل يحجب عن الابصار
اذا وقعت بين المضيء والقابل والشفاف خلافها فالاجسام ثلاثة اقسام مضيئة وملونة وشفافة ومن الناس من
قسم الجسم هكذا منه ما يرى بكيفية في ذاته ومنه ما يرى بكيفية في غيره فالثاني هو الشفاف والاول ما ان يرى
في الشفاف لذاته وهو المضيء اولا وهو ما ان يشترط في رؤيته الضوء وهو الملون او يشترط في رؤيته الظلمة كالحباحب
التي تلمع في الليل كالسراج وتلك قسمة ضعيفة فان المضيء يرى ايضا في الضوء وفي الظلمة كالنار يرى في النهار وفي الليل
ولو امكن ان يكون الشمس كذلك لرويت ايضا لكن لا يمكن لانها تملأ العالم ضوءا ولا يبقى ظلمة وايضا ما توهموه من ان
الظلمة شرط لرؤية نحو الزاهر وان هذا قسم يخالف المضيء والملون فوهم فاسد بل انما لا يرى هذه الاشياء في النهار لانه
اذا كان بعض الاضواء يغلب ضوء شيء لم ير ضوء ذلك الشيء وربما لا يرى اصلا لانه يبهر البصر فلا يقوى على ادراكه وحال
الزاهر ونحوها والكواكب هذه الحال لا ان الظلمة شرط لرؤيتها ومما يؤيد هذا ان الهباءات في الجو لا يراها وان في
الشمس فاذا احسا الى الظل رايتها وما ذلك الا لان بصرك في الاول مغلوب بضوء كثير فلا يقوى ان يراها بخلافه في الثاني
فبهر الاضواء بعضها بعضا ايضا ليس بالحقيقة الا بهر الضوء الشديد البصر **الفصل الرابع** في نقل ما قيل في الالوان وا
بطلانه من الناس من ذهب الى ان البياض انما يحدث من تراكم اجرام صغار شفافة فما استضاءت سطوحها وتادى
الضوء وانعكاسه من بعضها الى بعض حتى يرى العكوس اصغر الاجزاء وتقاربها شيئا متصلا واحدا ابيض ولذا كان زبد
الماء والثلج ونحوها ابيض فاذا زال الانفصال الذي بينها وصار كل منها شيئا واحدا زال البياض وعاد شفافا ولذلك
ايضا اذا وقع شق في جسم شفاف كبلور الجمد رؤي موضع الشق ابيض والسواد انما يحدث بخلاف ذلك اي بان لا يكون
جسم شفاف ينفذ فيه الضوء كذلك ومنهم من جعل الماء سببا للسواد من انه يخرج الهواء ولا يبقى اشفافه ولا ينفذ فيه
الضوء نفوذه في الهواء قال ولذا ترى الثوب اذا ابتل مال الى السواد ومنهم من قال ان السواد لون حقيقي ولذلك لا ينسلخ واما
البياض فيعرض مما ذكر ولذلك ينسلخ ولعل هذا المذهب هو عين الاول ومنهم من قال ان الاسطقسات كلها شفافة فاذا تركبت

كان

كان ما يلي البصر سطوحها سطحه كان ابيض لانه ينفذ فيه الضوء نفوذا جيدا وان كان ما يليه زوايا كان اسود لعدم جودة
نفوذ الضوء فيها فهؤلاء كلهم قالوا بالاشفاف وان اللون تابع له ومن الناس من لا يرى الاشفاف اصلا ويقول
ما من جسم الا وله لون لكن من الاجسام ما له منافذ واسعة جدا ينفذ فيها الشعاع ونور الابصار ونحن على المذهب
الاول فان البياض الذي ذكروه انما يتصور في غير الجسم المتصل ونحن نرى الاجسام المتصلة البيض ونحن نرى الجص
والنورة اذا طبخا استعدا لان يبيض بياضا شديدا اذا بل ثم جفف وان كان بياضه لان النار تفرقه لكان يجب ان يحدث
هذا البياض من السحق البالغ واظهر من ذلك البيض اذا سلق فانه يصير بياضه ابيض شديدا فلا يمكن ان يقال ان النار
احدثت فيه تخلخلا بل كثافة ولا انها احدثت فيه هوائية فانه يصير عند الطبخ اثقل مما كان وايضا لو داخلته الهوائية لما
كان ينعقد بل يجمد على ما عرفت فيما سلف وايضا فان هنا دواء يعده اهل الحيلة ويسمونه لبن العذراء وهو من خل
يطبخ فيه المرداسنج حتى يتحلل ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف ثم يخلط بماء طبخ فيه القلي وصفي غاية التصفية فينعقد
ابيض كاللبن الرائب ثم يجفف ولا يمكن ان يقال ان البياض لان هناك شفافا تفرق بعد ان كان مجتمعا متصلا فان الذي
كان في الخل ايضا ولا لان هناك اجزاء صغارا احدث اشفافه كانت متباعدة فتدانت فان الخلط بماء القلي لا يوجب
التداني بل ان اوجب فزيادة التباعد ولا لان هواء من خارج خالطه وهو ظاهر فلم يبق الا الاستحالة وايضا نحن نرى
البياض يستحيل الى السواد من ثلاثة طرق الاول الى الغبرة فالعودية ثم يتدرج حتى يصير اسود والثاني الى الصفرة فالحمرة
فالقتمة فالسواد والثالث الى الخضرة فالنيلية فالسواد ولو لم يكن هناك الا بياض وسواد اختلطا ولم يكن البياض
الا ضوءا والسواد الا عدمه لكان طريق الانتقال واحدا فلما اختلفت ثبت ان يكون مع السواد والبياض شيء اخر من
المرئيات يتوسطها ولا يصح ان يكون ذلك الشيء الا الضوء فيكون الضوء مغايرا لهما فان لم يكن الا بياض وسواد اختلطا كا
الطريق الاول وان كان معهما ضوء فالحمرة ان كان السواد غالبا والصفرة ان كان البياض غالبا ثم ان اختلطت الصفرة
بسواد غير مشرق حدثت الخضرة وهكذا جميع هذه الالوان المتوسطة تحصل باختلاط اللونين وحدهما او مع الضوء
او باختلاط الوان متوسطة اخرى بعضها مع بعض او مع احد هذين اللونين او منهما اختلاطا موجبا للفعل والانفعال
والاستحالة الى كيفية اخرى ولو لم يكن الا الاستحالة لم ينعكس من حجر الا البياض اذ لا ينعكس من الاسود شيء ثم هذه
الاستحالة كما تكون بالطبيعة كذلك تكون بالصناعة ولكن الطبيعة اقوى في ذلك واعم فعلا وايضا لو صح ما ذكروه
لكان يجوز ان يبلغ الترقيق بالابيض والملون الى ان يصير شفافا وليس كذلك ثم ان قولهم ان الاسود لا يقبل لونا اخر
ان ارادوا انه لا يمكن بالاستحالة فهو مع بيكذبه الشيب وان ارادوا انه لا يمكن بالصبغ فهو مجاورة لا كيف ولا يبعد ان يكون

[illegible] الصبغة

الاسود ذا قوة نفاذه ينفذ في غيره فيصبغه فعلى انه يمكن صبغ الاسود بان يخالطه سعد نحو الاسفيداج حتى يغوص
فيه فانه يبيض ثم انا لا نمنع من ان يكون الهواء مؤثرا في حدوث البياض ولكن باحداث مزاج تستعد لا على ما يلزم ان
به من المخالطة حسب واما القول الآخر الباطل فلان يكون شفاف فيلزم المحال فان هذه المسامات التي ذكرها
ان كانت مملوة فاما شفاف ولا يمكن او يكون غير ذي منافذ ولا يمكن اوذي منافذ فيعود الكلام اليه حتى ينتهي الى المنافذ
الخالية ثم انهم شرطوا في تلك المنافذ ان يكون مستقيمة فاذا كان عندنا كرة مثلا من جد او بلور او ياقوت ابيض في غاية
الاشفاف فيلزم اما ان يكون كله خلاء او يختلف بالاشفاف وعدمه باختلاف وضعه الى الناظر فانه ان كان فيها
منافذ مستقيمة فلا بد من ان يكون من بعض الاطراف معوجة الا ان يكون كله خلاء واذا كانت من بعض الاطراف معوجة
لزم ان لا ينفذ اذا حاذى البصر هذا البعض من الاطراف وايضا اذا كان الاشفاف الذي لا يرى معه اللون اصلا بكثرة
المنافذ يلزم ان يكون المنافذ بالغة في الكثرة حدا يسمى في جنبها الملاحم لا تحس به واذا كان كذلك فكيف يحصل
منه استمساك الياقوت فقد ثبت ان اللون موجود وانه غير الضوء ولكن لا يكون بالفعل الا بالضوء وان الشفاف ايضا
موجود **الفصل الخامس** في نقل مذاهب الناس في امر الابصار وذكر دليل المبطلين وبيان بطلان ما ذهبوا اليه
اعلم ان الناس اختلفوا في امر الرؤية فمن الناس من قال انه يخرج من البصر خطوط شعاعية على هيئة مخروط راسه عند الناظر
وقاعدته عند المرئي فيحصل الرؤية بتوسطها وان اشد هذه الخطوط تاثيرا هو السهم ومنهم من قال انه وان كان يخرج
شعاعات كذلك الا انها وحدها لا يكفي في رؤية نصف كرة السماء مثلا بل اذا خرجت من العين صار الشفيف
آلة لها ومنهم من قال انه بانطباع صورة مثل صورة المرئي في الباصرة باضافة تحصل بينهما من غير ان يخرج منها شيء
يمتد الى المرئي كما انه لا يخرج من شيء من الحواس شيء يمتد الى محسوساتها وهذا هو الحق احتج الفريقان الاولان بان
ساير الحواس لما كانت تحس بالتماسها من الاشياء اما بلا توسط شيء او بتوسط شيء مؤدي الى الملامسة فكذلك
ينبغي في البصر وليس هنا ملامسة ظاهرة لبعد المرئي عن البصر ولا يمكن ان ينتقل من المرئي عوارض الى البصر فان الاعراض
لا تستقل فلا بد من ان يقال بان القوة الحاسة تخرج من العين وتلامس المرئي ولا يمكن ان تخرج الا في ضمن جسم [illegible]
يحملها فهذا الجسم اللطيف الذي يحملها الذي هو من جنس الشعاع والروح هو الذي سمي الشعاع قالوا ولذلك
قد يرى الانسان في الظلمة كان نورا خرج من عينه ولذلك ايضا اذا اصبح الانسان وبادر المحك عينيه من دهش
الانتباه يرى له شعاعات قدام عينيه ولذلك يتاذى العين حين التحديق المفرط وحين تغميض احدى العينين
واحتجت الفرقة الثانية خصوصا بان جسما مثل العين كيف يمع جسما يمكنه ان يمتد طولا الى الكواكب الثوابت كيف

يرى نصف العالم متصلا واحدا متشابها مع ان هذه الخطوط كلما بعدت عن العين لزمها ان تباعد وكيف تحركت
الى الثوابت في زمان غير محسوس ولا بد من ان يظهر تفاوت بين رؤيتها ورؤية ما بعد عنك بقدر اصبع على
تفاوت المسافتين وهذه الحجة قد تمسك بها الفرقة الثالثة ايضا في ابطال الشعاع وهي ضعيفة لان الزمان
كما عرفت يقبل القسمة لا الى نهاية فلم لا يجوز ان يكون بين زماني حركة الشعاع الى الثوابت وحركتها الى غاية [illegible]
تفاوت على نسبة المسافتين ويكون الزمان الثاني في جزء الزمان الاول ويكون مع ذلك لا يحس بشيء من الزمان
لقصره جدا فان الزمان القصير جدا ايضا يقبل القسمة لا الى نهاية واحتجت ايضا اصحاب الشعاع على [illegible] بانه ترى
الاشياء في المراة لانه اما ان يكون بانطباع صورها فيها او بانعكاس الشعاع عنها اليها والاول باطل فتعين
الثاني وهو المطلوب واما ان الاول باطل فلانه لو كان ينطبع في المراة صورة من تلك الاشياء لكان يلزم
موضعا واحدا لا ينتقل الا بانتقال ذي الصورة لا بانتقال الناظر مع انا نراها ينتقل بانتقال الناظر فلا بد من
ان يكون ذلك لانه اذا نظر الى جزء من المراة انعكس الشعاع من ذلك الجزء الى شيء يقابلها فيرى ذلك الشيء مع
ذلك الجزء من المراة فيظن ان صورته فيه ثم اذا انتقل وراى جزءا اخر يرى ذلك الشيء مع هذا الجزء فيحصل انه انتقل
الصورة التي في المراة من موضع منها الى موضع وايضا ربما يرى الناظر في عين شخص صورة شيء تقابل عينه
ولا يرى صاحب العين تلك الصورة ولو كانت تلك الصورة منطبعة في عينه لراها فان انطباع الصورة موجب
لادراكها عند اصحاب الانطباع وايضا اذا بعد الذي يراه في المراة عن المراة كثيرا يرى ذلك كانه غاير في المراة كثيرا
ولا يمكن ان يكون هذا الغور في المراة لوجهين الاول انه ليس لها ذلك العمق والثاني انه لا يمكن ان ينطبع في
عمقها شيء وان انطبع لا يمكن ان يرى لكثافتها فلا بد من ان يكون في الخارج خلف جهة المراة فلا بد من ان
يرى ذلك الشيء في تلك الجهة لا في المراة ونحن نقول ان هذا الشعاع لانه اما ان يكون قائما بالذات ذا وضع
حتى يكون جوهرا جسمانيا كما تراه اكثرهم او لا بل انما يقوم بالهواء فان كان الثاني فهو ليس بالحقيقة مما
يقال انه شيء خرج عن البصر بل انما هو هيئة انفعالية تحصل للهواء يكون بها معينا على الابصار فهذه الاعانة اما ان
لا لانه اعانة الواسطة فان كان الهواء آلة فاما ان يكون على سبيل انه يبصر حساسا او مبصر بوديا ومحال ان يقال
انه يبصر حساسا ثم ماذا يقولون في الثوابت وليس عندها هواء يلمسها يحس بها وان يقولوا ان الفلك ايضا
ينفعل عن ابصارنا فيصير واسطة ضوئية شيء وان قالوا ان الضوء مبثوث في اجرام الافلاك ايضا فيستحيل انه
للابصار فكذلك ولو سلمنا ولزم ان لا يرى الكواكب الا مكشوفة البعض مستورة البعض اذ لا يبلغ مسام الفلك

قد ينضغط ثم هذا الهواء والضوء اللذان صارا حساسين ليس شيء منهما متصلا ببعض الابصار دون بعض فلم
لا يصير بنظر شخص واحد الى جميع الابصار وان قالوا يشترط مع ذلك نسبة المسافة بين البصر والمرئي فلا يكون احساس
الهواء والضوء علة موجبة للابصار ولانا نحن نعرف الابصار الا من [illegible] تقع بين ابصارنا والمرئي فما علينا من احساس
الهواء وعدمه وان كان الهواء انما ينفعل انفعالا لا يصير به مؤديا الا حساسا فليتامل هذا الانفعال من اي جنس
ايفيده البصر قوة حيوة وهو محال فانه اسطقس لا يقبل الحيوة ام يصيره شفافا بالفعل فالشمس اقوى في ذلك
ام يحدث فيه كيفية من هذه الكيفيات المتضادة غير الابصار فان تحققت اسبابها فهي كافية في الاحالة وان اسعف

علة اسباب ما

اسباب اضدادها لزم المنع عن الابصار وان كان يحدث كيفية غير هذه الكيفيات التي يعرفها الناس فمن اين
عرفوا حصولها على انا نقول انه لا يجوز ان يحصل في الهواء كيفية قارة من الكيفيات يكون بها واسطة في الابصار
لمعنى ما القار ان لا يكون معنى اضافيا بينه وبين ابصارنا فان الاضافة نحن نقول بها وذلك لانه لو حصل في هذه
الكيفية لكانت ثابتة من غير قياس الى بعض الابصار دون بعض فلا تخلو هذه الكيفية اما ان يكون قابلة للاشتداد
والضعف اولا وعلى الثاني اما ان يقبل علتها الاشتداد في قوتها والضعف اولا فان قبلت الاشتداد والضعف
لزم ان يقبل الكيفية ايضا ذلك فان فعل القوي محال ان يكون مثل فعل الضعيف ومن المحال ان لا يقبل العلة الاشتداد
والضعف بوجه فانه لا شبهة في ان قوتي عينين اقوى من قوة عين واحدة ونحن نرى بين الابصار تفاوتا
قوة وضعفا فقد بطل ان يكون الهيئة الحاصلة في الهواء غير قابلة للاشتداد والنقص فبقي ان يكون قابلة
لها فيلزم ان يكون اذا اجتمعت الابصار كان ابصار كل منها اشد واقوى مما اذا كان منفردا واذا اجلس ضعيف
البصر عند قوي البصر ابصر قويا وكذا اذا اجلس ضعفاء الابصار بعضهم بحذاء بعض ثم اي عاقل يسلم ان يقوى ابصارنا
على ان يحيل هواء العالم دفعة وان كان هذا الخارج من العين جوهرا جسمانيا فلا يخلو عن خمسة احتمالات اما ان يتصل
بكل المبصر من غير ان ينفصل عن البصر او يتصل به وينفصل عن البصر او يتصل ببعض المبصر منفصلا عن البصر او غير
منفصل او لا يتصل بشيء من المبصر اما الاول فما لا يقبله عاقل اذ من المحال ان يخرج من ابصارنا ما ملأ العالم الى الثوابت
ثم اذا غمضنا العين انعدم ثم اذا فتحنا خرج اخرى مثل ذلك او عاد الى البصر مع العصر الذي يقع دفعة ثم اذا فتحنا
خرج وايضا لو كان كذلك لكان لا يخفى عظم الشيء اذا بعد عن البصر ولا شكله لان الملامسة حاصلة بينه وبين
الشعاع لا فرق في الملامسة بين ان يكون المرئي قريبا او بعيدا بل كان رؤية المقدار والشكل على حالها اولى من
رؤية اللون كما هو فانه قد يعرض الشعاع تفرق وتخلل فيرى اللون كالمختلط ولا يقع هؤلاء الزاوية الحاصلة

من

من الشعاع عند البصر بل انما يقع ما يتوهم من الزاوية بحسب الانطباع فانه اذا كانت الزاوية واسعة كانت الصورة
المنطبعة فيها عظيمة واذا كانت صغيرة كانت تلك الصورة صغيرة واما هؤلاء فلا يرون الابصار الا من الملاقاة
وهو على السواء في كل حال واما احتمال ان يخرج من البصر وينفصل عنه فمما يبطل كذلك فان من المحال ان يكون اذا حصل هذا
الجسم الذي لا وصلة بينه وبين البصر المبصر تادى ذلك الى البصر الا ان يكون محيلا الهواء الى كيفية يؤدي بها المرئي الى البصر وقد
علمت الحالة في استحالة الهواء واما احتمال ان يكون بحيث يتصل ببعض المبصر فيلزم ان لا يرى الا ذلك البعض فان قالوا ان الخط
المجاور للشعاع يستحيل استحالة تتحد به مع الشعاع فيؤدي المجموع بمجموع المبصر ولم يتحاشوا ان يقولوا بمثل هذه الاستحالة
في الافلاك ايضا لزم ما ابطلناه من الاستحالة وان قالوا بالاستحالة ولكن لا استحالة بها تتحد بالشعاع بل استحالة يؤدي
بها الى الشعاع فيكون ما يلاقيه الشعاع يدركه الشعاع وما يلاقيه الهواء يؤديه الهواء الى الشعاع لزم مع الاستحالة المذكورة
فسادها انه يرى كل شيء مرتين او اكثر فان الهواء المتوسط بين خطين مثلا من خطوط الشعاع لا بد من ان يؤدي الشبح الى كل
منهما على السواء وكل واحد يوجب احساسا لا سيما على ما قاله بعضهم ان الشعاع بنفسه لا يؤدي الشبح بل انما يؤدي الى الهواء
ثم نقول عليهم على كلا التقديرين لم لا يستحيل هذا الهواء اولا من الحدقة من غير ان يتوسط الشعاع في الاحالة ثم نقول ان هذا
الشعاع كيف ينفذ في الفلك ولانا قد لا يجوز عليه الخرق على ما علمت بل كيف ينفذ في الماء حتى يماس جميع ما تحته
من غير ان يزيد حجم الماء ما لم يكن فيه فرج خالية بل ان كانت الفرج الخالية ايضا لزم ان يكون الفرج ما صغر الماء بل
ازيد حتى يمكن مثل هذا النفوذ لا يقال نحن نرى الشيء القليل ينفذ في الماء الكثير ويستولي عليه كما يصبغ قليل من الزعفران كثيرا
من الماء فلم لا يجوز ان يكون الحال في الشعاع كذلك لانا نقول هذا الانصباغ لا يخلو عن وجهين اما ان يكون باستحالة الماء الكثير
الى ذلك اللون لشدة قوة المخالط كما يستحيل الى الحرارة والى الرائحة او يكون بحصول الاستحالة على سبيل ما يحصل الماء على ان
انا نشر فانه اذا انطبع فيه شبح ذي لون غير ما يحاذي البصر من زعفران او غيره يحصل ان الماء على ذلك اللون او يكون باختلاط اجزاء
الماء والزعفران اختلاطا لا يميز الحس بين المختلطين ولكن ان قيل مثل هذا الاختلاط انما يتصور اذا لم يكن احد المختلطين اعظم
من الاخر بكثير حتى يكون الاجزاء متشابهة الاقدار او متشابهتها وهنا ليس كذلك بل بازاء كل جزء صغير من الزعفران جدا جزء من
الماء كثير جدا بحيث يكون اضعافه بكثير قلنا لما كان الجسم قابلا للانقسام الى لا نهاية امكن ان ينقسم كل من الماء ومن الزعفران
بحيث لا يمكن الاحساس بالجزء منفردا ومع ذلك يكون الجزء من الماء اضعاف الجزء من الزعفران فلذلك لا يميز الحس بين اجزائهما
او يكون بالاختلاط مع الانعكاس الذي يحصل الاستحالة ويعاون الاجزاء في هذه الاستحالة ويقوي هذا ان الماء كلما كان
عميقا كان اقبل لهذا الصبغ من الماء الرقيق اذا تساوت نسبة الزعفران اليهما وشيء من هذه الوجوه لا يجري في الشعاع واما احتمال

ان يكون الشعاع لا يتصل بالمرئي بل يخرج عن البصر قليلا ثم الهواء يؤدي شبح المرئي فلا يخ اما ان يكون بلا دبها الهواء لجودة كونه
شفافا فلم لا يؤدي الى الحدقة اول مرة اولا لاستحالته وقد عرفت فسادهما **الفصل السادس** في ابطال مقالات يلزم اصحاب
الشعاع على انشاء وضعوها في اوضاعهم ما قالوه في نحو المراة من ان الشعاع ينعكس من بعض الاجسام على بعض لم يرى
الشيآت معا فيظن انه يرى احدهما في الآخر فنقول عليهم لا يخ اما ان لا يكون لهذا الانعكاس شرط فيلزم ان يحصل من كل جسم او يكون
له شرط فاما ان يشترط الصلابة مع الملاسة او لا يشترط الا الملاسة والاول يبطله الانعكاس عن الماء فيعين الثاني فاما ان
يكون اتصال السطح شرطا فيه او لا والاول يبطله ايضا الانعكاس عن الماء فانه ليس عندهم متصل السطح بل كثير المسام والنافذ وعلى
الثاني يلزم ان يقع الانعكاس عن كل جسم واذا كان خشنا فان الخشن انما صار خشنا لاجل الزوايا او ما يشبهها ولا بد من ان يكون
بين الزوايا سطح املس والا لزم ان لا يتناهى الزوايا الحادة ويكون ما بينها اصغر من السطح والكل باطل واذا كان كذلك فيلزم
الانعكاس الا ان يقولوا ان الشعاع اذا انعكس عن السطوح الكثيرة المختلفة الاوضاع تشذب وتشتت فلا ينال شيئا او يقولوا
ان السطوح الصغار لا ينعكس عنها الشعاع والكل باطل اما الاول فلان هذا التشذب موجود في الانعكاس عن المرايا المشكلة
اشكالا ينعكس عنها الشعاع الى نصف كرة العالم بالتمام على ما هو معلوم في علم المرايا بل عسى ان يكون هذا السبب اكثر [illegible]
في الانعكاس عن الخشن واما الثاني فلان الشعاع اذا خرج من العين وانبث في نصف كرة العالم فلا شك انه يتشذب [illegible]
وانما يلاقي المرايا اجزاء صغار منه ولا ينعكس جزء من الشعاع الا عما يساويه من اجزاء المراة الا ان يقال انه ان كان السطح اصغر
من جزء الشعاع لم ينعكس فنقول نحن نعلم انه لا ينعكس عن سطح اكبر منه ايضا كالزجاج المدقوق فانا نعلم يقينا ان اجزاءه اكبر
من اجزاء الشعاع وكيف يسل الجسم الارضي الصلب [illegible] الى اجزاء يقبلها الجسم اللطيف الشعاعي وايضا لا يخ الانعكاس عن
الاملس اما ان يكون لعدم المنافذ والمخفر من خلف اولا بل لمجرد الملاسة فعلى الاول يلزم ان يعم الخشن [illegible] والثاني باطل
لان الملاسة ليست من الهيآت الفاعلة حتى يصطدم ما يلاقيها ولا هي من القوى الدافعة عن احسامها حتى يدفع الشعاع عن
احسامها ولا يمكن ان ينعكس الشعاع بطبعه فان الجسم بطبعه لا يقتضي الحركة الى جهات مختلفة وان فرضت الملاسة دافعة لزم
ان يدفع الشعاع على اي وضع يلاقي الاملس وليس كذلك لانه اذا وقع الشعاع على المراة كخط من السطح لا كخط على السطح لم
ينعكس واما نحن معشر اصحاب الانطباع فلا يلزمنا ذلك فانا نقول ان الملاسة مطلقا عليه [illegible] الشبح سواء كان السطح عظيما
او صغيرا لكن اذا كان صغيرا جدا لم يكن الشبح الذي ينطبع فيه مما يتميز لدى الحس ولذلك لا ينعكس عن الخشن وايضا مما يلزمهم ان
يقال لم صار الشعاع مرة ينعكس عن الماء واخرى لا ينعكس بل ينفذ فيه حتى يرى ما تحته ويلزم مع ذلك ان لا يرى في المراة الا
شبح ما ينعكس اليه الشعاع ولا في المراة الثانية ما في [illegible] الماء كاملا بل يرى كل منهما نقطا متفرقة لان الاول انما عكس من الاجزاء التي بين

النافذ والثاني في ما يرى من النافذ وايضا يلزمهم ان يقال لا يخ اما ان يكون مفارقة الشعاع عن مرئي يوجب انسلاخ [illegible]
عنه اولا فان كان الاول فكيف يرى المراة والذي انعكس اليه الشعاع مفارقا من المراة معا حتى توهم ان الاول في الثاني وان
كان الثاني فلم لا يرى الشيء الذي وقع عليه الشعاع واعرضنا عن مفارقة الشعاع المنشئ اخرى توجهنا اليه وان قالوا ان
بعض الشعاع بقي على المراة وبعضا اخر منه ينعكس الى مقابلها قلنا ذلك لا يوجب غلط الوهم بكون احدهما في الآخر والا لكنا
اذا رأينا زيدا وعمرا معا كنا نرى احدهما في الآخر كالشيء في المراة فان قالوا ان السبب في ذلك ان الشعاع يؤدي صورة المراة
وما يرى فيها الى النفس من طريق خط واحد هو الذي على المراة لاتصال بخط الانعكاس [illegible] الموضع قلنا اولا
نا قضوا مذهبهم فانهم لا يقولون بالتادية وثانيا انه ان كان الاتصال بخط موجبا لتاديه من ذلك الخط لزم ان يرى [illegible]
مرارا كثيرة او لا امتناع في ان يتصل بخط الانعكاس خط اخر وخطوط اخرى تسادي من كل خط يتصل به مرة ففي هذا الشكل
مثلا يلزم ان يرى [illegible] معا وان يرى [illegible] مرتين احدهما من طريق اب والاخرى من طريق [illegible] وكذا [illegible] مرتين احدهما من طريق
[illegible] والاخرى من طريق [illegible] فان هذا التاثير انما يكون طبيعيا للخطوط الشعاعية فاذا تحقق بينها الاتصال على اي نحو كان لزم
ان يتحقق بينها الفعل والانفعال ولا يؤثر في ذلك [illegible] المنفذ وفناء الشفيف عند المراة ولا الزاوية الكائنة هناك
فان قالوا ان التاثير والتاثر انما يكون في نهاية الخطوط فاذا اتصلت نهاية خط من هذه الخطوط نهاية اخرى حصل [illegible]
الفعل والانفعال والا فلا وهذا الاتصال لا يحصل الا بين خط الانعكاس مع واحد من الخطوط التي على المراة قلنا هذا لا
الذي اثبتموه ايضا لا يكون بين النهايتين بل يتصل الخط الشعاعي الذي على المراة من وسط الشعاعي المنعكس فان الذي
يتصل به ذلك وكذلك في الخطوط الشعاعية المتماسة نقول ان كان كل من تلك الخطوط فاعلا لجميع حرمه لزم ان ينفعل فيما
يماسه من الخطوط [illegible] كل مرئي مرات متعددة غير محصورة وان كان لا ينفعل الا في المقابل للبصر فيلزم ان لا يرى الشيء
بالانعكاس الذي يقولونه واما نحن فلا يلزمنا شيء من ذلك فانا نقول ان شبح الشيء ينطبع اما في البصر او في نحو المراة اذا [illegible]
المقابلة ولم يكن بينهما الا الشفيف وذلك الشفيف لا يكون الا موديا الا قابلا للشبح هذا [illegible] انا ربما لا نرى الشيء بعينه ونرى مع ذلك
شبحه في المراة فان كان ذلك بسبب وقوع خطين من الخطوط الشعاعية عليه لزم ان يكون تراكم الاشعة موجبا للغلط في
التحقيق ومورثا لحس الغلط وهم لا يقولون به [illegible] وبالجملة هم لا يقولون بان وقوع شعاعين على شيء
واحد يوجب رؤيته مرتين ولا يمكنهم ان يقولوا ذلك فان قالوا بل انما اوجب رؤيته مرتين ان احد الشعاعين وقع عليه
وحده والآخر وقع عليه وعلى المراة معا قلنا نتبين بطلانه بوضع مرآتين متقابلتين فانا نرى كلا منهما مرتين وكل من الشعاعين
الواقع على كل منهما لم يقع عليه وحده بل مع المراة الاخرى على انا لو سلمنا ان هناك سبب الرؤية كل من المرآتين مرتين فالتعجب

خط الانعكاس

رؤيتها مرارا كثيرة مرة يرى نفسها ومرارا كثيرة يرى شخصها فان قالوا ذلك لتعدد اجزاء الشعاع قلنا لا يخلو اجزاء الشعاع اما
ان يكون مودية او رائية فان كانت مودية وهى انما تقع على شخص واحد فلم يودى اشباحا كثيرة فان اختلاف الموديات الكثيرة
على شخص واحد لا يوجب ان يودى اشباحا كثيرة على ان هذه الاجزاء تختار على ما يعترفون على ما تنعكس عنها فلم لا يوجب
الرؤية مرارا كثيرة فى كل موضع تحقق الانعكاس وان كانت رائية لزم ما ذكرناه من امتناع ان يرى بها المنعكس اليه فى المنعكس
عنه وقد فارقته ثم ما السبب فى تصغر هذه الاشباح قليلا قليلا فان قالوا ان السبب فيه ان الشعاع لما تردد كما بين هذه المراة الى
تلك ومن تلك الى هذه بعدت مسافتها فاستلزم ان يرى صغيرا كما فى المسافة المستقيمة فنقول لولا انه يلزم ان يكون الخطوط
الشعاعية عندهم غير مستقيمة بل معطوفة عند كل منها الى هذه المراة ثم يمتد من تلك المراة الى المراة الاخرى ثم منها الى
الاولى محفوظة القوام على هذا الشكل حتى يصح ان يحصل امتدادا كالامتداد فى البعد البعيد المستقيم وهو
عجيب ولو سلمناه فيجب ان يكون التصغر على قدر ما يتصغر فى البعد الذى يمتد فيه الخط على الاستقامة
وليس كذلك بل لا يوجب مثل هذا التصغر اضعاف مثل هذا البعد مثلا اذا كان البعد بين المراتين شبرين فاذا
انعكس الشعاع ثلث مرات كان امتداد الخط الشعاعى ثمانية اشبار ونحن نعلم ان هذه المراة التى اليها انعكاس المرة الثالثة
لو بعدناها عن البصر بقدر ثمانية اشبار لم يوداليه بذلك الصغر بل ولا اذا بعدناها عشرة اشبار وما فوقها على ان من العجب
ان مدار الصور بالانعكاس اولا انعكاسين اذا كانت المادة واحدة والصورة واحدة واما نحن فنقول اختلاف المادة فان ثم
ابصار العين هى العين ومادة ابصار الشخص هى المراة ويلزم من ذلك اختلاف الصورة ايضا ثم اذا وصل الشعاع الى احدى المراتين
وانعكس منها الى الاخرى ثم اذا انعكس من الاخرى فلا يصل الى الاولى الا وهى مغطاة بالشعاع الاول فيلزم ان لا يراها وان كان
ينفعل بهذا المنعكس ذلك الشعاع فهو يوديه فيبطل ما قرروه من امر الزاوية ويلزم ان لا يرى الا ما اداه من الشعاع الواقع
على تلك المراة ولا يفيد انعكاسه منها الى المراة الاولى ان يرى الاشباح الاخر العدد وان كان المغطى بالشعاع الاول غير ما ينعكس
اليه الشعاع من المراة الاخرى وهكذا لزم ان لا يرى الا اجزاء المراتين ولا يرى شيئا منها كاملة الا بحجم الاشعة انعكاس طفيه

الفصل السابع فى حل شبه اصحاب الشعاع واتمام القول فى المطلب بحسب ما لها من الاوضاع والنسب والمقابلات

اما ما تعلقوا به من استحالة انتقال الالوان والاشكال عن موادها وان التزم فى الابصار فنقول بانا متى قلنا بان هذه
الصور والاعراض تنتقل من موادها الى البصر بل انما قلنا ان البصر يحصل فيه مثلها بسبب المقابلة والحال كذلك فى
نحو السمع واللمس ايضا اذ لا ينتقل العرض من المادة الى الحاسة بل يحدث فيها مثلها بسبب القرب ولكن الفرق ان حصول مثل صور
المرئيات ينتقل الى شفافيتها وهو من قبل ما نراه من انها اذا كانت صورها اللونية مؤكدة واستضاءت انعكس منها الى المقابل

تقابلها يعنى انه يحدث مثلها فيه فكذلك القوة هنا موجبة ان يحدث منها فى ابصارنا ما يماثل صورها ونقول اعتبر الى توسط
شفاف بينها وبين الابصار يكون كالالة فى هذا الفعل والا تتعلق فلذلك اذا قربت جدا الى البصر لم يصح صورها فيها لانتفاء ما
يحتاج اليه من قدر الشفاف والضوء ومن الدليل على انه يحصل مثل صورة المرئى فى البصر ثباتها فى الخيال وان بطل او طالت غيبته
اذ لا يمكن ان يقال ان هذه الصور الخيالية هى صور الشئ باعيانها خرجت من مادتها وانتقلت الى الخيال وايضا يدل على ذلك
بقاء صورة الشمس فى عينك اذا نظرت اليها ثم غمضت عينك وايضا يدل عليه رؤية القطرة النازلة خطا والنقطة الجوالة دائرة
اذ لا وجه لذلك الا انه تنمحى صورتها فى العين حيث كانت ثم تنمحى حيث صارت واستحقت مكان الاولى حتى يحصل
الثانية يحسبها عندك يحصل امتدادا او دائرة واما ما عملوا من النور فى العين فى الظلمة فليس الا ان العين كالاشياء الاخر
بالقليل فيضئ ما قابلها فذلك النور هو الذى يرى فى الظلمة ونحن نرى عيون كثير من الحيوانات كذلك نحو عين السنور والحية والاسد
ولذلك يرى هذه الحيوانات ونحوها فى الليل لان عيونها تضئ ما قابلها ضوءا ما مع شدة قوة الابصار فيها طبعا وقد يخرج
لك والمس شعاعات نارية لطيفة كما يحس من مسح ظهر السنور والحمار والحية ونحوها فى الليل واما استدلالهم فقد يلتبس
ان هناك شيئا يمر من العين تارة ويدخل فيها اخرى بل يسيران فى العصب المجوفة جسما لطيفا هو الروح الحامل للقوة الباصرة
وهو قد ينبسط وقد ينقبض فاذا غمضت احدى العينين استظهر تمام قوته الى العين الاخرى فصارت اقوى واما حديث المراة فقد
اجيب عنه بان كلا من الصور والاعراض المرئية ينطبع فى كلية المراة لا فى جزء دون جزء ولا امتناع فى انطباع صور متضادة فى كليتها
كما فى انطباع الصورة فى العقل مجمع فى كليتها السواد والبياض معا وكذا جميع الصور التى تقابلها من المرئى ولكن انما تتادى الى
البصر اذا كانت بينه وبينها وبين الشئ ذى الصورة نسبة مخصوصة فيرى من جزء من المراة سوادا ومن الاخر بياضا مثلا ان كان ذلك الجزء
الى جزء اخر منها الوانا اخر ان كان بحيث يطابق ويحاكى ما عليه المرئى فى الخارج فاذا اجتمعت العلامات ثم تنهج مثل صورة المرئى
فى البصر ثم اذا انتقل الناظر تغيرت النسبة فصادت الصور من اجزاء اخرى من المراة ونحن نقول ان هذا الجواب تكلف بعيد اذ كيف يمكن
ان يقال باجتماع المتضادات فى جوهر واحد وكيف يمكن ان ينطبع الصورة فى شئ ولا يوجد فيه ولا يرى ويختلف ذلك بحسب
واقف دون واقف فيراها بعضهم ولا يراها اخرون والعجب من هذا انهم يقولون بعدم انطباع الشكل فى المراة بل الجواب ان يقال الانطباع
انما كان شئ شرط الفعل شئ فى شئ فلا يلزم ان يحصل من ذلك الشئ المؤثر فى ذلك الشئ اثر كما ان السيف شرط لا يلام الشخص عضوا
وهو لا يتالم بذلك ثم من المعلوم انه ليس من الشرط ان الجسم لا يفعل الا فيما يماسه ويلاقيه لان العقل يجوز ان يفعل جسم فى جسم من غير
ملاقاة بل يكون بينهما وضع مخصوص يوجب ذلك كما ان المفارقات تفعل فى غيرها بلا ملاقاة ولا نسبة ووضع وانما يستبعد
هذا فى النظر العامى لانه خالف المعتاد ولو كان هو المعتاد لكان يستبعد خلافه وهو الفعل بالمماسة فاذا علمت هذا فلا يبعد ان

يتصل ذو الشبح في البصر بقابلته له بتوسط الشفاف من غير ان يتبدل ذلك الشفاف منه اثرا كالابهام السيف اذا جعل واسطة في
الايلام وكما يجوز ان يكون بينهما متوسط واحد يجوز ان يكون بينهما متوسطات فصاعدا فالمراة اذا قابلت المرئي كانت هي مع
الشفاف واسطة من غير ان يحصل فيها اثر ثم اذا وافي خيال المراة مع خيال ذلك الشيء نرويا معا في جزو واحد من البصر ظن
ان خيال ذلك المرئي يرى في المراة ويمكن ان يقال لا نسلم انه لا يجب ان يؤثر كل شيء في كل شيء مثل نفسه بل يجوز ان يؤثر شيء في شيء
اثرا لا يناسبه ثم هذا الاثر يجوز ان يؤثر في شيء اخر مثل المؤثر الاول كما ان الحركة تورث السخونة ثم السخونة قد تورث مثل تلك
الحركة فاذا كان ذلك جائزا فمن الجائز ان يؤثر المرئي في الشفاف وفي المراة اثرا غير الشبح ثم موثر الشفاف والمراة في البصر
شبح ذلك المرئي ويكون الاثر الذي يستفيده المراة امرا غير ثابت فيها ومما يدل على هذا انا نرى ينعكس من المراة المجاور لمولونه
ضوء او متغيرا الى ما يحاذيهما لون مستقر لا يستقل بانتقال الناظرين مع ان الذي يرى كانه في المراة يستقل بانتقال النظار واما
رؤية الشيء في الماء اعظم مما هو عليه فاصحاب الشعاع يقولون فيه ان الشعاع اذا كان وقع عليه انكسر وانبسط فاخذ
مكانا اكبر ثم نفذ فراه مع اكثر مما يحاذيه واصحاب الانطباع قالوا انه يرى على نحوين احدهما رؤيته عينه بالمحاذاة والاخر رؤيته
في الماء على انه مراة له ويمكن ان يقال بان كلا النحوين على سبيل ما يرى في المراة ولكن احدهما في المراة الخارج والاخر في المراة الداخل
وقال فاضل المفسرين انه يعرض للعادة ان تمام استقصاء تامل الشيء انما يراه ابعد بعد صدق البصر لتامله فيعظم حده عنده ويمكن ان
يقال انه لما يحله بعيدا وهو في الحقيقة قريب ولما كان الشيء اذا كان بعيدا رؤي بقدر من الصغر وهذا الشيء لا يرى بذلك
الصغر بل على ما هو عليه لقربه حقيقة ظن انه اعظم مما هو عليه فلا يكون حدث الماء حجة لاصحاب الشعاع ثم ما قالوه من
الانكسار لا وجه له فانه ان انكسر ولا فلا بد من ان يعود بعد ذلك فينتظم فانه لا سعة الاعلى الاستقامة بل اذا نفذ في الماء لزم
ان يتشتتا بل انظماس في الضيق اولى من انطامه حين انتشاره في سعة العالم هذا واعلم انه قد يكون الرائي والضوء والمرئي
كلها في شفاف واحد وقد يكون في عدة شفافات بينها سطوح فان وقع السطح في المحاذاة بين الرائي والضوء لم يرى ذلك
السطح كسطح الفلك والهواء وان وقع خارجا كسطح الماء اذا كنا نحن في الهواء والشيء في جهة لا يقع سطح الماء بيننا وبينه
روي ذلك السطح فان كان خلفه اي تحت الماء شيء مكشوف للرائي اداه ذلك السطح الى الرائي على نحو من التادية على انه
مشف وعلى انه مراة وان لم يكن ذلك الشيء مكشوفا فتديه على انه مراة وذلك اذا التقى اخر الخط الذي يتوهم خارجا من البصر الى
ذلك السطح والعمود الذي يخرج من ذلك الشيء اليه ولذلك ربما يطرح الخاتم مثلا في طست بحيث لا يراه فاذا ملاه ماء رايته لم
ان كان المرئي خلف شفافين اخر فما بالذي فيه الرائي والذي فيه الضوء كالشيء الذي تحت الماء والذي خلف قطعه من بلور
اداه ذلك المنفذ المتوسط وان كان ذلك الشفاف ان مرئيا لاحد جانبيه كما لو كان يكون قطعه بلور ملون احد جانبيه فانه يرى

وجع خلف المرئي السطح الى الرائي ان
كان المرئي متوسطا بين السطوح
وكم المشف لم يوده المشف هم

مادم

تاديه المراة الشبح **الفصل الثامن** في بيان سبب رؤية الشيء الواحد شيئين فاما اصحاب الشعاع زعموا انه حجة على اصحاب الانطباع
وقالوا لولا وجه له الا ان الشعاع اذا عرض له عند البصر انكسار وجب ان يرى الشيء الواحد شيئين ولم يعلموا انه اذا كان الابصار على
ما يقولون بماسة اطراف الاشعة فاذا اجتمعت الاطراف على الشيء الواحد لم نصرح تاديتها الانكسار الواقع في مباديها عند البصر الى
السبب في ذلك شيء اخر ولنقدم على بيانه اصولا ان الابصار انما هو بانطباع شبح المبصر في الرطوبة الجليدية التي هي جسم صقيل
بمجرد المقابلة مع توسط المشف ثم مجرد هذا الانطباع لا يكفي في الرؤية والا روي كل شيء شيئين لا بد لان في كل عين رطوبة جليدية
فيكون الانطباع بذلك الشبح انطباعين كما ان اللمس باليدين لمسان بل لا بد من ان يتادى ذلك الشبح منها الى العصبتين
المجوفتين اللتين تلتقيان على هيئة الصليب ثم تتادى من مبدء العصب الى ملتقاها بتوسط الروح التي فيهما وكانه يتوهم
بين المرئي والجليدية مخروط راسه عندها وقاعدته عنده كذلك يتوهم مخروط من الجليدية الى ملتقى العصبتين ثم وراء هذا
الملتقى روح ولكن لا تؤدي المبصر في نفسها والا لرؤي الشيء مرتين فان العصبتين بعد الالتقاء تفترقان بل يؤدي الروح التي في العصبتين
وراء الملتقى صورة المبصر الى الروح المصبوبة في العضل الذي في مقدم الدماغ الحامل للحس المشترك فيدرك هناك مرة اخرى ادراكا
غير الابصار لان الحس المشترك غير القوة الباصرة لانه كما يدرك المبصرات يدرك المسموعات والمذوقات والمشمومات والملموسات
ثم الحس المشترك يؤدي الصورة الى ما عرفناه وهو الخيال فان الصورة لا تثبت في الحس المشترك الا حين بينه وبين المحسوس نسبة
او غلب ولكن قرب العهد واما اذا بعد جهة فلا يدركه الا الخيال وايضا اذا كانت الصورة في الحس المشترك كانت محسوسة وان كانت
كاذبة واذا كانت في الخيال لم يكن محسوسة بل متخيلة ولذا ترى الممرورين يتروون صور الاشياء ويحسون بها لانها تم اذا ثبتت الوهم
اقبلت فنفحت الدوحه وتادت اليها تلك الصورة بتوسط القوة المتخيلة فانها الموصلة للصور اليها ولكن لا يثبت تلك الصورة في
الوهم بعد زوال اصلاح الدوحة كما انها تثبت في الخيال ثبوت الشيء الحافظه ثم يؤدي الوهم تلك الصورة بتوسط المفكرة الموصلة
الى النفس فهناك نهاية التادي وعندها نقف ولنا الذكر فوائد شيء اخر يسير من بعد ان شاء الله تعالى فاذا تمهدت هذه الاصول
فاعلم ان رؤية الشيء الواحد شيئين لاحد اسباب اربعة الاول ان يكون الالة التي يؤدي الشبح من الجليدية الى ملتقى العصبتين ملتوية
فلا يؤدي الشبح الى جزء واحد من الروح بل يؤدي ما لكل عين الى جزء غير ما يؤدي اليه ما للعين الاخرى والثاني ان يتقدم الروح
الحامل للقوة الباصرة من مركزه المرسوم له الذي في ملتقى العصبتين اختلاسه واضطراب المجوفتين الجليديتين فيبصر قبل التقاء
المخروطين المتوهم هناك والثالث ان يتحرك الروح الذي خلف التقاطع الذي يؤدي الشبح الى الحس المشترك حركتين متضادتين
حركة الى جهة الحس المشترك واخرى الى جهة المرئي حركة اضطراب وتموج فاذا اقبل جزء من الروح نحو المرئي زال عن مكانه وتخلفه
جزء اخر للاضطراب الحاصل فيه فيقبل هذا الجزء الشبح كقبول الاول قبل ان يمحي الصورة عن الاول فيحصل كانه راى شيئين وهو

الحس

فان الروح وان لم يكن في حفظ ما يقبله من الصور كحفظ الحجر للنقوش العارضة له الا انه ليس مما لا يحفظ الصورة اصلا بل يزول عنه
وفيه بزوال المحاذاة كالاشياء القابلة للضوء فانه يزول عنها الضوء مع زوال المحاذاة ولذلك يرى الشيء السريع الحركة عنده
يرى شيئين لانه يحس في العين حصوله وهو في احد الجانبين وقبل زواله يحس وهو في الجانب الآخر ولا بد من ان يكون هذا الحس
في جزء آخر غير ما هو فيه الحس الاول فانه اذا تبدلت اوضاع المرئي تبدلت الاجزاء القابلة منه بتوسط الوضع المخصوص فيحصل
كان في كل من المحاسن شيئا ولذلك ايضا اذا ادرت نقطة ذات لون على محيط مستدير رؤيت خطا مستديرا واذا التوت بسرعة
على الاستقامة رؤيت خطا مستقيما ومن هذا القبيل ما يعرض حين الدوار من تخيل ان الاشياء المرئية تدور وذلك لان
الروح الباصر يعرض لها اضطراب دوري فاذا قبل الشبح جزء منها زال عن مكانه وخلفه جزء آخر يقبل الشبح قبل زوال الصورة
عن الاول وهذا الزوال والاستبدال يكون على الاستدارة ثم كان الروح في الدوار نفسه متحركا والمرئي ساكن كذلك يعرض
لدائر المرئي سريعا استمرار اوشارة ان يتحرك لانه جوهر لطيف يتحرك بادنى سبب لما هو شائق الى المدرك منبعث
اليه طبعا ولذا يجانبه بالادراك وينفذ حمله الى الضوء وينقبض في الظلمة فاذا اختلفت اوضاع المرئي الى الروح فرض
ان زال محاذاة الجزء الذي كان يحس به وحاذى جزء آخر يريد ان يتحرك هذا الجزء الى جهة المرئي وذلك لا خلاف فيه فاذا دار المرئي
دار الروح واذا تحرك سريعا الى جهة عرض للروح التحرك الى خلاف تلك الجهة كما هو مشاهد اذا طال الانسان النظر الى شيء يدور
حسب كل شيء يدور ولذلك ايضا يرى شاطئ الماء السريع الجري كانه يتحرك الى خلاف جهة حركة الماء والذي اضطرب حركته
مع للشبه العشرة فان الطبقة العنبية له الحركة الى جهة يسع بها الثقبة تارة ويضيق اخرى الى الخارج واخرى الى داخل
ويمل اخرى عن جهة الى اخرى فاذا اتسعت روى الشيء اصغر واذا ضاقت رؤي اكبر واذا مالت عن جهة الى اخرى رؤي الشيء
في مكان آخر فظن انه رأى شيئين كاسبا وتمثل الصورة الثانية قبل زوال الصورة الاولى فهذه هي الحواس التي احطنا بها علما
واما ان لا يكون حاسة خارجة عنها فلا يمكن ان يعلم ولكنا نقول ان الحواس تحس مع ما تحس اشياء كثيرة لو لا ذلك لم تحس
كالمقادير والاعداد والاوضاع والاشكال والقرب والبعد والملاسة والحركات والسكون ان لم نقل انها غير محسوسين الا بالحس و
هذه كلها محسوسة بالذات لا كما يقال انه محسوس وليس محسوسا حقيقة بل مقارن للمحسوس ككون المحسوس ابا زيد وان
عرفنا فان الفرق بين الوضعين بين لان هذه الاشياء يحصل منها في حواسنا حالا ما ولا يحصل فيها من الابوة والبنوة شيء
ونعم ولكون ارتسامها في الحواس بتوسط امر آخر وان تكون حقيقة مرتبة فهذه المحسوسات لما كانت تحس بهذه الحواس
لم تحتج الى حواس اخرى والا لم يمكن احساسها منفردة بمجردات فهذه الامور التي عددناها تحس بالبصر وباللمس وبعضها يدرك
بالذوق كالعظم بانه يحس طعما منتشرا والعدد بان يحس طعوما كثيرة واما الشكل والحركة والسكون والوضع فانما تحس بها بتوسط

اللمس

اللمس واما الشم فلا يدرك شيئا منها الا العدد فهو يدركها النفس بضرب من القياس وكذا السمع لا يدرك الا العدد واما ان ذا
الصوت العظيم عظيم والضعيف صغير وانه من جسم متحرك او ساكن فانما يدركه النفس على وفق ما جرت به العادة وربما اخطأ
العادة فلم يصح الادراك واما شكل الجسم ذي الصوت وبعده فبعيد عن ان يحس بالسمع وما قد يعلم من انه صوت شيء مجوف
فانما يدركه النفس على وفق العادة فقد علم ان بين المحسوسات والحواس اشتراكا وقد ظن بعض الناس ان للامور المشتركة
بين عدة حواس حاسة غيرها وهذا فاسد اذ لو كان كذلك لم يحتج شيء منها في ادراكه الى ما يحس باحد هذه الخمس
وليس كذلك بل منها ما لا يدرك الا باللون ومنها ما لا يدرك الا بتوسط الملموس

المقالة الرابعة في الكلام في الحواس الباطنة وفيها اربعة فصول

الفصل الاول في قول كلي في تلك الحواس واثبات ان الحس المشترك ليس هو الذي ظنه بعض الناس

من الحاسة التي تدرك المشتركات بل هي تدرك جميع المحسوسات وذلك لانا نحكم بان هذا الابيض حلو وليس حلو
وهذا الحلو لمن جهده وان هذا الاحمر الحار كذا الى غير ذلك من الاحكام ولا بد للذي يحكم بذلك ان يكون مدركا
للشيئين معا وحسب ان العقل يدركهما الا انه لا يمكنه ان يدركهما على ما لهما من الصورة المحسوسة لا بد من ان يكون مجمعهما
الى جسمانيا ثم ان هذه الآلة لا بد من ان يكون غير الحواس الظاهرة لما قد نرى الاشياء التي تدور والنقطة المتحركة سريعا خطا
مستقيما او مستديرا فان هذا التخيل لا يخلو اما ان يكون في المرئي وقد فرض عدمه او في العين او في الروح المصبوب فيها ولا يمكن
ايضا فان هذا الاحساس انما يكون حين المحاذاة فاذا زالت زالت الصورة التي كانت في هذه الحاسة فلا بد من ان يكون في شيء
آخر مرتب في الدماغ وفي الروح التي هناك على ما عرفت وايضا يدل على ذلك مثل الاشباح الكاذبة وسماع الاصوات الكاذبة
لمن يعرض له فساد الحواس ويدل عليه ايضا ما يحصل في النوم فانه لا يخلو هذا التمثل اما ان يكون في القوة الخازنة للصور ولو
كان كذلك لكان يجب ان يكون التمثل لجميع الصور المخزونة دائما وليس كذلك او في الحواس الظاهرة وهي معطلة فلا بد ان
يكون في قوة اخرى ويكون التمثل فيها بعرض الوهم ما في الخيال عليها ولا بد من ان يكون بحيث يقبل مثل صور جميع المحسوسات
فقد ثبت ان لنا قوة في الباطن هي مركز الحواس الظاهرة يتأدى اليها صور جميع المحسوسات فقد ثبت ان لنا قوة في الباطن
هي مركز الحواس الظاهرة تتأدى اليها ~~صور جميع المحسوسات~~ بتلك الحواس ثم ان تلك الصور التي تمثل فيها في قوة اخرى تسمى
الخيال والمصورة والمخيلة وقد يفرق بين الخيال والمخيلة وهذه القوة لا تحكم بشيء كما يحكم الحس المشترك الا بان فيها الصور
المخزونة ثم انا لا نشك في ان فينا قوة تركب بعض المحسوسات مع بعض وتفصل بعضها عن بعض لا على الصورة التي تحس
بها وعليها في الخارج ومن غير تصديق بوجود ذلك اولا وجوده وهذه القوة اذا استعملها العقل يسمى مفكرة واذا استعملها
الوهم يسمى متخيلة ثم انا نحكم في المحسوسات باحكام لا تحس بها اما انها ليس من شأنها ان تحس بها كالعداوة والصداقة

شأنها ان تحس ولكن لا يكون مع محسوسات كالحكم على شيء رايناه بانه حلو فلا وعلى كل تقدير فلا يكون هذه المعاني مما
تتادى الينا من طرق هذه الحواس فلا بد لنا من قوة اخرى بها يدرك ما هو الوهم وهي الرئيسة في سائر الحيوانات ولها فيها وفينا
احكام كثيرة لكن ليست فصلا كالحكم العقلي بل مقرونة بالصور الحسية ومنها يصدر اكثر الافعال الحيوانية وربما يحمل
النفس الانسانية على منع الاشياء التي لا مريه فيها والاباء عن التصديق بها ثم ان هنا مدركا بالحس ومدركا بالوهم وقد
جرت العادة بتسمية الاول صورة والثاني معنى ولا بد لكل منهما من خزانة فخزانة الصور الخيال التي هي في مقدم الدماغ ولذا اذا
فسدت فسدت اما تحصل صور غير موجودة عند الحس وصعوبة اثبات الصور المتادية اليها وخزانة المعاني هي التي لها قطعة
وهي في مؤخر الدماغ والحفظ اذا فسد فسدت وانما تسمى حافظة باعتبار صيانتها المعاني وتسمى متذكرة لسرعة الاستعداد
لاستعادة ما فيها اما باقبال الوهم على الصور الخيالية واحضارها والعبور منها الى المعاني المنسوبة اليها او باقباله على
المعاني نفسها واحضارها والعبور منها الى الصور او بمعونة الحس ويشبه ان يكون الوهم كانها حاكمة يكون هي المفكرة و
المتخيلة والمتذكرة لكنها بذاتها تكون حاكمة وبحركاتها وافعالها من تركيب صورة وصورة او معنى ومعنى او صورة ومعنى
مفكرة ومتخيلة وبما ينتهي اليه عملها متذكرة ولا بعد في ذلك **الفصل الثاني** في افعال المصورة والمفكرة وفيه القول على
النوم واليقظة وضرب من النبوة اما المصورة وهي الخيال فهي اخر ما يستقر فيه صور المحسوسات تتادى اليها من الحس
المشترك من الحواس لحرزها ولكن قد تخزن ما لا تتادى اليها من الحواس بل ما يحصل من تركيب المفكرة بعض الصور مع
بعض فانها ليست انما هي خزانة الصور من جهة انها وردت عليها من خارج او داخل بل انما هي خزانة الصور بما هي صور على هذا
النحو من التجريد فكما ان تلك الصور التي تركبت بعضها مع بعض اذا وردت عليها من خارج خزنتها فكذلك اذا وردت
عليها من داخل وربما ادى ذلك الى ان يتمثل تلك الصور التي وردت على الخيال من داخل في الحس المشترك حتى كانها
يرى ويسمع ما لا وجود له في الخارج وهذا اذا كانت القوة الناطقة مشغولة عن مراعاة الخيال والوهم فتقوى المصورة و
المتخيلة على افعالها الخاصة بها ذلك ان هذه القوى كلها خوادم للنفس ولسلم هذا ونتممه ونقول فاذا اشتغلت
النفس عن اعانة قوى على افعالها ضعفت عن ذلك كما انها اذا اشتغلت بالامور الحسية عرض في الاحساس الباطن من
التخيل والتذكر ونحوهما ضعف واذا اشتغلت بالبواطن عرض لها في اثبات المحسوسات وهن واذا اشتغلت بالشهوة
ضعف الغضب وبالعكس واذا اشتغلت بالافعال وهنت ادراكاتها وكذلك اذا اشتغلت عن حفظ بعض القوى عن الروع
زاغت واذا كانت واحدة غير مشتغلة بشيء من القوى اما لافة او ضعف او استراحة كما في النوم او لانصرافها الى استعمال
القوة المتصرفة اليها من غيرها عرض لاقوى القوى ان تغلب وتستولي فاذا عرفت هذا فاعلم ان النفس قد يصرف الحملة عن

فعلها الخاص على احد وجهين الاول ان يكون النفس مشتغلة بالحواس الظاهرة موجهة للحس المشترك والخيال اليها تاركة عليه
المتخيلة من فكرها والخيال عن التوجه اليها والاخر ان يصرفها النفس عن التخيلات الباطلة باستنباطها لها فلا يمكنها من
تسيحها وتبليها وبتفعلها النفس في افعالها من التركيب والتفصيل ولكن في صور يطابقها بما يحتمع النفس بذكر غرض
صحيح وبمنعها عن ان تصرف بطباعها فاذا كانت هذه القوة مشغولة بكونها بالوجهين كانت ضعيفة واذا انحلت
عنها بالوجهين كما في النوم او باحدهما كما في المرض المضعف للبدن الموجب لتفرغه تدريج الى افعالها من العقل لتحسن
وكما في الخوف المضعف النفس بحسب ما كا دخول ما لا يكون امكن ان يقوى فتقرف بطباعها وتسل على الخيال صورها
بالاشباح الكاذبة فتتادى منها الى الحس المشترك حتى ترى كانها موجودة عنده محسوسة لما عرفت من ان لا فرق
بالنسبة الى الخيال بين الصور التي ترد عليها من خارج والتي ترد عليها من داخل ومن هذا ما يرى المجنون والضعيف
الخائف والنائم اشباحا كما نراها واصواتا كما نسمعها ثم اذا عادت التمييز والعقل فانضمحلت تلك الخيالات ومن
الناس من يكون قوته المتخيلة قوية جدا لا يتعطل بها الصورة ولا تعطلها الحواس ويكون نفسه ايضا قوية جدا لا ينقطع الاصغاء على
الاحساس عن العقل فيعرض له في اليقظة مثل ما يعرض لغيره في المنام من ادراك الغيبيات كما هي عليه او بامثالها وبما يعرض
له في اثناء ذلك اغماء وغيبة عن المحسوسات وهذه هي النبوة المخصوصة بالمتخيلة ومن شأن هذه القوة انها دائما لا تكاد
على حاليها الصور والمعاني دائمة العرض للصور متذكرة من صورة محسوسة او متذكرة الى ضدها او ندها او ما هو منها بسبب
وقد تخص اشتغالها بالفكر دون النوم وقد يكون بالعكس لاسباب خارجة كقرب عهد ببعض الصور دون بعض او اعتياد
والفتها وامور سماوية والمكر المطلق من هذه القوة فانها اذا استعملها في صورة فربما انتقلت منها بسرعة الى شيء آخر
لا يناسبها ومنه الى آخر وهكذا وانت النفس الصورة الاولى فيحتاج الى تذكرها بالتحليل بالعكس فاذا عرض النفس
في نطقه اونوما اتصال بالملكوت فادركت صورة لم يعتد ان يثبتها في الذكر فلا بد في حالة ما ادركته من الملكوت الى
تذكرها الى تاويل ان كان وحيا او تعبير ان كان رؤيا وربما ادركت النفس شيئا وقبل ان تتم ما بعده استولت هذه القوة
فلم يمكنها من الاستثبات واما ان كانت هذه القوة ساكنة وقاهرة فلا يمكنها ان تتصرف فيما ادركت النفس فتثبته فلا
يحتاج الى تاويل او تعبير ويتذكر وربما يعرض ان يميل الانسان رؤياه في النوم فانه كما يصح الانتقال من الاصل الى الحكاية جاز
الانتقال من الحكاية الى الاصل وكثيرا ما يكون هذا اذا كان ذلك الشخص شديد الاهتمام بمعرفة ما رآه ثم كما ان يقع هذه الامور
في اليقظة لقوة النفس مع قوة المتخيلة كذلك قد يقع لضعف النفس وزوال تمييزها فتقوى المتخيلة وذلك لان النفس هنا
في ملتفتة الى القوى الباطنة من وجهين احدهما التصور للمعاني الجزئية والاخر من حيث اعانة تلك القوى لها والتصرف على

حسب ارادتها فيحتاج في تلقي الغيب الى نسبة بين الغيب وبين النفس والقوى المحصلة وغيبة بين النفس والمتخيلة فاذا كانت
المتخيلة مشغولة بالحس او العقل لم تنزع لتلقي الغيب وان زال عنها الشغل امكن ان تتلقى تلك النسبة تتلقى الغيب ولنفصل
امر الرؤيا تفصيلا على سبيل الوضع فان بيان ذلك انما هو في الفلسفة الاولى فنقول ان لجميع الاشياء سالفة وحاضرة ومستقبلة
وجودا في علم الصانع وعلم الملائكة العقلية ونفس الملائكة السماوية والانفس البشرية مناسبة لجواهر الملكية وانما يحجبها عنها انغماسها
في الاجساد وتدنسها في الامور الجاذبة لها الى الاسفل واما هناك فلا حجاب فاذا وقع لها فراغ ما عن هذه الاشغال اتصلت
بتلك الاجرام وطالعت ما ثم فهذا نوع من الرؤيا واكثر ذلك يكون فيما يتصل به وتقربه ويختلف ذلك بحسب همة وفكرة
همة المعقولات لاحت لمن كانت همته شيئا اخر لاح له وقد يكون الرؤيا بحاكاة تلك القوة الصور القريبة منها من الطبيعية
او الارادية والطبيعية هي التي تحصل من ممازجة قوى الاخلاط والروح الحاملة للقوة المصورة والمتخيلة كما يرى الجائع حكايات الماكولات
ومن يعرض لبعض اعضائه حرب بسبب التزع في النار او برد له وقع في الماء ومن ذلك ما يعرض من اندفاع المني لحاكاة المتخيلة
صورا من شان النفس ان تميل اليها وتجامعها والارادية بان يكون في همة النفس حين اليقظة شيء تتامل وتتروى فيه وتدبره فاذا
نام اخذت المتخيلة تحكي ذلك وما يتعلق به فهو حقيقة من بقايا فكر اليقظة وقد يكون تاثيرات من الاجرام السماوية فانها
بحسب مناسباتها ومناسبات نفوسها قد توقع صورا في العقل على حسب الاستعداد وهذه كلها لا اصل لها الا القسم الاول
ولهذا لا اثر لرؤيا الشعراء والكذابين والمرضى والسكارى والمغمومين في الاكثر ولهذا ايضا يكون الرؤيا وقت السحر اقرب الى الصحة
لان الخواطر يكون ساكنة والحركات هادئة والمتخيلة غير مشغولة بالبدن ولا مقطوعة عن الحافظة والمصورة فالمري
ان تحسن خدمتها للنفس ح بطبع صور ما يرد عليها بانفسها او يحاكيها تماما واعدل النفس مزاجا اصحهم رؤيا فان اليابس
المزاج وان كان حفظه جيدا لكن قبوله ليس بجيد والرطب بالعكس والحار مشوش الحركات والبارد بليد ومعتاد
الصدق اصح رؤيا لان اعتياد الكذب يجعل الخيال ردي الحركات غير مطاوع لتسديد النفس واما حد اليقظة والنوم
فان يقال ان اليقظة هي حالة بها يكون النفس مستعملة للحواس والقوى المحركة من خارج على حسب ارادتها والنوم عدم
هذه الحالة فيكون النفس بها متوجهة الى الداخل اما لكلال عرض للظواهر او لمهم عرض لها في جهة الداخل او لعصيان
الالات الظاهرة لها اما الاول فبان يعرض للروح تحلل وضعف عن الانبساط فيغور معها القوى النفسانية وهذا
الضعف عرض لها من اسباب كالحركات الكثيرة او العنيفة للبدن والافكار المتواترة والخوف والم واما الثاني فبان يكون قد
اجتمع في الداخل الغذاء والرطوبات فيحتاج النفس الى ان يجمع الحار الغريزي لهضمها وتتوجه بكليتها اليها واما الثالث
فبان يكون الاعصاب قد امتلات من الحرة او غذاء نفذت فيها فلا يطاوع النفس الى ان ينهضم تلك الاشياء وقد يوجب

ذلك الخوف بان تسخن الدماغ فينجذب اليه الرطوبات وعلى مقابلات هذه الامور يكون اسباب اليقظة وربما يكون
سبب اليقظة حالة رديئة لا يمكن الروح ان يغور كغضب وخوف وقياسا على ما لم

الفصل الثالث في بيان احوال الوهم والذاكرة

وبيان افتقار جميع القوى المدركة الحيوانية الى الاجسام اما الوهم فهي الحاكمة من القوى لكن احكاما منبعثة عن
التخيل كما ينبعث العقل لشاهده الى ان يعني سائر الحيوانات لا حاكم الا الوهم وفي اشباهها من الناس كثيرا ما يسعه النفس
في احكامها واما ادراك هذه القوة للمعاني التي في المحسوسات اذا الحس يصورها من غير ان يعينها العقل فعلى وجوه منها
ان يكون بطريق الالهامات الغريزية كما تشاهد ان الشاة تحذر من الذئب وان لم يكن رات قط والطفل اذا كاد ان يسقط
تعلق بشيء والسبب في ذلك مناسبات بين هذه الانفس ومباديها لا ينقطع بل يكون دائمة ومنها ان يكون بالتجربة بان
يكون قد وصل الى الحيوان الم او لذة او ضرر او منفعة مقارنا لصورة محسوسة فارتسم في المصورة تلك الصورة وفي الذاكرة
المعنى الذي لها والنسبة بينه وبينها فاذا لاحت تلك الصورة للمصورة عاد ذلك المعنى الذي في الذاكرة فادرك الوهم ذلك
المعنى من تلك الصورة ومنها ما يكون على سبيل التشبيه وذلك اذا كان الصورة مقرونة بذلك المعنى في جميع المحسوسات
بل في بعضها دون بعض فاذا احس بتلك الصورة توهم معها ذلك المعنى فقد يكون صحيحا وقد لا يكون فالوهم يحتاج في
افعاله الى طاعة سائر القوى واشد ما يحتاج اليه هو الحس والذكر وانما يحتاج الى المصورة والذاكر والتذكر وجد
للانسان وغيره من الحيوانات واما التذكر فالظان لا يكون لغير الانسان فان الحكم بان شيئا كان فغاب انما يكون
للقوة النطقية او الوهمية المقرونة بها والتذكر يشبه التعلم من جهة ان كلا منهما انتقال من امور تدرك ظاهرا او باطنا
الى امر اخر لكن يفارقه من جهة ان التذكر طلب حصول شيء في المستقبل مثل ما كان في الماضي والتعلم طلب تحصيله في المستقبل
لم يكن مثل حاصلها قبل وايضا التعلم انتقال من اشياء ضرورية الانتقال منها بخلاف التذكر فانه انما هو من امارات
قد يعلل وقد لا يعلل وربما يختص كلاهما ببعض الناس دون بعض ثم من الناس من يكون التعلم اسهل عليه من التذكر ومنهم من
يكون بالعكس وذلك بالالف بضروريات التعلم وعدمه ومن الناس من يكون قوي الذكر ضعيف التذكر ومنهم من
يكون بالعكس وذلك للاختلاف بحسب المزاج ورطوبته والاسرع تذكرا الاسرع تفطنا للاشارات فان التفطن بالاشارات عما
انما هو تذكر والاشارات امارات ومن الناس من يكون قوي الفهم ضعيف الذكر ومنهم من بالعكس بل الغالب عدم اجتماعهما
فان سرعة الفهم تقتضي الرطوبة المسهلة لقبول الشكل بسرعة والذكر والحفظ يقتضي اليبوسة وكثرة الحركات واختلاف
الهم مخل بالذكر ولهذا كانت الصبيان اقوى حفظا من الشبان مع رطوبة مزاجهم وقد يعرض من تذكر ما يوجب الغم
والحزن حال يشبه حال وقوعه فان تلك الحالة انما تحصل من الصورة التي تطبع في القوى وقد حصلت وكذا من الرجاء والاماني

والفرق بين الرجاء والامنية ان الرجاء تخيل امر ما مع حكم او ظن بوقوعه ويضاده الخوف والامنية انما هو تخيل امر وشهوته
هذا تمام الكلام في القوى الحيوانية المدركة فاعلم الآن ان هذه القوى كلها لا تفعل الا بالآلات اما الحواس الظاهرة التي لا
تجردها الصور عن المادة ولا تجردها بوجه عن علايقها فذلك فيها ظاهر فانها انما تدرك ما يكون موادها حاضرة والجسم لا يحصل
له الحضور عند جسم لعرفان غير الجسم نسبة الاجسام اليه على السوية لا حضورها لديه ولا غيبتها عنه واما التي تدرك على التجريد
التام عن المادة دون علايقها اعني الخيال فلا يمكن ان يرتسم فيها الصورة الجسمية الشخصية الا اذا ارتسمت في جسم فيكون ارتسامها
مشتركا بين الجسم والقوة فانه لا بد من ان يكون تلك الصورة على وفق الصورة الخارجية من تباين الاجزاء والمحاطط والاوضاع
والجهات التي للاجزاء لكون بعضها يمينا والبعض يسارا ونحو ذلك وذلك لا يمكن الا اذا ارتسمت في الجسمانية ولنفرض تخيل
هذا المربع المجنح مربعين متماثلين فانه لا شبهة في انا نحصله متميزين بين هذين المربعين عارضين
بان احدهما عن يمين ذلك المربع والآخر عن يساره فهذا التميز بينهما اما ان يكون للعارض محلها كالطول
او لصورة التربيع وهو ظ الفساد او لاختلافهما في المقدار وهو ايضا باطل لانا نعلم انا الخارج فيها
احدهما يمينا والآخر يسارا الى ملاحظة عارض آخر غير جهات المربع الذي بينهما على ان ذلك العارض للذي على اليمين مثلا لا يخلو اما ان
يكون لازما لذاته او لازما لعلته او لا لذاته ولا لعلته بل لامر اخر والاول باطل والا لزم ان يكون لازما للذي على اليسار ايضا لفرض مشاركتهما في النوع على انهما ان اختلفا في ذلك
وهما مثلان فلا بد من ان يكون في محلهما اختلاف اجزاء وعلى الثاني يلزم ان يكون اذا زال عنه ذلك العارض زالت صورته في الخيال
فيكون الخيال انما يدركه لانه مقرون بذلك العارض وليس كذلك بل انا نحصله كذلك كيف كان ولا التفات الا الى نية بلا
ولا يجوز ان يقال ان فرض العارض ميزهما فضم الى احدهما اليمين والى الآخر اليسار لان هذا انما يتصور في العقل الذي
يتعلق بالامر الكلي فان العقل اذا تصور مفهوم المربع كان له ان يضم اليه مفهوم اليامن تارة واليامن اخرى ضم الكلي الى الكلي
ثم يلحقه بعد ذلك المخصصات واما الخيال فانما نال الصورة الشخصية من المربع فلا يمكن ان يضم الى شخص منها اليامن
شخص اخر اليامن الا من فيها بر يستحقان ذلك اذ لو تخصصا وكل منهما يتساوى اليه اليامن واليامن لم يكن ان يخص احدهما
باحدهما والآخر بالآخر في التخيل فانه لا ياخذ الا ما في الخارج واما احتمال ان يكون بالقياس الى ما هو شكله في الخارج
فيبطل اولا بانه قد تحصل ما لا وجود له في الخارج وثانيا انهما اذا كانا متساويين فنسبة احدهما الى احد المربعين في الخارج ليس
اولى من نسبة الآخر اليه بل لا بد من ان يكون اختلاف النسبة لاختلاف محليهما فلا بد من ان يكون محلها منحصرا فيكون آلة
جسمانية وكذلك تحصل صورة واحدة تارة صغيرة واخرى كبيرة لا اختلاف بينهما الا بذلك فلا يجوز ان يكون الاختلاف في المأخوذ
عنه اذ ربما لا يكون هناك ماخوذ عنه وقد يكون المأخوذ عنه واحدا ولا ان يكون لاختلاف الصورتين لفرض تساويهما في الحد

والمهية فاذن ليس الا ان احدهما يرتسم في جزء اكبر والآخر في جزء اصغر فالذي يرتسمان فيه آلة جسمانية وايضا لو لم يكن
القابل لصورة البياض والسواد منقسما ولا فيه اختلاف وضع لم يكن ما رسمهما في الشيء الخيالي الواحد لا يقال وكذلك
العقل لانا نقول اما اذا تعقلهما على سبيل التضايق فظاهر انهما لا يكونان في موضوع واحد واما اذا كان على سبيل تصور
فانما المتصور مفهوماهما من غير ان يكونا في شيء ذي وضع واذا عرفت افتقار الخيال الى الآلة الجسمانية سهل عليك
ان تعرف افتقار الوهم اليها ايضا فانه ايضا يدرك معاني تتعلق بصور جزئية خيالية على ما عرفت الفصل الرابع
في بيان القوى المحركة وبيان انها ايضا تفتقر في افعالها الى البدن والاشارة الى الاحوال العارضة للنفس والى القوة
المتعلقة بالقوة الاجماعية فنقول اولا ان للحيوان ما لم يشتق الى الشيء سواء شعر به شعورا تاما لم ينبعث اليه بالحركة
وليس بعام ان يكون هذا الشوق من القوى المدركة فانها انما تفعل الادراك والحكم وليس كل من ادرك حكم
يشتاق الا ترى اتفاق الناس على ادراك الكثير من الاشياء واختلافهم في الاشتياق بل الشخص الواحد يشتاق الى
الطعام حين الجوع ولا يشتاق اليه حين الشبع ويدركه في الحالين ثم الشوق يختلف شدة وضعفا واذا اشتد الا
اوجب الاجماع والاجماع ليس هو شدة الشوق فكثيرا ما يشتد الشوق ولا اجماع للنية على الحركة الى المشتاق وليس الشوق
ولا الاجماع من القوى المحركة ايضا فانها انما تعمل في العضل وادواتها فالشوق اذن قوة اخرى هي المرجع
وهي تنشعب الى قوتين شهوانية تبعث الى جلب اللذيذ وغضبية تبعث الى دفع المنافي فيكون شدة الشوق في
ما بين القوتين والاجماع من القوة المرجعة وقد يكون هناك تجاذبات لا للشهوات كالنجذابات الوالدة الى ولد
والالف الى الالف وذلك لالتذاذ القوة الخيالية بالصورة التي ادركتها والاجماع هنا ايضا من القوة المرجعة والخوف والغم من
عوارض الغضبية بمشاركة القوى المدركة فانها ربما تكون اذا انبعثت تبعا لتصور عقلي او خيالي عرض لمانع او خوف
وكذا الفرح الذي من باب الغلبة والحرص والنهم والشبق وما اشبه ذلك للقوة الشهوانية والاستيناس والمهرمن
عوارض المدركة والاجماعية تابعة لهذه القوى والكل تابع الوهم فالوهم له السلطان في جميع القوى المدركة في الحيوان
والشهوة والغضب لهما السلطان في جميع القوى المحركة ويتبعهما الاجماعية ثم القوى المحركة للعضلات ثم اعلم
ان هذه الافعال والاعراض عارضة للنفس بمشاركة البدن ولذلك تختلف باختلاف الامزجة فمن الامزجة ما يعد للغضب ومنها ما يعد للشهوة ومنها ما يعد للخوف ونحو ذلك ثم الاحوال التي للنفس بمشاركة البدن على انحاء
فمنها ما يعرض للبدن اولا من جهة انه ذو نفس كاليقظة والنوم والصحة والمرض ومنها ما يعرض بين البدن والنفس
على السواء كالالم الحاصل بالضرب او تغير المزاج ومنها ما يعرض للنفس اولا من جهة انها في البدن ولا ينبعث

لى البدن الا بواسطة النفس كالخجل والشهوة والغضب والغم والذكر فانها لا تنسب الى البدن الا بواسطة
النفس وان كانت لا تعرض النفس الا مقارنة للبدن نعم قد يتبعها انفعالات من البدن كما مع الخجل الذى لا
فانه انما يعرض النفس ثم تتبعه انفعالات فى البدن فان التصورات تحدث فى البدن كيفيات وانفعالات بلا
استعانة بالالات فيحدث حرارة من غير حار وبرودة من غير بارد ومن هذا القبيل ما يعرض لبعض الاعضاء من الانتشار
بسبب تخيل شىء ما لانه يحدث حرارة وبخارا ينفذ فى العضو فينتشر وذلك لان النفس من جملة المبادى التى
تكسو المواد الصور من غير حاجة لها الى مماسة ووضع مخصوص وفعل وانفعال جسمانى ومن اجل ذلك ما
يشاهد من سهولة المشى على جذع موضوع على الارض دون موضوع كالجسر على الهواء فانه تمكن فى النفس صورة
السقوط فيجيب لذلك الطبيعة وبالجملة فالنفس لها بذاتها تاثيرات فان كانت نفسا فلكية اثرت فى الطبيعة
الكلية وان كانت حيوانية او انسانية اثرت فى البدن المتعلق بها وربما اثرت فى بدن اخر كما فى العين العاين بل
النفس الانسانية اذا كانت قوية غير منغمرة فى التعلق ببدنها امكنها ان تفعل فى العناصر وتكسو موادها ومواد
المركبات منها اية صورة ارادتها فتصح المرضى وتمرض الاصحا وتحل العناصر بعضها الى بعض والمركبات بعضها الى
بعض ويمكنها ان تحصل الخصب والجدب والوباء وكل ما شاء فى عالم الكون والفساد وصاحب هذه النفس يكون
نبيا عظيم النبوة فهذه نبوة متعلقة بالقوة المحركة كما ان ما سبق كانت نبوة متعلقة بالقوة المتخيلة واعلم ان
ما ذكرنا ان القوى الحيوانية مدركها ومحركها تفتقر الى البدن علمت انها لا بقاء لها بعد فناء البدن وان اختلاف
افاعيلها انما هو من اختلاف الامزجة واستعدادات البدن **المقالة الخامسة** فيما يتعلق بالنفس الانسانية وفيها
ثمانية فصول **الفصل الاول** فى بيان الافعال والانفعالات التى تخص الانسان وبيان قوى النظر وقوى العمل
التى للنفس الانسانية فاعلم ان من خواص الانسان الصوت المكيف بالكيفيات الوضعية الدالة على ما فى ضمير
الصائت فانه وان كان لغيره من الحيوانات اصوات الا انها طبيعية لا وضع فيها ولا تدل الا من حيث الموافقة
والمنافرة ولا تدل على الاشياء بالتفصيل كاصوات الانسان وانما اختص الانسان بذلك لانه لما كان متميزا
من سائر الحيوانات باعتدال مزاجه وفضيلته لم يكتف لمعيشته بالاغذية الطبيعية ولا كان له من بدنه لباس فلم
يكن ان يعيش وحده وان امكن فعلى اسوء الاحوال فانه لا بد له فى تعيشه من عمل في ماكله ومشاربه وملابسه
ولا بد له من كن يسكن فيه ولم يمكن عمل جميع ذلك الا بالاجتماع مع امثاله ليتعاونوا فى ذلك والتعاون انما يحصل
بتعليم كل مراده الاخر والاحاق بذلك مع سهولة صدوره وعموم نفعه وظهوره لا لتيسر بكثرة الهيات التى تحصل له

او كاشتعال حراره وغيرها ولا منع من لهم بعض البدن اولا للنفس ثم منها انفعال بعض البدن م

ثمانية هو الصوت وبعده الاشارة وهما متفاوتان من الكتابة بالسهولة وبعدم البقاء الموجب للامن من ان يطلع
عليه من لا يراد اطلاعه عليه ثم الاشارة لا تنسب الى الصوت فان فيها تعبا وليس فيها ما فيه من عموم النفع
فلذلك من الله على الانسان بالصوت وكيفياته ومن خواصه ايضا انفعال يتبع ادراكه للاشياء النادرة يسمى التعجب ويتبعه
الضحك وانفعال مع ادراكه للاشياء المؤذية يسمى الضجر ويتبعه البكاء ومن خواصه ايضا ان المصلحة قد تقتضى ان يكون من الافعال
ما ينبغى فعلها ومنها ما لا ينبغى فيعلم ذلك ما دام صغيرا وينشؤ عليه ويتعود به فيفعل الاول ويترك الثانية وليس للحيوانات الاخر
الا ما يكون لها من هيئة نفسانية طبيعية كما ان الاسد لا يفترس ولده ولما ان كل حيوان يحب بالطبع ما يلده ويؤثر وجوده وبقاؤه
ولا يفترس صاحبه الذى يطعمه ويبقيه لان صورته صارت لذيذة عنده لان النافع لذيذ بالطبع عند المنتفع ومن خواصه
ايضا انفعال يتبع شعوره بشعور الغير بفعله ما لا ينبغى يسمى الخجل ومن خواصه ايضا انفعال يعرض لظنه ان امرا ضارا انما
لم يكون فى المستقبل فيعرض من الاول الخوف ومن الثانى الرجاء واما الحيوانات الاخر فانما يعرض لها ذلك بحسب الان ومتصلا
به واما الذى يفعله من الاستظهار فانما هو من الهام كالنمل الذى ينقل الحب الى حجرها بسرعة منذرة بالمطر بتخيلها ان المطر جاء
فى الان كما ان الحيوان يهرب من ضده لتخيله انه يؤذيه الان ومن خواصه ايضا الروية فى الامور المستقبلة هل يفعلها او لا يفعلها وما في
سائر الحيوانات من الاستعدادات للامور المستقبلة فانما هو امر مطبوع فيها واخص الخواص بالانسان ادراك المعانى الكلية المجردة
تجريدا تاما عن المادة وعلائقها والتوصل الى معرفة المجهولات بالمعلومات تصورا وتصديقا وهذه الاحوال التى ذكرناها وان
كان بعضها يوجد للبدن لكن انما يوجد له لما له من النفس الانسانية التى لا توجد فى سائر الحيوانات واعلم ان للانسان تصرفا
فى الامور الجزئية والذى فى الامور الكلية ليس الا الاعتقاد وان كان فى الاعمال عمل فان من اعتقد اعتقادا كليا ان البيت
كيف ينبغى ان يبنى لا يصدر عنه بناء بيت مخصوص بمجرد هذا الاعتقاد فان الكلى من حيث هو كلى لا يختص به فرد منه دون فرد بل
الافعال انما تصدر عن اراء جزئية فله قوة تختص بالاراء الكلية واخرى تروى بها فى الامور الجزئية الممكنة التى ينبغى ان تفعل او لا تفعل
فيما يستقبل بضرب من القياس والتامل صحيح او سقيم فاذا حكمت هذه القوة حكما تحركت القوة الاجماعية وهذه القوة تستمد
من الاولى وواحد مقدمتيها الجزئية وما هناك من المقدمات الكلية ويسمى الاولى عقلا نظريا والثانية عقلا عمليا وتلك للصدق
والكذب وهذه للخير والشر وتلك للواجب والممكن والممتنع وهذه للجميل والقبيح والمباح ومبادى تلك من المقدمات الاولية وعقليا
مبادى هذه من المقدمات المشهورة والمقبولة والمظنونة والتجربيات الواهية الغير الوثيقة والكل منها راى وظن فالراى هو الاعتقاد
الجازم والظن هو الراجح من غير جزم وكان الحس والتخيل غير مانع فى الانسان حاكم حسى وحاكم وهمى من باب التخيل وحاكم نظرى
وحاكم عملى والمبادى الباعثة للقوة الاجماعية على التحريك وهم خيالى وعقل عملى وشهوة وغضب ثم العقل العملى يحتاج فى

الامور الكلية وتصرفاتها

عقلا عمليا م

جميع افعالها الى البدن وقواه واما النظري فله حاجة ما الى ذلك لكن لا دائما ولا من كل وجه وهاتان القوتان مغايرتان للنفس
بل النفس جوهر مفرد مستعد لافعال لا تتم الا بالآلات وافعال لها حاجة ما الى الآلات وافعال لا حاجة لها اليها بوجه وكل
ذلك سيأتيك مشروحا وايضا مستعد للاستكمال من فوق من غير احتياج الى ما دونه من البدن وقواه وهذا بقوته النظرية
وللتحرز في المشاركة تصرفا على ما ينبغي ويتحرز عن آفات معرضة من المشاركة وهذا بقوته العملية ومعي رئيس القوى التي
تتوجه الى البدن ثم لكل من القوتين حالات يسمى كل لكل باسم احديها الاستعداد الصرف فيسمى عقلا هيولانيا والثانية بعد حصول
المبادي اعني المقدمات الاولية النظرية والمشهورات ونحوها العملية فتسمى عقلا بالملكة والثالث بعد حصول الكمال المطلوب
وقد شرح جميع ذلك فيما قبل **الفصل الثاني** في ان النفس الناطقة الانسانية ليست بجسم ولا قائمة في جسم لا شبهة في ان للانسان
شيئا يتلقى المعقولات فنقول ان هذا الذي هو محل المعقولات لا يجوز ان يكون جسما فلا يخلو الصورة المعقولة اما ان تحل في
شيء غير منقسم منه او في شيء منقسم لا يجوز الاول لان غير المنقسم انما هو النقطة وهي لا تميز لها في الوضع عما تنتهي اليها ولو كان لها تميز
لكانت لها جهتان جهة الى الخط وجهة لا تليه ولم يكن هي نهاية الخط بل نقطة اخرى ثم تلك النقطة ان كان لها وضع متميز
وهكذا لزم تتالي النقط متناهيا او غير متناهية وتركب الخط وقد بان من قبل بطلان جميع ذلك فاذا لم يكن لها وضع
متميز لم يصح لان تحل فيها وحدها شيء وان كانت الصورة المعقولة حالة في شيء منقسم من ذلك الجسم فاذا فرضنا انقسام المحل
لزم منه ان ينقسم تلك الصورة فلا يخلو اما ان تنقسم الى جزءين متشابهين او غير متشابهين فان كان الاول فلا شك ان الكل
مغاير لكل منهما فلا بد من ان يكون الكل شيئا يحصل منهما بزيادة في المقدار او العدد فيكون الصورة شكلا او عددا وليس
كل صورة معقولة شكلا او عددا بل كانت الصورة صورة خيالية لا معقولة وان كان الثاني فنقول اجزاء الغير المتشابهين
للصورة المعقولة ليست الا الجنس والفصل فلو كان انقسام المحل يوجب انقسام الحال الى الجنس والفصل وقد علمت ان
الجسم يقبل القسمة لا الى نهاية فيلزم ان يكون للصورة المعقولة بالقوة اجناس وفصول لا الى نهاية بل اذا كان الجنس
والفصل بحيث متمايزان في المحل لزم ان يكون الصورة المعقولة بالفعل فصول واجناس غير متناهية وقد تبين بطلان كل ذلك
وان لم يلزم لانا هي الاجناس والفصول بالقوة او الفعل فاذا قسمناه مرة افرز من جانب جنس ومن جانب آخر فصل
فاذا غيرنا القسمة لزم اما ان يؤدي القسمة الى بعض الجنس وبعض الفصل او الى تبدل الجنسية والفصلية من محل الى محل آخر
على حسب ارادتنا وكل ذلك باطل على انا اذا تبعنا تلك القسمة قسمة اخرى لم يكن بد من ان يلزم اما حدوث جنس وفصل آخرين
او حدوث نصف جنس ونصف فصل على انا نعقل سوا في بسائط المعقولات لا تقبل فيها القسمة بوجه من الوجوه فقد
تبين انه لا يجوز ان يحل الصورة المعقولة في جسم او مقدار او طرف مقدار ولا يمكن ايضا ان يكون قوة حالة في الجسم فان حكم

القوة حكم محلها في قبول الانقسام وايضا القوة العاقلة تجرد الصورة التي تعقلها من الكم والاين والوضع وغير ذلك مما لها
في الخارج وهذا التجرد ليس الا في العقل فلا يجوز ان يكون لها في العقل قبول لانقسام او اختلاف وضع او ما يشبه ذلك
وايضا ان انطبعت الصورة الاحدية الغير المنقسمة بوجه في مادة منقسمة فلا يخلو اما ان يكون لشيء من اجزاء تلك المادة نسبة
الى تلك الصورة او لا يكون فان لم يكن فلا يكون للكل ايضا نسبة اليها فلا يكون محلا لها وان كان فاما ان يكون لبعضها نسبة اليها
دون بعض فلا يكون لذلك البعض مدخلية في تعقلها او يكون لكل منها نسبة الى الذات كما هي متساوية في جميع الاجزاء فلو
الذات كما هي حاصلة في كل منها فمعقولة مرات غير متناهية على حسب ما يمكن لتلك المادة من الاجزاء او يكون لكل منها نسبة
الى الذات مغايرة لنسب الاجزاء الاخرى ويكون لكل جزء نسبة الى جزء من تلك الصورة فيلزم على التقديرين انقسام تلك الصورة
وقد فرضناها احدية هف ثم انا ليس علينا تكلف فرض صورة احدية بل المركب من الجنس والفصل ايضا له جهة وحدة
فلنلاحظ من تلك الجهة ونسوق الكلام الى آخره فهذه كلها دلائل على ان النفس الانسانية ليست بجسم ولا في جسم وايضا فان
المعقولات التي من شان النفس ان تعقلها غير متناهية بالقوة فهي قوية على امور غير متناهية وقد عرفت استحالة ذلك في الجسمانيات
لا يقال كذلك المتخيلات غير متناهية لانا نقول ليس من شان القوة الحيوانية ان تحصل الى شيء تتوقف اي وقت على ايجاد
ما لم يقترن بها تصرف النفس الانسانية ولا يقال ان القوة العاقلة انما هي قابلة والقبول لا الى نهاية ينسب الى الجسم والجسمانيات
لانا نقول ان القوة الناطقة لا تعقل صورة كثير من الاشياء الغير المتناهية الابعاد تحقق منه فيها فعل ايضا كما عرفته
ستعرف ايضا وايضا لو كانت القوة العاقلة لا تعقل الا بالآلة لزم ان لا تعقل ذاتها ولا آلتها ولا انها تعقل ذاتها وآلتها الا
بتوسط الآلة هنا مع انها ليست كذلك وايضا ان كانت لها آلة تعقل اما ان يكون حصول تلك الصورة التي للآلة كافيا
في ادراكها لها فيجب ان لا تزال مدركة لها او لا يكون كافيا بل لا بد من حصول صورة اخرى مغايرة لتلك بالعدد ولا بد
من ان يكون مماثلة لها بالحد فنقول مغايرة شيئين داخلين في حد واحد بالعدد لا يكون الا لاحد هذه الاشياء اما الاختلاف في
المواد والاحوال والاعراض او لاختلاف بالكلية والجزئية او بالمادية والتجرد والكل هنا منتف لان المادة والاعراض واحدة
وكلتا الصورتين في المادة وليست احديهما عامة والاخرى خاصة كيف وكلتاهما في مادة جزئية فيمتنع حصول مثل تلك الصورة
فان توقف الادراك عليه لزم ان لا يتحقق منها ادراك آلتها ابدا والكل باطل لادراكها لآلتها دائما وغفولها عنها دائما ولا يجوز
ان يكون يشترط في ادراكها حصول صورة شيء آخر فانا ندرك صورة كل شيء انما بنفسه العلم بها او بما اضافها البتة وذات الجوهر الذي
هو الآلة غير مضاف الى الشيء ولا شيء مضاف اليها ولذلك ترى الحس لا يحس بذاته ولا آلته ولا احساسه وكذا الخيال لا يتخيل ذاته
ولا آلته ولا فعله وان فرض انه يتخيل آلته فليس من جهة انها آلته بل على سبيل ان يورد عليه الحس صورتها وايضا يعرض للقوى الدراكة

بالآلات كلال وضعف بادامة الفعل والفعل الشاق بل ربما يفسد لان الآلة الجسمانية حالها ذلك ولا تدرك المدركة بالآلات
الضعيف مع القوي كالنور الضعيف مع الضوء الشديد والصوت الخفي مع الجهر الشديد والنفس الناطقة على خلاف ذلك
فانها كلما دامت افعالها وكلما ادركت الادراكات القوية ازدادت قوة فان عرض لها كلال في بعض الاحيان فلاستعمالها
الخيال وايضا يعرض لجميع قوى البدن ان تضعف بعد منتهى النشو فلو كانت النفس الناطقة بدنية لعرض لها ايضا ذلك دائما
لكن لا يعرض فيها ذلك الا عند احوال مخصوصة وموافاة عوائق واما ما يتوهم من ان ما يعرض النفس من نسيان معقولاتها
وعدم فعلها ما كانت يفعله عند مرض البدن او الشيخوخة يدل على انها متعلقة بالبدن وفعلها لا يتم الا به ففاسد لانا
بين ان يكون لها فعل بذاتها ومع ذلك قد يترك فعلها العارض يعرض بينهما والامر فيه كذلك فان النفس ايضا لا تتسع اذا اشتغلت
بعضها غفلت عن الآخر كما انها اذا انصرفت الى الحس غفلت عن العقل واذا انصرفت الى الشهوة غفلت عن الغضب واذا
اشتغلت بالخوف غفلت عن الشهوة وهكذا فاذا عرض للبدن ضعف انصرفت همتها الى تدبيره فشغلت عن التعقلات
ولذا اذا صح البدن عادت اليها ملكتها وهيئتها من غير احتياج الى اكتساب جديد فعلم انها كانت معها لكنها غافلة عنها فقد
علم ان النفس ليست منطبعة في البدن ولا قائمة به بوجه فانما يكون تعلقها به لانه عارض ضعفها لما اقتضت اشتغالها به

الفصل الثالث في بيان مسئلتين احديهما كيفية انتفاع النفس الناطقة بالحواس والاخرى حدوث النفس

المسئلة الاولى الحواس تعين النفس بان يورد عليها المحسوسات ليحصل لها من ذلك امور الاول الكليات المنتزعة عن الجزئيات المجردة عن
المواد ولواحقها فيحصل لها العلم بها وبما بينها من الاشتراك والتباين وبالذاتي منها والعرضي فيكون ذلك لها مبادي
تصوراتها والثاني ايقاع النسب التي بينها ايجابا او سلبا فما كان اوليا اخذته وكان من مبادي تصديقاتها وما
كان نظريا تركته الى ان يعلم الوسط والثالث المقدمات التجربية التي علم في المنطق انها مركبة من قياس وانضمام محمول
لازم الحكم لموضوع او الى لازم الاتصال او العناد لمقدم لزوما يسكن النفس الى ان تلك النسب بين الطرفين
بالنسبة عن طبيعتهما والرابع الاخبار التي تصدق بها لشدة التواتر فالنفس انما تستعين بالحواس في اكتساب مبادي تصوراتها
او تصديقاتها فاذا حصلت لها رجعت الى ذاتها فتعقلت فعلها ان لم يشغلها قوة من القوى ثم لا حاجة لها الى الاستعمال
بها الا في اخطارها الا ان يشتاق الى اكتساب مبدأ آخر

المسئلة الثانية لا يجوز ان يكون النفس قديمة موجودة قبل البدن
لانها لا تخلو اما ان يكون ح متكثرة او واحدة لا يجوز ان يكون متكثرة فان تكثر الافراد اما ان يكون
بالماهية او الصورة او بالنسبة الى المواد المختلفة والازمنة المختلفة ولا تغاير بينها بالماهية ولا الصورة ولا الزمان
فلم يبق الا ان يكون باختلاف المادة التي تنسب اليها بالاختصاص وهي البدن فقد علم من هذه ان المجردات لا يمكن

تكثرها

ثم بلغ عرضي له على اصله الذي بخط كتبه مولفه محمد بن الحسن الاصفهاني عفا الله عنهما

تكثرها الا اذا اختلفت ماهية ونوعا ولا يجوز ايضا ان يكون ح واحدة فان المتعلق بالابدان الكثيرة ح لا يخلو من احد قسمين
اما ان يكون عين تلك النفس او اقسامها والكل ظاهر البطلان ونقول ايضا ان النفوس الكثيرة في القدم لا بد من ان يكون
تكثرها بعوارض يلحقها غير لازمة لذاتها والا اشتركت بين الكل فلم يكن مشخصات فيكون تلك العوارض حادثة بعد
ان لم يكن فلم يكن بينها في الازل تكثر وتمايز فلا يكون قديمة فقد ثبت انها حادثة مع البدن والبدن آلتها وفي طبيعتها
النزاع الطبيعي الى الاشتغال بتدبيره ولها هيئة بها تناسب البدن فيحصل لها به اختصاص فان قلت انكم تقولون بان
النفس اذا فارقت البدن لم تفسد فاما ان تتحد وهو محال او تبقى على كثرتها وهي مفارقة لا مادة لها بها يكون التكثر والتمايز
بينها بالعدد قلنا انها قد وجدت مقارنة لمواد متمايزة حادثة في ازمنة مختلفة وقد حصلت لها بسبب تلك الابدان هيئات
مختلفة والذي يوجد المعنى الكلي شخصا واحدا لا بد من ان يحدث فيه هيئة خاصة بها يمتاز عن سائر الاشخاص وان لم يكن
لنا علم بها ولا يجوز ان يكون نفس جميع الابدان واحدة بخلاف ما قلنا انها الى الابدان والا لم يختلف في العلم والجهل وكانت
نفس زيد عالمة بكل ما يعلمها نفس عمرو فان الشيء الواحد المختلف الاضافة انما يجوز فيه الاختلاف في الاضافات وما
يتعلق بها واما الذي له بذاته فلا يغيره اختلاف في الاضافات ولا يوجب اختلافه فيه والعلم والجهل من هذا القبيل فلا يختلفان
باختلاف الاضافة فاذا كانت كثيرة بالعدد فلا بد من ان يكون مختلفة ويكون لها امور تشخصها ولا يمكن ان يكون تلك الامور
هي انطباعها في المواد وقد علمت بطلان ذلك فيكون هيئات لها بذاتها فلا يغيرها فقدان البدن سواء حصلت تلك
الهيئات لها بتوسط البدن او لا ولم نعلمها او جهلناها

الفصل الرابع في مسئلتين الاولى ان النفس تبقى بعد فساد البدن
لو كانت النفس تفنى بفناء البدن لكان لها تعلق ما به فاما ان يكون تعلق مكافئ في الوجود به او تعلق المتأخر عنه او المتقدم
عليه فان كان الاول فان كان ذلك التكافؤ ذاتيا لها فلا يكونان جوهرين وان كان عرضيا جاز اذا بطل احدهما بطل الآخر
فلا يلزم من فساد ذات الآخر وان كان الثاني كان البدن اما فاعلا للنفس ولا يجوز لانك عرفت ان الجسم لا يفعل الا بتوسط ولا
يمكن ان يوجد القوى الجسمانية التي هي اعراض او صور مادية جوهرا قائما بالذات مجردا او قابلا على سبيل التركيب كالعناصر للبدن
او البساطة كالنحاس للصنم وقد عرفت بطلان الامرين او صورة او كمالا او غاية وهما ظاهرا البطلان بل ان كان ولا بد فالعكس
اولى نعم يكون البدن والمزاج علة للنفس بالعرض وذلك من حيث انه اذا حصل البدن الصالح المستعد لان يفيض عليه
نفس حدثت من المبادي العالية فانه لا بد من مخصص يخصص احداثها بنفس دون نفس وايضا قد عرفت ان تكثر النفوس بالعدد
انما هو من اجل التعلقات بالبدن وايضا قد عرفت فيما سلف ان كل كائن بعد ما لم يكن لا بد له من مادة يكون فيها تقدم
تكونها او تعلقه به على وجه ما وايضا وجود النفس من غير آلة بها تفعل وتستكمل وجود معطل فيكون ممتنعا فلا بد

القدرة وهذه العليات لا توجب ان يكون اذا فرض احد الامرين فني الاخر فانه لا يستلزم ان يكون النفس متعلقة الوجود بالبدن
وان كان الثالث فان كان التقدم بالزمان فقد وجدت النفس متقدمة على البدن مفارقة له وان كان بالذات فيكون بحيث
اذا وجدت لم يخل من ان يوجد البدن وان فرض عدم البدن فلابد من ان يكون ذلك لعدم النفس لا غير لان الشئ لا ينعدم الا
لعدم علته فيلزم ان لا يكون لفناء البدن سبب الا سبب فناء النفس وليس كذلك بل له بنفسه سبب من فساد المزاج
او التركيب فلم يكن بين النفس والبدن تعلق يقتضي فناء النفس بفناء البدن وايضا كل شئ من شانه الفساد ففيه قوة الفساد وقبل
الفساد فيه فعل البقاء ولا شبهة في ان فعل البقاء مغاير لقوة الفساد فلابد من ان يكون كل منهما مستندا الى امر مغاير لما يستند
اليه الاخر فلا يمكن ان يجتمعا الا في مركب او قائم بمركب فاما فيه فعل ان يبقى وقوة ان يفسد ففيه قوة ان يبقى ايضا
لانه اذا فسد لم يكن فيه فعل ان يبقى بل قوته فيكون له امكان البقاء وعدمه والامكان المتناول للطرفين هو القوة
ولا شبهة ان فعل ان يبقى مغاير لقوة ان يبقى فلابد من ان يكون الذي يجتمعان فيه مركبا من امرين باحدهما يكون بالفعل
وهو الصورة وبالاخر يكون بالقوة وهو المادة ففيها قوة البقاء وقوة الفساد وكذا البسائط القائمة بالمادة يكون قوة بقائها
وفسادها في تلك المادة فان كانت النفس بسيطة فانها لا تكون من مادة وصورة وان كانت مركبة نقلنا الكلام في المادة
حتى ينتهي الى شئ بسيط ويكون هو الذي نسميه النفس ويلزم تركب شئ من اجزاء لا نهاية لها وان ما مر فيما سلف ان كل
كائن فاسد فانما كان في الكائن من مادة وصورة يكون في مادته قوة البقاء وقوة الفساد المسلك الثالث بطلان
التناسخ قد عرفت ان وجود هذه النفوس وتكثرها انما هو بتهيؤات الابدان على حسب الامزجة ولا يمكن ان يكون
ذلك على البخت والاتفاق فان ذلك لا يوجب التخصص والتمايز الا بالعرض بل لابد من ان يكون لاستحقاق البدن لفيضان
تلك النفس ثم انه لا يجوز ان يكون بعض افراد هذا النوع من البدن لا يستحق فيضان النفس عليه بل يكون ذلك له على
البخت والاتفاق فاذن كل بدن اذا تركب تماما استحق فيضان نفس عليه فان تناسخ اليه نفس بدن اخر لزم ان يجتمع
عليه نفسان متعلقتان به وهذا التعلق قد عرفت انه ليس على وجه الانطباع بل تعلق الاشتغال بتدبيره فلابد من
ان يكون كل بدن ينفعل عن كل نفس متعلقة به ولكن يكون النفس شاعرة بذلك البدن وكل ذي نفس فانما يستشعر
نفسا واحدة له فان كانت له نفس اخرى غير مشعور بها ولا مشتغلة بتدبير البدن لم يكن لها بالبدن تعلق
في العقل الفعال واثباته وبيان الافعال المختصة بالنفس وبيان نسبتها الى المعقولات من العلوم [ان] نفسنا
العاقلة تصير عاقلة بالفعل بعد ان كانت عاقلة بالقوة وكل ما خرج عن القوة الى الفعل لم يكن له بد من سبب يخرجه
فالسبب هنا شئ اخر يكون عقلا بالفعل عنده مبادئ الصور العقلية مجردة ولا بد من ان يكون لذلك العقل

الى انفسنا نسبة كنسبة الشمس الى ابصارنا فكما ان الشمس بنفسها مبصرة فاذا اشرقت على الاشياء التي هي بالقوة مبصرة
جعلتها مبصرة لنا بالفعل اذا نظرنا اليها كذلك هذا العقل الفعال فانه اذا اشرق نوره على ما نطالعه من الصور الجزئية
التي في الخيال جعلها مجردة عن المادة وعلائقها معقولة لنا بالفعل فمطالعة النفس لهذه الصور تعدها لان يسطع
فيها بتوسط اشراق العقل الفعال صور مجردة من جنس تلك الصور من وجه وليس من جنسها من وجه كما ان مطالعة
اللونات تعد البصر لان يسطع فيها شئ من جنسها من وجه وليس من جنسها من وجه ثم ان اول ما يحصل عند العقل
امر الذاتي والعرضي من تلك الصور وما به يتشابه وما به يتخالف فالعقل يوجد المعاني الكثيرة اما بان يركبها فيصير
واحدا والشئ ويجمع المعاني الكثيرة في حد واحد وذلك لانه اذا عرض عليه الخيال صورة زيد مثلا ثم عرض عليه صورة عمرو
لم تفده هذه صورة اخرى غيرها افادته الاولى وهي الانسانية اذ لا اختلاف بينهما الا بالعوارض المقترنة فمعنى الاتحاد ليس ان
الانسانية المقرونة بخواص زيد بعين الانسانية المقترنة بخواص عمرو اذ لا يمكن ان يكون الانسانية الواحدة المشتركة فيهما
في الخارج بل لا يوجد الانسانية في الخارج الا متكثرة ولكن معناه انه اذا سبق خيال من الخيالات المتفقة في الانسانية
في النفس صورة الانسان ثم اذا حصل خيال الاخر لم يفد ذلك صورة اخرى وبكذا المعنى الواحد على عكس هذين الوجهين
وليس شئ من هذه الافعال من شان الخيال ولا غيرها من القوى فان الواحد عندها واحد والكثير كثير ولا تميز لها
بين الذاتي والعرضي ونعني بالواحد لا الواحد من كل وجه بل الواحد الحملي فان الواحد البسيط لا يدركه الا النفس دون
القوى ثم ان من شان العقل انه اذا ادرك اشياء بينها تقدم وتاخر ادرك معها الزمان لكن في ان وفصله الذي يكون في
الزمان تركيب القياس والحد ثم ادراك النتيجة والمحدود يكون في ان ثم العقل اذا لم يعقل الاشياء المجردة فليس ذلك لامر في تلك
الاشياء ولا في ذات العقل وانما الذي يعوقه اشتغاله بالبدن كما ان عجز الابصار عن ادراك مثل الشمس ليس الا لامر في البدن
فاذا عرفت نفوسنا عن الابدان كان لها افضل التعقلات واوضحها والذها ولما لم يكن هذا العلم علا لبيان المعاد [illegible]
وحال التشريع فليؤخر الى الحكمة فننظر فيها وهي في البدن فنقول انما قلنا ندرك الاشياء القوية التجرد لغلبتها وقلنا عن
الاشياء الضعيفة الوجود جدا كالحركة والزمان والهيولى لضعفها ولا ندرك الاعدام والشرور الا بما يكون له اعتبار عدم
واعتبار عدم كمال فانا انما ندركها كما العقول التي هي بالقوة من بعض الوجوه كعقولنا واما العقول المجردة فلا تدركها الفصل
الثالث في بيان مراتب العلم ومراتب العقل وبيان اعلى تلك المراتب التي هي القوة العليا المتعلقة بالقوة العاقلة وبيان كيفية
تذكر النفس وان معقولاتها غير متجزئة فنقول ان النفس تعقل الصور المجردة عن المادة وعلائقها اما بان تجردها هي او يكون
هي في انفسها مجردة ومن جملة المجردات في انفسها التي تعقلها انها بعد ان تصير عقلا وعاقلا ومعقولا واما ما يقال ان النفس

هي المعقولات فذلك باطل وكيف يمكن ان يصير الشيء شيئا اخر بان يخلع صورته ويلبس صورة اخرى فيكون اولا
شيئا وثانيا شيئا اخر ولم يبق في الشيء الاخر الا مادة الاول وجزؤه لا عينه وبعبارة اخرى فنقول ان ذلك الشيء حين صار شيئا
اخر اما موجود او معدوم فان كان موجودا فالشيء الثاني ان كان موجودا فهناك موجودان وان كان معدوما
فقد صار ذلك الشيء شيئا اخر معدوما وذلك محال بل هو بالحقيقة ليس صيرورة شيء شيئا اخر انما هو اعدام شيء
وكذلك ان كان الاول معدوما لم يكن الا انعدام شيء اخر وحدوث شيء اخر وايضا اذا عقلت النفس شيئا فالمجرد
عن ذلك الشيء صورة والصورة ليست الا بالفعل لا قوة فيها لزم ان لا يكون في النفس قوة تعقل شيء اخر مع انه ليس كذلك
فالنفس انما يكون عاقلة لهذه الصورة محلا قابلا لها والعقل ما يعني به قوتها التي بها يعقل او يعني به صور المعقولات
بانفسها فاذا اعتبرت من حيث انها في النفس حيث معقولات فقد بطل ما قيل ان العقل والعاقل والمعقول شيء
واحد واعلم ان تصور النفس على ثلثة وجوه الاول التصور المفصل المنظم وربما لا يجب له نظام خاص ولا يؤثر في اختلاف
الترتيب كما اذا تصورت كل انسان حيوان فانه لا يؤثر في المعقول المعرف منه ان ترتب هكذا الحيوان محمول على كل
انسان وانت تعلم ان هذا الترتيب من حيث انه ترتيب بين معاني كلية ومعقولات صرفة لم يكن الا في النفس واما
في الخيال فان حصل تصور المسموعات في الثاني ان تتصور شيئا ثم يعرض عنه وينتقل منه الى معنى اخر ليس في
وسعنا ان نتصوره بين دفعة والثالث ما عندك اذا سئلت عن مسئلة وقد كنت قبل ذلك حصلت اليقين بها
بالنظر وترتيب الدليل الموصل اليها فحين سئلت تكون على يقين منها وان لم يخطر بالبال ترتيبها من المقدمات على التفصيل
ولكنك قادر على اخطارها واحضارها والفرق بين الاولين ظاهر فان الاول علم بالفعل والثاني بالقوة والفرق بين
الثانيين ان الثاني بالقوة المحضة والثالث بالفعل من وجه فان له يقينا بان ذلك الذي لم يفصل حاصل عنده
ولا يحصل المعنى بشيء الا وهو حاضر معلوم بالفعل فذلك الشيء معلوم له على وجه اجمالي بسيط ليس فيه صورة و
صورة وهو مبدء فاعلي للعلم الفكري التفصيلي وهو للقوة عقلية محضة النفس مشابهة للعقول المحضة كان التفصيل
للنفس بما هي نفس فالعقول المحضة لا يكون فيها تفصيل وتركيب كما يكون في النفس بما هي نفس ولذلك لم يكن النفس
بسيطة من كل وجه انما يدرك الصور على انها غير حالة فيها والنفس انما تدركها على انها قابلة ثم بالحري ان نتكلم في
حال الصور التي في النفس وكيفية تذكر النفس ما اعرضت عنها وانها فيم عرضت فنقول اما المتخيلات وما يتصل بها فلها
خزانة لا تتصل الا بالخزن دون الادراك ثم اذا اقبلت عليها القوة المدركة الحاكمة من الوهم او النفس وجدتها حاصلة بخزانة
فادركتها وهذا التردد الى الخزانة والمدركة من شان النفس الحيوانية واما النفس الانسانية فبما انا نتذكر معقولاتها وفيم تحرزها

اني نفسها فلا بد ان يكون عاقلة لها فانها لا توجد فيها الصور الا وهي مدركة لها البتة كالمصورة والذاكرة محفظ بلا ادراك
ام في بدنها وقد عرفت ان البدن لا يكون محلا للمعقولات ولو فرضنا ان تلك المعقولات صارت ذوات اوضاع
فحلت في البدن لم يكن الحروف هي المعقولات ام يكون الصور قائمة بذواتها والعقل ينظر اليها مرة ويغفل عنها اخرى
فيكون العقل كمراة انما ينطبع فيها الصور المناسبة التي تتفق بينها وبين الصور على ان وجود هذه الصور قائمة بذواتها
سنبين بطلانه في الفلسفة الاولى ام يكون المبدء الفعال يفيض هذه الصور على النفس بحسب طلبها فما دامت لها
كانت قابضة عليها فاذا اعرضت عنها غفلت وهذا هو الحق واما انها لا تحتاج كل مرة الى تعلم فلانها قبل التعلم
مستعدة للانفاض من المبدء استعدادا ناقصا فاذا تعلمت صار استعدادها كاملا فصارت حيث متى شائت طالعت
واستفاضت من غير تجشم تعلم اخر فالتعلم بمنزلة معالجة العين السقيمة اذا صارت العين صحيحة صارت بحيث متى اريد
طالعت ورات وما دامت النفس البشرية العاصية في البدن لا يحصل لها العلم الا على هذا الوجه فاما ان يتقبل حضور
شيء عندها دفعة وبقاءها عندها دائما فكلا واما اذا تجردت وفارقت البدن فحينئذ تتصل بالمبدء اتصالا تاما وربما
وهذه الصورة اذا تحصلت كان عقلا مستفادا والقوة على تحصيلها يسمى عقلا بالفعل يعني القوة القريبة من الفعل
والا فالمستفاد هو الذي بالفعل فقد علم ان النفس تطلع في احدهما الى الصور المخزونة فوق والاخرى الى المخزونة تحت اي
الصور الخيالية ثم ان الناس يتفاوتون في مراتب التعلم من الغير ومن نفس المتعلم انما هو في الاستعداد الاول والاستعداد
الشخصي للتعلم فما بينه وبين نفسه يسمى حدسا وربما يتقوى حتى لا يحتاج في كثير من الاشياء الى التعلم ويسمى هذه المرتبة
عقلا قدسيا وربما فاض من الروح القدسية على الخيال مثل محسوسة ومسموعة والذي يدل على وجود هذه المرتبة
ان حصول الحدود الوسطى لاكتساب المجهولات لا بد من ان يكون اما بالحدس او بالتعلم والتعلم ينتهي الى الحدس
ثم الحدس لم يزدادوا ونقصان وليس لشيء من طرفيه حد محدود لا كما ولا كيفا وكما يجوز في طرف النقصان ان ينتهي
الى من لا حدس له في شيء كذلك يجوز ان ينتهي في طرف الزيادة الى من له في كل الامور او اكثرها حدس في اسرع وقت وهذه
هي مرتبة النبوة التي للقوة العاقلة وهي اجل مراتب النبوة **الفصل السابع** في بيان حال النفس الانسانية من جهة وحدتها وكثرتها
وكيفية وانها انما تبقى بعد البدن ضالم بوحدتها علامها ولا وذكر اقوال الناس في ذلك وتحقيق الحق منها اختلف الناس في
امر النفس فذهب فريق الى انها واحدة في العالم باسرها ومن هؤلاء من قال انها عالمة بذاتها كلية وانما تستعمل الالات
للتنبه بما في ذاتها وقيل بل للتذكر وذهب فريق الى ان النفس في العالم باسرها كثيرة بالنوع واحدة بل مجموع نفوس نفس
حاسة ونفس غضبية ونفس شهوانية ثم اختلفوا في الشهوانية فقيل انها قوة واحدة في الغاذية على في القلب فعلها

العدم والتوليد وقيل بل التوليد لقوة تابعة من قوة العدم الى الاسمن وقال الاخرون ان النفس ذات واحدة
تنفعل منها هذه القوى وهي الآت لها في افعالها احتج الاولون اما على الوحدة فبما سنذكره في احتجاج المذهب الاخير
واما على انها تفعل بذاتها فانه لما ثبت انها ليست بجسم او جسماني استحال ان تنقسم وتكثر في الالات فانما تقبل صورة
ما دبر فلا بد من ان يكون تفعل بنفسها واحتج القايلون بانها علامة بذاتها بانها لو لم يكن كذلك لكانت جاهلة فلا يخ
اما ان يكون الجهل عارضا لها او ذلك يستلزم ان يكون بذاتها عالمة وهو المطلوب او يكون ذاتيا فيستحيل ان يحصل لها العلم
ثم اذا كانت بذاتها عالمة وهي بسيطة روحانية استحال ان يعرض لها ان تصير جاهلة بل انما يعرض لها الذهول والاشتغال
بالغير بحيث اذا تنبهت فرجعت الى ذاتها وجدت ذاتها عالمة وقالت اصحاب التذكر انها لو لم يكن عالمة وقتا ما بما تجهله
الان لما كانت تعلم اذا حصلته انه مطلوبها وقد مر نقض هذا في الفنون المنطقية ويجيء في الفلسفة الاولى واحتج الذين كرروا
النفس بانا نجد النبات له النفس الشهوانية اي الغاذية بلا حس ولا غضب ثم نجد في الحيوانات غير الانسان لها الحس والغضب
دون النطقية فقد علمنا تغايرها وان الانسان يجتمع فيها جميع ذلك ويكون لكل منها موضع فالطبع الحساسة الدماغ
والغضبية القلب والشهوانية الكبد واما الحق فهو المذهب الاخير فلنبين صحته اولا ثم نتكلم على حال شبه المخالفين فنقول
انه قد بان فيما سلف ان الافعال المختلفة انما يكون لقوى مختلفة فالقوة الغضبية لا تنفعل من اللذات ولا الشهوانية
من الموذيات ولا الحاسة كان شيئا من المحسوسات ولا الحواس تتاثر تاثرها في تخيله الا انها كان بعضها
يشغل بعضا عن افعالها وبعضها يشغل بعضا في فعلها وكان الاحساس مع الشهوة والغضب كان يحصل بكون
بينها رباطا اما باتحاد الالة او المحل ونحو ذلك ولولا ان بين الاحساس والشهوة رباطا لم يكن ان نقول لما احسسنا
اشتهينا فانه لا بد من ان يكون هنا شيء واحد يكون له الاحساس والاشتهاء وهكذا في الباقي ثم هذا الذي يجمع هذه القوى
لا يجوز ان يكون جسما لان الجسم بما هو جسم لو كان جامعا لهذه القوى للزم ان يكون كل جسم جامعا لها بل يكون الجسم
لامر ما صار جامعا لتلك القوى فذلك الامر هو الجامع بالحقيقة وايضا من هذه القوى ما لا يجوز ان يكون جسمانية فالجامع
امر غير الجسم وهو النفس فان قلت اذا جاز ان يكون هذه القوى مع انها متحدة ان يتعلق بعضها الاجسام وبعضها لا
يتعلق بها متعلقة بشيء واحد غير جسماني فلم لا يجوز ان يكون متعلقة بجسم وجسماني على هذا الوجه من التعلق قلنا نسبة
القوى الى النفس نسبة الفيضان والفايض يجوز ان يكون مفارقا للمفيض واما نسبتها الى الجسم فنسبة القبول والقابل
لا يجوز ان يكون مقبوله مفارقا عنه وايضا لو كان الجامع هو الجسم فلا يخلو اما ان يكون جملة البدن فيلزم ان يكون اذا نقص
شيء من البدن او اعرض عن الكل الملتفت منه لم يبق مصداق انا وليس كذلك بل الامر كما مر من ان انسانا ان خلق دفعة وهو ...

محسوس له او خلا بحيث لا يحس بشيء من اعضائه فانه لا يعلم ان له بدنا مع انه يعلم انه هو وانما البدن كالثياب امور عارضة
لنا الا ان البدن اشد ملازمة لنا من الثياب واما ان يكون بعض اعضائه من نحو القلب والدماغ فيلزم ان يكون
شعوري باني انا شعوري بذلك العضو وليس بل انا اشعر بذلك العضو اما باحساس او سماع او تجربة واما شعوري
باني انا فليس كذلك لا يقال كما انك لا تشعر بالقلب والدماغ ونحوهما الا بنحو ما ذكرت كذلك لا تشعر بالنفس لانا
نقول نحن شاعرون بالمعنى الذي هو نفس بما هو نفس وانما جهلنا بتسميته نفسا جهلا في نحو القلب والدماغ فانا اذا عرفنا
لم نعرف منه معنى النفس ثم انه لا ينافي شعورنا بالمعنى الذي هو نفس بما هو نفس غفولنا عن انه جسم او غير جسم فانا انما
يحصل لنا العلم بها اول مرة بانها مغايرة لهذه الظواهر وان غلطنا مقارنة الالات حتى ظن بها انها جسم وربما كان
العلم بشيء في غاية القرب فيغفل عنه فيبقى في حد المجهول فيطلب من موضع ابعد وربما كان العلم القريب بمنزلة التنبيه و
مع خفة المؤنة كالمذهوب عنه فيحتاج الى الاخذ من ماخذ بعيد لضعف الفهم وبالجملة فقد ثبت لنا مجمع القوى و
عرفنا انه لا يجوز ان يكون جسما واما حل الشبهات الاولى فنقول لا امتناع في ان ينبعث من ذات واحدة قوى مختلفة بحسب
استعدادات المواد فيكون النفس اول ما يفيض عنها في النبات القوة التي هي قوة الانبات ثم اذا تمت الاعضاء استعد كل عضو لقوة
يفيض عنها واما الثانية فنقول لا يلزم من ان يكون في ذاتها خالية عن المعلومات ان تستحيل عروض العلم لها فان ذلك بمعنى
عدم اقتضاء ذاتها العلم لا اقتضاء ذاتها عدم العلم فاذا قلنا انها بجوهرها جاهلة اردنا انها بشرط الانفراد جاهلة لا ان
جوهرها جوهر لا يبرى عن الجهل ولو سلم ان الجهل امر عارض للنفس فلا يلزم من ذلك ان يكون قد طرا على علم طبيعي
لها كما اذا قلنا ان هذه الخشبة خالية عن الصورة السريرية وخلوها عارض لها ليس بجوهرها لم يلزم ان يكون قبل ذلك
لها صورة السريرية فانمحت وورد عليها الخلو ثم ما قاله من ان تذكر النفس كانها امر غير معقول اذ لا يعقل تغيير الشيء
عن ذاته حتى يرتد اليها فان الارتداد الى الشيء الموجود بذاته الغائب عن المقابل قد يقال ان الشيء يرتد الى فعل بمعنى
ان يوجد له فعل بعد ان عدمت واما ما ذكره المحرمون للنفس من ان النفس النباتية مفارقة للحساسة فنقول ان المفارقة
يقال على وجوه والذي يليق بهذا الموضع وجهان الاول مفارقة الجنس لكل من انواعه او وجوده في نوع اخر كمفارقة الحيوانية
الانسان واللون البياض والثاني مفارقة تقابل المقارنة كما يقال ان الحلاوة تفارق البياض بمعنى انها توجد بغيرها
لم والذي يليق بما بين النفس النباتية والحساسة هو الوجه الاول لان الذي يغتذي وينمي ويولد في الحيوان مغاير للذي
يغتذي وينمي ويولد في النخل مثلا بالنوع لان الاول صالح لان يقارنه الحس دون الثاني لكن يجمعهما ان الذي في الانسان
انه يغتذي وينمي ويولد فهو معنى جنسي شامل لهما ففارقت النفس النباتية الحيوانية وكذا الحيوانية للانسانية مفارقة الجنس

لنوع من انواعه ومفارقة النامية للحساسة والحساسة للناطقة مفارقة الانواع بعضها البعض ولا تمنع في الاشياء المختلفة
نوعا بل وجنسا من ان يكون لنفس واحدة فيكون في الانسان نفس واحدة جامعة لهذه القوى كلها كما ان الحرارة والبرودة
مختلفتان جنسا وهما في الهواء لصورة واحدة وتصور هذا الامر مثال ان العناصر متضادة وصرف تضادها مانعة
لها عن قبول الحيوة فانما يقبل الحيوة بانكسار صرفها التضاد والقرب من التوسط فان بذلك تشبه بالاجسام السماوية
حتى اذا انتهت في التوسط الى النهاية قبلت جوهرا شبيها بالمفارق الذي للسماويات ذلك الجوهر هي القوة المحركة
المدركة ومثال ذلك ان القابل للتسخن والاستضاءة والاشتعال اذا كان بينه وبين الشمس او النار مثلا نسبة غير المقابلة
تسخن واذا اشتد تاثيرها فيه بان قابلها سخن واستنار بعدها ثم اذا اشتد اكثر اشتعل فيكون تلك الشعلة جوهرا شبيها
بالشمس التي وضعناها مكان المفارق وهي بعينها سخنة ومنورة والغرض بذلك ان التسخن والاستنارة قد وجدا
بالاشتعال فالنفس الانسانية بمنزلة هذه الشعلة واحدة يصدر عنها افعال النبات والحيوان مع النطق

الفصل الثامن في بيان الالات التي للنفس قد اختلف الناس في الاعضاء الرئيسة التي يتعلق بها النفس اولا
وذهبوا في ذلك الى تعسف كثير وتعصب شديد واكثرهم غلطا من جعل النفس واحدة ومع ذلك جعل العضو الرئيس كثيرا
فيقول ان المطية الاولى للقوى النفسانية جسم لطيف نافذ في جميع منافذ البدن يسمى الروح وهو حادث من لطيف
الاخلاط كما ان الاعضاء من كثيفها ولولا تعلق النفس بهذا الجسم لم يكن سد المسالك حاجبا للحس والحركة والحال في
البين المحجوب خلافه ولهذا الجسم ايضا مزاج ولابد من ان يتغير ويختلف ليستعد بالاختلاف للافعال المختلفة
فان المزاج الذي به يستعد للشهوة غير الذي به يستعد للغضب والذي به يستعد للابصار غير الذي به يستعد
للتخيلات وهكذا ثم ان اول ما يتعلق به النفس من الاعضاء لابد من ان يكون اول ما ينبعث عنه الروح وهو القلب
فهو اول متعلق للنفس ومنه بعض قوى الافعال على سائر الاعضاء فيصير على الدماغ نحو قوى الحس والحركة وعلى
الكبد قوى التغذية وكما انه لا اختلاف في ان مبدأ الحس انما هو في الدماغ ومع ذلك لا يظهر الاحساس الا في العين
وفي الاذن وفي الجلد فلا يمنع ذلك من ان يكون الدماغ هو المبدأ المركز كذلك هنا لا يمنع كون القلب مبدأ للحس
والحركة والتغذية ان يظهر جميع ذلك في غيره بل لا ينبغي ان يكون مبدأ الافعال يظهر فيه جميع الافعال حتى لا يثقل عليه
عليه وكذا لا يضر بذلك ان يستفيد القلب من ذلك العضو المستفيد فان القوة ما دامت في القلب لم يكن كاملة
فاذا فاضت على الدماغ وعلى الكبد استكملت هناك لا سيما اذا كانت المادة من شانها ان تعمل القوة بها اولا
ويشبه ان يكون قوة الجذب في اطراف الاوتار اقوى منها في اوائلها التي تلي العصب ثم يستفيد من هناك القلب كما

ان

ان الحس المشترك مبدأ للحواس ومستفيد منها وخصوصا الحس الذي في القلب يشبه ان يكون اقوى من
الذي في الدماغ ولهذا لا يتخيل اوجاعه كما يتخيل اوجاعه وليعلم ان الاختلاف في ان مبدأ الاعصاب هو القلب ام الدماغ
لا يؤثر هاهنا حتى يتوهم انه ان كان مبدؤها الدماغ كان الاولى ان يكون هو مبدأ القوى فانه لا يجوز ان يكون
لما خلق الدماغ نبتت من مادته الاعصاب الى القلب ليكون الالة في استفادة القوى منه هذا ثم انك اذا عرفت
ان القلب مبدأ القوى فاعلم ان بعض القوى مما لا يمكنه ان يتكمل في القلب فيفيض منه الى عضو اخر ليتكمل هناك
وذلك قوى الحس والحركة فان افعالها دائمة متصلة ليست اتفاقية مختلفة ليست واحدة فيجب ان يكون لها مواد وان لا
يكون مادتها شديدة الحر واليبس بل باردة رطبة لئلا تشتعل بدوام الحركة واتصال الفعل فجعل مادتها الدماغ ثم منها ما تم
في اصله وهي الاحساسات الباطنة فجعل الحس المشترك والخيال في الروح الذي في التجويف الذي في مقدمه ليطلع على الحواس
التي اكثرها انما تنبعث من مقدم الدماغ وجعل الفكر والذكر في التجويفين الاخرين واخر الذاكرة ليتوسط المفكرة بين خزانتي الصور
والمعاني ويكون مسافتها اليهما واحدة وجعل الوهم متسلطا على كل الدماغ الا ان سلطانها في الاوسط فان قيل ان صورة
الجبل بل العالم كيف يرتسم في الالة الحاملة للصورة مع ذلك الصغر قلنا قد علمت ان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية فيجوز ان
ينقسم ما يرتسم في تلك الالة على حذو اقسام العالم عددا وشكلا وان خالفت مقدارا ويكون بين تلك الاجزاء نسبة كالتي
التي بين اجزاء العالم في الخارج ولا فرق بين هذا الارتسام والارتسام في العين وفي المراة ومن تلك القوى ما لا يتم في الدماغ
بل لابد من ان يتادى منه الى اعضاء اخر بتوسط الاعصاب لتتم به البطش هناك وهي الحواس الظاهرة ثم ان اكثر عصب
الحس نبت من مقدم الدماغ لان مقدم الدماغ الين واللين بالحس انسب واكثر عصب الحركة من مؤخر الدماغ لانه اصلب
والصلب بالحركة انسب وجعلت عصب الحركة العضل في الاكثر فاذا جاوزت العضل حدث منها ومن الرباطات الاوتار
وقد يصل العضل بالعضو من غير توسط الوتر والنخاع كانه جزء من الدماغ جعل هناك لئلا يبعد مسافة تولد الاعصاب
بل يتولد بعضها من هذا الجزء وكقوى الحس والحركة فانها لا تتم الا في عضو اخر قوى الغذية فانها لما ان يكون بعضو
ليحفظ الحار بها الحادث عدم الحس لئلا يتالم بكثرة ما ينفذ فيه من الغذاء وما يعرض من الفراغ والامتلاء فجعلت في الكبد
وجعلت قوة التوليد في عضو شديد الحس ما الانسان وذلك ليمن على الانسان الى الجماع بالشوق والالتذاذ اذ اللذة انما
تتعلق بالعضو الحساس ولو لم يكن الشوق لم يتكلف الجماع اذ لا حاجة اليه في بقاء الشخص ولما كانت قوة الغضب ملائم المزاج
الحار في الغاية ولم يكن في الكثرة واتصال الافعال كسائر القوى جعل مكانها
القلب فهكذا حال القوى والاعضاء التي هي فيها

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع في كتاب النبات وهو يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول في تولد النبات واغتذائه وبيان اصل يزاوجه وذكوره واناثه
ونومه ويقظته وحيوته ان النبات يشارك الحيوان في الافعال والانفعالات المتعلقة بالغذاء من جذب الغذاء وايراده على البدن وتوزيعه
عليه ودفع الفضل وتوليد البزر ولما لم يكن له سبيل الى تحصيل الغذاء بالكسب والطلب بالانتقال اليه بل ما يصير غذاءه ما
يتصل به لم يكن فيه شهوة ولانه لا يمكن ان يهرب عن منافيه ولا يميل الى ملائمه لم يحصل له حس فانه يكون فيه معطلا والعجب من
ناس يجعلون له مع الحس فهما وعقلا كانكساغورس وانباذقلس وديمقراطيس ثم ان كان التصرف في الغذاء حيوة امكن ان يكون
للنبات حيوة واما ان شرط مع ذلك ان يكون لها ادراك وحركة ارادية فكلا لكن الحيوان يشبه ان لا يطلق الا على المعنى الثاني
فان اطلق على النبات بالمعنى الاول فلفظ الحي كما قيل ثم انه لما لم يكن له حس لم يكن له نوم ولا يقظة واما الذكورة والانوثة فان كان
المراد بالذكر جسما من شانه ان يجعل مادة موجودة في مشارك في النوع او مقارب له صورة مثل صورته في النوع او مقاربها
وبالانثى جسما من شانه ان ينفعل عن ذلك الانفعال امكن ان يكون في النبات ذكر وانثى بل قد يكون شيء واحد ذكرا و
انثى انثى من حيث يكون فيه تلك المادة وذكرا من حيث فيه قوة تصوير تلك المادة واما ان اريد بالذكر جسم من شانه ان
ينفصل عنه جسم من طريق الات فيه معدة لذلك الى قابل الية فيه مادة في ذلك القابل الاخر الذي قلنا وبالانثى القابل فلا
يمكن ان يكون في النبات ذكر وانثى فصلا عن ان يجتمعا في شيء واحد فعلنا مع الان ولنقل ان في النبات ذكوره وانوثه فالقوة
التي ينفصل من النبات فضلا يتخلق منها قوام ما يتولد عنه مثل انوثه والتي تفعل في هذا الفضل بالصورة ذكوره وهما معا
يجتمعان في البزور كما اجتمعا في البيض الا انهما في البيض اجتمعا عن افتراق في شخصين وهنا لا بل حصلتا فيه من شخص
واحد وليس المفرخ بمنزلة الانثى بل هو بمنزلة الغذاء وكما ان في النبات ما يشبه البيض كذلك فيه ما يشبه الرحم وما يشبه الدم
اما ما يشبه الرحم فالنبات التي في عقده وعقد بعض الزروع التي منها ينبعث الاغصان والاثمار ونحوها وقد اجتمعت فيها
الذكوره والانوثه معا ثم لما كان الحيوان متميز الاعضاء التي فيها مبادي الافعال تميز الذكوره والانوثه وكان لا يتولد منه
الا بان ينفصل من كل من الذكر والانثى فضل ويتادى الى عضو خاص من الانثى قابل للزرع ان ينفصل عنه ما يتولد منه ولا يصير
كعضو من اعضائه بخلاف النبات فانما يتولد فيه من الاغصان وغيرها يكون بمنزلة الاعضاء ومن النبات ما فيه قوة ما لية
اذا ازيل عضو معين منه بطل كالنخل اذا قطع راسه واما الذي يشبه الذكر فاسمي بالملاقاة على التوليد كالنخل ثم انه لما كان
التصور والشكل مفتقرا الى رطوبة المادة وكان قوام المغتذي بالاغتذاء الذي باتصال الغذاء والاتصال ايضا مفتقر الى
الرطوبة وكان يفتقر الاغتذاء الى سهولة السيلان والجريان في المجاري وذلك ايضا يفتقر الى الرطوبة وكان الغذاء يشبه بجوهر

المغتذي

المغتذى وذلك يقتضي ان يكون جوهره ايضا رطبا وكان التحليل والتبخير والترقيق لا يصدر الا من الحار لم يكن الحيوة
النباتية اي الغذائية قائمة الا بالحار الرطب فكل نبات فهو في جوهره حار رطب وان كان بعضها بالقياس الى ابداننا باردا
وكان الموت بزوال الرطوبة وانطفاء الحرارة الفصل الثاني في اعضاء النبات وبيان تشبه من اولها الى نهايته كما ان للحيوان
اعضاء اصلية بسيطة ومركبة واعضاء تابعة للاصلية كالشعر والظفر وفضولا ينفصل عنه فمنه ما يكون له منفعة سوى
ما تبع الانفصال كالمني ومنه ما لا منفعة له الا ذلك كذلك للنبات اعضاء اصلية بسيطة كالخشب واللباب الذي في
الوسط واللحاء ومركبة كالساق والغصن والاصل واعضاء تابعة للاصلية كالورق والزهر والثمر وفضول كالمني كالبزر
البزر وفضول كثيرة كالصمغ واللبن ويفارق الثمر البزر فان البزر يفتقر الى جميع اجزائه للتوليد دون الثمرة ويتشاركان
في انهما فضل شبيه بالعضو ويفارق ان المني في انه لا شبه هذا بالعضو بالخلط هذا ثم من المعلومات مما سلف انه لما
كان الفاعل في البزر اسما واحدا واجزاء واحدا واجزاؤها القوة المولدة والمتولدة لم يكن محال لان يقال انه ثقيل برسوب
الكثيف بعيد فلم يحسن من قال ان الشجر كلما كثرت رطوبته كثر غوصه في الارض وكلما خف كان غوصها اقل فكانت عروقه
اقل ولهذا كان الصنوبر قليل العروق لحرارته ثم هؤلاء لم يعلموا ان الثقل لا يوجب النفوذ في الارض واما كثرة عروق الاشجار
الارضية فلوجوه منها انها لضعف قوى الجاذب فيها تفتقر الى زيادة الالات ومنها انها تحتاج الى الامتصاص من خالص
الارض والماء فتحتاج الى زيادة التعميق ومنها انها لما كانت اثقل من النارية والهوائية كانت سريعة السقوط بادنى
سبب فاحتاجت الى مزيد استظهار واما الهوائية والنارية فمع فقدان هذه العلل فيها تحتاج الى امتصاص النسيم وربما
ايضا يصحان بقرب منها فوهات عروقها ثم لما كانت النباتات اعدادها من طبع لا ارادة افتقرت الى الات كثيرة ولو
كان لها عرق واحد لم يأتها الغذاء الا من جهته وربما كان ما يتادى من تلك الجهة قاصرا عن الكفاية وايضا قد يكون
الذي يليه من الارض والماء او شي اخر بعيد الاستعداد للاستحالة المفتقر اليها الاغتذاء فلا يصلح لان يصير غذاء فلهذا وجب ان
يكون للنبات عروق كثيرة يتادى منها ما يصلح للغذاء لانه كثيرا لا داخل فيجوز ان يعول عرق واحد لا داخل الكثيرة
ونظير ذلك في الحيوان ان المعدة لما كان اعدادها بالحركة الاختيارية لم تفتقر الى الات كثيرة والكبد لما كان اغتذاؤه
بالطبع افتقر الى العروق الكثيرة ثم ان من شان العروق المنبعثة من الحبة الزرعية ان تمتد الى جهة ومن شان النامي من
الساق والفرع ان تمتد الى جهة اخرى والسر في ذلك تعلقا فيهما الى الجهتين وكان ولد الحيوان يغتذي اولا بامتصاص
دم الطمث من السرة الى ان يغتذي باللبن بالارادة الى ان يغتذي بما يحصله ويتناوله بالارادة فالاغتذاء الاول طبيعي محض
والثاني طبيعي التولد ارادي التناول والثالث ارادي التولد ارادي التحصيل والتناول معا كذلك يحدث في البزر لعلا عرق

يفوت خ

صغير يمص عما فيه ومن خارج فان البزر ليس كله مبدأ بل بعضه مادة كما في البيض واكثر انفاقه من الداخل ثم لا يزال يزداد
امتصاصا من خارج وربما لا من داخل ويعطل الغذاء الذي كان عليه تعطل المشيمة وتعطل العرق الصغير وتعطل السرة
فيستطان عند سقوط المشيمة والسرة عن ولد الحيوان **الفصل الثالث** في مبادي التغذية والتوليد في النبات اعلم ان انبعاث
النبات من المبادي التي يختلف في البزر والغصن وذلك لان البزر مبدؤ توليده وبعد ه هو بعينه مبدء التوليد منه
خلاف الغصن فانه انما يعدى بما يندفع اليه من العروق لا من هذه المبادي وانما صار كذلك لان الغصن في زمانه كان
يعدى ويولد فاتفق الى مبدأين خلاف البزر فانه جوهر متميز عن النبات ليس حين يعدى تتولد عنه شيء وجعلت
المبادي التي في البزر مختلفة الاوضاع على حسب اختلاف المصالح ففي الاكثر جعلت الى فوق لان التفريع انما يكون الى فوق
ولم يجعل في نفس الطرف لئلا يعسر عليه امتصاص الغذاء وفي بعضها جعلت في الوسط لضعف مزاج البزر وقوة منفذه
لما يأتيه من الغذاء وفي بعضها جعلت اسفل لصغرها وافتقارها الى المادة الخارجة كثيرا ثم لما لم يكن الغرض من البزر في نفسه
بل تولد غيره عنه لم يحتج الى ان يكون عن مبدء واحد كما يحتاج النبات الى الفروع الكثيرة فيتولد من كل بزر نبات واحد
فيه مبادي كثيرة تتولد عنه كثيرة ثم لما كانت الطبيعة محتاجة لتقصيف البزر واللب ليكون ذا عروق امرا ليس في الكل الا
ما لا سبيل الى تقصيفه جعل المبادي الجزئية ملتقية منها اليها ما قويا ان كان البزر الحريص قويا كحرف الحنطة وضعيفا
ان كان ضعيفا كالباقلي والحمص ثم انه ربما يتوهم ان اول التكون لهذا المبدا وليس كذلك انما هو مكان التكون والتغذي
والمادة التي يشتمل هو عليها اول متصورة والقوة في سائر الاجزاء اول غذاء ثم ان قوة المغتذية يزداد بالانتشار والتوليد يجلل
ويعطل الى ان يحلق منوى ثم انك على خبر مما مضى بان الفاعل لهذه الافاعيل كلها نفس واحدة بالعدد وهذه القوى
بمنزلة الاجزاء لها واختلافها وتغيرها على حسب الاستعدادات التي في المادة ولا تزال تقبل المادة وضعتها الان الخفيف المطيع
للاصعاد والثقيل للاحدار وربما كان تحريك القوى الثقيل الى فوق اكثر من تحريكها الى سفل بل هو لا اكثر وربما كان
للخفيف بالعكس على حسب المصالح **الفصل الرابع** في بيان تولد اجزاء النبات واختلافها واختلاف احوالها واختلاف
البلاد والمواد في ذلك اعلم ان اول ما يتولد عن النبات الشجري اوله بالطبع لا بالزمان او الكمال طبقات ثلث بها يتقوم
جرم النبات اللب وما يتصل به والخشب وشبهه وما يتصل به واللحاء وما معه وما يتصل به وقد يشبه ان يكون ذلك تكون
الورق لان خلق الورق للوقاية والحاجة في هذا الوقت الى الوقاية اشد ولذلك كان الورق في ابتداء النشو في الاغلب
اغلظ واعظم ليكون اوقى ولان الضعيف الرخو لا يحتاج الى مادة شديدة اليبس بل مادة رطبة شديدة المطاوعة للتكون
بخلاف مادة القوى العظيم فانها ياتيه قليلة المطاوعة وايضا المادة الحاضرة في ابتداء النشو مادة رطبة والقوة لضعفها

لا تسوى

لا تسوى الاعلى في امتصاص الرطب وهذه المادة انما تصلح للورق دون الخشب فيعرض ان يكون مادة تكون الساق اقل
ومدة الطول ومادة تكون الورق اكثر ومدته اقصر فيعرض ان يكون الورق اعظم من الساق فيما من شانه ان يكون بالعكس
فضلا عما من شانه ان يكون الورق اعظم والمراد بالساق كل ما يحمل الزهر والورق منتصبا كان كالشجر او غيره واختلاف
النباتات في كون الساق منتصبا او منبطحا او عدمه بحسب اختلاف المصالح والاغراض ثم ان ما كان من النبات
صلبا لم يكن له بد من ان يكون ينشو من الغذاء الذي تبين لك انه مجرد رطب واسطة ليتدرج الغذاء الى التشبه بالصلب فانه
لا يمكنه ان يتشبه به دفعة وتلك الواسطة لابد من ان يكون في وسطه ليفضي الغذاء الى جميع الاجزاء على التسوية مثل اللب
ولما الاشجار الضعيفة المتخلخلة فلا حاجة لها اليه ثم لما كان نمو الصلب والزيادة في الحجم والطول لا يكون الا بطيئا
لم يحصل الذي الغرض منه ان يطول ويزيد حجمه في الزمان القصير صلبا بل كان متخلخلا وكلما كان ازيد طولا وحجما كان
اكثر تخلخلا وقد يعرض من التخلخل الفاشي في جميعه خلاء انبوبي ويجعل سطحه قويا لئلا يسرع اليه الافات وقد يعرض
بعقد في الوسط وقد يجيء الوسط حتى قطع لضعف ما في المحيط كالبردي واما تقارب الانابيب في الاسفل وكلما بعد
عن الارض تباعدت الا ما شذ منها الا ان يقرب من الطرف الاعلى فتتقارب ايضا لان الاسفل حامل يحتاج الى قوة والاعلى
دقيق يسرع اليه الفناء والريح فاحتاج ايضا الى القوة ويعاد و المادة في القريب من الارض كثيرة كثيفة ارضية والقوة في الاعلى
ضعيفة تضعف عن كمال التسمية فيعرض لها وقفات واعلم ان الصلابة يكون لشدة اجتماع وجمود الرطب والرزانة
لكثرة الارضية وشيء منها لا يستلزم الاخر كالرمل والحديد وظن من ظن ان الرطوبة سبب الرزانة فاسد بل ان كان فبالعرض
والسبب الحقيقي انما هو اليبس والبرد واما ما استشهدوا به من حال اليبسة المصعدة منها فانها اذا انضم اليها الاثار ثقلت واذا لم
تنضم خفت فليس كما توهموه لكثرة اجزاء الرطب وقلتها بل انما هو لانه اذا تصعدت الاجزاء الرطبة صحبت معها كثيرا من
اليابس ثم ان الرطوبة الجامعة لليابس في النبات منها دهنية كالعرعر والسرو ومنها غير دهنية كالساج والدلب وكلما
فيه دهانة فيه لزوجة ولا ينعكس فان الدهانة تحدث عن لزوجة تحدث من غليان يابس في حار فتشتد به الالتحام ويتخلل فيه
فيه الهوائية مع الحاح الحار على اليابس بتجفيفه وتقرير المحوية في اجزاء يابسة فخالطها دخانية ولذلك يعاف اكثر السرو
الارض هذه الاشجار لحرارتها وربما عاف الترجة الغير الدهنية لانعدام الدسومة فيها راسا وهي تميل الى ما فيه دسومة
ثم ان الاراضي الحارة الرطبة يصلب ما ينبت فيها ويرتب فان الحرارة تعين القوة على جذب الغذاء والرطوبة تعين الغذاء
على سرعة النفوذ ولذلك ايضا يكون فيها الاشجار العظيمة وقد يتسع هذه في البلاد الباردة مثل الشمالية والعلة ذلك
بعينه فان الحرارة المحتقنة تحت الارض كثيرة قوية هناك والرطوبة بكثرة الانداء من غير ما يسيف لها كثيرة ايضا وكما تختلف

النماء في ذلك فكذلك تختلف في انه في بعضها تصغر السوق وتكثر الثمر والورق وتعظم وفي بعضها بالعكس وقد يكون هذا
الاختلاف لاختلاف المواد ايضا فمن المواد ما يصلح للساق دون الثمرة والورقية ومنها ما هي بالعكس

الفصل الخامس

في تعريف احوال السوق والغصون واللحاء والورق كل ما كان من النبات قوي قوة الغذاء والتوليد وكان الغرض
في ثمره كالبطيخ والقرع والخيار امكن القوة المولدة ان تولد الثمر بسرعة اذا وجدت مادة كثيرة مطيعة ولا يحتاج الى
ساق منتصب ولما كان كثير الثمار عظيمها لم يكن بد من ان يكون كثير الفروع لكن نبات الثمار لا يجوز ان تنبت ثلاث الثمار
الكثيرة العظيمة من نفس البزر او فرع قصير نبت منه ولما لم يكن في ساقه عرض وكان الى تعجيل الثمرة حاجة شديدة لرداءة
فيها المادة كثيرا ولا كان قويا بل اكثر الغذاء انما يكون للثمار فيكون ساقه منبسطا على الارض لضعفه مع عظم ثماره وكثرتها
وقد يكون من النبات ما لا حاجة له الى تعجيل الثمرة كثيرا بل يكون احتياجه الى ترديد الغذاء بين السوق ونبت
الثمرة اكثر فحينئذ يكون ساقه ما بين المنتصب والمنبسط ومنتصبا كثير التخلخل ليسرع فيه نفوذ الغذاء وذلك بالاختلاف في
هذين الاحتياجين قلة وكثرة فالاول كالكرم والثاني كالنخل والقسم الاخير لما اجتمع مع الصلابة التخلخل كان انفذ
اقوى من انتصاب غيره من الاشجار الصلبة ولما هذين القسمين ينبغي ان يكون لبقية سعة بلده التخلخل الا ان الذي
فيه حار ولان هذه الاشجار لا تنبت في بلادها الشديدة البرد فلا حاجة لها الى لحاء كثيف قوي وكلما كانت الحركات
اجعلها والابرد ابسطها على قياس شعور الناس ثم ان الغرض من اللحاء الوقاية وكذا الورق مع ان يتمم الثمار المتبعة
الى الثمار القريبة العهد بالعمر من الاكمام وفي كل ورقة خياطات تتشعب من خيط عظيم هو عمدة الورق ومنه غذاؤه واجزاؤه
ومن الاوراق ما يعسر خياطته جدا كغصن كالسرو يحتاج الى الوقاية المبالغة وهذا يكون في الاشجار التي ليس الغرض المعتد
الا في سوقها واوراقها فيصرف خالص غذائها اليها دون الثمر فيكون الاوراق تحت وفرة التوام متكاثفة متفاوتة
خلاف اوراق التي المقصود منها الثمار فانها يستغني عنها عند نضج الثمار واستكمال الغصن الرطب فنفعها يكون
اصلح من ابقائها وايضا لا ينصرف اليها الا الفضل من الغذاء ولا يعتني الطبيعة باحكام امرها وايضا لا يكون لزجة الرطوبة
الماسكة حارها بل ضعيفها ورقيقها وربما يكون سقوط الورق لكثرة امتصاص الثمار الرطوبة بحيث لا يبقى منها للاوراق
الانبوب يكون نبت اغصانها ولحائها الغشائي عند عقدها لان الغذاء عندها محتبس فهي اولى بان تغرف عند الغذاء
من وجه الى وجه ومن الاشجار ما ينبت اوراقه من اصله ومنها ما ينبت على ساقه ومنها ما ينبت على غصنه ومنها ما ينبت
على الجميع منه والغصن انما يفتقر الى الورق من الساق لان للساق وقاية هو لحاؤه فلا حاجة له الى الورق ولذلك ليس عليه
في الاكثر ورق وان كان فهو اقل مما على الغصن واستعراض الورق اما بسبب الطبيعة او بسبب الغاية فالاول بان يكون مادته

مائية وقوته قوية على الانشاء ولا سيما اذا كان في قوام الجرم ان يحمله والثاني بان يكون كثير الثمرة بحجمها كالعنب او
تفرقها لكن مثلها كالتين فيحتاج الى لحاف واسع او يكون الغصن فيحلو اول نشؤه سريع النمو المحجم كبير فيقال انه يشو
فيحتاج الى وقاية عظيمة ومن الاشجار ما ينقطع ورقه اذا تم اجزاء صغار للتخفيف وذلك اذا لم يكن الثمرة بلا يحب
في نضجها الى الترطيب بل الى الاستحكام والتحقيق فلا يحتاج الى الورق وذلك كالحمص والحنطة ومن النبات ما يكون
لتوريقه وتفريعه نسب محفوظة فيورق ثلثا ثلثا او ربعا ربعا او خمسا خمسا وهكذا كالنبت المسمى خمسة اوراق
فانه ابدا يتفرع من عقدة بخمسة اغصان على كل غصن خمسة اوراق

الفصل السادس

ما يعلو من النبات من الزهر
والزهر والشوك والفضول من الصموغ ونحوها ومن الثمار ما هي بكثرة ليس لها غلاف كالعنب ومنها ماله غلاف
قشري كالباقلاء ومنها ما له غلاف غشائي كالحنطة ومنها ماله قشر صدفي كالبلوط ومنها ماله عدة قشور كالجوز وفي بعض
منها ما هو سريع النضج ومنها ما هو بطيء ومنها ما لنضجه وقت معين ومنها ما ليس كذلك ومنها ما ينضج في السنة اكثر
من مرة وايضا منها ما يحمل كل سنة ومنها ما يحمل سنة دون سنة لبين المادة ومنها ما يحمل سنة شيئا واخرى شيئا آخر
او اضعف من ذلك وتكلف بعض الناس لاعطاء العلل لجميع ذلك حتى قالوا في علة ان الشجر الكبار لا تحمل اوصل ثمرها لانها
لوسعها لا تتسع المادة ان يحصل الثمر كالتمام لمريدها والنبر يمكن ان يكون نسبة ما عند ذلك الكبير الحجم مثل نسبة ما عند الصغير
الى حجمه وما يجهوه بو من الجنس اقل توليدا من الضعيف فان قلة توليدها انما هي لرداءة مزاجه بل يشبه ان يكون ذلك
لان الغرض منها في حسنها فيتأدى جملة الغذاء او جلها الى الخشب واما اذا كانت شجرة اكبر من شجرة وكلتاهما من نوع واحد فكون
الاكبر اقل ثمرا لان المادة صرفت الى الخشبية اكثر اولان الغذاء لم يكن صالحا للثمر فصلوحه للخشب اولان صرف الغذاء يحتاج
الى تصرفات كثيرة متتالية ولا يفتقر اليها صرفه الى الخشب والشجرة يكون قد امعنت في السن فوهنت قوتها فعجزت عن صرف
الغذاء الى الثمر كما كانت تصرف قبل ذلك فيصرفه الى الخشب ثم للثمار طعوم مختلفة طبيعية وغيرها وغير الطبيعية اما لا
كرارة اللوز او تفريط كحموضة العنب والطعم قد يصلح باعتدال المزاج وقد يفسد بان يرد على الشجرة ما افسد المزاج كما
انه اذا دهن غصن اللوز المر فانه مهيئ للاحتراق واذا كان الثمر عظيما كانت معالقه عظيمة واذا كان صغيرا كانت صغيرة
وما كان يابس الجوهر قليل الغذاء كانت الخيوط النافذة فيه كثيرة ليتفرق بها الغذاء فيطيع وما كان من الثمر صلبا الطيبا
فيحتاج الى احكام كان غشاؤه صلبا اما الاول فلو اقتصر ولان الغشاء لا بد من ان يكون اصلب من الثمرة وذلك كالجوز
والبلوط واما الثاني فلانه سريع القبول للآفة كالقطن ثم اكثر ماله ثمر كثير فله بزر واحد بزره صلب وان كان كثير البزر
كان اقل صلابة واكثر ما له بزر فهو رطب فيه ومن البزر ما جرمه كان لحمه صلبا يابسا فرق بينه وبين الحاجز للاقينس

من الثمر

لحا الثمرة

رطوبة كالسفرجل واكثر الثمار الرطبة على راسها اما مسامر واسعه كالتفاح او فضل تخلخل غشائى كالرمان وذلك
لفضل احتياجها الى تحلل ابخرة ورطوبات ثم تفتقر الى ان يحاط فيعطى ذلك اما بقشر كالمطلة كما فى الرمان او بقشر كالقشر
المقشر او لحمى كما فى التفاح وذلك لئلا يندفع من الابخرة والرطوبات اكثر مما يقتضى الطبيعة دفعه ثم ان بزور الاشجار
بعضها منحته وبعضها ذات لب وكل ذى لب دهين فغلافه ثخين صلب الى الصدفية والحجرية ما هو ليستد احتقان
الحرارة فيه فيفصل الدهانة الا ما احاط غلافه محيطا آخر عظيم فلا يفتقر الى ان يشتد صلابة غلافه كالسفرجل والتفاح
والبطيخ والقرع وبين قشره الصلب قشر آخر رقيق عرقى ليتدرج الاتصال وكثير من الحب والنوى جعل الاشياء فيها حرمة صلب
عليها لئلا تعرض منها ان يكون منشقاها ومنبع مائها ومنها ان يكون المبدء الرحمى لها يأوى اليها كانها كهف لها وقد
علمت فيما سلف اختلاف مواضع هذه المبادى فى البزور فمنها ما هى فى اعلاها ومنها ما هى فى اوسطها ومنها ما هى فى اسفلها
وهذه الثمار انما يكون ذلك لا يحوجها الاعتناء الى الانحراف عن الموضع الافضل واذا كثرت الحبوب فى وعاء واحد فان
كان العصر او الساق الذى يتصل به قويا يكفيها ان يمص الغذاء منه جعلت عامتها الى جهته كحبوب التفاح والسفرجل
ان دق العصر او الساق وكان فيما يحيط بها فضل رطوبة وغذاء جعلت عامتها الى جهته كحبوب البطيخ الرقى وانشى من
المحيط شئ كالعروق والشحم يؤدى اليها الغذاء من ذلك المحيط كحبوب البطيخ الاخر ومن البزور ما يشتمل على جزءين متضادى
الطبع فيفصل بينهما حاجز قوى لئلا يتباطل لاكر قطونا وليست كل تجمع ما تريد فى سنة واحدة بل كثيرها اصله قوى عظيم
يتفرق فيه الغذاء فلا يعى بالابزار فلا يبزر الا فى سنة قابلة كالبصل واما الزهر فيكون على البزور على النبات الوقاية من
ضرر الريح او من ضرر الماء فى النبات المائى كالنيلوفر واما الشوك فالاصل منه كالسلاح للنبات ولهذا كان كثير من
من الاشجار شوك فى بدء نشئها ثم اذا قويت لحاؤها استغنت عنها فسقطت وربما كان الشوك للزينة وربما كان
ليكون كالدرج يتدرج بها الى رأس الشاهق كالنخل واما الشوك الزهر فاما ان يكون غصنا تفرع ولم يتم تكونه لعوز المادة
او فضله رديه دفعت والفصول منها ما يدفع شيئا بالثؤلول والقروح وذلك اذا كان الفضل قريبا اشد من الغذاء او اقوى
قوته التفرف ومنها ما يدفع كاندفاع المخاط كالصموغ والسيالات من نحو الدوادم والدمعة فى الكروم والصمغ فضل
النبتة والليبيه اول ما يتقوم بالرطوبة ويكون مائيه ويكون ناريه اذا فرط فيها الحر فضعر بحيث لو كان الحر معتدلا لم
يؤثر فضعر بل تدريجا كان دهنا او دهنيا ومن اللبنيات ما هو دهنى ايضا كلبن البلسان الذى يعد فى الادهان ومن الصمغ
ايضا ما فيه دهانة كالسندروس واما الدودم والدمعه فهما من فضله المائية فهذه فصول المقصد الاول وما هى كالمقدمة
الثلاثة فصول المقصد الاخير اما الاستغناء عنها فى الكتابة او لقصور وفساد الغرض الفصل السابع فى الكلام الكلى فى اصناف النبات

وبينهم

[illegible]

وقد امزجته بالنسبة الى ابداننا وفيه معنى ما يقال فى الطب ان دواء كذا ذو قوة مركبة ان من النبات ما هو شجر خشبى
وهو الذى له ساق منتصب وساق منبسط او الذى يتفرع من اسفل مع انشعاب ساقه كالقصب ومنه ما هو بقل وهو
الذى لا ساق له ومنه ما هو بقل حشيشى وهو الذى له مع الساق تفريع من اسفله كالملوكيه وايضا منه بستانى ومنه برى
وربما تحصل البرى بتأنيسنا بالسقى فيصير رطبا ومنه سهلى ومنه ربلى ومنه جبلى ومنه مائى وايضا منه ما يقبل التوصل
ومنه ما لا يقبله وايضا النبات المغروس منه ما لا يقبل الغرس الا من اصله ومنه ما يقبل عند الغرس ومن النبات
ما يصير جنسا آخر كالنمام يصير نعناعا والبادروج يصير شاهسفرم وقد اشتغل بعض الناس فى ابانة العلل فى اختلاف النباتات
على جميع وجوهها حتى ادائها وتنوع الوانها وهو اشتغال بامر متكلف محال فانه لا يتبع شئ من ذلك على ما زعم اصحاب
الطبايع والهيولى بل كل ذلك تدبير النفس النباتية فهى التى تستعمل العلل الطبيعية على حسب الاغراض والمصالح وربما
تبعت الغاية المقصودة للنفس اشياء من ضرورات الطبيعة وبالجملة فالاشتغال بابانة علل ذلك حقيقة تضييع للوقت
حرى بنا ان نتكلم فى امزجة النبات بالقياس الى ابداننا ليكون مبدأ للطب فنقول قد بان لك فيما سلف ان المركبات
من النباتات والمعادن والحيوانات لا يحدث الا بامتزاج يحصل من تفاعل بين العناصر وقد عرفت انواع المزاج وان
المعنى بالمزاج المعتدل فى بدن الانسان ماذا وبالمزاج المعتدل فى الادوية ماذا وانه يعنى انه اذا فعل فيها بدن الانسان
بحرارته الغريزية لم يعد فيفعل فيه شيئا من تسخين او تبريد او ترطيب او تيبيس فاعلم الآن ان المزاج على قسمين اول وهو
من العناصر وثانى وهو الذى من المركبات من العناصر وهو اما طبيعى كاللبن المركب عن المبادى فى ماليته وجبنيته وسمنيته
او صناعى كالترياق وايضا اما قوى كالذى للذهب او سلس فاذا كان بسيطا ممتزجا بالمزاج الثانى فان كان قويا جدا كالذهب
فبالحرى ان لا يؤثر فيه حرارتنا الغريزية كما لا يؤثر فيه الحرارة النارية وان كان دون ذلك وهو معتدل بقى فى البدن الا انه
يفسد صورته من غير تأثير له فى البدن وان لم يكن معتدلا بقى على غلبته حتى يفسد صورته ولا يكون له الا فعل واحد واما
اذا كان سلس المزاج صعب سريعا الى الانفصال بتأثير الحرارة الغريزية فاذا المركب الاجزاء الممتزجة بالمزاج الاول معتدله
لا يمكن ان يحدث من كل منها فى البدن فعل فاذا قالت الاطباء ان دواء كذا قوته مركبة من قوى متضادة لم يريدوا ان جزءا
واحدا منه يجتمع فيه قوتان متضادتان فانه محال ولا ان فيه هذا التركيب الا بعيدا فى قواه بل كل دواء فلا بد من ان يكون ذا قوة
متضادة لتركبه من المتضادات بل انهم يعنون انه بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ذو قوى متضادة اى له امتزاج اجزائه
تماما يحصل به كيفية متشابهة فى الكل فاذا حصلت الاجزاء المختلفة فى عضو وكان العضو يقبل الاثر عن كل منها حصل
فيه من كل منها فعل مخالف لفعل الباقى ثم ان هذا القسم من الادوية منه ما هو قوى الامتزاج لا يفرق اجزاءه غسل ولا طبخ

كالباورنج المركب من قوة قابضة واخرى محللة ومنه ما يتفرق اجزاؤه بالطبخ كالكبريت المركب من مادة ارضية قابضة
ومادة لطيفة ثورقية فاذا طبخ في الماء صار ماؤه سهلا وجرمه قابضا ومنه ما يتفرق اجزاؤه بمجرد الغسل كالهندبا
المركب من مادة ارضية مائية كثيرة ومادة لطيفة قليلة انبسطها على السطح مرة بالمادة الاولى وبقيت السدد بالمادة
الثانية فاذا غسل لم يبق من المادة الثانية الا شيء يسير ولذا نهي من غسله مرتها وطبا ولذلك كثير من الادوية اذا شويت
بردت شديدا واذا اضعف بها حالت كالكزبرة لانها مركبة من جوهر ارضي مائي ومن جوهر لطيف محلل فاذا شويت
اقبلت الحرارة الغريبة محللت المادة الثانية وبقيت الاولى في غاية التبريد واذا اضعف بها فلا ينفذ في العضو الا المادة فكان
فيوجب التفتيح فان استصحب شيئا من المادة الاولى نفع ذلك في قهر الحرارة الغريبة ومن النبات ما هو مركب من اجزاء مختلفة
القوى متمايزة اما ظاهرة التمايز في الحس كالاترج او لا كبعض فطونا فان اللعابية التي فوقه قوي التبريد والدقيق الذي فيه
تحت الحجاب الصلب في الغاية قوي التسخين فعسى ان يكون ما يقال انه بارد باعتبار انه اذا دق فظهر دقيقه كان حارا ازعج
لشدة حرارته هذا ما وفقنا الله جل ذكره لتلخيص السبعة الفنون من فنون العلم الطبي واما تلخيص الفن الثامن فنسلك

فيه مسلكا اخر لا نلخص منه الا ما يشتمل من فصوله
على القواعد الكلية والقوانين العلية
الكثيرة النفع والله الموفق

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن في طبايع الحيوان وفيه سبع مقالات المقالة الاولى في بيان اعضاء الحيوان واختلافها من جهتها وفيه ثلثة
فصول الفصل الاول في اختلاف الحيوانات في الاعضاء والمآوي والطعم والاخلاق والافعال ١ قد علمت ان الاعضاء بسيطة
وهي ما يساوي جزؤه الكل في الحد كاللحم والعصب والعظم والجلد ومركبة آلية بخلافها كاليد والرجل فاعلم ان الحيوانات
تشترك في اعضاء بالجنس كما ان لكل من الانسان والفرس لحما وعظما وتختلف اما في نفس العضو او في حاله والاول اما في
العضو المركب كالذنب يكون للفرس دون الانسان وان اشتركا في اجزائه البسيطة او في البسيط كالشوك في القنفذ والثاني
اما في كمه مقدارا كعين البوم اكبر من عين العقاب او عددا كارجل الاربعة والاربعين مع ارجل العنكبوت او في كيفه
كاللون والشكل والصلابة واللين او في وضعه كثدي الفيل والفرس وفصله كانف الفيل وانف غيره او انفعاله
كعين الخفاش وعين الخطاف ٢ الحيوان مائي اي مكانه الطبيعي هو الماء وبري اي مكانه الطبيعي هو البر ومن المائي ما
غذاؤه ونفسه مائي ومنه ما غذاؤه دون نفسه مائي ومنه ما لا يتنفس ومنه ما لا يغتذي من الماء وغيره والتنفس هو الا

ثم بلغت مقابلة بالاصل بخط كتبه مولفه عفا الله عنه

العقب البرد الا الزوج حرارة الباطن ودفع الفضول الحارة المفسدة بالحرارة الغريزية وايضا منه بري ومنه بحري ومنه ما
يسكن في مياه البطايح وايضا طي وشطي وطيني وبحري والطير من البري منه ما يعيش منفردا في البراري والمدنية والقرى وفي
البساتين ومنه ما يعيش زوجا ومنه ما يعيش تارة فردا واخرى زوجا وايضا منه ما لا ماوى معين ومنه ما له ماوى معين الا ان
يلتجئ للحضانة وايضا منه ما ماواه شق ومنه ما ماواه حجر ومنه ما ماواه قلل ومنه ما ماواه وجه الارض وايضا منه انسي
بالطبع وما انسي بالمولد وانسي بالعشرة ووحشي ونسر ان يكون من كل نوع انسي ووحشي ٣ من الطير اكل لحم وكاسب
ولا قطع ب وايضا اللاقط يعيس وما هو متفنن الطعم ٤ البعير حليم حقود والحمار البري شديد الجهل حاد الغضب والقر
قليل الغضب وليه [illegible] الحركات مقتال والاسد جري قوي كريم الفرس والثعلب ماكر ردي الحركات محتال والكلب
شديد الغضب سفيه الا انه ملق متودد والطاووس حسود متفوه [illegible] الدب والجمل والحمار شديد الحقد والفيل والقرد
شديد الكيس ٥ لما كان جوهر كل حيوان رطبا وفيه حرارة تحلل رطوبته وكذا الهواء المحيط به تحلل رطوبته احتاج كلها في
بقائها الى عضو مؤدي للغذاء وعضو قابل له وعضو دافع لفضل الغذاء فانه ليس كله يستحيل الى شبيه ما يتحلل لاختلاف
فيها الا في ان المدفع في بعضها اثنان مدفع فضل الغذاء اليابس ومثانة لدفع الرطب فان الرطب لا يصير غذاء انما
هو اليابس اما منفردا او الممزوج مع الرطب والافتقار الى الماء ليس الا لترقيق الغذاء وفي بعضها واحد كالطيور عدا الاثنان
له وكل ذي مثانة فذو معاء ولا ينعكس ثم من الحيوانات ما لا يتم نوعه الا بالتناسل فاحتاج الى دفع زبده بالرحم الى مثله
ومنها ما ليس كذلك ومن الاول ما يلد حيوانا مثله في النوع او بيضا [illegible] مثله ومنه ما [illegible] اختلاف لون الباطن
وهو ان كان له [illegible] صلبا [illegible] ومنه ما يبيض في بطنه ثم يصير ذلك في بطنه مثله [illegible] ودائما يخرج واحيانا
يختلف في حركاتها باختلاف آلاتها من الارجل والاجنحة الفصل الثاني في الاعضاء الكلية العضو هو الجسم المركب من الاخلاط
بالمزاج كما ان الاخلاط مركبة من الاركان وهو مفرد يساوي جزوه كله اسما وحدا ومركب بخلافه ويسمى الة لانها الات
النفس في الافعال والحركات والمفرد اقسام ١ العظم اساس البدن وعامة الحركات ولذا كان اصلب ٢ الغضروف بعده
في الصلابة وصله بينه وبين اللين لئلا يتالم بملاقاة العظم القريبا او السقطه ووصله بين المفاصل لئلا يرض بعضها
من بعض وعاء لما لا ينبغي ان يعتمد على ما في غاية الصلابة ويقوى العضلات التي لا تستند الى عظم كعضلات الاجفان ٣
العصب جسم ابيض لدن لين يسهل انعطافه ويعسر انفصاله منبته الدماغ او النخاع تتم الاحساس للاعضاء وحركاتها ٤ الوتر
وهو جسم شبيه بالعصب [illegible] من اطراف العضل يلاقي الاعضاء المتحركة فيحركها تارة بالجذب لتشنج العضل وترخيها اخرى
بضد ذلك [illegible] في الاكثر من العصب الناطع للعضل ٥ الرباط وهو جسم عديم الحس شبيه بالعصب في اللون واللمس

من الاعضاء الى العضل فيكون منها الليف وما ولى منه العضل احتشى لها وما ولى المفصل والعضو المتحرك اجتمع لانه
وهو قسمان ما وصل الى العضل ولا يسمى الا الرباط وما لم يصل اليه بل وصل بين طرفي المفصل او بين عضوين آخرين
ويقال له عقب ٥ الشرايين وهي اجسام ممتدة مجوفة رباطية نابتة من القلب لها حركات انقباض وانبساط تنبعث
يكون ما نبتت منها روح القلب بعض البخار الدخاني عنه وتوزيع الروح على الاعضاء ٧ الاوردة وهي كالشرايين نبتت من الكبد
توزع الدم على اعضاء البدن وهي ساكنة ٨ الغشاء وهو جسم منتسج من ليف عصباني عرضه رقيق الثخن يغشى سطح
بعض الاعضاء آلياتها وليكون لها انه لم يكن حساسا كالرية والكبد والطحال والكليتين سطح حساس بالذات لما يلاقيه
وبالعرض لما يحدث في ذلك العضو من ريح او ورم ٩ اللحم وهو حشو خلل وضع هذه الاعضاء [illegible] ٢ الفصل الثاني

قسمة اخرى م

من جهة القوة الغريزية المودعة في الاعضاء لجذب الغذاء وامساكه وتشبيهه والصاقه ودفع الفضل منه ١ عضو قابل معطي
٢ قابل غير معط ٣ معط غير قابل ٤ لا معط ولا قابل فالاول لا شك في وجوده كالدماغ القابل للحيوة والحرارة والروح
والمبدأ للحس والكبد القابل لها والمبدأ للتغذية وكاللحم القابل للحس والحيوة الذي لا يعطي شيئا انما الخلاف في الاخيرين
فنفى الاطباء اولهما وقال المعلم الاول هو القلب فانه الاصل لكل قوة يعطي الاعضاء قوى التغذية والحيوة والادراك والحركة
ولا يستمده شيئا ونفى هذا الاطباء وقوم من قدماء الفلاسفة فانهم فرقوا هذه القوى على الاعضاء والحق ما قاله
المعلم وان كان الاظهر ما قاله هؤلاء واختلف كل من الفلاسفة والاطباء في ثانيهما فقيل هو العظام واللحم الغير الحساس
فان قواها لم تاتها من خارج ولا يفيض منها قوة الى الخارج وقيل بل فاضت من القلب والكبد اول الكون ثم استقرت
فيها وليعلم الطبيب انه ليس عليه تحقيق الحق من هذين المقامين فلا عليه ان يعرف ان القلب هو الاصل الاول للقوى
او لا يعرف فان الدماغ مبدأ للافاعيل النفسانية لساير الاعضاء والكبد مبدأ للقوة الطبيعية المدبرة لساير الاعضاء
فلا يتفاوت عنده ان يكون الاصل في ذلك شيئا غير الدماغ او لا وكذا لا عليه الا ان يعرف ان القوة لا تمس الان على العظام
ونحوها من شيء واما انه هل هو كذلك في اول الكون ام لا قال ٣ الفصل الثالث اما رئيسة ومبادي القوى الاولية في البدن الذي يحتاج

قسمة اخرى م

اليها في بقاء الشخص والنوع او مرؤوسة وهي اما خادمة اولا والخادم اما مهيء او مودي والمهيئة يسمى المنفعة فالرئيسة
اربعة واحد يخص بقاء النوع وهو الانثيان وثلثة بهما وهي القلب مبدأ قوة الحيوة والدماغ مبدأ قوة الحس والحركة
والكبد مبدأ قوة التغذية ومهيء الاول هو الاعضاء المولدة للمني قبله ومؤديه الاحليل فيه والعروق التي تندفع منها
الى الرحم فيها ومهيء الثاني مثل الرية ومؤديه مثل الشرايين ومهيء الثالث اعضاء الغذاء كالكبد ومؤديه كالعصب ومهيء
الرابع كالمعدة ومؤديه كالاوردة واما الخادمة اما فاعلة اي تتم بها الفعل الاخر في حيوة الشخص او بقاء النوع كالقلب يولد

الروح

الروح او يهيء معده لقبول فعل عضو آخر ليتم ذلك كالرية يعد الهواء لقبول فعل القلب وجامعة كالكبد يهضم الهضم
الثاني ويعد لما بعده قسمة اخرى اما متكون عن الدم وهي اللحم والشحم المتكونان عن دم الحيض اولا ومن دم الكبد بعد
الولادة فاللحم عن متينه ويعقده الحر واليبس والشحم عن مائيته ودسمه ويعقده البرد ولذا يحلل في الحمى وتكون عن
المني وهي ما سواهما والحق عند الحكماء تكونها عن المنيين لما في مني الذكر من القوة العاقدة وفي مني الانثى من المنعقدة
وجعل جالينوس لكل منهما عاقدة ومنعقدة وسيأتي تحقيق ذلك في المقالة الرابعة وما كان متولدا من المني اذا
انفصل لم يعد الا قليلا في سن الصبي وما كان متولدا من الدم انجبر ابدا وما تولد من دم فيه قوة المني انجبر ما دام
العهد بالمني قريبا لكن في الصبي اخرى العضو الحساس المتحرك اما مبدؤه للحس والحركة فيها عصب واحد او لكل عصب
اخرى غشاء الاحشاء [illegible] من الصدر او البطن وغشاء ما في الصدر من الغشاء الذي يستبطن من الاضلاع و
ما في الجوف من الصفاق المستبطن لعضل البطن اخرى اللحم اما ليفي كاللحم في العضل او غير ليفي كالكبد وليس ما
يخلو عن الليف ادما من حركة الا به فالارادية بليف العضل والطبيعية كحركة الرحم والمركبة كحركة الازدراد بليف
مخصوص على وضع مخصوص فللجذب الليف المطاول وللدفع الليف الذاهب عرضا وللامساك الليف المورب
فما كان من الاعضاء ذا طبقة واحدة كانت هذه فيه منتسجة وما كان ذا طبقتين فليف الدفع في ظاهره والباقيان
في باطنه والمطاول اميل الى الباطن اخرى العضو العصباني المحيط بجسم آخر اما ذو طبقة او ذو طبقتين وتعدد الطبقة
للحاجة الى الاحتياط في الوثاقة لقوة حركته والاحتياط في صيانة الجسم المحاط به فلا يتحلل ولا يخرج كالروح والدم
المحزونين في الشريان والرحم التي تحتاج للجذب والدفع اذ المحتاج كل الى حركة قوية وللاحتياج الى صلابة يكونان بالثخن
كالمعدة الهاضمة بالطبقة اللحمية والحساسة بالطبقة العصبية اخرى العضو اما قريب المزاج من الدم كاللحم فلا يحتاج
في الاغتذاء به الى فضل [illegible] يستحيل فيها الدم استحالة اخرى معدة للاستحالة الى شبيهه واما بعيد كالعظم فيحتاج الى ذلك
اما الى تجويف واحد كالساق والساعد او الى تجاويف الفصل الثالث في تعديد الاعضاء الالية وهي ظاهرة وباطنة فالظاهرة
منها الرأس وهو من الانسان وامثاله مؤلف من القحف والدماغ ووجهه والقحف من عظام كثيرة الاتصال كما نقل في
التعليم الاول انه وجد انسان لم يكن قحفه الا عظما واحدا ويحيط بالقحف جلدة ثم لحم ثم ينبت عليها الشعر [illegible]
الوجه اعلاه الجبين ثم الحاجبان المظلان العينين الزينتان للوجه ثم العينان المركبتان من الجفن والمقلة المركبة من الحدقة
والملتحمة اي البياض المحدودتان بالموقين وهما اطراف الاعضاء على الشمايل كما دل اولهما على انفعالات النفس عند الغضب
والفرح والغم ونحوها ثم الانف الذي هو آلة الاستنشاق والتنفس والعطاس الحاصل من دفع الدماغ ما فيه من فضل [illegible]

بهواء تستعد الرية وينفصل منه للدماغ واما الاستنشاق بالفم فهو عرضى وقد ادى الشيخ فى رياسة النظار بخروج فتح فاه وفات
فى الساعد ويلاصقه الوجنتان وهما عظمان متخلخلان ومكان عليهما فى الداخل الاسنان وبينها الاذنان وهما من اجزاء الراس
اجزاؤها الغضروف والشحمة والثقب التى لوت ليلا يدخل داخلها الهوا والبرد بسهولة وثقبة اخرى خفية الى الحلق خلفها
الدماغ هذا وبين كل عضوين كرين ظاهرين منفصل فالهازمة القذال والقبة ومؤخر الراس وملتقاه والابطان بين اليدين وما
تحتها والاربية بين الرجلين وما فوقها واما الاعضاء الباطنة فاولها الدماغ وهو في كل حيوان ذى دم ولما احتاج الانسان الى
زيادة الروح الدماغى لما اعطى ما لم يعط غيره من الفكر جعل دماغه بالنسبة الى جسمه اعظم من دماغ غيره ثم المرى لما دبير الغذاء
ثم قصبة الرية لما دبير النسيم ولاسيما الحجرة بالة الحنجرة الرية المؤلفة من شعبة القصبة وشعب الشريان الوريدى وشعب الوريد الشريانى
الناشئين من القلب بينهما لحم وهو كثير الناقد مغربي الى البياض فى الحيوان التام الخلقة لها قسمان فالى اليسار شعبتين وما
الى اليمين ثلث شعب المقالة الثانية فى بيان العرق والعصب والجلد والعظم والشعر واللحم وما يتولد منه من المنى واللبن
وهى الثالثة فى الشفاء وفيها ثلثة فصول الفصل الاول فى الاعضاء الباطنة وبيان الخلاف بين الفلاسفة والاطباء فيها قيل
ان العروق تبتدى من العينين والحاجبين ويقابلها عرقان من البطن يصعدان وينحدران وعرقان من خرز الظهر يجيء
احدهما نحو الكبد والاخر نحو الطحال ويصعدان الى اليدين مستبطن الابط وكتف واخران الى الرجلين من خرز الظهر يجيء اليهما فقيل
ان مبدءها الراس والدماغ يخرج من خلف الراس ويخرج ومن عند الاذنين زوج وقال المعلم الاول تبدأ من الكبد وكذا قال المعلم
العصب ايضا يبتدى من القلب وهم قالوا انه يبتدى من الدماغ وقد برهن جالينوس على انه ليس مبدء العرق والعصب هو القلب
بان الوريد الواصل بين القلب والكبد اصله الغليظ عند الكبد ثم يتشعب شعبا واحدة منها يجيء الى القلب وتنفذ فيه كالشيء
الغريب عن جرمه وكذلك العصب غليظ عند الدماغ ثم يتشعب شعبا واحدة منها المتعلق بالقلب وعند الدماغ الين وعند
القلب اصلب بل اصلب من القلب قال ولما كان الكبد هو الذى يتغذى اليه الدم وجب ان تنبعث منه الى المجارى واما صعود
الوريد فى القلب متفرقا وكثيرة الى ما طريه نحن نقول يجوز ان يكون نبت الشرايين من القلب الى الكبد والدماغ لافادتهما الحيوة
ثم هما يرسلان الالات تنفيذا منه قوى كما يرسل الكبد الى المعدة والامعاء الماساريقا ولا مدخل للغلظ فى المبدئية لانه
يكون المبدء اغلظ من المنتهى فان الرقة والغلظ من افعال القوة المصورة يجعل الشئ كذلك على حسب المصالح والمنافع الا ترى
ان العصبة التى بها البصر اذا بعدت من مبدئها غلظت وكذا العروق التى فى الارحام وكثير من ليف العصب الذى فى الاحشاء وكذلك
الاشجار تغلظ عند تفرع الاغصان وكذا لا يدل لين العصب ورطوبته على ابتدائه من الدماغ بل يجوز ان يكون لبعده عن المنبت
فان الشجر فلا مرداد رطوبة كلما ازداد بعدا عن المنبت وانما يكون الشيء عند منبته ارطب ولان اذا كانت المنبت رطبا ورطوبة الترو

واتصلت بالجليدية صح

المراع ولا مدخل للمناسبة بين المنبت والنابت فان المرجان صلب ينبت من الارض اللينة فلا يدل كونه اصلب من القلب على
عدم نبته منه على ان كل ذلك هنا من فعل المصورة ولا يدل توجه الفروع نحو القلب على انه ليس مبدء الا ترى الى كثير من الاشجار
يتوجه فروعها نحو مبدئها حتى كان المبدء من الفروع وكذا يجوز ان يكون العصب يبتدى من القلب الى الدماغ ثم ينحط عنه
ليفا ثم يتشعب منه شعبه وهكذا فكثرة الشعب المبتدأة من الدماغ لا يدل على انه مبدء العصب ثم ما توهم من تشقيق القلب
امر عجيب فانه يدل على ان القلب قدم مزاجا ولا وليس غشاءه ولا شك ان ذلك لا يتم الا بامتناء فاذا كان قبل هذا
الوريد مستغنيا عنه وعن الكبد فالذى احوجه اليه بعد ثم كيف يلج الوريد من ملاحته الى ان يشق القلب وما عليه من الغشاء
واما الكبد المحسوس فيه فهو من انبساط عرض اللين باطامر العرق اذا نما واغتذى ولم يعطه الصلب وايضا ليس التصاق العصب
بالقلب وعدم نفوذه فيه دليلا على انه ليس منه فانه يجوز ان يكون هو المنبت ولكن لا ست من جوهره بل من مادة معدة فيه
لذلك متفوقة الى الخارج كتولد الثاليل والغدد من اللحم فقد ظهر ان كل ما ذكره جالينوس فاسد على انه يمكن ان يعارض
بان يتسلم منه ان مبدء الالة هو مبدء القوة فاذا سلم قيل ان النفس ذات واحدة منها تفيض القوى فهو مبدء القوى فهو
مبدء الالات من العروق والاعصاب واما نحن فلا نجزم بشئ من ذلك اذ يجوز ان يكون القوة المصورة التى قد احدثت
اولا مادة القلب واخرى الدماغ وهكذا لجميع الاعضاء ومواد العلائق بينها ثم كونت القلب ولا ثم توسطها القوة النافذة فيه
كونت سائر الاعضاء فكونت الدماغ وما بينه وبين القلب من العصب وكذا الكبد وما بينهما من العروق من قبل ان نبتت
هذه العلائق من شئ وايضا يجوز ان حصر مادة الدماغ والعصب جملة ثم يرسل مادة الدماغ فضلا يتشعب من العصب
الى الجهات ويجوز ان يكون القلب اذا تكون تميز فيه فضل بارد بالطبع اذا اتحد من الجديد دافعا المصورة الى ما عنده
اشد من القلب فتكون الدماغ نابتا من القلب واما الكبد فلا يمكن ان يقال انه تكون من العروق لانها في جوهره
لها الا ان يقال تكون من مادة نافذة في الشريان الفصل الثالث في كلام في الجلد والعظم والقرن والشعر والريش الجلد
ما لم يغشى اللحم وعصب لم يكن حساسا فاذا خالطه احس ذلك السطح منه دون ظاهره وقيل المتصق باللحم اذا قطع اللحم
التام لها ذكا لجفن وكذا الانثيين فهو في الحيوانات ليست سواء فان الناس يحويهم من عدة عظام بخلاف الكلب والطين
عظم تابع في الاكثر لون البدن وتعلقه بالجلد اشد من تعلقه بالعظم الشعر يتكون من البخار الدخانى الثخين المحتبس اذا
احتاله المسام بين التحليل والتكاثف وهو منه كالحاجبين ومنه نافع كالحاجبين ومنه لمجرد دفع الفضل كالذى على العانة وينبت
القنفذ شعر كثيف غليظ وشعر الحار المزاج جعد ومن خواص الانسان ان من شعوره ما يكون عليه حين يولد ومنها ما يتولد
بعد ذلك ومن خواص الشيب وهو طبيعى ولون البلغم ولذلك كان اول ما يشيب شعر الصدغين ومقدم الراس وعرض له الو

ولا محالة انا نعلق باول الاعضاء حيوة وهو القلب صح

فيكون منه الدماغ صح

الحرارة الغريزية التي في الشعر واشتعال دهنيتها الى المائية واما لتحلل الرطوبة وبقاء اليبوسة متخلخلة كما يعرض للنبات في آخر
وربما يزول اذا كان اصل المزاج باقيا والقوة قادرة على اعادة الصلاح وربما سقط الشاب ونبت مكانه السود والفراريج عند
شعورها عند الكبر عن الرمادي الى السواد ولعل ذلك لافراط غلظ المادة والغربان والخطاطيف تبدل شعورها في البرد الى بياض
كالموت للحرارة الغريزية والحيوان الشبيه بالعقاب الذي يصاد به الطير عن اوكارها يبيض كل سنة مرة ثم يعود الى لونه والحيوان
المختلف الشعر يناسب لون شعره لون بشرته واول الصلع في مقدم الرأس للطافة ما هناك وميل ذلك للانفعال و
التحلل ولا يصلع النساء والخصيان لكثرة رطوبتهن وبرودتهن ولعل مادة اللحية يصعد الى هناك وربما يكون الجماع سببا للصلع
لتجفيفه الرطوبة وقد يكون بالعكس ولعل ذلك اذا كان الصلع لما نقص الرطوبة لحرارة الغريزية عن احالتها بخارا ودخانا فلكثرة
الجماع يعينها على ذلك ولا لحية للنساء الا نادرا فانه قد يستر لهن عند الكبر لكثافة الجلد وقد يزداد شعر الحاجب عند الكبر
لتوسع المنافذ والمسن وان قل شعره ولكن يغلظ لكثافة المادة والريش نوع من الشعر لكن اذا انقلع نبت من اصله بل يسقط
الباقي وينبت آخر وجناح الحمل (?) وما يشبهه اذا سقط لم ينبت **الفصل الثاني** في كلام في الدم والمني واللبن الدم اول ما يتولد في
القلب وهذا هو الذي يوهم ان المبدأ الدم جميع البدن بتوسط الكبد والدم يغور في النوم ودم الرجال اميل الى الظاهر كما
دم النساء الى الباطن ولذا قلما يعرض لهن الامراض الدموية والرعاف ودمهن اكثر من دماء اناث الحيوانات الاخر لانهن
لحم ولذلك تحيض والمني يتولد من الدم البالغ غاية النضج وذلك في الهضم الرابع الذي في الاعضاء ولذلك يحدث
كثرة استفراغه ما لا يحدثه استفراغ خمسين ضعفا له من الدم من ذبول الجلد ودسمه وتغير اللون وكل حيوان ذي دم
فله مني فان كان ذا شعر فلح والا فلزوجته بالحرارة التي تحصل بالتمخض ولذلك تلطخ ويتردد والمولود منه يرسب في
الماء دون غيره وقول ارسطوطاليس ان مني الاسود اسود كذب واللبن فضل الدم الذي في العرق وله مائية وجبنية ودسومة فكلما
كان اغلظ كان اكثر جبنية ولبن الذي لم يقرن ولا سن له في ثلاثة الاعلى يجمد بالحرارة كما للبرودة فانها يزاحمها ولا يجمد وليس
غيره لا يجمد ولا جبن في لبن اول الحبل وآخره وهو يتنقض للاناث من كل حيوان الا نادرا كما نقل عن تيس كان يحلب من ثديه
واري على [illegible] ذكرا كان يحلب بثدي وكما نقل عن بعض الرجال ولا يكون الا بعد الحمل الا نادرا ولا انقيه (?) الا لما يحتج الا لارب (?)
واللبن نادرا **المقالة الثالثة** وهي سادسة الشفاء فصل واحد في البيض والفرخ وهي في الشفاء فصلان كل بيض الطير فيه صفرة
وعرق وبياض و[illegible] وهو يتولد من المني وكثيرا ما يبيض الدجاج والطاووس والاوز واصناف الحمام من غير سفاد ريح من
الريح والبيض المحدد الطرفين الشكل يفرخ الانثى والمستدير الكامل الطرفين الذكر وعند التفريخ يميل صفرة الى الطرف
المحدد واول ما يحدث نقطة حمراء دموية ذات نبض وحركة كالنفس يتشعب منها مجريان عرقيان دواءهما (?) جافا احدها

الى الصفاق المشتمل على الفرخ وهو غير الصفاق العرقي صفاق من لفاف احمر يحلل البياض والآخر الى الصفرة ثم يتميز البدن
والرأس والعينان منفتحان ثم تغمران والسطح الاعلى اسبق تكونا والتكون من البياض والصفرة غذاء وفي ابتداء النشء تقيم
الصفرة شقين على واسفل يحصل بينها البياض وطوبه (?) وقد مال الشق السافل الى البياض فاذا اتت عشرة ايام لم يبق الا
البياض ومرت الحلقة كلها ثم تلزج ويغلظ ثم اذا تم العشرون نبت الشعر وربما باضت الدجاج بيضا ذا صفرتين بينهما صفاق
فلا يفرخ فرخين **المقالة الرابعة** في احوال البلوغ والطمث والمني والجنين وكيفية التكون منه وبيان تشكلات الجنين ولها
ثمن ومن تسعة الشفاء وفيها ستة فصول **الفصل الاول** في الادراك والطمث والمني اول آيات الادراك تغير الصوت بخشونة
بين الحدة والثقل لخلطه منها وذلك لانه يحصل القصبة اليه والعضلات التي للحنجرة اختلاف اجزاء في اللين والصلابة والرخوة (?)
والرطوبة الا اذا جامع فصير صوته كصوت الرجال لجفاف الرطوبة والامن تكلف في ابقاء صوته على حدته كالمغنين وحينئذ تنبو
الذيبان عدة ونشق الارنبة لجفاف الغضروف ويكون فيهم المني بعد اسبوعين ويقوى بعد ثلثة وقد لا يكون للرجل مني
لافراط حرارة مزاجه وقد لا يحتلم الى اربعين سنة والنساء يدركن بالطمث واوله كدم الذبح وقبل الادراك يكون اللبن (?)
ويتغير صوتهن ايضا وانما يشتقن الى الوقاع عند ورود الطمث ومنهن من لا تطمث لها وقد لا تطمث الا بعد ثلاثين ويعرض لهن
حين يقرب وان طمثهن ثقل في البدن وربما حدث لهن من احتباسه اختناق ومن تأخر طمثها تأذت بالجماع ولا تحمل
لا تطمث غالبا لان الطمث يكون غذاء الجنين كما يولد المني قبل الاسبوع الثالث ذكرا وكذا لا تحمل الجارية قبل ذلك الا نادرا
فان حملت ماتت اوجاعا والحمل الطبيعي ما يقع في الطهر واذا حملت يبس عنق فرجها لان الرطوبة التي فيه تنجذب
الى باطن حين جذب الرحم المني جذبا قويا ولهذا اذا كان باب الفرج املس رطبا [illegible] يمكن فم الفرج بعطران او
علاج باستفراغ او كمد [illegible] اما العطران فليبتر الرحم ويعص واما الاستفراغ والكمد فلتحديد
الفرج وتجفيفها قال المعلم الاول ان الابيض المعتدل السمين اكثر منيا من الاسود والاسمر لكثرة الرطوبة قال الشيخ ولا يبعد
العكس لقوة وكثرة الحرارة قال المعلم الاول كلاما ظاهره ان لا مني للمرأة بل انما من قبلها دم الطمث فانها لا تنزل حقيقة (?)
وابرهنا في الفصل الثالث ونقول ههنا ان كل ما يقال له المني [illegible] كان للرجال او للنساء ولكن لا يقع هذا
الاسم على المعنيين الا بالاشتراك اذ ليس لهما في المشهور معنى جنسي او عرضي جامع يكون مناط التسمية ولا يمنع ذلك من ان يكون
لهن مني غير دم الطمث الصرف بل المتقين منه الاقرب الى جوهر ما للرجال من سائر دم الطمث ولا بعد في ان يسمى كل رطوبة
يتولد عن الدم في الرحم طمثا ايضا ولا يوجد لهن المني المفهوم من الانزال كما لا يمنع ذلك من ان يكون لهن تحرك المني من
موضع الى موضع بلذة بل تلك الانزال تماما [illegible] من سيح [illegible] لا يكون فيهن الا الا صعادا هذا

وقد ظن ايضا بالمعلم الاول انه قال ان المني لا يخالط الطمث بل يتحلل وهو ايضا ظن باطل بل انما نفى ان يكون له خلط الطمث بعد ما
المادة فانه انما خالط الطبيعة خالط المنفعل والفاعل فهو جزء سار في الاجزاء كلها كالمبدا المحرك منه سكون الروح في المولود
فلنشتغل الان بعض ما احتج جالينوس في الرد على المعلم معرضين عن هذا التاويل ثم سالكين معرضا فيه وان كان الحق ذلك

الفصل الثالث في بيان احتجاج جالينوس على المعلم الاول في المقامين ونقض ذلك اما الاول فقال في من الدليل على ان النسا
ان الولد يشبه امه وابوه لكن ليس لها مني لم يكن كذلك فان سبب التشابه هو المني والا كان الدم فيلزم ان لا يشبه الولد الا
الادم له فلا بد من ان يكون لمن مني ذو قوة مصورة كالدم قال فان قيل مع وجود المني للام يلزم ان يكون التشابه للاب بحسب
لان منيه اقوى قلنا وان كان اقوى لكن منيها يستمد من دم الطمث ما تجبر قوته ولا مدد لمني الرجال واما في الثاني فقال كيف يخلق
الرحم مشتاقا الى المني بالطبع لضعفه ايضا يتغشى المني في الرحم غشاء كالعرق وما ذلك الا لان الرحم يجففه فان من شان الغشاء
للرطوبة ان يحدث في الجهة المماسة لها غشاء كالقشر قال وما ذلك غشى داخل الرحم ليقوى على امساك المني وايضا كيف لا يتولد
العظام والاعصاب من المني بل من الدم وهي بيض صلبة لا بد من ان يكون عن جسم ابيض لزج فان قلت ان الدم يستحيل الى جسم
كذلك قلنا ما الحاجة الى ذلك وهنا مادة اخرى معدة تشبهها بالذات وهو المني القابل للتمديد والتشكيل والتجويف وكيف
يجوز ان يكون الذي يشوق اليه ويطلبه الرحم يتحلل ولا شيء والذي يدفعه بالطبع ولا يمسكه مخزونا فيه ولو لم يكن المني مادة
في تكوين الجنين فلما اذا جعلت النساء ذوات البيضتين وهي وعاء المني وايضا لو كان تولد العظام والاعصاب من الدم لكانت كاللحم
حسا اذا قطع منها وايضا نحن وجدنا وعاء الانثى مملوا منيا الا انه كان ارطب من مني الرجال وايضا فالمعلم الاول قايل بان النسا
والعروق التي في اوعية المني هي المولدة لم تكونه عما كتا الدم فلا بد ان يكون المني شبيها بجوهرها صالحا لان يكون منه فانها فلا
بد من ان يكون منه فان الشي انما تكون عما يشبهه في الجوهر وبعد وهذا اما نقض الاحتجاج في المقام الاول فهو ان الامر
انه اذا كان الولد يشبه كلا من الوالدين لم يكن بد من ان يكون لذلك سبب واحد عام الا ان لا يجب ان افراد الاسباب الجامعة
الا ان يكون لمعنى واحد سبب واحد فقط كالحرارة لها اسباب شتى وانما تشترك في معنى واحد هو السبب فنقول ان
سبب تصور الجنين ليس شيئا واحدا هو المحرك الفاعل فحسب والا لكانت الصورة ابدا على نسق واحد بان يكون ابدا شبيها
لصورة احد الابوين او مشابهة لما يجمع تركيب من صورتيهما والثاني باطل اذ كثيرا ما يكون الجنين لا يشبه شيئا من الابوين ولا
صورة مركبة من صورتيهما بل السبب تارة استيلاء القوة المصورة بحسب الشبه الى ما في مني المبدا المحرك واخرى استعداد
المادة فاذا لم يكن المادة مستعدة لان تتصور بصورة شبيهة باحد الابوين لم يقدر المصورة على ان تصورها كذلك كما اذا لم يكن
مستعدة لان تتصور اصلا لم تفد المصورة شيئا فاذا كان كذلك قلنا يجوز ان يكون القوة المدبرة تارة غلبت المادة ومع فضل الدم

الذي

الذي يوزع على البدن اعداد الاسل ما يرومه المصورة من التشبيه بالابوين او يكون في المادة خاصية يتمنعها عن ذلك فقد
علم ان سبب المشابهة اما القوة المصورة بان يروم التشبيه واما استعداد المادة بان لا يستعد الا للصورة المشابهة فالاول سبب
المشابهة بالاب والثاني سبب المشابهة بالام هذا اذا اخذنا الاسباب منفردا منفردا وح فلا يلزم ان يكون هناك سبب عام
كما زعم هذا الفاضل كما انا اذا اخذنا سبب المشابهة جملة فنقول هو تحريك المادة حركة الى صورة مخصوصة تشابه الطبيعة تخصيص
عن استعداد فيها لذلك وهذا المعد تارة قوة الانثى واخرى قوة الذكر فان قدرت على احداث هذا الاستعداد
اخرا كان حصلت المشابهة والا فلا ان القوة الغاذية اذا قدرت على ان تعد الغذاء للمشابهة العضو تشبه به والا فلا فاذا في
الرحم فالسبب العام هو اجتماع الاستعداد وتحريك المحرك لا المني ولا الدم ومن اعجب ذلك انه جعل هذا الدليل تارة على
الترجيح قياس وضعي واخرى على قياس حملي فقال الولد لو كان الولد يشبه والديه فانما يشبههما بسبب عام لهما وان كان
الولد انما يشبه والديه بسبب عام لهما كان ذلك السبب اما منيا واما دما لكن ليس دما والا لكان لا يشبه الاب فهو مني
وقال ثانيا الاولاد يشبهون بوالديهم جميعا والذين يشبهون بوالديهم فلهم اصل ومبدأ هو المشابهة بها فالاولاد لهم اصل ومبدأ
تشبههم بوالديهم لكن ليس ذلك سبب الطمث فهو سبب المني قال ذلك وظن انه قد بلغ الغاية في الايضاح وتحليل الدليل
ولم يدر ان شيئا من قياسيه ليس بتام مع ان الثاني ليس بحملي محض وذلك لان الاول نتيجته قيسه على ما هو الظاهر
في الحقيقة فهو بعد قياس ناقص بالفعل الى القوة القريبة اما الثلاثة فالاولى تتركب من شرطيتين هكذا ان كان الولد
والديه فانما يشبههما بسبب عام وان كان يشبههما بسبب عام فاما ان يشبهها بسبب المني او الدم فان كان الولد يشبه والديه
فاما ان يشبهها بسبب المني او الدم والثاني استثنائي متصل بان يجعل هذه النتيجة مقدمة ويستثنى منها الكل ليس
بسبب الدم فهو بسبب المني وبقيا الباقيان فاحدهما تصحيح الاستثناء الثاني وهو يبين من كلامه وهو انه لو
كان بسبب الدم لا لم يشبه الاب الا كان للاب دم طمث لكن التالي محض باطل فليس بسبب الدم والثاني انه يقال
ان كان يشبه والديه بسبب المني فلكل منهما مني لكن يشبههما فلكل منهما مني وهو المطلوب والثاني مؤلف من ثلثة
اقيسة واحد منها حملي وهو الذي نبه له واستيح منه والثاني وضعي واستثنائي هكذا تشابه الاولاد للوالدين انما يكون
بسبب اصل ومبدأ عام فاذا كان كذلك كان اما بسبب الدم او المني لكنه كذلك فتشابه الاولاد بالوالدين اما
بسبب الدم او المني والثالث استثنائي بان يجعل هذه النتيجة مقدمة ويستثنى منها لكنها ليست بسبب الدم فهو بسبب
المني فقياسه هذا ايضا ناقص يحتاج الى التحليل واذا حلل كان اكثره استثنائيا وانما نقض احتجاجه في المقام الثاني
فبان نقول اولا لا يبعد في ان يشتاق الرحم الى المني زمانا ثم يدفعه اذا كان الاشتياق والجذب المتعدي فاما اذا حصل

كما ان الولد يشبه والديه فاما ان يشبههما بسبب المني او الدم
والثاني استثنائي متصل بان يجعل هذه النتيجة مقدمة
ويستثنى منها

النفع فلا بد من ان يتوضر كان الكبد والعروق تجذب الماء الكثير لحاجة ثم تدفعهما بنفسها وكان الاعضاء تعين بالادوية
لدفع المواد الرديه وتعديل المزاج ثم هي بنفسها تدفعها فصار ان يكون جذب الرحم المني لتاثيره في دم الطمث وافادته
المزاج الواجب والقوى الواجبه ثم اذا حصلت المنفعة وقت دفعه لا سيما ولا يتوجه على المزاج النافع لكل عضو ي
جذب الشي لا تصير بلا بد من تعذير وثانيا ان الغذاء الذي حسب اثره يحدث من انطباخ المني في الرحم فانه ربما يبلغ
غاية التسخين فهو رطب السطح رطب الجوهر وليس من شان هذا التسخين ان يحدث في المتسخن صفاقا جلديا اما ذلك انما
اذا كان المتسخن يابس السطح والا كانت المعدة والكبد اولى بان يكون لما يجمعها من الرطوبات مسح عليها صفاقات
لانها ابلغ في التسخين ثم اذا كان المني ذا قوة مصوره تولد العظام والاعصاب فلم لا يكون مولد الغشاء فاما اذا كان في
طبيعة الشي ما ني ينفعل بالحرارة يحصل مبدؤه خارجا عنه وثالثا انه لا شك في ان من سبب التوليد المني الرجل والتوالد
لدم الطمث لا يقبل ان مزاج المني يبقى على حاله فلا يكون مادة مستعدة بنفسها كالادعاء وطبعا ان الصور الصناعية يكتفي
يكون موادها ملايمة لها بالصلابة واللين والتزجيه وغيره التي ليس الغرض فيها الا اتقان الشكل فكل مادة كانت قابله
للشكل بذلك الشكل صلح لتفعل الصانع فيها واما الصور الطبيعية فلا يكفي فيها ذلك القدر لا سيما الغرض فيها على مجرد الشكل
بل لا بد فيها مع ذلك القدر من حصول مزاج خاص لا بد للمادة في حصولها من استعداد فليس اذا كان المني يقبل اجابة ان
يصلح للصور الطبيعية كصور العظم والعصب ولو كان ذلك كذلك لكان المخاط والبلغم الابيض اللزج يقوم مقامه في ذلك و
لكان كل مني يصلح لصورة كل حيوان وخامسا انا لا نسلم ان الرطوبة التي في وعاء الاناث هي المني وان تشابهه في البياض واللزوجه
بل هي رطوبة اخرى لها نفع وسادسا انه ليس كل ما يولد عضوا لا بد من ان يكون صلبا لا ان يكون غذاء لذلك العضو الا ترى
الى الكبد تولد السوداء والصفراء وليسا يصلحان لان يكونا غذاء فليكن توليد الشريانات والعروق المني من هذا القبيل او من
افراط الفضل ولو سلم فجعل علية بان الدم هو الذي تغتذي منه الاعضاء فلا بد ان يكون هو عنصرها في اول التكون هذا وقد
احتج الشاذون على الاطباء بان الانثى العمل الذي لا مزج فاذا اعرض عليه سفاد الديك فرخ فقد علم ان لا مدخل لمني الذكر في

الفصل الثالث في ابانة معنى كلام المعلم الاول بان ليس للمراة على الحقيقة مني بل بالاشتراك وليس في مني المراة قوة مولدة قال المعلم الاول
ان السبب في تذكير الجنين استيلاء المزاج الحار وذلك اما بسبب مادة الرجل بان يكون المندفق منه حار المزاج والاولى في ذلك ان
يكون من البيضة اليمنى فان اليمين اسخن والدم الاتي فيها انضج والى المبدا اقرب فانه ياتي من عرق تحت الكليه حيث يتصل من
المابض واما بسبب مادة الانثى فان مني الانثى ودم طمثها اذا كانت المراة حارة المزاج لا يبعد من استعدادهما وطبعهما التذكير واما
بسبب المكان اي الرحم اذا كان حار الاوج ما يصل اليه فانه اذا برد المني كان فضله اضعف فلا تقوى على احداث المزاج الذكوري واما

كان

كان الجانب الايمن من البطن اولى بان يكون فيه الذكر فاذا توافقت هذه الاسباب او غلب سبب التذكير وجب وان غلب
اضدادها وجب التانيث ثم قال اذا اتفق على المني اربعون يوما انشق وبدا بالتفصيل وهذا كله يدل على انه لا يكون في الطمث
المني للتكون ولا ان يكون للنساء مني كالطلق ولا يفهم من اقوال هذه ان مني المراة كيف هو فنقول لا نزاع في ان للنساء رطوبة
تزجية بيضاء تسيل الى الرحم وبذلك يلتذ ولكن ليس ذلك السيلان الا كامر ولا مدفق كما في مني الرجل فان المدفق انما يخرج
اليه ليكون لرحيه سريعا بها الى قعر الرحم ولان بعضه يغا قويه هي من فضل الروح ولذلك كان الارواق اشد تاول
الادويه الريحيه ولمن لم يكثر الجماع وانما ذلك لان الغاية فيه التوليد فانه لو كان مجرد الالتذاذ لكان السيلان اعون عليه
من الاندفاق فان اللذة انما تحصل لسيلان المادة الحارة الريحيه ولا تلك الرطوبة التي لهن منيا فان المني انما وضعت
الذكرية التي تخرج من الاحليل بدفق ولذلك ليكون منه حيوان في غير رحم ولا خروج ولا دفق ولا توليد في رطوبة النساء ولا بدي في
انها ليست الا رطوبة لا روحا ولا عضوا والرطوبة لا بد اما دم او دموي او صفراء او صفراوي او بلغم او بلغمي وسوداء او سوداوي
ولا خفاء في ان رطوبتهن ليست شيا من الستة الاخيرة فهي اما دم واما دم متغير بكلام في الرحم فهي لا والدا كيفية تغير بسبب دم الطمث
فهذه الرطوبة لا بد وان يبقى بها الا انها الاعانة ودلالة على مفارقة لسا برد دم الطمث سعره واستحالته وجالينوس يعترف بما
ذكرناه ومع ذلك قال ما قال هنا ثم لا خفاء في ان هذه الرطوبة اولى بان تعين في التكون من سائر دم الطمث والا لما التذت
بسيلانها فعيل لا يخ اما ان يكون هذه الاعانه من حيث هي فاعله او منفعله او يجتمع فيها الفعل والانفعال كما في الزبدات
هو الذي راه جالينوس وهو باطل لا محالة فان قوة الفعل فيها اما ان يكون فاعله اولا يكون فلو كانت فاعله فعلا كاملا
ان يكون جنينا بلا مساعدة من مني الرجل اذا حصلت في الرحم وذلك اذا جامعها فقضت شهوتها دونه وليس كذلك البته ولا
يجوز ان يكون فيها قوة فعل لا تفعل البتة اذ لا معنى لقوة الفعل الا مبدؤه ولان يكون لا تفعل الا اذا انضمت اليها قوة اخرى
وهي القوة التي لمني الرجل فانه يكون القوة بالحقيقة هي المجموع بل قوة مادة الرجل حسب فانها التي تفيد القوة المصورة واما
مني الرجل فهو الفاعل لا انه لما كان فضل الهضم الرابع والفضل من الاعضاء بعد ان تشبهها نوعا من التشبه استفاد هناك
قوة عاد ثم لما استقر في الاحسن استعاد قوة مصورة واما مني الاناث فلم تعقد لم تستعمل الاستعداد ومزاجا خاصا
ولا ينافي كون مني الذكور فاعلا ان يكون له قوة التعدد مع المادة بل لا بد له من ذلك لرافق المادة ويجتمع الفاعل مع المنفعل
لكن لا بان يصير عضوا بل ينتشر في خلل الاعضاء وهذا نموها وكبرها فانما هو مادة الانثى هذا ولما كان تكون الجنين من المني
وما الاعضاء بذلك فلا بد من استعداد الناس منها بما ينشر من دم الطمث المندفع الى الرحم كما كان يندفع في الاقراء الا انه اشد
استرالا من ذلك لجذب الرحم له لاحتياجه اليه ولكن المندفع ح اقل منه حين اخذت فانه اذا اركن جاذب له يندفع الا ان يحدث

مدحلة لا تحصل **الفصل الرابع** في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المني اعلم ان اذا اجتمعا في الرحم دار المجموع على نفسه
لتحصل الى ذاته وتحرك الرحم الى الاشتمال عليه سريعا لا كما ظن من انه يشتمل عليه قليلا قليلا ويصح من ماده مني المراة ما
يسيل الى الاطراف السافلة من الرحم نحو الاشتمال التام انما يكون قليلا قليلا بحسب نمو المني وحين الانحصار يعرض
انضمام فم الرحم وجفوف الفرج والغثيان والرخو عند العامة لشدة اجتماع فم الرحم ثم من شان ان يتخن بالحرارة
فاول ما يكون منه صفاق يحيط به كما يحيط بالبيضة لصونه من التشتت ثم حين الاشتمال يحبس الطمث لكون غذا
له ويح يعرض للام شهوات رديه وصفرة لون العين ولون عروق اللسان الى الخضرة ثم ياخذ المني في النمو فاول ما يتولد فيه
جوهر الروح الذي هو مركب القوى النفسانية فانه اسهل تكونا واشد محتاج اليه لانه الذي تنبعث عنه القوى والافعال
لان اصله ما انتقف مع المني مخلوطا به فلا يخ اما ان مكانه الاول هو المني كله او هناك حجم خاص له عنه يتفرق وينفذ فيما
ينفذ والاول باطل لان من المحالات يجعل الطبيعة اسره فلا يعين له مكانا معينا بل لابد من ان تميزه عن الاجزاء التي ينفذ
فيها وعمل مبدا يجمعها عنه يتفرق في ساير الاجزاء ونظام هذا الجزء من المني الذي هو وعاء الروح الذي اذا احكم صار
قلبا اول ما يتكون وهناك القوة المصورة ثم لما كان الروح سيما بالريح عرض للنطفة انتفاخ كانتفاخ الزبد ويحدث
الروح فيها ما يحتاج اليه من التجويف لا كما ظن الاطباء وتوهموا من ان النطفة يعلو كما هو من شان الرطوبات التسخين ومثل
ذلك لانه عن ريح يحدث في الرطوبة تبعا فان هذا الريح انما يتصعد كما هو شان ريح الغليان بل ريح مطلوب اتصالها
وانما تحرك على جهة مطلوبه للنفس لا على جهة يطلبها الطبيعه الرطبه حتى لو لم يكن موضع الاتصال السرة بالرحم اوفق بان يتحرك
اليه لكانت حركة الى جهة اخرى ثم اذا انبسط الروح النطفه في اقطارها احدث في الغشاء الصفاقي سر مواربا لثقب العروق
التي هي مجاري الطمث فيكون مجاري في الفشار مائلة الى مجرى واحد يمتد في عمق النطفه يتادى اليه دم في عرق وعرق
ونفس في عرقين فيصير النطفه من تلك المجاري دم الطمث مستحيلا سريعا الى مشاكلتها في الصفاق ويحدث خطوط ذلك
من الغذاء وما ياتيها من الدم وانواع سطحها احديد فاخذ يتشبه بالنطفه ثم ينشو فيها الدمويه فتصير علقه ثم تزداد الخثونة والغلاظ فتصير
مضغه فاذا ذاقت اللحمية وغلظت كان لاغتذا من السرة يجذب اليه الدم لطيفه وغليظه اما اللطيفه فهو هذا القلب الذي
هو الطف الاجزاء واما غليظ فتستعمله القوة المصوره التي في الروح الذي في القلب في الجزء الغليظ من المني فيجعل منه الكبد
فكان فضل غذا القلب مما طالعت القلب ومادة الدم الغليظ مع المني الغليظ واما الدماغ فيخلق من دم كانه يلقى ويخص
فيه الروح ثم نقول لما كان القلب موضع معين والدماغ موضع اخر معين وللكبد كذلك لم يكن بد من ان يكون
لهذه الاجزاء بعضها عن بعض اشياز ولا يكون هذا الامتياز بسبب الروح النفساني والطبيعي والحيواني حتى يكون لكل منها محل

على نسخ ص

تميز

متميز عن محل الاخر فان المني متشابه الاجزاء جميعها تسري فيه هذه الثلثة كلها وليس الروح بنفسه مرتبطه بالحركة اليها
دون غيرها ولا يمكن ان يكون القوة المصوره ينفعل كذا فانها الامر الاعضاء بعضها من بعض الا بتوسط حركات الروح
فلا بد من ان يكون في المني جزء متميز في نفسه يختص بانعقاد الروح فيه دون غيره وقد عرفت ان التميز في الكرة انما
هو المركز والمحيط فاول ما يتحرك اليه الروح لا يخ منهما لكن المحيط تا يضيق عليه وينعصر من النفوذ في جميع الجوانب
بجانب فلا بد وان يكون ذلك المحل هو المركز فاول ما يستقر فيه الروح هو مركز المني فاذا استقر فيه تميز له فوق و
سفل وغيرها من الجوانب فصعدا الى الفوق قوة الحس وتوجهت قوة الغذاء الى الجهة الاخرى ثم لما كان اقوى الجانبين هو
اليمين استقرت فيه فقد تميزت الارواح وحصل لكل منها وعاء يتحكم بالاغتذاء يتصل وعاء كل بالاخر والكبد اعظم الاوعية
لحاجة فيه الى كثرة الدم واصغرها الدماغ فانه انما خلق للحس والحركة الارادية وقته بعد لم يعظم الرأس جدا لكثرة ما
يحتاج الى ابتدائه منه ثم ان المني اذا انصب كان فيه الروح الطبيعي والحيواني معا ليس احدهما فقط فانه ينصب وفيه روح
من الدماغ ومن القلب ومن الكبد فاذا فاض من المبدا الاول الى المبادي الاخرين فاما ان ينصب على كل روحان
او على احدهما واحد وعلى الاخر روحان او على احدهما وعلى الاخر اخر لان الفايض من القلب انما هو الروح الحيواني ينصب
على الكبد منه روح حيواني وهناك يصير روحا طبيعيا ثم ياتي الى القلب وهو طبيعي ولو كان كذلك لكان انما ياتي الكبد
بعد تصوره وليس بل يفيض منه روح تصور الكبد فلا بد ان مع القوة المصوره روحا من روح في بدى الامر ويرسل
كلا منهما من القلب في ثقب خاصة بهم فادامت الاوعية اعني القلب والدماغ والكبد متلاصقه لم يكن منافذ الروح الا
ثم اذا تباعدت لم يكن بعد ان يكون ثقب احد الروحين ياخذ مادتها من القلب وثقب الاخرى من الدماغ ولا بعد
في ان يبعث القوة من عضو وحاملها من عضو اخر ثم انه اذا تكونت هذه الاعضاء الثلث تبعتها الاعضاء الاخرى
نزل النخاع من الدماغ في الفقار وانبعث العروق والاعصاب وتميزت مواد العظام وبرزت الاطراف وتم خلقه
الفصل الخامس في تفصيل استحالات المني في الرحم ومدة ذلك اولها الزبدية ثم ظهور النقط الدمويه في الصفاق
وامتدادها فيه ثم العلقه ثم المضغه ثم تكون القلب والكبد والدماغ واوعيتها ثم يكون الاطراف والكل في الشدة
في الاناث ابطأ واما تعيينها فيختلف لانها تختلف باختلاف مادة الاجنات ولكن الاكثر ان مدة الاولى ستة ايام وبعد
ثلثة عند ظهور الدمويه ثم بعد ذلك بستة يكون العلقه ثم بعد اثني عشر يوما يكون المضغه وقد تميزت الاعضاء الثلثة و
رطوبة النخاع ثم بعد تسعة ايام ينفصل الرأس عن المنكبين والاطراف عن الضلوع والبطن وفي الحس في بعضهم وفي
بعض منه بعد اربعة ايام فيكون المجموع اربعين يوما ولا اقل من ثلثين ولا اكثر من الاربعين وما قيل من ان الجنين

احدهما

انما يتفق في الاكثر من الظلم قول بلا دليل وكذا ما قيل من ان الحمس انما يتحرك اذا اتى على تصوره ضعف ما يصور فيه
وانما يولد اذا اتى على تحركه ضعف ما يحرك فيه وان اللبن يحصل مع تحركه وما قيل من ان الزمان المعتدل ان يتصور في خمس
وثلثين فيتحرك في سبعين ويتولد في ماتين وعشرة ولكن الاكثر ان يتصور في خمسة واربعين ويتحرك في تسعين ويتولد في
ماتين وسبعين واعلم ان الطمث ينقسم غذاء الجنين واجزاء لبن والاخر فضل يخرج عند النفاس وان الجنين يحيط
به ثلثة اغشية الاول المشيمة وهو غشاء رقيق يجمع فيه عروق الجنين ويحول بينه وبين الرحم لئلا يتاذى به وان الثاني الغشاء
اللفائفي ينصب اليه البول من الاحليل اذ لا يحتمل البدن لحدته وحرافته وربما افسد الغشاء الثالث لو لم يحل بينهما هذا الغشاء والثالث هو المشيمة
وهو ذات صفاقين رقيقين منسوج بينهما العروق تتادى الى عرقين وريدين وآخرين شريانين حتى اذا دخل الوريدان
وقربا من الكبد اتحدا وكذا الشريانان اذا قربا الى الشريان الكبير الذي على الصلب اتحدا لكن في الحقيقة ليس مبدؤها من الغشاء
وان اوهم ذلك اتحادهما هناك فان الاتحاد انما هو من تشرب الدم بل مبدؤ الوريد انما هو الوريد الواحد ومبدأ الشريان
هو الشريان الواحد والاطباء في هذه المواضع قول آخر متكلف ثم اذا انساق الى قلب الجنين مزاج ذكوري يحتاج الاب في
الذكورة ولما لا يحتاج ان يكون سبب ذلك من الاب بل ربما كان من الرحم او المنى نفسه كما عرفت لم يحتاج ان يشبهه في
الشكل بل الاستعداد لمشابهة شكل الام اكثر لكن المصورة ربما قدرت على ان تقلب النطفة الى شكل الاب سواء وافق
مزاجه مزاجه ام لا واما حصول التوأم فاما لكثرة المنى واما الاختلاف مدفع الزرقتين او الزرقات اذا وافق اختلاف
حركة الرحم الى الجانب فان لدفعات كل مع جذب كنفس التشكيل كل دفعة حركة اصلاحية مركبة من عدة حركات
بين كل دفعتين سكون واما النفع النطفة بريح او لحم او وقد يكون ذلك بعد التقيد ومن العيدان مع الاما كان
متميزا من الاصل ثم اذا انت اعضاء الجنين ولم يكفه ما يصل اليه من الدم والنسيم تحرك الى المخرج عند السابع فان قوي
خرج ولا اصابه ضعف فلا يحمل الا بعد التاسع فان خرج بعد الثامن خرج ضعيفا وانما يخرج بتوق الا غشية واذلاق
الرطوبات منقلبا على رأسه في الخروج الطبيعي لكونه اسهل ويعين على ذلك ثقل الاعالي لا سيما عظم الرأس وكونه في الرحم
معتمدا بوجهه على رجليه ورأسه على ركبتيه ويداه على ركبتيه والعينان عليهما وهما معموستان الى قدام وهو راكب عقبيه ووجهه
الى ظهر الام لعيانة القلب وحين الانفصال ينفتح الرحم انفتاحا عظيما لا يكون الا بانشقاق مفاصل عظيمة لا تتصل الا بعناية
من الله تعالى **الفصل السادس** في بعض احوال الولد والوالدة الانثى ابطأ تكونا في الرحم واول الشيء من الذكور لضعف
قوتها ولكن نموهن اسرع لكثرة رطوبتهن وعدم صحة الطبيعة فيهن الاحكام واذا كانت المادة الكثيرة مطيعة والطبيعة

ماوم كان فعلها اسرع الا ان يقصد الاستحكام كما يرى من شجرة الخلاف والخروع ولا يدفع ذلك ضعف طبايعهن فان
كثرة طاعة المادة لعدم والمحل بالذكر احسن حالا من الحبل بالانثى لضعف قوتها عن تدبيرها وينصب الى الرحم وربما كان الحمل
سمنا لا سيما كثير الحيض وذلك فيمن يكون فضولها قليلة المقدار والقوة الدافعة ضعيفة والمسامات واسعة فيسهل الانحلال
وتجذب الرطوبات فتتحلل فاذا احتبس الطمث في الحبل امكن ان يتيل الطبيعة على تعديل الخلط وان يتفق في اصلاح الاعضاء
ما كان يفسد في الاسراع وزمان ولادة غير الانسان بحسبه ولكن لا يعيش ما لده في الثامن الا في بعض البلاد كمصر
وكذا ما في العاشر وربما كان الغلط في الحساب لاحتباس الطمث وغيره لا لعمل على الحبل والانثى لكن غير الغزير في
اخما الجماع على الحبل وانما يحبلن ما دمن يحضن والريح المولد لا يكون لمن جاوز السبعين الا نادرا **المقالة الثامنة** وهي
عاشرة الثفاء في حال النساء من العلوق وما يعرض عنده والاسقاط وعدم العلوق عدم العلوق والاسقاط اما
لبس مزاجها او آفة في بدنها او في عضو منه او في الرحم بان يكون حارا حادا محرقا للمني او يابسا مجففا او
باردا مجمدا ويفسده او رطبا مزلقا او فيها او غيره منها البثور وعروق الرحم او عارة الرحم او معوجة او في غيرها
او فساد مزاج الطمث او اختلاف الاقراء او استرخاء الرحم او شدة انغلاقه او صلابة فمها او عروض القحقير او عروض
قروح على الرحم او جمع الماء كاندر يتجيد وهذا مرض صعب العلاج ولا بد من ان يكون الرحم عند الجماع مستطيرة طلوب
الودى سيلها سيل الريق عند شهوة طعام ويكل بما بما والمترخية عقب الجماع لا تحبل وان تنفصل وهما الى الاحد
يا من روح الرجل وبالعكس فشدوا تحاذل المرأة رديرة ولا ابدان تتوافى الزرعان معا وكل من الرجل والمرأة يحبلان
لمدان بانقلاب الفضل وبعد خلاصها قد يعرض لها جفاف فم الرحم وقد يشتمل الرحم على منيها حسب ما لا حلام ومجامعة
لا معصي تعصر او نظرة او فكرة او قبلة ويكون الرحم معتدل المزاج مزلق فينعقد فيها المني وربما تغذى من دم
الطمث كما يعدى من العدة في الاعضاء وربما كان الرحم مجمد المني وربما احتبس الطمث ويسيل الفضول الى الاعضاء
الرحم فيظن رجاء وليس ويفرق بتصغر الرحم جمن لا رجاء وبتحلف الريح لا ينضغط الا اذا كان بتكلف لا بدفع الفضل
ولا الذي في بدنه امتلاء كيفا او كما وربما زاد الزرعان على الكفاية فيحصل الزاج مطلقا انما المحل **المقالة السادسة** وهي
حادية عشرة الثفاء فيها تسعة فصول **الفصل الاول** في انواع تركيبات البدن الاول العنصري والثاني الخلطي الذي
منه الاعضاء المتشابهة والثالث العضوي الذي في الاعضاء الالية من المتشابهة وقد علمت في اول هذه المجلدات ان الصورة
هي الغاية فغاية العناصر هي الاخلاط وغايتها الاعضاء البسيطة وغايتها الالية ومنها يتسبب لافعال الحيوانية من
الحس والحركة وما يتعلق بها فان قيل الحس انما يكون بعضو بسيط فان اللمس انما اللحم بعصب على خلاف ذلك

جل الحيوانات محدود والانسان

والسمع والذوق بعيهما والبصر بالجليدية قلنا اما اللمس فانه وان تم بذلك لكن يحتاج في تحصيله الى الآلة
واما الشم ففي الاستنشاق واما البصر فلا يتم بالجليدية واما الذوق فلا يتم الا باللسان واما السمع فيحتاج الى ما
اعانه وبالجملة فكل عضو فقواه الطبيعية انما تتعلق بالعضو المتشابه منه والحيوانية والنفسانية بالآلي حتى
ان القلب الذي هو مبدأ الحس والحركة ومبدأ الشهوة والغضب من حيث هو المتشابه مبدأ للاولى
ومن حيث التركيب مبدأ للاخيرة وكذا ما يقوم مقام القلب في الحيوان الغير الدموي ولا باس بتسمية الاجسام التي
في بدن الانسان اما ما كان منها اعضاء فمنها اعضاء حقيقية هي ادوات ومنها رطوبات غذائية او فضلية ولعل عمدة
الاخلاط هو الدم وغليظها اعني لكن صاحب البلد **الفصل الخامس** في المزاج قد عرفت معناه وان منه معتدلا او
منحرفا فاعلم ان المعتدل باصطلاح الاطباء غير مشتق من التعادل بل من العدل في القسمة فهو الذي توفر فيه على
الممتزج ما ينبغي له من العناصر كما وكيفا بحسب نوعه كالانسان ولكن هذا الاعتدال في الانسان قريب جدا من
الاعتدال الحقيقي فالتكلم في هذا المزاج في بدن الانسان فنقول يعرض ثمانية وجوه من الاعتبارات ١ مزاج النوع
مقيسا الى ما يختلف من خارجه ٢ مزاجه مقيسا الى ما يختلف منه ٣ مزاج الصنف مقيسا الى ما يختلف
من خارجه الداخل في النوع ٤ مزاجه مقيسا الى ما يختلف منه ٥ مزاج الشخص مقيسا الى ما يختلف من غيره الداخل
في الصنف ٦ مزاجه مقيسا الى اختلافه ٧ مزاج العضو مقيسا الى ما يختلف من خارجه الداخل في البدن ٨ مزاجه
مقيسا الى اختلافه فالاول مزاج الانسان بالنسبة الى امزجة سائر الكائنات وله عرض عريض له طرفا افراط وتفريط
اذا تعدى احدهما خرج من النوع فهلك والثاني مزاج يكون واسطة في هذا المزاج فانما يكون في شخص في غاية
الاعتدال من صنف في غاية الاعتدال في سن غاية النمو وهذا انما يكون اذا تكافأت اعضاؤه الحارة والباردة
كالقلب والدماغ والرطبة واليابسة كالكبد والعظام واما التكافؤ في كل عضو بنفسه فلا يتحقق الا في الجلد على
ما نذكره الان وكذا لا يجوز تكافؤ الاعضاء الرئيسة فقط فانها ثلثة باردها واحد غير شديد البرد فلا تكافئ حر
القلب والكبد واليابس منها واحد غير شديد اليبوسة فلا يعادله رطوبة الاخرين وهذا الشخص عزيز جدا واما
الثالث فهو نظير الاول لكن اقل عرضا منه فان لكل اقليم مزاجا يناسب هواءه له طرفا افراط وتفريط لو عداهما
الى مزاج اقليم اخرى مرضوا وهلكوا واما الرابع فنظير الثاني واما الخامس فهو نظير الاول والثالث ولكن اقل عرضا
منها وهو ما به الشخص حي صحيح ولكل شخص مزاج خصه لا يشاركه فيه غيره والسادس وأما السابع فان لكل
العضو نظيرا بالنوع الانسان مثلا نوع العظام ينبغي ان يكون اليابس فيها اكثر فلو ساوى الرطب خرج عن الطبيعة

ونوع القلب ينبغي ان يكون الحار فيه اكثر وهكذا والثامن ظاهر فاعلم ان اعدل الانواع هو الانسان واعدل
اصنافه من كان يسكن على خط الاستواء ولم يعرض امر مضاد لاعتدال الهواء من الجبال والبحار والغور والنجد
وغير ذلك ثم بعد ذلك سكان الاقليم الرابع الذي لا يدوم مسامتة الشمس له ولا بعدها عنه بل هي التوسط واعدل الاعضاء هو
الجلد لعدم انفعاله عن تفاعل الاجزاء ولو كان غير معتدل لا انفعل بالاعدل منه جلد اليد ومنه جلد الكف ومنه جلد الراحة
ومنه جلد الاصابع ومنه جلد السبابة ومنه جلد انملتها وانما يحكم بمقادير الملموسات الا لا بد التي في الحكم بين الشيئين ان يكون
وسطا بينهما ليحكم بالزائد والناقص وبعد الجلد اللحم واما الاعضاء فالقلب حرارته اكثر والدماغ برودته والكبد رطوبته والعظم
ان مرادنا بقولنا ان الدواء الفلاني معتدل او حار او بارد او رطب او يابس انه اذا اثر في بدن الانسان لم يزد كيفية من حرارة
او برودة او رطوبة او يبوسة او زاد فذلك يختلف باختلاف الحيوانات فان الذي هو بارد بالنسبة الى مزاج الانسان
ربما كان حارا الى العقرب وما كان حارا الى الانسان ربما كان باردا الى الحية وقد يختلف بالنسبة الى اشخاص الانسان ولذا
يومر المعالج بان لا يقتصر على دواء واحد في تبديل المزاج اذا لم ينجع هذا والخارج من الاعتدال اما بلا مادة بان يغلب على
البدن كيفية من غير خلط نافذ فيه كحرارة المدقوق وبرودة الملدوغ واما بمادة نافذة في مجاريه كحرارة ذي الصفراء الكراثية وبرودة
ذي البلغم الزجاجي او مادة انتقع فيها وابتل كالماء البارد او الحار **الفصل الثالث** في امزجة الاعضاء قال جالينوس احرها
الروح ومنشؤها اعني القلب ثم الدم وان نشأ من الكبد لمجاورته القلب ثم الكبد ثم اللحم لانه دم جامد ثم العروق الضوارب لما
فيها من الدم ثم السواكن لذلك ثم جلدة الكف وابردها البلغم ثم الشحم ثم السمين ثم الشعر ثم العظم ثم الغضروف ثم الرباط ثم
الوتر ثم الغشاء ثم العصب ثم النخاع ثم الدماغ ثم الجلد وارطبها البلغم ثم الدم ثم السمين والشحم ثم الدماغ ثم النخاع ثم
الريه ثم الكبد ثم الطحال ثم الكليتان ثم العضل ثم الجلد كذا قال جالينوس والحق ان الكبد ارطب من الريه ولكن الريه اشد
ابتلالا لما يتصعد اليه من البخارات وينحدر اليه من النزلات وذلك لان العضو من جنس ما يغتذي والريه يغتذي من اسخن
الدم واكثره مخالطا بالصفراء كما ان الدم اكثر ترطيبا وان كان البلغم اكثر بللا وايبس الاعضاء الشعر لانه من البخار الدخاني
الذي تحلل بخاره وانعقدت الدخانية الصغيرة ثم العظم لانه اصلب الاعضاء واما انه بعد الشعر فلان تكونه من الدم ولانه اذا جعل
في المرع والانبيق سال منه ما ودهن ويبقى ثقل قليل جدا سال بخلاف الشعر ولذا لا يكون الشعر غذاء لحيوان الا ما قد يطعم الخفاش
انه يهضم بخلاف العظم فانه غذاء لكثير من الحيوانات ثم الغضروف ثم الرباط ثم الغشاء ثم الوريد ثم الشريان ثم عصب الحركة ثم القلب
ثم العصب الحس فان عصب الحركة ابرد وايبس من المعتدل بكثير وعصب الحس ليس بايبس كثيرا بل هو ان يكون قريبا منه وكذا مزاج
كثير ثم الجلد **الفصل الرابع** في امزجة الانسان في الجملة اربعة سن النمو وسن الشباب وهو الى قرب ثلثين ثم سن الوقوف وهو

الشباب وهو الى خمسة وثلثين او اربعين ثم سن الانحطاط مع القوة وهو سن الكهولة الى ستين ثم سن الانحطاط مع ضعف القوة
وهو سن الشيوخ والاول ينقسم اقساما سن الطفولة وهو قبل الاستعداد للحركات وسن الصبا وهو بعد النهوض قبل الشدة و
استيفاء نبات الاسنان ثم الترعرع وهو بعده قبل المراهقة وسن الغلام والرهاق قبل البقل ثم الحداثة والفراج قبل الحداثة
معتدلة الحرارة زائدة في الرطوبة ثم ينتقل الرطوبة واختلفت قدماء الاطباء في مزاجي الصبي والشاب فبعضهم راى ان الصبي
ولذا ينمو اكثر ويشتهي و يهضم اكثر لاجتماع الحرارة الغريزية فيه وتقويتها بها الغريزية وبعضهم راى العكس لان دمهم اكثر وامتن للذع
يكثر فيهم الرعاف ومزاجهم الى الصفراء اميل لان امراضهم حارة وقيهم صفراوي ومزاج الصبي الى البلغم لعكس ذلك وحركاتهم اقوى
والحركة بالحرارة وهضمهم اقوى وشهوة الصبي بالبرودة ولذا يكثر فيه سوء الهضم والجوع والتخمة واما النمو فلكثرة الرطوبة
هذا والحق انهما متفقان في اصل الحرارة الا ان حرارة الصبي اكثر كمية لا اشد كيفية اي حدة وحرارة الشاب بالعكس
على قياس مقدار واحد من الحرارة ينفذ في ماء كثير وفي حجر صغير فان الصبي يولد من المني الكثير الحرارة وثبات الحرارة باقية فيه
لا تنطفي بل تنمو في التزيد واما الشاب فلا يزيد حرارته لكن لا تنطفي بل تحفظ برطوبة اصلية اقل كمية وكيفية من رطوبة الصبي فلا تفي — نعم م
بالنمو ولكن تفي بحفظ الحرارة وما قيل من ان النمو في الصبي من الرطوبة دون الحرارة فباطل البتة فان الرطوبة مادة انما فاعلها
القوة والتها الحرارة وما قيل من ان شهوتهم لبرد مزاجهم فباطل انما يصح لو كانت شهوة فاسدة لا يكون معها اعتدال واستمراء
ان الاعتداء فيهم اكثر لتعلق بالنمو واما ما يقع لهم من التخمة وسوء الهضم والقيء فانما هو لشرههم ونهمهم وتناولهم الاشياء الردية والرطبة
وحركاتهم الردية هذا وبعد الوقوف باخذ الحرارة في الانتقاص لانتشاف الهواء المحيط مادتها اي الرطوبة واعانة الحرارة الغريزية
والحركات الطبيعية والارادية على ذلك وضعف الطبيعة عن حفظ ذلك فان القوة الجسمانية لا يكون الا متناهية الافعال كما عرفت
بل لو كانت غير متناهية الافعال لكن كان التحلل يزيد يوما فيوما لكان يفني الرطوبة فكيف والامران متعاونان فاذا افني
الرطوبة بالكلية فطفئت الحرارة حل الاجل المسمى لاسيما اذا عاون طفاها حدوث الرطوبة لعدم هضم الغذاء لوجه الحمى
والمضادة لكونها بلغمية باردة فبالجملة ابدان الصبيان والشبان حارة بالاعتدال وابدان الكهول والمشايخ باردة وابدان
الصبيان ارطب لقرب عهدهم بالمني والدم والروح البخاري ولذلك كانت اعصابهم وعظامهم لينة والاعصاب ونقى الجلد — والكهول والمشايخ ايبس لبعد عهدهم ولذا كان فيهم صلابة العظام م
ثم وان اشتركت الصبي والشاب في النارية الا ان الجسمانية والهوائية في الصبي اكثر كالارضية في الكهول والمشايخ ونهما في المشايخ
فان كانوا ارطب بالرطوبة الغريبة واعتدال الشاب فوق اعتدال الصبي لانه ابعد منه واحر من الكهل والشيخ

الفصل الخامس

في مراتب الانهضام اعلم ان للغذاء عند المضغ هضما لاتصال سطح الفم بسطح المعدة حتى كانهما واحد وبعضهما على الريق ذو
الحرارة الغريزية ولذا فارق الخبز المضغوط الدقيق والمطبوخ في انضاج القروح والجروح وسرطم المضوغ ورانحة يهم هذا

الهضم في المعدة باعانة الكبد عن يمينه والطحال المتصل بالاوردة والشرايين الكثيرة عن يساره والثرب الشحمي السريع التسخين بالشحم
عن امامه والقلب المسخن بالحجاب عن فوقه وعند الانهضام يصير مادة كيلوسا اي جوهرا شبيها بماء
الكشك الثخين والهضم الثاني في الكبد بعدما انجذب لطيف الكيلوس اليه من طريق عروق دقاق صلاب متصلة بالامعاء
يسمى ماساريقا تؤدي الى باب الكبد نافذا في اجزائه المتصغرة المتشابكة كالشعر المنبثة في الكبد باعانة فضل الماء المشروب
فيلاقي الكبد بكليته فينطبخ وكل منطبخ ممتزج من رطوبة ويبوسة يحصل له رغوة ورسوب وان افرط الطبخ حصل محترق لطيف
وطبخ فالرغوة هنا هو الصفراء الطبيعية والرسوب هو السوداء الطبيعية واللطيف المحترق صفراء رديئة وكثيفه سوداء رديئة والنيء
هو البلغم والنضيج هو الدم فما دام في الكبد مخلوط بالمائية فاذا انفصل انفصلت عنها وانجذبت هي الى الكليتين في عرق نازل
مع ما يكفيهما من الدم ويندفع الباقي الى الثانية والاخيل والثالث يصعد من العرق العظيم الذي في حدبة الكبد في الاوردة
والجداول والسواقي والرواضع والعروق الليفية والشعرية والثالث (الرابع) حتى يرشح فوهات هذه العروق الى الاعضاء ويدفع
فضل الاول الامعاء والثاني طريق البول والطحال والمرارة والباقيين بالتحلل والعرق والوسخ المحسوس كما من الاذنين والانف
او غيره والشعر والظفر والورم وفاعل الدم حرارة معتدلة ومادته الغذاء والشراب المعتدلات وصورته النضج الجيد وغاية التغذية
البدن وفاعل الصفراء حرارة مفرطة ومادته الغذاء اللطيف الحار الدسم والحريف وصورته النضج المفرط وغايته ساقي
عن قريب وفاعل البلغم حرارة مقصرة ومادته الغذاء الغليظ الرطب البارد اللزج وصورته قصور النضج وغايته شانق وفاعل
طبيعي السوداء حرارة معتدلة وفاعل رمادية حرارة مفرطة ومادتهما الغليظ جدا القليل الرطوبة وصورتهما الثقل والاحتراق
وغايتهما شانق وسبب تولد الجميع اما الحرارة واما البرودة فالحرارة المعتدلة للدم والمفرطة للصفراء والاشد افراطا والبرودة للبلغم
للسوداء او حصولها اما الاحتراق او بالانجماد والبرودة للبلغم لكن يشترط توليدها بالقابل واعلم ان المزاج قد يولد الضد
لما يقربه كالبارد اليابس يولد الرطوبة الغريبة لضعف الهضم كالمشايخ هذا والدم الغليظ غذاء لكن ذوه من الحيوان اضعف
حسا واللطيف بالعكس ودم الكبد انضج ودم الاعالي اصح ودم اليمنى انضج

الفصل السادس

في تفصيل اصناف الرطوبات البدنية
التي منها الاخلاط اعلم ان رطوبات البدن قسمان اولي وثانية والثانية اما فضول او غيرها والثاني في ثلثة اقسام المنبثة في
الاعضاء كالطل المستعدة لان يصير غذاء ان فقد وان سبل الاعضاء البدن ان جف ب الرطوبة القريبة من الغذاء المستحيل
اليها الغذاء المتشبهة بالاعضاء المساوية لها مزاجا الفاقدة لقوامها ج المداخلة للاعضاء الاصلية لوصل الاجزاء من ابتداء النشؤ
والرطوبات الاولى هي الاخلاط وهي الخلط جوهر سيال يستحيل اليه الغذاء اولا فان صلح لان يكون بدل ما يتحلل فهو محمود والا
فهو ردي وفضل وجملة الاخلاط اربعة اولها الدم حار رطب طبيعيه احمر حلو جدا وفضليه قسمان ما سا مزاجه في نفسه

بان برد او يبس وما اختلط بخلط ردي اما من خارج واما من داخل بان عفن فاستحال لطيفه صفراء وكثيفه سوداء وهذا
القسم يختلف لونا وريحا وطعما بحسب اختلاف ما اختلط به الثاني البلغم طبيعيه حلو بارد بالنسبة الى الدم والصفراء قليل
البرد بالنسبة الى البدن صالح لان يستحيل دما وقد يحلو غير الطبيعي منه لمخالطة الدم الطبيعي كما يحس في النوازل قال فاضل الاطباء
وانما لم يجعل للبلغم الطبيعي عضو مخصوص به كما جعل للمرتين لانه شديد الشبه بالدم ويحتاج اليه الاعضاء كلها وقال
الشيخ انما لم يجعل لضرورة ونفعه اما الاول فلوجهين الاول ان يكون قريبا من الاعضاء ~~كلها وقال الشيخ انما لم يجعل~~
~~لضرورة ونفعه اما الاول فلوجهين الاول ان يكون قريبا من الاعضاء~~ حتى اذا فقدت دما صالحا للاعضاء لانقطاعه الطبيعي
فاغتذت به والثاني ان يخالط الدم فيعده لتغذية الاعضاء البلغمية كالدماغ واما الثاني فلبل المفاصل والاعضاء فلا
تجف بالحركات ونحوها والفضلي منه ما فسد اما في قوامه او في طعمه وكلا قسميه فالاول المخاطي وهو ما اختلف قوامه في
الحس ايضا الثاني الخام وهو ما اختلف قوامه حقيقة لكن لا يحس بالاختلاف والثالث المائي وهو الرقيق جدا والرابع
الجصي وهو الغليظ جدا الابيض يحلل منه الرطوبات لكثرة مكثه في المنافذ والخامس هو الزجاجي وهو ما في قد احتبس فازداد
لزوجة ويخلط من غير ان يخالطه شئ فصار كالزجاج المذاب وهو قد يكون حامضا وقد يكون سمجا ولعل الشيخ منه اصل
الخام واقسام الثاني فالاول هو المالح وهو احر واقل بسا واجف وهو بلغم رقيق قليل الطعم او عديمه خالطته المرة العفنة
اليابسة المحترقة مخالطة بالاعتدال لما عرفت من سبب حدوث الملح في فن الحر وقال فاضل الاطباء ان ملوحته
لعفونته او لمائية تخالطه وبحث فيه لما الاول فحق فان العفونة تحدث رمادية واحراقا واما المائية فلا تسد الملوحة
وحدها ولو بدل الحالوا ولاصاب والثاني الحامض اما لمخالطة السوداء الحامضة او بنفسه كما يعرض للعصارات من
الغليان والتخمر والثالث العفص اما لمخالطة السوداء العفصة او بنفسه بشدة جدا اللحمة لما يحيله الى الارضية
قليلا والرابع التفه وهو في الزجاجي كما مر الخلط الثالث الصفراء طبيعيه رغوة الدم احمر ناصع خفيف حار وكلما كان
احمر كان اشد حرارة وهو قسمان قسم يخالط الدم للطيفه وتنفيذه في المسالك وليكون مع غذاء للاعضاء الصفراوية كالرئة
وقسم يتوجه الى المرارة لتغذيتها ولغسل المعاء من الثفل والبلغم اللزج ولذعه ولدغ عضل المقعدة ليحس بالحاجة الى التبرز
ومن ذلك يحدث القولنج اذا كان في المجرى سدة وغير الطبيعي منه ان كان يخالطه البلغم الرقيق له خرج الاصفر او الغليظ فالمح
~~الصفرا او الغليظ والمح~~ المحي اي الشبيه بمح البيض وان كان باحتراق في نفسه حتى يحدث فيه رمادية مخلوطة بلطيفه او باحتراقه
بورود السوداء عليه من خارج فالصفراء المحترقة وان كان بنفسه بلا مخالطة فقسمان الاول ما يكون في الاكثر في الكبد وهو
المحترق من الدم اللطيف الذي كسر سوداء والثاني ما يكون في الاكثر في المعدة وهو كراثي وزنجاري فالاول يحترق المخي العلي

الثاني كراثي احترق حتى جف فيقرب الى البياض الخلط الرابع السوداء طبيعيه دردي الدم المحمود حلو عفص تتوزع من الكبد
الى قسمين قسم ينفذ مع الدم لتقويته وتكثيفه وليصير غذاء الاعضاء المحتاجة في الغذاء اليه كالعظام وقسم الى الطحال لتغذيته وتنقيته
فم المعدة وتقويته ولدغه بالحموضة للتنبيه على الجوع ويسمى الطبيعي رسوبيا وانما لم يكن الا من الدم لا من البلغم للزوجته
لا يرسب عنه شئ والصفراء للطافته ودوام حركته وعلة ما مر منه عن الدم لا يرسب منه شئ بعينه فان رسب اندفع
او عفن تحلل لطيفه وصار كثيفه سوداء احتراقيا وغير الطبيعي يسمى المرة السوداء والسوداء الاحتراقية اربعة ا رماد الصفراء وهو
مر ب رماد البلغم مالح ان كان البلغم لطيفا مائيا والا فحامض او عفص ج رماد الدم مالح الى حلاوة يسيرة د رماد السوداء
الرسوبي شديد الحموضة كالخل يغلي على وجه الارض ان كان الرسوبي رقيقا وان كان غليظا فاقل حموضة مع عفوصة
ومرارة والاخيران في حكم واحد قال جالينوس اخطأ من حصر الخلط الطبيعي في الدم وجعل البواقي فضولا والا لتشابهت
الاعضاء في المزاج والقوام فان العظم انما اشتد قوامه لان غذاءه دم ممزوج بجوهر صلب هو السوداء والدماغ
انما لان لامتزاج ~~دمه بجوهر صلب هو السوداء والدماغ انما لان لامتزاج~~ دمه بجوهر لين هو البلغم ومعنا انا نجد الدم حين
اخراجه تطفوه رغوة هي الصفراء ويرسب فيه ثفل هي السوداء ومائية هي فضل لا نفاد الغذاء الخلط فان الخلط غاذي والماء
جسم مركب اذ لا معنى له الا ما انبث بالقوة بعضو البدن قال الشيخ بل الغذاء هو الدم والبواقي ابازير واقراح

الفصل السابع

في بيان ما قاله المعلم الاول في الرطوبات والادمغة والامخاخ قال كل حيوان معدي فله دم او رطوبة مثله والدم
اسخن والذكر اسخن وقيل بل النساء اسخن ولها حيض و قيل ان الدم والصفراء باردان والقولان قد بلغا في الغث
في الغاية ثم قال للحار وجوه ا تسخين ما يماسه ب ان يتحلل في بدن الانسان الى الحار سهلا او لا ج ان يكون كالامتياج
كالزاج د ان يسخن لكثرته كالكرفس ه ان يسخن سريعا ويبرد بطيئا كالرصاص بالنسبة الى الحديد وفي مقابله
للبارد ان يبرد اسرع ولهذا كان الماء ابرد من الزيت ولا نرى اذا جمدا شدة الحار اما بذاته واما بالعرض وكذا البارد
والذائق من كل قد يكون عرضيا ايضا كالنار اذا اشتدت حرارة الماء اذا جمد وقد سلف ذلك وان من الناس من ظن
ان البرد عدم وانه اخطأ وكذا اليابس والرطب اما بالذات او بالعرض واما بالقوة او بالفعل والدم حار بطبعه وبـ
بالعرض فاذا اعتبرت حرارته الاولى كانت فصلا وان اعتبرت الثانية كانت كالابيض فاذا ابطل الاولى فسد الدم وسخن
واما اذا اعرض له برد فكلا والصفراء يابسه بمعنى ان العضو الذي هي في مزاجه اغلب يابس قال الحيوان الدم الرقيق الدم اخوف
واجزع والغليظ اشجع واغضب واحقد لشدة احتباس الحرارة فيه سواء كان ذلك نوعيا كالخنزير والحمل والاسد او
شخصيا والشحم بارد ارضي ولذا يجمد الشحم ما لا سن له في الفك الاعلى الذي هو اكثر رطبا ولا يجمد في غيره واذا فشا في البدن اهلكت

الحرارة وبرده واذا كثر قل الايلاد لرد الدم وكثرة ذهابه في الغذاء لكثرة تحلل السمين ولا حس له كالعظم لانه دم ناقص
النضج والمخ ايضا دم ناقص النضج وهو في الصبي دم ناقص النضج وهو في الصبي سرف وفي الشاب اكثر دسومة منه في الشيخ
وهو دعامة العظم وفضل غذائه ولكن يعود غذاء عند الحاجة في غليظ العظام العليل نفاذها قليل ولا مخ للاعظم الا المخ
النخاع وظن جالينوس ان النخاع ليس نوعا للفقار لانه منبت الاعصاب ولم يدر انه لا ينافي بينهما ووهم من اصحاب الرياضة
انه مثل في المزاج ولم يدر انه حار لانه دسم دهني وانما برودته بحرمته بالاتصال بالدماغ ليعادل حرارته فلا يجب هذا ولا
حس للدماغ وللنخاع لانه لا يتألم بورمه ولا ينافي ذلك كونه خزانة لقوة الحس ومصعد الروح كما ظنه جالينوس لان العصبتين ولو
الباصرة ولا يحس عليه قال لان اللمس بالاعتدال ولذا لما كان اعدل كان اللمس وقال ان الدماغ خارج عن الاعتدال لغاية
برده والقلب معتدل لانه لحمي فان مال مال الى الحرارة والحرارة لا تمنع الاحساس محوران تكون حاسا خلاف البرد
قال الشيخ والظن ان الحساس الاول بجوهره هو الروح واما وعاء تولده او حفظه او تعديله فلا يجب ان يكون حاسا
الا اذا كان لمزاج قابل لذلك والجوهر اللحمي او الجبلي القبول من البارد المائي وان الروح انما يحس اذا كان
حارا واما الدماغ فانما فعله دفع افراطه وغليانه المستلزم لزوال القوة النافذة التي تحمله له عن الحس فلم يكن
فعله الحس فقط كما انه اذا اتى الكبد ذلك عند قوة الحس ليخلص للتغذية ولما كان دماغ الطفل ضعيفا حادا كان
ناموصا لبساحة الاعمار الى الكثرة الرطوبة. الفصل الثامن في الدماغ وسرمه ونبات النخاع منه كل ذي دم
فله دماغ ولما لاقيا من الحركات دماغ ودماغ الانسان اعظم بحسب جثته من اصغر الحيوانات لحاجته الى
الروح الفكري وهو مركب من حجاب ومخ وتجاويف مملوة روحا والكل نصف وهو في بطنه المقدم اظهر وخلق
جوهره باردا لئلا تشتعل بكثرة حركات الاعصاب وانفعالات الحواس وحركات الروح في الفكر والتخيل و
الذكر ولتعديل مزاج الروح الحار ورطبا كيلا تحس بالحركات وليحسن تشكله وليسهل كون العصب النابت منه علكا
ولينا ليكون دسما وحنيفا ولتعدد الاعصاب الصلبة ويكون النابت منه لدنا متصلبا بالتدريج وليفيد الروح الرخاء
للحركة الكثيرة بالرطوبة لا لما ذكره جالينوس من انه ليسهل تشكله واتحاده بالتخيلات فان اللين وان سهل
الاستحالة لكن الحق بالتقطيع والتشكيل والتخيل لين فيه ولكنه جعل مقدمه الين مؤخره لانه منبت عصب الحس و
موخره منبت عصب الحركة والنخاع وهو اصلب من الاول واوسع بين البطنين وهو حجاب ليكون فصلا وقيل
ليكون اللين بمعزل عن الصلب وهو صحيح ان كان الحجاب الين من غشاء البطن المؤخر هذا وجعل الحجاب لينا لئلا
يلصق الى العظم ومقدم الدماغ منبت الزائدتين الحلميتين اللتين بهما الشم وهما اصلب من الدماغ والين من العصب

تغشى الدماغ كله حساس رقيق يلاصقه وصفيق يلاصق العظم لبعده من العظم في الغاية لئلا يتأذى ببرد
الصفيق لا يتصل بالرقيق الا بعروق واصلة بينهما وهو موصول بالقحف بروابط تنشأ منه الى درزه ومن هذه الروابط
نسج غشاء القحف وانما دلالة الغشاء عند مؤخر الدماغ لاستغنائه عنه لصلابته وبالطول الدماغ ثلثة بطون كلها
منصف واولها الجزءان عظيمان محسوسي الانفصال يمينا وشمالا على الاستنشاق والعطاس وتوزيع الروح الحساس وافعال القوة
المفكرة واخرها ايضا عظيم لكن دون ذلك بل دون نصفه وانما عظم لانه محل عضو عظيم ومبدأ شيء عظيم هو النخاع والاوسط
طويل لانه دهليز ومنفذ للبطنين وموصل بين الروحين وله سقف كري الباطن ليكون ابعد من الآفات واقوى على حمل
ما اعتمد عليه من الحجاب المدرج المذكور وهو مجمع بطني المقدم ولما كان دهليزا بين موضع التصوير والحفظ كان حريا ان يكون
موضعا للتخيل والتفكر وهذه البطون كلها مزدوجة لينفذ الروح في جوهر الدماغ ايضا لينطبخ فيه فيكمل كالغذاء في الكبد ولا
فلا يتوقف نفوذ البطون بمقدار المقدم اكبر من المؤخر كالعضوين وبين البطنين من تحت توزيع العرقين العظيمين الغائرين
الى الدماغ الى شعبها المنسوج منها الشبكة المملوءة بعده صنوبرية كان التشعب صنوبري اعلاهما من فوق والجزء من
الدماغ المشتمل على هذا البطن وما فوقه مدوره دودي الشكل مدة تارة وينقبض اخرى وباطن الفوق مغشي بغشاء الدماغ
الذي الى المؤخر المركب على الزائدتين المساوين الشكلتين شكل المحدبين في الايصال والافتراق فاذا تمددت الدودة ضغطتها
فينطبقان واذا تقلصت تفرقا وليدفع فضول الدماغ مجريان احدهما عند الحد المشترك بين البطنين الاولين والثاني في الاوسط
موربان عند الالتقاء في منفذ واحد ضيق مبدؤه الحجاب الرقيق واسفله الصلب ثم الى مجرى في غدة بين الغشاء الصلب
ومجرى الحنك ثم في المنافذ التي في اعلى الحنك قال العلم لا دم في الدماغ اي دموي ولا عروق فيه اي العروق المتيقنة كما في اللحم
والكبد والدماغ ابرد الاعضاء الرئيسة حتى ربما احس ذلك باللمس عظم اليافوخ ثمين تتحلل ليبعد عن الآفة ويكون
خفيفا قال الشيخ لما كان الدماغ مبدأ انادي الاعصاب للحس والحركة وكان العصب كلما بعد عن المبدا استحق امداد
باعصاب من الدماغ الى الجوانب والاسفل ووصل بها مفاصل الفقار ولو كان الراس منبت الاعصاب كلها كان ظن
لكان اكبر من هذا بكثير حتى لا يطيق البدن حمله. الفصل التاسع في منافع العصب وسبيح العصب الدماغي منفعة اولا
الحس والحركة الفائضان من الدماغ بوساطته والعرضية عدة منها تقوية البدن بتشديد اللحم ومنها اشعار ما لا حس له من
الاعضاء كالكبد والطحال والرئة بالآفات وينقل الاعصاب الى الجلد المخالطة الليف الدقيق المنبث فيه وينتهي في الظاهر
من الدماغ بذاته فيفيد الحس والحركة الراس والوجه والاحشاء الباطنة او من النخاع الناشئ منه فيفيدها سائر الاعضاء
وما اتى منه الى الاحشاء لما كان متباعدا عن مبدئه والتباعد يوجب الاسترخاء وقوي في ثلثة مواضع بجسم غضروفي لعصب

ومبدء الروح الحركي ومبدء وافعال الحافظة
وهو منتصف تجويف دون الدماغ الا النخاع

والغضروف في الحنجرة وفي اصول الاضلاع وعند مجاوزة الصدر ثم عصب الحركة لما افتقر الى الصلابة جعل مبادئه من
المؤخر وعصب الحس بخلاف ذلك واعلم انما صار المبداء وليس ينبت من الدماغ سبعة ازواج من العصب باقيها الا عصبتان
من غور البطنين المقدمين عند جواز الزائدتين متوجهان الى ان يتقاطعا تقاطعا صليبيا ثم يتفارقان فيأتي اليمين
الى الحدقة اليمنى واليسار الى اليسرى متشابهتين وانما يتقاطعان ليتادى روح احدى الحدقتين الى الاخرى
اذا ابقيت ولذا اذا غمضنا احدى العينين كان ابصار الاخرى اقوى لاتساع الثقب العصبي لقوة اندفاع الروح اليها وليكون
الشبح المتادي واحدا فلا يرى الواحد اثنين كالاحول وليكون كل منهما للاخرى عوضا كالمطعمين المتشعلين المقالة
السابعة وهي تسعة عشر الشك في نبف من المسائل المتعلقة باحوال الانسان احلول الروح في الطفل هو حين هو
يقظان او حين هو نائم الجواب ليس يقظان لتعطل جوارحه وحركاته ولعله ليس بنائم ايضا فان الكل انه عدم ملكة اليقظة
فيثران يكون كون الصوت بسبب ما سبب الزرقة والكحلة الجواب هما سبب في الرطوبة او في الطبقات اما الاول فلانه
اذا كانت الرطوبات صافية غير غائرة والجليدية كثيرة المقدار والبصر معتدلا او قليلة كانت الزرقة ان لم يكن سبب في
الطبقات وان كانت كدرة والجليدية قليلة والبيضية كثيرة او كانت الجليدية غائرة كانت الكحلة واما الثاني فبسبب زرقة
العنبية وكحلتها زرقتها اما العدم النضج الموجب لعدم تمامية الصبغ واما لتحلل الرطوبة المستتبعة للصبغ ولذلك تشهل اعين
المرضى وكذلك المشايخ لان الرطوبة الغريبة تغلب على الغريزية فسبب الشهلة انما هو اجتماع سببي الكحلة والزرقة لا ما ظنه
اسادطلس من انه من النارية والالكانت الزرقا مضرورة هذا والزرقا احد من الكحلا ان لم يكن زرقته لا فرقان سواد العنبية
وكدورة الرطوبة يضعفان نفوذ الالحاظ وكثرة الرطوبة لانها تعوق التحديق والخروج الى قدام لجاذبيه معتدا بها وما زرقتها تعلم
البيضية ابصر بالليل فان الضوء محرك للمادة القليلة بعنف فيشوشها وما كحلتها بكثرة الرطوبة بالعكس فان كثرة ما دونه
تحوج الى حركات عنيفة ج ما بال العين قد يكون حدتها بان يرى من بعد كثير وقد يكون بان يفصل تفصيلا شديدا
الجواب اما الاول فلان العين عند التحديق تتحرك نحو الخارج شوقا الى المرئي ولذلك ان تحركت الى قرب منه ابصرت
فمن كان بعيد غور الرطوبة لم يتشوش بالضوء كتشوش غيره فانه يكون للضوء اليها سبيل ضيق فانما ينفعل من الضوء نعلم
منها فاذا بعدا ستحدث ما لم ينفعل فلم تشوش وكذلك السمع والشم ولهذا كانت الكلاب السلوقية اشد ادراكا للروائح
البعيدة لطول انوفها واما الثاني فلصفاء الرطوبة ورقتها فمس فيها الصور نقشا جيدا ما سبب الجعودة والسبوطة
ولين الشعر وخشونته وسواده وبياضه الذاتي والعارضي وشقرته وصهوبته والصلع الجواب اما الاول فلانه قد تتوى
مادته التي هي البخار الدخاني او لاختلاف حركتها او لالتواء منفذها واما الثاني فلكثافة المادة او كثافة الجلد الموجبة لاتساع

المنافذ

الصهوبة

المنافذ واما الثالث فالسواد لافراط الحرارة والنضاجة والشقرة للاعتدال والبياض اما للرطوبة غير جارة ولا دهنية او
ليبس وجفاف الصهوبة واما الصلع فيكون لعروض جفاف الدماغ وابتداؤه من مقدمه لتوسع وعائه ورطوبة ملوته
الموجبة لتخلخله الميسر لجفافه الموجب لانفصاله عن العظم فلا تصعد اليه مادة دخانية وايضا تخلخله موجب لتوسع
المنافذ فتحلل الاجزاء منها والنساء لرطوبة طباعهن وجلودهن وضيق مسامهن لا تصلعن ويقرب منهن الخصيان هم
ثقل الصوت اما للقوة ولها للضعف الموجب للعجز عن تقطيع الهواء الكثير بحركة سريعة ومنه ثقل صوت العجاجيل
وصوت البقرة بالنسبة الى الثور وصوت من امتلا قصبة رئته بالنوازل الرطبة وقد يكون الضعف موجبا لحدة الصوت اذا
احد قليلا من الهواء وقد يكون القوة مع التعريف الجيد موجبا للحدة والله العالم بالصواب ومنه المبداء واليه المآب هذا
ما اردنا ايراده من تلخيص فن طبايع الحيوان من فنون الجملة
الثانية ويتلوه تلخيص فن الالهي بعون
الملك الوهاب

ثم بلغ اليه عرضي له على اصله الذي بخط
كاتبه مولفه محمد الحسن عفا الله عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الثالثة في الفلسفة الاولى وفيها عشر مقالات المقالة الاولى فيها ثمانية فصول ١ في ابتداء طلب موضوع هذا العلم
٢ في بيان موضوع هذا العلم ومسائله والغرض منه ٣ في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه ٤ في اجمال مباحث هذا
الفن ٥ في الموجود والشيء وفيه بيان ان المعدوم لا يعاد ٦ في بيان انقسام الموجود الى الواجب والممكن وان الواجب
بالذات لا يجوز ان يكون واجبا بالغير وان الممكن لا يوجد ولا يعدم الا بالغير ولا يوجد الا بعد ان يجب وجوده بذلك
الغير وانه لا يجوز مكافاة الواجب لغيره في الوجود ٧ في بيان ان واجب الوجود هو الواحد وما سواه مركب ٨ في
الحق والصدق والذب عن المبدا الاول للبراهين المقالة الثانية فيها اربعة فصول ١ في تعريف الجواهر والعرض وذكر
اقسام الجوهر ٢ في تحقيق مهية الجسم وبيان تركب الاجسام كلها من هيولى وصورة ٣ في بيان ان الهيولى لا
تنفك عن الصورة وانها لا تختص بذاتها بمقدار معين وان لها صورة نوعية لا تفارقها ايضا ٤ في بيان ان الصورة
شريكة علة الهيولى لا معلولة لها ولا علة براسها المقالة الثالثة فيها عشرة فصول ١ في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه
من احوال المقولات التسع ونقل قول من قال بجوهرية الكم المتصل والمنفصل ٢ في بيان الواحد بالذات وبالعرض
وبيان اقسام كل ٣ في بيان ان الوحدة والكثرة بديهيتان وما قيل في حدهما سهوات وان كلا منهما عرض لازم للجوهر وشان ما فرغ عن العدد كلام
٤ في بيان ان المقادير اعراض لازمة للمواد والصور وان فارقت المادة توهما وحصر الكم المتصل فيها وفي الزمان ...

امر الزاويه ٥ فى بيان ان العدد موجود لكن لامفارقا وان لما انواعا الكل منها وحدة وطريق تحديد هذه الانواع وان الاثنين عدد ٦ فى بيان انه لا تقابل بين الوحدة والكثرة الا بالعرض وانهما بالعرض متضايفان وفيه معنى العالم من الاعظم والاصغر والمساوى ٧ فى الاستدلال على عرضية الكيفيات المحسوسة ٨ فى دفع ما قد يورد على عرضية العلم من الكيفيات النفسانية ٩ فى اثبات الكيفيات المختصة بالمقادير والاشارة الى عرضيتها وعرضية المختصة بالاعداد ١٠ فى بيان عرضية المضاف وانه ليس فى الطرفين واحدا بل ما هو فى كل منها بر ابا فى الآخر وبيان وجوده ورد شبهة من لم يروجوده المقالة الرابعة فيها ثلثة فصول ١ فى وجوه التقدم والتاخر ومراتبها واطلاقها على تلك الوجوه بالحقيقة او النقل وفيه بيان ان شيئا من العلة والمعلول لا ينفك عن الاخر ٢ فى بيان معنى القوة والفعل ومراتب نقلها والقدرة والعجز ورد قول من قال ان القادر من يصح منه الفعل والترك وبيان القوة الفعلية التى اذا لاقت المنفعل يجب الفعل والتى لا يمكنها ذلك والانفعالية التى اذا لاقت الفعلية وجب انفعالها والتى لا يمكنها ذلك وتقسيم القوة بمعنى المبدأ الى الطبيعة والعادية والصناعية ورد قول من قال ان القوة توجد مع الفعل وبيان ان الحادث تسبقه مادة وان كل فعل صدر عن جسم لا بالقسر كان بالعرض من قوة فيه وتحقيق فى ان القوة اقدم ام الفعل ٣ فى معانى التام والناقص على ترتيب نقلها ومعنى فوق التام والمكتفى ومعنى الكل والجميع والجزء حقيقة واستعمالا المقالة الخامسة فيها عشرة فصول ١ فى بيان معنى الكلى والجزئى وانهما عرضان للمعنى وانما يصدق عليه انه كلى كيف يكون موجودا فى الخارج وكيف لا يكون الا فى الذهن ٢ فى ان لحوق الكلية للطبايع ليس الا فى الذهن وبيان ان الصورة الموصوفة بالكلية تخصيصه باعتبار جزئيته من جهة مطابقته الكلى للكثيرين وفى الفرق بين الكلى والكل ٣ فى الفرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة وبيان ان المتقدم على النوع هو المادة دون الجنس فى الاعيان وفى الاذهان وكذا الصورة دون الفصل ٤ فى وضع قانون يبين حال ما ينضم الى الجنس من انه منوع او لا ينوع مع تمييز المنوعات من الصفات من غير المنوعات ٥ فى بيان اقسام ما يعرض للجنس والمرسل ما يلزمه مما لا يلزم من هذه الاقسام وبيان طريق حصول نوع احد من الجنس والفصل وهما متغايران ٦ فى النوع ٧ فى بيان الفصل الحقيقى ودفع ما يورد على وجوده وفيه ان مبادى الفصول لم يكون ولم لا يكون ٨ فى الحد وبيان ما يصح ان يحد وما لا يصح ان يحد وبيان الماهية والفرق بينها وبين الذات والصورة ٩ فى بيان ما يجب ان يدخل فى الحد من اجزاء المحدود وما لا يدخل ١٠ فى بيان ان الحد باعتبار ايكون عين المحدود وبه يكون كاسبا له المقالة السادسة فيها خمسة فصول ١ فى بيان اقسام العلة واحوالها وتبيين ان الاحتياج الى العلة انما هو فى الوجود لا فى الحدوث ولا فى شىء اخر وتبيين ان الباقى فى بقائه محتاج الى العلة ٢ فى دفع شك اورد على

وجوب تقارن العلة والمعلول وفيه دفع شك اورد على تجويز لا تناهى العلات وفى بيان حال الفاعل فى فعله من الابداع والاحداث والتكوين ٣ فى اقسام مناسبات المعلول مع العلة وبيان انه لا يرد ما فى المعلول على ما فى العلة ولا يساويه الا بوجه وان العلة احق بالوجود من المعلول من ثلثة وجوه ٤ فى بيان بعض اقسام المبادى الثلث الباقية اعنى العنصر والصورة والغاية وشطر من احوالها ٥ فى حل الشكوك الموردة فى وجود الغاية وفى جعلها متقدمة على سائر العلل وبيان ان الغاية اما خير او مظنون خير وبيان ان كل موجود خير لا العكس كليا وبيان اشتراك العلل الاربع بين الكل ودفع الشك المورد فيه وفيه تبيين افضل اجزاء هذا العلم المقالة السابعة فيها ثلثة فصول ١ فى ذكر لواحق الوحدة واقسامها ولواحق الكثرة من الغير والخلاف والمتقابل وذكر اقسامه وتحقيق الكلام فى الضدين وبيان كيفية اندراجه تحت السلب والايجاب واندراج العدم والتضايف تحتهما وبيان ان الضدين لا يندرجان الا تحت جنس واحد وتقسيمها الى ما بينهما واسطة وما ليس كذلك وبيان ان ضد الواحد لا يكون الا واحدا ٢ فى نقل قول القائلين بالمثل والقائلين بالتعليميات والاسباب الحاملة لهم على القول بذلك ٣ فى ابطال القول بالتعليميات وبالاعداد وبالوحدة المقالة الثامنة فيها سبعة فصول ١ فى بيان استحالة لا تناهى العلة الفاعلية والعنصرية باحد قسميها ٢ فى دفع شكوك اوردت على ما قيل فى بيان استحالة لا تناهى العنصر على محاذاة التعليم الاول ومقالة الفا الصغرى منه ٣ فى بيان تناهى المبدأ الغائى والمبدأ الصورى وان المبدأ الاول المطلق هو واجب الوجود لذاته وان ما عداه منسوب الوجود اليه مبدع له حادث عنه ٤ فى ان الواجب اول وحدانى وبيان المراد بالوحدانى وانه بالنظر الى غير الاضافات والسلوب ذاته لا ماهية له تم بل ماهيته عين انيته ولا جنس ولا فصل ولا حد ولا برهان عليه ولا هو جوهر ٥ فى اعادة ما مر ذكره من توحيد الواجب الوجود وبلا كل متعدده ٦ فى انه تعالى تام وفوق التام وخير وحق وعقل محض ومعقول محض ويعقل كل شىء حتى الجزئيات لكن على وجه كلى لا يعزب عنه الحرفى ٧ فى بيان انه تعالى يعقل نفسه لا مرتبا وانه لا يلزم من كونه عاقلا ومعقولا ان يتكثر فى ذاته وان علمه فعلى وانه لا يتعلق بالصور العقلية كيف وجدت ولا على انها موجوده بل على انها معقوله وبيان ان لا اشكال فى علمه تعالى ونفى الاحتمالات التى يتوهم بادى النظر وانه عاشق ذاته وبواسطة ذاته عاشق غيره وانه مريد بلا شوق وحى بلا قوه بل اراده وحيوته عين علمه وارادته عين جوده وانه ليس ما يتراءى من تكثر الصفات الا تكثر الى السلوب والاضافات اذ ليس شىء منها الا شيئا التى هى هويته مع سلب او اضافه او كليهما وانه تعالى ... بذاته المقالة التاسعة فيها سبعه فصول ١ فى ان حدوث الحادثات لا يكون الا بحركات مستمره اذ ليس كل منها علة للاحقه وبيان انه لا يمكن ان يكون الحركة والزمان حادثين ٢ فى بيان ان حركات الافلاك ...

وان كل حركة ارادية لا يكفي فيها العقل الصرف بل لا بد من ان يكون مبدؤها القريب نفسا جسمانية وان المحرك
البعيد للافلاك هو العقل المحض فانه لا يتحرك بذاته وكل حركة ارادية من مشوق ومشوق الافلاك ليس الا التشبه
بالمبدأ فالمبدأ الاول تعالى هو المحرك الابعد لجملة الافلاك وهو المعشوق لكن مع ذلك لكل منها معشوق يخصه
ايضا ٣ في تحقيق ان اختلاف حركات الافلاك ليس للعناية بالسافل كما وهم بل لان لكل معشوقا خاصا كما للجملة
معشوق واحد وبيان ان هذا المعشوق الخاص لا يجوز ان يكون جسما كما وهم ٤ في اثبات ان المعلول الاول
للواجب تعالى هو العقل المحض واثبات ان فوق كل فلك عقلا وان تحت العقول التسعة عقلا اخر به تصدر
عقولنا ٥ في كيفية تكون الاسطقسات الاربعة بعد اشتمال السماويات ورد قول من قال انها كانت جسما واحدا
اختلفت اجزاؤه بالقرب من الحركة والبعد عنها فاوجب ذلك اختلافها بالطبائع ٦ في غاية الواجب تعالى وكيفية دخول
الشر في القضاء الالهي ٧ في بيان السعادة والشقاوة البدنيتين والنفسانيتين المقالة العاشرة فيها خمسة فصول ١ في المبدأ
والمعاد بقول مجمل والالهامات وكيفية تاثير التضرع والدعوات والقرابين والصدقات وان احكام النجوم ليست
الا ظنية ضعيفة ٢ في بيان ان ارسال النبي واجب وانه كيف ينبغي ان يدعو الناس الى الله تعالى ٣ في بيان منفعة العبادات
في الدنيا والاخرة ٤ في عقد المدينة والبيت وما يجب ان يسن لاصلاحهما ونظامهما ٥ في الخليفة والامام ووجوب
طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق

المقالة الاولى فيها ثمانية فصول الفصل الاول في ابتداء طلب موضوع هذا العلم قد علمت ان الفلسفة نظرية وعملية
وعرفت معنيهما وان كلا منهما ثلاثة انواع وان اقسام النظرية هي الطبيعية والتعليمية والالهية وان لكل علم موضوعا
ومطالب ومبادي وان موضوع الاولى هي الاجسام من حيث انها تتحرك او تسكن وان موضوع الثانية اما الكم المجرد
او ذو الكم من حيث هو ذو كم ولم تعرف موضوع الثالثة فالان حان ان تعرف ذلك ايضا وايضا قد شاع ان الحكمة
هي افضل علم بافضل معلوم وان الحكمة هي المعرفة التي هي اصح واتقن من كل معرفة وان الحكمة هي العلم بالاسباب الاولى
للكل فالان نبين ان الموصوف بهذه الصفات الثلاث انما هي الفلسفة الاولى فالان نقول لا يجوز ان
يكون موضوع هذا العلم هو الله تعالى بل هو من مطالبه وذلك لانك قد عرفت ان موضوع العلم لا بد ان يكون
امرا مسلما في ذلك العلم وانما يطلب فيه عوارضه الذاتية وواجب الوجود لا يجوز ان يكون امرا مسلما اذ لو كان مسلما لكان
اما بينا بنفسه او مبينا في علم اخر والاول ظاهر الفساد والا لما احتاج الى الدليل والثاني ايضا باطل لان علوم الحكمة
لا تخرج عن الخلقية والسياسية والطبيعية والتعليمية والالهية ولم نبين في شيء من هذه العلوم غير الالهية ولا يجوز ان يبين

فان

فان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال المفارقات فان ذكره في علم اخر لم يكن الا ذكرا امر غريب لغرض من الاغراض
فلا بد من ان يبين في هذا العلم والا بقي غير مبين موضوعا اذ لا شيء من الموضوعات مما يبين فيها هي موضوعات
لها هنا ولا يجوز ايضا ان يكون موضوعه الاسباب القصوى اعني المبادي الاربعة للموجودات كلها اذ
لو كانت موضوعا له لم يخل ان يكون البحث عن احوالها من حيث انها موجودة او من حيث انها اسباب
مطلقة او من حيث ان هذا فاعل وذاك قابل وهكذا او عن احوالها من حيث هي جملة والكل باطل اما الاول
فلوجهين الاول ان هذا العلم يبحث عن الاحوال التي تعمها وغيرها وهي الكلية والجزئية ونحو ذلك فلا بد من ان
يكون موضوعه اعم منها ولا يمكن ان يقال انها ليست مقصودة بالذات في هذا العلم فانها احوال لا تخص
الامور الطبيعية ولا التعليمية ولا العملية فلا يكون لها موضع بحث الا هنا والثاني ان البحث عن احوال الاسباب
المطلقة انما يمكن بعد اثبات وجود السبب المطلق ولا يثبت وجوده الا بعد اثبات ان للموجودات اسبابا ولا
شك ان هذه القضية ليست بينة الثبوت وان كانت قريبة من العقل مشهورة والحس لا يفي باثباتها اذ غايته
احساس التقارن بين شيئين وليس في علم اخر فتعين ان يكون مبينا في هذا العلم وقد عرفت ان موضوع علم
لا يبين فيه ومن هذا ظهر بطلان الثالث واما الرابع فلان الكل لا ينظر فيه الا بعد النظر في الاجزاء فان كان النظر
فيها في هذا العلم فهي الاولى بان تجعل موضوعا وان قيل انه في علم اخر كذب واما الاول فيستلزم ان يكون الموضوع
حقيقة هو الموجود من حيث هو موجود الفصل الثاني في بيان موضوع هذا العلم ومسائله والغرض
منه انك قد علمت ان الطبيعي انما يبحث عن احوال الجسم من حيث هو موضوع للحركة والسكون والرياضي
انما يبحث عن المقادير والعدد المجردين او الماديين والمنطق انما يبحث عن المعقولات الثانية من جهة كيفية
ما يتوصل من معلوم الى مجهول واما البحث عن الجسم من جهة ما هو موجود او جوهر او مؤلف من الهيولى
والصورة والبحث عن الكم من حيث انه موجود ومجرد ومادي وعن المعقولات الثانية من جهة ما هي معقولة
وانها متعلقة بمادة غير جسمانية ولا تتعلق بالحس في علم من هذه العلوم ولا في الخلقية فانه ابعد منها من ذلك
فلا بد لها من علم اخر يكون باحثا عما فوق المحسوسات فان الجوهر من حيث هو جوهر لا يجب ان يكون محسوسا
والا لم يكن الا محسوسا ومن البين ان العدد يكون في المحسوسات وغيرها واما المقدار فقد يطلق على الصورة الجسمية
وقد يطلق على الكمية المتصلة والاول وان كان لا يخرج من مادة الا انه مبدأ للجسم المحسوس فهو بهذا الاعتبار متقدم
على المحسوسات وهذا بخلاف الشكل فان الشكل عارض للجسم بعد ان يكون متناهيا فلا يمكن ان يكون الا في المادة فما

الثانى فان نظر فيه من حيث عوارضه فهو نظر فيما يخص المادة واما اذا نظر الى وجوده من حيث انه من اى الانحاء فلا
تعلق له بالمادة واما المعقولات الثانية التى هى موضوع المنطق فظاهر انها خارجة عن المحسوسات وهذا العلم هو الاعلى
فلم يكن بد من ان يكون موضوع هذا العلم امرا يعم هذه كلها وما ذلك الا الموجود من حيث هو موجود وايضا فان
هنالك امورا مشتركة فى العلوم يذكر فى بعضها ذكرا ويحدد فى بعضها حدا ولا يحقق فى شئ منها كنفس وجودها ولا خصوصية
لها بشئ من موضوعاتها ولا يصح لان يعمها الا معنى الموجود بما هو موجود وذلك كالواحد من حيث هو واحد والكثير
من حيث هو كثير وكذا المخالف والموافق والضد والكلى والجزئى والقوة والفعل الى غير ذلك فلا بد من ان يجعل من
عوارض الموجود من حيث هو موجود فهو الموضوع ومعرفته بديهية فلا يحتاج الى ان يبين فى علم اخر واوفى هذا العلم فطالب
الامور العارضة للموجود بما هو موجود فمنها ما هى كالانواع له كالجوهر والكم والكيف ينقسم اليها بلا واسطة ومنها ما هى
كالاعراض كالواحد والكثير والقوة والفعل والكلى والجزئى ونحو ذلك يعرضه من غير ان يصير بخصوصية لا يقال لو كان
الوجود موضوع هذا العلم لم يجز ان يبحث فيه عن مباديه لان العلم لا يبحث عن مبادى موضوعه مع انه يبحث عن مبدأ
الموجود المطلق قلنا المبدأ من عوارض الموجود التى تعرضه من غير واسطة اذ لا شك فى ان المبدأ ليس من مقومات الموجود
ولا يحتاج الموجود فى ان يعرضه المبدأ الى ان يتخصص نوعا من التخصص ولا شئ اعم من الموجود يكون من عوارضه ليس
المبحوث عنه مبدأ الموجود كله اذ لا مبدأ لذلك والا لزم ان يكون الشئ مبدأ لنفسه فالمبحوث عنه ليس الا مبدأ الموجود المعلول
والبحث عن مبادى ما تحت الموضوع غير ممتنع كساير العلوم الجزئية هذا فهذا العلم يبحث عن الاسباب القصوى لكل موجود
معلول من جهة ما هو موجود معلول فقط وعن عوارض الموجود من حيث هو موجود فقط وعن مبادى العلوم الجزئية
فانه قد تقرر ان مبادى العلم الادنى تبين فى العلم الاعلى كمبادى الطب فى الطبيعى ومبادى المساحة فى الهندسة ويبحث عن
اعراض الموجود المطلق واقسامه ويتدرج فى التخصيص شيئا فشيئا حتى ينتهى الى موضوع الطبيعى تارة فيسلمه اليه ولا
يبحث عنه والى موضوع الرياضى اخرى فيسلمه اليه ولا يبحث عنه وهكذا جميع العلوم الجزئية واما بحث هذا العلم فانما هو
قبل هذه التخصيصات وهذه الصناعة هى الفلسفة الاولى اذ يعلم بها اول الامور فى الوجود وهو العلة الاولى وفى العموم وهو
الموجود والواحد وهو الحكمة التى هى افضل علم اى العلم بافضل معلوم وهو الله تعالى والاسباب بعده وهو الصادق عليه
حد العلم الالهى اعنى الذى يبحث عن الامور المفارقة للمادة وجودا وحدا فان الموجود من حيث هو موجود ومباديه وعوارضه
تتقدم على المادة وان بحث عن امر لا يفارقها فانما يبحث حقيقة عن معنى لا حاجة له اليها فان جملة ما يبحث عنه امور
اربعة الاول ما لا يخالط المادة اصلا والثانى ما يخالطها على سبيل التباين والعلية والثالث ما يعمها وغيرها والبحث عنه

انما

انما هو من حيث المعنى العام الذى لا حاجة له اليها والرابع ما يخص الماديات كالحركة والسكون لكن البحث عنها انما هو من
حيث الوجود العام الغير المحتاج الى المادة وذلك كان الرياضى يبحث عما يخالط المادة لكن لا من حيث يخالطها بل من
حيث معنى عام فهذه الاربعة متشاركة فى ان بحث الالهى فيها ليس عن معنى يتعلق الوجود بالمادة واذ قد سمعت هذا فى
الغرض من هذا العلم واعلم ان هذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائية فى ان ما يبحث عنه فى هذا العلم يتكلم فيه الجدلى
والسوفسطائى ويخالفهما من حيث انه لا يتكلم فى مسائل العلوم الجزئية وهما يتكلمان ويخالف الجدل قوة لانه يفيد
اليقين بخلافه والسوفسطائية غرضا فان غرضه التحقيق وغرض السوفسطائى التدليس والتشبه بالحكيم **الفصل الثالث**
فى منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه قد عرفت فى ثانى فصول المقالة الثانية من فن الخطابة ان الخير هو الذى يقصد
بنفسه والنافع هو الموصل الى الخير وكذا الفرق بين الضار والشر فاعلم ان العلوم الحكمية كلها اشتركت فى تحصيل كمال النفس
الانسانية وتهيئها للسعادة الاخروية لكن المنافع التى يذكر فى رؤوس العلوم ليست من هذا القبيل فانها امر قد علم بل
انما هى نفع كل علم فى علم اخر ثم هذا النفع قد يقال مطلقا وهو الايصال الى التحقيق علم اخر باى وجه كان وقد يقال مخصوصا
بالايصال الى ما هو اجل منه وغاية له وهذا نفع خادم فى مخدومه فلا يليق بهذا العلم والاول ثلاثة اقسام نفع فى الاعلى ونفع
فى المساوى ونفع فى الادون وهذا احرى بان يسمى افادة وافاضة وعناية ورياسة فنفع هذا العلم فى غيره من هذا القبيل فانه
يفيد العلم بمبادى العلوم الجزئية وبحقايق الامور المشتركة بينها فكان المقصود فيه مبدأ المقصود فيها كذلك هذا العلم مبدأ
لتلك واما مرتبته فهى بعد العلم الطبيعى والرياضى اما الاول فلان كثيرا مما تسلم ههنا مبين فيه كالكون والفساد والاستحالة
والمكان والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المتحركات الى محرك واما الثانى فلان الغرض الاقصى فيه معرفة تدبير البارى
تعالى ومعرفة الملائكة وطبقاتهم ومعرفة النظام فى الافلاك ولا سبيل الى ذلك الا بعلم الهيئة ولا سبيل اليه الا بالحساب والهندسة
واما الجزئيات الرياضية كالخلق والسياسة فلا نسبة لها الى هذا العلم فان قيل يلزم الدور فان مبادى الطبيعى والرياضى انما
تبين فى هذا العلم والمسائل تتوقف على المبادى فمسائلهما تتوقف على هذا العلم فلو توقف عليها لزم الدور قلنا اولا ليس يجب
فى مبدأ العلم ان يكون مبدأ لجميع مسائله فيجوز ان يكون المبادى التى تبين فى هذا العلم مما لا يتوقف عليها الا بعض مسائل
العلمين واما المسائل التى يتوقف عليها هذا العلم فيكون مباديها بينة بنفسها لا تبين فى هذا العلم ويجوز ايضا ان يكون
مبادى تلك المسائل التى يتوقف عليها هذا العلم غير تلك المسائل من هذا العلم الموقوفة على تلك المسائل وثانيا انه يجوز ان يتوقف
مسائل هذا على مسائل العلمين انية وبالعكس لمية وما من الانية فى علم ليس مبدأ لذلك العلم الا كما ان الحس مبدأ للعلم
فما ذكرناه من توقف هذا العلم على ذينك انما هو لتصور عقولنا والا فهناك طريق لنا يسلك فيه من القضايا الكلية للعقول

لكنا

لكنا نعجز عن سلوكه فهو بنفسه لا يوقف له على غيره واما اسمه فهو ما بعد الطبيعة والمراد بالطبيعة جملة الماديات والمراد
بالبعدية البعدية بالنظر الينا واما من حيث النظر الى نفس ذاته فهو حقيق بان يسمى ما قبل الطبيعة فانما يبحث عنه فيه
لما تقدم عليها بسببية وعمومية كما عرفت فان قيل ان الحساب والهندسة ينبغي ان يكونا علم ما بعد الطبيعة فانهما يبحثان عما
لا خصوصية له بالطبيعة لا سيما العدد قلنا اما الهندسة فالجواب عنه ظ فانه على قسمين ما يبحث عن الخطوط والسطوح
والجسمات ولا شك ان هذه لا يفارق المادة وما يبحث عن المقدار لكن لا مطلقا بل من حيث انها مستعدة للنسب المختلفة
وهذا ناظر اليه من حيث هو عارض لا من حيث هو متقوم فالبحث عما يعم المادة واما الحساب فقد يلتبس امره كذلك الامر
لم يسلم لذلك لانه ربما جعل ما بعد الطبيعة العلم بالامور المباين للطبيعة من كل وجه وليس ذلك الا الله تعالى فسمية الشيء باسم
اشرف اجزائه وعلم الحساب خارج عن هذا الفن ضرورة واما الحق فهو ان يقال العدد ثلثة اعتبارات عدد موجود في المفارقات
وعدد موجود في الطبيعة وعدد موهوم مجرد عن المعروض ماخوذ من الطبايع وعلم الحساب انما يبحث عن العدد من حيث
النسب المختلفة كما يمكن اعتبار هذه الكيفية في العدد الموجود في المفارقات في الاجزاء والعلل ان طرء في الاخير وهو بكل
من هذين الاعتبارين من المتعلقات بالمادة من احوال الطبيعة فعلى التقديرين لا يبحث عنه الا من حيث المادة **الفصل الرابع**
في اجمال مباحث هذا الفن فنقول انه يبحث عن نسبة الشيء والموجود الى المقولات وعن حال العدم وعن حال الوجوب والامكان
وهو بعينه البحث عن القوة والفعل وعن الذي بالذات والذي بالعرض وعن الحق والباطل وعن الجوهر وانه كم قسما هو
وما الجوهر الذي هو الهيولى وهل هو مفارق ام لا وهل هو النوع او مختلفه وما نسبته الى الصورة وعن الصورة كذلك وكيف
يكون المركب منهما وما نسبتهما الى الحدود وعن المناسبة بين الحدود والمحدودات وعن العرض لكونه مقابل الجوهر وعن
اضافته وحدودها وعن احوالها كما ينقول مقوله ويبين عرضية ما ظن منها جوهرا وعن مراتب الجواهر والاعراض تقدما
وتاخرا وعن الكلي والجزئي والكل والجزء وكيف يوجد الكلي في الطبايع وكيف يوجد في الذهن وفيه يعرف الجنس والنوع
وعن العلل واجناسها واحوالها والنسبة بينها وبينها وبين المعلولات وعن الفعل والانفعال وان كل قسم من العلل لابد
وان ينتهي الى علة اولى وعن التقدم والتاخر وانواع ذلك وبيان الاشياء المتقدمة عند العقل وعن الكثرة من ذلك وعن
الواحد لكونه مساوقا للوجود وعن الكثير لانه مقابله وفيه البحث عن العدد ونسبته الى الموجودات والكم المتصل كذلك
لكونه مقابلا له وبيان انه ليس شيء من ذلك مفارقا ولا مبدأ وعن العوارض التي تعرضهما وعن توابع الواحد من الشبيه و
المساوي والموافق والمجانس والمشاكل والهوهو وعن مقابلاتها التي هي توابع الكثرة ثم عن مبادي الموجودات فيثبت المبدأ
الاول تعالى وصفاته الجلالية والجمالية وكيف يصدر بها ونسبته الى الغير وما اول ما وجد عنه وكيفية ترتب الموجودات عنه وما حال

النفس

النفس الانسانية اذا فارقت البدن وفيه حال الرقد النبوة ووجوب طاعتها وانها لم تحظ الله واجبة والاخلاق والاعمال
الموصلة الى السعادة الابدية واصناف السعادات فهذا الاجمال والله الموفق للتفصيل **الفصل الخامس** في الموجود والشيء وفيه
بيان ان المعدوم ليس بشيء لا شك انه كما ان من المعلومات التصديقية ما هو مبدأ للتصديق باخر وهو بنفسه اولي لا حاجة له الى
بيان فان ذكر ما يدل عليه فانما هو للتنبيه والاخطار بالبال لا معارض للعبارة ما جعلها اظهر فلانه كانت اخفى من المدلول
عليه كذلك في التصورات امور هي اوليات وهي مبادي لتصورات اخرى فهي لنفسها لا حاجة لها الى التحديد ولكن قد يعرض
لما يراد منها واللفظ اخر ان يكون لظهوره فيفسره على سبيل التنبيه والاخطار بالبال وان كان في الحقيقة اخفى من ذلك ولولا ان
تصورات هنا لتسلسل الامر الى غير النهاية والدور يكتسب التصورات فمن اراد ان يعرف هذه الامور لم يمكنه الا بالتعريف اللفظي
او بالاخفى فنقول ان الموجود من هذا القبيل فمن يعرفه بانه الذي يكون فاعلا او منفعلا فقد عرفه بالاخفى فان الجوهر يعرف
الموجود ولا يعرفون انه فاعل او منفعل بل انما يعرف ذلك بالبرهان على ان هذا من اقسام الموجود حقيقة فالتعريف دوري
وكذا الشيء من هذا القبيل فمن عرفه بانه الذي يصح ان يخبر عنه فقد اتى بالدور فالتعريف بالاخفى اما الاول فلانه لا يعرف للذي
وما وامر ونحو ذلك مما لابد من ذكره الا الشيء واما الثاني فلان الشيء اعرف من يصح ومن الخبر فقد يقع باشال هذا تنبيه
وان فسد ماخذهما واعلم ان الموجود يرادف المحصل والمثبت واما الشيء فليس معناه معنى الموجود فانا نعلم بيننا ان لكل شيء
حقيقة مخصوصة غير وجوده وان كان قد يطلق عليه اسم الاشتراك ولذا اذا قلت حقيقة كذا موجودة افدت واذا قلت حقيقة
كذا حقيقة كذا او شيء والحقيقة شيء لم يفد وهذا بخلاف انه يقول حقيقة زيد شيء وحقيقة عمرو شيء اخر فانه كما تقول حقيقة
زيد حقيقة وحقيقة عمرو حقيقة اخرى فانك تعني به الشيء المخصوص المخالف لما يقابله لا مرتبة الموجود فالشيء لا فرار لا لازم
له فانه اما موجود في الخارج او في الذهن هذا واعلم انه يقال ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق لكن ما يقال ان الشيء قد يكون
معدوما فنقول لا يصح اما ان يكون المراد به العدم في الخارج فهو حق والعدم المطلق فهو غلط فان المعدوم المطلق لا يتعلق
به علم الا بان يحصل منه في الذهن صورة محضة لا يكون صورة لشيء خارجي ولا ذهني ولا يصح ان يشار اليه بهو وبالجملة فان الاخبار
انما يكون عن امر محصل في الذهن سواء كان الاخبار بالايجاب او بالسلب وكيف يحكم على المعدوم المطلق بشيء ولا يصح ذلك في الشيء
اما ان يكون موجودا للموصوف او لا فان كان الاول فلا يصح اما ان يكون معدوما او موجودا فان كان موجودا فاما
ان يكون موصوفه قبل ذلك موجودا فيلزم ان يكون المعدوم موجودا وان لم يكن موجودا فكيف يثبت لشيء اخر او من المحال
ان يوجد ما لا وجود له في نفسه لشيء ولا يمكن ان لا يكون تلك الصفة موجودة لموصوفها والا كان اثبات الصفة في
الحقيقة نفي الصفة عنه وبالجملة فالغائب شيء لابد من ان يتعلق بشيء له وجود في الذهن البتة وان لم يكن موجودا في الخارج و

في الحقيقة م

هذا البرهان ولابد فراق بالموجود دون الجوهر م

عن الفاضل عرفت ويقول

يخبر عنه م

فلولا انا وضعنا في ذلك الجاهل بان الاخبار انما يكون بمعنى معقول موجود في النفس وان كان معدوما في الخارج وان
معنى الاخبار عنه ان له نسبة الى خارج فاذا قلت مثلا ان القيامة ستكون فقد حكمت بكون الموجود في نفسك
في الزمان المستقبل الموجود في نفسك على القيمة الموجودة في نفسك ~~على القيمة الموجودة في نفسك~~ وكذا اذا اخبرت عن
الماضي فقد علم انه لا بد من ان يكون المخبر عنه موجودا خارجا او ذهنا بل يتعلق اولا وبالذات بالوجود الذهني فقد
حصل من جملة ذلك ان الشيء غير الموجود وانما تلازمان هنا واما من قال ان الحاصل غير الموجود فربما يكون
شيء حاصلا ولا يكون موجودا وان المنفي حاصل غير موجود ولا معدوم وان لفظ الذي وما ونحوها ليست بمعنى
الشيء فليس من المميزين واعلم ان الوجود وان لم يكن جنسا لما تحته ولا مقولا بالتساوي لما ان قوله على الجوهر اقدم
من قوله على العرض لكنه معنى واحد يخص عوارض فلذا صلح لان يفرد له علم كما ان الجسم صلح لان يفرد له علم واحد
واعلم انه يتعذر ايضا تعريف الواجب والممكن والممتنع بما لا يشتمل على دور فانهم يعرفون الممكن بانه غير الضروري او المعدوم
في الحال الذي لا يكون بوجوده محالا في شيء مما يستقبل والذي ليس بمحال ان يكون وان لا يكون او ليس بواجب ان يكون
وان لا يكون والضروري بانه الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او الذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا او الذي
يمتنع ان لا يكون او لا يمكن ان لا يكون والمحال بانه الضروري العدم والذي لا يمكن ان يكون او يجب ان لا يكون وكل
هذا دور محال ونحو مر في اول منطقنا الاول واعلم انك قد علمت ان الشيء والمخبر عنه لا يكون الا الموجود فعلم فساد ما
قيل من جواز اعادة المعدوم بعينه فان هذا القول يؤدي الى ان يكون المعدوم حين العدم شيئا متخصصا بهوية ممتازا
عن غيره والا لم يكن بينه وبين مثله فرق فلا يمكن ان يقال ان هذا الموجود هو بعينه الذي كان موجودا فصح
فيلزم ان يكون المعدوم موجودا ويدل على بطلان هذا المقال ثانيا انه لو اعيد الشيء بعينه لاعيد مع امر اصلا
المعيد ومن جملة تلك الوقت سواء كان شيئا موجودا بنفسه او موافقا امر موجود كعرض من الاعراض واذا اعيد الوقت
لم يكن اعادة فان الاعادة انما يكون في الوقت الثاني على ان اعادة الوقت بديهي البطلان **الفصل الثاني** في بيان انقسام
الموجود الى الواجب والممكن وان الواجب بالذات لا يجوز ان يكون واجبا بالغير وان الممكن لا يوجد ولا يعدم الا بالغير
ولا يوجد الا بعد ان يجب وجوده بذلك الغير وانه لا يجوز مكافأة الواجب لغيره في الوجود اعلم ان كل ما يدخل في
الوجود لا يخلو من احد هذين القسمين اما ان يكون واجبا وجوده بذاته او لا فيكون ممكنا وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته
فاعلم ان واجب الوجود لا يستند وجوده الى علة والا لم يكن بذاته بحث له الوجود فلا يكون الامر القسم الثاني فلا يمكن
ان يكون شيء واجب الوجود لذاته ولغيره معا فانه ان وجب وجوده لغيره لم يكن وجوده بدون الغير فضلا عن ان يكون

واجبا

واجبا وان وجب لذاته فما الحاجة الى الغير وما اثر ذلك الغير فيما يستقل الذات بالتاثير فيه واما الممكن فلا وجود ولا
عدم له الا بالغير لانه اذا وجد او عدم فقد تخصص بامر جائز فهذا التخصص اما ان يكون من غيره او لا فعلى الاول
ثبت المطلوب فان ذلك الغير هو العلة وان لم يكن من غيره فلا يخلو اما ان يكفي فيه ماهيته او لا فان كفى له لزم ان يكون
ذلك الامر من الوجود او العدم واجبا له لذاته وقد فرض بخلاف ذلك وان لم يكفه لم يكن بد من ان يكون بامر اخر هو
العلة فقد علم انه لا يوجد ولا يعدم الممكن الا بعلة فعلة الوجود امر موجود وعلة العدم عدم علة الوجود واعلم ان
الممكن لا يوجد من علته الا وقد وجب بها اذ لو لم يجب بها لزم ان يكون حاله الوجود والعدم حين وجود العلة فاذا تخصص
بالوجود لم يكن له بد من مخصص اخر فان وجب به ثبت المطلوب والا افتقر الى مخصص اخر وهكذا الى ان يلزم اما التطاول في
العلل والمخصصات الى ما لا ينتهي وعلى الثاني يلزم ان لا يحصل العلة المخصصة لوجوده فلا يكون موجودا واعلم انه
لا يجوز ان يكون واجب الوجود مكافئا لغيره في الوجود بحيث يتساويان في لزوم الوجود لانه لا يخلو اذا اعتبر ذات احدهما بدون
الاخر اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا لم يخل اذا اعتبر مع الاخر اما ان يكون من هذه الجهة ايضا واجبا او
ممكنا والاول يستلزم ان يكون الشيء واجبا لذاته ولغيره معا وقد عرفت فساده وعلى الثاني ينتفي التكافؤ اذ لا يصح ان يلزم
وجود احدهما وجود الاخر بل يجوز الانفكاك بينهما وان لم يكن باعتبار ذاته واجبا بل انما يكون وجوبه من الاخر فيكون
باعتبار ذاته ممكنا وباعتبار الاخر واجبا فلا يخلو اما ان يكون الاخر ايضا كذلك او لا فان كان الاخر ايضا كذلك فلا يخلو
اما ان يكون افادة الوجوب للاول وهو في حد الوجوب او وهو في حد الامكان فعلى الاول يلزم الدور المحال وكان وجوب
الثاني بالنظر الى الاول لا بنفسه ولا بثالث وعلى الثاني ينتفي التكافؤ لان امكان الثاني امر من ذاته ليس باعتبار وجوب
الاول ووجوب الاول باعتباره ولا تكافؤ بين العلة بالذات والمعلول بالذات ولانه اذا وجب الاول في حد امكان الثاني
لا في وجوبه لزم جواز ان يكون موجودا مع عدم الثاني وان لم يكن الاخر كذلك بل كان واجبا بذاته كان الامر كما في الشق الاول
من لزوم عدم التكافؤ او كون الشيء واجبا لذاته ولغيره معا فالتكافؤ انما يكون اذا اوجبهما معا او اوجب العلاقة بينهما
شيء ثالث وبالجملة لا تكافؤ موجودان الا بعلة خارجة لانه لا يخلو كل منهما اما ان يكون في حقيقته ان يكون مع الاخر او لا فعلى
الاول لا يكون واجبا بذاته بل ممكنا ولا يمكن ان يكون معلولا لصاحبه لما عرفت فيكون لامر ثالث فهو ايضا علة للعلاقة
التي بينهما وعلى الثاني يكون التكافؤ امرا طاريا اما اتفاقيا او عن امر عارض لازم والكلام في التكافؤ الذاتي وايضا اذا
بطل كون احدهما موجودا بذاته فلا بد من ان يكون معلولا فلا يجوز ان يكون مكافئا من حيث هو مكافئ للمعلول
فاما ان يكون معلولا له من حيث وجوده الخاص لا من حيث هو مكافئ او لامر ثالث وعلى الاول يبطل التكافؤ ويكون

والمضافان مع هذا البيان

بينهما العلية والمعلولية والثانى هو المطلوب **الفصل الخامس السابع** فى بيان ان واجب الوجود هو الواحد وغيره مركب اعلم ان ما
الوجود لما ثبت يجب ان يكون ذاتا واحدة اذ لو تعدد فلا يخلو اما ان لا يتخالفا فى المعنى الاصلى او يتخالفا فان لم يتخالفا فيه
لم يكن بد من ان يتخالفا بمعنى آخر عرضى يقارن احد ذلك المعنى الاصلى فيقارن ذلك المعنى معنى فيصير به هذا ومعنى آخر فيصير
ذلك فهذه المقارنة لا يخلو اما ان يكون لنفس حقيقته او نفس وجوده فلزم عدم المخالفة بهذا الاعتبار او يكون عن
خارج فلولا ذلك السبب لم يكن اختلاف واثنينية فكانت الذات واحدة او معدومة ثم فلا يكون لشئ من الذاتين
المفروضين وجوب وجوده الخاص الا لذلك السبب فلا يكون شئ منهما واجبا لذاته وان تخالفا فى معنى اصلى لم يخل اما
ان يكون هذا المعنى شرطا فى وجوب الوجود او لا فعلى الاول يجب ان يكون مشتركا فيه لا مختلفا فيه وعلى الثانى كان
عارضا لواجب الوجود فيكون من القسم الاول وبوجه آخر هو توضيح لذلك الوجه لو انقسم واجب الوجود الى كثيرين لم
يخل اما ان يكون من انقسام الجنس بالفصول او من انقسام النوع بالاعراض والثانى بط بما ذكر وكذا الاول فان الفصل
من شانه ان يفيد الجنس قواما لا حقيقة فهذا الفصل يجب ان يفيد وجوب الوجود قواما وهو بط من وجهين
الاول انه ليس وجوب الوجود الا تاكد الوجود فافادته تفيد معه الحقيقة افادة حقيقته والثانى انه يلزم ان يكون وجوب
الوجود حاصلا بعلة فلا يكون لذاته وبوجه آخر هو اختصار لما ذكر لا يخ وصف وجوب الوجود اذا حصل لشئ اما
ان يكون واجبا ان يكون صفة ذلك الشئ او لا فان وجب فانحصر فيه والا جاز ان يصير بزوال عن الموصوف فيه فيكون
لذاته لا يقال نختار الاول ولا يلزم الانحصار الا اذا امتنع كونه وصفا لغيره ان يكون وصفا لذلك وليس كذلك لانا نقول
كلامنا فى الوصف الواحد ولا شك انه لا يكون الا فى موصوف واحد واما ما تفرض فى موصوف آخر فليس الا صفة اخرى
مثل هذه تحصلها ما تحصلها وبعبارة اخرى لا يخ اما ان يكون كونه واجبا عين كونه هو بعينه او غيره فان كان عينه
لزم الانحصار ضرورة وان لم يكن عينه ومن الظ انه مقارن له فاما ان يكون مقارنته له لذاته او لعلة فعلى الاول ايضا يلزم الانحصار
وعلى الثانى يكون ثبوته للشئ لا لذاته بل لتلك العلة فلا يكون واجب الذات هذا الذى عرفناكم فى هذين الفصلين من
خواص الواجب واما الممكن فمن خواصه احتياجه الى غيره ليصير موجودا وانه دائما بحسب ذاته ممكن الوجود ولكن يعرض
له الوجوب بالغير اما دائما او فى بعض الاوقات والثانى لا بد له من مادة تتقدم زمانا كما سيأتى بيانه فهو مركب والاول
ايضا مركب مما له باعتبار الذات وما له باعتبار الغير فغير الواجب لا يخ عن قوة وزوجية فهو الفرد الذى بالفعل من جميع
الوجوه **الفصل الثامن** فى الحق والصدق والاقرب ان هو المبدأ الاول للبراهين يقال الحق ويراد تارة الوجود مطلقا واخرى
الوجود الدائم وبهذا المعنى اول الاوائل حق دائما بذاته وما عداه حق بغيره باطل فى نفسه واخرى القول والعقد المطابق

البرهـ

للواقع كالصادق الا ان الصادق انما يقال باعتبار مطابقته لما فى نفس الامر والحق باعتبار مطابقة ما فى نفس الامر له
له فاحق الاقاويل ما كان صادقا دائما والاحق منها ما كان صدقه اوليا ليس بعلة فقولنا لا واسطة بين الايجاب والسلب
احق الاقاويل فانه اول بالنسبة الى كلها والكل يحل اليه وهو فى قوة المقول فى كل شئ ان لم يقل وهو من عوارض الموجود
من حيث هو موجود وانما ينكره السوفسطائى بلسانه عنادا او لعروض شبهة فى بعض المواد اخذت عليه طرفى
النقيض لانه لم يحصل حقيقة التناقض ثم انه لا بد من الذب عن هذه المقدمة فانها مبدأ مبادى البراهين كلها وذلك
لا يكون الا بالمحاورة والاتيان بما هو قياس عند المحاور لا حقيقة بيان ذلك ان القياس ما اذا سلمت مقدماته لزم
المطلوب فهو اعم من ان يلزمه مقتضاه او لا فان اللزوم انما يكون على تقدير تسليم المقدمات والذى يلزمه مقتضاه
ايضا على قسمين الاول ان يكون المقدمات فى نفسها مسلمة واعرف من النتيجة والثانى ان يكون عند الخصم مسلمة وهذا
قياس بالقياس لا بالاصل وكذا الذى يكون فى الحقيقة اعرف من النتيجة بل فى نظر المحاور ثم ان المحوج الى امثال هذه القضية
انما تحير لانه يرى الناس الفضلاء الكثيرين المتماثلين رتبة متخالفين فلا يمكنه ان يفضل احدهم على الآخر بالصدق او سمع
من المشهورين المشهود لهم بالفضل اقاويل لا يقبلها عقله كقول من يقول لا وجود للشئ حقيقة ولا يمكن رؤية الشئ مرتين
بل ولا مرة لتجدده كل آن او لانه اجتمعت عنده عدة قياسات متناقضة المقتضيات فلا يقدر على ايثار بعضها والاخذ
بمقتضاه فعلى الفيلسوف ارشاده ولارشاده طريقان الاول حل شبهته كان يقول ان الناس ليسوا ملائكة لا يخطئون
وانه ليس يلزم من ان يكون احدا اكثر اصابة من الآخر فى ان يكون اكثر اصابة فى كل شئ وانه ليس كل من يعرف المنطق
يصيب بل ربما لم يستعمل القانون بل يعول على القريحة وان الرمز فى كلام الافاضل والانبياء كثير فيقولون قولا ظاهره حطا
او مستبشع ولهم فيها غرض يريدون ان لا يطلع عليه الا الخواص والثانى فى تنبيهه التام على ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان
بان يقال له انه اذا تكلم بشئ فهل يفهم منه شيئا ام لا فان قال لا فهذا الشخص ليس من المسترشدين وان قال بل اذا تكلمت بكلام فهمت
~~كل شئ فقد خرج ايضا عن الاسترشاد فان قال بل افهم منه شيئا ام لا فان قال لا فهذا ليس من المسترشدين وان قال بل~~
~~اذا تكلمت بكلام فهمت كل شئ فقد خرج ايضا عن الاسترشاد~~ فان قال بل افهم منه شيئا واحدا او اشياء كثيرة مشتركة فى معنى
كان الاسم دالا على معنى واحد حصل له هذا الاسم لا يدل على سائر ذلك المعنى بوجه فالانسان مثلا لا يدل على معنى اللاانسان
والا كان دالا على الحجر والمدر والابيض والاسود والثقيل والخفيف الى غير ذلك مما هو خارج عن معناه اذ يصدق
على الكل انه لا انسان فيلزم ان يكون كل شئ كل شئ وان لا يكون شئ نفسه فان كان هذا حكم كل الفاظ ان لا يكون الكلام
مفهوما فلا يكون شبهة ولا حجة وان كان هذا حكم بعض الالفاظ دون بعض لزم ايضا ذلك فانا اذا قلنا مثلا ان

ش م

لزوم

مفهومى الانسان واللاانسان دون مفهومى الابيض واللاابيض فنقول لايخ الانسان اما ان يدخل فى مفهوم الابيض
اوفى مفهوم اللاابيض وعلى كل فهو ابيض ولاابيض معا واللاانسان ايض لايخ اما ان يدخل فى الابيض اوفى اللاابيض
فيلزم اتحاد معنى الانسان واللاانسان ايضا فمن هذا علم ان النقيضين لايجتمعان واما انهما لايرتفعان فلان
ارتفاعهما يستلزم اجتماعهما فانه اذا المركب بانسان ولاانسان لزم صدق اللاانسان مع الانسان واما المتعنت
فلا علاج له الا بان يحرق بالنار ويوجع بالضرب ويقرض اعضائهم اربا اربا لان النار واللانار واحد والضرب واللاضرب
واحد والقرض واللاقرض واحد ويجب على الفيلسوف الاول ان يذب عن هذه القضية لانها مبادى جميع البراهين
التى فى العلوم الجزئية كما يجب عليه ان يحصل جواهر موضوعات العلوم الجزئية التى كانت معروضة فيها بالتحديد
لايقال هذا التحصيل اما بالتحديد وقد بين فيها او بالتصديقات فهى برهانات لانا نقول نعم هى برهانات على الموضوعات
التى هى عوارض موضوع هذا العلم ولاشك ان هذه البرهانات ليس لها موضع الا فى هذا على ان البحث عن مبادى
الحدود ليس تحديدا كما ان البحث عن مبادى البراهين ليس برهانا **المقالة الثانية** فيها اربعة فصول **الفصل الاول**
فى تعريف الجوهر والعرض وذكر اقسام الجوهر اعلم ان الوجود للشئ قد يكون بالذات كوجود الانسان انسانا وقد
يكون بالعرض كوجود زيد ابيض والذى بالذات على قسمين الاول العرض وهو الموجود فى شئ اخر متحصل القوام
والنوع بنفسه لا كوجود الجزء فى الجملة بحيث لايصح مفارقته له وهذا الشئ هو الموضوع والثانى الجوهر وهو الموجود
لا فى هذا الشئ ثم موضوع القسم الاول ايض لايخ من احد هذين القسمين ولا اشكال فى قيام العرض بالعرض
فان السرعة فى الحركة والاستقامة فى الخط والشكل المسطح فى السطح ولان كل عرض يوصف بالوحدة او الكثرة
وهما عرضان ولكن لابد من الانتهاء الى موضوع يكون جوهرا فهو الموضوع المقوم للكل حقيقة ومن هذا علم
ان الجوهر اقدم من العرض ثم قد ظن بعض الناس ان الشئ الواحد يكون جوهرا وعرضا معا قائلا ان الحرارة فى
النار جوهر لانها موجودة فيها كجزء منها ولايجوز ان تزول وتبقى النار فليس وجودها فيها وجود العرض فهو
وجود الجوهر وعرض فى غيرها ودفع هذا الغلط قد مر فى قاطيغورياس ثم ان بين الموضوع والمحل فرقا كما عرفت
فالموضوع هو الذى قام بنفسه ثم صار سببا لقوام ما فيه والمحل اعم من ذلك فيجوز ان يكون الحال وحده
او مع شئ او اشياء اخر سببا لقوام المحل فههنا فى المحل وليس فى الموضوع فيكون جوهرا وهذا اذا ثبت فهو الصورة
ومحلها الحقيقى الذى ليس فى محل اخر ايضا جوهر فانه ليس فى محل ليس فى موضوع البتة والمركب منهما ايضا جوهر
ثم لما عرفت ان واجب الوجود فرد بسيط غير مركب فى الوجود علمت ان هذا المركب ليس بواجب فهو ممكن

فان الموجود وعن المكان هو

تم مقابلته ... بخط
كتبه مولانا محمد الحسن عفا الله عنهما

وكذا

وكذا اجزاؤه فان لها لا محالة اسبابا توحدها واعلم ان الجوهر خمسة اقسام لانه اما ان يكون جسما اولا والثانى اما جزء
جسم اولا والاول اما الصورة او المادة والثانى اما ان يكون له علاقة بالجسم يتصرف فيه بالتحريك وهو النفس اولا
وهو العقل فلابد لنا من اثبات كل من هذه الاقسام فلنرتب **الفصل الثانى** فى تحقيق ماهية الجسم وبيان
تركب الاجسام كلها من هيولى وصورة قد عرفت فى الطبيعى ان الجسم ليس بمتركب من اجزاء لاتتجزى ولا فى الان
حقيقة ماهيته فاعلم ان المشهور فى حده انه الجوهر الطويل العريض العميق فنقول كل من الطول واخويه يقال
بالاشتراك على معان فيقال الطول للخط مطلقا ولاعظم الخطين المحيطين بسطح ولاعظم الابعاد المتقاطعة على
قوائم خطوطا كانت او غيرها وللبعد المفروض فى الانسان بين الراس والقدم وفى غيره بين الراس والذنب
ويقال العرض للسطح ولانقص البعدين المحيطين بسطح وللبعد الواصل بين اليمين واليسار ويقال العمق
للبعد الواصل بين السطحين واذا اخذ من فوق والعكس سمك هذه هى المعانى المشهورة وليس شئ منها
بلازم للجسم من حيث هو جسم ولايتوقف تحققه ولاتصور حقيقته على شئ منها فان الكرة لاخط لها الا اذا
تحركت ولاشك ان الحركة لاتلزمها والجسم لاسطح له الا اذا وصف بالتناهى والتناهى صفة زائدة لايتوقف عليها
الجسمية والا لم يكن ما تصوره من جوز عدم تناهيه جسما فلايتوقف حقيقة الجسمية على سطح واحد فضلا عن
سطوح فان الكرة المصمتة ليس لها الا سطح واحد فضلا عن ابعاد متفاضلة ليكون بعضها طولا وبعضها
عرضا فان المكعب له ستة سطوح متساوية ومن البين انه لايخل فى الجسمية ان يوضع تحت الشمس ليكون بعده
الاخذ من فوق عمقا وان لم يكن الجسم الاحياء او فى سماء فلا معنى لهذه الحدلا الا انه الجوهر الذى يمكن ان يفرض فيه بعدا ابتداء
فيكون هو الطول ثم يفرض فيه بعد اخر مقاطعة على قوائم فيكون هو العرض ثم بعد اخر مقاطع لهما على قوائم فيكون
هو العمق وبالجملة هو الذى له صورة بها يقبل ثلاث الابعاد المتقاطعة كما يأول قولهم ان الجسم هو المنقسم فى جميع
الابعاد بانه القابل لان ينقسم فيها واما نفس الابعاد والنهايات والاشكال والاوضاع فامور عارضة له قد يلزم الجسم
كما للافلاك وقد لا يلزم كما للشمعة واذا لزمت ليس لزومها للجسمية بل لامر خارج كالصورة النوعية فى الافلاك
فعلم ان الابعاد كميات عارضة لا ذاتية والا لما تبدلت ولما انفكت فالذاتى انما هو صورة الاتصال القابل لها
ولاريب فى مغايرتها للكميات فانها امر مشترك بين الاجسام لا يمكن ان يقال بها للجسمين متساو وغير متساو
معدودا ومعادا ومشاركا او مباين وهى باقية حين تبدل الابعاد والمقادير كما فى الماء اذا تخلخل بالتسخين او تكاثف
بالتبريد هذا هو الجسم الطبيعى واما الجسم التعليمى فهو اما صورة هذا الجسم من حيث انه مقدر محدد لا ماخوذ فى

السموم

النفس او مقدار ذو اتصال من حيث انه اتصال تحدث في مادة او في النفس فهذا الجسم عارض للجسم الطبيعي ونهايته
السطح ونهاية السطح الخط فلنشرع الآن في بيان حقيقة الجسم فنقول ان الجسم بطبيعته الجسمية يقبل الانقسام كما
يكفي في ذلك المشاهدة الا الحكيم نقول انا نحس حقيقة ... الانفصال بل ... يبعد بين ما كان
متقاربين بل لابد من اقامة البرهان وقد برهنا في الطبيعيات على فساد قول من قال هذا القول ونقول هنا على نحو
من يقول تركب الاجسام من اجسام صغار متشابهة الاشكال والطبائع غير قابلة للقسمة خاصة لانه هذه الاجسام
الصغار اما انها لا تقبل القسمة اصلا لا فعلا ولا قوة فحكمها حكم النقط وقد مر انه لا يتألف الجسم منها واما ان يقبل القسمة
ثم منها غيرها الا انه لا يمكن الفصل بين قسميه الوهميين فنقول فحال هذين القسمين كحال الجزئين من الجسم
المتصلين اللذين حال كل منهما ذلك فهذه المخالفة اما من سبب خارج عن طباعهما او من سبب داخل فيها فان كان من
سبب خارج لم ينافض ما ادعياه من قبول الانقسام بالطبع فهذه الاجزاء التي زعموا انها لا تقبل القسمة تقبلها بالطبع و
ان كان من سبب داخل في تقويمها تماما وجودها لزم المخالفة بين طباعها وهو خلاف ما ادعوه وايضا لا يكون ذلك
الا السبب المنوع والسبب المنوع خارج عن طبيعة الجسم بما هو جسم فقط ونحن انما ندعي قبول الجسم من حيث طبيعته الجسمية
للانقسام لا مطلقا فانا نمنع في الافلاك بانها لا تقبل القسمة لصورها النوعية فقد تحقق ان الجسم بما هو جسم يقبل الانقسام ثم
لا شك ان الاتصال يزول عند الانفصال سواء في ذلك الاتصال الجوهري الذي جعلناه صورة للجسم والعرضي كما ان الانفصال
يزول عند الاتصال وكذلك الابعاد فانها تعين الاتصالات او امور عارضة لها فاذا قسم الجسم انعدم ذلك البعد الواحد وحصل
بعدان اخران واذا اتصل المنفصل انعكس الحال فلا بد في الجسم من امر اخر يقبل الاتصال والانفصال ويرد عليه الابعاد وهو
الهيولى وايضا الجسم حيث فعل وحيث قوة الاول من حيث انه جسم وله الصورة الجسمية والثاني من حيث استعداده فلا بد
ان يكون في الجسم ما يكون به الجسم بالقوة كما ان له ما به بالفعل وهو الهيولى فان قيل فيلزم ان يكون للهيولى ايضا هيولى فانه
ايضا من حيث جوهره بالفعل ومن حيث استعداده بالقوة قلنا لا هيولى لها بل انما جوهريتها لا يجعلها بالفعل بل معدا لها
لان يصير بالفعل بواسطة الصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فالجزء الثاني سلب والجزء الاول ليس
الفعلية فان الامر ليس امرا معينا فانه اعم من ذلك بل هو جنس لا يجعله بالفعل الا الفصل وفصلها انه مستعد فليس في ماهية
الهيولى ما يقتضي ان يكون بالفعل بل انما يكون بالفعل باعتبار طرو الصورة عليه ثم ان الصورة الجسمية لما كانت بسيطة متحصلة
بذاتها لا يجوز ان يدخل فيها منوع لها كما ان المقدار مثلا بنفسه طبيعة متحصلة ثم انه نوع بالخط والسطح او الجسم فصل وانما
لم يكن امتياز افرادها بعضها عن بعض الا بمقارنة امور اخر مضافة اليها من خارج كالحرارة والبرودة والطبيعة الفلكية والارضية

فان من الكلام من قال ان العالم مركب من اجسام صغار صلبة ولا تقبل الانقسام وما منع من الانقسام هذه الاجسام ...

يكون تلك الامور ايضا صورا لاحتياجها للمادة لا بمقارنة امور هي فصول لها فان الفصل انما يكون علة لتحصيل الجنس والصورة
الجسمية من حيث هي متحصلة بطبعها وان لم ينضم اليها وان قامت البراهين على انها لا توجد الا مقرونة بها كما ان السواد والبياض
طبيعتان متحصلتان وان لم ينضم اليها مادة لكنهما لا يوجدان الا في المادة بخلاف المقدار فانه لا يمكن ان يوجد مقدار فقط
بلا اوجد وحده مقدار الخطيا او سطحيا او جسميا فالمقادير تخالف بما يدخل في ذواتها واما الصور الجسمية فكلا فاذا اتفقت
صورة جسمية من حيث ذاتها ان يكون في مادة اتفقت الصور الجسمية كلها فيه اولا تخالف ذاتيا بينها واللواحق لها
لا تغنيها عن المادة فالاجسام كلها مركبة من مادة وصورة **الفصل الثالث** في بيان ان الهيولى لا تنفك عن الصورة
وانها ... ان لها صورة نوعية لا تفارقها ايضا اعلم ان الهيولى لا يجوز لها ان تنفك عن الصورة
وذلك لانها لو انفكت لكانت هي بنفسها متحصلة بالفعل ولها استعداد ايضا فيكون لها جهة قوة ايضا فيلزم ان يكون
مركبة من مادة وصورة وايضا ان فارقت الصورة حينئذ لم يخل اما ان يكون لها وضع وحيز وقبول انقسام او كان لها
وضع وحيز ولا يقبل الانقسام او لم يكن لها وضع بل كانت كالجواهر المجردة فعلى الاول يكون ذات مقدار فيكون ذات صورة وعلى
الثاني يكون نقطة وهي لا توجد بانفرادها وعلى الثالث نقول اذا لحقها المقدار فاما ان يلحقها دفعة او بالتدريج وعلى كل تقدير
لا يخلو اما ان يعرضها المقدار وهي في حيز مخصوص اولا فعلى الاول يلزم خلاف الفرض فان الاختصاص بالحيز لا يكون الا لمناسبة
تلك المناسبة ليست الا الوضع المخصوص الحاصل بالحركة او لما الحدوث كما علم فيما سبق من الفنون واما ان يعرضها المقدار
وهي ليست في حيز مخصوص فاما انه لا يكون في حيز او يكون في كل حيز والكل ظاهر البطلان ويلزم خصوصا لحوق المقدار لها دفعة
الاختصاص فيها بجهة من جهة فيكون ذات وضع هف وايضا لا يخلو اما ان يكون وجود الهيولى وجود قابل فقط ويكون لها وجود
خاص متقوم بلا اثر لا ذكر ولا حيز ثم يلحقها القبول ... المقدار الجسماني قابلا للتجزي والتجزي فعلى الاول ظاهر انه لا يمكن تعريها عن
الصورة واما على الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك الوجود الخاص الوحداني من نفس الهيولى من حيث هي اولا بل من صورة
لها الوحدة دون التعدد والانقسام فان كان الاول لزم ان ينعدم جوهرها حين لحوق الانفصال لها اذ لم يبق لها ذلك الوجود
الوحداني الذي لم يكن به قابلا للتجزي وان كان الثاني كانت صورة قابلا لا انه ... بحيث ليس في قوتها القريبة تكثر والتجزي
بحيث في قوتها القريبة تكثر فرضنا حالها ثانية في المرة الثانية انها تكثرت فصارت اثنين ثم فرضنا الاثنين قد خلعا صورتيهما
وتجردا والاخرى ان الكل قد تجرد عن الصورة فنقول لا يخلو اما ان يكون بين الكل اذا تجرد وكل من هذين الجزئين اذا تجرد المخالفة
اولا فان لم يكن مخالفة لزم ان يكون حكم الكل والجزء واحدا من كل وجه وحكم الشيء وحيدا ومقرونا واحدا من كل وجه
والضرورة قاضية ببطلانه وان كان بينهما اختلاف فلا يخلو اما ان يكون باحدهما معدوما والآخر موجودا وباختصاص احدهما

لا صورتان تكثر لا صحابه
نقلا بدوامر مشترك بين الصورتين وتنوعهما

بتكيف او بمقدار ليس للآخر فعلى الاول نقول لم يعدم الاول الا انعدام الصورة فلا بد وان يعدم الآخر وعلى الثاني نقول لا يمكن ذلك
لان الطبيعة واحدة ولم يعرض الا مغايرة الصورة وما يلزمها فلا بد وان يكون ما يختص باحدهما يختص بالآخر فان قيل هذان
من الاثنان اذا اتحدا صارا واحدا قلنا لا يمكن ذلك لانه اما ان يكون كل منهما موجودا حين مخالطتهما بعد اتحادهما او يعدم
احدهما فكيف يتحد المعدوم بالموجود او يعدمان ويحدث ثالث فهما يفسدان لا يتحدان فلا بد من مادة مشتركة بين
الفاسد والكائن وكلامنا في نفس المادة لا ذي المادة ويلزم خصوصا اذا تفاوتا بالمقدار ان يكونا مصورتين حين فرضهما
مجردتين هف وبالجملة كل شئ يجوز ان يصير في وقت من الاوقات اثنين ففيه قوة استعداد الانقسام ولا يمكن ان يناقضه
نعم قد يمنع منه مانع وهذا الاستعداد لا يكون الا بمقدار ومقدار فالهيولى لا تعرى عن المقدار فلا تعرى عن الصورة ايضا
لما كانت الهيولى كما بالعرض لا بالذات لم يكن لها خصوصية بقدر دون قدر وقطر دون قطر بل نسبتها الى الكل على السوية
وهكذا كل ما لا يتعدد بالذات فيجوز ان يصغر تارة بالتكاثف ويكبر اخرى بالتخلخل وهو مشاهد في مثل الماء اذا برد او سخن
بل لا بد ان يكون اختصاصها بمقدار خاص بسبب اخر غيرها فنقول لا بد وان يكون ذلك السبب اما صورة او اعراضا لاحقة
لها او سببا خارجا بواسطتها اذ لو كانت سببا خارجا بواسطتها فقط لزم ان يكون للاجسام كلها مقدار وحجم واحد
لانه يكون نسبة هذا السبب الى الكل على السواء وهذا كما ذكر لا يكون لذلك السبب نسبة خاصة الى مقدار خاص بل
نسبته الى الكل على السوية فلا يمكن ان يقتضي مقدارا خاصا الا بامر ينضم اليه من قبل المادة فقد ثبت ان للمادة امرا يوجب
اختصاصها بمقدار معين وهذا الامر يجوز اختلافه في المواد نوعا ويجوز اختلافه شدة وضعفا وان كان هذا قريبا من ذلك
الا انه غيره عند المتقدمين وايضا كل جسم يختص بحيز من الاحياز ولا شك ان هذا الاختصاص ليس له من حيث هو جسم والا لكان
الكل في ذلك الحيز فليس الا الصورة نفسها وايضا كل جسم فاما ان لا يقبل التشكلات والتفصيلات او يقبلها بسهولة او بعسر
وليس شئ من ذلك الا الصورة مخصصة فالمادة كما لا تفارق الصورة الجسمية لا تفارق الصورة النوعية فالمادة اذا جردت في الوهم
عن الصورة فقد فعل بها ما لا ثبوت له في الخارج

الفصل الرابع في بيان ان الصورة شريكة علة الهيولى لا معلولة

لها ولا علة بذاتها قد تبين هنا ان المادة لا تنفك عن الصورة ومن البين ان الصورة لا تنفك عن المادة فلا يخلو اما ان يكون
بينهما علاقة الاضافة وهو محال اذ ليس يعقل ذاتيهما بالتعاقب والمتلازمين كالصورة ويفتقر في اثبات المادة الى دليل ويعقل
المادة مع الغفول عن الصورة نعم يكون بينهما اضافة اذا اعتبر عروض الاستعداد للمادة والكون مستعدا او للصورة وهذا القدر
لا يوجب التضايف بين الذاتين مع انا بينا انهما موجودين والاستعداد للشئ لا يعاصره موجودا واما ان يكون بينهما علاقة العلية
والمعلولية اما الاخير فهو المطلوب واما التكافؤ فلا شك ان الشيئين اللذين لا يكون بينهما علية لا يجوز ان يكون رفع كل منهما

علة

علة لرفع الآخر فالاذان بينهما التكافؤ دون العلية يكون رفع كل منهما مع رفع الآخر لا به فنقول لا يخلو اما ان يكون ارتفاع
احدهما موجبا لارتفاع امر ثالث او واجبا مع ارتفاع شئ ثالث ولاحد الامور الثلاثة وان الشئ لا يخلو اشياع ارتفاع
احدهما الاخر ارتفاع الآخر واما ان يكون لذاتيهما او لوجودهما فعلى الاول يلزم ان يكون بينهما تضايف وقد بان فساده وعلى
الثاني لا يجوز ان يكون شئ منهما واجب الوجود لما بان من ان الكاف وشيئا في الوجود فكل منهما ممكن الوجود لذاته فيجب
الوجود بالغير فلا يخلو ذلك الغير اما ان يكون الآخر او امرا آخر يكونان معلولين له او يتوقفان الى امر كذلك والاول يستلزم الوجود
رفعه فكذا الارتفع ذلك الامر فالثالث الذي هما معلولاه وهو خلاف الفرض فبقي القسمان الاخيران فنقول ما الثاني يوجب
المطلوب فانه لا يخلو مقارنتهما اما بان يكون صدور كل منهما عن الامر الثالث بواسطة الآخر وهو الدور او صدور احدهما بواسطة الآخر
دون العكس وهو المطلوب والاول ايضا يوجب المطلوب فان ايجاب رفع احدهما الرفع امر ثالث يوجب رفع الآخر وهو علية العلة
فقد ثبت انه لا بد من ان يكون احدهما علة للاخرى ونقول الان ان ايهما علة فنقول لا يجوز ان يكون المادة هي العلة للصورة لان
وهي المستعدة للصورة والمستعد للشئ لا يكون علة له ولا لازمه دائما وايضا لا يجوز ان يكون الشئ سببا لشئ ما لم يتحصل له ذات بل
يجب ان يتحصل ذاته اولا ثم يصير سببا لشئ اخر سواء كانت هذه الاولية زمانية او ذاتية سواء كان السبب امرا مقارنا للسبب او
سببا بائنا فلو كانت المادة سببا للصورة لزم ان يكون متحصلة بالفعل قبل الصورة وقد ظهر بطلانه وانها لا تتحصل الا بالصورة فعلا ايضا
لو كانت المادة بنفسها علة لها لم يجز اختلافها مع اتحاد المادة مع انها مختلفة ولو كان اختلافها بسبب اختلاف امور قابلة
فهذه الامور هي الصور الاولى وان كانت المادة مع شئ اخر علة الصورة فيكون اذا اجتمعت المادة وذلك الشئ حصلت صورة معينة
في المادة ثم اذا حصل شئ اخر حصلت صورة اخرى مغايرة لتلك الصورة فلا يكون حصول الصورة المعينة الخاصة الا عن تلك الامور
الصورية الى المادة ولا يكون المادة الا قابلة محضة لتلك الصورة فيكون علة قابلية لها وهي كذلك في الواقع فبطل ان يكون
المادة علة موثرة في الصورة فبقي ان يكون الصورة هي العلة للمادة ثم لا يخلو هل يكون الصورة وحدها علة او مع شئ اخر فنقول اما
الصورة التي لا يفارق المادة فيحتمل ان يكون نفسها علة واما الصورة المفارقة فكلا والا لزم ان يكون تبدل الصور مستلزما
المادة فيلزم حدوث المادة فيلزم ان يكون لها مادة اخرى فان من شان كل حادث فبقي ان يكون مع الصورة امر اخر فلا يلزم انعدامها
بانعدام الصورة اذ ذلك الامر باق ويخلفه تلك الصورة صورة اخرى مثل تلك فان قيل لان ينضم مع ذلك الامر فيكون علة معا
لوجود المادة وان خالفتها نوعا وبهذه الحالة يحصل الجوهر جوهر الاخر وكذا سائر الامور الموجودة يكون وجودها بامر كالاضاءة
فانها لا تحصل الا بنية الضوء وكيفية يحصل الجسم بحيث يكون الشعاع تارة فيزيد وينعكس فان قيل كيف بقي المادة مع انعدام الصورة
مع ان الصورة جزء علتها وبانتفاء الجزء ينتفي الكل وبانعدام العلة ينعدم المعلول قلنا ليس جزء العلة هو الصورة المعينة حتى

تعالى وعلى التمام

لها صورة معينة بل الصورة من حيث هي صورة مطلقا ولا شك ان الصورة المطلقة باقية بتعاقب آحادها فانما يبقى المادة
بانتفاء الصورة بلا عاقب فان قيل مجموع ذلك الامر والصورة المطلقة ليس الا امرا واحدا بالعموم لا بالعدد والمادة واحدة
بالعدد وعلة الواحد بالعدد لا يكون الا واحدا بالعدد فلا يجوز تعليل الواحد بالعدد بالواحد بالنوع المستحفظ احاده
بامر واحد بالعدد وهنا كذلك فان ذلك الامر المقرون بالصورة واحد بالعدد يستحفظ بالصورة فهو مفيد المادة ويشارك في
افتراقها بالخلاء الصورة فقد علم ان الصورة واسطة في تقويم الهيولى فلا بد ان يتقوم اولا قبل المادة قبلية بالذات سواء قامت
بنفسها او بعلة المادة المستبقية لها هنا واما الصورة التي لا يفارق المادة فنقول لا يجوز ايضا ان يكون معلولة للمادة فانها انما
يتشكل بالصورة فهي قابلة لها فلا يكون موجبة لها اذ الشيء من حيث قبوله لشيء غيره من حيث ايجابه له فلو كانت المادة علة
للصورة لزم ان يكون فيها شيئان احدهما قابل وشيء فاعل والقابل هي الهيولى كما عرفت فالفاعل يكون امرا مقرونا بها فذلك الامر
صورة فيعود الكلام فيها فلزم ان يكون الصورة هي العلة للمادة اما بنفسها او بشركة امر آخر ثم امرا يجوز ان يكون بنفسها علة
الهيولى بتخصيص المادة من مخصص واعلم ان الصورة لا يفارق الهيولى من قبل ان العلة لا يفارق المعلول الا من جهة
انها يتقوم بها كيف وهي علة لها فان العلة على قسمين قسم باين المعلول وقسم يقارنه كما ان الجوهر علة للاعراض التي فيه

المقالة الثالثة فيها عشرة فصول الفصل الاول في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من احوال المقولات التسع وفي نقل
قول من قال بجوهرية الكم المتصل والمنفصل انا قد ذكرنا ان الموجود جوهر وعرض وبينا معنييهما وقلنا ان اقسام الجوهر خمسة
ما هية الجسم واثبتنا الهيولى والصورة واثبتنا المفارق بالقوة القريبة من الفعل في الفصل الماضي وبالفعل في كتاب النفس
وسياتي ايضا اثباتنا بالفعل هنا والان ننتقل الى اثبات الاعراض معولا لانك قد ان المضاف امر عارض للشيء وكذا الاين والمتى
والوضع والفعل والانفعال فان الكل امور نسبية وان كان قد بينا شيئا في عروض الفعل للفاعل وستظهر عروضه للمفعول في
هذا الا ان ما بقي الكلام في الكم والكيف فان من الناس من يرى ان الكم المتصل من الخط والسطح والجسم الكلي جوهر ومبادئ الجواهر
ومنهم من زعم ذلك في الكم المنفصل ومن الطبيعيين من يرى ان الكيف جوهر ويقولون ان اللون والطعم والرائحة جواهر منها تقوم
الجواهر المحسوسة وهذا راي اكثر اصحاب الكمون وقد مر ذكر شكوكهم في الطبيعيات واما القائلون بجوهرية الكم المتصل فاحتجوا
بان الابعاد مقومة للجسم فهي اولى بالجوهرية منه واولى منها النقطة واما القائلون بجوهرية الكم المنفصل فقالوا ان الوحدة مبدأ
العدد والعدد مبدأ الجواهر فان العدد مركب من الوحدات والوحدة امر لا يتعلق ذاته بشيء لعمومها كل شيء وليست عين مهية
وكل شيء فهو بما هو واحد مستغن عن ان يكون شيئا وهو بما هو لا يستغني عن ان يكون واحدا حتى الخط والسطح والمقدار الجسماني
فانه ما لم يكن لها وحدة اتصالية لا يكون محصلة الذات وكذا النقطة لا يتحصل الا وهي واحدة فالوحدة مبدأ كل شيء واول ما يحدث

عنها

عنها هو العدد فهو واسطة بين الوحدة والاشياء فالنقطة وحدة ذو وضع والخط ثنوية وضعية والسطح ثلثية وضعية
والجسم رباعية وضعية وهكذا فعلوا في كل شيء فطريق البحث ان نبين اولا عرضية الكم باقسامه ثم نستعمل حل شكوكهم وقبل
ذلك نحب معرفة انواع الكم وتحقيق بنا ان نعرف طبيعة الواحد لوجهين الاول شدة مناسبته للموجود الذي هو موضوع
هذا العلم لمساوقته وعمومه لكل شيء والثاني انه مبدأ ما يوجبه للكمية اما المنفصل فظاهر واما المتصل فلانه لا بد فيه من وحدة لها
فكانها علة صورية ولانه يكون مقدارا انما هو بحيث يقدر اي يعد وكونه بحيث يعد كونه بحيث انه له واحد الفصل الثاني
في بيان الواحد بالذات وبالعرض وبيان اقسام كل علم ان الواحد يقال بالتشكيك على معان مشتركة في ان كلا منها من حيث
انه واحد لا ينقسم لكن تتفاوت في صدق ذلك عليها بانه في بعضها اقدم منه في البعض ثم انه يكون ذاتيا ويكون عرضيا اما العرضي
فبان يكون احدهما موضوعا والاخر محمولا عرضيا كما يقال زيد وابن عبدالله واحد ويكونا محمولين على امر واحد كما يقال ان
الطبيب وابن عبدالله واحد لحملهما على زيد او موضوعين لامر واحد كما يقال ان زيدا وابن عبدالله واحد لانهما طبيبان او يكونا
مشتركين في نسبة كما يقال ان الملك والربان واحد من ان نسبة الملك الى المدينة نسبة الربان الى السفينة والواحد بالذات منه واحد
بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو ما يعينا الواحد بالفصل ومنه واحد بالعدد والواحد بالجنس اما بالجنس القريب او البعيد
كذلك الواحد بالنوع فيدخل الاول الا ان الاعتبار بالاعتبار والواحد بالجنس لا بد وان لا يكون واحدا بالنوع والواحد
بالنوع واحد بالعدد ان انحصر النوع في شخص واحد والا فلا والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال فالحقيقي منه ما جهة وحدته
بالفعل وجهة كثرته بالقوة لا بالفعل اما في الخط فالذي لا زاوية فيه وفي السطح ايضا ما لا تضريس فيه بل يكون بسيطا كسطحها
كسطح الكرة والدائرة وفي الجسم ايضا ما لا يحيط به السطوح على الاتصال بالزوايا بل سطح بسيط كالكرة وغير الحقيقي ما يكون جهة
الكثرة فيه ايضا بالفعل وذلك قد يكون باتحاد حدي المتقدرين كالخطين المحيطين بزاوية وقد يكون بالتماس بان يتقارب
بحيث يلزم من حركة احدهما حركة الاخر والاولى من ذلك بالوحدة ما كان التماس بالطبع ويعرض الواحد بالاتصال ان
يكون واحدا بالموضوع فان محل الاتصال المتصل الحقيقي انما يكون جسما واحدا في الطبيعة غير منقسم الى جسوم مختلفة ثم الواحد بالعدد اما ان ينظر
الى طبيعته التي هي معروض الوحدة لم يخل اما ان يكون من شانها ان تتكثر او لا فالاول كالكلية فانه يصير بها هو الخط فانه يصير خطوطا
وان لم يكن شخص انسانا وهذا القسم ايضا قسمان فانها اما ان يكون من طبيعته ان يتكثر بحسب التركيب كالشخص الانساني الذي يتكثر
باعتبار قسمته الى بدن ونفس واما ان لا يكون من طبيعته ان يتكثر في ذلك وهو ايضا قسمان واما ان يكون لطبيعته اخرى غير
انه لا ينقسم والا فالاول قسمان اما ان يكون تلك الطبيعة وضعا وما يناسب الوضع واما ان يكون غير ذلك فالاول النقطة والثاني
العقل والنفس والذي ليس له طبيعة اخرى فهو نفس الوحدة التي هي مبدأ العدد ثم التي يصح ان يتكثر اما ان يكون هذا التكثر

عن الذات بل يكون ذلك الذات من حيث هو بعد الكثرة عن وحدة وهو المقدار واما ان لا يكون كذلك كما ان تكثر الوحدة
المقدار والذى من طباعه ان يتكثر اذا تكثر فان قطعه واحدة بالموضوع لان من شان موضوعاتها ان يتحد فتنقطع المادة
بالموضوع بخلاف اشخاص الانسان اذ لا يمكن فيها اتحاد الموضوع ثم الواحد بالعدد له وحدة اخرى ان حصل له جميع ما ينبغى له
من المقدار والوضع والكيف وغيرها سواء كان ذلك بالفرض والوضع كدرهم ودينار او بالحقيقة صناعة كالبيت او طبعا
كشخص انسانى تام الاعضاء وهذه هى الوحدة بالتامية ويقابلها الكثرة فالدائرة والخط المستدير تام اذ لا يحتمل الزيادة
والخط المستقيم والماء لا يكون تاما اذ يحتمل الزيادة وطريق الحصر ان يقال ان الوحدة اما ان يقال على شئ واحد او
كثيرة فالاول هو الواحد بالعدد الذى قد فرغ حصر اقسامه والثانى اما ان يكون قوله باعتبار جهة مشتركة بين تلك الاشياء
فاما ان يكون نسبة او محمولا او موضوعا والمحمول اما جنس او فصل او نوع او عرض ثم انك تعرف ان الواحد بالجنس اقدم
من الواحد بالمناسبة واقدم من الواحد بالنوع واقدم من الواحد بالعدد والبسيط اولى بالوحدة من المركب وكذا التام
من الناقص والواحد يناسب الموجود فى القول على المقولات كلها وعدم دلالة شئ منهما على ماهية شئ **الفصل الثالث** فى
بيان ان الوحدة ثم الكثرة بديهيات وما قيل فى حدهما تنبيهات وان كلا منهما عرض لازم للجوهر اعلم ان تحقيق ماهية الواحد
صعب علينا فانا اذا قلنا انه الذى لا ينقسم فقد قلنا انه الذى لا ينقسم فقد قلنا انه الذى لا يتكثر ذاتا واخذنا الكثرة فى
الوحدة فى تعريفها اذ المجتمع من وحدات وفيه مع ذلك اخذ الكثرة ايضا فان المجتمع هو الكثرة والوحدات جمع لا
يعرف معناه الا بالكثرة او قلنا هو الذى يعد بالواحد وفيه ايضا اخذ العدد والتقدير الذى لا يفهم الا بالكثرة بل الحق انهما
من اوائل التصورات الا ان الوحدة اعرف عند العقل والكثرة عند التخيل فالوحدة لا يكون لها مثال الا فى الخيال كما ان تعرف
الكثرة بها تعريفا عقليا واما الوحدة فلا يعرف بالكثرة الا على سبيل سلوك المذهب الخيالى للتنبيه على المعقول اذا لم يكن
حاضرا واما من حد العدد بانه كثرة مؤلفة من وحدات فقد اخطأ وان يتخلص من قوله فان الكثرة ترادف العدد ومعنى
له الا المؤلفة من الوحدات لا يقال ان الكثرة قد تتألف من غير الوحدات كالاناسى والدواب لانا نقول كل امر ليس شئ منها
وحدة كذلك ليس جمع منها كثرة بل كثيرة واما من قال انه كمية منفصلة ذات ترتيب فهو ايضا مخطئ فان الكمية لا تتصور الا بعد
معرفة الجزء والقسمة والمساواة والجزء والقسمة لا يمكن معرفتها الا بالكم والكم اعرف من المساواة فانها من خواصه فا
تفاوت الكمية والترتيب لا يعرف الا بالعدد فالحق ان هذه كلها تنبيهات على الاشياء بالامثلة وبالالفاظ المرادفة لها واعلم
ان الوحدة عرض اما التى تقوم بالاعراض فظ واما التى تقوم بالجواهر فلانها ليست مقولة عليها قول الجنس والفصل
والنوع اذ لا مدخل فى ماهية شئ من الجواهر فبقى ان يكون عرضيا والعرضى ان لم يصح ان يكون عرضا الا ان ذلك هو المركب

وبيان ما قيل فى تعريف العدد

بل واحد

كالابيض

كالابيض واما المعنى البسيط الذى هو مبدأ هذا المشتق فهو عرض لانه لا يصدق عليه حده فانه موجود فى الجواهر لا كجزء منها
ولا يصح مفارقته لها اما ان الوحدة لا يمكن ان تفارق الجواهر فلانها ان فارقت لم يخل اما ان تقوم بنفسها من غير ان
يحمل على طبيعة او تقوم بشئ آخر والاول محال اذ لا اقل من ان يكون هناك وجود هو الذى لا ينقسم فان كان ذلك الوجود عرضا
والوحدة قائمة به قيام الحال بموضوعه والعرض لا بد له من جوهر فيكون الوحدة فى العرض وبواسطته فى الجوهر وان كان
الوجود جوهرا فان لازمته كانت الوحدة موجودة فيه وجود الشئ فى الموضوع وان فارقته فيلزم اما ان يكون هذا الجوهر
قبل ان ينتقل اليه الوحدة غير واحد وهو محال او يكون له وحدة ان وحدة سابقة على المنتقلة والمنتقلة فيكون جوهرين
واحدين لا جوهرا واحدا ايضا وان كانت كلتا الوحدتين قائمتين بجوهر واحد يلزم ان يكون الوحدة اثنينية وان كانت كل
قائمة بجوهر فلا يكون ~~...~~ وان كانت الوحدة عبارة عن الوجود الذى لا ينقسم بحيث يدخل فيه نفس
الوجود ~~...~~ فلا يمكن ان تعرض للاعراض فلا يكون للاعراض
وحدة الا بمعنى آخر فيكون اطلاق اسم الوحدة عليه وعلى ما فى الجواهر بالاشتراك فيكون العدد المؤلف من وحدات الجوهر غير
المؤلف من وحدات العرض ويكون اطلاق اسم العدد عليهما بالاشتراك ثم ليطرح ... الوحدتان فى معنى الوجود الغير المنقسم
فاذا تأملنا وجدناهما مشتركين فيه والا لزم ان يكون فى العرض وجود منقسم لكن لا نعنى بالوحدة الا هذا المعنى وهو لا يفارق
موضوعاته والا كان ذلك المعنى الخاص دون هذا العام وان جوز فى هذا المعنى المفارقة لزم اتصاف العرض بالجوهر واما ان لم
يجوز المفارقة فلا يلزم الا اتصاف الجوهر بالعرض ولا فساد فيه فقد تبين ان الوحدة لا تزول عن موضوعاتها فهى حيثما وجدت
كانت فى الموضوع فيكون عرضا فان قيل انما يلزم العرضية لو لم يكن عدم المفارقة من قبيل عدم مفارقة الجنس والنوع قلنا
قد اثبتنا انها ليست الا عرضية لما يصدق عليه وان العرضى البسيط الذى هو مبدأ العرضى المركب لا يكون الا عرضا فاذا ثبت
انه لا يفارق الموضوع ثبت انه عرض لازم واذا ثبت عرضية الوحدة ثبت عرضية العدد **الفصل الرابع** فى بيان ان المقادير
اعراض لازمة للمواد والصور وان فارقت المادة نوعها وحصر الكم المتصل فيها وفى الزمان وبيان امر الزاوية اما الجسم الكلى فهو
مقدار الجسم الجوهرى وقد بينا ان هذا المقدار يتبدل ويزيد وينقص والجوهر باق فهو عرض لكن لا ينفك عن المادة وعن
الصورة لانه مقدار المتصل من حيث يتبع ... ثم يمكن توهم انفكاكه كما انفكاك الصورة عن المادة واما السطح فهو نهاية ومقدار
ومقدار مسح وقابل لفرض بعدين فيه متقاطعين على قوائم فقط وهذا باعتبار انه نهاية لقابل الابعاد الثلثة كذلك من
حيث انه نهاية له لا نهاية مطلقا فهو باعتبار كونه نهاية عرض باعتبار كونه مقدارا فانه باعتبار الاول مضاف الى التى
المقولة بل مقدار مضاف بخلافه الا باعتبار الثانى فانه باعتبار الاول لا يختلف السطوح بخلاف الثانى فان اختلافها

لا جوهر آخر

ولكن بكلا الاعتبارين عرض طارئ على التناهي وقد عرفت انه لا يلزم مطابقة العارض للمعروض ثم ان كان كونه مستقيلا
يعرض فيه بعد ان كذلك امرا واخلاف فاختلافات السطح فليس في نسبة المقدارية اليه كنسبتها الى الصورة بان يكون عارضا لها
بل نسبة جنس الى فصل فقد انه بهذا الاعتبار ايضا عرض ثم ان السطح لا يتبدل عليه الاشكال بل ينعدم عند اختلاف الاتصال
والقطع والانفصال والانفصال فالذى عند التسطيح غير الذى عند التربيع والسطح الواحد اذا قطع زال وحدث سطحان
اخران والسطحان اذا وصلا بحيث زال الحد المشترك بينهما زالا وحدث سطح واحد اخر واذا فصل سطح فكذا ثم وصلت القطع
فالحادث لم يكن هذا السطح الواحد الحادث عين الواحد الذى كان قبل القطع كما انه ليس عين القطع لان المعدوم لا يعاد فالسطح
عرض من كل وجه وقس عليه الخط فانه ايضا عرض سواء اوخذ من حيث كونه مقدارا او من حيث كونه نهاية فقد علم ان المقادير
اعراض لا تفارق المادة وجودا ولا الصورة توهما ايضا اذ كل جهة يعتبر لها فالصورة مدخل فيها ولذا كثيرا ما يقع الاشتباه
بينها وبين الصورة بقى بيان مفارقة السطح المادة توهما وكذا مفارقة الخط السطح توهما فاعلم ان للمفارقة توهما على نحو
اما بان يسلب شئ من شئ فى الوهم او بان يخطر شئ بالبال ولا يخطر معه الاخر لا على سبيل العرى ولا على سبيل التعرى فالنحو الاول
مستحيل اذ يستحيل ان نتوهم سطحا لا يكون فى جسم فانا ان نتوهم مستقلا لم نتوهم الا اذا وقع له حاله من طرف المختص بما يليها
مما يلاقيه فلا يكون ما توهم سطحا سطحا بل يكون جسما وان توهم من حيث انه نهاية فقط او حد وجهه فقط لم يكن بد من ان
يتوهم معه ما هو نهاية وحد له وكذا الكلام فى الخط والنقطة واما ما يقال من ان النقطة اذا تحركت رسمت خطا فانما هو
امر يقال للتخييل لا للتحقيق لانه لا مماسة للنقطة ولا حركة فى الخارج فان ذلك محال لان الحركة مماسة غير قارة فاذا
ماست النقطة فى اول الحركة شيئا لم يبق تلك المماسة فى الآن الذى بعده بل لها فى كل ان مماسة فلا يكون فى الخارج امتداد
موجود بين مبدا الحركة ومنتهاها فلا يكون خطا بل انما هذا الامتداد امر خيالى على ان حركة النقطة انما تكون على امتداد اما
خط او جسم او سطح او بعد فى جسم او بعد فى سطح فلا بد من وجود الخط قبل حركة النقطة فكيف يحدث بها هذا واما
وجود هذه المقادير اما الجسم فظاهر واما السطح فلانه نهاية للجسم واما الخط فلانه نهاية السطح واما الزاوية فقد ظن بعض
انها كمية بين السطح والجسم لامرين الاول عدم فهم ما يقال ان السطح ما فيه بعدان متقاطعان على قوائم والجسم ما فيه ثلثة
ابعاد كذلك والثانى توهم ان الخط اذا تحرك عرضا رسم سطحا فاذا تحرك الخط بتمامه رسم سطحا واما اذا تحرك باحد طرفيه
وثبت طرفه الاخر فيرسم زاوية ولم يعلم انه لو صح ما فهمه لم يكن السطح الا المربع والمستطيل بل الحق ان المقدار السطحى او الجسمى
قد يكون محاطا بحدين متصلين من طرف واحد فان اطلقت الزاوية على ذلك المقدار من حيث هو هو كانت مقدارا
وان اطلقتها على هيئة هذه الاحاطة كانت كيفية فعلى الاول يقبل المساواة واللامساواة والانقسام لذاتها وعلى الثانى

انما تشبها بالعرض لما هى فيه من المقدار واما الزمان فقد تبين فى الطبيعى وجوده وعرضيته وتعلقه بالحركة واما وجه
حصر الكم المتصل فى هذه الاربعة فان يقال اما ان يكون قار الاجزاء بحيث تجتمع اجزاؤه فى الوجود او لا بل يحدث اجزاؤه شيئا فشيئا
ولا تجتمع فالثانى هو الزمان والاول هو المقدار ولا بد لاتصاله من بعد واقل الابعاد واحد واكثرها ثلثة اذ لا يتصور
فوقها فى اتصال واحد فتنحصر المقادير فى ثلثة لانها اما ان يكون بحيث يمكن ان يعرض فيه ثلثة امتدادات او لا وان لا فاما
ان يمكن فرض امتدادين فيه او لا بل يكون امتدادا واحدا واما المكان فهو السطح لا قسم اخر واما الثقل والخفة فلا يجوز
منها ان يكون عادا الثقل الواحد ينطبق على شئ منها ليقبل المساواة والمفاوتة واما ما يقال من ان ثقلا نصف ثقل او ضعفه فبا
زمان الحركة ومسافتها او مقدار الثقيل كما يقال ان هذه الحرارة ضعف تلك او نصفها باعتبار تاثيرها او عظم محلها
وكذا الصغر والكبر والقليل والكثير ليس شئ منها كميات بالذات بل هى من عوارضها وقد بين جميع ذلك فى قاطيغورياس
وبالجملة فالكم هو الذى يصح ان يوجد ويعرض فيه بالذات واحد يعاده **الفصل الخامس** فى اثبات ان العدد
موجود لكن لا مفارقا وان له انواعا لكل منها وحدة وطريق تحديد هذه الانواع وان الاثنين عدد اعلم ان القول بان لا
وجود للعدد الا فى النفس قول ضرورى البطلان فان وجود العدد من البديهيات نعم لا يوجد مجردا فان الوحدة لا
مجردة ووجود العدد مترتب على وجودها وايضا لانواع لكل نوع منها خواص كالاولية والتركيب والعادية والزائدية و
الناقصية والمربعية والمكعبية والمنطقية والاصمية وما الا حقيقة له لا خاصة له فلكل نوع من انواع العدد حقيقة وصورة
باعتبارها يكون واحدا ولا بعد فى ان يكون شئ من حيث اشتماله على وحدات كثيرا ومن حيث له صورة وحدانية واحدا
ولا بد فى كل عدد من قيد الاجتماع فلا يصح ان يقال ان العشرة مثلا تسعة وواحد الا بمعنى انه المجموع المركب منهما فانه ان
ما هو الظاهر كان كما يقال هذا اسود وحلو فى انه يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه صادقا على ذلك على حدة فيلزم
ان يكون التسعة عشرة والواحد عشرة وان اريد به ما يراد بنحو الانسان حيوان وناطق اى حيوان ذلك الحيوان الذى هو ناطق
كان العشرة تسعة هى واحد وان اريد انه تسعة مع واحد اى التسعة المقرونة بالواحد لا غير المقرونة لزم ان يكون التسعة نفسها
حين قرنت بالواحد عشرة وحين لا تقرن لا وان اريد انه تسعة مع واحد بمعنى انه تسعة ومع كونه تسعة واحد كان ايضا باطلا
ومثل ذلك القول ان يقال العشرة خمسة وخمسة او ثلثة وثلثة واربعة او واحد وواحد وواحد الى ان يستوفى فليست العشرة الا
مجموع هذه فان اردت حد نوع من العدد وجب ان تقول انه هو من اجتماع واحد وواحد وواحد وهكذا الى ان يستوفى فان كا
ذكرت الواحد عشر مرات وهكذا فانك ان ذكرت خواص ذلك النوع كان رسما وان ذكرت الاعداد التى تحته

محلها

وربما

العشرة هم

ككون ما فصلنا ذكره من صدام

لم يكن عددا اولى من عدد فى ذلك مثلا ان حدوث العشرة بانه عدة من اجتماع خمسة وخمسة لم يكن ذلك اولى من ان يقول
من اجتماع ستة واربعة او تسعة وواحد فيلزم ان يكون كل واحد من هذه الانا واحدا فيلزم من حده بالحد على ان الكل
يحل الى الاحاد فالحد انما هو ما ذكرنا وهو يشمل جميع هذه الاقوال وان اريد بهذه الاعداد المذكورة فى هذه حد مائل
للخمسة وذلك النوع من العدد من حيث الصورة المخصوصة لزم ان يكون لذات واحدة حقايق مختلفة فلا بد من ان
بالآحاد فليس ذكر الاعداد الاخرى طريقه اصعب ولذا قال المعلم الاول لا تحسبن ان ستة ثلثة وثلثة بل هو ستة مرة واحدة
واعلم ان من الناس من يقول ان الاثنوه ليست عددا تمسكا بان الوحدة فرد اول والاثنوه زوج اول فكما ان الفرد الاول
ليس بعدد فكذا الزوج الاول وبان العدد هو المركب من الآحاد واقل الجمع ثلثة وبانه اما ان يكون عددا اولا او مركبا
والكل باطل اذ لو كان الاول لم يكن له نصف وان كان الثانى لزم ان يعده غير الواحد والكل عند اهل الحق باطل فان
ليس للمنفصل الى ازيد من واحد وانما لم يجعلوا الوحدة عددا لانه ليس كذلك لا انها اول فرد ولا يا الوحدة بان لا يوجد زوج
ليس بعده كما يوجد فرد كذلك ولا يعتبرون فى الآحاد ما يعتبره النحويون بل انما يريدون ما فوق الواحد ولا يشترطون فى العدد
الاول ان لا يكون له نصف اصلا بل ان لا يكون له نصف هو عدد والثنوة كذلك فانه العدد الغير المركب فالثنوة
وهو اقل جميع الاعداد لا اقل ضروب الكثرة فلا حد لها ولا يلزم من كونها قليله بالنسبة الى ما فوقها ان يكون كثيرة بالنسبة
الى شىء لانه ليس يجب ان يكون ما يقبل احدى الاضافتين يقبل الاخرى كما ان الشىء اذا كان مالكا لا يجب ان يكون مملوكا
ايضا فالثنوه قليله قلة بالقياس الى ما فوقها وانه بالنظر الى انه ليس كثيرا بالقياس الى شىء ثم ان الكثرة يقابل
بعضه الاول ان يكون فى شىء من الآحاد ما فوق الواحد وهو امر حقيقى يقابل الوحدة مقابلة الشىء لمبدائه ثابت النحو
ايضا والثانى ان يشتمل على ما فى شىء آخر مع زايد وهو مقابل القلة مقابل التضايف **الفصل السادس** فى بيان ان لا تقابل
بين الوحدة والكثرة الا بالعرض وانها بالعرض متقابلان وفيه من التقابل بين الاعظم والاصغر والمساوى اما التضاد
فليس الوحدة والكثرة بها فان الوحدة تقوم الكثرة والضد يعفى ضده ويبطله فان قيل انما شرط الضدان يتعاقبا عنده
على موضوع واحد ويبطل الضد بمعنى انه يزيله عن الموضوع الذى هو فيه بحيث لا يجتمعان فيه لا انه يفنيه مطلقا قلنا
الواحد والكثير كذلك فان الذى يكون واحدا لا يجوز ان يكون كثيرا البتة ولا يجوز ان يكون من شانهما مع ذلك ان تنفردا
من سائر الاضداد بان يتقوم احدهما بالآخر قلنا كما ان الكثرة لا تتقوم الا بالوحدات كذلك لا تبطل الا ببطلان الوحدات
فالوحدة انما تبطل بالذات والا ثلث الوحدات ولا تبطل الكثرة الا بالعرض ولو كان مطلق الابطال يوجب التضاد لكان

الوحدة

الوحدة مضادة للوحدة ثم ابطالها الوحدات والكثرة ليس كابطال الحرارة البرودة فيبطل كل وحدة بسبب آخر فيحدث
هذه الوحدة على ان الوحدة الطارية المبطلة لم يبطل الوحدات الاولى الباطلة عن موضوعها فان موضوع الاولى جزء موضوع
الثانية على ان مجرد التعاقب على موضوع واحد مما لا يكفى فى تحقق التضاد اذ ان يكون موضوع المتخصصين بالعدد واحدا شخصا
ولا شك ان موضوع وحدة ما بعينها وكثرة ما بعينها لا يمكن ان يتحد بالعدد بل انما يتحد بالنوع واما العدم والصورة فلا يجوز
ايضا ان يكونا هما فان الوحدة متقومة للكثرة والكثرة مركبة من الوحدات فان جعلت الوحدة ملكة على انها لا يعرف منها
الا العدم من عدم الانقسام ونحوه كانت جميع اجزاء العدم الملكة وان جعلت الكثرة ملكة كانت جميع اجزاء الملكة العدم
والكل باطل وان كان لك فى بادى الراى ان تجعل كل منهما تمام عدم ملكة الاخرى عما من شانه تلك الملكة فالوحدة عدم
الكثرة عن اشياء من شانها بطبيعتها ان تتعدد والكثرة عدم الوحدة عما من شانه بنوعه ان يتكثر الا ان هذا التقابل
تعين الملكة بان يكون هو المعقول ولا الثابت بالذات ويكون العدم عدم هذا الامر المعين ومن القدماء من ادخل
فى الملكة الصورة والخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر وفى العدم الشر
والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل والظن والانثى ولو جعلوا الوحدة واخلاف العدم
كان اوجه لانا نفهم منها عدم التجزى والانقسام من الكثرة وجوده واما المتناقضان فلا يجوز ايضا ان يكونا هما لانا
يجب اللفظ فلا يناسب المقام واما ما يجب نفس الامور فالسلب بمنزلة العدم والايجاب بمنزلة الملكة فما قيل فيه ثمة
ذلك جار ههنا واما المضافان فلا يجوز ايضا ان يكونا هما اذ لا يعقل شىء منهما بالقياس الى الآخر بالذات نعم لما كانت
الوحدة سببا للكثرة كانت الكثرة معقولة بالقياس اليها من حيث تعتبر من حيث المعلولية والمعلولية امر زايد على ذاتها
كانتا متضايفتين لكانت الوحدة ايضا معقولة الماهية بالقياس الى الكثرة ولكانتا متكافئتين فتبين مما ذكرنا انه لا تقابل
بين الوحدة والكثرة بالذات نعم بينهما تقابل التضايف بالعرض من جهة ان الوحدة مكيال والكثرة مكيل ويعرض للاشياء
التى هى معروضة للوحدة ايضا ان يكون مكاييل وللتى تعرض لها الكثرة ان يكون مكيلات ومن شانه ان يكون واحد لكل
كل كثرة ومكيال من جنسه فمكيال الاطوال الطول ومكيال العروض عروض ومكيال الزمان زمان وهكذا وقد يجتهد
فيجعل مكيال كل شىء اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون وهذا الواحد اما ان يكون طبيعيا كالجوزة وطبيعة
او وضعيا وهذا الوضعى يكون فى اظهر الاشياء بالنسبة الى ذلك الجنس كشبر فى الطول وشبر فى شبر فى العرض وشبر فى شبر فى
شبر فى الجسم وفى الحركات حركة مقدرة تبتدى بمعلوم ولا حركة بهذه الصفة تم الجميع الا الفلكية طبعا ولا سيما اليومية

فيها ولا سيما التي هي اسرع الحركات ليكون اقل زمانا وهذه هي الحركة الفلكية فحركة ساعة منها مثلا يكون مكيالا لحركات
وكذا زمان هذه الحركة يكون مكيالا للازمنة وربما يعتبر الحركة مكيالا باعتبار مسافة معينة ولكن اعتباره بالعرض
وفي الحروف الحرف المصوت المقصور او الحرف الساكن او المقطع المقصور وهكذا ويمكن وضع اصغر منها ووضع اكبر منه ولا
يتوهم ان الواحد المفروض في كل باب يجب ان يكال به جميع ما في ذلك الباب فان خطا يباين خطا وسطحا سطحا وجسما
جسما فيباين حركة حركة فيباين زمان زمانا ونقل ثقلا فح يكون في ذلك عدة احاد لكل مباين واحد هو مكيال له هذا ولما
كان المكيال ما يعرف به المكيل عند العلم والحس مكيالا لهن وقيل الانسان انه يكيل كل شيء بها والاحسن ان يجعل المكيال العلوم
والمحسوس فان بمطابقتهما يصح العلم والحس ولكن قد يجعل المكيل مكيالا هذا وقد يتشكك في امر الاعظم والاصغر والمساوي
فنقول ان الاعظم والاصغر فيهما متضايفان واما المساوي فلا يضايفهما كيف وقد ظن انه يجوز ان يكون الاعظم والاصغر
ولا يكون المساوي فنقول المساوي انما يضايف المساوي ويقابل غير المساوي ايضا لكن غير المساوي لازم لكل من الاعظم
والاصغر فبهذا الاعتبار يقابلهما ايضا ثانيا وبالواسطة **الفصل السابع** في الاستدلال على عرضية الكيفيات المحسوسة
من الناس من يقول ان هذه الكيفيات المحسوسة من نحو اللون والطعم والرائحة جواهر سارية في الاجسام ولا يسلم ان
نقول انها تزول عن الجسم والجسم بعد باق فانهم يقولون ان زوالها عن الجسم كزوال الماء عن الثوب المبلول فانه يزول
عنه وهو بعد باق ولا نحس بزوال اصغر الاجزاء المائية التي تفارقه شيئا فشيئا فعلينا ان نبطل توهم ونثبت عرضيتها
فنقول ان كانت جواهر فلعل اما ان يكون جسمانية اولا وعلى الثاني فلا يخ اما ان يكون مما يكون يتألف منها الاجسام وهو مح
لان الجسم لا يتالف الا من المتجزية في الابعاد الثلثه او لا ومكن ولكن لا يكون الامقدار فللاجسام سار فيها فيلزم او
ان يكون ذوات اوضاع وكل جوهر ذي وضع فهو منقسم فتكون جسمانيات هف وثانيا فلا يخ اما ان يكون من شانها
ان يفارق الاجسام اولا وعلى الثاني يكون اعراضا ليس لها الا الاسم الجوهرية فلما لا تتقوم الاجسام ولا مقارنتها هي
فيها الا كالجرو ليس العرض الا هذا وعلى الاول فلا يخ اما ان يكون مفارقتها بان ينتقل من جسم الى جسم او بان تقوم مجردة
قائمة بذاتها فعلى الاول يلزم ان لا ينعدم البياض من جسم مثلا الا وقد انتقل الى ما يليه من جسم اذ لو انتقل الى جسم
بعيد لزم ان يكون في زمان حركته اليه مفارقا مجردا قائما بذاته وليس كذلك واما السكون فقد ظهر بطلانه وكيف
يصح هذا المذهب ويلزم منه ان يكون تسخين النار للشيء بان ينقص منها الحرارة بقدر ما يحصل منها الى المتسخن وعلى
تقدير تسليم هذا الانتقال لا ينافي ذلك العرضية فان من القوم من جوز انتقال العرض من جزء من الموضوع المجزء

ومن موضوع الى موضوع لتوافقا الثاني في العرض صحة القيام بالذات ثم نستدل على امتناع هذا الانتقال فنقول لا يخ
الذي وجد في موضوع اما ان يكون ذاته المتخصصة متعلقة بذلك الموضوع المتخصص فمن البين انه لا يجوز الانتقال عنه لانه
اذا انسلخ من ذلك الموضوع لم يبق متخصصا او لا يتعلق ذاته المتخصصة به بل انما اختص به بسبب خارج عنه يقوم وجاز الزوال
ولا شك ان مجرد زوال سبب الاحتياج الى ذلك الموضوع لا يكون سببا للاحتياج الى موضوع اخر فانما هو بسبب
عدم الاحتياج الى ذلك الموضوع وهو بنفسه غير محتاج الى الموضوع الاخر فلا يحتاج اليه الا بسبب اخر ثم ان زوال
السبب الاول ووجود الثاني ليسا الا امرين خارجين عن طباع اللون مثلا فلا حاجة له بطباعه الى موضوع فلا يخ اما ان
يكون كونه لونا او هذا اللون بغنيه عن الموضوع او لا فعلى الاول يستحيل ان يعرض له الاحتياج اليه الا بانقلاب عينه او
بغنيه بل تعلقه بموضوع فلا بد من ان تعلقه بموضوع معين فان الذات المعين لا يمكن ان تقتضي التعلق باي موضوع
اتفق مما لا يتناهى ومرادنا بانقلاب العين ليس ان ينعدم هويا بالكلية ويحدث شيء اخر والا لم يكن هناك انتقال بل لا ان
يبقى منه شيء ويتغير في صورة او هيئة فان قيل بهذا الانقلاب في الاعراض قلنا فالعرض حقيقة تلك الصورة او الهيئة
واما ان جاز مفارقتها الاجسام بان تتقوم منفردة مجردة فلا يخ اما ان يكون ح قابلة لان يشار اليها وان يدرك
بالحس وباقية على ما كانت عليه قبل المفارقة فيلزم اولا ان يكون لا غير هيئة البياض مطلق الوضع وتقديرا لا يمكن ان تخيل
بياض بلا وضع ومقدار فضلا عن ان نراه ونشير اليه فيكون جسما ابيض لا بياضا ويلزمنا ثانيا ان يكون في خلاف ما
ان لا يكون كذلك بل صاحبه جوهرا روحانيا فيكون البياض تارة يكون لصورة روحانية واخرى يكون مخالطا للجسم وقد
بين ان الجوهر الروحاني لا يجوز ان ينقلب ذا وضع ويخالط الاجسام على انه لا يكون ح انتقال الاول فسادا وهو
ثم ان جعل جاعل البياض شيئا ذا مقدار كان له وجود انه بياض وجود انه ذو مقدار ثم لا يخ اما ان يكون مقداره
غير مقدار الجسم فيلزم تداخل بعد في كل بعد وهو مح وان قيل بل هو متحاذ كالماء في الثوب لزم ما قلناه من ان
يكون البياض جسما ابيض فلا يكون ما فرض بياضا بياضا بل البياض معنى اخر فيه اذ ليس حد البياض حد الجسم
الطويل العريض العميق ولو كان البياض جوهرا كان جميع الاعراض كذلك فيكون الكل شيئا واحدا فليس
الامتداد والاتصال وليس جزء منه فهو عرض فقد تبين ان الكيفيات المحسوسة اعراض وهذا مبدأ الطبيعيات
واما الكيفيات النفسانية فقد تبين عرضيتها في كتاب النفس واما الاستعدادات فعرضيتها اوضح من غيرها
المحسوسات واما المختصة بالكم فيأتي الكلام في اثباتها وبيان انها كيفيات واعراض **الفصل الثامن** في ضعيفا
قد يورد على عرضية العلم من الكيفيات النفسانية فان قيل كيف العلم فانه هو الصورة المكتسبة من صور الموجودات

وجود لزم

٦٦٩

مجرده عن موادها وهي صور جواهر وصور الاعراض ان كانت اعراضا فلا يصح ان يكون صور الجواهر اعراضا فان الجوهر

بذاته جوهر نية لا يكون في موضوع ابدا في الخارج كان او في العقل قلنا ان الجوهر ما يكون وجوده في الاعيان لا في موضوع

وهذا المعنى ثابت له ابدا ما كان في الاعيان او في الاذهان وان كان حين كونه في الاذهان موجودا في الموضوع باعتبار وجوده

الذهني اذ يصدق على ماهيته في العقل انه بحيث اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع وذلك كما ان الحركة تعرف بانها كمال ما بالقوة

ولا شك انها في العقل ليست كذلك بل في العقل بحيث اذا وجدت في الخارج كانت كذلك ولا شك ان التي في العقل بهذه

الصفة ايضا وهذا كما انه قيل الحجر المغناطيس حقيقته انه يجذب الحديد فاذا وجد في الكف وليس هناك حديد يجذبه لا يقال

انه قد اختلفت حقيقته فانه بحيث اذا قاربه حديد جذبه فان قاربه حديد ولم يجذبه صدق عليه ذلك ولا شك انه يصدق

عليه وهو في الكف انه بحيث اذا قاربه حديد جذبه فكون هذه الماهيات في الموضوع في العقل لا ينافي جوهريتها فان كونها في الاعيان

لا في موضوع ثابت فان قيل اليس العقل من الاعيان قلنا نريد بالاعيان التي اذا حصل فيها الجوهر صدر عنه اثاره وافاعيله فان قيل

انتم قلتم ان الجوهر ماهية لا يكون في موضوع اصلا قلنا بمعنى لا يكون في الاعيان في موضوع اصلا فان قيل فتجعلون الشيء الواحد

جوهرا مرة وعرضا اخرى وقد منعتم ذلك قلنا انما منعنا ان يكون شيء كذلك في الاعيان ولم نمنع ان يكون معقول الجوهر عرضا

بمعنى ان يكون موجودا في الموضوع في وجوده الذهني فان قيل يلزم ان يكون الجواهر المفارقة تارة جواهر وهي اذا كانت في الاعيان

واخرى اعراضا وهي اذا عقلت ولا يجري فيها ما ذكرتم من الجواب لانها معقولة لذاتها لا لصورها فما معنى انها معقولة لذاتها

تعقل ذواتها او انها لما كانت مجرده لم يحتج العقل منا في تعقلها الى التجريد واما ان المعقول منها لا يكون الا هي من كل وجه او انها

او انها لا يعقل عندنا الا بحصول ذواتها عندنا فكلا فان ذواتها مفارقة فكيف تصير صورا لانفسنا على انها ان صارت صورا

لنفس من نفوسنا لزم ان يكون تلك النفس عاقلة لكل شيء بالفعل ولم يكن لنفس اخرى لاستبداد تلك النفس بها ولا يجوز

ان يكون شيء واحد بالعدد صورة لمواد كثيرة بان يكون صورة لهذه وهذه وهذه عليحده عليحده على ما ظن وقد بين ذلك

في كتاب النفس وسنبين هنا ايضا هذا ما يتعلق بعض احتجاج الخصم واما التحقيق فهو ان ما كان من المعقولات من الصور

الطبيعية والتعليميات فلا يوجد بذاتها الا في عقل ونفس وما كان من المفارقات فليس في نفس وجودها بانيه لنا علمنا بها

انا نعلم بها اذا تاثرنا عنها فذلك الاثر هو علمنا بها وفي حكم هذه المفارقات الصور الطبيعية والتعليميات ان وجدت مفارقه

فعلنا بهذه كلها هي الاثار الحاصلة عنها في نفوسنا التي في ابداننا لا ذواتها ولا اشياء يكون مثلها قائمة بذاتها اليلزم تعدد نوع العقل

بلا سبب يتعلق به وجه وهذه الاثار اعراض الفصل الخ الكميات المختصة بالمقادير والاشارة الى عرضيتها وعرضية المختصة بالاعداد

اما المختصة بالمتصل فمنها ما هي بينة ومنها ما هي مبنية في الحساب واما انها اعراض فلان العدد عرض وهي متعلقة بالعرض

لم ذواتها م

نو اثبات م

ولما

٦٧٠

واما المختصة بالمقادير كالدائرة والمنحني والاسطوانة والمخروط والكرة فليس وجودها ولا يمكن المهندس ان يجد فاما غير

المثلث والمربع وسائر الاشكال بوضع وجود الدائرة وحين وجود الكرة بان يتخيل دائرة في دائرة والاسطوانة بان يتخيل

دائرة على الاستقامة بحيث يلزم مركزها خطا مستقيما احد طرفيه المركز في اول الوضع والاخر المركز في اخر الوضع والمخروط

بان يتخيل المثلث القائم الزاوية باحد ضلعي قائمته على محيط دائرة وضلعها الاخر ساكن حافظ لمركز الدائرة ثم ان مثبتي الجزء

التي لا تتجزى ينكرون وجود الدائرة فلا بد من اثباتها واما عرضيتها فلا يحتاج الى البيان لتعلقها بالمقدار الذي هو عرض فنقول

لا ينكرون هؤلاء في ثبوت الدائرة حسا وان لها مركزا حسا ولا شك انه يمكن على مذهبهم ان يتصل من هذا الذي هو

مركزها حسا خط مستقيم حسا مركب من الاجزاء التي لا تتجزى الى جزء من المحيط فليفرض ان هذا الخط تحرك طرفه الذي عند

المحيط والطرف الاخر منه ثابت حتى ينطبق بجزء اخر من المحيط على الجزء الاول وهكذا الى ان يعود طرفه هذا الى وضعه الاول فانه

يرتسم دائرة حقيقية وان كان ما يلي الطرف الثابت من الجزء اوانيد فيه انه يلزم انقسام الجزء لان ان تم الاول وينفصل الثاني

حتى يساوي الجزء ان كان سطحها تضريس ادخلت الاجزاء في الفرج وان لم يدخل فيها لزم ان يكون اعظم منها فانقسم الجزء

وان لم يكن التضريس بوجود الفرج بل بزيادة الاجزاء لا على الفرج ارتبلت تلك الاجزاء فان قالوا انه لا يمكن ايصال المركز بالخط

الخط الى الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط قلنا ان فرضنا ان جميع هذه الاجزاء قد فقدت الا المركز وذلك الجزء من المحيط

فهل يمكن التطبيق بينهما بخط مستقيم فان قالوا لا فقد كابروا فان البديهة قاضية بان كل جزءين متحاذيين يكون بينهما بعد

اقصر وهو الخط المستقيم وان قالوا ذلك مسلم اذا كانت الاجزاء غير هذين معدومة واما اذا وجدت الجميع فلا يكون بينهما محاذاة

فقد كابروا ايضا وجعلوا وجود تلك الاجزاء سببا لنفي المحاذاة والبديهة شاهدة بخلافه ثم ان الوهم الذي هو القانون في الحكم

وما يتعلق بها الا مانع من ان تركيب من الاجزاء التي لا تتجزى دائرة حقيقية والاشكال الاخر حقيقي واذا ثبتت الدائرة ثبت سائر الاشكال

الهندسية وبطل الجزء فانه يعلم منها ان كل خط ينقسم بنصفين مع ان الخط الفرد الاجزاء لا يجوز فيه ذلك وان القطر لا يشارك

الضلع وعلى ثبوت الجزء يلزم جواز ذلك هذا اثبات الدائرة على مذهب القائلين بالجزء واما على الحق فنقول قد بين في الطبيعي ما

يدل على ذلك اذ قد بين ان كل جسم له شكل والجسم البسيط شكله الكري والكرة اذا قطعت حدث بها الدائرة ونقول ايضا انه قد بين

البين انه اذا كان خط او سطح فليس يستحيل ان يكون هناك خط او سطح اخر يكون وضعه مع الاول بحيث يلاقيه بنقطة ثم من

البين انه يمكن نقل هذا الخط او السطح بحيث ينطبق على الاول ويقع موقعه او موازيا له بل يمكن في جسم واحد ان يوضع وضعا

ثم يوضع وضعا مقاطعا لوضعه الاول وكل هذه الانتقالات انما يكون اذا كانت استدارة وذلك لانه اذا لا يكون هذه

الحركات الا بتقطيع قوس دائرة واذا وجد القوس لزم حتى يحصل الدائرة وايضا نفرض ثقيلا احد طرفيه اثقل من الاخر وانا

فان الطرف الثاني على المركز والا فان زاد انقلبت الزاوية ولم يصح ع م

مستقيم م

في صور الاعراض

مجرده عن موادها وهي صور جواهر وصور الاعراض ان كانت اعراضا فلا يصح ان يكون صور الجواهر اعراضا فان الجوهر
بذاته جوهر فيته لا يكون في موضوع ابدا في الخارج كان او في العقل قلنا ان الجوهر ما يكون وجوده في الاعيان لا في موضوع
وهذا المعنى ثابت له ابدا ما كان في الاعيان او في الاذهان وان كان حين كونه في الاذهان موجودا في الموضوع باعتبار وجوده
الذهني اذ يصدق على ما في العقل انه بحيث اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع وذلك كما ان الحركة تعرف بانها كمال ما بالقوة
ولا شك انها في العقل ليست كذلك بل في العقل بحيث اذا وجدت في الخارج كانت كذلك ولا شك ان التعريف للعقل بها هذه
الصفة ايضا وهذا كما انه يقال الحجر المغناطيس حقيقته انه يجذب الحديد فاذا وجد في الكف وليس هناك حديد يجذبه لا يقال
انه قد اختلفت حقيقته فانه بحيث اذا قارنه حديد جذبه فان قارنه حديد ولم يجذبه صدق عليه ذلك ولا شك انه يصدق
عليه وهو في الكف انه بحيث اذا قارنه حديد جذبه فكون هذه الماهيات في الموضوع في العقل لا ينافي جوهريتها فان كونها في الاعيان
لا في موضوع ثابت فان قيل اليس العقل من الاعيان قلنا نريد بالاعيان التي اذا حصلت فيها الجوهر صدر عنها اثارها فان قيل
انتم تقولون ان الجوهرية لا يكون في موضوع اصلا قلنا نعني لا يكون في الاعيان في موضوع اصلا فان قيل فيجعلتم الشيء الواحد
جوهرا مرة وعرضا اخرى وقد منعتم ذلك قلنا انما منعنا ان تكون شيء كذلك في الاعيان ولم نمنع ان يكون معقول الجوهر عرضا
بمعنى ان يكون موجودا في الموضوع في وجوده الذهني فان قيل يلزم ان يكون الجواهر المفارقة تارة جواهر وهي اذا كانت في الاعيان
واخرى اعراضا وهي اذا عقلت ولا يجري فيها ما ذكرتم من الجواب لانها معقولة لذواتها لا لصورها فلا معنى لانها معقولة الا انها
تعقل ذواتها او لانها لما كانت مجردة لم يحتج العقل منا في تعقلها الى التجريد واما ان المعقول منها لا يكون الا هي من كل وجه وذلك انها
او انها لا يعقل عندنا الا بحصول ذواتها عندنا فكلا فان ذواتها مفارقة فكيف تصير صورا لانفسنا على انها ان صارت صورا
النفس من نفوسنا لزم ان يكون تلك النفس عاقلة لكل شيء بالفعل ولم يكن لنفس اخرى لاستبداد تلك النفس بها ولا يجوز
ان يكون شيء واحد بالعدد صورة لمواد كثيرة بان يكون صورة لهذه وهذه وهذه على حدة على ما ظن وقد بين ذلك
في كتاب النفس وسنبين هنا ايضا هذا ما يتعلق بعض احتجاج الخصم واما التحقيق فهو انا كان من المعقولات من الصور
الطبيعية والتعليمات فلا يوجد بذاتها الا في عقل او نفس وما كان من المفارقات فليس نفس وجودها ما به انا علمنا بها
انا نعلم بها او اثارنا عنها تلك الاثر هو علمنا بها وفي حكم هذه المفارقات الصور الطبيعية والتعليمات ان وجدت مفارقة
فعلمنا بهذه كلها هي الاثار الحاصلة عنها في نفوسنا لا في ذواتنا لا ذواتها ولا اشياء يكون مثلها قائمة بذاتها ليلزم منه وقوع الصور
بلا سبب يتعلق به بوجه وهذه الاثار اعراض الفصل الكميات المختصة بالمقادير والاشارة الى عرضيتها وعرضية المختصة بالاعداد
اما المختصة بالمنفصل فمنها ما هي بينة ومنها ما هي مبينة في الحساب واما انها اعراض فلان العدد عرض وهي متعلقة بالعرض

لم ذواتها م

ذواتنا م

ولما

واما المختصة بالمقادير كالدائرة والمنحني والاسطوانة والمخروط والكرة فليس وجودها ولا يمكن المهندس ان يثبت فانما يثبت
المثلث والمربع وساير الاشكال بوضع وجود الدائرة وتبين وجود الكرة بان يتحرك دائرة في دائرة والاسطوانة بان يتحرك
دائرة على الاستقامة بحيث يلزم مركزها خطا مستقيما احد طرفيه المركز في اول الوضع والاخر المركز في اخر الوضع والمخروط
بان يتحرك المثلث القائم الزاوية باحد ضلعي القائمة على محيط دائرة وضلعها الاخر ساكن حافظ لمركز الدائرة ثم ان مثبتي الاجزاء
التي لا تتجزى ينكرون وجود الدائرة فلا بد من اثباتها واما عرضيتها فلا يحتاج الى البيان لتعلقها بالمقدار الذي هو عرض فنقول
لا ينكر هؤلاء في ثبوت الدائرة حسا وان لها مركزا حسا ولا شك انه يمكن على مذهبهم ان يتصل من هذا الذي هو
مركزها حسا خط مستقيم حسا مركب من الاجزاء التي لا تتجزى الى جزء من المحيط فليفرض ان هذا الخط تحرك طرفه الذي عند
المحيط والطرف الاخر منه ثابت حتى ينطبق بجزء اخر من المحيط على الجزء الاول وهكذا الى ان يعود طرفه هذا الى وضعه الاول فانه
يرتسم دائرة حقيقية وان كان ما يلي المركز ينتقص من الجزء او لا يزيد فيلزم انقسام الجزء لانا ان تمم الاول ونقص الثاني
حتى يساوي ... منهم ان كان سطحها تضريسا دخلت الاجزاء في الفرج وان لم يدخل فيها لزم ان يكون اعظم منها فانقسم الجزء
وان لم يكن التضريس بوجود الفرج بل بزيادة الاجزاء لا على الفرج ارباب تلك الاجزاء فان قالوا انه لا يمكن ايصال المركز بخط
الخط الى الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط قلنا ان فرضنا ان جميع هذه الاجزاء قد فقدت الا المركز وذلك الجزء من المحيط
فهل يمكن التطبيق بينهما بخط مستقيم فان قالوا لا فقد كابروا فان البديهة قاضية بان كل جزئين متحاذيين يكون بينهما ابعد
اقصر وهو الخط المستقيم وان قالوا ذلك مسلم اذا كانت الاجزاء غير هذين معدومة فاما اذا وجدت الجميع فلا يكون بينهما محاذاة
فقد كابروا ايضا وجعلوا وجود تلك الاجزاء سبب التغير المحاذاة والبديهة شاهدة بخلافه ثم ان الوهم الذي هو القانون في الحكم
وما يتعلق بها لا يأبى من ان تركيب من الاجزاء التي لا تتجزى دائرة حقيقية ولا شكل اخر حقيقي واذا ثبت الدائرة ثبت ساير الاشكال
الهندسية وبطل الجزء فانه يعلم منها ان كل خط ينقسم بنصفين وان الخط المركب الاجزاء لا يجوز فيه ذلك وان القطر لا يشارك
الضلع وعلى ثبوت الجزء يلزم جوازه ذلك هذا لاثبات الدائرة على مذهب القائلين بالجزء واما على الحق فنقول قد بين في الطبيعي
بدليل على ان الذي فيه ان كل جسم له شكل والجسم البسيط شكله الكري والكرة اذا قطعت حدث الدائرة ونقول ايضا انه من
البين انه اذا كان خط او سطح فليس يستحيل ان يكون هناك خط او سطح اخر يكون وضعه مع الاول بحيث يلاقيه بتمامه ثم من
البين انه يمكن نقل هذا الخط او السطح بحيث ينطبق على الاول ويتبع موقعا او موازيا له بل يمكن في جسم واحد ان يوضع وضعا
ثم يوضع وضعا مقاطعا لوضعه الاول وكل هذه الانتقالات انما يكون اذا كانت استدارة وذلك اذ لا يكون هذه
الحركات الا بقطع قوس دائرة واذا وجد القوس علم حتى يحصل الدائرة وايضا نفرض ثقيلا احد طرفيه اثقل من الاخر وانا

فان انطبق طرفه الاول على المركز والا فان زاد انقسم الجزء ... م

مستقيم م

على سطح مستوى بطرفه الاخف بحياله ودعامته ثم اذا ازلنا الدعامة حتى سقط طرفه الاثقل فاما ان يتحرك كلا طرفيه الاثقل
الى الاسفل والاخف الى الاعلى فقد رسم الطرفان كل منهما دائرة مركزها الحد المتحدد بين الجزء الصاعد والهابط من ذلك الجسم
وان تحرك الاسفل فقط رسم هذا الطرف دائرة ولا يمكن ان يتحرك الطرف الاخف على طول السطح لان الميل الى المركز على المحاذاة
طبعا فهذه الحركة اما بالطبع والميل او بالقسر وليس القاسر الا الطرف الاسفل وهو لا يقتضي الا حركة هذا الطرف الى العلو على
الاستقامة فيحدث من حركتيهما دائرتان مركزهما الحد المشترك بين الحركتين فان كلا من الراسين عنده الحركة شديده و
يزداد ويهوا الى ذلك الحد واذا اثبت الدائرة ثبت المثلثات وثبت بالمثلث المخروط فاذا قطع المخروط بسطح مار قطع
وصح منحنى **الفصل العاشر** في بيان عرضية المضاف وان المضاف ليس في الطرفين وحدها بل ماهو في كل مغاير لما في الآخر
وبيان وجوده ورد شبهه من لم ير وجوده اما بيان حقيقة المضاف وحده فقد تبين في قاطيغورياس واما انه اذا كان
موجودا فهو عرض فلانه لا يعقل الا بالقياس الى شيء سواء كان عارضا للجوهر كالاب والابن او للكم متفق الطرفين كالمساوي
فالمساوي والمطابق والمطابق او مختلفا محدود الاختلاف كالضعف والنصف او غير محدود مبنيا على محدود كالكثير الاضعاف
او غيرهم كالزائد والناقص وللمضاف كالازيد والانقص او للكيف متفقا كالمشابهة او مختلفا كالسريع والبطيء والثقيل
والخفيف في الاوزان والثقيل والحاد في الاصوات والاين كالاعلى والاسفل والمتى كالمتقدم والمتاخر ويمكن ان يحصل المضاف
في هذه الذي بالمعادلة كالمساواة والذي بالزيادة اما في الكم كالضعف او في القوة كالغالب والذي بالفعل والانفعال
كالاب والابن والقاطع والمنقطع والذي بالمحاكاة كالعلم والمعلوم والحس والمحسوس ولكن هذا
يقال اما ان يحتاج الاضافة بين الطرفين الى ان يكون في كل منهما كيفية يوجبها كالعشق فان في العاشق هيئة
ادراكية هي مبدا عشقه وفي المعشوق هيئة مدركة موجبات لعشقه واما ان يكون في احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم فان
الاول كيفية بها يصير مضافا الى المعلوم وهي العلم بخلاف الثاني ولا يحتاج الى ذلك في شيء من الطرفين كالمتيامن والمتياسر
واعلم ان الاضافة في المضافين ليست امرا واحدا كما وهم بعض الناس بل اكثرهم بل في كل منهما امر مغاير لما في الآخر وهذا بين
في الاضافات المختلفة فان الابوة انما هي في الاب ولكن مع منسوبا الى الابن اذ لو كانت في الابن ايضا لصح ان يوصف بها وكذلك
البنوة انما هي في الابن ولكن منسوبا الى الاب وليس فيهما حالة اخرى متفقة يكون موضوعها للابوة والبنوة يكون واحدا قائما
بالطرفين فان قالوا بل هناك حالة اخرى متفقة يكون موضوعها كذلك هي كون كل منهما منسوبا الى الآخر قلنا لا فرق بين هذا
وبين كون كل من المتنفس والثلج ابيض فكما انه ليس هنا حالة واحدة في كليهما فكذا هناك اذ لا فرق بينهما واما المضاف المتفق
في الطرفين فالشبهة فيه اكثر فانه لما كان لكل من الطرفين حالة منسوبة الى الآخر وكانت الحالتان من نوع واحد حسب انهما شخص

ولكن

ولكن الامر فيه بعد ما ذكرنا سهل فان لهذا مثلا اخوة مقيسة الى ذاك وهذه الاخوة وصف له لا لذاك وكذا لذاك وصف
اخوة هذا وهو ثابت له لا لهذا كما ان لكل من الابيضين بياضا هو وصف له فان القياس لا يجعل الشيئين شيئا واحدا
فلا يظن ان عرضا واحدا يكون في محلين كما ظنه قوم فجعلوا العرض من اجل هذا مشككا كما مر في قاطيغورياس هذا ثم
على علينا ان نحقق هل الاضافة موجودة في الاعيان او لا توجد الا في العقل وانما يوصف بها الشيء في العقل كالكلية والجزئية
والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والحمل والوضع ونحو ذلك فقوم ذهبوا الى الاول وقالوا انا نعلم ان هذا في الخارج
ابو ذاك وذاك ابنه عقل ذلك ام لا وان السماء فوق والارض تحت عقل ام لا وان النبات يطلب الغذاء ولا عقل له ولا
يوجد مع ان الطلب انما يكون باضافة بين الطالب والمطلوب وقوم ذهبوا الى الثاني قالوا والا لزم وجود اضافات غير
متناهية في الخارج فان الابوة اذا كانت عارضة للاب في الخارج كانت بينهما من حيث انها عارضة وبين الاب من حيث انه
معروض اضافة وكذلك بين البنوة والابن وهكذا الى ما لا يتناهى وايضا نرى الاضافات بين موجود ومعدوم كما بين المتقدم
والمتاخر بالزمان ولا بد لنا من حل الشبهة فنقول ان المضاف الحقيقي هو الذي يكون ماهيته اذا عقلت بحسب الى غيرها
وهذه صفة خارجية فان الذي في العقل هو القياس الى الغير فكل ما يوجد في الاعيان ويكون كذلك فهو مضاف ونحن
نعلم ان في الاعيان اشياء كثيرة كذلك فالمضاف موجود في الاعيان والمضاف بهذا المعنى ليس لذات وشيء هو الاضافة
بل هو مضاف بذاته لا باضافة قائمة به الخارج مع اضافة ومعه الشيء بل نفسه نفس المع ولكن العقل
ان يجمع بينه وبين ذلك الشيء معبر بغيرها اعتبارا محضا فان للعقل ان يقرن اشياء باشياء بلا ضرورة تدعو الى ذلك
فلا يلزم ان يكون في المضاف اضافة قايمة به ليلزم اضافات في اضافات لا الى نهاية فقد علم معنى وجود المضاف في الخارج
واما ليس ان المغايرة التي بينه وبين المضاف اليه في الخارج ولا ان في
الخارج بينهما اضافة وعلاقة يقتضي ان لا يعقل شيء منهما الا مع الآخر ثم انه ليس كل اضافة هي في الاعيان بل كثير منها ما تختلقه
العقل من تلقاء نفسه ومن ذلك الاضافة بين الموجود والمعدوم كاضافة المتقدم الى المتاخر فان المتقدم انما يكون متقدما
على شيء وهو انما يكون اذا حضر والمتاخر العقل نسب بينهما بالتقدم والتاخر فلا يكون الطرفان موجودين الا في الذهن **المقالة**
الرابعة تشتمل على ثلاثة فصول **الفصل الاول** في وجوه التقدم والتاخر ومراتب اطلاقهما على تلك الوجوه بالحقيقة والنقل في
بيان ان شيئا من العلة والمعلول لا ينفك عن الآخر لما تكلمنا على ما يجري مجرى الانواع من الموجود والواحد فالحري
ان نتكلم فيما يجري مجرى العوارض والخواص ولنبدأ منها بالتقدم والتاخر فنقول هما وان كانا مقولين على معان شتى الا انه
يكاد يمكن جمعها في معنى مشترك بالنسبة اليها وهو ان يكون المتقدم من حيث هو متقدم امر لا يكون للمتاخر من حيث هو

هو متأخر ولا يكون الاخر شيء لا يكون المتقدم والمشهور عند الجمهور التقدم والتأخر في المكان والزمان في الاشياء التي لها
ترتب في احدهما فاذا كان للمكان مبدأ فالاقرب اليه متقدم والابعد متأخر والاقرب من الماضي الى الان الحاضر متأخر والابعد
متقدم ومن المستقبل بالعكس وكذا الاقرب من الان الذي يعين مبدأ من الماضي بالنسبة اليه متأخر والابعد متقدم ومن
المستقبل بالنسبة اليه بالعكس ثم نقل الى كل ما يكون اقرب الى مبدأ محدود وابعد منه اما في الامور الطبيعية كالكليات فان
لوحظ جانب العموم وعين الجوهر مثلا مبدأ كان الجسم اقدم من الحيوان وان اعتبر جانب الخصوص وجعل الشخص مبدأ
كان بالعكس واما في الامور الحقة المحضة والاتفاقية واما في الامور الصناعية ثم نقل الى ما لا مبدأ الحقيقة كالفاضل والسابق
في خلق او صناعة او غير ذلك فكأنه جعل اصل المعنى من الفضيلة ونحوها كالمبدأ فجعل ما له الكل ما للاخر وليس للاخر كل ماله
متقدما والاخر متأخرا ومن هذا القبيل تقديم الرئيس على المرؤوس لما ان الاختيار يقع من الرئيس ولا يقع من المرؤوس ولا
يقع للمرؤوس اختيار الا اذا وقع للرئيس ثم نقل الى ما باعتبار الوجود فجعل ما كان له وجود وان لم يكن للاخر ولا يكون للاخر
وجود الا اذا كان له متقدما والاخر متأخرا كالواحد والكثير اذ لا يوجد الكثير بدون الواحد لتوقف افادة المفيد له على افادة
الواحد لا لان الواحد مفيده والواحد بدون الكثير يكن ثم نقل الى ما كان احد الامرين علة للاخر مفيدا له سواء كان هو وحده
لذاته او الشيء ثالث ومنه يجوز العقل ان يقال تحركت اليد فتحرك المفتاح ولا يجوز تحرك المفتاح فتحركت اليد نعم يجوز ان
يقال تحرك المفتاح فعلمنا تحرك اليد فيقال في مثل هذا يتقدم ويتأخر ذلك مع تجويز ان لا يكون المتقدم بالصفة المذكورة
اي يكون له وجود ولا يكون المتأخر موجودا بل يكون بحيث لا ينفك عن ايجاب المتأخر فان علة الشيء لا ينفك عنه فان
كان ذاته بذاته علة له من غير شرط لم ينفك عنه ما دام ذاته وان اشترط بشرط فهو من حيث الذات ممكن ان يكون الشيء وان لا
يكون وكذلك ذلك الشيء من حيث الذات ممكن ان يكون وان لا يكون وهذا الشيء لا يمكن ان يوجد عن الاول ما دام هو على تلك
الحال اي ممكنا ان يكون وان لا يكون فكما ان ذات الشيء من حيث هو ممكن ليس بموجود كذلك العلة من حيث هو ممكن التكوين
ليس معطيا للوجود فاذا تحرك امكان التكوين مرجحا في وجود الشيء ولا يجوز ان يكون مع الشيء الذي في هذه المرتبة مع كونه مرجحا في
الايجاد تارة موجدا وتارة غير موجد من غير ان ينضم اليه حالة اخرى بها ترجح حين الايجاد من حين عدم الايجاد فالذات التي يجوز
لها ان توجد وان لا توجد لا يمكن ان يكون ما دام كذلك علة بل العلة في الحقيقة هو مع الامر الذي به تميز حالة الايجاد
من حالة عدمه سواء كان ذلك الامر ارادة او شهوة او طبعا حادثا او غير ذلك من الامور الداخلية او الخارجية وذلك المثالات
ليس الا موضوع العلية والصالح لها ولا شك ان هذه العلة مما لا يتخلف عنها المعلول فالعلة ما دامت علة لا يتخلف عنها
المعلول البتة كما ان العلة لا تتخلف عن المعلول فهما معا في الوجود الزماني والدهري واما بالقياس الى حصول الوجود فلان

حصول

حصول وجود المعلول بالعلة ولا عكس فان قيل اذا كان كل واحد منهما بحيث اذا وجد وجد الاخر واذا ارتفع ارتفع لم يكن
احدهما اولى بان يكون علة من الاخر قلنا لا بد من تفصيل هذه القضية اما ان يعني انه اذا وجد في الخارج وجب عنه في الخارج
وجود الاخر او يعني ان وجود كل منهما اذا حصل له وجب عنه ان يكون الاخر قد حصل في الوجود او ان وجود كل منهما اذا حصل في
العقل وجب عنه في العقل ان يحصل الاخر او ان وجود كل منهما اذا حصل وجب عنه في العقل ان يكون الاخر قد حصل في
الوجود او في العقل اما الاول فكاذب في جانب العلة ضرورة اذ ليس وجود العلة عن المعلول والذاتي كاذب في الثاني
ان اريد ما هو الظاهر منه فان الشيء اذا تقدم حصوله امتنع ان يجب بعد ذلك حصوله عن شيء اخر وان لم يرد يحصل المعنى
كذب في جانب المعلول لان حصول العلة ليس عن المعلول بل عن شيء اخر واما الثالث فصحيح وكذا الرابع في جانب المعلول فانه
يصدق انه اذا علم بانه وجد المعلول شهد العقل بان علته قد كانت موجودة منزوعا عنها ولا يصدق في جانب العلة
وهو طرق على الوجود الرفع فان العلة اذا ارتفعت ارتفع لكن ليس اذا ارتفع المعلول ارتفعت العلة بل اذا ارتفع كان
معلوما ان العلة قد كانت مرتفعة فانه انما يرتفع اذا امكن رفعه ولا يمكن رفعه الا اذا ارتفعت علته وبعد هذا التفصيل
نقول في حل الشبهة ان ليست العلية بالمعنى لانهما في ذلك سواء وانما اختلفا في ان احدهما يجب وجوده بالاخر ولا
ينعكس فالعلية بوجوبه بالاخر **الفصل الثاني** في بيان معنى القوة والفعل ومراتب نقلهما والقدرة ومعنى العجز ورد
قول من قال ان القادر من يصح منه الفعل والترك وبيان القوة الفعلية التي اذا لاقت المنفعل وجب الفعل والتي لا يكفيها
ذلك والانفعالية التي اذا لاقت الفعلية وجب انفعالها والتي لا يكفيها ذلك وتقسيم القوة بمعنى الى الطبيعية والعادية و
الصناعية ورد قولهم من قال ان القوة مع الفعل وبيان ان الحادث يسبقه مادة وان كل فعل صدر عن جسم لا بالقسر
ولا بالعرض فهو بقوة فيه تحقيق في ان القوة اقدم الى كنه لما كان القوة والفعل ايضا من عوارض الموجود المطلق وكان مما
يشكل امر التقدم والتأخر فيهما باعتبار انهما اقدم وجب البحث عنهما وعن القدرة والعجز ايضا لما سيظهر فاعلم ان القوة
وما يرادفها كانت اولا موضوعة للمعنى الموجود في الحيوان به يصدر عنه الافعال الشاقة كما او كيفا من باب الحركات التي
لا يكون اكثر به المتحركين وضدها الضعف فهي كانها زيادة وشدة القدرة والقدرة هي ان يكون الحيوان بحيث ان شاء صدر
عنه الفعل وان لم يشأ لم يصدر وضدها العجز ثم نقلت الى المعنى الذي به لا ينفعل الشيء بسهولة وسبب النقل انه يعرض لما يزاول
الافعال الشاقة ان ينفعل منها فان انفعل انفعالا محسوسا جعل ذلك دليلا على ضعفه والا جعل ذلك دليلا على قوته ثم جعلوا
اسمين لهاتين العلامتين فكون الشيء بحيث لا ينفعل الا يسيرا سمي قوة وان لم يكن هناك فعل وجعلوا الذي لا ينفعل اصلا
اولى بهذا الاسم ثم نقلوها الى القدرة التي هي مبدأ الفعل في الحيوانات ثم نقلها الفلاسفة الى حال كل شيء يكون مبدأ تغير منه

كلا منهما م

في الحر من حيث هو الحر وان لم يكن هناك شعور واراده حتى جعلوا الحرارة قوة وكذا مبدا علاج الطبيب نفسه قوة فانه وان لم
يكن مبدا التغير في اخر حقيقة لانه من حيث هو معالج مغاير له من حيث هو متعالج بل هو شيئان ماده ونفس فالمحرك
نفسه وصورته والمتحرك مادته ثم نقلوها الى الامكان فسموا امكان الوجود قوة والذي في حد امكان الوجود موجودا
بالقوة وامكان الانفعال قوة انفعالية وذلك لما راوا ان الذي فيه القوة لا يشترط ان يكون فاعلا حتى يقال له قوة الفعل
بل يكفيه ان يكون ممكنا له ذلك وسموا تمام هذه القوة فعلا فهو اسم لحصول الوجود وان كان انفعالا او شيئا آخر ليس ان في
هذا الامر الى القوة قياس الفعل الى المعنى المسمى قديما قوة وقد يطلقونها على جودة هذه القوة وشدتها والمهندسون
يسمون المقدار السطحي قوة المقدار الخطي اذا صلح ذلك الخط ان يكون ضلعا لذلك السطح كما اذا صلح خط ان يكون ضلعا
لمربع فالمربع قوة ذلك الخط وخصوصا عند من تخيل حدوث السطح بحركة الخط فهذه معاني القوة ومقابلها الضعف
والعجز وسهولة الانفعال والضروري وان لا يصلح مقدار خطي مفروض ضلعا لمقدار سطحي مفروض فقد عرف القوي والضعيف
وقد يظن ان القوة بمعنى القدرة ليست الا لمن يصح منه الفعل وعدمه سواء اما من لا يصح منه الا الفعل فلا صح هذا فان حد
القدرة صادق على من يفعل بارادة ولكن لا يكون الا مريدا للفعل لا يريد عدمه ابدا اما اتفاقا واما لانه لا يتغير ارادته
بالذات اذ ليس حد القدرة التي يجوزها هؤلاء الا كون الشخص بحيث يصح منه الفعل اذا شاء ويصح منه الترك اذا لم
يشأ وهذان قضيتان شرطيتان ولا ريب لمن يعرف المنطق انه لا يجب في صدق الشرطية ولا كذبها ان يصدق استثناء
وضع او رفع فلا يجب في صدق هاتين الشرطيتين ان يصدق شيء الفعل والترك جميعا ثم ان القوى التي هي مبادي الحركات
والافعال منها ما يقترن بالنطق او التخيل ومنها ما لا يقترن بشيء منهما فالاول مثل قوة النطق والتخيل فانهما تتعلق بالشيء
كما انهما تتعلقان بالضدين اذ يجوزان بعلم الانسان واللاانسان واللذة والالم فكذا هذه القوى ويكون مبادي الشيء
وضده لكن شيء منها لا يكون مبدا تاما وبالفعل الا اذا اقترنها ارادة جازمة هي الاجماع منبعثة عن راي عقلي تابع لفكر
عقلي او لتصور صورة عقلية او عن اعتقاد وهمي تابع لتخيل شهواني او غضبي لانك قد عرفت ان العلة ما لم يجب بها المعلول
لم يصدر عنها وهذه القوى ما لم ينضم اليها الارادة كذلك لم يجب عنها المعلول اذ الامران يوجد عنها الضدان وما بينهما
فهذه القوى لا يكفي في فعلها ان تلاقي المنفعل واما التي لا تقارن النطق ولا التخيل فانها اذا لاقت القوة المنفعلة وجب
ان يصدر عنها اذ لا ينتظر لها فان كان فالطبع وحده فالمبدا هو الطبع او هو مع امر خارج بقسره او الاختيار رابا لقوى السابقة هذا
وكذا القوة الانفعالية انما تنفعل اذا لاقت القوة الفاعلية اذا كانت تامة وهي القوة القريبة من الفعل لا البعيدة كما في
اللقي من قوة صيرورته رجلا فانه انما يتهيا لان يصير رجلا بعد ان يصير شيئا آخر فبالحقيقة ليس فيه قوة انفعالية بل انما يكون

قوة

قوة انفعالية اذا زال ما يعوق عن الانفعال وحصل ما يشترط وذلك كما في قوة الصبي لان يصير رجلا فهي لا تحتاج في
الانفعال اذا لاقت القوة الفاعلة الى شيء ومن هذا القبيل حال الثمرة بالنسبة الى المفاتيح وحال الحب المقلوع
المنثور المخوت فان الثمرة انما تقبل المفاتيح بعد ان تقلع فتنثر وتبحث واعلم ان القوى منها ما يكون بالطبع
في الحيوان او غيره ومنها ما يحصل بالعادة ومنها ما يحصل بالاتفاق ومنها ما يحصل بالصناعة ومنها ما يحصل بالا
والفرق بين العادية والصناعية ان الصناعية يقصد فيها الفعل باستعمال الآلات وحركات فيكتسب النفس بذلك
ملكة هي القوة والعادية ما يصدر فيها الفعل عن شهوة او غضب او راي بلا قصد متوجه الى هذه الغاية وربما لا يكون
فيها الآلات كالاعتياد للمشي ومع هذا الافتراق فانهما يرجعان الى امر واحد وهو ما يحصل عن تكرار الفعل واعلم ان من الاوائل
من ذهب الى ان القوة لا تكون الا مع الفعل وتبعهم قوم من الحكماء في هذه الازمنة ولم يعلموا انه يلزم ان لا يكون بحيل القائم
ان يقوم ولا في جبلة الخشب نحت فكيف يقوم ذلك وينحت هذا بل هؤلاء لا يكون لهم ان يروا شيئا فهم بالحقيقة عمي
اذ كل ما ليس موجودا ولا عليه قوة فهو مستحيل الوجود هذا واعلم ان الممكن ان يكون على قسمين اما ان يكون ممكنا ان يكون
شيئا آخر وهذا هو الموضوع الذي يمكن ان تحله صورة ذلك الشيء واما ان يكون ممكن الوجود في نفسه كالبياض وهذا على
قسمين اما ان يكون اذا وجد كان قائما بنفسه او يكون اذا وجد كان قائما بغيره فالثاني لا بد من ان يكون ذلك الغير موجودا
حين امكان وجوده ولم يوجد ليكون موضوع ذلك الامكان واما الاول فهو على قسمين الاول ان يكون اذا وجد كان لا في
غيره ولا من غيره ولا علاقة له مع مادة من المواد لا علاقة القيام ولا علاقة الاحتياج وان في خلاف الثاني
منها لا يمكن ان يكون حادثا بعد العدم فانه حين العدم لا بد له من امكان وجود ولا علاقة له مع مادة من المواد يكون
مكان قائما بنفسه فيكون جوهرا لانا قلنا انه يكون الموصوف به اقوى واكد وجودا فيجب ان يكون موجودا وقد فرض
معدوما ومع ذلك كان الامكان في موضوع وفرض لا في موضوع واما القسم الثاني وهو الموجود في نفسه الذي يوجد
في الغير او يتعلق بشيء آخر فهو يصح ان يكون موجودا بعد العدم ويقوم امكان وجوده بذلك الشيء لا كثبات قوة ال
بالجسم فانه بالقوة حين الابيض ولا كقيام قوة البياض في الجسم بل قوة ان يوجد مثلا له عن حال له مثال الاول الجسم
يقوم امكانه بالمادة فانها بحيث يحدث منها مع الصورة جسم ومثال الثاني النفس الناطقة التي يقوم امكانها بالبدن
فانه بحيث يوجد مقرونا به النفس ولا بد في اقترانها به ان تتهيا لذلك ويكون له مزاج خاص واستعداد مميز به ذلك عن
غيره ليستحق فيضانها عليه واعلم ان صدور الفعل عن الجسم اذا لم يكن بالعرض ولا بالقسر فهو عن قوة فيه سواء كان
بالارادة او لا بها اما الاول فظ واما الثاني فلان هذا الفعل ما ان يصدر عن ذاته او عن شيء آخر فان كان عن ذاته

يشارك الاجسام في الجسمية ويخالفها في صدور هذا الفعل فلا بد من ان يكون في ذاته ما يقتضي يكون هو مبدأ لذلك الفعل
الايجاب بصدور ذلك الفعل عن سائر الاجسام ايضا فذلك الامر هو القوة وان كان عن غيره فان كان عن جسم آخر كان
بالقسر وبالعرض وان كان عن مفارق لم يخل اختصاص الجسم بهذا التوسط عن ذاته الجسمية فيلزم مشاركة سائر الاجسام
في ذلك او عن قوة فيه فهي مبدأ صدور ذلك او عن قوة في المفارق فانما لا عن نفس تلك القوة بالايجاب بلا ارادة
او بارادة فعلى الاول فنقول اختصاص ايجابها بهذا الجسم اما لذات الجسم او لامر ما قلنا وعلى الثاني فنقول هذه الارادة اما
ان يكون خصصت هذا الجسم من بين الاجسام جزافا كيف اتفق او لخاصية تخصه فعلى الاول يلزم ان لا يكون الفعل على
النظام الابدي ولا الاكثري فان الاتفاقيات شانها كذلك مع ان الامور الطبيعية دائمية او اكثرية وعلى الثاني فنقول لا
اما ان يكون تخصيص ذلك الجسم لاجل تلك الخاصية لان تلك الخاصية توجب الفعل ويكون الفعل منها في الاكثر
او لا يكون [illegible] ذلك فان كان يوجب الفعل ويكون منها في الاكثر فهو مبدأ لذلك الفعل على الاول فظ واما على الثاني
فلان ما يكون منه في الاكثر شي فهو موجب له حقيقة لكن له عائق قد يعرض اذ لا يكون كذلك الا اذا كان له الى ذلك
الشي ميل بالطبع وان لم يكن تلك الخاصية موجبة دائما ولا في الاكثر لم يكن اختصاص الارادة بذلك الجسم لاجلها
اذ لا يمكن ان يقال ان صاحب هذه الخاصية اولى بهذا الاثر من غيره اذ لا معنى لتلك الاولوية الا ان يكون او في بتلك
الخاصية فهي اما موجبة او ميسرة والميسر ايضا علة اما بالذات او بالعرض وكل علة بالعرض لا بد من ان يكون بازائها علة
بالذات فلو لم يكن هنا علة اخرى بالذات فليست هذه الخاصية علة بالعرض بل بالذات فهي مبدأ صدور الاثر
فهي القوة واعلم ان كل حادث بعد ان لم يكن فله مبدأ مادي وهذا قد مر لك انفا الا انا ههنا نؤكد امره وذلك لانه لا بد ان
يكون قبل كونه ممكن الوجود اذ لو كان ممتنعا لم يصح ان يوجد وليس امكان وجوده هو قدرة الباري القادر عليه بل
قدرة الفاعل موقوفة على ان يكون ممكنا ولو كان عينها لكان قولنا ان القدرة انما تكون على ممكن الوجود مثل قولنا
ان القدرة انما تكون على ما يكون مقدورا او قولنا ان المحال ليس بمقدور لانه ليس بممكن بمنزلة ان المحال ليس بمقدور
لانه ليس بمقدور ولم يكن نعرف ان هذا الشي مقدور ام لا اذا نظرنا اليه نفسه بل انما كنا نعرف ذلك بالنظر في القادر فاذا
اشكل علينا ذلك لم يكن لنا طريق الى معرفته لانا ان عرفنا بانه ممكن وليس بمحال فقد عرفنا الشي بنفسه فالممكنية والمقدورية
مفهومان متغايران والاول باعتبار الشي في نفسه والثاني باعتبار الفاعل وان لها موضوعا وهذا واضح فنقول ان كل حادث
فله قبل حدوثه امكان الوجود فلا يخلو اما ان يكون ذلك امرا عدميا او وجوديا لا يجوز الاول والا لم يكن له امكان سابق فتعين
الثاني فلا يخلو اما ان يكون موجودا في موضوع او لا في موضوع فعلى الثاني يكون جوهرا والجوهر بما هو هو غير مضاف

شي والامكان بما هو امكان مضاف الى ما هو امكان له فتعين الاول وامكان الوجود نسميه قوة وما هو فيه حاملا والقوة
ومادة وموضوعا وهيولى فثبت ان كل حادث فيسبقه مادة هذا ثم لما ذكر قد توهم ان القوة اقدم من الفعل وقد مال
اليه جمع من الاوائل فبعضهم جعلوا للهيولى وجودا قبل الصورة وقالوا ان الفاعل البسها الصورة اما ابتداء بنفسه او لداع
دعاه اليه كقول من قال من اهل هذه الازمنة ان الهيولى من تدبيرتي كالنفس اشتغل بتدبيرها وتصويرها فلم يحسن [illegible]
فتداركها الباري تع واحسن تقويمها ومن الاوائل من ذهب الى ان هذه الاشياء كانت في الازل تتحرك بطباعها حركة غير منتظمة
فاعانها الباري تعالى ونظمها ومنهم من قال ان القديم هو الظلمة او الهاوية او شي لا يتناهى ولم يزل ساكنا ثم حرك والخليط
الذي ذهب اليه انكساغورس واما نحن فنقول ان الامور الجزئية الفاسدة قوتها متقدمة زمانا من قوة الاوعياج الى ان يكون
هناك فعل فان القوة لا توجد الا في موضوع وما لم يكن هذا الموضوع بالفعل لم يكن قابلا لشي فان الليس المطلق لا يقبل شيئا
اما الفعل فلا حاجة له الى القوة كما في الابديات التي لا قوة لها اصلا ومن جهة ان القوة لا تخرج الى الفعل الا بسبب موجود بالفعل
لا يكون قد حدث بعد ان لم يكن اذ لو كان كذلك لافتقر الى سبب آخر ولا بد ان ينتهي الى ما لا يلبث فعله قوة والاغلب ان
يكون خروج القوة الى الفعل بفعل مجانس الفعل الذي يخرج اليه القوة كالحار يسخن والبارد يبرد وايضا كثيرا ما يوجد ما بالقوة
من حيث هو بالقوة عما بالفعل كما يوجد البذر من الشجر والنطفة من الحيوان ومن جهة ان الفعل مأخوذ في حد القوة
ولا عكس فانك لا تفتقر في معرفة التربيع الى معرفة قوة وتفتقر في معرفة قوة التربيع الى معرفة التربيع ومن جهة ان الفعل
كمال والقوة نقصان ومن جهة الغاية فان الخير في كل شي انما هو بما هو فعل والشر انما هو بما هو قوة فان الشي الموجود
لا يكون شرا الا من حيث تضمنه امرا عدميا او ايجابه العدم كالظلم فانه يوجب في المظلوم عدم الكمال وفي المظلوم عليه السلامة
او عدم الغنى فقد علم ان القوة متأخرة عن الفعل اذا اخذا مطلقين واما القوة الجزئية فهي متقدمة على الفعل الذي هي عليه الا انه فعل
آخر وقد يجب ان يتقدمها فعل مثل ذلك الفعل كما في البزر والمني

الفصل الثالث

في معاني التام والناقص على ترتيب نقلها ومعنى فوق التام والمكتفي ومعنى الكل والجميع والجزء حقيقة واستعمالا اعلم ان التام كان اولا في العدد بمعنى ما حصل
له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له من الوحدات ولا احد فكان يقال عشرة تامة يعني بها استوفت آحادها كلها ثم نقل الى
ذوات الكم المتصل فيقال التام القامة وذلك لان الكم المتصل يقدر واذا قدر لم يكن بد من ان يعد ثم نقل الى القوى والكيفيات
فيقال تام القوة وتام الحسن وتام الخير ايضا لما حصل له جميع ما ينبغي له من الخير فان حصل له مع ذلك شي آخر من جنسه لا
يحتاج اليه ذات الشي الا انه نافع قيل له فوق التام ووراء الغاية كمن حصلت له جميع الاعضاء مع اصبع زائدة حاملة
التام مكانه النهاية بالترتيب فاولا كان بمعنى نهاية العدد ثم نقل الى نهاية المقدار وهكذا هنا وكان الجمهور لا يقولون لما دون ثلاثة

مستلزم ربما على فعلها واما الامور الكلية والجسم
الكون التي الا [illegible] فيها الكل [illegible]
بل الفعل [illegible]

تام او كلا وجميع واما الثلثة فانما يقال لها تام لان لها بداية ونهاية ووسطا وليس تمامه العدد باعتبار الآحاد اذ لا عدد
وما لا تناهي من جنس آحاده ليس موجودا فيه بل اما ان يكون تاما في نوع ذلك العدد مثلا في العشرية والتسعية واما
استيفاء المبدأ والمنتهى والواسطة فلو كان اثنان دون الثالث لم يكن تاما اذ الواسطة مفقودة وكذلك كل ما
عند احد هذه الثلثة كان ناقصا ثم لا شك ان المبدأ في العدد الواحد لا يكون الا واحدا وكذا المنتهى ولكن الاوساط
لا يحصلها الا في الثلثة فلذا خص باسم التام من بين سائر الاعداد هذا ثم ان الحكماء نقلوا التام الى الوجود فقالوا
تارة هو الذي ليس شيء من شانه ان يكمل به وجوده الا ويكون حاصلا له واخرى انه ذلك بشرط ان يكون وجوده
على اكمل وجوه الوجود باعتباره في نفسه من غير ان يحصل عنه الى غيره وجود الا بسبب غيره وجعلوا فوق التام
ما له في ذاته الوجود الكامل في نفسه والوجود الفاضل على غيره وجعلوا هذا هو المبدأ الاول والتام العقل فانه
وان كان له الوجود الزائد ايضا لكن لا من ذاته بل بواسطة المبدأ الاول وجعلوا دون التام شيئين الاول المكتفي
وهو ما اعطي ما يحصل به كمال نفسه والثاني الناقص وهو الذي يحتاج الى غيره في ان يعطيه الكمال بعد الكمال مثال
الاول النفس الكلية اي السماوية اذا اعطيت ما يحصل نفسها كمالا تاما شيئا فشيئا ولكن لا يحصل لها الكمال الا جميع
ابدا في ابد الا بفارق القوة ومثال الناقص ما في الكون والفساد هذا ويتارادف لفظ التام لفظ الكل والجميع الا ان التام
ليس من شرطه الاحاطة بالكثرة واما في ذوات المقادير والاعداد فموضوع التام والكلية واحد الا انه تام من حيث
بقي شيء صالح له خارجا عنه وكل من حيث انما صلح له حاصل فيه ثم اختلف في اطلاق لفظي الكل والجميع مادهما
ان الكل يقال للمتصل والمنفصل والجميع يخص المتصل واخرى ان الجميع يخص ما ليس له وضع اختلاف والكل ما
لوضعه اختلاف وهذه الامور وان كانت امورا لغوية لكن يجب الوقوف على الاستعمالات والاحرى ان يقال
كل لما كان فيه انفصال الجزء فانه بازاء الجزء وكذلك الجميع فانه بازاء الواحد ولما الواحد الا ان الاستعمال اطلقهما
فيما جزؤه وواحده بالقوة ولما كان الكل باعتبار الجزء والجميع باعتبار الواحد كان الكل باعتبار وجود ما بعده
انه لم يلتفت الى وحدته والجميع بالعكس ثم صار لفظ الاصطلاح بمعنى واحد وعما ما تكلم بالعرض كالبياض وغيره
مما يشتد ويضعف كالحرارة والمركب من اجزاء مختلفة كالانسان المركب من النفس والبدن واما الجزء فقد يطلق
على العاد وقد يطلق على ما يكون من شيء ولم معه غيره وقد يخص هذا باسم البعض ويطلق ايضا على ما ينقسم اليه
الشيء في الوجود لا في الكم كالهيولى والصورة والنفس والبدن

المقالة الخامسة فيها عشرة فصول

الفصل الاول

في بيان معنى الكلي والجزئي وانهما عرضان للمعنى وان ما يصدق عليه انه كلي كيف يكون موجودا في الخارج وكيف لا يكون

لا في الذهن بالحري ان نتكلم في الكلي والجزئي لانهما ايضا من العوارض الخاصة بالموجود المطلق فاعلم ان الكلي
يقال على ثلثة اوجه يقال على المعنى المقول على كثيرين بالفعل كالانسان وعلى الذي يجوز ان يحمل على كثيرين وان لم يكونوا
بالفعل موجودين وعلى الذي يجوز ان يحمل على كثيرين اذا نظر اليه من حيث هو ولكن لا يجوز لمانع خارجي كالشمس
الارض والاله ويمكن جمع هذه الثلثة في هذا المعنى اي الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويحسن ان يكون
المراد بالكلي المستعمل في المنطق هذا فالجزئي يكون هو الذي يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين كذات زيد
فالكلي من حيث هو كلي ليس الا ذلك المعنى لا فرسا ولا انسانا ولا غير ذلك بل الانسان بما هو انسان انما هو انسان
لا كلي ولا جزئي ولا موجود في الخارج ولا في الذهن لا بالقوة ولا بالفعل ولا واحد ولا كثير بل كل ذلك معان تقترن
بها فاذا اقترن بها المطابقة لكثيرين كان كليا واذا اقترن بخواص تشخصه كان جزئيا وهكذا فاذا سئلنا ان الفرس بما هو
الفرس ليس بالف كان جوابنا انه ليس من حيث هو فرس بالف واما اذا سئلنا عن موجبتين مستلزمتين
للنقيضين فلا يلزمنا الجواب بشيء منهما فانه انما يلزم الاتصاف باحدهما اذا لم يتصف بالاخرى لان يكون
عين هوية الموصوف فالانسان وان لم يخل اما ان يكون واحدا او كثيرا الا انه لا يلزم ان يكون هو من حيث هو
احدهما بل ليس من حيث هو انسان الا الانسان واذا سئلنا ان الانسانية التي في زيد هل هي غير التي في عمرو كان جوابنا
ان نقول لا ولا يلزم من ذلك ان يكون عينها لان هذا سلب مطلق معناه ان الانسانية بما هي انسانية ليست الا انسانية
لا في زيد ولا في عمرو ولا غير ذلك على الترتيب وهو الذي يقال ان وجوده وجود الهي اي موجود قصدا بعنايته
تعالى واما اختصاصه بالمواد المعينة والعوارض المخصوصة فهو وان كان ايضا بعنايته تعالى الا انه بسبب الطبيعة الجزئية
واعلم انه كما ان للحيوان مثلا انحاء من الوجود في الاعيان كما ذكرنا كذلك له انحاء وجود في العقل فانه قد يعقل
مجردا من حيث هو هو وقد يعقل من حيث يطابق الآحاد وهو بهذا الاعتبار كلي وهو صورة واحدة حصلت بالا
وهي بالنسبة الى النفس المخصصة شخصية وان كانت كلية بالنظر الى الاشخاص في الخارج فكثرتها الا انها
مفهوم كلي مقول على اشخاصها الكثيرة فقد علم ان المعاني الكلية باي اعتبار توجد في الخارج وتكون في اشخاص كثيرة
وباي اعتبار لا توجد الا في الذهن وانه لا شبهة في وجود المعنى الكلي في كثيرين واما الامر الواحد بالعدد فلا خفاء في انه يمتنع
ان يحمل على كثيرين

الفصل الثاني

في ان تحقق الكلية للطبائع ليس الا في الذهن وبيان ان الصورة الموصوفة بالكلية
شخصية باعتبار الخصوصية وتبيين معنى مطابقة الكلي للكثيرين وفي الفرق بين الكلي والكل قد علمت ان الكلي هو الطبيعة
التي عرض لها احد المعاني الثلثة المجموعة في معنى واحد ومن الظاهر انه لا وجود مفردا لهذا المعنى في الاعيان فليس الكلي

هو كلي موجود ا منفردا بنفسه وانما تشكلت ذاته هل له في الخارج وجود عارضي قلنا بل انما الموجود طبيعة الانسان بما
هو انسان وان كان وجوده ليس داخلا في مهيته وكونه كليا فانما يعرض له في الذهن بل ان كان النوع من المفارقات احتمل
ان يكون له افراد بل لا بد من ان ينحصر في الخارج في فرد فان تكثر هذا النوع اما بالفصول او المواد او الاعراض والكل باطل فالاول
لانه نوع واحد والثاني لانه مفارق والثالث لان الاعراض لا يخ اما ان تكون لازمة للطبيعة او لا فعلى الاول يخ ان لا
يختلف فيها وعلى الثاني لم يكن بد من ان يكون اختلاف الاعراض مستندا الى المادة وان كان من الماديات فانما يوجد اذا وجدت
المادة مستعدة لاعراض واحوال وبذلك تتكثر افراده هذا واما الجنس فلا وجود له ما لم يصر نوعا ولو كانت الكلية موجودة في الخارج
صفة لهذه الطبايع لزم ان يكون شيء واحد بعينه موجودا في كثيرين فيكون الانسانية التي في زيد عين التي في عمرو وليس كذلك والا
لاقترنت بزيد من العوارض ما اقترن بعمرو وبالعكس ويلزم من ذلك اتصاف شيء واحد بالاضداد ولا سيما ان كان الجنس بالنسبة
الى الانواع كالنوع بالنسبة الى الافراد فانه يلزم ان يكون شيء واحد ناطقا وغير ناطق ونحو ذلك فانما الكلية عرضها في العقل
بمعنى ان اي فرد من هذه الافراد المتفقة في المهية بحيث اذا حصل في العقل حصل منه هذه الصورة بعينها وهذا الاثر وليس الحاصل
فرد حصل اثر ثم اذا حصل فرد آخر حصل اثر جديد وصورة اخرى بخلاف ما اذا حصل في العقل شيء آخر لا يوافق هذه الافراد فانه يحصل منه
صورة اخرى فهذا معنى مطابقة هذه الصورة لتلك الافراد ومعنى كلية الصورة المعقولة ثم ان هذه الصورة باعتبار انها موجودة
في العقل امر متشخص ولا محذور في ان يكون شيء واحد باعتبار جنسا وباعتبار آخر نوعا فهذه الصورة باعتبارها واحدة شخصية وباعتبار
اضافتها الى الامور الخارجية كلية مشتركة ولو لم يكن ذاتا واحدة لها اضافات لم يكن هناك شركة ثم ان النفس ربما تتصور امرا عاما هذه
الصورة وغيرها من الصور العقلية التي فيها او في نفس اخرى فيكون نسبة ذلك الامر الى هذه الصور كنسبة تلك الصورة الى الافراد
الخارجية ثم هذا الامر من حيث انه صورة في النفس ايضا متشخص ولما كان النفس له ان يعقل كل ما عقل فلا يقف ذلك الى حد بل
يذهب الى غير النهاية بالقوة لا بالفعل اذ لا يلزم من عقل الشيء عقل لازمه القريب فضلا عن البعيد ولو لزم ذلك لزم ان يعقل
مناسبات عدد في صور لا عدد لا نهاية لها وان يعقل الجامد الصم فالطبايع باعتبار اعتبارها بلا ولو تها واعتبارها من
حيث يحمل ان يعقل صورة كلية واعتبارها من حيث عقلت بالفعل صورة كلية واعتبارها من حيث انها قارنت هذه المادة و
الاعراض كانت هذا الشخص فكونها غير ما في عمرو ايضا امر زايد على ذاتها بل قولنا انها هاهي غير ما في عمرو لا يخلو اما ان يراد به
الانسانية التي في زيد والمراد هو الانسانية المطلقة فهو متناقض واما ان يراد الانسانية مطلقا فلغو ذكر زيد الا ان يكون المراد الا
التي عرض لها في الخارج انها في زيد ولكنا اسقطنا عنها هذا الاعتبار وح ايضا يكون الانسانية مع امر آخر لا من حيث هي فان قيل
فانتم ايضا اذا اجبتم قلتم ليس كذا وكذا وهذا اعتبار زايد على المهية قلنا نحن لا نقول انه من حيث هو ليس كذا بل انما نقول انه ليس

حيث هو كذا على ان هذا سوال عن الانسان المهمل فلا يصلح للجواب الا ان يراد الانسان المعهود وح يجب ان لا يكون من حيث
هو انسان قيدا له اذ لا يكون قيدا له الا ويجعله مهملا الا ان يكون المراد الجنبة من حيث هو لك الانسان الشارح
بتجريد الانسان بل مع زيادة الاشارة اليه قلنا مطلق هذه الامور ولتمثل بان كلا من طرفي السوال بالموجبتين مسلوب فان
الانسان بل ح مثلا وان كان في الخارج لا يخ من العوارض من الوحدة والكثرة والموصوفية والغيرية وغير ذلك الا انها ليست
له من حيث يوخذ انسانا فقط فالانسانية التي في زيد غير التي في عمرو بالنظر الى وجودها الخارجي وكذا في الاعراض فالاعراض
داخلة في ثبوت تشخص زيد كانها اجزاء له وثانيها في الانسان بانه منسوب اليه ولكن ربما ذكرنا بعبارة اخرى اعلم ان هنا شيا هو
هو الانسان مع المواد والاعراض وهو الانسان الطبيعي وشيا آخر غير محسوس هو الانسان المنظور اليه بانه من غير ان تلحقه ما
وعرض وهذا الامر لا عام ولا خاص ولا واحد ولا كثير ولا بالقوة ولا بالفعل ولا جنس ولا نوع ولا تشخص ولا موجود خارجا ولا
ذهنا الى غير ذلك اذ الانسان العام مثلا ليس نفس الانسان وكذا الانسان الواحد وح وان كان في الخارج لا يخ عن هذه الامور
لمقارنته لهذه الامور امر عارض له فذاته بذاته متقدم عليه من حيث عروض هذه له فهو متقدم على الخاص تقدم الجزء على الكل
والبسيط على المركب وكذا على الانسان الكلي ثم ان هذا الانسان اي الانسان ذاته بذاته موجود وان كان وجوده في اشخاص
هو ليس انسانا ما وان كان يلزم ان يكون انسانا ما ولكن ليس ذلك لحقيقته ومهيته ولا ريب انه اذا كان انسان ما موجودا
لزم ان يكون الانسان موجودا وهذا كالبياض الذي لا يوجد مفارقا للمادة لكنه بذاته ليس ماخوذا معها وقد لا يقال الا انسان
بما هو انسان لا يجوز ان يكون موجودا فان الموجود في الاشخاص ليس الا انسانا ما الا الانسان بما هو انسان ثم الانسان بما
هو انسان موجود فهو موجود مجردا فان وجد في هذا الشخص لم يخل اما ان يكون خاصا او غير خاص فعلى الاول لا يكون الا
بما هو انسان وعلى الثاني يلزم وجود معنى واحد بالعدد في كثيرين هم الاشخاص لانا نقول لا نم انه اذا كان الموجود انسانا ما
ان لا يكون الانسان بما هو انسان لا بشرط شيء موجودا ولا نم انه لا يخ اما ان يكون خاصا او غير خاص ان اراد انه من حيث
هو انسان لا يخلو عنهما فانه من حيث هو انسان ليس الا انسانا لا خاص ولا غير خاص وان اراد انه لا يخ عنهما في الوجود فهو
مسلم ولا يضرنا ولا يجديه فان هذا العروض ولزومه لا يغير اصل الذات من حيث هي واعلم انه حق ان يقال ان الحيوان الذي هو
حيوان لا بشرط ان يقال عليه عموم او خصوص وليس بحق ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان بشرط انه لا يقال عليه عموم او
خصوص والا لم يكن حيوان عام ولا خاص لانا فانها مستفتى المنتج ولذا كان بين الحيوان المجرد لا بشرط شيء والحيوان المجرد
بشرط التجريد عن الاشياء فرق بين فان الاول موجود في الاعيان في ضمن الاشخاص التي هي الحيوان بشرط الاقتران فان في ضمن
المقترن ولو بالف شيء ذلك المقترن من حيث مهيته بلا نظر الى الاقتران ولا يجب من ذلك ان يكون له مجردا وجود وهو

واما الثانى فلا وجود له الا فى الذهن ولو كان موجودا فى الاعيان لجاز ان يكون للمثل الافلاطونية وجود ولو كان موجودا
فى الاعيان فليس ذلك موضع نظرنا فانا انما نظرنا ههنا فى ماهية الحيوان المقول على كثيرين واما المباين الذى لا يقال عليها فلا
حاجة لنا الى البحث عنه هنا فالحيوان المأخوذ مع عوارضه هو الشىء الطبيعى والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التى يقال ان وجودها
اقدم على الاول تقدم البسيط واذا قارنت مادة اخرى واعراضا اخرى كانت تخصصا الفرق بالاعتبار الاول والاخير ثم وجوده
فى الاعيان وليست بها كلية بل انما هى كلية بالاعتبار الثانى فلا معنى لوجود الكلى فى الاعيان الا وجود شىء يعرض له الكلية
فى العقل فى الاعيان هذا واما الفرق بين الكل والجزء والكلى فمن وجوه منها ان الكل من حيث هو كل موجود فى الاعيان
بخلاف الكلى على ما عرفت ومنها ان الكل يعد باجزائه دون الكلى ومنها ان الاجزاء مقومات الكل دون الجزئيات للكلى ومنها
ان الكل لا يتقوم باجزائه والكلى يتقوم انما الانواع فلا يكها مثل الكليين واما الاشخاص فلتركبها من النوع والاعراض الشخصية
ومنها ان الكلى كلى لكل من جزئياته والكل ليس كلا لكل من اجزائه ومنها ان اجزاء كل كل متناهى بخلاف الكلى ومنها ان اجزاء
الكل لا بد وان يكون حاضرة معا بخلاف جزئيات الكلى الى غير ذلك من فروق لا تخفى

الفصل الثالث فى الفرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة وبيان ان المتقدم على النوع هو المادة دون الجنس فى الاعيان وفى الاذهان وكذا الصورة
دون الفصل قد عرفت ان الجنس كانت له معان عند اليونانيين ولكن تلك المعانى كلها الآن متروكة الا المعنى المنطقى المعلوم
الموضوع وقد تستعمله فى قولنا هذا من جنس ذلك ونريد به انه من نوعه وعما يشاركه فى حده والنوع كانت له معان بحسبه
عندنا وانما نعنى بها الآن معنيين المعنى المنطقى والصورة والآن نقصد المعنى المنطقى للجنس فنقول انه معنى مقول على كثيرين مختلفين بالنوع
لو تغير عند بيانه لم يكن جنسا وكذلك الخواص الاربع فاعلم انه يقال للجسم مثلا انه جنس الانسان ويقال تارة اخرى انه مادة
الانسان وكونه مادة ينافى جنسيته فان المادة جزء فى الوجود لا يمكن حملها على المركب منها ومن غيرها فلا بد وان يكون باعتبار
جنسا غير اعتباره مادة ولا بد لنا من بيان هذين الاعتبارين فنقول ان الجسم مثلا ان اعتبر من حيث انه جوهر ذو اقطار
ثلثة بشرط ان لا يكون منضما اليه شىء آخر حتى لو انضم اليه كان خارجا عنه مضافا اليه كان مادة لنحو الحيوان والنبات ولا انسان
غير محمول على شىء من ذلك وان اعتبر من حيث انه جوهر ذو اقطار ثلثة من غير ان يتعرض لشىء آخر حتى لو انضم الى هذا المعنى شىء آخر
وصدق على المجموع هذا المعنى كان جزءا له لا خارجا عنه كان جنسا محمولا على كل ما اجتمع معناه من هذا المعنى مع شىء آخر
وان كان الفا فانه يصدق على الجسم ذى النفس مثلا انه موجود لا فى موضوع فهو جوهر ويصدق عليه انه ذو اقطار ثلثة
فهو جسم وكذا الحال فى نحو الحساس فانك ان اخذته من حيث انه شىء او جسم له حس بشرط ان لا يكون معه شىء آخر كان صورة
ولا يحمل عليه الجنس وهو لا يحمل على الحيوان ومادته وان اخذته من حيث انه شىء له حس مع قطع النظر عن ان يكون معه

شىء آخر او لا كان فصلا محمولا على كل ما اجتمع منه ومن غيره ولو كان الفا اذا صدق عليه هذا المعنى فكل ما يشكل الحال
فى جنسيته ومادته فعلى ان نلاحظ باحد وجوه ثلثة اما ان يوجد بشرط ان لا يكون معه فصل وبهذا الاعتبار يكون مادة
او يؤخذ بشرط ان يكون معه فصل وقد تم به فيكون نوعا محصلا او يؤخذ لا بشرط ان يكون معه فصل او لا يكون
فيكون جنسا ثم ان هذا الاشكال انما يكون فى الماهيات المركبة من المادة والصورة فان المادة هناك جزء خارجى لا يكون
محمولا على كل والجنس محمول واما الماهيات البسيطة فيمكن فيها هذه الاعتبارات على النحو الذى فى الفصل السابق اذا
تقرر هذا فنقول انما يقال ان الجسمية تحصل للانسان قبل الحيوانية انما هو فى الجسمية التى بمعنى المادة واما الجسمية التى
هى جنس فانما يكون موجودا فى الانسان بعد ان تضمن الحيوانية فكيف يكون قبلها وايضا ان الجسم المطلق انما وجوده
وجود انواعه فهل يتسبب لوجوده لا هو لوجودها وكذلك فى العقل ايضا لا يوجد الجنس الا اذا حصل النوع وتم وجعل
الفصل جزءا منه ولو كان له نفس فى العقل وجود لم يكن محمولا على النوع بل جزءا منه وكذلك حال كل كلى من جهة ما هو كلى
فقد علم ان الجسم مثلا اذا اخذه العقل من حيث الجنسية لم يدره بعد اذ لا يدرى انه على اى صورة وكم صورة يشتمل فهو
لا يدريه حتى يحصل بضم زيادة تحصل له اليه واما طبيعة النوع فلا يطلب تحصيله لانه محصل بل انما يطلب الاشارة
اليه واما الجنس فهو وان كان العقل ان يطلب الاشارة اليه الا ان هذا الطلب بعد طلب تحصيله اذ لا يمكن ان يشار الى
اللون من حيث هو لون بانه فى هذه المادة مقرون باعراض عرضته من خارج يجوز زوالها مع بقائه كطبائع الانواع

الفصل الرابع فى وضع قانون بين حال ما ينضم الى الجنس من انه يوعه او لا يوعه ليتميز المنوعات من الصفات الغير
المنوعات يجب علينا ههنا امران الاول معرفة ما اذا انضم الى الجنس حصله نوعا والثانى معرفة ما انضم اليه لم يجعله
كذلك ولكن لا على سبيل تعيين فصول الاجناس او فصول جنس باعيانها او ما ليس بفصل بعينه اذ ليس ذلك فى قدرتنا
بل بوضع قانون لذلك واما اذا لاحظنا بعض المعانى فربما جهلنا انه فصل او غير فصل فنقول انه يشترط اولا فى المعانى التى
ان يكون انضيافها الى الجنس على سبيل القسمة وثانيا ان يكون من المحال ان ينقلب ما تحت قسم الى قسم آخر ويكون ذلك
المشار اليه باقيا فى الجوهر مثلا ان كان المتحرك وغير المتحرك نوعين كان محالا ان يصير المتحرك غير متحرك وهو باق فى الجوهر بل لا بد
من ان لا يفارق فصله الخاص من الجنس وهذا قد يتحقق فى غير الفصل فيكون من لوازم الفصل وثالثا انه لا يكون انضياف الجنس
بها اولا والموجب منها بواسطة امر آخر بل يكون انقسامه بها اولا اذ لو كان بواسطة فقد لا يكون فصلا بل امرا لازما كانقسام
الجوهر الى ما يقبل الحركة وما لا يقبل فان قبول الحركة لا يكون للجوهر الا بعد ان يكون جسما وقد يكون فصلا ولكن بعيدا
كتقسيم الجسم الى الناطق وغير الناطق فانما بعد التقسيم الى ذى النفس وعديم النفس وهما فصلان للجسم فانه يحملها و

يخصصها ويبين احوالها ولا يكون الا باعتبارها الا باعتبار امر خارج من الناطق وغير الناطق ايضا يكون فصلا ولكن
بالواسطة وكذلك اذا عرض للجنس عارض لا لطبيعته بل لما هو اعم منه لم يكن ايضا فصلا كما يعرض للحيوان ان يكون
ابيض واسود فانه انما يعرض له لانه جسم طبيعي متحصل قايم بنفسه سواء كان ذلك الجسم حيوانا او غيره وكذلك ما يعرض للجنس
لطبيعته لكن لا يعرض لصورته حتى ينقسم صورته انقساما اوليا بل كان الانقسام لمادته لصورة حاصلا قبل ذلك ويصح توهم انفصال
القسمين فيه مع بقاء الجنس وتنوعه ولا يمنع عروضه للجنس ان ينوع باى فصل كان كعروض الذكورة والانوثة للحيوان لانهما
يعرضان لان المنى الذى كان صالحا لصورة الحيوان وتهيأ للفصل خاص عرض له انفعال حار فصار ذكرا او بارد فصار انثى
وهذا الانفعال لا يمنعه ان يقترن باى فصل كان فلا يؤثر الذكورية والانوثية فى التنوع حتى لو توهمنا حيوانا لا ذكرا ولا انثى
صح بخلاف ما اذا توهمنا حيوانا لا ناطقا ولا اعجم هذا ولا يكفى فى الفرق بين العوارض الخاصة القاسمة والفصول ان
العوارض ما يعرض من جهة المادة فان الغاذى وغير الغاذى ايضا انما يكون للجسم من جهة المادة بل ينبغى ان يقال ان
المادة اذا تحركت الى قبول صورة لتحدث نوعا فربما يعرضها فى اثناء الحركة عوارض يختلف بها حالها فى الافعال الصادرة
عنها ليست تلك العوارض من الغاية المقصودة بل اما مانعة عن الوصول الى الغاية ولا كلام فيها او موجبة لاختلاف فيما
يناسب الغاية او فى امور خارجة غيرها سببه فهذه العوارض ليست بفصول البتة كالذكورة والانوثة فانهما يوجبان اختلافا

لا فى نفس الغاية

فى الات النسل ولا شك ان التناسل بعد الحيوة وبعد التنوع فلا محالة لا تكونان من الفصول **الفصل الخامس** فى بيان
اقسام ما يعرض للجنس والمحمول مما يلزمه وما لا يلزمه من هذه الاقسام وبيان طريق حصول كل واحد من الجنس والفصل
وهما متغايران اما الاول فنقول اما ما يعرض للجنس اما لازم له او غير لازم واللازمة اما لازمة لنفسه او لجنسه او لفصل
جنسه او لفصله المقوم او لمواد هذه او لاعراضها واما ما يلزم ما تحت الجنس من الانواع والفصول والاعراض فليس
من لوازمه او يلزم من ذلك ان يلزمه النقيضان واما الثانى فنقول انا اذا راينا جسما مشارا اليه وحكمنا عليه انه جسم فلسنا
نعنى به انه مجرد الصورة الجسمية والمادة التى هى قابلة لتلك الاعراض المتخصصة بل انما نعنى انه جوهر له طول وعرض وعمق سواء
كان هذا الحمل عليه اوليا اولا واما الجسم بذلك المعنى فليس الا مادته وجزوه فان قيل فعلى هذا لا يكون طبيعة التخصص غير
طبيعة الجنس وقد اجمع الحكماء على ان للتخصص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس قلنا نعنى بذلك ان طبيعة الجنس
من حيث تتم لا تحتاج الى تلك الخواص والاعراض حتى لو لم يكن شى منها لم يضر ذلك فى وجود الجسم فليس الجسم بما تقوم
ما يفتقر اليها لانها لا تحمل على الجملة والا لم يكن الكلى محمولا على اشخاصه بل يكون جزءا من كل منها ولا هكذا حكم الكلى
الفصل السادس فى النوع اعلم انه الطبيعة المتحصلة خارجا وعقلا فان الجنس اذا تحصلت ميته بامور محصلة لم يكن العقل طالبا

طلب

طلب تحصيله بالاشارة وبعد التحصل تلزمه عوارض بها تشار اليه وهذه الاعراض اما اضافات محضة من غير ان يكون
فى الذات معنى زايد كما فى الامور البسيطة المجردة والاعراض ومعانى زايدة وهذه المعانى بعضها بحيث اذا توهم ارتفاعها
لزم ان يكون الذات مرتفعة وبعضها لا كذلك فلا يوجب رفعها الا ارتفاع المغايرة للاخرين الى مغايرة اخرى **الفصل
السابع** فى بيان الفصل الحقيقى ودفع ما يورد على وجوده وفيه تبيين ان مبادى الفصول لم تكون ولم لا تكون اعلم ان الفصل
الذى هو احد الكليات الخمسة ليس مثل النطق والحس فانهما انما يحملان على نطق هذا ونطق ذلك وعلى السمع والبصر لا على الذى
جعلا فصلا له من الانسان والحيوان فلتسم هذه مبادى الفصول واما الفصول فهى نحو الناطق والحساس وغيرهما وهذه
الفصول هى التى للجنس هى بالقوة فاذا صادرها بالفعل كان انواعا وقد عرفت معنى لحقها والفصل والجنس والنوع الا ان هنا
شكا فى الوجود الفصل لا بد وان يكون ويحمل وذلك لان كل نوع فانما ينفصل عن شركائه بالفصل ثم الفصل ايضا معنى من
المعانى فلا يخلو اما ان يكون اعم المحمولات او مندرجا تحت اعم المحمولات والاول بط فانا نعلم ان الناطق ليس مقولة
ولا كالمقولة فى العموم فتعين الثانى وكل معنى مندرج فى عام لا بد وان يمتاز عن مشاركاته بفصل فيكون للفصل فصل
وهكذا الى ان يذهب الى غير النهاية فنقول اولا ان المحمول على شى على قسمين اما ان يكون مقوما لماهية الشى الموضوع اولا
بل يكون عارضا له ولا شك ان الاخص تحت اعم لا يلزم ان يكون ذلك الاعم مقوما له واذا لم يكن كذلك لم يحتج انفصاله
عن مشاركاته فيه بفصل بل يكون الامتياز بنفس الماهية كانفصال اللون عن العدد المندرجين تحت الوجود الذى هو
عرضى على ما علمت فانه بنفس الماهية من غير احتياج الى فصل مميز له نعم اذا كان ذلك الاعم مقوما لماهية الاخص وجب ان
يكون ممتاز الاخص عن مشاركاته فيه بفصل والا لزم التشارك فى تمام الماهية اذا تمهد هذا فاعلم ان الجنس يحمل على النوع على
انه جزء منه ولا يحمل على الفصل الا على انه لازم له فان الحيوان ليس جزءا من الناطق مثلا فان الناطق ليس الا شيئا له النطق لكن
لزمه ان يكون ذلك الشى حيوانا وعلى هذا لا يجب ان يحمل ما يقال ان فصل الجوهر جوهر وفصل الكيف كيف اى يلزم ان
يكون جوهرا وان يكون كيفا لا انهما يوصفان فى حد هويتهما الا ان يراد مبادى الفصول من نحو النطق اذا اريد به النفس
لكن الكلام فى الفصول الحقيقية فالفصل حقيقته انما معناه شى له صفة كذا مثلا شى له النطق ثم يلزمه من خارج ان يكون
جوهرا او كيفا او كما او غير ذلك فالفصل لا يشارك الجنس المحمول عليه فى الماهية فلا يمتاز عنه الا بالماهية نفسها واما النوع
فيشاركه من حيث انه جزء له ويمتاز عنه الجنس بدخله فى النوع دونه لا بفصل اخر واما ساير الاشياء فان كان شى
يشاركه فى الماهية كان الامتياز بفصل وان لم يشاركه الا فى اللوازم فلا وانت خبير بانه لا يجب ان يكون شى مشاركا له فى ماهيته
والا ان يكون هو مندرجا تحت عام مقوم له كما ان الناطق يندرج تحت جنس هو المدرك الا ان المدرك لا يندرج الا تحت

الجوهر الذي هو عرض له او تحت المضاف الذي حاله ايضا كذلك فقد تبين انه لا يحتاج ان يكون امتياز الفصل عن غيره
بفصل آخر ليلزم ما ذكره هذا انا نأخذ الفصل الحقيقي فان اخذ مبدأ الفصل من النطق وضع فذلك لا يكون الا في
الماهيات الجوهرية المركبة فلا يخلو اما ان يراد بالنطق مثلا كون الشيء ذا نفس ناطقة فهو معنى مؤلف من النسبة والجوهر
غير مندرج في واحد منهما واما ان يراد نفس النفس فهو جوهر بسيط جزء لجوهر مركب والفصل بينهما هو الفصل بين البسائط
والمركبات وقد ظهر ايضا انه ما قاله من ان اعم المحمولات مقولهم انما المقول على اعم المحمولات الجنسية لا العرضية الفصل الثامن
في الحد وبيان ما يصح ان يحد وما لا يصح ان يحد وبيان الماهية والفرق بينها وبين الذات والصورة اعلم انه كما ان الكون
والواحد من الاشياء العامة للمقولات على سبيل التشكيك كذلك الكون ذا ماهية وحد فان الجوهر ما وله حد بالمعنى الاول
اوليا بلا تعلق بغيره واما الاعراض فلما كان تعلقها بالجواهر كانت حدودها وحدود المركب منها ومن الجواهر تعلقه
بحدود الجواهر فالاعراض يؤخذ فيها ما يزيد على ذواتها فانه وان لم يدخل الجوهر في ذواتها والا لزم ان يكون جواهر اذ هذا
شان المركب من الجوهر والعرض الا انه لا بد ان يدخل في حدودها والمركبات يلزم في حدها تكرار امر واحد وهو الجوهر انه يؤخذ
فيه من جهة انه جزؤه وثانيا من جهة انه موضوع العرض الماخوذ فيه ولا ريب انه ليس في ذات المحدود الا مرة واحدة فيكون
في الحد زيادة على المحدود مثلا اذا حددت الانف الافطس وجب عليك ان تاخذ فيه الانف مرة من حيث انه جزؤه واخرى
من حيث ان الافطس انف عميق اذ لو كان كل عميق افطس لزم ان يكون الساق المعمقة فطسا فاما ان لا يكون الحدود الا
للبسائط او يكون هذه حدودا بطريق آخر ولا يمكن ان يكتفى في الحد بشرح الاسم واعلم ان ماهية البسيط اي ما به هو ما هو
ليست الا ذاته اذ ليس فيه شيء يكون قابلا لماهيته اذ ليس فيها الا الصورة بخلاف المركب فان له ذاتا وصورة ومادة وماهية
فان ذاته مجموع المادة والصورة وماهيته هي المركب الجامع بين المادة والصورة والوحدة الحادثة بينهما والجنس والنوع
ماهية والشخص بما هو شخص ايضا ماهية واطلاق الماهية على هاتين بالاشتراك ولكن لا حد للشخص كما للجنس والنوع وذلك
لان الحد مؤلف من اسماء ناعتة ليس فيها اشارة الى شخص معين البتة فلا يطابق محدوده ان كان شخصيا وان كان
فيه لقب او اشارة لم يكن حدا بل تسمية او دلالة باشارة ونحوها ولا يمكن ان يكون تاليف الامور التي لا اشارة فيها
مفيدا للاشارة والتشخص مثلا اذا اردت حد سقراط فقلت هو الفيلسوف الذي لم يكن قولك هذا الا كليا وكذا اذا
قلت هو الفيلسوف الدين المقتول ظلما بيد الملك الفلاني في البلد الفلاني في يوم كذا في ساعة كذا الا غير ذلك وكذا
اذا قلت ابن فلان فان فلانا ايضا شخص مجهول يعرف فان عرف بالاشارة عاد تعريف سقراط الى التعريف
بالاشارة فان اسند الى شخص من النوع منحصر فيه النوع بتجويز العقل فساد ذلك التشخص وتغيره فلم يكن حدا حقيقيا

وايضا فان الجزئي في معرض التغير والفساد والحد تصور عقلي في دوام صدقه على المحدود فلو حد الجزئي لزم
ان يكون الحد ظنيا غير دائم الا ان ضم اليه اشارة الفصل التاسع في بيان ما يجب ان يدخل في الحد من اجزاء المحدود
وما لا يدخل اعلم انه كثيرا ما يكون للمحدود اجزاء هي من اجزاء الحد ولا يلزم من هذا ان يكون للجنس والفصل جزئين
مقومين للنوع في الوجود ان لا يكون للنوع جزء اصلا في الوجود بل انه كان من البسائط او المركبات كان له جزء لا محالة
ولا يظن ان يكون اجزاء الحد اقدم من المحدود مع انا نرى بعض الامور بالعكس فانا اذا اردنا حد قطعة الدائرة وجب ان نأخذ
فيه الدائرة وكذا اذا اردنا حد اصبع الانسان وجب اخذ الانسان واذا اردنا حد الحادة وجب اخذ القائمة ولا ريب في انه لا
يحمل ذلك انه ليست هذه الاجزاء اجزاء للنوع الا ترى انه لا حاجة للدائرة في ان تكون دائرة الى قطعة ولا الانسان في ان يكون
انسانا الى اصبع ولا القائمة في ان يكون زاوية قائمة الى الحادة وانما تكون هذه عللها لاشتمال موادها على وجه يوجب هذه الاجزاء
لا لاستكمال صورها او موادها بصورها ومادة الدائرة هي السطح وهي مادة عقلية ولو فرض انها لاستكمال موادها لم يكن لها
لوازم لها لا مقومات فقد تبين ان الاجزاء التي للشيء من جهة انها عارض لمادته بلا حاجة للصورة اليه غير داخلة في الحد نعم
ان كانت هذه الاجزاء لا تكون للمادة المطلقة بل لتلك المادة لتلك الصورة وجب اخذ الكل في تعريفها فانها تكون بمنزلة الاعراض
من الجواهر المقومة لها ثم ان الاصبع يمتاز عن الاخرين بانه جزء موجود في الكل بالفعل فلذلك وجب اخذه حدا وفي رسم الانسان
الشخص الكامل فانه جزء له وان لم يكن جزء لنوعه بخلاف الآخرين فانه لا يكون في الدائرة قطعة بالفعل بل اذا احدثت فيها
بطلت اذ ليس فيها خط واحد محيط بسطح وكذا القائمة اذا احدثت فيها الحادة ثم الاخريان يمتازان بان القطعة جزء من دائرة
موجودة بالفعل فيعرف بها واما الحادة فلا من شرطها ان تكون جزء من قائمة او منفرجة ولا ان تكون منقسمة اليها بل هي
نفسها حادة بسبب وضع احد الخطين عند الاخر لكن لما كان في الوضع اضافة تعلق بيان الحادة بالاضافة وان لم يكن على
هذه الاضافة بالفعل بصورتها لكنها بالقوة داخلة ثم انما اخذ القائمة في حدها لان الزاوية لا تحدث الا بميل خط عن خط
ولا شك ان الميل المطلق لا يكفي في حد الحادة فانه يشمل الثلاث بل لا بد وان يكون ميلا محدودا من شيء ولما كان ذلك
الشيء هو الخط لم يكن الميل عنه الا بحط اخر تصالح على الاستقامة فاما ان يعتبر مطلقا او الذي يفعل المنفرجة او الذي
يفعل القائمة او الذي يفعل الحادة ولا يمكن الاول لعمومه الثلاث ولا الثاني لان الميل عن المنفرجة ربما يكون مع تقابل المنفرجة
ولا الرابع وهو ظ فتعين الثالث لكن يبقى انها الحادة من خطين تام احدهما على الاخر وميل عنه اقرب من ميله عنه لو كانت الزاوية
قائمة حتى يكون هذه اصغر من قائمة او كانت فقد تبين ان القوة التي بالفعل اي القريب من الفعل فان القوة البعيدة
قوة بالقوة مثلا قوة الانسانية في الغذاء بالقوة وفي المني بالفعل وكذا الحال في المنفرجة ففي القائمة مساواة وعاقله

وفيهما خروج عن ذلك فلا بد من ان يعرفها بما كان يقال ان الحادة هي اصغرهما وبين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط
والمنفرجة اكبرهما فتفاوتت فيهما الى القائمة فان الاصغر ما ينقص عن المثل والاكبر ما يشتمل على المثل وزيادة فبالمثل تحقق
معرفتهما وبالمكابه تحقق غير المشابه **الفصل العاشر** في بيان ان الحد باعتبار ما يكون عين المحدود وتعريفه يكون كا
لقائل ان يقول ان الاجماع واقع على ان الحد ليس الا ماهية المحدود والجنس والفصل ماخوذان في الحد جزان لم فيصح ان يكون
معنا هما جزئين للمحدود فلا يصح حمل الجنس على طبيعة النوع ولا حمل الفصل لانهما جزان منها فنقول ليس الحد كالحيوان الناطق
مجموع الجنس والفصل بمعنى المعنى المركب منهما حتى يكون حد الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل انما هو الحيوان الذي هو
بعينه الناطق فان الحيوان كان غير محصل فانه كان بمعنى الجسم ذي النفس الدراكة ولم يكن ادراك الدراكة محصلا انه
بالحس او بالتخيل او بالنطق فاذا اريد تحصيله قيل ناطق فليس كونه ذا نفس ناطقة امرا منضما الى كونه ذا نفس دراكة ثم هذا
الابهام ليس الا في الذهن لا في الخارج لا يكون الحيوان الا ناطقا او غيره ولكن الذهن اذا لاحظ مفهوم ذي النفس الدراكة لم
يعلم انه ذو نفس دراكة بالحس او بالنطق او بغيرهما حتى ينفصل فحد الحيوان انما يذكر فيه الحساس اقامة للازم مقام الملزوم
والمراد انما هو ذو مبدأ الحس اي النفس التي يلزمها الحس وكذا المراد بالناطق في الانسان ولذا يجمع بين الحساس والمتحرك
بالارادة لان النفس كما هي مبدأ الحس كذلك مبدأ الحركة فاختيار احدهما وترك الاخر ترجيح من غير مرجح ثم ينبغي ان يراد
بالحس ما يعم الظاهري والباطني فذكر هذه الالفاظ انما هو لقصورنا عن تعبير حقيقة الفصل فنقيم لوازمه مقام اسمه
وربما لا نشعر بحقيقة فصله فنعبر باللازم ثم لا نشك ان الحيوان ليس جنسا من حيث انه جسم ذو حس فقط بل لا بشرط كما
قد عرفت ان الفصل يتحد بالجنس بمعنى انه متضمن للجنس بالقوة لا انه ملتئم له لا كاتحاد المادة بالصورة والجزء بالجزء
فان الاتحاد على انحاء منها اتحاد المادة بالصورة الذي لا يكون احد الجزئين فيه بالفعل الا مع انضمام الجزء الاخر ومنها اتحاد
اشياء لا حاجة لشيء منها الى شيء منها على سبيل الامتزاج بلا استحالة او التركيب كاتحاد العناصر واجزاء السرير ومنها اتحاد
ما يتقوم بعض اجزائه بنفسه ولا يتقوم بعضها الا بالاخر كاتحاد الجسم والبياض وهذه الثلاثة لا يكون الجزء فيها عين الكل ولا عين
جزء اخر ولا يحمل شيء اخر من الاجزاء على شيء منها ولا على الكل بالتواطؤ ومنها اتحاد شيء بشيء هو هو بالقوة اذ ربما تصور الذهن
معنى يجوز ان يكون اشياء كثيرة كل منها عينه في الخارج فيضم اليه معنى اخر ليعين وجوده في الاخرية والضم انما هو من حيث الابهام
والتعيين مثلا اذا تصور المقدار جوز ان يكون هو في الخارج خطا وان يكون سطحا وان يكون جسما فانه بمعنى القابل للمساواة
لا بشرط لا بشرط لا كما عرفت ولا يكون لهذا حقيقة في الخارج الا وهي احد هذه الثلاثة الا ان الذهن يجعله بنفسه وجودا مغايرا
لها فيضيف اليه ما يخصصه باحدها لا على سبيل ضم الزيادة اليه على ما عرفت فالكثرة التي فيه ليست الا من حيث الابهام والتحصيل فكذا

فعلم

يجب ان يعلم حال الفصل مع الجنس ثم ان من النوع ما يكون مركبا فالجنس ماخوذ من مادته والفصل من صورته وان لم يكونا اما
وصورته ومنه ما لا تركيب فيه اصلا الا من حيث الجنس والفصل من حيث ان اخذ الجنس مع محصلا بالقوة واخرى محصلا
بالفصل وليس ذلك الا في الذهن وعلى كل تقدير لا بد من اخذهما معا في الحد على ان يكون كل منها جزء الحد اذ لا يكفي احدهما
البتة اذ لا يحمل شيء منهما على الحد ولا الحد على شيء منهما فبهذا الاعتبار يكون الحد مؤلفا واما اذا اعتبرتا انهما في الحقيقة امر
واحد والحد يفيد طبيعة واحدة لم يكن في الحد تاليف فبهذا الاعتبار يكون الحد عين المحدود واما بالاعتبار الاول
لا يكون لجزء بل يكون الجنس والفصل محمولين عليه واما بالاعتبار الاول فكلا بل انما يكون كما سبق ولا يحمل عليه شيء
من الجنس والفصل بل يكونان جزئين له **المقالة السادسة** تشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في بيان اقسام العلة
واحوالها فنبين ان الاحتياج الى العلة انما هو في الوجود لا في الحدوث ولا في شيء اخر فتبين ان الباقي في بقائه محتاج الى
العلة ولما كانت العلية والمعلولية ايضا من لواحق الموجود المطلق وجب علينا البحث عنهما وقد يحمت ان العلل اربع
صورة وعنصر وفاعل وغاية فاعلم ان المراد بالمطلق بالصورة العلة التي يكون جزء من قوام الشيء يكون به الشيء هو
ما هو بالفعل وبالعنصر التي يكون جزءا من قوام الشيء يستقر فيه قوته ويكون به هو ما هو بالقوة وبالفاعل التي يفيد وجود
امر مباين حتى انه لا يكون الفاعل بالقصد الاول محلا للمفعول حتى يكون فيه قوة وجوده فان كان محل العرض ولا من جهة انه
فاعل هذا مراد الالهيين بالفاعل وهو غير مراد الطبيعيين فانهم انما يريدون به ما يكون مبدأ التحريك فقط وبالغاية ما لاجله
يحصل وجود شيء مباين له ووجه الانحصار ان السبب الشيء لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوامه اولا والاول اما ان يكون جزءا يكون
به وجوده الشيء بالفعل او يكون فالاول هو الصورة والثاني هو العنصر والثاني اما ان يكون ما لاجله وجود الشيء اولا
فالاول هو الغاية والثاني اما ان يكون بحيث لا يكون وجود ذلك الشيء فيه بالذات وهو الفاعل او يكون وهو ايضا عنصر
او موضوع ولكن ليس كالاول فعلى هذا التقسيم يكون المبادي خمسة فان جعل العنصران واحدا بان يعبر عنهما بما يكون فيه قوة المعلول
تكون اربعة واعلم ان العنصر الذي هو جزء لا يكون علة للصورة بل للمركب فانه لا يتقوم بالفعل الا بالصورة فهو بنفسه بالقوة
وما بالقوة لا يكون علة لشيء بخلاف الذي هو موضوع العرض فانه علة العرض لان قوامه قبل قيام العرض به اما بالذات فقط
وهو اذا كان العرض لازما او بالزمان وهو اذا لم يكن واما الصورة من جهة علة المادة ومن اخرى للمركب وهما وان اتفقتا
في ان العلة ليست لشيء مباين ولكنهما مفترقان من حيث انها علة للمادة من جهة افادة وجودها ولكن بالشركة فيكون جزء العلة
الفاعلية لها كما ستعرف في السنة بخلاف جهة كونها علة للمركب فانها على نحو ما علمت وان الفاعل يفيد وجودا ليس الاخر
عن ذاته ولا يكون بينهما مقارنة على ان يكون احدهما جزءا من الاخر او حالا او محلا كالصورة ذلك الاخر نعم قد يكون بينهما مقارنة بان يكون

ثم بلغ الى هنا عرضي له على اصله الذي بخط
وكتب مولفه محمد الحسن عفا الله عنهما

وبالعرض ح

موضوعهما امراً واحداً كالطبيعة بحسب الفاعلية للحركة فان كلاً من الطبيعة والحركة موضوعهما المادة واعلم انه كثيراً ما
يكون المفعول معدوماً زماناً ثم يوجد عند ما يوجد الفاعل اذا تحققت شرائط وجوده وارتفعت موانعه فهذا الشيء لم
يكن وله وجود وذلك الوجود بعد ان لم يكن اما عدمه فلا يجوز ان يكون معلولاً للفاعل لانه بانه معدوم بل
ينسب الى عدم العلة واما كون وجوده بعد ان لم يكن فليس ايضاً بالفاعل فانه لا يمكن الآن يكون وجوده بعد العدم
وما لا يمكن الآن يكون لا يجوز ان يكون معلولاً لشيء فتبين ان يكون المعلول هو وجوده لانه يمكن ان يكون وان لا
يكون لا يقال وجوده بعد عدم ايضاً يجوز ان يكون وان لا يكون لانا نقول ان اردت ان هذا الوجود من حيث
انه وجود يمكن ان يكون وان لا يكون فهو حق ولا يكون لكونه بعد العدم مدخل في ذلك فلا يكون السبب الا للوجود
لكن اتفق ان ذلك الوجود بعد العدم وان اردت ان الوجود بعد العدم يجوز ان يكون موجوداً بعد العدم وان لا يكون
فذلك محال الآن لا يكون موجوداً اصلاً فيعود الى الاول فقد ظهر فساد ظن من ظن ان الشيء انما يفتقر الى الفاعل
في حدوثه ثم اذا وجد جاز ان يفقد العلة لان الحدوث ليس الا الوجود بعد العدم ولا تاثير للفاعل في كونه بعد العدم
ولا يمكن ان يقال ان شيئاً جعل وجود شيء بعد العدم بل الفاعل انما يفعل الوجود ولكن اتفق ان من افراد الوجود
ما يجب ان يكون بعد العدم ومنها ما يجب ان لا يكون بعد العدم وايضاً وجوده بعد الحدوث لا يخلو اما ان يكون
واجباً او لا فان كان واجباً فاما بنفس ماهية الموجود فيستحيل عليها العدم واما بشرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون
الحدوث او صفة اخرى ثابتاً مبايناً لا يجوز الاول فان الحدوث ليس واجباً بنفسه ليجب به غيره على انه قد بطل
وعدم الآن يراد بكون الشيء حاصلاً الحدوث فيعود الى الثالث وعلى الثاني لا يخلو تلك الصفة اما ان يكون لازمة الماهية من حيث
هي فيلزم ان يكون ذلك الوجوب ايضاً لازماً للماهية او حادثة لها حين الوجود فننقل الكلام الى وجوبها فاما ان يتسلسل
الى غير النهاية وكلها ممكنة فلا بد للكل من الاستناد الى مؤثر آخر واما ان ينتهي الى ما يجب عن شيء مباين فتعين الثالث وهو القسم
وان لم يكن واجباً فاحتياجه الى العلة اظهر فقد علم ان العلة انما هي علة للوجود من حيث هو وجود فان اتفق ان سبقه
عدم كان حادثاً والا كان قديماً فالجمهور جعله فاعلاً لا يكون علة بالحقيقة فانهم يجعلون الفاعل ما يكون فاعلاً الشيء
بعد ما لم يكن فيعتبرون في الفاعلية عدم التاثير حيناً كما يعتبرون التاثير حيناً فليس الفاعلية باعتبار الكون علة بالفعل فقط
بل ذلك مع الكون غير علة قبل ذلك فقد ظهر من هذه الجملة ان المعلول يحتاج الى علته ما دام موجوداً

الفصل الثاني

في دفع شك اورد على وجوب تقارن العلة والمعلول وفيه دفع شك اورد على تجويز لا تناهي العلات وفي بيان حال الفاعل
في فعله من الابداع والاحداث والتكوين قد يظن ان الاب علة الابن والبناء علة البناء والنار علة تسخين الماء مع ان كلاً من

ثم بلغ البحث عرضي لعلي اصل المولى ... وكتب مولفه محمد الحسني عفي عنه

هذه المعلولات يبقى مع انتفاء عللها فالجواب عن ذلك ان هذه الامور ليست عللاً لهذه الحركة الا ان حركة الاب علة لحركة
النطفة وحركتها اذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصولها في القرار واما علة تصوره وبقائه حيواناً فشيء اخر باق وبقاء
الابن وحركة البناء علة لحركة اجزاء البناء ثم سكونه علة لانتهاء تلك الحركة وانتهاؤها علة لاجتماع ما لتلك الاجزاء
والاجتماع علة لتشكل ما واما علة وجود البناء وقوامه فشيء اخر باق ببقائه والنار علة لتسخين الماء وهو علة لابطال
استعداده لقبول الصورة المائية او حفظها وهو امر عدمي علة لاحداث الاستعداد التام لقبول الصورة النارية واما
علة الصورة النارية فهي الامور التي تفيض الصور اعني المفارقات وهو باق ببقائها بحقيقته فكل علة فهي مع معلولها واما
المتقدمات فهي اما علل بالعرض او معينات وكلامنا انما هو في العلل الذاتية الموجبة وهي التي نريدها حيث نمنع ان يتسلسل
الطول العلل لا الى نهاية واما العلل المعينة والمعدة فلا امتناع في لا نهايتها بل هو واجب فان كل حادث فهو لم يكن واجباً
فوجب فلا بد له من علة حيث لم يكن فوجب وهكذا الى لا نهاية بحسب ما عليه العلل القريبة للحادثات من ترتب امور
متقدمة لا نهاية لها لا يقال ان هذا الا انما هي يستلزم لانها هي امور موجودة معاً فان هذه الامور المفروضة لا تخلو اما ان يكون
كل منها في آن فيلزم تتالي الآنات من غير توسط زمان وهو محال او يبقى في زمان فتجب ان يكون ايجابه لمعلوله في الزمان لا في
آن فاجتمعا معاً في ذلك الزمان ثم ايجاب المعلول لمعلوله ايضاً في ذلك الزمان فيجتمعان ايضاً وهكذا في الكل فيجتمع الكل
في زمان واحد لانا نقول لا توجد آنات متتالية ضرورة لا كل منها في زمان بل هي منطبقة على الاتصال وهذا بان يكون ذات
واحدة هي الموجبة والموجودة لكن لا من حيث ذاتها بل مع حدوث نسبة وعلة تلك النسبة وشريكه علتها والتي بها العلة
علة بالفعل الحركة فالحركة المتصلة الواحدة تكون هي الحافظة لهذه العلل المتعاقبة فينحل الاشكال وسيأتي ايضاح
هذا الشيء في موضعه وهذا لما علمت ان العلة القريبة لا تنفك عن معلولها علمت انه اذا كانت العلة ذاتاً دائماً وكانت
موجبة لمعلولها كان المعلول بها موجوداً لا يكون له ان عدم وهذه العلة اولى بالعلية من غيرها فانها تسلط الوجود تسلطاً
تاماً وتمنع العدم مطلقاً وهذا الايجاد يسمى الابداع وهو تأييس الشيء بعد ليس مطلق باعتبار انه لم في ذاته ليس وان لم يكن
في الخارج ليس وما بالذات اقدم فان اطلق اسم الحدوث على ما يكون بايسه بعد ليسه الذاتية فقط كان كل معلول
محدثاً وان لم يطلق الا على ما يكون بايسه بعد ليسه الزمانية لم يكن كذلك ولا نناقش في التسمية واذا لم يكن العلة كما ذكر
لزم ان يسبق وجود المعلول عدم في مادة قابلة فكان سلطان الايجاد ناقصاً ضعيفاً فان كان سبق هذا العدم على الوجود
بالزمان كان تكويناً وكان في غاية الضعف وان كان بالذات فقط كان تالياً للابداع ومن الناس من خص الابداع بما يكون
الشيء معلولاً لشيء بلا واسطة مطلقاً مادة كانت او غيرها فانه اذا كان بواسطة لم يكن التاسيس عن ليس مطلق بل عن ليس

ومنهم من يجعل الايجاد الصورى كيف كان ابداعا والمادى وان لم يسبقه مادة تكوينا ونحن لا نشاح فى التسمية بعد ان المعا
قد تميزت ولكن يحسن ان يسمى كل ما وجد بلا مادة مبدعا وفضل ما يسمى مبدعا ما وجد عن علته بلا واسطة ثم الفاعل
الذى لا يوجب المفعول دائما ليس له بد من سبق مادة لما عرفت وايجاده اما دفعة واما تدريجا فالاول هو الكون والثانى
هو الحركة وفى اصطلاح الطبيعيين جعل الاول ايضا داخلا فى الحركة فاذا اطلقوا سبب التحريك ارادوا القسمين ثم الفاعل قد
يكون بذاته فاعلا كالحرارة وقد يكون بقوة كالنار بالحرارة وقد مر اصناف القوى فى فن اخر الفصل الثالث فى اثبات
المعلول مع العلة وبيان انه لا يزيد ما فى المعلول على ما فى العلة ولا يساويه الا بوجه وان العلة احق بالوجود من المعلول
من ثلثة وجوه اعلم ان الفاعل قد يفيد وجود مثل نفسه كالنار تسخن وقد يفيد غير ذلك كالحركة تسخن والنار تحدث
التحلل وتظن ان الاول اقوى واولى فى الطبيعة التى يفيدها من المستفيد وليس بحق الا اذا كان المفاد هو الوجود ثم انه
يظن فى هذا القسم انه على قسمين اما ان يكون المعلول انقص من العلة فى المعنى المفاد وذلك اذا قبل ذلك المعنى شدة ونقصا
مثل تسخين الماء عن النار واما ان يكون مساويا سواء قبل المعنى شدة ونقصا اولا كاتحاد الشيء نارا فان الصورة النارية
لا تقبل ذلك فهما متساويان وكذلك الكيفية التابعة للصورة لاستواء الصورة والمادة فى التهيؤ فيهما ولا يجوز ان يكون المعلول
ازيد من العلة لان الزيادة لا يجوز ان يكون حاصله بنفسها ولا الزيادة للاستعداد فان الاستعداد لا يكون مفيدا للشيء وان
عله مجموع العلة والاثر الله اذا به كانت العلة زائدة فنقول اولا ان المعنى الذى حصل من العلة فى المعلول ان كان
مساويا لما فى العلة فى الشدة والضعف فلا بد وان يكون ما فى العلة اقدم منه بالذات فقد وجد فيه التقدم الذاتى الذى ليس
فيما فى المعلول فلا يكون بينهما المساواة التامة واذا كان المعنى المفاد نفس الوجود فمن البين انه لا مساواة بينهما اصلا فان
التخالف هو الوجود والتساوى انما كان فى الحد فاذا كان نفس الوجود كان الحد هو الوجود بل نفصل الحال فى العلل والمعلولات
فنقول ان المعلول فى بادى الرأى على قسمين الاول ما يكون نوعه ومهيته معلولا فلا بد وان يكون العلة مخالفا له بالنوع
كالحركة الاختيارية المعلولة للنفس والثانى ما لا يكون المعلول الا شخصه كهذه النار الحاصلة من نار اخرى والابن الحاصل من الاب
وهذا القسم ايضا على قسمين الاول ما يكون الفاعل والمنفعل مشتركين فى استعداد المادة كالنار والنار او النار فى خلاف كضوء
الشمس والضوء الحاصل منها فى القمر او على وجه الارض فان المادتين متساويتان فى الاستعداد وكلاهما من نوع واحد بل الضوء ان
هما ايضا مختلفان نوعا على راى من يجعل الاختلاف بالشدة والضعف منوعا والاول هذين على قسمين الاول ما يكون استعداد
المنفعل تاما اى لا يكون فى طباعه معاوق ومضاد حين التأثير سواء كان له معاون كما فى تبرد الماء اولا يكون له معاون وكان
منه معاوق ولكن يبطل حين التأثير كالشراب والاهنا ولا ذا كقبول الثمر الطعم والثانى ما يكون استعداده ناقصا

بان يكون له منه معاوق لا يبطل حين التأثير كتسخين الماء فالقسم الثانى من القسمين الاولين يكون خمسة اقسام واستعداد
الماء لان يصير نارا من الذى فيه استعداد تام لعدم العايق حين التأثير ولكن العايق قد كان له قبل ذلك فان قيل قد تقدم
انه لم يذكروهو ان لا يكون هناك مشاركة فى استعداد المادة لعدم المادة لاختلافهما فى الاستعداد قلنا قد عرفت انا
عن المادة نخص نوعه فى شخصه فاذا لم يكن للعلة والمعلول مادة كان كل نوعا مغايرا للاخر اذ لو عرفت هذا فاعلم انه اذا
كان له الاشارك فى استعداد المادة اصلا فقد يكون الاثر مساويا لما فى المؤثر اذا لم يكن معاوق عنه فى المنفعل كما
كره الاثير للفلك فى الحركة وقد لا يكون مساويا كضوء الشمس والضوء الحادث على وجه الارض واما الذى فيه
مشاركة فى الاستعداد ويكون الاستعداد تاما فلا شك فى انه يجوز ان يشبه المنفعل تشبها تاما بالفاعل كما
النار الماء يجعلها نارا والملح العسل يجعلها وقد يظن انه قد يكون المنفعل ازيد من الفاعل كالماء المجاور للذى
برد الهواء وكان الحيوان الجهايس هو برد الهواء فتطر موضع القوة المبردة التى فى الماء واما اذا كان استعداد المنفعل
ناقصا فلا يجوز البتة ان يزيد ما فيه على ما فى الفاعل ويساويه اذ لا يجوز ان يكون ما عنه عائق كالذى ليس له عنه عائق ولذا
لا يمكن ان يسخن النار غيرها كسخونتها او يبرد غير الماء عن الماء كبرودته لا يقال نحن نرى ان النار يحدث اشياء فيكون حرارتها
اشد من حرارة النار بدليل انا اذا امررنا يدنا فى النار لم يحترق كما يحترق اذا امررناها فى الذايبات لانا نقول ليس
هذا الاشد بعد سخونتها من سخونتها بل لامور ثلثة الاول ما يرجع الى الذائب وهو انه غليظ القوام فيه تثبت ولزوجة لذلك
لطوانفصال عنها الاناء فيذهب مع اليد ولا يفارقه الا فى زمان له قدر بالنسبة الى زمان مفارقة النار وان كان
الحس لا يضبط هذه المخالفة ولا شك ان الفاعل انه كان ضعيفا يفعل فى مدة اطول اقوى من فعل ما يفعله فى مدة
اقصر وان كان قويا والثانى ما يرجع الى النار وهو انها لرقيق مصارفتها بل هى متخلخلة يتخللها اجزاء من الارض وتصعد
واجزاء من الهواء يتجدده انا فانا على محله بحيث لا يتخيل الى النار ومع ذلك فهى سريعة الحركة جدا فاذا ماس البدن جزء
منها تعقبه فى اسرع زمان هواء يلقاه فلا يفعل فيها ما يفعله المسبوك المجتمع الاجزاء البطىء الانفصال الا اذا ثبت فيها
قدرا من الزمان حتى يتعاقب عليها عدة سطوح نارية ولما ذكرنا ترى ان النار فى الكيرا شد حرا واقوى تاثيرا من المسوكات
اذ لا يتخللها الهواء والثالث ما يرجع الى اللامس وهو انه يقطع النار اسرع من قطع الذائب وان لم يكن ذلك محسوسا لان
قوامها اقل من قوامه ولا شك ان طول المدة كان فى قوة التاثير ولو قطعنا النظر عن كل شىء فانه اذا كان التاثير الضعيف
ضعف القوى مثلا اذا تساويا فى الزمان فاذا كان زمان الضعيف ضعف زمان القوى كانا متساويين البتة ثم اذا ادخل
الضعف زاد عليه ولا يلزم ان يكون المضاعفة حاصلا ولو كانت مرارا محسوسة فقد تبين الموضع الذى يظن فيه جواز زيادة المعلول

والذی لا ینطق فیه واذن ان تساوی المعنی الذی فی العلة والذی فی المعلول فلا ثیا وبان من جهة نفس الوجود واما الذی
لا یشارك الفاعل فی النوع ولا فی استعداد المادة فلا یمکن فیه اعتبار معنی الا الوجود بل لیس المشترك بینهما الا الوجود فلا
فیه تساوی لانك قد عرفت انه اذا التشی لا امر فیها الاشتراك ثابت فیه فی غیر الوجود الی الوجود ما تشی التساوی ثم اعلم ان
الوجود فی العلة والمعلول لا یختلف الا باحد ثلثة اوجه الاول التقدم والتاخر فانك قد عرفت ان وجود العلة اقدم
من وجود المعلول ذاتا والثانی الاستغناء والاحتیاج فان المعلول یفتقر فی وجوده الی العلة ولا یفتقر العلة الیه اصلا ما
ان یکون موجودا بذاته او بعلة اخری والثالث الوجوب والامکان فان المعلول اذا اعتبر من حیث هو معلول لا یکون
الا ممکنا لا واجبا والا لم یکن وجوده من العلة ولا ممتنعا والا لم یوجد فانما طلب وجوده من العلة واما العلة من حیث
هی علة فلا شك انه لا یجب بالمعلول لانه یمتنع ان یکون هو واجبا اولا لیجب به المعلول فللعلة وجوب لا یتطرق الیه الا المعلول
ولیس ذلك للمعلول فلو وجوب العلة مرتبا لیس فی تلك المرتبة وجوب المعلول بل امکانه وهذا معنی ان وجود العلة واجب
ووجود المعلول ممکن فبهذه الوجوه الثلثة یکون العلة احق واولی بالوجود من المعلول ثم لما عرفت انه یقال الحق للوجود
المطلق فمبدأ الوجود سبب للحقیقة فهو اولی بالحقیة فبدأ کل موجود هو الحق بذاته والعلم ایضا یقال له انه حق

الفصل الرابع

فی بیان بعض اقسام المبادی الثلثة الباقیة اعنی العنصر والصورة والغایة وسطر من احوالها اما العنصر فهو الذی فیه قوة
وجود شیء سواء کان هو بوحدانیته حاملا لتلك القوة او بشرکة غیره والاول اما ان لا یحتاج فیما یکون منه الا الی
الخروج الی الفعل فیکا اللوح للکتابة وهو الذی بالحری ان یسمی موضوعا ومثل هذا لا بد وانه لا یکون ما فی قوته سوی ما
له فانه لا بد وان یکون متقوما قبل هذا الحال بحال اخری متقوم فاذا حصل هذا الزوال یکون امرا مستغنیا الیه من غیر تقویم اول
تقویم فلا یکون الا بعد بطلان الامر الاول فیکون استحالة الرو قد فرض انه لا استحالة الرهف واما ان یحتاج الی غیره لکن من
حرکة مکانیة او کمیة او کیفیة او وضعیة او بحسب جوهره او الی فوات امر عارض وخصر او الی المرکب من عدة منها کالصبی للرجل
وکالحبة المریعة کالاسود للبیاض وکالماء للهواء وکالمنی للانسان والحصرم للخمر وما یکون بشرکة لا بد فیه من الاجتماع و
الترکیب فاما ان یکون اجتماع فقط کاجزاء البیت والمقدمات لشکل القیاس للنتیجة کالوهم ... وتغیره او وصل
الی الغایة بتغیر واحد او بعدة تغیرات کالهلیلجة للمعجون والعفص للحبر وهذا یسمی اسطقسا وهو الذی یحل الیه الشیء اخیرا فان
کان الشیء جسمانیا فهو ابسط ما ینتهی الیه قسمة القاسم وحده انه الذی منه ومن غیره یترکب الشیء ویکون فیه بالذات ولا ینقسم
بالصورة ای لا یترکب من اشیاء مختلفة الصور ومن رای ان الاشیاء یکون من الاجناس والفصول جعلها الاسطقسات و
جعلوا اولی منها الوحدة والجوهر ولو اضیفوا العلوان الاشخاص اولی بالقیام والوحدة من الکلیات واعلم ان العنصر

بحیث یتغیر حتی یحصل الشیء قبل الشیء انه عنه کما یقال کان عن الخشب سریر ومن النطفة انسان الی غیر ذلك ولا ینسب
الیه بل ربما نسبوه الی العدم فلا یقال عن الانسان کان کاتب بل عن ان یقال عن غیر الکاتب کان کاتب واذا کان العنصر
یشارکه غیره فی قبول صورة الشیء نسب الیه الشیء فیقال باب خشبی والا لم یجز فلا یقال کاتب انسانی واما الصورة فلا
ینسب الیها ولا یقال عنها کان شیء انما یشتق منها الاسم المحمول علی الشیء والعنصر قد یکون مشترکا بین الکل وهو الهیولی
وقد یکون بین عدة کالعصیر للخمر والطلا والرب والخل واعلم انه لیس للعنصر الا القبول واما حصول الصورة فمن غیره
لا کما ظن فان الشیء لا یکون قابلا وفاعلا لشیء واحد نعم ان کان المبدأ للصورة امرا فی العنصر بالذات کان محرکا الیه بالطبع
ولا کان بالصناعة او غیرها هذا جملة القول فی العنصر واما الصورة فیقال لمعان کل ما هو بالفعل وتحصل
فیشمل الجواهر المفارقة وکل هیئة یکون فی قابل وحدانی او غیره فیشمل الاعراض وکل ما یتقوم به المادة بالفعل فلا یشملها
وکل ما یکمل به المادة وان لم یتقوم به کالصحة وکل ما یحصل بالصناعة من الاشکال وغیرها ونوع الشیء وجنسه وفصله
ایضا صورة وکذا کلیة الکل فی الاجزاء واعلم ان الصورة یکون تامة کالتربیع ویکون ناقصة کالحرکة وقد عرفت فی السماع الطبیعی
ان الشیء الواحد قد یکون فاعلا وصورة وغایة من وجوه مختلفة ومن هذا القبیل الصناعة فان صورة المصنوع من حیث
استقرارها فی نفس الصانع مبدأ فاعلی وفی الخارج صورة وهی الغایة من فعل الفاعل ولکن یشبه ان الصورة التی فی الطبیعة
مغایرة بالنوع للتی عند الصانع ثم ان کان الفاعل ناقصا افتقر الی آلات وادوات وان کان کاملا کفاه حصول الصورة
فی ذاته هذا واما الغایة فقد یکون فی نفس الفاعل کالفرح بالغلبة وقد یکون فی القابل کغایات الحرکات الارادیة و
الطبیعیة وقد یکون فی شیء ثالث کرضاء شخص وان کان الفرح برضائه غایة اخری ومن الغایات الشبه بشیء فالتشبه
به غیره ایضا غایة **الفصل الخامس** فی حل الشکوك الموردة فی وجود الغایة وفی جعلها متقدمة علی سایر العلل وبیان ان
الغایة اما خیر او مظنون خیرا وبیان ان کل جود خیر ولا عکس کلیا وبیان اشتراك العلل الاربع بین الکل ووضع الثلث
المورد فیه وفیه بیین افضل آخر امنه العلم فالشك الاول من الشکوك فی الغایة ان هنا عبثا کثیرا واتفاقیا یحتاج به
واعلم ان کل حرکة ارادیة لها علة قریبة وعلة بعیدة اما القریبة فهی القوة المحرکة التی فی العضلة وبعدها الاجماع الشوقی
وبعدها التخیل والتعقل فانه اذا ارتسم فیهما صورة ما فربما حرکت القوة الشوقیة الی الاجماع فمع ذلك تحرکت القوة التی
فی العضلات فربما کانت الغایة التی هی تلك الصورة عین ما انتهت الیه الحرکة کمن ضجر عن مکان فاشتاق الی ان یکون
فی مکان آخر فتحرك الیه فالغایة هی نفس کونه فی ذلك المکان وقد یکون غیره کلقاء صدیق فی مکان یتحرك الیه لا
لکون فیه وعلی التقدیرین فلا غایة لفعل المحرکة التی فی العضلات الا ما ینتهی الیه الحرکة من الکون وانما یختلف غایة القوة

الشوقية فربما كانت هو بعينه وربما كانت غيره كما عرفت من المثالين ولا بد في كل حركة نفسانية من مبادٍ لا بد منها

ها القوة التي في العضلات والقوة الشوقية ومن مبدا اخر قبلها وهو منبع الشوق وهو احد الامرين اما التخيل

او الفكر فالاولان لا بد من ان لا ينفك الحركة عن غايتيهما واما الثالث فقد ينفك عن غاية كل بوجود غاية الاخر

اذ انفك عنها الى الاخر فقد يتفق ان يتطابق المبادي فيكون غاية الكل هي انتهاء الحركة فلا يكون الفعل باطلا

يسمى عبثا واذا لم يكن كذلك فلا بد من ان يكون غاية الشوق شيئا اخر يحصل بعد الحركة اذ لا شوق الا الى شيء فليس عبث

ولا يسمى به فان كان منشا الشوق هو التخيل وحده سمي الفعل جزافا وان كان التخيل مع طبيعة كالتنفس سمي قصدا ضروريا

او طبيعيا وان كان التخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي عادة فان الخلق انما يتقرر بالاعتياد والتكرير وان كان غاية الشوق

مغايرة لغاية القوة المحركة التي في الاعضاء وانتهت الحركة فتحققت غاية القوة ولم يتحقق غاية الشوق سمي الفعل باطلا

بالنسبة الى الشوق والغاية الاولى دون القوة المحركة والغاية الثانية كمن يذهب الى مكان لكان لمصادفة صديق فلم يصادفه

فما قيل من ان العبث فعل من غير غاية كاذب فان الغاية انما يجب بالنسبة الى ما يكون مبدا الفعل لا الى ما ليس مبدا له

فاللعب باللحية مثلا ليس فيه غاية فكرية اذ ليس فيه فكر يكون مبدا له بل انما فيه تحريك من القوة التي في الاعضاء ونتيجة

تخيل وقد حصلت غايتها ولا يتوهم انه ليس هنا شوق تخيلي فان كل فعل نفساني حدث بعد ان لم يكن لا بد وان يكون

له شوق وطلب وهو لا يكون الا مع تخيل الا انه التخيل ما لا يثبت بل يسرع زواله وما يثبت ولا يشعر به ولا يلزم من التخيل

الشعور بالتخيل ولا الزوال بذهب الامر الى غير النهاية وكذا كذب من قال ان ليس للعبث غاية هو خير او مظنون خيرا

لان انبعاث الشوق لا بد وان يكون لعلة اما ملالة او ضجار عن هيئة وارادة انتقال الى هيئة اخرى او حرص

على تجدد امر له وكل من العادة والانتقال عن الملول والى الجديد لذة بحسب القوة الحيوانية والتخيلية واللذة خير حسي

وحيواني وتخيلي وهو المظنون خيرا وان لم يكن خيرا حقيقة اي عقليا ثم ربما كان يكون غايات خاصة لمبادي خاصة

يكون خيرا لها ومظنونة خيرا لها الثاني ان حركات الافلاك واحوال الكون والفساد لا غاية لها جوابه اعلم ان هنا

غاية بالذات واغراض وربما هو من الغايات بالعرض وهو اقسام الاول ما لا بد منه في وجود الغاية على وجه يكون

علة لها بوجه كصلابة الحديد للقطع والثاني امر لا بد منه في وجودها لا على انه علة لها بل على انه لازم للعلة ككدرة

الحديد ومن هذا القبيل وقوع الشر في الغاية الالهية اي الجود فانه لما كان مقتضى الجود ان يعطي كل ممكن الوجود الخيري

وجوده الخيري ومن جملة ذلك المركبات ولم يكن للمركبات عناصر سوى الماء والارض والهواء والنار ولم يكن الامتزاج

بينها الا ان يكون على طبايع مخصوصة منها طبيعة النار التي يجب ان يكون معها محرقة وجب ان يحصل الحكمة كذلك فلزم

سمى الفعل عبثا لو كان الشوق تخيليا ٢ مكرر م

ذلك ان يحرق ما لا ينبغي ويفسد كثيرا من المركبات والثالث ما لزم الغاية كحب الولد اللازم للتوليد الذي هو غاية

للزواج اذا عرفت هذا فاعلم ان غاية الطبيعة الكلية المدبرة لكلية ما في الكون والفساد لا بقاء الانواع كالانسان

ونحوه ثم لما لم يكن بقاء النوع الا بتعاقب الاشخاص لا الى نهاية لان كل شخص منها ضروري الفساد حفظ النوع بذلك

ولو كان يجوز ان يكون فرد منها باقيا دايما كدوام الشمس والقمر لاكتفى بذلك الشخص فوجود كل شخص شخص ليس غاية ذاتية

لها انما هو غاية ذاتية للطبيعة الجزئية المدبرة للشخص وغاية بالعرض والعرض للطبيعة الكلية وحركة الفلك حركة

واحدة مستمرة غايتها الدوام الذي ياتي وصفه وهو معنى واحد نسلم انه متعلق بامور غير متناهية الثالث

انه قد يجوز ان يكون لكل غاية غاية لا الى نهاية كما يكون لكل ابتداء ابتداء لا الى نهاية وح لا يكون غاية فان الغاية

هي العلة التامية وح لا يكون الا منتهى الفعل وح لا يكون للفعل منتهى وذلك كنتايج تترادف لا الى نهاية من قياسات

غير متناهية جوابه انه انما يتم هذا ان لو كان للفعل الواحد متناهي غايات لا متناهي ولا يجوز ان يكون لفعل طبيعي او

اختياري غايات غير متناهية بل لا بد من الانتهاء وما ذكر من المثال فانما هو لا متناهي نتايج بلا متناهي القياسات

ولا شك ان ترتيب كل قياس فعل مغاير لترتيب قياس اخر فهناك افعال لا متناهية لكل فعل غاية واحدة لا

يجوز ان يكون لقياس واحد الا نتيجة واحدة ليست للاخر وهو جايز ولا يلزم منه انتفاء الغاية الثالث الرابع ان الغاية

الغاية موجودة فانما توجد بعد العلل الاخرى فهي بالحقيقة معلولة لها فكيف يجعل علة متقدمة عليها جوابه

ان للغاية اعتبار كونه شيئا واعتبار كونه موجودا والفرق بينهما ظ وان لم يكن الشيء الا موجودا كالفرق بين اللازم والملزوم

والملزوم فهي باعتبار انها شيء علة لعلية العلل الاخرى وكذا باعتبار وجودها في نفس الفاعل بل لا يكون بالاعتبار

الاول علة الا بهذا الاعتبار وباعتبار وجودها في الخارج متاخرة عن ساير العلل فهي بالاعتبار الاول علة علة

وجودها في الخارج وبالاعتبار الثاني معلول معلول شيئيتها هذا اذا كان للغاية كون واما اذا كانت لم يكن بل كانت

اعلى من الكون كما ياتي بيانه فلا وجه لتاخرها فقد ظهر ان العلة الغائية لكونها علة غائية ليست معلولة لشيء

من العلل بل علة لها بل من حيث يعرض لها الكون معلول فان لم يعرض لها فلا تاخر فقد علم كيف يكون الشيء ان

يكون علة ومعلولا وهذا من مبادي الطبيعيات هذا واعلم ان الغاية على قسمين الاول ما يكون صورة او عرضا في

المنفعل والثاني ما لا يكون كذلك ولا بد ان يكون في الفاعل اذ ليس بجوهر قايم بنفسه حدث لا في مادة ولا في مادة

مثال الاول الصورة الانسانية في المادة الانسانية فانها غاية فعل المصور في المادة ومثال الثاني في الاسكان فانه

غاية المبتني للبيت وقد يتفق ان يكون الاول غاية الفاعل القريب الملاصق للتحريك كالبناء والثاني غاية غير ما

حفظ

اتفق ان الغدا فانما يكون بالعوض لكن يبقى لنفسه فانه من جهة هو بناء غير من حيث هو مسكن فالجهة الاولى غايته
الصورة في المادة وبالجهة الثانية غاية الاسكان فاعلم ان القسم الاول من الغاية بالنسبة الى الفاعل غاية وال الحركة
نهايتها غاية لان غاية الشيء لابد وان يكون بها الشيء بل يتكمل بها الشيء ثم لا شك ان الحركة باطل حين وجود الغاية
والى القابل من حيث هو بالقوة خير لان الشر عدم كماله ووجوده وحصوله بالفعل خير والى القابل وهو بالفعل صورة
القسم الثاني فلاثبات انه لا نسبة لها الى القابل بل لها نسبة الى الفاعل من جهتين من جهة انه مبدا حركة وفعل وبهذا
الاعتبار غاية ومن جهة انه مستكمل به خارج به من القوة الى الفعل وبهذا الاعتبار خير له اما حقيقة ان كان المخرج
الى الفعل في معنى نافع في الوجود او بقاء الوجود وكان الفعل طبيعيا او اختياريا منبعثا عن فكر عقلي لا تخيل واما بحسب
الظن ان كان من تخيل فقد ظهر ان كل غاية اما خير او مظنون خير هذا واعلم ان الجود هو افادة للغير فايده لا
بها فان اشعاض سمي معاوضة ومبايعة ومعاملة ثم ان الجمهور يتوهمون ان العوض ليس الا جوهرا او عرضا يستقل بوجود
لا الشكر والثناء والصيت المحمود ونحو ذلك فلذا يعدون من انعم لاستفادة شكر او ثناء او نحو ذلك جوادا والحق ان كل ما
يقصد بالفعل من الكمالات الراجعة الى الفاعل منا في الجود حتى كونه فاضلا جوادا محمودا ولو علم الجمهور ان هذه الاستفادة
ايضا استعاضة لما عدوا هذا المفيد جوادا بل نقول لا يقع الغرض في الفعل الا لناقص الذات وليس الفاعل به جوادا فان الغرض لا يخلو
اما ان يكون عائدا الى ذاته او الى غيره فان عاد الى ذاته فما ذكرناه بين وان عاد الى غيره لم يخل اما ان يكون صدور ذلك المعنى
الى الغير اولى به او لا فان لم يكن اولى به لم يكن داعيا له الى الفعل وان كان رجع الى ذاته حصول الاولى به ولذا يرى لا ينقطع سؤال
لم حتى ينتهي الى ذاته كما يقال لم فعلت كذا فقلت لينال فلان لذة وخيرا ثم يقال لم طلبت ان ينال فلان خيرا قلت لان الاحسان
حسن ثم للقائل ان يقول ولم طلبت الحسن وعليك ان تجيبه بما يعود اليك من حصول خير او زوال شر والشفقة والرحمة
والعطوفة والفرح بالاحسان والاغتمام بالتقصير كلها فضائل عائدة الى الفاعل فانما الجود افادة الغني من كل وجه وكل فائدة
كال خير بالنسبة الى القابل لعوض كان او لا لم يكن بالنسبة الى الفاعل جودا الا اذا لم يكن للعوض هذا واعلم ان هذه العلل
الاربع وان ظن انها لا تعم الاشياء كلها فان الامور التي لا تتحرك والتعليميات لا فاعل لها اذ لا حركة فيها ليكون لها مبدا فلا غاية لها
فان الغاية غاية الحركة ولا مادة لها ايضا فليس لها الا الصورة لكن البحث عنها في هذا العلم ثابت وان لم يكن من الامور العامة
اذ يكفي كونها متفرقة في العلوم وكونها مبادئ في علم واحد على ان هذا ظن فاسد اذ ليس كل فاعل مبدا حركة والتعليميات لا توجد
في الخارج الا في المادة وفي الوهم وان جردت فقد يلزمها من القسمة والتشكل ما بسبب المادة و[illegible] ان يكون المقادير كالهيوليات
للاشكال المقادير والوحدات للعدد والعدد لخواصه فالكل له مبدا فاعلي ومبدا قابلي واذا كان كانت غاية وهي الاعتدال

الترتيب المنتبعه لسائر الخواص فان الفاعل للدائرة مثلا انما يفعلها لامر يترتب عليها وان منع كونها غايات لانها ليست نهاية الحركة
لم يكن منع انها خيرات فضلا لاجلها الا امر معرضها كونها نهاية حركة فلا فرق بينها وبين نهاية الحركة الا بان تكون نهاية الحركة
وعدم وهو امر عارض فقد علم ان هذه العلل كلها مشتركة فلا بد من ان ينظر فيها هذا العلم بل لو اختصت بعلم واحد لكان [illegible]
عليه النظر فيها لكونها مبادئ لذلك العلم وعوارض لموضوع هذا العلم ولا بد من ان ينظر هذا العلم في عوارضها ايضا خاصة
كانت عوارض لها باعتبار ما يعمها ثم ان النظر في كل علة لو كان منفردا بعلم كان افضلها العلم بالغاية والان فهو افضل
اجزاء هذا العلم **المقالة السابعة** يشتمل على ثلثة فصول **الفصل الاول** في ذكر لواحق الوحدة من الهوهوية وانقسامها
ولواحق الكثرة من الغير والخلاف والتقابل وذكر اقسامه وتحقيق الكلام في الضدين وبيان كيفية اندراجه تحت السلب
والايجاب وبيان اندراج العدم والمسابقة تحتها وبيان ان الضدين لا يندرجان الا تحت جنس واحد وتشبههما الا ما
بينهما واسطة وما ليس كذلك وبيان ان ضد الحركة الواحد لا يكون الا واحدا اعلم ان الواحد يساوي الموجود في الحمل فكل
موجود يصح ان يقال له انه واحد ولذلك يظن ان المفهوم منهما واحد ولكن يدل على بطلانه انه لو كان كذلك لما كان الكثير
موجودا من حيث هو كثير وليس كذلك بل هو موجود وان عرض له الوحدة فاذا كان كذلك لما كان للكثير وجود من حيث
فعلينا ان نبحث من خواص الوحدة ومقابلها اي الكثرة كالهوهوية والمجانسة والمواضعة والمساواة والمشابهة ومقابلاتها
والبحث عن احوال الكثرة اكثر لان الوحدة لا تنقسم فيها والكثرة تنقسم تتشعب فالهوهوية هو ان يحصل للكثير من وجه
وحدة من وجه اخر فان كان هذا الوجه كيفية كانت مشابهة او كمية فمساواة او اضافة فمناسبة وان كان جنسا فمجانسة
او نوعا فمماثلة والوحدة فيه عين الوحدة في الفصل وان كان من الخواص فمشاكلة ويقابل الهوهو الغير فمنه غير بالذات
ومنه غير بالعرض كذلك والغير بالعرض يجوز ان يكون واحدا بالذات وهذا بخلاف الاخر فانه يختص في اصطلاح بالمتغايرين
عددا وهو اخص من الغير وكذلك المخالف فانه لا يكون الا شيئا والغير قد يكون غير اثنين واعلم ان الاشياء المتغايرة في الجنس
الاعلى يجوز اجتماعها في مادة واحدة بخلاف المتغايرة في النوع المندرج تحت الجنس القريب فانه يستحيل ذلك فيتم كل
شيئين لا يجوز اجتماعهما في مادة واحدة من جهة واحدة في زمان واحد يسميان متقابلين وقد علمت في المنطق اقسام
التقابل وخواص كل فاعلم ان النفي والعدم يندرج في التناقض فان العدم يندرج في السلب ولتعلم ان العدم يقال على وجوه
يقال لما من شانه ان يكون لشيء لكن لا يكون للموضوع المفروض لانه ليس من شانه ان يكون له كعدم البصر عن الحائط و
هذا شديد المطابقة للسلب ولما من شانه ان يكون لجنس ذلك الموضوع قريبا او بعيدا ولا يكون له كعدم البصر عن العقرب
ولما من شانه ان يكون لنوع موصوف دون شخصه كعدم اللحية من الانثى ولما من شانه ان يكون لشخصه ولكن لا في ذلك الوقت

بل في وقت معين كالمرد وفي وقت سبحي كالمرد وبينا الا يعم الفقد يكون بالقشر والفقد لا للعطل لا يكون الاعور اعمى كالاثر
بصير وهذا انما يكون بالنسبة الى الموضوع البعيد كالانسان لا القريب كالعين وهو ظ فقد علم ان اندراج العدم في السلب
من جهة ان السلب يحمل عليه ولا عكس كليا هذا ويندرج المضاد بوجه في العدم لكن لا على ان يحمل العدم على الضد اذ لا يمكن ان يقال
ان السواد عدم البياض بل بمعنى ان كل ضد فهو مصحوب بعدم ضده فكل عدم اما ان يكون في الموضوع بنفسه او مصحوبا
بوجودي يوجب عدم وجودي اخر او يلازمه ثم ان السبب في تمايل المتضادات ليس تمايز الاجناس لما ظهر لا تمانع في حدها ايضا
وفصولها متناهية ولما لم يكن التمانع في الجنس العالي فلا بد وان يكون المتضادان تحت جنس واحد فيهما الفان بالفصول
كالسواد والبياض وكالحلاوة والمرارة واما الخير والشر فليسا جنسين عاليين بل ليسا متواطئين على ان الحق ان التقابل بينهما
ليس الا تقابل الوجود والعدم فان الشر في كل شيء انما هو عدم الكمال واما اللذة والالم فليسا نوعين للخير والشر ليكون بينهما
اختلاف في الجنس العالي اذ هما من المحسوس والتخيل وغيرها واما ما يظن من ان الموافق جنس مغاير للمخالف فهو ظن باطل
فانهما امران عرضيان اضافيان ولو كانا طبيعيين فكل ما يندرج فيهما فهو مندرج تحت هذه اجناس بحسب اعتبارات مختلفة
فانهما من حيث صدورها عن الفاعل افعال ومن حيث حصولها في شيء من الفاعل انفعالات ومن حيث انها هيئات مستقرة
في موضوعاتها كيفيات ومن حيث ان الموافق موافق لموافقه وكذا المخالف مضافات وبالحقيقة يشبه ان يكونا مركبين
من معنى وفصل وانفعال واضافة فليسا طبيعيين مندرجين في شيء من هذه ولا هذه تحتها جناس لها ويشبه ان يكونا من الكيف
ويكون البواقي لازمة لهما ولو اجهد كل الاجتهاد في جعلهما جنسين عاليين لم ينفع لان كل ما يفرض تحتهما مندرج تحت اجناس اخر
حقيقية واما الشجاعة والتهور اللذان يظن بهما انهما متضادان وهما تحت جنسين متضادين هما الفضيلة والرذيلة فليسا كما يظن
فانهما تحت الكيف والفضيلة والرذيلة امران عرضيان لهما كالطيب وغير الطيب في الروائح والطعوم فلا تضاد بينهما بالذات
انما التضاد بالذات بين التهور والجبن واما الشجاعة فانما تقابلهما الا انها تقابل الاضداد الحقيقية ما تتفق في الجنس والموضوع
ثم لا يخ اما ان تتسلل الموضوع الواحد كلا الضدين من غير استحالة الى غيرهما كالحرارة والبرودة او لا يمكن الا باستحالة الى كالحلاوة
والمرارة فان المزاج الواحد لا يقارنهما فلا بد فيها من استحالة المرحلوا استحالة من مزاج الى مزاج اخر وايضا لا يخ اما ان يكون
عدم احد الضدين مستلزما لوجود الاخر فلا يكون بينهما واسطة او لا فلا يخ اما ان يكون تلك الكثرة اللازم وجود واحد منها
لا على التعيين مخالفة لذلك الضد مخالفة متشابهة في كل واحد او مختلفة حتى يكون بعضها ابعد من ذلك الضد من
بعض فعلى الثاني لا يكون الضد الا ذلك الواحد الذي بينه وبين المحكم الضد مخالفة في الغاية والباقي متوسط بينهما فان فيه
خلاف معتبر في التضاد ولذا يبطل الاحتمال الاول اذ لا يكون ضد الواحد الا الواحد اذ لو كان اثنان بينهما وبين شيء غاية الخلاف

لم يعلم المخالفة اما ان يكون في كل منها من جهة واحدة فيلزم الفا ذا صورة الخلاف فيكونان نوعا واحدا او يكون من جهتين مختلفتين
فلا يكونان متضادا واحدا بل بوجوه من التضاد ولم يكن مخالفة الشيء الواحد لهما باعتبار وصف فقط بل باعتبار الاعراض واللواحق
فلا يكون التضاد ذاتيا فقد ثبت ان ضد الواحد واحد وان المتوسط لم ينتبه مما بالضد وانتقال الشيء من احد المتضادين
اللذين بينهما واسطة الى الاخر لا يكون الا بالانتقال الى الوسط اولا فالاسود يحمر مثلا ثم يبيض ثم قد يكون المتوسط بسلب الطرفين
اما العدم الاسم كما اذا لم يكن للاحار والا بارد اسم الفاتر واما الامر ليس بتوسط حقيقة لا يوجبه من جنس الطرفين كالا ثقيل ولا خفيف
واما العدم والملكة فلا يتصوران يكون بينهما واسطة فانهما حقيقتها الموجبة والسالبة المخصصتان بموضوع فنسبتهما الى
الموضوع نسبة الايجاب والسلب الى الوجود فكما لا يجوز الواسطة بينهما لا يجوز بينهما الفصل الثاني في نقل قول القائلين
بالمثل والقائلين بالتعليميات والاسباب الحاملة لهم على القول بذلك لا يخفى ان الفلسفة وكذا كل صنعة كانت في بدو الحس
فجة ثم تنضج بعد حين كانت الفلسفة اول ما اشتغل بها اليونانيون خطابيات ثم خالطها جدل وغلط ثم انتقلوا الى
البرهان وكان السابق اليهم الطبيعي ثم انتقلوا الى التعليمي ثم الى الالهي وكان الانتقالات في البدو غير سديدة ثم صارت
سديدة فهؤلاء الذين كانت انتقالاتهم غير سديدة لما انتقلوا من المحسوس الى المعقول توهموا ان كل شيء ينقسم قسمين
قسم فاسد محسوس وقسم ثابت ابدي معقول مفارق عن المواد لا يتغير اصلا وسموا وجود هذا القسم الثاني وجودا مثاليا
وجعلوه الذي يتلقاه العقل ويتناوله العلوم والالهيين وهذا راي سقراط وافلاطون الالهيين قائلين ان في الانسان
معنى معقولا يشترك فيه الاشخاص ولا تفسد بفسادها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فيجب ان يكون معنى معقولا
باقيا واما التعليميات فعندهم امور متوسطة بين الصور وبين الماديات لانها تفارق المادة حدا ولا تفارقها وجودا اذ لو وجد
بعدا لا في مادة لم يخل اما ان يكون متناهيا او غير متناه فان كان غير متناه لم يخل اما ان يكون الموجب لذلك انه بعد مجرد طبيعة
البعد او كونه مجردا عن المادة فعلى الاول يلزم ان يكون كل بعد غير متناه وعلى الثاني يلزم ان يكون المادة مفيدة للحصر والتناهي
والكل محال وان كان متناهيا كان محصورا في حد وشكل وكونه كذلك ليس الا لانه انفعل عن خارج ولا انفعال الا بالمادة
وقوم اخرون جعلوا التعليميات هي الامور المفارقة جاعلين كل ما يفارق المادة حدا مستحقا للمفارقة وجودا وكل ما لا يفارقها
حدا مستحقا للمقارنة وجودا وجعلوا الصور الطبيعية انما تتولد بمقارنة هذه التعليميات كالتقعير فانه معنى تعليمي فاذا قارن
المادة حدثت الفطوسة وذكروا انه اذا جرد الجسمانيات من المواد لم يبق الا عظام واشكال واعداد فان الانفعاليات والا
من المقولات التسع والملكات والقوة واللاقوة انما يكون للاوائل الانفعالات والملكات والقوى فلا يصح منها والاضافة
انما تتعلق بامثال هذه وكذا الفعل والانفعال فبقي منها ما ذكر فتبقى الكم والاين ومتى والوضع وهي كيات فقد علم انها ليس كما يجب

عن المادة والكليات مجردة ولا شك ان مبدأ المادي لا بد ان يكون مجردا فالتعليميات هي المبادي وهي المعقولات حقيقة وما
عداها غير معقول حقيقة وكذا لا يمكن ان يجد اللون مثلا احد بعينه بل انما يجد بعضا فرأى القوة المدركة فهذه لا تعقل بل
تخيل تعالى المحسوس واما الاعداد والمقادير فهي معقولة لذواتها فهي المفارقة وذهب اصحاب فيثاغورس الى ان التعليميات
مبادي ولكن ليست مجردات قالوا كل شيء مركب من الوحدة والثنائية وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر والثنائية في حيز الشر
الحصر وقوم جعلوا المبادي هي الزايد والناقص والمساوي فجعل بعضهم المساوي مكان الهيولى ذهابا الاستحالة اليها وجعله
اخرون منهم مكان الصورة تامة للمحصور المحدود ثم افترقوا فرقا فقيل ان العدد مبدأ المقدار فركب الخط من وحدتين والسطح
من اربع وحدات وقيل بل العدد مبدأ ولكن لا للمقدار بل لكل جسم واكثرهم جعلوا الوحدة مبدأ اول قائلين ان الوحدة
والهوية مثلا ثنائية او ثلاثية وقالوا ان العدد شيئا من الوحدة على نمط الخاء الاول العدد العددي وذلك بان يكون
اول الترتيب الوحدة ثم الثانية ثم الثلاثية وهكذا والثاني العدد التعليمي بان يكون اول الترتيب الوحدة ثم الثاني ثم الثالث
وهكذا والثالث العدد على وجه التكرار ... تكرر الوحدة من غير ان يضاف اليها وحدة اخرى ومن هؤلاء من
جعل لكل رتبة عددية مطابقا من صورة موجودة فيكون عند التجريد رتبة عددية وعند الاختلاط بالمادة انسانا او
فرسا او غير ذلك ومنهم من جعل الصور العددية واسطة بين تلك الصورة التي هي المثل وبين الماديات بل اكثر
الفيثاغوريين على ان العدد التعليمي مبدأ لكن ليس مفارقا بل يجعل الوحدة هيولى للعدد ومنهم من يجعلها
صورة له ومنهم من يجوز تركب الصور الهندسية من الاعداد فيمنع تنصيف المقادير ومنهم من يجعل الصور الهندسية مباينة
للصور العددية ومنهم من يجوز ان يكون التعليميات مركبة من الاعداد ويكون الاعداد مع ... اذا تركبت قبلت القسمة
الى غير نهاية واعلم ان مناشئ غلط هؤلاء الاقوام خمسة اشياء الاول ظنهم ان الشيء اذا نظر اليه غير مقرون بغيره كان مجردا في
الوجود ولم يعلموا الفرق بين النظر الى الشيء بلا نظر الى غيره والنظر اليه بشرط ان لا يقارنه غيره فظنوا ان العقل لما كان
ينال المعقولات الموجودة من غير النظر الى ما يقارنها كان هناك منها ما لا يقارن شيئا وقد عرفت الفرق بينهما ولنا
ان نعقل الانسان من حيث هو بلا نظر الى ما يقارنه وان كان في الوجود لا ينفك عن الاشياء المقارنة له والثاني ظنهم
انا اذا قلنا ان الانسانية معنى واحد عنينا انه واحد بالعدد فتكثر اشخاصه فانتهى الى الافراد كاب واحد بالنسبة الى بنين ونحن
قد بينا انا انما عنينا بذلك انها معان اي منها سبق الى المادة كان لحال كحال الآخر وكذا اي منها سبق الى الذهن انطبع منه
فيه ما ينطبع من الآخر وقد بينا ذلك والثالث جهلهم بان قولنا كذا من حيث هو كذا هذا الشيء المباين له في اللفظ كقولنا
ان الانسان من حيث هو انسان واحد او كثير قول متناقض وقد بينا ذلك والرابع ظنهم انا اذا قلنا ان الانسانية موجودة

دائما

دائما فقد قلنا ان انسانية واحدة موجودة دائما وليس انما يكون كذلك لو كانت الانسانية من حيث هي انسانية واحدة
وليس كما ذكرنا والخامس ظنهم انه اذا كانت الماديات معلولة فيجب ان يكون عللها امورا مفارقة حتى ظنوا ان التعليميات
لما كانت مفارقة كانت عللا لها وليس الامر كما ظنوا فلم لا يجوز ان يكون عللها جواهر مجردة ولم يعلموا ايضا ان الهندسيات
من التعليميات لا يستغني حدودها عن مطلق المواد انما تستغني عن مواد خاصة الفصل الثالث في ابطال القول بالتعليميات
وبالاعداد وبالوحدة ان كان في التعليميات تعليمي معقول لم يخل اما ان يكون فيها تعليمي محسوس ايضا او لا فان لم يكن وجب
ان لا يحس مربع ولا مدور ولا غير ذلك وقد سريان وجودها ثم انه لم يكن شيء منها محسوسا فكيف التخيل الى اثباتها او
تخيلها فان مبدأ التخيل الاحساس وان كان لم يخل اما ان يكون طبيعة المادي المحسوس مطابقة بالحد لطبيعة المفارق او لا
يكون فان لم يكن لم يكن لنا علم بوجودها فلا بد من ان نثبت وجودها ثم نشتغل بالنظر فيها وهؤلاء لم يفعلوا كذلك وان كان
فلا يخلو اما ان يكون ما في المحسوسات تستغني طبايعها ان تكون ماديات محسوسات فيلزم ان لا يكون من تلك الطبايع
مفارقات او يكون ذلك لامر عارض فيلزم ان يكون من الجائز ان يصير المفارقات ماديات والماديات مفارقات وهذا
خلاف اعتقادهم وايضا لا يخلو اما ان يكون افتقارها اليها لطبايعها فيلزم ان يكون المجردات ايضا مفتقرة الى مفارقات
اخر ولا كذلك رأيهم واما ان يكون افتقارها لما عرض لها فيكون العارض هو الذي لولاه لم يكن لها حاجة اليها فاذا علة
وجودها هذه العوارض هي التي توجب وجودا متقدما من موضعها وان كانت المفارقات توجب وجود هذه الماديات
مع العوارض فلم لا توجب هذه الاعراض لانفسها مع انها والماديات متفقات الطبيعة وان لم تفتقر اليها لم يكن هو عللا لها
بوجه فيلزم ان يكون اشرف منها لان الماديات يصدر عنها اثار وافاعيل ولها قوى وايضا عندهم ان الخط مفارق القوام
عن السطح والنقطة مفارقة القوام عن الخط مع انهما مجتمعان في الجسم فلا يخلو اما ان يكون اجتماعهما لطبيعتهما فيلزم ان يكون
المفارقات ايضا مجتمعين وان كان لشيء كنفس وعقل او الباري خالف ذلك رأيهم ثم كيف يجعل الخط مقدما على الجسم وليس
صورته ولا هيولاه ولا فاعله ولا غايته بل كما يكون الجسم غاية الخط بل انما هو شيء يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع واما
القائل بالاعداد فيلزم ان لا يكون التفاوت بين الاجسام الا بالزيادة والنقصان فالفرق بين الانسان والفرس يكون بان
احدهما اكثر والاخر اقل ثم الاقل لا بد ان يوجد في الاكثر ثم ان منهم من يجعل الوحدات التي في الكثير والتي في القليل متشابهة
الماهية فلا بد من ان لا يكون الاختلاف بين القليل والكثير الا بما هو جزء من القليل ايضا ومنهم من يجعل الوحدات غير
متساوية في الماهية فلا يخلو اما ان يختلف في الحد او لا بل يختلف بالزيادة والنقصان فعلى الاول لا يكون الكل وحدات
الا باشتراك الاسم وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون زيادة الزايد بالقوة فتكون الوحدة مقدارا او بالفعل فتكون عددا وتتجزأ

هذه الماديات [illegible] الموجودات ولا فان كانت [illegible]

القائلين بالعدد العددي وتركب صور الطبيعيات من الاعداد انه لا يخلو اما ان يكون العدد المفارق عندهم متناهيا او غير
متناهي فان كان متناهيا لزم التناهي عند حد معين وان لم يتناه لزم عدم تناهي صور الطبيعيات ثم انهم يجعلون الوحدة
الاولى غير الوحدتين اللتين في الثانية والثانية الاولى غير التي في الثلاثية وهكذا وهذا محال اذ لا فرق بين الوحدتين
ولا بين الثانيتين الا بالعرض من حيث مقارنة شيء ما ولو كانت المقارنة موجبة للاختلاف بالذات كانت متعددة الذات
فلا يكون المقارن مقارنا وكيف يعقل ان يكون الوحدة متعددة لوحدة مقارنها ومع ذلك يحصل منها ثنائية والحاصل
انه لا يخلو اما ان يكون الوحدات كلها متشاكلا ومتخالفة فعلى الاول لا يكون اختلاف بين الانواع الا بالقلة والكثرة
ولا بد من وجود الاعلى في الاكثر فيكون الفرس مثلا موجودا في الانسان والانسان مثلا في العقل والعقل مثلا في الحمار وهكذا
وان كانت متخالفة كانت الوحدة في الثانية غير التي في الثلاثية والعشارية يكون مؤلفة من خماسيتين غير ما به الخماسيات
خماسيتان ولا يكون اذا ضم الى العشرة خمسة صارت خمسة عشر ويلزم الكل ان يكون في الوجود مراتب عددية لا الى نهاية
وكل هذه من المحالات التي تشهد البديهة باستحالتها واما من قال بتولد العدد من تكرير الوحدة من غير ان تزيد على الوحدة
وحدة اخرى فقد هذى فان العدد اذا تولد بالتكرير فلا يخلو اما ان يكون كل من الاول والثاني فيه وحدة او لا فعلى الثاني
لا يكون الوحدة مبدا له وعلى الاول يكون فيه وحدتان فان الوحدة الواحدة لا تتكرر الا بان يكون هناك وحدة مرة بعد
اخرى وهذه اما ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية فان لم تعدم في الوسط لزم ما ذكرنا وان عدمت فلا يكون هناك
الا وحدة اخرى بلا تكرير وان كانت ذاتية فلزوم ما ذكرناه والعجب ممن قال ان المقدار القابل للتجزي بلا نهاية مركب
من عدد متناهي واما من قال ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة والثانية اذا قارنتها صارت خطا والثلاثية اذا
~~قارنتها صارت سطحا والرباعية اذا قارنتها صارت خطا والثلاثية اذا قارنتها صارت سطحا والرباعية اذا قارنتها صارت~~
جسما فنقول له لا يخلو اما ان يكون مادة الكل واحدة او مختلفة فيلزم ان يكون المادة بعينها تارة نقطة ثم تنقلب جسما ثم
تعود نقطة وهذا محال مع انه لا يكون شيء منها اولى بان يكون مبدا للآخر بل يكونان من الامور المتعاقبة على مادة واحدة
وان كانت المواد مختلفة لزم ان لا يوجد مادة شيء منها في مادة شيء فلا يكون في مادة الثنائية مادة وحدة فلا يكون
منها وحدة فلا يكون ثنائية ويلزم ان لا يكون النقطة والخط والباقيان معا ابدا وهو محال بل الحق ان النقطة لا توجد
الا في الخط وهو لا يوجد الا في السطح الموجود في الجسم الموجود في المادة وان النقطة ليست مبدأ للجسم الا بمعنى انه طرف
له والعجب ممن يجعل الزيادة والنقصان مبداوها الى الامتداد فيهن والمضاف عارض لغيره من الموجودات ثم
يلزمهم ان لا يوجد كثرة فان الوحدة التي في الثانية ان كانت موجودة للاثنين لم يكن بينها وبين الوحدة الاولى تباين بالذات

فان كانت واحدة م

ولا

ولا يكون للواجب ~~مقابل للخير بالانفعال بالمعية~~ وان كانت موجودة بانقسام الوحدة الاولى فالوحدة يكون
مقدارا وان حدثت بسبب آخر فالوحدة مبدأ فلا يكون هي المبدا الذي لا سبب له وكيف قال بعضهم ان الوحدة
خير يكون ازدياده شرا او بالعكس مع انه يلزمه ايضا ان يكون المعلول افضل من العلة وقد سها ايضا من قال ان الوحدة
والعدد كليهما خير والشر هو الهيولي اذ لا يخلو الهيولي اما ان يكون معلولة للهيولي ويلزم منه الشر او للصورة فيلزم ان
يولد الخير الشر او لا يكون معلولا فهي واجبة بذاتها ثم لا يخلو اما ان يكون قابلا للانقسام فيكون متقدرا او لا فتكون على رايهم من
وحدات فيكون خيرا او لا يقبل القسمة فيكون امرا وحدانيا والوحداني بما هو وحداني خير عندهم فان قالوا ان الخيرية
لاحقة لهذا الوحداني حددنا الملحوق وهو الهيولي حتى لزم ان يكون ذاته من حيث هو خيرا ثم كيف يمكن القول بتولد الحرارة
والبرودة والثقل والخفة ونحوها من الاعداد حتى يكون عدد يقتضي الحركة الى فوق وآخر يقتضي الحركة الى تحت ثم ان بعضهم
يجعلون المبدا عددا يطابق كيفية وتوجد معها فلا يكون المبدا عددا فقط كما زعم بل عددا وكيفية ولسو الخير هنا
واعلم ان التعليميات لا تنفك عن خير لانها ذوات حظ وافي من الترتيب والنظام والاعتدال **المقالة الثالثة** فيها بحثه
فصول **الفصل الاول** في بيان استحالة لاتناهي العلة الفاعلية والعنصرية بل احد قسميها انا اذا فرضنا للشيء علة
ولعلته علة كان علة العلة بالنسبة الى العلة والى المعلول كليهما علة ويكون كل منهما معلولا لها وان اختلفا بان
احدهما معلول بلا واسطة والآخر بواسطة وكان خاصية المعلول الاخير انه ليس علة بوجه وخاصية المتوسط انه علة
بوجه ومعلول بوجه فهذا شان المتوسط واحدا كان او كثيرا متناهيا او غير متناهي فلو كان لشيء علل مترتبة لا الى نهاية
لزم ان يكون تلك العلل الغير المتناهية كلها متوسطة لا يكون لها طرف يكون علة ولا يكون معلولا فيكون الوسط
بلا طرف وهذا محال فان قال قائل انه يكون هناك طرف مع عدم التناهي فليس الامر كذا بما شاهدنا بديهة نعم قد يكون
لا لا متناهي بمعنى ما لا ينحصر لاحد لغاية كثرته طرف لكن ليس كلامنا فيه على ان هذا القول لا يضر غرضنا اعني وجود
مبدا اول وهذا البيان وان ذكرناه بيانا لتناهي العلة الفاعلية الا انه يصلح لبيان تناهي جميع اصناف العلة مثلا و
اما بيان ان المبدا العنصري لا يجوز ان لا يتناهى فاعلم ان عنصر الشيء على قسمين الاول ما يكون في طباعه ان يتحرك الى
الاستكمال فيكون الشيء كالآلة واذا صار اليه لم يفسد في ذاته او جزئه او في امر خفي له الا ما يتعلق بنقصه اذ زال نقصه
قوته وحصل الكمال والفعل وهذا مثل الصبي بالنسبة الى الرجل فهو هو بعينه الا انه انضاف اليه كمال لم يكن له قبل فهذا
هو الذي يمكن ان يقال فيه ان الثاني من الاول بدون العكس والثاني ان لا يكون كذلك بل انما يحصل الشيء بفساد جزء
منه فلا يكون المستعد له الاجزاء الحامل لهيئة كالماء اذا صار هواء فانه لا يصح الا بفساد صورته والتلبس بصورة اخرى

فلا يكون الموجود في الثاني الاجزء من الاول فيكون الاول فاسدا حين وجود الثاني فهنا لا يمكن ان يقال ان الثاني
من الاول الا ان يراد به انه بعد الاول اذا عرفت هذا فنقول اما القسم الاول من المبدا العنصري فلو لم ساه لزم ان يكون
الشئ المتناهي الموجود بالفعل له اجزاء مترتبة غير متناهيه بالفعل وقد بين استحالة ذلك مقداريه كانت الاجزاء او معنو
مترتبه واما القسم الثاني فليس فيه الاول الثاني بالقوة الا المقابلة التي بين صورتيهما وهي منحصرة في الاستحالة فهي
فيعود الثاني الى الاول اذا فسد وعلى هذا يلزم ان لا يكون شئ منهما متقدما على الآخر اذ يصلح كل منهما لان ينقلب الى الآخر فلا
يكون مبدا له احدهما الا الآخر اولى من العكس فلا مبدئيه ذاتيه فيه بل انما فيه مبدا بحسب التخصص وليس كلامنا الا في
المبادى الذاتية واما العلل التي عليها ليست بالذات بل بالعوارض فلا يبين بطلانه بل يجوز ان يكون في الماضي او في
المستقبل علل قبل علل الى لا نهاية **الفصل الثاني** في دفع شكوك اوردت على ما قيل في بيان استحالة الا نهاية في العنصر
على محاذاة التعليم الاول ومقالة الالف الصغرى منه فان قيل ان المعلم الاول لم يستوف اقسام كون الشئ من شئ اخر فانه
انما ذكر قسمين وهناك قسم اخر لان هذا الكون اولا ينقسم قسمين الاول ان يكون المكون منه باقيا في الذات لم يبطل منه الا
الاستعداد وما يتعلق به والثاني ان لا يكون باقيا بل يزول منه شئ والاول على قسمين الاول ان ينتقل الاول الى الثاني بمحض
الاستعداد دفعة لا بالحركة والثاني ان ينتقل اليه بالسلوك اليه بالحركة فالاول من هذين ينسب اليه الثاني بالكون منه
في حالة واحدة فيقال كان من الجاهل بكذا عالم اذ لا يعد حالا فيه وقد تركه المعلم الاول والثاني ينسب اليه الثاني
بالكون منه باعتبارين احدهما في حال السلوك كما يقال كان من الصبي رجل والثاني في حال الاستعداد الصرف كما يقال كان
من المنى رجل وقد ترك المعلم الاول هذه النسبة اى حال الاستعداد الصرف كما يقال كان من المنى رجل وقد ترك المعلم الاول هذه
فيما يكون انتقاله بالحركة وايضا اذا خرجت النفس من قوة الراى الخطا الى فعله لم يكن من شئ من القسمين فانه ليس
استكمالا ولا مما يفسد الاول عند الثاني وايضا ان العناصر يكون منها الكائنات على سبيل الامتزاج من غير ان يفسد
صورها فلا يكون هذا الكون من الذى يزوال شئ اذ لا يزول شئ من هذه بحسب صورته ونوعه ولا من الاستكمال
الذى في نحو يكون الصبي رجلا فانه قد قال انه يقال فيه ان الرجل كان من الصبي ولا ينعكس وههنا ينعكس اذ يقال
من الممتزج ما امتزج عنه بعد فساد مزاجه وايضا ما ذكره انما هو تكلم على الموضوع لا بما هو موضوع بل باعتبار خاص
وهو مدلول لفظ الكون منه وهذا اللفظ انما يقال فيما يكون فيه المستعد بما هو مستعد اسم كما للصبي فيقال كان من الصبي
رجل بخلاف الانسان فلا يقال كان من الانسان رجل واذا كان كذلك لم يدخل في قسمى المعلم الاول ما لا اسم للمستعد
فيه بما هو مستعد ولا يكون النسبة الى الموضوع بالكون منه الا امرا عرضيا فان الصبي لا يبقى صبيا حين الرجلية فلا يكون

اى النسبة م

الرجل منه الا بمعنى بعده ويكون قد تكلم في الموضوعات العرضية فان الموضوع الذاتي للرجل انما هو الانسان دون الصبي
وايضا اذا كان الماء هواء فلا يخلو اما ان يكون عنصرا للهواء اولا فان لم يكن بطل الانفصال بذكره وان كان فنقول
لا يلزم انه تنقصر الاستحالة على الطرفين بل يجوز ان يستحيل الماء هواء في الكيفية الفاعلية ثم يستحيل الهواء نارا في كيفية الانفعال
ثم النار يستحيل الى جسم اخر في كيفية غير تلك وهكذا الى غير النهاية من غير ان يرجع الى ما ابتدا منه ولم يبين المعلم الاول
هذا فلا يثبت وجوب التناهي قلنا اما الجواب عن الثلثة الاول فيجب ان يعلم ان الاولى ان يكون غرض المعلم الاول
ان يتكلم في مبادى الجوهر من حيث هو جوهر فقط لا من حيث هو جوهر معروض لكنا فكلامه في كون نوع الجوهر
او نوع كالة من العنصر او الموضوع اذ لا منع لاتباعه الاكوان العرضيه كما اذا اشكلت الشمعة شكلا ثم شكلا اخر ثم اخر الى
نهاية وكما ان النفس يحصل لها علوم مترتبة لا الى نهاية ثم الاولى ان يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي واذا كان
هذا هو المراد كان العنصر جزء ذاتيا للكائن وللمكون عنه لا بمعنى ان يكون ضرورتا للمركب منه ومن غيره فان هذا
قائم في الاكوان الغير الذاتيه كالعنصر في الجسم الابيض بل بمعنى ان يكون كونه جزء امرا ذاتيا له فلا يتقوم ذاته الا بان
يكون جزء لذلك الشئ او لما هو كالة او لما يجرى مجراها وهذا العنصر لا يخلو اما ان يكون متقوما بذلك الشئ او بما يقوم
مقامه حتى يكون قبل حصول الصورة الحادثة شئ اخر هو المقوم له قبله فيكون قد حصل منه ومن ذلك الشئ جوهر
ثم اذا حصلت هذه الصورة فسد ذلك الجوهر ضرورة لان الجوهر يفسد بفساد ذلك الشئ وحصل جوهر اخر واما ان لا يكون
متقوما به ولا بما يقوم مقامه بل صورة غير كماله بالطبع الا اذا حصل ذلك الشئ ولا شك انه اذا كان هذا
كالا له بالطبع وكان فيه بالطبع مبدا الحركة اليه وجب ان يتحرك اليه اذا لم يكن عائق فلا زمان لا يكون فيه مستعدا
كما يكون سالكا فهذان هما القسمان اللذان ذكرهما المعلم الاول فتم الانحصار فيهما واندفع الاعتراضات فان قيل
تقلا يتحرك القوة الطبيعية لانتفاء شرط كما ينعدم ضوء الشمس في الهواء او وجود مانع كالارض المذبل قلنا ليس كلام
المعلم الاول في الذي يتحرك بالفعل بل في الذي اذا اجتمعت شرائط الحركة فيه وارتفعت الموانع منه كان متحركا البته
بالقوة الطبيعية سواء تحرك بالفعل او لم يتحرك لما ذكر واما الاعتراض الرابع فنقول لا يخفى ان العناصر شيئا منها لا يستعد
لصورة الحيوانية مثلا الا بعد حصول المزاج فيها فلا بد ولا بد من ان يحصل فيها المزاج ثم الحيوانية فنقول اما
الاول فمن قبيل الاستحالة كاستحالة الماء هواء من الاستكمال ولذا جاز ان يكون الممتزج من البسائط وبالعكس وان
يكن المزاج مقوما لها واما الثاني فهو من الاستكمال فان الصورة الحيوانية مثلا كمال للممتزج كما ان الرجل كمال للصبي
ولذا لا يمكن ان يقال من الحيوان ممتزج كما يقال بالعكس فلم يكن هذا الكون خارجا عن القسمين كما وهم المعترض

واما الاعتراض الخامس فنقول من البين انه لا ينبغي ان يكون للاسم مدخل في تقرير احكام الاشياء فنقول ان العنصر والموضوع
الشيء ان تقدمه زمانا فلا من جهة تقدمه عليه صفة ليست له مع حصوله له وهي الاستعداد والكون منه انما هو باعتبار
الاستعداد فان كان له باعتباره اسم نسب اليه لفظا وان لم يكن له اسم الا باعتبار ذاته من حيث هي كانت النسبة متحققة
معنى لا لفظا واذا كان كذلك كان هذا القول يصح في كل كون حتى انه يصح ان يقال كان من النفس الجاهل شيء عالم
الا ان يخص هذا القول يصح في كل كون بالكون الجوهري وكلامنا فيه كما علمت على ان الظاهر انه لا يكون بين الجوهري
وغيره فرق واما قوله انه يكون من هنا بمعنى بعد فهو لا يغير الا اذا كان بمعنى بعد فقط الا وانه الذي بقاؤه مع
العلم الاول ولا شك ان الذي يبقى جوهره عند حصول الثاني لا وجه لحصر المعنى فيه في العديم واما الاعتراض بانه
تكلم في العنصر بالعرض فانما يرد لو كان الكلام في مبدأ القوام وليس بل الكلام في عنصر الكون ومبدئه فان قيل لا يمكن
ان يكون عنصر قوام الرجل فالكون ليس عرضا فان قيل فلم اعرض المعلم عن عنصر القوام قلنا لان استحالة لا نها عنصر
القوام ظاهر لا يحتاج الى الاستدلال من بلغ من العلم هذا المبلغ فان عنصر القوام جزء موجود في ذي العنصر فلو لم يتناه
هذا العنصر لزم وجود امور غير متناهية بالفعل وهو ظاهر الاستحالة واما الاعتراض الاخير فيحل بما ذكر في الطبيعيات
في الكون والفساد على ان كلامنا في الكون والتغير الذاتي وهو لا يكون الا في مادة واحدة بعينها كل كاين الى ما
كان عنه فيكون التغيرات محصورة وكل طبقة منها تكون منحصرة على طرفين الفصل الثالث في بيان تناهي
المبدأ الغائي والمبدأ الصوري والمبدأ الاول المطلق هو واجب الوجود لذاته واما ما عداه منسوب الوجود اليه
مبدع له وحادث عنه اما تناهي العلة الغائية فقد يظهر مما سلف ذكره من اثباتها لكل فعل ودفع الشكوك
الموردة عليه فان ثبوتها يستلزم تناهيها فانها هي التي تكون علة تماميته الشيء ويكون الاشياء لها ولا يكون هي
لشيء فان كان وراءها امر اخر يكون هي لذلك الامر فلا يكون غاية وعلة تمامية فمن قال بلا تناهي العلل التمامية فقد
نفى العلة التامة فالغاية من حيث هي غاية يمتنع لا تناهيها وكذا ذو الغاية من حيث هو ذو الغاية عسى ان ينتهي
الى غاية تكون هي المطلوبة لذاتها لا لامر اخر واما تناهي الصورة فظاهر مما علم في المنطق ومما علم من ان الشيء الموجود
بالفعل لا يمكن تركبه من اجزاء غير متناهية ومن ان الصورة التامة للشيء لا تكون الا واحدة والكثرة انما تقع على العموم
والخصوص والعموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي وقد عرفت امتناع لا تناهي الامور المترتبة واعلم ان المبدأ الاول
الفاعلي لا يكون الا واحدا فانه المبدأ الاول المطلق واما العنصري والصوري والغائي فلا ان تبين انها ليس مبدأ
اول مطلقا بل الكل معلولات المبدأ الاول الفاعلي فما سوى هذا المبدأ الفاعلي اذا اعتبر ذاته كان ممكنا واما

وجوده به تعالى فكل شيء يكون معلولا له بلا واسطة يكون هو بالذات ليسا وانما يكون ايسا بايجاده وليس
بالنسبة الى صورته فقط او مادته فقط بل الى كليته فلا يكون جزء منه سابقا عليه وجودا ان كان له جزء فكونه
فهو بكليته معلول للمبدأ الاول هو موضوع بالنسبة اليه وايجاده له ليس ايجادا يمكن العدم منه زمانا بل لابد وان يكون
الوجود ذا سلطان سرمدا فيما يحتمل السرمد فهذا هو المبدع المطلق ثم المبدع يكون ايضا حادثا عن المبدأ الاول
اذ الحادث هو الذي وجوده بعد عدمه لا بعدية زمانية البتة والا لزم ان يكون قبله شيء اخر يعدم عند وجوده
فلا يمكن الايجاد عن الليس المطلق بل انما المعتبر هو العدم بالذات باعتبار انه بالذات اقدم مما بالغير وهذه
الاشياء عدمها بالذات ووجودها بالغير الفصل الرابع في ان الواجب اول وواحد وفي بيان المراد بالواحد
وانه بالنظر الى غير الاضافات والسلوب وانه لا مهية له غير هويته عين انيته ولا جنس ولا فصل ولا حد له ولا
برهان عليه ولا هو جوهر لما عرفت فيما سلف انه لا يشارك الواجب في رتبة الوجود شيء علمت انه مبدأ
وجود كل شيء بلا وسط او بوسط فهو اول لا بمعنى مضاف الى وجوب وجوده ليلزم التكثر فيه بل باعتبار اضافته
الى غيره واعلم انا اذا قلنا ان واجب الوجود لا تكثر فيه بل ذاته وحداني صرف لا نعني به انه لا اضافة له الى شيء
ولا سلب عنه لشيء فان هذا مما لا يمكن بل كل موجود لا يخلو من نوع اضافة ولا سلب انواع من الوجود عنه بل
انما نعني انه في ذاته واحد لا كثرة فيه ثم ان ثبتت ذاته سلوب واضافات فلا ضير فان قيل هذه الاضافات
ايضا يكون معلولة له فيكون له الى كل منها اضافة اخرى وهكذا تتسلسل الاضافات لا الى نهاية قلنا
عليك بفصل المضاف من هذا الفن الذي مضى فانا قد سافيه كيف ينتهي الاضافات واعلم ان الواجب الوجود
يمكن ان يعقل على نحوين الاول ان يعقل من حيث هو واجب الوجود والثاني ان يعقل من حيث انه مهية له
وجوب الوجود كما ان الواحد يعقل بالوجهين ولذلك اتجه لبعضهم ان قال ان المبدأ هو العاقل الواحد بما هو واحد
ولا يجوز ان قالوا انه شيء هو واحد من ماء او نار او غير ذلك فنقول لا يجوز الا ان يكون لواجب الوجود مهية سوى
انيته فيكون له مهية ومعنى اخر عارض لها وهو وجوب الوجود فانه لا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود حقيقة
او لا يكون لا يجوز الثاني فانه مبدأ لكل حقيقة وان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون لازم التعلق بتلك المهية
بما هي او لا يكون كذلك فعلى الاول يلزم ان يكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود مطلقا من غير
ان يوجد لا حقا لغيره متعلقا بالغير ومعلولا له فلا يكون واجب الوجود الا باعتبار تلك المهية فلا يكون بما هو هو
الوجود وعلى الثاني يكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود واجبا من دون تلك المهية فلا يكون للمهية

الا عارضا له فلا يكون هي المهية المشار اليها بالعقل بانها واجبة الوجود بل لا يكون مهية تطلب الوجود الا واجب
الوجود من حيث هو واجب الوجود وهذا معنى كون مهيته عين انيته بل نقول كل موجود ذي مهية فهو معلول لغيره
فانك قد علمت ان الوجود ليس مقوما للمهية بل من اللوازم لها اى التوابع لها فلا يخ اما ان يكون لازما لها من حيث
هي فيلزم ان يكون هي بذاتها قبل ان يلحقها الوجود موجوده وهذا ضروري الاستحالة وذلك لان الموجود لا
يتبع الا الموجود وعلة وجود الشئ لا بد وان تتقدم عليه بالوجود ولا يكون لازما لها الا لعلة خارجية فيلزم ما
ذكرنا وغير الواجب الوجود فله مهية ووجود فانقض عن الواجب وهو مع هو الوجود المجرد بشرط التجرد عن الزوائد
لا مجرد الوجود لا بشرط زايد والفرق بينهما ظ فان الثاني هو الكلي المشترك فيه وهو المحمول على كل شئ بخلاف الاول
واعلم ان الواجب لا جنس له اذ لا مهية له والجنس مقول في الجواب ما هو وايضا الجنس جزء للذي الجنس من
وجوده والواجب ليس مركبا وايضا لو كان له جنس فلا يخ اما ان يكون واجبا او لا فان كان واجبا لزم ان يتقوم
بنفسه بلا فصل والا لزم تقوم الواجب بغير الواجب ولما ثبت انه لا جنس له ثبت انه لا فصل له فلا حد له واعلم
انه لا برهان عليه اذ لا علة له ولا لمية له ولا فعل له كما سياتي واعلم انه تع كما تحاشى عن اطلاق اسم الجوهر عليه
كذلك تحاشى عن اثبات معناه له فان معناه المعبر عنه بقولنا هو الموجود لا في موضوع الذي جعلناه جنسا
ليس الا ذو مهية موجودة لا في موضوع فان نفس مفهوم الموجود لا يصلح ان يكون جنسا كما علمت وكونه
لا في موضوع ايضا لا يصلح لذلك لانه سلبي نعم غيره يحصل معنى ان يكون المعنى الجنسي هو الموصوف بالوجود
فيكون المراد شئ موجود لا في موضوع وقد علمت في المنطق انا اذا قلنا كل ا فانما نريد به كل شئ موصوف بالا لنفسه
ويظهر هذا بان سلبه نحو شخص انسان في مجهول الوجود فانه يصح ان يقال فيه انه ما وجوده ان لا يكون في موضوع
ولا يصح ان يقال انه موجود لا في موضوع **الفصل الخامس** في اعادة ما مر ذكره من توحيد الواجب الوجود بدليل وابطال
تعدده لا يخ الواحد الواجب الوجود اما ان يكون وجوده الخاص لكونه واجب الوجود بما هو هو او لسبب
خارجي او لا يكون الا بسبب خارجي فان كان الاول لزم ان لا يتحقق غير هذا الخاص وان كان من غيره
فيكون وجوده الخاص معلولا لغيره فلا يكون واجبا هف بل كل اثنين لا يختلفان معنى فانما يختلفان
بسبب من خارج والا فيما اذا اختلفا فلا يمكن ان يكون له تع ندا ايضا لا حقيقة لواجب الوجود الا نحو
الوجود فبعد الاشتراك فيه لا يمكن الاختلاف في شئ اخر فلا يمكن اشتراكه لا فيما يتقرر الحقيقة ولا فيما يختلفها
وايضا لا يخ لو وجد اثنان هما واجبا الوجود لم يخل اما ان يكون ما به اختلافهما امرين موجودين فيهما او غير

موجودين لهما او يكون في احدهما امرا موجودا وفي الاخر معدوما اي عدم ذلك الموجود لا يجوز الثاني في ضرورة
انه لا يكون ما به الاختلاف بل انما يكون فيهما حقيقة وجوب الوجود وعلى الثالث نقول فمن شان وجوب
الوجود ان يتقوم من غير ان يلحق به شئ فان العدم ليس امرا محصلا والا لزم الا انا هي في الامور المحصلة اذ في كل
شئ خلاف ما لا نهاية له وح فلا يخلو الوجوب في الفرد المشتمل على الوجود اما ان يكون بحيث يتحقق بدون
ذلك الشرط او لا بل يلازمه فعلى الاول لا يكون ذلك الا امرا عارضا ومع ذلك يكون ذلك الشرط فصلا فيكون
ذلك الفرد مركبا ولا تركب في الواجب وعلى الثاني يلزم ان يكون ذلك الشرط متحققا في الفرد الاخر ايضا وايضا ما
على الاول فيلزم تركب كل من الواجبين وايضا لا يخ اما ان تم وجوب الوجود بدون هذين الامرين او لا فان تم فكو
هو بنفسه تاما وهذان امرين عارضين له فلا يوجبان الاختلاف الذاتي وان لم يتم بدونهما فلا يخ اما ان لا يتم
مهيه وحقيقته بدونهما او يتم ولكن لا يتم موجودا بدونهما كالهيولى واللون فانهما بنفسهما مهيتان الا ان الاولى لا
يوجد الا بصورة والثاني لا يوجد الا بفصل فعلى الاول يلزم ان يكون كل واحد منهما داخلا في مهيته فلا يجوز
الانفكاك عنه وعلى الثاني يلزم ان يكون واجب الوجود بما هو واجب الوجود موجودا بعلة فلا يكون واجب
الوجود ويلزم ان يكون الفصل كما انه مقوم لوجوده مقوما لمهيته وذلك لان وجوب الوجود يتضمن الوجود
الوجود فلا وجود زائدا عليه فاذا احتاج الى الفصل في الوجود لزم الاحتياج اليه في تقرر مهيته بخلاف احتياج
اللون مثلا في الوجود الى الفصل فان الوجود امر لاحق له طارئ عليه وهو بدونه متقرر الذات وكل فصل للمهيات
انما يدخل في وجود اجناسها لا في مهيتها ويلزم في واجب الوجود ان يدخل فصله في مهيته هذا فتدبر وتحقق
جملة ما عرفت انه تع لا مهية له ولا جنس ولا فصل ولا حد ولا كيف ولا كم ولا اين ولا متى ولا ضد ولا ند ولا شريك له
برهان عليه بل هو البرهان على كل شئ وانما عليه الدلايل الواضحة وانه انما يوصف بنفي المشابهات عنه ولعلنا
كل شئ اليه كيف لا وكل شئ فهو منه وليس هو من شئ **الفصل السادس** في انه تع تام وفوق التمام وخير
حق وعقل محض ومعقول محض ويعقل كل شئ حتى الجزئيات لكن على وجه كلي لا يعزب عنه الجزئي اعلم انه تعالى
تام اذ ليس لوجوده كمال الا وهو حاصل له ولا يخرج عنه جنس وجوده الى غيره كما يخرج الانسانية من بدنه
المغير وهو فوق التمام اذ ليس انما له الوجود الذي له بل كل وجود لغيره فهو منه وفاضل عن وجوده وهو
تع خير محض بعين الاول ان الخير هو ما يتشوقه كل شئ وهو الوجود وكمالات الوجود من الوجود والعدم
لا يتشوق اليه من جهة ما هو عدم بل انما يتشوق اليه من جهة انه استتباعه لوجود فالوجود خير وكمال محض والعدم

خير ونقص محض فكل وجود لا يشوبه عدم الاولا الا خير محض وهذا هو الواجب واما الممكن فهو بذاته لا وجود له ليس
بريئا من العدم فلا خير محضا سوى الواجب واما في الشر فالخير لعند كمالات الاشياء وخيراتها وقد علمنا انه تعالى هو المفيد
لكل كمال وكل خير وهو تعالى حق بمعنيين فانه يقال لخصوصية وجود كل شيء انه حقيقته وبهذا المعنى هو تعالى احق من كل شيء ويقال
لما كان الاعتقاد بوجوده حقا وبهذا يكون احق من كل شيء اذ كل ممكن فهو بذاته باطل وانما يكون حقا به تعالى فكل شيء هالك الا
وجهه وهو تعالى عقل وعاقل ومعقول لان المانع من العاقلية والمعقولية انما هو شوب العلائق المادية ثم ان الذي يحتمل
ان ينال فهو معقول بالقوة وما ينال بالعقل الذي هو بالقوة من وجه فهو معقول بالفعل على سبيل الاستكمال وكذا العاقل
العاقل ولكن الواجب تعالى معقول بذاته وعاقل بذاته ولا يتوهمن من هذه الصفات ان هنا اشياء كثيرة تكون بعضها معقولا
لبعض بل ذات الواجب اذا لوحظ من حيث هو هوية مجردة فهو عقل وباعتبار ان هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته وكذا من
حيث ان ذاته له هوية مجردة عاقل فان التعقل وجود صورة الشيء متقررا بالشيء ولا يفهم من ذلك ان يكون هذا الشيء عين الاول
او غيره كما ان المتحرك يقتضي محركا ولا يقتضي محركا غيره ولذا ساغ لجماعة ان يتوهموا ان المتحرك هو المحرك في بعض الاشياء ثم
يعلم بطلان هذا الوهم بالدليل ولو كان معقولية الشيء للشيء يقتضي التغاير لما لزم ان يكون فينا هو قوى عاقلة غيرنا هي
فان لنا قوة نعقل الاشياء ثم انا نعقل قوتنا هذه فلو كان تعقلنا لها بقوة اخرى وهكذا لزم التسلسل فكل ما يوجد له الماهية المجردة
عاقل سواء كانت الماهية عندنا او غيره وكل ماهية مجردة توجد لنفسها او لغيرها فهو معقول واعلم انه لا يجوز ان يكون علم الواجب
انفعاليا حاصلا من غيره اذ لا يخلو اما ان يكون التعقل ذاتيا حتى يتقوم هو بانه يعقل فيلزم تقومه تعالى بالغير او امرا عارضا له
خارجيا فيلزم ان يكون لولا الامر الخارج لم يكن عاقلا فيلزم ان يكون بذاته على حال ولامر الخارج على حال فيكون لغيره تاثير فيه وهذا
باطل واعلم انه تعالى لما كان يعقل ذاته وذاته مبدأ الكل لزم ان يعقل كل ما سواه بواسطة تعقل ذاته فيعقل الامور التامة
الوجود باعيانها ولكن لا يعقل الامور الكائنة الفاسدة كذلك فانه لا يجوز ان يعقلها تارة موجودة واخرى معدومة
فانهما صورتان لا يجتمعان فيلزم التغير فيه تعالى بل انما يعقلها بانواعها وهيئاتها المجردة مع ما يتبعها مما ليس متخصص ولا
شك ان هذا ليس كائنا فاسدا ولا يعقلها بما هي مادية متخصصة فانها محسوسات او متخيلات لا معقولات ولا يتوهمن
ان سلب هذا العلم عنه تعالى اثبات نقص له تعالى بل من العلوم ما ثبوته نقص كما ان من الافاعيل ما هو كذلك وهذا العلم من هذا
القبيل فهو تعالى انما يعقل الاشياء على وجه كلي ومع ذلك لا يعزب عنه شيء في السموات ولا في الارض وكيفية ذلك انه اذا علم ذاته
انه مبدأ لكل ما سواه بلا واسطة لبعضها وبواسطة لبعضها بحيث يتأدى الاسباب الى ان تتأدى الى الامور الجزئية وهو تعالى
يعرف الكل ويؤدي كل والا زمنة التي فيها فيعلم الجزئيات على وجه كلي فانه يعلمها على وجه كلي يسند الى كليات نوع كل

في تخصص مثلا اذا علمت ان حركات السماويات كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انفصال جزئي متخصص لكن على
وجه كلي فانك تعلم كلا من الكسوفات مثلا انه بعد زمان حركة كذا من جانب كذا شماليا نصفيا منفصل القمر منه الى مقابله
كذا ويكون بينه وبين كسوف قبله مدة كذا وبينه وبين كسوف بعده مدة كذا وهكذا حتى لا يكون عارض من عوارضه الا
وقد علمته فانك قد علمته كليا لان كل ذلك كلي الا انك تعلم انه لا يكون الا متخصصا ولا شك انك لا تعلم مع ذلك بوجوده في
في هذا الآن الا بعد مشاهدة الحركات السماوية فهذا هو العلم الكلي على وجه الجزئية وهذا مما لا مدخل له في العلم الاول بل
هذا في معرض التغير وذلك مما لا يتغير فلما كان الاول تعالى متقدسا عن الزمان كان بعيدا عنه العلم المتعلق بالآن الذي
يتغير بل انما علمه من قبيل الاول ثم انك تعلم ان هذا العلم انما حصل لك من علمك بالاسباب فلما كان انه تعالى عالما بكل الاسباب
لكل شيء كان له ذلك العلم قبل ان يوجد فمن هذا علمه تعالى بالغيب ٧ في بيان انه تعالى يعقل وفعله لا مرتبا وانه لا يلزم من كونه عاقلا
ومعقولا ان يتكثر في ذاته وان علمه فعلي وانه لا يتعلق بالصور العقلية كيف وجدت ولا يعلم انها موجودة بل يعلم انها معقولة
بيان الاشكال في علمه تعالى ونفي الاحتمالات التي يتوهم بادي النظر وانه عاشق ذاته وبواسطة ذاته عاشق بجميع وانه مريد بلا شوق
وحي بلا قوة بل ارادته وجوده عين علمه وارادته عين جوده وانه ليس ما سواه من كثر الصفات الا كثرا في السلوب فالا
اذ ليس شيء منها الا اسم الذي هو يجتمع مع سلب او اضافة او كليهما وانه تعالى اجل مبتهج بذاته اعلم انه تعالى عقل لكن على وجه لا يتكثر
الكثرة او القصور بصور المعقولات بل انما يعقلها دفعة من غير حصول صورة بل الصور فائضة عنه معقوله وقد علم ذلك في كتاب
النفس واعلم ان العلم فينا اما ان يحصل من احساسنا كما اذا ابصرنا شيئا فعلناه او نعلمه نعلم ذلك او ليس كذلك بل يحصل في نفسه
يبعث منا ارادة فعله ما علمنا وكما اذا تصورنا صنعة فاردنا ان نفعلها وعلم الباري تعالى ليس الا من قبيل الثاني وهو تعالى عاشق
الذي هو مبدأ كل خير والخير معشوقه بالعرض وليس له تعالى اليه شوق او طلب وانه غاية قصد لا غرض هنا ولا يتوهمن انه يريد
كون صور المعقولات عنده ان يكون في ذاته كثرة فانها انما هي بعد ذاته تعالى فان تعقلها معلول لتعقله ذاته فانما له الانا
اليه بها مثلا فيه فيكون بينها الترتب الذاتي بالقرب والبعد من المبدأ دون الزماني ثم ان هذه الاضافة العقلية ليست
اضافة اليها كيف وجدت والا لكان كل ما هو مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة ان تصير معقوله بالتجريد عقلا
بالفعل بل انما هي اليها من حال معقوله وليست اليها من حيث الوجود في الاعيان والا لزم ان يكون تعقله تعالى زمانيا تابعا
لوجود المعقول فيلزم انه لا يعقل الشيء اذا لم يكن موجودا ويلزم منه انه لا يعقل كونه ذاته مبدأ له ويلزم منه انه لا يعقل
فان ذاته بذاته من شأنه افاضة كل خير فلا بد من ان يكون الاضافة اليها عاما للوجود والامكان وهذا اذا عقلت من
حيث انها معقولة فلان سطر في حال كونها معقوله كيف يكون تعقله لا يجوز ان يكون هذه المعقولات اجزاء له تعالى ولا اعراض له

الفصل السابع م

في ذاته ولا ان يكون لواحق له والا كان تع ممكنا من جهتها ولا ان يكون امورا مفارقة والا كانت الصور الافلاطونية ولا ان يكون
موجوده في عقل او نفس على ان يكون موضوعا لها وعاقلا لها على نحو ما قيل كان الاول تع عاقلا لها على انها عنه لا يمكنها انما
يكون موجوده في تلك النفس والعقل على ما بينهما من التقدم والتاخر بحسب قربها وبعدها من المبدا فلا يكون علمه تع
بها عين وجودها فانه لا ريب في علمه تع مع انك قد عرفت ان علمه تع بها عين وجودها والا لزم التسلسل اذ كان علمه تع بها
موقوفا على علم آخر وهكذا لا الى نهاية وح فيقوى الاشكال جدا فلا بد لك من ان تجتهد غاية جهدك في التخلص عنه وتتامل
الاصول المعطاه من قبل والتي سنعطيها لتنفتح لك الشبهة ولا بد ان تعلم انه لا يجوز الكثرة في ذاته تع وانه لا باس بان يكون
الواجب مع اضافة ممكنا ككونه علة لزيد فانه تع ليس واجبا بالنظر الى كونه علة له بل بالنسبة اليه ممكن اي ممكن لذلك
وان ذاته تع مبدا لفيضان كل معقول من حيث انه معقول كما انه مبدا لفيضان كل موجود من حيث انه موجود واعلم انه تع
مريد لا على نحو ارادتنا بل ارادته هي علمه بذاته وانه مبدا النظام الخير في الكل وانه كيف يكون ذلك كما تشاعنه تع وكذلك
هي عين العلم لا على النحو الذي يحق الذي يكمل بادراك وفعل من قوتين مختلفتين بل كل ذلك له تع بالذات من غير قوة زائدة
ان الصورة التي نعقلها ليست بنفس وجودها كافية في تكون الصورة الصناعية والا لكان المعقول هو القدرة وليس بل
يحتاج الى ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تتحرك معها القوة المحركة فتتحرك الاعصاب والاعضاء الالية فتتحرك الاعضاء الخارجية
فتتحرك المادة القابلة للصورة فهذه الصورة لا قدرة ولا ارادة واما واجب الوجود فليس قدرته وارادته سوى علمه وارادته
نفس الجود اي غير متعلقة بغرض واعلم ان كل ما يقال للواجب تع من الصفات فهو عين الوجود والاثنية مقرونا باضافة او
سلب فلا يلزم الكثرة في ذاته تع فلو قيل انه تع جوهر فمعناه اريد به الوجود مسلوبا عنه الكون في موضوع واذا قيل انه واحد
اريد به الوجود مسلوبا عنه القسمة او الشريك واذا قيل عقل وعاقل ومعقول اريد به مسلوبا عنه جواز مخالطة المواد وعلائقها مع
اضافة ما واذا قيل اول اريد اضافة ما لهذا الوجود الى غيره واذا قيل قادر اريد به انه واجب الوجود مع اضافة ان غيره يوجد
منه على النظام الخير واذا قيل حي اريد به الوجود العقلي ماخوذا مع الاضافة الى الكل المعقول بالقصد الثاني واذا قيل مريد اريد
الوجود مع سلب واضافة فانه يراد به انه عقل اي مسلوب المادة عنه ومبدا النظام الخير واذا قيل جواد اريد ذلك مع زيادة سلب
آخر وهو انتفاء الغرض واذا قيل خير اريد به اما سلبا اي انه بريء عن كل نقص وقوة او اضافة اي مبدا الكل كمال واعلم ان الجمال
والبهاء هو كون الشيء على ما ينبغي ان يكون عليه فلذا لا جمال ولا بهاء كما للواجب تع واي جمال مثل ان يكون الماهية عقلية محضة
خيرية محضة بريئة عن كل شوائب النقص واحدة من كل جهة فله الجمال الاجمل والبهاء الابهى وهو مبدا كل جمال وبهاء ثم ان كل
جمال وبهاء وملايم وخير مدرك فهو محبوب معشوق ملتذ به اي ادراك ادرك حسيا او وهميا او خياليا او ظنيا او يقينيا فان اللذة

وعاقلا له

ادراك الملايم فلذة الحس ادراك المحسوسات الملايمة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر والحفظ وللنفس الناطقة التعقل نعم قد يعرض
ان لا يلتذ المدرك لعارض كالمريض لا يلتذ بالحلو وكلما كان الادراك اشد اكتناها وتحقيقا والمدرك اشرف ذاتا فالحجاب
المدرك والالتذاذ به اكثر ولذا كان لذة العقل اقوى من لذة الحس فانه ادراك الكل على وجه تحقيقه ويدركه بكنهه لا بظاهره بخلاف
الحس ولما كان الواجب تع افضل مدرك بافضل ادراك لافضل مدرك كان افضل لاذ وملتذ واجل مبتهج وكذا النفس اذا
تجردت من علايق كما تتعقل ذاتها وقد صارت عالما عقليا مطابقا للحقايق والكمالات من اللذة بمكان لا يوصف **المقالة
الثالثة** تشتمل على سبعة فصول **الفصل الاول** في ان حدوث الحادثات لا يكون الا بحركات سرمدية اذ ليس كل منها علة للاحقه
ابانة انه لا يمكن ان يكون الحركة والزمان حادثين لو انك تاملت ما قدمنا لك قبل من ان الكل مبدا واجبا لا جنس له ولا
فصل ولا حد ولا برهان عليه ولا شريك له ولا ند ولا ضد ولا اين ولا متى ولا وضع بل هو وحداني من كل جهة وانه تام الوجود لا كمال
له الا وهو بالفعل وليس الوحدة فيه الا معنى سلبيا لا كالتي للاجسام من اتصال او اجتماع او غير ذلك مما هو امر وجودي يلحق
الذات وان العلة موجبة للمعلول بدوام ربطها وقدمنا في الطبيعي ان هناك قوة غير متناهية غير جسمية هي مبدا الحركة الاولى
حافظة للحركة السرمدية ليست من المكونات الزمانية وان متعاليه مبدأها تم الوجود لكفتك في ابانة هذا المطلب الا انا نريد
بيانا فنقول قد علمت فيما مضى ان كل حادث فله مادة فاذا لم يوجد فاما لان شيئا من الفاعل والقابل لم يوجد او وجد والفاعل
لا يحرك او القابل لا يتحرك او وجد احدهما فقط ثم انه لا يمكن ان يكون العلل حين حدوث الحادث كما كانت قبل حدوثه لما
بلا زيادة امر البته بل لا بد من ان يحدث امر بعد ان لم يكن فلا بد ح حدوث هذا الامر اما ان يكون من قبيل ما يحدث لحدوث
علته دفعا او لقرب علته وبعدها فان كان من الاول فلا بد من ان يكون هناك امر حادث غير العلة والا لزم ان يكون وجود
الامر الاول مع العلة غير متاخر عنها وحادث بعدها ثم ننقل الكلام الى ذلك الامر فاما ان تتسلسل هذه الامور المترتبة الموجودة
معا لا الى نهاية وهو محال او تنتهي الى ما يحدث بقرب العلة وبعدها وهذا بالحركة السرمدية المتجددة لا الى بداية وهي المقربة
للعلة الى المعلول الحادث فيكون قبل كل حركة حركة لا الى بداية وكل حركتين مفروضتين لا يكون بينهما فصل بل تكونان متماستين
والا لزم وجود ما بينهما هي في ان واحد او تتالي الآنات او وجود زمان بلا حركة وكل حركة سابقة علة للاحقة لانها ايضا
حادثة وعلة الحادث حادث تنتهي الى الحركة سواء كان الحادث قصد الفاعل وارادته او علمه او آلته او طبعا او حصول وقت
يكون اوفق او حصول استعداد من القابل او وصول من المؤثر والتفصيل انه اذا تحققت العلتان الفاعلية والقابلية
ولا يكون بينهما فعل وانفعال احتيج الى وقوع امر بينهما يوجب الفعل اما من جهة الفاعل كارادة او طبيعة او آلة او زمان
او من جهة القابل كاستعداد او من جهتهما كوصول احدهما الى الآخر وكل ذلك لا يكون الا بالحركة كما قد عرفت ولا لما يجوز ان

يكون الفاعل موجودا دون القابل اذ لو كان كذلك كان القابل حادثا بعد ان لم يكن وكل حادث لا بد من ان يتقدمه حركة كما عرفت
والحركة بلا متحرك محال وايضا لو كان القابل حادثا احتاج الى قابل فان الحادث مسبوق بالمادة كما عرفته ايضا ولا يجوز
ايضا ان يكون الفاعل معدوما والقابل موجودا فانه لو كان الفاعل حادثا فلا بد من ان يسبق بحركة على طريق اخر مبدأ الكل
ذات واجب الوجود من كل جهة فكل ما يوجد عنه لا بد ان يجب عنه والا لكان حال العلة حين عدمه غير حالها حين وجوده
حتى يرجح العدم حينا والوجود حينا وهذا مما لا شك فيه عاقل فلا بد من ان يحدث ما لم يكن حين العدم حتى يصير ارجح
فان كان ذلك الامر حالا في ذاته تعالى فلا يكون واجبا من كل جهة وان لم يجعل ذلك حالا له بل امرا حادثا عنه كما يقول بعضهم
في الارادة نقلنا الكلام في حدوث ذلك الامر عنه وايضا لا يكفي ذلك بل لا بد من حصول نسبة العلة الى الموجودات كلها لم يكن
قبل لتميز وقت الوجوب من وقت الامكان والا كان المعلول باقيا على امكانه الصرف الذي كان قبل كما هو ظاهر ثم هذا الذي
حدث في ذات الواجب ان يحدث او عن حادث عنه تعالى فلا يكون هو النسبة المطلوبة او عن واجب اخر فيعود الواجب على انه
يكون هو العلة الاولى فننقل الكلام اليه وايضا كيف تميز وقت عن وقت في الازل فالحاصل انه اذا وجد شئ عن الواجب فلا
اما ان يكون موجودا عنه بالطبع او بالعرض او بالارادة فعلى الاول يلزم ان يتغير الواجب بالطبع وعلى الثاني يلزم ان يتغير بالعرض
وعلى الثالث يرد الان ما ذكرناه اولا بل نقول لا يخلو اما ان يكون المراد مجرد الايجاد ففي كل وقت وجد فيه يوجه السؤال انه
لم لم يوجد قبل ذلك وان كان المراد الايجاد لغرض ومنفعة لزم استكماله تعالى بالغير ولا يمكن ان يكون فعله قسريا او اتفاقيا
طريق اخر لا يخلو اما ان يكون سبق الواجب على الحادثات سبقا ذاتيا فقط او زمانيا فان كان ذاتيا فقط لزم حدوثه تعالى وان كان
زمانيا ايضا فيكون كان ولم يكن حركة ولا عالم ولا زمان وهذا يدل على امر مضى وليس الان فيلزم ان يكون قبل الحركة والزمان
زمان لان الماضي اما بذاته وهو الزمان او بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ولا يمكن ان يقال انه لا سبق هنا الا
بكون ان يقال انه كان ولا خلق ثم كان وخلق ولا ان يقال انه كان ولا خلق نفس ذاته والا لما بقيت ذاته مع الخلق ولا انه
وجود مع عدم الخلق بلا امر ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق ايضا موصوف بانه قد كان وليس الان ويفهم من قولنا هذا معنى
اخر غير الوجود والعدم اذ لا يفهم من شئ منهما السبق كما يفهم منه فهناك شئ ثالث وقد وضعوه هؤلاء المعطلة فالحاصل انه لا
عن مادة وجوزوا فيه ان يخلق فيه قبل كل خلق يفرض فيه خلقا اخر وعلى هذا يكون الامر هذه القبليه مقدارا ممكنا وليس
تقديره تقدير ذي وضع وثبات لا محالة بل ليس الا على سبيل التجدد وقد مر في الطبيعيات ان القبليه والبعدية لا يكون الا
في امر غير قار هو الحركة فلا بد وان يكون متقدما على الحركة والزمان زمانيا فيكون الامتداد الذي توهموه قبل الزمان هو الزمان
وايضا نقول لا يخلو اما ان يكون الله قادرا على ان يخلق قبل مبدأ العالم جسما اخرا ولا فان لم يكن لزم انقلاب الواجب من العجز الى القدرة

او انتقال العالم من الامتناع الى الامكان وان كان قادرا فاما ان يكون قادرا على ان يخلق جسما اخر يكون بعده بقدر ما بينه وبين
مبدأ العالم اكثر من بعد ما بين الجسم الاول وبينه او لا والثاني باطل فتعين الاول ولا يجوز ان يكون هذا الجسم قد وجد
مع الجسم الاول لا قبله والا فكيف يكون المدة اطول بل لا بد من ان يكون قبله فيكون قبل الحركة والزمان بزعمهم زمان فيه
قبليه وبعديه وتقدير فقد صح ما ظنناه من وجوب قدم الحركة والزمان ولا مبدأ لهما سوى الواجب وهذه الحركة هي الحركة
السماوية **الفصل الثاني** في بيان ان حركات الافلاك اراديه وان كل حركة اراديه لا يكفي فيها العقل الصرف بل لا بد من ان يكون
مبدؤها القريب نفسا جسمانية وان المحرك البعيد للافلاك هو العقل المحض وانه لا تتم حركاتها وكل حركة اراديه من شوق
ومشوق الافلاك ليس الا التشبه بالمبدأ فالمبدأ الاول تعالى هو المحرك الابعد لجملة الافلاك وهو المشوق لكن مع ذلك لكل
منها معشوق خاص بها قد علمت ان الحركة الطبيعيه لا تثبت للجسم الا اذا عرضت حالة غير طبيعيه فان الطبيعه نفسها لو اقتضت
الحركة لزم ان لا يتبدل النسب التي في الحركات بل تثبت كما ان الطبيعه ثابتة اذ لا يجوز ثبات العلة مع تجدد المعلول فلا بد من تغير
الطبيعه يكون هو سبب تجدد الحركة كسخونة الماء بالنار وذبول البدن بالمرض وخروج الحجر الى حيز الهواء وبهذا يظهر ان الحركة
المستديرة لا يكون طبيعيه والا لكانت خروجا عن حالة غير طبيعيه الى حال طبيعيه فيجب ان يسكن اذا وصل الى الحالة الطبيعيه
ولا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع مع ان المتحرك بالحركة المستديرة يترك كل نقطة تقصدها ويقصد كل ما تركها
فلا يكون حركة طبيعيه نعم قد يقال طبيعيه على معنى وجهين الاول ان لا يكون من سبب غريب عن المتحرك فهذا السبب كان
طبيعيا والثاني ان كل قوة فانما تحرك بتوسط ميل يحس به عند التسكين قسرا فهو غير الحركة وغير القوة المحركة فانها تبقى
بعد تمامه الحركة ولا يبقى الميل والحركة المستديرة الفلكية تحدث ميل بعد ميل ويمكن ان يقال لذلك الميل طبيعي فانه
ليس بنفس ولا لارادة ولا يمكن ان لا يحرك او يحرك الى جهة معينة ولا صوبا معا دلطبيعة الجسم واذا ثبت ان حركة الفلك
ليست طبيعيه فقد بان انها ان لا تكون قسرية فثبت ان تكون اراديه ثم ان المبدأ القريب لها لا يجوز ان يكون عقلا صرفا فانك
قد عرفت ان الحركة متجدده النسب وان المتجدد من حيث انه متجدد لا يكون معلولا لثابت من حيث هو ثابت بل لا بد من
انضمام تبدل الاحوال اليه كما ينضم الى الطبيعه تجدد القرب والبعد من النهاية فاذا كانت اراديه لم يكن بد من ان ينضم الى الارادة الكليه
ارادات جزئيه متجدده فان الارادة الكليه نسبتها الى كل شطر من الحركة على السواء فلا يخص شطر منها من شطر وان كان المقتضي
شطرا واحدا منها لا بد من ان لا يزول الى شطر اخر ولا يجوز ان يكون علة الشطر الثاني الشطر الذي قبله او بعده فان المعدوم
وان كان صالحا لان يكون علة للعدم والا انه لا يصلح لعلية الموجود وان كان تجدد هذه الحركة لا للارادة الجزئيه بل لامر
اخرى متجدده فلا يخلو اما ان يكون تجددها منسوبا الى الطبيعه وهذا لا يمكن لانها ثابتة او الى ارادات جزئيه فيثبت المطلوب لا يقال ان

العقل اذ لم يكن عقلا بالفعل من كل وجه جاز ان ينتقل من معقول الى معقول وقد مران العقل الصرف يجوز ان يتصور الا
المندرجة في النوع بكنهها العوارض الكلية فيجوز ان يتصور جزئيات الحركة على هذا الوجه بان يتصور حركة من مبدا موصوف
بصفات كذا وكذا منحصرة في التخصص الى منتهى كذلك ثم حركة اخرى من مبدا آخر كذلك الى منتهى آخر كذلك الى منتهى آخر كذلك
هكذا الى ان تتم الدائرة من غير استناد الى ادراكات جزئية لانا نقول فحينئذ التاثير يكون صادرا عن الارادة الكلية وان كانت
والارادة الكلية كيف كانت انما تناسب الطبيعة المشتركة واما خصوصيات الحركات فنسبتها الى كل ارادة كلية كلا نسبتها الى
كنسبة الحركات الاخرى مثلا ليس نسبة الحركة من ا الى ب الى الارادة اولى من نسبة الحركة من ب الى ج اليه فانا او بوجه تتفقه
في النوع لا اختلاف بينهما الا بالتخصص واذا كان كذلك فلا يصلح الارادة الكلية لان يكون مبدا الشى من تلك الحركات الجزئية فان
كلا منها بعد بالامكان بالنسبة الى مبدئها وقد عرفت ان الشى ما لم يجب عن علته لم يوجد وايضا لا يمكن ان يكون هناك
وتصورتم ارادة وتصور يختلفان في المحور متفق الحقيقة من غير استناد الى امر مخصص ولا يمكن ان يكون العقل بحيث يبدل محله
الحركة واجزاء الانتقالية الدائرة معا الا بمشاركة من التخيل والحس فان العقل الصرف لا يكون معقوله الا حاضرا عنده ابدا
لا يزول عنه فثبت ان المبدا القريب لحركة الفلك ليس الا النفس المتجددة التصور والارادة التي لها ادراكات المتغيرات والارادات
كالفلك وصورة لم يجرد بمحض والا كانت عقلا صرفا وهي كالنفس الحيوانية التي لنا الا انها تعقل تعقلا مستويا لمادة وما لها
او ما يشبه الاوهام ومحلاتها او ما يشبه التخيل حقيقية صادقة وهذه الحركة لما كانت غير متناهية احتاجت الى قوة غير متناهية
مجردة لا تتحرك ولو بالعرض وهذا هو المحرك البعيد وهو محرك المحرك وهو الغاية للحركة والغرض الذى اليه تنحو الحركة فانه
الثابت الذى لا يتغير واعلم ان كل حركة غير قسرية فهي الى امر ما مشوق حتى الطبيعية فان الطبيعة تشتاق الى امر طبيعي وهو كمال
للجسم في صورة او اين او وضع وشوق الارادة الى امر حسي كاللذة التي يطلبها الشهوة او وهمي خيالي كالغلبة المطلوبة للغضب
او ظني مطلوب للظن او خير حقيقي و يطلبه العقل وهذا يسمى اما ادراكا وشى من هذه سوى الاخير لا يتصور في الافلاك اما اللذة
والغلبة فلانها لا يكونان الا لما يتغير فيعرض له لذة او انفعال مع ان كل حركة اليها فهي متناهية واما الظنون فانه لا يبقى في الاكثر
مظنونا سرمديا فلا بد وان يكون مطلوبها خيرا حقيقيا فنقول لا يخلو اما ان يكون هذا الخير من كمالاتها التي تنال بالحركة اولا بل اما
مباينا لها والاول محال والا لانقطعت الحركة بالنيل على انه لا يجوز الثبات تحركات لنيل شىء لا يكتسب به كمالا كما انا نحود لمدح او كرم
لا انفعال يحصل لنا ملكه فان المفعول مع كماله مجهول الفاعل وهو حسن بالنسبة اليه فكيف يعود مكملا الدنم قد يكون سببا
لاله او الماده ليوجد كمال من سببه واما المدح الذى يطلبه فليس خيرا حقيقيا بل مظنون والملكه لا تحصل من الفعل بل
الفعل مانع لضدها ومثبت لها الماده واما حصولها في الجوهر المكمل لنفوسنا من العقل الفعال او غيره كما ان الحرارة المعتدله

مستبشر الا اذ لا ان يفيض عليها من المبدا الفياض قوى نفسانية فتعين ان يكون المطلوب خيرا حقيقيا قائما بذاته لا ينال فيقصد
بالحركة التشبه به بقدر الامكان لتبقى ابدا على اكمل ما يمكن ان يكون فالذى له ان يتشبه به في اول الامر تشبه به ساكنا والذى
ليس له ان يتشبه به في اول الامر يكون بدله من ان يتحرك فقد بان ان محرك الفلك يحركه بقوة غير متناهية وهو المحرك الاول
قوة غير متناهية الا انها لما كانت بعقل الاول تع ليبتج عليها من نوره وفيضه بلا نهاية صارت كانها قوة غير متناهية
جرية في الكمال الاقصى لا قوة له الا وضعه واينه وما يتبع ذلك اذ ليس وضع له اولى من وضع ولا اين من اين ولما لم يكن له ان
كماله الاكمل بالعدد حفظه بالنوع بالحركة المتشبه بها الى الاول تع فمبدا حركته الشوق الى التشبه به تع في البقاء على الكمال الاكمل
على قدر الامكان ومبدا الشوق هو ما يعقله منه وكما ان الشى يشتاق الى ان يكون له اين كذا فلا عجب في ان يشتاق الى ان يكون
له ان يكون وضع كذا لا سيما وكان يتبع ذلك من الاحوال والامور الفائضة ما يتبرك به بالاول تع من حيث افاضة الجزئيات فيكون
المقصود بالذات بالحركة انما هو التشبه لا تلك الامور ونقول ايضا ان الشوق الى التشبه بالمبدا من حيث هو بالفعل يصدر عنه
الحركة الفلكية صدور الشى عن التصور ولكن لا لان الحركة هي المقصودة بل انما تقصد بالعرض بواسطة ان المقصود بالذات
البقاء على الكمال الاكمل لا يمكن الا بها كما انا اذا قصدنا خليلا لنا فحركنا اليه كان قطعنا المسافة ووصولنا كل حد حد مقصودا
بالعرض وكذا انبعاثات الارادات جزئيا انما هو منبعث تلك الارادة الكلية فهذه الحركة كانها عبادة فلكية او ملكية
نعلم انه لا يشترط ان يكون الحركة الارادية مقصودة او طير بل القوة الشوقية اذا اشتاقت الى امر نبع منها تاثير في تحريك الاعضاء
على نحو يوصل الى الغرض والى مقاربته فهكذا الافلاك اذا التذت قواها بادراك المبدا الاول تنفعلت من كل شى وكل جهة
لكن ينبعث من هذا العشق والالتذاذ ما هو دون مرتبته منه وهو الشوق الى التشبه به بقدر الامكان هذا وانت اذا احطت
خبرا بما قد اوردنا في مباحثك علمت انه لا تناقض بين قول المعلم الاول ان الفلك تحرك بطبعه وقوله تحرك بالنفس وقوله تحرك
بقوة غير متناهية واعلم ان لجملة الافلاك معشوقا واحدا لا يجوز التكثر فيه وهو المبدا الاول ثم لكل فلك معشوق خاص
هو محركه القريب بالنسبة الى الاول فاول المفارقات التي هي معشوقات خاصة بالفلك الاول ما فلك الثوابت على
ما من قبل بطليموس وكره اخرى غير مكوكبة محيطة به على ما يراه هو ومن بعده ثم الذى للفلك الثانى على الاختلاف وهكذا
تتعدد المبادى بتعدد الافلاك وقد صرح بهذا من تلامذة المعلم الاول من هو اقرب اليه سندا والقياس ايضا يوجب هذا
فان من المعلوم من مناظر المحسطي ان حركات الافلاك مختلفة الجهات مختلفة في السرعة والبطوء وهذا لا يكون مع اتحاد
المحرك **الفصل الثالث** في تحقيق ان اختلاف حركات الافلاك ليس للعناية بالسافل كما وهم بل لان لكل معشوقا خاصا كما
للجملة معشوق واحد وبيان ان هذا المعشوق الخاص لا يجوز ان يكون جسما كما وهم اعلم ان قوما لما سمعوا قول فاضل المتقدمين

ان اختلاف حركات الافلاك يجب ان يكون للعناية بالامور الكاينة الفاسدة وبعضهم ايضا يقولون ان حركات السماويات لا يجوز
ان يكون لغيرها اراد وان يوفقوا بين هذين القولين فقالوا ان نفس الحركة التشبه بالخير المحض والشوق اليه في كمال انفسها
واختلاف حركاتها لاختلاف آثارها في عالم الكون والفساد على وجه ينتظم به بقاء الانواع ومثلوا لذلك برجل خير توجه لقضا
وطر له فعرض له طريقان احدهما بحيث ان سلكها وصل لنفعه الى غيره والاخرى ليست كذلك فانه يسلك الطريق الاولى
فطلق حركته لقضاء وطره واما حركته بالسلوك في هذا المسلك فلا نتفاع غيره به فكذا مطلق حركات الافلاك لتحصيل
كمالات انفسها واما الحركات الى هذه الجهة وعلى هذه السرعة والبطوء فللعناية بهذا العالم ونحن نقول ان العلة التي ذكر
لا تمنع ان يكون حركتها لاجل السافل بدل على امتناع ان يكون تحركها الى جهة ما وسرعة ما وبطء ما لاجله بل على امتناع
ان يكون فعل ما من الافاضل لاجل الارذل فان العلة هو انما يفعل لاجله يكون اكمل واتم وجودا من الفاعل فان الفاعل يستكمل
به والمعلول احسن من العلة حتى ان ما يفعل لاجله يكون اكمل واتم فلا يجوز ان يفعل العلة شيئا لاجل المعلول ويستفيد
منه الكمال مع انه اشرف مثلا الا ان لا يكون للفاعل قصد حقيقي بل يكون خطؤه كاذب واما الطبيب فلا يعطي الصحة بل يعود اليها
والالات ان يفيض بها من المبدا الفياض الصحة فان صحت هذه العلة بطل قول هؤلاء وان بطلت جاز ان يقال لاجل
والسكون بالنسبة الى العالم الواحد على التوى الا ان الحكم يجب امتناع الغير ولا يغير بها فلهذا الحركت لا للتشبه بالمبدأ
ولنفصل هذا تفصيلا فنقول ان كل قصد لا بد له من مقصود والقصد العقلي لا بد وان يكون المقصود به اولى بالقاصد
من عدمه والا كان قصده هذرا وكل ما هو اولى بالشيء بعده كمالا اما حقيقيا كالربح والسلامة ورضاء الله تعالى
والسعادة وغير ذلك او ظنيا كاستحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فكل قصد يفيد كمالا للقاصد حتى العبث كما
عرفت ومن البين ان المعلول المستكمل بالعلة لا يفيد العلة كمالا البتة فان ظن ذلك في مواضع فالظن كاذب والمظنون
محرف وما في العالم السفلي معلول للافلاك فكيف يفيدها كمالا فكيف يقصده الافلاك بفعلها فان قيل ان الخير يجب
ان يفعل لاجله قلنا ان الخير يفيد الخير لا من قصد وطلب والا لكان طالبا لما وجوده اولى به من عدمه فيلزم ان يكون ناقصا
حين كان هذا معدوما بل يلزم ان يكون ما فرض معلول الخير به علة لها فانه لا يخلو اما ان يكون وجود الخير به لا يحتاج الى وجود
هذا المقصود او يحتاج والاول يوجب ان يكون قصده ولا قصده بالنسبة الى الخيرية واحدا فكيف يكون مقتضى الخيرية قصده
والثاني فهو اللازم فان قيل بل التشبه بالمبدأ في تعدي الخير به قلنا التشبه انما يكون لو امكن افادة المعاد بقصد اولى بل كان
تابعا ومقصودا ثانيا فان تعدي خير المبدأ هكذا فان قيل ان المقصود بالذات اولا شيء آخر وهذا مقصود ثانيا على جهة
الاستتباع قلنا ثبت ان المقصود بالحركة الى الجهة ليس هو ان يفيض منه شيء بل شيء آخر هو كمال للذات متشبع لهذا وهذا جار في نفس

الحركة ايضا فانه لا يكون المطلوب الاعلى دون الاسفل ولو جاز ان يكون هذا المقصود ثانيا ايضا منظورا اليه لا متشبعا محضا
لجاز ذلك في الحركة ايضا فقد ثبت انه لو قصدت ما تفيض عنها لم يكن ذلك تشبها بالمبدأ كما تحصيل كمال انفسها فان قيل
اليست حركات الافلاك اصلا لا لها وهي تستكمل بها فاذا جاز الاستكمال بهذا الفعل فلم لا يجوز الاستكمال بسائر الافعال قلنا
لا بل هي نفس بقاء الكمال فان الكمال لما لم يمكن ان يبقى بشخصه استبقته بنوعه هذا لا يقال له ان صح ما ذكرته بطل العناية
بالكائنات والتدبير المحكم الذي فيها لانا نبين كيف عناية المبدأ بها وكيفية عناية كل علة بمعلولها فنقول علم بالاولى
انه لا يجوز استكمال شيء من العلل بمعلولها الا بالعرض وانها لا تفعل شيئا لاجل المعلول كما ان الماء يبرد بذاته لحفظ نوعه ثم
ذلك يتبع تبريده غيره والنار يسخن بذاتها لحفظ نوعها ثم يتبع ذلك تسخين غيرها وهكذا الا انه هنا شعور بالمعلولات
وكيفيته وقوعها ونظامها وليس في هذه فقد بقي ما قلناه في مثل هذا الفصل من ان مطلق الحركة للتشبه بالمبدأ الاول واختلاف
الحركات لاختصاص كل بمشوق يخالف مشوق الآخر واقتضاء التشبه بكل حركة غيرها تقتضيه التشبه بالآخر ولا يجب
علينا ان نعرف سبب اقتضاء كل تشبه حركة خاصة على وجه خاص دون سائر الوجوه هذا الا انه قد توهم بعض المتفلسفة
الاسلاميين انه يجوز ان يكون المتشبه به الخاص جسما اشرف من المتشبه واعلى واقدم وافضل فطلبنا ان يبطل هذا الاحتمال
فنقول لو كان كذلك لزم ان يوافق حركة كل فلك حركة الفلك الذي تشبه به جهة ويلزم منه اتفاق حركات الافلاك
كلها ولا يمكن ان يقال ان الاختلاف لان طبيعة هذا الجسم تقتضي الحركة من هذه الجهة مثلا من الى ب لا من ب الى
ا فان الجسمية بما هي جسمية متساوية النسبة الى كل جهة وطبيعة الجسم بما هي طبيعة انما تقتضي اينا معينا او وضعا والا كان
الخروج من ذلك الوضع قسريا فيلزم القسر في الافلاك ولا يمكن ايضا ان يكون ذلك لاقتضاء طبيعة النفس الاختلاف
الغرض فان الارادة تابعة للغرض لا عكس ولما لم يكن من جهة الاختلاف الغرض فاذا كان الغرض التشبه بالجسم المحرك لزم
ان لا يخالفه في جهة الحركة وكذا ان كان التشبه بمحركه فان هذا الاختلاف في الغرض لا يوجب الا الاتفاق في الجهة فقد بان
من هذه الجملة ان مقصود الافلاك بحركاتها المخصوصة ليس لاشياء مباينة غير جسمانية بل جواهر عقلية مفارقة محصورة
لاختلافها لاختلاف هذا المعشوق بالنسبة اليها واما محرك الكل فهو واحد هو مبدأ الكل فلكل فلك نفس لها بعينها التعقل
وبواسطة الجسم تخيلات وارادات حسية وجزئية لحركات جزئية وعقل هو بالنسبة الى النفس نسبة العقل الفعال الى نفوسنا
فعدد العقول بعدد الحركات فان كانت الافلاك ذوات الكواكب مبدأ حركتها من الكوكب لم يحتج الى العقل للكوكب على آخر
للكرات التي فيه فيكون عدد العقول عشرة وان كان لكل من حركتي الكوكب والكرات حكم ليس للاخرى كانت عددها اكثر من
ذلك **الفصل الرابع** في اثبات ان المعلول الاول للواجب تعالى هو العقل المحض واثبات ان فوق كل فلك عقلا وان تحت العقول

التسعه عقلا آخر منه بعيد بهمقولنا قد علمت ان واجب الوجود مبدأ لكل ما عداه فاعلم انه لا مبدأ له بوجه لا على ان يكون منه
او فيه او عنه او له ولذلك لا يجوز ان يكون فعله لاجل شئ كافعالنا وهذا قد مرّ في الالهيات فنيرا ظهر ومخصه بيان آخر هو
انه لو كان قاصدا لافعاله لزم التكثر في ذاته تع فانه يلزم ان يكون خير شئ بسبب يقصد وهو علة بوجوب القصد او شبه به
او بخيرية الموجبة لذلك وقصد وغايه بعدها الفصل ولا يتوهم من انتفاء القصد ان يكون افعاله طبيعية لا بمعرفة
منه ولا رضى كيف وهو عقل محض يعقل ذاته وانه مبدأ للكل وان كل ما يجب بعضه عند الكل وليس في ذاته ما يمنع ذلك او يكره
وكل من هو كذلك فهو راض بما يفيض عنه فهو يعقل نظام الخير وانه كيف ينبغي ان يكون عقلا بالفعل ابدا لا اخارجا من
القوة الى الفعل وعقلا واحدا لا انتقال فيه ويلزم تعقله هذا وجود معقوله فانك قد عرفت ان حقيقته المعقولة عنده هي علمه
وقدرته وارادته فوجود ما يوجد عنه انما هو على سبيل اللزوم والتبع لوجوده وتعقله واذا كان كذا وقد بينا انه الواجب
تع واجب من جميع الوجوه واحد من جميع الوجوه كان اول معلول له تع واحدا بالعدد بسيط الاجزاء فان جهة صدور شئ عنه
بجهة صدور الآخر فلو صدر عنه تع شيئان من جهتين فان كانت الجهتان ذاتيتين له لزم التكثر في ذاته تع وان كانتا لازمتين
نقلنا الكلام في لزومها الى ان يلزم التكثر في ذاته تع وقد بان فساده فالمعلول الاول له تع لا يكون جسما ولا من الصور التي
هي كمالات لموادها بل لابد من ان يكون عقلا محضا فهو العقل الاول ويشبه ان يكون هو المحرك البعيد للفلك الاعلى لا يمكن
ان يقال انه يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية يلزم عنها مادتها لانه يلزم ح ان يكون وجود ما سواها من الاشياء بتوسط
المادة فيكون المادة فاعله وقد بان انها لا يكون الا قابله فلو فرضت مادة فاعله لم يكن مادة الا باشتراك الاسم فلا يكون
القوة صورة الا باشتراك الاسم ولا يجعل لان يقال ان صدور الاشياء الاخرى ليس بتوسط المادة بل الصورة يصدر عنها
المادة من جهة وصورة شئ اخر من جهة اخرى بلا توسط المادة اذ لو كان كذلك كانت الصورة مستغنية الذات عن
الهيولى وليس كذلك فانها وان كانت شريكة لعلة الهيولى الا ان الهيولى ايضا مدخلية في وجودها فان بها تخصصها وتقيدها
فلكل منها حاجة الى الاخرى من جهة ولو لم يكن كذلك لم يجز تعلق الصورة بالمادة واذا لم يكن صورة فبالطريق الاولى لا يكون مادة
فلابد وان يكون المعلول الاول صورة غير عن المادة من كل وجه وهي العقل المحض ثم انك تعلم ان هنا عقولا ونفوسا مفارقه
فلابد من مبدأ يستند هذه اليه ولا يمكن استناد المفارق الى غير المفارق فلابد وان يكون المعلول الاول مفارقا ثم انك تعلم
هنا اجساما مكثرة انتها لا تجب وجودها الا بالمعلول ولا يجوز صدورها من الواجب بلا واسطة لما عرفت فلابد من ان
يكون بالواسطة ولا يجوز ان يكون الواسطة واحدة من جميع الجهات والا لم يصلح لان يكون مصدرا لكثرة بل لابد ان يكون
فيها كثرة ولا يجوز الكثرة في المعلول الاول وغيره من العقول المفارقه الا على هذا الوجه لذاته ممكن وبالاول واجب وهو عاقل

غرض المبادي م

وهذه الكثرة ليست له عن الاول تع بل الاول منها لازم لذاته والثانيا تلازمان لوجوده وليس شئ منها داخلا فيه فلا يعدد
ولولا هذه الكثرة لم يوجد الاجسام وقد بان ان العقول كثيرة ولابد من ان تترتب بالعلية لعدم جواز ان يكون الكل
معلولا لذات الواجب تع وقد علمت ان تحت كل عقل فلكا والفلك مركب من مادة وصورة فكل عقل سوى العاشر
له ثلثه معلولات لثلث جهات ولابد من ان يكون المعلول الافضل تابعا للجهة الافضل فنقول ان العقل الاول يصدر عنه
من جهة انه يعقل الواجب العقل الثاني ومن حيث انه يعقل ذاته الواجب بصورة الفلك الاول التي هي كالروح ونفسه ومن
حيث امكانه المندرج تحت تعقله ذاته مادته المشاركه للقوة والامكان وهكذا الى العاشر ولا يلزم الذهاب الى ما لا نهاية
اذ لا يلزم من وجود الجهات الثلث وجود ثلثه معلولات احدها مفارق وليست العقول متفقة النوع ليلزم عن كل ما
يلزم عن الآخر بل نقول ان الافلاك كثيرة ولا يجوز صدورها جميعا عن المعلول الاول ولا يجوز ان يصدر عن كل جسم فلك فتعين
ان يكون هناك عقول متعدده يصدر عنها الافلاك واما ان الفلك لا يصدر عن الفلك فلان الفاعل اما ان يكون
جرم الفلك وهو مح كما عرفت او نفسه وقد عرفت ان نفس الفلك ليست بمفارقه فعل صورته وكماله وكل صورة فاما ان يكون
قوامها بالمادة فلا يفعل الا بواسطتها كالنار لا يسخن الا ما لاقته والنفس لا تفعل الا ما قابلته واما ان لا
يكون قوامها بها ولكن انما جعلت متصله بها لان فعلها بها وهذه هي الانفس فهي ايضا لا يفعل الا بواسطة موادها
فلو وجد نفس فلك جسما فلكيا لزم ان يتوسط جرم الفلك في ايجاد صورة فلكيه والجسم لا يصلح لان يتوسط بين نفس ونفس
ولو لم يتوسط في وجود نفس فلكيه لم يكن الموجود فلكا ولو فرض النفس فاعلة من غير توسط الجرم لم يكن نفسا بل كان عقلا
كما نقول فقد ثبت ان لكل فلك مبدأ عقليا محضا وان الكل مشترك في مبدأ واحد هو المبدأ الاول الحق ثم نقول ان الانلك في
ان نفوسا مفارقه وقد تبين وجودها في الطبيعيات ولا شك انها لا يصدر عن العلة الاولى فلابد من ان يكون صادرة
عن معلول له تع ولا يجوز ان يكون ذلك المعلول دونها فان الموجد لابد وان يكون فوق الموجد وان كان يجوز ان يكون
القابل للموجود اخس من الموجد فالمعلول الاول له تع لابد من ان يكون مفارقا ثم لا يجوز ان يصدر عنه هذه العقول التي لا نهاية
فانها كثيرة تحت نوع واحد وقد علمت انه لابد من ان يكون في العلة كثرة ليصدر عنه كثرة فلو كانت في المعلول الاول كثرة
بقدرها لم يخل اما ان يكون مختلفة الانواع او متفقتها فعلى الاول يلزم ان يكون الصادر عنها اشياء مختلفه بالنوع لا ان
تتفق اذ لا يختلف الاشخاص نوعا واحدا الا اذا كان هناك اختلاف مادة ولا اختلاف مادة هنا وهكذا في العقول التي
للافلاك فلابد من ان ينتهي الى عقل يكون مع الاسطقسات القابلة للكون والفساد المتكثرة عددا ونوعا معا فيصدر عنه
الكثير بالنوع المتفق بالعدد بواسطة كثرة القوابل **الفصل الخامس** في كيفية تكون الاسطقسات الاربعة بعد اختمار

٧٢٥

السماويات ورد قول من قال انها كانت جسما واحدا اختلفت اجزاؤه بالقرب من الحركة والبعد عنها فاوجب ذلك اختلافها
بالطبايع اعلم انه لما كانت الاسطقسات كاينة فاسدة وجب ان يكون مباديها القريبة اشياء تقبل التغير والحركة لا عقلا محضا
كما هو بين لك مما سلف ولهذه الاجسام مادة تتفق وصور تختلف فيجب ان يكون الاختلاف في الافلاك معينا فيما هو مختلف
فيها والاتفاق فيها معينا في المتفق فيها واتفاق الافلاك في اقتضاء الحركة المستديرة ثم لا تشترك الاشياء الكثيرة في النوع والجنس
لا يكون علة لذلك يكون واحدة بانها الا اذا اشتركت في امر واحد وذلك الامر هو العقل الاخير فهو بمشاركة الحركات السماوية
يوجد ما يكون فيه رسم صور العناصر بالانفعال كان رسمها فيه وفي العقول بالفعل وهو المادة ثم ان هذا العقل يخصص
المادة بتاثير بمشاركة الاجسام السماوية اما بلا واسطة عنصر او بواسطة عنصر فيعد كل صورة فيفيض بحسب ما استعدت له من الصور
ولولا مشاركة الاجسام السماوية والاستعدادات الخاصة لم يصح الاختصاص بصورة دون صورة وان كان المؤثر مختلفا
فان نسبة المؤثر الى جميع المواد نسبة واحدة فلا يختص بوجه بمادة دون مادة الا اذا اختلفت حال المادة وهو المراد
بالاستعداد والاستعداد للشيء هو المناسبة الكاملة لذلك الشيء مثلا اذا تسخن الماء سخونة مفرطة استعد الصورة النارية
فصار هنا النار يفيض عليه صورتها ويبطل عنه صورة الماء ثم لا ريب في ان المادة تتقوم بالصورة اذ لا تبقى بدون
صورة ومن حيث انها تبقى وتتبدل عليها الصور علم انه لا يكفي في تقويمها الصورة فلا الصورة كافية ولا المبادي
بل كما ان الحركة المستديرة المتفقة في الافلاك يستدل بها على طبيعة مشتركة يقومها طبايع خاصة كذلك في هذه المادة
طبيعة مشتركة متقومة بطبايع خاصة وكما ان الحركة هناك احسن الاحوال فالمادة هنا احسن الذوات وكما ان الحركة تامة
لما هو بالقوة فالمادة مع انفعالها هو بالقوة وكما ان الطبايع الخاصة والمشتركة هناك مبادي او معينات للطبايع
الخاصة والمشتركة هنا فما يلزم تلك الطبايع من النسب المختلفة المتبدلة بسبب الحركة سبب لتغير الاحوال هنا والنسب
سبب لامتزاج هذه الاحوال وللاجسام السماوية تاثير في هذه الاجسام ولا نفسها في نفسها ومن يظن ان الطبيعة
المدبرة لها كالكمال والصورة حادثة عن النفوس السماوية ثم ان جماعة توهموا ان الافلاك اذا استدارت فلا بد من ان
تدور على شيء فيحاكه والحاكة توجب الحرارة فما حاكم الحركة الفلك يصير نارا وما هو ابعد الاشياء عنه يكون باردا كثيفا
ثم ما يلي النار يكون حارا دون حرارتها وما يلي الارض كثيفا دون كثافتها ويكونان كلاهما رطبين لتوسطهما وهذا قول لا
دليل عليه بل لا يسلم لا يجوز ان يكون اختلافها لصدورها عن اربع كرات او اربع جمل من الكرات او كرة واحدة توجب
الاختلاف لاسباب لا نعرفها ثم انهم يجعلون لهذه الاجسام وجودا قبل صورها النوعية وقد عرفت ان ذلك لا يجوز وان ليس
الصورة المقيمة الا الابعاد ويظهر ذلك من التخلخل والتكاثف نعم يجوز ان يكون اذا تمت طبايع العناصر استحقت لما بها

هذه

٢٦

[illegible]

بهذه الامكنة فان مجاورة الحركة بتحفظ الحرارة والسكون يتحفظ البرد ثم ان اختصاص كل منهما بمكانه
فيه الخفة والثقل وانما تبل هذه الطبايع فاوجب اختصاص جنس كلما مع الخر فالحق ما ذكرناه الفصل السادس
في عناية الواجب تع وكيفية دخول الشر في القضاء الالهي قد علمت انه لا غرض ولا قصد للعلل العالية الى معلولاتها
وانت تعلم ايضا انه لا سبيل الى ان يقال ان وقوع ما يقع في العلويات والسفليات من الآثار العجيبة انما هو بالاتفاق
بل انما يقع بالعناية والعناية ان يكون الاول تع عالما لذاته بما عليه الوجود من نظام الخير وعلة للخير والكمال
وراضيا بذلك فيتبع تعقل نظام الخير على الوجه الابلغ الاكمل فيفيض عنه كما يعقله واعلم ان الشر قد يقال على
النقص الذي هو عدم الكمال كالجهل والضعف والتشويه وقد يقال على العدم او الحابس للكمال وهذا اما مباين عن
المضرور كالسحاب الذي يظل الشمس عن الذي ينتفع بها او مواصل له كالحرارة الفاضلة لعضو فعلى الاول لا يكون
مدرك العدم ومدرك السبب واحدا فان جهة ادراك عدم الانتفاع شيء غير جهة ادراك اظلال السحابة
وفي الثاني يكون المدرك واحدا فانه من جهة ما يدرك فقدان الاتصال بقوة موجودة في العضو يدرك المؤذي له
ثم ان الشر بالذات انما هو العدم لا كله بل عدم كمال الشيء اذ ليس له جهة لا يكون شرا مثلا لا يكون العمى الا عدم العين ومع
لا يكون الاشر لحلاف الامور الوجودية التي هي اسباب الاعدام فانها من جهة الاعدام شرور ولها جهة منها غير شرور
فكل شيء وجوده على الكمال الاقصى بحيث لا يكون فيه شيء بالقوة ليس فيه شر بل هو خير محض وانما الشر فيما يكون
فيه ما بالقوة وذا لا يكون الا لاجل المادة والشر اللاحق للمادة اما ان يلحقها لامر يعرض لها في نفسها او لامر طار عليها
بعد فالاول كما يعرض للمادة في اول وجودها اسباب تبعدها بهيئة مانعة لاستعدادها للكمال كما اذا فسدت النطفة
فلم تقبل كمال التخطيط والتشكل فتشوهت الخلقة ولم يحصل كمال المزاج والبنية والثاني على القسمين اما مانع
وحايل عن المكمل كتراكم سحب كثيرة واظلال جبال شاهقة مانعة عن وصول تاثير الشمس الى الزرع او مرهق للكمال
كما يرد مفرط للنبات حتى يفسد الكمال وما يتبعه ثم ان الشر لا يكون الا تحت فلك القمر وانت تعلم ان ما تحت
طفيف بالنسبة الى جملة العالم ومع ذلك لا يشمل كل وقت ولا كل شخص ولا يشمل كثيره الا نوع واحد
ثم ان الشر الذي هو العدم على قسمين احدهما ما يكون بحسب الامر الواجب او القريب من الوجوب والثاني
ما بحسب الامر الممكن الذي لو وجد كان فضلا لا تقتضيه طبايع الذي هو فيه وهذا هو الذي قلنا انه في
اكثر الاشخاص وهذا كالجهل بالفلسفة والهندسة فكان الشر في اشخاص الموجودات اقل قليل ومع ذلك
فانه تابع للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لا بد من ان يكون متضادة والا لم يحصل الفعل والانفعال فلا يكون

منها هذه الانواع الشريفة ثم تضادها صار سببا لهذه الشرور النادرة ولو لم يفعل كذلك لكان الشر اكثر واعم
فلذلك وجب صدورها كذلك والمبدأ لها عالم بخيرها وشرها وان نظام الخير لا يمكن الا بان يكون على
هذا الوجه الذي يستتبع شرا قليلا فان قيل كان جائزا ان يصدر عن المبدأ ما لا شر فيه اصلا قلنا ذلك جائز
في مطلق الوجود وقد وجد عنه تعالى ما هو كذلك وهو عالم الافلاك والعقول والنفوس وانما في هذا النمط من
الوجود فلا يمكن الا على هذا الوجه المستتبع للشر فلا بد وان يصدر عنه ايضا ولو كان استتباعه الشر مانعا من صدوره
عنه تعالى لزم ان يمتنع صدور ذلك العالم البريء عن كل شر فانه مستتبع لهذا العالم المستتبع للشر بل نقول بوجه آخر
وسبيل اخوان الشريف ان الافعال المذمومة والاخلاق التي هي مباديها والآلام والغموم وما يشبهها والنقصان كل
شيء عن كماله والآلام والغموم انما هي شرور لانها تتبع لاعدام وكذلك الفعل المذموم انما يكون شرا بالنسبة الى فقد شيء
عنه كالظلم بالنسبة الى المظلوم من حيث فقده ماله او عرضه والى الظالم من حيث فقده ملكة لدى الباب ثبات خلا
وكذلك الاخلاق انما هي شرور لصدور الافعال المذمومة عنها ثم ان كل فعل فهو بالنسبة الى فاعله ليس بشر انما يكون
شرا بالنسبة الى القابل او فاعل آخر مثلا الغلبة الصادرة عن القوة الغضبية ليست بالنسبة اليها الا خيرا او العجز عنها يكون
شرا وان كانت بالنسبة الى المغلوب والى النفس النطقية شرا فانها تبقى على عجزها عن منع هذه القوة واما الشر
الذي يكون نقصانا وقصورا لان الفاعل لم يفعل لا لنقل فاعل فلا يكون خيرا بوجه ثم ان الشرور التي تتصل
بالخيرات لها سببان احدهما من جهة ان القابل قابل للصورة ولعدمها والآخر من جهة ان الفاعل لما وجب ان
يصدر عنه الماديات والمادة لا يكون مادة الا ويكون قابلة للصورة وعدمها وللمقابلات وكان مستحيلا
ان يكون من الواجب ان يصدر عنه القوى الفعالة وتصده ولا يكون لها فعل والا لم تحصل الغاية التي
خلقها لها فيستحيل ان يخلق النار وهي لا يحرق فهذا خير ربما استتبع شرا ولكن الامر الاكثري والدائم هو حصول
الخير اما الاكثري فلان اكثر الاشخاص سالم من احراق النار واما الدائم فلان اشخاصا كثيرة من الانواع لا يكون
الا بالحرق النار فاذا كان كذلك فهل كان يجوز ان يترك هذه الخيرات الكثيرة والدائمة لشر قليل نادر كلا فاذا
تع للخيرات يكون الخير وبالذات والشر يقع بالعرض فالخير يكون مقتضيا بالذات والشر يكون مقتضيا بالعرض
وبطريق اخوان الامور التي تتوهمها لا يخلو من احد اقسام اما ان يكون بحيث اذا فرضت موجودة امتنع ان يكون
الا شرا واما ان يكون بحيث اذا فرضت موجودة امتنع ان يكون الا خيرا او يكون بحيث يغلب فيه الخيرية او
الشرية او لا يغلب فيه شيء منهما فاما الذي لا خير فيه اصلا او يساوي فيه الخير والشر او غلب الشر فلا يصح وجودها

البتة واما ما لا شر فيه اصلا فلا بد وان يوجد وكذلك ما غلب خيره على شره ولا يمكن ان يقال لم لم يوجد بحيث لا يكون
فيه شر اصلا فان وجوده لا يمكن الا وان يكون فيه شر مثلا لم يكن وجود النار الا ان يكون محرقة ولا وجود
الفقر الا ان يكون قابلا ووجود كل منها لا يكون الا وتحركت حركات شتى ومن الحركات ما تلاقيان فيها ويلزم الالتقاء من حيث
وجود القوة الفاعلة فيها والمنفعلة فيها ان يحترق بها وكذا نحو الكفر والفسوق والشرور الاخر فانه يمتنع وجود العالم على النظام
الذي هو خير هذه الشرور نظم بينهما كما ورد خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالي ولا يمكن ان يقول
احداث الشر الاكثري انما هو كثير نعم الشرور التي باعتبار الكمالات الثانية اكثر من الاولى والثانية وذلك كالجهل بالهندسة
وفوت الجمال وهذه الشرور ليست مما نحن فيه اذ ليست بفعل فاعل **الفصل السابع** في بيان السعادة والشقاوة الدينيتين
والنفسانيتين اعلم ان المعاد بدني ونفساني فالاول لا طريق الى اثباته الا الشريعة وقد بسطت الشريعة المصطفوية حال
السعادة والشقاوة اللتين بحسبه واما الثاني فيثبت بالبرهان وقد صدقته النبوة ايضا ورغبة الحكماء الالهيين في هذه
السعادة اكثر واكد من رغبتهم في السعادة البدنية بل لا يلتفتون اليها وان اعطوها ولنعرف هذه السعادة والشقاوة فان الاول
موضوع عنه في الشرع ولنمهد لذلك مقدمات الاولى ان لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها ولذتها شعورها
بموافقها وموافق كل قوة كمالها واذى كل منها هو الشعور بضدها فلذة الشهوة ان يتأدى اليها كيفية محسوسة ملائمة ولذة
الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الماضية والثانية ان مراتب القوى في اللذة والالم متفاوتة فالذي
كماله افضل واتم او اكثر او ادوم او اوصل اليه واحصل له وهو افضل فعلا واكمل وهو اشد ادراكا فلذته ابلغ واوفى لا محالة
لا يكفي في الاشتياق الى الكمال العلم بان خروج الكمال من القوة الى الفعل واقع ما لم يكن شعور به فالعنين والاكمه ان لذة
الجماع تحققا الا تعلما بسهم ولهذا الحبا لانه لا يتوهم ان لا لذة للمبادي العالية ولرب الارباب مع ذلك السلطان العظيم
والبهاء الجليل والقوة الغير المتناهية ويكون للحمار لذة بل يجب ان يعلم ان كمال اللذة وغاية الابتهاج هناك وانما يمكن
نسبة ما هناك الى ما الغير الا انا لا نشعر بذلك كالاصم الذي سمع بان الالحان الملذة موجودة ولا يشتاق اليها والرابعة
انه قد يتيسر للقوة حصول الكمال لكن يكون له مانع يمنعه عن الالتذاذ به فاما ان يكرهه كما يعرض للمريض ان يكره الحلو
ويستلذ بالطعوم الكريهة او لا يكرهه كالخائف اذا تمكن من الغلبة او اللذة ولا يشعر بها لخوفه والخامسة امور ربما كانت النوع
منوزة بعد هاولها عائق عن ادراك ذلك فلا يتنفر عنها الى ان يزول العائق كالممرور ربما لا يحس بمرارة فمه حتى اذا صلح مزاجه
وادركها تنفر عنها والخدر ربما مسه النار وحرقه ولا يحس بذلك حتى يزول خدره واذا تمهدت هذه فاعلم ان للنفس الناطقة
كمالا خاصا بها هو ان يصير عالما عقليا بان يرتسم فيها صورة الوجود مرتبة من المبدأ الاول الى الجواهر العقلية المحضة

التي لها الجسم يعلق اعني النفوس التي للاجرام العلوية الى ما سواها فاما شاهد الخير المطلق والجمال الحق متحدا به منتقشا
بمثاله منخرطا في سلكه صادرا من جوهره ولا شك ان هذا الكمال مما يجب ان ينسب الى كمالات القوى الاخرى بانه
افضل واتم ومع ذلك هو دائم ابدي واشد وصولا الى المدرك كيف وهو كاد يتحد به والباقي بملاقاة السطوح واكمليه
المدرك مما لا شك فيه واشد الادراك ايضا كذلك فان مدركها اتم واكثر وادراكه شامل لبواطن الامور ومدركها ابسط
واعرى من اللواحق فلذة النفس الناطقة لا يمكن ان يقاس بلذات ساير القوى ولكنا في عالمنا هذا وبدننا هذا
لا نحس بهذه اللذة ولا نشتهي هذا الكمال اذا حصلت بعض اسبابها لانا لم نشعر كالعنين الا اذا خلعنا عن اعناقنا
ربقة الشهوة والغضب ونحوها وطالعنا شيئا من ذلك فانا ح ربما عاينا منه محلا لطيفا ومن الدليل على كمال هذه
اللذة انه اذا اهمك عويص فاردت ان تكشفه وعرض عليك امر لذيذ محسوس فانك لن تميل اليه ان كنت كريم النفس
ومن هنا ترى الانفس العالية ايضا تؤثر العاهات والالام القادحة بسبب افتضاح او خجل او سعار ونحو ذلك ثم ان
النفس اذا تجردت عن البدن وكانت قد حصلت من الكمال حدا تتمكن به من الوصول الى هذا الكمال كان مثله مثل المريض الذي
يذاق الطعوم اللذيذة فلا يحس باللذة ثم اذا زال مرضه ادركها دفعة والتذ بها التذاذا عظيما وهذا هو السعادة
ان لم يكن حصلت من الكمال هذا الحد فاما ان يكون قد تنبهت على هذا الكمال وانه لا يحصل الا بالاكتساب
وتوهمات ... حتى حصلت لها الشوق فهذه هي الشقاوة وان كان مع ذلك معاندا جاحدا
كان اشق هذا ولعل الكمال الذي لا بد من تحصيله في البدن لتسعد في التجرد عنه ان تتصور المبادي المفارقة تصورا حقيقيا
وتصدق بوجودها تصديقا يقينيا برهانيا وتعرف غايات الامور الكلية وهيئة العالم ونسب اجزائه بعضها الى بعض
ونظامها الآخذ من المبدأ الاول وتعرف العناية وان وجود الذات الواجب ووحدتها كيف يكون وانها كيف تعرف الكل
من غير ان يوجب كثرة لها والتغير من غير تغير فيها وكيفية ترتب الموجودات بالنسبة اليها ثم كلما ازدادت تبصرا ازدادت استعدادا
هذا باعتبار القوة النظرية واما بحسب القوة العملية فاعلم ان الخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة لا بروية وقد
امر في كتب الاخلاق بتحصيل ملكة التوسط بين الافراط والتفريط والكل من النفس الحيوانية والخلقية توسط وطرفا افراط و
تفريط والتوسط في القوى الحيوانية ان تذعن وتنقاد في النفس الناطقة ان لا تسعى بل تستعلي فاذا كان لها هذه الملكة
ما انفصل عن البدن واما اذا استعلت الحيوانية فيلزم ان تنقاد هذه منذ تعلقها بالبدن ثم ان البدن هو الذي طوى النفس عن
الشوق الذي لها الى الكمال الذي لها وعن الشعور بلذة الكمال للعلاقة التي بينهما والشوق الذي لها اليه فاذا فارقت البدن
ولم تلاعبه بان لم يحصل لها ملكة التوسط تم لها الشوق الى الكمال لزوال العائق ولكنها محجوبة عن الاتصال الصرف به لبقاء العلاقة

بقيته

بعد فيلزمها حركات مشوشة يعظم بها اذاها ولما كان البدن في الحقيقة مضادا لها ولم يكن تشعر بذلك والان شعرت به
تاذت وتالمت بها وهذه ايضا شقاوة لكن لا تدوم بل تزول بالتدريج واما البله الذين لم يكتسبوا الشوق الى الكمال الذي لها
فان لم يكتسبوا الهيآت الرديئة فهم يصيرون الى سعة من رحمة الله تع وان اكتسبوا هيآت رديئة ولم يكتسبوا هيئة اخرى كانت منوطة
بالشوق الى مقتضاها فتعذب بفقدان مشوقها ابدا وقيل ويشبه ان يكون حقا ان هذه النفوس ان كانت زكية وقد سمعت
ما تخاطب به العامة من احوال الآخرة فرسخ فيها الاعتقاد بذلك فاذا فارقت البدن وليس لها شوق الى الاعلى بل جهة
الى الاسفل اي الجسم ادركت جميع ما قيل لها على سبيل التخيل الذي يحق لها والموضوع لها جرم سماوي وكذلك ان كانت رديئة ادركت
ما اوعدت به من العقوبات ولا يلزم من بطلان الحس بطلان التخيل والتخيل كاف في الالتذاذ والتالم فان الصورة الخيالية
ليست الا مرتسمة في النفس والملتذ به والمؤذي هذا المرتسم لا الموجود في الخارج **المقالة العاشرة** تشتمل على خمسة فصول

الفصل الاول في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات وكيفية تاثير التضرع والدعوات والقرابين والصدقات واحكام
النجوم ... ضعيفة لا تخفى ان الوجود ... ابتداء من المبدأ الاول كان كل تاليا ادون من متلوه فاول المراتب الملكية
الروحانية المجردة المسماة عقولا ثم الملكية الروحانية العملية التي تسمى نفوسا ثم جرم الفلك الاول ثم الثاني وهكذا الى التاسع ثم
تبتدى مادة العناصر وتلبس صور العناصر ثم تركيب مراتب من التركيب فيكون المادة اخس ثم العناصر ثم الجماد ثم النامي وافضله
الانسان ثم ساير الحيوانات وافضل الناس من استكملت نفسه حتى صارت عقلا بالفعل وحصل الاخلاق الفاضلة وافضل
هؤلاء المستعد للنبوة وقد مر في كتاب النفس ذكر خواصه وهو الذي يسمع كلام الله ويرى ملائكته على ما يليق من الصور فهذا
الترتيب على عكس الاول ... ثم كل ما يحدث في هذا العالم من الصور عن المبادي ... القوى الارضية ...
الفعالة الطبيعية والارادية وبسبب القوى الانفعالية كذلك والقوى السماوية يحدث عنها ما يحدث على احد ثلاثة اوجه الاول
ان يكون من طبايع اجسامها بلا سبب من الامور الارضية والثاني ان يكون من قواها النفسانية كذلك والثالث ان يكون
مع شركة من الاحوال الارضية على هذا الوجه وهو انك قد عرفت ان النفوس السماوية نوعا من التصرف في المعاني الجزئية
بادراك غير عقلي محض وان لها ان تدرك الحادثات الجزئية بسبب ادراك اسبابها الفاعلة والقابلة من حيث هي اسباب
وما يتادى اليها وانها تنتهي الى الطبيعة والارادة لا تتفرقان ايضا تنتهي الى احدهما فان الارادات لما كانت تكون بعد ان لم تكن كانت
لها اسباب تتوافى فتوجبها وليس سبب الارادة ارادة اخرى وهكذا الى ما لا يتناهى ولا طبيعة المريد والا لزمتها ما دامت الطبيعة
بل حدوث على تستند الى ارضيات وسماويات وكذلك الطبيعة اذا كانت حادثة فاذا علمت النفوس السماوية الاوايل ...
الى التوالي علمت التوالي فقد علمت الجزئيات كانها تعلمها لكنها انما تعلمها على الوجه الكلي على ما تقرر ...

واما الموسوي ... الاحوال ... النفس ... درجة العلم ...
... حدث بمصادمات ...
... لمصادمات القوى الفعالة السماوية

كانها مباشرة لها او مشاهدة فهي تعلم ما يكون وتعلم في كثير منها ما هو الاصوب والاصلح والاقرب من الخير المطلق وقد علمت
ان المتصورات التي لتلك العلل مبادي لهذه الموجودات فاذا المرتسمة متصورات ما فوق السماويات ولا الفيضان الاول
من هذه الثلثة ... فاذا عقلت النفوس السماوية
الاوايل عقلت هذه الامور التي هي اسباب فعقلت ما هو الاولى بان يكون فكان ...
لحدوث الحرارة ...
... فهذا القسم
احالات لامور طبيعية او امانات او مختلط من ذلك والتضرع والقرابين والدعوات هي من الاسباب الارضية الموجبة لحدوث ما
يحدث من هذا القبيل ومن اجل ذلك يجب ان يخاف من المكافاة بالشر ويرجى المكافاة بالخير فان الشر ارضي سبب العقوبة
والخير ارضي سبب للاثابة فانكار هذه مما لا مجال له ثم سبب التضرع والدعاء والصدقات مما لا بد وان ينتهي الى المبادي لانها حادثة
بارادتنا بعد ان لم يكن وقد عرفت ان الارادة الحادثة لا بد من ان يكون لها سبب غير ارادي ولا طبيعي سماوي او ارضي تنتهي الى السماوي
والاتفاق الذي يظن ان لا سبب له ليس كذلك بل انما يحدث بمصادمات العلل السماوية والارضية فالامور كلها مستندة آخر
الامر الى قضاء الله تع وقدره وقضاؤه وضع البسيط الاول وتقديره توجيهه ما قضاه الينا على التدريج ولو امكن انسانا
ان يعلم جميع الحوادث ارضيتها وسماويتها وطبايعها امكنه ان يفهم كيفية ما يحدث في المستقبل واما المنجم فمع ان اوضاعه
ومقدماته لا تستند الى برهان البتة بل غاية ما يدعيه التجربة او الوحي وربما قاس قياسا شعريا او خطابيا فانما يعول في جميع ذلك على
جنس واحد من الاسباب اي السماوية ومع ذلك لا يمكنه ان يضمن الاحاطة بجميعها وان كان الجميع من حيث الفعل والطبع معلومة
ولا شك ان هذه الاحاطة لا تفي بالاحاطة بجميعها وان كان لا تنجع بوجودها وعدمها فانا اذا علمنا ان طبع النار محرقة لم يمكننا
الحكم بانها احرقت ما لم نعلم انها وجدت فلو صحت جميع مقدماتهم وسلمت لم يكن اعتماد على احكامهم كيف وهي بعيدة عن ذلك
تحيا ك **الفصل الثاني** في بيان ان ارسال النبي واجب وانه كيف ينبغي ان يدعو الناس الى الله تع لا شك ان الانسان يمتاز
عن ساير الحيوانات بانه لا يمكن تعيشه الا مع الاجتماع مع امثاله ليتعاونوا على امور معاشهم ولذا اضطروا الى عقد المدن ولا شك ان
التشارك بينهم لا يمكن الا بمعاملة ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ولا بد من ان يكون له سان ومعدل ولا بد من ان يكون هذا
السان ممن يخاطب الناس ليعلمهم تلك السنة فلا بد من ان يكون انسانا فلو خلي الناس وآراءهم لاختل النظام والتشارك اذ كان
كل يزعم ان ما له عدل وما عليه ظلم فوجود النبي مما لا بد منه في بقاء النوع فلا ريب في ان الله الذي لم يترك انبات الشعر على الاشفار
والحاجبين وتقعير الاخمص من القدمين لا يترك هذا الامر الضروري في بقاء النوع ويهمل هذه الامور التي انما ينتفع بها وتبقا

الشخص

الشخص ولا يمكن ان لا يعلم تلك المنفعة هو او المنكف بعده ويعلوا هذه المنفعة اليسيرة الجزئية ثم هذا السان لا بد من ان يكون
له خصوصية تمتاز بها عن غيره ليطيعوه وهذه الخصوصية هي الاتيان بالمعجزات واذا جاء السان فلا بد ان يضع للناس
سننا بامر الله تع ووحيه وانزال روح القدس عليه واولها اسس ايمان يعرفهم ان لهم صانعا واحدا لا شبيه له قادرا عالما بالسر
والعلانية من حقه ان يطاع وانه اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي ولا يكلف العوام منهم ان يصدقوا
بوجوده لا في مكان ولا في زمان ولا في جهة ولا يشار اليه ولا ينقسم بوجه ولا هو داخل العالم ولا خارج عنه فانهم يتشوشون
بذلك ويتنكرون ما يقول فلا يطيعونه لضعف عقولهم وقصورهم عن ان يدركوا هذه المعضلات مكاد بعضهم الاسلام
ويبعدهم المنازعات والمباحثات عن اعمالهم ولا ينبغي ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عنهم بل يجب ان لا يتعرض لشيء منه
ويمكن في قلوبهم جلال الله تع برموز وامثلة يكون جليلة عندهم ويقرر لهم المعاد على وجه يتصورونه ويسكن اليه نفوسهم
ويضرب له والسعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه ويالفونه **الفصل الثالث** في بيان منفعة العبادات في الدنيا والآخرة
ثم ان النبي ليس ممن يتكرر في كل زمان فان المادة القابلة له لا يوجد الا في قليل من الامزجة فلا بد من ان يدبر الناس تدبيرا
يبقى به السنن التي وضعها لهم بعده وطريق ذلك ان يسن لهم المعرفة بالصانع والمعاد ويحسم سبب نسيانهم ذلك وذلك بافعال
واعمال يسن تكريرها في اوقات متتابعة مشتملة على ذكر الله وذكر المعاد اما بالفاظ او نيات ولا بد ان يجعل بازائها جزاء كريما
ليرغبوا فيها وهذه اما حركات كالصلوة او اعدام حركات مودية الى الحركات كالصوم فانه يحرك الطبيعة تحريكا شديدا منها
له على امر في امر ليس هذا او جلد كر ما نواه له من التقرب الى الله تع ومع هذه المنفعة العامة يختص بعضها بنافع اخرى في الدنيا
ويسن لهم ما ينفع في تقويم السنة كالجهاد وكالحج بان يعين موضعا من البلاد بانه اصلح للعبادة لله تع من غيره ويفرض عبادات
كلا فيه وكتنبيه المهاجرة الى موطن النبي فانه مما يذكره وذكراه تاليه لذكرى الله وذكرى الملائكة ويكون افضل هذه العبادات
ما هي بحيث يحصل العابد انه يخاطب لله تع ماثل بين يديه وهذا هو الصلوة فلا بد من ان يسن للعابد بها ان يستعد لها بما
جرت العادة عليه من الاداب عند لقاء الملوك الانسية من الطهارة والنظافة ومواخذة النفس بالخشوع والسكون وغض البصر
وقبض الاطراف وترك الاضطراب والالتفات فهذه كلها مما يبقي لهم التذكر ويحسم اسباب التناسي ومع ذلك لها منفعة عظيمة في
السعادة الاخروية اذ تتنزه بها نفوسهم فان التنزه بالتبعيد عن الهيآت البدنية المضادة لها وهو انما يكون بتحصيل الاخلاق فاضلة
والاخلاق لا تحصل الا بتكرار الافعال الصارفة للنفس عن البدن والميل لها الى معدنها وما يعين النفس على التنزه الافعال التعبية
التي تكسر القوى الحيوانية وتهدم ما اراد به من الكسل والاستراحة فانها توجب انزعاج النفس عن البدن وملكة التسلط عليه
حتى يكون اذا انفصل البدن لم تتاثر نفسه ولذا قال تع ان الحسنات يذهبن السيآت ولا شك ان هذه الافعال لو فعلها فاعل من تلقاء نفسه

يتصل بها بذكر الله تع والانقطاع من غيره اليه لكان جديرا بان يفوز فوزا عظيما فكيف اذا كان وضعها الله تع وسنها التي وهو يعلم ذلك ويصدق به

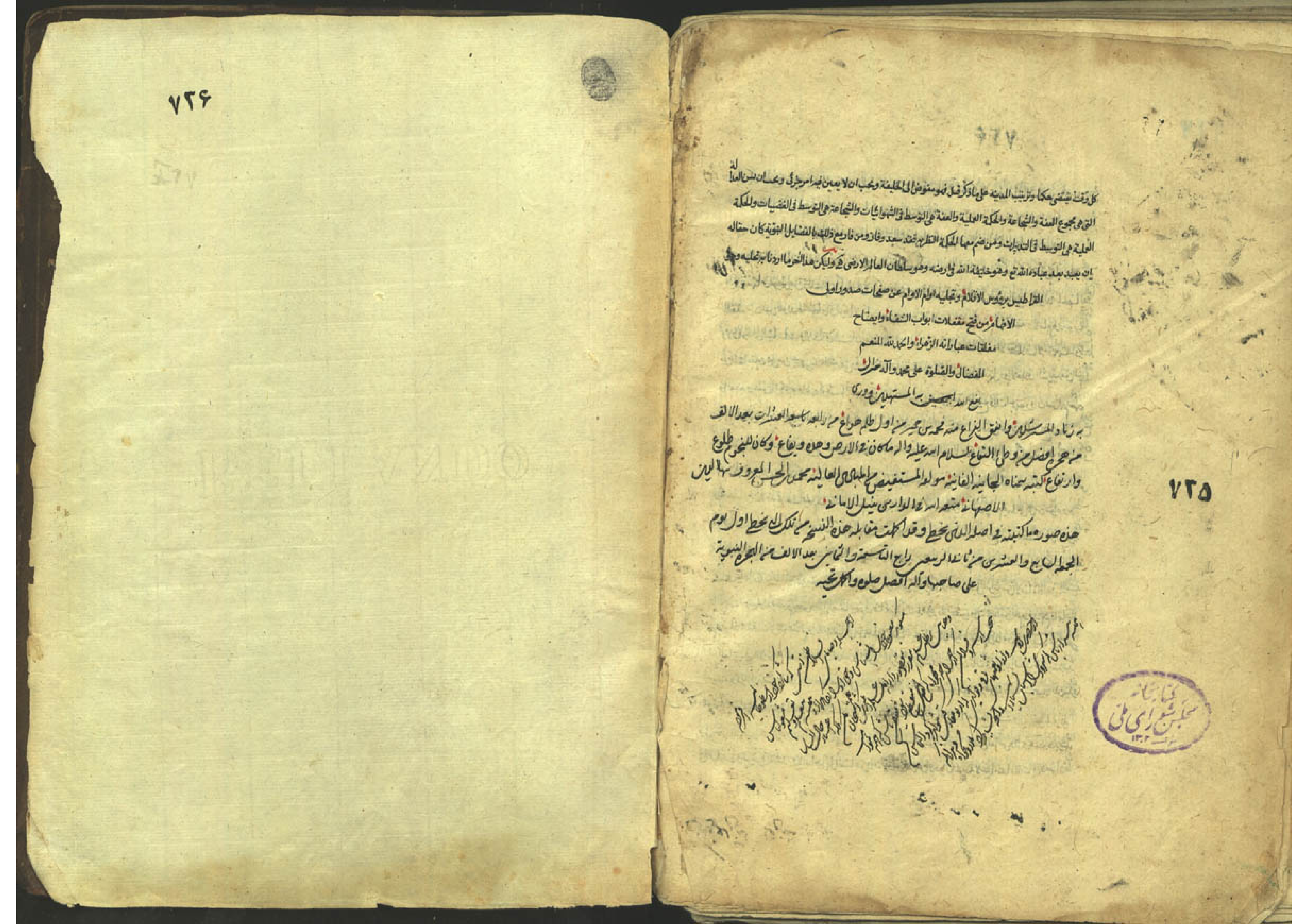
الفصل الرابع في عقد المدينة والبيت وما يجب ان يسن لصلاحها ونظامها

يجب ان يقصد السان اولا الى ترتيب المدينة على ثلثة اجزاء المدبرون والصناع والحفظة وان ترتب في كل جزء رؤساء يلونهم رؤساء يلونهم رؤسا الى ان ينتهي الى افناء الناس وان يحرم البطالة حتى لا يكون في المدينة معطل يكون حظه الذي لا بد منه من غيره من غير كلفه الا ان يكون معذورا كالمرضى فيجب ان يعين لهم موضعا يجتمعون فيه ويجعل عليهم قيما فاما البطال الذي لا يرتدع عن بطالته فلا بد من ان ينفيه عن الارض ولا بد من ان يكون في المدينة مال مشترك يصرف في المصالح المشتركه منها ما يفرض على الارباح الطبيعيه او المكتسبه كما يفرض على الثمرات والنتاج ومنها ما يفرض عقوبه وهي الجزيه ونحوها ومنها ما يوخذ من اموال المنابذين للسنه وهي الغنايم والمرضى ونحوهم يعطون من هذه الاموال ان لم يكن لهم قريب قادر على بذل قوتهم فضلا عن قوته والا فرض عليه اما من راى قتل هولاء فقد سهى وينبغي ان لا تسن الغرامات كلها على صاحب الجناية بل تسن بعضها على اوليائه وذويه الذين لا يزجرونه وذلك هو وجه غرامة جناية الخطا ويجب ان لا يهمل امر الجناية الخطا ويجب ان يحرم الصناعات التي يكون فيها انتقال الاموال والمنافع من غير مصلحه يكون بازائها كالقمار بل لا بد من ان يكون بازاء ذلك عوض وان كان الذكر الجميل ويحرم الصناعات التي يدعو الى اضداد المصالح كالسرقه والقيادة والحرف التي تغني الناس عن الصناعات الداخله في الشركه كالاباحه ويحرم ما الترخص فيه يودي الى ضد ما عليه بناء امر المدينة كالزنا واللواط المغني عن التزويج الذي هو افضل اركان المدينة ويجب ان يشرع التزويج ويحرص عليه فان به بقاء النوع الذي هو دليل وجود الصانع وان يشرع ان يجعل ظاهرا لئلا يقع ريب في النسب فيقع الخلل في انتقال المواريث التي هي اصح اصول الاموال فان اصول الاموال ثلثة موروث وموهوب وملتقط وفرعها الارباح واصحها الموروث فانه ليس عن بخت بل كالطبيعي ولا يقع خلل في وجوب النفقه وغير ذلك من وجوه الخلل ويجب ان يوكد امر هذه الوصله حتى لا يقع مع كل نزق فرقه فيتشتت شمل الزوجين والاولاد ووالديهم ويحتاج الزوج كل حين الى تزويج اخر لان اقوى اسباب المصالح المحبه والمحبه لا يكون الا بالالفه والالفه لا يكون الا بالعادة والعادة لا يكون الا بطول المخالطه ومن تاكيد هذه الوصله ان لا يجعل الفرقه بيد المراة فانها واهية العقل طاعمه للهوى بل اما ان يفوض الى الحكام حتى اذا عرفوا سوء صحبه فرقوا واما الى الزوج ويشدد عليه بان يلزم عليه غرامة ويغلظ الامر في المعاوده كما فعله افضل الشارعين من ان لا يحل المعاوده بعد الثلث الا اذا تزوجت زوجا اخر ووطاها وطلقها فاذا كان هذا الخطب بنفسه على الزوج لم يفارق الا بعد ان يعزم العزم على المفارقه التامه الا ان يكون ممن يوثر اللذه على هذا العار فيكون خارجا عن برازخ المصلحه لكن يجب ان لا يسد باب الفرقه راسا فانه ايضا يودي الى الخلل من وجوه منها ان بعض الطبايع لا تالف بعضا وكلما اجتهد في ذلك زاد الشر وتنغصت المعايش

اذ قد يكون الزوج زوج غير كفو له فلا يميل اليها وان اجتهد ويرغب الى غيرها وكل ذلك يودي الى الفساد وربما لا يتعاونا في التناسل واذا افترقا وزوج زوجا اخرى تعاونا عليه ويجب ان يمنع المراة التبرج لان حقها ان تصان فانها مشتركة في شهوتها داعيه الى نفسها وسريعة الانخداع وواهية العقل والاشتراك فيها عار عظيم بخلاف الاشتراك في الرجل فانه انما يوقع حسدا هو الحسد طاعة الشيطان ولذلك ينبغي ان لا يكون المراة كاسبه ككسب الرجل فلذا سن ان يكون كفيا ترتزق بها من الرجل ما يلزمه عليه نفقتها وعوض من ذلك انه يملكها وهي لا تملكه وان يسن في الولد ان يتولاه كل من الوالدين فالوالده بالحضانه والوالد بالنفقه وان يسن للولد طاعتهما واكبارهما لانهما سبب وجوده ويحتمل موونتهما

الفصل الخامس في الخليفه والامام ووجوب طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق

يجب ان يفرض السان طاعة من يخلفه وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من السابقين على من يصححون علانية على رؤوس الاشهاد انه مستقل بالرياسة اصيل العقل ذو الاخلاق الشريفة من الشجاعة والعفه وحسن التدبير وانه عارف بالشريعه حتى لا يكون اعرف منه حتى يتفق على جميع ذلك الجمهور وان يسن انهم اذا مالوا الى غير من وجدوا الفضل فيه فقد كفروا بالله تع ولا ريب ان الاستخلاف بالنص اصوب فانه لا يودي الى التشعب والتشاغب والمخالفين وان يسن انه من يخرج لقتال من يصح خلافته لفضل قوة او مال وجب على الكافة ان يقاتلوه ويقتلوه وان قدر ولم يفعل بلا عذر فقد كفر بالله وحل دمه الا ان يصح الخارج ان الخليفة مع نقص يضاد الرياسة وهو خالي من ذلك النقص وله خصال الخلافة فيجب عليهم متابعته واعظم ما يعول عليه العقل وحسن الايالة فمن تقدم فيهما على كل من سواه وتوسط في الباقي كان اولى بالرياسة ويلزم من تقدم في الباقي ان يعاضده ويلزمه ان يعتضد به ويرجع اليه ويجب ان يفرض امورا لا تتم الا بالخليفة تنويها به وتعبدا بالطاعة كالاعياد ويجب ان يكون في المعاملات ما لا يتم الا به كالمناكحات والمشاركات الكليه التي يبنى عليها اركان المدينة وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي تتغير فيها الاعواض قبل الفراغ من الايفاء كالصرف والنسيه وان يسن لهم معاونه بعضهم لبعض ومقابلة مخالفيهم وان يقاتلهم بعد ان يدعوهم فلا يستجيبوا وان يبيح اموالهم وفروجهم فانهم اذا لم لهم وفاء للسنة ان كانت عندهم واولى الناس من حقه يجب ان يعمل امثال هولاء عبيدا وكذا من كان بعيدا عن الاعتدال البلاد الغالب فيها الامزجه الحسنه والعقول الذكيه والنفوس الزكيه كالترك والزنج وان كان في غير بلد السان بلد له سنة حميدة غير سنته ولم تنزل سنة عامة وجب ان يحملهم على ما هم عليه وان نزلت عامة وهولاء يدعون بانها سنة حميدة لكن يكون عمومها يجب مجاهدتهم وتاديبهم لكن دون المنكرين لها راسا فان هلكوا فهم اهل لها فانه صلاح السنة وان رضوا بالجزية قبل منهم ذلك بشرط ان ينزجروا عن المعاصي التي يفسد بها المدينة واما ما لا يلحق فساده الا بمخص العاصي فلا ويجب ان لا يشدد في العبادات والزواجر كل التشديد ولا يساهل كل التساهل وان يفوض كثيرا من الاحوال الجزئية لا سيما المعاملات الى الاجتهاد فان



كل وقت يقتضي حكما وترتيب المدينة على ما ذكر فهو مفوض الى الخليفة ويجب ان لا يعين غيره امر جزئي ويحسن ان العدالة
التي هي مجموع العفة والشجاعة والحكمة العلمية والعفة هي التوسط في الشهوانيات والشجاعة هي التوسط في الغضبيات والحكمة
العلمية هي التوسط في التدبيرات ومن ضم معها الحكمة النظرية فقد سعد وفاز ومن فاز مع ذلك بالفضائل النبوية كان حقا له
ان يعبد بعد عبادة الله تع وهو خليفة الله في ارضه وهو سلطان العالم الارضي هذا ولكن هذا الحر ما اردنا بتحليه
الفراطيس برؤس الاقلام وتجليه اولم الاوهام عن صفحات صدور اهل
الافهام من فتح مقفلات ابواب الشفاء وايضاح
مغلقات عباراته الزهراء والحمد لله المنعم
المفضال والصلوة على محمد وآله خزان
نعم الله الجسيمة من المستهدين وورثه
برزاد المسترشدين وانفق الفراغ منه محمد بن محمد من اول ظلم هو من رابعة تاسع العشرات بعد الالف
من هجرة افضل من وطئ البقاع عليه سلام الله عليه واله ما كان في الارض وهاد وبقاع وكان للنجوم طلوع
وارتفاع كتبه بيمناه الجانية الفانية مولانا المستفيض من الطاف العالية محمد الحسن المعروف بهاء الدين
الاصفهاني متعه الله في الدارين بنيل الاماني

هذه صورة ما كتبته في اصله الذي بخطه وقد كانت مقابلة هذه النسخة من تلك التي بخطه اول يوم
الجمعة السابع والعشرين من شهر ربيع الاخر من شهور التاسعة والثمانين بعد الالف من الهجرة النبوية
على صاحبها واله افضل صلوة واكمل تحية



